

Bibliotheca Alexandrina
0238424

مجلس الشيوخ

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦

بالموافقة على

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

مذيل بجميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات

من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢

ووفاق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢



القاهرة
طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٣٧

فهـــرس

(١) بقى لمجلس النواب جلسة فيها فض الدور غير العادى وهى منشورة فى صفحة ٢١٩

رقم الصفحة

جلستا فض الدورة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ

رقم الصفحة

وثائق

المفاوضات السابقة والمحادثات من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢ ووفاق السودان سنة ١٨٩٩ ، وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بيـان

بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية فى يوم الأربعاء ٢٦ أغسطس سـنة ١٩٣٦ وقعت معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى .

ودعى البرلمـان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ للنظر فى مشروع قانون بالموافقة على هذه المعاهدة .

عرضت الحكومة مشروع القانون المذكور على مجلس النواب بجلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ورأت أن تبعث به فى الوقت ذاته إلى مجلس الشيوخ للإحاطة .

و بعد أن سمع مجلس النواب فى هذه الجلسة البيان الذى أدلى به حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة ، أحال مشروع القانون إلى لجنة الخارجية منضما إليها أحد حضرات النواب المحترمين ليتم تمثيل جميع الأحزاب بهـا ، و بعد بحثه رفعت اللجنة تقريرا برأيها إلى المجلس ، فانعقد خمس جلسات اجتمع أكثرها ليلا ونهارا وانتهى بالموافقة على مشروع القانون بأغلبية كبيرة إذ بلغ عدد أصوات الموافقين عليه من حضرات النواب المحترمين (٢٠٢) صوت وعارضه (١١) صوتا .

ولمـا كان مجلس الشيوخ قد أحيط علما فقط بعرض مشروع القانون على مجلس النواب ، وكانت المناقشة فيه قد بدأت فى هذا المجلس ، فإن مجلس الشيوخ لم يدرجه بجدول أعماله وفقا لنص المـادة ١١٩ من لائحته الداخلية وفوض للرئيس أن يحيل مشروع القانون بمجرد وروده إلى لجنـة الشؤون الخارجية منضما إليها سبعة من حضرات الشيوخ المحترمين .

وقد رأت هذه اللجنة حرصا على الوقت أن تجتمع عدة مرات — قبل ورود مشروع القانون من مجلس النواب لدراسته دراسة تمهيدية ساعدتها كثيرا على إنجاز مهمتها — و بذلك استطاعت اللجنة عقب إحالة مشروع القانون إليها أن ترفع تقريرها للمجلس طالبة الموافقة عليه .

فعقد مجلس الشيوخ تسع جلسات ناقش فيها المعاهدة وانتهى بدوره فى ١٨ نوفمبر سـنة ١٩٣٦ بإقرار مشروع القانون المرافق لها بموافقة (١٠٩) أصوات ومعارضة (٧) أصوات .

ثم أرسل إلى رياسة مجلس الوزراء فرفعته إلى مجلس الوصاية الموقر فصـدّق عليه وصدر به القـانون رقم ٨٠ ٦ رمضان سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٠ نوفمبر سـنة ١٩٣٦ وقد نشر فى الوقائع المصرية بالعـدد (١٣٢ غير اعتيادى) المؤرخ فى ٨ شوال سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

وفيما يلى التمهيد التاريخى الذى صدرت به الحكومة كتابها الأخضر لسنة ١٩٣٦ عن مشروع المعاهدة، ثم المناقشات البرلمـانية التى دارت بشأنها بمجلسى النواب والشيوخ، ثم وثائق المفاوضات السابقة، والمحادثات ، ووفاق السودان ، وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ م .

فبراير سنة ١٩٣٧

السكرتير العام لمجلس الشيوخ

أمين عز العرب

تمهيـــد[1]

فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ عقد "اتفاق لندره" بين الدولة العثمانية و بعض الدول الأوربيـة العظمى ، وقضى هذا الاتفاق بأن يكون لمصر استقلال ذاتى تحت سيادة تركيا الاسمية .

ولمـا احتل الإنجليز مصر فى سنة ١٨٨٢ أعلن ساستهم أنه احتلال مؤقت ثم توالت تصريحاتهم الرسمية بأنهم لا ينوون البقاء فيها ولكن يترقبون الفرصة للخروج منها بشرف .

وقد ظلت مصر منـذ اليوم الأول للاحتلال تعمل لجلاء القوات المحتلة عنهـا .

وفى سنة ١٩٠٤ حصل الاتفاق الودى بين بريطانيا العظمى و بين فرنسا وتعهدت فرنسا فيه بألا تطالب بجلاء القوات البريطانية عن مصر .

ولمـا وقعت الحـرب الكبرى أعلنت بريطانيا العظمى من تلقاء نفسها الحماية على مصر وصرحت فى نفس الوقت بأنها ضرورة حربية .

فلما وضعت الحرب أوزارها ألزمت معاهدة فرساى ألمـانيا بأن تعترف بهذه الحماية .

وكانت مصر من جهتها قد هبت تطلب إلغاء الحماية و إنهاء الاحتلال والتمتع بسيادتها التامة وتألف الوفد المصرى برياسة المغفور له سـعد زغلول باشا فى ١٣ نوفبر سنة ١٩١٨ لتحقيق هـذه الأغراض . ووكله الشعب المصرى فى السعى إلى استقلال البلاد استقلالا تاما حيثما وجد إلى السعى سبيلا .

وقد أعلن الوفد أن خطته تسوية المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيـا العظمى تسوية تحقق استقلال البلاد التام وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

وطبقا لهذه الخطة حصلت المفاوضات بينه و بين لجنة اللورد ملنر بدعوة منها ، ولكن هذه المفاوضات أخفقت لأن اللجنة لم تقبل إدخال التحفظات التى أبدتها الأمة المصرية على مشروعها قبل إجراء المفاوضات الرسمية . وأهم هذه التحفظات وجوب النص صراحة على إلغاء الحماية .

وفى سنة ١٩٢١ جرت مفاوضات أخرى بين الحكومة المصرية برياسة المغفور له عدلى يكن باشا و بين اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية يومئذ ففشلت أيضا هذه المفاوضات لأسباب عديدة أهمها أن الحكومة البريطانية اشترطت أن ترابط القوات البريطانية فى مصر فى أى مكان ولأى زمان .

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أصدرت بريطانيا العظمى من جانبها وحدها تصريحا ألغت فيـه الحمـاية واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ولكنها احتفظت لمطلق رأيهـا بأمور أربعـة حتى يحصل الاتفاق عليهـا بمفاوضات حرة تجرى بين البلدين . وهذه التحفظات . هى الدفاع عن مصر وحماية المواصلات البريطانية ، وحماية الأجانب والأقليات ، ومسألة السودان .

وفى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ تنازلت تركيا فى معاهدة لوزان عن كل حقوقها على مصر والسودان .

وعقب صدور الدستور المصرى (فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) تكونت الوزارة الدستورية الأولى برياسة المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى ، ثم جرت بينه و بين المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية يومئذ محادثات لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات فلم تُفض هذه المحادثات إلى نتيجة تسمح بالدخول فى مفاوضات رسمية .

وعلى أثر وقوع حادث مؤسف أخرج الجيش المصرى من السودان كما أخرج الموظفون المصريون من حكومته .

وفى ســنة ١٩٢٧ جرت محادثات أخرى بين المغفـور له عبد الخالق ثروت باشا رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتهـا و بين السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك ، وأفضت إلى مشروع عرض على الوزارة المصرية فرفضته لأنه "لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها و يجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا " .

وفى ســنة ١٩٢٩ جرت محادثات بين صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية و بين المستر هنـدرسن وزير الخارجية البريطانية يومئذ . وعلى أثرها قدم المستر هندرسن إلى الحكومة المصرية مقترحات عرضت فى سنة ١٩٣٠ على البرلمـان المصرى ففوض الوزارة القائمة برياسة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا " فى أن تتفاوض فيها مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق شريف وطيـد يوثق عرى الصداقة بين البلدين " .

---

(١) هذا التمهيد جزء من الكتاب الأخضر لسنة ١٩٣٦ الذى أصدرته الحكومة عن المعاهدة ، وهو يشمل التمهيد ونص المعاهدة والخريطة ، وكلها منشورة فى مواضعها .

وفى ربيع سنة ١٩٣٠ حصلت هذه المفاوضات ولكنها أخفقت لعدم الاتفاق على مسألة السودان بعد أن تم الاتفاق بخصوص مصر فيما عدا بعض مسائل قليلة أهمها مسألة الطيران .

وفى سنة ١٩٣٢ تحدث صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا رئيس الوزارة المصرية مع السير چون سيمون وزير الخارجية البريطانية يومئذ وأشار إلى أنه من المرغوب فيه أن تجرى المحادثات بين الحكومتين تمهيدا للدخول فى مفاوضات رسمية، فأجاب السير چون سيمون بأنه شخصيا يعتقد أن مشروعى سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ يصلحان أساسا لمفاوضات مقبلة ولكنه يبدى تحفظين، أحدهما خاص بمسألة مواقع القوات البريطانية فى مصر والآخر خاص بالسودان ووجوب الاحتفاظ بإدارته الراهنة .

محادثات سنة ١٩٣٦

ولما تطورت الحوادث الدولية تطورها الأخير ودخلت فى دور له خطورته رأى الوفد المصرى أن الوقت أنسب الأوقات لعقد محالفة بين مصر و بريطانيا العظمى ، تحقق استقلال مصر وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، فتحدث صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد فى ذلك مع صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة المصرية القائمة وطلب إليه أن يفضى به إلى الحكومة البريطانية .

ثم تألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية برياسة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وأرسلت إلى سعادة المندوب السامى الخطاب الآتى :

حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى

١ — حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر و إنجلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما وقد قوى أملهم فى إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ — ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر و إنجلترا من حين إلى حين، ولا شىء أحب إلى مصر من أن تجتنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر و يضع العقبات فى سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(ا) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها و بين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

(ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية .

(ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

٣ — وفضلا عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى ادت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد وأدى ذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء .

٤ — ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف .

٥ — وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها . وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال .

٦ — ولو كان فى إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها .

٧ — لاشك إذن فى أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها .
ومادامت نصوص المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم . فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة و إخلاص .

٨ — ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالا على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثراً مما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر و إنجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق) .

٩ — لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم ، باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها و بين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريرا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

مصطفى النحاس — محمد محمود — اسماعيل صدقى — حمد الباسل

يحيى ابراهيم — عبد الفتاح يحيى — حافظ عفيفى

وقد ردت الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية بمذكرة وتبليغ شفوى هذا نصهما :

مذكرة

دار المندوب السامى

تحريرا فى القاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٦

رقم ٣٦/٥٩/٧

أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به إلى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات .

٢ — فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تُفض إلى اتفاق نهائى وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق .

٣ — نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى .

تبليغ شفوى

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية و بروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة صاحب الدولة على ماهر باشا صدر المرسوم الآتى بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى .

مرسوم

بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودّة ومحالفة مع بريطانيا العظمى

نحن فؤاد الأول ملك مصر

رغبة منا فى إبرام معاهدة صداقة ومودّة ومحالفة مع بريطانيا العظمى ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير خارجيتنا ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بمـا هو آت :

مادة ١ — يعين مندوبين فوق العادة حضرات :

مصطفى النحاس باشا رئيسا .

محمد محمود باشا .

إسماعيل صدقى باشا .

عبد الفتاح يحيى باشا .

واصف بطرس غالى باشا .

الدكتور أحمد ماهر .

على الشمسى باشا .

عثمان محرم باشا .

محمد حلمى عيسى باشا .

الأستاذ مكرم عبيد .

حافظ عفيفى باشا .

الأستاذ محمود فهمى النقراشى .

أحمد حمدى سيف النصر بك .

ويخولون السلطة التامة فى إبرام المعاهدة المتقدم ذكرها وتوقيعها .

مادة ٢ — على وزير خارجيتنا تنفيذ هذا المرسوم ،

صدر بسراى القبة فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٥٤ (١٣ فبراير سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخارجية	رئيس مجلس الوزراء
على ماهر	على ماهر

وفى نفس اليوم أبلغ دولة على ماهر باشا صورة هذا المرسوم إلى سعادة المندوب السامى وطلب منه بيانا بأسماء المندوبين الذين سيمثلون الحكومة البريطانية فى المحادثات .

وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ أبلغ سعادة المندوب السامى دولة على ماهر باشا أن وزير الخارجية البريطانية خوله إبلاغ الحكومة المصرية أنه (أى المندوب السامى) سيتولى إجراء المحادثات بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ويعاونه فى ذلك الأميرال الســير وليم و . فيشر قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، واللفتننت جنرال سير جورج ويرالقائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، وماريشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام قائد قوات الطيران الملكيـة فى الشرق الأوسط ، والمستر د . ف . كلى مستشار دار المندوب السامى، والمستر و . أ . سمارت السكرتير الشرقى بها . وأن الرير أميرال ريكس سيعاون السير وليم فيشر ويحل محله عنـد غيابه . (وقد استبدل السير وليم فيشر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ بالسير . أ . ددلى بوند الذى خلفه فى قيادة أسطول البحر الأبيض المتوسط) .

وفى ٢ مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة افتتاح المحادثات بقصر الزعفران بحضور جميع أعضـاء الهيئتين المصرية والبريطانية وهيئة السكرتيرية لكل منهما وكبار رجال الدولة وموظفيها وممثلى الصحف المصرية والأجنبية وألقى الرئيسان خطبتى الافتتاح .

وفى ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء فاتفق الطرفان بادئ ذى بدء على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لا يتجزأ، وأن كل اقتراح يعـرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لتمـام الاتفاق على جميع النقط وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من مشروع المعاهدة إذا لم يصلا إلى الاتفاق على الجزء البـاقى . ثم قدّم الفريق البريطانى مذكرة بوجهة نظره فى المسألة العسكرية .

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ ردّ الجانب المصرى على المذكرة البريطانية بمذكرة تبين وجهة نظره ثم طلب الانتقال من العموميات إلى المقترحات العملية وعرض تمهيدا للوصول إلى اقتراحات معينـة ترضى الطرفين أن يجتمع الرئيسان معا للتفاهم فى ذلك فرحب الفريق البريطانى بهذا الاقتراح .

وفى ١٧ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت المحادثات الخاصة بين الرئيسين .

وفى ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ حضر مع السير مايلز لامبسون كل من الجنرال وير قائد القوات البريطانية فى مصر ، والسير بروك بوبهام قائد قوات الطيران فى الشرق الأوسط .

وفى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ حضر معهم الرير أميرال ريكس .

ثم توالت الجلسات بينهم وبين دولة النحاس باشا إلى أن عرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامى إلى لندن فسافر إليها فى ٢ يونيـه سنة ١٩٣٦ ثم عاد فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٦

وفى أوّل يوليه سنة ١٩٣٦ استؤنفت المحادثات بين السير مايلز لامبسون والجنرال وير والسير بروك بوبهام والرير أميرال ريكس وبين دولة النحاس باشا وأبلغه المندوب السامى أن المستر بكت المستشار القانونى المساعد لوزارة الخارجية البريطانية مستعد للحضور بالطيارة للاشتراك فى العمل فرحب دولته باستدعائه .

وفى ٦ يوليه سنة ١٩٣٦ عاد الطرفان إلى الاجتماع وحضر المستر بكت مع الفريق البريطانى، وفى تلك الجلسة اقترح دولة النحاس باشا تأليف لجنة للتحرير يمثل فيها الطرفان لوضع الصيغ وعرضها عليهما، ورشح لها من الجانب المصرى حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة الدكتور أحمد ماهر ومحمد محمود باشا ومكرم عبيد باشا وحافظ عفيفى باشا، فوافق الجانب البريطانى على ذلك ورشح من جهته الجنرال ويروالسير بروك بوبهام والمستر بكت والمستر سمارت .

وفى ٧ يوليه سنة ١٩٣٦ بدأت لجنة التحرير اجتماعاتها فعقدت عدة جلسات كما عقد معالى مكرم عبيد باشا عدة جلسات مع المستر بكت باعتبارهما ممثلين لهذه اللجنة، وفيما بين ذلك اجتمع دولة النحاس باشا بالمندوب السامى وزملائه مرتين، وأخيرا تم الاتفاق على النصوص الخاصة بالمسائل العسكرية .

وفى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٣٦ عقد الوفدان بقصر الزعفران جلسة عامة وقع فيها الرئيسان النصوص التى اتفق عليها والخريطة الملحقة بها .

ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة السودان واشترك فيها السير ستيوارت سايمز حاكم السودان العام الذى حضر من لندن بالطيارة لهذا الغرض واشتغل معالى مكرم عبيد باشا مع المستر بكت بالتحرير وأخيرا تم الاتفاق على نصوص هذه المسألة ووقعها الرئيسان فى جلسة عامة عقدها الوفدان بقصر أنطونيادس فى أول أغسطس سنة ١٩٣٦

ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الأخرى فتم الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت بين دولة النحاس باشا ومعالى مكرم عبيد باشا وبين المندوب السامى وزملائه فى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ وفى نفس هذه الجلسة أبلغ السير مايلز لامبسون دولة النحاس باشا أنه قد وصلت إليه برقية من الحكومة البريطانية قالت فيها إنها تكون سعيدة باستقبال أعضاء الهيئة المصرية فى لندن بين ١٧ أغسطس و٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦ فشكر دولة النحاس باشا هذه الدعوة باسم الهيئة المصرية ولباها مع السرور .

وفى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ عقد الوفدان بقصر أنطونيادس اجتماعا عاما وقع فيه الرئيسان النصوص الخاصة بمسألة الامتيازات والمسائل الأخرى .

وفى ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ صدر التفويض الآتى بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية مبعوثين فوق العادة لتوقيع المعاهدة .

تفويض

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على

وحضرة صاحب المقام الرفيع عبد العزيز عزت باشا

وحضرة صاحب المقام الرفيع شريف صبرى باشا

الأوصياء على عرش المملكة المصرية .

رغبة فى عقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى قد عينا وفوضنا وأوفدنا مبعوثين فوق العادة :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء رئيسا

حضرة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا

حضرة صاحب المعالى واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية

حضرة صاحب المعالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية

حضرة صاحب المعالى محمود فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات

حضرة صاحب المعالى أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة

حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا وزير سابق

حضرة صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا وزير سابق

حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق

للمفاوضة فى عقد هذه المعاهدة وتوقيعها . ونعد بإتمام كل ما يكون هؤلاء المندوبون قد وقعوه بمقتضى هذا التفويض وبتنفيذه بشرط تصديقنا عليه .

صدر هذا التفويض بسراى رأس التين فى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٥ هجرية (١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦) .

مجلس الوصاية

(إمضاءات)

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

الخاتم الملكى

(ختم)

بأمر مجلس الوصاية

وزير الخارجية (بالنيابة)

(إمضاء) مكرم عبيد

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم هذا التوقيع بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن رتبت المعاهدة فى شكلها النهائى وقد وقعها عن الحكومة المصرية حضرات المبعوثين السابق ذكرهم ووقعها عن الحكومة البريطانية حضرات :

المستر أنتونى إيدن وزير الخارجية .

المستر رامزى ماكدونالد رئيس المجلس الخاص .

السير جون سيمون وزير الداخلية .

الفيكونت هاليفاكس حامل أختام الملك .

السير مايلز لامبسون المندوب السامى فى مصر والسودان .

مناقشة المعاهدة

فى

مجلس النواب

مجلس النواب

(جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

مرسوم

بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى

تلى المرسوم الآتى :

"باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر ،

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من الدستور ؛

وبناء على ماعرضه مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

(المادة الأولى)

البرلمان مدعو لاجتماع غير عادى فى يوم الأثنين ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ الساعة العاشرة صباحا لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ".

صدر بسراى عابدين فى ٨ شعبان سنة ١٣٥٥ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس	مصطفى النحاس "

كتاب من رياسة مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مرافق له مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

تلى الكتاب والمرسوم فى مجلس النواب بجلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وهذا نصهما :

" حضرة الدكتور المحترم رئيس مجلس النواب

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ على مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى وقد وقع المرسوم المشار إليه فى أول نوفمبر سنة ١٩٣٦

فأتشرف بأن أرسل لحضرتكم مع هذا صورة من هذا المرسوم راجيا التكرم بعرض الأمر على المجلس فى دور اجتماعه الغير العادى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ".

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس "

"مرسوم بمشروع قانون

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر ،

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى البرلمان :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بلندره فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

صدر بسراى عابدين فى ١٦ شعبان سنة ١٣٥٥ (أول نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير الصحة العمومية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس	مصطفى النحاس	مصطفى النحاس
وزير الأوقاف	وزير الأشغال العمومية	وزير الخارجية
محمد صفوت	عثمان محرم	واصف بطرس غالى
وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير المالية
أحمد حمدى سيف النصر	محمود فهمى النقراشى	مكرم عبيد

وزير الحربية والبحرية	وزير الحقانية
على فهمى	محمود غالب
وزير المعارف العمومية	وزير التجارة والصناعة
على زكى العرابى	عبد السلام فهمى محمد جمعه"

معاهدة الصداقة والتحالف

بين مصر
وبريطانيا العظمى

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند ؛

بما أنهما يرغبان فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ؛

و بما أن هذه الأغراض تحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتية أسماؤهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .

» » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب .

» » الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

» » » اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا.

» » » عبد الفتاح يحيى باشا » » » »

» » المعالى واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .

» » » عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية .

» » » مكرم عبيد باشا وزير المالية .

» » » محمود فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات .

» » » أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة .

حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا وزير سابق .

» » المعالى محمد حلمى عيسى باشا وزير سابق .

» » السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند (الذى سيشار إليه فى نصوص هذه المعاهدة بعبارة "صاحب الجلالة الملك والإمبراطور") ؛

قد أناب عن بريطانيا العظمى وشمال إرلندا :

سعادة الرايت أونورابل أنتونى إيدن حامل وسام الصليب الحربى، وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للخارجية .

سعادة الرايت أونورابل جيمس رامزى ماكدونالد عضو مجلس العموم ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورابل السير جون سيمون حامل وسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ووسام ڤكتوريا من طبقة نايت كوماندر ووسام الإمبراطورية البريطانية — مستشار ملكى وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للداخلية .

سعادة الرايت أونورابل ڤيكونت هاليفاكس حامل وسام ربطة الساق ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ووسام إمبراطورية الهند من طبقة جراند كوماندر — وحامل أختام جلالة الملك .

سعادة السير مايلز ويدربرن لامپسون حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج من طبقة نات كوماندر ووسام الحمّام من طبقة رفيق ووسام ڤكتوريا من طبقة عضو — المندوب السامى لجلالته فى مصر والسودان .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت صحيحة ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور .

(المادة الثانية)

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والإمبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

(المادة الثالثة)

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة .

(المادة الرابعة)

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

(المادة الخامسة)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(المادة السادسة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

(المادة السابعة)

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

(المادة الثامنة)

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ملحق للمادة الثامنة

١ — من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب أن لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢ — توزع القوات البريطانية التى توجد بقرب القنال كما يأتى :

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية ، فى المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بور سعيد — السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة والسويس — الاسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية — القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى قد يقتضى الأمر إنشاءها شرقى القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ — يعد فى الأماكن المحددة آنفا للقوات البريطانية البرية والجوية التى حدد عددها فى الفقرة الأولى سالفة الذكر بما فى ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما تحتاج إليه من الأراضى والثكنات الثابتة

والمستلزمات الفنية بما فيها توفير المـاء الذى قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضى والمساكن وموارد الميـاه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم لجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هـذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . ويعد موقع لإقامة مخيم للنقاهة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ — تقدم الحكومة المصرية الأراضى وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهة المشار إليها فى الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الان فى تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بدفع ما يأتى :

(١) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى إقامة ثكنات جديدة أنشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل فى القاهرة .

(٢) تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين فى الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر فى الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشر الآتى ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجارا مناسبا نظير استعمال المساكن المعـدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجـار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ — بمجرد نفاذ هـذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فورا شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد إليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمـامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكيـة) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجـلالة فى المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة . ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين فى هـذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخـاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه . ويكون لكل عضو فى هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثليهم حق فحص الأعمال فى جميع أدوار إنشائها كما يجوز لممثلى المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم أيضا حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت أثناء سير العمل . وتنفذ المقترحات والمشروعات التى يقدمها ممثلو المملكة المتحدة فى اللجنـة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها قد اتفق على أن تكون المهمات التى تشترى وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة فى الجيش البريطانى .

ومن المفهوم طبعا أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أن تقوم على نفقتها الخاصة ، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الثكنات والمساكن، بإدخال التحسينات والتغييرات وإنشاء مبان جديدة فى المنطقة المحددة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ — تحقيقا لبرنامج الحكومة المصرية فى تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية فى القطر المصرى ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربيـة الحديثة ستتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المبينة بعد وصيانتها :

(أ) الطرق :

(١) بين الاسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

(٢) بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليو بوليس .

(٣) بين بور سعيد والاسماعيلية فالسويـس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .

ولإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العـامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائما للانتفاع بها فى الأغراض الحربية . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية المبينة بعد وهى المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع العجلات أو ذوات الست العجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . ففيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجـل الأمامى لأية سيـارة وبين الدنجـل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفى أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانية عشر قدما وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربعة أقدام وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ٨,١ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعـة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩,٢٥ طنا وطولها الكلى خمسة وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاثة أقدام ويكون ثقل الـ ١٩,٢٥ طنا محملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

(ب) السكك الحديدية :

(١)[1] تزاد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتحسن لسدّ حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فإذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسّن الخط بين الإسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما .

٧ — فضلا عن الطرق المبينة فى الفقرة السادسة (ا) السالف ذكرها وللأغراض ذاتها ستنشئ الحكومة المصرية الطرق المبينة بعد وتقوم بصيانتها :

(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص .

(٢) من قوص إلى القصير .

(٣) من قنا إلى الغردقة .

وستنشأ هذه الطرق والمجارى التى تقام عليها وفق نفس المستوى المبين فى الفقرة السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر إنشاء الطرق المشار إليها فى هذه الفقرة والطرق المبينة فى الفقرة السادسة فى وقت واحد ولكنها ستنشأ فى أقرب وقت مستطاع .

٨ — وحينما تتم الأماكن المشار إليها فى الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين المتعاقدين (ولا تدخل فى ذلك المساكن الخاصة بالقوات التى ستبقى مؤقتا بالإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها) وتتم الأعمال المشار إليها فى الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبينة فى الشطرين ٢ و٣ من الجزء (ب) من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر المصرى غير الجهات الواقعة فى منطقة القنال والمبينة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالإسكندرية وتخلى الأراضى والثكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية والأبنية التى تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها ملكا للأفراد .

٩ — أى خلاف فى الرأى بين الحكومتين فى تنفيذ الفقرات (٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعيّن الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ — تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها . ويجرى التدريب فى المنطقتين (ا) و (ب) طول السنة . وتكون المنطقة (ج) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(ا) غربى القنال من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠َ ٣١ْ شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المنزرعة .

(ب) شرقى القنال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (ا) جنوبا إلى خط العرض الشمالى ٥٢َ ٢٩ْ ومن ثم فى الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠َ ٢٩ْ بخط الطول الشرقى ٤٤َ ٣١ْ ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠َ ٢٩ْ . ومساحات المناطق المشار إليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة[1] (مقياس رسم ١ : ٥٠٠,٠٠٠) .

١١ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه عشرة كيلومترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ — تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية كما أنها تقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلة صغيرة بريطانية فى هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ — نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية فى الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية .

١٤ — نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستهيئ وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية فى الأراضى والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسى الإضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفين .

(١) تراجع المذكرة الأولى الواردة فى صفحة ١٦

(١) انظر الخريطة .

١٥ — تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية فى استخدام منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وفى إرسال مقادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لخزنها فى سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفى القيام فى أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ — تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من و إلى منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر وتُمنح مثل هذه التسهيلات لموظفى القوات المصرية وطائراتها ومهماتها فى القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ — تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية فى إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية ، ولا يرفض هذا الإذن دون مبرر معقول .

١٨ — يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور فى إبقاء وحدات من قواته فى الإسكندرية ، أو على مقربة منها ، لمدة لا تجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتى :

(أ) لإتمام بناء الثكنات فى منطقة القنال نهائيا .

(ب) لتحسين الطرق الآتية[1] :

١ — الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ — بين القاهرة والإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣ — بين الإسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المبين فى جزء (أ) من الفقرة السادسة .

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والإسكندرية وبين الإسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك فى الشطرين ٢ و ٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين فى الشطرات (أ) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثمانى السنوات المذكورة آنفا وستتولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ — تظل القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة أو بجوارها إلى وقت انسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة فى الإسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد فى الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التى لها الآن .

(1) تراجع المذكرة الثانية صفحة ١٧

(المادة التاسعة)

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى تكون موجودة فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

(المادة العاشرة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

(المادة الحادية عشرة)

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

ملحق المـادة الحادية عشرة

مالم و إلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المـادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لاتطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليـه .

والاتفاقات التى يراد سريانها فى السـودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيا بعـد ، وفى مثل هـذه الأحوال تتبع هـذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيا يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

و إذا كان السودان بالفعل طرفا فى اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيـه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما و إنهاء ذلك الاشتراك لايكونان إلا بعمل مشـترك يجرى خصيصا بالنسـبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(المـادة الثانية عشرة)

يعترف صاحب الجـلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

(المـادة الثالثة عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحـاضرة .

و يرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغـاء هذا النظام دون إبطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المـادة .

ملحق المـادة الثالثة عشرة

١ — إن الأغراض التى ترمى إليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغـاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المـالى) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وفى حدود تلك المـدة تبقى المحاكم المختلطـة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى .

وفى نهاية فترة الانتقال هـذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

٢ — تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد فى الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ — إن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات و بصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة وستتعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر .

٤ — من المتفق عليـه أنه فى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية فإن الحكومـة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ — من المتفق عليه أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمـان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ — يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هـذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بهـا على وجه العموم فى التشريع الحديث، وأنه فيا يتعلق بالتشريع المـالى على الخصوص فإن هـذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

٧ — لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص — على الأقل فى البداية — مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ — سيقتضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد و إصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :

(١) تعريف كلمة "أجنبى" بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

(٢) زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

(٣) الإجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

(المادة الرابعة عشرة)

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يُعَدّ باتفاق الطرفين المتعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

(المادة الخامسة عشرة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

(المادة السادسة عشرة)

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات ، بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى تتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد (٤ و ٥ و ٦ و ٧) .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

(المادة السابعة عشرة)

يصدّق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

و إقرارا بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها .

وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦

ختم — مصطفى النحاس .

» — أحمد ماهر .

» — م . محمود .

» — ا . صدق .

» — ع . يحيى .

» — واصف بطرس غالى .

» — ع . محزم .

» — مكرم عبيد .

» — محمود فهمى النقراشى .

» — أ . حمدى سيف النصر .

» — على الشمسى .

» — م . ح . عيسى .

» — حافظ عفيفى .

» — أنتونى إيدن .

» — ج . رامزى ماكدونالد .

» — چون سيمون .

» — هاليفاكس .

» — مايلز . و . لامپسون

محضر متفق عليه

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصرى أن يسجلا عند توقيع المعاهدة فى محضر ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف وفيما يلى بيان هذه التفسيرات :

١ — من المفهوم طبعا أن التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابعة التى تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور تشمل إرسال قوات أو إمدادات بريطانية فى الحالات المعينة بتلك المادة .

٢ — من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة فى حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه .

٣ — تشمل " طرق المواصلات " المشار إليها فى الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الاخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى) .

٤ — تشمل الإجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها فى الجملة الثالثة من المادة السابعة الإجراءات التى بموجبها تراعى الحكومة المصرية فى استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستلزمات محطات التلغراف اللاسلكى التابعة للقوات البريطانية فى مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكى البريطانية وبين موجات المحطات المصرية كما تشمل الإجراءات التى تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها فى تلك المادة .

٥ — يراد بكلمتى " منطقة جنيفة " الواردتين فى الفقرة الثانية (١) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطئ البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شمالى محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات جنوب شرقى محطة فايد بعرض ثلاثة كيلومترات من شاطئ البحيرة .

٦ — من المتفق عليه بالنسبة إلى الشطرة (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة أن تحدد بالضبط وفى أقرب وقت مستطاع الأماكن التى ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار إليها هناك .

وينقل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبى قير على أن لا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقا للفقرة الثامنة .

٧ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة : (١) أن تشمل أبنية الثكنات البريطانية أماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الأخرى ، (ب) إنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع مخيم النقاهة تحديدا نهائيا إلا أن العريش قد تصلح لهذا الغرض ، (ج) إن الحكومة المصرية جريا على الخطة التى سلكتها فعلا لمصلحة سكان تلك المناطق ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا فى الجهات المجاورة للمناطق التى توجد بها القوات البريطانية .

٨ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قنال السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التى لم تصل بعد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن تفى بالشروط المبينة فى الفقرة السادسة فإن الحكومة المصرية ستنشئ طريقا جديدا يصل ما بين هذه الأماكن .

٩ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد الثلة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهمات وحراستها .

١٠ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون فى الغالب فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك .

١١ — من المتفق عليه طبعا فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية أن الحكومة المصرية هى التى تدفع نفقات البعثة العسكرية وأن كلمتى "التدريب الصحيح" الواردتين فى هذه الفقرة تشملان التدريب فى الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ — لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل فى ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ — يراد بكلمة " المعدات " الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية كل المهمات التى يحسن بالقوات التى تعمل معا أن تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية .

١٤ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريرا سنويا عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة .

١٥ — من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين فى وظائف السودان الرسمية خاضعا بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فورا بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين فى حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة لجنسية وذلك بالاختيار تبعا لجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضا أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحيانا فى بعض الوظائف الخاصة أشخاصا من جنسيات أخرى إذا لم يتيسر وجود ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ — من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة لخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور .

١٧ — بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ، وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رئى أنه ليس من الضرورى أن تتضمن المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة .

١٨ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة أن المسائل التى ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى محكمة فى مصر .

وقع هذا المحضر من نسختين فى لندن فى اليوم السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ م

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء المصرى

(توقيع) أنتونى إيدن

وزير خارجية جلالة الملك

مذكرات

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكرة الأولى

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريرا فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية من المعاهدة التى وقعناها اليوم أتشرف بإبلاغكم أنه نظرا لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبى يمثله فى مصر سفير فإن السفراء البريطانيين سيعتبرون ذوى أقدمية على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر فى الوقت وبالشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

وتفضلوا الخ م (توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريرا فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية فورا ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصرا أوروبيا معينا فى بوليس المدن ويبقى هذا البوليس فى المدة المذكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين .

وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور مما يضمن انسجام العمل فى هيئة البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام عن خدمة خُمس موظفى البوليس الأوروبى .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التى وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب .

وتفضلوا الخ م (توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريرا فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

سيدى

أريد أن أسجل هنا مسائل معينة أخرى تم التفاهم عليها وتتصل بالشؤون العسكرية فى معاهدة التحالف التى وقعناها اليوم :

١ — يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ — نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فإنها قد اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الملائم .

ونظرا للظروف التى هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال فى إيفاد أحد من أفراد قواتنا المسلحة ليتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته فى غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ — يتعين لصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الأثمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك .

وتفضلوا الخ ،،

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

مذكرات تبودلت فى مصر

١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكرة الأولى

من سعادة السير مايلز لامبسون إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

دار المندوب السامى برمل الإسكندرية

تحريرا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى الفقرة السادسة (ب) (١) من ملحق المادة ح (٩)[1] طلبتم إلىّ دولتكم بالنيابة عن الوفد المصرى أن أوافيكم ببيانات عن العمل الذى قد تطلب تأديته وفقا لهذه الفقرة ، فأتشرف بأن أرسل إلى دولتكم مع هذا بيانا بهذه التفصيلات بالقدر الذى يتيسر الآن ، على أن هذا البيان تقريبى وقد تضاف إليه تفصيلات أخرى فيما بعد .

وتفضلوا الخ ،، (توقيع) مايلز . و . لامبسون

المندوب السامى

البيان المرافق للمذكرة الأولى

ما تتطلبه بالتقريب السكك الحديدية فى منطقة القنال

المعسكر :

شريط المخزن الحالى والرصيف الخاص بركوب الجنود وكذلك شريط مخزن يجهز فى نهايته بمطلع للشحن يجعل طول كل منهما كافيا لوقوف ستين عربة مع عمل التسهيلات اللازمة لإمكان تسيير قطار كل ثلاث ساعات .

منطقة جنيفة :

(١) محطة الركوب :

شريطا مخزن نفادى برصيفى ركوب ، وشريطا مخزن يجهز كل منهما فى نهايته بمطلع للشحن يسع كل منهما قطاراً مكونا من ستين عربة .

(ب) منطقة للمستودعات مجهزة بالتسهيلات المبينة فيما يلى مع إيجاد التحاويل اللازمة للمناورة الخ .

مستودع التموين : فرع سكة يتفرع إلى شريطى مخزن للشحن يسع كل منهما عشرين عربة .

(١) المادة الثامنة من المعاهدة كما تم توقيعها .

مستودع البترول : شريط مخزن واحد للشحن يسع عشر عربات .

مستودع عربات المهمات والآلات : شريط مخزن واحد يسع ثلاثين عربة سطح .

مستودع الأسلحة : فرع سكة يتفرع إلى شريطىْ مخزن للشحن يجهز أحدهما فى نهايته بمطلع ويسع كل منهما عشرين عربة .

مستودع معدات المعسكر : شريط مخزن واحد للشحن يسع أربعين عربة .

مستودع الذخيرة : فرع سكة يتفرع إلى شريطىْ مخزن للشحن يسع كل منهما عشرين عربة .

منطقة المستشفى : شريط مخزن واحد ورصيف نزول لقطار واحد من قطارات المستشفى .

مستودع مخازن فرقة المهندسين الملكيين : شريط مخزن واحد للشحن يسع عشرين عربة .

مستودع أغذية رجال البحرية والجيش والطيران : شريط مخزن واحد للشحن يسع عشر عربات .

(ج) حوش للفرز وحوش للقاطرات يصلحان لقيام قطار واحد للركاب أو قطار واحد للمهمات والآلات كل ثلاث ساعات فى الأربع والعشرين ساعة .

(د) أرصفة وغيرها من تسهيلات التفريغ التى تلزم .

ملاحظة : أشرطة مخازن الشحن يكون لها أرصفة بطول القطارات المخصصة لها .

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا
إلى سعادة السير مايلز لامبسون

قصر أنطونيادس
الإسكندرية

تحريرا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة الى الفقرة ١٨ (ب) من مشروع ملحق المادة ح (٩)[1] التى تم توقيعها بالحروف الأولى فى الرابع والعشرين من يوليه الماضى أتشرف بإبلاغ سعادتكم أن العمل القائم الآن فى طريق القاهرة — الإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء ، والقاهرة — السويس ، سيعجل بإنجازه وسيتم فى نهاية سنة ١٩٣٦

وتفضلوا الخ ،،

(توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء

(١) المادة الثامنة من المعاهدة كما تم توقيعها .

المذكرة الثالثة

من سعادة السير مايلز لامبسون إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

دار المندوب السامى
رمل الإسكندرية

تحريرا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

فى خلال مناقشاتنا فى المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة ك[1] اقترح ندب خبير اقتصادى مصرى لخدمة فى الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته فى تعيين ضابط مصرى سكرتيرا حربيا له وقد عُلم بهذا الاقتراح والرغبة المشار إليها واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ . كما أنه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

وتفضلوا الخ ،،

(توقيع) مايلز . و . لامبسون
المندوب السامى

تصريح شفوى

محضر اجتماع عقد فى قصر أنطونيادس بالإسكندرية يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦

فى اجتماع بقصر أنطونيادس صباح يوم ١٠ أغسطس حيث جرى البحث فى أحكام مشروع المعاهدة الخاصة بالامتيازات الأجنبية وفى غيرها من المواد غير العسكرية ألقى التصريح الشفوى الآتى :

يعلن حضرة صاحب الدولة النحاس باشا بالنيابة عن هيئة المفاوضات المصرية أن عدم ورود أى ذكر فى وثائق المعاهدة بشأن المستشارين القضائى والمالى يعنى أن الحكومة المصرية حرة من أى قيد ذى صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما .

وقد أبدى سعادة المندوب السامى موافقته على تصريح دولة النحاس باشا .

(١) المادة الحادية عشرة من المعاهدة كما تم توقيعها .

اتفاق بين حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وبين الحكومة المصرية

بشأن الإعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر

طبقا للمادة التاسعة من معاهدة التحالف التى وقعناها اليوم، وتمشيا مع رغبة حكومة المملكة المتحدة فى بريطانيا العظمى وشمالى إرلندا والحكومة المصرية فى تسوية الحالة بالنسبة للمسائل القضائية والمالية المتعلقة بالقوات الموجودة فى مصر لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى و إرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار و إمبراطور الهند (الذى سيشار إليه فيما يلى بصاحب الجلالة)، قد اتفقت الحكومتان على ما يأتى :

١ — تشمل عبارة "القوات البريطانية" الوارد ذكرها فى هذا الاتفاق :

(ا) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران فى المملكة المتحدة (أو للقوانين المماثلة لها فى الأرجاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة) ويكون مقيما مع قوات صاحب الجلالة الموجودة فى مصر طبقا لنصوص معاهدة التحالف أو ملحقا بها .

(ب) كل موظف مدنى بريطانى الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة فى مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خولت لهم صفة الضباط أو ممن يحملون جوازا محددا لصفتهم صادرا من السلطة البريطانية المختصة التى سيرد فيما يلى تعريفها ويتقاضون رواتبهم من اعتمادات أى جزء من أجزاء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران .

(ج) زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم فى الفقرتين (ا) و (ب) السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر .

٢ — (ا) المراد "بالسلطات البريطانية المختصة" :

(١) أكبر ضابط بحرى يكون وقتئذ داخل المياه المصرية، وذلك بالنسبة لأفراد بحرية صاحب الجلالة ؛ أو إذا لم يكن الأمر داخلا فى دائرة اختصاصه ، فالمراد هو القائد العام لقوات البحر الأبيض المتوسط أو أى ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها .

(٢) القائد العام للقوات البريطانية الموجودة فى مصر أو أى ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها ، وذلك بالنسبة لأفراد القوات البرية لصاحب الجلالة .

(٣) قائد سلاح الطيران الملكى الموجود فى مصر أو أى ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادته ، وذلك بالنسبة لأفراد سلاح طيران صاحب الجلالة .

(ب) كل اختصاص مخول لأية سلطة بريطانية مختصة وكل عمل أو شىء تقوم به هذه السلطة أو يؤدى لها أو يعمل لصالحها يجوز أن يباشره أى شخص آخر أو يقوم به أو يؤدى له أو يعمل لصالحه متى كان ذلك الشخص وقتئذ متوليا الأمر فى هذا الشأن طبقا لما جرى به العرف فى السلاح المختص التابع لصاحب الجلالة .

٣ — (ا) المراد "بالمعسكرات البريطانية" :

الأراضى أو الأماكن المخصصة لقوات صاحب الجلالة بمقتضى المادة الثامنة وملحقها بالمعاهدة وغيرها من الأراضى التى قد تخصص لها بالاتفاق بين الحكومتين ، إما زيادة على الأراضى السالفة الذكر، وإما عوضا عنها ؛ وتشمل المعسكرات المؤقتة ومعسكرات المبيت فى مناطق التمرين والمناورات المقررة فى المعاهدة حينما تستخدم المناطق المذكورة لهذا الغرض .

(ب) المراد "بطيارات السلاح" أية طائرة تابعة لقوات صاحب الجلالة .

٤ — لا يكون أحد من أفراد القوات البريطانية خاضعا لاختصاص المحاكم الجنائية فى مصر ولا لاختصاص المحاكم المدنية فى أى أمر ينشأ عن أداء واجباته الرسمية ، فإذا اتخذت أية إجراءات مدنية ضد فرد من أفراد القوات البريطانية أمام أية محكمة مصرية ، وجب إبلاغ سفير صاحب الجلالة بيان تلك الإجراءات ، ولا ينبغى اتخاذ إجراءات أخرى قبل مضى واحد وعشرين يوما من تاريخ الإبلاغ ، وتمد هذه الفترة إذا أبدى السفير أنه لم يتيسر إتمام التحقيقات الضرورية خلال الفترة المذكورة . و يعتبر بيان السفير للمحكمة بأن الإجراءات ناشئة عن أعمال رسمية دليلا قاطعا بصحة ذلك .

٥ — فى غير إخلال بالحقيقة المقررة من أن المعسكرات البريطانية هى أرض مصرية ، لا ينبغى انتهاك حرمة هذه المعسكرات ، ويجب أن تبقى خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانية المختصة وحدها .

٦ ـ تمشيا مع أحكام معاهدة التحالف ، توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا على أن تتمتع القوات البريطانية بما يأتى :

(أ) حرية الانتقال بين المعسكرات البريطانية و بين المداخل العادية إلى الأراضى المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء. وسوف يجرى بالطبع التشاور مع السلطات المصرية فى شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من العتاد (المهمات) أو العجلات بالسكك الحديدية أو فى الطرق المستخدمة للرور العام .

(ب) المخابرات المطلقة من كل قيد سواء بالراديو أو غيره كالتلغراف أو التليفون أو أية وسيلة من وسائل المواصلات من أى نوع كان. وكذلك التسهيلات اللازمة لصون هذه المواصلات ونحوها سواء داخل المعسكرات البريطانية أو خارجها بما فى ذلك مد الأسلاك البحرية والخطوط البرية. والمفهوم أن الأسلاك التلغرافية والتليفونية والخطوط المشار إليها هنا سوف تمد داخل نطاق الأراضى التى تقيم فيها القوات البريطانية ، وأن أى اتصال بينها و بين الأسلاك التلغرافية والتليفونية التابعة للحكومة المصرية يكون خاضعا لما يتفق عليه مع السلطات المصرية .

(ج) حق توليد النور والقوى داخل المعسكرات البريطانية لاستخدامها فى المعسكرات المذكورة وإرسالها وتوزيعها بين محطة التوليد وأى معسكر بريطانى آخر بأسلاك أو أنابيب أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كان .

(د) إرسال الإشارات التلغرافية والتليفونية على خطوط تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية إما صريحة أو اصطلاحية أو شفرية وذلك نظير دفع الأجور العادية عنها .

(هـ) استعمال خطوط سكك حديد الحكومة المصرية طبقا للقواعد والشروط النافذة الآن .

(و) تقديم التليفونات وصيانتها واستعمالها كلما دعت الحاجة باعتبارها جزءا من مصلحة التليفونات المصرية ومتصلة بها وداخلة فى نظامها وذلك بالأجور والشروط النافذة الآن .

(ز) دخول أفراد قوات صاحب الجلالة إلى القطر المصرى وخروجهم منه فى أى وقت بلا تأخير ولا عائق ، بشرط واحد وهو إبراز شهادة تدل على عضوية هؤلاء الأفراد للقوات البريطانية فى الحالات التى لا ينزلون فيها البلاد أو يبرحونها على سفينة حربية بريطانية أو نقالة جنود أو مركب شحن أو طائرة من طائرات السلاح أو نقالة من نقالات الجيش أو فى الأحوال التى لا يأتون فيها إلى القطر أو يغادرونه بصفة قسم مشكل تحت إمرة ضابط أو صول أو صف ضابط برى أو صف ضابط بحرى .

(ح) استعمال الطرق والمجارى والترع والرياحات والبحيرات والطرق المائية وغيرها من مجارى الماء دون دفع رسوم أو مكوس أو عوائد لا بصفة رسوم تسجيل ولا غيره على العجلات أو الناقلات المائية المستعملة فى خدمة حكومة صاحب الجلالة .

(ط) التسهيلات المجانية فى الموانئ للسفن الحربية ونقالات الجنود ومراكب الشحن وطائرات السلاح البرية المائية أو البحرية التابعة لحكومة صاحب الجلالة .

(ى) نفس الإعفاء الذى يتمتع به طبقا للقانون الدولى الممثلون السياسيون للدول الأجنبية فيما يختص بالمراسلات الرسمية المتعلقة بالقوات البريطانية ونقلة بريدها .

٧ ـ (أ) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الذين يملكون عقارا ثابتا نفس الضرائب ورسوم التسجيل ورسوم نقل الملكية التى يدفعها الأفراد المدنيون البريطانيون عن هذه الأملاك وغلاتها .

(ب) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من الأجهزة اللاسلكية ملتقطة كانت أو مرسلة الضريبة أو رسوم الرخصة المقررة وتتخذ الخاصة بهذه الأجهزة .

(ج) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الرسم المقرر وتتخذ لتسجيل ما يكون ملكا خاصا لهم من الناقلات المائية وأيضا (مع مراعاة أحكام الفقرة (ح) من المادة السادسة من هذا الاتفاق) جميع الرسوم والعوائد والمكوس التى تفرض بسبب استخدام هذه الناقلات .

(د) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الضريبة ورسوم التسجيل المقررة وتتخذ على السيارات الخاصة المستعملة للسير فى الطرق العامة التى تتولى الحكومة المصرية صيانتها أو عن الطائرات التى تكون ملكا خاصا لأولئك الأفراد .

(هـ) الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والسلطات العسكرية البريطانية بشأن الواردات والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية البحرية والعسكرية والجوية وكذا الواردات الخاصة بالأفراد التابعين لقوات صاحب الجلالة وأيضا الواردات الخاصة بالهيئات التابعة للبحرية والجيش وسلاح الطيران ، وهو الاتفاق المؤرخ ١٤ يوليو سنة ١٩٢١ ، والمعدل إلى هذا التاريخ ، يبقى بأجمله نافذ المفعول ، وإنما يشترط فى حالة تغيير التعريفة الجمركية أن يكون لكل من الفريقين المتعاقدين الحق فى المطالبة بتعديل الرسوم القيمية التى سبق قبولها باتفاقهما باعتبارها معادلة للرسوم والعوائد الفعلية المفروضة بمقتضى التعريفة الجمركية الحالية ، على أن يبقى مبدأ الأخذ بمعادل الرسوم القيمية مرعيا .

وفيما عدا ذلك تعفى المعسكرات البريطانيــة والقوات البريطانية والأفراد التابعون لهــا من جميع الضرائب غير عوائد البلدية عن الخدمات التى تؤدى لهم، كما يعفون من جميع رسوم التسجيل والرسوم المفروضة ما لم يكن قد سبق اتفاق بين الحكومتين على خلاف ذلك .

٨ — تبذل الحكومة المصرية وسعها فى تقديم كل مساعدة للطائرات البريطانية التى يحدق بها خطر وتقدم كذلك كل وسائل التيسير فى انتقال موظفى صاحب الجلالة ومهماتهم من وإلى مكان الطائرة المحرجة لإنقاذها إذا كانت قد نزلت مكرهة أرضا مصرية .

٩ — بناء على طلب موقع من الموظف المختص فى وزارة الحقانية تسلم السلطة البريطانيــة المختصة الأشخاص الذين ليسوا من أفراد قوات صاحب الجلالة ويكونون داخل أحد المعسكرات البريطانية ، وممن :

(أ) صــدر أمر بالقبض عليهم لارتكابهم أمرا يقتضى محاكمتهم عليه أمام محكمة مصرية ؛ أو :

(ب) صدر عليهم حكم بالسجن من أية محكمة مصرية ؛ أو :

(ج) صدر ضدهم أمر من سلطــة عسكرية مصرية مختصة بسبب الهروب من الجندية أو الغياب بدون إذن ؛ أو :

(د) الذين لا يخرجون حالا من تلك التكنات كما يحدث عادة فى الأحوال التى يلجأ فيها أمثال هؤلاء الأشخاص إلى تلك التكنات فرارا من وجه البوليس .

وينبغى أن يشفع كل طلب من أجل تسليم أحد المــذنبين المنصوص عليهم فى الأحكام السالفة الذكر بصورة رسميــة صحيحة من الأمر بالقبض والحكم بالسجن حسبما تكون الحالة كما يشفع الطلب بالبيانات الميسورة عن شخصية المذنب المطلوب تسليمه ومحل وجوده .

١٠ — تكفل الحكومة المصرية :

(أ) البحث عن أى أفراد تابعين للقوات البريطانية ممن يُطالب بهم كهاربين أو غائبين بدون إذن والقبض عليهم وتسليمهم بناء على طلب كتابى من السلطات البريطانية المختصة .

(ب) اتخاذ الإجراءات القانونيــة ضد الأشخاص المتهمين بأمور تمس القوات البريطانية وتجعلهم واقعين تحت طائلة القانون فيما لو كان ارتكابهم لها ماسا بالقوات المصرية .

١١ — (١) مع مراعاة أحكام الشــطرة (٢) من المــادة السالفة الذكر لا يصبح أفراد القوات البريطانيــة عرضة للقبض عليهم بواســطة السلطات المصرية إلا فى الظروف التى تبرر القبض على الأفراد المــدنيين البريطانيين، فإذا قبض على أى فرد من أفراد القوات البريطانية وجب اتخاذ الإجراءات الآتية :

(أ) المبادرة إلى موافاة السلطة البريطانية المختصــة بإخطار عن إلقاء القبض يحوى اسم الشخص المقبوض عليه وغير ذلك من البيانات الخاصة به مع بيان نوع الذنب أو الذنوب التى أوجبت القبض عليه .

(ب) المبادرة كذلك إلى إرسال إخطار ممــاثل إلى مركز أقرب موظف قنصلى بريطانى .

(ج) تسليم المتهم إلى السلطة البريطانية المختصة بناء على طلبها .

(د) موافاة السلطة البريطانية المختصة فى خلال ثمــان وأربعين ساعة من تاريخ القبض على المتهــم بالبيانات الوافية عن التهم المنسوبة إليــه مع ذكر أسمــاء شهود القضية وعناوينهم وأقوالهم على أن تسلم هذه البيانات أو ترسل بالبريد المسجل .

(٢) إذا نسبت تهمة إلى فرد من أفراد القوات البريطانية ارتكب ذنبا ولم يقبض عليه من أجله وجب موافاة السلطة البريطانية المختصة على جناح السرعة ببيانات عن التهمة المنسوبة إليه ومحضر التحقيق الخاص بها .

١٢ — ترسل القوات البريطانية حرسا مسلحا إلى أى جهة من جهات القطر المصرى لتسلم أى فرد مقبوض عليه من أفرادها وحراسته فى طريقه إلى معسكر بريطانى وذلك طبقا لأحكام المــادتين العاشرة والحادية عشرة السالفتين .

١٣ — (أ) تتعهد الحكومة المصرية بأن تقوم بناء على طلب السلطة البريطانية المختصة باتخاذ جميع الإجراءات المعقولة لضمان حضور الأشخاص الخاضعين لقضائها بصفة شهود أمام المحاكم العسكرية التابعة لصاحب الجلالة فى القطر المصرى (المجالس العسكرية ومجالس التحقيق ولجان التسوية ومجالس الضبــاط أو غيرها من المحــاكم العسكرية) المشــكلة والمنعقدة بأمر السلطة البريطانية المختصة .

(ب) تتعهــد حكومة المملكة المتحدة باتخاذ جميع الإجراءات المعقولة لضمان حضور أى فرد من أفراد القوات البريطانية بصفة شاهد فى أية قضية أمام المحاكم المصرية ومن بينها المحاكم المختلطة والمجالس العسكرية ومجالس التأديب ومجالس التحقيق وذلك بنــاء على طلب يقــدم إلى السلطة البريطانية المختصة موقع من الموظف المختص فى وزارة الحقانية أو رئيس المحكمة ذات الشأن .

١٤ — اتفقت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة على أنه من المرغوب فيه أن كل شخص يؤمر بحضور مجلس عسكرى بريطانى طبقا للفقرة (أ) من المــادة الثالثة عشرة سالفة الذكر ويكون متهما بأحد الذنوب المبينة بعد ، يحاكم أمام المحكمة المصرية المختصة :

(١) التخلف عن الحضور بعد إعلانه بذلك إعلانا قانونيا ، أو :

(٢) الامتناع عن حلف اليمين المطلوبة منه قانونا أو عن تأدية التعهد الرسمى المطلوب ، أو :

(٣) الامتناع عن تقديم أى أوراق فى حيازته أو تحت تصرفه يطلب إليه قانونا تقديمها ، أو :

(٤) الامتناع كشاهد عن الإجابة عن أى سؤال قد تطلب المحكمة إليه قانونا الإجابة عنه ، أو :

(٥) إهانة المحكمة بالتفوه بألفاظ مهينة أو ألفاظ تهديد أو مقاطعة لها أو تشويش عليها ، أو :

(٦) تقديم أقوال كاذبة عمدا عند استجوابه بعد تأدية اليمين أو التعهد الرسمى . ومن المرغوب فيه كذلك أن كل شخص يؤمر بالحضور أمام محكمة مصرية بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثالثة عشرة آنفة الذكر ويرتكب أحد الذنوب المبينة فيما سبق من هذه المادة يحاكم أمام المجلس العسكرى البريطانى المختص .

على أن تحديد طريقة تنفيذ الفقرتين السالفتى الذكر من هذه المادة ومدى الأخذ بهما إنما يتوقف على قوانين المملكة المتحدة والقوانين المصرية كل فيما يخصه . وعليه اتفقت الحكومتان على أن تكون هذه المسألة محل بحث آخر يجرى فيما بعد .

١٥ — تدفع كل حكومة إلى الأخرى ، بناء على طلبها ، جميع المصاريف المعقولة التى تتكبدها فى تنفيذ أحكام المادتين (٨ و ٩) والفقرة (أ) من المادة العاشرة والفقرتين (أ) و (ب) من المادة الثالثة عشرة .

١٦ — لا تسرى الميزات والإعفاء المنصوص عليها فى هذا الاتفاق إلا على الأشخاص المقيمين مع قوات صاحب الجلالة الموجودة فى مصر أو الملحقين بها ، طبقا لأحكام معاهدة التحالف والنص الوارد فى المادة الأولى من هذا الاتفاق .

وفيما يتعلق بموظفى الجيش وسلاح الطيران تسرى القيود الخاصة بعدد القوات المنصوص عليها فى المحالفة المذكورة (دون إخلال بأحكام المادة السابعة منها) .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

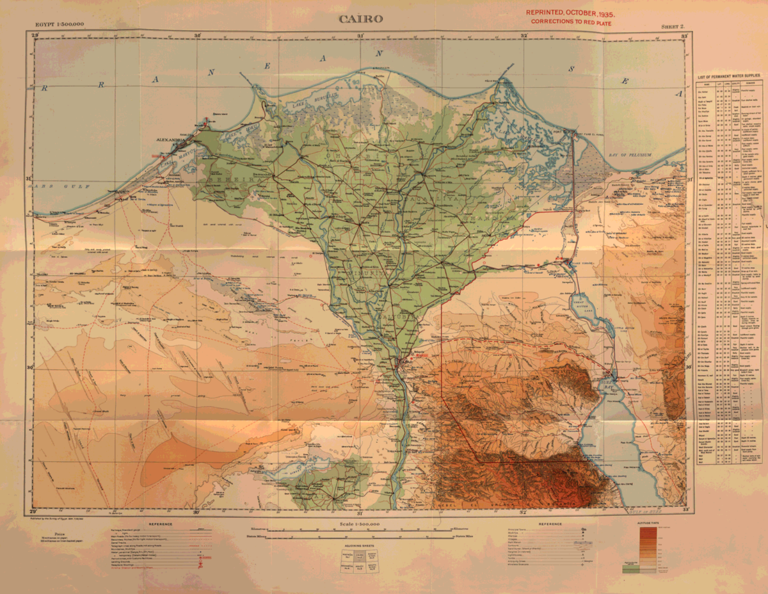
وتحررت منه صورتان فى لندن فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ م

عن الحكومة المصرية :

(الإمضاء) : مصطفى النحاس

عن حكومة المملكة المتحدة فى بريطانيا العظمى وشمالى إرلندا :

(الإمضاء) : أنتونى إيدن


EGYPT 1:500,000
CAIRO
REPRINTED, OCTOBER, 1935.
CORRECTIONS TO RED PLATE
SHEET 2.
LIST OF PERMANENT WATER SUPPLIES
ALEXANDRIA
LAKE BURULLUS
BAY OF PELUSIUM
BEHEIRA
GHARBIYA
DAQAHLIYA
SHARQIYA
MINUFIYA
QALYUBIYA
CAIRO
LAKE TIMSAH
GREAT BITTER LAKE
SUEZ BAY
GULF OF SUEZ
REFERENCE
Scale 1:500,000
Kilometres
Statute Miles
ADJOINING SHEETS
ALTITUDE TINTS
Price

بيـــان

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
رئيس مجلس الوزراء

وفى نفس الجلسة (٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦) نهض حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وألقى البيان الآتى :

حضرات النواب المحترمين ،

باسم الحكومة أتشرف بأن أدلى لمجلسكم الموقر ببيان عن معاهدة الصداقة والتحالف التى وقعها أعضاء الهيئة الرسمية المصرية مع ممثلى الحكومة البريطانية فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمقدم عنها مشروع القانون المعروض على حضراتكم .

وإنى، إذ أدلى بهذا البيان، مطمئن النفس كل الاطمئنان إلى أننا، زملا وأنا ، قد أدينا واجبنا وكنا أمناء عليه ، كما كنا أمناء على ثقتكم وثقة الأمة فينا وعلى التوكيل الصادر منها للوفد المصرى غداة تأليفه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ برياسة المغفور له سعد زغلول باشا فى السعى إلى استقلال البلاد استقلالا تاما حيثما وجد إلى السعى سبيلا .

وانكم لتعلمون ياحضرات النواب أن خطة الوفد كانت منذ اليوم الأول لتأليفه، الاتفاق مع بريطانيا العظمى اتفاقا يحقق استقلال البلاد التام ويصون المصالح البريطانية التى لاتتعارض مع هذا الاستقلال . وهى خطة أملتها الحكمة والوطنية الصادقة معا ، وانعقد إجماع الشعب المصرى على تأييدها ، لأن الأمة لم تنهض نهضتها لهوا أو عبثا ، وإنما نهضت للسعى إلى استقلالها . فإذا هى آنست من الطرف الآخر استعدادا للمفاوضة معها لم يكن من الحكمة أو من صدق الوطنية أن تحجم عن المفاوضات، بل تدخلها مؤمنة بحقها واثقة من نفسها . فإذا أفضت هذه المفاوضات إلى تحقيق استقلالها فبها ونعمت، وإلا فالجهاد متصل لاينقطع، ولا يضيع حق من خلفه جهاد موصول (تصفيق) .

ولقد أخفقت المفاوضات السابقة جميعها ، ولكن إخفاقها لم يكن إلا برهانا على سداد خطة الوفد ، لأنه لم يضع على الأمة حقا أو يثن لها عزما . ولقد كانت المحادثات الأخيرة الدليل القاطع على سداد خطة الوفد لأنها أدركت الآمال وحققت الاستقلال . وإنما أخفقت المفاوضات السابقة كلها ، لأن وجهة النظر التى ذهب الجانب البريطانى إليها لصيانة مصالحه فى مصر تعارضت مع استقلال البلاد أو مست حقا من حقوقها . وإنما أفضت المحادثات الأخيرة إلى غايتها لأن وجهة النظر التى انتهى إليها لم تتعارض مع الاستقلال أو تمس حقا من هذه الحقوق .

ولقد كان من بشائر التوفيق أن تدخل مصر هذه المحادثات مؤتلفة الكلمة ، متحدة الأحزاب ، مرتبطة القلوب ، وكان لما أبداه الطرفان المتحادثان من حسن الرغبة وصدق النية، فضل عظيم فى الوصول إلى هذا الاتفاق الذى حقق آمال مصر، وصان مصالح بريطانيا العظمى ، ووطد علاقاتهما على أساس حر شريف من الود والتحالف والمساواة .

وإليكم ياحضرات النواب كيف يحقق هذا الاتفاق آمال مصر :

ما هى آمال مصر ؟ آمال مصر من بدء حركتها الاستقلالية هى زوال الاحتلال ، والتمتع بالاستقلال .

أما زوال الاحتلال فله وجهان ، زواله صفة ، وزواله فعلا . أما زواله صفة فقد كفلته المعاهدة فى المادة الأولى منها . وأما زواله فعلا فسأتكلم عنه فى موضعه .

أما التمتع بالاستقلال فمعترف به فى المادة الثالثة من المعاهدة ونصها :

"تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة" .

سلامة البلاد :

على أن التمتع بالاستقلال يستلزم صيانة هذا الاستقلال ، وصيانة الاستقلال بحكم هذه المعاهدة معهود بها إلينا فى المادتين الرابعة والسابعة فالمادة الرابعة تنص على عقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين ، الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

وتنص المادة السابعة على ما يأتى : "إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا ... إلى آخره" .

ويؤخذ من ذلك أن الطرف الذى يشترك فى حرب هو المعهود إليه أصلا بالدفاع عن سلامة أراضيه وعن استقلال بلاده . والحليف إنما يأتى إليه مساعدا ومعضدا فى هذا الدفاع .

وهذه المحالفة أيها السادة، هى محالفة الند للند على قدم المساواة الحقيقية . ومن حسن حظ مصر أن تحالف مع تلك الدولة القوية برا وبحرا وجوا وذات النفوذ الدولى العظيم. ولكى تكون المساواة فعلية بين الحليفين وجب أن تتناسب مع قوة كل من الدولتين، وهو ماحققته هذه المعاهدة فمساعدة إنجلترا لمصر إنما تكون بإرسال قواتها إليها . أما مساعدة مصر لإنجلترا فانها — كما نصت المادة السابعة المتقدم ذكرها — تنحصر، فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، فى أن تقدم إلى حليفتها، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات .

إذن فالمساعدة التى تقدمها مصر مساعدة محصورة داخل حدودها وتتناسب مع قوتها . أما مساعدة انجلترا فهى مساعدة غير محدودة . وإذن فقد تساوت المساعدة فى المحالفة من الجانبين تساويا حقيقيا .

ويتعين فى هذه المساعدة التى تقدمها مصر داخل حدود بلادها مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

ليس الأمر إذن، كما كان من قبل، أى أن تتولى سلطة أجنبية مباشرة هذه الإجراءات من تشريعية و إدارية وقضائية ، بل أصبح ذلك كله من حق مصر ومن حق مصر دون غيرها .

وهذه المساعدة تقدم فى ثلاث حالات، اثنتان منها نص عليهما فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب . وزيدت الثالثة فى هذه المعاهدة، وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . وهذه الحالة الجديدة هى عين الحالة الثانية فى مشروع سنة ١٩٣٠ أى حالة خطر الحرب مع فارق واحد .

فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها . أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها، ولكنها تكون قائمة فعلا، فهى حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة . وفى هذا حكمة، هى عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها إلى الاستعداد الذى يقوم به الحليفان درءا للخطر .

وقد نص فى الحالتين — حالة خطر الحرب وحالة قيام الحالة الدولية المفاجئة التى يخشى خطرها — على أن هذه المساعدة لا تكون إلا بعد أن تتبادل الحكومتان الرأى . وتبادل الحكومتين الرأى لم يكن صريحا فى حالة خطر الحرب فى مشروع سنة ١٩٣٠ فنص عليه صراحة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وألحق بحالة خطر الحرب قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، أى أننا كسبنا توضيح أمر كان مبهما فى مشروع سنة ١٩٣٠

وقد جاء هذا التوضيح فى البند الثانى من المحضر المتفق عليه وهذا نص ما ورد فيه :

" من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة فى حالة خطر قطع العلاقات . وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه " .

مسئوليتنا عن الدفاع

بينا أن مسئولية الدفاع عن جميع أراضينا واقعة على عاتقنا . وهذا يستدعى طبعا أن تكون قواتنا فى حالة تسمح بهذا الدفاع . ولكنكم تعلمون أن جيشنا فى حالته الراهنة لا يحقق هذه الغاية ، إذ حيل فيما سبق بيننا و بين تقويته . أما الآن فقد خلى بيننا و بين ذلك، وأصبحنا أحرارا فى زيادة هذا الجيش وتنظيمه كما نريد من اليوم الذى تتبادل فيه التصديق على المعاهدة ليصبح قادرا على الذود عن حدودنا والدفاع عن أرضنا .

وقد كفلت المعاهدة مساعدتنا فى هذا السبيل ببعثة عسكرية تقدمها بريطانيا العظمى للعمل على تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران على النظم الحربية الحديثة، وليس لهذه البعثة أى تدخل فى إدارة الجيش بل تقتصر مهمتها على تنظيمه وتدريبه وتقويته .

ونحن الذين نختار البعثة ونحدد مدتها بقدر الحاجة كما هو وارد فى البند الثانى من المذكرة الثالثة .

ومن جهة أخرى تتعهد الحكومة البريطانية بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الصحيح .

والمقصود بعبارة "التدريب الصحيح" هو، كما جاء فى البند الحادى عشر من المحضر المتفق عليه، قبول البعثات المصرية فى الكليات والمعاهد الحربية البريطانية ، أى كما يتعلم ضباط الجيش البريطانى سواء بسواء .

وللحكومة المصرية أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ، كما أن لأفراد المصريين أن يتلقوا الفنون الحربية فى معاهد البلاد الأخرى .

وكذلك نص على أن الحكومة البريطانية تعاون مصر فى الحصول على المهمات الحربية من المملكة المتحدة بنفس الثمن الذى تدفعه بريطانيا العظمى.

يا حضرات النواب المحترمين :

تشمل مسئولية الدفاع عن أرضنا مسئولية الدفاع عن قنال السويس وحرية الملاحة فيها، فنحن المسئولون أصلا عن هذا الدفاع باعتبار القنال جزءا لا يتجزأ من مصر، ولكن لما كان لبريطانيا العظمى مصلحة خاصة فى ضمان حرية الملاحة فى القنال باعتباره شريانا لمواصلاتها ، فإلى أن يصبح جيشنا قادرا على القيام بمفرده بهذه المهمة ، رخصنا لحليفتنا بنقطة عسكرية مؤقتة فى منطقة القنال تعسكر فيها قواتها لمعاونة الجيش المصرى على ضمان حرية الملاحة فى قنال السويس وسلامتها التامة .

وهذا أمر مقرر منذ بدء الحركة الوطنية . ففى مفاوضات الوفد المصرى برياسة الزعيم الخالد سعد زغلول باشا مع لجنة اللورد ملنر قدم الوفد إلى اللجنة مشروعا رخص فيه بهذه النقطة العسكرية ، وغاية الأمر أن مركزها حدد شرق القنال ، وحددت لها مدة عشر سنوات ، ينظر بعدها فيما إذا كان استبقاؤها لم يعد له لزوم ، وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم .

ويهمنى أن أقول هنا إن المقياس المنصوص عليه فى المعاهدة لجلاء القوات البريطانية عن مصر أصح وأسلم من المقياس المنصوص عليه فى مشروع سنة ١٩٢٠ فقد نص فى ذلك المشروع على النظر فيما إذا كان استبقاء النقطة العسكرية لم يعد له لزوم، وفيما إذا لم يكن من الممكن أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال وهو مقياس مطاط قابل للتأويل والتفسير .

أما المقياس الذى تنص عليه المعاهدة المعروضة الآن على حضراتكم، فهو محدد بأمر فعلى واقعى، هو وصول الجيش المصرى إلى درجة يمكنه معها أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها فى قنال السويس .

وفى هذا يرفع الخلاف إلى عصبة الأمم أو إلى أى هيئة للتحكيم يتفق عليها الطرفان ، فيكون بحثها منحصرا فى هذه المسألة المادية .

كذلك نص فى مشروع ملنر على الترخيص بنقطة عسكرية وقبلت الأمة ذلك بشرط تحديد مكانها وتوقيت زمانها ، ونص فى المشروعات التالية كلها على الترخيص بهذه النقطة ، ولكن هذه المشروعات لم تكن وافية بوجهة النظر المصرية فى تحديد مدة للجلاء .

أما مشروع سنة ١٩٣٠ فقد وفقنا فيه إلى تحديد هذه المدة بالوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى كما سبق البيان قادرا وحده على ضمان حرية الملاحة فى قنال السويس ، ويكون ذلك باتفاق الطرفين قبل مرور عشرين عاما ويحكم عصبة الأمم إذا اختلف الطرفان فيه بعد مرور عشرين عاما .

وهذا نفسه هو ما تقضى به المعاهدة المعروضة على حضراتكم .

على أنه قد نص فى هذه المشروعات كلها على أن النقطة العسكرية التى رخص بها لا تكون لها صفة الاحتلال ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية ، وهو نص له كل مداه وقوته مع تحديد مدة للجلاء . إذن فبقاء القوات البريطانية فى منطقة القنال بقاء مؤقت ومجرد عن صفة الاحتلال ، وهناك نهاية محتومة لجلاء هذه القوات نهائيا عن مصر فى وقت محدد ومعلق على حالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها إلى التحكيم .

هذا جوهر مشروع سنة ١٩٣٠ وقد بقى جوهرا لمعاهدة سنة ١٩٣٦

وهكذا يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما ، وضحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال .

وهى نتيجة سعيدة موفقة يحق لنا أن نفتخر بها ، كما يجب علينا أن نعمل مجدين لنصل سريعا إلى الدرجة التى تمكن قواتنا من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة وسلامتها فى قنال السويس ، ليتم بذلك ما كفلته المعاهدة من جلاء القوات البريطانية نهائيا عن مصر .

تفصيلات النقطة العسكرية

وقد استتبع الترخيص لبعض القوات البريطانية بالبقاء مؤقتا فى منطقة القنال ، أن ننظر فى أمر عددها وثكناتها والأرض اللازمة لمناوراتها وقوة الطيران التى تتبعها .

العـــدد

أما العدد فقد حدد فى مشروع سنة ١٩٣٠ بثمانية آلاف من القوات البرية فزيد فى هذه المعاهدة إلى ما لا يتجاوز عشرة آلاف ، وليس معنى ذلك أن يصل العدد حتما إلى هذا القدر ولكنها النهاية القصوى له فقد يكون ٩٠٠٠ أو ٨٠٠٠ حسب ظروف الأحوال التى تعرض أثناء بقاء هذه القوات فى الأراضى المصرية ولكنه لن يزيد على عشرة آلاف . والسبب فى زيادة الحد الأقصى للعدد على ما ورد فى مشروع سنة ١٩٣٠ تطور الأحوال العالمية والارتباكات التى سادت منذ سنة ١٩٣٠ إلى الآن ، فقد استدعت هذه الأحوال اتخاذ الحيطة أكثر من ذى قبل ، وأرجو أن تلاحظوا أن عدد القوات البريطانية فى مصر كان فى سنة ١٩٣٠ عشرة آلاف . فاتفقنا على الاستغناء عن ألفين ولكن رؤى الآن ، زيادة فى الحيطة ، أن الأمر قد يحتاج إلى العدد الذى استغنى عنه فاتفق على جواز زيادة القوة إلى عشرة آلاف .

أما القوة الجوية وعددها ٤٠٠ طيار مع العدد الضرورى من المستخدمين للإدارة والأعمال الفنية فلم يشملها التغيير بل ظل عددها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ كما كان فى مشروع سنة ١٩٣٠

المكان

كان مكان النقطة العسكرية البريطانية محددا فى مشروع سنة ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها . وقد رأيتم من الاطلاع على وثائق مشروع سنة ١٩٣٠ أن الوفد المصرى جاهد كثيرا فى جعل مكان القوة شرقى القنال ، وانتهى الأمر بقبوله أن تعسكر القوات البريطانية المرخص لها بالبقاء فى القطر المصرى بجوار الاسماعيلية نظير تساهل الجانب البريطانى فى مسائل أخرى ، وإنهاء لتحرج الموقف بين الطرفين ، ولوجود ثكنات فى هذه الجهة تسع ألفى جندى مما يوفر بناء ثكنات لمثل هذا العدد فى جهة أخرى .

أما فى المعاهدة الحالية فقد اقتضت زيادة النهاية القصوى لعدد القوات تخصيص بقعة أخرى فى منطقة القنال على البحيرة المرة الكبرى وتقرر فى نظير ذلك نقل مستودع الطيران الموجود فى أبى قير إلى مقر القوات البريطانية بجوار الاسماعيلية ، وكان مقررا فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ أن ينقل هذا المستودع إلى بور فؤاد .

الثكنات

يستلزم نقل القوات البريطانية إلى منطقة القنال بناء الثكنات لهذه القوات فى المنطقة المشار إليها . وقد كانت هذه المسألة موضع أخذ ورد طويلين بين الوفدين المتحادثين ، فكان الوفد البريطانى يريد أن تتولى الحكومة البريطانية البناء وندفع نحن النفقات ، وانتهى الأمر بالاتفاق على أن الحكومة المصرية هى التى تتولى البناء لأنه يقام فى أرضها ولأن الثكنات تؤول آخر الأمر إليها بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر كما أن هذا البناء يستدعى حركة عمل كبيرة يجب أن يستفيد منها المصريون من مقاولين ومتعهدين وصناع ، وأن تستخدم فيها المواد الأولية الموجودة فى مصر .

أما تصميمات البناء ومواصفاته فتقدمها الحكومة البريطانية ، وأما التنفيذ فيعهد بالإشراف عليه إلى لجنة يمثل فيها الطرفان ، وهناك لجنة أخرى منهما للفصل فيما قد يقع بينهما من خلاف .

وقد اشترطنا شرطا أصليا فى هذا الشأن ، وهو أن تكون المواصفات التى يقدمها الجانب البريطانى معقولة وألا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة .

ويلاحظ أن الجيش البريطانى سيخلى الثكنات التى يشغلها الآن فى القاهرة وغيرها ويسلمها للحكومة المصرية فى مقابل الثكنات التى تبنيها له فى منطقة القنال ، وأن الثكنات الجديدة ستؤول بدورها إلى الحكومة المصرية عند جلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال كما سبق البيان .

ثم إن الحكومة البريطانية ستساهم فى نفقات البناء بمبلغين : (١) ربع تكاليف الثكنات وذلك فى نظير ما يبنى منها للعدد الزائد على مشروع سنة ١٩٣٠ ، (٢) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية قبل سنة ١٩١٤ فى إقامة ثكنات جديدة لتحل محل ثكنات قصر النيل .

المناورات

اتسع نطاقها عما كان الحال عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠ نظرا لازدياد استعمال السيارات والأدوات الميكانيكية . فأصبح مدى المناورات اليومية منطقة تحد شمالا بالقنطرة، وجنوبا بسكة حديد السويس — القاهرة، وغربا بالقناة، وشرقا بخط طول ٣٠َ ٣١ْ بحيث تستبعد جميع الأراضى المنزرعة، أما المناورات السنوية وهى تجرى فى فبراير ومارس من كل عام فتأخذ مساحة أوسع فى الجنوب بشرط استبعاد جميع الأرض المنزرعة أيضا .

وأود أن تلاحظوا أنه كان مطلوبا أن نسمح بإجراء مناورات سنوية أخرى فى الصحراء الغربية ليكون للقوات البريطانية إلمام بها فلم تقبل ذلك لأنه يستدعى اختراق البلاد مرتين سنويا فى الذهاب والإياب ، وأخيرا اتفقنا ، بفضل الرغبة الطيبة من الجانبين ، على السماح عند اللزوم بإرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية عنها .

الطيران

لم يكن قد تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٠ وكان الجانب البريطانى يطلب أن تكون للطائرات البريطانية أماكن نزول فى جهات متعددة وأن يكون لها استعمال مطاراتنا وأماكن نزول طائراتنا ويكون له حق رقابتها والتفتيش عليها. أما فى هذه المعاهدة فقد تم الاتفاق بيننا على ما يأتى :

أولا — يكون مقر القوات الجوية البريطانية فى منطقة القنال .

ثانيا — لا تكون لهذه القوات منازل للطائرات بل تكون كلها فى يد مصر وتسلم للحكومة المصرية منازل الطائرات التى تستعملها القوات البريطانية الآن .

أما فيما يتعلق بالمناورات الجوية فنظرا لما تعلمونه من سرعة الطيران الحديث سرعة مدهشة ، مما يستلزم مسافات واسعة للتدريب، فقد اتفقنا على أن يكون الطيران، لأغراض التدريب، فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة القصوى، وأنه إذا احتاج الأمر إلى نزول الطائرات البريطانية فى داخل البلاد فإنما يكون ذلك فى أماكن النزول المصرية ثم تعود إلى قواعدها الأصلية وتقوم مصر بعمل التسهيلات اللازمة للتموين وغيره على حساب الجانب البريطانى، وإذا اقتضت حاجات المحالفة فى المستقبل إنشاء منازل أخرى للطائرات سواء كان ذلك برا أو بحرا فإن مصر تقوم بإنشائها على أن تكون مصرية وتستخدمها الطائرات البريطانية ثم تعود إلى قواعدها الأصلية كما سبق البيان .

وقد اشترط أن تمنح الحكومة البريطانية فى قواعدها الجوية لقوات الطيران المصرية مثل ما تمنحه الحكومة المصرية فى قواعدها الجوية لقوات الطيران البريطانية ورجاؤنا أن يكون لمصر فى المستقبل من قوات الطيران ما يجعل هذا التبادل فعليا .

الإعفاء والميزات

وأخيرا فقد استلزم الترخيص بوجود قوات بريطانية مؤقتة ، الاتفاق على ما تتمتع به هذه القوات من إعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية طبقا لما هو مقرر فى هذا الشأن بين الدول .

كل هذا مؤقت

على أن جميع هذه التفاصيل مؤقتة لأن وجود القوات نفسها مؤقت ومصيرها إلى الجلاء .

تفاصيل الجلاء

أولا — تجلو القوات البريطانية عن القاهرة وجميع الجهات الأخرى فيما عدا الإسكندرية ومنطقة القنال، بعد بناء الثكنات اللازمة لها فى المنطقة المشار إليها وإعداد الطرق الآتية :

(١) بين الاسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير .

(٢) بين الاسماعيلية والقاهرة .

(٣) بين بور سعيد والاسماعيلية والسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى وطريق القاهرة — السويس .

ونقدر لإتمام هذه الأعمال مالا يزيد على ثلاث سنوات .

ثانيا — وتجلو القوات البريطانية عن الإسكندرية بعد إتمام باقى الثكنات فى منطقة القنال وتحسين الطرق الآتية :

(١) القاهرة — السويس، (٢) القاهرة — الإسكندرية عن طريق الصحراء، (٣) الإسكندرية — مرسى مطروح . وبعد تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والإسكندرية وبين الإسكندرية ومرسى مطروح. وقد قدرت المدة اللازمة للانتهاء من هذه الأعمال بما لا يتجاوز ثمانى سنوات .

مسألة الطرق

وهنا أذكر لكم يا حضرات النواب أن اقتراح إنشاء الطرق إنما جاء من جانب الفريق المصرى، فقد كان الجانب البريطانى يرى أن تكون القوات البريطانية فى جهات متعددة منها القاهرة والإسكندرية لتتمكن من صد الاعتداء حيث يقع، وكنا نطلب انسحابها إلى منطقة القنال فيردون بأنه يخشى ألا تستطيع الانتقال إلى مكان الخطر فى الوقت المناسب خصوصا إذا تمكنت الطيارات المهاجمة من تدمير الطريق . وقد وفقنى الله للخروج من هذا الحرج بحل رضيه الطرفان .

ذلك أنى عنـد ماكنت وزيرا للمواصلات كونت فكرة خاصة بالنسبة للطرق وتنظيمها ، فكنت أرى إيجاد شبكة من الطرق المنتظمة تماثل أو تقرب من الطرق التى رأيتها فى البلاد الأوربية أثناء زياراتى لها . وفى الواقع لم تكن تلك الفكرة ترمى إلى أغراض حربية بل كانت فكرة اقتصادية وعمرانية ، وقد عنت لى هـذه الفكرة التى عقدت العزم على تنفيذها من قديم وأنا أتحادث مع السير مايلز لمپسون بصدد العقبة التى بينتها لحضراتكم ، فعرضت عليه فكرتى وهى إنشاء طرق جديدة وتحسين الطرق الموجودة بحيث تكون هذه الطرق جميعها صالحة فى مواصلاتنا العادية وللأغراض الحربية عنـد الحاجة ، وبذلك تستطيع القوات الحربيـة الانتقال بالسرعة المطلوبة فإذا اعتدى على طريق من هذه الطرق استعملت الطرق الأخرى سواء فى ذلك الطرق الزراعية أو السكك الحديدية .

ونظرا للرغبة الصادقة التى كانت تحدو الجانب البريطانى فقد سلم بهذه الفكرة المنطقية واقتنع بانسحاب القوات البريطانية كلها إلى منطقة القنال .

وقد سبق أن بينت أن هذه القوات تجلو أيضا عن منطقة القنال عندما يصبح الجيش المصرى قادرا على ضمان حرية الملاحة وسلامتها فيه .

وبذلك يتم جلاء جميع القوات البريطانية عن القطر المصرى .

ولا يبقى بين البلدين غير تحالف شريف وطيد يربطهما على قدم المساواة ، يدا فى يد ، وندا لند .

استمرار المحالفة

نصت المعاهـدة على استمرار المحالفـة طبقا للمبادئ الواردة فى المواد ٤ و٥ و٦ و٧ أى أن المبادئ الواردة فى هذه المواد هى التى تستمر معمولا بها . أما التفاصيل فإنها تكون بجميع مواد المعاهدة الأخرى قابلة لإعادة النظر كما سيأتى البيان . واستمرار التحالف من مصلحة الطرفين ولخير البلدين ، فأنتم تعلمون أن جميع الدول كبيرها وصغيرها تلجأ الآن إلى عقـد المحالفات مع الدول الأخرى ولا تعتمد فى الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها بل تعتمد على هذه المحالفات أيضا . فمن مصلحة مصر أن يكون لها دائمـا حليف قوى على قدم المساواة الحقة ، ومن مصلحة بريطانيا العظمى أن تقدم لها مصر معونتها عنـد الحاجة وأن تطمئن بالمحالفة على ضمـان حرية الملاحة فى قنال السويس ، ولا شك أن خير حليف من تتفق مصالحه الخاصة مع مصلحة حليفه .

المزايا الأخرى

بينا أن المعاهدة تكفل الجـلاء وتعترف بالاسـتقلال ، ونبين الآن أنها تحقق كل أركان الاستقلال فى الداخل والخارج لأنها تضمن ما يأتى :

أولا — سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى وإلغـاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له .

ثانيا — إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس سنوات ، إذ تستغنى الحكومة المصرية عن خمسه كل عام .

ثالثـا — حرية الاستغناء عن المستشارين المـالى والقضائى . وقد ورد ذلك فى تصريح شفوى ألحق بالمعاهدة ، وهـذا نصه " فى اجتماع بقصر أنطونيادس صباح ١٠ أغسطس حيث جرى البحث فى أحكام مشروع المعاهدة الخاصة بالامتيازات الأجنبية ، وفى غيرها من المواد غير العسكرية ألقى التصريح الشفوى الآتى :

(أعلن حضرة صاحب الدولة النحاس باشا بالنيابة عن هيئة المفاوضات المصرية أن عدم ورود أى ذكر فى وثائق المعاهدة بشأن المستشارين القضائى والمـالى ، يعنى أن الحكومة المصرية حرة من أى قيد ذى صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما . وقد أبدى سـعادة المندوب السامى موافقته على تصريح دولة النحاس باشا) .

رابعا — اعتراف بريطانيا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هـذا الصدد . وهذه مسألة هامة أخذت دورا كبيرا فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ وانتهينا منها إلى هذا النص الذى ورد بذاته فى معاهدة سنة ١٩٣٦

وقد كان الإنجليز يقولون إنهم يتولون حماية الأجانب بحكم تصريح ٢٨ فبراير ، ولكننا استطعنا أن نقنعهم بأن ذلك من حقوق مصر دون سواها وهى وحدها التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد وترعى مصالح الأجانب والوطنيين على السواء .

خامسا — حرية عقـد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة .

سادسا — تبادل السفراء مع بريطانيا العظمى . ونظرا للمحالفة التى تربطنا بها ولأن سفيرها سيكون أول سفير لدى مصر المستقلة نص على أن يكون له الأقدمية على سفراء الدول الأخرى طول مدة المعاهدة .

وهذا النص خاضع لإعادة النظر فى الوقت وبالشروط المنصوص عليها فى المـادة السادسة عشرة من المعاهدة .

سابعا — دخول مصر فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة وبذلك يتم تعاونها الفعلى مع انجلترا وباقى الدول فى القيـام بالتزاماتها الدوليـة لحفظ سلام العالم كما نص على ذلك فى مقدمة المعاهدة .

ثامنا — إلغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكام هـذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بتحفظاته الأربعة وهى :

(أولا) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

(ثانيا) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالوساطة .

(ثالثـا) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(رابعا) السودان .

وهنا أنتقل إلى مسألة السودان :

تعلمون حضراتكم أن هذه المسألة كانت علة فشل المفاوضات فى سنة ١٩٣٠ فقد كان الإنجليز يرمون إلى إقرار الحالة التى أوجدوها فى السودان فى سنة ١٩٢٤ حينما أخرجوا الجيش المصرى وأخرجوا الموظفين المصريين منه.

وتعلمون أننا انتهينا فى المفاوضات المذكورة إلى قبول اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كخطوة أولى لما بعدها ، وطلبنا تنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين تنفيذا فعليا فلم يقبل الإنجليز ولذلك فشلت المفاوضات .

أما فى هذه المعاهدة فإننا ، مع الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، توصلنا إلى الاتفاق على تطبيق هاتين الاتفاقيتين تطبيقا فعليا وذلك بالمسائل الآتية :

(أولا) عودة الجيش المصرى إلى السودان ، فبمجرد تبادل التصديق على المعاهدة يسافر ضابط مصرى كبير إلى السودان ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات الضرورية لهم. كما أننا اتفقنا على أن يعين الحاكم العام ضابطا مصريا سكرتيرا حربيا له . ويسرنى أن أخبركم أن محادثتى الأخيرة مع الحاكم العام أظهرت لى مقدار حسن النية الذى يحدوه ، وملأتنى ثقة بأن الجيش المصرى ستكون له نفس مكانة الجيش البريطانى الموجود فى السودان سواء بسواء .

(ثانيا) يعين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وقد راعينا فى ذلك ما يجب علينا نحو إخواننا السودانيين من العمل على رقيهم ورفاهيتهم وتقدمهم. و بالطبع لا يكون هذا التعيين إلا عند خلو الوظائف بالتدريج ، إذ لا يمكن إخلاء الوظائف المشغولة دفعة واحدة .

و يرقى الموظفون المصريون إلى أعلى الدرجات ، ومنها وظائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العام وهم بمثابة الوزراء عندنا ، و بذلك أصبح نصيب المصريين فى وظائف حكومة السودان على قدم المساواة التامة مع الانجليز .

كذلك اتفقنا على تخويل مفتش الرى فى السودان (وسيكون مصريا) حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر فى الشؤون المتعلقة بمهام وظيفته. وقد يصل هذا المفتش ، بكفاءته وجدارته ، إلى الاشتراك مع المجلس فى نظر جميع المسائل الأخرى .

كما أننا اتفقنا على ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم .

و بطبيعة الحال بقيت سلطة تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين مخولة للحاكم العام لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية و يقوم مقام الطرفين فى إدارة السودان حتى يتم الاتفاق على تعديل اتفاقيتى ١٨٩٩

ومن هذا كله ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان سواء فى ذلك الإدارة المدنية أو المالية أو الحربية .

(ثالثا) تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وهو أمر لا خلاف فيه وكنا نقول به فى سنة ١٩٣٠

(رابعا) فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هناك تفريق بين المصريين والإنجليز .

(خامسا) يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس الوزارة المصرية مباشرة .

(سادسا) يقدم التقرير السنوى الذى يضعه الحاكم العام عن إدارة السودان إلى الحكومة المصرية .

كل ذلك ياحضرات النواب مع مراعاة أمرين أساسيين سبق بيانهما وهما عدم المساس بمسألة السيادة على السودان والاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

الامتيازات الأجنبية

تعلمون حضراتكم أن نظرية الوفد المصرى فى مسألة الامتيازات الأجنبية كان قوامها عدم التعرض لإلغائها إلا بعد استقرار الأحوال السياسية فى مصر حتى يطمئن الأجانب وترتاح نفوسهم إلى الحالة الجديدة عند ما نقدم على هذا الإلغاء .

ولم يسبق للوفد البحث مع الحكومة البريطانية فى إلغاء الامتيازات الأجنبية فعلا بل كانت جهوده فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ منصرفة إلى النص على أن مآلها إلى الإلغاء .

وقد كان الحل الذى اتفق عليه فى سنة ١٩٣٠ قاصرا على أن الحكومة البريطانية تتعهد ببذل نفوذها عند الدول للوصول إلى نقل اختصاصات المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ، ولكن يجب عرض هذا التشريع على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة لتتحقق من أنه لا يتنافى مع المبادئ المعمول بها فى التشريع الحديث ومن أن التشريع المالى على الخصوص لا يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب .

أما الآن ، وقد توطدت دعائم دستورنا واستقرت علاقاتنا مع الدولة البريطانية ، فكان لا بد لنا من البت فى أمر الامتيازات بما يتفق مع روح العصر ومركز مصر اللائق بها ، فاتفقنا على أن الغرض الذى نرمى إليه هو :

١ — إلغاء نظام الامتيازات دون إبطاء ، وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب .

٢ — إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وفى أثناء تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى . وفى فترة الانتقال لا يكون للمحاكم المختلطة أى اختصاص تشريعى ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين وتقتصر مهمتها على تطبيق القوانين المصرية التى تسن أو تعدل لتكون سارية

على الجميع من مصريين وأجانب . كما يكون لها اختصاص أوسع من اختصاصها الحالى فى المسائل الجنائية . أما الاختصاص القنصلى فى مسائل الأحوال الشخصية فلا ينتقل إليها إلا بموافقة الدول ذوات الشأن .

وفى نهاية مدة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

وإنما قلنا بإيجاد نظام انتقال يفصل بين الحالة الحاضرة والحالة التى سينتهى إليها الأمر بسبب الحاجة إلى تحضير القوانين المراد تطبيقها على المصريين والأجانب معا . وكنا نقترح أن تكون فترة الانتقال خمس سنوات، ولكن رؤى من المستحسن ترك تحديدها للؤتمر الذى يعقد للنظر فى إلغاء نظام الامتيازات بأسره، حتى لا نضع الدول أمام الأمر الواقع . واتفق على أن تكون هذه الفترة قصيرة لا تطول بغير مبرر .

أما التدابير التى تتخذها للوصول إلى تلك الأغراض فهى الاتصال كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات . وأملنا وطيد فى الوصول معها إلى ما نريد، فإذا تعذر الاتفاق مع الدول تحتفظ الحكومة المصرية بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

وقد وافقت بريطانيا العظمى على التدابير المشار إليها وتعهدت بالتعاون الفعلى مع الحكومة المصرية لتحقيقها باستعمال كامل نفوذها عند الدول .

قد يقال لم لا يقبل الانجليز إلغاء امتيازاتهم من الآن ؟ فبيان ذلك أن هناك اعتبارات دولية يهمهم مراعاتها كما راعيناها نحن أنفسنا، وأنهم لا يقبلون أن تكون رعاياهم فى مركز أدنى من رعايا الدول الأخرى إذا لم يتم الاتفاق على إلغاء الامتيازات، ولكنهم اعترفوا صراحة بأن نظام الامتيازات لم يعد يوافق روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة، ووافقونا على جميع الأغراض التى نرمى إليها، وتعهدوا بالتعاون معنا على تحقيقها بكل ما لهم من نفوذ، كما وافقونا على أن مصر تحتفظ بحقها كاملا غير منقوص بازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة إذا لم يتيسر إلغاء هذا النظام بالاتفاق مع الدول ذوات الشأن .

ولا يفوتنى أن أذكر لحضراتكم أنه قد نص على أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

على أن النظر فى هذا الأمر لن يكون من اختصاص المحاكم المختلطة أو أى محكمة فى مصر ، فمرجعه إذن إلى الطرق الدبلوماسية بين مصر والدول صاحبة الشأن .

تلك هى الأحكام التى تتضمنها المعاهدة فى موضوع الامتيازات وهى كما ترون محققة لمطالب مصر الكاملة . وأملنا وطيد فى أن تتبين الدول ذوات الامتيازات ما تنطوى عليه هذه الأحكام من الروح الطيبة وأن ترى — كما رأت إنجلترا بحق — أن نظام الامتيازات بكل تفاصيله لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وأن تثق بأن العهد الجديد سيكون عهد أمن ورخاء وعدالة ومساواة للجميع من أجانب ووطنيين .

تعديل المعاهدة

بقيت نقطة أخيرة هى مسألة إعادة النظر فى المعاهدة، ففيما عدا ما سبقت الإشارة إليه من استمرار المحالفة طبقا للبادئ الواردة فى المواد ٤ و٥ و٦ و٧ لا لتفاصيل هذه المواد تكون نصوص المعاهدة قابلة للتعديل بالطريقة الآتية :

بعد عشر سنوات يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين لإعادة النظر فيها . وبعد عشرين سنة يجب الدخول فى مفاوضات لهذا الغرض إذا طلب ذلك أحد الطرفين .

فإذا اتفقا على التعديل فيها، وإلا يعرض الخلاف على عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة تحكيم يتفق عليها الطرفان .

يا حضرات النواب المحترمين :

تلك هى المعاهدة التى وقعناها فى ٢٦ أغسطس الماضى . ولقد رأيتم مما أدليت به إليكم أنها تحقق استقلال البلاد وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع الاستقلال . والفضل فى هذه النتيجة الموفقة لتلك النهضة المباركة التى حمل لواءها زعيمنا الخالد المغفور له سعد زغلول باشا وأبلى فيها كما أبلى الشعب المصرى كله على اختلاف طبقاته وتباين هيئاته خير بلاء ، ولشهدائنا الأبرار الخالدين الذين سقوا غرس الحرية بالدماء ، فرسا أصله وطيدا فى الأرض ، وعلا فرعه مرتفعا فى السماء .

ولا ننسى ما ساد الأحزاب المختلفة من تضافر وود وصفاء فقد كان له فى هذا التوفيق العظيم فضل عميم .

وإنى فى هذا الموقف لا يسعنى إلا أن أذكر شاكرا ما أبداه جميع إخوانى المحترمين أعضاء الهيئة الرسمية من الوطنية الصادقة، وما بذلوه من المجهودات المرهقة طوال مدة المحادثات ، وأن أنوه بالنيات الطيبة التى كانت رائد أعضاء الوفد البريطانى الكرام ، وعلى الخصوص صاحب السعادة السير مايلز لمبسون الذى كان له سعى مشكور وفضل كبير فى تيسير الصعوبات وتذليل العقبات . كما أذكر بالشكر والاغتباط ما أبداه جناب وزير الخارجية البريطانية المستر أنطونى إيدن، وما أبدته الوزارة البريطانية على العموم من حسن الرغبة فى الوصول إلى الاتفاق مما يدل على أن المعاهدة التى عقدناها ستنفذ بنفس الروح الطيبة لخير البلدين .

يا حضرات النواب المحترمين :

الآن ، وقد أصبح الأمر إلينا وزمام المستقبل بين يدينا، ينبغى لنا أن نأخذ أهبتنا ونستكمل عدتنا ، وأن ننهض بالمسئولية الجسيمة التى يتطلبها العهد الجديد ، منصرفين إلى البناء والإنشاء لا إلى التحاسد والبغضاء ، لنجنى ثمرات استقلالنا وتأخذ مصر الناهضة مكانها اللائق بها بين الأمم فى خدمة الإنسانية وصيانة السلام العام .

يا حضرات النواب المحترمين :

القول قولكم والكلمة الأخيرة لكم .

(تصفيق حاد) .

إحالة مشروع القانون
إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب

الرئيس — هل توافقون على إحالة مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة على لجنة الخارجية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — طلب حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباظه الكلمة للرد على خطاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، وإنى أرى أن هذا الطلب سابق لأوانه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباظه — قدمت هذا الطلب لأحفظ لنفسى الحق فى الكلام عند مناقشة تقرير لجنة الخارجية، وقد بلغت ذلك الآن إلى حضرة صاحب العزة السكرتير العام لمجلس النواب .

الرئيس — قدم حضرات النواب المحترمين عبدالعزيز الصوفانى والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ محمد فكرى أباظه والأستاذ محمد محمود جلال اقتراحا نصه :

"نقترح تأجيل نظر المعاهدة إلى الدور العادى المقبل لعدم ضرورة نظرها فى دورة غير عادية" .

ولما كان من حق الحكومة أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادى وفقا لنصوص الدستور وقد فعلت ذلك، فلا يمكن عرض هذا الاقتراح على المجلس لمخالفته للنصوص الدستورية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لا ننكر أن للحكومة الحق فى أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادى لنظر هذا الموضوع . ونحن باعتبارنا نوابا يحق لنا أيضا أن نوافق على نظر هذا الموضوع الآن أو إرجائه إلى دور عادى . (مقاطعة شديدة) .

أرجو ألا يقاطعنى أحد وأن تتركوا لى حرية الكلام حتى لا نضطر إلى الالتجاء إلى مثل هذه الطريقة .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى أن أمر المحافظة على نظام المجلس موكول إلىّ .

حضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفانى — أرى أنه مادامت الحكومة قدمت إلى المجلس مشروع المعاهدة فللمجلس الحق فى أن يبحثه من جميع نواحيه وأن يقرر نظره فورا أو تأجيل النظر فيه . ولكن نظرا إلى قرب انعقاد الدور العادى رأينا أن نقترح إرجاء النظر فى مشروع المعاهدة إلى أن يعقد الدور العادى بعد أسبوعين .

ونرى من واجبنا — وقد قدمنا هذا الاقتراح — أن نبين لحضراتكم الأسباب التى دعت إلى تقديمه .

لاشك أن المصلحة الحقيقية تدعونا إلى التريث فى البت فى هذا الموضوع الخطير . وقد نص الدستور على أن للحكومة الحق فى أن تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادى عند الضرورة . وكنا نود أن يبين لنا حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى مستهل بيانه الضرورة الملحة التى قضت بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى . لأن هذا هو أول عمل من نوعه يحدث فى البلاد منذ سنة ١٩٢٤ وسيصبح بعد ذلك تقليدا دستوريا . فإذا لم يكن ثابت الأساس ، ليكن اعتباره حجة للرجوع إليه فى المستقبل كان بلا شك تقليدا دستوريا غير صالح .

وفضلا عن ذلك فان الحكومة البريطانية ، وهى ليست بأقل منا رغبة فى عقد هذه المعاهدة ، كما أن المفاوض البريطانى ليس بأقل رغبة ومصلحة من المفاوض المصرى فى هذا الشأن ، لم يلجأوا إلى مثل ما لجأنا نحن إليه . وليس أدل على تمسكهم بالمحافظة التامة على تقاليدهم الدستورية من أن بعض أعضاء مجلس العموم طلب من الحكومة البريطانية دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى للنظر فى الحالة الطارئة فى أوروبا وعلى الخصوص فى اسبانيا وما يمكن أن ينجم عنها من وقوع حرب فلم تجبهم الحكومة إلى طلبهم، لأنها لم تعتبر هذا ضرورة ملحة تدعو إلى اجتماع برلمانى غير عادى .

ومن الأسباب يا حضرات النواب المحترمين التى دعتنا إلى أن نقدم هذا الاقتراح هى رغبتنا فى عدم البت فى مشروع المعاهدة حتى يعرض على البرلمان البريطانى حيث يتقدم رئيس الوزارة البريطانية ببيان شامل كالبيان الذى ألقاه اليوم حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، يبين فيه الامتيازات التى ستحصل عليها بريطانيا من هذه المعاهدة . وبما أن مشروع هذه المعاهدة قد وضع باللغة الانجليزية فسيكون تفسير الانجليز لأحكامه صحيحا طبقا لآرائهم وأفكارهم ولما تقدموا به إلى المفاوض المصرى، ويكون هذا التفسير حجة قاطعة يستندون إليها فى المستقبل .

لهذه الأسباب نرى، بغض النظر عن الحزبية أن القومية المصرية تحتم علينا أن نتريث فيما سنقدم عليه، حتى يمكننا أن نبحث هذا الموضوع الخطير على ضوء تفسيرات ومناقشات الساسة البريطانيين .

قدمنا هذا الاقتراح ونحن مخلصو النية والغاية صادقون فى التعاون ، لاغرض لنا إلا أن تنظروا مشروع المعاهدة كاملا من جميع نواحيه . ولا شك أن هذا الدور غير العادى لا يتسع لدراسة هذا المشروع دراسة تامة فيجب إرجاء النظر فيه حتى نستطيع جميعا أفرادا وجماعات أن نلم بكل ما يحيط به وأن ندرس مستنداته ونرجع إلى الإخصائيين الفنيين ومن يهمهم أمر هذه المعاهدة، ثم نبت فيه غير ناظرين إلا إلى مصلحة الوطن فقط . وأرجو ألا تحملوا أى كلمة منا إلا على محمل الإخلاص التام والرغبة الصادقة فى خير البلاد قبل كل شئ .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — إنى أعارض حضرة النائب المحترم كل المعارضة فى اقتراحه ، ويلوح لى أنه يرمى إلى غرضين : أولا دراسة المعاهدة الدراسة الوافية، وثانيا التريث حتى ينظر البرلمان الإنجليزى مشروع المعاهدة ، فبالنسبة للغرض الأول كلنا يعلم أن المعاهدة عرضت على الشعب المصرى منذ ٢٦ أغسطس الماضى وقد ناقشتها جميع الصحف وبحثتها جميع الأحزاب فى اجتماعات عامة لتتبين مالها وما عليها . ومفروض أن حضرات النواب — كما يقضى الواجب عليهم — هم أول من درسوها بمجرد نشرها فى الصحف عقب توقيعها ، فلهذا لا أرى معنى لتأجيل النظر فى مشروع المعاهدة بدعوى الرغبة فى دراسته .

أما بالنسبة للغرض الثانى فقد نص فى نهاية أحكام المعاهدة على وجوب التصديق عليها فى أقرب وقت ممكن . صحيح أن البرلمان الإنجليزى لم ينظر بعد مشروع المعاهدة، ولكن هذا يرجع إلى أن الحكومة البريطانية مرتبطة مع باقى الدول بمسائل متشعبة متفرعة منذ زمن طويل ولا يمكن أن يقدم نظر المعاهدة على هـذه المسائل الخطيرة . أما عندنا فكان طبيعيا أن تدعو الحكومة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لنظر مشروع المعاهدة نظرا لأهميته. ولا يجوز تأجيل النظر فى المشروع الذى يعرض فى دور غير عادى، بل يترك للجنة التى يحال عليها أمر بحثه، ويحق للنائب أن يتصل بهذه اللجنة كما يحق له أن يطلب تقديم كل ما يريده من بيانات أو مستندات أو خرائط .

فإذا ما قدمت اللجنة تقريرها ، كان من حقه حينئذ أن يطلب التأجيل إذا رأى أن الضرورة تدعو إلى ذلك . أما الآن وقد افتتحت الدورة غير العادية طبقا لنصوص الدستور فلا يجوز طلب التأجيل .

الرئيس — هـل توافقون على عدم جواز طرح هـذا الاقتراح لأخذ الرأى عليه ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — ليسمح لى حضرة الرئيس بكلمة .

الرئيس — لا محل للكلام بعـد أن عرض الأمر على المجلس وأبدى رأيه فيه .

إن لجنة الخارجية التى أحيل عليها هذا المشروع غير ممثل فيها حزب الشعب وبمـا أنه يحسن أن تكون جميع الأحزاب ممثلة فيها، فهل توافقون على ضم حضرة النائب المحترم عبد الله الملوم بك — وقد رشحه حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا رئيس حزب الشعب — إلى أعضاء لجنة الخارجية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — سترفع الجلسة الآن، وسنخطر حضراتكم بموعد الجلسة القادمة عند انتهاء اللجنة من دراسة مشروع المعاهدة .

جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

بمجلس النواب عن مشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى

(المقرر حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا) .

قرر المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ إحالة مشروع القانون الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى على لجنة الشؤون الخارجية .

وقد عقدت اللجنة لذلك أربع جلسات ، منها جلسة تمهيدية ، وحضر إحداها وزيرا الأشغال والمواصلات للادلاء ببعض البيانات التى رؤى الاستئناس بها . واللجنة بعد أن استعرضت نصوص المعاهدة وفحصتها وتناقشت فيها ، تتشرف بعرض تقريرها على هيئة المجلس الموقر .

لقد كان من الطبيعى أن يكون المقياس الصحيح الذى تقاس المعاهدة به لتقرير قبولها ، هو آمال الأمة التى أبدتها عند ما وضعت الحرب أوزارها إذ هبت تطلب إلغاء الحماية و إنهاء الاحتلال والتمتع بسيادتها التامة ، ووكلت من أجل ذلك الوفد المصرى فى السعى إلى استقلالها استقلالا تاما حيثما وجد إلى السعى سبيلا .

من أجل هذا الغرض أجمعت الأمة كلمتها ومن أجله ثارت ثورتها سنة ١٩١٩ معتمدة فى بلوغ آمالها على حقها الطبيعى وعلى ذلك المبدأ الذى أعلنه الإنجليز وحلفاؤهم وهو " حرية كل أمة فى تقرير مصيرها " .

غير أن هذا المبدأ لم يلبث أن تضاءل شأنه وأهمل حكمه ، ولم يلق نفاذا أمام معاوضة المنافع والمجاملات الدولية على حساب بعض الأمم ومنها مصر ، فكانت جهود المصريين متجهة إلى المفاوضة مع انجلترا لعقد معاهدة تعترف لمصر باستقلالها وتكفل لبريطانيا العظمى صون مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

وعلى هـذا الأساس توالت المحادثات والمفاوضات بين مصر و بريطانيا العظمى ، ولكنها أخفقت جميعها ، لأنها لم تصل إلى نتيجة ترضى الطرفين .

وفى خلال ذلك صـدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلنت به بريطانيا العظمى إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واحتفظت فيه بأمور أربعة إلى أن يتم الاتفاق عليها بمفاوضات حرة تجرى بين البلدين وهى :

(١) الدفاع عن مصر .

(٢) حماية المواصلات البريطانية .

(٣) حماية الأجانب والأقليات .

(٤) مسألة السودان .

غير أن هذا التصريح الذى صدر من جانب واحد ، كان مصدر قلق مستمر فى نفوس المصريين المتطلعة دائما إلى مفاوضات حرة خالية من كل قيد ، لتقضى على التحفظات الأربعة ، كما كان مثارا للتدخل فى أنظمة الحكم ومبعثا للحد من حرية الإدارة المصرية فى العمل لتقدم البلاد من الوجهتين السياسية والعسكرية ، بل ومن الوجهة الاجتماعية أيضا .

ضجرت الأمة من هذه الحلل غير المستقرة ، وضجت من التدخل الأجنبى فى إدارة شؤونها تذرعا بالتحفظات الأربعة ، فأجمعت كلمتها واتحد زعماؤها وتألفت الجبهة الوطنية التى أرسلت بكتابها المؤرخ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ إلى سعادة المندوب السامى البريطانى تطالب فيه بإبرام معاهدة بين البلدين بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

رضيت الأحزاب التى اشتركت فى المفاوضات عن هـذا الطلب وأقرها عليه الرأى العام الذى نادى بوجوب اجتماع الكلمة وتآلف القلوب .

أجابت الحكومة البريطانية على طلب الجبهة الوطنية بمذكرة وتبليغ شفوى فصرحت فى المذكرة أنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ بنفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق وأبانت فى تبليغها الشفوى أنها تقترح تمهيدا للفاوضات أن تتباحث الحكومتان — بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية و بروح التحالف المنشود — فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

فشكل الوفد الرسمى للفاوضات وباشرها حتى انتهت بالاتفـاق على نصوص المعاهدة التى وقع عليها فريقا المفاوضين المصرى والبريطانى فى ٢٦ أغسطس سـنة ١٩٣٦ بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية — وهى المعاهدة المعروضة على المجلس الموقر .

وترى اللجنة — للوقوف على ما كسبت مصر بهذه المعاهدة وما حققته من استكمال استقلالها وسيادتها — أن تظهر المسائل الرئيسية والنقط المهمة التى تضمنتها المعاهدة ، و إذا هى تركت بعض تفصيلات فى الفروع ، فلأن الرجوع إليها ميسور فى الكتاب الأخضر أو لأنها داخلة فى حكم عام أشار إليه التقرير . هذا فضلا عما يكون قد جاء بشأنها فى بيان دولة رئيس الحكومة الذى ألقاه أمام المجلس عند تقديم المعاهدة إليه .

ولا يغرب عن البال أن المعـاهدة ترمى إلى غرضين متلازمين وهما الاعتراف باستقلال مصر وكفالة المصالح البريطانيـة التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وحول هذا المحور دارت جميع المفاوضات .

وتقسم اللجنة بحثها إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهى :

(أ) انتهاء الاحتلال والنقطة العسكرية فى القنال .

(ب) السودان .

(ج) الامتيازات الأجنبية .

انتهاء الاحتلال والنقطة العسكرية فى القنال

نصت المادة الأولى من المعاهدة نصا صريحا قاطعا على انتهاء الاحتلال كما صدرت المعاهدة بما يتضمن رغبة كل من بريطانيا ومصر، كدولتين مستقلتين متساويتين، فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما وعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل.

وبناء على هذا تكون المعاهدة قد أنهت الاحتلال العسكرى وحققت لمصر استقلالها وبذلك انقضى الماضى وانقضت معه القيود التى كانت تحد من سيادة وسلطان الدولة المصرية.

وستبين اللجنة فيما يلى ما تقتضيه أحكام المعاهدة كنتيجة لهذا الاستقلال وذلك التحالف، فتتكلم بايجاز عن أمرين أساسيين:

(الأمر الأول) حقوق مصر كدولة مستقلة.

(الأمر الثانى) تنظيم علاقات مصر بالدولة البريطانية.

الأمر الأول — حقوق مصر كدولة مستقلة

لاشك فى أن أحكام المعاهدة قد حققت لمصر سيادتها واستقلالها وأن من مظاهر هذه السيادة وآثارها ما نصت عليه المادة الثالثة من أن مصر تنوى أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم. ولقد وضع النص بهذه الصيغة حتى يكون مثبتا ومقررا لحق مصر فى هذا الشأن تستعمله وفق إرادتها. ونص فى الفقرة الثانية من هذه المادة على أن تؤيد الحكومة البريطانية مصر عند تقديم هذا الطلب. وهذا التأييد بالطبع هو نتيجة لاعتراف الدولة البريطانية بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة كما هو نتيجة للتحالف بينهما.

ومن مظاهر السيادة ما نصت عليه المادة الثانية من تساوى البلدين فى التمثيل السياسى بسفراء معتمدين بالطرق المرعية.

ولمصر مطلق الحرية فى علاقاتها مع الدول الأجنبية وليس هناك من قيود إلا تلك التى تقتضيها المادة الخامسة من المعاهدة، فقد نصت على ألا يتخذ كل من الطرفين فى علاقاته بالبلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة — وهى قيود يستلزمها التحالف بين الطرفين ذلك التحالف الذى يقصد منه — كما جاء فى المادة الرابعة — توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما.

أما العلاقات الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية فلم يرد عليها حد ولا قيد.

ومن مقتضيات التحالف ما نصت عليه المادتان السادسة والسابعة بشأن فض الخلافات التى تنشأ بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة ثالثة وقد تؤدى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات أو الاشتباك فى حرب مع تلك الدولة.

ومما يؤكد هذه المظاهر ما نصت عليه المادة الرابعة عشرة وهى أن المعاهدة الحالية تلغى جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافياً لأحكام هذه المعاهدة، وفى هذا النص زوال لكل شك فى بقاء اتفاقات أو وثائق مقيدة لسيادة مصر أو مؤثرة على سلطتها.

ولا نزاع فى أن هذا الإلغاء يتناول ضمن ما يتناوله تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ذلك التصريح الذى احتفظت فيه الدولة البريطانية بأمور أربعة مبينة فيه وكذلك التبليغ البريطانى الذى أبلغته للدول عقب صدور التصريح المذكور فقد قررت المعاهدة الحالية الأحكام التى اتفق عليها بين البلدين فى شأن الأمور المحتفظ بها كلها وأصبح وجود التصريح حينئذ منافيا لأحكام المعاهدة ووجب اعتباره ملغى وساقطا.

وقد نصت المادة الخامسة عشرة على أن أى خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى تسويته بالمفاوضات المباشرة بينهما، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم وتلك هى الحال بين جميع الدول المستقلة التى يرتبط بعضها مع بعض بمعاهدات.

الأمر الثانى — تنظيم علاقات مصر بالدولة البريطانية

لا خفاء فى أن الغرض من المعاهدة كما قدمنا هو تحقيق استقلال مصر مع صيانة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال، وقد عنى صدر المعاهدة ببيان الأغراض التى من أجلها يبرم التعاقد بين الطرفين وأبان أن تلك الأغراض تحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص — لمصلحتهما المشتركة — على التعاون الفعال لحفظ السلام، وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل.

وقد جرى المفاوضون المصريون جميعا فى سائر المفاوضات السابقة على الرغبة فى صيانة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع استقلال مصر.

ولما كان من مقتضيات انتهاء الاحتلال العسكرى لمصر بالقوات البريطانية — طبقا للمادة الأولى من المعاهدة — جلاء تلك القوات عن الأراضى المصرية — ولما كان قنال السويس مع أنه جزء لا يتجزأ من مصر، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية كان من مستلزمات ذلك أن يرخص جلالة ملك مصر لجلالة ملك بريطانيا بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق المادة الثامنة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان حرية الملاحة بقنال السويس وسلامتها التامة.

وجعل هذا الترخيص موقوتا، حده الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة.

فاذا حدث خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ذلك فإن هذا الخلاف يجوز عرضه عند نهاية العشرين سنة التى تحددها المادة السادسة عشرة على مجلس عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

وقد عنى النص بصفة خاصة بألا يكون لوجود القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وقد حددت المعاهدة عدد هذه القوات وأوجبت ألا تزيد على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ، معهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية وألا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال، ثم أبانت كيفية توزيع هذه القوات وأماكنها وغير ذلك مما تستلزمه إقامة تلك الجنود وهو مفصل فى بنود المعاهدة، كما بينت طريقة بناء الثكنات ومستلزماتها والطرق والكبارى والسكك الحديدية الواجب إنشاؤها .

كذلك بينت المناطق الواجب تدريب القوات البرية فيها، ونصت على الإذن فى استخدام مساحات كافية لحسن تدريب القوات الجوية وإعداد منازل للطيران، لأنه من المعروف ألا تترك جنود برية أو جوية ساكنة بغير تدريب .

ومما يجب التنويه عنه خاصا بإنهاء الاحتلال مسألة تعليق انسحاب القوات البريطانية من أماكنها الحالية إلى منطقة القنال على تحقيق شروط معينة .

فقد نصت الفقرة الثامنة من ملحق المادة الثامنة على أن القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر المصرى غير الجهات الواقعة فى منطقة القنال ، تنسحب حينما تتم الأماكن المشار إليها فى الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة على صورة ترضى الطرفين .

أما القوات الموجودة بالإسكندرية فقد نصت الفقرة الثامنة عشرة من الملحق على الترخيص فى إبقاء وحدات منها بالإسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة، وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لإتمام بناء الثكنات فى منطقة القنال نهائيا وتحسين الطرق والسكك الحديدية المبينة فى تلك الفقرة .

وقد أجازت المادة السادسة عشرة إعادة النظر فى نصوص هذه المعاهدة فى حقبتين أولاهما بعد انقضاء عشر سنوات، وإنما يشترط فيها اتفاق الطرفين والثانية بعد انقضاء عشرين سنة من تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بناء على طلب أى منهما ، فاذا لم يستطع الطرفان الاتفاق أحيل الخلاف على مجلس عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه .

ولما كانت المعاهدة تشمل أحكاما لأحوال متعددة، بعضها خاص بمقر القوات البريطانية وبعضها خاص بالمزايا والضرورات التى يقتضيها بقاء تلك القوات أو استخدامها للأراضى المصرية برية وجوية فى زمن السلم ، وقد يتفق الطرفان على تعديل هذه الأحكام أو إلغائها لزوال المانع أو الدافع لها، فقد نص على أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يجب أن يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد (٤ و٥ و٦ و٧) .

وبمراجعة هذه المواد الأربعة ، يتبين أنها خاصة وقاصرة على حالات التحالف بين الطرفين المتعاقدين ومقتضيات هذا التحالف فى حالات خطر قطع العلاقات أو الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها أو عدم اتخاذ مواقف فى بلاد أجنبية تتعارض مع المحالفة أو إبرام معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

من هذا يتبين أن الترخيص فى بقاء القوات البريطانية فى الأراضى المصرية وما استلزمه من أحكام نص عليها فى المعاهدة هو على كل حال أمر موقوت بينما عهد الصداقة والتفاهم وحسن العلاقات يبقى مستمرا متخذا صفة التحالف على أساس ما ذكرنا من مواد .

أهم اللجنة الوقوف على قيمة تكاليف ونفقات الأعمال التى يجب القيام بها كشرط لانسحاب القوات البريطانية سواء من القاهرة أو الإسكندرية حتى تطمئن على عدم فداحتها ، وأنها لا تعطل تنفيذ المشروعات الحيوية والضرورية لرفاهية الشعب وتقدمه، فأدلى لها وزير المواصلات بأنه فيما يتعلق بطرق الفئة الأولى والكبارى اللازم إعدادها للجلاء عن القاهرة قدرت النفقات بمبلغ ١,٥٩١,٠٠٠ جنيه وقدرت طرق الفئة الثانية وهى اللازم إعدادها للجلاء عن الإسكندرية بمبلغ ٣٩٨,٦٠٠ جنيه، أما طرق الفئة الثالثة غير المحدد لها وقت فى المعاهدة فقد قدر لها حوالى مليونين من الجنيهات .

وقد أضاف على ذلك أنه لا يتوقع أن تزيد النفقات على تلك التقديرات بأكثر من ١٠٪ وأن فى النية جعل معظم الطرق بعرض اثنى عشر مترا تقريبا غير أنها ستنفذ فى الوقت الحاضر الشروط كاملة فى ستة أمتار منها كما قضت بذلك المعاهدة .

ولقد أوضح الوزير كذلك أن جميع طرق الفئتين الأولى والثانية موجودة الآن فعلا فيما عدا جزءا قدره عشرون كيلومترا فى الطريق رقم ٣ من طرق فئة الدرجة الأولى (وهو الطريق بين بور سعيد والاسماعيلية فالسويس) .

أما النفقات اللازمة لإعداد السكك الحديدية فقد قدرت بمبلغ تقريبى قدره ٦٠٠,٠٠٠ جنيه .

وفيما يتعلق بالثكنات استوضحت اللجنة وزير الأشغال العمومية فقرر أن مشروعات التصميمات والرسومات التخطيطية والمواصفات الخاصة بتلك الأبنية لم تحضر بعد حتى يتسنى تقديرها تقديرا سليما على هذا الأساس ، ولما سئل عن تقديره الشخصى أجاب بأنه يتوقع أن تتراوح النفقات بين ٣ و٤ ملايين من الجنيهات يدخل فيها المبالغ التى ستدفعها الحكومة البريطانية.

ولقد ذكر كل من وزيرى المواصلات والأشغال أن قيمة تلك النفقات ستوزع بطبيعة الحال على السنوات اللازمة لاتمام هذه المنشآت وقد ارتاحت اللجنة لهذه البيانات، ورأت أن فى طاقة المالية المصرية أن تتحملها دون إرهاق لها أو تأثير كبير على مرافق الدولة .

خشيت اللجنة من أن يكون المقصود بما جاء فى الفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية من حيث اشتراط عدم اختلاف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية هو حرمان مصر من إنشاء مصانع للأسلحة إذا تيسر لها

ذلك، ولكنها تبينت أن إنشاء المصانع حق طبيعى لمصر كما هو حق طبيعى لكل بلد مستقل. ولم يرد نص فى المعاهدة يحرمها من هذا الحق الطبيعى وقد بينت الحكمة فى هذا الشرط فى صدر الفقرة المشار إليها وهى "احتمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية".

وقد فسرت الفقرة الثالثة عشرة من المحضر المتفق عليه (صفحة ٤٠ من الكتاب الأخضر) كلمة المعدات بأنها تشمل "كل المهمات التى يحسن بالقوات التى تعمل معا أن تتخذها من صنف واحد ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية".

ناقشت اللجنة مهمة البعثة العسكرية البريطانية وتبينت أن الغرض من إيفادها هو مجرد الانتفاع بمشورتها فى استكمال تدريب الجيش المصرى. ولن يكون أعضاؤها موظفين بالجيش المصرى، وإنما هم بمثابة خبراء استشاريين، حيث نصت الفقرة الأولى من المذكرة الخاصة بهذا الموضوع على سحب جميع الموظفين البريطانيين فى الجيش المصرى.

وسيكون بقاء هذه البعثة معلقا على المدة التى تقدرها الحكومة المصرية وتراها ضرورية للغرض الذى أوفدت من أجله.

ذلك هو بيان للعلاقات التى أوجدتها المعاهدة بين مصر وبريطانيا ولا يغرب عن بال اللجنة أن قد وجهت اعتراضات على أحكام بعض المسائل المترتبة على مبدأ قبول بقاء القوات البريطانية فى منطقة القنال، إما لأنها جاءت بطريق التوسع عما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٠ وإما لكونها جدت فى المعاهدة الحالية.

فمن هذه الاعتراضات مسألة النفقات التى يستلزمها الجلاء، وقد بينا أن اللجنة رأت أنها غير باهظة ولا فادحة بناء على البيانات التى أدلى بها إليها الوزراء المختصون، ومنها مسألة التوسع فى منطقة التمرينات العسكرية ولكن الواقع أن مدى المسافات قصرت أو طالت ليس هو بالأمر ذى البال ومن أجله تحبط المفاوضات، بل المهم هو مسألة قبول المبدأ فى ذاته أو عدم قبوله وقد قبل المفاوضون جميعا فى سائر المفاوضات مبدأ قبول الجنود البريطانية فى منطقة القنال وجواز إجراء التمرينات، فاذا كانت الظروف اقتضت — كما احتاطت الدولة البريطانية فى ردها — زيادة عدد الجنود البريطانية قليلا أو اتساع ميدان التمرينات، فالمنطق السليم يقضى — متى قبل مبدأ التحالف والتعاون وقبل مبدأ عدم المساس بالسيادة المصرية — ألا يضيع هذا الغرض الأسمى لفروق فى العدد أو فى المساحة — وترى اللجنة أن هذا الاستخلاص يجرى على مسألة الطيران، فإن المبدأ فى ذاته غير مرفوض أيضا، ولا يفترض أن الدولة البريطانية تتخذ هذه الإجازة ذريعة للعبث بحقوق المصريين وقد أصبحوا حلفاء عاقدين العزم على الإخلاص والصدق فى التنفيذ.

على أنه مما يصح اتخاذه عربونا لصحة التنفيذ والشروع فيه فى الحال هو الاتفاق على إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية فورا والاستغناء عن خمس موظفى البوليس الأوروبى كل عام لمدى خمس سنوات من نفاذ المعاهدة — وعلى أن تكون الحكومة المصرية حرة من كل قيد ذى صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بوظيفتى المستشارين المالى والقضائى أو عدم الاحتفاظ بهما وذلك لتسلم الإدارة المصرية من كل مساس بسلطتها.

السودان

بينما أخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصول إلى حل لمسألة السودان أو إبراز حق مصر فيه، فإن أحكام هذه المعاهدة تظهر أن هناك تقدما محسوسا ملموسا فى حقوق مصر فى السودان.

فبينا تحتفظ نصوص المعاهدة الحالية بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ فإنها تقرر لمصر نصيبا عمليا فى إدارة السودان لم يكن من قبل مرعيا، وتشركها فى هذه الادارة إشراكا فعليا فأصبح حق مصر فى ادارة السودان بارزا، اذ نصت المعاهدة على أن يباشر الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقيتى السودان بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين وعليه، أن يقدم إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية تقريرا سنويا عن إدارة السودان، وأن يبلغ التشريع السودانى إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى مباشرة.

ومن مظاهر الشركة فى الادارة والمساواة بين الفريقين ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة بأن يختار الحاكم العام المرشحين الصالحين للوظائف الخالية بالسودان من بين البريطانيين والمصريين على السواء، وذلك بطبيعة الحال اذا لم يتوفر لها سودانيون أكفاء لأنه مما لا نزاع فيه أنه يجب أن تكون الغاية الأولى من إدارة السودان هى العمل على رفاهية أهله فوجب أن يكون الحق الأول فى الوظائف لهم.

وسيكون للوظفين المصريين — بحكم الفقرة الخامسة عشرة من محضر متفق عليه — الحق فى الترقية إلى أية درجة كانت والوصول فى سلم الوظائف بحكومة السودان إلى أرقى المناصب الرئيسية متى أهلت المرشح كفاءته ومواهبه لذلك.

ومن مظاهرها أيضا ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة الحادية عشرة من المساواة وعدم التميز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية.

ولقد أصبحت هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام وهو قيد تقضى به المصلحة العامة ولا يمكن أن يقام عليه اعتراض.

أما من حيث الواجبات فيما يتعلق بالدفاع عن السودان، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة على أن يقوم به جنود بريطانيون كما يقوم به جنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام فضلا عن الجنود السودانيين وهو أمر يقتضيه الاشتراك فى الإدارة.

ولقد أشارت الفقرة ١٦ من المحضر المتفق عليه إلى أن الحكومة المصرية ترسل فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى الأمور الخاصة بعدد الجنود المصرية اللازمة لخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم، واتفق على تعيين ضابط مصرى سكرتيرا حربيا للحاكم العام.

واتفق أيضا على ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم لتوثيق الروابط الاقتصادية بين القطرين السودانى والمصرى .

كما اتفق على أن يدعى مفتش عام الرى المصرى للسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

أما مسألة الديون المستحقة لمصر على السودان فقد رؤى أن لا ضرورة لأن تتضمن المعاهدة نصا خاصا بها ما دام قد بدئ فعلا بحثها بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية للملكة المتحدة .

يتبين من هذا أنه قد أصبح لمصر بمقتضى المعاهدة نصيب عملى فى الاشتراك فى دارة السودان، وحق فى إعادة جيش مصرى اليه ، وتساو فى الوظائف بين المصريين والبريطانيين، وحق فى الهجرة والتملك فى السودان كما أصبح لها أن توثق العلاقات الاقتصادية بين البلدين بلا قيد ولا شرط .

فهى قد حصلت بهذا على مزايا لم تكن لها من قبل وذلك كله مع عدم المساس بمسألة السيادة على السودان ، وعدم إقفال الباب مستقبلا فى إعادة النظر فى اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

الامتيازات الأجنبية

أجمع المصريون على طلب إلغاء الامتيازات الأجنبية، خصوصا أن مصر قد أصبحت البلد الوحيد بين بلاد العالم الذى لا يتمتع بسلطته التامة فى تشريعاته المالية والقضائية على ساكنيه جميعا بغض النظر عن جنسياتهم، فبينا يحصل التقاضى بصفة عامة فى المسائل المدنية المتعلقة بالأجانب أمام محاكم خاصة هى المحاكم المختلطة، فإن الحكومة لا تملك حق وضع القوانين المنظمة لها إلا بتصديق من الدول أو من الجمعية العمومية لتلك المحاكم ، وإذا اقترف أجنبى جرما فى أرض مصرية فالأصل ألا يحاكم فى أرضها ولا بمقتضى قوانينها ولا بواسطة قضاتها وذلك على خلاف جميع الشرائع، كما أن سلطتها مغلولة فيما يتعلق بالتشريع المالى .

تناولت المفاوضات السابقة هذه المسألة المهمة ، سعيا الى إزالة ما يعترضها من حوائل، واستعادة لحق السيادة المصرية بشأنها ولكن الحلول التى وصلت إليها كانت فى الغالب أشبه بملطفات للحالة ولم تكن بعلاج حاسم لإنهائها .

وترى اللجنة أن النصوص التى تضمنتها المعاهدة الحالية أوفاها غرضا وأكملها تحقيقا للسيادة المصرية — ولا يقدح فى ذلك التدرج فى إلغاء الأداة القضائية — أى المحاكم المختلطة — لأن الحكمة والروية ترتضيان ذلك ما دام حق التشريع يعود لمصر ولبرلمانها كاملا بلا إبطاء وبلا تعليق لنفاذه على سلطة خارجية .

ولسنا نستعرض هنا الحلول السابقة وإنما يهم اللجنة — دفعا لما قد يرد من اعتراض — أن تشير إلى أن المصريين أنفسهم حينما بدأوا علاج هذا الأمر قدروا خطورته ، وأحسوا مسئوليته ولذلك حينما تقدم الوفد المصرى إلى لجنة اللورد ملنر فى سنة ١٩٢٠ قصر طلبه على مجرد تخفيف مضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها وعرض أن تقبل مصر " أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى حق استعمالها باسم تلك الدول، فلا تدخل تعديلات على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة إلا بموافقة بريطانيا ، وأجاز لها الاعتراض على القوانين التى تسرى على الأجانب فى حالة ما إذا كان القانون يشمل أحكاما لا نظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو كان القانون المالى ينص على ضريبة لامساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب، وطبيعى أنه قصد بذلك الحيطة التامة لتطمين الأجانب المقيمين بينا إذا ما استعادت مصر حق التشريع لتطبيقه عليهم .

تتابعت المفاوضات بعد ذلك إلى سنة ١٩٣٠ وكان مدار ما يعرض فى أدوارها هو :

إما أن تقوم الحكومة البريطانية بتولى المفاوضة فى إلغاء الامتيازات الحالية على أن تضطلع بتبعة حماية مصالح الأجانب .

وإما أن تعمل على الحصول على تعديل نظام هذه الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة فى مصر .

وإما أن تشترط لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب أن تؤمن وتصان مصالحهم المشروعة .

ولا جدال فى أن هذه الحلول كانت تبيح للدولة البريطانية أن تقيم نفسها حكما ورقيبا على التشريع المصرى المراد سريانه على الأجانب، بحيث لا ينفذ إلا إذا رضيت به ووافقت عليه أو على الأقل وضعت هى ماشاءت من القيود لصحته تذرعا بشرط تأمين مصالح الأجانب وصيانتها، ومعنى هذا بقاء السلطة التشريعية المصرية مقيدة والسيادة منقوصة غير كاملة .

أما نصوص المعاهدة الحالية فلا نزاع فى أنها نافية لهذه التأويلات ، ومانعة من مثل هذه المخاوف ، لأنها لم تقيد بقيد ولم تعلق على شرط، فنص المادة الثالثة عشرة من المعاهدة صريح فى التسليم بحق مصر فى إلغاء نظام الامتيازات دون إبطاء، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواجب اتباعها فى هذا الإلغاء فى ملحق لهذه المادة .

وقد بين الملحق المشار إليه أن الغرض من التدابير الواردة فيه هو :

أولا — الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب .

ثانيا — إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية، فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى وفى نهاية فترة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

وقد تعهدت الدولة البريطانية باعتبارها حليفة لمصر بأنها لا تعارض بتاتا فى التدابير المشار إليها وتتعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات الأجنبية فى مصر .

يتبين من ذلك أن التدابير الموضوعة ليس فيها مساس بحق السيادة المصرية ولا تمنع من إلغاء القيود الحالية وإنما هى بيان لوسائل تنفيذ ذلك الإلغاء .

وبديهى أن طريق الاتصال بالدول ذوات الامتيازات للوصول إلى إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب وإقامة نظام الانتقال الموقوت للمحاكم المختلطة . إنما هو طريق أصوب وأهدى للوصول إلى تحقيق آمال المصريين فى إلغاء الامتيازات والوسيلة المنظمة التى لا تنطوى على رغبة فى زعزعة ثقة الأجانب وطمأنينتهم، فما من مصرى يرغب فى ذلك أو يرضى به وكل ما يريده المصريون هو استكمال سيادتهم فى التشريع مع بقائهم والأجانب إخوانا متساندين متعاونين فى سبيل يسر مصر ورخائها .

فإذا ماوجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

وتلاحظ اللجنة أن بقاء المحاكم المختلطة فى فترة الانتقال لا ضير منه لأنها إنما تكون فى هذه الفترة مجرد أداة قضائية لتنفيذ القوانين المصرية التى يصدرها البرلمان المصرى بمقتضى حق السيادة التام لمصر فى التشريع .

ودفعا لكل شك أو خوف يرد على مبدأ استرداد سيادة التشريع كاملة لمصر دون تعليق على أية رغبة أو تدخل من أية سلطة أو احتمال لاستبقاء سلطة المحاكم المختلطة التى تباشرها الآن، اتفق فى الفقرة الخامسة من الملحق المذكور على أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها، ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب ويتبع ذلك ألا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

وقد نصت الفقرة السادسة من ملحق المادة ١٣ على أن أى تشريع مصرى يراد تطبيقه على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، وفيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية . ولا ترى اللجنة محلا للاعتراض على هذا النص ولا تريد أن تستند إلى أن هذه المبادئ ذاتها قد عرضها المفاوض المصرى فى أول طلب طلبه بشأن الامتيازات فى سنة ١٩٢٠ وإنما تدلل على أن الخوف منها إن لم يكن بعيدا فلا محل له، وتبدى أن هذه هى المبادئ التى تعتنقها مصر والتى سارت عليها فى تشريعاتها من عهد إنشاء مجالسها الاستشارية أو النيابية فلم تقصد مطلقا إلى تشريع جائر أو مجحف بالوطنيين، فلا معنى لأن تقصد ذلك إذا ما أرادت سريان القانون على جميع الساكنين بأرض مصر وطنيين وأجانب، وإلا ضارت نفسها لتضر غيرها، فإذا صرحت الفقرة المشار إليها بهذه المبادئ فإنما هى تقرر مبادئ جرى عليها العمل فى مصر فى سائر أنظمتها وهى من جهة أخرى منطوية على رغبة الطمأنينة واستتباب الثقة كما بينا، وفيما يتعلق بالتشريع المالى، فإن ما كانت تشكو منه مصر هو امتياز الأجنبى على الوطنى فى مسألة الضرائب، وقد ينتفع كل منهما بمثل انتفاع الآخر، فاذا طلبت مصر أن يسرى ما تفرضه من الضرائب التى يقتضيها النظام والمصلحة العامة على الأجانب كما يسرى على الوطنيين، فإنما تقصد عدلا ومساواة، ومحال أن تقصد بهم جورا أو عسفا .

من كل ما تقدم يتبين أن المعاهدة قد كفلت لمصر سيادتها الكاملة فى تشريعاتها القضائية والمالية بحيث أصبحت — بعد نفاذ المعاهدة — تسرى على الأجنبى كما تسرى على الوطنى بمجرد تصديق البرلمان المصرى على القانون وصدوره ونشره بغير حاجة أو تعليق على موافقة الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة كما هى الحال الآن .

الخاتمة

فصلنا للمجلس أحكام المعاهدة وما يترتب عليها وأوردنا فى كثير من الأحوال مقارنة لها بمشروعات المعاهدات السابقة، وبينا ما وجه إليها من اعتراض، وترى اللجنة أنها أوفى من مشروع اتفاق سنة ١٩٣٠، وهو الاتفاق الذى طلبت الجبهة الوطنية أن تبرم المعاهدة على أساس نصوصه، لأنها تقدر تفوقه على مشروعات الاتفاقات السابقة .

فلقد تناولت هذه المعاهدة جميع نقط الخلاف وحلت جميع المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا وشملت مسألة السودان وأقامت بيننا وبين بريطانيا العظمى عهد صداقة وتحالف كدولتين مستقلتين : عهد صداقة

وتحالف ختم به عهد ماض، كان مثارا لخلافات واضطرابات، بل كان عهد خصام وجهاد ، فلنستقبل العهد الجديد ، بروح جديدة ، وأسلوب جديد ، وسياسة جديدة ، ولنعقد العزم على أن نضع نصب أعيننا مصلحة مصر ، وسعادة ورخاء مصر ، ولننهض بها فى سائر نواحى نشاطها، متفعين بجميع قواها وبجهود وكفاءة أبنائها ، ونشاطهم ولنعمل على ترقية وتحسين أساليب الإدارة المصرية وجعلها تجرى على سنن ثابتة من العدل والنزاهة وذلك حتى تصل مصر إلى المكانة السياسية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية التى تليق بها إذ تتبوأ مركزها الجدير بها فى العالم .

وإن اللجنة لترحب بعقد الصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى ، وترى المحالفة بين الأمتين أمرا ضروريا ونافعا لحماية مصالح الطرفين ، وعاملا له قيمته فى حفظ السلام العام .

وإن الأمة المصرية ليحق لها أن تغتبط بهذه المعاهدة التى وصلت إليها بجهودها الخاصة ، وبعمل أبنائها دون أية مساعدة خارجية ، ولها الثقة بأن عهد الصداقة مع بريطانيا يثمر ثمرته التى ترجوها الأمة .

واللجنة إذ تقترح على المجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى تسأل الله أن يجعل العهد الجديد عهد رقى وسعادة للأمة المصرية ، وأن يهيء لها من أمرها رشدا .

وهذا هو مشروع القانون :

مشروع قانون

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بلندرة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المناقشات التى دارت حول مشروع القانون

كلمة وزير الخارجية

حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية — المعاهدة المعروضة على حضراتكم، والتى إن وافقتم عليها، تفتح فصلا جديدا فى تاريخ مصر الخالدة إنما تمثل مجموعة جهود بذلتها البلاد منذ أكثر من مائة عام فى سبيل حريتها وتحقيق كامل استقلالها .

ولسنا الآن فى مقام سرد هذا الفصل من التاريخ، لأن مهمتنا أقرب من ذلك غاية ، وهى تقتصر—بعد البيان الوافى الذى قدّم به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، المعاهدة إلى حضراتكم —على بحث مركز مصر الدولى قبل المعاهدة وبعدها .

لا حاجة بنا للرجوع إلى ما قبل سنة ١٩١٨ ، فكلكم يعرف مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية وأثناءها، وما تلاها من قيام الثورة المصرية التى حدّدت موقف مصر من إنجلترا، وأوجبت عليهما الدخول فى مفاوضات لتسوية الخلاف القائم بينهما .

وكانت الرغبة فى الوصول إلى التفاهم رغبة صحيحة ، ومع ذلك فقد تعذر الاتفاق سواء فى سنة ١٩٢٠ (مفاوضات ملنر — زغلول) وسنة ١٩٢١ (مفاوضات كرزن — عدلى) إذ كانت مصر تفاوض وهى طامحة إلى التوصل إلى إلغاء الحماية إلغاء حقيقيا، وإلى الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، بينما كانت إنجلترا — مع قبولها إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر — تضع مصالحها فى مرتبة الحقوق التى لاتقبل نزاعا ، فتضيق بذلك من استقلال مصر، بمقدار ماتطلبه من ضمانات لصيانة تلك الحقوق .

ولم يكن من شأن حبوط المفاوضات أن يعيد السكينة والاطمئنان إلى ضفاف النيل ، فعادت الاضطرابات واتخذت شكلا جعل حكم البلاد من الأمور المتعذرة ، وبدا أن الأحوال تسير إلى مأزق لا مخرج منه ، فرأت انجلترا، لتذليل هذه المصاعب، أن تدور حولها دورانا، فافترضت أن المسألة قد حلت ، واعتبرت كأن الاتفاق الذى رفضت مصر إبرامه قد أبرم موقتا وتنزلت من تلقاء نفسها لمصر عن بعض المزايا التى كانت تنوى أن تعترف لها بها فى مشروع المعاهدة، وجاهرت فى الوقت ذاته بتصميمها على استبقاء الضمانات التى تراها ضرورية لصيانة مصالحها .

وبذلك أصدرت تصريحها المشهور فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
أولا — معلنة به انتهاء الحماية البريطانية على مصر .
ثانيا — معترفة فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .
ثالثا — محتفظة بصورة مطلقة بالأمور الآتية :
(١) تأمين المواصلات الإمبراطورية .
(٢) الدفاع عن مصر .
(٣) حماية الأجانب والأقليات .
(٤) السودان .

وذلك لحين إبرام اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وفى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أبلغت الحكومة المصرية الدول الأجنبية بأنها على إثر إلغاء الحماية أصبحت مملكة ، فردت الدول عليها مهنئة ، ورفعت وكالاتها السياسية إلى مفوضيات ، كما أن مصر بادرت من جانبها فأوفدت وزراء مفوضين إلى بعض الدول الأجنبية .

فمنذ ١٥ مارس سنة١٩٢٢ ومصر معتبرة ، دوليا ، دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكن ، ما هو مدى هذه السيادة ؟ وما هى درجة أهليتها القانونية ؟ وهل يجوز لمصر أن تباشر كل ما للدول المستقلة من الحقوق، أو أن تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إنما هى حقوق ارتفاق تنقص من سيادتها وتشوبها قانونا ؟ وبعبارة أخرى، ما هو مدى تلك التحفظات ؟ وما هو مرماها ، سواء بالنسبة لبريطانيا العظمى أو بالنسبة للدول ؟

وجهة النظر البريطانية :

عنيت الحكومة البريطانية بأن تبين وجهة نظرها لمصر وللدول ولجمعية الأمم :

(١) لمصر — جاء فى التبليغ الذى وجهه المندوب السامى البريطانى إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ما يأتى :

"إن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من مميزات أهلية ومن مركز دولى ، وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها قد تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة ، فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية .

وليس أدل على عبء التحفظات وأثرها فى استقلال البلاد من العبارة التى تضمنها التبليغ من "أنها قد تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة" .

وإننى فى غنى عن تذكيركم بالأزمات المتتابعة التى مرت بالبلاد منذ سنة ١٩٢٤ أو صنوف التدخل الفعال فى الحياة النيابية وفى جميع فروع الإدارة الحكومية ، ومازالت أزمة الجيش وقانون الاجتماعات وغيرها ماثلة فى أذهانكم .

(٢) إلى الدول — وأرسل وزير الخارجية البريطانية كتابا دوريا إلى الدول بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قال فيه : "إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، جريا على سياستها التقليدية ، قررت إنهاء الحماية على مصر بتصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع الاحتفاظ ، إلى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض أمور وثيقة الاتصال بما للإمبراطورية البريطانية من المصالح وما عليها من الالتزامات" .

"ومع ذلك فإنه لن يترتب على انتهاء الحماية البريطانية على مصر تغيير فى الحالة القائمة بالنسبة للدول الأخرى فى مصر ، لأن رخاء مصر وسلامة أراضيها من الأمور الضرورية لسلامة الإمبراطورية البريطانية وأمنها لذلك ستعد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — وهى العلاقات التى اعترفت بها الحكومات الأخرى من أمد بعيد — مصلحة بريطانية أساسية . وهذه العلاقات قد حددت فى التصريح الصادر بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد بينت الحكومة البريطانية أنها تعتبرها مما يمس حقوق الإمبراطورية البريطانية ومصالحها الجوهرية وأنها لا تسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضوع مناقشة من جانب أية دولة أخرى" .

"وتطبيقا لهذا المبدأ ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى ، كما أنها تعتبر كل اعتداء ضد الأراضى المصرية عملا من واجبها أن تقاومه بكل ما لدينا من الوسائل" .

ومما ينبغى ذكره كذلك، أنه لما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وضع ميثاق ضد الحرب، تضمن الجواب البريطانى على هذا الاقتراح تحفظا يشمل مصر فيما شمله من الأقطار ، وهذا نص ذلك التحفظ :

"إن نصوص الفقرة العاشرة من المادة الأولى من الميثاق المقترح الخاص بالعدول عن الحرب كأداة للسياسة القومية ، تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنه توجد فى العالم بعض أقطار يعد رخاؤها وسلامتها مصلحة خاصة وجوهرية للسلام ولأمن بريطانيا العظمى .

ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى بعض العناء لكى تبين أنها لا تسمح بأى تدخل فى هذه الأقطار ، وأن حمايتها ضد أى اعتداء إنما هو تدبير ترمى به بريطانيا العظمى إلى الدفاع عن كيانها الذاتى. فينبغى إذن أن يكون مفهوما بصراحة وجلاء أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلا بشرط ألا تمس بحريتها فى التصرف فى هذا الشأن (١٩ مايو سنة ١٩٢٨)" .

(٣) إلى جمعية الأمم — وعند ما أبلغت جمعية الأمم مصر بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٢٤ الخاص بتسوية العلاقات الدولية تسوية سلمية . بعثت الحكومة البريطانية إلى السكرتير العام للجمعية بكتاب تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أشارت فيه إلى ما أوردته فى كتابها الدورى الذى أرسلته إلى الدول بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — وقد سبق ذكره — ثم ختمت كتابها بما يأتى :

"وبناء على ذلك ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور إذا وقعته مصر يبيح للحكومة المصرية أن تطالب بتدخل عصبة الأمم فى تسوية الأمور التى احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢"

من ذلك يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تعد مصر دولة مستقلة ذات سيادة، ولكن فى دائرة تلك الحدود المبينة الخانقة المرسومة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتعتبر أن مركزها الدولى مركز موقت، لايستقر نهائيا إلا متى سويت بين بريطانيا ومصر وحدهما الأمور المحتفظ بها فى ذلك التصريح ،فاستقلال مصر على حد تعبير أحد المؤلفين الإنجليز : "لا يعدو أن يكون رمزا دبلوماسيا ، أوصيغة تحدد نيات الحكومة البريطانية نحو مصر فى ظرف معين ، أو شكلا من الأشكال لا يتخذ له هيكلا ، ولا يصبح حقيقةواقعة إلا متى أبرم اتفاق عن الأمور المعلقة بين الدولتين " .

مما تقدم نرى أنه من الوجهة العملية الدولية ، لم تكن مصر فى حالة تمكنها من التمتع بسيادتها الاسمية التى اعترف لها بها ، والتى كانت مثقلة بحقوق ارتفاق فى الداخل وفى الخارج . كما أنه من الوجهة القانونية لم يكن لبريطانيا العظمى ماتستند إليه فى مصر ، فاتحد صالح البلدين، وحتمت عليهما الظروف الدولية الحاضرة ، وجوب عقد اتفاق يصون لمصر استقلالها،ويضمن لبريطانيا مصالحها التىلا تتعارض مع هذا الاستقلال، فكانت المعاهدة المعروضة على حضراتكم ، وهى بحلها للتحفظات الأربعة تقضى قضاء مبرما على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فتزيل آثاره ، سواء كان ذلك فى تبليغ بريطانيا العظمى إلى الدول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أو فى تبليغها إلى عصبة الأمم سنة ١٩٢٤ وتخرج مصر من التحفظ الذى تمسكت به بريطانيا عند توقيعها ميثاق كيلوج سنة ١٩٢٨ كما تمحو آثار الحماية بإلغاء منصب المندوب السامى البريطانى، وتسوية بريطانيا بغيرها من الدول فى التمثيل الدبلوماسى فى مصر .

الخلاصة :

إن هذه المعاهدة فيها ولا شك تصحيح ظاهر لمركز مصر الدولى من وجهتيه ، القانونية والعملية ، وبها يصبح استقلالها حقيقة تمكن مصر أن تتقدم فى ثبات وحكمة إلى مستقبلها المجيد .

(تصفيق) .

الرئيس — وزع على حضراتكم تقرير لجنة الخارجية اليوم فقط ويرجع ذلك لضيق الوقت .

وبما أن اللائحة تنص على أن تكون مناقشة التقارير بعد توزيعها بثمان وأربعين ساعة، فاذا تقدم أى اعتراض من هذه الناحية أمكن تأجيل المناقشة إلا إذا رأى المجلس غير ذلك . وألاحظ أمرين : الأول أننا نريد أن يكون هناك متسع من الوقت للمناقشة مناقشة كاملة، وأن يتمكن كل واحد من حضرات الأعضاء من الإدلاء برأيه،والأمر الثانى هو أن الوقت محدود نوعا ما،مما يشعر بضرورة الإسراع فى البت فى الأمر،ليتمكن مجلس الشيوخ من نظر الموضوع فى وقت كاف . فأرجو ملاحظة ذلك عند إبداء رأيكم .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى اباظه — لقد سبقنى معالى الرئيس فى الكلام عن الموضوع الذى كنت أريد الكلام فيه، وهو الخاص بالنقطة القانونية المنصوص عليها فى اللائحة نصا واضحا فى المادة ٦٣ ، ولا داعى لتلاوتها ما دام أن معالى الرئيس قد أيد نظريتى تماما .

استلمنا ، يا حضرات النواب ، تقرير لجنة الخارجية فى الساعة العاشرة تماما ، وأرجو أن تلاحظوا أنه تقرير لجنة الخارجية لمجلس النواب لسنة ١٩٣٦ عن المعاهدة التى هى أهم وأخطر حادث تاريخى يمر بالبلاد وينظره البرلمان ، فلا بد أن يكون تقريرا هاما خطيرا فى أبحاثه ، خطيراً فى فقهه ، خطيرا فى أرقامه وفى فنه . لا بد أن تكون لجنة الخارجية قد درست المعاهدة الدراسة الوافية من نواحيها العسكرية ، والجوية ، والمالية ، والهندسية، ولا بد أن تكون اللجنة قد أحيطت بما لا يمكن أن يعلمه الأعضاء من بيانات رسمية فى هذا الوقت القصير .

ولقد قرأنا فى الجرائد أن اللجنة رأت سؤال بعض حضرات أصحاب المعالى الوزراء المختصين وناقشتهم فى النقط الحساسة فى المعاهدة . فأجاب الوزراء إجابات رسمية مؤيدة بالآراء الفنية التى حضرها الموظفون المختصون ، وعلى الأخص الاقتراحات المتعلقة بالنفقات المالية . ولا بد أن يكون تقرير اللجنة الذى لم يكن فى وسعى ولا فى وسعكم الاطلاع عليه واستيعاب ما فيه فى هذا الوقت القصير، لأنه موزع اليوم ، لابد أنه قد حوى أمورا هامة ليس من السهل المناقشة فيها الآن .

طرأ شيء آخر فوجئنا به مفاجأة فى الساعة العاشرة من صباح اليوم أيضا، ذلك أن معالى وزير الخارجية قد أدلى ببيان واف، فهو وسياسى جامع ، وهذا تقليد سررت به جدا من الوجهة الشكلية ، لأنه كان لابد من سماع رأى معالى وزير الخارجية وهو الوزير المختص، وإنى لأحكم على هذا البيان حكما ابتدائيا بأنه بيان واف جامع .

يجب علينا ياحضرات النواب أن نبحث تقرير اللجنة،وهو أهم تقرير تناول موضوعا حيويا للبلاد ، ولا بد أن ندرس بيان معالى وزير الخارجية، الأول من نوعه ، دراسة وافية ، لأنه سيطلب إلينا الآن الكلام بعد تلاوة التقرير. والكلام فى موضوع هام كموضوع المعاهدة المصرية، لا بد أن يتطلب منا دراسة تقرير اللجنة وبيان معالى الوزير ، والوقت لا يتسع لهذه الدراسة الآن، فلا يمكن إذن أن يطلب إلى النواب الكلام والمناقشة فى هذه المسألة الهامة ، فالبديهة مهما كانت حاضرة لا تستطيع أن تقوم بالواجب نحو البحث فى المعاهدة المصرية التى مرّ على البلاد ما يقرب من ربع قرن وهى تحاول الوصول إليها، اللهم إلا إذا تكلموا عبثا، وهذا لايرضى سعادة الرئيس ولا حضرات النواب ولا الذمة ولا الضمير .

ولذا فإنى ألح بكل توسل فى تأجيل المناقشة حفظا لكرامة البحث فى حد ذاته ، ولكرامة المجلس ، ولكرامة تقرير اللجنة ، ولكرامة بيان معالى وزير الخارجية ، ألح فى تأجيل نظر المعاهدة على الأقل للمدة القانونية التى نصت عليها المادة ٦٣ ونصها :

"تقرير اللجنة ونص المشروع أو الاقتراح يطبع ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل".

لقد كان الأستاذ على أيوب — على ما أذكر — حريصا دائما على التمسك بنص اللائحة الداخلية فى هذه المادة عند نظر تقارير لجنة الطعون، وهى لا تتجاوز صفحة أو صفحتين إذا ما عرضت على المجلس قبل المدة المحددة وكان المجلس يوافقه دائما على التأجيل .

فأولى بنا وأجدر، أن يجاب طلبنا حينما نطلب التأجيل للمدة القانونية التى نصت عليها اللائحة . أظن أن المسألة لا تحتاج لحماسة ولا لتعليل، وإنما هى بديهية . ولقد سمعتم سعادة الرئيس يقول فى تأييد هذا الإجراء الشكلى الذى أعتبره أنا كتجنيد عام للإجراءات، كتجنيد الحرب وخطر الحرب ، يقول إن المسألة مستعجلة ! ! لأول مرة نسمع أن المسألة مستعجلة ! ! لم يثر فى المجلس هـذا البحث والذى قيل هو أن الحكومة رأت دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لنظر المعاهدة لا للاستعجال ، بل للأهمية . وفرق بين الأهمية والاستعجال . فالاستعجال هو الشيء الذى يخشى عليه من فوات الوقت ، فإذا كانت الحكومة تبرهن على شيء يخشى منه على المعاهدة بسبب فوات الوقت لتلجأ إلى هذا الاستعجال الشاذ فأنا أول المطيعين . أما إذا لم يكن هناك ما يدعو للاستعجال فاننا لانستطيع ، مؤيدين ومعارضين ، أن نؤدى واجبنا كما تتطلبه منا ضمائرنا ، وتتطلبه البلاد ، وما تقتضيه الأبحاث العسكرية والمالية التى لم أعثر على رقم واحد عنها فى تقرير اللجنة ، وما تقتضيه الأبحاث الطبوغرافية والجوية واللاسلكية والتلغرافية ، وأبحاث الأشغال والطرق...وكل هذا كثير .

أقسم لكم أنى مريض اليوم، وعندى حمى تبلغ (وهنا التفت إلى النائب المجاور له وسأله كم تبلغ ... ؟)

(ضحك) .

تبلغ تسعا وثلاثين درجة .

إن المعاهدة ياحضرات النواب بحر خضم متلاطم الأمواج ، فهنا لطمة عسكرية ، وهنا وخزة مالية ، وهنا لطمة هندسية ، ولا يمكننا — مهما كنا أذكياء ونوابغ — أن نستطيع أداء الواجب على الوجه الأكمل . فرجائى أن توافقوا على تأجيل المناقشة لمدة ثمان وأربعين ساعة كما تنص اللائحة . وكما جرى العرف عليه حينما يطلب التأجيل فى القضايا المستعجلة فإنها تؤجل أسبوعا واحدا ، فما بالنا بمعاهدة يتوقف عليها مصير البلاد .

وليس فى الجو مايدعو للاستعجال اللهم إلا إذا كان لدى الحكومة سر تخشى الإفضاء به . ومن المستحسن أن تفضى إلينا بهذا السر ، ونحن لنا ذوق سليم ، وكلنا نقدر المسائل الهامة حق التقدير ، فإذا كان سبب الاستعجال جديرا بالتقدير تكلمنا اليوم والأمر لله ، أما إذا لم يكن هناك حاجة لذلك فأرجو إجابة طلب التأجيل .

لهذا أصر وأصمم على طلب التأجيل ، لكى أكون مفهوما ، وناقدا نزيها ومهذبا ومؤدبا ، ومرتكنا على الأرقام والمنطق .

الرئيس — لا أرى داعيا للرد على كل الأقوال التى أدلى بها حضرة النائب المحترم، لأنها لم تصدر من المكتب، وقد أبديت لحضراتكم السبب الذى يدعو للإسراع فى نظر تقرير اللجنة ، وأريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن مكتب المجلس لم يأخذ رأى الحكومة فى تحديد جلسة اليوم، فليس هناك إذن سر ولا اتفاق. وإنما كل ما لاحظته، ومن واجبى ملاحظته، أن الدورة العادية تبدأ يوم ٢١ نوفمبر، وأنه يستحسن أن ننتهى من البت فى هذه المعاهدة قبل حلول هـذه الدورة ما دام ذلك فى الإمكان . وتعلمون حضراتكم أن المعاهدة معروضة على البلاد من زمن طويل، وأن حضرات النواب الذين اعتزموا على الكلام فى المجلس من معارضين وغيرهم قيدوا أسماءهم من قبل وكنت أعتقد أن الاقتصار فى الاجراءات يوفر الوقت ويحقق كل الأغراض التى نطلبها من غير حاجة إلى كل هذا الكلام الخاص بالدعاية الجوية وغير الجوية لأن البحث يدور الآن حول النظر فى المعاهدة أو تأجيله . والذى أقترحه هو أن يتلى تقرير اللجنة ثم تؤجل الجلسة ، إما إلى بعد الظهر أو إلى صباح الغد وسنأخذ الرأى على هذا بعد تلاوة التقرير .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباظه — أرجو أن يسمح لى بكلمة .

الرئيس — محل الكلام عند المناقشة فى الموضوع .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباظه — لقد كوّن سعادة الرئيس فكرة عنى فأريد أن أوضح المسألة .

الرئيس — أرجو من حضرة النائب المحترم ألا يتكلم .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباظه — سعادة الرئيس يوجه إلىّ الكلام ويطلب منى السكوت !

الرئيس — أرجو من حضرة النائب المحترم ، وهو عضو بالمكتب، ألا يتكلم إلا بإذن .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباظه — أنا حريص على القانون وعلى إجراءات المكتب .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم مرة أخرى إلى النظام .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباظه — أنا لم أخرج على النظام أبدا .

الرئيس — هل يوافق المجلس على سماع تقرير اللجنة الآن ، ثم ننظر فى هل نبدأ المناقشة فى هذه الجلسة أم نؤجلها لجلسة أخرى ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — فليتفضل حضرة المقرر .

وهنا تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة السابق نشره بصفحة ٣١

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لى ملاحظة بسيطة فيما يتعلق بالتقرير .

ورد فى نهاية الفقرة الرابعة من النهر الثانى من الصفحة الثالثة العبارة الآتية : " أو إبرام معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية " .

وقد وضعت هذه العبارة فى غير موضعها ، وأرى حذفها من نهاية هذه الفقرة ، إذ الغرض من المادة الخامسة المشار إليها ضمن المواد الواردة فى الفقرة السابقة للفقرة التى نحن بصددها — بيان المبادئ التى ينطوى عليها استمرار المحالفة .

إن العبارة التى أرى حذفها مأخوذة من المادة الخامسة من المعاهدة ، وهى مكونة من شقين : أحدهما خاص بالمحالفة ، والآخر خاص بالمعاهدة .

أما الشق الأول فنصه : " يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة " .

وأما الشق الثانى فنصه : "وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية" .

والحكمة فى ذلك ، أن أحكام المعاهدة عرضة للتغيير والتبديل ، أما المحالفة فعلى عكس ذلك .

المقرر — لا مانع لدى اللجنة من حذف العبارة التى يرى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء حذفها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — ورد كذلك فى الفقرة قبل الأخيرة من النهر الثانى من الصفحة السادسة العبارة الآتية :

" من كل ما تقدم يتبين أن المعاهدة قد كفلت لمصر سيادتها الكاملة فى تشريعاتها القضائية والمالية بحيث أصبحت — بعد نفاذ المعاهدة — تسرى على الأجنبى كما تسرى على الوطنى بمجرد تصديق البرلمان المصرى على القانون . . . الخ " .

والمفهوم طبعا أن المعاهدة ستنفذ بمجرد تبادل التصديق ، أما الامتيازات فلها إجراءاتها الخاصة التى يجب أن تتم قبل أن يسرى التشريع على الوطنيين والأجانب على السواء . وإذن يحسن أن تضاف عبارة " و إتمام الإجراءات المبينة فيها بخصوص الامتيازات " بعد عبارة " بعد نفاذ المعاهدة " الواردة فى الفقرة المشار إليها .

المقرر — هذا هو المفهوم طبعا ، إذ أن نفاذ المعاهدة يتضمن اتخاذ التدابير التى تنص عليها فيما يتعلق بالامتيازات .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — تفسير معالى المقرر الآن يزيل الغموض ، ويحسن إضافة هذا التفسير .

المقرر — أظن لا حاجة للإضافة ما دمنا متفقين على التفسير .

الرئيس — ستثبت هذه المناقشة فى مضبطة الجلسة ، وفى هذا ما يكفى لتحقيق الغرض الذى يرمى إليه دولة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقى بك — حضرات النواب المحترمين ، وزع علينا تقرير لجنة الخارجية فى هذا الصباح ، وهو فى مجموعه لا يخرج عما أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى بيانه يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

ولكن على الرغم من أن المعاهدة قد نشرت فى أواخر أغسطس الماضى ، وتناولها البحث والتنقيب ، ودارت حولها المناقشات أخذا وردا ، تأييدا ومعارضة وكذلك نشرتها الصحف وبحثتها من جميع نواحيها — على الرغم من كل ذلك فان تسلمنا تقرير لجنة الخارجية عن المعاهدة فى هذا الصباح ، يبيح لنا طلب تأجيل المناقشة فيه ، وقد قال بهذا حضرة الدكتور المحترم رئيس المجلس قبل أية مناقشة وأشار الى المادة التى يستند اليها فى طلب التأجيل .

وبما أنه قد سبق لنا — حين البحث فى تقارير لجنة المالية عن الميزانية — أن قررنا أن تكون مناقشتها بعد انقضاء أربع وعشرين ساعة على توزيعها ، فإنى أقترح على حضراتكم — قياسا على هذا القرار — أن تؤجل الجلسة إلى الغد ، حتى تكون لدينا فسحة من الوقت لقراءة التقرير .

وإنى لأرجو أن يكون حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظه قد تماثلت صحته فى هذه الفترة وزال ما يشكو منه .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح وتأجيل المناقشة فى التقرير لجلسة الغد يقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن تقرر إرجاء المناقشة فى التقرير إلى جلسة الغد .

جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

الرئيس — تنظيما للمناقشة طبقا للائحة الداخلية، يبدأ الكلام أولا مؤيد للموضوع المطروح للمناقشة ، ثم معتدل ، ثم معارض . ولما كان الموضوع المعروض أمام المجلس للمناقشة لا يحتمل تعديلا، فليس هناك إلا مؤيد ومعارض . مع ملاحظة أن من له نقد أو ملاحظة على المعاهدة، يعتبر مؤيدا إذا كان فى النهاية موافقا عليها .

فأرجو من حضرات النواب المحترمين طالبى الكلمة، أن يبين كل منهم إن كان مؤيدا أو معارضا .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه — معارض .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — معارض .

حضرة النائب المحترم محمد فكرى أباظه — معارض .

حضرة النائب المحترم محمد محمود جلال — معارض .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — معارض .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — مؤيد ، ولكنى نازل عن الكلمة .

حضرة النائب المحترم حمد الباسل باشا — مؤيد .

حضرة النائب المحترم زهير صبرى — مؤيد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل الأسيوطى — مفسر . (ضحك) . أى أن بحثى هو داخل فى باب التأييد منه ..

الرئيس — ليبين حضرة النائب المحترم إن كان مؤيدا أو معارضا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل الأسيوطى — مؤيد .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — معارض .

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا — مؤيد .

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا — مؤيد .

حضرة النائب المحترم حسن يس — مؤيد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — أرجو أن تسمحوا لى بكلمة موجزة .

لقد طلبنا الكلمة حتى نحفظ لأنفسنا الحق فى الكلام، وأرجو أن تترك لكل منا الحرية فى أن يتكلم عند المناسبة التى يراها .

الرئيس — ما دام الموضوع مطروحا للمناقشة، فلكل من حضرات النواب المحترمين أن يتكلم ، على أن تراعى أحكام اللائحة الداخلية .

حضرة النائب المحترم دولة محمد محمود باشا — حضرات الزملاء المحترمين :

إن المهمة الملقاة على عاتقكم ، مهمة الفصل فى مصير مصر ، هى مهمة جسيمة ، فالحكم الذى تصدرونه فى المعاهدة التى تقرر هذا المصير لا يقف أثره عند جيلنا نحن ، ولا يربط هذه الملايين الخمسة عشر التى تعاصرنا وحدها بل يتعدى إلى أبنائنا وأحفادنا وأبناء هؤلاء الملايين وأحفادهم ، فالموقف إذن رهيب والمسئولية عظمى ، هى مسئولية قل أن يلقى مثلها على عاتق نواب الأمة . فلتكن كلمتنا فى هذا الأمر الخطير خالصة لوجه الله والوطن غير متأثرة بهوى أو منفعة ، لا نذعن حين نقولها لرغبة أو رهبة ، بل نوقن أن الله سيحاسبنا عليها ، يوم تجزى كل نفس بما كسبت .

وعلينا أن نذكر، ونحن نحاسب أنفسنا قبل الفصل فى المعاهدة و إبرامها، جهود الملايين من أبناء هذا الشعب الذين صابروا وأوذوا ، وضحوا بأموالهم وبجهودهم و بحياتهم، هؤلاء جميعا أقبلوا على التضحية لوطنهم بدافع وجدانهم و بقلوب راضية ونفوس مطمئنة، يريدون لوطنهم أن ينزل بين الأمم المنزل اللائق به . فلتمتلئ قلوبنا ساعة الفصل بما امتلأت به قلوبهم من إخلاص صادق لوطنهم . ولتكن أرواحهم هى التى تنطق ألسنتنا وتحرك شفاهنا .

أما وأنتم تمثلون هنا أبناء هذا الشعب المجيد جميعا ، وقد اضطلعتم بأعباء السياسة المصرية لتوجهوا البلد إلى الرخاء فى الداخل وإلى الأمن والسلام بين عالم مضطرب فى الخارج ، فإن عليكم أن ترتفعوا بقلوبكم وعقولكم فوق الاعتبارات الذاتية والحزبية ، وأن تسائلوا أنفسكم بإخلاص وشجاعة عما توجبه مصلحة الوطن دون سواها فى أمر المعاهدة .

ولقد سبقتكم ، فألقيت على نفسى هذا السؤال ، وكان جوابى عنه أن وقعت المعاهدة . ولكن توقيعى وتوقيع زملائى المفاوضين جميعا لا يعفيكم من التبعات الجسيمة المفروضة عليكم .

طالما أملنا وعملنا لعقد محالفة بين مصر و إنجلترا . وعلى رغم ما صادفنا فى جهادنا للاستقلال من ساعات مريرة تضعضع أقوى العزائم ، لقد بقينا ثابتى اليقين أن المصالح المشتركة بين الدولتين توجب على الساسة فى كلتيهما أن يعملوا لتنظيمها على أساس من الصداقة الصريحة والتحالف الذى لا تشوبه شائبة . فمصلحة الدولتين واحدة فى ضمان السلام العالمى ، وفى اتخاذ العدة لدفع كل اعتداء يقع على أيهما ، وفى توثيق علاقاتهما المتبادلة . والساسة مدركون غرضهم من ذلك ما أحاطوا بهذه المصالح الأساسية المشتركة ، ووضعوها موضع الاعتبار وعملوا على توكيدها من غير مساس بما لمصر من حق فى أن تتبوأ مكانها الصحيح بين الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة .

ولقد أثبتت الأيام صحة هذا الرأى . وما بذل من جهد لوضع معاهدة تنظم علاقات الدولتين، بالغ فى الدلالة على حرص الشعبين على الاتفاق، وإن لم توفق حكومتاهما حتى هذه المعاهدة الأخيرة إلى وضع اتفاق ثابت الحدود تحل به جميع المسائل التى حاول الطرفان حلها فى مفاوضاتهما السابقة جميعا .

من هذه المحاولات واحدة أذكرها، إذ كان لى فيها حظ ترك أثره فى علاقات الدولتين . أقصد ما حدث سنة ١٩٢٩ حين وقعت مشروع اتفاق بعد المفاوضة مع وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك، المأسوف عليه المستر هندرسن الذى كان صديقا للسلم فى مصر وفى العالم كله . وهذا المشروع كان أساس المفاوضات التى استؤنفت فى سنة ١٩٣٠ مع الوفد الرسمى المصرى برياسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، و إذا لم يكن النجاح قد صادف هذه المفاوضات ، فقد وضعت فيها أسس العلاقات بين الدولتين ونظم بها الكثير من تفاصيلها . ولعل سوء الحظ الذى كثيرا ما تأثرت به علاقات الدولتين هو وحده الذى أرجأ إتمام هذا العمل إلى سنة ١٩٣٦

أطلت عليكم فى سرد أنباء المفاوضات الماضية وحظى منها ، لتروا أنى أحدثكم عن المعاهدة المعروضة اليوم عليكم حديث رجل لم تنقصه الرغبة الصادقة يوما فى إقامة التحالف بين مصر و إنجلترا ، كما علمته الحوادث التى شهدها بنفسه أن أحدا لا يستطيع الحصول فى معاهدة تتم عن طريق المفاوضات على مطالبه كاملة . فالسياسى الإنجليزى مضطر أن يرعى الرأى العام فى بلاده ، اضطراركم أن ترعوا الرأى العام فى مصر . ومهما يبلغ من صدق القصد عند الطرفين المتفاوضين فمن المتعذر عقد معاهدة اليوم أو فى المستقبل ما لم يوطن كل من الطرفين نفسه على إدراك ما يواجه الطرف الآخر من مصاعب، وما لم يتزل من مطالبه عن أشياء تمكن الطرف الآخر من تخطى هذه المصاعب .

وأريد الآن أن أحدثكم عن المعاهدة الحالية بكل صراحة ومن غير تحفظ فذلك واجبى أمام ضميرى ، أؤديه لكم ولأبناء وطنى جميعا .

ذكرت لكم أنه حيث يوجد طرفان متفاوضان ، ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين ، فلن يستطيع الإنسان عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه ، لذلك لا أكون معبرا عن رأيى الصحيح إذا قلت لكم إن هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل و بصورة نهائية . وغاية ما أذكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب، وأن ماتجنيه مصر من مزاياها يفتح أمامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا . تسير منه، بما عرف عنها من بصيرة وثبات وحزم وحب للنزاهة والعدل ، إلى استكمال ما فاتها اليوم استكماله .

ففى المعاهدة مزايا لا سبيل إلى إنكارها . وحسبى أن أشير إلى أن نصوصها فى الامتيازات الأجنبية تفضل ما جاء فى المشروعات السابقة جميعها وتهيىء لمصر ما ترغب فيه من إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة . وهذا غرض تريد مصر تحقيقه منذ زمان بعيد ، لتتخلص من هذا النظام العتيق الذى تخلص منه غيرها من الأمم ، والذى وقف وما يزال يقف حجر عثرة فى سبيل تقدمها ورخائها ، فضلا عما فيه من مساس بسيادتها وكرامتها.

على أن ما تنطوى عليه المعاهدة من هذه المزايا . لايجوز أن ينسينا أنها تنطوى كذلك فى مسائل معينه على قيود تتنافى مع استقلال مصر . من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لإنجلترا ، اذا خشيت حدوث مفاجأة دولية ، ما يجب عليها أن تقدمه فى حالتى الحرب وخطر الحرب من التسهيلات فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية . والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع فى أنحاء العالم، حيثما تشتبك مصالح الإمبراطورية البريطانية، وتفرض المعاهدة على مصر إنشاء طرق حربية ، كما أنها تبيح جو مصر كله للطيران الحربى البريطانى، وفى هذه القيود ما يتنافى وما أفهمه من معنى الاستقلال . وفيها ما ربما يشعر المصرى بأنه قصد به إلى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به إلى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفتها فى الدفاع عنها . وبعض هذه القيود وما إليها يفرض على مصر أعباء مالية جسيمة ، يعطل إنفاقها، لأغراض إجراء المعاهدة ، الإصلاحات الملحة لفائدة أهل مصر وقد يؤخر تنظيم الجيش المصرى و إعداده ، ليكون أداة صالحة للدفاع عن مصر . ومثل هذه النصوص لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٢٩ ولم أعثر على أثرلها فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا ، وتدعونا لتفكر فى الواقع وألا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى . لكن ماضينا منذ نهضتنا فى سنة ١٩١٩ وما جره اختلافنا على مشروعات المعاهدة التى انتهت المفاوضات إليها فى هذه الأثناء من تضييع لها وارتداد عنها إلى ما دونها ، وما أدى ذلك إليه من تعطيل الاصلاح فى مرافق البلاد المختلفة ، كل ذلك من شأنه أن يدعو الإنسان إلى النظر بعين الواقع للمعاهدة الحالية و إن لم يعف من العمل لتعديلها بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر .

و إنى لواثق أننا نستطيع أن نبلغ من ذلك، بقوة وحدتنا فى أمر استقلالنا وسيادتنا، ما لا نستطيعه فى حال الخلاف ، واثق من أننا نستطيع بهذه الوحدة أن تقنع إنجلترا بأن تبادل الثقة بين الشعبين الحليفين خير كفيل للمصالح البريطانية فى مصر ، وهو لذلك خير عربون لتعديل المعاهدة التعديل الذى نريده . إلى جانب هذه الظروف الخاصة بنا فى مصر، يجب أن نذكر حاجة بلادنا فى هذه الآونة الدقيقة، التى يضطرب فيها العالم بأسباب الفوضى وخطر الحرب ، إلى معاهدة صداقة وتحالف مع إنجلترا ، تكون عاملا جوهريا من عوامل الأمن والسلام . و إنما عقد مثل هذه المعاهدة فى هذا الطور الحاضر من أطوار المشادة الدولية يبعث الطمأنينة إلى نفوس أعضاء مجلس العموم البريطانى الذين تدعوهم الظروف الحاضرة بط بيعتها إلى النظر بعين الحرص والحذر لكل ما يتعلق بسلامة المواصلات الأساسية للإمبراطورية البريطانية. فاذا انتهى هذا الطور، كان يسيرا حمل الحكومة البريطانية على النزول عن الكثير مما يمس استقلال مصر ، بل على النزول عنه كله .

وجدير بنا فى هذا المقام أن نذكر كذلك أن الألفاظ التى تصاغ بها معاهدة ما، ليست إلا الهيكل العظمى لما يقصد إليه المتعاقدان منها . فأما حياتها الصحيحة ففيما يكسى به هذا الهيكل ، وفى الروح الذى يبعثه الطرفان المتعاقدان فيه، حين يتبادلان ما تقرره المعاهدة بينهما من الصلات، لذلك كان حقا أنه إذا كان توقيع معاهدة أمرا جليل الخطر فى حياة أمة من الأمم فالروح الذى يسود علاقات الدولتين بعد توقيعها أجل خطرا .

وقبول المعاهدة الحاضرة بهذا الروح يلقى علينا تبعات جديدة عظمى . يلقى علينا إزاء الأجانب المقيمين بين أظهرنا تبعة أمنهم والعدل معهم والحكم الصالح فى أمرهم، يتمتعون من ذلك بما يجب أن يتمتع به المصريون سواء بسواء . ويلقى علينا تبعة التسهيلات التى يجب أن تقدمها لقوات حليفتنا فى منطقة القنال ، ويلقى علينا تبعة الإسراع إلى إنشاء جيش مهيأ بأحدث عدد الحرب فى الوقت الحاضر ، قادر بذلك أن يتولى بنفسه مهمة الدفاع عن أرض الوطن .

إن قيامنا بهذه التبعات الجسيمة على وجه صالح يبعث إلى نفوس الدول كلها و إلى نفوس حلفائنا الإنجليز ما نطمع فيه من الثقة بنا ومن احترامنا وهو الكفيل باطراد تقدمنا من الباب الذى تفتحه المعاهدة أمامنا إلى حيث تزول القيود التى تقررها على حقوقنا وعلى حريتنا، كاملة مستقلة ذات سيادة فإذا كان لنا أن نطمع فى اجتناء ثمرات المعاهدة وفى تعديلها بأسرع ما يستطاع،فعلينا أن نسمو بأنفسنا إلى المقام الذى يقتضينا اشتراكنا فى الحياة الدولية أن نسمو إليه . علينا أن نسمو إلى هذا المقام فى شأن أنفسنا وفى شأن الأجانب المقيمين معنا، وفى شأن علاقاتنا الدولية بوجه عام . علينا أن نكون صريحين فى قولنا وعملنا، أوفياء لمبادئنا وآرائنا . متوجهين فى كل عمل عام نتولاه إلى غاية هى الخير العام لا تشوبها شوائب الهوى، ولا تتأثر بالمنافع الذاتية ولا بالأغراض الحزبية، وعلينا أخيرا أن ندرك أن الخلاف فى الرأى لمصلحة الوطن كفيل بأن يحقق أكبر مصلحة للوطن . بينما يجر الخلاف فى الرأى عن هوى ، أكبر نكبة على الوطن .

إذا كنا قادرين على أداء هذه الواجبات كان لنا أكبر الرجاء أن نفيد من المعاهدة، وأن نبلغ بعملنا وبأسرع ما يستطاع إلى إزالة ما بقى من قيود على استقلالنا، وقد أظهرت هذه البلاد فى أدق الظروف من الحرص على الحرية والعدل وعلى النظام والقانون ، ومن المقت لكل ما تأباه المبادئ السليمة السامية ما يجعل الأمل فى المستقبل عظيما . وما تفتحه المعاهدة من أبواب النشاط فى التشريع وفى تنظيم الضرائب على نحو عادل، وفى إقامة الجيش وتقوية روح البلاد المعنوية، يزيد فى هذا الأمل بل يضاعفه إلى حيث يعتقد الإنسان أن الزمن الذى تتمتع فيه البلاد باستقلالها كاملا أقرب مما يتبادر للذهن أو يدور بالخاطر ، كأثر للظروف الحالية ولإبرام المعاهدة .

وأدع الآن هذا المنبر، تاركا الكلمة لكم ، والله أسأل أن يهدينا وإياكم إلى ما يحقق لهذا الوطن الحرية والمجد والسعادة (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباظه — حضرات النواب المحترمين :

أريد ، قبل أن ندخل فى درس المعاهدة وفى تحليلها ، أن نقرر حقائق ثلاثا ، يغنينا تقريرها والاقتناع بها ، لدرجة الإيمان، عن مواجهة متاعب كثيرة، نحن جميعا أعضاء هذا المجلس الموقر فى غنى عن مواجهتها وإثارتها.

أولى هذه الحقائق، يا حضرات النواب المحترمين، أنه لا شبهة ولا ريب فى أن حضرات المفاوضين المصريين، وعلى رأسهم حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا قد بذلوا فى لباقة وطول أناة وجلد وعناية عظيمة ، مجهودات ضخمة ومحاولات رائعة فى سبيل تحقيق الآمال التى تركتها البلاد فى ذمتهم ووضعتها فى أعناقهم .

أما كون هذه المجهودات قد نجحت وأثمرت ثمرتها، أو لم يكتب لها ذلك فليس أثره ببالغ فى تقويم المجهودات نفسها، ومن أجل ذلك لم أتردد لحظة واحدة أن أعلن من فوق هذا المنبر أنهم جميعا خليقون بشكر البلاد ، جديرون بإكبارها وتقديرها .

أما ثانية هذه الحقائق ، فإننا بلغة صريحة نجرم فى حق أنفسنا — وفى الواقع إنها لكلمة شديدة ولكننى أريد أن استعمل منتهى الصراحة — وفى حق كرامتنا اذا خطر لنا خاطر من الشك أو الوهم — فى هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ البلاد — أن من بين المصريين من هو مدخول فى وطنيته ، يؤثر مصلحة أخرى على مصلحة الوطن الخالد ، ويشغله شاغل من شواغل الدنيا المنوعة عن تقديس الوطن . ويسرنى أن حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا قد أشار إلى هذا الموضوع إشارة جلية واضحة. ومتى تقرر ذلك — ويلوح لى أنكم تؤمنون به الإيمان كله — فكل حوار عن هذه المعاهدة، فى هذه القاعة المقدسة وخارج هذه القاعة المقدسة، موجه لله والوطن. وخالص لله والوطن. فمن يؤيد هذه المعاهدة ويراها نعمة النعم . فالإخلاص عقيدته ومصر قبلته . ومن يعارض هذه المعاهدة ويراها كارثة الكوارث، فالإخلاص عقيدته ومصر قبلته .

أما ثالثة الحقائق، وهى لا تقل خطرا وشأنا عن سابقتها، فهى أنه من حق مصر أن تسمع كلمتها عن مصيرها، ممثلة فى نوابها لا ممثلة فى أحزابها . وقد أشار إلى ذلك أيضا حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا .

إن الحزبية لا تكون فى تقرير المصير ، لأن تقرير المصير أخطر شأنا وأسمى قدرا من أن يتقيد فيه بنظم الأحزاب، ويتحكم فيه دستور الأحزاب. إذن فواجبنا الوطنى ، أمام ضمائرنا وأمام ناخبينا وأمام الأجيال المقبلة، يحتم علينا أن نفحص هذه المعاهدة بعقولنا لا بعقول الأحزاب ، وأن نأخذ فيها بآرائنا لا بآراء الأحزاب ، وأن نقضى قضاءنا بذمتنا لا بذمم الأحزاب . فزعماء الأحزاب يقدرون لحرية الرأى قدرها ، ولا يرضيهم أن يربطنا توقيعهم فقط، وإنما يرضيهم أن تكون ضمائرنا مرتاحة لعملهم.

ياحضرات النواب المحترمين : لو أنكم اقتنعتم بهذه الحقائق ، وآمنتم بها كما آمنت ، لخرجنا من هذه المعمعة الكلامية وكلنا إخوة أحباء ، أوفياء لمصر، خدام لها، ولخرجت مصر، على الحالين ، عالية كلمتها، ثرية مكانتها . وذلك لأنها قد قبلت لنفسها مكانتها ، وحددت حدودها ، راضية عالمة مختارة ، لم يرهقها أحد، ولم يفسد إرادتها أحد .

أنتقل بعد ذلك إلى الموضوع المطروح أمامنا ، فأقول إنه من يوم أن وقعت هذه المعاهدة والناس مشغولون بها وبتفسيرها وبتأويل مدلولاتها. ولا أفاجئكم بغريب إذا قلت لحضراتكم إن الناس على اختلاف أحزابهم وتباين مذاهبهم، كانوا يتناقشون فى هذه المعاهدة مناقشة مستفيضة ، كل يحاول أن يتفهمها على طريقة خاصة . غير أن أسئلة ثلاثة كانت تدور دائما على ألسنة المتناقشين وهى :

السؤال الأول : هل حققت هذه المعاهدة آمال البلاد ؟

السؤال الثانى : إن لم تكن هذه المعاهدة قد حققت آمال البلاد فهل تنقلنا إلى مركز هو خير من مركزنا الحالى ؟

السؤال الثالث : إن لم تكن هذه المعاهدة وثيقة الاستقلال بمعناه الواسع فأية معاهدة هى ؟ وهناك سؤال رابع وهو ، هل تفضل هذه المعاهدة جميع المعاهدات التى سبقتها أم لا ؟ كنت ، ياحضرات النواب المحترمين ، سأتسرع وأقول إن هذا السؤال الأخير ليس له محل ، ولكنى حين أنصت إلى البيان القيم البديع الذى تفضل حضرة صاحب المعالى وزير المالية وألقى به فى الجامعة احتجزت هذا الحكم ، لأنه ألقى عناية كبرى إلى المفاضلة بين هذه المعاهدة وما سبقها .

واذا كانت المفاضلة بين هذه المعاهدات والمسابقة بينها تصل بنا إلى أن نختار إحداها ، لكانت هذه المفاضلة مفهومة . أما إذا كانت لا تؤدى إلى هذا فلا أفهم لها معنى ، وكثير من الكلام فيها لا يغنى ولا يفيد .

وفى اعتقادى أن فى الاجابة عن الأسئلة الثلاثة التى تشرفت بعرضها على حضراتكم والتى سمعتموها كثيرا فى مجالسكم عرضا وإيجابا على المعاهدة كلها بحذافيرها ، أتساءل ياحضرات النواب المحترمين كما تساءل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى بيانه الذى ألقاه فى هذا المجلس : هل حققت هذه المعاهدة آمال البلاد ؟

آمال البلاد كثيرة ومتنوعة ، ولكن البلاد بلسان شعبها وعظماء ساستها وعلى رأس هؤلاء جميعا الزعيم الأكبر سعد زغلول ، قد اعتبرت فى مناسبات متعددة وظروف متعاقبة أن آمالها اجتمعت فى ثلاثة آمال كبرى ، لاتحجب ما عداها ولكن تفضل ماعداها .

وهذه الآمال هى : أولا ، استقلال البلاد و إنهاء الاحتلال . ثانيا ، دفع الغصب الذى وقع على مصر فى مسألة السودان . ثالثا ، إلغاء الامتيازات ، و بعبارة أوضح و وضع أصرح ، أن يعيش المصريون فى مصر كما يعيش الأجانب فيها .

إن يكن ياحضرات النواب المحترمين ، قد تأخر إعلان الأمل الثالث قليلا عن زميليه لظروف سياسية معروفة ، إلا أنى لا أكذب التاريخ والحق اذا قلت إنه تكون فى أذهان المصريين جميعا ، إن لم يكن فى وقت واحد مع زميليه ، فقبلهما .

هذه آمال البلاد ، فلننظر فيما إذا كانت المعاهدة حققتها أو لم تحققها .

هل أنهت المعاهدة المعروضة على حضراتكم الاحتلال ؟ تعلمون حضراتكم جميعا أنه حين اعتدت الجنود البريطانية على استقلال مصر سنة ١٨٨٢ لم يقل واحد من الإنجليز — حكومة أو شعبا — إن احتلال مصر كان بقصد ضمها أو إدخالها فى دائرة الإمبراطورية المرنة ، وكانوا دائما حريصين على أن يوجدوا سببا أو عذرا يبرر الاحتلال . فقالوا أول الأمر فى يوليه سنة ١٨٨٢ على لسان الأميرال الإنجليزى ، إن احتلال هذه البلاد كان بقصد حماية الحاكم والدفاع عن الشعب ضد المعتدين ، ثم استمروا يعيدون هذا السبب ويكررونه حتى تهتك على ألسنتهم بل حتى بلى واستهلك . ثم كان لا بد من البحث الجدى عن سبب آخر يقذفون به فى وجه العالم تبريرا لهذا الاحتلال ، فقالوا إن الواجب والشرف وتقاليد الأمة الإنجليزية يحتم عليهم ألا يبارحوا البلاد حتى يقيموا فيها العدل ويقروا النظام ويثبتوا الأمن .

وظلت هذه الأسباب أسانيد يرتكزون عليها ، حتى بليت كما بليت أسلافها ثم قامت الحرب الكبرى ، فهدتها الظروف إلى أسباب جديدة لتبرير استمرار الاحتلال وهى الدفاع عن مصر .

ثم أعلن استقلال البلاد فى مارس سنة ١٩٢٢ ولكنها بقيت محتلة بحجة حماية الأجانب والمحافظة على طرق المواصلات الإمبراطورية .

وهكذا بقيت مصر بلدا محتلا لم يتغير احتلالها ، وإنما الذى تغير هو مقتضيات هذا الاحتلال وأسانيده .

فلننظر فى هذه المعاهدة ، وهل انقضى بها الاحتلال فعلا أم استمر تحت عذر آخر هو الدفاع عن قناة السويس وحرية الملاحة فيها ؟

إن المادة الأولى من المعاهدة تقضى بإنهاء الاحتلال ونصها :

” انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور “ .

والمادة الثامنة تقول :

” بما أن قناة السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان “ .

وتقول فى ملحقها أيضا :

" ١ — من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب ألا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢ — توزع القوات البريطانية التى توجد بقرب القنال كما يأتى :

(١) فيما يتعلق بالقوات البرية ، فى المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بور سعيد — السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة والسويس — الاسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية — القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى قد يقتضى الأمر إنشاءها شرقى القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ — يعد فى الأماكن المحددة آنفا للقوات البريطانية البرية والجوية التى حدد عددها فى الفقرة الأولى سالفة الذكر بما فى ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما تحتاج إليه من الأراضى والثكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . ويعد موقع لإقامة مخيم للنقاهة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ — تقدم الحكومة المصرية الأراضى وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهة المشار إليها فى الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن فى تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بدفع ما يأتى :

(١) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى إقامة ثكنات جديدة أنشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل فى القاهرة .

(٢) تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين فى الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر فى الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجارا مناسبا نظير استعمال المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

١١ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه عشرة كيلومترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ — تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية كما أنها تقدم ببور سعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلة صغيرة بريطانية فى هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ — نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية فى الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية .

١٤ — نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستهيء وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية فى الأراضى والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يتقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسى الإضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفين ."

أما وقد قرأت على حضراتكم نصوص المادتين الأولى والثامنة من المعاهدة ، وظهر أن بينهما تعارضا كبيرا فيما ترميان إليه ، فأيهما نصدق وبأيهما نؤمن ؟

لا يمكن التصديق بالمادتين فى وقت واحد بسبب التعارض القائم ، فبينما نتهيأ لإعلان ابتهاجنا بإنهاء الاحتلال كما تقضى المادة الأولى ، تتراءى أمام أعيننا نصوص المادة الثامنة بما تحمل من أثقال وأوزار ، ويكون الأمر على حقيقته أن الاحتلال بمقتضى هاتين المادتين ، أو بحسب ما أستنتجه منهما ، قد نقل من القاهرة وغيرها من المدن إلى منطقة أخرى قاعدتها المديرية المنكوبة ، مديرية الشرقية .

فإذا قال رجال القانون إن وضع جنود أجنبية لغرض معين فى أرض دولة أخرى ليس احتلالا ، فهذا كلام لا يؤبه له ، ولا يمكن أن يقابل إلا بالسخرية والاستهزاء، لأن الاحتلال هو وضع جنود أجنبية فى أرض دولة أخرى ، ووضع جنود أجنبية فى أرض دولة أخرى هو الاحتلال !

هذه هي الحقائق البسيطة التي يفهمها الناس جميعا مهما حاول المتنطعون من رجال القانون أن يقولوا ويعيدوا في تفسير القوانين . مساكين هؤلاء ! ! فكلما حزب السياسيين أمر، أو تناقشوا في مسألة، جمعوا قوانينهم ومتونهم وشروحهم ومراجعهم ، ووضعوها في خدمة السياسيين ، كأن السياسيين يعييهم أن يفعلوا ذلك بأنفسهم !

عجيب أن يجهدوا ويتعبوا أنفسهم ويكدوا أذهانهم ، ليضعوا خلاصة بحوثهم في خدمة السياسيين، مع علمهم أن السياسيين لا تعنيهم في أساليبهم هذه البحوث النظرية، ويدركون أن القانون الدولي، خصوصا القانون الدولي العام ليس له من ورائه محاكم تطبقه أو قوة تنفذ أحكامه، وأن تلك المباحث الواسعة لا تعدو أن تكون لغوا وثاقلة ، لأن من نصوص القانون الدولي غير المكتوبة — وكله نصوص غير مكتوبة — أن يأكل القوى الضعيف وهو مشكور ، وأن يتبلغ الأكبر بالأصغر وهو مأجور .

فالمادة الثامنة من مشروع المعاهدة تصادر إذن المادة الأولى، وتكاد تنسخها . فاذا قيل بعد هذا كله إن الاحتلال موقت إلى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصرى قادرا على الدفاع وحده عن القنال ، قلنا إن هذا التوقيت لا ينفى وجود الاحتلال . فلنفهم إذن أنه احتلال موقت بزمن، مداه أن يصبح الجيش المصرى قادرا وحده على حماية القنال والدفاع عنه .

وإذا وصلنا إلى هذا الحد من الفهم استطعنا أن نستوضح سؤالا هو : متى يستطيع الجيش المصرى أن يصل إلى هذه القدرة ؟

في رأيي أن المدة التي تصل بجيشنا إلى ذلك مبهمة تمام الإبهام ، لأن الجيش ، لكي يصل وحده إلى الدفاع عن القنال وحرية الملاحة فيه ، يجب أن يكون جيشا لا يقل عدة وعددا وعتادا، عن جيش فرنسا أو إيطاليا، وهما الدولتان الواقعتان على البحر الأبيض المتوسط ، فتوقيت الاحتلال هذا التوقيت المبهم ، هو تعليق على أمل لن يتحقق سريعا .

أما إذا كان المطلوب أن يقوى الجيش على الدفاع عن القنال حتى يجده حليفه فهو فرض مفهوم ، ولكن سواه من الفروض سوف يفسر ضدنا ولغير صالحنا .

على أن هناك — إلى جانب الاحتلال الذى ذكرته — احتلالا أشد وأقوى، هو احتلال الطيران ، وإليه أشار حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا في كلامه .

ارجعوا ، يا حضرات النواب المحترمين ، إلى الفقرات من ١٠ إلى ١٦ من المادة الثامنة، تروا أن للقوات البريطانية حق التحليق والمرور بالأجواء المصرية وفوق الأراضى المصرية ، كما أن لها حق النزول في المطارات المصرية ، وستنشأ على الأغلب في كل أقليم ، ولها على الحكومة المصرية حق الطاعة في إنشاء مطارات جديدة .

فمن هذا ترون أن ما ترتبه المعاهدة هو توسيع للاحتلال . على أن جميع النظم الدولية في العالم قد تطورت ودخلها التغيير والتعديل. ولم يكن الاحتلال في سنة ١٨٨٢ ليتحقق بحسب مقتضيات ذلك الوقت إلا في صورة إقامة ثكنات للجنود المحتلة ، ورفع رايات على معالم الدولة ، وعرض الجيوش البرية والأساطيل البحرية من حين إلى حين . أما اليوم وقد تطورت جميع النظم وتغيرت وسائل الحروب ، فإن احتلال الطيارات قد أصبح الاحتلال الأهم والأقوى والذى عليه المعول .

فاسمحوا لى، يا حضرات النواب المحترمين ، أن أقرر بحسب استنتاجى أن هذا الاحتلال لم يلته، أو هو على الأقل موقت بوقت لا يعلم مداه إلا علام الغيوب !

فهل هذا هو ما أراد المفاوضون المصريون أن يبلغوه ؟ إنى أعتقد كل الاعتقاد أنه لم يكن ليرضى سعدا لو كان حيا ، ويكفى دليلا أن أتلو على حضراتكم كلمة له في هذا المعنى حيث قال وهو يناقش في إحدى خطبه مشروع ملنر على ما أتذكر :

”قضى المشروع أن تكون هناك قوة عسكرية ، ما وظيفتها ؟ وظيفتها تأمين المواصلات بين الدولة الإنجليزية وأملاكها في الشرق الأدنى والأقصى . وهذا يستلزم أن تمر عساكرها على الدوام من الأرض والسماء والماء ، أى أن تصبح مصر ممرا للجنود الإنجليزية — ليس هذا استقلالا لأن بلدا يكون ممرا ومعسكرا لجنود دولة أخرى لا يمكن أن يكون مستقلا ، بل هو مهدد على الدوام بهذه القوة العسكرية . وتكون مصر بمقتضى هذا المشروع تحت مراقبة حربية ، وهذا مالا نقبله “ .

وحسبى أن أجعل هذه الكلمة مسك الختام في موضوع الاحتلال .

أنتقل إلى الأمر الثانى، وهو دفع الغصب الذى وقع على مصر بفصل السودان عنها سنة ١٨٩٩

في يدى الآن مذكرتان : إحداهما للمغفور له حسين رشدى باشا، والثانية للوفد المصرى قدمها إلى الدول أثناء انعقاد مؤتمر فرساى . وفي هاتين المذكرتين المنشورتين في كتاب السودان للمرحوم داود بركات من الأدلة القاطعة ما لا يدع أقل مجال للشك في أن مصر والسودان جسم واحد غير منفصل . هكذا قال رشدى باشا في مذكرته ، وهكذا قرر الوفد المصرى في ندائه الذى ختمه بقوله : ”فلهذه الأسباب نلح في المطالبة بإرجاع السودان إلى حظيرة الوطن الأكبر مصر وفاقا للحق والقانون “ .

في هاتين المذكرتين كل ما يدل على أن اتفاقية سنة ١٨٩٩، منذ وقعت باطلة غير ملزمة . وفيهما كل ما يدل على أن الحكم الثنائى في السودان لم يحترم ولم ينفذ، وأن حق مصر في ملكية السودان محفوظ كامل . وكذلك فيهما بحث مفصل عن الحالة التي جلت فيها الجنود المصرية عن السودان، يدل على أن جلاءها عنه في سنة ١٨٨٤ كان مقرونا بنية العودة إلى امتلاكها . وأن إعادة استرداد السودان سنة ١٨٩٩ كانت بجنود وأموال مصرية ، وهذا ينفى إطلاقا حق الفتح الذى تدعيه إنجلترا للاشتراك في حكم السودان .

هذا هو حق مصر في السودان ومركزها منه ، ولكننى رغم كل شيء ، أعتقد أن مصر لن تأبى على زعمائها أن يصلوا إلى حل وسط في هذا

الشأن الخطير ، يحفظ حقوق البلاد ، ويجعل الحكم الثنائى حقيقة لا ظلا لحقيقة ، بحيث ينفذ تنفيذا كاملا فى كليات المسائل .

أعلم أن مصر لا تأبى ذلك على زعمائها ، فلهذا أسائلكم : هل النصوص الخاصة بالسودان فى مشروع المعاهدة كفيلة بتنظيم الحكم الثنائى ؟ لست أعتقد أنها كفيلة به على حقيقته، وكما يجب أن يكون .

وسأتلو على حضراتكم المادة الحادية عشرة من المعاهدة وهذا نصها :

" ١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ — تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان" .

إن حاكم السودان ، الذى اعترفت له المعاهدة بمركزه المستمد من اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، تجمع فى يده السلطتان العسكرية والمدنية ، فهو الذى يحكم السودان ويعين موظفيه جميعا ، ويقوده عسكريا ، وهو الذى يأمر أن تنفذ فى السودان القوانين التى تصدرها الحكومة المصرية ، أى أنها لا تنفذ إلا باقرار منه وإيعاز . وأكبر ظنى أنه غير مسئول مسئولية كاملة أمام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقيله بمطلق سلطتها . فالقول إذن بأن المعاهدة قد ضمنت الحكم الثنائى فى السودان ، هو قول مدفوع ، لأنها إنما تركت الأمر كله فى يد الحاكم العام ، يتصرف فيه كما يشاء لا معقب لحكمه .

فإذا قيل بعد ذلك إن المعاهدة تنص على أن الحاكم العام يعين الموظفين من المصريين والإنجليز فهو قول غير مفهوم ، لأن الحاكم العام غير ملزم أصلا ، وكذلك نسبة من يعينون من المصريين إلى زملائهم من الإنجليز غير محدودة ولا مقررة .

وإذا قيل إن المعاهدة قد كسبت لمصر حق الهجرة والتملك والمساواة فى التجارة ، فهذه حقوق قديمة نشكر للمفاوضين جهودهم فى ردها إلينا ، على أنها تظهر ضئيلة إذا قوبلت بالثمن الذى دفعناه .

أما إعادة الجيش إلى السودان ، فكم كنت أود ألا تكون على هذا الوضع الذى قررته المعاهدة ، إذ أخشى أن يعود جيشنا إلى السودان وهو مقطوع العلاقة بقائده الأعلى فى مصر . وقد كان الحاكم العام فى الماضى يقود جيشنا باعتباره سردارا للجيش المصرى ، أما وقد زالت هذه الصفة ، فأخوف ما أخاف أن يوضع الجيش المصرى هناك تحت تصرفه ، لا رقيب عليه من الحكومة المصرية ، ولا سلطان من قائده الأعلى فى مصر .

أخشى أن يكون هذا هو المفهوم من المادة الحادية عشرة التى تلوتها على حضراتكم ، إلا إذا صرح لنا دولة رئيس مجلس الوزراء بما يغاير اعتقادى ، وأتمنى أن أكون مخطئا .

أنتقل إلى الأمل الثالث وهو ما يختص بمسألة الامتيازات :

قال حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا إن المعاهدة الحالية بلغت فى شأن الامتيازات إلى أعظم وأقوى مما بلغت المعاهدات السابقة . وهذا صحيح لا سبيل إلى الشك فيه ، ولكنى أرجو حضرات المفاوضين أن يفسحوا لى فى المجال لكلمة مختصرة ، هى أن الطريق التى اتبعوها فى شأن الامتيازات ليست الطريق التى كنا نرجوها . فما دامت الحكومة الإنجليزية قد اعترفت فى المعاهدة باستقلال مصر وسيادتها وبأن حماية الأجانب — أرواحهم وأموالهم — هى من خصائص الحكومة المصرية ، فما الذى يمنع من أن يكون العمل التالى هو إلغاء الامتيازات فعلا بعمل فردى من جانبنا ؟ وليس هذا غريبا أو بدعا ، فإن جميع الدول التى سبقتنا فى هذا السبيل قد ألغت امتيازاتها على هذا الوجه . ولست أعلم هناك دولة لجأت إلى المفاوضات فى شأن الإلغاء ، لأن سياسة المفاوضات وعقد المؤتمرات نجاحها مشكوك فيه .

كنا نود أن يكون عمل المفاوضين — والحكومة على وجه أخص — حاسما فى هذا الموضوع ، حتى يستطيع المصريون أن يعيشوا فى بلادهم كما يعيش الأجانب عنها على الأقل . وأؤكد أننى حين أقول " المصريون فى بلادهم " يعرونى جو من الوحشة ، لأننا ببقاء الامتيازات ، وبهذا الوضع الشائن كمن لا بلاد لهم . فلو أن لنا بلادا ، لكنا سادتها ، ولو أن لنا بلادا محتلة مغصوبة ، لكنا سادتها بعد محتلها الغاصب ، ولكن وضعنا بهذه الامتيازات ، هو أعجب الأوضاع وأتعسها . نحن مستقلون ولكننا فى بلادنا يسبقنا كل أحد ، ويفضلنا كل أحد .

يا حضرات النواب المحترمين :

هل تنقلنا المعاهدة المعروضة إلى مركز خير من مركزنا الحالى ؟

إن استقلال البلاد قد أعلن فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، فنحن بهذا الإعلان ، وكما شرح معالى وزير الخارجية بالأمس فى بيانه الوافى، مستقلون فى بلادنا، ولناسفراء فى الخارج يمثلون دولتنا. ولكن هذا النوع من الاستقلال يكاد يشبه من وجوه كثيرة ذلك الاستقلال الذى تضيفه علينا المعاهدة الجديدة .

ولهذا ألقى على استقلال سنة ١٩٢٢ واستقلال سنة ١٩٣٦ نظرة مقابلة عاجلة .

ولست أفاجئكم بجديد، حين أقول إن الضمانات التى تطلبها إنجلترا من مصر فى هذه المعاهدة معالجة على نمط واحد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ذلك التصريح الذى يربط إنجلترا ولا يربطنا .

ففى تصريح ٢٨ فبراير اعتراف باستقلال البلاد وسيادتها كما هو منصوص عليه فى المادة الثالثة من المعاهدة . وقد احتفظ تصريح ٢٨ فبراير بتأمين المواصلات الإمبراطورية . والمادة الثامنة من المعاهدة ضمنت هذا التأمين حيث نصت على أن قنال السويس طريق أساسى للمواصلات الإمبراطورية وكذلك احتفظ التصريح بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى ، وصيغ هذا الحق فى المعاهدة فى أسلوب مخفف ، حيث نظمت المادة السابعة اشتراك مصر مع إنجلترا فى هذا الدفاع .

كذلك احتفظ تصريح ٢٨ فبراير بحق حماية الأجانب والأقليات . أما الأقليات فنحمد الله على أن مسائلهم مفروغ منها . وأما الأجانب فقد تناولت المادة ١٢ من المعاهدة أمرهم حيث تقول : "يعترف حضرة صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" .

وتستوقف نظرى هذه الفقرة الأخيرة "وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" ففى اعتقادى أنها واردة على سبيل التحفظ على النص . ويلوح لى أن هذه المادة لم تقرر لمصر حقا ، إنما فرضت عليها مسئولية، هى حماية أرواح الأجانب وأموالهم . وهذا ما يسمى بالمسئولية التعاقدية .

ليس هذا بكلام جديد ، ولو رجعتم إلى الكتاب الأخضر الذى صدر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ لعلمتم مقدار الجهد الشاق العنيف الذى بذله دولة الرئيس فى سبيل دفع هذا التحفظ .

فلم يثبت هذا النص عبثا أو زيادة ، بل لابد أن هناك حكمة فى وضعه ، لأنه ليس من المعقول أن توضع جملة طويلة عريضة وضعا زائدا دون أن يكون لها غرض ترمى إليه .

كذلك لا أظن أن الفقرة المذكورة ثابتة تأييدا لنص المادة، كما ذهب إليه دولة محمد محمود باشا فى محادثاته سنة ١٩٢٩

لقد رجعت إلى آخر مرجع للفاوضات ، وهو الكتاب الذى ألفه زميلنا حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام، فلم أجد فيه تفسيرا لما خفى من أمر هذه المادة، وإنما وجدت كلاما يدور كله على هامشها ولا يتدخل فى صميمها .

فما معنى هذه الفقرة إن لم تكن واردة قصدا ولحكمة ؟ وما وجه العبث فى إثباتها إن لم تكن تعطى للطرف المتعاقد ما يستطيع بموجبه تنفيذ مطامعه وأغراضه ؟

احتفظ تصريح ٢٨ فبراير بمسألة السودان ولم تكن قد حلت فى ذلك الوقت نكبة سنة ١٩٢٤ فلا محل للمقارنة الآن ، وإنما الذى يهمنى قوله أن الضمانات التى أرادت إنجلترا أن تفرضها فرضا على البلاد فى هذا الشأن ثابتة فى المعاهدة كما هى ثابتة فى التصريح . فإن كان الأمر كذلك ، فما الذى يدعونا إلى قبول معاهدة لدينا مثيلها أو أقل منها قليلا ؟

قد يقال إننا لم نستفد شيئا من ذلك النظام القديم الذى رتبه تصريح ٢٨ فبراير فلست أنصب نفسى مدافعا عن التصريح، ولكننى أقول إن السبب لا يرجع إلى هذا التصريح ، ولكنه يرجع إلينا أنفسنا ، فقد سلخنا سنين فى الشحناء والبغضاء، وتفرقت أحزاب الأمة شيعا شغل بعضها ببعض . ولكننا وصلنا إلى اليوم الذى نتمناه ، فقد أصبحت البلاد جبهة متحدة ويدا واحدة، وصمم زعماؤها على أن يسيروا إلى الأمام ، متساندين متحدين لتحقيق ما فيه خير البلاد .

أريد أن أقول ما الذى يدعونا إلى قبول هذه المعاهدة وما تفرضه علينا من نظام، إذا كان لدينا الآن نظام يماثله أو بعبارة أدق ينقص عنه قليلا ؟
أسوق إلى حضراتكم دليلا آخر على أن هذه المعاهدة لا تنقلنا إلى مركز هو خير مما نحن فيه الآن ، فيقينى أن المادة الخاصة بالمسائل العسكرية تتضمن اعترافا بشرعية الاحتلال، بل وفيها ما يؤخذ منه اعتراف مصر بهذا الاحتلال ، فهى تنظمه وتنظم حواشيه .

ولو رجعتم حضراتكم إلى الماضى القريب، لرأيتم كيف أبى الزعيمان المغفور له سعد باشا، ودولة النحاس باشا على الإنجليز إباء كريما ، أن يعترفا بشرعية الاحتلال التى طالما سعوا إليها . فقد صرح المغفور له سعد باشا فى خطاب له فى ١٤ يوليه سنة ١٩٢١ بأن اللورد ملنر طلب منه أن يعترف بشرعية مركز الإنجليز فى مصر فرد عليه رحمه الله قائلا " إن هذا غير ممكن لا بصفة كونى مصريا ولا بصفة كونى وكيلا عن الأمة المصرية . فلا يمكن أن أقبل تصحيح هذا المركز لأن تصحيحه هو الاعتراف بالحماية " .

وقد وقف دولة النحاس باشا هذا الموقف ذاته إذ قال فى خطبة ألقاها فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وهو يناقش مشروع ثروت — تشمبرلن :

"رأيت الحماية جاثمة فى مقدمة المشروع ، رأيتها سافرة لا مقنعة . كما أنى رأيت الاحتلال البريطانى قد لبس فى المعاهدة لباسا شرعيا قشيبا".

ومن هذا ترون حضراتكم أن الاعتراف بالاحتلال ليس أمرا هينا، وطالما جاهد الزعماء فى سبيل عدم إقراره .

ومما يدل أيضا يا حضرات النواب المحترمين ، على أن هذه المعاهدة لا تنقلنا إلى مركز خير من مركزنا الحالى ، أن قبولها يفقدنا من غير شك مركز المعتدى عليه، كما أن فيه تضييقا للشعور المصرى الذى يجب أن يظل مستقلا، إذ أنه لا يحفز الشباب للطالبة باستقلال بلادهم إلا الشعور بالجور والظلم، كما أن الأمم التى تقصر عنايتها على الماديات، سرعان ما يتطرق إليها الوهن والانحلال .

يا حضرات النواب المحترمين :

نخلص من هذا إلى نتيجتين : أولاهما أن هـذه المعاهدة لا تحقق آمال البلاد ، وثانيتهما أنها لا تنقلنا إلى مركز خير من مركزنا الحالى. ومتى تقرر ذلك استطعنا أن نجهر بأن هذه المعاهدة المعروضة ليست وثيقة الاستقلال.

إذن فأى وثيقة هى ؟

هى وثيقة تحمل من جانب بريطانيا طابع القلق وطابع القصـد العظيم فى الثقة بنا . وقد سرنى أن يتفق معى فى هذا دولة محمد محمود باشا ، أحد حضرات المفاوضين كما ورد فى كلامه اليوم . كما أنى أستطيع — بغير تقيد — أن أقول إنى فهمت هـذا من الحديث الذى أدلى به حضرة الدكتور أحمد ماهر بأوروبا إلى مندوب جريدة الاهرام، ومن هذا تتبينون حضراتكم أن هذه الوثيقة — وإن كانت قريبة الشبه بوثائق الاستقلال — إلا أنها فى الواقع ليست وثيقة استقلال ، وأظهر ما فى هذه الوثيقة أنها باتة قاطعة فيما يحدد واجباتنا، أما بالنسبة لحقوقنا ففيها شيء من التأجيل والتعليق . وهذا التأجيل أوضح ما يكون فى النصوص المتعلقة بإلغـاء الامتيازات الأجنبية . ولاشك أن بريطانيا العظمى فى هذه المعاهدة المسماة معاهدة صداقة وتحالف لم تقابل صداقتنا وولاءنا بمثلهما . ولو أنها فعلت ذلك ، وهى الحارسة على الإنسانية والقيمة على المدنية ، لوقفت بجانبنا كحليفة وصديقة لنا ، ومكنتنا من إلغاء الامتيازات الأجنبية بعمل فردى من جانبنا .

وفى نظرى أن تصرفها فى هذا الموضوع لاينطوى على صداقة كاملة لنا وإنما على صداقة فيها كثير من الشك والريب .

ياحضرات النواب المحترمين :

لاتظنوا، وقد سمعتمونى أناقش آمال مصر السامية، وأطبقها على نصوص هذه المعاهدة، أننى أعتقد أن اتفاقا يمكن أن يحقق هذه الآمال كاملة تامة. ولا يتوهم بعضكم أنى أتجر فى الوطنية ، فأقول إنى لا أقبل أقل من تحقيق تلك الآمال . كلا يا حضرات الزملاء ، فانى رجل أدين بمبدأ المفاوضة ، وأعلم أن المفاوضة فى السياسة كالصلح فى القانون، فيه غرم وفيه غنم ، وأعلم أن وفد المفاوضة حينما سافر إلى إنجلترا لاستخلاص حقوق البلاد ، لم يخلف وراءه أسطولا، ولم يترك بمصر سلاحا جويا وجيشا بريا، يستند إليهما إذا لم يفز بتحقيق آمال البلاد كاملة . أعلم ذلك حق العلم ويجب أن نراعى هـذا الاعتبار عند بحث المعاهدة على أنها كل لا يتجزأ .

أريد أن أقرر لحضراتكم أنه لو استطاع الوفد أن يصل إلى حل حاسم فى إلغاء الامتيازات الأجنبية، لكان من المتعذر أن نجد شخصا واحدا فى البلاد كلها يفكر فى رفض هذه المعاهدة ، مع ما فيها من القيود والتحفظات التى عرضتها على حضراتكم .

أريد أن أصرح لحضراتكم من فوق هذا المنبر — وأرجو ألا يتأفف أصدقائى — أنى لا أرى فى الحلف ضررا مطلقا ، بل على العكس أجد فيه مصلحة ، رغم ما يقال اليوم بصدد حياد بلجيكا الأخير ، من أن سياسة التحالف ضررها أكثر من نفعها . ولم أكن أتوانى فى الموافقة على المعاهدة لو أنها حلت مسألة الامتيازات الأجنبية بالقضاء عليها فورا .

وأرجو ألا يتأفف أصدقائى إذا ماصرحت من فوق هذا المنبر، بأن قيام ثكنة بريطانية واحدة فى الأراضى المصرية ، إن كان يدل على شيء ، فإنما يدل على أن تلك الدولة أقوى منا عدة وأتم استعدادا . ولا يضيرنا هذا ، فالضعيف يقوى ويشتد . أما بقاء الامتيازات الأجنبية، فيفيد أننا أمة متراخية وأننا أفريقيون متوحشون، نغتصب أموال الناس، وننهش أعراضهم، بل ونكاد نأكلهم ونشرب من دمائهم .

وإنى أعيذ مصر العظيمة الكريمة من أن توصم بهذه الوصمات، خصوصا فى عهدنا هذا الذى تدير دفة الحكم فيه وزارة رشيدة قوية . ويهيمن على هذه الوزارة برلمان قوى كريم . من أجل هـذا أسمح لنفسى أن أعارض فى قبول هذه المعاهدة ، وإذا عن لأحدكم أن يستفهم عن الفائدة من رفض كل ما يعرض علينا ، وعن الطريق الذى نلجأ إليه بعد ذلك ، فلن يكون ردى عليه إلا قول الزعيم الخالد سعد باشا، "إننا لم نخسر شيئا، بل كسبنا، إذ واجهناهم بحقوقنا وأدلتنا عليها ، وأنهم يأبونها علينا بغير حجة ولا دليل . وإننا لا نعتمد إلا على أنفسنا . فالواجب علينا مضاعفة جهودنا ، وتمتين اتحادنا ، وأن نتشدد فى التمسك بحقوقنا ، وألا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا . فما مات حق وراءه مطالب. إن الأمم لاتعرف اليأس مطلقا . الأمم يجب أن تكون دائما آملة ساعية فى تحقيق أمانيها .

وسبيلنا كما قلت لحضراتكم أن نظل متماسكين متساندين متضامنين ، ونسير تحت لواء واحد وكلمة واحدة هى الاستقلال التام".

هذه هى وصية زعيم البلاد الخالد وكأنما كان رحمه الله يلحظ بذهنه المتقد إلى يومنا هذا . وإن كان لى أن أضيف إلى هذا الكلام المحكم البارع، فإننى أدعوكم إلى مواصلة الجهاد فى ثقة وإيمان وتضامن ، وأهيب بكم أن تبذلوا قصارى جهدكم، لكى تزيل الوهم العالق بأذهان الإنجليز بعدم الثقة بنا حتى نصل فى النهاية وإياهم إلى معاهدة خير من هذه . وما علينا بعد أن نمضى فى هذا السبيل الذى رسمه زعيمنا الخالد سعد باشا، إلا أن نلتف جميعا بقيادتنا إلى هذا الرجل العظيم ، وهو دولة النحاس باشا، الذى تبعته بالأمس أغلبية الأمة، حبا وثقة ونظاما، وانقادت إليه اليوم أغلبية الأمة وأقليتها معا، إيمانا بعد تجربة، وثقة بعد اختبار، وإكبارا بعد إكبار. نعم ليس علينا إلا نلتف إليه بقيادتنا، وإنه لبالغ بنا غدا أو بعد غد بإذن الله إلى نصر لن تصل إليه البلاد إلا على يديه وبمجهوداتنا المباركة .

الرئيس — ترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين صباحا وأعيدت فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة مساء) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — حضرات النواب المحترمين :

إن القضية المعروضة عليكم اليوم ، وهى معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، خطيرة كل الخطورة ، ولا ترجع خطورتها إلى أنها تقيد الأجيال المقبلة ، فالجميع يعلم أن المعاهدات لا تقيد إلا الذين ارتضوها . ولكن خطورتها ، يا حضرات النواب المحترمين ، فى أنها تتعلق بكرامة مصر وحقها ، وفى الجهاد الطويل الذى جاهده آباؤنا من قبل ، وحملنا لواءه من بعدهم فى غضون العشرين سنة الماضية .

سأتكلم عن المعاهدة وعما إذا كان فى نصوصها ما يتفق والاستقلال والسيادة طبقا لقواعد القانون الدولى ثم أقابلها بالمعاهدات القائمة بين مختلف الدول .

قبل أن أبدأ كلامى فى هذا الموضوع ، أريد أن أرد على ما ورد بكلام حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد عزيز أباظه .

تناول حضرته فى كلامه المطالب المصرية ، ولا شك أن المطالب المصرية مسألة عامة ، فى حين أن المعاهدة والاستقلال مسألة خاصة . وقد ذكر حضرته أن المطالب المصرية تنحصر فى ثلاثة : الاستقلال التام وإنهاء الاحتلال ، والامتيازات الأجنبية ، ثم السودان .

أما السودان فهو مطلب حق لمصر لازم لها ، ولكن هذا المطلب يلى الاستقلال فى الأهمية . وسواء أتحقق هذا المطلب كاملا أم لم يتحقق ، فهو أمر لا يتعلق بالمعاهدة وما فيها من استقلال وغير استقلال . ولهذا فسوف لا أتكلم عن السودان ، بل أترك الكلام بشأنه لزملائى .

إن مسألة الامتيازات الأجنبية ، وإن كانت حقا سبة فى جبين مصر ومضيعة لكرامتها وسيادتها ، إلا أنها فى الواقع أيضا لا تتعلق بالمعاهدة ولا بالاستقلال التام . وإنكم لتذكرون أننا ورثنا هذه الامتيازات عن الدولة التى كانت صاحبة السيادة أولا على مصر ، وهذه الدولة كانت إمبراطورية مستقلة ولم ينازع أحد فى العالم — على الرغم من وجود الامتيازات بها — فى أنها دولة مستقلة ذات سيادة . ومن هذا تتبينون حضراتكم أن كل أمة تستطيع أن تمنح أمة أو أمما أخرى امتيازات أو حقوقا . وقد يدل ذلك فى الظاهر على انتقاص من سيادتها . ولكنكم تذكرون أن الامتيازات الأجنبية كانت قائمة باليابان إلى عهد قريب ، ومع ذلك لم يقل أحد إنها غير مستقلة .

إذن فلا تأثير للامتيازات فى الحكم على استقلال الأمم . وكان الأجدر بحضرة النائب المحترم أن يوجه كلامه فى هذا الموضوع الى الوزارة القائمة لتقوم بتنفيذ ما نص عليه بشأن الامتيازات فى المعاهدة . وإنى لا أوافق على قول الأستاذ عزيز أباظه ، من أنه كان يجب على بريطانيا العظمى أن تساعدنا بنفسها فى إلغاء الامتيازات ، وأن امتناعها عن ذلك فى المعاهدة دليل على سوء النية . وإنى أقول : لو أن بريطانيا العظمى تطوعت هذا التطوع لكان فى ذلك انتقاص من كرامتنا وسيادتنا ، لأن الامتيازات لا تتعلق ببريطانيا وحدها ، بل هى تتعلق بالدول الأخرى أيضا .

وإذا سمحنا لها بهذا ، فاننا نكون قد سجلنا على أنفسنا عجزنا عن الدفاع عن حقنا فى الغاء هذا النظام . وبناء على هذا فانى مغتبط بما ورد فى المعاهدة بخصوص الامتيازات ، ولذلك لن أتكلم عنها .

لم يبق إذن إلا الاستقلال وهو المطلب الأول والغرض الأسمى .

يا حضرات النواب المحترمين :

لن نجد تفسيرا للفظة الاستقلال إلا فى مؤلفات القانون الدولى ، وفى علاقات الأمم بعضها ببعض . أما اذا اعتبرنا الاستقلال التام مرادفا للحرية المطلقة ، فلن نجد إلا القبائل الرحل الهمجية مستقلة تمام الاستقلال ، لا لسبب إلا لأنه لا توجد بينها وبين غيرها من الدول أية علاقة . أما الدولة التى تطالب باستقلالها فهى فى الوقت ذاته تطلب أن تكون ضمن جماعة الأمم ، لكى تصبح لها حقوق الأمم ، وعليها واجباتها . وعلى هذا الأساس يكون لمعنى الاستقلال فى القانون الدولى مظهران : أولها سيادة الدولة فى الداخل سيادة مطلقة ، ومعنى هذا أنها تصدر قوانينها وتنفذها وتحافظ على كيانها وكيان ممتلكاتها ، ولها مطلق الحرية فى اختيار نوع الحكومة . وثانيهما هو السيادة الخارجية ، أى أنها تكون فى صف الدول المستقلة ذات السيادة ، وأن تتصل بها فى معاملاتها بما يقره القانون الدولى .

قد تكون الامة مستقلة فى الداخل تمام الاستقلال ، وهذا قد يكون أثرا من آثار القوة أو أثرا من آثار عجز الدول عن أن تمتلكها ، ولكنها تظل غير مستقلة فى عرف القانون الدولى ، لأن الاستقلال الخارجى لا يكون إلا باعتراف الدول ذات الاستقلال والسيادة . فلكى تصل أمة إلى تحقيق استقلالها يجب أن تتوصل الى اعتراف الدول العظمى بها .

تعلمون حضراتكم أن العالم مقسم إلى دول عظمى مستقلة ، وهى التى فى يدها وضع قواعد القانون الدولى والهيمنة على تنفيذها . ودول أخرى مستقلة وهى فى جماعة الدول ، ولها حقوق قبلهم ولكن ليس لها حق وضع قواعد القانون الدولى .

من هذا يتبين لحضراتكم أن الأمة التى تريد أن يعلن استقلالها ، يجب أن تحصل على اعتراف دولة أو أكثر من الدول العظمى باستقلالها .

ولا يوجد فى العالم غير هذين النوعين من الدول التى بينتهما لحضراتكم إلا بلاد مستعمرة أو محتلة أو مفروضة عليها الحماية . والطريق الذى يوصل مثل هذه الأمم المغلوبة على أمرها إلى الاستقلال ، لا يعدو أن يكون — طبقا لقواعد القانون الدولى — أحد طرق ثلاثة ، هى المطالبة فالمخاصمة ، فالثورة ثم النضال .

تثور الأمة المملوكة أو المحمية على الدولة الحامية أو السيدة ، فاذا استطاعت الأمة الثائرة أن ترغمها على الاعتراف بها أمة مستقلة ، كانت أمة مستقلة فى نظر القانون الدولى ، ووجب على جميع الدول أن تحترم استقلالها . وبذلك تصبح لها كل الحقوق وعليها جميع الواجبات المتعارفة بين الدول المستقلة .

وقد يحدث أن الدولة صاحبة السيادة لا تعترف باستقلال الأمة الثائرة ، ولكن إذا ما اعترفت به دولة أخرى من الدول العظمى أصبحت تلك الأمة مستقلة فى عرف القانون الدولى . فمن هذا ترون حضراتكم أن للاستقلال فى القانون الدولى طريقين : إما التصريح من جانب الدول صاحبة السيادة باستقلال الأمة المسودة ، و إما بطريق المعاهدة والاتفاق على الاعتراف بهذا الاستقلال .

إن جمهوريات أمريكا الجنوبية عند ماثارت على اسبانيا وغيرها من الدول ، لم تعترف اسبانيا ولا أية دولة من الدول التى كانت مالكة لتلك البلاد باستقلالها . ولكن عند ما اعترفت أمريكا الشمالية فى سنة ١٨٢٢ باستقلال جمهوريات أمريكا الجنوبية ، ثم تلتها إنجلترا فى سنة ١٨٢٥ فاعترفت بذلك الاستقلال ، أصبحت تلك الجمهوريات مستقلة ،وحضراتكم تعلمون ماتتمتع به هذه الأمم الآن من الاستقلال والسيادة ، وما يقوم بينها و بين الدول الأخرى من علاقات يقرها القانون الدولى العام . ولهذا النوع من الاستقلال أمثلة عديدة .

أما الطريق الآخر فهو طريق المعاهدة وهو أمر مشروع بين الأمم . مثال ذلك المعاهدة التى عقدت بين بريطانيا العظمى وبلجيكا، والتى تكفل ضمان استقلال بلجيكا، وكذلك الاتفاق الذى تم فى سنة ١٩٠٢ بين اليابان و إنجلترا بشأن استقلال الصين .

وليس هناك طريق ثالث للاستقلال فى نظر القانون الدولى عدا الطريقين المشار إليهما . هذا ما تضمنه القانون الدولى العام بشأن استقلال الأمم .

ولكن قد يجوز أن أمة تعترف باستقلال أمة أخرى وتحتفظ لنفسها بحقوق تحد من سيادة تلك الأمة . مثل ذلك الاعتراف باستقلال الصين الذى تم بين اليابان و بريطانيا، فقد احتفظت كل من الدولتين بحق التدخل فى أمور الصين لإخماد ثورة داخليـة للمحافظة على حقوقها ومصالحها ، أو للدفاع عنها إذا ما هاجمتها دولة أخرى . وترون حضراتكم ما فى هذا الاستقلال من انتقاص من سيادة تلك الدول المستقلة .

ولقد أراد الإنجليز فى مفاوضة سابقة أن يضعوا مثل هذا النص ، بدعوى مساعدة الحكومة المصرية فى حالة قيام ثورة أو فتنة ، إلا أن المفاوضين المصريين قد وفقوا بحمد الله إلى حذف هذا النص .

وكذلك استقلال بلجيكا الذى اعترف به فى الاتفاقية التى عقدت بين إنجلترا وفرنسا، وقد نص فيه على أن تبقى بلجيكا على الحياد الدائم، ومعنى ذلك أنها لا تهاجم ولا تدافع . بل تقوم بذلك الدول الضامنة لاستقلالها .

وقد حدث فى سنة ١٨٧٠ أن أنذرت إنجلترا كلا من ألمـانيا وفرنسا بأنها ستكون مضطرة لدخول الحرب اذا ما انتهكت حرمة حياد بلجيكا، وقد دخلت انجلترا الحرب فعلا فى سنة ١٩١٤ عند ما هددت ألمـانيا استقلال البلجيك .

كذلك سويسرا التى تعلمون حضراتكم أنها دولة مستقلة باعتراف الدول بحيادها واستقلالها ، ليس لها جيش يستطيع الهجوم أو الدفاع عنها حسب ما تقتضيه مصلحتها . ومع وجود هـذه القيود ، فان هذه الأمم معتبرة أنها مستقلة، وإن نقصت سيادتها بعض النقص، ولكنه نقص متسامح فيه دوليا فلا يمكن أن يقال إن بلجيكا أو الصين أو سويسرا دول غير مستقلة .

وقياسا على ذلك فإن التصريح الذى صدر من إنجلترا لمصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يعتبر استقلالا فى عرف القانون الدولى ،ولكن التحفظات التى احتفظت بها إنجلترا لنفسها فيه، كادت تتلاشى أمامها سيادة مصر فى الداخل وفى الخارج، ومع ذلك كان لمصر بموجب هذا التصريح مظاهر الاستقلال.

إذن على أساس هذه القواعد، يجب أن نرجع إلى أحكام القانون الدولى العام لنرى ما إذا كنا قد استوفينا شرائط الاستقلال أو لم نستوفها . وإنى لا أسلم بما قال به حضرة زميلى الأستاذ محمد عزيز أباظه من أن القانون الدولى العام هراء فى هراء، وأن المبادئ التى تضمنها تمكن القوى من أكل الضعيف، لأننا إذا سلمنا بقوله ، فما العمل ونحن ضعاف والإنجليز أقوياء ؟

يا حضرات النواب المحترمين :

هناك وضع دولى أذكره لحضراتكم لنناقش المعاهدة على ضوئه .

فى سنة ١٨٨٥ اتفقت كل من فرنسا و إنجلترا والنمسا و بلجيكا وألمـانيا والبرتغال والسويد والدانمارك وتركيا على عدة قواعد :

الأولى : أن تكون أفريقيا موطنا للاستعمار والتملك .

والثانية : تبين شروط هذا الاستعمار والتملك ، وهى أنه يحق لكل دولة من هذه الدول التى وقعت هذا الاتفاق — وهى غالبية الدول العظمى — أن تحتل بالطرق الدولية أى جزء من أفريقيا إن لم يكن محتلا بدولة أخرى.

وفى هـذا الموضع أريد أن أبين لحضراتكم قاعدة متفقا عليهـا فيما يختص بالاحتلال ، وهى أن تعامل الدولة فى تصرفاتها بنيتها أو بتصريحها، أى أنه إذا احتلت دولة دولة أخرى، وجب أن تصرح الدولة المحتلة بأنها تنوى هذا الإحتلال الذى يجر بطبيعة الحـال إلى التملك سواء كان ذلك بمضى المـدة أو بغيره .

وقضت تلك القاعدة أيضا أنه إذا احتلت دولة أخرى وجلت الدولة المحتلة سواء أكان جلاؤها اختيارا أم كرها، وجب عليها أن تصرح بذلك، فاذا لم تصرح بأنها تنوى فعلا هذا الجلاء بقى حقها فى العودة إلى الاحتلال قائما إلى ماشاء الله . أما إذا أظهرت هذه الدولة نيتها فى عدم العودة إليه أصبحت الدولة التى زال عنها الاحتلال عرضة لاحتلال دولة غير التى جلت عنها ، وهذا حق معترف به من الدول .

يستخلص من هذا أن القول بأن لا معاهدة إلا بعد الجلاء لا أصل له فى القانون الدولى بالمرة .

وإذا رجعتم حضراتكم إلى حالة مصر قبل الحرب، وجدتم أنها كانت تابعة لتركيا، ثم نزلت لهـا عن حق السيادة وبقيت سيادتها عليها سيادة اسمية — وهذه مسألة لا علاقة لها بموضوعنا الآن — فلما قام النزاع بين العرابيين والخديو، جاءت إنجلترا واحتلت مصر سنة ١٨٨٢ بدعوى الدفاع عن الشعب المصرى أو حماية العرش. وبناء على معاهدة برلين سنة ١٨٨٥ أصبح موقف إنجلترا فى مصر موقفا لا يسمح للدول الأخرى بالتعرض لها فيه بأى حال من الأحوال. وقد أيدت إنجلترا مركزها فى مصر بالذات، وأظهرت نيتها فى هذا الاحتلال فى المعاهدة المبرمة بينها وبين فرنسا سنة ١٩٠٤، والتى تعترف فيها فرنسا بعدم مطالبة الإنجليز بالجلاء عن مصر، وبألا تعارض إنجلترا فرنسا فيما احتلته بشمال افريقيا. ولم تعارض تركيا كذلك فى هذا الاحتلال، فبقينا على هذا الحال حتى قامت الحرب العظمى، فأعلنت إنجلترا حمايتهـا على مصر وهـذه خطوة أخرى بعد الاحتلال وبها تحـدد الدولة الحامية ما لهـا من حقوق وما على الدولة المحمية من واجبات. وهـذا وضع فى القانون الدولى له قيمته فى نظر الدول. بعد ذلك ثرنا وحق لنـا أن نثور، وجاهدنا وضحينا. وإزاء هـذه الثورة والجهاد والتضحية أصدرت إنجلترا تصريحا من جانب واحد باستقلال مصر، ذلك الاستقلال المنقص من سيادتنا، والذى لم نرتضه. وسرنا فى ثورتنا إلى أن تغيرت الأحوال العالمية وارتبكت أمور الدول، فتقدمت إنجلترا لمصالحتنا وعقدت معنا هذه المحالفة، وهى وسيلة لتحقيق استقلالنا. فكانت خطوتها الأولى تصريح ٢٨ فبراير والثانية المعاهدة التى أزالت كل ما كان يشوب سيادتنا الداخلية والخارجية، وهو عمل دولى مشروع أيضا.

حضرات النوّاب المحترمين: لقـد أطال الباحثون بحث هذا الموضوع وقد تبينتم حضراتكم من نصوص المعاهدة أن الحكومة المصرية حرة فى سيادتها الداخلية وفى سيادتها الخارجية، لا يعترضها فى ذلك معترض، ومظاهر هاتين السيادتين ظاهرة صراحة فى المعاهدة.

غير أن هناك شبهات تقوم حول هـذه السيادة: الشبهة الأولى خاصة بالنقطة العسكرية، والثانية تتعلق باستمرار المحالفة التى يقولون عنها إنها أبدية وأنها ستربطنا بانجلترا برباط لا حدّ له، وأننا سنتبعها أينما ذهبت.

حقـا إن القانون الدولى يعرف نوعين من هذه المعاهدات، وهى التى يسمونها معاهدات الضمان أو محالفات الضمان. أما محالفتنا فسميت "محالفة الصداقة والضمان وتبادل المصلحة والدفاع عن أراضينا".

فهل من المعقول أن يتفق صديقان على صداقة يحدّدان مدة لهذه الصداقة كأن يقول الصديق لصديقه: سأصادقك لمدة سنتين مثلا؟

أظن أن هذا ليس من المنطق ولا من الذوق. ومثل هذه المعاهدة يعترف بها القانون الدولى فضـلا عن أنه معمول بها بين الدول. مثال ذلك محالفة حياد وسيادة بلجيكا ومعاهدة ضمان استقلال سويسرا، فهما غير محددتين بزمن أيضا.

يقولون إنه كان من الواجب تحديد مدّة لهذه الصداقة، ولكن فاتهم أن الصداقة فى ذاتها هى التى تحدّد تلك المدة، لأن الصداقة تتغير وتتكيف بحسب الظروف والأحوال.

إذن فمعاهدة الصداقة ليس معناها أننا سنرغم على صداقة بريطانيا العظمى إلى الأبد، فإن هذا لا يحتمله النص، ولا تقضى به طبيعة المعاهدة.

وقد ذكرت لحضراتكم أن الدول ضمنت حياد بلجيكا، إلا أن بلجيكا مع ذلك خرجت فى آخر الأمر على هـذا الحياد، فأعلنت الدول الضامنـة لاستقلالهـا أنها فى حيادها، على الحياد. ومعنى هذا أنها ستقرر مصيرها بنفسها. وما كان لهذه الدولة أن تخرج على هذا الحياد، لو لم تكن تشعر أن فى استطاعتها أن تدافع عن هذا الخروج أو عن هذا العداء.

أنتقل بعد ذلك إلى المسألة الثانية، وهى بقاء جزء من القوات البريطانية فى أرض مصرية. فمن الناحية الشكلية صرحت بريطانيا بأنه ليس لوجود هذه القوات صفة الاحتلال. وعلى ذلك لا يمكنها أن تتذرع به للحصول على أى حق. وليس موقفها موقف الدولة المحتلة، وإنما هو موقف الدولة الصديقة والحليفة كما تنطق بذلك نصوص المعاهدة.

نعود بعد ذلك إلى الكلام على المطالب المصرية، وهى الاستقلال التام لمصر، مع ضمان مصالح بريطانيا التى لا تتعارض مع هـذا الاستقلال. فقد وضع الوفد المصرى برياسة الزعيم الخالد المغفور له سعد باشا قواعد هذه المطالب، ومنها بقاء قوة بريطانية فى مصر لا يكون لها صفة الاحتلال. وقد ارتضت الأمة هذا الوضع، فكان رضاؤها تسليما بهذا المبدأ. ومتى كان المبدأ مسلما به فلا يضيره عدد القوة ولا مكانها، ولا وسائلها من طائرات ودبابات وغيرها، إذ أن هـذا لا يؤثر على المبدأ فى ذاته، وانما يتعلق بمسائل أخرى تتناولها التفصيلات كبناء الثكنات وانشاء الطرق مثـلا. ولكن الاستقلال بطبيعة الحال يتطلب تكاليف والتزامات. والأمة التى تجاهد لاستقلالها، وتقدم أبناءها للموت دفاعا عن كيانها، لا يمكن أن يضيرها إنفاق مال فى هذا السبيل، فهل بقاء قوات بريطانية فى مصر، ورضاؤنا بهذا المبدأ يغير من معنى الاستقلال ياحضرات النوّاب المحترمين!!

وهناك من الدول من يؤجر أو ينزل عن بقعة من أملاكه لبقـاء جزء من جيش دولة أخرى بها، أو يقبل أن تنتقل قوة دولة أخرى تحقيقا لتبادل مصلحة بينهما. مثال ذلك أن الكونغو التى اعترفت بلجيكا وبعض الدول باستقلالها فى سنة ١٨٨٥ قد أعطت لبلجيكا من أرضها منطقة عرضها ٢٠ ميلا على طول حدودها حتى مستعمرة ألمانيا، ولما كان قد نودى بملك بلجيكا ملكا على الكونغو، أصبح الوضع غريبا لأن دستور بلجيكا لا يجيز الجمع بين دولتين مستقلتين ولذلك انتهى الأمر سنة ١٨٨٩ بضم الكونغو إلى بلجيكا.

ومع ذلك لم يقل أحد بأن الكونغو غير مستقلة. وليس ذلك فقط بل أن تبادل المصالح بين الدول كثيرا ما يحملها التزامات مختلفة — مثال ذلك المعاهدة التى عقدت بين إنجلترا وفرنسا وتركيا عند ما شعرت الأخيرة أنهـا لا تقوى على مواجهة قوة روسيا وحدها.

(هنا تخلى الرئيس عن رياسة الجلسة وتولاها حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقى بك وكيل المجلس).

اقتضت هذه المعاهدة أن [1] تنشىء روسيا أساطيل فى البحر الأسود ، وحرمت على تركيا إنشاء أى أسطول فيه ، كما اقتضت أن تقفل تركيا بوغاز الدردنيل ضد جميع الدول . وفى هذا المنع — بطبيعة الحال — مظهر من مظاهر نقص السيادة بالنسبة لتركيا ، إذ حد من حريتها فى بناء السفن الحربية ، ولكن لم يقل أحد إنها بهذه المعاهدة لم تكن مستقلة .

إن هذا المبدأ الذى لايمس الاستقلال من الناحية الدولية قد قبله زعيمنا الراحل وخليفته ، كما قبله جميع الزعماء وارتضته الأمة — قبلوه جميعا لاعتبار خاص يقدرونه وتقدرونه حضراتكم ، وهو حاجتنا ، فى الظروف الدولية الحاضرة ، إلى حليف يساعدنا ويشترك معنا فى الدفاع عن البلاد ضد أى اعتداء أجنبى .

ولم تقرر المعاهدة هذا الأمر صراحة ، ولم تنص على أننا فى حاجة إلى من يساعدنا على الدفاع عن بلادنا ، لأن فى ذلك مظهرا قد لا يتفق مع كرامتنا ، بل حددت هذه الحاجة وخصصتها فى منطقة قنال السويس فقط ، نظرا لأن لإنجلترا فى تلك المنطقة مصلحة خاصة تتفق مع مصلحتنا .

ولما كان القنال طريقا عالميا للمواصلات وكان فى الدفاع عنه مصلحة للجميع ، لأن حرية الملاحة فيه لازمة لسائر الدول كما هى ضرورية لإنجلترا ، كان هذا التخصيص أقرب إلى معنى الكرامة .

حقا إن فى بقاء قوة أجنبية فى البلاد مساسا بكرامتنا وشعورنا الوطنى ، ودلالة ظاهرة على ضعفنا وحاجتنا إلى المساعدة ، غير أن هناك فى مقابل هذا حاجة إنجلترا إلى الدفاع عن القنال . فهذا الاشتراك فى المصلحة والتعاون فى الدفاع يبعدان عن كرامتنا كل شبهة ، ولا يمكن أن يقال فى ذلك إنه هدم لاستقلالنا .

يا حضرات النواب : حقا إن قيمة المعاهدات فى التنفيذ وفى تبادل حسن النية . ونحن إذا قبلنا هذه المعاهدة وهذا الحلف ، فإنما نقبلهما ونحن خالصو النية ، مطمئنون راضون بهذه الصداقة ، كما رضينا عداوة إنجلترا ومحاربتها من قبل .

بقى بعد ذلك أن ننظر إلى حسن نية إنجلترا . الواقع أن العلاقة بيننا و بين إنجلترا كانت تتطور من سيئ الى أسوأ ، حتى إن إنجلترا لم تكن مستعدة للفاوضة معنا على أساس مفاوضات سنة ١٩٣٠ بدعوى أن الظروف الدولية لا تسمح لها بذلك ، ولكن الظروف دلت على عكس هذا ، لأن المعاهدة الحالية وإن لم تخرج فى معناها ومبناها عن مشروع سنة ١٩٣٠ ، فهى تفضلها فى كثير من النواحى . فكيف إذن نقدر حسن نية إنجلترا فى تنفيذ هذه المعاهدة ؟ لقد كان فى مقدور هذه الدولة أن ترفض المعاهدة وتكتفى بتصريح ٢٨ فبراير ، ولكنها بسطت يدها لنا ، وقالت أعاهدكم على المحالفة والصداقة ، بل وأعطيكم الحق فى أن تزيدوا جيشكم وتستكملوا عددكم وسلاحكم ، وبهذا أعطتنا السلاح الذى قد نستطيع فى يوم من الأيام أن نشهره فى وجهها ونناصبها العداء . فاذا ماسلمت لنا بهذا السلاح المعترف به دوليا — سلاح الثورة والمحاربة — فمعنى هذا أنها وثقت منا وحسنت نيتها نحونا ، ومادمنا نبادلها حسن النية فسوف نعيش أصدقاء أوفياء إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا ، فلا تكتفى مصر بأن تكون دولة مستقلة بل إمبراطورية مستقلة (تصفيق) .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفانى .

حضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفانى — اتفقت مع حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس على أن تكون كلمة نواب الحزب الوطنى متصلة ، فأرجو ، إذا سمحتم بهذا ، أن تعطى الكلمة الآن لمن يريد الكلام من غير أعضاء الحزب الوطنى ، وفيما يتعلق بى لا يمكننى إلقاء كلمتى إلا فى جلسة المساء .

الرئيس — ستكون كلمة الحزب الوطنى متصلة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه — أرجو أن يسمح لنا بإلقاء كلمتنا بعد الظهر (ضجة) وقد رأينا — أنا وزملائى أعضاء الحزب — أن نقتسم الكلام ، بحيث لا يكرر أحدنا ما يقوله الآخر ، فيكون كلامنا فى مجموعه واحدا . فأرجو إذا سمحتم ، لما نشعر به من تعب ، إرجاء هذه الكلمة إلى جلسة بعد الظهر ، ولكم على عهد أن أختصر كلامى إلى النصف والرأى الأعلى لحضراتكم على كل حال .

الرئيس — المجلس هو الذى يقرر الاستمرار فى المناقشة أو رفع الجلسة وتأجيلها إلى ما بعد الظهر .

فالموافق على استمرار المناقشة يقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن فالكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — حضرات النواب المحترمين : لما كانت هذه الدورة دورة غير عادية ، وليس لنا فيها تقاليد سابقة ، ولما كانت هناك بعض أمور مبهمة فى مادة من مواد المعاهدة تستوجب الإيضاح ، وجهت سؤالا عنها إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، ورجوت الإجابة عنها فى أول جلسة لارتباط موضوعها بما سأتناوله من البحث فى هذه المعاهدة ارتباطا وثيقا ، وبهذه الإجابة نكون قد وضعنا تقليدا من شأنه أن يساعد على تفهم الموضوع والكلام فيه على ضوء هذه البيانات .

وها كم نص السؤال :

" هل تناولت الأحاديث التى دارت بين دولتكم و بين الوفد البريطانى الاتفاقات والوثائق التى تلغى طبقا للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة — باعتبارها منافية لأحكامها أم لا ؟

وهل وجهة النظر متفقة بين الدولتين على ما يلغى وما لا يلغى ؟

وهل من ضمن الوثائق المتفق على إلغائها :

١ — تبليغ الوكالة البريطانية للمغفور له السلطان حسين كامل فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٤

(١) صحتها « لا تنشىء » — قرار المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

٢ — و إلى المغفور له السلطان فؤاد فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ .

٣ — وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المبلغ إلى الدول .

٤ — اتفاقية النيل بين الحكومتين المصرية والإنجليزية فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ " .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لى كلمة عامة فى هذا وهى أن جميع الاتفاقات السابقة المخالفة لأحكام هذه المعاهدة قد أصبحت ملغاة بحكم النص العام الوارد فى المادة الرابعة عشرة منها : فبناء على هذه المادة ، ومن غير حاجة إلى نص خاص، أصبح كل ما كان فى الاتفاقات التى أشار إليها حضرة النائب المحترم مخالفا لأحكام هذه المعاهدة ملغى حتما، وما تعلق بالحماية أو بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ملغى أيضا (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — يسرنى أن أسمع هذا التصريح من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — تنص المادة الرابعة عشرة من المعاهدة على ما يأتى :

"تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعدّ باتفاق الطرفين المتعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة" .

و إذن فلم نكن فى حاجة إلى بيان الاتفاقات والوثائق الملغاة لصراحة نص المادة، فكل ما كان بقاؤه أو استمراره مخالفا لحكم من أحكام هذه المعاهدة فهو ملغى (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — إن الذى دعانى إلى الاستيضاح هو ما نص عليه عجز المادة من وجوب إعداد البيان، ومعنى هذا أنه لا بد من اتفاق الطرفين على هذا البيان .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن إعداد البيان متوقف على طلب أحد الطرفين ، فإذا كان هناك شك عند أحدهما فى أن اتفاقا ما يخالف أحكام هذه المعاهدة، أعدّ بيانا به ولكن ليس هناك شك فى ذلك ، لان أحكام المادة صريحة وناسخة لكل ما تقدم من اتفاقات، سواء ما كان منها خاصا بالحماية أو بتحفظات تصريح ٢٨ فبراير .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — إذن أسجل مع السرور أن هذه الاتفاقات الخطيرة تدخل تحت حكم هذه المادة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — نعم تدخل حتما .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — كان يعنينى — قبل أن أبدأ الكلام — توجيه هذا السؤال . ومن حق حضرات الزملاء المحترمين أن يسمعوا منى كلمة واحدة فى مدى ارتباط هذا السؤال بالموضوع الذى سأتناوله بالبحث .

الأصل أن الحكومة البريطانية سارت معنا من بدء احتلالها على خطة منظمة ، فهى لا تبدأ معنا خطوة فى إدعاء إلا بحيث تكون قد اتجهت من خطوة سابقة ، وهذه السياسة المرسومة حملتنى على أن أطلب أولى الأمر الوقوف على ما يطمئن من ناحية الوثيقة الخطيرة التى أرسلها السير " ملن شيتهام " فى صورة خطاب إلى المغفور له السلطان حسين كامل ، وآية ذلك أن إنجلترا فى هذه الوثيقة استودعت نفسها ثلاثة أنواع من الحقوق ، الأول ما كان للخديو ، والثانى ما كان للباب العالى . أما الثالث فقد أشارت إليه بنص صريح — بعد أن تكلمت عن أمور أخرى — وسمته حقوقا استعملتها فى مدى ثلاثين سنة نعتتها بسنى الإصلاح . ونحن نعلم بالطبع، أن حقوق الخديو كانت تتعلق بالسيادة الداخلية ، أما حقوق سلطان تركيا فكانت تتعلق بالسيادة الخارجية، كما نعلم أنها قد أبانت قبل ذلك بقليل عما سمته حقوقا استعملتها، وهو ما قصدت إليه من طريق صريح منذ سنة ١٩٠٥ بأنه حماية الأجانب أو ادعاؤها ذلك بطريق الوكالة أو التنازل .

ولهذا حرصت على أن أستهل كلامى بتوجيه هذا السؤال إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء باعتباره رئيسا لوفد المفاوضات ، وقد سجلت اليوم مع السرور أن هذه الاتفاقات الخطيرة تدخل فى عداد الوثائق التى ألغيت بحكم النص .

يا حضرات النواب المحترمين : إن الموضوع الذى أتناوله اليوم قد شغل أذهان البلاد ، وإذا كانت وجهة النظر المصرية قد اختلفت فى خطر موضوع ما ، ففى يقينى أنه لا يوجد مصريان اختلفت وجهتا نظرهما فى موضوع الامتيازات . غير أنى أرى أن الكلام عن الامتيازات على هذا النمط قد يضعها فى غير الوضع الحقيقى الذى تبدو فيه خطورتها ؛ لأنه لو كان الأمر يتعلق فقط بالامتيازات على اعتبارها ميراثا سيئا منقلا عن الامبراطورية العثمانية، لكان لنا، فيا تتجه اليه من وسائل مع مختلف الدول، طريق نحصل به على ما نريد .

ولكن الأمر الذى يجعل للمسألة خطورة استثنائية هو ذلك التطور الذى دحرجت به إنجلترا هذه المسألة إلى ما وصلت إليه فى اتفاقية سنة ١٩٣٦

عجيب أن تكون شكوى البريطانيين من هذه الامتيازات أكثر من شكوانا منها ، فقد عقد لها اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ فصلا خاصا قال فيه إن الأوربيين أنفسهم يتأذون اليوم بل يعافون هذا النظام الذى وضع لصالحهم — والإنجليز فى شكواهم هذه لم يخرجوا على سياستهم ووجهة نظرهم لم تتغير من البداية إلى اليوم حتى فى الشكليات — وقد ضمنوا هذا الفصل الذى عقده عن الامتيازات بتصريح ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ الذى أكدت إنجلترا فيه لفرنسا أن مالها بحكم المعاهدات والاتفاقات والعادات مرعى من حكومة جلالة الملك .

فالشكوى من الامتيازات ، ولو أنها ظاهرة من ناحيتنا ومن ناحية الإنجليز ، إلا أنهم يرمون إلى غرض آخر غير الذى نرمى إليه . فاللورد كرومر قد يقنع يوما بتخفيف وطأة الامتيازات ، بل قد يسايرنا فى مطلبنا كممثل للحكومة البريطانية ، ولكنا نختلف من حيث القصد إذ أنه ظاهر من

تقريره أنه يعمل على أن تنال إنجلترا وكالة أو نزولا من الدول لها لتسوية مسألة الامتيازات مع مصر . فما نخشاه من الامتيازات ليس ذلك النظام العتيق الذى نريد التحلل منه أسوة بغيرنا من الدول ، سواء بالمفاوضة أو بالإلغاء الحاسم ، وإنما هو ذلك التطور الذى اتخذ شكلا خطيرا نص عليه لأول مرة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو حماية الأجانب . فانجلترا حين دعت بلسان عميدها فى مصر إلى تعديل نظام الامتيازات وبثت الشكوى منه كما بثها المصريون لم تكن ترمى إلى ماترمى إليه السياسة المصرية ، بل كانت ترمى أولا الى أن يكون لها مركز دولى سائغ مشروع ، وإلى أن يكون تكأة فى المستقبل للمساومة عليه ثانيا . لقد ظن أن هــذه السياسة ستنتهى بانتهاء عميد معين اشتهر بالغطرسة واكتنف عهده ضروب من الطمع والجشع . ولكن لو تأملنا لوجدنا أن الدولة البريطانية تتدرج فى سياستها المرسـومة فى مصر فى كل خطوة من خطاها وعقب كل مفاوضة بين الفريقين المصرى والبريطانى . وسأتناول اليوم هذا الوضع من معاهدة سـنة ١٩٣٦ لنرى إذا كانت إنجلترا قد تخلت عن ادعاءاتها فى صدد حماية الأجانب وإذا كانت النصوص الخاصة بذلك تزيل فعلا المخاوف التى نخشاها .

لو أننا وصلنا إلى هــذا ، لما داخلنى الخوف ولكنت أول من يعترف بفائدة المعاهدة .

لا شك أن مناقشتنا اليوم بعيدة كل البعد عن كل ما يشتم منه التعرض للشخصيات ، فالأمر اليوم أسمى وأعلى من ذلك .

إننا نتعرض فقط لنصوص المعاهدة ونمحصها نصا نصا حتى تظهر لنا جليا نيات الإنجليز .

تنص المـادة ١٢ على ما يأتى : "يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" .

لاحظوا ، أولا وقبل كل شىء ، أن هناك فرقا بين الترجمة العربية والترجمة الفرنسية والنص الإنجليزى ، فقـد ورد فى الترجمة الفرنسية فى الفقرة ٢ : "Qui assurera ses obligations" والنص باللغـة الإنجـليزية "Who will insure" والترجمة القريبة لهذا النص هى "يجب على مصر القيام بتعهداتها" ومعنى ذلك أن إنجلترا تقف موقف الوكيل من الدول والمحاسب للحكومة المصرية . والمعاهدة التى تبرم بيننا وبين إنجلترا هى عقد ملزم للطرفين ، فبينما تنشئ حقا لمصر تجعل للإنجليز رقابة عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — أرجو أن يتفضـل حضرة النـائب بتلاوة الترجمة العربيـة المطابقة للنص الإنجليزى والترجمة الفرنسية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — الترجمة العربية الصحيحة "يجب على مصر القيام بتعهداتها" مع أن النص الوارد فى المعاهدة يخالف ذلك وهو "وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها" .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — النص العربى الوارد فى المعاهدة يطابق النص الإنجليزى والترجمة الفرنسية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — النص الفرنسى وهو :

Qui assurera ses obligations

معناه بالضبط "يجب عليها القيام بالتزاماتها" .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — كلمة "Will" فى هــذا الموضع لا تفيد الوجوب بل الاستقبال .

ولذلك فعبارة "Who will insure" معناها "التى ستقوم بتحقيق هذا العمل" أو "التى ستحقق القيام بهذا العمل" أو "التى ستتولى القيام به" ، وأما الكلمة الفرنسيـة "assurera" فغير مضبوطة ولا تعتبر مقابلة لكلمة "will insure" الإنجليزية .

وإذن فلا خطأ فى الترجمة ، إذ التعبير عن الوجوب فى الإنجليزية يكون بلفظ : "shall" .

المقرر — أريد أن أكمل التفسير والشرح فأقول إن حضرة النائب المحترم محمد محمود جلال قال إن حق مصر فى حماية الأجانب معلق بالتحفظ الذى وضعته إنجلترا لحماية الأجانب . والواقع أن مصر لا تتولى مباشرة هذا الحق إلا بعد تنفيذ المعاهدة ، ولذلك وضع النص فى صيغة المستقبل ، أى أن مصر بعد نفاذ المعاهدة تتولى تنفيذ هذا الواجب . وإذن لا خطأ فى الترجمة ، والمعنى صريح ويتفق تماما مع الترجمة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — هــذه ليست نقطة الخلاف . وأنا أبحث مسترشـدا ، فإذا وصلنا لترجمة صحيحة فلا معنى للتمسك بغيرها . ولكنى أبحث عن السبب الذى من أجله وضعت هــذه الفقرة وما فائدتها . فاذا كان من المسلم به أن المعاهدة عقد ملزم للطرفين ، أليس معنى هذا أننا مسئولون أمام الإنجليز عن أرواح الأجانب وحمايتهم بحكم هــذه الفقرة التى لا ضرورة لوضعها ؟ ونكون بهذا الوضع لم نخط خطوة فى هذا السبيل .

ولقد استوقف نظرى أن المرحوم المستر هندرسون وزير خارجية إنجلترا السابق أثار هذه المسألة فى مفاوضاته مع الوفد الرسمى المصرى سنة ١٩٣٠ ، وهى واردة فى الكتاب الأخضر بجلسـة ٤ أبريل سـنة ١٩٣٠ ويسرنى أن أسجل لحضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا موقفه أثناء المناقشة مع المفاوض الإنجليزى ، فقد أبان مايترتب على هذه المـادة من الخطورة ، فإذن يكون هناك اتفاق بيننا على هذه النقطة . فقد قال دولته "إن حق مصر فى حماية أرواح الأجانب وأموالهم هو حق أصـلى مطلق تقابله المسئـولية أصـلا وإطلاقا" . ألا يكون إذن وضع هـذا النص معناه أننا نصبح ملزمين أو مسئولين أمام الإنجليز عن حق هو أصلا من حقوق مصر وتتولى تنفيذه والقيام به بالتبعية لإنجلترا فقط ؟

فكان الدفاع الذى أدلى به دولة الرئيس وضعا للأمور فى نصابها وتقريرا للحقيقة ، غير أن الجانب البريطانى لم يكن أقل صراحة ، فذكر المستر هندرسون فى النص الإنجليزى ذاته ما يأتى " إن مصلحتنا تقتضى أن نبين لمجلس العموم أن المسألة انتقلت من عاتقنا إلى عاتق غيرنا ، وأن تعهد مصر بالقيام بهذا الواجب مضمون بالمعاهدة " .

إذن تعنى إنجلترا ما تريد وترمى من وضع هذه الفقرة الى أن تصبح رقيبا على مصر فى هذه الناحية ولها أن تحاسبها فى هذا الشأن .

والدليل على ذلك أن تصريح المستر هندرسون جاء عقب دفاع دولة النحاس باشا ، فإذن كان ، وهو يدلى بتصريحه ، واقفا على وجهة النظر المصرية ، مما يؤكد تماما أن حماية الأجانب لا تزال تشغل بالهم .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لا يصح أن نترك هذه المسألة ناقصة بهذه الكيفية ، لأن حضرة النائب المحترم محمد محمود جلال ذكر جزءا من محضر مفاوضة سنة ١٩٣٠ وترك الباقى وهو الجزء المحدّد للمعنى الذى قصدناه . ولو رجعتم حضراتكم إلى الكتاب الأخضر لوجدتم فى صفحة ٤٢ ما يأتى :

" مستر هندرسون — ماذا تقصدون بأن ذلك لايعطينا حق التدخل ؟ إذا كنا حلفاء ومفروض أننا نتشاور دائما ألا يكون فى وسعنا أن نرسل لكم سفيرنا بخصوص حادثة قد تؤدى إلى قطع العلاقات . إذا كان هـذا هو رأيكم فنحن لانقبل هذا الشرط .

النحاس باشا — التشاور موجود له حالة منصوص عنها فى المادة الرابعة وهى فى حالة خطر قطع العلاقات فعنـد ما يصل الأمر إلى شىء من هذا فالمادة الرابعة كفيلة بذلك .

مستر هندرسن — يجب أن نحدد معنى عدم التدخل . فلنفرض أن اعتداء خطيرا وقع على بعض الإيطاليين أو الفرنسيين فهل نقف مكتوفى الأيدى ؟ إن لنا بلا شك أن نتحادث بصفة ودية لمنع الضرر وهذا هو فن الدبلوماسى (Diplomatie) . لن نتدخل طبعا بغير مبرر ولكن فى الحالات التى قد تؤدى إلى اضطراب (Trouble) حقيقى فإننا نتحادث . يجب أن نفهم أنه قد حصلت حرب عالمية كبرى لأسباب لادخل لمبدأ فيها . بل لأسباب تافهة . يجب أن نتشاور ولكنا كأصدقاء كما نتشاور أو نرسـل سفيرنا لأية دولة أخرى لمثل هذا السبب .

النحاس باشا — فى كل الأحوال الخطيرة سيكون العمـل بحكم المادة الرابعة ، وإنى أخشى أن يعتبر كل شىء يتعلق بأجنبى مدعاة لتدخل بريطانيا والذى نؤكده أنه فى كل الأحوال الخطيرة سنتشاور طبقا للمادة الرابعة وإنما يجب أن يكون مفهوما أننا وحدنا المسئولون عن الاجانب .

الأستاذ مكرم — (أعاد شرح المسألة) وقال : المفهوم أنه طالما أن حقنا ومسئولياتنا المطلقة لا تمس أصلا فالطبيعى أنه فى جميع الأحوال الخطيرة التى قد تؤدى إلى خطر قطع العلاقات يحصل تشاور بيننا طبقا للمادة الرابعة بشرط ألا يكون فى ذلك أى مساس بحقنا فى حماية الأجانب .

مستر هندرسن — إذن نحن متفقون وهـذا هو المعنى الذى أكده دولة النحاس باشا والآن هل توافقون على حذف كلمة " منـذ الآن " واستبدال كلمة " جلالة ملك مصر " بعبارة " الحكومة المصرية " ؟

(موافقة) وبذلك يصبح النص هكذا :

" يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن مسئولية أرواح الأجانب وأموالهم واقعـة على الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيـذ واجباتها فى هذا الصدد " .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — لكى تكون هذه المادة مفهومة تمـاما يحسن الرجوع إلى مشروع المفاوضـة التى حدثت فى سـنة ١٩٢٩ فقد وردت به عبارة " منـذ الان تكون حماية الأجانب فى يد مصر " وقد اشترطنا فى سنة ١٩٣٠ أن تحذف عبارة " منذ الآن " لكى نثبت أن حماية الأجانب كانت على الدوام من حق مصر ، وأننا لانسلم بمـا جاء فى تصريح ٢٨ فبراير من أن حماية الأجانب قد آلت إلى الإنجليز . تلك كانت نظريتنا وقد وافقنا المرحوم المستر هندرسون على حذف عبارة " منذ الآن " ، فكان هذا أول كسب لنا . وهنا أرجو أن يسمح لى حضرة المقرر بأن أخالفه فى التفسير الذى ذهب إليه . فاننا قد حصلنا بمقتضى النص الوارد فى المعاهدة على اعتراف صريح من إنجلترا بأن حماية الأجانب من حق مصر دون سواها وهذا النص لا يمحو فقط أحد تحفظات ٢٨ فبراير ، بل يدل دلالة قاطعة على أن مصر لم تسلم مطلقا بأن حق حماية الأجانب خرج من يدها ، ويدل على أنها لم تعترف بوجود شريك لهـا فى هذا الحق . لذلك لم نكتف بحذف كلمتى " منذ الآن " بل أضفنا كلمة " exclusively " أو " دون سواها " حتى لايظن أن لإنجلترا يدا أو أصبعا أو أى شأن فى حماية الأجانب ، لذا حرصنا على أن يكون النص صريحا لايحتمـل لبسا فقلنا إن " حماية الأجانب من خصائص الحكومة المصرية دون سواها " وهذه هى الحكمة فى أن دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا قال ماقاله فى محضر الجلسة مصرا على حق مصر دون سواها ، فى حماية الأجانب ولمـا سلم الفريق البريطانى بوجهة نظرنا هذه ، لم نر ضررا من إضافة الفقرة الأخيرة الواردة فى المادة الثانية عشرة والتى تقضى بأن مصر تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد ، إذ ما من شك فى أن حماية الأجانب هى واجب علينا كما هى حق لنا . ولكن الحق والواجب إنمـا هما لنا أو علينا دون سوانا وليس للانجليز أى شأن فيه (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم معالى محمد حلمى عيسى باشا — لا أفهم لمـاذا يعتبر معالى وزير المـالية أن هناك خلافا فى التأويل . إن حق مصر فى حـماية الأجانب لا نزاع فيه وإنى لا زلت أقول إن تصريح ٢٨ فبراير كان يعطى لإنجلترا حق حماية الأجانب وتعتبر أحكام هـذا التصريح قائمة إلى أن تنفذ المعاهدة ومتى نفذت تلاشت هذه الأحكام .

حضرة صاحب المعالى وزير المـالية — نحن لم نعترف بتصريح ٢٨ فبراير .

حضرة النـائب المحترم معالى محمد حلمى عيسى باشـا — لمـا تقررت العلاقات بين مصر وإنجلترا قلنا لها إن حماية الأجانب من حق مصر وحدها ، والقيد الذى ورد بتصريح ٢٨ فبراير لا يلغى إلا بعد تنفيذ هـذه المعاهدة .

وهـذا تأويل سليم منطبق مع الوقائع . وأرى أن لا خطأ فى ترجمة النص وهو بطبيعته مؤيد لحق مصر وحدها فى حماية الأجانب بلا منازع ولا شريك.

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه — أرجو أن يسمح لى بكلمة .

الرئيس — المناقشة تدور الآن حول ما أثاره حضرة الأستاذ جلال ، فهى محصورة بينه و بين معالى المقرر والحكومة ، فلا أرى محلا لاعطائك الكلمة الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه — لقد استفدت كثيرا مما أدلى به دولة رئيس مجلس الوزراء ، وانما أريد استفسارا عن مسألة أخرى ربما تقنع الزميل المحترم الأستاذ محمد محمود جلال .

فقد ذكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أنه جرى بينه و بين المستر هندرسون نضال شديد حول هذا النص أثناء مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ويتضح من ذلك أن تخوف حضرة الأستاذ محمد محمود جلال فى محله كما تخوف دولة رئيس مجلس الوزراء . وقد حسم النزاع بأن سلم المستر هندرسون بوجهة النظر المصرية ، وأريد الآن أن أستفسر عما إذا كانت محاضر مفاوضات سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ تعتبر وثائق متممة لهذه المعاهدة ومفسرة لها أم أنها مستقلة ؟ فاذا كان هذا الايضاح والتسليم من جانب المستر هندرسون سنة ١٩٣٠ لم يحدث مثله فى مفاوضة سنة ١٩٣٦ فما هى العلة إذن فى وضع هذا النص ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — نقل هـذا النص من مشروع سنة ١٩٣٠ ووضع كما هو فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وليكن مفهوما أنه عند ما طلبنا الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الإنجليزية طلبت الجبهة المتحدة أن تكون هذه المفاوضات على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ ، وأن تدور المفاوضة على المسائل التى لم يتناولها بنفس الروح التى سادت مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، فجاء الرد بأن الأحوال قد تغيرت فيما يختص بالنقطة العسكرية ، وهى تستدعى محادثات ابتدائية للوصول الى حل يتفق والتغير ، وتأتى بعد ذلك النصوص الخاصة بمسألة السودان. أما باقى المسائل التى وردت فى مشروع سنة ١٩٣٠ فلم تحدث بشأنها مفاوضات خاصة فى سنة ١٩٣٦ وإنما نقلت النصوص الخاصة بها من مشروع سنة ١٩٣٠ إلى مشروع سنة ١٩٣٦

معنى هذا حتما أن المعانى التى فسرت بها النصوص المتعلقة بالمسائل التى بحثت ودونت فى وثائق سنة ١٩٣٠ متفق عليها أيضا فى معاهدة سنة ١٩٣٦ من غير تردد . بناء على ذلك يكون معنى نص المادة الثانية عشرة الخاص بحق حماية الأجانب، هو ذات المعنى الثابت فى مشروع سنة ١٩٣٠ ذلك المعنى الذى حدد بالتفاهم بين المفاوضين المصريين والإنجليز .

لقد كسبنا هذا الحق وشددنا فيه ولم يبد أى اعتراض عليه فى سنة ١٩٣٦ كما اعترض على غيره من المسائل التى تناولها التعديل .

لذلك لا يصح مطلقا ، كما أنه ليس من مصلحتنا ، أن يقال إن نص المادة الثانية عشرة لا يؤدى هذا المعنى (تصفيق) .

أما فيما يختص بما أبداه معالى المقرر فهو متفق معنا فى الواقع .

أما عن تصريح ٢٨ فبراير فاننا كنا نعتبره غير موجود ، بينما كان الإنجليز يعتبرونه موجودا ويتمسكون بحماية الأجانب . أما نحن فكانت نظريتنا أننا لا نتخلى عن حماية الأجانب ولا نسمح باشتراك غيرنا معنا فى حمايتهم ، فإذا كان الإنجليز ادعوا هذا الحق لأنفسهم واحتفظوا به فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فهذا لا يلزمنا .

ولذلك شددنا فى حذف كلمة "منذ الآن" حتى لا يظن أننا سلمنا فى وقت ما بأن حق حماية الأجانب كان لغيرنا ، بل كان دائما من حقوقنا التى لا يمكن أن نتخلى عنها مطلقا . وهذا مبين بيانا كافيا فى الفقرات التى لم تتل من محاضر مفاوضات سنة ١٩٣٠ وهى بين أيديكم ولا داعى للاطالة فى توضيحها . ولا يمكن مصر أن تتخلى عن حماية ساكنيها أيا كانوا ؛ فاذا كانت إنجلترا قد التزمت بذلك واحتفظت به فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فلم يكن هذا ليلزم مصر أو يخليها من مسئوليتها .

تمسكا بهـذا وتشددنا فى التمسك به ، والنص المعروض على حضراتكم يحتفظ لنا بهذا الحق ، ولا يعطى لإنجلترا الحق فى التدخل فى حماية الأجانب بل نحن المسئولون والتبعة واقعة على مصر دون غيرها (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — لقد بدأت كلامى بإعجابى بالدفاع المجيد الذى أدلى به دولة رئيس الوفد المصرى أثناء مفاوضة سنة ١٩٣٠ و المناقشة القيمة التى اشترك معه فيها حضرة صاحب المعالى وزير المالية ، وكل ما أريده أن أتمسك إلى أقصى حد بالحذر والحيطة مع إنجلترا . أما القول بأن هـذا النص كان موجودا فى سنة ١٩٣٠ فلا يعتبر ردا على ما أبديته من الملاحظات ، خصوصا أن معاهدة سنة ١٩٣٠ لم تعرض علينا ونحن اليوم بصدد معاهدة يجب علينا أن نبحثها من جميع نواحيها .

أما اعتراضى على هذه المادة فمبنى على أن هذه الفقرة لا معنى لها سواء أكانت موجودة سنة ١٩٣٠ أم غير موجودة ولست أرى ضرورة لوجودها لأن إنجلترا تستفيد منها باعطائها حق النيابة عن الأجانب جميعا . كنت أفهم أنها كدولة من الدول ذوات الامتيازات تتكلم عن مصلحة رعاياها فقط وهذا حق شرعى لها . أما أنها تتكلم باسم الأجانب جميعا بناء على حق تدعيه فهذا ما نخشاه ونعده تدخلا منها جريا على السياسة البريطانية منذ الاحتلال.

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — اسمحوا لى أن أقول كلمة قومية وطنية ، أوجهها لحضرات النواب المحترمين معارضين ومؤيدين :

نحن مصريون قبل كل شىء ، نسعى جميعا لاستقلال بلادنا ، فيجب أن ننسى ما بيننا من الفوارق . يجب أن نضع مصلحة الوطن فوق كل شىء . يجب علينا ، وقد حصلنا على حقوق هى فى مصلحتنا ، ألا نشكك فيها وألا نجعلها محلا للتشكك فى المستقبل ، إذ ليس هـذا من مصلحة البلاد فى شىء .

أيخفى على حضراتكم أن وضع مثل هـذه المسائل موضع التشكك هنا قد يتخذ سلاحا ضدنا إذا ما احتكمنا إلى عصبة الأمم فى حالة وقوع الخلاف على تفسير نص من نصوص المعاهدة ؟

(تصفيق حاد متصل) .

علينا أن نتضافر جميعا لكسب الحقوق والبناء لا أن نعمل على الهدم والإخلال بهذه الحقوق .

(تصفيق حاد) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — سيدى الرئيس، إخوانى النواب المحترمين ،

لعل ما قاله دولة رئيس مجلس الوزراء الآن مما صفقتم له كثيرا ، لم يكن الباعث عليه إلا أنى أثرت هذا الموضوع . فلو أنى لم أقف حذرا ، ولم أتحدث إليكم فيما أظنه موضعا للتشكك ، لما سمع المجلس هذا التفسير الذى يعد فى حكم التعليق الفقهى على الأحكام (Commentaire) ، والذى قد ترون فى تسجيله ما ينفع فى المستقبل .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هذا تشكيك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — ما قصدت إلا الحذر لوجوب اتخاذ الحيطة . وأرجو أن تثقوا دائما أنى فوق هذا المنبر أنسى كل شىء إلا أنى مصرى ، ولا يمكن أن نكون جميعا على رأى واحد فيما يعرض لنا من الشؤون ، فليكن منا هذا وذاك .

يادولة الرئيس : نحن نجهل المستقبل ، ولا نعرف ما قد تتطور إليه الأمور، وإن تشككا نخشاه الآن قد ينفعنا فى ظروف أخرى ، حينما يعوزنا الدليل .

حينذاك يمكن القول فى معرض المحاجة — عند وقوع الخلاف بيننا وبين الجانب البريطانى — إن هناك فريقا من المصريين لم يقبل المعاهدة إلا ثقة منه بحسن نية الإنجليز . وبهذا الوضع نكون قد اتفقنا غرضا وإن اختلفنا وسيلة .

(تصفيق من جانب المعارضة) .

إننا الآن فى موقف حاسم، فإذا لم يدل كل منا بما يجول بخاطره فى هذه القاعة فأين يدلى به إذن ؟ ! !

يعلم الله أنى ما تحدثت إليكم فى هذا الشأن إلا وأنا مقتنع بوجهة نظرى، ولم أراع فى قولى إلا وجه الله والوطن . وقد يقتنع برأيى بعض حضرات النواب ، فلم يحرم المجلس من الاقتناع ، وماذا علينا لو أدينا واجبنا على الوجه الأكمل ، ما دام العمل والتضافر لمصلحة الوطن رائد الجميع ؟

أعود فأكرر أنى فوق هذا المنبر أنسى كل شىء إلا أنى مصرى يود أن يكسب لبلاده على أيدى أى رجل — مهما كان لونه الحزبى — أكثر ما يمكن كسبه .

بعد هذا أقول إنى لا زلت أرى أن لا محل للنص على الأجانب جميعا فى التعاقد بيننا وبين الإنجليز... (ضجة) .

نصت المادة (١٣) من المعاهدة على ما يأتى :

" يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المادة " .

وألاحظ أولا أن وضع كلمة " الآن " فى صلب الفقرة الأولى من المادة وضع خاطىء ، إذ قد ترى إنجلترا بعد فترة انتقال يتغير فيها نظام الامتيازات القائم الآن انتهاء لاعترافها واكتفاء بتعهدها .

كذلك ألاحظ أن وضع الفقرة الثالثة من المادة بعد الفقرة الثانية — الخاصة برغبة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء — معناه تعليق هذه الرغبة بيننا وبين الطرف الآخر على ترتيبات معينة .

ولست أعارض مطلقا فى أية ترتيبات يتفق عليها الجانب البريطانى مع المفاوض المصرى إذا كانت تتعلق بالرعايا البريطانيين .

أما أن يطرد الكلام فى نصوص المعاهدة ، ويتم التعاقد باسم الأجانب جميعا ففى هذا كل الخطر ، وهو ما نحذر منه ، ونسجل دائما كل تصريح يبعد عنا هذا الخطر ويكون عدة لنا فى تفسير نصوص المعاهدة لمصلحة مصر فى المستقبل .

يأتى بعد ذلك الكلام عن الامتيازات من حيث هى وكيف تلغى ، فأتكلم أولا عن شروط الدخول فى المفاوضة :

لا شك أن المفاوضة مع الدول تستلزم اختيار الفرصة المناسبة لإجرائها بحيث تقبلها هذه الدول . ولقد رأينا فى استشارات بسيطة أن بعض الخطابات الدورية قد أرسلت من وزارة الخارجية المصرية إلى بعض الدول فلم تصل الردود عليها إلا بعد انقضاء فترة تبلغ شهرين أوثلاثة أشهر، ومن هذا يؤخذ أن أمامنا الوقت المادى الذى يجب علينا أن نعمل حسابه لحل مشكلة الامتيازات فى مؤتمر يجتمع لهذا الغرض .

ثانيا — جاء فى الفقرة الثانية من ملحق المادة الثالثة عشرة أن يقام نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، فيمكننا أن نفهم أن تكون المدة معقولة ، ولكن لنا أن نتساءل بعد ذلك ، من الذى يضمن ألا تطول هذه المدة بغير مبرر، ومن ذا الذى يحكم بوجود هذا المبرر، أو عدم وجوده ؟ أنحن ، أم الدول ، أم هى إنجلترا التى تتلمس الانتفاع دائما بما تراه لها من حق فى التدخل فتحكم بوجود المبرر أو عدمه، وإلى أى مدى تبلغ هذه الفترة ؟

يا حضرات النواب المحترمين : إن ما أخشاه هو أن تدعى إنجلترا لنفسها الحق فى التدخل، خصوصا إذا لاحظنا أن إلغاء منصب المستشار القضائى لم يرد عنه نص فى المعاهدة ، بل ورد فى تصريح شفوى . وإنى أريد أن أفهم الحكمة فى ذلك ، بل أريد أن أطمئن على هذا الوضع ، وخصوصا بعد أن وجدت فى المعاهدة تلك الثغرات التى أخشى أن تنفذ منها الحكومة الإنجليزية إلى التدخل فى مسألة حماية الأجانب .

ولقد جاء فى الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثالثة عشرة ما نصه :

" من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير

منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة " . فمن ذا الذى عساه يقدر هـذا المستحيل ؟ أنحن ، أم الدول، أم إنجلترا ؟ وكيف يكون تقدير الاستحالة : أيكون تقديرها بفشل المؤتمر ، أم بفشل المفاوضات مع الدول الممتازة ؟ فلو أن الاستحالة تصبح واقعة بحكم الفشل الذى تمنى به أول مفاوضة لكان فى هذا ما يغنى .

إن ما أريد أن أفهمه هو ، هل معنى وقوع هذه الاستحالة أن نسترد حقنا فى نقض المعاهدات التى بيننا و بين الدول ، أم حقًّا فى إلغاء المحاكم المختلطة بعد عام ؟ هذا ما أريد أن أستفسر عنه إذ أن أخوف ما نخافه هو ، أن تجد إنجلترا سبيلا للتدخل باسم جميع الأجانب . وأن تنتحل لنفسها حق الحكم بوجود المبرر أو عدم وجوده . وأن تضع نفسها موضع الحكم فى تقدير الاستحالة . هذه هى النصوص التى تضمنتها معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و يؤلمنى أن أراها تكرارا لما سبق وروده فى المفاوضات السابقة وكان مبدأ ذلك فى تقرير العميد البريطانى .

و إنى ليسرنى أن أسمع ما ينفى هـذه المخاوف ، وإن كان هذا لا يمنعنى من تبيانها . وإن اليوم الذى أجد فيه أن هذه المخاوف فى غير محلها ، لهو أسعد أيام حياتى ، وأشعر من صميم نفسى أنى قد قمت بواجبى ، إذ نبهت وحذرت ثم اقتنعت .

الرئيس — هل توافقون على رفع الجلسة الآن على أن تستأنف فى الساعة السادسة بعد ظهر اليوم ، لاستمرار النظر فى تقرير لجنة الخارجية عن مشروع القانون الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى ؟

(موافقة عامة) .

(رفعت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الخامسة مساء وأعيدت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء) .

حضرة النائب المحترم دولة اسماعيل صدقى باشا : — حضرات النواب المحترمين :

بصفتى الشخصية ، و باعتبارى ممثلا لأحد الأحزاب السياسية فى البلاد أقر هذه المعاهدة التى تشرفت بالاشتراك فى المحادثات التى أدت إليهـا وفى إمضائها . ولقد جاء بقرار حزب الشعب الذى ساهم فيه البرلمانيون وغير البرلمانيين من رجال هذا الحزب ، أن ما يرجى أن تؤدى إليه المعاهدة والمحالفة من توثيق روابط الصداقة والثقة بين الدولتين ، من شأنه أن يدعو إلى عقد الأمل بأن يكون إبرام المعـاهدة بمثابة خطوة كبيرة فى سبيل سيادة مصر واستقلالها التام .

قلنا إن المعاهدة خطوة كبيرة ، ولم نقل إنها الاستقلال التام بذاته ، إذ من البديهى أننا إلى اليوم الذى يجلو فيه آخر جندى أجنبى عن الديار ، لا نستطيع أن نقول إننا مستقلون استقلالا تاما ، سواء من جهة المبدأ أو من جهة الواقع ، ولكنا نستطيع على التحقيق أن نقول إننا هيأنا الطريق واضحة إلى الاستقلال التام فى الداخل والخارج يوم تقوم الدولة الحليفة بكامل تعهداتها . و يوم نكون قد عملنـا من جانبنا على إزالة الحوائل التى لا تزال تعترض طريق سيادتنا الكاملة .

على أننى والذين أعبر عن رأيهم ، ونحن أبعد ما نكون عن الغلو فى تقدير ما كسبناه ، نخالف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون إلى أن المعاهدة المطروحة على حضراتكم ، هى بمثابة تنظيم للاحتلال أو تمكين لمركز بريطانيا العظمى فى أرض مصر أو ما شابه ذلك من الأقوال . نخالف هذه الدعاوى — وما فى ذلك من غرابة — لأننا وقد عملنا على استصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان سعينا إليه باعتبار أنه خطوة أولى موفقة فى سبيل تحقيق الاستقلال ، وهو ذلك التصريح الذى كان بمثابة الأساس المكين للبناء الذى يتم تشييده اليوم والذى نراه خطوة أخرى حاسمـة فى طريق الكرامة والاستقلال الصحيح .

يقول المعترضون إن مصر لم تستفد الفائدة كلها من الظروف السياسية التى صاحبت المحادثات ، ومع أننا لا ننكر أن إنجلترا قد تشـددت التشدد كله فيما اقتضته من ضمانات ، وأخيرا فيما رضيت به حدا أدنى لهذه الضمانات ، وقد وفى هذا الموضوع زميلى دولة محمد محمود باشا ، إلا أن ثمة حقائق لا يصح أن تفوت فطنة المصريين كضعف استعدادنا العسكرى فى العهد الحاضر و إلى سنوات قادمة ، وحاجة مصر إلى سند عزيز بين الدول أخلق به أن يكون هذه الدولة العظيمة القوية التى تربطنا بهـا مصالح شتى وتقرن حظنا بحظها اعتبارات متعددة ، ناهيكم يا حضرات النواب بهـذا الأمر الأهم وهو أن ما بين الدول — ليس فقط فى أوروبا بل فى العالم أجمع — من دواعى الخصام ، اجتماعيا كان هذا الخصام أو سياسيا ، ينبغى أن يأخذنا بالحرص ، ويحدو بنا إلى الحذر والحيطة لمستقبلنا فى مدلهم هذه الأحداث الجسام . فنحن إذن والإنجليز سواء فى الحاجة إلى معاهدة تسـوى ما بيننا وبينهـم ، وليس جانب منا أقل من الآخر رغبة فيهـا ، أو أحسن منه وضعا بازاء الظروف التى أسـفرت عنهـا حتى يصح فينا قول القائلين إننا فوتنا فرصا أو فرطنا فى مواقف كان يمكن استغلالها .

ولعلنا يا حضرات النواب ، حين نسلم بهذه المقدمات ، لا يعسر علينا أن ننتقل منها إلى نتائجها الطبيعية ، وفى مقدمة هـذه النتائج أن ينظر إلى هذه المعاهدة — ليس فقط فى مختلف أجزائها ومتباين موادها وملاحقها — بل أيضا — ومن باب أولى — كمجموعة قائمة بذاتها أسفرت عنها حاجة مصر و بريطانيا كلتيهما إليها .

وإنه لمـا يثير الدهشة فى اعتراض المعترضين على المعاهدة إغفالهم لهذا الوضع ، وعكوفهم على نصوص المعاهـدة تحليلا وتفصيلا ، تاركين منها ما يتفق الجميع على اعتباره حسنا فى ذاته ، مبرزين قبل كل شىء ما قد يتسع مبناه أو معنـاه للنقد أو الاعتراض ، ممتنعين حتى عن أن يسائلوا أنفسهم عما قد يكون هناك من سبب حمل المفاوض المصرى على قبول كيت أو كيت ممـا يعترضون عليه ، أو عما قد يكون هذا المفاوض قد كسبه فى أمر آخر فى مقابل هذا الذى سلم به .

يقولون مثلا إن الطرق والثكنات ستكون عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، فأما الثكنات فقدقبلنا، منذ اللحظة الأولى وفى كل مفاوضة مع الإنجليز، أن نقيم لجندهم ثكنات يأوون إليها حتى يأتى يوم تكون فيه مقرا لجنودنا نحن، وأما الطرق فغريب هذا الانتقاد وحاجة مصر إلى الطرق مشهورة والمقابلة بينها وبين غيرها — حتى من بلاد الشرق الأقل رقيا وثروة منها — ليست فى مصلحتها . ومع افتراض أن هذه الطرق عبء ثقيل كما يقول الناقدون أليست هى لنا من وجهة الدفاع كما هى لحليفتنا، بل أليست لنا قبلها، بل ودونها فى غير زمن الحرب ؟ ثم أليست هذه الطرق بالذات مما ينفع مصر أجزل النفع اقتصاديا وعمرانيا، وهلا تعرفون يا حضرات النواب أن بعض الدول تضطر إلى إنشاء الطرق العسكرية فى أصقاع من بلادها لا فائدة لهذه الطرق فيها إلا لتأمين الذود عن الكيان، وها كم الجمهورية التركية التى لا تزيد ثروة على مصر قد أنفقت الملايين فى سبيل إنشاء طرق عسكرية بحتة فى فياف قاحلة متراميه، حيث لا أمل فى الانتفاع بهذه الطرق فى تجارة أو عمران، لمجرد كون القيادة العسكرية قد رأت لزوم هذه الطرق استكمالا لنظام الدفاع . ومع ذلك فقد سمعنا من حضرات الوزراء أن نفقة الطرق والثكنات لا تزيد على ثمانية ملايين تصرف تباعا فى بضع السنوات المقبلة . وإن من حق — وأنا العليم بما تستطيع مصر وما لا تستطيع أن تؤديه ماليا — أن أطمئنكم على أن الثمانية الملايين ليس من شأنها أن ترهق الميزانية بحالتها الحاضرة أو أن تربكها . ولعلكم تذكرون أن مصر قد أدت ثمانية ملايين أخرى فى الماضى القريب تعويضا للوظفين الأجانب استطاعت توفيرها من مواردها العادية .

على أنى، ياحضرات النواب، ما أزال أقول إن بريطانيا قد أفرطت معنا فى جانب الاحتياط بما لا يخفف من وقعه بين صديقين وحليفين، إلا ما نود أن نحمل أنفسنا على اعتقاده من أن احتياط بريطانيا ليس ضدنا بقدر ما هو لنا .

ومهما نكن قد قابلنا حيطة الإنجليز بما وفر لها وسائل الاطمئنان فيما تمسك الإنجليز بالاحتياط له، فانه لا يصح أن يفوتنا أننا كسبنا هدم التحفظات التى كانت تعترض استمتاعنا الصحيح بحكم أنفسنا، وتولينا فى المستقبل بغير موانع ولا محظورات حق الاستزادة من القوة وإيصال مصر إلى درجة من الشوكة تؤيد بها مطالبها وتعلى بها صوتها بين الدول المستقلة . بل اننا قد كسبنا تضامن إنجلترا الكلى وإيانا فى أمر الخلاص من ربقة الامتيازات . ولعلكم تلاحظون أننا وصلنا فى هذا إلى أبعد مما وصلنا إليه فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ وكل مفاوضات أخرى سابقة .

فواجبنا اليوم ياحضرات النواب هو أن نقر المعاهدة والمحالفة وأن نصدق عليهما بأغلبية كبرى تثبت للملأ أننا أمة تقدر النافع وتسعى إليه، بينما تستطيع أيضا أن تدرأ الشر أو تحول دون وقوعه .

يا حضرات الإخوان :

لقد جاء فى قرار حزب الشعب فى شأن المعاهدة " أن الاستفادة منها تتوقف كل التوقف على التزام الروح القومية فى كل ما يتعلق بتنفيذها " .

عبارة قصيرة فى مبناها ولكنها ترمى إلى أغراض شتى أستميح المجلس الموقر فى بيانها ولا أحسب مكانا غير هذا المنبر أحرى منه بمثلى مخاطبا فى هذا الأمة جمعاء ممثلة فى نوابها الكرام ولا أشرف أو أجل شأنا منه يزجى هذا البيان من عليائه .

إننا إذا اقتصرنا على التذكير بأن جلاء الجنود الأجنبية متوقف على كفايتنا للذود عن حرمة بلادنا فى الموضع الذى ترابط فيه هذه الجنود، أدركنا عظم الواجبات التى تنتظرنا منذ اللحظة الأولى لإبرام المعاهدة ولعلنا إذا فكرنا فى أن أمر الأجانب سيبقى من بعض النواحى معلقا بيننا وبينهم إلى حين وأن سلامة أرواحهم وأموالهم مطلوبة منا، أدركنا أيضا كم أن الحرص ينبغى أن يلازم أعمالنا وتصرفاتنا، ولكن الأمر ياحضرات النواب أعمق غورا من هذا وأبعد أثرا فى مستقبل الأمة، فإن هذا البلد الذى حالت القيود السياسية بينه وبين الكثير مما كان ينشده من رقى وإصلاح قد صار من حقه، وقد عقدت المعاهدة وأزيلت وجهة القيود، أن يطالب بالرقى والإصلاح، ذلكما الرقى والإصلاح اللذان هما صرحان عظيمان فى كلمتين صغيرتين، واللذان يقع الآن عبؤهما كاملا على كواهل القادة لا عذر لهم إذا هم قصروا فيه أو لم يؤدوا حقه كاملا غير منقوص .

وكيف لمصر أن تحسب نفسها أهلا للاستقلال التام ولا تأخذ نفسها بأن ترقى وتمشى مشية الإصلاح فى تدبير المال وتأمين القضاء بين الناس على أساس العدل والنهضة بالتعليم والتهذيب وتوفير أكمل الأسس لحياة المجتمع وأخلاقه وثقافته وصحته وغير هذا من وسائل العمران ونشر المدنية باقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات وتعهد المرافق بالحزم والكفاية والمقدرة . كل هذا، ياحضرات النواب، وغيره مما يتعلق بتنفيذ المعاهدة التنفيذ الخليق بأمة تحرص على الكرامة والاستقلال وتعمل على أن تتبوأ بين الأمم المركز اللائق بها، هو برنامج المستقبل القريب ولعلكم توافقونى على أنه برنامج تنوء بحمله رواسى الجبال .

واجبنا جميعا أن نمعن فى هذا تفكيرا ونبذل قصارى الجهد فى إعداد العدة له، وإذا قلت ببذل الجهد فى إعداد العدة فإنما أتوجه بصفة خاصة لحكومة الأكثرية ولحزب الأكثرية منها إلى عظم ما يقع عليهما من مسئولية . لو كنت فى مركزكم لما ترددت لحظة واحدة فى أن أدعو المصريين جملة وأكفاء المصريين خاصة، للمعاونة فى الاضطلاع بهذه المسئولية العظمى، وأود هنا أن أبين غرضى لحضراتكم واضحا جليا وهو أنى لا أرمى إلى أية مشاركة فى مسئولية الحكم التى هى بطبيعة الأوضاع البرلمانية من حق الأغلبية، وانما أرمى بصفة عامة إلى الانتفاع بموهبة كل مصرى ذى موهبة، فيما هو موهوب فيه، وبهذا تحقق مصر لنفسها خاصة، وللمدنية والإنسانية عامة أقصى ماتتمثل فيه أهلية المصريين وأعظم مايمكن تقديمه من دليل على حقوق مصر فى ملأ العالم كدولة راقية مستقلة .

وإن ما أدعو اليوم اليه هو بعينه ما سبق لى أن دعوت اليه حين كانت فى يدى مقاليد الحكم واستفحلت الأزمة الاقتصادية إلى حد جعل مصر فى حاجة إلى جهود أبنائها كافة وجعل حكومة مصر فى حاجة إلى ثمرات

عقول جميع المصريين ، فلقد وجهت ندائى إلى المصريين جميعا ، أنصارا وغير أنصار ، ومددت يدى لتمسك بأية يد تمتد لخدمة مصر ودفع غوائل الأزمة عنها .

إنكم إذا دعوتم أى فرد من المصريين للعاونة على تثبيت قواعد مجد مصر وإثبات حقها كاملا فى حياة الكرامة والاستقلال ، فلا أظن أن بين المصريين من لا يسارع إلى تلبية النداء .

وهل فى مصر أيها السادة فى أى حزب كانوا ، أو فى غير حزب ، مصريون غير خليقين بخدمة مصر والتضحية من أجلها بالغالى والرخيص ؟ إننى أحمد الله كل الحمد على أنكم جميعا فى هـذا العهد الذى انتهت فيه الشحناء بين المصريين وساد فيه الوفاق والاتحاد ، تستطيعون أن تروا أن فى جوانب هذه القبة وفى خارجها رجالا سبقت لهم فعال مجيدة فى سبيل مصر وأن بينهم على اختلاف أحزابهم أفذاذا زاملوا سعدا وناصروه منذ اللحظة الأولى ، شاطروه وقائع الذكرى المجيدة التى نحتفل بها غدا ، وشردوا وحبسوا وضحوا وجاهدوا كما شرد وحبس وجاهد سعد وصحبه الآخرون .

ولئن كانت عوامل التفرقة قـد اخترقت صفوف المصريين حينا ما ، فما كان ذلك بحمد الله لأمر يتعلق بكيان الوطن . وانما كان لأمور داخلية أبعد ما تكون عن الاستقلال ، وما هى وطنية المصريين قد حدت بهم إلى أن يمعنوا فيها نبذا و إقصاء محققين بذلك ما كانت الأمة تصبو إليه من وحدة الرأى وتماسك الكلمة ، ونشر ظلال الإخاء والتضامن بين المصريين. ولقد بقى كيان البلاد سليما وحقها فى الاستقلال مصونا فى أيدينا وفى أيديكم على السواء . فما وجد قط من فارق فى ذلك بين حزب وحزب أو بين عهد وعهد ، وما شعر الإنجليز فى أى وقت من الأوقات — وما كان لهم أن يشعروا — بأنهم قد يكسبون من هؤلاء أكثر مما يكسبون من أولئك ، وما أظن حضراتكم فى الأكثرية البرلمانية الحالية إلا معترفين بهذا لنا نحن الأقلية ، عارفين بيننا فى داخل هذه الساحة البرلمانية وخارجها رجالا أبلوا أحسن البلاء فى شتى المواقف التى أثيرت فيها قضية مصر ، مقدرين جهادهم فى أدوار هذه القضية لوضع الأسس والقواعد التى يقام عليها صرح المعاهدة التى نحن اليوم فى صدد إبرامها ، مقرين اتجاههم الدائم إلى الرقى والإصلاح كلما تولوا الحكم وتشبثهم بأهداب القومية التى يقوم دليلا عليها هذا الاتفاق الشامل الذى يرفرف تحت هذه القبة .

حضرات النواب المحترمين :

أظننى بعد الذى تقدم على حق فى أن أطلب إليكم أن تقولوا لا حزبية بعد اليوم . وأقصد بالحزبية ذلك الجنوح إلى تغليب مصالح قوم على مصالح قوم آخرين ، لا للكفاية والاستحقاق ، بل لأن لفريق دون فريق حق الصداقة أو حق الزمالة أو حق الانتساب .

أظننى على حق فى أن أرجو ألا يقال بعد الآن إن موظفا أو عمدة أو شيخا أو خفيرا أو فردا من الأفراد ، أجدر أو أقل جدارة من غيره بالرعاية لأن له فى الحزبية لونا خاصا ، إننا جميعا إخوة ولا بد أن يشعر الإخوة بأن لا تفضيل بينهم ، إلا ما يدعو إليه الحق ، و إلا ساء ما بيننا من علاقات لوجود الشك فى قيام العدل الذى هو عماد الحكم وأساس الملك .

لقد طمأننا صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على أن هـذا سيكون مسلكه وتلك طريقته ، وكل ما نوده جميعا أن يجد دولته فى ذلك أكبر العون من أنصاره ومساعديه .

أما الحزبية بالمعنى السياسى البرلمانى فلها وقتها يوم ترشدنا معالجة الحياة الاستقلالية إلى الاتجاهات التى يقتضيها التطور فى شتى الشؤون والمرافق .

أما نحن الأقلية البرلمانية ، فلا أقدم دليلا على نزاهة نياتنا خيرا من أن نداء الوحدة خرج من صفوفنا و إننا مع شديد رغبتنا فى أن تسير أعمال الحكم على أساس الحكمة والعدل والمساواة ، ووافر استمساكنا بذلك ، رأينا ألا يكون بحث فى هذا إلا يوم لا يكون فى هذا البحث تشويش على قضية البلاد وانتقاص من جلال موقفها فى النضال عن حقها الأزلى فى الكرامة والاستقلال .

أناشدكم أيها الزملاء المحترمون أن تعملوا على أن يكون المصريون على الدوام إخوة متساندين وأن يكونوا فى كيان هذا الوطن العزيز كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد العزيز الصوفانى — اتفقت كلمة نواب الحزب الوطنى على أن يتكلم كل منهـم فى قسم خاص من المعاهدة ، وقد تقدم زميل لنا فى صباح اليوم وسيتقدم غيره كما اتفقنا ، وسيكون مجموع ما نقوله رأى الحزب الوطنى فى المعاهدة .

وأول ما أتكلم عنه مسألة المفاوضة التى غالى الكثيرون فى وصفها حتى إنهم قالوا إن عدم المفاوضة خيال فى خيال .

ارجعوا ، ياحضرات النواب المحترمين ، قليلا إلى بدء الاحتلال ، فعندما دخلت الجيوش الإنجليزية فى هـذه البلاد ، سمعنا وسمع العالم من هؤلاء المحتلين وعودا تلتها وعود ، وتصريحات رسمية بأن لا غرض لهم من وجودهم فى هـذه البلاد . وكذلك اعترف الإنجليز صراحة بعـد الاحتلال مباشرة فى سنة ١٨٨٤ أن المسألة المصرية يجب أن تكون مسألة دولية . وقد سجل عليهم ذلك . وكانت هـذه الوعود والتصريحات تبعث إلى الاطمئنان على نهاية الاحتلال فى هذه البلاد ، غير أن الدولة المحتلة أخذت تتدرج رويدا رويدا لتثبت قدمها فى البلاد ، فادعت بأن لها فيها مصالح خاصة ، وأن لها فيها مركزا ممتازا . و إزاء هذا الادعاء نبتت فكرة عدم المفاوضة ، لأن فى المفاوضات نقلا لمركز مصر الدولى إلى مركز خاص بيننا و بين الإنجليز .

وإنى أقول لو أن المفاوضات تأتى بثمرة ما ، وهذه الثمرة هى سلامة مصر دوليا ، لما أحجم زعماء الحزب الوطنى عن دخولها . ولكنهم وجدوا الإنجليز مصممين على موقفهم ، فصمموا هم أيضا على خطتهم . هذه هى الحقيقة التى يجب أن تفهموها وأن يفهمها الشعب المصرى تماما .

ولقد نادينا ، يا حضرات السادة ، بأن لهذه المفاوضات خطرا شديدا على هذه البلاد ، اذا دخلنا فيها مع الإنجليز منفردين . ولقد بدا لكم وللعالم أجمع مقدار هـذا الخطر ، وهو ادعاء الإنجليز وتمسكهم بحقوق خاصة بهم دون غيرهم ، وأظن أن فى المعاهدة ما يثبت وجهة نظرنا هذه .

ننتقل الآن، ياحضرات النواب إلى بحث المعاهدة التى قيل عنها فى هذا المجلس إنها استقلال ، وقال آخرون إنها ليست باستقلال ، فأصبحنا فى حيرة بين هذين الرأيين . ولكن ، وقد رأينا المفاوضين أنفسهم غير متفقين على أساس المعاهدة التى تقدموا بها إلينا ، فلنا كل العذر فى أن نقول بأنها ليست باستقلال .

ولا أريد أن أطيل القول كثيرا ، فقد تكلم صباح اليوم حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا عن المعاهدة وقال ما قاله . وكذلك تكلم الآن من أعلى هذا المنبر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا ، وقد سبقهما فى إبداء الرأى فى حديثين لهما كل من حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا ، والأستاذ الجليل الدكتور أحمد ماهر رئيس هذا المجلس، فلم يقل أحد منهم جميعا إن هذه المعاهدة استقلال .

أقول هذا ، ياحضرات النواب المحترمين ، لا لمجرد القول ، ولكن لأنه يجب أن نسير وراء الحقيقة دون غيرها . فاذا كانت المعاهدة استقلالا ، وجب أن نقول ذلك ، وإذا كانت غير استقلال ، وجب أن نعترف بذلك . ولا يجوز مطلقا أن نتقدم لهذا الشعب بالمعاهدة إلا فى صورتها الحقيقية لفظا ومعنى ، حتى إذا عرف الشعب آراء الزعماء الذين فاوضوا فيها وجاءوا بها كان على بصيرة بما يفعل . أما أننا ندع الشعب يتخبط بين أن المعاهدة استقلال وبين أنها ليست باستقلال ، فهذا لا يجوز . وإنى أنتهز هذه الفرصة فأقول إن هذه المعاهدة ليست باستقلال ، ويجب على الشعب أن يعلم هذا وأن يعلم أيضا أن نهاية الجهاد الذى جاهده لم تأت بشىء من الاستقلال .

ننتقل بعد هذا ، ياحضرات النواب المحترمين ، إلى القول القائل إن المعاهدة خطوة إلى الاستقلال أو إلى تحقيق الاستقلال . لقد تركت جانبا مبدئى وخطتى وسأتكلم على الفكرة القائلة — وهى بعيدة عنا كل البعد — إن نتيجة المفاوضة تحقق الاستقلال . فهل هذا صحيح ؟ وهل هذه المعاهدة المعروضة علينا تحقق الاستقلال حقا ؟

هذا موضوع بحثى الآن . وقد بحث فيه زميل لى من قبل . وسيتمم الباقى منه حضرة الزميل المحترم الأستاذ فكرى أباظه .

تذكرون ، ياحضرات النواب المحترمين ، أن الحكومة الإنجليزية أرسلت لجنة كى تنظر فى أمانى المصريين ، وقد قامت هذه اللجنة بمهمتها وقدمت تقريرا لحكومتها ، هو تقرير اللورد ملنر ، وهو أساس عمل الحكومة الإنجليزية ، وأساس الخطة التى تسير عليها الحكومات الإنجليزية المتتابعة ، وقد ضمن تقريره وصاياه فقال إنه من الضرورى جدا عقد محالفة مع مصر ، ونصح حكومته بأن تنتهز الفرصة لأن فى ضياعها كارثة ، كما أنه نصح بأنه يجب على الحكومة الإنجليزية ألا تحكم مصر حكما قهريا . وعلى هذا الأساس سارت خطط الإنجليز منذ وضع التقرير إلى اليوم .

مما هو فى نصيبى ياحضرات النواب المحترمين ، أن أتكلم عنه بشأن المعاهدة ، مركز السفير الإنجليزى .

إن ما نقوله دائما إنه إذا أعطى لسفير من السفراء مركز ممتاز ، فهذا المركز يستغل ، ويؤول فى كثير من الأحيان ، بل فى كلها ، إلى أمور لا تتفق ومصلحة البلاد التى يوجد بها هذا السفير . ضربت لنا الأمثال بأن هناك مراكز ممتازة لسفراء فى بلاد مستقلة ، وكنت أود أن يكون لسفرائنا مركز كمركز سفراء تلك البلاد التى ضربت بها الأمثال ، فإنه لاغضاضة فى أن يكون للممثل الأجنبى مركز ممتاز إذا كانت الأمة فى غير الوضع الذى نحن فيه ، وفى حالة غير حالة المفاوضات والادعاءات الموجودة بيننا وبين الإنجليز .

يا حضرات النواب المحترمين : لا يصح مطلقا أن ننظر إلى مادة فى المعاهدة قائمة بذاتها ونفسرها كما نشاء وبغير أن تضم إلى غيرها من المواد ، إذ قد يكون لها منفردة معنى غير الذى لها مجتمعة مع غيرها من المواد . وهذا لا شك فيه ولا جدال .

لا أظن يا حضرات النواب المحترمين ، أن الحكومة الإنجليزية تتمسك بأن يكون لغيرها مركز ممتاز إلا إذا كان لها غرض تقصده وغاية خاصة ترمى إليها من وراء هذا النص .

انظروا يا حضرات النواب المحترمين ، إلى تقرير اللورد ملنر تجدوا أن الوصايا التى أوصى بها هى بعينها التى تتبعها الحكومة الإنجليزية لا تحيد عنها أية حكومة فى أية مفاوضات كانت .

قال اللورد ملنر فى هذا التقرير إن " كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية وتتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية " . هذه هى الأسس الثلاثة وهى أسس المعاهدات التى أنتجتها جميع المفاوضات منذ بدأت إلى اليوم . لهذا إذا اعترضنا على ذلك فلا نعترض اعتباطا ، ولا نتكلم جزافا ، ولكنا نتكلم عن يقين ، ونتكلم عن واقع ، وعن فكرة صميمة بأن إعطاء هذا الامتياز ما كان يجب أن يكون .

يقولون إننا نفاوض مفاوضة الند للند ، بلد مستقل يفاوض بلدا مستقلا . فاذا كان الأمر كذلك ، أما كان أجدر بنا أن نتبادل هذا المركز الممتاز حتى يكون لهذا التساوى معنى وله حقيقة ؟ أما وأنكم لم تصلوا إلى هذا التبادل فان فى ذلك غبنا علينا ، ونستنتج منه أمورا كثيرة لا نعرض لها حتى لا يقال إننا أثناء التفسير نسجل أشياء قد تتخذ ضد مصلحتنا فى المستقبل مع أننا نذكرها على سبيل الاستفسار وتفهم المعنى والغرض من هذا الاجراء والموافقة عليه .

أنتقل بعد ذلك ياحضرات النواب المحترمين ، إلى مسألة السودان وهى مسألة تهم المصريين جميعا ، فقد جعل أساس مسألة السودان اتفاقية ١٨٩٩ بعد إضافة بعض أشياء عليها طبعا .

إن اتفاقية ١٨٩٩ ما كان يصح مطلقا أن يقبلها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى سنة ١٩٣٦ لأن له فى ذلك رأيا حاسما فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ فقد قال دولته عن هذه الاتفاقية بالذات فى الكتاب الأخضر " إن كل ما نريده هو عدم الاشارة مطلقا إلى اتفاقيتى ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان فى مصر كل المقت إذ لم تعترف

مصر بهما ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليهما وكل مانرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الادارة اشتراكا فعليا إلى أن توضع اتفاقات جديدة ."

هذا هو رأى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ بأنها ممقوتة وأنها لا تجوز مطلقا أن تكون أساسا للمعاهدة ولا محلا للاتفاق .

وأكثر من هذا، يا حضرات النواب المحترمين، فقد ظهر رأى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ظهورا جليا فى ذلك الوقت فيما يجب أن تكون عليه الحال فى السودان، فقد حدث أثناء المفاوضات أن قال المستر هندرسون ماذا تقصدون تماما من الاشتراك الفعلى ؟ فكان جواب حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بأننا نقصد رفع القيود ... ثم جعل الإدارة السودانية فى أيدى المصريين والإنجليز على السواء .

وبعد ذلك سأل المستر هندرسون ومن الذى يعين الموظفين المصريين فى السودان ؟

فأجاب حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بأن الذى يعينهم الحكومة المصرية .

فكان جواب مستر هندرسون فى ذلك الوقت : إن هذا مستحيل .

لذلك ترون يا حضرات النواب المحترمين، أننا إذا تقدمنا اليوم باعتراض فإننا نتقدم به ، بناء على ما هو واضح من آراء الزعماء الذين تولوا المفاوضات . وفى الحق أننا لندهش إذا كنا نراهم قد حادوا عما ارتأوه فى سنة ١٩٣٠ إلى أمور لا تتفق وهذا الرأى، بل تبعد بعدا كبيرا جدا عن آرائهم فى ذلك. فإذن لنا العذر إذا تقدمنا مستفسرين ، مخلصين فى الاستفسار ، عن الأسباب التى دعت إلى هذا التناقض فى الرأى وهل هو فى مصلحتنا ؟ وهل كان تمسكهم فيما مضى فى غير المصلحة ؟ وماذا جد حتى يتغير الرأى الأساسى بين يوم وليلة .

لاجدال أن لنا العذر إذا طالبنا بأن نتفهم معنى هذا التغيير الأساسى فى الآراء ، وهى آراء لرجال عالجوا هذه المسألة فى الماضى وفى الحاضر .

إننا لانقصد بهذا إحراج أحد ومضايقته وإنما نريد معرفة الدواعى التى دعت إلى هذا الاختلاف حتى إذا أصدرنا حكما أصدرناه مطمئنين عالمين إذا كان هذا العمل فى مصلحتنا أو لا .

لا أريد أن أطيل على حضراتكم كثيرا فى هذا الموضوع ، لأننا إذا أردنا أن نتكلم تكلمنا كثيرا ، وكثيرا جدا ، ولن نفيه حقه من البحث خلال أيام وأسابيع ولذا سأختصر كلمتى بقدر المستطاع حتى أصل إلى نتيجة عاجلة . أرجو ألا يغيب عن حضراتكم أنه كان لنا مركز ممتاز فى السودان قبل الاحتلال باعتباره جزءا من مصر، فقد كان لنا فيه جيش كامل كما كان هناك عدد عظيم من الموظفين يربى على ثلاثين ألفا وكذلك عدد كبير من المصريين يقيمون ويتملكون فى السودان ، وكذلك كانت تجارتنا فيه رائجة رابحة .

هذا ما كان عليه الحال قبل الاحتلال ، أما بعده فقد تبدلت الحال غير الحال، وعمل الإنجليز على إضعاف نفوذنا ومركزنا إلى أن وصلت الحال إلى ما وصلت إليه ، وأنتم تعلمون أنها انتهت بالكارثة التى حدثت سنة ١٩٢٤

للإنجليز مطامع فى السودان يجب ألا تخفى على حضراتكم . وإذا نحن تكلمنا ووجهنا أنظاركم فإنما نوجهها إلى الحاجة الملحة والضرورة القصوى التى تربطنا بالسودان ذلك القطر الشقيق الذى قال عنه المغفور له سعد زغلول باشا إنه ألزم لمصر من الإسكندرية . فقد كان هذا الزعيم الكبير يقدر كل التقدير ما يجب أن يكون عليه مركز مصر من السودان .

أنتقل الآن إلى الكلام على النقطة الأساسية فى الموضوع وهى مسألة الحكم فى السودان ومركز الجيش فيه ، والحالة التى سيكون عليها السودان بعد تنفيذ المعاهدة .

أعطت المعاهدة كل السلطة للحاكم العام، فهو الذى سيتصرف فى شؤون السودان كله تصرف الحاكم بأمره . فهل أخذت الحكومة المصرية من الضمانات ما يكفل لها أن تراقب الحالة فى السودان وما يخول لها الحق فى أن تتدخل فى أعمال الحاكم العام ؟

سيذهب إلى السودان جانب من الجيش المصرى وسيقصد إليه مصريون سيتملكون ويعملون ويتاجرون ، والحكومة المصرية مسئولة عن راحة هؤلاء جميعا وعن كل ما يتعلق بهم . فما هى الضمانات وما هى الوسائل التى كفلتها المعاهدة لمصر كى تراقب وتشرف على هذه الشؤون ؟

الواقع أنى لم أجد فى المعاهدة أو فى ملحقاتها ما يغنينى عن هذه الأسئلة والاستفسارات .

سيكون لنا جيش فى السودان فهل وضعت الحكومة المصرية الخطة التى تأمن بها سلامته وضمان راحته وتحقق له القيام بواجبه فى الدفاع وتمهد له معيشة الأمن والاطمئنان ؟

لمن ستكون القيادة العامة على هذا الجيش هناك ؟

لو أنى قرأت فى المعاهدة أو فى تفصيلاتها ما يوضح لى كل هذه الاسئلة لما تقدمت بها، ولكن واجبى، وأنا أبحث المعاهدة الآن لإقرارها أو رفضها، أن أستوضح وأستفسر حتى أطمئن على ما سيكون فى المستقبل .

سيشرف على حكم السودان مجلس الحاكم العام. فهل لنا فى هذا المجلس مصرى واحد ذو رأى قطعى فيما سيقرره ؟ كل ما فهمته أن السلطة التشريعية والتنفيذية فى السودان هى للحاكم العام دون غيره يخطر بها رئيس الوزارة المصرية . فما معنى هذا الاخطار وما هى النتائج التى تترتب عليه وما هو مدى السلطة التى تملكها الحكومة المصرية فى هذا الشأن ؟ ليس شىء من ذلك بواضح فى المعاهدة . فإذا تقدمت باستفهام فإنما أرجو أن أحظى بجواب يوضح ويفسر هذه المشكلات ، ومن واجب الحكومة أن تجيب وتشرح ما دامت تطلب منا الموافقة على المعاهدة .

إن أخوف ما نخافه أن يستغل جيشنا فى السودان لمصالح الدولة التى يتبعها الحاكم العام ، وأن ينتج بقاؤه هناك نتيجة لا نرجوها لأنفسنا وللسودانيين. فدعونا نطمئن إذا كان لديكم ما يدعو للاطمئنان ، وصارحونا بالحقيقة حتى نشارككم مشاركة جدية فى الحكم على هذه المعاهدة .

أنتقل بعد هذا إلى مسألة دين مصر على السودان . وقد قرأت فى الصحف أن حضرة صاحب المعالى وزير المالية أمضى اتفاقا خاصا بهـذا الدين، تقرر فيه أن جملة الدين هى ٥٫٥ ملايين من الجنيهات تقريبا على مارأت الحكومة المصرية و ٠٠٠,١٥٠,٥ جنيه على ما رأى مندوب حكومة السودان، مع أننا قرأنا فى مفاوضات المغفور له عدلى يكن باشا أن الحكومة المصرية وصلت فى ذلك العهد إلى تقدير مبالغ الدين والمبالغ التى صرفت على السودان بأكثر من أربعين مليون جنيه. فهناك فرق كبير جدا بين المبلغين. وإذا لم يكن هذا أوان البحث فى الموضوع، إلا أننا نوجه النظر إليه الآن، حتى نكون على بينة من الأمر فيا بعد .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — أستطيع أن أجيب حضرة النائب المحترم عن جميع ما يسأل عنه .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أرجو أن أسمع ذلك .

الرئيس — يحسن إرجاء الإجابة حتى ينتهى حضرة النائب المحترم من بقية كلامه .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — وجه حضرته أسئلة وطلب أن يسمع عنها الجواب الآن .

الرئيس — لا أزال أرى أنه يحسن الانتظار إلى تمام كلامه، فهذا أوفق بالنظام .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لاحظنا كذلك أن الحكومة الإنجليزية تريد أن تجعل تسوية دين مصر على السودان أساسا تنهى وتقطع به صلتنا بالسودان حتى فى الكلام عن الدين .

ولهذا قبلوا الاتفاق معنا على تحديد مبالغه . على أن نتيجة هذا الاتفاق — وليسمح لى معالى وزير المالية — لم تكن شيئا مذكورا . فالصحيح أنهم اتفقوا معنا على مبلغ معين . أما قيمة القسط وأما الفوائد وأما عدد السنين التى يسدد فيها هـذا الدين فكل ذلك مرجأ غير متفق عليـه . وأما موعد البدء فى دفع الأقساط فقالوا إنه عنـد مقدرة السودان على الدفع . ومن ذا الذى سيحدد هذه المقدرة ؟ الحق أننى لم أفهم شيئا فى هذا الشأن. ولعلى أسمع ما يرضينى من معالى وزير المالية .

يا حضرات النواب المحترمين : نحن إذا تكلمنا فإنما ننظر إلى الماضى البعيد ، وقد رأينا بأعيننا ماذا كانت حوادث الماضى وماذا عمل الإنجليز فيه ، وكم بذلوا من الجهود ليثبتوا مركزهم فى السودان . ولطالما أحيوا الخلافات الحزبية والشخصية واستغلوا كل الحوادث ليصلوا بذلك إلى أغراضهم . فإذا تكلمنا فإنما لأننا نخشى كثيرا من المستقبل . ولهـذا كان سوء الظن ماثلا أمامنا فى كل حين ، ولا محل لحسن الظن فقـد جربناهم ورأينا منهم ما لا يمكن مخلوق أن يعمله فى تثبيت مركزهم وسلخ السودان عن مصر .

ولقـد قال بعض حضرات الخطباء إن مصر مستقلة ، وإنها مستقلة دوليا ، فأرجو ألا يغيب عن أذهانكم أن استقلال البلاد والسيادة القومية أمران يجب أن نحترمهما كل الاحترام ، وهما فى يدنا اليوم أمانة لا نملكها ولا يجوز لنا التصرف فيهـا ، فالواجب علينا أن نحتفظ بهذه الأمانة كما سلمها إلينا الأولون لنسلمها إلى من يعنيهم الأمر فى المستقبل .

يجب أن نرعى السيادة القومية وحقوقها المقدسة كل الرعاية ، عند ما نقضى أمرا أو نسن تشريعا أو نقرر الموافقة على معاهدة كالمعاهدة المعروضة . فاذا كان فى ذلك ما يمس هذه الحقوق ، فعملنا خطأ فى خطأ ، ومن المقرر أن تصرف الشخص فيا لا يملك تصرف باطل لا يقيد سواه . غير أننا نرى لزاما علينا أن نضع هذه الحقائق أمام أنظاركم فقد نحتاج إليها فى المستقبل .

ولا يفوتنى قبل أن أغادر هـذا المكان أن ألاحظ تلك الظاهرة الغريبة التى بدت من الأحزاب المصرية جميعا . فما هو أن عرضت المعاهـدة حتى تنادى أعضاء كل حزب وسارعوا إلى عقد الجلسات وتناقشوا فى المعاهدة ، وليتهم وقفوا عند حدود الدرس والبحث ولكنهم أصدروا قرارات نهائيـة بقبول هذه المعاهدة .

فها أنتم ، ياحضرات النواب المحترمين، الذين حضرتم تلك الاجتماعات ، وأنتم القضاة الذين ستحكمون فى قضـية المعاهدة . فبماذا تفسرون ذلك التصرف السابق؟ وهل يليق بنا أن نجتمع فى خارج هذا المجلس، وفى حجراتنا لنقضى فى مستقبل أمتنا ، ثم نأتى إلى هنا لنتمم النظر ؟ مارأيت ولا سمعت بمثل هذا فى أى بلد دستورى فى العالم !

لقد كان مفهوما أن يتبين أعضاء الأحزاب وجهات النظر، وأن يتشاوروا فيا بينهم ، أما أن يصدروا قرارات ملزمة فأمر غير جائز. واعذرونى إذا قلت إنه عمل ما كان يصح حدوثه مطلقا . وهل يمكن بعض حضرات النواب المحترمين الذين حضروا تلك الاجتماعات ، أن يرجعوا عن قراراتهم مع أحزابهم إذا هم سمعوا اليوم ما يدعوهم إلى الاقتناع برأى جديد؟ إن هذا لبعيد ! (ضجة) .

ذكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى مستهل كلامه أنه يتكلم باسم الوفد ، وأن لدى الوفد الوكالة الصحيحة فى السعى إلى الاستقلال التام . وأنا أقر دولته على هذا ، ولكننى أخالفه فى أن معاهدة اليوم تحقق هذه الوكالة . فهل جئتم لمصر حقا بالاستقلال التـام كما يقضى تفويض الأمة لكم ؟

إن المعاهدة المعروضـة لاتتفق مطلقا والتوكيل الذى أعطته الأمة للوفد المصرى . غير أنه لاجدال فى أن دولة الرئيس المحترم وزملاءه الأفاضل قد بذلوا جهد الجبابرة وسعوا بكل الوسائل فى خدمة القضية المصرية. وما كان عيبا ألا يتم هذا الجهد بالطريقة التى تم بها . فكان واجبا عليهم أن يثابروا على جهودهم وأن يتحملوا تضحيات أكثر ممـا تحملوا، نصرا للفكرة الوطنية، وتحقيقا لآمال البلاد كاملة .....

(ضجة ومقاطعة) .

نحن قلنا ما قلنا لنسجله فى مضابط هذا المجلس، حتى يحفظه التاريخ فصلا بين أنصار المعاهدة ومعارضيها .

نحن لا نملك أن نفعل أكثر مما فعلنا ، وسيبقى ذلك بيننا وبينكم فى سجل هذا المجلس، ليكون حجتنا فى المستقبل ودليلا على أننا قدمنا كل ما يمكن فى سبيل الدفاع عن مصلحة هذه البلاد .

ولقد جاء الانبياء وبثوا دعوتهم وما كان عليهم أن يبذلوا أكثر مما هو فى مقدور البشر، فلنا العذر إذا تمثلنا موقفنا بقول الله عز وجل لرسوله : " وإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب " .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — لم أكن أحسب حقا أن تسوية دين مصر على السودان — تلك التسوية التى أثارها حضرة النائب المحترم الصوفانى والتى وفقنا إليها — ستكون محل اعتراض أو ملاحظة ، سواء من المعارضين أو سواهم . فالواقع الواضح أنها قد وفقت بين صالح مصر وعدم إرهاق السودان الذى نعتبره جزءا لا يتجزأ من بلادنا .

فمع احترامى لحضرة النائب المحترم أقول إن ما ذكره عن مقدار هذا الدين لا يتفق مع ما قررناه فى الاتفاق . صحيح أننا اتفقنا على أن السودان مدين لمصر بمبلغ ٥ر٥ مليون من الجنيهات دينا أسميناه (Development Debts) أى الديون التى أقرضتها مصر للسودان لتنمية موارده . فنحن قدرنا هذه الديون بمبلغ ٥ر٥ مليون جنيه وقدرها المندوب الإنجليزى بمبلغ ٥٫١٠٠٫٠٠٠ وكسور . ولكن هذه الديون هى التى اتفقنا عليها فقط ، أما بقية الديون فلم تحدد ولم يعرف مقدارها ، ولذلك نصصنا صراحة فى الاتفاق على أن لمصر مطالب أخرى وديونا أخرى لم يمكن حصرها ولا الاتفاق عليها ، لأن ذلك يقتضى الرجوع إلى ملفات وسجلات فى السودان وإنجلترا .

وقد طلب مندوبا السودان والحكومة الإنجليزية إرجاء بحث هذه المطالب حتى يتمكنوا من الرجوع إلى ملفاتهم وسجلاتهم ، فلم نجد وجها للمعارضة ، واكتفينا بالنص على أن لمصر كما قلت مطالب أخرى تعتبرها ديونا ولم يكن فى وسعنا أن نفعل غير ذلك .

ولقد قال حضرة النائب المحترم إن ديون السودان ومصاريف مصر على السودان قدرت فى مفاوضات المغفور له عدلى يكن باشا بحوالى ٤٥ مليونا من الجنيهات ، فليسمح لى حضرته أن أوجه نظره إلى تمييز يجب أن يكون فى هذا التقدير ، فنحن لم نصرف على السودان ٤٥ مليونا فقط ولكننا صرفنا مئات الملايين ، وما صرفناه على هذا الوجه ليس ديونا لأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، وإنما صرفناه كما نصرف على بلادنا قنا وأسوان والإسكندرية وسواها . ولكن جاء وقت فرقنا فيه بين المصروف وبين القرض ونحن نطالب اليوم بما أقرضناه فقط وقد صرفت إنجلترا كذلك ملايين كثيرة ويمكنها أن تطالب بها أيضا كما نطالب .

نحن فى صدد الديون التى اعترفت بها حكومة السودان ، وهى مبالغ أقرضناها واعترف اللورد كرومر وحكومة السودان بأنها ديون على السودان. وقد اتفقنا على ما يزيد على خمسة ملايين من هذه الديون ، ولم نستطع الاتفاق على الباقى لعدم وجود الملفات والسجلات كما قلت .

فبعد هذا، أظن حضرة النائب المحترم، يوافقنى على أننا لم نتفق على تحديد مقدار الديون وإنما اتفقنا على قدر معين منها وأرجأنا الاتفاق على الباقى حتى تتيسر لنا وسائل البحث .

ويسأل حضرته بعد ذلك عن الفوائد والأقساط ، فمن الطبيعى أن نرجئ الكلام عنها ما دمنا لم نتفق بعد على جملة الدين .

على أن هناك ردا عمليا سأوضحه فيما يلى :

لحضراتكم تعلمون أن مصر تدفع سنويا إلى حكومة السودان ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه على أنها إعانة أو نصيب مصر فى الدفاع عن السودان ، بعد أن أجلى عنه الجيش المصرى فى الظروف التعسة التى تذكرونها، فأردنا فى هذه المفاوضات أن نحتفظ بحق مصر كاملا ، وحصلنا على تصريح صريح من الطرف الآخر ينص على أن لمصر كامل الحرية فى الامتناع عن دفع هذا المبلغ عند رجوع الجيش المصرى إلى السودان . فلهذا التصريح قيمته، خصوصا فى الظروف المالية التى ستقدم عليها بعد الموافقة على المعاهدة .

ولكن لاحظوا يا حضرات النواب أن ميزانية السودان تبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ، فاذا قطعنا عنه مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه أى خمس ميزانيته تقريبا فكيف يدبر دفع ديونه أقساطا وفوائد ؟

سيقول لنا يومئذ قولا معقولا : إنكم إذا قطعتم عنى خمس ميزانيتى بجرة قلم وكنتم منى فى مركز العدو الذى يريد إرهاقى لا الصديق أو الشقيق الذى يقول إن السودان جزء من مصر لا يتجزأ ، فلا أقل من أن تمهلونى كى أبحث وأدبر كيف أدفع الأقساط والفوائد ؟

لهذا كان منطقيا وطبيعيا أن نؤجل الاتفاق على ذلك ما دمنا لم نتفق على مبلغ الدين كله ولم نحدد موقفنا إزاء الاعانة السنوية . فلا يمكن أن يقال بأننا لم نحتفظ فى هذه الاتفاقية بحق مصر كاملا فى ديونها .

ولعل هذا البيان يعطى لحضراتكم فكرة واضحة عن ديون السودان ، ذلك القطر الشقيق الذى يحرص عليه حضرات المعارضون كما نحرص نحن ، والذى نعده جميعا جزءا منا لا يجوز أن نرهقه أو نخنقه أو نحول دون تقدمه ونجاحه ، لا لغرض إلا أن نسجل على ورق ما لا يمكن الحصول عليه فعلا من الوجهة المادية أو العملية .

لهذا قلت معتقدا بحق إن اتفاقية ديون مصر على السودان كانت على طول الخط مكسبا لمصر من غير إرهاق للسودان .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه — حضرات النواب المحترمين :

أريد قبل أن أبدأ كلامى أن أعقب على ما أدلى به معالى مكرم باشا عبيد بشأن تسوية ديوننا على السودان ، فهذه المسألة من المسائل الأساسية التى اتفق عليها ولكن لم توضع لها حلول، وفضلا عن ذلك فانها لم تعرض علينا ولم نطلع على مستنداتها . ومن هذا ترون أنه لا محل لكل ما قيل الآن بصددها . وأود أن تنتظروا حتى تعرض علينا هذه المسألة فنستطيع حينئذ أن نشاطر معالى وزير المالية ما أظهره من عطف نحو السودان والسودانيين.

أنتقل الآن، يا حضرات النواب، إلى الكلام فى الموضوع الذى طلبت من زملائى بإلحاح أن أنفرد بالكلام فيه وهو موضوع النقطة العسكرية .

وإنى وإن شاطرت زميلى الصوفانى والأستاذ جلال عضوى الحزب الوطنى رأيهما من ناحية العقيدة والحزبية ، إلا أن لى مصلحة خاصة فى الاعتراض على ماورد بمشروع المعاهدة خاصا بالنقطة العسكرية . فقد نكبت مديريتى وهى إقليم الشرقية بالاحتلال العسكرى وأصبحت أنا نائب دائرة أبى حماد وزميلى الأستاذ على أيوب وصالح عيد من نواب المعسكر (ضحك) لهذا أرجو أن يتسع لى صدركم إذا تحمست ، فالموقف دقيق ، ويدعو إلى الشفقة وقد ألفتم جميعا مواقف المعارضة . ولاشك أن دولة النحاس باشا كان يقف موقفى هذا لو أن الاحتلال كان يتناول مديريته ، إقليم الغربية . أما معالى مكرم باشا نائب قنا وغيره من حضرات النواب فهم يمثلون بلادا بعيدة كل البعد عن المعسكر الذى شاء القدر بأن يلق على صدورنا ، ويكتم أنفاسنا لمدة لا تقل عن عشرين سنة ، لذلك أرجو أن تساعدونى على أن أكون واضحا فى كلامى منطقيا معتمدا دائما على النصوص :

إن أول بحث أريد أن أتناوله بالكلام هو ما أسماه معالى مكرم باشا " الوثيقة والحقيقة " وإنى أرى أنه من العبث أن نبحث هذا الموضوع بحثا فقهيا يدور حول هل مشروع المعاهدة المعروض استقلال أو حماية ؟ لأن هذا يلزمنى حتما بأن أرجع إلى رجال الفقه ، ورجال الفقه كما تعلمون باعهم طويل وصبرهم أطول (ضحك) وحسبهم أن ينكب الواحد منهم على دراسة كتب الفقه بالمكاتب العامة ، ليستخرج منها ما يوافقه من الأدلة التى يسميها فقها وسواء لديه أكان تاريخ هـذه المؤلفات يرجع إلى القرن الثالث أم العاشر أم السادس عشر أم العشرين . فلنكن عمليين إذن ، خصوصا فى عصرنا هذا عصر السرعة الذى استبدل فيه معظمنا بغذائه تناول السندويتش توفيرا للوقت . وقد عانت الأكثرية كثيرا من جراء الرجوع إلى هذا الفقه الملتقط المتصيد ، فقد وضع لمصر دستور — غير دستورها الذى ارتضته — اصطيدت مواده من دساتير لتوانيا واستونيا و بلجيكا . وقد كان هـذا الدستور محلا للكراهية ، فقاومته البلاد ، حتى سلم أصحابه بالنزول عنه .

الواقع ياحضرات النواب المحترمين ، أنه يجب أن ننظر إلى المعاهدة على أساس أنها عقد ، فيه حقوق وفيه التزامات ، لا على اعتبار أنها استقلال أو حماية . وواجبنا كوطنيين يقضى علينا بأن نتبين أى الكفتين هى الراجحة ، كفة الالتزامات أو الأعباء أم كفة الحقوق . وإذا استطعت أن أثبت لحضراتكم أن كفة الالتزامات هى الراجحة وهى الثقيلة حقيقة حكمتم معى حتما برفض هذه المعاهدة .

ولست يائسا كزميلى الصوفانى . وأعتقد أنى لن أتكلم عبثا ، فإنى أتكلم وأريد أن أصل وسأصل إن شاء الله إلى إقناعكم برفض المعاهدة (ضحك) .

إذن من العبث ياحضرات النواب أن أقول لكم ما قاله الأستاذ "جيرار" من أن : " الحماية مركز دولة بإزاء أخرى أضعف منها تتعهد بتعضيدها ونتيجة ذلك أن يكون للدولة المحمية شبه صفة استقلالية بدلا من الاستقلال " . كما أنه من العبث أن أقول لكم ما قاله المشرع الإنجليزى الكبير لورنس من أنه " من موجبات الحماية أن يكون للدولة الحامية الحق فى السيطرة على ما كان مهما فى جوهره من العلاقات الخارجية . أما المسائل الداخلية البحتة فتكون السيطرة عليها للحكومة المحمية " .

وقد قال شارح آخر : " إن إنجلترا أعلنت الحماية على البلاد المصرية فى سنة ١٩١٤ ولكن الحركة الاستقلالية اضطرتها إرضاء لبعض الأمانى القومية إلى تغيير الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر ولكنه يحتفظ فى الوقت نفسه بالمزايا التى كانت الحماية تضمن تحقيقها " .

ومن العبث أيضا ياحضرات النواب أن أقول لكم مايقوله المؤيدون إن الدليل الحاسم على أن هـذه المعاهدة هى معاهدة استقلال ، أن فرنسا أثناء الحرب العظمى أباحت أرضها لحلفائها . وأن ملك بلجيكا وحكومتها قد انتقلوا أثناء الحرب إلى فرنسا . وإنه بالرغم من ذلك لم يقل أحد إن هـذا الاحتلال مس استقلال فرنسا أو أن ذلك الانتقال مس استقلال بلجيكا . أعتقد أن هذا القول لايصح الرد عليه مهما كان مصدره محترما . ولم يكن يصح مطلقا أن ينشر هذا الكلام على المتعلمين الناشئين .

يقول أيضا أحد الأساتذة إن مدة كل ما ورد بالمعاهدة من قيود — كمعسكرات ومطارات بريطانية الخ — هى مدة بسيطة لا تزيد على العشرين سنة وأبلغ الآن التاسعة والثلاثين أو الأربعين من العمر فلن يطول بى الأجل لأرى جلاء القوات الإنجليزية عن الشرقية (ضحك) .

ومن الغريب يا حضرات النواب أن إقامة هذه القوات تعد من الوجهة القانونية والفقهية من قبيل الضيافة ! وهذا ما لا يليق بنا أن نسمعه ، لأن الواجب يقضى بأن تشجعونا على أن نكون عمليين كما تشجعون النشء على أن يتلق فنا عصريا عمليا ليس الغرض منه خدمة الأهواء .

هذه هى أقوال الفقهاء يطلقونها إطلاقا من وجهات علمية بحتة و بعضهم أصحاب مؤلفات بينما بعضهم الآخر يرمى إلى خدمة أغراض وأهواء معينة . ولم يعرض على أحدهم هـذا العقد — أعنى المعاهدة المصرية — ليقرر إن كان حماية ، أو استقلالا ، ولكن عندنا فقهاء عمليون أحسوا الخطر بقلوبهم فحكموا على النقطة العسكرية حكما هو وليد التجربة والعلم ، وهؤلاء هم زعماؤنا وعلى رأسهم زعيمنا الخالد المغفور له سعد زغلول باشا ، وإنى لن أقتصر على ذكر فقرة واحدة من أقوال زعيمنا الخالد كما فعل زميلى الأستاذ عزيز أباظه بل سأذكر لكم كل ما صرح به فى هذا الصدد . قال رحمه الله فى حديثه بجريدة الديلى هرالد : " إن مستر ماكدونلد أثار مسألة القنال وأصر على بقاء الجنود البريطانية لحمايتها فلم أستطع أن أقبل هذا الطلب للأسباب الآتية :

أولا — إن هذا الطلب لايتفق واستقلال مصر .

ثانيا — لأنه بمقتضى اتفاقية ١٨٨٨ الخاصة بحيدة القنال لايمكن أن تحميه بريطانيا وحدها .

ثالثا — لأن القنال يهم كل بلاد العالم فإذا كانت حماية مصر له لا تكفى فينبغى أن يوضع تحت حماية عصبة الأمم " (نقلا عن جريدة الاهرام فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤) . وقد قال المغفور له أيضا كلمته الخالدة عقب انتهاء مفاوضته مع مستر ماكدونلد :

" لقد دعونا إلى هنا لكى ننتحر فرفضنا الانتحار ". (اهرام ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤). وقد قال أيضا فى خطبة ألقاها بالقاهرة يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ : " رفضنا لأننا نعلم أن وجود عسكرى واحد على أرض مصرية مخل بالاستقلال — رفضته وما أظن أن رفضى عمل جليل لأن الرجل لا يعتبر ذا عمل جليل لمجرد كونه امتنع عن خيانة وطنه ".

وقال أيضا فى خطبة أخرى " ليس هـذا استقلالا لأن بلدا يكون ممرا ومعسكرا لجنود دولة أخرى لايمكن أن يكون مستقلا — لانقبـل بعد أن ضحينا بتلك الضحايا ولايحل لنا ولا لمن يأتى بعدنا أن يسمح بأن يكون على أرض مصر عسكرى أجنبى واحد ".

هذه هى أقوال فقيهكم وزعيمكم الذى مارس مهنة الفقه والزعامة بعظمة وجلال، والذى ستحتفلون غدا بذكرى جهاده، وهى واضحة تمام الوضوح لا تحتاج إلى أى تعليق . وإذا كان هـذا هو الحال فى سنة ١٩٢٤ فما بالكم ونحن فى سنة ١٩٣٦ ومفروض أن الأمم تتقدم ولا تتأخر، فلا يليق بنا بحال أن نقبل اليوم ما يقل كثيرا عما رفضناه فى سنة ١٩٢٤

ذكرت لحضراتكم رأى الزعيم المرحوم سعد زغلول وإليكم الآن رأى المغفور له عدلى يكن باشا عن مشروع كرزون فقد قال عنه : "والمشروع ينص على تخويل بريطانيا الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية ووضع تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها وهذا إنما هو الاحتلال بذاته ، الاحتلال الذى يهدم كل معنى للاستقلال بل ويذهب إلى حد القضاء على السيادة الداخلية".

وقد قال أيضا فى مذكرته المرفوعة لعظمة السلطان بعد المفاوضة: "ستبنى على تلك الصوالح حقوق تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر".

فلهـذا كله ولـما أوردته من أقوال الفقهاء الأجانب ، ولـما قمت به من تفنيد أقوال الفقهاء المصريين فى سنة ١٩٣٦ ولما ذكرته من أقوال المغفور لهما سعد باشا وعدلى باشا أرجوكم أن تعترفوا بأنى إنما أناقش مناقشة عملية . وجدير بنا أن نبتعد عن البلاغة والفصاحة فى مناقشاتنا وأن نعمل دائما على البحث وراء الحقيقة، وهى كما أعتقد مرة حنظلية وإن استطعنا أن نبلعها فإننا لن نطيق لها صبرا ولو بعد حين .

أنتقل بعد هذا إلى بيان لمصلحة من استؤنفت المفاوضات الأخيرة ؟

إن الذى دفع الزعماء إلى التشدد فى طلب المفاوضة هو الشباب المصرى الذى ضحى بحياته وأريق دمه فى الشوارع فى سبيل البت فى المسألة المصرية لأن الظرف الذى كان قائما وقتئذ (نوفمبر سنة ١٩٣٥) كان أنسب الظروف وأصلحها لمصر، إذ راجت فى ذلك الوقت الأقاويل بأن الإمبراطورية البريطانية مهددة محرجة وقد ضاعت كرامتها فى عصبة الأمم من جراء استمرار إيطاليا فى غزو بلاد الحبشة . وقد ثارت الخواطر لـما صرح سير صمويل هور ردا على الدعوة للاتفاق بأننا "نلبى صوت الواجب عند حلول الوقت لوضع علاقاتنا مع مصر على أساس دائم".

هذه الكلمات الثلاث " عند حلول الوقت" أشعلت فى البلاد نارا تشبه نار الثورة، فبادر دولة النحاس باشا بالرد على السير صمويل هور فى خطابه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ : "إن الأمر أصبح لا يقتصر على مطلبنا الدستورى وحده بل يستلزم تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر". وقال فى موضع آخر إن معنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة . كلما رأى الانجليز — كما قال زميلى الأستاذ غنام فى كتابه القيم والذى اعترف بأنه غذى المعارضة بكثير مما تحتاج إليه من معلومات — ما نصه :

"كلما رأى الانجليز أن الدم الغالى يراق والأرواح تبـذل رخيصة غيروا فى الحال موقفهم بعـد أن فاضت أرواح طلبة الجامعة . ثم تألفت الجبهة الوطنية من زعماء البلاد ورءوسها ".

نحن إذن الذين طلبنا المفاوضة واخترنا أصلح الأوقات لها، حتى نضغط على الإنجليز، لنحصل منهم على أكثر مما حصلنا عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠ فمن العجيب أن تأتى الجبهة بعد ذلك وتصدر قرارا بأنها تقبل أن يكون أساس المفاوضة هو مشروع هندرسن — النحاس سنة ١٩٣٠ وليت الأمر اقتصر على ذلك فان إنجلترا اغتبطت لـما وصلت إليه حالتنا من التقهقر فانتهزت هذه الفرصة وردت علينا ردها القاسى بأنها لا توافق على أن تدور المفاوضة على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ لأن الظروف تغيرت وأصبح الخطر محيقا أكثر مما مضى وأنها من أجل ذلك ترى الاحتفاظ بحرية المفاوضات من جديد فى النقطة العسكرية وبسريتها .

وبالرغم من هذا كله فقد قبلت الجبهة الوطنية هذا الأساس وبذا انعكس الموقف ، ومن الطبيعى أن تأتى النصوص العسكرية وهى أهم وأخطر النقط فى المعاهدة ، أسوأ بكثير مما كانت عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠

كنا نظن أن توتر الحال بين إيطاليا وإنجلترا واضطراب الحالة الدولية فرصة، فاذا بها غصة وأصبحنا الخاسرين، بدلا من أن نكون الغانمين الغالبين.

إنى فى الواقع ياحضرات النواب لا أفرق بين أصحاب الدولة النحاس باشا ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا كمفاوضين، فكلهم يحكمون حكما واحدا وقد وافقوا على المعاهدة ووقعوا عليهـا . فإذا قال بعد ذلك حزب إن المعاهدة لاتحقق أمانى البلاد ولكننا نقبلها وأمرنا لله ، فلا شك أنه يفهم من هذا أن هذه المعاهدة لايصح قبولها . وإذا صرح حزب آخر بأن المعاهدة قابلة للتعديل فانى من غير شـك أفهم أن الحزب ليس براض عنها . فبعد ذلك لا أكون متجنيا على زعمائنا إذا قلت بكل احترام لحضراتهم :

" إنكم أتيتم لنـا بأسوأ ممـا جاء عن النقطة العسـكرية فى المفاوضات السابقة ".

وقد قابل بعض حضرات الخطباء بين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والحالة التى سنكون عليهـا بعد إبرام المعاهدة واستخلصوا أن الحالة الأولى تفضل كثيرا الثـانية . وقد كنت ولا زلت من أعداء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولذلك لا يمكننى مطلقا أن أوافق على هذه المعاهدة .

ومن الغريب يا حضرات النواب أننا نقدم على التحالف، فى الوقت الذى بدأ العالم يفهم فيه أن التحالف فى حد ذاته نكبة ، وفى الوقت الذى تبتعد فيه أمريكا عن التدخل فى الشؤون الأوروبية وفى الوقت الذى نرى فيه بولونيا

تتردد بين التحالف مع روسيا أو ألمانيا. وقد رأينا بلجيكا تفاجئ العالم فيعلن مليكها بكل شجاعة عدم تقيد حكومته بمعاهدة الحلف المقدسة بينها وبين فرنسا.

ومن الغريب حقا أننا فى الوقت الذى نرى فيه مصرع المحالفات وفى الوقت الذى تنبه فيه العالم إلى خطر المحالفات وعدم ملاءمتها لحرية الدول فى اختيار مواقفها التى تلائم الظروف تقدم نحن على المحالفة. ومع من هذا التحالف؟ مع بريطانيا العظمى أكبر دولة لها سوابق فى الاستعمار وصحيفتها سوداء فى هذا الميدان.

ولا شك أنه يترتب على نفاذ هذه المعاهدة أن يصبح كل عدو لبريطانيا العظمى وكل طامع فيها أو ثائر عليها عدوا لنا. وتعلمون حضراتكم أن بريطانيا العظمى بما لها من المصالح الخطيرة ولامتلاكها القارات والبحار الشاسعة مهددة دائما بالطامعين وبالأعداء والثائرين، هذا هو مصيرنا، كما أنه يترتب على هذه المعاهدة أنه إذا ثارت جنوب افريقيا على إنجلترا مثلا وأرادت التخلص من الدائرة المرنة وجب علينا أن نعادى جنوب افريقيا.

كما أنه إذا ثارت الهند أو أستراليا على بريطانيا وجب أن ننضم إلى بريطانيا ضد هذه البلاد. وكل هذا هين قد نقبله ولكن ما الحال إذا هبت ثورة فى فلسطين أو فى العراق أو نشبت حرب بين إنجلترا والحجاز؟ فاننا فى هذه الحالة نضطر أن نكون ضد إخواننا فى اللغة والدين وضد بيت الله المقدس وضد الإسلام.

كذلك نجد أنفسنا مضطرين إلى مساعدة حليفتنا إنجلترا فى حالة قيام حرب بينها وبين ألمانيا التى تريد استرداد مستعمراتها وقد بلغ استعدادها الحربى مبلغا هائلا.

وستصيبنا من غير شك نكبات الحرب الحديثة من غازات خانقة وغيرها وسنتعرض لويلاتها، لأننا نقع فى طريق ألمانيا إلى مستعمراتها.

وليس ببعيد أن تتفق إيطاليا وفرنسا وهما دولتان لاتينيتان — على السيطرة على البحر الأبيض المتوسط الذى تقع عليه البلاد المصرية، فنكون أول هدف لهذه الحالة الطارئة.

وليس هذا التحالف وما يجره من خطر بقاصر على حالة الحرب ولكنه يتعداها إلى حالة خطر الحرب. فما معنى خطر الحرب؟ وما هى أدلته وشواهده؟ كل هذا لم يرد له ذكر على هامش المعاهدة.

لم تكتف المعاهدة بالنص على حالة خطر الحرب الداهم، بل نصت على حالة ثالثة وهى حالة شبهة الحرب أى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها.

ولا أخدعكم ياحضرات النواب إذا قلت إنى إلى هذه اللحظة لا أفهم معنى هذه الحالة المفاجئة، فهل إذا حدث بعد إبرام المعاهدة، أن خطب السنيور موسولينى خطبة سياسية يدعو فيها إلى استعادة الدولة الرومانية القديمة أو أمر بإجراء مناورات، يعتبر هذا أنه حالة دولية مفاجئة؟ الله أعلم.

أو إذا أعلنت ألمانيا أنها تريد أن تسترد مستعمراتها وقامت بعمل مناورات على الحدود الفرنسية، يكون هذا حادثا دوليا مفاجئا؟ الله أعلم. أو إذا قامت إيطاليا بمناورة على حدود الحبشة، أو اشتبكت بلغاريا مع يوجوسلافيا فى حرب يخشى أن تحدث معه أزمة دولية، فهل يكون هذا حادثا دوليا مفاجئا يترتب عليه اشتراكنا بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك استعمال مطاراتنا وطرق مواصلاتنا البحرية والبرية والجوية!

هناك ما يدعو إلى العجب فى شأن هذه التسهيلات التى تضمنتها المعاهدة. فإليكم مسألة الدنجل (ضحك) الواردة بالصفحة الرابعة والعشرين من الكتاب الأخضر فقد نص على ما يأتى:

"وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات أو ذوات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم. ففيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفى أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان. وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانية عشر قدما وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما. والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربعة أقدام وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما. ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ٨,١ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان. أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩,٢٥ طنا وطولها الكلى خمسة وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاثة أقدام. ويكون ثقل الـ ٢٥ و ١٩ طنا محملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى".

بارك الله فيمن حرر هذه الأبحاث الفنية الدنجلية (ضحك) التى بلغت من الدقة والتفصيل ما استغرق جزءا كبيرا من المعاهدة.

أما مسألة خطر الحرب والحادث المفاجئ، فلا نجد له شرحا ولا تفسيرا. ثم يقال بعد هذا إننا نشكك فى مواد المعاهدة.

إننا إذا تكلمنا فإنما نتكلم كما نترافع أمام المحاكم فان كانت لديكم أدلة مقنعة سلمنا بها وإلا تفاهمنا على ما يجب أن نحدد به معنى تلك التعبيرات، سيما ونحن فى مبدأ الصداقة وقبل وقوع خطر الحرب. وهناك فرق بين الحرب وبين شبهة الحرب أى قيام حالة دولية مفاجئة. ففى الحالة الأولى نقوم بتقديم المساعدات والتسهيلات من جيش وذخائر وأقوات وشعير ومواش كما كنا نقوم به أيام السلطة العسكرية — أما الحالة الثانية وهى قيام حالة دولية مفاجئة فهذا ما أنتظر الرد عليه ليطمئن قلبى.

أبدية المحالفة

ما هو الداعى لجعل هذه المحالفة أبدية خالدة مع إنجلترا؟ لقد قيل إننا أمة ضعيفة ونخشى هجوم الدول علينا فما هذا المنطق؟ هل كل أمة ضعيفة عرضة لالتهام دولة أخرى قوية؟

إذا قيل لنا إن الدليل على ذلك هو غزو الحبشة قلنا إن للحبشة ظروفا خاصة: منها وجودها فى الصحارى وسط الجبال ومنها قيام عداوة قديمة بينها وبين إيطاليا فهل هناك مثل آخر غير الحبشة؟

إن تركيا واستونيا وبولونيا وسويسرا وجمهوريات جنوب أمريكا وهى أمم ضعيفة قائمة حتى الآن ولم تعتد عليها دولة ما ومصر التى عاشت دهورا فى سلام وأمان مع جميع الأمم، تتنازعن دول العالم بمرور القناة الدولية التى تهم العالم أجمع فى أرضها فكل دولة تطمع فى مصر تعارضها دول كثيرة .

ماذا حدث لمصر فى عهد سيادة تركيا عليها وقد كانت سيادة واهية ؟ ما حاق بها شر ، بل كانت فى عهد محمد على الكبير ذات أساطيل وكانت لها إمبراطورية عظيمة وجيش عظيم ، فلم يطمع فيها طامع اللهم إلا أن جازت عليها الخدعة السياسية التاريخية الكبرى التى خدعت إنجلترا بها الدول فاستطاعت بحجة الوكالة عنها أن تحتل مصر برضاء تركيا . فالنظرية القائلة بأن مصر دولة ضعيفة وتحيط بها الأخطار ومن مصلحتها إبرام معاهدة مستمرة، نظرية لا أساس لها .

والواقع أن المعاهدة إنما هى لمصلحة إنجلترا فقط لتطمئن وتستقر فى هذه البلاد . فلو كانت المحالفة لمدة معينة لاحتملناها ولصبرنا عليها حتى انتهاء مدتها ولكنها محالفة أبدية بدليل ما نصت عليه المادة ١٦ وأرجو أن تتنبهوا جيدا لمدلولها لأن فهمه كان صعبا علىّ وأخشى أن يكون صعبا عليكم مثلى.

وإلى حضراتكم نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة : "ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ "

أعنى أن كل تغيير يطرأ على هذه المعاهدة يجب أن يضمن استمرار التحالف طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وقد سبق النص الذى أوردناه ماجاء فى مستهل المادة السالفة الذكر ونصه :

" يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات ، بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ... الخ ".

ولتبسيط تحليل هذه المادة نذكر بالتدريج الأدوار المنتظرة :

أولا — بعد العشرين سنة — أى بعد العمر الطويل لا ينفسخ العقد ولا تحل المعاهدة .

ثانيا — وإنما يعاد النظر لا فى بقائها أو فنائها وإنما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

ثالثا — إذا اتفق الطرفان كان بها ، وإذا لم يتفقا يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم أو لأية هيئة أخرى .

رابعا — مجلس العصبة لا يحكم فى بقاء المعاهدة أو انتهائها — فى فسخ العقد — بل يتقيد دائما بالنص السابق وهو النظر فى نصوص المعاهدة .

خامسا — ولزيادة التأكيد نصت المادة على أنه من المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة — أى تغيير فى النصوص والتفصيلات يكفل استمرار التحالف بين الطرفين طبقا للمبادئ التى تنطبق عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧

فاذا رسمنا هذا فى الذهن تماما وعدنا للمواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وجدنا أن المادة الرابعة تفرض علينا توطيد الصداقة والتفاهم وحسن العلاقة مع بريطانيا إلى الأبد — وهذا تحتيم قاس — فالأمم والشعوب نهازة للظروف مقتنصة للفرص والسوانح ، والشرائع الإلهية لم تشترط الأبدية حتى للزواج ولتكوين الأسرة ولكننا فى هذه المعاهدة نشترط السرمدية بشكل واضح .

أى عقد فى العالم صيغ بهذا التحتيم الأبدى. إنه لأمر غريب جدا، فكل عقد يفسخ وكل محالفة تنتهى إلا هـذه المعاهدة التى تفرض علينا أن نبقى أصدقاء لإنجلترا إلى الأبد .

أنتقل بعد ذلك إلى المادة الخامسة من المعاهدة وهى أدهى وأمر وأرجو أن تصغوا لسماعها فهى التى حدث بشأنها خلاف بين معالى المقرر ودولة رئيس الحكومة .

<u>حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء</u> — لقد تم الاتفاق عليها .

<u>حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه</u> — نصت المادة الخامسة على ما يأتى :

" يتعهد كل من الطرفين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية " .

وهناك فرق بين الموقف المعارض وبين عدم إبرام معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة وهو نص واسع غير محدود يتسع لكل منفذ، إذ لا يقتصر الأمر على علاقاتنا الحربية، بل يتعداها إلى غيرها ، فلو أن مصر وجدت من مصلحتها أن تنضم فى المستقبل بالنسبة لجنيه المصرى مع كتلة الذهب وكانت إنجلترا ضد كتلة الذهب، لحرم علينا أن نعمل ما فيه صالح ثروتنا ومالينا إلى الأبد .

وإذا وجدنا أن من مصلحتنا الاتفاق مع ألمانيا أو إيطاليا مثلا على تصريف أقطاننا فى أسواقهما وكان الاتفاق على ذلك يهدد مصلحة لنكشير لما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

وكذلك الحال فى معاملاتنا مع جميع الدول .

وإذا قيل إن المعاهدات الأبدية غير معروفة فى القانون الدولى، فما هى الحكمة إذن من النص على الأبدية فى هذه المعاهدة ؟

أما النكبة الكبرى، فهى ما تضمنته المادة السابعة من المعاهدة، من أنه عند اشتباك أحد الطرفين فى حرب، وجب على الطرف الآخر أن يَنجده بصفته حليفا . وتنحصر معاونتنا فى أن نقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور جميع التسهيلات والمساعدات ، بما فى ذلك الموانى والمطارات وطرق المواصلات وإعلان الأحكام العرفية وهـذا تغلغل أبدى لا فى مسائلنا التشريعية فقط ، بل فى مطاراتنا ومواردنا وأرزاقنا وأقواتنا وأبنائنا إلى الأبد لا فى حالة الحرب فقط، وإنما فى حالة شبهة الحرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة .

أنتقل بعد ذلك إلى بحث موجز آخر، وهو مسألة قنال السويس فقد ألحت إنجلترا في سنة ١٨٨٣ على الدول في تقرير حياد القنال واستطاعت بعد السعي والإلحاح إلى الوصول لعقد مؤتمر دولي في سنة ١٨٨٨ أبرمت فيه معاهدة تقرير حرية الملاحة في القنال .

وقد أشرت إلى نظرية المغفور له سعد زغلول باشا القائلة بوجوب الاحتفاظ بدولية وحيدة قنال السويس ، غير أن المادة الثامنة من المعاهدة تقضي على هذه النظرية وتغير صفة القنال من ممر دولي للعالم جميعه إلى احتكار لإنجلترا . وما أظن أنه اعترف في مشروع جميع المعاهدات المختلفة السابقة بمثل هذا النص الجديد الذي عمل على إبراز المصلحة البريطانية ، وسلم بأنها طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية . وعلى هذا الأساس تفرض علينا احتلاله مدة لا أرى لها نهاية ، وتشترط علينا شرطين في نهاية العشرين عاما ، الأول : أن يصبح الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يكفل وحده حماية القنال وحرية الملاحة فيه، والثاني : أن تحكم عصبة الأمم في أهليته عند الخلاف .

وقد سمعتم من زميلي الأستاذ عزيز أباظه كلاما في هذا المعنى ولكنه لم يعمل في لجنة الحربية ، أما أنا فقد تخصصت للعمل بتلك اللجنة أربع سنوات ويحق لي أن أكون أولى من يتكلم في النقط العسكرية ، فأقول إنه في الوقت الذي نبدأ فيه بالمفاوضة في تكوين البعثة العسكرية التي ستتولى تدريب الجيش المصري وما تقتضيه حاجات الجيش من الذخائر والمهمات ، نرى كل دولة تعمل سراعا في ابتكار وسائل الدمار والخراب من غازات سامة ودبابات ومدافع وغيرها ، في حين أننا لانكاد نبدأ بإعداد جيشنا ، فأخشى بعد مضي العشرين عاما أن تحكم عصبة الأمم على جيشنا حكما عادلا ، فتقضي بأن الجيش المصري ليس كفأ لحماية القنال وحده ضد دول العالم ، فكم كان أجدر بالمفاوضين المصريين ، وكلهم من نوابغ الحكام والقضاة والمحامين ، أن يحددوا في محضر أو مذكرة أو ملحق من المعاهدة مدى هذه الكفاءة من الآن ، من حيث تحديد الجيش الكافي وأنواع أسلحته ومقدارها حتى إذا عرض أمر كفاءة جيشنا على عصبة الأمم تكون بيدنا قائمة تتضمن استيفاء شرائط الكفاءة . أما تعليق أمر كفاية الجيش على وصف غير محدود فطريقة غير عملية .

أنتقل بعد ذلك إلى قائمة صغيرة تشمل نقط الاحتلال العسكري ، وإني لاأوافق مطلقا أن أسمي ما ورد في المعاهدة عنها بالنقطة العسكرية ، بل يجدر بنا أن نسميها بالنقط العسكرية ، وهذه التسمية ليست من عندي إنما هي من واقع النصوص ، فهناك المعسكر البريطاني القائم في الاسماعيلية والذي ستنشئه حديثا في منطقة البحيرات المرة شمال غربي مدينة الاسماعيلية وهناك أيضا منطقة جنيفة الواقعة على امتداد شاطئ البحيرة المرة ومن نقطة تبعد بمسافة ثلاثة كيلو مترات عن شمالي محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب غربي محطة فايد .

والاحتلال الثالث هو منطقة تدريب القوات عموما . فما هو نوع هذا التدريب ومدته ؟ هناك نوع له موسم كموسم المشمش مثلا ، فيحدث في شهري فبراير ومارس من كل سنة ، ونوع آخر يظل طوال العام .

ومنطقة التدريب هذه تصل إلى حدود مدينة الزقازيق ، ثم تنثني وتلتوي وتصل إلى حدود السويس والقاهرة ثم تمتد وتمتد حتى تصل إلى حدود مديرية الجيزة ومركز الصف بلد حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود غنام .

أما الاحتلال العسكري الرابع ، فيشمل شبه جزيرة سينا كلها دون تحديد لنقط معينة فيها وبلا رقيب ولاحدود ، كأن هذه المنطقة قد فصلت واقتطعت تماما من الأملاك المصرية .

الاحتلال الخامس ، هو احتلال السودان بلا شرط ولا قيد ، هذا إذا سمحتم بأن تقبلوا نظريتنا بأن السودان جزء منا وإن كانت هذه النظرية قد ضرب صفح عنها في المعاهدة .

الاحتلال العسكري السادس ، يمتد على بعد خمسين كيلومترا من بلدة الصف .

الاحتلال السابع ، هو الاحتلال الجوي في البر والبحر ، فقد نصت المعاهدة على أن الحكومة المصرية مكلفة بإقامة مطارات صالحة على الدوام في الأراضي والمياه المصرية وعليها إجابة كل طلب يقدم إليها من السلطات البريطانية بإنشاء مراس ومنازل للطيارات البحرية والبرية . وهذا نص غريب لأنه لا توجد في العالم معاهدة صداقة وتحالف وحسن تفاهم ، يشترط فيها أحد المتعاقدين أن يجاب إلى طلبه في الحال ، ولكن هذا هو النص الخاص بالطيران ، والطيران — كما تعلمون — أصبح كل شيء في العالم . فاحتلال الجو المصري إذن احتلال شامل من الشمال إلى الجنوب ، ومن الشرق إلى الغرب لا يتقيد بقيد ، وفي كل وقت يطلب فيه إلى الحكومة أن تنشئ منازل للطائرات يجب عليها أن تجيب الطلب ، وعندي قائمة — أرجو أن تكون مدسوسة علي — بمنازل الطيران التي طلب إنشاؤها ، وعددها أربعون منزلا ، وهذا هو بيانها أتلوه على حضراتكم :

السلوم . مرسى مطروح . الدخيلة . أبو قير . أشتوم الجميل . بورسعيد . رمانى (سينا) . شرقي سبخة البردويل . العريش . زغ . سيوة . الطيرية . الخطاطبة . التل الكبير . المحسمة . القنطرة . حلوان . العزب (بالفيوم) . سمالوط . أسيوط . مواصلة الواحات . الأقصر . إدفو . أسوان . العلاقي (على النيل) . تشكي . الواحة الداخلة . الواحة الخارجة ، على خط ثلاثة وعشرين . القصير . الزعفرانة . بير أديب . السويس وثلاث محطات بين مصر والسويس .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطي — إن هذه المحطات مخصصة للطيران المدني .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكري أباظه — سواء أكانت هذه المنازل للطيران المدني أم الحربي ، فإن وجود النص الذي أشرت إليه يعطي للإنجليز الحق في أن يجابوا إلى طلبهم كلما أرادوا إنشاء محطة للطيران ، ومن العيب أن نقبل هذا الشرط التحكمي .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أرجو حضرة النائب المحترم أن يتلو النص .

حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظه — هذا هو نص البند الرابع عشر من ملحق المادة الثامنة .

" نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستهيىء وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية فى الأراضى والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدّم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسى الإضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفين . "

ومعالى وزير المالية وهو أستاذ كبير وعالم قانونى لايخفى عليه ماتنطوى عليه هذه النصوص القانونية ، وأن عبارة "ستحقق الحكومة" معناها هنا أنه يجب عليها أن تحقق كل طلب تدل التجربة على أنه لازم .

انتهينا من الاحتلال السابع ، وأنتقل الآن إلى الاحتلال الثامن وهو مانصت عليه الفقرة ١٢ من ملحق المادة الثامنة ، وهو احتلال بور سعيد والسويس بإبقاء فصيلة بريطانية وصفت بأنها صغيرة لتستلم وتحرس المؤن عند مرورها بالقطر ، وكأنهم أرادوا ألا يتركوا بقعة دون أن يكون فيها احتلال إنجليزى فبعد أن احتلوا مراسى الطيران انتقلوا إلى الطرق ليصلوا منها إلى داخلية البلاد ، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى مناطق التدريب التى وصلت حدودها — كما قلت — إلى الزقازيق والجيزة ، فماذا بقى لهم بعد ذلك ؟ بقى بلدان صغيران هما بور سعيد والسويس ، فقرروا أن توضع فيهما فصيلتان لشحن السفن واستلام المؤن .

أما الاحتلال التاسع ، فهو ما ورد فى الفقرة ١٣ من الملحق المشار إليه وهو أن الحكومة المصرية تأذن لحكومة إنجلترا فى الطيران فى الجو المصرى بأجمعه ، ويتبع هذا الإذن إنشاء منازل للطيران .

الاحتلال العاشر — حتى الصحراء لم تفلت من يد الإنجليز ، فأباحت هذه المعاهدة لإنجلترا إرسال جماعة من الضباط يرتدون الملابس الملكية لدراسة الأراضى ورسم الخرط .

الاحتلال الحادى عشر — هو احتلال الطرق والسكك الحديدية وسأتكلم عنه فيما بعد .

والاحتلال الأخير هو احتلال الأثير ، فالتلغراف اللاسلكى والتليفون والتلغراف كل هذا سيكون تحت تصرفهم عند الحرب وخطر الحرب والخطر المفاجىء .

أنتقل بعد ذلك إلى الثكنات العسكرية ولم تقتصر نصوص المعاهدة هنا على وجوب إنشاء ثكنات عسكرية فى منطقة القنال لعشرة آلاف جندى و ٤٠٠ طيار ، وما يتبع هذه القوة من خدمة وعمال فنيين وطيارين بل طلب إلينا أيضا أن ننشئ الحدائق المنسقة ، والمنازل للمتزوجين ، وملاهى ومستشفى للنقاهة ، والغريب أنه يشرف على كل ذلك دكتاتورية كالدكتاتورية التى أشرت إليها فى مسألة الطيران . فإن ممثل إنجلترا وحده هو الذى يعرض مشروعات وتصميمات ورسوم هذه الثكنات والمنشآت ، وقد كنت أظن أن لجنة الخارجية لهذا المجلس وهى تضم عددا من كبار رجالنا وعظمائنا قد بحثت الرسوم والمواصفات الخاصة بهذه المنشآت ، وتحققت من وصولها من إنجلترا ، وتبينت مقدار تكاليفها بالضبط . قالوا إن هذه التكاليف تبلغ على وجه التقريب نحو أربعة ملايين من الجنيهات ، فمن أين جاء هذا التقدير إذا لم تكن هذه الرسوم قد وردت من إنجلترا ؟ إلا إذا صرح لنا الوزير المسئول بأنها وردت فعلا ، وكيف تعتمد لجنة الخارجية هذا التقدير وتطرحه على المجلس لكى يعتمد هو أيضا عليه فى حكمه .

أليس من الجائز أن تطلب الحكومة الإنجليزية إنشاء أقبية (بدرومات) للحماية ضد الغازات الخانقة ، فيكلفنا ذلك ملايين الجنيهات . وهذه الثكنات التى ستنشأ ، هل سيكون بناؤها من المرمر أم من الحجارة ؟

وإنى لأسائل نفسى لماذا ندفع نفقات بناء هذه الثكنات مادمنا قد قبلنا أن تكون ثم نقط عسكرية ؟ وقد جعلت تلك الثكنات لتحمى إنجلترا نفسها وهل ينقذنا من كل اعتراض مجرد دفع التكاليف؟ أليس ذلك جودا وكرما ؟ فما قال قائل إن مجرد دفع النفقات يدفع عن البلد شبهة الاحتلال ، أو ادعاء ملكية هذه المعسكرات ، إن هذه الفكرة ليست لها قيمة ، فما دمتم قد سلمتم بمبدأ بقاء الإنجليز عشرين عاما ، وما دامت هذه الثكنات ستقام لحماية مواصلاتهم الإمبراطورية ، فليدفعوا هم نفقاتها .

أنتقل الآن من باب الثكنات العسكرية إلى باب الأفاعى ، والأفاعى هو اللفظ الذى اخترت أن أطلقه على الطرق والسكك الحديدية التى طلب الإنجليز إنشاءها والتى تتسلل إلى داخل القطر وتمتد إلى مدنه وقراه . وهنا يجب أن أتكلم على حذر ، فأنتم لا تعلمون مبلغ ما أكنه ياحضرات النواب للمفاوضين المصريين ، وخصوصا صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الذى قيل إنه هو الذى أشار بإنشاء هذه الطرق واحتال على الإنجليز حتى استدرجهم إلى الرضاء بالبقاء فى منطقة القنال فقط ومبارحة القاهرة والاسكندرية .

إن الرأى الحديث فى الفنون الحربية لا يجعل للثكنات الأهمية التى كانت لها من قبل يوم أن كانت الحرب بالرماح . والمحتل الذى يريد الآن ضمان النصر إلى جانبه يستعين بالآلات الحديثة والطيران . أما الطيران فقد اطمأنت إنجلترا عليه كما رأيتم .

وأما مسألة الطرق فاليكم ما يقوله كاتب إنجليزى فضح سرها فى مجلة " القرن التاسع عشر وما بعده " قال :

" قد يساور الأسف جماعة المحتلين القدماء على نزول العلم الإنجليزى من سطوح ثكنات قصر النيل ومصطفى باشا بعد ما خفق عليها مدة نصف قرن غير أن الاتفاق الجديد أكثر ملاءمة لأحوال العصر من سواه ، فقد تغير الزمن حقا منذ احتلال أول جيش بريطانى للقلعة فى القاهرة ، وأحدثت الآلات الميكانيكية والطيران انقلابا فى وسائل النقل ثم إن الطرق الجديدة وخطوط سكة الحديد ستجعل حامية القنال أسرع فى الحركة مما كانت الجيوش المعسكرة فى القاهرة والإسكندرية فى أى وقت " .

ويجب ألا نطنطن أونفرح كثيرا بمسألة الجلاء عن القاهرة ما دام الإنجليز قد استعاضوا عن احتلال القاهرة والإسكندرية بالطرق الجديدة ، وما دام قد ثبت أن الطرق أفضل من الثكنات وتمكن حامية القنال من الحركة والانتقال فى أى وقت بأسرع مما لو كانت هذه الحامية تعسكر فى القاهرة والإسكندرية .

لقد تغلغلوا فى كل شيء . قيل إنه يجب التسليم بأن هذه الطرق للعمران ولمصلحة البلاد، ولكننا لم ننشئ هذه الطرق قبل الآن ولم نحرك ساكنا حتى جاءت إنجلترا تذكرنا اليوم بها .

ما دامت هذه الطرق لمصلحة مصر فما دخل إنجلترا فيها ، وما مصلحتها فى إنشائها وربط المعسكر البريطانى بالاسكندرية وببور سعيد و السويس وبالقاهرة حتى يحيط بكل القطر ؟ ومن هنا أستنتج — مع الألم الشديد — واعذرونى إذا كان المنطق هو الذى يتحكم فى ألفاظنا — أن إنجلترا لا تستعد ضد دولة أخرى بل ضد مصر ، ومن نفقات مصر ، وعلى حساب خزانة مصر ، ولا يمكن إنجلترا أن تخدعنا بعد أربعة وستين وعدا فى أربعة وخمسين عاما ، والواقع أنها تخشى من أن يكون لنا فى المستقبل جيش قوى لهذا ربطت القطر كله ، موانيه وجوه وأسلاكه بره وبحره كى تحتاط لنفسها من مصر لا من دولة أجنبية .

وإليكم خط سير هذه "الأفاعى" فى داخل البلاد :

(ا) الدفعة الأولى ثمن لجلاء عن القاهرة :

١ — من الإسماعيلية إلى الإسكندرية تصل الشرق بالغرب وتخترق أقاليم الوجه البحرى وصميمها .

٢ — من الإسماعيلية للقاهرة للاتصال بالعاصمة .

٣ — من بور سعيد للسويس لربط الموانئ .

٤ — من جنيفة إلى طريق السويس لوصل المعسكر بتلك الجهات ومقدارها بالكيلومترات ٥٣٧ وهذا التقدير على حسب طول السكك الحديدية لا على طول الترع التى ستنشأ بجوارها هذه الطرق وسيأتى الكلام عن هذا فيما بعد .

(ب) الدفعة الثانية وهى ثمن لجلاء عن الإسكندرية :

١ — من الاسكندرية إلى مرسى مطروح للسيطرة على الحدود.

٢ — من أهرام الجيزة إلى الإسكندرية للسيطرة على العاصمتين معا .

٣ — من القاهرة للسويس مباشرة ومقدارها ٦٤٠ كيلومترا .

(ج) الدفعة الثالثة (دون مقابل) :

١ — من القاهرة إلى قنا وقوص للسيطرة على الصعيد .

٢ — من قوص إلى القصير للوصول للبحر .

٣ — من قنا للغردقة للوصول إلى البحر أيضا .

وطول هذه الطرق ١,٠٣٥ كيلومترا فيكون مجموع طول الطرق جميعها ٢,٢١٢ كيلومترا .

هذا هو الترتيب الحربى الذى اختمر فى أذهان الإنجليز والذى من أجله جعلوا مفاوضيهم من الرجال العسكريين ، وهؤلاء لا يؤدون واجبا عمرانيا بالنسبة لمصر، بل يؤدون واجبا عسكريا، والفكرة فى إنشاء هذه الطرق موجهة ضد مصر، فهى نافعة فى وقت السلم وستحتل فى وقت الحرب بنص صريح. والتزام إنشاء هذه الطرق ليس التزاما محددا بوقت ، بل هو التزام أبدى لأن المادة التى تكلمت عن الطرق تدخل ضمن المواد المحتفظ بها بالنسبة للمحالفة.

هذه هى الطرق التى قيل بأنها عمرانيـة وستكون إلى الأبد تحت سيطرة الإنجليز.

أنتقل إلى الكلام عن البعثة العسكرية فأقول : جاء بالمعاهدة أنه بناء على رغبة مصر فى استكمال تدريب الجيش المصرى ستنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية وبذلك سنستعين ببريطانيين قد يكلفوننا أكثر مما يكلفنا زملاؤهم من الألمان والفرنسيين والبلجيك . ولكن ما هى مدة انتداب هذه البعثة ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أرجو من حضرة النائب المحترم قراءة النص الخاص بذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه — لا يوجد نص يحدد هذه المدة ، بل ذكر أنها المدة التى تراها (مصر) ضرورية للغرض المذكور ، أنا لا أقول بأنها أبدية ، ولكن تدريب جيش يعتبر فى نظر عصبة الأمم كفئاً للدفاع عن القنال يحتاج إلى وقت قد يطول كثيرا إذا لم تدرب البعثة العدد الكافى من الجنود، وهذه البعثة لم ينص على اختصاصاتها ولا على مدى سلطتها وطريقة سيطرتها على وزارة الحربية من الوجهة الفنية ، وفى يد من ستكون القيادة العامة للجيش المصرى ؟ كل هذا لم يبين بالنسبة للبعثة العسكرية التى سنضطر إلى إبقائها، لأننا نخشى حتما أن تحكم عصبة الأمم بعدم كفاءة الجيش فنبقيها عشرين سنة وستكون هذه البعثة سببا فى احتكاك ينشأ بينها وبين وزير الحربية، لاسيما أن المدد الذى ستدربه البعثة كل عام لم يحدد فى المعاهدة.

ياحضرات النواب المحترمين : لا أريد أن أطيل عليكم بعد هذا ولكن هناك بحثا صغيرا تعبت فيه كثيرا ، وهذا البحث خاص بالنفقات .

لقد قدرت ميزانية لهذه النفقات ، فوجدتها تبلغ حوالى مائة مليون من الجنيهات (ضحك). قدرت هذا التقدير، ولكن حدث أن تشرفت بزيارة معالى الرئيس ودار بيننا حديث فهمت منه أنه يجب أن نكون قوميين فى بحوثنا، وأن نتجنب التهويش فرأيت حتما أن أهبط بهذا التقدير وأن أتجاوز عن جزء من مائة المليون الجنيه .

لقد بحثت فى تقرير لجنة الخارجية لعلى أجد ذخيرتى، ولكنى مع الأسف وجدت أن مأمورية اللجنة الأولى ، وهى تقدير نفقات الأعباء التى فرضتها علينا المعاهدة ونفقات الطرق والثكنات ، لم تفز بنصيب من البحث .

يجب لكى نعطى رأيا صحيحا ان نعرف ثمن هذه المعاهدة ، ولكن المفاوضين قبل التوقيع على المعاهدة لم يعنوا ببحث هذه النفقات ، لأن التقديرات ابتدأت بعد العودة وأخذت المصالح المختلفة تعد بحوثها، كما أن لجنة الخارجية لم تناقش هذه المسائل مناقشة جدية ، فلم تستحضر الملفات

لتقوم بمراجعة هذا التقدير ، ولكنى أتعبت نفسى قليلا وقت يبحث حسابى يعتمد على الأرقام ، تناول نفقات الطرق وتكاليف الانضمام إلى عصبة الأمم وتوسيع ميناء الإسكندرية ، إذا ما طلب توسيعها فى حالة الحرب أو خطر الحرب ، والمساعدات والتسهيلات التى تقدمها مصر لا لخمس سنين فقط بل إلى الأبد فى حالة الحرب وشبهة الحرب .

خبرونى ياحضرات النواب ، ما هى نفقات كل هذه الأعباء ؟ وما هى نفقات البعثة العسكرية ومرتباتها مدة إقامتها ونفقات قوة الدفاع عن السودان (وهذه مسألة هامة جدا) ؟ لقد قيل إن مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه قد صدر به قرار تمهيدى ، ولكن حاكم السودان العام قد أعطى له الحق أن يطلب ما شاء من الجنود ، فقد يطلب ١٢ ألف جندى ، إذ ربما يزعم أن الحبشة يسودها الاضطراب فابعثوا بالجيش جميعه ، لأن هذا الحاكم مسيطر على الجيش وعلى القوة السودانية ويستطيع أن يأتى بالجيش المصرى كله ، ولكننا بالرغم من كل ذلك لا نشترك معه فى الحكم ولا يباح لنا أن نكون أعضاء فى مجلسه .

يقولون إنه سيكون فى حاشية الحاكم العام ضابط مصرى عظيم . فأى ضابط عظيم يسمح لنفسه أن يكون فى حاشية الحاكم العام ؟ ! وأى عمل يسند إليه ؟ أيكون نديما أم ياورا أم سكرتيرا ؟ !

وهذا مفتش الرى لا يحضر مجلس الحاكم العام إلا إذا نظر المجلس فى مسائل متصلة بأعمال الرى ، ولعلكم تعرفون أن رأيه استشارى فقط ، ولا بد أنكم تذكرون أننا أقمنا الدنيا وأقعدناها حول خزان جبل الأولياء ، وهل قوة الدفاع عن السودان تكلفنا أقل من ٧٥٠ ألف جنيه أو أكثر ؟ هذا ما لا أدريه ، لأن المطلوب منى أن أقرأ هذه المعاهدة وأن أبحثها وقد بحثتها وقرأتها فلم أجد فيها شيئا من ذلك .

هذا البحث لم يتقدم به وزير ولم تبحثه لجنة ، فالمسألة مجهولة ولا ندرى كم تكلفنا هذه المعاهدة لنتدبر الأمر ؟ كان يجب أن يكون هذا البحث كاملا عند المفاوضة وعند التوقيع على العقد .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أطلب الكلمة .

الرئيس — أرجو إذا وافق دولة الرئيس أن ينتظر قليلا حتى يتم حضرة النائب كلامه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه — احتراما لدولة رئيس مجلس الوزراء لا أريد أن أطيل فى هذا الموضوع ، وقد أوضحت لحضراتكم بعض ما انتاب هذه المعاهدة من نقص وما بذل حولها من كرم كثير فى الميزات التى وصل إليها الإنجليز ، لكى نبرهن على حسن نية ! إننى فى جميع أطوارى فى الحياة لم أكن رجلا تجاريا أقصد النقد لغرض ، ولكنى أحكم المنطق وأحكم النص لذلك أرجو من حضراتكم أن توافقونى على رفض المعاهدة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — حضرات النواب المحترمين :

عمل المفاوضون ، زملائى وأنا ، فى هذه المعاهدة عملا متصلا ، وبذلوا فى سبيل الاحتفاظ بحقوق مصر وكرامة مصر كل جهد . ومما لا شك فيه أن الساعى للحصول على استقلال بلاده ، لا يصح أن يضيع هذا الاستقلال من أجل المال (تصفيق) .

كان همنا الأول إذن الحصول على استقلال مصر ، فجئنا بهذه المعاهدة ، ولم يهمنا كم تكون تكاليف الجيش ، وكم تكون تكاليف الثكنات ، وكم تكون تكاليف الدفاع عن البلاد ، لأن الدفاع عنها أهم واجباتنا بعد أن أصبحت مستقلة ، وألقيت على عاتقها مسئولية الدفاع عن نفسها . وهذا يتطلب منها أن تعمل على زيادة قوتها ، لكى تتمكن من القيام بهذا الدفاع — كل ذلك بغير أن تقيم وزنا لما قد يكلفها هذا الواجب من مال ، إذ الواجب عليها أن تفكر قبل كل شىء فيما تقوم به كل دولة مستقلة للمحافظة على استقلالها .

لم يكن بحثنا ، أثناء جهادنا للتخلص من الاحتلال ، متجها إلى ما قد يكلفنا هذا الخلاص من مال ، بل كان بحثنا قاصرا على تثبيت استقلال البلاد ، لأن الأمة التى تبحث كم يكلفها الاستقلال من المال لاتستحق أن تكون دولة مستقلة (تصفيق) .

وما دمنا قد وفقنا إلى الحصول على استقلالنا ، فأول واجباتنا أن نأخذ توا على عاتقنا ما تفرضه علينا مستلزمات الدفاع عن بلادنا بقدر استطاعتنا ، حتى يتم تأهبنا الكامل للدفاع بمفردنا عن قنال السويس ، وعند ذلك لا يصبح للجنود الإنجليزية مقام بيننا .

لقد وصلنا إلى تحديد وقت الجلاء ، إذ أصبح موقوتا بأن تصل قواتنا إلى الحد الذى يمكنها من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها ، ولا يمكن أن يطلب منا ، لأجل الوصول إلى هذا الحد ، أن تكون قوتنا على القنال أكثر من الحالة التى عليها القوات الإنجليزية ، وقد حددت فى المعاهدة بعشرة آلاف جندى ، ففى الوقت التى تصل قواتنا إلى هذا العدد لا يمكن الإنجليز ، ولا عصبة الأمم ، ولا أى مخلوق ، أن يقول إننا لم نصل إلى الدرجة التى يستطيع الإنجليز أن يتركونا نذود بأنفسنا عن حرية قناة السويس وسلامتها ، أرجو وأنتم تبحثون المعاهدة ، ألا تستسلموا إلى الأهواء ، ولا إلى الكلام المطنطن . ولكن انظروا إلى مصلحة بلادنا . والنظر إلى هذه المصلحة يستدعى حذرا وحرصا واستعدادا للدفاع عن البلاد .

لا تبحثوا الموضوع ، كأنكم أمة لا تهمها محالفة أو تعاون وتضامن إذ لا توجد اليوم قوة يمكن أن تستقل بنفسها ، فتصول وتجول دون سند أو حليف .

ولو بحثنا أمورنا على هذا الأساس ، لما كنا جديرين بنظر هذه المعاهدة ولما أمكن أن يتسع لنا مكان بين أمم العالم التى تبحث كل منها عن حليف

يشد أزرها عند الشدة فضلا عن ضياع الجهود التى بذلها المفاوضون مضحين براحتهم وصحتهم فى سبيل الوصول بالمفاوضة إلى هـذه النتيجة التى تقدرها الأمة قدرها (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم سعادة حمد الباسل باشا — حضرات النواب المحترمين : كنت أود أن أبدى رأيى فى المعاهدة المعروضة علينا، وكان بودى أن أبدى هذا الرأى بالقبول أو بالرفض دون أن أتكلم من فوق هذا المنبر ولكن الظروف التى أحاطت بى منذ الحركة الوطنيـة جعلت لزاما على أن أتكلم بوجدانى فى هذه المسألة، موضحا ما علق بذهنى و بذا كرتى من التطورات وكيف سارت هذه الحركة من بدايتها إلى الآن، لذلك رأيت أن أخوض فى هذا الموضوع ولا أريد أن أتكلم بلسان قانونى أو أتعرض لبحث فقهى قد يؤدى إلى التشكك، وتعلمون حضراتكم أن الأبحاث الفقهية حتى فى الدين تنتهى عادة إلى التشكك فى العقيدة ، ولا أريد أن أتكلم بلسان السياسة أيضا لأن من شأنها اللف والدوران حول المعانى والتفسيرات، بل أريد أن أتكلم بوجدانى و بصوت الطبيعة، وأظن أن فى هذا المجلس أنصارا لصوت الطبيعة يرحبون بسماعها و يقدرون إخلاصها (تصفيق) .

أود ألا أتكلم بلغة القانونيين أو السياسيين لأن الذين بحثوا هذه المعاهدة من معارضين ومؤيدين قاموا ببحثها وناقشوها مناقشة تامة فى داخل هـذه القاعة وخارجها، بل تغالوا فى بحثها حتى تجاوزت بحوثهم الوجدان والشعور فقال المؤيدون للمعاهدة أقوالا لم يدل بها لا دولة رئيس مجلس الوزراء ولا شركاؤه فى المفاوضة، كما أنه لم يدل بها معالى وزير الخارجية فى بيانه القيم .

قال حضرات المؤيدين لهذه المعاهدة إنها كفلت لمصر النعيم الدائم ، مما جعل المعارضين يذهبون فى معارضتهم بتصورات بعيدة عن الحقيقة فذهبوا إلى القول — كما أذكر — باستنكار النص فى المعاهدة على انتهاء الاحتلال مع أن الجيش البريطانى لا يزال موجودا فى البلاد، وقد قامت الحركة الوطنية بسبب وجوده، فكيف يقال إذن إن الاحتلال قد انتهى ؟ يعترضون أيضا على إنشاء الطرق فى مصر وهذه الطرق فى الواقع تقتضيها مصالحنا الحربية لأنه لو كانت لدينا آلات حربية من الطراز الحديث لطلب قائد جيشنا نحن من حكومتنا إنشاء مثل هذه الطرق .

ذهب المعارضون إلى أبعد من هذا ، وكادوا ينادون بألا تشترى مصر سلاحا لجيشها، لأن هذا الجيش وهذا السلاح سيستولى عليه الإنجليز و يبعثون به إلى السودان ، ولاشك أن المنطق يأبى هذا الرأى .

إن الأمانى المصرية من فجر الحركة الوطنية، هى طلب الاستقلال وحرية البلاد ولا يوجد مصرى واحد لا يشترك فى هذه الأمانى الوطنية بل جميع أفراد الأمة المصرية سواء فى طلب الحرية والاستقلال للبلاد ، وكل من لا يشعر بهذا الشعور يكون مجردا من الوطنية وخارجا على بلاده، والواقع أن نقطة الخلاف بين أفراد الأمة تنحصر فى كيفية الوصول إلى الحرية والاستقلال. ففريق منهم يحرم المفاوضة مع الانجليز، ولا يتكلم فى سبيل تحقيق استقلال بلاده وحريتها إلا بعد أن يجلو الإنجليز عنها و يردوا إليها حريتها وملحقاتها أيضـا .

إن القائلين بهذا هم من أشراف البلاد وعظمائها ومن الوطنيين حقا ، ولا يضيرهم قلة عددهم، لكن هـذا الكلام النظرى لم تقبله الأمة واتجهت إلى الوصول إلى استقلالها من طريق المفاوضة و إبرام المعاهدة بين مصر و إنجلترا. وهذه هى الخطة التى رسمها الوفد برياسـة المغفور له سعد باشا ، وقد وافق الوفد على أن يكون للإنجليز نقطة عسكرية على ضفتى القنال وارتضت الأمة رأيه وسلمت بذلك المحادثات التى جرت مع الإنجليز من سـنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٦ وقضت تطورات الحوادث والظروف الفجائية فى سنة ١٩٣٦ أن تكون هذه النقطة أوسع مدى وجنودها أكبر عددا مما اتفق عليه من قبل، و إذا تساءلنا هل وجود هذه النقطة العسكرية يتعارض مع استقلالنا أم لا ، كان الجواب أن بعد هذه النقطة عن السكان وعواصم البلاد يجعلنا لا نشعر بها ولا يضيرنا إن كانت المساحة التى تشغلها كبيرة أو صغيرة، كما أنه لا يضيرنا عدد قوتها ولا المصاريف التى تصرف عليها لأن الإنجليز هم الذين سيقومون بالإنفاق عليهـا ولا أبيح سرا إذا قلت إن رأيى كان فى كل المفاوضات السابقة أنه لا يهمنى وجود هـذه النقطة العسكرية ولا عدد أفرادها ، كثر عددها أو قل ، سواء كان ألفا أو عشرة آلاف .

اتفقت يا حضرات النواب آراء جبهة المفاوضة على أن تكون المفاوضة مع الإنجليز على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ ووافقنا على هذا التفويض، وقد جاء فى المعاهدة توسع فى النقطة العسكرية لكن هـذا التوسع كان نتيجة طبيعية لحالة طارئة. استدعت التوسع فى المساحة التى تحتلها النقطة العسكرية وفى عدد أفرادها وقد شملت المعاهدة مزايا أخرى أفضل مما شمله مشروع سنة ١٩٣٠ وعلى الأخص فى السودان، كما امتازت المعـاهدة بنصوص فى الامتيازات الأجنبية شهد الجميع أنها لم تذكر مطلقا فى المعاهـدات المـاضية وأنها محققة لإلغاء الامتيازات، ومنح الحرية للحكومة فى وضع التشريع لجميع السكان، والواقع أن هذه المعاهدة فتحت لنا الباب المغلق الذى كنا نحاول فتحه من زمن مضى، وذلك بفضل قوة الأمة و إرادتها واتحادها و إجماعها وتضامنها وكنا ننتظر أن يؤدى فتح هذا الباب إلى الراحة التامة وتوطيد استقلالنا وحريتنا ، فإذا ظهرت بعد ذلك عقبات فإن هذه القوة التى فتحت لنـا هذا الباب كفيلة بتذليل الصعاب و بأن تحقق لنا السعادة والحرية (تصفيق) . لهذا أرى أنه يجب علينا أن ندخل من هذا الباب، لا مترددين، بل ندخله مدفوعين بشعور المنتصر ، وهذا يساعدنا على أن نؤدى واجبنا وعملنا ، بالعمل كما أديناه بالقول ، وبذلك نثبت للعالم أن مصر استحقت أن تكون أمة مستقلة قولا وعملا .

لهذه الأسباب أؤيد المعاهدة (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — أيها الإخوان والزملاء الكرام :

اليوم يوم الفصل فى أمر أمة ، وفى مصير شعب عريق فى المدنيـة . اليوم يصدر قضاؤنا فى تاريخ ماض مملوء بالفخار ، والتضحيات والآمال ، وفى تاريخ مقبل مجهول . فمن حق أبنائنا وأحفادنا علينا أن نترك لهم ميراثا حسنا حتى ننـال شكرهم وثناءهم ، لاميراثا مثقلا بالديون نبوء من أجله بغضبهم ومقتهم .

إن الوطن ملك لنا جميعا ، فلننظر فى الأمر نظرة الأسرة الواحدة المتحابة لا نظرة الشيع المتنافرة التى تتسقط الهفوات بعضها لبعض ، وتحصى كل منها على الأخرى السيئات .

ما أحوجنا لسعة الصدر ، وطول التروى فى الأمر ، فإن الحقيقة إنما تنبعث من خلال البحث الهادئ الذى يتجه إلى المصلحة وحدها ، لا إلى شهوة الغلبة والانتصار .

إذن ما هى قضيتنا المصرية ؟ ما هى الأمنية العزيزة التى أرقنا من أجلها الدماء ، وبذلنا فى سبيلها مابذلنا من الضحايا ؟

لا شك أن تلك الأمنية هى الاستقلال التام لمصر والسودان . والاستقلال كما تفهمه الدول المستقلة حقا ، وكما يجب أن نفهمه نحن ، وكما عرفه العلامة لابرادل (Labradelle) الحجة فى الفقه الدستورى ، هو حرية الأرض والسماء والماء بحيث لا يوجد جندى أجنبى على أرض الدولة ، ولا ترسو فى مياهها بارجة حربيــة أجنبية بغير إذن ، ولا تحلق فى أجوائها طائرة أجنبية فى غير الأحوال التى تقضى بها القوانين الدولية ، مع وحدة القضاء والتشريع لكل مقيم فى أرض الدولة .

فهل هذه المعاهدة تحقق الاستقلال بهذا المعنى ؟

تنص المــادة الأولى من المعاهدة على إنهاء الاحتلال . أما المــادتان السابعة والثامنة منها فتنصان على بقاء الاحتلال ، ثم يقال لنا بعد ذلك إنها تحقق الاستقلال !

أى استقلال هذا الذى يتخطفه الطير من كل جانب ؟ ! !

أنكون مستقلين وعلى أرضنــا ، وفوق رءوسنا وفى مياهنا ، آلاف من الجند فى وقت الحرب والسلم على السواء ؟ ! هل نكون مستقلين وقيــادة جيشنا فى يد هيئة أجنبية تحت اسم بعثة عسكرية ؟

هل سنكون مســتقلين وكل معانى الاستقلال التى ذ كرتهــا فى تعريف العلامة "لابرادل" لا تحقق بهذا المشروع أو المعاهدة ؟

إن القول بأن استقلال البلاد قد تحقق لايتفق مع الواقع فى شىء ، هل سنكون مستقلين ونحن مسخرون للإنجليز ؟ فأبناؤنا ، ودماؤنا ، وأرواحنا ، ومياهنا ، وأرضنا وسماؤنا ، كل أولئك خاضع لمشيئتهم .

لقد نص فى المعاهدة على أن تقدم لإنجلترا كل ما تريد من المساعدة أثناء الحرب ، أو عند الخوف من وقوع الحرب ، أو عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها — وهذه الحالة الدولية موجودة فى كل زمان ومكان .

هل سنكون مستقلين ، ولسفير إنجلترا امتيازات ليست لباقى السفراء ، على اعتبار أنه ذو أقدمية عنهم ؟

الواقع أن هذه الامتيازات لم تعط لسفير إنجلترا إلا ليحتفظ بمــا للندوب السامى الآن من الحقوق ومن السلطة والنفوذ . وإذن فالجوهر باق وإن تغيرت الألقاب .

هل سنكون مستقلين ، وشعورنا وعواطفنا — كما قال الأستاذ فكرى أباظه — نحو جيراننا ونحو الأمم العربية الشقيقة مكبوتة مكتومة ، فلانستطيع أن نساعدهم أو ننصرهم بأى حال من الأحوال ؟ ذلك لأن المعاهدة تنص على ألا تتخذ ، نحو أى بلد أجنبى ، أية سياسة تتعارض مع مصالح إنجلترا ، بل سيطلب منا أن نشترك فى إرغام تلك الدول المجاورة وإرهاقها .

إننا بهذه المعاهدة سنكون على الدوام ذيلا للسياسة الإنجليزية فى الخارج نؤيد طلباتها وأطماعها الاستعمارية وسيكون مندوبونا فى عصبة الأمم أنصارا لسياسة إنجلترا الاستعمارية .

وليس أدل على ذلك من أنهم حتموا علينا الاعتراف بميثاق منع الحرب ، وهو الميثــاق الذى استثنت فيــه إنجلترا قناة السويس وجعلت لنفسها حق محاربة أى شعب — ولو كان الشعب المصرى نفسه — فى سبيل محافظتها على القنال ؟ ! !

أنكون مستقلين وشطرنا الجنوبى وهو السودان مفصول عنا ، والجيش المصرى فيــه تحت أمر الحاكم العــام ، وتحت تصرفه يوجهه كيف شاء وأنى شاء ، ثم هو يحدد عدده ويعين أماكنه ؟ ! !

هل سنكون مستقلين وللأجانب عامة وللإنجليز خاصة امتيازات خطيرة لا يوجد لها نظير فى أى بلد من بلاد العالم ؟ ! !

أسنكون مستقلين وللقوات البريطانية فى مصر امتيازات ظالمة مهينة لا يقبلها العقل ولا ترضاها الكرامة الوطنية . من نكبات جسام . ومعاول هادمة للاستقلال . مزهقة لروحه ؟ ! !

هذا شرح بسيط للنكبات التى حوتها هذه المعاهدة وسأفصل الآن النقط الأساسية كما وردت فى المعاهدة .

إن الشروط العسكرية ليست سوى مجموعة من النكبات العاتية ، فهى لا تجعل مصر فى صف الدول المحمية فحسب ، بل تضعها فى مركز المستعمرات البريطانيــة . فالاحتلال إذن قائم وجاثم على صــدورنا بآلاف من الجنود البريطانيين ، ومئات من الطائرات الحربيــة ، وشبكات من الطــرق العسكرية ، وخطوط السكك الحديدية ، التى تمهد لهم سبل التوغل فى البلاد كيفما شاءوا ومتى أرادوا .

أعطت المعاهدة الاحتلال صورتين : صورة موقوتة وأخرى دائمــة . فالأولى تنحصر فى وجود عشرة آلاف جنــدى ، وأربعمائة طيار ، عدا الفنيين والإداريين ، وما يلحق بهم من العمال . وستحتل هذه القوة منطقة قنال السويس بأجمعها . أما المعسكرات البريطانية فستكون فى منطقتين كبيرتين :

الأولى منطقــة المعسكر ، وتقع فى غرب الاسماعيلية على مدى ثلاثة كيلو مترات ، والثانية عند جنيفة على الساحل الغربى للبحيرات المرة .

وسيكون للحلفاء الإنجليز فوق ذلك الحق فى أن يقوموا بمناوراتهم وتمريناتهم العسكرية فى منطقة شبه جزيرة سيناء ، ولهــذه المنطقة تتمة فى الجانب الغربى من القنال ، تمتد من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا ، ويدخل فيها الخط الحديدى نفسه ، ثم تتجه شرقا إلى خط طول ٣٠َ ٣١ْ أى إلى حدود مدينــة الزقازيق كما قال الأستاذ فكرى أباظه ، ثم تمتد إلى جزء كبير من مديرية الشرقية من الشرق والجنوب ثم تمتد جنوبا إلى خط عرض ٥٢َ ٢٩ْ درجة أى إلى حدود

القاهرة ، ثم إلى حدود مديرية الجيزة ، ثم تمتد إلى الجنوب حتى تلتقى بخط الطول ٤٤َ ٣١ْ وبخط العرض ٣٠َ ٢٩ْ وتصل إلى خليج السويس . وهذه الدائرة جميعها تبلغ مساحتها ٢,١٨٢,١٣٢ فدانا ، أى ما يقرب من مساحة مديريات المنوفية والقليوبية والغربية ! ! وبهذه المنطقة من المعادن النفيسة الشيء الكثير ، ولن تستطيع مصر استخراجها مادام هذا الجزء من أرضها داخلا ضمن دائرة النفوذ البريطانى حيث تستعملها القوات البريطانية فى مناوراتها وتدريب جيوشها . وسيحرم الجيش المصرى من تلك المنطقة التى تعتبر أصلح جهات القطر لعمل التمرينات الحربية ، وإجراء المناورات العسكرية ، كما سيحرم أيضا من دراستها من الوجهة الحربية ؛ فاذا ماجاء اليوم الذى يطلب فيه من الجيش المصرى الدفاع عن هذه المنطقة وقف عاجزا ، لأن القواعد الأساسية تقضى بأن الجيش لا يمكن أن يدافع عن أرض ما ، إلا إذا كان قد درسها ، وألم الإلمام الكافى بجميع نواحيها .

كذلك أعطيت القوات البريطانية الحق فى إجراء المناورات والتمرينات العسكرية فى منطقة شبه جزيرة سيناء ، وتبلغ مساحتها ٦١,٣٧٦ كيلو مترا ، أى ما يقرب من أربعة عشر مليونا ونصف مليون من الأفدنة وهذه المنطقة التى تبلغ مساحتها مساحة دولة بأكملها ، لها أهميتها ومميزاتها الحربية والسياسية والمعدنية .

تضاف إلى هذا نكبة أخرى ، وهى أن الجيش الإنجليزى سيهيمن على آبار البترول الموجودة فى تلك المنطقة .

أما الثكنات التى ألزمتنا المعاهدة تشييدها ، فهى عبارة عن مدن بما حوت من الحملات والمكملات ويدخل فى هذا غرس الأشجار ، وإنشاء الحدائق ، وتشييد المصحات ، وما إلى ذلك مما سيكلف مصر مع إنشاء الطرق العسكرية مبالغ طائلة ، لا أقول إنها تبلغ مائة مليون من الجنيهات كما قال الأستاذ فكرى أباظه ، ولكن أقول إنها ستبلغ عشرات الملايين ، وهذا هو رأى الخبراء الفنيين ؛ فلقد رأينا أنه فى إنشاء الخزانات أو السكك الحديدية أو غيرها تتجاوز نفقاتها عند التنفيذ أضعاف ما كانت تقدره الحكومة لها عند وضع المقايسات .

وهناك مصيبة أخرى نص عليها ملحق المادة الثامنة ، وهى أن للقوة البريطانية الحق فى أن تبدل وتغير فى مواصفات إنشاء الثكنات كما تشاء طول مدة العمل ، وهذا من شأنه أن يساعد الحكومة البريطانية على التلكؤ والتطويل والتسويف حتى تطول مدة إقامة جيشها فى القاهرة والإسكندرية .

ولا يفوتنى أن أذكر أن تلك الامتيازات التى منحتها المعاهدة للقوات البريطانية والمحددة فى ملحق المادة التاسعة . من شأنها أن تمتهن الشعور الوطنى ، إذ أعفيت هذه القوات من تطبيق القانونين المدنى والجنائى على أفرادها أثناء تادية وظائفهم الرسمية . وأدهى من ذلك أنه فى حالة اتخاذ إجراءات مدنية ضد أى فرد من أفراد تلك القوة الإنجليزية — أمام أية محكمة مصرية — تبلغ الإجراءات إلى سفير إنجلترا ، ولا تتخذ أية إجراءات أخرى قبل انقضاء واحد وعشرين يوما على تاريخ التبليغ ، وتمتد هذه الفترة إذا قال السفير إن إتمام التحقيقات لم يتيسر فى خلال هذه المدة ، وقد يطول امتدادها إلى ما شاء الله .

ويعد تصريحه بأن ما وقع من هذا الفرد ناشئ عن أداء واجباته الرسمية — دليلا قاطعا على صحة ذلك .

يقولون أيضا إن الثكنات ملك لمصر ، والواقع أن هذه الثكنات ستصبح حمى لسلطة أخرى غير سلطة الحكومة المصرية وهى سلطة الحكومة البريطانية ؛ ثم يقولون إن الجيش الإنجليزى سيستخدم الترع والسكك والرياحات ومجارى المياه دون أن يدفع أجورا أو مكوسا ، أو رسوما أو أى شيء مطلقا . ويقال أيضا إن للقوة البريطانية أن تدخل مصر وتخرج منها بلا حسيب أو رقيب .

وهناك أيضا تبادل المحكوم عليهم والمتهمين بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية ، ومعنى هذا صراحة أن السلطة العسكرية البريطانية هى دولة مستقلة داخل الدولة المصرية .

هناك كذلك نص على الإعفاءات فيما يتعلق بمراسلات القوات البريطانية ورسلها التى تمنح بمقتضى القانون الدولى للمثلين السياسيين للدول الأجنبية .

وفوق ما تقدم فان للقوات البريطانية أن ترسل حرسا مسلحا إلى أى مكان فى مصر ، لتسلم ومرافقة أى فرد من أفرادها مقبوضا عليه إلى المعسكر البريطانى .

تلك هى الدواهى الدهياء ، وها أنتم ترون المعاهدة تسمح للجندى البريطانى بأن يروح ويغدو فى طول البلاد وعرضها شاكى السلاح ، مستظلا براية دولته متمتعا من الحماية والتدليل بما لا يتمتع به فى بلاده نفسها . وإنى لأقف عند هذه النقطة متسائلا : إذا لم يكن هذا هو الاحتلال بعينه ، بل العبودية والخضوع ، فماذا عسى أن يكون الاحتلال وكيف تكون العبودية والخضوع ؟

هذا هو الشكل الرسمى للاحتلال ، وهو على ما فى صورته من بشاعة لا يخلو من تمويه مقصود يراد به ستر الحقيقة ، وهى أن الاحتلال سرمدى لا أجل له ولا نهاية رغم ما ورد فى المادة الثامنة ، من أنه بعد نهاية العشرين سنة يدخل الطرفان فى مفاوضات باتفاقهما بقصد النظر فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى قنال السويس وسلامتها التامة . ذلك لأن هذا النص لاقيمة له ولا فائدة تعود علينا منه . لأنه إذا حدث خلاف تنص المادة على أنه يجوز ولا "يجب" عرضه على عصبة الأمم أو أى تحكيم دولى آخر ، ويشترط اتفاق الطرفين على إجراءات هذا التحكيم ، فاذا لم يتفق الطرفان يبقى الخلاف معلقا بدون حل وتبقى المعاهدة بلا تغيير ولا تبديل .

ومع ذلك فأى أمل لنا من عصبة الأمم — التى سبق أن أشار إليها حضرة زميلى المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه — تلك التى تركت عضوا منها ، هو الحبشة ، لقمة سائغة لإيطاليا ، وتركت اليابان تعبث بالصين ما شاءت وهى كذلك عضو فيها ، ووقفت عاجزة أمام ألمانيا ولم تفصل يوما من الأيام فى أى خلاف دولى وقع بين دولتين .

وفضلا عن هذا كله فان المعاهدة تضع الجيش المصرى تحت الإرشاد البريطانى ، وبإخضاعه للنظام البريطانى وقصر أسلحته على ما تسمح به

المصانع البريطانية دون كل مصانع العالم . وفى هذا إرهاق للخزانة المصرية لأنها ستدفع من الأثمان ما يريده الإنجليز لا ما نريده نحن وتساويه الأسلحة . وفيه أيضا منع مصر من أن تقيم مصانع فى بلادها كما هو حق كل أمة مستقلة فى العالم، وكما كان جاريا فى مصر فى عهدى المغفور لهما محمد على باشا واسماعيل باشا . فقد كان لنا مصانع ومعامل يضرب بها المثل فى ذلك الوقت . وفيه كذلك حجر على حسن اختيار نوع السلاح والانتفاع بالمخترعات الحديثة التى تجد بين يوم وآخر .

هذا الجيش المكبل الذى تقبض عليه اليد الإنجليزية لن يسمح له الإنجليز الذين نسميهم ظلما بعثة عسكرية ، وهم فى الواقع هيئة أركان الحرب العاملة المسيطرة الآمرة الناهية ، بأن يبلغ درجة الجيوش العتيدة لأنهم يخشون التفوق المصرى ويريدون أن يبقى جيشنا دائما فى حالة تعسة من الضعف والعجز حتى يطول أمد الاحتلال ولا تسقط حجتهم فى استمراره . وأن سبنكس باشا المفتش العام هو بعينه سبنكس باشا رئيس البعثة العسكرية المنتظرة، والإرشاد الإنجليزى الذى سنتمتع به هو بعينه الإرشاد الإنجليزى الذى قصم ظهر قوتنا الحربية طوال الأربعة والخمسين عاما الماضية .

ومع ذلك فكيف يتكون لنا جيش ؟ ومن أين نأتى بالمال لتكوينه وتكبيره وتسليحه؟ ولبناء القلاع والحصون والمطارات ، ولمد الطرق العسكرية المصرية حقا، لا الطرق العسكرية الإنجليزية عناية وفنا . من أين نأتى بالمال اللازم لهذا كله ونحن بحمد الله سندفع الطارئ والمدخر فى بناء الثكنات الإنجليزية والمطارات الإنجليزية والطرق الحربية الإنجليزية ، لتكون خزانتنا بعد ذلك كله فارغة، يصفر فيها الهواء وينسج فيها العنكبوت خيوطه . وما دمنا قد ذكرنا الطرق العسكرية فلنوضح بإيجاز كيف كان الإنجليز حريصين على تطويق مصر من جميع حدودها ونواحيها .

اشترطت إنجلترا إنشاء أربعة طرق حربية، الأول بين الاسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور . والثانى بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير، ومنها يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس . والثالث من بورسعيد إلى الاسماعيلية فالسويس . والرابع مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة ١٥ ميلا تقريبا غربى السويس . واشترطت أن يكون عرض هذه الطرق عشرين قدما وتكون لها تحويلات حول القرى وأن تنشأ من مواد صلبة تجعلها دائما صالحة للاستعمال فى الأغراض الحديثة . وأن تحسن وسائل النقل للسكك الحديدية فى منطقة القنال لسد حاجات القوات المعسكرة فى منطقة الاحتلال . ولتسهيل النقل السريع للرجال والمدافع والعربات والمهمات بما يتفق وحاجات الجيوش الحديثة ولا تنقل الجيوش الإنجليزية من القاهرة إلى القنال إلا بعد أن يتم كل ذلك .

ثم اشترطت أن تبقى القوات البريطانية فى الإسكندرية ثمانى سنوات ريثما يتم بناء الثكنات وإعداد الطرق الأربعة المذكورة وإصلاح ثلاثة طرق أخرى، وهى من القاهرة إلى السويس ومن القاهرة إلى الإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء ، ومن الإسكندرية إلى مرسى مطروح وجعلها جميعا طرقا حربية ، وتثنية الخط الحديدى بين الزقازيق وطنطا . وكذلك ريثما يتم تحسين المواصلات الحديدية بين الإسكندرية والاسماعيلية ومرسى مطروح واشترطت إنشاء ثلاثة طرق حربية أخرى فى الوجه القبلى وهى من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل ، ومن قوص الى القصير ، ومن قنا إلى الغردقة .

أما قوات الطيران فقد سمح بأن تكون لها مطارات فى منطقة القنال على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد — السويس ومن القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة بسكة حديد السويس — الاسماعيلية جنوبا مع امتدادها على خط سكة حديد الاسماعيلية — القاهرة، بحيث تدخل فى هذا الامتداد محطة الطيران البريطانية الملكية فى أبى صوير وأراضى المطارات التابعة لها والميادين الصالحة التى قد تنشأ شرق القنال ، وزيادة على ذلك يكون لقوات الطيران البريطانى الحق فى أن تطير فى جميع الأجواء المصرية حيث شاءت ومتى شاءت . وتقوم مصر بانشاء كل ما تطلبه بريطانيا من المطارات فى جميع الأوقات برية كانت أو مائية لتستعملها الجيوش البريطانية والمصرية ، وهذا وحده كاف للقبض على عنق مصر حتى ولو لم يكن هناك احتلال برى . وقد بلغ سلاح الطيران من الأهمية فى الحروب ما لم يكن يخطر للإنسان ببال . وقد نصت المعاهدة على أن للطائرات المصرية الحق فى استعمال المطارات الإنجليزية ، وهذا استخفاف بعقولنا، فليس لنا من طائرات هناك ولا مطارات. اللهم إلا إذا كنا سنحتل قريبا بمشيئة الله تعالى منطقة التاميز . وستكون كل نواحى القطر المصرى تحت هيمنة القوة الإنجليزية جوية كانت أو برية، ولن يبقى شبر واحد من الأرض المصرية إلا وهو فى قبضة الاحتلال البريطانى .

فهل بعد هذه المصائب والنكبات والهيمنة على البلاد، وتطويقها كلها يقال لنا إن مصر غير محتلة وأنها أصبحت مستقلة ! ! لا لا ياحضرات النواب .

دعونى أدلكم كيف يكون التطويق الذى كررته مرارا . إن الخط الذاهب من الاسماعيلية إلى التل الكبير إلى الزقازيق إلى طنطا إلى الإسكندرية يشطر الوجه البحرى شطرين ، ويمكن الجيش الإنجليزى من التوغل فى البلاد ، ويقطع اتصال بعضها ببعضها الآخر . أما الخط من الاسماعيلية إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء فيفصل الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، وكذلك الخط الممتد من القاهرة محاذيا للنيل إلى قنا وقوص ، سيجعلنا تحت كنف الحليفة المحترمة إذ بواسطته تتمكن القوة البريطانية من السيطرة على الوجه القبلى .

ونظرة واحدة إلى الخريطة تكفى للحكم بأن الحكومة البريطانية ستهيمن على الطرق الرئيسية بين منطقة القنال والحدود الغربية ، فهم سيستولون على مراكز السكة الحديدية فى الزقازيق وطنطا وكوبرى زفتى، وما فى هذه

المنطقة من مجاميع المياه ، ويضعون أيديهم على قلب الوجه البحرى . وبما أنهم سيحتلون شبه جزيرة سينا، ويهيمنون بأسطولهم على السواحل الشمالية، بينما هم فى السودان مقيمون ، فسيكون القطر المصرى شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تحت سيطرة الجيوش الإنجليزية .

أما الخط الذى يريدون إصلاحه، من الإسكندرية إلى مرسى مطروح، فهو خط لا يفيدنا بشىء ، ولا يهمنا مطلقا إلا إذا كان لنا أسطول قوى يحمى عما كرنا على الحدود الشمالية الغربية . وحضراتكم تعلمون أن جغبوب هى مفتاح الحدود الغربية، أى أن الجيش المهاجم من ناحية الغرب لايهم مصر إلا من هذا الطريق . ففى هذه الواحة الآن من الآبار ما يكفى جيشا عرمرما ، حيث نزحوا الآبار القديمة وأقاموا عليها طلمبات لاستخراج مياه تسدّ حاجة جيش كبير . ومن هذه الواحة يسير العدو إلى واحة سيوه ، إذا وصل إليها تغلغل فى أحشاء الصعيد ، والوجه البحرى واستطاع أن يصل إلى هدفه فى أقرب وقت . وإذن كان من الواجب علينا أن ننشئ الطريق فى هذه الناحية لا أن ننشئه فى الشمال حيث يكون تحت رحمة الإنجليز وفى حمايتهم ولخدمة سياستهم .

هناك نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية ، وهى القنال ، فقد أضحت بحكم المعاهدة قناة إنجليزية فقدت حيدتها ومصريتها . ولا أدرى كيف يكون فى يدنا ذلك السلاح القاطع وهو اتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تنظم فى موادها ١ و ٨ و ٩ طريقة الدفاع عن القنال ، ثم نسمح بأن تقضى هذه المعاهدة على حيدتها ومصريتها قضاء مبرما .

وما قاله المغفور له سعد زغلول باشا فى هذا الموضوع كاف، لا أعود إليه حيث ذكره زميلى النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظه .

وإذا ماربطنا هذه المصائب العديدة التى لا يمكن حصرها بالداهية الكبرى والمصيبة العظمى وثالثة الأثافى ، وهى المادة السابعة التى تقضى بتسخير المصريين لخدمة الأغراض البريطانية فهى تحتم علينا أن نقدّم داخل حدودنا جميع المساعدات والمعونات لإنجلترا ، وأن نمكنها من استعمال مطاراتنا وطرق مواصلاتنا وموانينا ، فى وقت الحرب ، وعند الخوف من وقوعها ، وعند قيام حالة دولية مفاجئة . وإنها لداهية دهياء أن تلزمنا إنجلترا أيضا بأن نتخذ من الإجراءات الإدارية والتشريعية ما يجعل هذه المساعدات فعالة ، ومن ضمن هذه الإجراءات إعلان الأحكام العرفية ومراقبة الأنباء ، بما فى ذلك — كما قال الأستاذ فكرى أباظه — مراقبة التلغرافات والتليفونات والأسلاك البرقية . وإذا عرفنا أن قيام حالة دولية مفاجئة يخشى معها خطر الحرب هو أمر تستطيع إنجلترا أن تصف به أى ظرف من ظروفها أو أية حال من أحوال الدول ولو لم تكن مهدّدة ولا خائفة . أدركنا أن المراد هو التحكم فى سياستنا الخارجية . وحملنا على معاداة من تعاديه بريطانيا . فأى إنسان يستطيع أن يقول بعد هذا إن مصر أصبحت مستقلة وحرة ذات سيادة لا تشوبها شائبة ؟

يقول النص ، ويقول كثير من إخواننا إن المساعدة ستكون فى داخل حدودنا ، ولكن مصر حين تقدّم تلك المساعدات والمعاونات لإنجلترا لا تأمن غضب الدولة التى أعلنت الحرب على إنجلترا أو أعلنتها إنجلترا عليها، فهى تتعرض للدخول معها فى حرب، وقد تضطر إلى إرسال جيشها إلى الخارج كما تقتضيه الشؤون العسكرية ، ولو إلى أقصى المعمورة أو جزائر واق الواق (ضحك) .

أستطيع أن أحدثكم عن هذه الجزائر إذا أذن الرئيس .

ومتى كانت لإنجلترا جيوش فى بلادنا كان لخصمها أن يهاجمنا فى عقر دارنا . وتعلمون أن خصومها وأعداءها كثيرون ، وسنضطر إلى الدخول معها فى كل حرب تعلنها أو تعلن عليها ، كما تعلمون أن الحروب فى هذه الأزمان ، بعد الاختراعات الحديثة ، صارت مدمرة للغالب والمغلوب على حد سواء .

قد يقبل الإنسان أن يضحى بماله ويسفك دمه فى سبيل سلامة دولته أو المحافظة على شرفها ومجدها . أما أن تسخر البلاد لمصلحة دولة أجنبية ولمصلحة الاستعمار البريطانى فأمر لا يقبله إنسان .

هذا بيان لبعض المصائب والنكبات والدواهى التى تحتويها الشروط العسكرية ، وهى لا تبقى للاستقلال أثرا ولا للحرية شبحا . فكيف ونحن برجع إلى الوراء ، نسمع بأننا أصبحنا أحرارا ومستقلين وأننا اليوم فى صف الدول ذوات السيادة المطلقة والحرية الكاملة .

لا يقول بهذا أى إنسان وضميره مستريح هادئ. وكنا نعتقد، وكان الواجب يقضى علينا بألا نتسامح هذا التسامح العظيم بعد طول الجهاد ، وبعد ما بذلنا من الأموال وسفكنا من الدماء . بل كان أولى بنا أن يكون ذلك الماضى حافزا ومنميا لشعورنا الوطنى ، حتى لا نتنزل عن حق من حقوقنا ، ولا نرضى بمعاهدة إلا إذا كانت تحقق الاستقلال تحقيقا صحيحا وتنفى كل شبهة تحوم حوله . فما بالكم وقد أخفت هذه المصائب كل شبح للاستقلال والحرية ؟

ونصت المعاهدة على أن المحالفة أبدية فقررت بذلك أن الاحتلال أبدى سرمدى . وقد سبقنى بعض زملائى فى هذه النقطة .

ارجعوا يا حضرات النواب المحترمين إلى ضمائركم ، وترووا فى الأمر وابحثوه البحث الدقيق وانظروا إلى المستقبل ، فلا تصدروا حكمكم إلا بعد الفحص والدرس، كى تكونوا أمام الأجيال المقبلة موضع الإكرام والتجلة والاحترام .

وأكتفى الليلة بهذا القدر ، فقد طلبت من حضرة الرئيس أن يعفينى من تكملة الموضوع إلى الجلسة التالية ، فقبل (ضجة) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزه — نحن مستعدون ونريد إتمام الكلام الليلة .

الرئيس — لا مانع من الاستمرار ما دمتم تقبلون .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — تنص المادة الحادية عشرة على ما يأتى :

" مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان

تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين " الخ .

لم توضع كلمات " استمرار واستمداد ومواصلة " عبثا بل وضعت بقصد إقرار مصر للحالة الحاضرة كما قلت لحضراتكم — فموافقتنا على المعاهدة تفيد بلا شك إقرارنا لهاتين الاتفاقيتين .

تقضى هذه المادة بأن الغرض من الإدارة هو رفاهية السودانيين قبل كل شىء، وهذا بلا شك يضيع علينا حق الشركة المنصوص عليه فى الاتفاقيتين السالفتى الذكر ، فضلا عن أنه يقضى على ما نقول به من أن السودانيين والمصريين شعب واحد لا يتجزأ .

أما ما ورد بهذه المادة من أنه ليس فى نصوصها أى مساس بمسألة السيادة على السودان فإنه بلا شك يدعو إلى العجب فأية سيادة يقصدون ؟ أهى السيادة البريطانية أم المصرية ؟ فاذا كانت المصرية فلم لم ينص عليها صراحة كما هو الحال فى النص الخاص بقنال السويس ؟

والواقع أن بريطانيا لا تريد أن تعترف بالسيادة المصرية على السودان .
وسأبين لحضراتكم أن هذا النص ، بفرض وجوده ، لا تكون له أية قيمة، إذ أن مصر فى الواقع محرومة من حق الشركة ومن السيادة الفعلية ومن كل منفعة أو مصلحة، إذ تنص الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة على أنه " تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء " .

وإنى أوجه نظر حضراتكم إلى أن هذه المادة تبقى للحاكم العام سلطته المطلقة كما أنه قصد فيها عمدا تقديم البريطانيين على المصريين . وقد قيدت التعيين بقيود منها : وجود وظائف خالية . وبشرط ألا يوجد سودانيون أكفاء .

أما بالنسبة للوظائف، فإن المديرين والمفتشين وجميع الموظفين البريطانيين سيظلون محتلين وظائفهم الحالية إلى ما شاء الله — وإذا خلت وظيفة فليس أسهل على الإنجليز من أن يقولوا إن السودانيين الأكفاء لها موجودون وفى حالة عدم وجودهم فيشغلونها بإنجليزى كفء . ومن هذا ترون حضراتكم أنه لن يقدر لمصرى أن يشغل وظيفة فى السودان إلا بعد أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وليست هذه بالعقبات الوحيدة التى تقوم فى سبيل توظيف المصريين بل وقد نص على أن للحاكم العام أن يعين موظفين من جنسيات أخرى فى حالة عدم توفر موظفين سودانيين أو بريطانيين أو مصريين أكفاء .

وترون حضراتكم أن البريطانى مقدم على المصرى .

أما فيما يتعلق بالجنود فقد نص فى الفقرة الثالثة على أن " يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين " فيتولى الحاكم العام تحديد عدد الجنود المصرية وثكناتهم والمناطق التى يوزعون عليها، كما أن الحكومة المصرية سترسل بمجرد نفاذ هذه المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور .

فمن هذا ترون حضراتكم أن الجيش المصرى الموجود بالسودان والذى هو جزء من جيشنا يكون تحت تصرف الحاكم العام للسودان الذى يحدد المناطق التى يقيمون فيها . ولا عبرة بوجود هذا الضابط العظيم ما دام أن رأيه استشارى .

ولا شك أن الجيش البريطانى سيتخذ من الجيش المصرى درعا يتقى به الخطر إذا ما قامت حرب فى السودان أو فى الحبشة على حدود السودان أو فى الكنغو، أوفى السودان الفرنسى، أوفى أية منطقة أخرى تجاور السودان.

تنص أيضا المادة الحادية عشرة على أن تكون هجرة المصريين خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام . وظاهر أن قيد النظام الذى نصت عليه هذه الفقرة مطاط ، وتستطيع الحكومة البريطانية فى أى وقت بدعوى المحافظة على النظام أو الصحة العامة أن تمنع هجرة المصريين وبذلك لا يكون هناك معنى للنص على أن للمصرى حق الإنجليزى فى الهجرة والملكية وغير ذلك، لأن هجرته معلقة على شرط يكاد يكون فى حكم المستحيل.
أما فيما يتعلق بتسوية دين مصر على السودان، فلم يرد ذكر ذلك فى المعاهدة، وإنما اتفقوا على تسويته على حدة . فهل هناك ما يدعو إلى هذه السرية ؟ مع أن هذه المسألة تتعلق بحقوق وأموال أمة يجب أن تحصل عليها ليتيسر لها القيام بالمشروعات التى تتطلب نفقات هائلة تبلغ الملايين من الجنيهات .

ولقد شرح حضرة صاحب المعالى وزير المالية هذا الموضوع، وقال إن مستندات الديون غير موجودة هنا الآن. فهل هناك ما يمنع من استحضارها ؟ لقد كان الواجب يقضى على المفاوضين أن يحصلوا عليها، فهى مستندات معروفة لا أن يقال لنا إنها موجودة بإنجلترا أو فى الخرطوم، بل كان يجب أن تجمع هذه المستندات حتى يمكن البت فى هذا الموضوع الحيوى فتعرف نتيجته فى الوقت الذى نعرف فيه نتيجة المعاهدة .

وقد ذكر معاليه أثناء المناقشة أن الأموال الوحيدة التى يعترف بها الإنجليز هى التى استفاد منها السودان فى تنمية ثروته — ولكن هناك أشياء أخرى يعرفها وزير الحربية، كمتروكات الجيش المصرى فى السودان التى تبلغ قيمتها عدة ملايين من الجنيهات، تركت كلها عند ما طرد الجيش المصرى ، فلماذا لا نحاسب عليها الجيش الإنجليزى الذى استولى عليها ؟

كذلك اشتريت متراليوزات من إنجلترا ودفع ثمنها قبل انسحاب الجيش المصرى ، ولكنها وصلت بعد طرده من السودان فاستولى عليها الجيش الإنجليزى أيضا .

هناك بعض نقط أخرى أود توجيه النظر إليها : فقد نص فى ملحق المعاهدة على أن الحاكم العام يقدم إلى كل من الحكومتين المصرية والإنجليزية تقريرا سنويا عن إدارة السودان كما يبلغ أيضا التشريع السودانى إلى الحكومة المصرية . ومعنى ذلك أن التشريع سيبق من خصاص الحاكم العام إلى ما شاء الله، ولا ينال المصريون منه إلا مجرد العلم بالشىء، وبذلك ضاع علينا حق تعيين القضاة فى السودان ، إذ لم يرد بشأنه ذكر لا فى المواد ولا فى المحاضر ولا فى الملاحق ، وهذه مسألة لا يصح إغفالها ، فالسكوت عليها إقرار لها.

ولا يفرحنا كثيرا ارسال سكرتير فى معية الحاكم العام أو إرسال خبير اقتصادى، فكلاهما سيكون مرؤوسا للحاكم البريطانى منفذا لمشيئته . كذلك لا يفرحنا أن يحضر مفتش الرى مجلس الحاكم العام فى فترات موسمية قليلة إذا اقتضتها حالة مصلحة الرى ، بعد أن كان مفتش الرى قبل سنة ١٩٢٤ عضوا أساسيا فى مجلس الحاكم العام ، وهو كما تعلمون بمثابة مجلس الوزراء هنا ، وهو صاحب الأمر يجمع بين الإدارة والتشريع .

ثم يقولون لنا بعد ذلك إن الشركة قائمة وإن لمصر السيادة على السودان! هذه هى النتيجة التى وصلنا إليها فى السودان ، وقد ذكر لكم زميلى الأستاذ فكرى أباظه رأى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ بشأن السودان ، وقد قال المغفور له سعد زغلول باشا إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية .

ولقد كان لنواب السودان المنتخبين عن مديرياته ومحافظاته مقاعد نيابية فى أول مجلس نيابى عقد فى مصر سنة ١٨٨٢ باعتباره جزءا من البلاد المصرية. جاء بعد ذلك مجلس شورى القوانين، وكان كلما أقر اعتمادا للسودان نص على أنه إنما يوافق على هذا الاعتماد باعتبار أن السودان جزء متمم لمصر.

وجاءت الجمعية التشريعية وكان المغفور له سعد زغلول باشا وكيلها المنتخب فعقدت فى ٩ مارس سنة ١٩٢٠ اجتماعا خاصا ، وبعد أن قررت أن الحماية البريطانية التى أعلنت على البلاد باطلة قررت أن البلاد المصرية تشمل مصر والسودان ، وهى جزء لا يتجزأ وهذا ما يقضى به الحق والعدل والقانون.

ولقد صرح كبار السياسيين الإنجليز بعد إخماد ثورة المهدى وفى أثناء وقوع حادثة فاشوده ، أن السودان جزء متمم لمصر وأن النيل مصرى وهو حياة مصر لا يمكن أن ينفصل عنها .

إن ثورة المهدى كما تعلمون هى سبب نكبة السودان ، وسأتكلم عنها بعبارة بسيطة أنتقل بعدها إلى نقطة أخرى (ضجة) .

ثورة المهدى ، مثل الانجليز فيها رواية من ثلاثة فصول : الأول قبل الثورة ، والثانى أثناءها ، والثالث بعدها . وقد نجحت الفصول الثلاثة ، فقد مهدت انجلترا للثورة قبل قيامها وساعدت عليها ، فلما اندلع لهيبها ساعدت على انتشاره . ولما ذهب المرحوم عبد القادر باشا وأوشك أن يخضع السودان وأن يخمد الثورة ، وشعر الإنجليز بذلك — وكان قد طلب إمداده بقوة تساعده على إتمام إخماد الثورة — رفض الإنجليز إرسال مدد له ولم يكتفوا بذلك ، بل طلبوا إلى الحكومة المصرية أن تستدعيه فاستدعته ثم نصحوا الخديوى بإخلاء السودان ، فعارض فى ذلك شريف باشا لأن فيه مخالفة للقانون الذى صدر فى سنة ١٨٧٨ والذى ينص على أن الخديو يحكم بواسطة وزرائه وقال كلمته المأثورة : " إذا نحن تركنا السودان فالسودان لا يتركنا " .

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ تقرر إخلاء السودان ، ولم يكتف الإنجليز بهذا بل كانوا سببا فى استدعاء أمين باشا حاكم بحر الغزال والمناطق الاستوائية والجلاء عنها ، مع أن هذه المنطقة كانت بعيدة عن الثورة كل البعد — ولكن أراد الإنجليز أن يخلوا السودان كله حتى يكون لهم نصيب عند فتحه ، فيرتبون عليه حقوقا . وقد تم لهم ما أرادوا فاستدعى أمين باشا بواسطة أستانلى الإنجليزى ، وبمجرد أن طويت الراية المصرية رفعت الراية الإنجليزية .

ثم فتح السودان بعد ذلك وأنفقت مصر عليه النفقات الهائلة وكان الجيش المصرى يبلغ خمسة وعشرين ألف جندى ، فى حين أنه كان للانجليز أورطة أو أورطتان ، وقد بلغت خسائر مصر فى فتح السودان ٨٥ ألف عسكرى.

أما خسائر إنجلترا فلم تزد على ١٢٠٠ عسكرى ، مات أكثرهم من تغيير المناخ وقسوته .

وقد دافع الوفد المصرى عن حق مصر فى السودان دفاعا عظيما ، وقال المرحوم سعد زغلول باشا أثناء وجوده فى باريس ، إنه إذا كان المصريون يطلبون إرجاع السودان فليسوا مدفوعين إلى ذلك بحب التوسع والاستعمار وإنما هم يطلبونه باسم الحق واحتفاظا بكيانهم الوطنى .

إننا نريد أن يكون السودانيون شركاءنا، لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا . والذى يؤلمنا ويدعونا لأن نحتج شديد الاحتجاج على هذه الاتفاقية هو أنها قد داست حق مصر وداست كرامتها .

ومما لا يقبله عقل أن هذه الشركة التى بيننا وبين الإنجليز تجعل كل الحقوق للإنجليز وتلزمنا بكل الواجبات .

إن هذه الاتفاقية يا حضرات النواب باطلة بطلانا أصليا ، لأنها بنيت على الإكراه وأصلها فاسد ولا تملك مصر حق التصرف فى أى شبر من أراضيها لمخالفة ذلك للمعاهدات الدولية والفرمانات السلطانية . هذا ما صرح به المغفور له سعد باشا وأصحابه . وقد انتقل بعضهم إلى رحمة الله وبعضهم الآخر زملاء لنا فى هذا المجلس ، وهم أصحاب الدولة والسعادة النحاس باشا ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وواصف غالى باشا وحافظ عفيفى باشا وإنه ليؤلمنى كل الألم ، ويحزننى جدا أن هؤلاء السادة الأخيار الذين دافعوا عن السودان دفاع الأبطال بكل ما أوتوا من قوة ، هم الذين يحملون إلينا هذه المعاهدة التى تقضى إلى الأبد على وحدة مصر والسودان . يؤلمنى جد الألم أن أرى إخوانا لنا يقولون إننا إذا تساهلنا فى السودان فإنما نتساهل حتى لا يفلت من أيدينا الاتفاق مع الإنجليز، فكأن الاتفاق مع الإنجليز نعمة من نعم الله نضحى من أجلها كل ثمين وغال . يقولون ماذا نفعل وليس فى يدنا قوة ترغم الإنجليز على أن يتركوا السودان ، كأن أصلح طريق للمريض لكى يتخلص من مرضه أن ينتحر، أو أن يبحث عمن يقتله ، أو كأن أحسن وسيله للتخلص من رجل قد اغتال ملكا لك أو بيتا أو عقارا هى أن تنزل له عن هذا الملك أو عن هذا العقار ، ثم تتعهد بأن تدفع له رسوم التسجيل من جيبك ! !

لست أدرى بما أحاججكم ، أبأقوالكم أنتم وقد بسطت طرفا منها ، أم بأقوال خصومنا وخصومكم الإنجليز؟ وقد قال أحد دهاة ساستهم اللورد سالسبورى فى كتابه إلى سفير بريطانيا فى باريس بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ لا شك أن حقوق مصر فى امتلاك مجرى النيل كانت من جراء نجاح المهدى مهملة . ولكنها حقوق ثابتة لا تقبل جدلا ولم يبق شك فيها بعد انتصار الجنود المصرية على الدراويش .

إن أمر السودان ياحضرات النواب ليس بالأمر الهين ، فأرواح أبنائنا وأجدادنا التى ترفرف فوق رؤوسكم تناديكم ، ألا تفرطوا فى حقوقكم فى السودان وألا تفرطوا فى مستقبلكم . فحياتكم معلقة على بقاء السودان جزءا من مصر — لأن القابض على السودان كالقابض على حبل المشنقة ينفذ فينا حكم الإعدام فى أى وقت أراد ، فانظروا فى هذا نظرة المحقق الحريص وقولوا ما قاله دولة النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ :

"تقطع يدى ولا أمضى معاهدة تفصل السودان عن مصر" . ولا أظنه ينكر هذا .

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن القسم الثالث وهو الامتيازات .

تقول المادة الثالثة عشرة من المعاهدة إن إنجلترا تعترف — ولا فضل لها فى الاعتراف لأنه تحصيل حاصل — بأن نظام الامتيازات القائم الآن لم يعد ملائما روح العصر الحاضر ولا حاجة مصر الحاضرة . وقد سبق أن أعلنت ذلك إلى المغفور له السلطان حسين، حينما أبلغته تقرير الحماية الإنجليزية تلك الحماية الباطلة . فإعلانها الآن لا قيمة له وكان المنتظر بعد هذا التصريح وبعد هذا الاعتراف أن تلغى الامتيازات والمحاكم المختلطة إلغاء تاما ولكنها أحالتنا على تدبيرات وعلى مفاوضات . وبعد أن طلبت منا أن نتصل بالدول لرفع كل قيد يقيد تطبيق التشريع المصرى على الأجانب أرغمتنا على إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة، وكان من الواجب أن تترك لنا الحرية فى مسألة الامتيازات إبقاء أو إلغاء ، ولكن الإنجليز رفضوا أن ينصوا على إلغائها فى المعاهدة حتى فيما يختص بامتيازاتهم أنفسهم . وقد جعلوا المسألة شائكة أكثر مما كانت، إذ فرضوا علينا المفاوضة مع الدول على أن يكونوا هم المرجع الأخير فى ذلك، وأصبحوا هم المهيمنين على إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة فأصبحنا لا بد لنا من مفاوضات وتغيير قوانين، وأصبحنا فى المسائل الصغيرة لا بد لنا من الاستعانة بالإنجليز ، وفى المعاهدة كثير من المسائل لا بد لنا من أن نلجأ إليهم فيها ، حتى يقروا رأينا ويقروا تصرفنا ، لكى تصبح هذه التصرفات صحيحة . ويظهر من هذا أنها حرمتنا من ذلك الحق الذى أقرته الدول واعترفت به، ألا وهو إلغاء المحاكم المختلطة بعد إعلان هذه الرغبة منا بسنة .

أما القول بأن لنا مطلق الحرية فى أن نباشر حقوقنا كاملة إذا لم نصل إلى نتيجة فى مفاوضاتنا مع الدول، فإن هذا لا قيمة له إطلاقا لأنه لا بد لنا من الرجوع إلى الإنجليز، ولا بد لها أن تعترف بأن التدابير التى نقوم بها مع الدول غير منتجة . على أن هذه التدابير منصبة على سريان التشريع المصرى على الأجانب بما فيه التشريع المالى ومنصبة على إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة، ولا يمكننا الاستفادة من هذا النظام ومن تطبيق التشريع المصرى على الأجانب إلا بعد القيام بشروط لا بد من نفاذها ، وهى تعديل قوانين المحاكم المختلطة فيما يتعلق بنظامها واختصاصها وتعديل قانون تحقيق الجنايات وإصداره، ثم وضع نظام للإجراءات التى تتخذ للعفو أو لتخفيف العقوبة بالنسبة للأجانب ، وكذلك لما يتعلق بتنفيذ مهمة عقوبة الإعدام ووضع نظام للأحوال الشخصية لرعايا الدول التى تقبل نقل اختصاص محاكمها القنصلية فى هذه المسائل إلى المحاكم المختلطة . ولا شك أن حل هذه المسائل يتطلب وقتا طويلا وهذا ما تبتغيه إنجلترا للماطلة والتسويف ، حتى تظل الأغلال فى أعناقنا إلى ماشاء الله. ومع ذلك فان حرية مصر الكاملة فى التصرف فى إلغاء الامتيازات عند الفشل فى المفاوضات لم تنص عليها المعاهدة صراحة، وكان من الواجب أن ينص على حرية مصر فى الإلغاء، لا أن يترك الكلام مبهما، بحيث تستطيع إنجلترا فى المستقبل عرض إجراء آخر غير الإلغاء ، وتضيع على مصر حريتها فى التشريع وهى أكبر مميزات الاستقلال . ولنا أن نتساءل، هل من حقنا — فى حالة فشل المفاوضات — إلغاء الامتيازات ، أم نرجع فى ذلك إلى إنجلترا ، فتفسر الأمر كيف شاءت طبقا لمصلحتها وتنفيذا لأغراضها ؟ إن تركيا وإيران والصين ألغت الامتيازات بعمل من جانبها ، فتخلصت بهذا الإلغاء من كل ما يقيد استقلالها ويمس كرامتها، فلم تتخطفها الشياطين من الأرض ، ولم تجرد عليها الدول جيوشها ولا طياراتها عقابا لها على إلغاء قيد ظالم مهين لا يتفق واستقلالها .

وفوق هذا فقد ألغى الإنجليز الامتيازات فى السودان ، ونص على ذلك فى اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يونيه سنة ١٨٩٩ ، دون أن تفاوض الدول فى شأن هذا الإلغاء. فما بالها لا تتركنا نلغى الامتيازات والمحاكم المختلطة فى مصر أليس ذلك لكى تستبقى مصر تحت إشرافها ونفوذها ! والخلاصة بعد ذلك كله أن الزعم بأن المعاهدة توصلنا إلى إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة هو زعم لا ظل له من الحقيقة . تلك الامتيازات التى جعلت مصر مستعبدة لكل دول العالم ، بل جعلتنا عبيدا للعبيد .

أنتقل إلى الكلام عن مسألة عضوية مصر فى عصبة الأمم : لا شك أن كل مطلع على مجرى السياسة العالمية قد أدرك أن هذه العصبة لم تخلق إلا لخدمة الدول الكبرى ذات المطامع الاستعمارية ، ولابتلاع الدول الصغيرة وخصوصا الدول الشرقية منها . ومن أجل هذا حشرت إنجلترا فى عضوية العصبة مستعمراتها المستقلة وغير المستقلة ليكون فى جانبها عدد كبير من الأصوات. وها هى تريد الآن أن تضيف صوت مصر المقيدة فى سياستها الخارجية إلى أصوات أتباعها من الشعوب الواقعة تحت حكمها . فخبرونى أى ربح أدبى أو مادى فى انضمام أمم مستعبدة لا حول لها ولا قوة إلى عصبة الأمم ، خصوصا أن دخول مصر فى عصبة الأمم يجعلنا ملزمين باحترام هذه المعاهدة ؟ والمعاهدة كما علمتم صك تبعية وخضوع .

أضيف إلى ذلك أن المادة الأولى من قانون العصبة تحتم على العضو الجديد أن يقدم خريطة مستوفاة تبين حدود بلاده ، فبأى خريطة ستدخل مصر العصبة ، وماذا عسى تكون حدودنا الجنوبية فى هذه الخريطة ؟ أهى منابع النيل كما هو المفروض والواجب ؟ أم حدود أخرى يريدها الإنجليز ، ونقرها نحن ونعترف بها بمشهد من عصبة الأمم وتسجل علينا أمد الدهر ، نزولنا عن شطرنا الجنوبى وهو السودان ؟

حضرات النواب المحترمين : إن المعاهدة المصرية الإنجليزية المعروضة علينا هي مجموعة مغانم لبريطانيا، نتولى نحن تنفيذها في الحال مقابل مجموعة من الوعود البريطانية لمصر صيغت بطريقة ماهرة ، ووضعت في أسلوب حكيم بحيث أصبح تحقيقها مستحيلا ، وبذلك بقي الاحتلال ، وقضى على حيدة القنال ، وتغلغلت السلطة الإنجليزية في كل مرافقنا ، وضمنت بقاء جيشنا هزيلا ضئيلا ، وشطرت السودان عن مصر ، كل هـذا بحجة المحافظة على طرق مواصلاتها ، وتحت ستار الصداقة والتحالف بين البلدين ومن أجل تعللات كاذبة متنوعة لم يكن لها وجود قبل السنين الأخيرة ، إذ لم تكن بريطانيا منذ احتلت مصر تدعى لنفسها حقا أو امتيازا خاصا فيها ، بل كانت تنادى دائما بأنها لابد من أن تتركها لأهلها يتمتعون بها كما يشاءون ، وقد صرحت مرارا بأن استقلال مصر أمر ثابت مقرر .

لقد أمضت إنجلترا مع بقية الدول معاهدة ترابيا (الإستانة) سنة ١٨٨٢ وهي ميثاق من الدول بالتجرد عن المطامع في مصر وبألا تحاول إحداها — وإنجلترا من بينها — امتلاك شيء من أرض مصر ، ولا الوصول إلى مركز خاص، أو نيل امتياز تجارى لرعاياها ،لايستطيع رعايا الدول الأخرى الحصول عليه .

وقـد قرر اللورد "جرانڤيل" وزير الخارجية البريطانية في خطابه لوزير خارجية فرنسا في يوم ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أن الحكومة البريطانية ستقترح على تركيا وبقية الدول جعل مصر محايدة كسويسرا وسجلت فرنسا هذا الوعد رسميا على بريطانيا . وفى ٢٣ يونيه من تلك السنة عرض المسيو " فيرى " المخابرات التي دارت في شأن هـذا الموضوع على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالاستحسان والتصفيق . وقد حدث في مفاوضات "درومندولف" وهي مشهورة ومعروفة للجميع — أن قررت إنجلترا الجلاء عن مصر بعد ثلاث سنوات، ولكن الدول رفضت ذلك لأن إنجلترا قد اشترطت الرجوع إليها إذا هددت بخطر خارجى أو داخلى .

وفى سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها الكاذبة على مصر ، فلم يتغير الوضع القانوني لبلادنا واضطرت بعـد ذلك لإلغائها . وكذلك تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو مع كونه غير ملزم لمصر، لم يحقق لإنجلترا شيئا من غاياتها، فبديهي أن يظل مركزها في مصر كما كان لايعتمد على سند دولى أو قانونى، فلا يحق لها أن تتمتع بمركز خاص، أو بحقوق ما على سائر الدول . فلا يغرنكم ما تضمنته المعاهدة من أن الاحتلال قد انتهى وأن مصر قد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، فكل هذا ليس سوى صيغ وألفاظ لاتمت إلى الواقع بصلة، ولا يجوز لأحد من المجاهدين في سبيل الوطن أن يقول إننا لانستطيع الآن أن نعمل شيئا، فهذا قول يدل على العجز والوقوف في منتصف الطريق وهو شاق وطويل . ولئن قيل ماذا عسانا نصنع؟ فجوابي أن نصنع ما صنعناه منذ نادينا بالاستقلال، فنقوم بما قام به الوفد المصرى حينما تألف سنة١٩١٨ وكدنا نصيب الهدف الأسمى .

نصنع ماصنعته كل الأمم العزلاء ، التي اعتدى الأقوياء على استقلالها ثم استردته منهم بعد طول الكفاح .

ولو كان من واجب الضعيف أن يقبل أية لقمة مسمومة يعرضها عليه القوى، لما كان هنالك داع لقيامنا في وجه الإنجليز منذ أمد بعيد، وما كان هناك معنى لما خسرناه من أموال ، وضحيناه من أرواح .

ولو آنس منا الغاصب القوى إصرارا على الحق، ومضاء في الجهاد، لما عرض علينا هـذه العروض الهزيلة والاتفاقات الرخيصة . وليست هذه بالفرصة الأخيرة . فما أكثر ما تحين الفرص وما أكثر ما تزداد بريطانيا ارتباكا في شؤونها الدولية . فتضطر إلى إرضائكم اضطرارا .

أيها الإخوان :

ماقلت لكم إلا ما توحى به الوطنية، وما يستريح إليه الضمير ، وأنتم بحمدالله أصحاب وطنية وأصحاب ضمائر ، ومستقبل الأمة بين شفاهكم فاتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، والسلام عليكم ورحمة الله .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل المناقشة في تقرير لجنة الخارجية عن مشروع القانون الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى إلى يوم السبت المقبل ؟

(موافقة عامة) .

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى — ياحضرات النواب المحترمين : سمعنا بالأمس آراء المعارضة في المعاهدة ، وهي على ما سمعناها تجلت في صورتين : الأولى معارضة صريحة ، والثانية معارضة من نوع جديد سأتكلم عنه فيما بعد .

ولقد كانت المعارضة الصريحة مفهومة في أساسها ، لأن لأصحابها رأيا معروفا في المفاوضات يقضى بأن لا مفاوضة إلا بعد الجلاء . فمن المفهوم أن يكون صاحب هذا الرأى معارضا شديد المعارضة فيما نحن بصدده .

ولكننا، ياحضرات الإخوان، لم نفهم المعارضة التي تبخس كل شيء قدره، وكنا على اعتقاد بأن المعارضة ، مهما كانت نزعتها وأغراضها ، ومهما كان الحيز الذى تظهر فيه ، لا ينبغى لها أن تتعامى عن الحسنات البارزة فتعترف بأنها حسنات ، أو عن السيئات الظاهرة فتعلن أنها سيئات ، أما هـذا النمط الذى سمعناه من إنكار البديهيات والحقائق، فمعارضة لم نكن نتوقعها .

ترمى معارضة الأمس إلى نكران كل حسنة في المعاهدة ، وإلى أن كل مزاياها الظاهرة هراء في هراء !

فالحسنات والمزايا التى كفلتها المعاهدة شىء لا قيمة له عند أولئك المعارضين! لا قيمة للنص على الاستقلال! ولا للنص على إنهاء الاحتلال! حتى مبدأ التحالف يعترضون عليه و يتساءلون : مع أية دولة تحالف ؟

أنتحالف مع إنجلترا ذات السوابق العديدة . تلك الدولة القوية الطاغية ؟ كلا ! ليس بجائز أن نتحالف معها !

أجل ! هم لا يريدون أن يعترفوا بالميزات البارزة فى المعاهدة ، وهى أننا سنصبح بها أحرارا فى تأليف جيش قوى عظيم ، نجهزه بأحدث الآلات ونزوده بأحسن العتاد ! وهم لا يعجبهم أن تلغى الامتيازات ولا أن تصبح الإدارة الداخلية فى البلاد حرة من كل قيد ، بعيدة عن كل تدخل أجنبى !

لا إدارة أوروبية ، ولا رقابة مالية أو قضائية ، كل هذا منكور غير مذكور ! لم تأت المعاهدة بحسنة فيه !

كذلك ما يترتب على المعاهدة من نتائج مباشرة لم ينص عليها فيها ، و إنما هى تليها ، كاستقرار الحياة النيابية ، واستتباب الحالة الداخلية ، وانصراف الأمة والحكومة إلى إصلاح ما أفسدته العهود السابقة ، وانتعاش الروح المعنوية فى البلاد، شبانها وكل عامل فيها، كل هذه الحسنات ، ياحضرات السادة، أمور تافهة لا قيمة لها ولا قدر عند هؤلاء المعارضين ! !

نحن نحترم حرية الرأى ، ولكن ما حيلتنا فى أصحاب تلك الآراء وهم يرون كل شئ أسود قاتما ، ولا يرون أى قبس من الضوء فى المعاهدة ، فهى سيئات فى سيئات يجب رفضها حتما ! !

لو أنهم ذكروا أن فى المعاهدة كيت وكيت من الحسنات ، وهذا وذاك من القيود ، لجاز أن نستمع لآرائهم وأن نناقشها ؛ ولكن طريقة الإنكار المطلق التى انتهجوها ، وتحميل الألفاظ غير معانيها ، و إبداء التشكك فيما هو صريح من الحقوق التى كسبناها ، هى طريقة غير جدلية ولا منطقية . وفى الحرام أن يسير المرء على هذا النمط فى بحثه ، لأنه إنما يظلم تقديره وأمته وجهود العاملين المخلصين .

تصدت المعارضة إلى النص الخاص بحماية الأجانب، أرواحهم وأموالهم، وحملته ما لا يحتمل ونحرجته على غير المراد منه، مع أنه نص صريح لا لبس فيه ولا غموض، وقد اهتدى إليه على ضوء مناقشة عنيفة وردت فى الكتاب الأخضر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ ،ولكن المعارضة أبت إلا أن تشكك فيه ، وفى المزايا الجليلة التى جاء بها صراحة وضمنا .

ومن عجب ، أننا ونحن نبحث اليوم معاهدة ، أى مشروع قانون، هو فوق كل قانون ، نسمعهم فى هذا المجلس يقولون إن من العبث الاحتكام إلى نصوص القانون الدولى ، بل الواجب أن نحتكم إلى آراء أبديت فى ظروف معروفة . أما القانون الدولى فلا يصح أن يكون مجالا لبحثنا !

ذلك رأى غريب، وأشد الغرابة فيه أن تنطق به ألسنة الأساتذة المحامين !

نحن اليوم بصدد مشروع قانون عن معاهدة تنظم علاقاتنا مع دولة أجنبية ، بل مع دول كثيرة ، فكيف يقال بتنحية القانون الدولى ناحية بعيدة عن هذا البحث ! ! وما أعتقد هذا الرأى إلا أنه هروب من الاحتكام إلى القانون الدولى .

فإلى أى شىء نحتكم إذن ، كى نخرج برأى صحيح فى المعاهدة ؟ أنحتكم إلى العاطفة وحدها ؟ أنعم بالعاطفة غذاء للنهضة ، وحافزا على الجهاد ، و باعثا للأمل فى نفوس المجاهدين ، وللقوة فى جهود المخلصين ! أنعم بالعاطفة فى هذا الميدان الفسيح ؟ ولكن أنعم بها وأكرم يوم تنتصر وتفوز فتأخذ مكانتها إلى جوار العقل والتفكير الهادئ العميق ، لتبحث الأمور وتزنها بميزان غير متأثر ، ولتتقصى ظروف الأمر وملابساته ، فهنالك تصل إلى الغرض الحاسم وتنطق بالقول الفصل .

إن العاطفة، ياحضرات النواب المحترمين، مثلها كمثل الجندى المحارب ، يقاتل حتى ينتصر ، فاذا ما انتصر أسلم الأمر إلى رجل السياسة ليتمم ما قام به رجل الجيش . وحينئذ يكون التقدير الهادئ الصحيح ، لا على حساب العاطفة ولكن فى حدود الثمرات التى أتت بها وفى كنفها .

فالواجب أن يعمل العقل والعاطفة معا فى هذه الظروف ، فلا تنفرد العاطفة ولا يستقل العقل .

قالوا يجب أن نحتكم إلى أقوال الزعيم الخالد ، و إلى الماضى وما حدث فيه ويسمون هذا الرأى رأيا عمليا . أما أن نحتكم إلى أقوال الزعيم حبا وكرامة ، وقدقبل رحمه الله النقطة العسكرية ورأى أن بقاءها لا يمس استقلال البلاد . صحيح أن له تصريحات تلاها المعارضون فى الجلسة الماضية ، ولكن لا يغيب عنا أنها قيلت فى ظروف مشهورة معروفة ، وكلكم تذكرون أنه بعد أن قطعت مفاوضات سنة ١٩٢٤ بدأ رئيس الوزارة الإنجليزية يهاجم و يعلن من التصريحات مادعا زعيمنا إلى أن يقابل تلك التصريحات حرفا بحرف ومعنى بمعنى . ولقد كانت الوزارة الإنجليزية فى ذلك الوقت على وشك السقوط ولم يكن لها من الحياة سوى يوم أو يومين ، وأراد رئيسها فى تلك الظروف أن يتخذ من تصريحاته فى صدد المفاوضات تكأة يتكئ عليها ليكسب أكثرية تطيل فى عمر وزارته ، ورأى زعيمنا من ناحيته أن السير فى المفاوضة على تلك الحال عبث لا طائل وراءه ، فلم يشأ أن يتقيد بشىء فى تصريحاته .

أما مظالم الماضى وعدوانه ، أو ما يسمونه بالأمر الواقع الذى يريدون الاحتكام إليه ، فلا ينكر أحد أن الماضى كان مملوءا بالعدوان على حقوقنا والتدخل التحكمى فى شؤوننا ، ولكن هل معنى هذا أن ستكرر هذه المآسى حتما، وأن إنجلترا فى علاقاتها المستقبلة معنا ستتدخل فى كل شىء؟ للإنسان أن يحذر و يخاف. أما أن يسوق رأيه سوقا تحكميا لا دليل يؤيده ولا حجة تسنده فأمر غير مقبول .

نحن نشكو من الماضى ، وشكونا منه كثيرا ، ولكن هذا الماضى الذى يطلبون جعله قياسا للمستقبل،هو الذى تقوم المعاهدة حدّا بيننا و بينه ، فما وضعت المعاهدة إلا لتعفى آثاره ولتنشئ بيننا وبين الإنجليز حالة جديدة وتؤسس علاقاتنا بهم على أساس ودى متين . فليس هناك معنى لأن تقول إنه ما دامت إنجلترا قد تدخلت فى الماضى فهى سوف تتدخل فى المستقبل.

هذا أمر محتمل الوقوع ولا شك ، ولكنه حين يقع يكون خروجا على نصوص المعاهدة . أما المعاهدة فهى بريئة بنصوصها من أن تعطى فكرة التحكم والتدخل فى شؤوننا الداخلية أو الخارجية . فاذا ما أريد فى المستقبل أن تستغل القيود العسكرية فتجعل سلاحا يعتدى به على شؤوننا ، فهنالك الخروج على نصوص المعاهدة وأحكام التحالف ، وهى نصوص صريحة لا تترك أى منفذ للتدخل .

كان الماضى مؤسسا على تصريح ٢٨ فبراير ، وهو كما تعلمون صادر من جانب واحد ، وقد أعطى السلطة المطلقة لإنجلترا فى التحفظات الأربعة المعروفة . ولكن المعاهدة المعروضة قد نسخت هذا التصريح وهدمت قوائمه الأربع ، وجاءت نصوصها — فيما عدا النصوص العسكرية التى سأتكلم عنها فيما بعد — صريحة واضحة لا يلم بها الشك أو الغموض . فالتدخل الذى شكونا منه ، وكثيرا ما تحملنا مساوئه ونعم غيرنا بخيراته ، لن يكون ما دامت هناك نية صادقة وإخلاص متبادل فى تنفيذ المعاهدة .

يقولون بالاحتكام إلى الواقع ، فإذا كانوا يقصدون الواقع الخاص بمصر فهو فى مجاهل الغيب ، لأننا لا ندرى ما يكون غدا . أما أن يراد ما جرى بين الدول بعضها و بعض فهو واقع فى مصلحة المعاهدة ولا شك .

أية دولة هى اليوم مستقلة تمام الاستقلال ، ذلك الاستقلال الكامل الخيالى بكل حروفه ومعانيه ؟

يكفى ياحضرات النواب المحترمين أن يكون عهد عصبة الأمم نفسها قيدا على جميع الأمم المشتركة فيها ، فأين الاستقلال الكامل الخيالى ، الذى لا يدخله الشك أو الضعف عند هذه الدول التى تؤلف العصبة ؟

يكفى أن تقول العصبة إن دولة من الدول قد اعتدت على أخرى ، فأنا آمرها بأن تفعل كذا و كذا ، وفى سبيل تنفيذ هذا الحكم أحاصرها وأمنع عنها الغذاء وأمنعها من المحاربة ، فان خالفت هذا الحكم حقت عليها العقوبة واستهدفت لغضب جميع الدول — يكفى أن تقول العصبة هذا ليكون تصرفها قيدا وحدا لاستقلال كل دولة . ولكن الأمر على النقيض لأنه يجرى على السنن الطبيعية التى ينشأ العالم عليها . ولقد درسنا فى المدارس فيما مضى نظرية العقد الاجتماعى وعرفنا أن كل إنسان يجب أن ينزل فى سبيل المجموع عن حق من حقوقه ، فبالقياس يجب أن تنزل كل دولة عن شىء من حقوقها فى سبيل السلام العام لخير المجموع .

لقد تضمنت معاهدة فرساى قيودا ثقيلة رزحت تحتها ألمانيا بما وضعت من جيوش محتلة فى بعض أقاليمها ، وبما حددت من قواتها العسكرية البرية والبحرية والجوية ، ومع ذلك لم يقل أحد إن ألمانيا صارت بهذه المعاهدة دولة غير مستقلة .

كذلك عندما نشأت الأزمة الدولية فى سنة ١٩٣٤ بسبب الحرب مع الحبشة ، قبلت فرنسا أن تجعل موانيها تحت تصرف الأسطول الإنجليزى ، فما قال أحد إن فرنسا أصبحت بذلك دولة غير مستقلة .

قولوا أيها السادة إن فى المعاهدة قيودا ، ونعم فيها قيود ، ولكنها أمور لا تهدم الشخصية الدولية لمصر ، وما دامت الأمة محتفظة بشخصيتها الدولية فهى مستقلة . وليس يكفى فى نظر القانون الدولى ولا فى نظر عصبة الأمم أن تكون الدولة مستقلة فى شؤونها الداخلية والخارجية ، لتكون لها صفة الاستقلال الدولية ، بل يجب وجوبا حتميا ألا تزول شخصيتها الدولية . فكثير من الأمم مستقلة ، ولكنها مع ذلك تحت الحماية باتفاق بين الدولتين الحامية والمحمية .

وقد قالوا إن القيود التى تهدم الشخصية الدولية أربعة هى : الحماية والتبعية الدولية ودفع الجزية والانتداب ، فهى القيود التى تجعل شخصية الدولة متضائلة بل زائلة ، وهناك لا يكون استقلال ولو كان معترفا به .

فما دامت الأمة أو الدولة ذات شخصية دولية معترف بها فهى مستقلة ، أما القيود فلا تؤثر فى صفة الاستقلال الظاهرة البارزة .

مثل القيود فى المعاهدة المعروضة كمثل جرعة من الدواء يتناولها الإنسان قصد العلاج ، فقد تشعره بالمرارة والغضاضة الشديدة ، ولكنها لا تضره ولا تمنع خيره ، بل تعمل عملها الفعال فى القضاء على الداء ، وقد تبقى مرارتها بعد زوال الداء ولكنها لا تعيده مرة ثانية .

إن النقطة العسكرية هى حجر الرحى الذى دارت حوله المعارضة .

حددت المعاهدة — معاهدة الصداقة والتحالف — الغرض من النقطة العسكرية وعدد القوات البريطانية التى تقيم بها ، كما أنها نصت على أن الأراضى التى تشغلها هى أراض مصرية ؛ ولا شك أن هذا التحديد من حيث العدد والغرض والأجل ، لا يدع محلا للتخوف من أن بقاء القوات البريطانية فى النقطة العسكرية يمس سيادتنا القومية .

تقول المعارضة إنه لم يكن لهذه القيود أثر فى مشروعات المعاهدات السابقة وهذا بلا شك يؤثر على السيادة المصرية .

حضرات النواب المحترمين :

قد يكون هذا تدخلا فى التفصيلات التى سبقنى زملائى فى الكلام عنها ولكنى أريد أن أتساءل عما يحدث بعد رفض المعاهدة ؟

صحيح أنهم يقولون إننا إذا قبلنا المعاهدة كان شأننا شأن الضعاف المترددين ، ولذلك يجب علينا أن نستمر فى جهادنا السلمى ، ونظل نطالب بحقوقنا حتى نحصل عليها كاملة .

هذا كلام جميل ! !

ولكن فاتهم أن يقولوا أيضا إننا فى عصر السرعة ، وإن العالم يخطو خطوات سريعة نحو الرقى والكمال فى جميع مرافق الحياة من تعليم وتثقيف ، كما أن جميع الدول تتسابق فى ميدان التسليح .

كل هذا صحيح . فكيف إذن نبقى نحن تحت كنف الأمل ، وتحت كنف الظروف ، مستسلمين وماضين فى جهادنا السلمى على السماء ترسل إلينا استقلالا كاملا لا شائبة فيه ؟

نظل نحن منتظرين ، فماذا تكون النتيجة ؟ تسبقنا أمم عديدة أقل منا بمراحل كثيرة فى الحضارة والمدنية .

يقولون إن الواجب يقضى علينا بأن نكون عمليين ، وهذا صحيح . ولكن يجب أن نكون عمليين فى حدود العقل والحكمة والإنصاف .

لقد قاسينا الأمرين ، وثابرنا على الجهاد ، ووقفنا فى سبيل كل اعتداء على حقوقنا واستقلالنا ، فلا يمكن مطلقا اليوم ، بعد هذا الجهاد الطويل أن نقبل معاهدة تكون مجحفة بحقوقنا ، وتؤثر على استقلالنا ، وأن نرضى باللقمة المسمولة وبالمعاهدة الخداعة .

نحن نرى أن هذه المعاهدة تحقق لنا استقلالا لا تشوبه شائبة ، لأن القيود التى تضمنتها إنما وضعت باتفاق الطرفين ، ولا خوف من المعاهدة مادامت النيات صادقة .

سمعتم حضراتكم فى الجلسة السابقة دولة صدقى باشا يقول إنه يقبل هذا المشروع ، لا على أنه استقلال كامل ، ولكن على أنه خطوة كبرى نحو الاستقلال . والواقع ، ياحضرات النواب ، أن دولة صدقى باشا وقع على المعاهدة فلا أعلم إذا كان هذا الكلام قد أبدى قبل الآن .

يقول دولة صدقى باشا إنه يتكلم هنا بصفته الشخصية ، وبصفته ممثلا لحزب من الأحزاب . هذا حسن . فكأن الذى يفهم من هذا أنه كمفاوض لا اعتراض له على المعاهدة ، ولكنه بصفته الشخصية له اعتراض أو على الأقل له تحفظ .

إنى أعرف أنه كان يمثل حزبا أثناء المفاوضة ، فلا يمكننى أن أوفق بين قبوله التوقيع على المعاهدة بدون تحفظ وبين إبدائه الآن هذا التحفظ .

لقد أعلن أصحاب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الفرح والسرور بمجرد الحصول عليه ، وجعلوا يوم إعلانه ، وهو يوم ١٥ مارس ، يوم عيد رسمى .

يقول دولة صدقى باشا إن هذا التصريح كان خطوة أولى نحو الاستقلال ، وإنهم تمكنوا من هدم قوائمه الأربع أى التحفظات فى مشروع سنة ١٩٣٦

يرى دولته أن هذه التحفظات كان لها تأثير فى استقلالنا ، بينما نحن كنا نرى أنها كانت تخفى الحماية بمعناها الصحيح . فكيف يأتى اليوم — بعد أن هدمت جميع التحفظات فى المعاهدة المعروضة على حضراتكم — ويقول عنها إنها فقط خطوة نحو الاستقلال .

لقد قبلنا جميعا قيد النقطة العسكرية ، ولم يترتب على تصريح ٢٨ فبراير جلاء القوات البريطانية . فهذا قيد موجود من الأصل . وليعذرنى دولة صدقى باشا إذا قلت إنى لا يمكننى أن أفهم موقفه الآن .

كذلك يقول دولة محمد محمود باشا إن هذه القيود تتنافى مع الاستقلال ، وإنه لم يقبل مشروع المعاهدة إلا لما تضمنه من مزايا عظيمة تأخذ بيد الأمة نحو الرقى والسعى إلى الاستقلال .

لم يقل دولته هنا إنه يتكلم بصفته الشخصية ، فلا أدرى إن كان يدلى بهذا الكلام لأول مرة ، أو أنه أبداه بصفة تحفظ عند التصديق على المعاهدة وهذا بطبيعة الحال شأن دولتيهما مع زملائهم المفاوضين ، لأنى لم أطلع على محاضر الجلسات ، ولا أدرى عن أقوالهما فيها شيئا .

فاتنى أن أقول فيما يتعلق بالنقطة العسكرية إنها تعتبر فى ذاتها حق ارتفاق أى أن دولة من الدول نالت حق استقرار على قطعة أرض تابعة لدولة أخرى . وقد اختلف الشراح فى حقوق الارتفاق من الوجهة الدولية . وقد تناول حضرة الدكتور سامى جنينه الأستاذ بكلية الحقوق هذا الموضوع بالشرح فى كتابه عن القانون الدولى العام الذى طبع سنة ١٩٣٣

اختلف الشراح فيما إذا كانت حقوق الارتفاق الدولية المترتبة على اتفاق تؤثر أو لا تؤثر على الاستقلال . وقد رأى بعضهم أنه يجب بحث هذه الحقوق على حدة لأنه لايمكن وضع قاعدة عامة لها أى Question d'espèce ، فتبحث كل حالة مستقلة عن غيرها ، وتبحث ظروفها وما إذا كانت هذه الحقوق لأغراض محددة أو للانتفاع بها مدة معينة .

الرئيس — أوجه نظر حضرة النائب المحترم إلى أنه سبق له أن تناول هذه النقطة بالكلام .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى — ياحضرات النواب المحترمين إنى أرى للأسباب التى أبديتها لحضراتكم أن هذا القيد لا يمس استقلال البلاد ولذلك أقترح قبول المعاهدة (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — أيها الزملاء المحترمون :

أرجو أن تسمحوا لى بكلمة قصيرة عن المعارضة .

ليس فينا من يجهل أن الإنجليز أساتذة فى الدهاء ، أساتذة فى الاستعمار ، أساتذة فى تحرير المعاهدات .

ففى كل يوم نرى لهم من الخطب والمذكرات ما يزنون ألفاظه وزنا ، وما هو مالك لمناحى الكلام بقدرة لا تبارى ، حتى لقد نسب للغة الإنجليزية قصور لما فيها من غموض ولكنه غموض مقصود ، لأنهم يرون أن قواعد الحياة لا يمكن أن تكون صريحة بسيطة ، لذلك تراهم يضعون القواعد والألفاظ بحيث يمكنهم إذا ما حزب الأمر وجدّ الجد أن يستفيدوا منها .

ومع ذلك فإنهم عندما أرادوا تحرير مشروع معاهدتهم معنا ، ورغم وجود خبراء منهم بيننا ، فإنهم أرسلوا لنا خبيرا فى تحرير المعاهدات يتولى اختيار الألفاظ ووضع الصيغ ، حتى لا يفلت منهم معنى أو لفظ أو تعبير لا يؤدى لهم المعنى المقصود تماما ، فهل يمكن أن تتصوروا أن معنى من المعانى أو تأويلا من التأويلات التى يقولها واحد منا تكون غابت عنهم ، والمعاهدة قد كتبت بلغتهم التى هم أهلها وأصحابها ؟ كلا يا سادة .

ومع ذلك فلست أشك أن من بين مفاوضينا من بلغ فى معرفة اللغة وملك ناصية البيان واشترك فى المفاوضات مع الإنجليز منذ نحو عشرين عاما ، فلا يمكن أن تكون غابت عليهم مناحى الألفاظ وتأويلاتها ، ولذلك أرى من واجبنا جميعا أن نقول بتمام الجرأة ومنتهى الصراحة كل معنى يجول بخاطرنا ، جزما منا بأن هذا المعنى لا يمكن أن يكون بعيدا عن ذهن المفاوضين

الإنجليز أو المصريين ، خشية أن يقال إننا قد نذهب إلى عصبية الأمم فيتمسكون علينا بتأويل قاله أحدنا ، إذ هم أعلم منا بطرق التأويل وليسوا فى حاجة لإرشادنا .

زملائى المحترمين :

منذ قامت الحركة الوطنية ونحن نرى مشروعات تقدم لمصر عن معاهدات فينقسم فيها الرأى العام .

قدم لنا مشروع ملنر فطعن فيه فريق كبير منا ولم يقل أحد إن الطاعنين فيه لم يحترموا واجب الوطنية .

وقدم لنا مشروع ثروت تشامبرلن فطعن فيه فريق كبير من الأمة ولم يقل أحد إن الطاعنين فيه خالفوا حقوق الوطن .

وهاهى إيرلندا نرى على رأسها اليوم زعيمها دى ڤاليرا الذى كان أول خصوم المعاهدة الإنجليزية وانشق مع من انشقوا على أنصار المعاهدة ولم يقل أحد بأنه لم يكن وطنيا .

ذلك أن من يطلب الكثير لبلاده لا يمكن أن يتهم فى وطنيته ، فهؤلاء هم رسل المستقبل ، هم نواة الجيل القابل ، وهم علامة الحياة التى ترنو لها البلاد ، فالرضى ليس غاية فى الحياة ، ولكن الكد والجد والتحفز إلى الأمام ، كل تلك من علائم النهوض والرقى .

زملائى المحترمين :

لقد كنت دائما من مبدأ الاتفاق والمفاوضة ، ولم أكن يوما من أنصار الحزب الوطنى ، ولكنى أرى من الواجب علينا أن نحترم لهم آراءهم ونقدس حقهم فى الدفاع عنه ، لأننا إذا خالفناهم فيه فما ذلك لعيب فى مبدئهم الوطنى ولكن لاعتقاد منا بعدم استطاعة تحقيقه . وإلا ففى اليوم الذى نستطيع فيه تحقيق ذلك المبدأ فإنا نكون أول السعداء المغتبطين لأن ذلك يكون معناه أنا بلغنا من الشأن والقوة والبأس ما يجعلنا نملى إرادتنا ، فهلا يكون ذلك يوم فخار لنا جميعا ؟

زملائى المحترمين :

إن أغلب المفاوضين الذين وقعوا هذه المعاهدة ، هم من أصدقائى الحميمين ، أبادلهم ويبادلوننى ودا بود ، وعطفا بعطف ، ومحبة بمحبة ، واحتراما باحترام . ولقد ربطتنى ببعضهم علاقات منذ الصبا ، وقاسمت بعضهم الآخر ، كما قاسمنى ، أياما فى السراء والضراء . وما كانت تلك الصلات لتبقى ، لولا الاحترام المتبادل ، وما كنت لأبقى على صداقتى لهم لو لم أكن جازما بإخلاصهم ، وما كنت لاعتبر نفسى جديرا بصداقتهم ، إذا لم أر فى نفسى صراحة مثل صراحتهم ، ومحافظة على رأيى واحتراما لعقيدتى مثل ما هم عليه من صراحة وثبات .

لذلك سأتكلم عن المعاهدة التى وقعوها بكل صراحة وإخلاص ، لأن العلاقة التى تربطنا أساسها احترام الرأى والمصارحة فى حقوق الوطن .

زملائى المحترمين :

إن من بيننا مسلمين وأقباطا ، من غير أن يكون للدين تأثير فى الصداقات بيننا ، فكل يحترم عقيدة صاحبه ونحن لانبلغ الرقى الأدبى أو نكون أمناء الحياة البرلمانية ، حتى نجعل حرية الرأى فوق الاعتبارات الشخصية فلا تؤثر صداقة المعاهدة أو توقيعها على صداقة محبذيها ومخالفيها ، كما لا يؤثر اختلاف المذهب أو الدين على تلك الصداقة .

وبهذه الروح أرجو أن أنتقل مع حضراتكم إلى بحث موضوع المعاهدة بحثا نجعل فيه الحجة تقرع الحجة ، لا التهمة تقرع التهمة . فبهذا وحده نكون أدينا واجب الوطنية ولبينا داعى الوطن .

سأتكلم عن المعاهدة على نحو يخالف ما اتبعه بعض من سبقنى من حضرات زملائى ، فقد تكلموا عن المعاهدة فى ذاتها بصرف النظر عما سبقها من المحادثات والمفاوضات والمشروعات ، وناقشوا ما رأوا فيه اعتداء على استقلال البلاد وما كان منطبقا على الاستقلال التام أو غير منطبق عليه . ولكنى رأيت أن يكون بحثى متصلا بماضىّ وبما سبق أن أبديته من الآراء ، متصلا بما سبق أن قبلته من الارتباطات . ومن أجل ذلك لا أريد أن أستطرد فى بحث فقهى أو قانونى ، بل أريد أن أتناول المسألة من وجهتها العملية وأن أقارن بنوع خاص بين مشروع المعاهدة الذى انتهت إليه المفاوضات فى سنة ١٩٣٠ ومشروع المعاهدة الحالى ، حتى إذا كانت المعاهدة الأخيرة قريبة جدا من معاهدة سنة ١٩٣٠ دعوت حضراتكم إلى قبولها ، أما إذا كان البعد بينهما شاسعا ، استندت إلى البيان الذى سأدلى به ، لأطلب من حضراتكم رفضها . وأظن أنى فى موقفى هذا أتفق تماما مع أشد أنصار المعاهدة .

وسأقسم كلامى إلى أربعة أقسام :

(١) النقطة العسكرية .

(٢) السودان .

(٣) الامتيازات الأجنبية .

(٤) الأعباء المالية التى تترتب على هذه المعاهدة .

أولا — النقطة العسكرية : لدى حضراتكم الخريطة المرافقة للمعاهدة والخريطة التى ألحقت بالتقرير المقدم من لجنة الخارجية ، فأرجو أن تنظروا فيها لتروا الخط الأحمر الذى يبتدئ من القنطرة وينتهى عند بئر أحيمر ويحدد تماما المنطقة التى سيقيم فيها الجيش البريطانى .

هذه المنطقة ، طبقا لمشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ كان يجب أن تكون غربى قناة السويس وشرقى خط ٣٢° طولا ، وأن تنتهى عند تقابل الخط ٣٢° طولا مع الخط ٣٠° عرضا . فمن ذلك تتبينون أن المنطقة التى كانت مخصصة لتدريب الجنود وإقامتهم طبقا لمشروع سنة ١٩٣٠ أقل بكثير من نصف أو ثلث المنطقة التى أصبحت لهم الآن ، كما تجدون أن هذه المنطقة الأخيرة تبعد عن المنطقة الواردة فى مشروع سنة ١٩٣٠ بثمانية وأربعين

كيلو مترا . وتجدون كذلك أن المنطقة الجديدة المخصصة لتدريب الجنود تبلغ مساحتها مليونين ونصف مليون من الأفدنة أى مايوازى نصف المساحة المنزرعة من جميع أراضى القطر المصرى فهى بلا شك منطقة لايستهان بها.

يضاف إلى ما تقدم ما قضت به المعاهـدة من أنه فضلا عن أراضى الثكنات فإن أى جزء من الأراضى المعـدة للتدريب يصبح تابعا للعسكر متى نزل به نفر من الجنود الإنجليز ولو لم يضربوا فيـه خيامهم . فما هى حدود هذه المنطقة ؟ لقد أغفلت المعاهدة أمر تحديد هـذه المنطقة وبذا تركت النظر فيها لمحض اختيار ومشيئة السلطة العسكرية ، وهى تستطيع أن تطبق هـذا النص على كل بقعة يتوجه إليها الجنود البريطانيون لإجراء المناورات أو على سبيل النزهة .

وفوق ذلك فقد قضت المعاهدة بجعل تلك المنطقة تحت حكم وإدارة السلطة الإنجليزية دون سواها، فهى فصلتها عملا عن سلطة الحكومة المصرية كما يدل على ذلك نص الفقرة الثالثة حرف (أ) من الاتفاق الخاص بالإعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية وهو :

" المراد بالمعسكرات البريطانية : الأراضى والأماكن المخصصة لقوات صاحب الجلالة بمقتضى المادة الثامنة وملحقها بالمعاهدة وغيرها من الأراضى التى قد تخصص لها بالاتفاق بين الحكومتين، إما زيادة على الأراضى السالفة وإما عوضا عنها وتشمل المعسكرات المؤقتـة ومعسكرات المبيت فى مناطق التمرين والمناورات المقررة فى المعاهدة حينما تستخدم المناطق المذكورة لهذا الغرض " .

وأهمية هذا الكلام تظهر مما ورد فى الفقرة الخامسة من الاتفاق المشار إليه ونصها :

" وفى غير اخلال بالحقيقة المقررة من أن المعسكرات البريطانية هى أرض مصرية لاينبغى انتهاك حرمة هذه المعسكرات، ويجب أن تبقى خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانية المختصة وحدها " .

فما الداعى لهذا كله ؟ إنه واضح الدلالة على أنه فصل تام لهذه المنطقة من كل نفوذ أو سلطان مصرى .

لم يكتف مشروع المعاهدة بهذه النصوص بل أضاف إلى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ الحق فى وضع ثلة صغيرة فى بور سعيد ومثلها فى السويس.

هذا ياحضرات النواب فيما يتعلق بالقوى البرية ، أما فيما يتعلق بالقوى الجوية فالنفوذ البريطانى كامل شامل، ولا توجد قطعة واحدة من أراضى القطر المصرى خالية من هذا النفوذ الجوى أى الاحتلال الجوى ، وليت الأمر اقتصر على ذلك ! فإننا قد التزمنا بأن نلبى كل طلبات الجنود البريطانية الخاصة بإيجاد منازل جديدة. وقد قال زميلى الأستاذ فكرى أباظه بأنه يوجد للطيارات ٤٠ مترلا ذكر أسماءها . والمادة الرابعة عشرة صريحة لا تحتمل شكا فى إلزام الحكومة المصرية تلبية كل الطلبات التى تقدم لها فى هذا الشأن أن تنص على ما يأتى :

" نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستهيىء وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية فى الأراضى والمياه المصرية وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسى الإضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفين " .

ذلك هو مدى النصوص الخـاصة بالطيران . وبعد ذلك تأتى نصوص خاصة بمنح جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية السالفة الذكر .

وهذه نصوص إذا تصفحها الإنسان لا يمكن أن يتصور سلطة أوسع منها لبلد على بلد .

قالوا إن بقاء المعسكرات والقوات فى الإسكندرية والقاهرة مؤقت حتى يتم بناء الثكنات . ولكنى أود أن أبين لحضراتكم الفارق الهائل بين ما تضمنه مشروع سنة ١٩٣٠ وبين ما ورد فى المعاهدة المعروضة على حضراتكم . فقد ورد فى مشروع معاهدة سنة١٩٣٠ أن الحكومة المصرية ستعد الثكنات اللازمة لإيواء ٨٠٠٠ جندى . (وتفصيل ذلك وارد بصفحة ١٣٦ من الكتاب الأخضر بالفقرة السادسة) .

على أنه لم يتفق فى هذه الفقرة على المكان الذى ترابط فيه القوات البريطانية وأرجو أن أنبه حضراتكم إلى أن عدم الاتفاق لم يكن منصبا على تجاوز الخط ٣٢° أو عدم تجاوزه ، وإنمـا كان الخلاف على تحديد مكان هذه القوات وهل يقع جنوبى الاسماعيلية أو فى نقطة أخرى . ويتضح ذلك ممـا هو وارد فى مشروع اتفاقية سـنة ١٩٢٩ التى نصت على أن تكون النقطة العسكرية شرقى الخط ٣٢° إذن فإن تجاوز هذا الخط لم يكن فى الحسبان مطلقا عند وضع هذه المعاهدة .

وإلى حضراتكم ما جاء تحت نمرة ٦ فى الصفحة ١٣٦ من الكتاب الأخضر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ " لم يتفق على هذه الفقرة بنصها الحالى ، بل اتفقنا فقط على أن مصر تبنى من الثكنات ما يقابل مايسلم إليها من الثكنات التى يملكها الجيش البريطانى والمفهوم أن الثكنات البريطانية فى معسكر الاسماعيلية الحالى تكفى ٥٥٠٠ عسكرى وأن مصر تبنى ثكنات فقط لإقامة العدد الباقى من الجيش البريطانى أى ٢٥٠٠ عسكرى . وأما المطارات فقد اتفق على نقل مطارات حلوان ومصر الجديدة إلى أبى صوير الحالية وأن عدد رجال الطيران لا يزيد على ثلاثة آلاف رجل ومن هؤلاء ٥٠٠ من الطيارين والباقون من العمال والميكانيكيين " .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أود أن أصحح خطأ ماديا وقع فيما تلاه حضرة الأستاذ بهى الدين بركات بك . اتضح فيما بعـد أن الثكنات الموجودة فعلا لا تكفى إلا ٢٥٠٠ عسكرى لا ٥٥٠٠ أى أن هذه المسألة دونت معكوسة فى الكتاب الأخضر، ولكنها وضحت فى معاهدة سنة ١٩٣٦

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — كنت أتمنى لو تلافى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هـذا الخطأ عند طبع الكتاب الأخضر .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لم يظهر هذا الخطأ إلا أثناء المحادثات الأخيرة وهو خطأ مادى بيناه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد ذكرنا أن الثكنات الموجودة تكفى لإيواء — ٢٥٠٠ جندى لا ٥٠٠٠ جندى.

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — إذن أسجل أن هذه الأبحاث والمذكرات لم تبحث البحث الكافى قبل وضعها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هذا تقريع غير لائق أوجه إليه نظر حضرة رئيس المجلس .

الرئيس — أرجو أن يترك المتكلم يتم كلامه كيف شاء .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — يجب احترام الحكومة فى مثل هذه المسائل.

الرئيس — أرجو عدم مقاطعة المتكلم .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — يعترف مشروع المعاهدة الحالية بأن الثكنات المقامة فى الاسماعيلية تكفى لألفين من رجال القوات البرية، و ٧٠٠ من رجال القوات الجوية، و ٤٥٠ موظفا مدنيا . وعلى الحكومة المصرية أن تتوسع فى إنشاء الثكنات حتى تكفى لعشرة آلاف من رجال القوات البرية ، و ٤٠٠ طيار ومعهم ذلك الجيش الجرار من المستخدمين الملحقين للادارة والأعمال الفنية، ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال . فتأملوا حضراتكم ٤٠٠ طيار يلزم لهم ٣٠٠٠ من الرجال المدنيين؛ و يظهر من هذا أنه بينما كنا نعتبر أن الثكنات التى نص على إنشائها فى مشروع سنة ١٩٣٠ أقل من نصف الثكنات الموجودة الآن بالاسماعيلية، إذ بالمعاهدة الحالية — أو على الأقل هذا ماولده فى نفوسنا خطأ الكتاب الأخضر — تجعلها أربعة أضعافها ، أى أننا نتكلف أكثر من ثمانية أضعاف ما كان متفقا عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، فاذا ماخصمنا قيمة ربع التكاليف، وهو ماستدفعه الحكومة البريطانية، أصبح ما نتكلفه فى إنشاء الثكنات بموجب المعاهدة الحالية ستة أضعاف ما كان مقترحا لها فى مشروع سنة ١٩٣٠ .

ثانيا — الطرق والسكك الحديدية — إن إنشاء الطرق والسكك الحديدية عبء جديد فرضته علينا معاهدة سنة ١٩٣٦ إذ لم يكن له نظير فى مشروع سنة ١٩٣٠

ثم ما هى مدة إقامة الجنود البريطانية فى الأراضى المصرية ؟

هنا أستميحكم العذر فى أن أتلو على حضراتكم النص كما ورد فى المادة الثامنة من المعاهدة الحالية :

"... فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة" .

ومن الغريب أن كل من يتصفح الكتاب الأخضر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ يجد أن الجانب المصرى كان يتمسك دائما بأن يكون النص "إلى أن يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة حتى يصل مدد الحليف" والذى يسترعى النظر أن النص الخاص بهذه المسألة الهامة تطور فى سنة ١٩٣٠ على نحو لا أدرى كيف حدث ، لأن الإنجليز أنفسهم سلموا بأن تبقى القوات البريطانية فى مصر إلى أن تصبح القوات المصرية قادرة على أن تحمى القنال بمفردها إلى أن يصل مدد الحليف .

وإلى حضراتكم ماجاء بهذا الخصوص فى صفحة ٥٠ من الكتاب الأخضر: "ملاحظة — فى المساء وصل النص المقترح ومعه خطاب خاص من الأونورابل سيسل كامبل وهذا هو النص المذكور : "إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف .... الخ" فكيف اختفت العبارة الأخيرة ؟ إنى لا أدرى سبب حذفها ولا كيفيته ! وفى يقينى أن هذا النص من المسائل الهامة التى كان يجب أن يعنى بها فى الكتاب الأخضر عن سنة ١٩٣٠

إن عبارة "حتى يصل مدد الحليف" تزداد أهمية إذا عرفنا أن للإنجليز قوات مرابطة فى فلسطين على مدى نصف ساعة أو ساعة من مصر . فعندما نقول (إلى أن يصل مدد الحليف) ، ونحن نعلم أن قوات الحليف موجودة فى فلسطين ، يكون من السهل على مصر أن تثبت أن قوتها قد وصلت إلى الحد المطلوب. إذن فحذف العبارة المشار إليها مقصود لغاية، هى تعجيز مصر عن إثبات أن جيشها أصبح قادرا بمفرده على حماية القنال ، خصوصا متى علمنا أن الارتباكات العالمية جعلت الدول العظمى ومن بينها بريطانيا نفسها تبحث عن حلفاء يشدون أزرها ، لأن أية دولة لاتستطيع بمفردها أن تقف فى معترك الميدان الدولى العام . فاذا كان هذا حال الدول الكبرى فكيف تستطيع مصر أن تدعى أنها قادرة بمفردها على الدفاع عن القنال! إن النتيجة الحتمية لذلك ، هى أن يبقى الاحتلال إلى ماشاء الله .

أما ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى الجلسة الأخيرة من أن تفسير هذا النص، هو أن تصل القوات المصرية إلى عشرة آلاف فهو تفسير لا تؤيده النصوص ، لأن الحكومة البريطانية يمكنها القول فى صراحة إنها ، وإن كانت تحتفظ فى مصر بعشرة آلاف جندى فقط ، إلا أنها تستطيع أن تزيدها فى حالة خطر الحرب بمالها من قوات مرابطة فى فلسطين ومالطه وقبرص، وجبل طارق . أما مصر فعليها أن تدافع عن نفسها بمفردها، ولذلك يجب أن يكون عدد جيشها الذى يدافع عن القنال أكبر من ١٠,٠٠٠ جندى بكثير .

لاتقولوا أيها السادة إنى أتعسف فى التفسير ، فالمعاهدات تكتب ليوم الخلاف لا ليوم الاتفاق ، ليوم الجفاء ، لا ليوم الصفاء ، فإذا لم نكن قد احتطنا للمستقبل، فسنعامل بالنصوص التى اتفقنا عليها، لا بما يقال عن النوايا الحسنة والإخلاص المتبادل .

مدة المحالفة وشروط التأبيد

لقد كان المفاوض المصرى فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ يناضل بعزم وثبات حتى توصل إلى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية، وتوصل إلى النص على أن عصبة الأمم تنظر فى كل خلاف ينشأ بين الطرفين على أى نص من النصوص . ولكننا رأيناه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ يرجع بنا إلى الوراء، فيقر أبدية النصوص الواردة فى المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وإنى أترك الكلام الآن عن نصوص المواد الثلاث الأولى وأتكلم عن المادة السابعة لأهميتها ونصها :

" إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات " .

ولهذه المادة فقرة تكميلية سأرجع إليها فيما بعد .

إن أول ما يستوقف نظرى فى المادة المذكورة هو الغرض الثالث منها وهو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، لأنه لم يكن واردا فى مشروع سنة ١٩٣٠ وهذا تسوىء حالتنا .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد فان من يقرأ النص الإنجليزى لهذه العبارة يجده أقسى بكثير من النص العربى فقد كتب كما يأتى :

"Apprehended international emergency"

وترجمتها الحرفية " خشية مفاجأة دولية " لا " قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها " .

فما هو المقصود بهذه العبارة ياحضرات النواب المحترمين؟ إن المقصود منها الحالة التى عهدناها فى السنوات الأخيرة . فإذا جاء هتلر واحتل منطقة الرين وكانت فرنسا متحفزة لذلك، خشى من قيام مفاجأة دولية . وإذا قام موسولينى وصرح أن لديه ثمانية ملايين من الجنود المدججين بالسلاح يجهزهم للنضال عن بلادهم خشى من قيام مفاجأة دولية ، وإذا انقسمت إسبانيا على نفسها كما هو قائم اليوم، خشيت مفاجأة دولية . أو إذا قامت ألمانيا وأعلنت الحرب على البلشفيك وحالفتها فرنسا، خشيت مفاجأة دولية.

حدثونى بربكم أى حالة — ونحن نعيش فى عصر الأزمات — لا ينطبق عليها هذا النص ؟

أنتقل بعد ذلك إلى تفسير معنى التأبيد، تاركا الفقه الدولى والأبحاث القانونية جانبا فإنها ستتضاءل أمام الواقع .

فها هى إنجلترا فى معاملتها مع أملاكها التى وصلت إلى درجة الدومنيون (الممتلكات المستقلة) قد عقدت عدة مؤتمرات مع هذه الممتلكات تقرر فيها أن جميع تلك الدول أعضاء فى عصبة الأمم البريطانية باختيارها وهى بالإنجليزية : "Freely Associated" وبالفرنسية "Librement Associes" .

وقالوا إن هذا معناه أن لكل منها حق الانفصال، وأضرب لذلك مثلا ماحدث فى جنوب أفريقيا فإنه قد نص صراحة عند التصديق على هذه المعاهدة بأن هذا التصديق لايتعارض وحقها فى الانفصال عن الدولة البريطانية متى شاءت فانظروا ، ياحضرات النواب المحترمين : إنه فى الوقت الذى تتطور الامبراطورية البريطانية وتعطى الحرية الكاملة للدومنيون فى الانفصال عنها، نراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها أبدية وبشروط جديدة لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٣٠

هذا فيما يتعلق بالزمن وهو ليس كل ما نصت عليه تلك المادة ، بل أنها نصت أيضا على حرية الانتقال ، تلك الحرية المفروضة علينا بصفة أبدية بمقتضى المعاهدة ، ولشرح ذلك ننتقل إلى الصفحة ٥٦ من معاهدة التحالف فقد جاء فى الفقرة ٦ ما يأتى :

" تمشيا مع أحكام معاهدة التحالف ، توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا على أن تتمتع القوات البريطانية بما يأتى :

(١) حرية الانتقال بين المعسكرات البريطانية وبين المداخل العادية إلى الأراضى المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء وسوف يجرى بالطبع التشاور مع السلطات المصرية فى شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من العتاد (المهمات) أو العجلات بالسكك الحديدية أو فى الطرق المستخدمة للرور العام " .

فما هى هذه المداخل العادية للقطر المصرى ؟ أيها السادة، تلك المداخل هى : الإسكندرية ، دمياط ، بور سعيد ، السويس، القنطرة من الشمال ووادى حلفا من الجنوب ، هذه جميعها تعتبر من المداخل العادية ، فخبرونى بربكم ماذا بقى من البلاد المصرية دون أن يكون للحكومة البريطانية الحق فى اجتيازه فى أى وقت من الأوقات ؟

وليت الأمر فى المنطقة العسكرية وقف عند هذا الحد ، بل إن الأمل الوحيد الذى كنا نطنطن به ونعتبره سفينة النجاة قد ضاع أيضا ، وكيف ذلك ؟

نصت المادة الثامنة فى الفقرة الأخيرة منها على ما يأتى :

" ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان" .

وكان النص فى سنة ١٩٣٠ ينتهى عند ذلك، ولكن معاهدة سنة ١٩٣٦ أضافت إلى هذا النص العبارة الآتية :

" طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة" .

وما الحكمة فى هذه الإضافة ؟ الجواب عن ذلك بسيط ، فقد أخفقت عصبة الأمم فى معالجة المشاكل الدولية التى قامت فى السنين الأخيرة ، إذ فشلت فى تسوية النزاع الذى قام بين الصين واليابان ، كما فشلت فى تسوية النزاع بين إيطاليا والحبشة ، وكثير من المسائل التى تناولتها ، مما دعا الدول وعلى رأسها بريطانيا للتفكير فى إيجاد ضمان آخر ، أو تعديل لنظام عصبة الأمم ، مما يكفل احترام قراراتها .

ولكن مصر ، يا حضرات النواب المحترمين ، يجب أن تستثنى من هذه القاعدة ، فتحرم من أى تعديل يوجب على القوى احترام حق الضعيف .

ولو أن هذا النص كان واردا فى مشروع سنة ١٩٣٠ لقلنا لم يجد فى الأمر شىء ، ولكنه أضيف فى المعاهدة الحالية فى الوقت الذى أصبح فيه نظام عصبة الأمم موضع البحث ، وذلك لحرماننا من كل ضمان قد نستفيد منه فى المستقبل .

قد يقال إننا لم نحرم هذا الضمان، لأن بقية الفقرة المذكورة تنص على أن الخلاف يجوز عرضه كذلك " على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى سيتفق عليها الطرفان المتعاقدان " .

ولكن هذا الضمان من السهل على إنجلترا أن تضع فى سبيله العقبات الممكنة وغير الممكنة من أجل أن تجعل تطبيقه مستحيلا أو إذا طبق فانما يطبق لصالحها .

إذن فالنقطة العسكرية أصبحت أوسع نطاقا مما كانت عليه فى مشروع سنة ١٩٣٠ وتكاليف الثكنات وغيرها أبهظ علينا وأقسى ، وشرط التأبيد أصعب وأشد .

يؤخذ من ذلك أن مركزنا فى سنة ١٩٣٦ أصبح — بلا شك — أسوأ بمراحل من مركزنا فى سنة ١٩٣٠ وأنه ليس هناك محل للمقارنة بين نصوص مشروع سنة ١٩٣٠ وبين نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ فما بالنا أيها السادة، إذا لم نقتصر على المقابلة بمشروع سنة ١٩٣٠ وتجاوزناها إلى المقارنة بطلبات الوفد المصرى فى سنة ١٩٢٠ ؟

ها هى طلبات الوفد فى سنة ١٩٢٠ وها هو الطلب الذى قيل لنا إننا وصلنا إلى أفضل منه بمراحل : تنص المادة الثامنة من مشروع الوفد فى سنة ١٩٢٠ على ما يأتى :

"لبريطانيا العظمى — إن رأت لزوما — أن تنشئ على مصاريفها بالشاطئ الأسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد ، بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها. كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ والخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس .

وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه المنطقة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال وفى حالة الخلاف يرجع الأمر إلى عصبة الأمم " .

هذا هو نص مشروع سنة ١٩٢٠ وأظن أن الفرق بين الحالتين من الوضوح بحيث لا يستدعى أن أعود إليه مرة أخرى .

بعد هذا أنتقل إلى النقطة الثانية وهى مسألة السودان، ولا أريد أن أطيل الكلام فيها فقد تناولها الكثيرون منا ، ولكنى أود أن أقف عند نقطتين فيها :

النقطة الأولى : نص بصريح العبارة على أن الجيش المصرى الذى يرسل إلى السودان يكون تحت تصرف الحاكم العام ، ومعنى هذا أن الحاكم العام هو صاحب النفوذ الشامل فيما يتعلق بهذا الجيش .

قد يقال إن الحاكم العام يعين بمرسوم ملكى ، ولكن دعونا نقرأ نص اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى أقرتها هذه المعاهدة لنرى من هو هذا الحاكم العام الذى يفوض إليه أمر التصرف فى الجنود المصرية التى ترسل إلى السودان .

تنص المادة الثالثة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ على ما يأتى :

" تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب "حاكم عموم السودان" و يكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية " .

ولسنا جميعا بحاجة إلى تفسير هذا النص، فمنذ وضعت الاتفاقية ونحن نفهم تفسير عبارة "بناء على طلب حكومة جلالة الملكة" فى هذا المقام . ومعناها صراحة أن الحاكم العام إنجليزى تعينه الحكومة البريطانية ولا يفصل من وظيفته إلا برضاء الحكومة البريطانية ، قالوا لا بل ، سنشترك فى تنظيم هذا الجيش ، والدليل على ذلك أننا سنرسل ضابطا عظيما للتشاور مع حاكم السودان . واسمحوا لى أن أقرأ لكم النص الخاص بهذا الموضوع واستميحكم العذر فى كثرة قراءة النصوص ، لأنى أرى أن مدلولها الصريح أقوى من كل تعليق . نصت الفقرة ١٦ من المحضر المتفق عليه على ما يأتى :

" من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم وسترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور " .

فليس لنا إذن أن نختار الفرق التى سترسل إلى السودان أو أن نحدد عددها ، بل الحاكم العام للسودان هو صاحب هذا الحق ، ولسنا نحن الذين نحدد الأماكن التى يقيمون فيها ، بل الحاكم العام هو الذى يأمرنا بأن نرسلها

إلى منطقة دون الأخرى . كذلك الثكنات اللازمة لهم ، وهذه أيضا خاضعة لأمر الحاكم العام الإنجليزى . كل هـذا يحدده لنا الحاكم العام ونأتمر فيه بأوامره . جاء فى ختام الفقرة التى تلوتها مايأتى :

(وسترسل الحكومة المصرية فورا بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم استشارته فى هذه الأمور) ترسله ياحضرات النواب لا ليتشاور بل "ليستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور" ! لفظ مؤدب للقول بأن هـذا الضابط يكون تحت تصرف الحـاكم العام ! فلنبتهج إذن بعودة الجيش المصرى إلى السودان، ليكون تحت تصرف الحاكم العام يرسله أنى شاء فإذا وجد منطقة موبوءة يخشى على الدم الإنجليزى منها، أرسل إليها الفرقة المصرية . وإن كانت هناك حاجة إلى شق الطرق كما كان فى المـاضى أو مد خطوط حديدية قامت الفرقة المصرية بذلك ! !

فمن منا يرضى بإرسال أبنـائه لا للذود أو الدفاع عن مصر ، بل ليكونوا تحت إمرة الحاكم العام فى السودان يتصرف فيهم كيف شاء .

من الغريب حقـا ألا يكتفى الإنجليز بإبقاء جيش لهم فى القطر المصرى بل يكلفونا بتطهير الأماكن الموبوءة بالملاريا ، ولا نعمل نحن على إيجـاد ضمانات لجيشنا بالسودان، مع علمنا بأن الملاريا متوطنة فى ذلك القطار والجزء الجنوبى منه فى حالة صحية لا تطاق ، وتكفينا الثقة بالحاكم العام للسودان وبإنسانيته ووطنيته ، غريب حقا أن نقبل هذا الحل فى اليوم الذى نقول فيه أصبحت لنا إرادة ، ولنا وجود ! !

إنما تعود الجنود المصرية إلى السودان، ياحضرات النواب، لسبب واحد وهو أن الإنجليز يخلون بالجيش الإنجليزى من أن يكون على حدود الحبشة لعلمهم بأن هناك دولة فتية تجند الأحباش ، فأرادوا تجنيد المصريين حتى يكون الدم المصرى فداء للدم الإنجليزى . هذا هو معنى ومبلغ ما وصلنا إليه دون أن يكون لنا أى ضمان .

قالوا كسبنا مسألة الموظفين : اقرأوا المـادة الخاصة بذلك لتروا أى كسب غنمناه . كل ما أفدناه هو تفويض الحاكم العام فى أن يعين الموظفين المصريين ، وأن يكون لنا مفتش عام للرى يستشار فى مسائل الرى فقط ، وفيما عدا ذلك ليس له أى نصيب فى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام .

(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة حيث كانت الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة وأعيدت الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — أسلفت القول بأنى — فيما يتعلق ببحث المعاهدة — سأتقيد بالمفاوضات السابقة ، ولكنى سأخرج على هذه القاعدة التى وضعتها لنفسى فيما يختص بالامتيازات الأجنبية . ذلك لأن لى فيهـا رأيا خاصا منذ البداية ، وقد استمددت ذلك الرأى من دراستى للامتيازات بصفة خاصة ، ومن طبيعة عملى كمستشار سابق فى المحاكم المختلطة ، ومن تجارب أخرى لهـا ارتباط بهذين الطرفين ، ولم أكن أخفى هذا الرأى عن أحد . ففى سنة ١٩٢٦ وأثناء قيام الوزارة الائتلافية ، كان يوجد مشروع فى وزارة الخارجية بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة ، وكنت إذ ذاك مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، فوضعت تقريرا فى هذا الشأن بعثت به إلى المغفور له سعد زغلول باشا ، فأرسله بدوره إلى المغفور له ثروت باشا وزير الخارجية وقتئذ ، ولولا أنى لا أود الآن محاولة التأثير عليكم بأى ذكرى ماضية لقلت : إن المرحوم سعد باشا وافق على هذا التقرير .

وفى سـنة ١٩٣٠ حينما كنت عضوا فى وزارة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، تحدثت إلى دولته وإلى زملائى فى شأن الامتيازات الأجنبية ، وقلت لهم إن الحل المعروض ، فيه خطر على مصر ، وفى العـام المـاضى ألقيت كلمة صغيرة بالجامعة الأمريكية عن هذا الموضوع نشرتها الصحف ، فأستميحكم المعذرة اذا أنا خرجت فى هـذه المسألة بالذات عن المقارنة بين هذه المعاهدة وبين مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠

وإنى لأصارحكم أن النصوص الواردة فى هذه المعاهدة عن الامتيازات تتفق كثيرا مع مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وقد تمتاز عليها فى بعض نقطها .

ياحضرات النواب المحترمين :

كلنا نشكو من الامتيازات، وكلنا نراها منحصرة أو ظاهرة فى قيام المحاكم المختلطة ، وفى فرار الأجانب الذين يرتكبون الجرائم من وجه القضاء المصرى ، وفى عجز الحكومة المصرية عن إصدار تشريع يسرى على الأجانب إلا بقيود وشروط مبهظة، تحول فى كثير من الأحيان دون إصـدار هذا التشريع ، ولكن كيف نشأت هذه الحالة ؟

لا أريد أن أرجع بكم إلى التاريخ فأقصه عليكم من أوله ، ولكنى أكتفى بملاحظة واحدة، هى أن الامتيازات لم تنشأ على الصورة التى نراها اليوم بل على صورة أخرى ، وذلك يرجع إلى نظـام الدول فى الزمن المـاضى . ففى ذلك الزمن لم تكن العلاقات بين الدول متصلة اتصالها اليوم ، ولم يكن الأجانب يسـتطيعون جيئة أو ذهابا إلى البلاد الأجنبية بمثل ما يستطيعون اليوم ، لسهولة المواصلات بواسـطة الطيارات والبواخر ممـا سهل سبل الانتقال فى سرعة ويسر .

كانت العلاقات بين الدول غير متصلة — كما أسلفت — ولهذا لم يكن الأجنبى يطمئن إلى الذهاب إلى دولة أخرى ، ومن أجل هذا كانت تعقد المعـاهدات بين الدول ليصبح الأجنبى مطمئنا على وجوده فى غير بلاده ، أى أن الامتيازات الأجنبية كان منشؤها الخشية من مضارة الأجانب الذين يريدون أن يكونوا فى مأمن من كل اعتداء عليهم، ولهذا نجد أن الامتيازات كانت تنص على أن يسمح للاجانب بحق دخول البلاد كما يسمح لهم بالتجول والتجارة فيها، والسكنى فى فندق خاص يكونون فيه أحرارا فى اتباع تقاليدهم الخاصـة ، ويتمتعون بالتقاضى فيما يقع بينهم أمام جهتهم المختصة كقنصلهم أو رئيسهم ، وفيما عدا ذلك لم تكن لهم امتيازات مطلقا ، فاذا قام نزاع بين أجنبى وبين مصرى أو عثمانى — باعتبار أن الامتيازات فى تركيا كانت قائمة كما هى قائمـة فى مصر — أو حدث اعتداء من أجنبى على وطنى .

لم يكن الأجنبى وقتذاك يطلب التمتع بحماية خاصة، بل كل ما كان يرجوه أو يطمع فيه ، هو أن يأمن الانتقام الشديد .

إذن كان المرجع فى القضاء بين الأجنبى وبين الوطنى أو العثمانى — سواء أكان مدنيا أم جنائيا — هو السلطات المحلية .

ثم بدأت حركة جديدة فى تركيا لإعطاء الأجانب بعض امتيازات ، فيها خروج على القواعد المتبعة وقتذاك ، فنص على أن القضاء العادى لا يكون مختصا بالنظر فى المنازعات التى تقوم بين الأجانب والوطنيين ، بل يرفع أمرها إلى الباب العالى ليفصل فيها .

أما فيما يتعلق بالجرائم التى يرتكبها الأجانب فإنها لم تخرج عن اختصاص القضاء العثمانى أو المصرى ، بل نص على أن يحضر المحاكمة القنصل التابع له المتهم .

ومصر مع أنها كانت تابعة للدولة العلية ، فإن الامتيازات قد تطورت فيها تطورا واسع المدى ، والسبب فى ذلك أن الولاة فى مصر كانوا يعملون على تشجيع الأجانب ليفدوا إليها ، فمنحوهم امتيازات كثيرة حتى أصبحوا مستقلين فى قضائهم المدنى والجنائى عن القضا الاهلى .

وفى عهد الخديو اسماعيل أرادت حكومة نوبار باشا أن توجد للأجانب قضاء خاصا ، لتضع حدا للفوضى القضائية التى كانت سائدة حينذاك ، ومن أهم الأسباب التى دعت الخديو اسماعيل إلى أن يلجأ إلى ذلك أنه كان يريد أن يسهل على الأجانب المقاضاة ، حتى يثقوا بتعهدات الحكومة المصرية لهم فانشأ المحاكم المختلطة .

ولا يستطيع من عرف المحاكم المختلطة ، ورأى ما هى عليه من حسن النظام ودقة العمل ، وروح الجد والمثابرة ، وطريقة دراسة القضايا فيها ، وما يتبعه رجالها من تقاليد عالية فى زمالتهم وتعاونهم ، إلا أن يعجب بتلك المحاكم ولكن لا يصح لنا أن نغضى عن :

أولا — أن وجود تلك المحاكم ، مهما حاولنا من تمصيرها ، فإنها فى الواقع ونفس الأمر محاكم دولية ، وقضاتها أنفسهم يشعرون بهذه الصفة ، بل ويطلبون فى كثير من الأحوال معاملتهم فى الحفلات وغيرها أسوة بالهيئات الدولية .

ثانيا — أن طبيعة تشكيلها تجعلها محاكم أجنبية ، لأن المصرى لا يستطيع فيها أن يتكلم بلغته ، ولا أن يتصل بالقضاة من طريق التفاهم المباشر ولا يصلح من هذا العيب السماح بأن يستعمل الخصوم اللغة العربية (وهذا موجود بالفعل) لأن الذى يهم صاحب الشأن ، هو أن يفهمه القاضى فهما صحيحا ، لا عن طريق الترجمة . ومن هو صاحب الشأن منا الذى يقبل أن يترافع فى قضية بلغة يجهلها أغلب القضاة ؟

ثالثا — ما يترتب على ذلك من إبهاظ المترافعين عنه بدفع أتعاب عالية حتى فى القضايا التى قد يستغنى فيها عن المحامين .

رابعا — ومن الصعوبات التى يكابدها الإنسان بعد هذه المحاكم عن المتقاضين ، فكثيرا ما نرى دائنين متعنتين يحولون ديونهم لأجنبى ، حتى تكون محكمة مصر والإسكندرية مختصة فى قضايا قد يكون أصحاب الشأن فيها فى قنا أو أسيوط .

حضرة النائب المحترم عزيز أنطون — هذه مسألة معروفة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — قد تكون معروفة لحضرة الأستاذ ، لأنه محام أمام المحاكم المختلطة ولا يعرفها غيره .

وفضلا عن ذلك فقد يترتب على وجود تلك المحاكم نزع حق الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب ، حتى فيما يتعلق بالمسائل العقارية التى لم يكن فيما مضى شك فى حق الدولة فى التشريع بالنسبة لها . ومن ذلك يجب أن ينظر الإنسان بعين الحذر الشديد إلى كل تعديل يكون من شأنه توسيع اختصاص تلك المحاكم وتثبيت نفوذها .

والآن نبحث فى مشروع التعديل الموجود فى المعاهدة وهو يقضى :

أولا — بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة ليشمل المسائل التى هى من اختصاص المحاكم القنصلية . وقد وضع لمسائل الأحوال الشخصية نص خاص واشترط لتحقيق هذا الاختصاص شروط معينة .

والذى نلاحظه هو أنه من غير المعقول أن نفكر فى تنظيم الأحوال الشخصية للأجانب فى الوقت الذى نرى بضع عشرة محكمة تفصل فى الأحوال الشخصية للمصريين ، وأن من الإبهاظ غير المعقول أن نفكر فى إنشاء محاكم وقضاة من مال الدولة من أجل الحكم بالنسبة للأجانب ونترك تنظيم أحوالنا الشخصية . فإلى أن يحين الوقت الذى تصير لنا فيه محاكم أحوال شخصية لجميع المصريين على السواء ، لا يحق لنا أن نتناول هذا الموضوع بالبحث لأنه يحملنا عبئا من غير مقابل .

أما فيما يتعلق بالقضاء الجنائى ، فان نقل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة قد يكون أفضل من بقائه لدى المحاكم القنصلية فى حالة واحدة هى الاعتداء على مصرى .

اما إذا كان الاعتداء على أجنبى ، فليس من صالحنا أن ينظم القضاء لهم ونعفيهم من تكاليفه ، لأننا نعمل ذلك من غير مقابل ، بل نزيل سببا من أسباب الشكوى ، قد يكون مدعاة للأجانب فى التساهل معنا .

ثانيا — توقيت المحاكم المختلطة ، وقد يبدو ذلك شيئا جديدا ، ولكن من يرجع إلى تاريخ تلك المحاكم يجد أنها كانت دائما مؤقتة لمدة كانت تحدد أحيانا بخمس سنوات ، وأحيانا بسنة واحدة ، وأنه أخيرا عند ما جددت مدتها فى سنة ١٩٢١ نص على أن يكون للحكومة المصرية حق إلغائها بشرط إخطار الدول قبل ذلك بسنة .

حضرة النائب المحترم عوض الجندى — أظن أن اللائحة الداخلية صريحة فى المادة ٣١ فى منع الخطباء من التلاوة من أوراق محضرة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — إنى مستعد لأن ألقى خطابى من غير تلاوة فى ورق ، ولكنى أوجه نظر حضرة النائب المحترم أولا إلى أنه لم يبد هذا الاعتراض قبل الآن ، وكنت أود أن يبدى هذه الملاحظة عند ما تكلم حضرات الأعضاء الآخرين وعلى الأخص عند ما تكلم حضرات النواب المؤيدين ، وثانيا انى اذا كنت أقرأ فأريد أن تكون كلمتى محدودة ، ولا أريد أن أطيل على حضراتكم فى الكلام لانى إن تكلمت استغرقت وقتا أطول . والآن أعود إلى الموضوع .

ثالثا — حق سريان التشريع ، بما فيه التشريع المالى على الأجانب، وهذه حقا خطوة إلى الأمام جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ كما جاءت بها المعاهدات السابقة ، غير أنه بحسب المعاهدات الماضية كان يجب عرض هذا التشريع على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة للتحقق من أن التشريع المعروض لا يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث والتحقق على وجه الخصوص من أن التشريع المالى لا يجحف بحقوق الأجانب بما فيهم الشركات الأجنبية .

أما فى المعاهدة الحاضرة ، فقد أخذ هذا النص شكل تعهد من جانب الحكومة المصرية للحكومة الإنجليزية . وهنا أستميح حضراتكم فى أن أشير إلى أن النص الموجود فى المعاهدة يختلف عن النص الموجود فى سنة ١٩٣٠ أى أنه بمقتضى معاهدات سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ صار من حق الحكومة المصرية أن تشرع للأجانب، و يسرى تشريعها عليهم بقيدين : القيد الأول ألا يكون التشريع الذى يوضع مخالفا للمبادئ المعمول بها فى التشريع الحديث .

القيد الثانى : ألا يتضمن التشريع المالى تفريقا مجحفا بالأجانب .

هذا النص موجود فى المعاهدات الثلاث على السواء، والفرق بين معاهدة سنة ١٩٣٦ ومعاهدة سنة ١٩٣٠ هو فيما يتعلق بالسلطة التى يرفع اليها النظر فى هل القوانين التى تريد الحكومة المصرية سنها تدخل فى نصوص هذه المادة أم لا؟ وهل هى تتضمن تشريعا مجحفا بالأجانب أم لا؟ وهل هى تخالف التشريعات الحديثة أم لا ؟ — ففى معاهدة سنة ١٩٣٠ كانت الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى الحكم فى ذلك . أما فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد أخذ هذا الموضوع شكل تعهد من الحكومة المصرية للحكومة البريطانية وفى رأيى أن هذا يفضل نظام سنة ١٩٣٠ لأن أشتغال السلطة القضائية بالعمل التشريعى عيب فى النظام . ولأن القضاة فى هذه الحالة لا يكونون إلا أداة للسياسة ، ومن المصلحة أن نترك القضاة يشتغلون بأمور القضاء فقط و يتركون السياسة لأهل السياسة .

فالتعديل فى معاهدة سنة ١٩٣٦ هو خطوة إلى الأمام عن معاهدة سنة ١٩٣٠ وما تقدمها . ولكن يجب ألا نبالغ فى تكييف هذه الخطوة التى خطوناها إلى الأمام ، لأن القيد الموجود بالمعاهدة لا يزال ماثلا أمامنا فللانجليز أن يقولوا إن تشريعا من التشريعات التى أصدرتها الحكومة المصرية يخالف التشريعات الحديثة أو أن هذا التشريع يفرق بين الأجانب والوطنيين أو أنه مجحف بالأجانب . لهم أن يقولوا هذا، فماذا يكون واجب المحاكم المختلطة التى يعرض عليها مثل هذا التشريع ؟ يمكننا أن نقول أحد أمرين فإما أن تقول إن المحاكم المختلطة — وقد أخرج التشريع من اختصاصها — ليس لها أن تنظر فى الأمر ، وليس عليها إلا أن تطبق التشريع الصادر من الحكومة المصرية كائنا ما كان ، وإما أن تقف الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى الخلاف بشأن التشريع .

ولا أخفى عنكم أننى اجتمعت بعدد من رجال القضاء الأهلى والمختلط فكان رأيهم جميعا فى صف الحل الثانى، وهو وقف الفصل فى النزاع حتى يفصل فى مشروعية القانون بالطرق الدبلوماسية . وإلا فلو أريد غير ذلك لجعل النص صريحا فى أن المحاكم المختلطة يجب عليها تطبيق التشريع الذى يصدر فى مصر . وهذا التفسير الأخير هو الذى يتفق ونص المادة ١٨ من الملحق وهى :

” من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة أن المسائل التى ينطوى عليها هذا التصريح لاتخضع لقضاء أى محكمة فى مصر“. هذا التفسير كما قدمت يجعل المسألة محل نظر و يقلل كثيرا من الاغتباط بهذه الخطوة التى وصلنا إليها فيما يتعلق بحق التشريع ... ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحديدى — أرجو من حضرة النائب المحترم أن يكمل تلاوة نص الفقرة الخامسة من ملحق المادة الثالثة عشرة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات بك — أرجو حضراتكم أن تفسروا لى نص المادة ١٨ وهو ملحق متفق عليه، وتقول لكم بأن هذه المسائل لا تخضع لقضاء أى محكمة فى مصر بل لقضاء محكمة أخرى . فما هى هذه المحكمة الأخرى؟ إنها بالطبع ستكون محل اتفاق عليها، وكما قلت لحضراتكم إن المحاكم لا تنظر فى هذا الشأن، ولا يخفى أن المحاكم عند ما تعرض عليها قضية مدنية ويدفع أحد الخصوم فيها بإنكار بنوة خصمه مثلا فلا تفصل المحاكم الأهلية فى القضية إلا بعد أن تفصل الجهة المختصة ، وهى المحاكم الشرعية فى موضوع البنوة . وكذلك الحال بالنسبة للقضايا المدنية التى يتوقف الفصل فيها على الحكم فى مسألة جنائية، فان المحاكم المدنية ترجىء الفصل فى الموضوع المدنى المعروض أمامها حتى تفصل المحكمة الجنائية فى الموضوع الجنائى .

قد يقال إننا كسبنا تصريح إنجلترا فى المادة الرابعة من الملحق، ونصها : (من المتفق عليه أنه فى حالة ما اذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه إلغاء المحاكم المختلطة) والنص الإنجليزى يقول "Its full rights" فهو فى الواقع ليس مانحا حقا ولا مغيرا مركزنا الذى نحن فيه الآن، وليس معناه إلغاء الامتيازات إذا كان إلغاؤها مخالفا للتعهدات وهو لا يخلينا مطلقا من الوضع الذى نحن فيه الآن ، وهو أننا إذا عملنا عملا مخالفا للتعهدات السابقة فللدول الحق فى أن تقف فى سبيل هذا العمل .

إن المعاهدة يا حضرات النواب ، تربطنا بالامتيازات كما تربطنا بأمور مخصصة معينة للأجانب، فاذا كنا نحتفظ بكامل حقوقنا ، فما هى هذه الحقوق ؟ وهل يدخل فيها أننا نملك إلغاء الامتيازات وحدنا ؟ هذا ما لا يدل عليه النص . فالمادة بحالتها الحاضرة لا تكسبنا جديدا ، بل معناها أن الحكومة الإنجليزية وعدت أنها لا تقف فى سبيلنا ، إذا ما أردنا أن نستعمل حق إلغاء المحاكم المختلطة . إذن يتبين لحضراتكم أن الحالة التى اتفقنا عليها فى الامتيازات لها خطرها الشديد، لأننا تعاقدنا مع إنجلترا على تحويل الاختصاص القنصلى واختصاص الأحوال الشخصية للأجانب إلى المحاكم المختلطة ، ووعدنا بزيادة الموظفين وعدد القضاة ، فاذا كانت المحاكم المختلطة بحالتها الحاضرة خطرا يهدد البلاد ونحن لا نستطيع دفعه ، فماذا يكون شأننا عند ما تكون أكثر قوة وتتشعب المنافع وتزيد المصالح ويتضاعف عدد القضاة والموظفين ؟

لا شك أننا نكون حينذاك فى حالة أصعب جدا من الحالة التى نحن عليها الآن . فإذا كنا اليوم لا نستطيع إلغاء المحاكم المختلطة ، مع أن لنا الحق فى ذلك بشرط إخطار الدول قبل ذلك بسنة ، فماذا يكون مركزنا فيما لو تضاعف عدد القضايا وازدادت مصالح الأجانب وعلاقاتها بالمحاكم المختلطة؟

لننتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الأعباء المالية التى تكفلنا بها فى المعاهدة المعروضة علينا . وسأرتبط فى بحثى هذا بما وصلنا إليه فى المعاهدات السابقة أو بعبارة أوضح بمعاهدة سنة ١٩٣٠

أولا — الثكنات:

قد تبين لحضراتكم أن الثكنات تكلفنا نفقات باهظة ، ولا أريد أن أحدد نسبتها إنما أريد أن أقول إنها تكلفنا نفقات أبهظ جدا مما كان فى الحسبان ، فقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٠ تلزمنا بأن نتحمل نصف تكاليف ثكنات الاسماعيلية . ولكن بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ ستصرف مصر على إنشاء الثكنات ستة أضعاف ما كان مفهوما أنها ستنفقه بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الطرق والسكك الحديدية .

لا يخفى على حضراتكم أن هذا الباب لا نظير له فى المفاوضات السابقة . ولست أرغب فى الكلام عن تفاصيل كثيرة ، فقد شرح حضرة الزميل المحترم الأستاذ فكرى أباظه المادة الخاصة بهذا الباب وسماها مادة "الدناجل" وهى تنص على إنشاء الطرق ،وتفصل طريقة ذلك ، إلى حد أن اشترطت أن يتحمل الطريق ٨ ١/٢ من الأطنان ، وغير ذلك من القيود التى فيها من التكاليف المالية ما فيها . ولا شك أن تلك التكاليف التى لا نعرف مداها هى عبء ثقيل على كاهل الخزانة والممول المصرى .

يقولون إن الحكومة قد قدرت تكاليف الطرق الواجب إنشاؤها حالا بمليونين من الجنيهات ، كما قدرت تكاليف الطرق المشترط عملها عند الاستطاعة بمليونين آخرين .

وإنى أسمح لنفسى بالقول إن عبارة " ستنشأ فى أقرب وقت مستطاع " معناها أن إنجلترا تحتفظ لنفسها بالحق فى المطالبة بها متى شاءت .

لا أريد أن أطيل عليكم الكلام فيما يتعلق بالتكاليف والأعباء المالية ، ولكنى أضع أمام أنظاركم شيئا واضحا يبين مدى هذه الأعباء المالية .

نصت الحكومة فى خطاب العرش على ما يأتى :-

" وقد أدرج فى مشروع الميزانية الذى سيعرض قريبا على حضراتكم اعتماد بنصف مليون جنيه للصرف منه على غرضين : (أولا) إنشاء قرية نموذجية بكل مركز من مراكز القطر جميعه ، (ثانيا) إقامة أربع محطات رئيسية لتغذية مناطق واسعة بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلى ... الخ " .

هذا ما ورد فى خطاب العرش، وقد تبين بعد ذلك أن إنشاء قرى نموذجية غير ممكن التنفيذ لباهظة التكاليف، حيث تتكلف القرية الواحدة نحو ثلاثين ألفا من الجنيهات . ولذلك اكتفى بإنشاء قريتين نموذجيتين بدلا من مائة قرية تقريبا ، مع إصلاح بعض القرى ، وردم اثنين وسبعين بركة .

هذا وإنى أتلو على حضراتكم بعض ما ورد فى تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الصحة :

" وقد رأت لجنة المالية أن مبلغ الـ ٤٦٥,٠٠٠ ج.م المخصص للقرى النموذجية ومحطات المياه الصالحة للشرب لا يتيسر استنفاده فى الفترة الباقية من العام فى الوجهين المذكورين ولذلك رأت اللجنة أن ما يتوفر من هذا المبلغ فى هذا العام يستخدم فى إصلاح القرية الحالية وردم البرك وقد وافقت الوزارة على ذلك " .

إن المقابلة البسيطة بين ما أشير إليه فى خطاب العرش وما ورد فى تقرير اللجنة — فى الوقت الذى لم يمض فيه على هذا الخطاب غير شهرين — كافية للحكم بأن إنشاء القرى على الوجه الذى ورد فى خطاب العرش كان مستحيلا . وأكبر ظنى أن تنفيذ برنامج إنشاء الطرق سيكون تقدير الزمن فيه على هذا الأساس . إذ من المعقول أن الإنجليز عندما اشترطوا كل هذه الاشتراطات الخاصة بالطرق ، اشترطوها وهم عالمون بمدلولها .

من يتصور أنهم يضعون لإنشاء الطرق جملة مواد إذا كان القصد إنشاء طرق عادية ؟ ! ! أظن هذا غير معقول ، وإذا أضفتم حضراتكم إلى ذلك ماينفق على السكك الحديدية والمطارات، أدركتم الوضع الذى أوجدتنا فيه المعاهدة من حيث التكاليف المالية وغيرها .

أما عن الجيش الذى سنرسله إلى السودان ، فتعلمون حضراتكم أنه سيكون تحت سيطرة الحاكم العام يحدّد لنا عدده ، وموقع ثكناته ، ومحل إقامته إلى غير ذلك . ولا يخفف من عبء النفقات الواجب صرفها على السودان ، الاتفاق المالى الذى وضعت مبادئه أخيرا ، لأننا نعلم جميعا أن ميزانية السودان فى حاجة إلى الإعانة ، وأنها لا تستطيع أن تقوم بنفسها . وقد اشترط لقطع هذه الإعانة أن تخطر حكومة السودان إخطارا كافيا . فما هو معنى الإخطار الكافى ؟ أليس هو الذى تتمكن به حكومة السودان من تدبير أمرها ؟ أو ليس ذلك تابعا لظروفها المالية ؟

زملائى المحترمين :

ليس لنا أن نقول إن تلك الاتفاقات المالية لا تهمنا ، لأننا إذا عدنا إلى تاريخ مصر الحديث ، وجدنا أن الباب الذى دخلت منه إنجلترا وغيرها من الدول هو الباب المالى ، وإننا اضطررنا فى الوقت الذى ارتبكت فيه أمورنا المالية إلى تعيين وزير إنجليزى وآخر فرنسى فى الحكومة المصرية حتى قبل الاحتلال .

لم فعلنا ذلك ؟ فعلناه لأن أمورنا المالية كانت قد اضطربت . وإذن فالأعباء المالية يا حضرات النواب لها كل قيمتها ، ولها وزنها ، فاذا تورطنا فى التزامات مالية فوق طاقتنا كان معنى ذلك أحد أمرين :

إما أن نضحى بكل إصلاح نستطيعه فى الداخل .

وإما أن نؤجل اليوم الذى يمكن أن نقول فيه إننا نستطيع أن نحقق استقلالنا . لأن جميع المنشآت المالية يجب أن تتم قبل أن ينتقل الجيش. فاذا لم تتم ووقعنا فى ارتباك مالى كانت النتيجة أن نعيد من جديد تاريخ مصر الحديث الذى كان بدءاه منذ سنة ١٨٧٠

وفى الختام أرجو أن أكون قد أديت واجبى ، وبينت لحضراتكم رأيى فى المعاهدة ، فإن وافقتم عليه فذاك ، وإلا فلكم الرأى الأعلى .

(تصفيق من جانب المعارضة) .

حضرة النائب المحترم حسن يس — أرجو أن يسمح لى سعادة الرئيس بالكلمة الآن ، لأنى مصاب بالحمى وحرارتى ترتفع فى المساء .

الرئيس — سأعطى حضرة النائب المحترم الكلمة بعد الأستاذ ابراهيم عبد الهادى .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — حضرات النواب المحترمين :

لقد طرحت المعاهدة أمام البلاد، فقرأنا ، وبحثنا ، وتتبعنا بحث الباحثين . وما توقعت أن يكون لى فى الكلام عنها دور فى المجلس ، بل توقعت أن تسير الأمور فى نصاب طبيعى معقول .

فهمت أن مجهودات من جهدوا — وجزاؤهم على الله — ستعرض عليكم فتقدرونها . وظننت أن الظروف التى مرت بالبلاد ، فجمعت كلمتها فى جبهة ، قامت بهذه المفاوضات المباركة ستدعونا حين النظر فى المعاهدة إلى البحث فيها بالروح التى جمعتنا على كلمة واحدة ، بحيث إذا قام معارض أو مؤيد ، قال عن الحق : هذا حق ، وعن الباطل : هذا باطل ، مسترشدا فى ذلك بنور من هدى عادل ، ورأى مستقيم .

هذا ما كنت أتوقعه ، ولكن اعذرونى إذا أنا وجدت نفسى أمام حالة يجب على فيها الكلام .

لقد وجدت أن إخواننا المعارضين — مع احترامى لرأيهم وأشخاصهم — قد شطوا شططا كبيرا ، فما سمعت واحدا منهم قال إن فى المعاهدة خيرا . عجيب هذا ! ! أليس من الخير لمصر أن يكون لها جيش ؟ ! !

أليس من الخير لمصر أن تتخلص حتى من الامتيازات الأجنبية ؟ !

إذا شئتم أن تقولوا إن المعاهدة لا تحقق الاستقلال ، فليس معنى ذلك أن تتجاهلوا وجوه الخير فيها .

ألا يصح عدلا أن تقدروا جهود من جهدوا وتعبوا ، فتقولوا لهم لقد أحسنتم فى كذا ، ولم توفقوا فى كذا ؟

ليس موقفكم هذا ياحضرات الزملاء من العدل فى شىء .

من أجل ذلك ، ياحضرات النواب ، وجدت من واجبى أن أتكلم وأن أقف موقفى هذا .

لقد بدأت المناقشة فبدأنا نسمع أشياء لا يستطيع نائب الصبر على سماعها دون أن يدفعه الموقف للرد عليها .

سمعنا حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا يهيب بالنواب : أن اصدروا رأيكم لا عن رغبة ولا عن رهبة ! !

لا أكتمكم ياحضرات النواب أنى تألمت من هذا كثيرا، إذ كل نواب هذا المجلس الموقر أو جلهم من الذين جاهدوا فى خدمة البلاد، وواجهوا القوة الغاشمة ، وهى نشوى بنصرها ، وطالبوا بالحق والحق أعزل . نعم جاهدوا فى سبيل الوطن واسترخصوا نفوسهم وأموالهم ، ووقفوا فى وجه الأجنبى المغتصب أبطالا ، يطالبون بحق مصر دون رهبة ولا خوف .

ويقينى أنهم لن يواجهوا قوة أشد مما لاقوا حتى يرهبوا ، ولا أعتقد أن فى الدنيا قوة نستطيع أن ترد على هؤلاء المجاهدين ما فقدوا، وزهرة الشباب مما فقدوا ، حتى يرغبوا .

يا صاحب الدولة : إن زملاءك فى هذا المجلس هواهم نائم ، ووجدانهم يقظان (تصفيق حاد) .

سمعت حضرة زميلى المحترم عبد العزيز الصوفانى يقول : "أنا يائس من إقناعكم ، أنا يائس من أن أحولكم عن رأيكم لأنكم كونتم لأنفسكم رأيا خارج هذا المجلس وما جئتم إلى هنا إلا وأنتم ترون رأيا واحدا ، وهو الموافقة على المعاهدة". إنى أسألك ياسيدى الفاضل أن تكون قبل كل شىء منطقيا مع نفسك ، وألا تتجنى على إخوانك . أما أنا — ولى شرف الانتساب إلى الهيئة الغالبة — فأقول إنى ما أعرف — ولعل حضرة الزميل لايعرف أيضا — أن الهيئة الوفدية قد اجتمعت وأصدرت فى هذه المعاهدة رأيا أو قرارا تتقيد به . وأزيد على ذلك أننا قد استقبلنا زعيمنا دولة رئيس هيئة المفاوضة عند عودته من الخارج ، فكرمناه على ما بذله من جهد ، فهل لحضرة الزميل أن يذكر كلمة صدرت عن نائب أو شيخ ، قال فيها إن لنا رأيا نسبق به رأى مجلس النواب . وفى الحق أننا دخلنا هذا المجلس ونحن نشعر فى صميم أنفسنا بواجبنا كقضاة نفصل فى قضية مصر بما تمليه علينا ضمائرنا كما أملته علينا من قديم يوم تحركت قلوبنا مؤمنين بحقها، لا عن رغبة أو رهبة أو سابق تدبير . إنى يا سيدى الزميل إذا سألتك أن تكون منطقيا مع نفسك ، فما ذلك إلا لأنك يوم وقفت هنا ، ولم تكن سمعت كلمة زملائك الوفديين ، ولا علمت ماذا عساهم قائلين ، أخذت تقسم الكلام على المعاهدة وتقول إنك ستتكلم عن كذا وسيختص الأستاذ فكرى أباظه بنصيب فى الكلام عن كذا وللأستاذ جلال نصيب ثالث أيضا . ومن عجب أن أراك بعد كل هذا لا تقتصر على رمينا بأننا اتفقنا قبل أن ندخل هذا المكان، بل تنسى أيضا أنك قبل أن تدخل معنا كنت قد قطعت فى المعاهدة أنت وزملاؤك برأى .

(تصفيق حاد) .

ياحضرات الزملاء المحترمين . قد لا أكون لمست الموضوع بعد ، ولكن ما كان لمخلوق أن يمر على هذا وهو صابر ، فان الصبر على مثله كثير ، ولست أريد أن أثقل على حضراتكم بالبحث الفقهى والخوض فى تفصيلات ، فقد سمعتم من ذلك الشىء الكثير ، ولكنى حينما استعرضت بنفسى ، ولنفسى ، هذه المعاهدة ، تساءلت أأنظر إليها حرفا حرفا وقطعة قطعة ؟ أم أنظر إليها كما ينظر الإنسان إلى صورة كاملة الرسم ، إن هو نقدها من ناحية اللون أو الظل لم تعجبه ، ولكن هذا لايمنعه إذا هو وقف أمامها أن يرى فيها صورة كاملة وقطعة من الفن تستحق الاعجاب والتقدير (تصفيق) .

وهكذا كان موقفى حيال هذه المعاهدة فاعتبرتها جزءا لا يتجزأ ، ونظرت إليها على هذه الصورة وللمبادئ التى تضمنتها جملة ، فاستراح قلبى للموافقة

عليها لاعن رغبة أو رهبة ، وإنما كان ذلك بدافع من القلب والوجدان . ولئن كنا فى عهدنا الجديد بحاجة إلى شىء ، فنحن أحوج ما نكون إلى شجاعة الرأى الذى لا مداورة فيه ولا تهاون ، وإلى صراحة خالصة لوجه الحق دون سواه .

إن الشىء الذى لا أجيزه هو أن يعتقد إنسان أن المعاهدة صالحة ، فإذا ما ضمه مجلس مع بعض زملائه ، قال إنها غير صالحة .

يا حضرات النواب المحترمين : إن المعاهدة صالحة بلسان الرجل الوطنى لا بلسان الرجل المداور ، أو المستسلم الضعيف .

يتكلمون عن النقطة العسكرية وما تنطوى عليه من احتلال ، ويقولون كيف يستقيم هذا مع الاستقلال ، ويتساءلون أتلك أمانى البلاد ، وهل لهذا قامت الحركة الوطنية وتعاهد المصريون ، واستشهد من إخواننا من استشهد ؟ ؟

لا جدال أنه كان من صالح مصر وخيرها ، لو أن لها جيشا قويا وعتادا واستعدادا حربيا ، إذن لما كان لمصرى أن يوافق أبدا على حلف يسمح لحليف بأن يضع فى أية نقطة من مصر قوة عسكرية ، ولكننا يا حضرات النواب المحترمين ، إذا نظرنا بعين المصلحة وبعين الوطنية دون سواها ، لا نسمح — وهذه حال جيشنا واستعدادنا الحربى — أن نجعل مستقبل بلادنا فى مهب الريح نهبا لكل قوى ، بل وكل ضعيف يغزوها متى شاء وأنى شاء . أقول هذا فيما يتعلق بوجود قوة من جيش دولة حليفة ووجود نقطة تعسكر فيها هذه القوة ، لا على اعتبار أنه احتلال ، لأن الاحتلال — حكما — منفى بصريح النص ، ولا أريد أن أتناول البحث الفقهى إلا فيما يمس الأساس .

وإنى لأتساءل ، ماذا عسى أن أصنع فى مثل هذه الحال ! ! أأحمى مصر بفقه الزميل المحترم الأستاذ فكرى أباظه ؟ ! (ضحك وتصفيق حاد متصل) .

نعم أيها الزملاء المحترمون أقول جادا ، أأحميها بفقهه مع احترامى لهذا الفقه ! !

يأتى الأستاذ فكرى أباظه بعد ذلك فيحدثنا حديثا عجبا فيقول : " أيها النواب ، إن كنتم سمعتم يوما من الأيام أن بلادا غير الحبشة — وهى لقربها منا لم تنس — اغتالتها بلاد أخرى قوية ، فحدثونى عن ذلك " ، هذا هو كلام الأستاذ فكرى ، ثم هو بعد ذلك يخاطبكم قائلا : " ألا فاعلموا أن كل بلد ضعيف يحميه ضعفه " . ولئن سأله سائل وكيف كان ذلك ؟ قال إن الدول العظمى يطمع كل منها فى هذا البلد الضعيف ، فتتقاتل فيما بينها وتكون النتيجة أن ينجو البلد الضعيف من الاعتداء ، وأنا أرد عليه قائلا : وأنت أيضا أيها الضعيف كنت ضعيفا . فهل حماك ضعفك ؟

صدق قول الله تعالى " وفى أنفسكم أفلا تبصرون " .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد فكرى أباظه — لم أكن ضعيفا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — كنت الضعيف بجندك ، وما كان ضعف جيش مصر ناشئا عن ضعف أهلها ، إذ لاتنقصهم الشجاعة ولكنه ضعف أملته القوة المحتلة وعملت على إبقائه . كل هذا نسلم به لأنى أعلم — وليس علم هذا من عندى بل من التاريخ — أن المصريين جنود ، وجنود بواسل ، إذا جردوا أحسنوا وأطاعوا وحموا الذمار .

خبرنى أيها الزميل المحترم ، من الذى حماك حين اعتدى عليك الإنجليز ؟ ألم يكن هناك فى الدنيا دولة أخرى ذات قوة ترى من مصلحتها أن تحمى مصر ؟ بلى ، ولكن الدنيا قسمة بين الأقوياء على حساب الضعفاء ، ولو كان الأمر كما ذكرت ، لكنا أكثر الناس أمنا وأبعدهم عن الخطر الذى نسعى إلى الخلاص منه .

يضرب حضرة الزميل المحترم فى سياق التدليل على رأيه المثل بسويسرا ، هذا البلد الذى قضت الدول بأن يكون على الحياد مع ضمان استقلاله ، وهو البلد الذى يقول الأستاذ فكرى أباظه أن لاجيش له . وأرى أن الذى جعل سويسرا فى المقام الذى هى فيه ، طبيعة وضعها من حدود الدول العظمى . لم يكن هذا الحياد هبة من تلك الدول لسويسرا ، بل ان طبيعة وضعها هى التى أملت على الدول هذه السياسة ، صيانة لحدودها ودفعا لبعضها عن بعض ، ومع هذا فان لسويسرا جيشا ، وإن ظلم الأستاذ فكرى زميلنا الأستاذ غنام حين يعزو لكتابه أنه يأخذ عنه تجردها من الجيش ، فقد ذكر الأستاذ غنام فى كتابه أن سويسرا قد خصصت فى هذا العام مبلغا قدره عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات لتقوية جيشها ، ولا شك أنه لا شىء من الواقع ولا من الفقه يمكن أن يحمى البلاد . إنما يحمى البلاد أهلها وجيشها وعزائم رجالها . يحميها قوم يسهرون على مصالحها ، فاذا هم اقتنعوا أن فى أيديهم حقا تقدموا به لاعن رغبة أو رهبة . تقدموا به لا يخشون فى ذلك نقدا يوجه إليهم ، لأنهم إنما يبغون وجه الله الذى يتولى حسابهم وجزاءهم (تصفيق) .

تكلم الأستاذ فكرى أباظه بعد هذا عن الطرق وأسماها الأفاعى ، ولست أدرى أية أفاع هى ! ! أتكون الطرق اليوم أفاعى وقد كنا أثناء بحث الميزانية تأخذنا الصيحة من كل جانب : أن أدركوا البلاد بالطرقات ثم يقال لنا اليوم أبعدوا عنا الأفاعى ! ! هذا حرام (ضحك) .

نعم أقول ، حرام أن ينقلب الشىء من النقيض إلى النقيض فى طرفة عين وفى لمح البصر . ليست هذه دروس الشرف والثقافة التى أراد الأستاذ فكرى أباظه أن يلقننا إياها فى خطابه قائلا : التفتوا إلى شباب البلاد وأحسنوا إليهم فلا تفهموهم الأمور على غير حقيقتها ، حتى لا تفسدوا سليقتهم . نعم سنسمع هذا النداء من الأستاذ فكرى أباظه ، ملبين مستجيبين ، لأننا نحب الخير للشباب ، ونعدّ لهم عدة المستقبل ، والأمر بعدئذ إليهم ، والحياة فى كل بلد من بلاد الدنيا ملك للشباب ، فان أردت يا سيدى الأستاذ ، فابدأ بنفسك ولا تقل لشباب مصر إن الطرق — وفيها حياة صناعته وماليته ودفاعه ومظهر مدنيته فى عينه وفى عيون الأجانب — لا تقل له إنها أفاع .

مهلا يا سيدى ، سم الأشياء بأسمائها ، فذلك خير لنا ولك وخير للشباب . (تصفيق) .

قيل إن مصاريف الطرق وغرامات المعاهدة وتكاليف المحالفة فيها خراب الخزانة ، وضياع البلاد واحتراق العمران ، وقدّر زميلى الأستاذ المحترم فكرى أباظه نفقات هذه المعاهدة بمائة مليون جنيه ، وقد قدّم يا حضرات النواب

المحترمين بيانه لكم على أنه بيان الباد العارف ، الدارس المتوفر على دراسته فى لجنة الحربية أربع سنوات، تقدم إليكم مطمئنا يطلب قلوبكم وتصديقكم و إيمانكم ، بأن تكاليف المعاهدة تبلغ مائة مليون جنيه ، فلما سئل عن ذلك نزل عن قليل منه ، فهل الكلام عن مثل هذا الموضوع يكون محل تجاوز ؟ ! لا ياسادة ، يجب أن يكون كلام جد لا كلام تجاوز ، لأننا نتكلم ونخاطب شعبا انتخب ويحاسب . لقد قال حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالى وزير الأشغال بأن تكاليف المعاهدة ستبلغ حوالى الثمانية الملايين من الجنيهات ، فاذا كان هذا الرقم فى رأى بعضهم يحتمل الزيادة فليكن إلى ١٠ أو ١٢ أو ١٥ مليونا من الجنيهات مثلا ، أما أن يزيد إلى ١٠٠ مليون من الجنيهات ، فمعناه إشعار الناس و إفهامهم بأن الحكومة ليست فى حالة عقلية صحيحة، تحكم وتقدر و إنما هى فى حالة فوضى وانحلال . قد يكون فى هذا شىء من التفكهة والتسرية عن النفس ولكن ذلك يحتمل فى موقف غير هذا ، فلا يجوز أن تكون التفكهة على حساب عقول الناس ولا على حساب خزانة الدولة، ولا على حساب تقدير القائمين بالأمر فى البلاد وطمأنينة الناس إلى حكومتهم .

خشيت أن أرد زميلى المحترم الأستاذ فكرى أباظه إلى تقدير حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد ، فقد كان فى تقديره أدنى إلى القصد نوعا إذ أنه قدّر هذه النفقات بثلاثين مليونا من الجنيهات ، واسمحوا لى إذا قلت ثلاثين مليونا ، وحملتها على أحسن محمل ، لأن الدكتور قال فى بيانه إنها تبلغ عشرات الملايين ، ولا تحتمل هذه العبارة أقل من ثلاثين مليونا ، وخشيت إن أنا زدتها إلى المائة احتج حضرته واتهمنى بالمغالاة ، فرأيت أن أقتصر على أقل ما تحتمله عبارته، فإذا رغب فى الزيادة على ذلك فلا مانع عندى ... (ضحك) .

أرى ياحضرات النواب المحترمين، أننا لسنا أمام اعتراض جدى، ولا أمام وزن دقيق للأمور ، ولا أمام دراسة حقيقية . أفهم أنى حين آخذ على الحكومة خطأها فى التقدير ، يجب أن أكون أكثر منها صحوا ، وأدق نظرا وألصق بالأرقام دقة، حتى يمكننى أن أقول للحكومة إنك لم تحسنى التقدير وأن أضرب لها المثل فى ذلك .

خشيت ياحضرات النواب المحترمين ، أن نمر بهذا كله بغير ردّ ، على أنى لا أعتقد أن فى الرّد عليه شيئا من الصعوبة ، خشيت أن يقال كل هـذا ولا يردّ عليه أحد ، لأنه لم يصدقه أو يعبأ به ، فيؤخذ علينا سكوتنا على أنه حجة لزمتنا ، ولا ندرى ماذا يقال غدا .

حضرات النواب المحترمين : إذا كان للطرق الزراعية نفع لهذه البلاد اقتصاديا وماليا وزراعيا ، ففيها أيضا نفع للجيش المصرى فى المستقبل ، لأن الجيش لا يمكن أن ينتقل جميعه على متن الريح . ولا يجوز أن نفرض نفع هذه الطرق للهجوم فقط ، بل يجب أن نفرض نفعها أيضا للدفاع عن كيان البلاد فهى مفيدة فى الدفاع والهجوم ، ولا يجوز أن نحرم فائدة هذه الطرق بدعوى احتمال استعمال القوى البريطانية لها .

و إذا كان للعمل الواحد وجهان للنفع ، وجه لك ، ووجه لى، أترفضه لأنى أنتفع به مع أن فيه نفعك ؟ فى عقل من يجوز هذا يا حضرات النواب المحترمين ؟

منذ أيام قلائل حدث أن أقر المستر دى ڤاليرا مسألة من المسائل المختلف عليها بين إرلندا و إنجلترا ، فيها نفع لبلاده كما فيها نفع لإنجلترا ، فلما اعترض عليه ، قال إنى لا أرفض شيئا فيه مصلحة بلادى ولو استفاد منه أعدائى .

إن البلاد الآن محتاجة إلى الطرق وتسهيل المواصلات فلا يجوز أن نحرمها من هذه الطرق التى ستكون للتنقل والدفاع والخير العام ، لمجرد القول إن القوة الإنجليزية ربما استخدمتها يوم تسوء الأمور بيننا و بينهم ، أمن أجل هذا فقط نعطل دفاعنا وجيشنا وتقدمنا الاقتصادى ؟

حضرة النائب المحترم سلطان السعدى بك — أين ستنشأ هـذه الطرق أفى مصر ؟ أم فى استراليا ؟ أم فى لندن ؟ ! !

(تصفيق وضحك) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — حضرات النواب المحترمين :

سمعتم مما قاله الأستاذ محمد عزيز أباظه وكثيرا ما قال ، سمعتموه وجه للشباب نداء وذكر للمغفور له سعد باشا قولا : وهنا أقول إنى سـعيد يا حضرات النواب المحترمين ، وأشعر أيضا أنكم جميعا سعداء ، أن تروا مصر اليوم كلها مجمعة على تقدير سعد ، والاعتراف بعظمة سعد والتسليم بزعامة سعد .

(تصفيق حاد متصل) .

كم كنت أكون سعيدا وكم تكونون أيضـا سعداء لو لقى هـذا الرجل العظيم جزاءه فى حياته ، فرأى يوما واحدا أن مصر كلها وفته حقه وشهدت بزعامته ، وآمنت برسالته .

وكم أنا حزين أن يعيش زعماؤنا بيننا ، فيحرموا من التقدير أحياء و يشهد لهم به أمواتا ، كأننا قوم نحقد على العظماء عظمتهم ، ونبخل عليهم بحقهم ، وهل أرانى اليوم بسعد تذكر عظمته تأييدا حقا لعظمته ؟ أم أنها تمجد وترفع لتضرب بها عظمة رجل آخر يجحدها القائل ، حتى إذا انطوت ، عدنا نقول لقد كان عظيما وزعيما . فللشباب أن يأخذوا الدرس ولهم أن يجزوا كل نفس بما كسبت وألا يبخلوا على عامل فى حياته بمـا عمل ، ليحفظوا للبلاد رجالها ونفوسها وطهارتها والمثل الأعلى فيها . (تصفيق حاد متصل) .

حضرات النواب المحترمين :

يقول الأستاذ المحترم محمد عزيز أباظه فى كلامه ، إن الناس يتساءلون هل حققت المعاهدة آمال البلاد ؟ وهل تنقلنا المعاهدة إلى مركز هو خير من مركزنا الآن فنكون فى حال أحسن من حالنا بعد تصريح ٢٨ فبراير ؟

وهل نحن إذا وافقنا على هذه المعاهدة نترك للشباب روحا ، وفى قلوبهم دافعا يجاهدون ويقاتلون به ؟

لقد خشى حضرة النائب المحترم ألا يكون لدى الشباب هذا الدافع وهذا الروح ، لأن الدافع إنما يزداد كلما اشتد الظلم . وحسبى أن أسائل حضرة الزميل المحترم — وأبدأ بآخر ما انتهى إليه .

إذا وقع بى ظلم فحفزنى وأشعل نفسى ، أترانى أدفع هذا الظلم أم أستبق الظلم لنفسى لاستبق شعلة الألم ؟

إن الشباب فى مصر يشتعل للظلم . كما يشتعل الشباب فى كل العالم . فإذا أردت أن تدفع عنه الظلم ، أو على حد قولك بعض الظلم ، فهل هذا يضيع رجاءه وأمله ومثله الأعلى ؟ لا أظن ذلك ياسيدى ، و إذا صح ذلك فلن نصل إلى الاستقلال ، لأننا إذا وصلنا إلى الاستقلال فلا ظلم ولا ألم ولا دافع ولا حرارة.

إن ما نعلمه ، و يعلمه الجميع أن الناس يعملون للاستقلال و يعملون به . و إن الأمل فى الحياة لا تقفه حكومة ، ولا تحده معاهدة .

و إن البلاد المستقلة العريقة تسود ولها كل يوم أمل يدفعها إلى الأمام . أفلا يكون أملنا فى أن يكون لنا جيش قوى و بحرية عظيمة ، لتحمى ذمارنا وتؤيد استقلالنا ، ونشاطر فى خير الإنسانية والسلام العالمى ، وأمل فى العلم والاختراع والاقتصاد وفى كل المرافق الحيوية ، أليست كل هذه آمالا ؟ بحسبك ذلك ، أم لا يكون الأمل إلا ناشئا عن ظلم ، أوو ليد احتراق وألم ؟ (تصفيق) .

لم نطلب الشقاء لأنفسنا إذا كان سبيل المجد أمامنا دون ما شقاء ؟ أنجاهد فقط ونشق حيث لا نتيجة ولا فائدة ترجى منه ؟ يجب ياحضرات النواب المحترمين أن نكون منطقيين مع أنفسنا وأمام الأجيال المقبلة ، فنقدر لكل شيء قدره ونفيه حقه .

لقد بدأت الحركة الوطنية الأخيرة ممتازة ، لا لشيء إلا لأنها حركة وطنية للعمل والإنتاج . لقد كان الشعور الوطنى موجودا فى عهد الحزب الوطنى الأول ، وكان كالماء تحت الأرض يتجمع فى الآبار ، فالذى عمله سعد و إخوان سعد أن ضاعفوا جمع هذا الماء ، حتى صار ينبوعا فائراً ثائراً ، فاض وخرج من مستقره يتدفق ، لا ليلقى إلى البحر جزافا ، ولكن لترو ى به الأرض وليخرج به الزرع ، ولتسعد به مصر (تصفيق حاد متصل) .

لا يجوز يا حضرات النواب المحترمين أن نعيش فى جو من الأحلام والكلام ، ولنكن عمليين ، فالجيش فى يدنا ونحن أحرار فى تكوينه وتقويته ، فلنناد حضرة الزميل المحترم الشباب أن انضموا إلى الجيش ، وساهموا فيه واكتتبوا من أجله ، وأقبلوا على تشييد مستقبلكم بحزم وجد ، ولنناد البلاد التى طلبت العزة أن تدفع ثمنها بالعمل والإنتاج .

افعل هذا وقف بعد ذلك أمام الإنجليز ، وقل لقد أعددت القوة التى تكفل حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها وتدفع الغارة عليها . أظن أن زميلى المحترم خير من يعلم أن الإنجليز قوم عمليون حريصون على أموالهم ، وأن دافعى الضرائب يحاسبون على كل قرش يدفع فى غير موضعه ، فاذا صار الجيش المصرى قادرا على أن يحل محل القوة البريطانية وأن يفعل فعلها و يغنى عنها ، فهل يظن حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباظه أو أحد حضرات المعارضين أن إنجليزيا واحدا يرضى بأن يدفع مليما فى نفقات مثل هذه القوة ، لا لسبب إلا لشهوة البقاء فى صحراء مصر على ضفة القنال ؟ أظن أن هذا لا يقبله العقل ولا تقبله طبيعة الأشياء .

إن الدول ، بعد الحرب وو يلاتها ، أصبحت تعرف للقرش قيمته وتقيسه بمقياس ومقدار ، حتى لقد ذهب كثير من الدول ومنها إنجلترا إلى حد نسيت معه الاستمرار فى التسلح ، وما استيقظت إلا على نداء الخطر الأورو بى الأخير فأخذت تتسلح بسرعة غير طبيعية ، ذلك لأن أهل تلك البلاد حريصون على ألا يدفعوا قرشا من أجل الجيش أو غيره إلا إذا كان محققا لغاية مباشرة لا غنى عنها .

فإذا كنت حليفا وحليفا أمينا وهذا ما نرجو ونعتقد أن نكونه ، حليفا بلغت من القوة ما يغنى حليفك عن وضع قوة عند قنال السويس ، فما الذى تخشاه ؟ لا تخش شيئا فان استقلالك منك وفى نفسك وفى عزمك وتصميمك وفى جيشك ، و يوم يجتمع لك كل هذا فلا إنجلترا ولا الدنيا تستطيع أن ترغمك على قبول جندى واحد فى بلدك .

(تصفيق حاد متصل) .

يقول الأستاذ المحترم عزيز أباظه إن تصريح ٢٨ فبراير أعطانا من الميزات ، بغير مقابل ، ما لا تفضله هذه المعاهدة بكثير ، ولقد كان حضرته على حق حين قال : ولكنا لم ننتفع به لأن الخلاف بيننا قضى على الانتفاع به . أفتدرون حضراتكم كيف تشاحنا وتباغضنا ؟ و إن كنا قد انتهينا والحمد لله إلى وفاق فإننا إن ذكرنا الماضى أو شيئا منه فللعبرة والدرس وخير الناس من اعتبر بما مضى . جرى هذا الخلاف واتخذ سبيله وأصله من داخل ذلك التصريح لأنه لو لم يترك هذا التصريح للانجليز يدا فى شؤون مصر ما فكر المصريون فى شيء إلا أن يكون الرأى للجماعة أو الغالبية ، لأنه ما دامت أمورهم بيدهم ، فلا شك أنهم يخضعون لرأى الأغلبية ولكن لما كان هذا التصريح قد ترك للانجليز يدا ، كما قلت ، للتدخل فى شؤون البلد ، حتى إنهم تدخلوا — باعترافهم — فى دستور البلاد ، لم يكن من الهين على الأقلية أن تتجاوز عن رأيها طالما وجدت سندا من آخرين والناس ليسوا ملائكة ، بل بشرا يأكلون الطعام و يمشون فى الأسواق وليسوا ملائكة لينزلوا عن رأيهم بسهولة راغبين.

وإنى أعذر إذا كنت من الأقلية ، ووجدت قوة تبعد خصمى وتلقيه بعيدا عن طريق ، أن أسير فى هذا الطريق .

ولكن إذا كان الأمر بينى و بين أخى ولا ثالث بيننا فكل شيء يجرى منظما وفى الحدود المرسومة وتتولى الأغلبية الأمر . ذلك ، لأنه بحكم العقل والإقناع أولا و بحكم الإنسانية ثانيا يمكن أن أتخلى عن رأيى أو أسمح للأغلبية أن تسير فى الطريق الطبيعى .

ياحضرات النواب المحترمين : لو لم تكن فى تصريح ٢٨ فبراير هذه القيود لالتقينا من قديم ولتصافينا ، ولعلنا كنا وصلنا إلى ذلك قبل الآن بكثير . ولكنه كان نكبة أقل ما فيها أنه فرق بين قلوب الإخوان ، وجعلنا جماعات وأحزابا وأطال الفرقة بيننا .

يقول حضرة الزميل المحترم : أما الآن وقد التقينا على جماعة فلا خوف على دستور ولا خوف من فرقة ، فتعالوا نرفض المعاهدة ونسير على أساس تصريح ٢٨ فبراير .

إن تصريح ٢٨ فبراير هو البلاء بعينه ، إننا بشر ويجب أن نشرع لبشر ويجب أن تعلموا أننا كنا فى سنة ١٩١٩ إخوانا متقابلين متحابين، ثم جاء هذا التصريح ، فتفرقنا شيعا وأحزابا وهذا شأن البشر وطبيعته .

فلماذا نختلف فى المستقبل ؟ ولماذا تريدون أن نعرض أنفسنا للتجربة دائما ، ولماذا تتخذ هذا الأساس الفاسد حكما تنزل عليه ونتبعه مع تسليم الجميع واعترافهم بأنه لم ينفع وكان سببا من أسباب الفرقة التى حرمتنا مما يسميه حضرة الزميل المحترم مزايا ؟ ثم لا أدرى كيف يكون تصريح ٢٨ فبراير محل مقابلة ، مع أنه يشتمل على التحفظات الخاصة بحماية المواصلات الإمبراطورية وحماية الأجانب والأقليات ، أية أقليات يا حضرات النواب المحترمين ؟ إن ذلك التصريح كان يرسم الخطة لخلق أشياع وفرقة غير موجودة فى البلاد ولا أصل لها أبدا والحمد لله ، فقد قضت مصر على هذا قضاء مبرما .

يزعمون أن المعاهدة الحالية تجعل الدفاع عن مصر من حق الإنجليز، فهل هذا صحيح ؟ لا ياحضرات النواب المحترمين ، إن الدفاع عن مصر هو من حق المصريين وكل ما للإنجليز هو أنهم يعاونوننا كلفاء لا أكثر

قال حضرة الزميل المحترم الأستاذ محمد محمود جلال إن حق صيانة أرواح الأجانب قد انتقل إلى الإنجليز بمقتضى نصوص هذه المعاهدة وإلا فما السبب فى أن ينص فيها على أن مصر تتولى حماية الأجانب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — أشرت إلى التعاقد[1].

حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — إنك قلت لماذا نتعاقد مع الإنجليز على هذا مع أنه من طبيعة السيادة . إن لذلك سببا بسيطا واضحا وهو أن الإنجليز قد ادعوا لأنفسهم هذا الحق واحتفظوا به فى تصريح ٢٨ فبراير فجاء المفاوض المصرى متيقظا لهذا ورأى أن يقضى على هذا الادعاء بنص صريح يزيل كل شبهة (تصفيق حاد) .

أكثر من هذا، يا حضرات النواب المحترمين، أن المفاوض الإنجليزى رأى أن يضع فى النص عبارة "من الآن" ولكن المفاوض المصرى كان حريصا يقظا فرفض هذه العبارة، عاملا على رفع هذه الشبهة، بحيث يكون من المحقق والمؤكد أن هذا الحق من لوازم سيادتها الدائمة ولم تتخل عنه مصر فى وقت من الأوقات .

أما الجزء الأخير من المادة فهو توكيد للجزء السابق . للأستاذ فكرى أباظه فقه عجيب فى امتداد أثر هذا التعاقد السياسى على المسائل المالية، فبينما تتركنا المعاهدة أحرارا فى كل اتفاق سياسى نعقده مع أية دولة ما لم يتعارض مع أحكام هذه المعاهدة، يقول حضرته إن المعاهدة تقيدنا فى إخراج الجنيه عن قاعدة الذهب أو رده إليها أو فى المسائل القطنية . . . الخ . فهل هذا كلام يقال ؟ وأين هذا من نصوص المعاهدة ؟ كيف يقال إن المعاهدة تقيد المصريين فى تصرفاتهم المالية أو التجارية أو فى أى اتفاق يعقدونه مع دولة أخرى لصالح مصر فى هذا السبيل ؟

ليس فى المعاهدة دلالة أو شبه دلالة على ذلك . أما تخريجها على هذا النحو البعيد عن الصواب ، فليس فيه شىء من الإنصاف الذى أشار إليه حضرة الزميل المحترم فى مستهل كلامه حين قال : "أبعدونا عن الخطابة والألفاظ وعن كل شىء إلا أن تعتبروا المعاهدة عقدا فيه التزام وفيه حق" . فمن أين أتى هذا الالتزام ؟ لست أراه فى أية صورة من صور المعاهدة .

سخر حضرة الأستاذ فكرى أباظه من عصبة الأمم ، وقال : ما عصبة الأمم ! هذا حسن جميل ! فما هى إذن دعواكم التى ستخنقوننا بها عن دولية المسألة المصرية ؟ (ضحك) .

كنا نتمنى حقا أن يكون للمسألة المصرية هذا الاعتبار متى كان فيه صالح وخير البلاد ، فنحن مصريون جميعا ، وإذا كان رأيكم خيرا من رأينا فلن نكبر عن التقدم إليكم مؤيدين مناصرين ، معترفين ومقدرين . فنحن لا ننكر على عامل حقه . لكنك يا سيدى تسخر حينا من عصبة الأمم ، ثم تدعونى حينا آخر إلى الجرى وراء الأمم وتقول إن الأمم يكافح بعضها بعضا وتقتتل وتحارب من أجل الدولة الضعيفة، فلماذا لا تؤمن بعصبة الأمم إذن ؟

لا أيها السادة ! يجب أن يكون اعتماد المصريين على أنفسهم ، على عملهم وحسن تقديرهم ووزنهم للأمور ، وعلى شجاعتهم فى وضع النافع فى مكانه واستغلاله على أكرم وجه وعلى تقديرهم للحقائق ، لا على المبالغة فى الحط من عمل العاملين ولا فى الذهاب مع الخيال إلى حدود غير ممكنة التحقيق ، ولا فى حرمان هذا الجيل التعس بمثل هذه المشورات ، والسعيد بأن الله موفقه إلى الحق ملهما ومفكرا .

يجب أن نستغل كل ما فيه صالح البلاد للبلاد ، وأن نهديه إليها على أنه موصل لخيرها جالب لسعادتها، كى تسعد ويتسع لها أفق الأمل فى المستقبل، ويطرد نشاطها فى العمل . أما أننا نستقبل النهار المضىء فنسوده ونجعله ليلا قاتما ، فما نفعل إلا أن نبلبل خواطر الناس ونشككهم فى مستقبلهم .

هؤلاء الشعراء يضعون الأناشيد للأمم فيقولون لها : آمنى بنفسك وثقى بقدرتك ، أنت سيدة الدنيا ، أنت سيدة العالم ، إلى آخر ما يرددون من عبارات تثير كوامن النفوس، فتدفعها إلى الخير بعقيدة وهمة وعزم. أما نحن فكلما هدانا الله إلى خير أصغرنا من شأنه ونقصنا من قدره ! !

الخير خير ، والشر شر ، وبينهما حدود ، فعلينا أن نتحرى ما هو مفتقر إلى الكمال فى شؤوننا فنعمل لكماله متكاتفين، متآزرين متعاونين، لا متنافرين ولا متنابذين . وكل شعب آخذ خطواته إلى غايته يقظا حريصا جازما متعاونا ، هو لا شك واصل إلى الخير والفلاح .

أما بعد ياحضرات السادة ، فمن أجل ذلك أنا أقر المعاهدة ، وأدعوكم إلى الموافقة عليها .

(تصفيق طويل جدا متصل) .

حضرة النائب المحترم حسن يس — بما أن الوقت ضيق فلا أتكلم إلا كلمات قصيرات، هى أن هذه المعاهدة ما كانت البلاد لتصل إليها إلا بقوة الروح المعنوية فيها ، ولقد حمل زعامة هذه القوة وأعلى لواءها زعيمنا الخالد

(١) عفوا : أشرت إلى تعاقد إنجلترا عن جميع الأجانب — قرار المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٩ نوفبرسنة ١٩٣٦

المغفور له سعد زغلول باشا، ومن بعده وضعت الأمة ثقتها فى الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا الجالس أمامنا ، والذى لو ألقى علم الجهاد أو تأخر يستبق الحياة لتبدلت الحال غير الحال، والدنيا غير الدنيا، والسماء غير السماء .

(تصفيق) .

من أجل ذلك أنا أقر المعاهدة وأعلن أنها درة وقلادة فى جبين مصر وجيدها ، وحاشا أن تكون غلا كما يقول الذين لا يريدون لمصر استقلالها .

رحم الله سعدا فى أعلى عليين ، ومكن لمصطفى وإخوانه المجاهدين ، وحيا الله أعضاء الجبهة الوطنية المتحدين، وحياكم الله أيها النواب المحترمون الذين ستبرهنون اليوم بما توافقون على المعاهدة أنكم رجال عمل كما كنتم بالأمس رجال كفاح .

فلنثبت أننا نقدر مصلحة مصر ونقدسها . مصر أمنا وهى فوق الجميع

(تصفيق) .

الرئيس — من يطلب استمرار الجلسة يقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — تستمر الجلسة ، وأرجو أن يلزم حضرات الأعضاء المحترمين أماكنهم . والكلمة لحضرة النائب المحترم محمد توفيق دياب .

حضرة النائب المحترم محمد توفيق دياب — أيها النواب المحترمون :

لو قلت إن حضرات الخطباء السابقين من معارضين ومؤيدين ، لم يدعوا نقطة فى المعاهدة إلا أحصوها ، لنفيت الحاجة — أو حاجتى على الأقل — إلى موقفى هذا . فلن أجاهر بهذا الاعتراف ، لا سيما وأنا أرى بين مراحل البحث مواضع يسيرة تناولها غيرى بشىء من الإيجاز أو لم يتناولها أصلا ، وهى وإن تكن جزئيات إلا أن لها دلالاتها فى نفسية حضرات الزملاء المعارضين عامة ومن تطرفوا منهم فى المعارضة خاصة ، حتى نسى كثير منهم القواعد الأولية للمنطق الذى نفهمه وتفهمه كثرة الناس .

قال حضرة الصديق الزميل الأستاذ محمد عزيز أباظه إن المعاهدة لم تنقلنا من حالة إلى خير منها . أفبعد الأعوام الخمسين التى جاهد فيها المصريون ، وختمت بهذه المعاهدة التى يعترف فيها جلالة ملك بريطانيا بانتهاء الاحتلال ، وتقضى نصوصها بجلاء الجنود البريطانيين عن عواصم القطر إلى صحرائه ، ثم من صحرائه إلى خارج البلاد بعد حين يرجع مداه إلى همتنا واستعدادنا ؟ أفبعد أن تسوى المعاهدة فى ديارنا بين الأجنبى والوطنى، فلا يفضل أحدهما الآخر أمام القانون، وتصبح دار القضاء واحدة، والعقوبة على الجريمة واحدة، ودار السجن واحدة للجميع ، أفبعد كل هذا يمكن أن يقال إن المعاهدة لا تنقلنا بعد إبرامها إلى حال خير مما نحن فيه ؟ !

يكاد هذا يكون مزاحا يا حضرات النواب المحترمين ، لأنى أعتقد أنه لو كان جدا حقا لفكر فيه قائله قبل أن يرسله على عواهنه هذا الإرسال .

إن من الجرأة على الحق ما قاله أحد حضرات الزملاء المعارضين من أن جميع الدول التى كان لديها نظام الامتيازات الأجنبية قد لفته بعمل فردى

وقد سجلت هذا القول من فم قائله — الذى لا شك أنه يعرف نفسه — و إن لم يكن حضرات الكتاب المسجلين قد تمكنوا من تسجيله .

لقد أحصى معالى مكرم باشا عبيد فى محاضرته فى الجامعة المصرية الدول التى كانت خاضعة لنير الامتيازات ، ثم عقدت مؤتمرات أبانت فيها وجهة نظرها فى إلغاء الامتيازات ، حتى إذا قبلت الدول صاحبة الامتيازات النزول عنها فبها ، وإلا سلكت مسلكا آخر . ولقد أحصى معالى الأستاذ مكرم باشا من هذه الأمم اليابان والصين والعراق وتركيا .

ومن عجب أن يقول المعارضون بعد ذلك إن الأمم الواقعة تحت نير الامتيازات تحررت جميعها بعمل فردى !

أيها الزملاء :

إذا شئت الإطالة فى بحث نقط كثيرة من أقوال حضرات الزملاء وأصحاب الرأى الذى أدين به ، والمنتمين إلى الهيئة التى أنتمى إليها كنت فى ذلك كثير الإعادة والتكرار .

ولذلك أمر مرا سريعا على هذه النقط . إن أبدية المحالفة التى يخشاها كل الخشية حضرة زميلى الأستاذ فكرى أباظه لا يمكن أن يكون معناها الخلود .

ولو كنت مقلدا للمستشهدين بالنصوص أو ضمن زمرة المحامين لرويت لكم كثيرا من أقوال العلماء والفقهاء . ولو أردت لسقت إليكم أقوال ذلك العلامة والحجة الدولى الأستاذ جورج سيسيل نزيل القاهرة اليوم .

إن فى يدى الآن وثيقة بخط هذا الأستاذ الحجة وتوقيعه، وهو عالم لا تربطه صلة بدولة رئيس مجلس الوزراء ، أو بالحزب الوطنى ، أو بحزب الأحرار الدستوريين، أو بحزب الشعب — وقد قدم هذا العالم إلى مصر منذ يومين منتدبا من جامعة باريس رئيسا للهيئة العلمية الموفدة لامتحان طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية بمصر . قال هذا العالم أقوالا تنفى كل مايزعمه الزاعمون أو مايتقول به المتقولون من أن المعاهدة الدائمة معناها المعاهدة الأبدية الخالدة.

هذه فتوى ذلك العالم الكبير فليرجع إليها من يشاء من حضرات الراغبين فى الاستطلاع .

يتساءل حضرة الأستاذ فكرى أباظه ، وينضم إليه على نحو ما حضرة الدكتور بهى الدين بركات بك لماذا لم تحدد المعاهدة عدد الجنود وعدد الطيارات ونوع الأسلحة وطرازها ؟

كيف يمكن تحديد ذلك أيها السادة ؟ إن السنين تمر سراعا ، وآلات الحرب وأنواع السلاح تتطور تطورا سريعا ، ولا ندرى كيف تكون بعد عشر سنين ، ولعل خمسين رجلا يستطيعون بعد عشر سنين مالا يستطيعه اليوم إلا خمسمائة .

كذلك لا ندرى بعد مضى عشر سنين أو عشرين سنة كيف تتطور الأسلحة وكيف يكون مدى قوتها ؟

إذن لا سبيل إلى أن نعين منذ الآن عدد الجنود والطيارين ونوع المدافع والطيارات !

ولقد تفضل دولة رئيس هيئة المفاوضة ورئيس مجلس الوزراء فأبدى رأيا سديدا ، وهو أننا فى اليوم الذى نبلغ فيه بجنودنا على القتال عدد الجنود البريطانيين الذين سيرابطون فى منطقته بمقتضى المعاهدة نستطيع أن نقيم حجتنا على الإنجليز أنفسهم بأن قواتنا أصبحت كافية لحراسة القناة ، وإلا لجأنا إلى الهيئة الدولية التى تنص عليها المعاهدة .

يتأذى دولة محمد محمود باشا وحضرتا الدكتور بهى الدين بركات بك والأستاذ فكرى أباظه من إعداد الحكومة المصرية للمنازل والمراسى للطائرات البريطانية ولكن تأذيهم على غير أساس .

هم يقولون ، ويشتطون فيما يقولون ، إن حلفاءنا سيستبدون بنا ويستغلون موقفنا ، وإنه كلما طلبت الحكومة البريطانية منا أن نزيد منزلا أو مرسى وجب علينا أن نقيمه ، وقد نسوا أو تناسوا أن هـذا لن يكون إلا إذا دلت التجربة على ضرورة إنشائه كما تقضى بذلك نصوص المعاهدة .

ولكن المعارضين يغفلون ذلك النص الصريح وهو فى صالح مصر ، ويروون النص منقوصا ، يريدون أن يكسبوا به الحجة حلالا أو حراما بالحق أو بالباطل .

أريد أن ألقى سؤالا يخيل إلىّ أنه لم يوجه من قبل فى هذا المجلس وهو : ما دام فى نيتنا أن يكون لنا جيش وسلاح طيران وقوة بحرية فكيف ننسى أن قواتنا ستشارك البريطانيين فى الانتفاع بها كما ينتفعون سواء بسواء ؟

وهل إذا تم جلاء البريطانيين عن مصر فأصبحت قوتنا فى بلادنا قوة مركزة لا يمازجها دخيل وكانت الضرورة تقضى بإقامة هذه المراسى والمنازل أفلا نبنيها ونقيمها لأنفسنا ؟ !

إذن كيف يقول المعارضون إنها لحليفتنا دون مصر وللقوات البريطانية دون القوات المصرية ؟ !

يقول حضرة الأستاذ فكرى أباظه أن فى مصر أربعين مطارا أو منزلا للطائرات وبين مواقعها المختلفة حتى كدنا نتوهم أن هذه المطارات والمنازل الأربعين إنما هى مطارات مصرية ستسلبنا إياها بريطانيا العظمى . والواقع نقيض ذلك . وكان جديرا بالأستاذ فكرى أن يذكر أن هذه المطارات البريطانية ستسلم إلى يد مصر إلا ما كان منها واقعا فى المنطقة العسكرية . ولو كان عدد هذه المنازل مائة لا أربعين ، لرحبنا بها فى هذا الظرف السعيد .

هـذا ويخطئ حضرة الزميل الدكتور بهى الدين بركات بك حين يترجم عبارة "Apprehended international emergency" فليس معناها خشية طارئ دولى مفاجئ . وإنما معناها الصحيح حدوث طارئ دولى مخوف بالفعل .

لقد يعز على الزميل أن يتناول كلام زملائه بالنقد والتجريح ، إلا أنه لا يسعه أحيانا أن يدع بعض العبارات تمر من غير تعليق .

قال حضرة الزميل المحترم الأستاذ عزيز أباظه من فوق هـذا المنبر عبارة سجلتها عليه آسفا . قال حضرته إن حماية القناة تقتضينا جيشا كبيرا كجيش إيطاليا أو ألمانيا . وإذن فلا قبل لنا بالدفاع بمفردنا عن منطقة القناة .

إنى لأعجب لهذا القول أشد العجب . وأسائل أنعمل على حماية القناة وهى شريان مصرى فى أرض مصرية أم نعلن اليأس من ذلك سلفا وندعها ليحميها غيرنا على مدى الأيام ؟ ! لأننا عاجزون عن حمايتها إلا أن يكون لنا جيش كجيش إيطاليا أو ألمانيا .

ألا تستطيع بلادنا أن تثمر رجالا من طراز عشرة الآلاف من الجنود البريطانيين الذين سيقيمون فى منطقة القناة لحراستها حراسة موقوتة ! ألا تستطيع بلادنا أن تقدم رجالا أمثالهم ذوى سواعد قوية ونفوس أبية يفتدون بلادهم بالأرواح كهؤلاء البريطانيين .

إن تاريخ مصر القديم والحديث حافل بالملاحم التى خلدت للمصريين مناقب الشجاعة والاستبسال وسجلت لهم صحفا مأثورة من المجد والفخار (تصفيق) .

والأستاذ فكرى أباظه ! — لقد أرسل أفكوهة بديعة حين زعم أن نفقات الثكنات والمطارات ستبلغ مائة مليون من الجنيهات ! (ضحك) .

حاولت أن أصف هذه المبالغة الخارقة بعبارة عربية فصيحة لا تنبو عنها أسماع الزملاء ، فلجأت إلى القاموس أبحث عن لفظ لائق ، فعثرت بكلمة قل أن يعرف أحد من حضراتكم أنها فصيحة صحيحة . ومن كان يعرف ذلك من حضراتكم فليرفع أصبعه (ضحك) .

جنخ يجنخ بكسر الجيم جنخا كلمة عربية لها معان كثيرة منها جنخ فلان أى نسف برجله التراب .

وكان الأستاذ فكرى قد أراد أن ينسف برجله منطق الأرقام ، فزلت به القدم ، أقال الله عثرته (ضحك) .

ولكيلا أطيل أختم كلامى . أختتمه إشفاقا عليكم وضنا بوقتكم واعتمادا على ما سبقنى إليه حضرات الزملاء المؤيدين .

إنى أعلن من فوق هذا المنبر تهنئتى لنفسى بهذه المعاهدة ، وتهنئة الأمة المصرية ، لا على أنها المثل الأعلى الذى لا مطلب لنا فوقه ، ولكن على أنها استقلال صحيح .

إن السمو والعلا درجات . ولقد نلنا منها بهذه المعاهدة مرتبة ، وسننال فى المستقبل فوقها مراتب .

ما من سعادة إلا فوقها سعادة وما من خير إلا يفضله خير يعلوه .

هذا استقلال صحيح . ويجب أن نعترف به وأن نعتبره استقلالا صحيحا . ثم علينا بعد ذلك أن نقوى جيشنا ووسائل دفاعنا ، وأن نعلم أبناءنا ، وأن نعمر عقولهم بالعرفان ، ونزكى قلوبهم بالأخلاق ونقوى سواعدهم بواجبات الكفاح والعمل . ثم لا ننس أن الاستقلال أول ما يكون فى النفوس لا فى النصوص ، وفى الرجال لا فى الأوراق . فإن فعلتم بلغتم المثل العليا التى إليها تطمحون . والله للعاملين من الأفراد والامم خير معين ونصير .

(تصفيق حاد) .

رفعت الجلسة فى منتصف الساعة الثالثة مساء وأعيدت الساعة السادسة والدقيقة العشرين مساء وتولى رياستها حضرة صاحب السعادة الأستاذ على باشا حسين وكيل المجلس .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر — حضرات النواب المحترمين :

جرت التقاليد البرلمانية على أن من يتولى المركز الذى اخترتمونى حضراتكم له لا يشترك فى المناقشات، وذلك رغبة فى المحافظة على الحيدة الواجبة فى إدارة المناقشات، ورغبة فى عدم التحيز لفريق من فريق المتناقشين. ولكنى رأيت أن أستسمح حضراتكم فى الكلام هذه المرة لسببين :

الأول — هو خطورة الموضوع المعروض على حضراتكم ، فهو موضوع حيوى يرتبط به مستقبل البلاد وله أكبر الأثر وأخطره فى حياتنا .

والثانى — لأنى كنت من أعضاء وفد المفاوضة وأمضيت المعاهدة فأبديت رأيى وأعلنته .

لهذا رأيت أن أشترك فى بحث هذا الموضوع من وجهة تبتعد قليلا عما تكلم فيه من سبقنى من حضرات النواب المحترمين، ولكنى سمعت اليوم من حضرة النائب المحترم محمد بهى الدين بركات بك اعتراضات وانتقادات لم ترد فى كلام من سبقه من حضرات النواب ، خصوصا فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية، فرأيت أن أتعرض لها خلافا لما كنت عاقدا العزم عليه .

كنت أعتقد أن يكون الدكتور بهى الدين بركات بك — وهو حجة فى مسائل الامتيازات — عادلا فى حكمه، ولكنى رأيته متعسفا فى استنتاجاته أشد التعسف . فقد بدأ كلامه بأن أشار إلى تقرير وضعه ، وقال إنه أطلع عليه زعيمنا المغفور له سعد زغلول باشا .

وقد أراد أن يؤثر على حضراتكم بهذا الاطلاع فى صورة من يريد أن يبتعد عن التأثير فقال : "ولو أننى أردت التأثير على حضراتكم لقلت إن المغفور له سعد زغلول باشا وافق على التقرير الذى قدمته إليه". فماذا يكون أبلغ فى التأثير من هذه العبارة ، وماذا يقصد بها وما مدلولها ؟ يقصد بها طبعا أن المغفور له سعد زغلول باشا قد قرأ تقريره ووافق عليه ، وما قصد الدكتور بهى الدين بركات بك من قوله إنه لا يريد أن يذكر ذلك حتى لا يؤثر عليكم إلا لعلمه أن مجرد ذكر موافقة المغفور له سعد زغلول تؤثر فيكم، وقد ذكر ذلك صراحة مما يدل على أنه أراد الوصول لهذا التأثير ولكن بطريق ملتو .

تكلم حضرته عما يمكن أن يتصور ما كسبته مصر بمقتضى النصوص الجديدة الخاصة بالامتيازات، فقال إن الأمر الأول هو توسيع الاختصاص الجنائى وقد استحسن هذا فى حالة ما إذا كان المجنى عليه مصريا ، أما الحالة التى يكون فيها المجنى عليه أجنبيا، فيقول إنه لا يرى فائدة فيها ونسى حضرته أن من أسس الحكم وأسس الاستقلال أن نكون سادة فى بلادنا، نحاكم من ارتكب فيها جرما أجنبيا كان أو وطنيا، لأن النظام العام من المسائل الأساسية التى يقوم عليها الحكم وبدونها يصعب على أية حكومة أن تضمن الطمأنينة والسلام لسائر سكان البلاد .

تساءل حضرته أيضا عما كسبناه من توقيت المحاكم المختلطة ، وقال إننا لم نكسب فى الواقع من ذلك شيئا، لأن المحاكم المختلطة كانت دائما موقوتة .

حقا كانت تلك المحاكم موقوتة ولكن هناك فرق بين توقيت كان يجدد كل خمس سنوات وتوقيت لن يجدد . ثم ذكر أن لكل من الحكومات التى اشتركت فى وضع نظام هذه المحاكم أن تنسحب منه بناء على إنذار سابق يقدم من الحكومة قبل نهاية المدة بعام واحد . وهذا توقيت صحيح ولكنه يتجدد وقد مضى على إنشاء المحاكم المختلطة إلى الآن أكثر من ستين عاما، ومع ذلك فإن توقيتها مستمر، أما التوقيت الذى نص عليه فى المعاهدة فهو توقيت نهائى وجد لوجود هذه المحاكم، فبعد انقضاء المدة التى أشير إليها فى المعاهدة لا تكون هناك محاكم مختلطة ، وفرق عظيم بين الحالتين .

وعلى ذلك فلا يمكن أن يقال لا جديد فى الأمر ، أو إن الحالة ظلت على ما كانت عليه من قبل أو أن يقال إن لا تحسين ولا كسب من هذه الناحية

هناك حق ثالث قال عنه صديقى وزميلى الدكتور بهى الدين بركات بك إن المعاهدة أكسبتنا إياه ، هو حق التشريع بالنسبة للأجانب ولكنه عاد فاحتاط للأمر، فقال لا تغرنكم الألفاظ فتظنوا أننا كسبنا كسبا حقيقيا فإن هناك تعهدا من جانب الحكومة المصرية للحكومة الإنجليزية بأن يكون التشريع تشريعا عادلا فلا يميز الوطنيين على الأجانب وبصفة خاصة فى التشريع المالى . والواقع يخالف ذلك، لأن النص الوارد فى المعاهدة إنما أريد به تقرير ما سيتبع ، ولم يكن تعهدا لأية دولة من الدول ، لأن الواجب يقضى علينا ألا يكون تشريعنا شاذا، بل يجب أن يكون متفقا فى مبادئه مع تشريع الدول المتمدينة الأخرى، وأظن يا حضرات النواب المحترمين أن ليس فى ذلك عيب ولا اعتراض .

إن هذا التعهد وضع لكل الأجانب على السواء، فاذا فرض وخالفنا هذا الوضع بأن وضعنا تشريعا لا يتفق والمبادىء التى ذكرتها فماذا تكون النتيجة؟ تكون النتيجة أن للدولة أو الحكومة التى تعتقد أننا تجاوزنا معها الحدود المرسومة فى التشريع أن تعترض كاعتراضها إذا مس أحد رعاياها شىء من الضرر، أو وقعت جريمة وأهملت الحكومة المصرية معالجة الأمر .

هذا هو الطريق العادى لكل الحكومات . فمثلا إذا أصاب فرنسا أو إيطاليا أو انجلترا ضرر ما تدخلت حكومته فى الأمر — فليس هناك والحالة هذه التزام للحكومة الإنجليزية . ولو أن حضرته بنى هذا الالتزام على أن الحكومة الإنجليزية تنوب عن الدول الأخرى فى هذا الأمر لما كانت المسألة تهمنا كثيرا لأن التفاهم والمخابرة مع دولة واحدة خير من المفاوضة مع عدة دول، غير أن حضرته خرج من هذا بنتيجة، هى أن هذا الالتزام يؤدى إلى وقف تنفيذ التشريع المصرى وجاء بآراء غريبة جدا ، ولولا أنه قرر أن ما ذكره قد وقع فعلا لما أمكن لعقلى أن يتصور أن قاضيا أجنبيا كان أو وطنيا يمكن أن يفهم أن النص الوارد فى المعاهدة يؤدى إلى أن المحكمة تقف النظر فى قضية بدعوى وجود اعتراض على هذا التشريع، لأن النص فى هذه النقطة صريح جدا فى الفقرة الخامسة من ملحق المادة الثالثة عشرة من المعاهدة الذى أشار إليه حضرة النائب المحترم الأستاذ عبدالله الحديدى فى جلسة الصباح حيث تضمنت هذه الفقرة ألا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تبحث فى صلاحية القوانين التى يقررها البرلمان المصرى. إذن

فالمحاكم المختلطة تطبق القوانين التى يقررها البرلمان ولو كان للدول اعتراض سجل بالطرق الدبلوماسية، فإن هذا الاعتراض لا يمنع أن تستمر هذه المحاكم فى تطبيق القوانين المصرية ولا شأن لها فيما يدور من المباحثات السياسية .

هـذا هو الفرض من النص ولا يمكن أن يفهم على غير هـذه الصورة وإلا لو قررت المحاكم المختلطة وقف قضية ما انتظارا لبحث فى صلاحية التشريع لكان هذا تدخلا ممنوعا بنص صريح .

ذكر حضرته أيضا أنه يقال بأننا كسبنا أيضا احتفاظ الحكومة المصرية بحقوقها فى حالة عدم نجاحها فى مفاوضاتها مع الدول لتقرير النظام الموقوت للمحاكم المختلطة وأن هذا لا يعتبر فى نظره تقدما حقيقيا . لماذا ؟ لأن الحق الذى للحكومة المصرية فى إعلان الحكومات الأجنبية صاحبات الامتياز بأنها تنوى عدم تجديد هذا النظام ينفذ بعد سنة من تاريخ الإعلان ، وأن هذا هو كل ما تضمنته النصوص الواردة فى المعاهدة من مزايا .

والواقع غير ذلك إذ ليس هذا هو كل ما احتفظ به فى تلك النصوص ، ولكى تحكموا حضراتكم على هذا الموضوع ،أجمل لكم ما كان من المفاوضات فيها ، فقـد طلبنا فيما يختص بالامتيازات أن تطلق يدنا فنلغيها أو نعدلها أو نتصرف فيها كما نشاء . فقالوا لنا إنه يحسن — احتفاظا بعلاقات المودة والصداقة مع الدول — أن يتم التفاهم معهم فى هذه المسألة ، فإذا تم فيها وإلا فالأمر لكم على أن ينفذ تطبيق تشريعكم فورا ، أما إذا لم تقتهوا إلى اتفاق وأردتم إلغاء هذه الامتيازات بجرة قلم كان لكم ذلك أيضا ، ولكم أن تلغوا المحاكم المختلطة بالطريق القانونى الحالى وإلا فتلغى تبعا لإلغاء الامتيازات كلهـا .

ففى حالة عدم نجاح المفاوضات أصبحنا فى المركز الذى كنا فيـه وحينئذ نلجأ إلى استعمال كافة حقوقنا الطبيعية التى منها أن نكون سادة فى بلادنا ولنا حق التشريع لكل من يقطن هـذه البلاد ، وتلك هى الحالة الطبيعية التى لا مفر من الوصول إليها . فقد يجوز أن تكون هناك مصالح تحسن رعايتها وعلاقات تؤدى إلى التفاهم والاتفاق بدلا من الخلاف منذ الآن .

أما الرجوع إلى مسألة الإنذار بإلغاء المحاكم قبل مضى المدة المقررة، فتكون نتيجته انتقال اختصاص تلك المحاكم إلى المحاكم القنصلية، وهذا ما لا نريده لأننا نريد القضاء على الامتيازات نفسها وهذا هو الحق الذى اكتسبناه لم تكسبنا هذه المـادة الاعتراف بحقنا فى إلغاء المحاكم المختلطـة فحسب بل أكسبتنا الاعتراف بحقنا فى إلغاء الامتيازات الأجنبية نفسها (تصفيق) .

قال حضرة الزميل المحترم بعد ذلك ، إن هذا النظام الموقت الذى نريد أن نتفق عليه مع الدول سيؤدى إلى زيادة عدد الموظفين والقضاة بالمحاكم المختلطة وهو قول حق، فعلى من يريد الحصول على شىء أن يتحمل ما يقتضيه من نفقات فى سبيل الوصول إليه، ولكى نصل إلى تضييق دائرة الامتيازات الأجنبية وماترتب عليها من الحقوق، يجب علينا أن نضع طريقة هذا التضييق وأن نرتب النظام الموقت لهذه المحاكم بحيث لا نرهق المشتغلين بها من موظفين وقضاة، فننشئ دوائر جنائية وأخرى مدنية وغيرها، أما أن نطلب أمرا ولا نتحمل تبعته ، فهذا ليس بالمطلب المعقول ولا يقول به إنسان .

هذا ما أردت أن أتعرض له من كلام حضرة بهى الدين بركات بك فى مسألة الامتيازات ، وتجدون مما قدمت أننا نجحنا فيها نجاحا عظيما وأن المفاوضين كسبوا من هذه الناحية كسبا هائلا .

وأظن أن دولة محمد محمود باشا — كما عرفتم موقفه — كان من رأيه أن مسألة الامتيازات الأجنبية هى محك الحكم على المعاهدة ، فإذا كسبنا فى الامتيازات كسبا حقيقيا وافق على المعاهدة وإلا فلا يوافق عليها فى مجموعها وكنا كلنا نشاطره هذا الرأى، وأننا سنلتقى فى النهاية عند هذه النقطة .

ذلك كان موقف المفاوضين فى هذه المسألة ولا أكون متعسفا إذا قلت إن مكسبنا فى هذه الناحية من المفاوضات كان عظيما، وقد علمتم أن دولة محمد محمود باشا علق موافقته على المعاهدة على كسبنا مسألة الامتيازات وحصولنا على ما نريده منهـا، وها هو قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبنا فى هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به .

أنتقل بعـد ذلك يا حضرات النـواب المحترمين إلى الكلمة التى كنت أود أن ألقيها على مسامعكم، وأبدأها بالتنويه بما قام به من العمل فى المفاوضات وفى الإعداد لهـا، قائد حركتنا الوطنيـة الكبرى ، صـديق وزعيمى دولة مصطفى النحاس باشا (تصفيق حاد متصل) .

وأعتقد أننى إذا ماذكرت لكم مقدار الجهود التى بذلها، والقلق الذى كان يساوره آناء الليل وأطراف النهار، فلن أستطيع أن أعبر لكم عن مقدار مافعله هذا الرجل العظيم فى وطنيته، القوى فى إخلاصه لبلاده (تصفيق حاد متصل).

أعترف لكم بأنه قد كانت تخالجنى فى بعض الأوقات مخاوف كثيرة على مستقبل بلادنا ، وهل أحسنا فى وضع خططنا ، وهل أحسنا فى قطع مفاوضات سنة ١٩٣٠ وفى عدم التساهل فيها إلى أبعد مما وصلنا إليه الآن ؟

أؤكد لكم أنه كانت تساورنى هذه المخاوف، وكثيرا ما كان يبدو لى الأمر صعبا لا أستطيع عنه جوابا، ولكن كانت كلمة من مصطفى باشا أو اجتماع به أو مناقشة معه، تبدد ما كنت أشعر به من تردد . كان يحتم علينا أن نقوم بواجبنا كاملا نحو بلادنا ولتكن النتيجة بعد ذلك ما تكون .

هكذا كانت قيادة مصطفى النحاس باشا لحركتنا، وهكذا كانت قوة إيمانه وقوة يقينه تجعلنا نثق بحصولنا على النصر قريبا إن شاء الله .

وإذا ما تركت الكلام عن دولة النحاس باشا، فلكى أشيد بما يخالجنى من شكر وتقدير لزميل صديق مكرم باشا (تصفيق حاد متصل) .

فلقد لعب فى تلك المفاوضات وتحرير نصوصها دورا عظيما . وإذا قلت التحرير ، فالواقع أن هذه العبارة لا تفيد حقيقة الواقع ، فقد كان التحرير فى كثير من الأحيان إنشاء وكان يأخذ على عاتقه وضع صيغ فيصـل بفضل عقله ومجهوده إلى إقناع من يشتغل معه من الفريق الآخر، فكان بعمله هذا يسهل ويذلل كثيرا من الصعوبات التى كانت تعترض المفاوضات، وكان عمله متمما لمحادثات دولة مصطفى النحاس باشا مع السير لامبسون .

هذه الحقائق يجب أن نعرفها وأن نعترف بها، وأرى لزاما على أيضا أن أعلن من فوق هذا المنبر ماقدمه حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا من خدمات كبرى، فقد كان دولته معارضا فى مسألة النقطة العسكرية، كما كان

الكثيرون منا معارضين لبعض أحكامها، وكان لموقفه هذا أثر كبير فى تذليل كثير من الصعوبات ، فإنكم ، ولاشك ، تعلمون أن للمفاوضين الإنجليز شعورا وإدراكا ، فهم إذا شعروا أن مايعرضونه يقبل فى سهولة أبدوا التشدد من جانبهم ، واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الامتناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم، ولكنهم حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا — وهو الرجل المعروف عندهم بالاتزان والاعتدال فى الحكم — معارض فى هذه النصوص وأنه لا يقبلها إلا على مضض ، يخففون كثيرا من غلوائهم ، وأعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا فى إقناع السير مايلز لامبسون وغيره .

هذه حقيقة يجب أن تكون مقررة ومعروفة لنا جميعا ، وبهذه المناسبة ، أرى أنه يحسن بى أن أبدى ملاحظة أخرى على كلام بعض حضرات الخطباء عن آراء بعض المفاوضين .

قيل إن دولة صدقى باشا قال كيت وكيت، وإن دولة محمد محمود باشا قال كيت وكيت ، وما دام هذا رأيهما فيجب أن يكون رأى الجميع ، كما قيل كيف يقول هذا دولة محمد محمود باشا ودولة صدقى باشا وقد أمضى كل منهما المعاهدة ؟ ! و يعجبون لموقفهما ويقولون إن هذه حالة غريبة، فماذا حدث ؟ ! وردى على حضراتهم أن المسألة طبيعية جدا ، فإنكم تناقشون المعاهدة وكل منكم له رأيه ، وقد لايتفق مع رأى من يجاوره ، ولكنكم مع ذلك ستصدرون حكمكم على المعاهدة ، إما بالقبول أو بالرفض ، فهل نفهم من هذا أن كل القابلين للمعاهدة قبلوها لأسباب واحدة ، وتحت مؤثرات واحدة ؟ لا ، إن هذا غير صحيح ! وإلا لوجب أن نلغى عقولنا ونفقد شخصياتنا ! (تصفيق) .

كل منا يقدر المسألة ويقدر ماربحناه وما خسرناه وما تساهلنا فيه . ثم يبنى حكمه على المسألة فى مجموعها ، فإما أن يكون هذا المجموع صالحا ومفيدا ومن المصلحة قبوله ، أو ضارا ، ومن الواجب رفضه .

إن للمعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التى دعت إلى قبولها ، ولكن هذا لا يغير أن بها نقصا وعيوبا فى نواح كثيرة ، وأننا كنا نود ونريد ونعمل على إزالة هذه العيوب ، واستكمال ما نشعر أنه ينقصها ، لتحقق أمانينا وما نرمى إليه من استقلال بلادنا وحريتها حرية كاملة .

نعم إن بالمعاهدة عيوبا ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك ، ولكن يجب — لوضع الأمر فى نصابه — أن يضع الإنسان نفسه فى مركز المفاوضين وأن يقدر كل الظروف التى أحاطت بالمفاوضة ، حتى يصدر حكمه على عمل المفاوض ، وحتى يعلم إذا كان ما وصلنا إليه هو أقصى ما يمكن الوصول إليه أو أنه عمل ناقص يجب أن يرفض وأن نعود إلى البحث والمفاوضة من جديد .

ففى مسألة النقطة العسكرية مثلا ، لاشك أن أمنية كل مصرى هى ألا يبقى جندى إنجليزى واحد فى بلادنا (تصفيق) .

هذا ما كنا نريده ونسعى إليه وما يجب أن نعمل له ، وما نحن واصلون إليه إن شاء الله (تصفيق) .

ولكن جيشنا الآن صغير فى عدده ، فقير فى عدته ، فما كان لنا أن نترك بلادنا — ونحن نقدر مصلحتها — بغير دفاع .

صحيح أن الإنجليز مصلحة فى إبقاء جنودهم للمحافظة على حرية القنال ، فهو لهم كالشريان يصل بين بلادهم وبين ممتلكاتهم . وقد عرفنا حاجتهم هذه فأفدنا منها وقلنا بوجوب تنظيم الدفاع عن القنال ، وهذا هو أساس قبولنا للنقطة العسكرية من وقت أن تألف الوفد المصرى برياسة زعيمنا المغفور له سعد زغلول باشا إلى الآن . ذلك لأن جيشنا لا يستطيع الآن أن يقوم بمفرده بالدفاع عن القنال ، والإنجليز فى حاجة إلى صيانته والدفاع عنه .

اتفقت الرغبتان ، فوافقنا على أن يكون لهم جيش ونقطة عسكرية بمنطقة القنال ، وإن كنا قد عارضنا فى ذلك بقدر الإمكان لمنافاته للغرض الأسمى الذى نطلبه ، وهو عدم وجود جنود أجنبية فى بلادنا .

لنا بالطبع أن نتخلص من هذا القيد . وسنصل من طريق المعاهدة إلى استقلال بلادنا وحماية أرضنا بأقل ما يمكن من المساعدة على أن نستكمل ما ينقصنا بتنمية جيشنا وتقويته .

لقد اشتد الخلاف حول النقطة العسكرية : قلنا بتركيز القوات البريطانية فى شرق القنال ، وفى نقطة واحدة ، فقالوا إن وضع القوات فى الشرق لا يضمن حماية القنال ، لأنه فى حالة الهجوم يكون القنال خلف القوات فضلا عن تعذر إمدادها بالمياه الصالحة للشرب ، وذكروا أسبابا أخرى كثيرة ، عللوا بها رغبتهم فى أن يكون مقر القوات غرب القنال .

اقتنعنا بحجتهم ووافقنا عليها ، ولكنا أردنا حصر النقطة التى تعسكر فيها القوات بقدر الإمكان ، وهذا فى غير مصلحة الإنجليز ، لأنه يقيد حرية قواتهم فى التنقل ، ولكنه فى مصلحتنا نحن ، لأننا نريد ألا يشكو أهل المنطقة التى تعسكر فيها تلك القوات ، من وجود الجنود الأجنبية فى أراضيهم ، وأن يشعر سكانها باستقلالهم .

دارت المناقشة إذن حول تحديد المنطقة التى يعسكر فيها الجيش البريطانى، وقد لمستم من تلاوة محاضر مفاوضات سنة ١٩٣٠ المجهود الهائل الذى بذله حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وزملاؤه فى لندن لتحديد هذه المنطقة . لكن الزمن لم يكف عن دورته ، وفى السنوات الست الماضية تغيرت المعدات الحربية ، كما تغيرت أهميتها وزاد الاعتماد على الوسائل الميكانيكية فى الحروب زيادة كبرى ، فغدا لفظ الجنود المشاة اسما على غير مسمى ، إذ أصبح أغلب تنقل الجنود فى سيارات مدرعة و "تانكس" وما شابهها ، كما ازدادت سرعة الطائرات وعم استخدامها ، وعظم شأنها فى الحروب .

أمام هذا التطور ، ونظرا لما رآه الإنجليز من نقص فى جيشنا وحاجته إلى معاونتهم ، فقد اعترضوا على حصر قواتهم فى نقطة صغيرة لا تمكنهم من إجراء تدريب للجنود ومناورات للطائرات ، لتحقيق الغرض من وجودها ، فدافعنا وقاومنا مطالبهم خوفا من سوء نيتهم — وأنا فى قولى هذا أعبر عما كان يجول بخاطرى — غير أننا كنا محرجين أمام قولهم بحاجة القوات والطائرات إلى مساحات واسعة للتدريب فيها .

فما كنا لنسلم بأمر من الأمور إلا ونحن نعلم أنهم على حق فيه نظرا للظروف التى يطلبونه فيها. على أننا قلنا إن المناورات والتمرينات لاتجرى طول العام ولذلك طلبنا تحديد مدة معينة، فتم الاتفاق على أن تجرى خلال شهرين فى العام الواحد على ألا تكون فى أراض مترزعة أو مسكونة. وعلى ذلك فالمليونان ونصف المليون من الأفدنة التى حصرها الدكتور بهى الدين بركات بك والتى قال عنها إنها نصف مساحة أراضى القطر الزراعية ليست منتفعا بها، بل هى عبارة عن رمال وصحار. ونحن لما ننته من إصلاح أراضينا البور، فعندما ننتهى من إصلاحها سنسعى وراء المليونين ونصف المليون التى ذكرها حضرته ونكون إذ ذاك قد أكملنا معداتنا وأتممنا قواتنا، فنرفع الصوت عاليا، ونطالب الإنجليز بالجلاء، حيث قد انتهت مهمتهم، وأصبح جيشنا قادرا على حماية القنال.

هذه هى الاعتبارات التى حدت بنا إلى الموافقة على زيادة التوسع فى المنطقة العسكرية.

إنى أعترف بأن وجود جندى واحد فى البلاد — مهما قيل فى بقائه إنه مؤقت — فيه مساس باستقلالنا، ولكنى أقول إن علاج هذا النقص فى يدنا والمغالاة فى تصوير هذا النقص تضعف المعارضة.

يعترض البعض على إرسال بضعة جنود إنجليزية إلى بورسعيد والسويس لاستلام أو شحن البضائع والمؤن الخاصة بالقوة البريطانية ويسمون وجود هذه الجنود احتلالا (ضحك) لكن العقل لا يمكن أن يسمى ذلك احتلالا. ألم يكن فى مقدور الإنجليز أن يحتموا إبقاء قواتهم فى منطقة القنال بأكملها بما فى ذلك بورسعيد والسويس؟ ولكنهم طلبوا فقط إبقاء ثلة صغيرة فى هاتين الميناءين لتسلم وحراسة المهمات والمؤن، وهذا طلب معقول لامغالاة فيه، لأنهم فى حاجة إلى معدات وأقوات من الخارج، فمن الطبيعى أن يكون لهم جنود أو أشخاص مسئولون لاستلام هذه المعدات عند ورودها.

والمهم هو ألا يزيد عدد هؤلاء الجنود على ماهو واجب لأداء هذه المهمة. وليس من المعقول أن يطلب الإنجليز إبقاء ٥٠٠ أو ١٠٠٠ جندى مثلا لتسلم ما يرد كل شهر أو شهرين من هذه المعدات والمؤن، وما دام أنه لايمكن من الآن تحديد مقدار هذه المعدات، فإن طبيعة العمل نفسه وظروفه هى التى ستحدد العدد اللازم من الجنود للقيام بهذه المهمة. أما المبالغة والتهويل فهما — كما قلت — يضيعان أثر النقد الصحيح.

وفيما يتعلق بالنصوص الأخرى الخاصة بالنقطة العسكرية، فإنى أوافق على أن بها بعض النقص، وهذا ما كنت أود ألا يكون، فلا تظنوا أنى قبلت بقاء عسكرى إنجليزى واحد فى البلاد بمحض رغبتى.

تقول بعض الجرائد: لِمَ قبلتم هذه النصوص على ما بها من عيوب، ولم يرغمكم أحد على قبولها؟ وردى عليها إن هذا القبول قد اضطررت إليه بحكم الظروف القاهرة المسيطرة على البلاد، ولم يحمنا الإنجليز ولا غيرهم على القبول بالقوة، ولكنا قبلنا لأننا اعتقدنا أن هذا القبول ضرورى وواجب، ولأننا على يقين من أنه خطوة أساسية كبرى ولازمة لنصل بها إلى تحقيق جميع رغباتنا وأمانينا. وكنت أود لو ساعدتنى الظروف على تحقيق جميع هذه الرغبات حتى تكون المعاهدة خالية من كل عيب، هادمة لكل ما فيه مساس باستقلالنا الكامل.

هذا هو الوصف الصحيح للمركز الذى كان فيه المفاوضون. وما كنا لنعتبر أن كل أمانينا القومية تنتهى إلى هذا الحد.

إن حجة الإنجليز فى بقاء قواتهم للدفاع هو ضعف جيشنا ونقص معداتنا. والحقيقة أن جيشنا ناقص العدد والمدد، ولا يمكننى أن أقول إنه الآن أهل للدفاع عن البلاد، ولكن بعد المعاهدة يمكننا تقويته واستكمال معداته ووضعه فى المستوى اللائق به، وسنعمل — إن شاء الله — على ذلك.

لقد مضى علينا نحو خمسين سنة والإنجليز محتلون لبلادنا، دون أن نستطيع تقوية جيشنا وتزويده بالأسلحة الحديثة، لأن الإنجليز كانوا يحولون دون ذلك ويقيمون العقبات، ويمنعوننا من إدخال أى إصلاح أو تحسين عليه، حتى إنه لم يكن فى استطاعتنا أن نستجلب مدفعا من نوع معين وأظن أن هذا معروف لحضراتكم، فلا داعى لتذكيركم بمسائل تعلمونها حق العلم، وفضلا عن ذلك فقد كانوا يتدخلون فى كل أمورنا الداخلية، بحجة المحافظة على سلامة الأجانب، فقد قالوا عن قانون العمد إنه يمس أمن الأجانب، وقالوا عن قانون الاجتماعات إن فيه مساسا بهم أيضا ولم نكن لنخطو خطوة إلا قام اعتراض منهم عليها. لذلك كان واجبا علينا قبل كل شىء أن نمنع هذا التدخل ونعمل على أن نكون أحرارا فى شؤوننا، احرارا فى تصرفاتنا، وهذا هو ما كسبناه فى المعاهدة، وهذا هو ما حملنى شخصيا على أن أوافق عليها، لأنه أصبح فى وسعنا بهذه المعاهدة أن نصدر ما نشاء من القوانين وأن نقوم بما نريد من إصلاح دون أى رقيب أو معارض، ودون أن تقام أمامنا أى حجة أو عقبة.

فإن شئنا إصلاحا ماليا قمنا به، وإن أردنا تنظيم شؤوننا الصحية نظمناها وإن كانت حالتنا الاجتماعية تفتقر إلى إصلاح قومناها، وإن كان بالأمن نقص أكملناه، فهذه المرافق وغيرها سيكون فى مقدورنا أن ننهض بها كل النهوض وبكامل حريتنا، وفوق كل هذا سيكون من حقنا تقوية جيشنا فى عدده وعدته، بحيث يصبح جديرا بالمهمة السامية الملقاة على عاتقه وهى حماية البلاد والمحافظة على أرض الوطن المقدس.

هذا ما كسبناه يا حضرات النواب من المعاهدة، غير أنه بجانب هذا الكسب سوف نتحمل مسئوليات عظيمة، وسنصبح منذ الآن المسئولين دون غيرنا عن مستقبل بلادنا، وإنى لأعتقد اعتقادا جازما أنه لو قام كل منا بواجبه كما يجب وقدر من ناحيته هذه المسئولية، لما كان لنصوص المعاهدة، ولا للتوقيتات الواردة فيها، الأثر الذى يشعر بفضاضة هذه النصوص.

فالنقطة العسكرية مثلا، وهى أقرب الأمور مساسا باستقلالنا قد نص فيها على أن تبقى القوات البريطانية فى منطقة القنال إلى أن يصبح الجيش المصرى قادرا وحده على الدفاع عن القنال، ومن المفهوم أن الدفاع هنا معناه المقاومة إلى أن يصل مدد الحليف، وما دمنا حلفاء ومتفاهمين، فمن

المعقول أنه عند مايصبح لنا جيش له قوته ومكانته يمكن أن يحل محل القوات البريطانية ، فلا محل إذن لبقاء هذه القوات كما قال اليوم زميلى الأستاذ ابراهيم عبد الهادى ، فما من إنجليزى يقبل أن يتحمل مسئولية استبقاء كل هذه القوات فى الصحراء من غير مبرر وسيكون القواد الإنجليز أنفسهم أول من يطالب بسحب هذه القوات .

للإنجليز أن يثقوا بمصر وأن يعتمدوا على صداقتها ولهذه الثقة ما يبررها إذ ليست لنا نزعة استعمارية أو رغبة فى التوسع ، حتى نتصادم مع الإنجليز أو مع غيرهم ، بل إن سياستنا الخارجية تقوم على الصداقة والمودة مع جميع الدول على السواء ، وكل همنا هو الدفاع عن بلادنا وعن كياننا ويهم الإنجليز أيضا هذا الدفاع لا لنفس الغرض ، بل ابتغاء مصلحتهم ، وما دمنا متفقين فى هذا الأمر ، وما دام حسن النية متوفرا ، كان من السهل إقناع الإنجليز بأن غرضنا الوحيد هو الدفاع عن بلادنا وحماية قنال السويس ، وأن مصالحنا من هذه الناحية متفقة مع مصالحهم ، ومتى اقتنعوا بذلك فإنهم لا يجدون سببا لبقائهم .

إن سبب قبول الإنجليز بقاء قواتهم على القنال ظاهر واضح وهو الاشتراك معنا فى الدفاع عن هذا الشريان الذى يصل بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية ، ولكن قد تكون هناك مطامع استعمارية إذ يجوز — ولا أستبعد هذا — أن يكون لدى بعض المستعمرين الذين يعتمدون على الاستعمار لتقوية إمبراطوريتهم ، أمل من وراء بقاء جيشهم فى منطقة القنال ، فى الرجوع إلى القاهرة ، إذا ما جدت ظروف أو تغيرت النية ، وما أيسر أن يجد حادث أو يخلق خلقا ليساعد على ذلك ، وهو أمر جائز ، بل أعتقد أنه واقع بالنسبة لفريق من الإنجليز ، ولكننا نستطيع أن نفوت عليهم هذا القصد ، بحكومة حسنة وإدارة طيبة ، وحكم صالح ، فإذا ما وصلنا إلى توزيع العدالة بين الناس وإلى أن يتمتع كل بحقوقه وحريته كاملة — ولا شك أن الروح السائدة فى هذا البلد هى روح رضاء ورغبة فى استمرار هذه الحالة — حصلنا على ما نبغى ونريد . فإذا شعرنا بأى خطر يهددنا كان ذلك داعيا إلى تكاتفنا جميعا ، ووقوفنا صفا واحدا لصد هذا الخطر . فاذا كان هذا حالنا فاننا بلا شك نمنع الغير من التفكير فى الاعتداء ، بل ونمنعه ونصرفه عن هذه النية ، ونجعله يعتمد على صداقتنا وحدها للمحافظة على مصالحه . وإنى معتقد اعتقادا جازما ومتأكد تماما من حسن نيات حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، ليس فقط من تصريحاته بل ومن رغباته ومما يجول فى صميم نفسه وهذا هو ما سيسير عليه إن شاء الله .

لكل هذا وافقت على المعاهدة وأمضيتها وأنا مطمئن كل الاطمئنان إلى أن بلادنا مقبلة على مستقبل باهر ، زاهر ، وستتبوأ مكانتها بين البلاد المتمدينة وستحصل على مركز جدير بها فى الوقت القريب إن شاء الله (تصفيق حاد) .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — حضرات النواب المحترمين ،

إنى لمغتبط كل الاغتباط بأن أدى كل واجبه ، وبأن تركت الحرية كاملة لكل من أراد الكلام فى هذا الموضوع الخطير المتعلق بمستقبل البلاد ، سواء أكان معارضا أم مؤيدا .

لقد أبدى كل متكلم رأيه بحرية واطمئنان حسب ما يعتقده فى قرارة نفسه . وهذا واجب إزاء هذا العمل الجليل ، وهذا العمل الخطير الذى يتعلق بصميم مستقبل البلاد . نعم قد حدث اختلاف فى وجهات النظر واختلاف فى التكييف والتقدير ، فالبعض يرى أن فى المعاهدة قيودا تمس الاستقلال ، ويرى البعض عكس ذلك . وإنى ألمح من خلال تعبيراتهم جميعا أن هناك اختلافا فى التقدير لا فى الواقع .

والحقيقة ياحضرات النواب أن هذه المعاهدة تحقق استقلال البلاد ، وأن التمتع بالاستقلال يقتضى منا أمورا تتعلق بنا وحدنا وأولها إتمام عدتنا حتى لا يكون لحليف مطمع فى أن يبقى قوته عندنا لتساعدنا على الدفاع عن حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها .

وهذا أمر متعلق بمصلحتنا الخاصة ، وواجب علينا أن نقوم به تحقيقا لاستقلالنا ، ويذهب غيرنا إلى أن فى هذا الوضع ذاته قيودا ثقيلة تمس الاستقلال ، لكنى ألمح من ثنايا التعبير أنها ضرورة لازمة لحالة قائمة بنا وقائمة بقوتنا ، لأننا فى الوقت الحاضر ليست عندنا القوة الكافية التى تمكن بها من أن تقوم بمفردنا بواجب الدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها فى قناة السويس . ليس فى استطاعتنا القيام بمفردنا بذلك الدفاع ، ومن أجل هذا كانت مساعدة الحليفة لنا أمرا ضروريا ، لكن هذه الحالة الوقتية قد أفسحت المجال لنا لكى نقوى أنفسنا ونتمكن من أن نصل إلى الدرجة التى نستطيع بها أن نقوم بواجب الدفاع بمفردنا عن القناة . فلا محل إذن لأن نقول إن استقلالنا ممسوس ، لأن المعاهدة كفلت لنا جلاء القوة التى تساعدنا الآن على المحافظة على القناة ، ومرجع هذا الجلاء إلينا نحن المصريين متى قمنا بإتمام عدتنا ، ومتى تم ذلك وتحققت الغاية من أننا قادرون على الدفاع عن القناة ، لا يكون هناك مبرر لمساعدة الإنجليز لنا فى هذا الدفاع .

وبذلك يتم الجلاء كلية ، إما باتفاق الطرفين فى مدة محدودة كما سبق بيانه ، وإما بحكم محكم يبحث فى هل وصلنا أو لم نصل إلى درجة نستطيع معها بمفردنا الدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها فى قناة السويس . وهذه الحالة حتمية ومرجعها إلى قوتنا وقد خلى بيننا وبين أن نستعد لها . وليس الحال كما كان فى سنة ١٩٢٧ إذ قامت الضجة وأرسلت البوارج الحربية البريطانية إلينا لا لشىء إلا لأن لجنة مجلس النواب الفرعية الخاصة بالشئون الحربية نظرت فى طلب تنظيم الجيش المصرى على مثال الجيش الإنجليزى . قامت الدنيا وقعدت . ولأى سبب ؟ لأن أيدينا كانت مغلولة عن تقوية جيشنا كما أشار إلى ذلك حضرات الخطباء ، وأشار إليه أخيرا حضرة زميلى الدكتور أحمد ماهر رئيس هذا المجلس . ولقد أصبحنا الآن أحرارا فى ذلك وكفلت المعاهدة لنا حرية العمل فى كل شىء وعلى الخصوص فى تقوية أنفسنا ومتى وصلنا لذلك انتهى الأمر ولم تبق حاجة لبقاء القوة البريطانية عندنا . هذا أمر هام جدا فى التكييف لكل من حضراتكم أن يكيفه حسب ما يراه ، وأن يقول ما يشاء ولكن هناك واقعة مقررة هى أن المعاهدة كفلت لنا حرية العمل ، كما كفلت حريتنا فى الاستقلال وكفلت أيضا أننا متى وصلنا إلى الدرجة المقصودة لا يبقى فى مصر جندى بريطانى أصلا (تصفيق) .

يا إخوانى — لقد ألقى على عاتقنا ، نحن المصريين ، كتلة وأحزابا وشيعا واجب الدفاع عن البلاد وواجب الاستعداد لهذا الدفاع . ولقد كفلت لنا هذه المعاهدة خروج جميع الإنجليز من مصر متى تم استعدادنا ، وليس لهم بعد ذلك إلا أن يكونوا معاونين لنا بحكم المحالفة ، من غير أن تكون هناك حاجة لبقاء جنودهم عندنا ، غير أنهم يرون الآن ضرورة وجود حامية لهم للمحافظة على القناة ، لأن لهم مصلحة خاصة فى المحافظة على حرية الملاحة وسلامة القناة ، ونحن لنا مصلحة فى أن نكون أقوياء لنقوم بهذه المحافظة. وبما أن المعاهدة ألقت هذا الواجب على عاتقنا فقد اتفقت مصلحتنا ومصلحتهم وإذن لا ضرر ولا ضرار ، ولقد رخصنا لهم بوضع حامية لهم باختيارنا وحريتنا (تصفيق) .

إذن يا إخوانى لا ضرر فى أن نختلف فى التقدير . وإنما أرجو ، وأنتم تحكمون ، أن تقدروا فعلا أن المعاهدة كفلت لنا أن نكون نحن المدافعين عن بلادنا أصلا ، ومن ذلك حرية الملاحة وسلامتها فى قناة السويس.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها تركت لنا الحرية الكاملة فى أن نعمل ما نشاء من تقوية جيشنا ، وإعداد معداتنا وتكملة ما نحتاجه منها . لاخلاف فى ذلك مطلقا ، وهذه مسألة كبرى أرجو من حضراتكم أن تلاحظوها عندما تصدرون حكمكم على هذه المعاهدة ، وكل من حضراتكم يكيف ماورد بها بحسب مايراه وحسب تقديره ، فله أن يعتبره استقلالا غير مقيد أو مقيدا بقيد ثقيل . فليعتبره كيف شاء ، ولكن يجب أن يراعى فى ذلك حالتنا الحاضرة وما نحن فيه مع ملاحظة أنه عند دخول هذه المعاهدة فى دور التنفيذ سنكون أحرارا فى كل شيء متعلق بمرافق بلادنا من اقتصادية واجتماعية وثقافية من غير تدخل أجنبى بأى شكل من الأشكال (تصفيق) .

أما عن نية الإنجليز وهل هى طيبة أو غير طيبة ، فكل يقدر ذلك حسب مايراه ، أما نحن الذين اشتركنا فى المفاوضات السابقة كما اشتركنا فى المفاوضات الأخيرة فقد لمسنا حسن النية من الجانب البريطانى والإخلاص لهذه المعاهدة والرغبة فى تنفيذها تنفيذا حرا حقيقيا بلا ضغط ، ولا إرهاق ولا تدخل . لمسنا هذا ، ودليلنا عليه موجود أمامكم وهو عدم الممانعة فى أن نقوى أنفسنا حتى إذا ماوصلت قوتنا إلى الحد المعين قبلوا أن يجلوا عن البلاد . أما من جانبنا ، فظاهر أننا كنا دائما والحمد لله حسنى النية فى جميع أدوار حياتنا السياسية وأدوار جهادنا . وقد تلاقت النية الطيبة من الجانبين فأثمرت هذه الثمرة التى قدرت قدرها .

إننا إذا قصرنا فى تقوية جيشنا فلا يكون الذنب على المعاهدة بل يرجع الذنب علينا أنفسنا ، لأن المعاهدة كفلت لنا تقوية جيشنا كما كفلت لنا الجلاء عند التقوية فلا عذر لنا إذا قصرنا فى ذلك .

قيل إن المحالفة قد تضطرنا إلى أن نقف موقف العداء من جاراتنا والواقع غير ذلك ، لأن المحالفة قد تساعدنا على أن نقوم بالتدخل الخير لتوطيد السلام كلما لاحت فى الأفق علامات الخلاف . ولا شك أن التعاون بين الدولتين سيوطد فى هذه الناحية حسن التفاهم ويحله بدل التشاحن والبغضاء. وقد ظهرت بالفعل بوادر طيبة لهذه المعاهدة حتى قبل نفاذها بالنسبة لجارتنا سوريا ولبنان ونؤمل أن يسود ذلك كل البلاد بحيث يكون لنا سبق الوصول إلى درجة التفاهم ، فيحدث التفاهم مع هؤلاء الجيران ، ومعنى ذلك أن المحالفة تنقلب خيرا لا شرا كما أريد لها .

قيلت أيضا أقوال عن المغفور له سعد باشا ، وعن فقه سعد باشا فيما يتعلق بموقفه فى النقطة العسكرية . ويهمنى أن أبين حقيقة هذه المسألة بيانا تاما : ليس صحيحا أن سعدا رفض النقطة العسكرية بل هو قبلها فى مشروع الوفد الذى قدمه إلى لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ بعد أن أبدت الأمة تحفظاتها كما هو مبين أمام حضراتكم . أما فى سنة ١٩٢٤ فإن المرحوم سعد باشا قد أثار هذه المسألة ، وكان الغرض منها تقوية العزيمة وشحذ الهمم . وكانت محادثاته رحمه الله لم تصل إلى درجة المفاوضات ولا إلى المحادثات التفصيلية بل كان الغرض منها جس النبض ، وكنت أنا بجانب سعد فى تلك الأيام وكان كل طرف من الطرفين يريد تقوية مركزه بأن يطلب أكثر ما يستطاع حتى إذا تلاقت وجهات النظر أمكن التفاهم كما هو الحال فى كل المفاوضات .

قلت مع الأسف إن المحادثات لم تصل إلى نتيجة بسبب ارتباك الوزارة البريطانية فى ذلك العهد كما تعلمون ، فأرجئت المحادثات قبل أن تصل إلى نتيجة أو إلى الدخول فى التفاصيل ، ولما عاد المرحوم سعد باشا قال إنه لايقبل بقاء جندى فى أرض مصر ، وقد قال ذلك لأن الطرف الآخر كان مبالغا أيضا فى طلباته إذ كان يريد إبقاء قوة كبيرة فى مصر لتحمى القناة . ولو كانت المحادثات انتهت إلى المفاوضة لما تردد سعد فى أن يقبل النقطة العسكرية التى قبلها من قبل كما قبلناها نحن الآن .

وفى مفاوضات سنة ١٩٣٠ كنا نجاهد أيضا بقدر ما نستطيع لتضييق المنطقة العسكرية وجعلها على الضفة الشرقية للقناة ، كما شرح ذلك لحضراتكم حضرة زميلى الفاضل رئيس هذا المجلس . وكل ذلك واضح أمام حضراتكم فى الكتاب الأخضر وكان الغرض منه الوصول إلى درجة يمكن الوقوف عندها . وقد رأينا فيما وصلنا إليه الكفاية بشرط ألا نضيع على أنفسنا حقا ولا نسد علينا بابا لأجل تحقيق غايتنا من الجلاء التام والاستقلال الحقيقى .

وهنا أقول إن أحد حضرات الخطباء من نواب الحزب الوطنى تساءل كيف ساغ للمفاوضين فى سنة ١٩٣٦ أن يتقيدوا بمشروع سنة ١٩٣٠ مع أن الظروف تغيرت وكان يجب عليهم أن يستغلوا الظروف الجديدة للحصول على أكثر من مشروع سنة ١٩٣٠ بحيث لا يتقيدون بأى قيد ؟ وهذا كلام ملق على عواهنه ، وأنا أصرح لحضراتكم أن قبول فكرة المعاهدة على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ تم باتفاق أعضاء الجبهة الوطنية جميعا وفيهم حضرة حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى وحضرة عبد الرحمن الرافعى بك سكرتير الحزب فى الاجتماع الذى وضعت فيه الصيغة التى أرسلتها الجبهة إلى المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، ولكنهما مع موافقتهما عليها لم يوقعا معنا تنفيذا لخطة الحزب الوطنى التى تقضى بعدم الدخول فى مفاوضات قبل الجلاء . فاشتراكهما فى وضع هذه الصيغة قائم حتى الإمضاء .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أحفظ لنفسى الحق فى الرد على هذا الكلام .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لم يكن حضرة النائب المحترم موجودا معنا . وإنى أقرر على مسئوليتى أن جميع حضرات أعضاء الجبهة كانوا موجودين ويعلمون ما ذكرته ومنهم حضرات أصحاب الدولة والمعالى محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحافظ عفيفى باشا ومحمد حلمى عيسى باشا وعلى الشمسى باشا (تصفيق) .

بعد ذلك لست فى حاجة إلى أن أطيل فى الشرح فقد استوفى البحث حقه ولم تبق إلا الكلمة أقولها بمناسبة ما اسنده إلينا حضرة صديقنا الدكتور أحمد ماهر من فضل، وأؤكد لحضراتكم أنه إذا كان هناك فضل أو مجهود فليس لى وحدى ولكن لنا جميعا (تصفيق) .

نعم لنا جميعا على اختلاف منازعنا سواء منا الوفديون أو أعضاء الأحزاب الأخرى (تصفيق) .

وإنى لأقدر على الخصوص زميلى الدكتور ماهر لأنه زميلى فى الجهاد من بدئه ، وزميلى فى الحركة الوطنية من فجرها ، وزميلى فى كل شىء . وإنى لأقرر من فوق هذا المنبر على ملأ منكم أنه كان نعم العضد، ونعم الرجل المتزن ، ونعم الرجل القوى العارضة المتين الوطنية ، نعم الرجل المقدر للأمور قدرها فى جميع الظروف وعلى اختلاف الأحوال . ولقد كان معنا فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ بصفة مستشار ولكنى أؤكد لحضراتكم أنه كان فى الواقع مفاوضا فعلا (تصفيق) .

حضرات النواب المحترمين :

ستقولون الآن كلمتكم فى المعاهدة ، لها او عليها ، فاذا ما صادفت قبولكم ، وقبول مجلس الشيوخ أيضا فواجبنا بعد ذلك أن نتعاون جميعا فى إخلاص وصدق على تأكيد الحقوق المنصوص عليها فى هذه المعاهدة ، بدلا من إثارة الشكوك حولها ، وأن نمضى مجدين فى تقوية جيشنا ، واستكمال معداتنا لنجنى ثمرات استقلالنا .

أما الحكومة فعهدها لكم أن يكون شعارها دائما توثيق عرى الاتحاد فى العمل لخير البلاد (تصفيق حاد متصل)

الرئيس — لم يبق أحد من طالبى الكلام .

وقد قدم إلى الآن كتاب من حضرات النواب المحترمين عبد العزيز الصوفانى والأستاذ محمد فكرى أباظه ، والأستاذ محمد محمود جلال ونصه :

" بمناسبة ما ورد على لسان صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن موافقة رئيس وسكرتير الحزب من الموافقة على أن يكون أساس المفاوضات مشروع سنة ١٩٣٠ ، نرجو أن يثبت فى المحضر عدم موافقتنا عليه ، وأن رئيس الحزب، كما صرح لنا بعدم حصول ذلك، سيبين الموقف فى مجلس الشيوخ" (ضجة) .

والآن فليتل مشروع القانون الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . لأخذ الرأى عليه بالمناداة بالاسم .

معالى النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا (المقرر) — أتلو على حضراتكم مشروع القانون :

" مشروع قانون

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانونى الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بلندرة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ".

الرئيس — والآن فلنأخذ الرأى على مشروع القانون بالمناداة بالاسم .

(أخذ الرأى)

أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن قبول المشروع بأغلبية ٢٠٢ من الأصوات ضد ١١ صوتا [١] .

واتهت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة مساء[٢] .

---

(١) أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت آراؤهم بالنداء بالاسم ووافقوا على مشروع قانون خاص بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى :

حضرات النواب المحترمين :

الدكتور نجيب اسكندر . محمد عبد الصمد . الأميرالاى حافظ صدق بك . الأستاذ كامل صدق بك . الأستاذ زهير صبرى . محمد حسنين . أحمد حافظ عوض بك . عبد الحميد البنان . الأستاذ على حسين باشا . الأستاذ على عباس . عبد المجيد الرمالى . صاحب المعالى أحمد حمدى سيف النصر باشا . الأستاذ عبد الفتاح الطويل . الأستاذ فريد ابراهيم جرجس . الأستاذ ممدوح رياض . صاحب المعالى الأستاذ محمود فهمى النقراشى باشا . الأستاذ عزيز أنطون . الأستاذ حسن مرور . الأستاذ محمد عبد القادر بركه . محمد سالم جبر . على على لميطه . صالح عيد . مصطفى هاشم بك . حسين البدرى بك . أحمد عبد الرحمن نصير . عبد البر السادات حشيش . الدكتور حامد محمود . الأستاذ ميخائيل غالى . عباس محمد منصور . الأستاذ أحمد حمزه . مصطفى مصطفى بكير . عمر الشواربى . الأستاذ محمد عبد الهادى الجندى بك . الدكتور أحمد ثابت موافى . الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظه . على الشمسى باشا . حسن مرعى بك . أمين يوسف عامر بك . الشيخ عبدالعزيز الزاهد . الأستاذ على السيد أيوب . محمد ابراهيم الأصفر . عبد الحليم الشمسى . اللواء محمود سامى باشا . الشيخ محمد الأحمدى منصور . الأستاذ محمد فريد الطاروطى . عبد المنعم مصطفى خليل . الشيخ محمد عثمان ابراهيم عمر . خليل محيي الدين . الأستاذ مصطفى نصرت . الدكتور عبدالرحمن حموده عزيزه . الأستاذ السيد سليم . محمد رياض الاتربى . محمود عبدالنبى بك . راغب فوده . اسماعيل رمزى باشا . محمود نصير بك . الدكتور محمد على الشربينى . أحمد برهان نور . برهان نور . الأستاذ محمد طاهر عبد اللطيف . الأستاذ أحمد نجيب الهلالى بك . الأستاذ ابراهيم عبد الهادى . طاهر اللوزى بك . صاحب المعالى عبد السلام فهمى جمعه باشا . الأستاذ محمد نجيب محمد . حسين عثمان المرميل . الأستاذ حافظ نبيه . محمد فؤاد المنشاوى بك . أمين محسن الخطيب . الدكتور محمود عز العرب . صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا . الأستاذ عوض أحمد الجندى . محمد راغب عطيه بك . الدكتور عبد المنعم العراقى . حسين محمد المراسى . الأستاذ محمد مغازى البرقوقى . صاحب المعالى عثمان محرم باشا . الأستاذ عمر عمر . الأستاذ مرقس بطرس . مصطفى الزاهد العبد . الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين . عبد العزيز محمد البدراوى . الأستاذ أحمد أبو الفتوح . السيد محمد البدراوى باشا . السيد عبدالهادى القصبى . صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا . أحمد كامل . الأستاذ محمد صادق الشيشينى . عبدالله الحديدى . محمود خليل جمعه . صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا . الأستاذ محمود صبرى . حافظ اسماعيل سلام بك . الأستاذ محمد صبرى أبو علم . صاحب المعالى على زكى العرابى باشا . الأستاذ محمد توفيق حسن . محمود حمدى بك . عبد الرازق وهبه القاضى . عبد المجيد عمر باشا . الأستاذ عبد الرحمن على أبو النصر . عبد المقصود حبيب بك . سيد عبدالله الفقى . الأستاذ أنطون جرجس أنطون . أحمد عبد الغفار بك . عبد الله أبوحسين بك . الشيخ محمد أبو المجد فوده . محمود محمد الوكيل . محمد فتح الله اسماعيل . الأستاذ اسماعيل حمزه . الأستاذ غالى ابراهيم . محمد طايل دبوس . الشيخ محمود عوض القونى . على خليفه محمود بك . عبدالواحد الوكيل بك . الأستاذ محمد محمد الوكيل . الدكتور محمد جميل . محمد ابراهيم حبيب بك . الشيخ على الطحاوى المغازى . الأستاذ محمد يوسف بك . الأستاذ سعد الأنصارى . الأستاذ عبدالله محيون . أحمد عبد الوهاب باشا . حسين محمد غراب بك . حفناوى الزمر بك . الأستاذ محمود سليمان غنام . الأستاذ محمد شعراوى . الأستاذ الشيخ عبده البرتقالى . الشيخ سيد أحمد القط . الشيخ فؤاد حسنين . محمد عزام بك . أحمد المليجى بك . محمد قرنى بك . محمد أمين الريدى . حسن يس . محمود لطيف بك . صاحب المعالى واصف غالى باشا . على سليمان بك . عبد اللطيف زعزوع . الأستاذ كيلانى بهنساوى . حافظ ابراهيم سليمان . محمد سليم جابر . الأستاذ على نجيب . سيد بهنس بك . عثمان صاوى بك . محمد أمين أبو زيد بك . أحمد مفتاح معبد . الأستاذ خالد مؤمن . حمد الباسل باشا . الأستاذ عبد الحميد عبدالحق . الدكتور فؤاد سلطان . يعقوب بباوى عطيه بك . الأستاذ ابراهيم عبدالحميد الحبنى . محمود فهمى القيسى باشا . محمود عبدالرازق باشا . عبدالله للوم بك . سلطان السعدى بك . راغب حنا بك . على عبدالهادى . محمد توفيق الدروى بك . عبد العليم سمهان بك . أحمد قرشى بك . ادوارد ويصا . أحمد جادالرب باشا . رشوان محفوظ باشا . الأستاذ محمد حامد جوده . الأستاذ عازر جبران . أحمد همام حسين بك . صاحب الدولة محمد محمود باشا . شاكر غزالى بك . الأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح . الشيخ أحمد رضوان عبد الرحمن . الأستاذ الشيخ أحمد أبو سديره . الشيخ عبدالاله عمر عبد الآخر . سيد حسن عبد المنعم . عبد الحميد عبد العال الشويخ . السيد محمد أحمد هرون . الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى . محمود همام حمادى بك . محمد عبد الرحيم حمادى . أحمد مرور الشريف بك . خليل ابراهيم أبو رحاب . أحمد مصطفى أبو رحاب . محمد عبد المجيد المشوادى بك . الأستاذ محمد فؤاد أبو ستيت . أمين بطرس خليل . الشيخ عبد الحليم على أحمد سليم . الشيخ محمد ابراهيم بربرى . أحمد عبد اللاه شاذلى . الشيخ ابراهيم حسن السيد . صاحب المعالى مكرم عبيد باشا . الأستاذ الشيخ محمود محمد القوصى . كامل اسحق أبادير . طاهر خليل العمارى . الشيخ يونس أحمد سليم . زكى بدار . محمد خليل العديسى . مدنى حزين . حسيب عبادى حمدين . محمد عبدالمظيم خليفه . نادى راشد بك . عبدالصادق عبدالحميد . الدكتور أحمد ماهر .

وقد رفض الموافقة على مشروع القانون حضرات النواب المحترمين : الأستاذ محمد عزيز أباظه . الأستاذ محمد فكرى أباظه . الأستاذ مصطفى فوده . محمد عبد الجليل سمره بك . الدكتور محمد بهى الدين بركات بك . الدكتور عبد الحميد سعيد . عبد العزيز الصوفانى . حسن شعراوى باشا . الأستاذ محمد محمود جلال . هرون أبو سحلى باشا . فكرى الصغير .

(٢) ثم انعقد المجلس فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . ونص مضبطة هذه الجلسة مدرج فى هذه المجموعة بعد فى صفحة ٢١٩ . وفيها كلمة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ومرسوم بفض الدورة .

مناقشة المعاهدة

في

مجلس الشيوخ

مجلس الشيوخ

(جلسة ٢ نوفبر سنة ١٩٣٦)

كتاب

بإحالة المجلس علما بأن مجلس الوزراء وافق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى وأنه أبلغ رياسة مجلس النواب مرسوما بمشروع قانون بالموافقة على هذه المعاهدة لنظره فى هذا الاجتماع غير العادى — مناقشة حول جواز إحالة المرسوم بمشروع قانون إلى لجنة الآن وإلى أى اللجان تكون الإحالة — ومناقشة حول المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية — إقفال باب المناقشة وتأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة إلى المجلس

الرئيس — يتلى الآن الكتاب الوارد من رياسة مجلس الوزراء والمرسوم بمشروع القانون .

تلى الكتاب الوارد مع المرسوم بمشروع القانون وهذا نصه :

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ على مشروع مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى وقد وقع هذا المرسوم فى أول نوفبر سنة ١٩٣٦ وأبلغ إلى رياسة مجلس النواب لنظره فى دور الاجتماع الغير العادى .

وإنى أتشرف بأن أرسل لحضرتكم مع هذا صورة من المرسوم المشار إليه للإحاطة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

القاهرة فى أول نوفبر سنة ١٩٣٦ — رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ثم تلى المرسوم بمشروع القانون وهذا نصه :

مرسوم بمشروع قانون
بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف
بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى البرلمان :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بلندره فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ،،

صدر بسراى عابدين فى ١٦ شعبان سنة ١٣٥٥ (أول نوفبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على
عبد العزيز عزت
شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء — مصطفى النحاس
وزير الداخلية — مصطفى النحاس
وزير الصحة العمومية — مصطفى النحاس
وزير الخارجية — واصف بطرس غالى
وزير الأشغال العمومية — عثمان محرم
وزير الأوقاف — محمد صفوت
وزير المالية — مكرم عبيد
وزير المواصلات — محمود فهمى النقراشى
وزير الزراعة — أحمد حمدى سيف النصر
وزير الحقانية — محمود غالب
وزير الحربية والبحرية — على فهمى
وزير التجارة والصناعة — عبد السلام فهمى محمد جمعه
وزير المعارف العمومية — على زكى العرابى

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — نظرا لأهمية موضوع هذا المشروع وصفته غير العادية أتوجه إلى المجلس ... ...

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أرجو أن يلاحظ أن الحكومة غير ممثلة فى المجلس الآن .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هذا عمل داخلى ومرتبط بلائحتنا الداخلية فلا شأن للحكومة فيه .

وأكرر ما قلته وهو أنه نظرا لأهمية موضوع هذا القانون وما يتناوله من نواح مختلفة لها جميعا أهميتها سواء أكانت من الوجهة السياسية الخارجية أم من الوجهة المالية أم من الوجهة الحربية أم من حيث ما يتعلق بالسودان أتوجه إلى حضراتكم بالرجاء أن تقرروا تأليف لجنة خاصة لنظر هذا المشروع ورفع تقرير للمجلس برأيها .

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — أرى أن هذا المشروع من اختصاص لجنة الخارجية والرأى للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى — فى اعتقادى أن الكلام فى هذه المسألة سابق لأوانه لأن الموضوع لم يعرض علينا إلا من قبيل الإحاطة وهو الآن بين يدى مجلس النواب وعرضه على مجلس النواب يقتضى حتما ألا تحصل مناقشة فيه أمام مجلس الشيوخ وأرى أن نتريث قليلا حتى ينتهى مجلس النواب من نظره وينفسح المجال لنا لتكوين رأى فى اللجنة التى تقوم ببحثه وبذلك يكون العمل فى المجلسين متسقا اتساقا معقولا .

وحضراتكم تعرفون أن الدستور يحتم أنه إذا عرض مشروع فى مجلس النواب وبدأ فى مناقشته وجب أن ينتظر مجلس الشيوخ حتى ينتهى مجلس النواب من بحثه .

وعلى ذلك لا يصح أن تحصل المناقشة فى مشروع أمام المجلسين فى وقت واحد .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — لا أريد أن أقول إن هذا الكلام سابق لأوانه وإنما أعرف أن لجنة الخارجية شكلت فى الدور الماضى لنظر المسائل العادية — لا للنظر فى هذه المعاهدة .

ولما كانت هذه المعاهدة من الأمور الخطيرة فأرى أن تشكل لجنة خاصة لنظرها . أما إذا رأى المجلس إحالتها إلى لجنة الشئون الخارجية فلى اعتراض على تكوين هذه اللجنة وهو أن حزب الأحرار الدستوريين غير ممثل فيها .

لذلك أقترح ضم عضو أو عضوين من حزب الأحرار الدستوريين إليها ليشتركا فى بحث المعاهدة وأرشح فى حالة قبول هذا الاقتراح حضرتى الشيخين المحترمين ابراهيم الهلباوى بك ومحمد حسين هيكل بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — من رأيى أن البحث فى هذا الموضوع سابق لأوانه لأن اللائحة الداخلية تنص على أنه متى عرض مشروع على مجلس النواب وبدأت المناقشة فيه يجب على مجلس الشيوخ أن ينتظر حتى ينتهى مجلس النواب من بحثه وبعد ذلك يعرض علينا . فالعرض لا يكون إذن إلا بعد أن يفرغ مجلس النواب من نظره وبعد أن يصدر قرارا فيه .

مشروع هذا القانون مثله مثل القوانين الأخرى ، أما أهميته فهذه مسألة أخرى والكلام فى أمر اللجنة التى يوكل إليها بحثه قبل أن يعرض علينا لا معنى له .

وسواء أكانت لجنة الخارجية هى المختصة أم غيرها فالبحث فى ذلك لا يكون إلا عند عرض المشروع علينا على أن هذا لا يمنع أى عضو من حضرات الأعضاء أن يبحث الموضوع بنفسه أو أن يشترك مع من يشاء من حضرات الأعضاء فى ذلك البحث قبل هذا العرض .

أما ما يطالبه حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك من تمثيل عضوين من حزب معين فى اللجنة التى ستحال إليها المعاهدة فكنت أود من حضرته ألا يتعرض لهذا الموضوع لأننا فى داخل هذا المجلس الموقر قد نسينا الحزبية فإذا رأى المجلس عند عرض المشروع عليه تشكيل لجنة خاصة أو ضم أعضاء إلى لجنة الخارجية فيكون ذلك بالاقتراع السرى والمسألة كما ترونها حضراتكم مسألة عامة وهى فوق الأحزاب .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — فى الواقع أرى أن مشروع القانون عرض علينا فعلا وأننا اجتمعنا اجتماعا غير عادى لنظره بمقتضى المرسوم الذى استصدرته الوزارة وحدّدت فيه اليوم لهذا الاجتماع وليس بيننا وبين الدور العادى المقبل إلا أيام قليلة .

لذلك أرى أن تشكل لجنة من الآن وأن يحال إليها المشروع لتنظر فيه من الآن أيضا وتتصل فى أثناء ذلك بلجنة مجلس النواب لتتمكن من نظر المعاهدة فى وقت قريب حتى تتاح الفرصة لانعقاد الدور العادى المقبل فى الموعد الذى حدده الدستور .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — إخواننا فى مجلس النواب رأوا لخطورة الموضوع المعروض اليوم على البرلمان أن يدعوا لجنة الخارجية ولو بصفة غير رسمية ، وأن يشترك جماعة من أعضاء المجلس الذين كانوا أعضاء فى المفاوضة كى يستطيعوا أن يتباحثوا فى أمر هذه المعاهدة . ولم يمنعهم أن هذا العمل يتفق أو لا يتفق مع اللائحة الداخلية .

والواقع أن الأمر المعروض اليوم علينا أمر لا يعرض مثله ، لا أقول فى كل سنة ولا فى كل عشر سنوات بل قد لا يعرض إلا بعد زمن طويل . وهو يتعلق بمصير هذه البلاد لا بمصير أشخاصنا بل قد يكون أقل تعلقا بنا وكلنا قد جاوز الأربعين إن لم يكن الخمسين أو الستين فالأمر يتعلق بمن بعدنا من أبنائنا وأبناء أبنائنا .

لا أريد أن أقف عند المناقشة الشكلية فالدستور لا يمنع أن ينظر كل مجلس فى لجانه أى مشروع يعرض عليه على ألا ينظره المجلس وألا يتناقش فيه أعضاؤه فى جلسة عامة أثناء مناقشة المشروع فى المجلس الآخر .

وعندى أيها الإخوان أنه إذا اجتمعت لجنة — سواء أكانت لجنة الخارجية أم هى منضما إليها جميع رؤساء اللجان الأخرى — لأن المعاهدة تتناول جميع المسائل المتعلقة بمصر — أم انضم إليها أعضاء يختارهم المجلس — لو أن مثل هذه اللجنة اجتمعت بصفة رسمية أو شبيهة بالرسمية واتصلت بمجلس النواب وبالحكومة . أقول لو أن هذا حصل لاستطعنا يوم يعرض الأمر علينا أن نكون فيه رأيا صحيحا سليما أدنى إلى الحق وأدنى إلى الحكمة وأدنى إلى مصلحة الوطن .

إننا إلى اليوم لم يكوّن أحد منا رأيا حاسما فى موضوع المعاهدة لأننا هنا قضاة نحكم فى مصير البلاد . والقاضى الذى يكوّن رأيا قبل أن يسمع القضية قاض يجب ردّه .

فعلينا من الآن أن نستعد وأن نتصل بكل وسائل الاتصال بالحكومة وبالمفاوضين وبالأشخاص الذين يمكنهم أن يمدونا بالمعلومات ، وبخاصة لأن الكتاب الأخضر الذى وزع علينا لا يحتوى على شىء مطلقا من أدوار المفاوضات .

إنه لا يحتوى على أكثر من الكتاب الذى أرسلته الجبهة إلى المندوب السامى ومن التبليغ الذى أرسل إلى الجبهة وإلى الحكومة المصرية من الحكومة الإنجليزية ومن المعاهدة التى وقعها المفاوضون .

إخوانى :

بين المرسوم الذى أصدرته وزارة دولة على ماهر باشا بتعيين المفاوضين وتوقيع المعاهدة مضى أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر تطورت فيها المفاوضات فى أطوار شتى .

ولقد ألفنا فى الكتب الخضراء التى عرضت من قبل علينا . والتى وزعتها سكرتيرية المجلس على حضراتكم . ومنها كتاب مفاوضة سنة ١٩٢١ التى قام بها المرحوم عدلى يكن باشا . وكتاب مفاوضة سنة ١٩٢٧ التى جرت بين المرحوم ثروت باشا والسير تشمبرلن . وكتاب مفاوضة سنة ١٩٢٩ التى جرت بين دولة محمد محمود باشا والمستر هندرسون . وكتاب مفاوضة سنة ١٩٣٠ بين دولة النحاس باشا والمستر هندرسون . ألفنا أن نرى فى هذه الكتب جميعا محاضر جلسات مستكملة ومناقشات منتظمة يستطيع المطلع عليها أن يفهم مرامى النصوص ولا شىء من هذا فى الكتاب الأخضر الحالى .

وقد يكون للحكومة العذر بأنها جرت فى هذا على سنة الحكومة البريطانية فى كتبها البيضاء . فإن هذه الحكومة ترى أن المعاهدة إذا تمت يكتفى حينئذ بعرض نصوصها .

ولكن المطلوب منا أن نفصل وأن نقضى فى مصير البلد وأن يحكم التاريخ علينا ، أكنا قضاة نزيهين فى الحكم لمصلحة الوطن ، أم كنا قضاة مقصرين فى حقه . هذا حساب التاريخ لنا .

فيجب ألا نضيّع منذ اليوم فرصة للبحث لتكوين رأينا فى المعاهدة . وإذا رأيتم حضراتكم أنه لا بأس من أن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية بصفة رسمية أو غير رسمية ، وأن ينضم إليها رؤساء اللجان ، أو غيرهم ممن تختارونهم لذلك ، ورأيتم أن يتقدم لهذه اللجنة من شاء من حضرات الأعضاء بملاحظاته ، وأن يحضر جلساتها ليدلى بها إليها فى هذا الموضوع الخطير الذى يعتبر للبلاد حياة أو موتا . أعتقد أن ذلك يكون تمهيدا حسنا ، ويكون خير وسيلة للحكم على هذا المشروع . وإن هذا الأمر — كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بحق — يجب أن نسمو فيه فوق الاعتبارات الحزبية والأهواء والمنافع ، وألا نحاسب فيه إلا ضمائرنا ، وألا نسمع فيه إلا كلمة الوطن ، وألا نرقب فيه إلا حكم الله .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لا أرى فرقا كبيرا بين الفريقين المتناقشين فى الموضوع . الواقع أننا لم نتبين من شكل تلاوة الرسالة التى عرضت علينا أو التبليغ ما هى صفة تلاوتها أو تلاوته قانونا ؟

نخشية من أن نبادر إلى إعطائها شكلا قد يخالف شكلها الحقيق . رأيت أنه لابد من إبداء ملاحظة بشأن اللجنة حتى لا يتخذ المجلس قرارا فى أمرها قبل أن تتاح لحضرات الأعضاء فرصة لإبداء رأيهم فى هذا الموضوع .

ولى ملاحظة على سكرتيرية المجلس : أنها وزعت علينا جدول الأعمال ولم يرافقه شىء آخر . وأرى أنه كان ينبغى أن ترسل لنا صورة من هذا التبليغ الذى تلى وصورة من المرسوم ، حتى نعرف العمل الذى نباشره فى هذه الجلسة .

وقد اطلعت الآن على الأوراق الواردة لرياسة المجلس فرأيتها عبارة عن خطاب من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ومرافق له صورة المرسوم ، ومذكور فيه أنه للإحاطة ، أى ليس لتقديمه للمجلس .

فبعد الاطلاع على ما جاء فى الخطاب المرسل فى هذا الشأن نرى أنه من وجهة قانونية لا يكون المرسوم معروضا علينا حتى ننظر فيه ، ونقرر رأيا فى إحالته على أية لجنة .

الإيداع إنما يكون للإحاطة ، لا الإحالة على المجلس . ويجب فى هذا الشأن أن نتبع الدقة فى عملنا . وقانونا يجب أن نجرى على وتيرة القوانين الخاصة بالإجراءات التى ينبغى فيها مراعاة كل دقة . فوجود الورق للإحاطة معناه أن الأمر غير معروض رسميا على المجلس . ومثل ذلك مثل إيداع أوراق قضية فى ملفها . فوجودها فى الملف لا يكون معناه عرضها على المحكمة ، إلا إذا قدم الملف فعلا لذلك أمام المحكمة .

فيجب أن نتريث فى الأمر إلى أن يصل للمجلس طلب من الوزارة بعرض المرسوم على المجلس . وحينئذ يكون للمجلس أن ينظر فيه وأن يؤلف اللجنة أو اللجان التى تحال إليه .

أبديت هذه الملاحظة حتى لا نتعجل فى قرار يربطنا ، ويوجد لنا متاعب ومناقشات يمكن لنا أن نتفاداها من الآن . قصدت أن أوجه نظر حضرات الأعضاء للتفكير فى هذا الموضوع فى الفترة التى تكون بين جلسة اليوم وبين الجلسة التى تتقدم فيها الحكومة بالمرسوم للمجلس ، لخطورة المسألة وبخاصة أن أمثال هذه المسألة نادر فى بابه . فهذه المعاهدة تتناول شؤونا مختلفة حيوية . وجميعها يقتضى درسا عميقا . يكون لكل مسألة منها على انفراد درس دقيق . كما أنها تدرس مجتمعة كذلك درسا مشتركا دقيقا .

وقد جاء فى المادة الرابعة والستين من اللائحة الداخلية ما يؤخذ منه وضع قاعدة عامة فى الإحالة إلى لجنة المالية وهذا نصها :

" إذا وافقت اللجنة على مشروع قانون وكان يحتاج فى تنفيذه إلى اعتمادات مالية أحالته إلى اللجنة المالية لإبداء رأيها بشأن ذلك وعلى اللجنة المالية أن تقدم تقريرها فى ظرف عشرة أيام . "

قصد من هذا واضعو اللائحة أن بعض المشروعات يتناول علاوة على موضوعه الخاص ، موضوعا ماليا . أى أن مشروعا فى الصحة يتناول فوق أعمال الصحة اعتمادا ماليا ، ومشروعا فى الرى يتناول فوق أعمال الرى اعتمادا ماليا أيضا . وفى تنفيذ ذلك تقع أعباء مالية على عاتق الدولة وهناك لجنة مختصة بالنظر فى مختلف المطالب المالية للوزارات . فلذلك يجب أن يحال المشروع الذى يتطلب تكاليف مالية على لجنة المالية لإبداء رأيها من حيث الوجهة المالية . وبما أن مشروع المعاهدة فيه تكاليف مالية كبيرة كما يتضمن مسائل حربية وغيرها فلذلك يجب أن يحال هذا المشروع عند عرضه على لجنة ......

الرئيس — حينما يعرض مشروع المعاهدة على المجلس يصح إبداء هذا الكلام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — قصدت توجيه نظر حضرات الأعضاء للتفكير من الآن فى هذا الموضوع . وأطلب التأجيل فى اتخاذ قرار حاسم فيه الآن .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — أرى أن ترفع الجلسة الآن انتظارا لحضور الحكومة لأنه لا يمكن النظر فى الأمر بغير حضورها .

الرئيس — ترفع نهائيا إلى حين إتمام نظر المشروع فى مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ على كمال حبيشة **بك** — لكى نصل فى مناقشتنا إلى نتيجة يجب حصر موضوع البحث . والذى ظهر الآن من كلام حضرات الأعضاء المتكلمين أن هناك فكرة أولية هى التى يجب أن نفصل فيها أولا ، وهى هل ينظر المجلس الآن فى مشروع المعاهدة ، ويحيله إلى لجنة الشؤون الخارجية ، أو يؤلف له لجنة خاصة ، أو يضم إلى أعضاء لجنة الشؤون الخارجية أعضاء آخرين ؟ هذه هى نقطة البحث . وقد تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حسين هيكل بك ، فكان كلامه منصبا على نقطتين : النقطة الأولى خاصة بتأليف اللجنة ، والثانية خاصة بالكتاب الأخضر الذى وزع على حضراتكم اليوم ولا يمكن أن نبدى فيه رأينا .

وفى النقطة الأولى ضرب حضرته لنا مثلا ما عمله مجلس النواب . ولكنه فى رأيى قياس مع الفارق ، لأن مجلس النواب فى هذا المثل لم يعمل عملا رسميا . وإن ماحدث فيه عمل " خارج " عنه . فسواء اجتمعت فيه لجنة الشؤون الخارجية من تلقاء نفسها ، أو جمعها رئيسها فهو على كل حال عمل غير رسمى . أما مايقوله حضرته الآن فهو يقوله فى المجلس بصفة رسمية . وهذا ما اعترض عليه فيه . وأعتقد أنه لا حق لنا فيه لأن نص لائحتنا الداخلية صريح فى أنه لا يجوز لنا رسميا فى أن نتناقش فى أمر معروض على مجلس النواب .

ومن منا من لم يفحص بينه وبين نفسه المعاهدة ؟ ومشروع المعاهدة ليس أمرا عاديا فكل منا بحثه ووقف له من تلقاء نفسه وقتا غير قليل . وعندما يعرض علينا مشروع القانون بالمعاهدة تعرض حينئذ لنا نقطة البحث فى أى اللجان يحال إليها هذا المشروع . أى إلى لجنة الخارجية أم إلى لجنة خاصة . وفى اعتقادى أن اللائحة الداخلية تمنع الآن النظر فى بحث أى اللجان يحال إليها المشروع . هذا هو رأيى .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — تنص المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية ......

الرئيس — أرجو أن ينتظر حضرة الشيخ المحترم حتى يأتى دوره .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لقد طالت المناقشة فى هذا الموضوع . المسألة واضحة فإن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية تقضى بأنه "إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت فى مجلس النواب فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج فى جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس النواب". وهذا ما سرنا ونسير عليه بغير شك . فإذا أردتم حضراتكم أن تتناقشوا بصفة غير رسمية فى المسائل التى أشار إليها حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك فلا مانع من ذلك ويمكن لحضرة الأستاذ الرئيس أن يشير باجتماع لجنة الشؤون الخارجية ولجنة المالية لدراسة الموضوع دراسة تمهيدية على أن يشترك فى البحث من يشاء من حضرات الأعضاء .

يجب أن يهتم كل واحد منا من الآن بدراسة موضوع المعاهدة وأن نعمل فورا بطريقة غير رسمية كما فعل مجلس النواب . نريد من حضرات الشيوخ المحترمين أن يجتمعوا اجتماعا غير رسمى فى كل يوم لبحث المعاهدة وأن يعمل المجلس كل التمهيدات التى تساعد على هذا الاجتماع حتى إذا ما عرض علينا مشروع القانون بالطريق المعتادة كنا على استعداد لاختيار اللجنة التى يحال إليها مشروع القانون سواء أكانت لجنة الشؤون الخارجية أم لجنة المالية ثم ينتهى الأمر بسلام لأننا نكون قد درسنا الموضوع دراسة وافية . أما إذا شكلنا الآن اللجنة التى يحال إليها المشروع فإن تشكيلها يعتبر تشكيلا رسميا فى حين أننا لا يمكننا البدء من الآن فى دراسة الموضوع إلا دراسة تمهيدية فقط . المسألة إذن ظاهرة لا تحتاج لكل هذه المناقشات ويجب أن نحرص على الوقت وأن تكون أعمالنا أكثر من أقوالنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ابراهيم الهلباوى بك — لقد صدر مرسوم بدعوة البرلمان أى مجلسى النواب والشيوخ وتحدد الغرض للاجتماعين بصيغة واحدة وهى نظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى . فإذن من الخطأ أن يقال إن المعاهدة ليست معروضة علينا اليوم . أما ما ورد فى اللائحة الداخلية من أن مجلس الشيوخ لا يدرج فى جدول أعماله مشروع بدأ مجلس النواب فى نظره إلا بعد أن يصدر هذا المجلس قرارا بشأنه — فلا يمنع من أن نشتغل من اليوم بدراسة الموضوع دراسة تمهيدية .

لذلك أرجو أن تشكل اللجنة من الآن لبحث الموضوع بحثا تمهيديا .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية التى أشار إليها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر صريحة فى منع إحالة المشروع الآن إلى لجنة الشؤون الخارجية أو غيرها لأنها تنص على ألا يدرج المشروع فى الحالة التى نحن بصددها بجدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس النواب بمعنى أنه لا يمكن أن يكون هناك عرض قانونى للمعاهدة الآن على مجلس الشيوخ وأننا لم نجتمع اليوم إلا لفتح دورة غير عادية ثم ننتظر حتى يفرغ مجلس النواب من نظر مشروع القانون و يصدر قراره فيه .

لقد جئنا تنفيذا لأمر جلالة الملك لننظر القانون، شأننا فى هذا شأن من يؤمر بالذهاب إلى الميادين أو الحدود لصد الغارات . إذ لا يوجد أمامنا الآن من الوجهة القانونية مشروع القانون كما أنه لا يصح أن يدرج هذا المشروع فى جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد أن يصدر مجلس النواب قرارا نهائيا بشأنه . ولمساس مشروع هذا القانون بشؤوننا الخارجية ولخطورة الموضوع يجب علينا أن نحتاط كل الاحتياط فى هذه المسألة بالذات بأن تكون إجراءاتنا دقيقة سليمة من كل النواحى وأن تراعى فيها أحكام اللائحة الداخلية والتقاليد الدستورية .

(تصفيق) .

والخلاصة أنى أوافق على رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر من أنه لا يجوز بحث مشروع القانون إلا إذا انتهى من نظره مجلس النواب . هذا من جهة ولكن من الجهة الأخرى — كما يقول حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — يمكننا أن نجتمع بصفة غير رسمية ولذلك فإنى أرجو من حضرة الأستاذ المحترم الرئيس أن يدعونا بصفة غير رسمية ليجتمع من يشاء من حضرات الأعضاء مع لجنة الشؤون الخارجية أو غيرها من اللجان فى إحدى قاعات المجلس ونشترك فى بحث الموضوع دراسة تمهيدية .

الرئيس — يظهر أن ما رمى إليه حضرة الشيخ المحترم من جهة الاستعداد من الآن لدراسة مشروع المعاهدة لا يتنافى مع وجهة نظر حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك .

فإن حضرته يقول إنه يصح أن تستعد لجنة الشؤون الخارجية من الآن لدراسة الموضوع على أن يكون لكل عضو حق الاتصال بها و إبداء رأيه إذ هذه المعاهدة كما قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك لا تقيدنا فحسب بل تقيد الأجيال المقبلة أيضا ولذلك يجب أن يهتم بها كل عضو . ولا مانع من أن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية من الآن لدراسة الموضوع دراسة تمهيدية ولها أن تشرك معها فى البحث بعض حضرات الشيوخ ممن كانوا أعضاء فى المفاوضة أو غيرهم وذلك استعدادا لنظر المعاهدة بعد أن ينتهى من نظرها مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — قد يكون هذا الرأى مقبولا ولكن هناك اعتراضا قانونيا لأن تشكيل اللجان ينتهى بانتهاء الدور العادى و إذن أصبح لا وجود للجنة الشؤون الخارجية الآن .

الرئيس — هذا غير صحيح .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه " عند افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتب النهائى ينتخب المجلس لجانا دائمة " . نعم إن هذه الدورة غير عادية ولكن لا يوجد نص يقضى بأن تستمر اللجان فى الأدوار غير العادية كما قيل فى هيئة المكتب . يجب ألا نتخذ قرارا فى هذا الموضوع إلا بعد تمحيصه فإن ما نقرره الان يصبح تقليدا ودستورا نسير عليه فى المستقبل .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يوجه كلامه للرياسة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — اللائحة تنص على توجيه الكلام إما إلى الرئيس و إما إلى المجلس .

الرئيس — الظاهر من كلام حضرة الشيخ المحترم أنه يعتقد أن اللجان تنتهى بانتهاء الدور العادى .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — نعم . و بما أن ما نقرره الآن يعتبر تقليدا دستوريا كما قلت، فلذلك أرى ألا نتسرع فى اتخاذ قرار قبل استيفاء البحث أو أن تشكل لجنة خاصة عملا باللائحة .

الرئيس — هذا مفهوم فللمجلس حق تأليف ما يشاء من اللجان .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — إن تقرير هذا الحق فى اللائحة الداخلية لم يكن إلا احتياطا للطوارئ ولذلك يجب أن نتبع أحكام اللائحة فى هذا الموضوع .

الرئيس — أيريد حضرة الشيخ المحترم أن يطرح هذا الموضوع اليوم للمناقشة ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — الرأى فى ذلك للمجلس .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — تقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان إما أن يكون من طريق الأعضاء أو من طريق الحكومة . فإذا كان تقديمها من طريق الحكومة فهى مخيرة فى أن تقدم مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ أولا أو إلى مجلس النواب أو أن تقدم المشروع إلى المجلسين فى وقت واحد.

والنظام الذى أقرته اللوائح يفرق بين تقديم المشروع وبين الإحالة إلى اللجان وبين المناقشة فيه أمام المجلسين . فإذا تقدم المشروع إلى مجلس الشيوخ أولا فأحاله إلى لجنة من لجانه فلا يقال إن مجلس الشيوخ يناقش فى هذا المشروع كما أنه إذا تقدم المشروع إلى مجلس النواب وأحاله إلى لجنة من لجانه ولم تقدم تقريرها إلى المجلس فلا يقال إن مجلس النواب تناقش فى المشروع .

والحالة التى نحن بصددها هى أن الحكومة دعت البرلمان إلى دور غير عادى لنظر مشروع المعاهدة وشفعت هذا بأن أبلغت المجلسين المرسوم الصادر بتقديم مشروع المعاهدة إلى مجلسى البرلمان . فالموقف القانونى إذن هو أن المشروع معروض على المجلسين فى وقت واحد .

نحن للآن لم نتخذ قرارا فى إحالة المشروع إلى لجنة من اللجان كما أن مجلس النواب لم يتخذ قرارا فى ذلك فدور المناقشة الذى يمتنع فيه على أحد المجلسين أن يناقش المشروع إذا سبقه المجلس الآخر فى نظره لم يأت بعد .

فإذا فرضنا أن مجلس النواب أحال اليوم المشروع إلى لجنة الخارجية أو لجنة خاصة أو عدة لجان مجتمعة فلا يمكن أن يقال بحال من الأحوال إن مجلس النواب قد بدأ فى مناقشة المشروع . لأن مجلس النواب لا يبدأ المناقشة فى المشروع إلا بعد أن تقدم اللجنة التى اختارها تقريرها وإلا بعد أن يدرج هذا التقرير فى جدول أعماله .

فيجب علينا والحالة هذه أن نشكل اللجنة التى يحال إليها هذا المشروع من الآن ويجب على هذه اللجنة أن تبدأ من الآن فى بحث المشروع بحثا موضوعيا لا بحثا تمهيديا . فإذا قدمت لجنة الشيوخ تقريرها عن المشروع وأدرج هذا التقرير فى جدول أعمال المجلس وبدأ المجلس فى مناقشته استحال على المجلس الآخر أن يناقش فيه قبل أن ينتهى مجلسنا من نظره .

وكذلك الحال إذا ما سبقنا مجلس النواب فى المناقشة فى المشروع استحال على مجلسنا أن يناقش فيه حتى ينتهى مجلس النواب من نظره .

إذن وجود المشروع فى اللجنة وبحثها له لا يفيد المناقشة فيه المناقشة التى نص عليها صراحة فى المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية التى تقول :

" إذا تقدم لكل من مجلس النواب والشيوخ اقتراح أو مشروع قانون عن موضوع واحد وكانت المناقشة فيه قد بدأت فى مجلس النواب فهذا الاقتراح أو المشروع لا يدرج فى جدول أعمال مجلس الشيوخ إلا بعد صدور قرار نهائى بشأنه من مجلس النواب " .

ومجلس النواب لم يدرج إلى الآن فى جدول أعماله تقرير لجنته عن هذا المشروع ولم يبدأ المناقشة فيه وعلى هذا فواجب علينا من الآن وفورا أن نبحث فى كيفية تشكيل اللجنة التى يعهد إليها ببحث مشروع المعاهدة وما يأتى به الغد من سبق أحد المجلسين للآخر فى مناقشة هذا المشروع فى جلسة علنية يكون خاضعا لنص المادة ١١٩ أى يمتنع المجلس من فتح المناقشة فيه حتى ينتهى المجلس الآخر الذى سبقت المناقشة فيه من إتمام بحثه وإصدار قراره فيه .

فعرض المشروع على المجلس وإحالته إلى اللجنة المختصة لا يمت إلى المناقشة فى موضوعه بسبب لأن المناقشة لا تكون إلا بعد أن تقدم اللجنة تقريرها ويوزع على الأعضاء ويدرج فى جدول أعمال المجلس .

والذى أراه أنه يجب على مجلسنا الموقر أن يبدأ من الآن فى اختيار اللجنة التى يحال إليها مشروع المعاهدة .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — كان فيما مضى من الكلام أو فى بعضه الكفاية — ولذلك كنت تنازلت عن طلب كلمتى . أما وقد تطور البحث ووصل إلى هذا الحد خصوصا بعد كلام حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل وجب على أن أضع الأمر فى نصابه وأن أبين لحضراتكم ماقصدت إليه المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية .

يفهم حضرته أن مناقشة مشروع فى أحد المجلسين لا تبدأ إلا بعد أن تتم لجنته بحثها وتقدم إليه تقريرها عنه وإدراجه فى جدول أعماله .

وفات حضرته أننا نتناقش الآن فى المشروع . لأن المناقشة دستوريا تبدأ بطرح مشروع القانون على المجلس .

المناقشة ليست النقاش . وإنما المناقشة هى النظر فى مشروع القانون وأول خطوات هذا النظر هو الكلام فى إحالته إلى اللجنة المختصة . واللبس الذى جر إلى هذه المناقشات الطويلة إنما يرجع إلى أن الحكومة قدمت مشروع المعاهدة إلى المجلسين فى وقت واحد . وأن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة يلقى الآن بيانه فى مجلس النواب بينما الحكومة غير ممثلة فى مجلس الشيوخ . فمن غير المتصور والحالة هذه أن يتناقش المجلسان فى وقت واحد فى مشروع واحد لأن هذا غير ممكن .

وحكمة الشارع فى المادة ١١٩ ظاهرة جدا إذ من العبث وضياع الوقت ومن السخرية أيضا بجهود الأمة أن كلا المجلسين ينظر فى مشروع قانون واحد فى وقت واحد من غير أن يطلع أحد المجلسين على رأى المجلس الآخر فيه وغرض الشارع فى ذلك صريح ، لأنه إذا بدئ بحث المشروع فى أحد المجلسين أوقف المجلس الآخر البحث فى هذا المشروع حتى يكون على بينة مما يقرره المجلس الآخر ، لأن نظر المشروع فى المجلسين فى وقت واحد فيه خطر التعرض لتباين الرأى فى المجلسين . ولا داعى إذن أن يدعى المجلس إلى مناقشة لا يكون من ورائها طائل .

لهذا السبب كانت المادة ١١٩ مانعة منعا قطعيا أن يبحث أحد المجلسين مشروع قانون وحتى من أن يحيله إلى اللجنة المختصة أثناء مناقشته فى المجلس الآخر لأن النظر فى إحالة المشروع إلى اللجنة المختصة معناه المناقشة فيه . والدليل على ذلك ملموس . فإذا قلتم إن مشروع القانون يحال إلى لجنة الخارجية — والأمر أكبر من أن تتولاه لجنة الخارجية — أو يحتاج إلى إحالته

إلى لجنة خاصة . أليست هذه مناقشة فى موضوع مشروع القانون ؟ ولأهمية مشروع هذا القانون قد تتعدى المناقشة فى موضوعه إلى المناقشة فى تفصيلاته .

على أنه ما كان يجول بخاطرى — وقد أردت الكلام فى هذا الموضوع ثم عدلت عنه بعد ما عرض له حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك — أننا هنا وفى هذا المكان نتقيد بحرفية القانون .

قد يحيل المجلس مشروع القانون إلى اللجنة التى يشكلها و يكون بذلك قد بدأ المناقشة فيه وهذا مخالف لنص المادة ١١٩ لأنها صريحة فى ذلك . ولكن لهذا المجلس ولحضرة رئيسه — وقد دعينا ونحن نعلم من زمن بعيد أننا مدعوون لبحث مشروع المعاهدة — أن يمهد حضرته بتأليف اللجنة أو تعيينها بموافقة المجلس لتحضير المشروع للمناقشة المستقبلة ونكون بذلك قد وفرنا وقتنا . نعم يصح لنا أن نتناقش فى أن هذه اللجنة صالحة أو غير صالحة لبحث مشروع المعاهدة . وفى هل يجوز — نظرا لأهمية المشروع — أن نؤلف لجنة خاصة أو لا؟ كل هذا تحضير لمشروع محقق وصوله إلينا إذ يجب أن نفترض — فى سبيل التقدير القانونى — أن مجلس النواب قد يرفض المعاهدة فى الوقت المعروضة فيه علينا . وإذن فلا يجوز أن تبدأ مناقشة جدية من أحد المجلسين فى مشروع معروض على المجلس الآخر .

أما ونحن على يقين من أن المشروع سيجىء إلينا فيكون من العبث وضياع الوقت أن نتناقش فيه هذه المناقشات الأفلاطونية فى حين أنه سيحال حتما على لجنة تنظر فيه ، فخير لنا وقد اجتمعنا اليوم ألا نضيع وقتنا فى المناقشات بل يجب أن نتبين من الآن هل اللجنة التى تصلح — عند ما يحين الوقت — هى لجنة الخارجية أو لجنة الخارجية مع من يتقدم إليها برأى خاص أو لجنة تمثل فيها جميع الأحزاب؟ لأننا نسمو فى مناقشاتنا عن الحزبية ولا نتأثر بها .

يجب أن يطرح هذا البحث من الآن حتى لا يضيع علينا الوقت ونقرر قرارا فى تكييف اللجنة التى سيناط بها بحث هذا المشروع ولكن ليس للمجلس قانونا أن يحيل إليها مشروع المعاهدة الآن . واللجنة المذكورة أن تجتمع وأن تمهد وأن تستعد بالاطلاع على المستندات وتكون بذلك قد أعدت العدة وتكون أكثر استعدادا للبحث وأحسن تقديرا لما سيجىء إليها من مجلس النواب ونكون بذلك قد استفدنا من الزمن الذى سيستغرقه مجلس النواب فى نظره حتى يحال إلينا ونحن على أتم استعداد للمناقشة فيه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ على كمال حبيشه بك — إن الكلام الآن فى كيفية تشكيل لجنة للنظر فى مشروع المعاهدة سابق لأوانه . وأنا مع احترامى لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك أقول إن الجزء الأول من كلامه يناقض الأخير . فقد اعترض على ما قاله حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل عن المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية معتبرا أن مناقشتنا الآن فى كيفية تشكيل اللجنة مناقشة فى القانون وأن هذا غير جائز مادام القانون معروضا على مجلس النواب .

كيف يسيغ حضرة الشيخ المحترم لنفسه أن يعترض هذا الاعتراض بينما يبيح فى الوقت نفسه الكلام فى تأليف اللجنة التى يحال مشروع المعاهدة إليها لتقوم من الآن بأبحاث تمهيدية ، والكلام فى تأليف اللجنة التى تنظر المشروع تعرض للمشروع ومناقشة فيه فى نظر حضرته ؟ وعلى ذلك أرى أن كل كلام من هذا القبيل الآن سابق لأوانه . ولهذا أصمم على الرأى الذى أبديته .

حضرة الشيخ المحترم كامل ابراهيم بك — إخوانى الأفاضل :

إنى أضن بوقتكم الثمين من أن أعود إلى جملة واحدة مما ألقى على مسامعكم واستسمح حضراتكم فى أن أقول إن ما سمعته من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر ينطبق على القانون تماما وقد أشار إلى هذا حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك وأظهر الحكمة فى عدم نظر الموضوع فى المجلسين فى وقت واحد وإنى استسمحه فى أن أضيف إلى ما قاله أن المسألة ليست مسألة نقاش أو مناقشة ولكن نص المادة ١١٩ من اللائحة الداخلية صريح فى أنه إذا بدأت المناقشة فى مجلس النواب فى موضوع فلا يدرج فى جدول أعمال مجلس الشيوخ . ومن هذا ترون أنه لا يصح المناقشة فى الموضوع ولا الكلام فيه مطلقا . وقد رأى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك أن يصدر المجلس قرارا بتشكيل لجنة لنظر المعاهدة وهذا يناقض ما قاله أولا — كما أشار إلى ذلك حضرة الشيخ المحترم الأستاذ على كمال حبيشه بك .

إن من حقنا أن نجتمع بصفة غير رسمية ونبحث المسألة ونطلب من الحكومة ما نريده من المعلومات تمهيدا للمناقشة عند عرض المشروع . لنا أن نجتمع فى أى وقت شئنا لنبحث ونتناقش إلى أن يدرج الموضوع فى جدول أعمال المجلس وحينئذ تؤلف اللجنة التى ستحال إليها المعاهدة .

هذا ما يجب أن نسير عليه احتراما للقانون واللائحة الداخلية .

الرئيس — تقدم اقتراح من عشرة من حضرات الأعضاء يطلبون فيه إقفال باب المناقشة وتأجيل البحث فى الموضوع إلى أن تقدم المعاهدة للمجلس وهذا نصه :

" نرجو إقفال باب المناقشة والاقتراح على تأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة للمجلس "

حسين محمد الجندى . محمد لبيب ابراهيم فرج أبو الجدايل . ابراهيم يوسف عطا الله . عثمان السيد ناصف . محمد فهمى صادق شتا . الدكتور عبد الحميد أمين عزب . عوض برعى . عبد الرحمن فتوح . فوزى ناشد . سليمان عثمان أباظه ."

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) .

(جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

الرئيس — نظرا لأن المجلس في الجلسة السابقة قرر إقفال باب المناقشة وتأجيل البحث إلى أن تقدم المعاهدة إلى هذا المجلس .

والمعاهدة كما تعلمون لم ينظرها مجلس النواب إلى الآن ولم تحول إلينا بعد . فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن حتى يرد مشروع المعاهدة من مجلس النواب على أن نخطر حضراتكم عندئذ بموعد الجلسة المقبلة ؟

(موافقة) .

(جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

قرار المجلس

إحالة مشروع القانون الخاص بمعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى عند وروده من مجلس النواب إلى لجنة الخارجية مباشرة منضما إليها بعض حضرات الشيوخ المحترمين

الرئيس — أقترح الآن على هيئة المجلس الموقرة زيادة عدد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية ....

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لى اعتراض على عرض هذا الاقتراح .

الرئيس — أرجو من حضرة الشيخ المحترم أن ينتظر حتى أعرض اقتراحى .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا معارض فى عرض هذا الاقتراح .

الرئيس — أرجو من الشيخ المحترم ألا يتكلم لأنى لم أعطه الكلمة . وأقترح الآن على هيئة المجلس الموقرة زيادة عدد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية إلى خمسة عشر عضوا وضم حضرات الشيوخ المحترمين : حسن نبيه المصرى بك . محمد توفيق رفعت باشا . الأستاذ عباس الجمل . الأستاذ ابراهيم الهلباوى بك . الأستاذ يوسف عبد اللطيف . الأستاذ على كمال حبيشه بك . الأستاذ حسين محمد الجندى ، إلى هذه اللجنة على أن يحول إليها مشروع القانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى بمجرد وروده من مجلس النواب وبعد أن تقدم هذه اللجنة تقريرها يعرض التقرير على هيئة المجلس للمناقشة فيه فى الجلسة التى تحدد لذلك .

وهذا الاقتراح يطابق اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك الذى أبداه فى جلسة سابقة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — حين أبديت اقتراحى الخاص بهذا الموضوع فى جلسة سابقة ، قيل إن عرضه سابق لأوانه ، وإنه يجب الانتظار حتى يرد مشروع المعاهدة من مجلس النواب ، ولذلك فإنى أعترض على عرض هذا الاقتراح فى هذه الجلسة لأن المجلس سبق أن قرر فعلا أنه ما دامت الحكومة غير ممثلة فلا يسوغ نظر مثل هذا الاقتراح وهذا يطابق ما قاله حضرة الرئيس إذ طلب إلينا تأجيل نظر الاقتراح إلى أن يرد مشروع المعاهدة من مجلس النواب .

الرئيس — الذى أذكره أننى طلبت إلى حضراتكم تأجيل المناقشة فى مشروع القانون حتى يرد من مجلس النواب. أما ما أطرحه على حضراتكم الآن فهو اقتراح خاص بضم بعض حضرات الأعضاء إلى لجنة الخارجية اوهى المختصة بنظر مشروع القانون .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — اقترحت فى أول جلسة أن يضم إلى لجنة الشؤون الخارجية حضرتا الشيخين المحترمين ابراهيم الهلباوى بك ومحمد حسين هيكل بك فاعترض بأن هذا اقتراح سابق لأوانه كما قال حضرة الرئيس إنه لا يمكن أن ننظر فى مشروع لم يرد من مجلس النواب .

ولقد اقترحت أن يضم إلى لجنة الشؤون الخارجية عضوان يمثلان حزب الأحرار الدستوريين فاعترض حضرات الزملاء .

الرئيس — أذكر أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر قال بأن لا حزبية بيننا .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام عبد الغفار بك — هل مشروع القانون معروض علينا أم غير معروض ؟ ما دام أن المشروع غير معروض علينا فكيف نقرر تشكيل لجنة لدرسه ؟

الرئيس — ليس ما يمنع من النظر فى تشكيل اللجنة التى ستنظر المشروع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا معارض فى هذا الاقتراح مبدئيا .

أعترض عليه من جهة الإجراءات إذ سبق فى الجلسة الأولى أن تناقشنا فى هل تكون لجنة لدرس مشروع القانون درسا تمهيديا إلى أن يرد إلينا من مجلس النواب ، فقرر المجلس على ما أذكر ألا ينظر فى ذلك إلى أن يرد إلينا . وإذن فليس من المقبول شكلا أن يعرض علينا الاقتراح الآن بهذا الشكل قبل أن يقرر المجلس إلغاء قراره السابق وأن يعرض عليه الآن من جديد بحث الموضوع وهل من الأصلح أن تدرس المعاهدة لجنة الخارجية بتكوينها الحاضر أو يضم إليها بعض حضرات الأعضاء أو تكون لجنة خاصة عملا بالمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية لأنه إذا صح أن مشروع المعاهدة أمر

خطير إذ نسمع ذلك فى كل يوم وفى كل لحظة وفى كل مكان وفى السماء وفى الأرض نسمع أن المعاهدة أمر خطير يمس الأجيال المقبلة أقول إذا صح هذا وإذا كان هذا هو شأن المعاهدة إذن لأى طارئ وضعت المادة ٥٦ إن لم يكن لهذا الطارئ النادر الحصول. لذلك أرى أن تشكل لجنة من أفذاذ المجلس الإخصائيين من الناحية السياسية والمالية والحربية والاقتصادية والقانونية والتجارية لأن هناك مسائل تتعلق بالسودان تقتضى الدرس من الوجهة السياسية والاقتصادية والتجارية .

فلهذه الأسباب ولأهمية الموضوع أرى أن الأمر يقتضى تشكيل لجنة خاصة طبقا للمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية ولا أرى أن ترفع لجنة الخارجية ترقيعا . خصوصا أن المادة ٦٤ من اللائحة الداخلية تقضى بأنه إذا وافقت لجنة على مشروع قانون وكان يحتاج فى تنفيذه إلى اعتمادات مالية أحالته تلك اللجنة إلى لجنة المالية لإبداء رأيها بشأن ذلك . هذه المادة إذن تمنع لجنة الخارجية من نظر المشروع من الوجهة المالية مهما رقعناها ومهما زدناها حسنا ... ...

(مقاطعة) .

لا أريد أن يقاطعنى أحد من حضرات الأعضاء . آسف إذا أثقلت على حضراتكم بتكرار الكلام . قلت إن المادة ٥٦ تفيد جواز تشكيل لجان خاصة عند ما تعرض على المجلس مسائل هامة مثل مشروع المعاهدة . ليست المسألة مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية فحسب بل هى مسألة سياسية تجارية اقتصادية قانونية فنية . المسألة مسألة متشعبة النواحى . المسألة هى مسألة المعاهدة . وهذا النوع من المسائل هو الذى قصده الشارع وعناه بالمادة ٥٦ من اللائحة الداخلية . لأنى لا أتصور أن المجلس يعرض عليه أمر يقتضى تشكيل لجنة خاصة لأمر متشعب النواحى مثل المعاهدة ثم يعدل عن هذه اللجنة ويقترح إحالته على لجنة خلافها — كما أن المادة ٦٤ من اللائحة الداخلية تنص على أنه إذا كان هناك مشروع يقتضى تنفيذه اعتمادات مالية وجبت إحالته إلى لجنة المالية فإذا ما اكتفينا بضم بعض حضرات الأعضاء إلى لجنة الخارجية يكون لزاما علينا أن نطلب بمقتضى المادة ٦٤ من اللائحة إعادة المشروع إلى لجنة المالية لبحثه وفى هذا تعطيل لأعمالنا ونحن متلهفون على البت فى هذه المعاهدة فكيف نتناقض بين الذى نراه و بين الذى نقرره .

لهذا أرى من الخطأ قبول هذا الاقتراح وأرى أنه يجب تشكيل لجنة خاصة طبقا للمادة ٥٦ وأن تكون هذه اللجنة ممثلة لجميع النواحى الفنية . والأمر مطروح على حضراتكم لتروا فيه ما ترون .

حضرة الشيخ المحترم على كمال مبدأ بك — حقيقة سبق فى جلسة ماضية أن عرضت فكرة تأليف لجنة خاصة بالمعاهدة ورأى المجلس أن ينتظر لأن المشروع لم يكن قد نظر فى مجلس النواب ولم تكن لجنة الشؤون الخارجية قد درسته بعد ولم يصدر ذلك المجلس فيه قرارا ولكن المركز اليوم قد تغير كثيرا فمجلس النواب قضى عدة جلسات فى بحث هذا المشروع وهو ينظره الآن وقد أبدى حضرات زعماء المعارضة موافقتهم على هذا المشروع وأصبح الرأى الآن يكاد يكون ظاهرا ملموسا ونحن هنا قوم عمليون . ومن ناحية أخرى فإن موعد الدورة العادية قد آذن بالقرب لأنه محتوم أن يكون فى موعد أقصاه يوم السبت الموافق ٢١ من شهر نوفبر بنص الدستور فتفاديا من التأخير وخروجا من هذا المأزق ألا ترون حضراتكم وأنتم أصحاب الشأن ولكم الرأى الأعلى أن تنظروا فى هذا الاقتراح وقد أصبح ورود المشروع قاب قوسين أو أدنى فتؤلفوا اللجنة التى ستبحثه سواء أكانت هى لجنة الخارجية أم هى مضافة إليها الأسماء التى اقترحها حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس أم اللجنة التى ترونها . وليس أدل على دقة الموضوع من أن حضرة الرئيس عرض على حضراتكم اكتسابا للوقت أسماء حضرات الأعضاء الذين يقترح ضمهم إلى لجنة الخارجية حتى يتمكنوا بذلك من دراسة المشروع بعد وروده من مجلس النواب فى مدى أوسع . فبدلا من أن تعقد جلسة خاصة فى يوم الاثنين أو الثلاثاء مثلا لتقرير إحالة المشروع إلى اللجنة نكون قد اكتسبنا هذا الوقت .

لهذا أرى تأييد اقتراح حضرة الرئيس .

(أصوات : موافقة) .

الرئيس — تقدم الآن اقتراح بإقفال باب المناقشة وهذا نصه :

" نقترح إقفال باب المناقشة وأخذ رأى المجلس فى اقتراح الرئيس ".

أحمد عبده . محمد أحمد الشريف . الدكتور عبد الحميد عزب . عبد الرحمن فتوح. على عبد الرازق. يوسف عبد اللطيف . حسين الجندى. محمد فهمى صادق شتا . عوض برعى . فوزى ناشد " .

فالموافق على الاقتراح المقدم بإقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — يقرر المجلس إقفال باب المناقشة ، والموافق على الاقتراح الذى قدمته لحضراتكم خاصا باللجنة يتفضل بالوقوف .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — يؤخذ الرأى على التعديل أولا .

الرئيس — الموافق على رأى حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى يتفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد غير حضرة الشيخ المحترم) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس رفض تعديل حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى . والموافق على الاقتراح الذى قدمته لحضراتكم خاصا باللجنة يتفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس إحالة مشروع القانون مباشرة عند وروده من مجلس النواب إلى لجنة الخارجية منضماً إليها حضرات الشيوخ المحترمين الذين وافقتم حضراتكم على ضمهم للجنة . وقد علمنا الآن ما يفيد أن مجلس النواب على وشك أخذ الرأى على مشروع قانون المعاهدة . فهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة الآن وعلى أن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين ٢ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦) الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين مساء؟

(موافقة) .

جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى[1]

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصرى بك) .

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لحضرتكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بشأن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى .

وقد اختارتنى اللجنة لأكون مقررا لها أمام المجلس .

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام ،،

القاهرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصرى

المقرر — قرر المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ إحالة مشروع القانون المشار إليه بمجرد وروده من مجلس النواب إلى لجنة الشؤون الخارجية منضماً إليها حضرات الشيوخ المحترمين حسن نبيه المصرى بك . محمد توفيق رفعت باشا . الأستاذ عباس الجمل . الأستاذ ابراهيم الهلباوى بك . الأستاذ يوسف عبد اللطيف . الأستاذ على كمال حبيشه بك . الأستاذ حسين محمد الجندى .

و بناء على هذا فقد أحيل المشروع إلى هذه اللجنة بمجرد وروده من مجلس النواب فى مساء يوم ١٤ نوفمبر وحدّد حضرة رئيس اللجنة لاجتماعها يوم ١٥ نوفمبر الساعة الثامنة مساء بدعوة بعث بها إلى حضرات الأعضاء . وفى هذه الجلسة اجتمع حضراتهم ماعدا حضرة الشيخ المحترم صادق وهبه باشا وقد استعرضت اللجنة فى اجتماعها المذكور مشروع القانون والبحوث التمهيدية التى قامت بها لجنة الشؤون الخارجية ومن انضم إليها من حضرات الشيوخ المحترمين فى خمس جلسات سابقة على هذه الجلسة وسمعت اللجنة فى اجتماعها هذا البيانات التى أدلى بها حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا أحد أعضاء وفد المفاوضة فيما أراد الأعضاء استيضاحه من معاليه ثم أخذ الرأى على المشروع فى مجموعه فوافق عليه المجتمعون ما عدا حضرات الشيوخ المحترمين ابراهيم الهلباوى بك . محمد حافظ رمضان بك . وهيب دوس بك .

وعندئذ شرعت اللجنة فى وضع تقريرها لرفعه إلى هيئة المجلس وانتهت منه فى منتصف الساعة الأولى من صباح يوم الاثنين ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وبعد تلاوته وافق عليه المجتمعون ما عدا حضرتى الشيخين المحترمين ابراهيم الهلباوى بك ووهيب دوس بك .

أما حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك فقد انصرف قبل أن تنتهى اللجنة من عملها وفيما يلى نص التقرير المشار إليه .

نص التقرير

لبثت مصر إلى سنة ١٩١٤ التى أعلنت فيها الحرب العظمى محتلة احتلالا مفروضا عليها معتدى على حقوقها الطبيعية فى جميع مرافقها و إدارة شؤونها فى الداخل و إبراز وجودها فى الخارج وزاد مركزها سوءا إعلان إنجلترا الحماية عليها التى فرضتها بلا مراعاة لكرامة الأمة ولو أنها لطفتها بوصفها بضرورة حربية . ولما خمدت الحرب اتجهت أفكار بريطانيا العظمى إلى أن تكون الحماية حماية بمعناها الكامل .

وقد أخذت إقرارا من ألمانيا بهذه الحماية فى معاهدة فرساى . وقطعت الطريق على مصر . إذ حذرت باقى الدول بألا تتعرض واحدة منهن إلى شؤون مصر ولا لمركزها .

وقد كان الحلفاء ومنهم إنجلترا قالوا بالمبدأ الطبيعى وهو حرية الأمم فى تقرير مصيرها ولكن لاختلاف النيات ودافع المنافع والمعاوضات والاعتزاز بالظفر هدم هذا الأساس الإنسانى الطبيعى وحرمت مصر من الاستفادة من هذا المبدأ مع أنها قامت بقسط عظيم فى مساعدة الحلفاء فى الحرب العظمى .

أحست مصر بالدافع الفطرى فهبت لإلغاء الحماية ورفع الاحتلال . لتتمتع بسيادتها التامة شأن كل أمة حية لاسيما مصر التى لها تاريخ مجيد قديم فتصادمت بالصعوبات والعنف ولكنها لم تبال وتألف الوفد سنة ١٩١٨ برياسة الزعيم الخالد سعد لتحقيق آمالها وأمانيها . ووكلته الأمة المصرية لتحقيقها بكل الوسائل ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وكان ماكان من سد طريق واشتداد وضيق فقامت الأمة قومتها وغضبت غضبتها فتنزل عليها ما تنزل من إرهاق .

وكان من الطبيعى أن الخطة التى يجب اتباعها هى الاتفاق مع إنجلترا على تحقيق استقلال مصر وما يصون مصالح بريطانيا المصالح التى لا تتعارض والاستقلال فجرت محادثات وحصلت مفاوضات فأخفقت جميعها ذلك الإخفاق الذى كان دليلا على أن الأمة لم تصل بها إلى آمالها ولم تبلغ أمانيها وكان أهم ما اشترطته إنجلترا فيها أن يعسكر جنودها داخل البلاد أينما شاءت ولأى زمن تريد فنفرت مصر وصمدت للحادثات وتمسكت بحقوقها و بقيت قلوبها تغلى آونة بين ضلوعها وآونة بين ربوعها .

[1] تلى تقرير اللجنة فى هذه الجلسة .

ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوضع عن مصر الحماية وأعلنت إنجلترا أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وحفظت لنفسها أربعة القيود المعلومة إلى أن يتم الاتفاق عليها بمفاوضات . وهذه القيود هى : الدفاع عن مصر ، وحماية المواصلات البريطانية ، وحماية الأجانب والأقليات ، ومسألة السودان. فكان هذا التصريح بقيوده مصدرا للمنازعات ومثارا للصادمات وسببا للاضطرابات ولم يمنع حدوث انقلابات ولايغيب عنا أثرها وهى بنت أمس القريب .

بعد هذا فى سنة ١٩٢٣ صدر الدستور وجرى ما جرى مما تعرفونه فقد أوقف وصار تعطى له الصورة التى يقتضيها الظرف وكانت الأمة فى هذا الميدان تتجرع الصبر وتنزف الدم .

ولم تنقطع لا قبله ولا بعده المحادثات والمفاوضات . وجميعها لم تغن ولم تثمر واستمرت مصر فى قلق واضطراب. وبقيت حياتها السياسية مشوّهة كما كانت قبل صدور الدستور فاستمرت فى مجاهدتها للوصول إلى استقلالها وحسم النزاع فى المسائل التى احتفظت بها إنجلترا فى تصريحها .

كما أنه فى سنة ١٩٢٤ اعتدى على حقوق مصر فى السودان . على أثر وقوع الحادث الذى أخرج الجيش المصرى منه وأبعد الموظفين المصريين من حكومته فضاع على مصر استمتاعها بحقها .

هذه حال مصر يلخصها : حرمان من حقوقها ، ومنع من إدارة شؤونها وعدم تمثيل سياسى كامل فى الخارج ، ومفاضلة بين سكانها بامتياز الأجانب فيها وإخراج من السودان ، وتحكم فى مستقبل مصر ، وعوق فى رقيها ، وحظر عليها فى التعاهد مع أى دولة أخرى للانتفاع بها فى أمر حيوى نافع لها .

فاعتبار مصر مع هذا كله — دولة ذات سيادة — يكاد يكون اعتبارا صوريا .

وإذن يكون من الحق أن يوازن بين المعاهدة التى تعرض عليكم وبين ما سلف لتقرير قبولها .

وللوقوف على ما كسبت مصر ، من استكمال الاستقلال ، والسيادة — نذكر المسائل الرئيسية والمهمة التى تضمنتها المعاهدة ، على أساس استقلال مصر ومراعاة المصالح البريطانية ، التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

وقبل أن نتحدث عن هذه المسائل نذكر أنه قد جاء فى مقدمة المعاهدة أنها أبرمت بين ندين ووثيقة بين دولتين مستقلتين " إذ أبدتا صادق الرغبة فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص — لمصلحتهما المشتركة — على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل " .

وهذا اعتراف بالاستقلال والسيادة والمساواة قد سجل فى المادة الثالثة من العهد التى نصها " تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عنها فى المادة الأولى من عهد العصبة " .

فهذا مقرر لحق مصر بأنها دولة مستقلة مساوية للأمم الحرة وكان من نتيجة ذلك دخولها عصبة الأمم وإلغاء منصب المندوب السامى فى مصر وتبادل تعيين سفراء وهذا مظهر للسيادة .

ولقد أصبحت مصر طليقة فى علاقاتها مع الدول الأجنبية بلا قيد إلا ما جاء فى المادة الخامسة من المعاهدة " بألا يتخذ كل من الطرفين فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية " .

وهذا طبيعى ومن مستلزمات التعاهد بين حليفتين صديقتين يقصد منه توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما كما ورد فى المادة الرابعة من العهد .

كما أصبحت مصر كذلك تتمتع بحق إدارة شؤونها وعدم تدخل الأجنبى فيها إذ قضت المعاهدة على الإدارة الأوروبية ووظيفة مفتش عام الجيش المصرى ووظائف الضباط البريطانيين فيه فورا وإلغاء قوة البوليس الأجنبى فى ظرف خمس سنين يستغنى عن خمسهم فى كل سنة وجواز الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى .

ومن أهم مظاهر الاستقلال الاعتراف بحق مصر فى الدفاع عن أراضيها التى منها قناة السويس وأن إنجلترا إنما تتعاون مع الجيش المصرى كحليفة فى الدفاع عن الأراضى المصرية وقناة السويس كما نص فى المادة الثامنة .

وبهذا تنهدم التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولايبقى إلا الكلام على التحفظ الخاص بالسودان الذى سيأتى الكلام عليه بعد .

ومن أبرز صور الاستقلال والسيادة الاعتراف لمصر بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها.

وإذن تكون " المادة الثانية عشرة " قضت على ما كان للحكومة الإنجليزية من حماية الأجانب فى مصر كما أنها أبطلت الدعوى بأن لها الحق فى حماية الأقليات لأنه إن كان الأجنبى — وهو ليس من أبناء الوطن — قد أمسى محفوظا برعاية مصر فإنه يكون من البين أن أبناء مصر يكونون فى رعايتها جميعا إذ لا أقلية ولا أكثرية فى مصريتهم .

وبهذا انهارت التحفظات جميعا التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير .

وقد تأكد إلغاء هذه التحفظات ، وتأيدت تلك السيادة بالنص القاطع الوارد فى المادة الرابعة عشرة " الذى يقضى بإبطال كل التصريحات المخالفة للمعاهدة " ويدخل فى ذلك تصريح ٢٨ فبراير .

وقد تأكد اعتراف إنجلترا باستقلال مصر وسيادتها أنه عند حدوث خلاف بينها وبين إنجلترا بشأن تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تفسيرها وإذا لم يتيسر تسوية الخلاف بالمفاوضات بينهما ، يرفع الأمر إلى عصبة الأمم لتحله بمقتضى أحكام عهدها شأن الدول التى يرتبط بعضها مع بعض بمعاهدات وفى ذلك التساوى بين الطرفين .

ولا يستطيع المنصف إلا أن يذكر مع الفخر الفرق بين حال مصر قبل المعاهدة وبين ما كسبناه من المواد التى سبق الكلام عليها وهذه حال مصر بعد المعاهدة نلخصها :

"سيادة ، واستقلال ، ومساواة ، وإطلاق حرية ، واستئثار بشؤوننا ، وكسب مكان بين الأمم المجيدة" .

علاقات مصر بالدولة البريطانية

الغرض من هذه المعاهدة هو تحقيق استقلال مصر مع مراعاة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما جاء فى تقدمة المعاهدة .

وقد سار المفاوضون المصريون فى محادثاتهم ومفاوضاتهم السابقة تصاحبهم الرغبة فى صيانة مصالح بريطانيا التى لا تتعارض مع استقلال مصر .

ولما كان أمل مصر الأول — هو انتهاء الاحتلال وقد أقرته إنجلترا كما نصت عليه المادة الأولى من المعاهدة وجب جلاء القوات الإنجليزية عن الأراضى المصرية ، وبالبداهة يشمل قناة السويس ، لأنها جزء من أرض الوطن .

ولكن قناة السويس من جهة أخرى طريق عالمى للمواصلات ، وسبيل أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، لذلك كانت المحافظة على حرية الملاحة فيها وسلامتها التامة تهم إنجلترا .

ولما كان الجيش المصرى لا يستطيع بمفرده الآن حماية هذه القناة — فقد رخص لإنجلترا أن تضع فى منطقة القناة المحدودة فى ملحق المادة الثامنة — قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة وسلامتها التامة .

وبديهى أن يكون هذا الترخيص موقوتا ، أجله الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى كفيلا بحرية الملاحة فيها وقد نفى النص فى صراحة — صفة الاحتلال عن هذه القوات وألا يكون لوجودها إخلال بحقوق السيادة المصرية بأى وجه من الوجوه .

وقد اتفق على أنه إذا حدث خلاف بين الطرفين على أن الجيش أصبح فى حالة يكفل بها حرية الملاحة يجوز عرضه عند نهاية العشرين سنة التى حددتها المادة السادسة عشرة على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

وقد حددت المعاهدة عدد القوات إلى ما لا يتجاوز عشرة آلاف . فقد يكون أقل من ذلك ، ولكنه لا يزيد على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية مع العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

كما أبانت المادة طريقة توزيع هذه القوات وأماكنها ، وغير ذلك من مستلزمات إقامة الجنود وهو مفصل فى بنود المعاهدة . كما وصفت بناء الثكنات ، وما يتبعها والطرق والجسور والسكك الحديدية التى ستنشأ ، وقد حددت المعاهدة المناطق اللازمة لتدريب القوات البرية والتى تمكن الإنجليز من تدريب جنودهم بعد استئذان الحكومة المصرية وإعداد منازل للطيران .

ومما هو جدير بالذكر فيما يخص بإنهاء الاحتلال أمر تعليق انسحاب القوات البريطانية من معسكراتها الحالية إلى منطقة القناة على شرائط معينة .

فقد ورد فى الفقرة الثامنة من ملحق المادة الثامنة وجوب انسحاب القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر إلى منطقة القناة عندما تتم الأماكن التى ذكرت فى الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثامنة بصفة ترضى المتعاقدين .

وقد استثنى بقاء وحدات من القوة الموجودة بالإسكندرية فى معسكرها أو على مقربة من الإسكندرية لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرت فى نظر الطرفين ضرورية لإتمام بناء الثكنات فى منطقة القناة نهائيا وإصلاح الطرق والسكك الحديدية المبينة فى تلك الفقرة .

ولا ننسى أن المادة السادسة عشرة تجيز إعادة النظر فى المعاهدة فى أجلين الأول بعد فوات عشر سنين على شريطة اتفاق الطرفين والثانى بعد انقضاء عشرين سنة من نفاذ المعاهدة بناء على طلب أى فريق فإن لم يتيسر الاتفاق رفع الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه .

ولأنه قد يتفق الطرفان على تعديل أحكام المعاهدة أو إلغائها فيما يخص مقر القوات البريطانية والضرورات التى تقتضى بقاءها أو استخدام الأراضى المصرية برية أو جوية فى زمن السلم قد نص على أن هذا التغيير لا يمس استمرار التحالف بين مصر وبريطانيا طبقا للمبادئ المذكورة فى المواد (٤ و٥ و٦ و٧) .

وهذه المواد قاصرة على التحالف بين المتعاهدين على حالات خطر قطع العلاقات أو الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها وعلى منع اتخاذ موقف فى بلاد أجنبية يتعارض مع التحالف أو إبرام معاهدة سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

فيتضح من هذا أن الترخيص ببقاء القوات البريطانية فى الأراضى المصرية وما يستلزمه هو أمر موقوت بينما عهد الصداقة والتفاهم وحسن العلاقات يبقى مستمرا ومتخذا صفة التحالف على أساس ما سلف من المواد .

لقد لفتنا أمر نفقات وتكاليف الثكنات والمنازل الخاصة للطيران والسكك الحديدية وإنشاء الطرق وإصلاح الموجود منها وجميع ما يلزم للعسكر البريطانى ولكن إذا وازنا بين تلك النفقات وبين حق وواجب مصر فى تجنيد جيش غير محدود العدد مستكمل العدد وبين كرامة مصر الراغبة فى الاستقلال وفى أخذ مكانها بين الأمم هان عليها بذل المال فى حفظ الاستقلال وهى التى بذلت الأرواح فى سبيل الحرية والاستقلال. هذا فضلا عن أن هذه المنشآت جميعها مما يستلزمه رقى البلاد وتقتضيه مصلحتها ويستدعيه عمرانها .

أما مسألة التوسع فى منطقة التمرينات العسكرية ، فقد اقتضاها تغير الاستعدادات الحربية ، واستعمال الوسائل الميكانيكية ، وسرعة الانتقالات وسرعة الطيران العظيمة فلا يكون من المقبول أن تحصر القوات فى نقطة لايستطاع فيها تدريب الجنود وإعدادهم حسب النظام العسكرى .

الامتيازات الأجنبية

تنص المادة الثالثة عشرة من المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية "بأن نظام الامتيازات القائمة بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة" وتسجل هذه المادة رغبة مصر " فى إلغاء هذا النظام بلا إبطاء " .

وينص ملحق المادة الثالثة عشرة المذكورة على بيان الأغراض التى ترمى إليها التدابير المقترحة فى هذا الملحق تحقيقا لإلغاء الامتيازات وهذه الأغراض هى :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى ، وفى نهاية المدة المذكورة تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

ولإدراك هذه الأغراض قرر الملحق المذكور أن تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات ، وأن الحكومة البريطانية بصفتها دولة من هذه الدول ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لاتعارض بتاتا فى شىء من هذه التدابير التى تتعاون مع مصر تعاونا فعليا فى سبيل تحقيقها باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات ، فإذا وجد مع ذلك أن تحقيق هذه التدابير مستحيل فإن الحكومة المصرية بنص هذا الملحق تحتفظ بحقوقها إزاء نظام الامتيازات بما فيها المحاكم المختلطة كاملة غير منقوصة .

فى هذه الخلاصة لب ما تم عليه الاتفاق بين الطرفين فى المعاهدة . وترى اللجنة أن نصوص المادة الثالثة عشرة وملحقها تكفل لأول مرة فى تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية تحقيق رغبة البلاد فى إلغاء الامتيازات الأجنبية إلغاء تاما عاجلا وتقرير حق مصر فى تنفيذ تشريعها فى جميع الساكنين فى أرضها أجانب ومصريين على السواء .

وترى اللجنة أن هذا التطور إلى الكمال إنما هو تطور طبيعى يرجع إلى استمرار استمساك المصريين بحقوقهم ومميزات حياتهم كأمة راقية متمدينة وما أقاموه فى مختلف أدوار المفاوضات من أدلة على كفايتهم التامة لرعاية مصالح سكان مصر جميعا رعاية كريمة لا تختلف فى ذلك عن غيرها من الدول الراقية . ولهذا لا تحسب اللجنة أن فى تصريح الحكومة المصرية فى البند السادس من ملحق المادة الثالثة عشرة بأن " أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب " لا تحسب أن فيه أية غضاضة عليها ما دامت مصر حكومة وشعبا قد بلغت فى مراتب النهضة ما يجعل احتياطا كهذا بمثابة تحصيل الحاصل .

ولبيان درجة التقدم التى وصلت إليها نصوص المعاهدة فى شأن الامتيازات تذكر اللجنة أن المشروع الذى قدمه الوفد المصرى إلى لجنة ملنر قصر فيه الطلب على مجرد تخفيف مضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها كما أن هذا المشروع تضمن عرض استعمال الحقوق التى للدول ذوات الامتياز على بريطانيا العظمى تزاولها باسمهن فلا تُدخَل تعديلات فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة إلا بموافقتها ويكون لها الاعتراض على القوانين التى تسرى على الأجانب فى حالة ما إذا كان القانون يشمل أحكاما لا نظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتياز أو كان القانون المالى ينص على ضريبة لا مساواة فيها بين المصريين والأجانب .

وفى مفاوضات عام ١٩٢١ الرسمية اتجه رأى الوفد الرسمى المصرى إلى تأجيل مسألة الامتيازات فلا ينص عليها فى المعاهدة على الإطلاق على أن تكون المفاوضة بشأنها فى المستقبل موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول تعاونها فى ذلك حليفتها من الوجهة السياسية ، ولكن الجانب البريطانى أبى عليه هذا الوضع واقترح نصوصا تكفل لإنجلترا ضمان مصالح الأجانب .

وفى محادثات المرحوم ثروت باشا مع السير أوستن تشمبرلن عام ١٩٢٧ ورد فى المشروع النهائى للمعاهدة أن جلالة ملك بريطانيا العظمى " يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر " .

وفى مفاوضات عام ١٩٣٠ الرسمية تضمنت المعاهدة أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يعترف بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الان لم يعد يلائم ... الخ ، ومن الآن إلى أن يتم إلغاء هذا النظام يتعهد جلالته ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات بقصد مساعدة مصر فى الحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

وترى الجنة أن لاحاجة إلى توجيه نظر حضرات الأعضاء المحترمين إلى الفارق الكبير بين نصوص المشروعات السابقة ونصوص المعاهدة المعروضة الآن فإن إلغاء الامتيازات إنما ذكر فى المشروعات السابقة على سبيل الأمنية أو الغاية غير المعروف موعد إدراكها . بخلاف ماورد صراحة فى المعاهدة الحالية من رغبة مصر فى إلغاء الامتيازات الأجنبية على وجه السرعة ورسم خطة الوصول إلى ذلك باتصال مصر بالدول صاحبات الشأن اتصالا عاجلا مباشرا وحفظ حقها كاملا (إذا لم يؤد هذا الاتصال إلى الغاية المطلوبة) فى إلغاء نظام الامتيازات من أساسه بما فيه المحاكم المختلطة من تلقاء نفسها الأمر الذى تقبله الدولة البريطانية مقدما وتتعهد بمعاونة مصر عليه أكمل معاونة سواء بصفتها دولة صاحبة امتيازات أو بصفتها دولة حليفة ، حسبكم النص على التمهيد السريع لإلغاء المحاكم المختلطة بعد دور انتقال مداه مدة معقولة لا تطول بغير مبرر بخلاف المشروعات السابقة التى كانت تقضى ببقائها أو تنطوى على هذا البقاء مع توسيع اختصاصها .

ولقد عنيت المعاهدة بالنص على أن بقاء المحاكم المختلطة فى فترة الانتقال التى تقررها مصر بالاتفاق مع الدول صاحبات الامتيازات لا ينفى انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المذكورة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب. ومعنى هذا أنه لايكون للمحاكم المختلطة فى مزاولة سلطانها القضائى أن تتعرض لصلاحية سريان قانون أو مرسوم تفرضه السلطة التشريعية المصرية على الأجانب .

ونتيجة ماتقدم أن المعاهدة قد كفلت لمصر فيا يتعلق بالامتيازات الأجنبية حلا نهائيا حاسما يمكن مصر تمكينا تاما من إلغاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة ويضمن لها بمجرد تنفيذ الإجراءات المدونة فى ملحق المادة الثالثة عشرة سيادتها التامة فى التشريع بأنواعه .

السودان

لقد كان السودان فى جميع المفاوضات الماضية عقدة العقد وهو الذى ارتطمت به مفاوضات سنة ١٩٣٠ ذلك برغم أن ما رفضت إنجلترا قبوله مما عرض عليها فى سنة ١٩٣٠ أقل بكثير مما فاز به وفد مصر فى المعاهدة الحالية .

فلقد طلبت مصر سنة ١٩٣٠ عودة أورطة واحدة من الجنود إلى السودان والسماح بالهجرة الحرة إليه أو على الأقل قبول فكرة المفاوضة فى مسألة تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ بعد مرور سنة على عقد المعاهدة ورفضت إنجلترا وقتئذ هذه الاقتراحات المتواضعة وأخطرت الجانب المصرى بأن الإنجليز لايقبلون أى اشتراك معهم فى السودان .

وفى مفاوضات عام ١٩٢١ الرسمية خشى على هذه المفاوضات أن تفشل إذا عجل بمعالجة مسألة السودان وأجلت باتفاق الطرفين إلى حين يتم الاتفاق على المسائل الأخرى، ثم لم يتسع لها الوقت لحدوث قطع المفاوضات قبل الوصول إليها .

وفى محادثات المرحوم ثروت باشا عرض الجانب المصرى نصوصا متواضعة تقضى إلى جانب تأجيل النظر فى مسألة السودان بموافقة الحكومتين على العودة إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وبضمان حقوق مصر فى مياه النيل ، ولكن الجانب البريطانى لم يضمن مشروعه إلا نصا على استمرار السيادة المزدوجة على السودان والقول بأن استمرار هذه السيادة هو الضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل . وجاء المشروع النهائى الذى أسفرت عنه المحادثات ورفضته مصر خلوا من كل نص عن مسألة السودان .

وأما المعاهدة المعروضة فتنطوى على حل شامل للناحية العملية من مسألة السودان وهى ناحية إدارته. فلقد نصت المادة الحادية عشرة منها على العود إلى تنفيذ اتفاقيتى السودان المعقودتين فى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ونصت هذه المادة على أساس هذا المبدأ أن الحاكم العام يواصل مباشرة السلطات المخولة له بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين . وبهذه الصفة تكون للحاكم العام سلطة تعيين وترقية الموظفين من بين البريطانيين والمصريين على السواء حين لا يتوفر للوظائف سودانيون أكفاء .

ونصت على أن يدافع عن السودان جنود بريطانيون وجنود مصريون فضلا عن الجنود السودانيين . وعلى إباحة هجرة المصريين إلى السودان بغير ما قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . وألا يكون فى السودان تمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة والملكية .

ونصت المادة المذكورة فى ملحقها على أن اشتراك السودان فى الاتفاقات الدولية يقتصر على ما كان من هذه الاتفاقات ذا صفة فنية أو إنسانية وأن يحدث هذا الاشتراك بمعرفة الدولتين الشريكتين فى إدارته بوثيقة مشتركة يوقعها عنهما شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . إلى غير ذلك مما يتعلق بتنظيم انضمام السودان إلى الاتفاقيات عن طريق عمل مشترك تقوم به الدولتان .

وترى الجنة من الواضح أن المعاهدة قد جعلت الشركة فى إدارة السودان بين مصر وبريطانيا العظمى شركة حقيقية إلى حد كبير وأعادت للمصريين جانبا غير يسير من الحقوق التى لهم على ذلك القطر وبخاصة ما هو متفق عليه بين الدولتين فى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ مما ستكون له مظاهر شتى كوجود الجنود المصرية فى ربوع السودان لتشترك فى الدفاع عنه باسم مصر ووجود الضابط المصرى العظيم والخبير الاقتصادى واشتراك مفتش

الرى المصرى فى مجلس الحاكم العام ، وفتح وظائف السودان للموظفين المصريين وإطلاق المعيشة فيه لجميع من يشاءون ذلك من المصريين والتملك فيـه ومزاولة الأعمال من زراعة وصناعة وتجارة وغير ذلك فى مساواة تامة بينهم وبين رعايا بريطانيا العظمى .

يضاف إلى ذلك ما هو معلوم من أن أرض السـودان هى أرض مصرية لم تنقطع الراية المصرية عن أن ترفرف عليها فى أى وقت ، بصرف النظر عن العوائق التى عاقت مزاولة ما لمصر من السـلطة على ذلك القطر ردحا من الزمن ، تلك العوائق التى تكفل المعاهدة إزالة قسم كبير منها ، ويكفى أنه قد نص فى المعاهدة نصا صريحا بناء على طلب مصر على أن ماورد فيها من تنظيم الشركة فى حكم السودان لا يحدث أى مساس بحقوق السيادة عليه .

ومعلوم أن مطالبـة الجانب المصرى بإيراد هـذا النص فى مواد المعاهدة هو استمساك بسيادة مصر على القطر السودانى . ليس هـذا فقط بل هناك احتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ ومن الواضح أن مصر لن ترضى بأى تعديل لهاتين الاتفاقيتين لا يكون منطويا على استكمال حقوقها على هـذا القطر وضمان سيادتها عليـه قياما بمـا عليها من الواجب نحو سـكانه الذين هم وسكان مصر إخوان لايمكن أن ينفصم ما بينهم من العرى .

وعلى هـذا ترى اللجنـة أن ماورد فى المعاهدة بشأن السودان كافل لصيانة ما لمصر من الحقوق فيه .

الخـاتمـــة

توجه اللجنة نظر حضرات أعضاء المجلس إلى أن هذه المعاهدة ثمرة جهود عظيمة سواء من جهة الأمة أو زعمائها أو المفاوضين الذين جهدوا فى المفاوضات السابقة وتعذر فيها الاتفاق بسبب تشدد الفريق البريطانى .

ولعل مما كان يطمع بريطانيا الثغرات التى كانت تحدث فى بنيان الأمة . فلمـا اتحـدت الاراء وأجمعت الأحزاب كلمتها سهل على مصر الوصـول إلى الاتفاق الذى بين أيديكم وحقق آمالها وصان مصالح بريطانيا .

كما أنه لا يفوت اللجنـة أن تقول إن حرص الأمة على التمتع بسيادتهـا الحقيقية لا الاسمية وعلى التمسك بها جد التمسك وعدم وجود سند قانونى لدى بريطانيا تعتمد عليه مقابل لهذا الحق الشرعى . والظروف الدولية الحالية كل هذا — حتم عقد هذا الحلف .

إن فى هـذا الاتفاق المعروض على حضراتكم صورة صحيحة حقيقية لمركز مصر ومكاسب عظيمة لا يتردد المصرى أن يسميها نصرا وفخرا .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى .

تحريرا فى ١٦ نوفبر سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصرى

نص مشروع القانون

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بلندرة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المناقشات التى دارت حول مشروع القانون

الرئيس — الآن أرجو حضرات الزائرين أن يلازموا السكون التام وأن يظلوا فى أماكنهم وألا يبدوا علامات استحسان أو استهجان وأن يراعوا الملاحظات التى يبديها لهم المكلفون بحفظ النظام وذلك حتى يتيسر للمجلس أن يؤدى واجبه فى قضية البلاد الكبرى بما يليق بها من العناية والتقدير .

هذا وتنص المادة ٢٥ من اللائحة الداخلية على أن يعطى الرئيس الإذن بالكلام حسب الترتيب فى القيد أو فى الطلب ولا يجوز مخالفة هذا الترتيب إلا لأجل تداول الكلام فى الموضوع المطروح للبحث ، وتنظيما لهذا التداول أرجو أن توافقوا على أن نسمع المؤيد ثم المعارض وهكذا .

وعلى ذلك فأرجو من حضرات الشيوخ المحترمين الذين طلبوا الكلام أن يبدوا رأيهم الآن من أى فريق هم حتى يأخذوا دورهم على النحو السابق الإشارة إليه .

حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا — مؤيد .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — مؤيد .

حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا — معارض .

حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك — معارض .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — مؤيد .

حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك — معارض .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — لا أعرف إن كنت مؤيدا أو معارضا .

(ضحك) .

الرئيس — هل تسمح بإبداء رأيك إذا كنت من المعارضين أو المؤيدين ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييدا أو معارضة .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم نور الدين بك — مؤيد .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم — مؤيد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — مؤيد .

حضرة الشيخ المحترم على كمال حبيشه بك — مؤيد .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — معارض .

الرئيس — هل يريد حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك الكلام ؟

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك — نعم ومعارض .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم — مؤيد .

الرئيس — علمت الآن أن حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا متعب ويريد تأجيل كلامه إلى الجلسة الآتية ، وعلى ذلك تكون الكلمة لحضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لقد وزع علينا صباح اليوم تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن المعاهدة ، وهذا مخالف للمادة ٦٦ من اللائحة الداخلية التى تنص على أن يطبع تقرير اللجنة ونص المشروع ... ويوزع على أعضاء المجلس قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى فإن مشروع القانون الخاص بالمعاهدة لم يقدم إلى مجلس الشيوخ تقديما رسميا صحيحا إلى الآن لأن إرسال مشروع القانون من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ بالبوستة أو باليد أو تسليمه إلى المكتب ليس معناه أنه قدم للمجلس لأن التقديم الرسمى للمجلس لا يكون إلا فى جلسة علنية صحيحة .

أما أن مشروع القانون ورد للمجلس أمس وأحيل من الرياسة إلى لجنة الشؤون الخارجية مباشرة واجتماع هذه اللجنة لبحثه فكل هذه إجراءات غير رسمية ، إجراءات تمهيدية لجلسة اليوم .

لذلك أرى أن فى مثل هذا المشروع الخطير يجب أن نراعى جميع نصوص اللائحة الخاصة بعرض مشروعات القوانين وأرى أن يتلى الآن الكتاب الوارد من مجلس النواب بمشروع قانون المعاهدة ثم يقرر المجلس إحالته إلى اللجنة المختصة .

وعلى الرغم من أن اللجنة قد باشرت عملها وقامت بالبحث والدرس بصفة غير رسمية وأعدت تقريرها فأرى أن نباشر عملنا طبقا لنصوص اللائحة الداخلية ليكون عملنا صحيحا شكلا .

الرئيس — أظن أن حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى يذكر أن المجلس أصدر قراره فى الجلسة السابقة بتفويض الرياسة فى إحالة مشروع القانون عند وروده من مجلس النواب إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ مباشرة .

فهل مع علمه بهذا يبدى هذا الاعتراض ؟

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — نعم مع علمى بهذا أقول إن هذا الإجراء غير صحيح وموافقة المجلس لا يمكن أن تغير من أحكام الدستور أو من أحكام اللائحة الداخلية التى تضمنت أحكاما خاصة بالتغيير وهـذه الأحكام لم تتبع ولم يطلب اتباعها أحد منـا حتى يمكن أن يقال إن المجلس أقره .

الرئيس — ولكن المجلس أقر تلك الإجراءات .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هــذا الإقرار لا يغير من نصوص اللائحة الداخلية وهى جزء متمم للدستور الذى ينص فى المـادة ١١٩ على أن كل مجلس يضع لائحته الداخلية مبينا فيهـا طريقة السير فى تأدية أعماله .

ومتى وضعت اللائحة أصبحت متممة للنص الدستورى ولا يصح للمجلس التشريعى الأعلى فى الدولة أن يتخطى لائحته ونظمه كلما طرأ طارئ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أنا لا أفهم مطلقا التمسك بالشكليات فى الأمور الهامة وبخاصة إذا علمتم أن حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى كان متصلا بلجنة الشؤون الخارجية قبل ورود مشروع القانون من مجلس النواب و بعد وروده .

كنت أفهم أن هذا الاعتراض يأتى من غيره ... ...

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لم يحصـل ولم أحضر اجتماع اللجنة بصفة رسمية ولا غير رسمية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — سـواء حضرت أو لم تحضر فأنا آسف شديد الأسف أن تكون من المؤيدين وتطلب التأجيل لأن التقرير لم يصل فى الميعاد الذى تشير إليه اللائحة الداخلية .

كنت أفهم أن يجيء هـذا الطلب من المعـارضين ولكنهم لم يفعلوا . وقبلوا أن يتكلموا الليلة فلنسمع كلامهم ويمكن لحضرة الأستاذ لويس فانوس أن يرجئ كلامه للجلسة الآتية .

كلنا درس الموضوع وتتبع المنـاقشة التى جرت فى مجلس النواب حوله واطلعنا على تقرير لجنـة الشؤون الخارجية فلا معنى لأن نحضر الليلة ونحن على استعداد للمناقشة فنفاجأ بطلب التأجيل الذى لا محل له .

المجلس هو الذى وضع لائحته الداخلية وهو الذى أصدر قراره فى الجلسة المـاضية بإحالة مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة إلى اللجنة المختصة وقد صرح حضرة الأستاذ الرئيس فى تلك الجلسة من فوق هذا المنبر بأن لكل عضو من حضراتكم حق الاتصال باللجنة للعلم بمـا يجرى فيها من مناقشات . وقد كان حضرة الأستاذ لويس فانوس ممن اتصلوا باللجنة .

لذلك أطلب أن يقرر المجلس الاستمرار فى نظر تقرير اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — قرر المجلس فى الجلسة المـاضية تفويض الرياسة إحالة مشروع القانون إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجرد وروده من مجلس النواب وقد سبق لهـذه اللجنة أن درست المشروع بصفة غير رسمية فى عدة جلسات وكان حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى من الأعضاء الذين اتصلوا باللجنة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هذا غير صحيح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — وأخيرا اجتمعت اللجنة بصفـة رسمية ثم وزع علينا تقريرها واطلعنا عليه فلا معنى بعـد ذلك الطلب التأجيل وأقترح الاستمرار فى نظر التقرير .

حضرة الشيخ المحترم على كمال مبشر بك — من رأيى أن المنـاقشة غير جائزة بعد القرار الذى أصدره المجلس فى الجلسة المـاضية و بعد أن صدقنا الآن على مضبطة تلك الجلسة ، إذ لا تصح المناقشة فى أمر سبق للمجلس إقراره .

لا شك فى أن اللائحة الداخلية دستور نسير عليه ويجوز التمسك بنصوصها كما يجوز للمجلس أن يعـدل عنها ولم يقل أحد إن مخالفة نص منها يجعل الإجراء الذى وافق عليه المجلس غير صحيح . وما دمنا قد قبلنا أن نسير فى مناقشة التقرير فلا معنى للاعتراض الذى يبديه حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى .

حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا — يجوز أن يكون المعارضون مستعدين للكلام ولكن هناك لائحة هى رابطة الأعضاء تربط بعضهم ببعض ومتى صدرت أصبحت متممة لأحكام الدستور وصار لكل عضو الحق فى أن يتمسك بها .

ولكنى أخشى أن يقال إننا عصفنا بهذه اللائحة ولو أننا نحن المعارضين مستعدون للكلام ولو أن طالب التأجيل من المؤيدين .

أخشى أن يقال إن المجلس قد حاد عن هـذه اللائحة وتحكم فى حقوق الأعضاء الذين لهم كل الحق فى التمسك بها لأنها منظمة لأعمال المجلس ، وحضرة الرئيس هو أول مسئول عن تنفيذها لأنه المهيمن على النظام .

أخشى أننا إذا خالفنا نص اللائحة بالنسبة للمهلة المعطاة للأعضاء فى توزيع التقرير أن يعتمد البعض منهم على ذلك النص فلا يطلع على التقرير ولا يستعد للمناقشة فيه ثم يفاجأ من الأغلبية بطلب الكلام فيه ، وهـذا لا يتفق مع المصلحة العامة .

لذلك أؤيد الأستاذ لويس فانوس فى طلبه إلا إذا تنازل عنه .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أخالف زملائى الذين يقولون إننا خالفنا اللائحة الداخلية لأننا اجتمعنا اجتماعا غير عادى لأمر هام هو نظر مشروع قانون المعاهدة بصفة مستعجلة وفى مثل هذه الحالة تجيز اللائحة الداخلية أن ننظر فى تقرير اللجنة فى الحال وهذا ما وافقنا عليه .

لذلك لا أرى محلا لما يطلبه حضرتا الشيخين المحترمين الأستاذ لويس فانوس ومحمد على علوبه باشا .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم نور الدين بك — أفهم أن التمسك باللائحة الداخلية من حق كل عضو . وأفهم أن استعمال هذا الحق واجب إذا أدى إلى نتيجة نافعة أو مصلحة هامة .

أما إذا أدى إلى العكس وكان سببا فى تأجيل عمل له أهميته فلا محل له خصوصا أن صاحب الرأى هو المجلس وقد قرر يوم أمس الأول تأجيل الجلسة إلى اليوم لنظر تقرير اللجنة عن مشروع المعاهدة .

جئنا اليوم ونحن على استعداد للبحث والمناقشة فلا محل للرجوع إلى شيء فرغ منه .

على أن المسألة ليست الأولى من نوعها فقد قرر المجلس فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ عدم التمسك بمدة توزيع التقرير فى مشروع ميزانية وزارة الأشغال الذى وزع قبل الجلسة بخمس دقائق ، وفى موضوع حمى الملاريا الذى وزع أثناء الجلسة .

هذه سابقة أقرها المجلس فلا يصح أن نتمسك بالشكل دون الاهتمام بالموضوع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — ما كنت أريد أن أقوله قيل جميعه إلا كلمة واحدة بشأن ما أبداه حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا فقد احتج احتجاجا ظاهره قوى هو أن الأعضاء قد لا يطلعون وقد لا يستعدون للمناقشة فى التقارير اعتمادا على أن نص اللائحة الداخلية يعطى مهلة معينة وهذا مردود عليه فى حالتنا بأنه صدر قرار من المجلس مفروض العلم به كما هو مفروض العلم باللائحة ولقرار المجلس قيمته وكل عضو اهتم بمطالعة اللائحة يجب أن يكون اطلع على قرار المجلس واستعد له .

أما والمؤيدون والمعارضون مستعدون والأمر فوق هذا ليس له صفة الاستعجال — لأنى لا أسلم بها — فإن المجلس وهو منشئ اللائحة يملك التغيير فيها ومن يملك الكل يملك الجزء فالاعتراض فى شكله وفى موضوعه غير وجيه ويجب أن نبدأ فى المناقشة .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أطلب الكلمة .

الرئيس — ليس هذا دورك .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لى حق الرد .

الرئيس — أرجوك الجلوس وعدم التهويش .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أنا لا أهوش ولكل عضو الحق فى طلب الكلام .

الرئيس — من فضلك اسكت ولا أسمح لك بالكلام . والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — الاحتجاج بأن اللائحة الداخلية تمنع من أن ننظر الليلة فى التقرير احتجاج لا محل له ، فيما لو رأى المجلس التمسك بما قرره من قبل من النظر فيه الليلة .

والمجلس هو صاحب الشأن فى أن يعدّل اللائحة وما هو مدوّن فيها . وهو منشئها وله الحق فى تعديلها ... ...

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — استلفت نظر حضرة الرئيس إلى المادة الثالثة والسبعين من اللائحة الداخلية ... ...

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يقاطع المتكلم — وليستمر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف فى كلامه مع الإيجاز .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — إن المجلس هو المنشىء للائحة . وله حق مخالفتها وتعديلها . ويصح عرض الأمر على المجلس ليبدى رأيه فى : هل ننظر مشروع القانون الخاص بالمعاهدة الليلة أم لا ؟

أما الاحتجاج بأنه يجوز أن بعض حضرات الأعضاء لا يكون مستعدا الليلة ، فهو احتجاج فى غير محله ، لأننا جميعا كنا متتبعين المناقشات الخاصة بهذه المعاهدة .

وأنا أقترح عرض الأمر على المجلس .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أستلفت نظر حضرة الرئيس إلى المادة الثالثة والسبعين من اللائحة الداخلية وإلى ما اشترطته من عرض المشروع الوارد من الحكومة على المجلس فى أول جلسة له .

وأما المناقشة التى سبق أن دارت فى الجلسة الماضية فكانت حول المادة الرابعة والستين من اللائحة .

وأنا بكلامى أطلب تصحيح إجراءات المجلس ، ولا أطلب بذلك تأجيل الموضوع .

وقد سبق أن أخذت مسودة من تقرير لجنة الخارجية عن مشروع المعاهدة بعد منتصف ليلة أمس . وقرأتها . فأنا لم أقصر فى القراءة . ولكنى أطلب تصحيح الإجراءات . لأننا بصدد مشروع قانون مهم يختص بمعاهدة دولية معروضة على مجلس تشريعى أعلى . فتقتضى كرامة المجلس . وكرامة الدولة أن تكون الإجراءات سليمة صحيحة .

والمادة الثالثة والسبعون من اللائحة تقول : " تعرض المشروعات التى ترد من الحكومة إلى المجلس فى أول جلسة ليقرر إحالتها على اللجان المختصة " .

أعنى أن المشروع حين وروده يعرض على المجلس فى أول جلسة له . ولا يعرض على مكتبه ... ...

الرئيس — انتهينا من سماع هذا الشرح .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — اللائحة تقضى بأن مشروع القانون الوارد يجب أن يعرض على المجلس فى أول جلسة .

ومشروع القانون المعروض الليلة ورد بالأمس فقط . ولم يكن هناك جلسة . والجلسة الليلة فقط . فيجب عرض مشروع هذا القانون مع الكتاب الوارد به على المجلس فى هذه الجلسة . ليقرر إحالته على اللجنة عملا بالمادة الثالثة والسبعين من اللائحة .

الرئيس — تقدم اقتراحان كل منهما موقع عليه من عشرة من حضرات الأعضاء هذا نصهما :

"صاحب السعادة الرئيس

(١) نرجو إقفال باب المناقشة "

محمد عبد اللطيف . ابراهيم نوار . محمد المغازى . محمد مرزوق . أبو الفضل . محمد كمال علما . ابراهيم حليم مهنا . محمد سليمان الوكيل . عبد الرزاق القاضى . الشافعى أبو وافيه .

(٢) نطلب إقفال باب المناقشة والنظر فى القانون "

عفيفى حسين البربرى . عبد الستار الباسل . محمد الحفنى الطرزى . أحمد حميد أبو ستيت . حسن الوكيل . محمد أحمد الشريف . الكسان أبسخرون . على مصطفى الطاروطى . أحمد مصطفى عمرو . زكى ويصا " .

فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

(موافقة) .

الرئيس — والموافق على طلب حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى تأجيل مناقشة مشروع القانون المعروض الليلة يتفضل بالوقوف .

(وقف حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى وحضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا) .

الرئيس — يقرر المجلس نظر مشروع القانون المعروض الليلة .

(كتاب مجلس النواب وإحالته إلى اللجنة) .

" حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلساته المنعقدة فى ١١ و ١٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ تقرير لجنة الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لحضرتكم مشروع القانون وتقرير اللجنة ومضابط الجلسات المذكورة راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام "

رئيس مجلس النواب

أحمد ماهر "

يحال إلى اللجنة "

محمود بسيونى

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

وها هو نص مشروع القانون المذكور :

مشروع قانون وارد من مجلس النواب

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بلندرة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — فليتفضل حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصرى بك مقرر اللجنة .

المقرر — أتشرف بأن أتلو على حضراتكم نص تقرير اللجنة الذى وزع على حضراتكم من قبل ... ...

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لى استفهام ...

(ضجة) .

لى كلمة استفهام ، هى : إذا كانت لى ملاحظة على تقرير اللجنة فمتى يجوز لى إبداؤها ؟

الرئيس — بعد تلاوة التقرير طبعا . وهذا أمر ظاهر، ولا يحتاج إلى استفهام .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — وأنا أحفظ لنفسى الحق فى ذلك .

(وهنا تلى تقرير اللجنة السابق نشره بصفحة ١٢٠) .

الرئيس — لقد طلب حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا — وهو من المؤيدين — أن يؤجل كلمته إلى غد . وكذلك حضرة الشيخ المحترم لويس فانوس افندى ، وهو مؤيد .

والآن تكون الكلمة لأحد حضرتى الشيخين المحترمين محمد على علوبه باشا أو حافظ رمضان بك، وهما معارضان .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — لابد أن يكون ابتداء الكلام لواحد من حضرات المؤيدين .

الرئيس — لا ضرورة لهذا .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — لابد بمقتضى اللائحة أن يبدأ الكلام واحد من المؤيدين .

الرئيس — لا نستطيع أن نلزم أحد المؤيدين بأن يبدأ الكلام أولا . إذ لا إلزام فى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك — حضرات الشيوخ المحترمين : إذا أردنا أن نقيس الأعمال التى قامت بها الهيئة البرلمانية من يوم إنشائها إلى اليوم من تشريع وغيره . إذا أردنا أن نقيس ذلك بما هو معروض علينا الليلة وجدنا أن مشروع المعاهدة من أخطر الأشياء التى يمكن أن تقوم بها هيئة نيابية . وكلما فكرت فى قرب الموعد الذى يبت فيه فى أمر هذه المعاهدة . وبالتالى يبت فى مصير البلاد . كلما فكرت فى قرب هذا الموعد وقد يكون بعد يوم أو يومين أو ساعات بمجرد انتهاء حضراتكم من المناقشة . كلما فكرت فى هذا تعظم المسئولية الموضوعة على أكتافنا . هذه المسئولية التى لا حد لها .

لذلك — يا حضرات الشيوخ المحترمين — أؤكد لكم أننى فى هذه الليلة لا ألجأ مطلقا إلى أساليب الخطابة . أو المواقف الخطابية بقصد حب الغلبة والانتصار . وإنما أريد حقيقة أن أبحث معكم مشروع المعاهدة بحثا يحيط به كل سكون ، وكل هدوء . السكون والهدوء الجديران بحضرات الشيوخ وبمجلس الشيوخ .

ألفت نظر حضراتكم إلى حادثين جديرين بالعناية ، حادثين سياسيين ، حادث وقع فى سنة ١٩٢١ ، وحادث آخر وقع بعده فى سنة ١٩٣٦ فى سنة ١٩٢١ . وبالضبط فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ أرسل اللورد اللنبى إلى المركيز كيرزون وزير خارجية بريطانيا تلغرافا أتلو على حضراتكم تعريبه :

"لا يسعنى إلا أن أطلب إليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقونى إذا قلت إن ليس ثم مصرى — كائنا ما كانت آراؤه الشخصية — يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام — وكذلك فإنه من الضرورى العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة .

ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالته الأمل فى الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة فى مقابل منح .

إن العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئا فى الماضى كانت الطريقة التى جرت عليها هى أن تجعلها من جانب واحد ..."

(المستند رقم ٧ من الكتاب الأبيض الإنجليزى من الفيلدمرشال فيكونت هيلندى قبل أن يكون لوردا إلى المركيز كيرزون أوف كدلستون بالتلغراف وقد تضمنه الكتاب الأزرق الإنجليزى وهو مجموعة الوثائق الإنجليزية الرسمية) .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ أبرمت معاهدة بين مصر وبريطانيا ووقع عليها رؤساء الأحزاب السياسية ما عدا الحزب الوطنى .

فى هذا المقام — يا حضرات الشيوخ المحترمين — يتسائل الإنسان نفسه هل كان اللورد اللنبى فى سنة ١٩٢١ مخطئا فيما ذهب إليه . أم أن الحكومة البريطانية تزحزحت فى سنة ١٩٣٦ عن موقفها الواضح الجلى الذى أعلنته فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أم أن المعاهدين المصريين فى سنة ١٩٣٦ هم الذين أنكروا ماضى مصر وجهادها نصف قرن ، وقبلوا اليوم ما كانوا يرفضونه بإباء وشمم منذ خمس عشرة سنة ؟

ما كان اللورد اللنبى يجهل أن الحركة الوطنية المصرية قديمة العهد منذ وطئت البلاد أقدام الإنجليز وأنها مطالبة بالجلاء .

ونظرية الإنجليز موضوعة أمام أنظار المصريين فى تقرير اللورد ملنر الذى يقول فيه بصريح العبارة "إننا نرى أن علاقة الحماية علاقة غير مرغوب فيها . ويجب أن نستبدل بها اتفاقا مع مصر ينيلنا المزايا التى تستفاد من الحماية كما نفهمها نحن — أى البريطانيون" .

كان أمام اللورد اللنبى هذه النظرية . وكانت النظرية المصرية أنها لا تقبل الحماية فى صورة من صورها ، ولا فى قالب من قوالبها . وأظن أنه يحسن بى أن أرجع إلى كلام زعماء مصر فى ذلك الوقت .

قال المغفور له مصطفى كامل باشا : "إن كل اتفاق بيننا وبين الإنجليز لا يقوم على قاعدة الجلاء إنما هو تضحية للشرف البريطانى وللشرف المصرى سواء بسواء" .

وقال المغفور له سعد زغلول باشا فى خطابه الذى جابه الناس به فى أول سبتمبر سنة ١٩٢١ : "لا يمكن سحب الثقة منا إلا فى إحدى حالتين : فى حالة ما إذا عدلت الأمة عن طلب استقلالها ورغبت فى تأييد الحماية عليها . وهذا ما أعيذ الأمة من أن تفعله أو تميل إليه مهما تقلبت الأحوال وتغيرت الظروف . وحالة ما إذا قصرت أنا وإخوانى فى السعى إلى هذا الاستقلال ورغبت عنه إلى الحماية . هنالك لا يحق للأمة أن تسحب منى ثقتها بل يحق لها أن تقضى علىّ بالإعدام . ويكون قضاؤها عادلا" .

هذه عبارة خطابية ، وإنما معناها صريح .

لم يجهل اللورد اللنبى شيئا من هذا . لذلك نصح لحكومته بكل إخلاص أن تعدل عن فكرة عقد معاهدة . وقال يجب أن تسير مع مصر كما كانت تسير معها تركيا . ولذلك أصدرت حكومة بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب واحد .

فى هذا التصريح وضعت تحت أبصارنا ماتدعيه من الحقوق والتى ما كان لها أن تطالب بها من قبل . وضعت هذه الحقوق تحت أبصارنا معتمدة على الزمن وعلى دهائها وشدة صبرها حتى يأتى اليوم الذى تحصل فيه على رضائنا وقبولنا شيئا من هذه التحفظات ، وهى الحقوق التى تدعيها .

وضعت هذا تحت أبصارنا . ثم فتحت أمامنا باب المكالمات ، باب المحادثات ، باب المفاوضات ، قل ما شئت عن ذلك وأنتجت تلك المحادثات أو المفاوضات جملة مشروعات عن الاتفاق بيننا وبين بريطانيا .

ولكن لم توجد حكومة واحدة من الحكومات المتعاقبة تقدمت إلى هيئة برلمانية مصرية بمشروع من تلك المشروعات .

فإذا أردنا — ياحضرات الأعضاء — أن نبحث عن السبب الجوهرى وعن الدوافع التى حملت الحكومات المتعاقبة على رفض تلك المشروعات التى أنتجتها تلك المفاوضات . فإنى أذكره لحضراتكم منقولا عن الوثائق الرسمية دون أن أستنتج منها شيئا ودون أن أضيع الوقت فى شىء قد يحتاج لأخذ ورد .

فلنرجع إذن إلى الوثائق الرسمية ففيها الجواب الصريح الذى نبحث عنه .
فأول مشروع رفضه المرحوم عدلى يكن باشا وقال فى رده لوزير خارجية بريطانيا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ :

"نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان فى الأراضى المصرية . ووضع أيضا تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها وليس هذا إلا الاحتلال بعينه . الاحتلال الذى يذهب بكل معنى الاستقلال . ويقضى على السيادة الداخلية نفسها . وقد كفى الاحتلال العسكرى فى الماضى . ولو لم يكن إلا موقتا لأن يجعل لبريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها دون أن يحتاج فى ذلك لأى نص فى المعاهدة أو لإثبات أية سلطة ما" .

هذا كلام قاله المغفور له عدلى يكن باشا فى مواجهة الحكومة البريطانية . وهو كلام صريح واضح لاشك فيه يبرز لنا السبب الجوهرى فى رفض هذا المشروع ، ويبين نتائج الاحتلال .

بعد ذلك حدثت مفاوضة ونتج عنها مشروع معاهدة فى عهد المغفور له عبد الخالق ثروت باشا ورفض هذا المشروع أيضا . فماذا كان رد المغفور له ثروت باشا على وزير خارجية بريطانيا ؟

"ورأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها . ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا . وبناء على ذلك عهد إلى زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع" .

ولم يكن فى الواقع فى الرد إلا هذه العبارة .وهى ثابتة فى الوثائق الموجودة تحت أيدى حضراتكم .

وتجدون أن الفكرة الأساسية والجوهر الحقيقى فى رفض المشروع هو ألا تقبل الحكومة أن يكون الاحتلال شرعيا بصورة من الصور .

إذا كان فى رفض عدلى يكن باشا المشروع أسباب . ففى رفض مشروع ثروت باشا لا سبب غير ذلك . هذه الجملة وحدها هى الجواب الذى أرسله المغفور له ثروت باشا .

كذلك تعلمون حضراتكم أنه حدثت مفاوضات فى سنة ١٩٢٤ تقدم عنها مشروع بريطانى للاتفاق الموعود ولكن ليست تحت أيدينا الوثائق الرسمية التى تدلنا وتهدينا على السبب الذى من أجله رفض المغفور له سعد باشا هذا المشروع . وإنما أمامنا خطاب ألقاه فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ يقول فيه : "إنهم — الإنجليز — طالبوا أن تكون لهم قوة عسكرية فى أرض مصر على شرط ألا تتدخل فى شؤوننا ولنا الحرية التامة فى أن نشترط ما نشاء من الشروط ونطلب ما نريد من الضمانات لئلا تتمكن هذه القوة من التدخل فى شؤوننا فرفضنا ، رفضنا لأننا نفهم أن وجود عسكرى واحد على الأرض المصرية مخل بالاستقلال ، رفضت ذلك وما أظن أن رفض هذا عمل من الأعمال الجليلة ، لأن الرجل لا يعتبر فاضلا ولا ذا عمل جليل بمجرد كونه امتنع عن خيانة وطنه" .

من الوثائق الرسمية وغير الرسمية تتبينون حضراتكم جليا أن الصخرة التى تحطمت عليها كل المشروعات السابقة هى فى الواقع مسألة الاحتلال العسكرى وإذا كان الأمر كذلك وجب علينا أن نبدأ الكلام فيها . وجب علينا أن نبحث هذه المسألة فى مشروع المعاهدة المعروض على حضراتكم .

حصلت حوادث سياسية قبل المفاوضة فى هذا المشروع تدلنا على مبلغ اتساع المطامع البريطانية فى المسألة العسكرية . وتحت أيديكم فى الوثائق التى وزعت عليكم تصريح السير جون سيمون لدولة صدقى باشا فى سبتمبر سنة ١٩٣٢ بجنيف مؤداه " أن عند السلطة العسكرية البريطانية مطالب واحتياطات تقضى بإعادة النظر فى المناطق التى تعسكر فيها الجنود البريطانية" .

وإنى لا يمكننى التعرض لمحادثات الزعفران لأن محاضرها ومذكراتها غير موجودة تحت يدنا وقد سمعنا أنه ربما يكون فيها بعض الأسرار وقد كان من المستطاع إيداع هذه المحاضر — ولو غير مترجمة — بسكرتيرية المجلس ليطلع عليها من يشاء من حضرات الأعضاء . وعلى كل حال لا يوجد إنسان تحت سماء مصر لم يسمع أنه عند البدء فى المفاوضات اشترطت الجهة البريطانية أن تبحث قبل كل شىء المسألة العسكرية ثم مسألة السودان وكل هذا يدل على اتساع المطامع البريطانية فى النقطة العسكرية أو الاحتلال البريطانى .

المعاهدة ، يا حضرات الأعضاء ، كما قرأتموها لها ملحقات ولها محاضر متفق عليها . وأؤكد لحضراتكم أن الملحقات والمحاضر أكبر بكثير من المعاهدة لدرجة أنى فى وقت من الأوقات وجدت أنه خير لنا أن نتنازل عن الملحقات المصرية إذا تنازل البريطانيون عن ملحقات مشروع المعاهدة (ضحك) فإنها فى الحقيقة ملحقات طويلة جدا .

تجدون حضراتكم فى نصوص الملحقات والمحاضر المتفق عليها وفى نفس المعاهدة أن المسألة العسكرية تطورت — وطبعا إذا تطور الشىء اتسع — ولابد لهذا التطور من مبررات .فهل هذه المبررات جدية حقيقية ولماذا تكون على حساب مصر ؟ إن لمصر أيضا مبررات جدية تقضى بعدم وجود الاحتلال .

سيكون الاحتلال بمقتضى هذه المعاهدة بريا وجويا .فالاحتلال البرى يشمل :

أولا — جميع المنطقة الواقعة شرق القناة إلى الحدود الفلسطينية بلا قيد ولا تحديد على بريطانيا بل حسب حاجاتها كتعبير الفقرة العاشرة من ملحق المادة الثامنة (ب) .

ثانيا — وجود الجنود البريطانية فى السودان بلا قيد ولا شرط على بريطانيا وبقيود وشروط على مصر فى تحديد عدد جنودها وأماكنها حسب مشيئة الحاكم العام البريطانى (المادة ١١ من المعاهدة) .

وبجانب هاتين المنطقتين منطقة ثالثة تمتد من بورسعيد إلى السويس فإذا رجعنا إلى الخرائط وخطوط الطول والعرض المبينة بالمعاهدة نجد أن هذه المنطقة تمتد إلى حدود مديرية الشرقية وإلى حدود مديرية الجيزة على بعد بضعة أميال من هليوپوليس . أما الاحتلال الجوى فمركزه الرئيسى فى منطقة القنال وتدخل فيه محطة الطيران فى أبى صوير وجميع الأراضى والمطارات التابعة لها والميادين الصالحة التى تنشأ شرق القناة (فقرة ٢ من ملحق المادة الثامنة) ولهذه القوات الجوية الحق دائما فى أن تحلق حيثما تريد فى جميع

الأجواء المصرية (فقرة ١٣ من ملحق المادة الثامنة) وتتكفل الحكومة المصرية بإقامة مطارات صالحة على الدوام برية ومائية إجابة لكل طلب يقدم إليها (فقرة ١٤) وللقوات البريطانية أن تخزن فى هذه المطارات الوقود والمهمات اللازمة . والأخطر من كل هذا أن لبريطانيا الحق المطلق فى أن تقوم بأى عمل فى تلك المطارات يقتضى سلامة طائراتها (الفقرة ١٥) فما الذى يقتضى سلامة الطائرات ؟ يظهر أن البريطانيين شعروا حقيقة بفداحة مطالبهم ولهذا قبلوا أو وضعوا النص الذى يقولون فيه إن الطيران فى الأجواء المصرية لا يكون فى الجهات المأهولة بالسكان إلا حين تقضى الضرورة بذلك وأن مصر تعامل مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية (فقرة ١٠ من المحضر المتفق عليه) . وتعلمون حضراتكم أن هذه أحكام أفلاطونية ، أحكام شكلية ، فى أى وقت يمكننا أن نقول إن الطائرات مرت على مناطق مأهولة بالسكان من غير مقتضى؟ كيف يكون هذا والمركز الرئيسى للطيران فى منطقة القناة . وأى طريق تتخذه الطائرات من غير أن تمر على أراض مأهولة بالسكان ؟ ليس لها إلا طريق البحر الأبيض المتوسط وهذا يستلزم أن تكون كل الطائرات مائية وهى ليست كذلك . ولا يمكن أن نعامل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية . شروط أو أحكام أفلاطونية محضة الغرض منها تغطية فداحة المطالب البريطانية . فإذا كنا يا حضرات الشيوخ المحترمين فى ماضى جهادنا القومى لم نقبل نقطة عسكرية واحدة كنا نسميها بأسود نقطة فى المشروعات السابقة . أفلا يكون عجيبا أن نرضى اليوم بالاحتلال البرى فى كل هذه المناطق الواسعة و بالاحتلال الجوى الذى يبسط جناحيه على مصر جميعها ؟ هذا فيما يتعلق بمنطقة أو مناطق الاحتلال. أما فيما يتعلق بعدد الجنود المحتلة فقد نصت المعاهدة على ألا يزيد عددهم على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ولا أريد أن أذهب بعيدا فى المناقشات — وقيل إن هذه الجنود هى لسلامة حرية الملاحة فى القناة كما قيل فى المعاهدة التى أبرمت بين فرنسا وتونس إن احتلال فرنسا لتونس كان لمنع القلاقل فى الحدود والشواطئ . إن الاستعمار يقول ما يشاء ولكن الاحتلال هو الاحتلال . وكما قيل أيضا فى احتلال البوسنه والهرسك إنه كان لتنظيم القوى فأصبح أداة استعمار فهذه البلاد بقبولها الاحتلال مكنت القوى المحتلة من السيطرة على بلادها وكذلك الحال فى احتلال الرين والسار فقد محا السيادة الألمانية على هذه المقاطعة ولم تعد لألمانيا تلك السيادة إلا بعد الجلاء مع أن هذا الاحتلال كان موقوتا ومعلقا على الاستفتاء .

لاحظوا حضراتكم أننا عند ما كنا تحت سيادة تركيا لم تحتل بلادنا ولا بجندى واحد فتمكنا وتمكن ولاة مصر بسبب عدم وجود الاحتلال من تكوين وتقوية قواتنا الدفاعية تحت سمع و بصر الدولة صاحبة السيادة. تمكنا من ذلك والفرمانات صريحة لا تسمح بزيادة قواتنا عن ثمانية عشر ألف جندى ولم يكن هذا إلا لأن البلاد لم تكن محتلة ولا يمكن أن يقال إن تركيا كانت تجهل القوة المصرية فقد كانت تعلم مقدار القوة التى أرسلت فى حرب القرم وحرب المكسيك والتى كانت تنم على مبلغ قوة البلاد . ومن اليوم الذى احتل فيه البريطانيون مصر اضمحلت القوى العسكرية بالرغم من أنه ليس بيننا وبين بريطانيا عقد بتحديد الجيش . وبالرغم من التصريحات الواضحة الجلية الصادرة من بريطانيا فقد أرسلت لعظمة سلطان مصر — عند ما أرادت فى سنة ١٩١٤ أن تحل محل تركيا — تبليغا بأن عظمته غير مقيد الآن بعدد الجنود ومن هذا التاريخ إلى اليوم والبلاد والهيئات النيابية وغيرها ينادى كل يوم بزيادة الجيش ولكن رغبتها لم تتحقق فى حين أنه ليس لبريطانيا من ذلك الوقت حق حماية البلاد كما أنه ليس لديها سند يعطيها حق إرسال بعثات عسكرية . ولم يكن لدينا فى ذلك الوقت إلا مفتش عام للجيش " غير متفق عليه " . أما الآن فالمعاهدة تقضى بإرسال بعثة عسكرية "متفق عليها" ومفهوم ما هو عمل البعثات العسكرية وخصوصا فى الممالك الصغيرة وهنا يجب حتما أن نسائل أنفسنا عما إذا كانت القوة الموجودة على القناة والتى تبلغ عشرة آلاف جندى وأربعمائة طيار كافية لصد الهجمات على القناة فى حالة الحرب ؟ اظن أنه لا يمكن لأحد أن يقول ذلك إذ هى فى الواقع ليست إلا لصد الهجمات الأولى حتى يأتى المدد .

هل عجزت مصر أن تقدم عشرة آلاف عسكرى لصد الهجمات الأولى حتى تنجدها حليفتها بريطانيا ؟ و إذا كانت مصر عاجزة عن هذا تمام العجز فهل هذا يحتاج يا حضرات الشيوخ المحترمين إلى عشرين سنة ؟

أنا أعرف أن صربيا خرجت من الحرب ولا جيش لها ولكنها فى بضع سنوات تتراوح بين السبع والثمانى أصبحت — وعلى رأسها الملك ألكسندر — ولديها جيش مؤلف من مائتى ألف جندى .

بطبيعة الحال لما ندخل فى هذه المسائل من الوجهة الفنية نجد أننا فى احتلال فعلى حقيقى وستنقضى عدة قرون حتى يمكن لنا أن نكون جيشا يستطيع أن يحل محل الجنود البريطانية .

أعرف أن الغازى مصطفى كمال لم ينضم إليه إلا جيش صغير هو الجيش الذى كان تحت قيادة القائد كاظم قره بكير الذى كان يحارب الأرمن ، ومع ذلك فقد تمكن الغازى مصطفى كمال أن ينظم جيوشه ، وهو تحت نيران الضرب والقتال مع اليونان حتى بلغ الجيش نحو مائتى ألف جندى . ومعنى هذا أن إيجاد الجنود يكون أولا، أما القواد الماهرون فالزمن كفيل بإيجادهم .

أنا أقيم الدليل القاطع لكم على أنه ليس الغرض من إقامة الجنود البريطانية على قناة السويس مجرد الدفاع عنها ولكن الغرض هو صد الهجمات الأولى حتى تأتيها النجدة .

للاحتلال أغراض أخرى وليس لسلامة المرور فى القناة . إذ كيف يكون الغرض سلامة المرور فى القناة وقد وقعت بريطانيا فى سنة ١٨٨٨ عقدا مع الدول جميعا ورضيت فيه أن تقوم مصر على حراسة القناة وسلامتها ؟

فهل كانت مصر فى سنة ١٨٨٨ أكثر قوة و بأسا فى جيشها مما هى عليه الآن ؟ و إذا كان الأمر كذلك فهل ليست عندنا الأموال والرجال وهما الطريق العملى الجدى لإيجاد هذه الجنود ؟ لا . لا . يا حضرات الشيوخ المحترمين وسأقيم لكم الدليل على أن الاحتلال يرمى لتحقيق أغراض أخرى عشرين سنة لأجل إيجاد عشرة آلاف عسكرى !

تجدون فى المعاهدة أن بريطانيا اشترطت ألا تنقل جنودها من القاهرة ولا من الإسكندرية وعلقت هذا النقل حتى تنقل جيوشها إلى القناة على أن تعبد مصر لها الطرق المبينة فى المعاهدة وهى أربع طرق حربية: (١) من الإسماعيلية إلى الإسكندرية (٢) من الإسماعيلية إلى القاهرة (٣) من بور سعيد إلى الإسماعيلية والسويس (٤) مواصلة بين الطريق الجنوبى للبحيرة المرة والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس .

واشترطت المعاهدة قبل نقل الجنود من الإسكندرية : أولا — إتمام الثكنات فى منطقة القناة ، ثانيا — تحسين الطرق من القاهرة إلى السويس ومن القاهرة إلى الإسكندرية عن طريق الصحراء ومن الإسكندرية إلى مرسى مطروح ، ثالثا — تحسين السكك الحديدية بين الإسماعيلية والإسكندرية وبين الإسكندرية ومرسى مطروح .

وقدرت المدة اللازمة لنقل الجنود المقيمين بالقاهرة بثلاث سنوات ولنقل الجنود المقيمين بالإسكندرية بثمان سنوات (ملحق المادة الثالثة من المعاهدة) .

ولا ريب أن تعليق نقل الجنود على إنشاء الطرق وتحسين المواصلات دليل قاطع على أن وجود الجنود فى منطقة القناة لم يكن الغرض منه مجرد الدفاع عن هذه القناة وإنما الغرض الحقيق هو ألا تنتقل هذه الجنود من مكانها قبل أن تفتح أمامها الطرق السلطانية التى تسمح لها أن تجوس خلال الديار متى شاءت ذلك والدليل على ذلك أنه فى الأزمة الخطيرة التى قامت بسبب السيادة على البحر الأبيض المتوسط لم تضع إنجلترا على القناة عشرة آلاف جندى .

حدث عند مناقشة حضرات النواب هذه المسألة بذاتها أن صرح حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة بأن الجانب البريطانى طلب من مفاوضينا أن تكون القوات البريطانية فى جهات متعددة منها القاهرة والإسكندرية لتتمكن من صد الاعتداء حيث يقع ولهذا اقترح الجانب المصرى إنشاء هذه الطرق . وهذا دليل أكثر وضوحا وجلاء على أن بقاء الجنود البريطانية فى منطقة القناة لم يكن الغرض منه مجرد ضمان حرية الملاحة فى القناة والدفاع عنها وإنما الغرض الحقيق هو السيطرة على مصر واحتلالها والدفاع عنها من الاعتداء فى أية جهة من جهاتها يقع عليها الاعتداء ولا شك فى ذلك مطلقا .

جاءت المعاهدة بعد هذا وجعلت بقاء الجنود البريطانية فى منطقة القنال موقتا لمدة عشرين سنة أى محددا بعشرين سنة . فكيف نجىء بعد هذه العشرين سنة ونطلب سحب القوة البريطانية التى كانت تعسكر فى منطقة القناة والتى كان من أغراضها صد الاعتداء حيث يقع فى أية جهة أخرى . هذا هو المنصوص عليه فى المعاهدة بحكم الطرق التى بينت فيها وهى أربع طرق والتى قبلت مصر وقبلت الحكومة أن تفتح قبل أن تنتقل الجنود البريطانية إلى منطقة القناة .

كيف يكون مركزنا فى هذا الوقت ؟

بعد ذلك وضعت فى المعاهدة نصوص أخرى . فقد نصت على أنه بعد العشرين سنة يجوز جلاء الجنود البريطانية على شرط أن تصبح مصر قادرة بمفردها على المحافظة على سلامة القناة ، وإذا وقع خلاف يحتكم فيه إلى عصبة الأمم .

بعد العشرين سنة يجب أن نقيم الدليل على أننا أصبحنا بمفردنا قادرين على المحافظة على القناة .

هذا ياحضرات الأعضاء ما يسمونه بالشرط التعجيزى . فهو تعجيز ظاهر يمكن أن ينسحب حكمه على كل دولة أخرى كبيرة كانت أو صغيرة فلا فرنسا ولا إيطاليا ولا يوغوسلافيا ولا تشيكوسلوفاكيا ولا لتوانيا ولا استونيا ولا بولندا ولا كل بلاد البلقان ولا إنجلترا نفسها تستطيع بمفردها أن تحافظ على سلامة بلادها إذا تألب عليها غيرها مجتمعا ومع هذا فلم يكن ذلك مبررا للاحتلال الأجنبى حتى بين الحلفاء أنفسهم .

ما معنى المحالفة إذن بين مصر وبريطانيا؟ أما أنها تشترط علينا — والنص صريح — أن نقوم بمفردنا بالمحافظة على القناة . هذا كثير . لا أريد أن أرجع إلى التفسير إذ ليست تحت يدى محاضر . ولكن المعاهدة قالت إنه فى حالة الخلاف نحتكم إلى عصبة الأمم . هاوية أخرى لنا . الاحتكام إلى مجلس عصبة الأمم له معنى سياسى كبير .

الواقع أن عصبة الأمم ومجلس العصبة هيئتان مختلفتان . لا تظنوا حضراتكم أن مجلس العصبة هو مجلس إدارة لها لأن لكل اختصاصه . ثم ماذا فعلت بريطانيا ؟ نعلم أن مجلس العصبة يتكون من مندوبين من الأمم من بينهم مندوبين من الدومنيون التى ترتبط مصلحتهم بمصلحة المعاهدة بين مصر وبريطانيا . وقد دعمت بريطانيا هذا التحكم بأن جعلت لأعضاء جمعية الأمم من مستعمراتها المستقلة مصلحة مباشرة فوق مصلحتهم الإمبراطورية العامة بأن حظرت على جميع البلدان الطيران فوق منطقة القناة إلا ما كان بقصد العبور فى ممر عرضه عشرة كيلومترات واستثنت من ذلك هيئات الطيران التى تتبع أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدولة البريطانية (الفقرة ١١ من ملحق المادة الثامنة) .

فإذا فرضنا أن أعضاء جمعية الأمم من المستعمرات البريطانية المستقلة (الدومنيون) تخلوا عن مصلحة إمبراطوريتهم العامة وتخلوا عن مصلحتهم الخاصة التى ربطتها بريطانيا بالمعاهدة المصرية — لأن لهم مصلحة هى أن تكون إمبراطوريتهم قوية لأنهم داخلون فيها — والتى تسمح لهم بالطيران فوق مصر كيف نتصور أن يتخلوا عن مصلحتهم الخاصة التى تسمح لهم بالطيران فوق مصر بدون قيد وفى ذلك الوقت كيف يعطون أصواتهم بعد أن نقيم الدليل على أننا أصبحنا قادرين على المحافظة على القناة ؟ وإذا فرضنا أن تنازلت جمعية الأمم المكونة للإمبراطورية البريطانية عن مصالحها بعد أن رأت جمعية الأمم فى هذا الوقت إنهاء الاحتلال . فإن هذا الاحتلال باق فى صورة أخرى مستمدة من المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

حقا أن البريطانيين أساتذة فى الاستعمار . افرضوا كل هـذا . هل الاحتلال الكلى لبلادنا يزول بعد العشرين سـنة ؟ من يستطيع أن يقول ذلك. وفى المعاهدة النص الصريح فقد جاء فى المادة السادسة عشرة المذكورة: "إنه فى حالة حرب أو تهديد بحرب أو حالة دولية مفاجئة يخشى منها نشوب حرب " الخ .

فى أول الأمر أؤكد لحضراتكم أنى افتكرت أنه ربما كان فى هذا التعبير نقص من الوجهـة الفنية فى صيغة العقود والمعاهدات لأن الحالة المفاجئة تجب حالة الحرب .

لكن هذا النص مقصود لنصيح بريطانيا وتقول — فى حالة مفاجئة — هل كنتم تفهمون أن الحالة المفاجئة لابد أن تكون حالة خطيرة ؟ لا . لا. أية حالة مفاجئة ولو لم تكن خطيرة .

وتعلمون حضراتكم أنه مادامت هناك سياسة دوليـة وما دامت توجد دول استعمارية وما دامت أوروبا للآن لم تستقر على حال فتلك المفاجآت تحدث فى كل وقت أو بعبارة أخرى — بموجب هـذا النص — يمكن لبريطانيا أن تحتل البلاد والمطارات والطرق وكل شيء فى أى وقت أرادت لأننا مهددون بذلك فى كل وقت تهديدا فى غاية الخطورة لأننا قد ارتبطنا بشأنها مع بريطانيا بمعاهدة قبلنا فيها كل هذا .

والخلاصة مما تقدم أن وجود الاحتلال يتعارض مع اسـتقلال البلاد مهما كانت صفته وينتقص من سيادتها ويرتب حقوقا تنسحب إلى رقابة فعلية فى جميع تصرفات البلد المحتل .

ولقد قيلت هـذه الحقيقة فى المسألة المصرية على لسان رجال القانون الدولى ورجال السياسة فى مناسبات كثيرة فقال المغفور له عدلى يكن باشا فى تقريره المؤرخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ الذى رفعه إلى عظمة السلطان وقتئذ بعد قطع مفاوضات اللورد كرزون :

" أما مسألة القوة العسكرية التى كانت فى مشروع ملنر وسـيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الإمبراطورية فقد أصبحت وسيلة فى نظر الحكومة الإنجليزية لتحقيق غايات مختلفة :

أولاها — الدفاع عن المواصلات الإمبراطورية فى حالة السلم والحرب .

والثانية — مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى إذا دعت إليها الحاجة .

الثالثة — حماية المصالح الأجنبية .

الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وقال العلامة شارل ديبوى فى فتواه التى قدمها للجمعية المصرية بباريس عن قواعد الاتفاق مع ملنر :

"إن الدولة الحامية تشترط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكريا. وفى المشروع نرى حقا أن إنجلترا حرمت على نفسها الرغبة فى إبقاء احتلالها العسكرى ولكنها مع ذلك لم تفرط فى أخذ الحق بإبقاء قوة عسكرية لها فى الأراضى المصرية ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتـلال العسكرى و إبقاء قوة عسكرية... ... " ثم قال : "ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة إذ أنه بناء على النص لا يكون تعهد بريطانيا العظمى بتعضيد مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب فى إبقاء القوة البريطانيـة على أرض مصر وإنما السبب حماية مواصلات الإمبراطورية . ولكن مهما كان السبب الذى يعزى إليه وجود القوى البريطانية فما لا شك فيـه أن وجود هذه القوى على الأرض المصرية يشعر على الأقل بوجود نقص فى استقلال مصر وبعدم الثقة بهـا و برغبة بريطانيا العظمى فى مراقبـة استخدام مصر لقواها الحربية الخاصة " .

هذا رأى شارل ديبوى قبل أن يكون أمامنا الطرق والسكك الحـديدية والمطارات والثكنات و باقى المنشآت العسكرية . وقبل أن يتضح جليا أن احتلال منطقة القناة تنطوى تحته أغراض أخرى . ولا نتردد بعد هــذا فى القول إن الاتفاق العسكرى فى معاهدة ٢٦ أغسطس سـنة ١٩٣٦ هو أخبث المشروعات الاستعمارية وأعظمها خطرا على البلاد فلم يقف هـذا الاتفاق العسكرى عند حدود الحماية التى فرضتها الاتفاقات السابقة . ولكنه فرض أن مصر أرض بريطانية محضة. وفرض عليها برنامجا عسكريا واسع المدى وقرر إنفاذه بمالنا ورجالنا على سنوات متتابعة وأصبحت النقط العسكرية التى كانت شرقى القناة ثم انتقلت غربيهـا بجوار الإسماعيلية الآن ممتدة من بور سعيد إلى السويس . ومن حدود مديرية الشرقيـة إلى حدود مديرية الجيزة وتناولت كل مديرية سينا . وبعد أن كانت القوى البريطانية الجوية قاصرة على منطقة القناة أصبح مرخصا لها بالتحليق فى جو مصر جميعه والهبوط والصعود من مطاراتنا الموجودة والتى سننشئها كلما طلبت ذلك بريطانيـا وسنرخص لها بتخزين الوقود والمهمات ونسمح لها أن تتخذ فيها بنفسها ما تراه ضروريا لسلامة طائراتها . وننشئ الطرق ونعبدها بما يبهظ ماليتنا فتصبح مصر تحت سيطرة احتلال برى واحتلال جوى أشد خطرا وأكثر هولا .

وكل هـذا يحدث برضائنا باسم الصداقة والتحالف مع بريطانيا وتحت عنوان الاستقلال التام لمصر .

أترك الكلام عن المسألة العسكرية وأنتقـل إلى الكلام عن مسألة غاية فى الخطورة وهى مسألة المحالفة الحربية بين مصر وبريطانيا .

يعرف كل الذين يرقبون تطور الحوادث الدولية أن التوازن الأوروبى قد اختل بعد الحرب العامة ولم تعرف بعد الاتجاهات السياسية الدولية التى أصبحت غير مستقرة على حال ففى الوقت الذى نرى فيه أن إيطاليا التى كان بينها و بين ألمـانيا نزاع استدعى إرسال مائة ألف جندى إلى حدودها تتفق مع ألمـانيا الآن . وفى الوقت الذى نرى فيه بولونيا تتجه ناحيـة فرنسا نراها تتجه ناحية روسيا. من هذا ترون أن استقرار الحالة الدولية غير موجود وأن عدم استقرارها يقضى على الممـالك الصغيرة بألا تتورط فى المحـالفات

الحربية مع الدول العظمى ، لذلك نرى مثلا التحالف الصغير والتحالف البلقانى قائما بين الممالك الصغيرة وبعضها ونرى مثلا أن بلجيكا التى أصابها ما أصابها فى الحرب العظمى تعلن عودتها إلى الحياد . وتنبذ المحالفات الحربية لأن التحالف يجعلها دولة محاربة و يعرضها إلى ماتتعرض له حليفاتها ولكن الحياد وإن كان خطرا إلا أن فى التحالف خطرا أشدّ .

فى هذا الوقت تدخل مصر فى تحالف حربى مع بريطانيا . ولو وقف هذا التحالف عند حدّ الدفاع وحده لبررنا موقفنا وإن كان ذلك لا يحتاج فيه إلى محالفة حربية ، لأنه موجود فى طبيعة الأمور نفسها ولقلنا إن مصلحة الطرفين فى هذا التحالف الدفاعى مدركة مفهومة فمصر تدافع عن سلامة بلادها و بريطانيا تساعدها لتأمين مواصلاتها .

ولكن المعاهدة الحاضرة تخطت هذا الحدّ وفرضت على مصر التزامات أخرى هى أن تقدّم لبريطانيا داخل حدودها كل المساعدات وتخولها حق احتلال موانيها ومطاراتها وكل طرق المواصلات فيها إذا اشتبكت بريطانيا فى حرب مع غيرها ولو لم يكن لمصر شأن فيها (المادة السابعة) .

وأضافت المعاهدة أن أى تغيير عند إعادة النظر فيها يجب أن يكفل استمرار هذا التحالف طبقا للمبادئ المقررة فيها (المادة السادسة عشرة) .

ومعنى هذا أننا أعطينا بريطانيا حق ارتفاق حربى فى بلادنا وهذا الحق دائم مستمر تصبح مصر بموجبه بلادا محاربة فى جميع حروب بريطانيا ، هجومية كانت أو دفاعية ولو لم يكن لمصر شأن فيها . فإذا فرضنا أن إنجلترا أرادت أن تستولى على مستعمرة واداى وهى على حدود مديرية الفاشر فاشتبكت فى حرب مع فرنسا كان علينا بمقتضى المعاهدة أن نقدّم لها كل المساعدات وفى هذه الحالة تصبح مصر دولة محاربة .

ولا يخفى أن للدولة البريطانية مطامع استعمارية ومصالح متعددة فى مغاوب الأرض ومشارقها وكلما كثرت المصالح كثرت الخلافات ومتى دب الخلاف نشأت الحالة الدولية المفاجئة وتوقع حدوث الحرب . ولا يخفى أن هناك نزاعا قائما على السيادة فى البحر الأبيض المتوسط و يخشى أن تدخلنا المحالفة فى هذا النزاع .

كما لايخفى أن قيام مصر بتعهداتها هذه لايمكنها أبدا من أن تبقى على الحياد مرة واحدة والحروب الحالية تكلف مئات الملايين وتقضى على حياة الأهلين وتجر الخراب على البلاد .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : أقسم بالله العظيم بينى و بين نفسى ، و بينى و بين الله أنى لو لم أجد غير هذا النص فى المعاهدة لأجمعت كل الإحجام عن قبولها .

ولقد رأينا كيف كان سلوك بريطانيا معنا فى الحرب العامة فقد كانت تأخذ المتطوعين كرها ، وكانت تستولى على أرزاقنا ومواشينا بثمن زهيد . أما بعد المحالفة فسيكون ذلك كله على حساب المصريين .

و إذا خذلنا فى حرب من هذه الحروب حلت بنا مصائب المخذولين و إذا انتصرنا فلا نغنم شيئا من نتيجة هذا الانتصار بل يجب علينا أن نستعد لنستقبل حربا أخرى لمعاونة بريطانيا من جديد وليس لنا من وراء ذلك غير الشرف العظيم بمحالفة دولة قوية كالدولة البريطانية . هذا التحالف الذى ليس لنا منه غير شرف الاسم لا معناه ، ساقنا إلى قبول المركز الممتاز للممثلين البريطانيين فى مصر . ولقد قال العلامة شارل ديبوى فى فتواه السالفة الذكر :

” إن هذا الممثل الممنوح مركزا استثنائيا والمخوّل حق التقدّم على جميع الممثلين الآخرين لهو يشبه منتهى الشبه النائب العام الذى يوجد فى البلاد الخاضعة للحماية ويسيطر على شؤونها . وإن المحالفة غير الموقوتة المراد عقدها بين مصر وانجلترا لتشبه شبها غريبا المحالفة الأبدية غير المتساوية الطرفين التى تقرر بها الحماية . وفى الحقيقة أن المحالفة العادية لاتؤدى أصلا إلى منح ممثل الدولة الحليفة حق التقدّم على غيرهم “ .

فإذا وجد فى بعض الممالك الأخرى المتحالفة مركز استثنائى للممثلين السياسيين فليس عندهم احتلال برى وجوى وحقوق ارتفاق حربية . وليس عندهم التزامات باهظة فى وقت الحرب دون مقابل .

فالمركز الممنوح لممثل بريطانيا فى مصر ليس من قبيل المجاملات بل إن حقه مكتسب بحكم الالتزامات التى تعهدت بها مصر والتى يجب أن يسهر عليها و يرقب تنفيذها .

ولقد أبان اللورد ملنر فى تقريره هذه الحقيقة بوضوح وجلاء فقال :

” كل معاهدة تعقد بيننا و بين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضى المصرية وتتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية “ .

كذلك جرّنا هذا التحالف الحربى الذى ليس لنا منه غير فخامة الألفاظ لامعناها أن أصبح تنظيم الجيش المصرى وترتيب قوة الدفاع وهما من أخص شؤون السيادة الداخلية تحت رقابة بريطانيا من طريق البعثة العسكرية ومن طريق جعل الجيش على النمط الإنجليزى تعليما وتدريبا وتجهيزا بالسلاح .

على أن الاحتلال فى ذاته يكفل هذه الرقابة ، وقول شارل ديبوى فى فتواه التى أبديتها لحضراتكم : ” إن وجود القوى البريطانية فى الأرض المصرية يشعر برغبة بريطانيا فى مراقبة استخدام مصر لقواها الحربية الخاصة “ يؤيده تاريخ مصر ذاتها من عهد محمد على إلى اليوم ، فلقد كانت مصر تحت سيادة تركيا وعلى الرغم من أن قوتها العسكرية محدودة بموجب الفرمانات فقد تمكن ولاة مصر أن يزيدوا فى قوى البلاد العسكرية وكانت النجدات التى أرسلتها مصر فى حرب القرم والمكسيك وغيرها تحت سمع و بصر الدولة صاحبة السيادة تنم عن حقيقة تلك القوى العسكرية ولا يمكننا أن نعزو ذلك إلى أن البلاد لم تكن محتلة ولم يكن لتركيا جندى واحد فى أرضنا

فلما احتلت بريطانيا مصر تضاءلت قوتنا العسكرية وعلى الرغم من تبليغ بريطانيا إلى عظمة السلطان المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ والذى أعلنت فيه : " أنه بزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات لعدد جيش سموكم". على الرغم من ذلك فلم تسمح بريطانيا للحكومات المصرية أن تجيب نداء البلاد فى هيئاتها النيابية وغير النيابية لتقوية جيشها وتعزيز قوتها الدفاعية ولم يكن لبريطانيا أى حق مستمد من أى اتفاق أو انتداب أو توكيل .

أما بعد المعاهدة فلها بعثة عسكرية متفق عليها لا مفتش واحد للجنود غير متفق عليه ولها حق دائم للدفاع عن مصر واحتلال برى فى مناطق واسعة واحتلال جوى شامل وحق ارتفاق حربى مستمر ولها ممثل بريطانى ممتاز يرقب تنفيذ المعاهدة، فمن نافل القول ومن سلامة النية وقصر النظر بوجود جيش قوى يهدد تلك الحقوق والمصالح التى نكون قد ارتضيناها وقد تقضى الظروف على بريطانيا أن يزيد عدد جيشنا ولكن سوف يتفننون دائما فى طريقة استخدامه فيبعثون به إلى السودان تحت مشيئة الحاكم العام البريطانى ويقضون عليه كما قضوا على حملات هكس وغردون وقد ينتهى الأمر بهم أن يردوه إلى ضعفه متى انقضت أوتارهم وتحققت مقاصدهم ويحدث كل هذا تحت ضغط الاحتلال وممثل الاحتلال الممتاز .

فالاحتلال فى كل زمان وكل مكان يسدّ مسالك الاستقلال مهما كانت صفته ومهما كان الغرض الظاهر من وجوده فاحتلال البوسنة والهرسك بقصد الإصلاح الداخلى واحتلال تونس فى معاهدة فرنسا لمنع المشاغبات على الحدود والشواطئ تخطيا حدود هذه الأغراض الظاهرة وانقلبا إلى أداة استعمار وسيادة كذلك احتلال منطقة الرين والسار محا السيادة الألمانية على هذه المقاطعات ولم تردّ تلك السيادة إلا بعد الجلاء .

وأنتقل بعد هذا إلى مسألة السودان .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء وأعيدت فى الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين مساء) .

وقفنا ياحضرات الشيوخ عند الكلام عن السودان ولاحاجة بى إلى أن أنوه بأن السودان ومصر جسم واحد تسرى فيهما روح واحدة هى النيل وتربطهما مصالح واحدة ولغة واحدة ودين واحد، وفصلهما فى الحقيقة هو إنكار لما تقضى الطبيعة أن يوصل .

ولقد اتفقت كلمة رؤساء الحكومات المصرية المتعاقبة السابقة والحاضرة على اعتبار أن مصر والسودان لايفترقان فقد قال المغفور له محمد شريف باشا : " إن تركنا السودان فالسودان لا يتركنا " وكتب المغفور له مصطفى رياض باشا إلى اللورد كرومر سنة ١٨٨٨ : "إن النيل حياة مصر والنيل هو السودان ولا يشك أحد بأن الروابط التى تربط مصر والسودان لهى روابط وثيقة لا انفصام لها ". وقال المغفور له سعد زغلول باشا فى ١٣ يناير سنة ١٩١٩ : " إن من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ". بل هو كما قال المستشار المالى سنة ١٩١٤ ." ألزم لمصر من الإسكندرية ".

وكتب حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩١٩ فى جريدة الأهرام يقول : "لو أحصيت الجروح التى أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطانى إلى عام ١٩١٤ لكان أبعدها غورا وأشدها إيلاما ذلك الجرح الدامى بل ذلك الجرح المميت الذى أحدثته اتفاقية سنة ١٨٩٩ " .

وفى الواقع أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ تفصل السودان عن مصر فهى تجعل السلطة المدنية والعسكرية بيد الحاكم العام البريطانى الذى لايعين إلا بطلب الحكومة البريطانية ولا يفصل إلا برضائها وهو الذى يتولى مع مجلسه الأعلى وكل أعضائه من البريطانيين جميع السلطات التنفيذية والتشريعية حتى إن القوانين المصرية لا تسرى على هذه الأقطار إلا ما يرى الحاكم العام سريانه بمنشور يصدر منه طبقا للمواد ٣ و ٤ و ٥ من اتفاقية سنة ١٨٩٩

ولقد ظلت البلاد فى جميع أطوار جهادها تنادى ببطلان هذه الاتفاقية حتى إن المفاوضين المصريين صرحوا فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ "أن اتفاقية السودان ممقوتة فى مصر كل المقت وكل ما نريده هو عدم الإشارة إليها إطلاقا فى المعاهدة".

(الكتاب الأخضر صفحة ٣٣) .

فلا ندرى بعد هذا كيف سلم المفاوضون المصريون بإقرار هذه الاتفاقية وجعلها مشروعة بعد إذ رفضوا الإشارة إليها ؟!

تقضى المعاهدة الحاضرة فى المادة الحادية عشرة على أنه : "مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة لهم بمقتضى هاتين الاتفاقيتين".

وألاحظ هنا أن اتفاقية ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ خاصة بضم سواكن إلى السودان .

فهذا أيها السادة إقرار صريح لاتفاقية السودان وجعلها مشروعة . أما القول بأن الحاكم العام يباشر سلطته بالنيابة عن الطرفين فهو لغو لا قيمة له. ذلك لأن النيابة تقتضى المسئولية . وهذا الحاكم بأمره ليس مسئولا عن شىء أمام الحكومة المصرية أكثر من أن يبلغها المنشورات التى يصدرها (المادة ٤ من اتفاقية السودان) .

ولم تقف المعاهدة عند حد إقرار اتفاقية السودان التى لم تقم على سند من الحق أو القانون ولكن أضافت نصوصا جديدة تؤيد به فصل السودان كمسألة المهاجرة والمتاجرة وحق الملك فكلها نصوص تكفى للدلالة على أن السودان غير مصر .

ثم لأجل أن تسجل بريطانيا مركزها فى السودان من الناحية الدولية وضعت أحكاما جديدة فى المعاهدة الحاضرة لسريان الاتفاقات الدولية على هذه الأقطار وخصت مصر بالاشتراك معها فى الاتفاقات ذات الصفة الفنية والإنسانية (ملحق المادة ١١ من المعاهدة) وهى تقصد بالمعاهدات الفنية

معاهدات المياه على ما نظن. وتقصد بالمعاهدات الإنسانية منع تجارة الرقيق والمواد المخدرة والأسلحة . وأخرجت بهذا المعاهدات ذات الأهمية من الناحية الدولية كالمعاهدات السياسية والاقتصادية والتجارية وجعلتها على ما يظهر موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وبعد أن تم لبريطانيا كل هذا فرضت على مصر أن تجند جيشا من أبنائها وتنفق عليه من مالها وتبعث به إلى السودان تحت إمرة حاكم بريطانى له أن يحدّد عدده ويعين مكانه ويقرر تنقلاته ويسخر قوته (المادة ١١ من المعاهدة والفقرة ٤ من المحضر المتفق عليه) .

أما ذلك (الضابط العظيم) والخبير الاقتصادى اللذان سترسلهما الحكومة المصرية فليست لهما مهمة غير الاستشارة وليست لهما أية سلطة فى حكومة هذه الأقطار . وهما غير أعضاء فى مجلس الحاكم العام فهما والجيش سواء والكل تحت سلطة هذا الحاكم العام .

وهذا يؤيد أن الجيش المصرى لا تكون له فى السودان غير مهمة الحراسة لحدوده وتسخيره ضدّ منافسى إنجلترا فى الاستعمار فهو جيش مصرى تتبرع به مصر لغيرها وهو أشبه شيء بالجنود المرتزقة (Mercenaries) التى كانت تكرى نفسها فى القرون الوسطى . ومحال أن تسرى فى جيش هذا شأنه روح العزة القومية والملكات العسكرية الصحيحة التى هى قوام الجيوش فى البلاد المستقلة . ولن أجد أبلغ فى هذا المقام من قول المغفور له الأميرالاى أحمد رفعت فى مذكراته المطبوعة (يسلمنا وزراؤنا لأعدائنا ويقولون لنا أطيعوهم فإذا خالفناهم حتى ولو كان ذلك فى صالح الوطن حاكتنا حكومتنا وأنزلت بنا الرزايا ... ... ورجال الأمة ساهون وواهمون فى اعتقاداتهم الصبيانية) .

وهنا ترك الفقيد الراحل صفحات بيضاء كان يريد إتمامها ولكن وافاه القضاء قبل أن يشهد هذه المعاهدة .

فالمعاهدة الحاضرة تقر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة وتجعلها مشروعة وتجعل من هذا الجزء المتمم لمصر مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية تحت إمرة حاكم بريطانى ! ! !

فكيف يسوغ لنا بعد هذا أن نسمى معاهدة تحالف وصداقة تلك المعاهدة التى قوامها إقرار الغصب والإكراه وتسخير مصر وجيشها للطامع البريطانية ؟ ؟ ؟

أنتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الامتيازات الأجنبية :

معلوم أن مصر لم ترتبط فى كل ماضيها بأى رابطة تعاقدية فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية وأنها إذا ارتبطت فيما يتعلق بنظام المحاكم المختلطة فإن مفتاح التخلص من هذا الارتباط فى يدها وحدها بموجب الاتفاق الدولى الصادر به القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢١ الذى خولها الحق المطلق فى إلغاء هذه المحاكم بمرسوم يصدر من جانبها .

أما بعد هذه المعاهدة فسترتبط مصر ارتباطا تعاقديا فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية على العموم وستلقى من يدها مفتاح التخلص من إلغاء المحاكم المختلطة إلى زمن غير معلوم .

ذلك لأن المعاهدة تقضى على مصر أن تبدأ كخطوة أولى بالاتصال بالدول لا للتخلص حالا من تلك الامتيازات وإلغاء المحاكم المختلطة ولا بقصد تحديد زمن قصير أو طويل للتخلص من هذه الامتيازات ولكن لتحقيق غرضين محدّدين :

الأول ، إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب .

والثانى ، إقامة نظام انتقال للمحكمة المختلطة (الفقرة الثانية من ملحق المادة ١٣) .

حقا لقد قيل إن الغرض من اتخاذ هذه التدبيرات هو إلغاء الامتيازات الأجنبية . ولكن هل كانت مصر ممنوعة من أن تخابر الدول فى شأن إلغاء هذه الامتيازات ؟

إن هذه المعاهدة فى الواقع قيدت الحكومة المصرية باتخاذ طريق معين ارتبطت به للوصول إلى هذا الغرض .

ولقد وضعت المعاهدة أمام الغرض الأول أحكاما تجعل التدخل البريطانى أو الأجنبى فى التشريع المصرى أمرا مشروعا بحجة سريانه على الأجانب . ووضعت أمام الغرض الثانى أحكاما أخرى تساعد على الاعتقاد بأن فترة الانتقال للمحاكم المختلطة طويلة ، وطويلة جدا بل هى أقرب إلى حال الاستقرار منها إلى الانتقال .

وإنى لأذكر بهذه المناسبة أنه عند نظر المعاهدات فى المجالس النيابية إما أن تدخل عليها تحفظات تعديلية أو تحفظات تفسيرية . فالتحفظات التعديلية تقتضى الدخول فى مفاوضات جديدة مع الدولة الأخرى . أما التحفظات التفسيرية فلها شأن آخر إذ ترتبط بها الحكومة أمام برلمانها الذى أصدر هذا التفسير إذا قبلته ووافقت عليه وهذا التفسير جائز بشرط أن توافق عليه الدولة الأخرى .

قلت إن المعاهدة أمام الغرض الأول قد وضعت أحكاما تجعل التدخل البريطانى أو الأجنبى فى التشريع المصرى أمرا مشروعا وذلك بحجة سريانه على الأجانب ووضعت أمام الغرض الثانى — وهو فترة الانتقال إلى المحاكم المختلطة — أحكاما أخرى تساعدنا على الاعتقاد بأن هذه الفترة طويلة جدا بل أقول إنها تكاد تكون فترة استقرار لا انتقال أو هى أقرب إلى الاستقرار منها إلى الانتقال . وسأبين لحضراتكم نتيجة الأحكام فى التدبيرين الأول والثانى .

فقضت الفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث . وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية . ثم تقضى الفقرة الخامسة من هذا الملحق بألا يكون للمحاكم المختلطة أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب . كذلك جاء فى المحضر المتفق عليه فقرة ١٨ أن ذلك لا يخضع لقضاء أى محكمة فى مصر .

وعلى ذلك فستتدخل بريطانيا العظمى أو الدول فى كل تشريع مصرى بحجة سريانه على الأجانب وتصبح الرقابة على التشريع المصرى حقا مقررا بموجب المعاهدة ويصبح الاعتراف الوارد فى المادة الثانية عشرة من المعاهدة بأن حماية الأجانب فى مصر من خصائص الحكومة المصرية حبرا على ورق.

والنتيجة التى نسعى إليها هى أن يسرى التشريع المصرى على المصريين والأجانب على السواء بمقتضى هذه المعاهدة. وإنما بعد تنفيذ المعاهدة يقيد هذا الحق بضرورة عدم تناقض تشريعنا مع التشريع الحديث وهو ألا يكون هناك إجحاف فيما يتعلق بالتشريع المالى بالنسبة للأجانب وبخاصة الشركات الأجنبية .

صدقونى ياحضرات الإخوان أنه إذا صح وجود هذا الكلام فما هو المقصود بالتشريع الحديث . أليس التشريع الحديث فى معظم الدول الكبرى الراقية هو السيف ... ... ؟

أمامنا ألمانيا فنظامها عبارة عن دكتاتورية بأوسع معانيها وها هو تشريع إيطاليا الحديث لا يسمح للإيطالى بحقوق شخصيه أو حديثة إلا إذا كان عضوا فى إحدى النقابات أو الجمعيات المعينة. وما التشريع الحديث فى روسيا إلا الشيوعية بأوسع معانيها . فأين نتلمس التشريع الحديث ؟ أنتلمسه فى إنجلترا وفرنسا. ومع ذلك لنتمش مع الواقع فتكون النتيجة أنه لا المحاكم المختلطة ولا أية محكمة أخرى يمكن أن تفصل فيما إذا كان هذا التشريع مثلا ينطبق على التشريع الحديث والقواعد المدنية أو لا ينطبق بالنسبة للدول الكبرى . فمن الحكم فى انطباق الشروط على التشريع ؟ أهى إنجلترا أم الدول ؟ أليس هذا تدخلا صريحا فى حماية الأجانب ؟ ألم تر كيف تدخلت إنجلترا فى قانون العمد وقانون الاجتماعات ؟ فهل كان هذا التدخل نتيجة حماية مصالح الأجانب الخاصة فى الأرياف ؟ نحن نضع فى أيديهم سلاحا حقيقيا فى كل لحظة ليتدخلوا لا عن طريق القضاء بل عن طريق السياسة وهو أدهى وأمر .

هل نخشى أن يكون تشريعنا مناقضا للقواعد الحديثة ؟ لست أدرى من أين نأتى بهذه القواعد الحديثة ونحن نضع تشريعنا؟ ألا نعرف أن هناك حوادث سياسية خطيرة حدثت بين الدول الكبرى وأدت إلى ما هو أخطر وأشد ؟ لحدث أن إنجلترا اعترضت على حكم صدر فى بلجيكا ضد إنجليزى وأدى هذا الاعتراض إلى إجراء تحقيق طويل فى بلجيكا . ثم اذكروا ما حدث فى مصر — والمحاكم المختلطة قائمة — عند نظر قضية جورج سالم المعروفة فقد تدخلت حكومة الولايات المتحدة رغم عدم وجود نص كهذا الموجود فى المعاهدة . نحن نضع بلا شك هذا السلاح فى يد القوى ونجعل له دون حق سلطة الرقابة على التشريع الذى سيسرى على المصريين والأجانب . فمع أن مقدمة المادة الخاصة بحماية الأجانب تنص على أنها بين يدى ملك مصر وحكومته إلا أنها ضمنت تحفظات لإنجلترا جعلتها تهدم هذا الحق بنص صريح .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : الإنجليز قوم دهاة فى السياسة . ففى الوقت الذى يتركون هذا الحق لنا شكلا يفرضون رقابة سياسية عملا ، فإنجلترا كانت محتفظة بحق حماية الأجانب فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولكنها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ تركت لنا هذا الحق ، ثم اشترطت فيها أولا عدم الإجحاف بالأجانب، وثانيا انطباق التشريع على القواعد الحديثة ، وجعلت لنفسها حق الرقابة على تنفيذ هذين الشرطين . وهذه رقابة بكتابة بعهد ، نقبلها على تشريعنا، وهذا يحدث فى كل مشكلة سياسية وفى كل لحظة فيمكن بريطانيا العظمى وأية دولة أخرى من حق التدخل . والمدهش فى كل هذا أنه قد وضع نص آخر وهو ضرورة ألا يكون فى التشريع المالى إجحاف بالأجانب ، هذا حسن جدا ، إنما الذى لفت نظرى هو ذكر الشركات الأجنبية ، فما معنى هذا النص؟

أعود فأقول لحضراتكم إن البريطانيين أساتذة فى السياسة وعلى الأخص فى وضع المعاهدات مع الدول الصغرى فقد ظهر لى بعد البحث أن هناك شركات أجنبية فى مصر تدفع بموجب قوانين بلادها ضرائب معينة لتلك البلاد فإذا قلنا لها ادفعى ضرائب لمصر قالت هذا إجحاف بنا إذ لا يجوز أن ندفع الضرائب مرتين . على أى حال متى وجدت الرقابة على تشريعنا وهو مقيد بهذين الأمرين أصبحنا بلا شك لم نلغ الامتيازات الأجنبية وإنما كل الذى عملناه هو سريان القوانين على الأجانب بشروط مخصوصة فيتم بذلك التدخل حتى فى التشريع الخاص بنا إلا إذا كنا نعود فنفسخ العقد الذى بيننا .

أما الأحكام الأخرى التى وضعت أمام التدبير الثانى وهو فترة الانتقال للمحكمة المختلطة فمنها :

(أولا) قبول الدول سريان التشريع المصرى على ضوء الفقرة السادسة من الملحق .

(ثانيا) تعديل القوانين المالية المتعلقة بترتيب واختصاص المحاكم المختلطة بما فى ذلك إصدار قانون لتحقيق الجنايات (فقرة ٨) .

(ثالثا) تحديد الاختصاص الجديد للمحاكم المختلطة بتعريف كلمة أجنبى (فقرة ٤) وهى مسألة عويصة تعارضت فيها الأحكام .

(رابعا) زيادة عدد موظفى المحكمة المختلطة ونيابتها تبعا لتوسيع اختصاصها فى المواد الجنائية .

(خامسا) الإجراءات التى تتبع فى حالة العفو أو تخفيف العقوبة بالنسبة للأجانب وكذلك ما يتعلق بتنفيذ عقوبة الإعدام (فقرة ٨) .

(سادسا) وضع نظام لحكم فى مسائل الأحوال الشخصية للدول التى تقبل اختصاص محاكمها القنصلية .

وكل هذه مسائل متشعبة تضطر مصر بحكم المعاهدة إلى مفاوضة الدول بشأنها والبحث فيها يقتضى سنوات عديدة ولا ريب فى أن فترة الانتقال هذه تطول حتى تتفق الدول مع مصر فى كل هذه المسائل ووضع جميع التشريعات لها وهذا ينم على الغرض المقصود فعدم تحديد زمن لفترة الانتقال لا بخمس سنوات ولا بعشر سنوات أو ما يزيد إنما المقصود منه عدم الإلغاء .

وفى وسط هذه الزوبعة من المؤتمرات للوصول إلى تسوية جميع هذه المسائل المتشعبة تكون مصر قد فقدت حقها فى إلغاء المحاكم المختلطة بمرسوم يصدر منها لأنها مقيدة بموجب المعاهدة أن تتخذ هذه التدابير أولا وهى مع هذا لم تحصل على إلغاء الامتيازات الأجنبية .

والأمر كل الأمر يا حضرات الإخوان هو محاولة سريان التشريع المصرى على الأجانب تحت رقابة بريطانيا والدول الأخرى والتدخل فى هذا التشريع أمر ميسور .

بناء على هذا لم تحقق المعاهدة إلغاء الامتيازات إنما تقضى بعقد مؤتمرات للبحث . وبذلك أضاعت المعاهدة من مصر مفتاحا واحدا كان فى يدها لإلغاء المحاكم المختلطة فالحق الذى كان فى يد مصر الآن سيصبح لها بعد سنوات .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لا أريد أن أخوض بكم فى ميدان التكييف القانونى للمعاهدة ولكننى أشير إلى أن الحماية فيها تتفاوت معانيها فهى فى أقصى طرفيها سيطرة قوية وفى الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى (Zone D'influence) ولكنها تتضمن فى جميع حالاتها الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية . أما التعرض لحقوق البلاد الداخلية فأمر قابل للمد والجزر يقرر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الأحوال .

ومعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تنهى الاحتلال غير المشروع وتستبدل به احتلالا مشروعا تحقق به بريطانيا أغراضا متنوعة وتكلف البلاد أعباء مالية لإنفاذ برامج عسكرية وترتب عليها حقوق ارتفاق حربية تجرها إلى حروب لا شأن لها فيها ولا مغنم لها منها . وتقر اتفاقية السودان الباطلة وتجعل من هذه الأقطار مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية قد تسخر لأغراض استعمارية ثم تحرم مصر لزمن غير محدود من حقها المعترف به دوليا فى إلغاء المحاكم المختلطة . ثم هى تترك الامتيازات الأجنبية معلقة بما قد تنتجه المفاوضات بشأنها .

هنا يصح أن أقول لحضراتكم إنى فى الواقع لا أريد تكييف المعاهدة فليس هنا مقام البحث العلمى القانونى الدولى وإنما هو مقام السياسة وأترك البحث القانونى لأساتذة القانون وهم كثيرون بحمد الله . أترك لهم ذلك يعصرون أمخاخهم ما شاءوا . إن إنجلترا فى سياستها كدولة الرومان فما كان الرومان يهتمون عند بسط سيادتهم على الأمم بألفاظ المحالفة والصداقة وحسن التفاهم وقل ما شئت فى هذه الألفاظ وإنما كانوا يعنون بتلك الألفاظ فى المواد الأولى لمعاهداتهم ومع ذلك كانوا يبسطون سيطرتهم على الدول التى تحالفوا معها والإنجليز مثلهم لا يعنون بالصور الخارجية والأشكال المظهرية وإنما يهمهم النتائج الجوهرية مادامت مصر مشدودة إلى عربة الإمبراطورية بتلك السلاسل والأغلال . لا تعنى إنجلترا بعد ذلك بأى شىء يقال فى أول المعاهدة عن إنهاء الاحتلال وإنه كان غير مشروع فلها أن تحتل فعلا غير مبالية بالألفاظ ما دامت مصر مشدودة ومجرورة .

هنا لى كلمة فى مركز مصر الدولى قبل المعاهدة وبعدها . لا ريب أن مركز مصر الدولى فى الوقت الحاضر أى قبل المعاهدة هو مركز البلاد المستقلة غير أن استقلالها هذا نظرى يشوبه الاحتلال البريطانى فلا يمكنها عمليا من التمتع بسيادتها الاسمية . لذلك عندما أعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بادرت الحكومة البريطانية إلى تبليغ مصر والدول حقيقة موقفها إزاء هذا الاستقلال النظرى فوجه مندوبها السامى إلى عظمة سلطان مصر خطابا جاء فيه :

"إن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من مميزات أهلية ومن مركز دولى، وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات — أى الضمانات التى تطلبها بريطانيا لحقوق التى تدعيها — أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منا أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية". ومعنى هذا أن انتقاص السيادة المصرية قضت به ضرورة هى سلامة الإمبراطورية البريطانية . بصريح العبارة إذا قلنا إننا نضمن مصالح الإمبراطورية البريطانية يجب أن نقول إننا نتنازل عن جزء من سيادتنا ولا يمكن أن نوجد ضمانات لبريطانيا العظمى إلا إذا كانت هذه الضمانات لا تتعارض مع استقلالنا . كذلك أبلغ وزير خارجية بريطانيا الدول أن كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل فى شؤون مصر تعده بريطانيا عملا غير ودى وأبان وزير خارجية بريطانيا حجته فى ذلك قائلا ما نصه: "إن رخاء مصر وسلامة أراضيها من الأمور الضرورية لسلامة الإمبراطورية البريطانية وأمنها" .

على الرغم من كل هذا وعلى الرغم من الاحتلال والسيطرة فمركز مصر الدولى ما شابته شائبة من الوجهة النظرية والدليل على ذلك أنه لم يمنع جمعية الأمم أن توجه إلى مصر بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٢٤ الخاص بتسوية العلاقات بين الممالك تسوية سلمية أو بعبارة أخرى أنه لا يصح أن يسوى الخلاف بين الممالك بالسيف .

أقول إنه على الرغم من تصريحات بريطانيا العظمى وتبليغ الدول أرسلت جمعية الأمم إلى مصر هذا البروتوكول لأنها تعلم نظريا أن مصر مستقلة ولا ترى فى نظرها مانعا من أن ترسل البروتوكول إلى مصر لتوقعه رغم الاحتلال ولكن بريطانيا خشيت أن توقيع مصر على هذا البروتوكول يجر إلى فتح المسألة المصرية دوليا . فبادرت الحكومة البريطانية وأبلغت السكرتير العام لجمعية الأمم بكتاب تاريخه ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ جاء فيه ما نصه :

" إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور إذا وقعته مصر يبيح للحكومة المصرية تدخل عصبة الأمم فى تسوية الأمور التى احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ "

فبريطانيا لم تستطع فى أى عهد أن تأخذ منا اعترافا بتلك التحفظات ولذلك اشترطت دخولنا جمعية الأمم بعد التصديق على المعاهدة .

كذلك عندما اقترحت الولايات المتحدة وضع ميثاق نبذ الحرب وهو ميثاق كيلوج تضمن جواب بريطانيا المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ على هذا الميثاق تحفظا هذا نصه :

" إن نصوص الفقرة العاشرة من المادة الأولى من الميثاق المقترح بالعدول عن الحرب كأداة للسياسة القومية تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنه توجد فى العالم بعض أقطار يعدّ رخاؤها وسلامتها مصلحة خاصة وجوهرية للسلام ولأمن بريطانيا العظمى . ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى بعض العناء .. ...

وهى لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلا بشرط ألا تمس بحريتها فى التصرف فى هذا الشأن" .

يظهر من كل ما تقدم أن بريطانيا تلقى بعض العناء — كذا تعبيرها هى نفسها — من مركز مصر الدولى قبل المعاهدة المعروضة علينا . وأن مصدر هذا العناء من الناحية الدولية هى أن مصر مستقلة نظريا وأن بريطانيا تعتبر سلامة مصر ورخاءها مصلحة أساسية بريطانية . ولم تقرها مصر على ذلك وكان هذا مصدر العناء .

أما بعد المعاهدة وقد بينا آثارها ونتائجها فسيصبح مركز مصر مركز البلاد الداخلة فى دائرة الاستعمار البريطانية المرنة وسيكون ذلك بموجب عهد نرضاه ونصحح به مركز بريطانيا من الناحية العملية والنظرية معا .

وبهذا نسد أمامنا الباب المفتوح والذى قد يفتح دائما للوصول إلى استقلالنا بالطرق السلمية . وتكون النظرية القائلة بأن استقلالنا لن يكون إلا بالقوة نظرية صحيحة بعد قبولنا المعاهدة، وغير صحيحة قبل رضائنا بها.

وفى اعتقادى أننا لو صبرنا وجالدنا وجاهدنا — لأننا جئنا فى وقت من أسوأ الأوقات لعمل المعاهدة — بلا شك نحصل على أكثر من هذا .

وفى اعتقادى أنه لو رفض مجلس الشيوخ هذه المعاهدة لكان هذا من أجل الأعمال من الوجهة السياسية وبخاصة فإن حضرات الشيوخ تقع عليهم أكبر مسئولية فإذا رفضوا المعاهدة بعد قبولها من مجلس النواب يترتب على ذلك أن إنجلترا تفكر فى الأمر من جديد وتعدل عن تقييد مصر بمثل هذه الأغلال .

بعد ذلك يمكن أن تكون لى كلمة أخيرة وهى أنه لما تكونت الجبهة كانت أمامها مسألة الدستور وإعادته ومسألة فتح باب المفاوضة مع إنجلترا على أساس مفاوضات سنة ١٩٣٠ فبطبيعة الحال كنت أنا وزميلى سكرتير الحزب الوطنى فى الجبهة نتداول معها بلا شك . ولكننا رفضنا أن نوقع على العريضة التى أرسلت إلى المندوب السامى بطلب فتح باب المفاوضات على أساس مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ولما جاءت الجبهة تحرر العريضة الأخرى التى رفعت لحضرة صاحب الجلالة الملك بطلب إعادة الدستور تراءى لجنة التحرير أن من الصواب أن نثبت فى العريضة مايشير إلى أن الجبهة طلبت من المندوب السامى أن تبدأ المفاوضات على أساس مفاوضات سنة ١٩٣٠ .

ولما أخبرنى حضرة زميلى عبد الرحمن الرافعى بك بذلك رفضنا أن يتضمن هذا الكتاب الإشارة إلى تلك العريضة فجاء الكتاب خلوا منها بعد هذا الاعتراض .

من ذلك ترون حضراتكم أننا رفضنا التوقيع على العريضة الأولى كما رفضنا التوقيع على العريضة الثانية لأنه مستحيل علينا أن نتورط فى آخر مراحل حياتنا ونعدل عن مبادئنا .

حصلت مناقشة فى مجلس النواب قيل فيها إننا قبلنا المفاوضة على أساس معاهدة سنة ١٩٣٠ لأننا لم نعترض عليها . كذلك قيل إننا قبلنا معاهدة سنة ١٩٢٩ والواقع غير ذلك فإن أحد مراسلى الصحف الأجنبية نشر حديثا عنى حور فيه وكذبته فى الحال . فالقول بأننا قبلنا معاهدة سنة ١٩٣٠ لمجرد وجودنا بالجبهة ، وعلى الرغم من عدم اشتراكنا فى المفاوضات وعدم توقيعنا على عريضة فتح باب المفاوضة على أساس مشروع سنة ١٩٣٠ ، على الرغم من كل هذا يقولون إننا قبلنا معاهدة سنة ١٩٣٠ فهذا القول كالقول بأنى قابل لمعاهدة سنة ١٩٣٦ لمجرد وجودى معكم على الرغم من اعتراضى عليها ورفضها .

ما هى مصلحتنا ؟ مصلحتنا هى أن يوجد فى البلد حزب ينشد المثل الأعلى . وبالاختصار أرى أن هذه المعاهدة نقض لتعهدات إنجلترا ومواثيقها التى ارتبطت بها مرارا وتكرارا وأن ليس لها فى مصر حق ممتاز ولا مصالح خاصة .

إن فى قبول هذه المعاهدة تركا لحقوق مصر وفى اعتقادى أن كل معاهدة تبنى على ترك الحقوق ونقض العهود هى معاهدة واجبة الرفض .

(تصفيق من الاقلية) .

الرئيس — أظن أنه لا يتسع الوقت لكلمة حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا فهل هو مستعد لإلقائها غدا صباحا إذا ما تأجلت الجلسة لصباح الغد ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا — لا أستطيع الكلام فى جلسة الصباح وأرجو أن يحفظ لى الحق فيها فى جلسة المساء .

الرئيس — إذن الكلمة لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أعجبنى يا حضرات الإخوان — من كلام حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك قوله : إن هذا المقام ليس مقام خطابة ولا تمنيق ألفاظ . وإنما هو مقام جد . مقام نظر فى مستقبل أمة . فيجب أن يكون أسمى من الخطابة وتمنيق ألفاظها .

هذا هو الحق . ولكن ليسمح لى حضرته أن أقول كلمة : هى أنه كان يجب عليه أن يضيف إلى هذا — من هذه المقدمة — أن المقام ليس أيضا مقام خيال ولا مقام أمان ولا أحلام . لأن الأمانى والأحلام تضليل كما يقول شاعر العرب .

فحينئذ يجب أن ننظر فى الأمر للواقع بقطع النظر عن كلام علماء الفقه الدولى . وبقطع النظر عن كل شىء . ما عدا الأمر الواقع . فإننا يجب أن نحسب له حسابا .

لم يتكلم حضرته مطلقا عن الأمر الواقع. ولكنه تكلم عن الخيال والتمنى. وهل — ياحضرات الإخوان — أى شخص منكم لا يتمنى المثل الأعلى لبلاده . ولا يتمنى ألا يبقى جندى إنجليزى فى مصر . كلنا نتمنى هذا . ونتمنى أيضا إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة . نتمنى كل هذا . ولكن يجب أن نعتقد أن المثل الأعلى والأحلام شىء . والأمر الواقع شىء آخر .

يجب أن ننظر فى المسألة نظرة حق وإنصاف وعدل . فإن الأستاذ حافظ بك نظر إلى الخيال . وإلى الأمانى وإلى المثل الأعلى . ولكنه لم يبين لنا الطريقة التى توصله إلى ما يتمناه وإلى المثل الأعلى الذى ينشده كل واحد . لم يفعل شيئا من هذا .

هل يرضى حضراتكم أن يبقى فى البلد جيش مقداره عشرة آلاف أو خمسون ألفا . وعدده يزيد بلا حساب كأن البلد فتح بابه للجنود الإنجليزية بلا حساب ويبقى الجيش خمسة وخمسين عاما ولا تكفى هذه المدة . وتكون عدة الزعماء والأحزاب بعد ذلك أن يجتمعوا كل سنة ليصدروا قرارا أو بيانا يقولون فيه لإنجلترا إن هذا الاحتلال غير مشروع وأنها صرحت فى وعود لها بالجلاء ولم تف بها ؟

فهل بهذا وحده يمكن أن نصل إلى المثل الأعلى الذى يطالبه حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك ؟ لا يمكن أن يكون هذا .

انظروا حضراتكم إلى الغلو . يقول حضرته لو أن حضرات الشيوخ يرفضون هذه المعاهدة لأمكن أن تعطيهم إنجلترا أكثر مما ورد فيها . كأن إنجلترا برفض مجلس الشيوخ للمعاهدة تأمن جانب إيطاليا فتعطى مصر ما تريد وتخرج منها بقضها وقضيضها . فتلغى الامتيازات والمحاكم المختلطة . كما تخرج قوتها العسكرية .

هل هذا يمكن أن يكون عملا ؟ لا .

إننا لا نستطيع أن نقول : إننا لو رفضنا المعاهدة لأمكن لإنجلترا أن تعطينا ما نريد .

أرجو من حضرة الأستاذ أن يعكس نظريته فيقول : إن مجلس الشيوخ يجب أن يقبل هذه المعاهدة وجوبا لا شك فيه . وعلى المجلس بصفة كونه ممثلا للأمة أن يجاهد حتى النهاية ليحقق ما جاء فى هذه المعاهدة عمليا . هذا عمل لا شك فيه .

وإننا إذا رفضنا المعاهدة لاستمرت حالتنا على ماهى عليه ، دون أن يقال عنا إننا ضعاف الإيمان . أو إن قوتنا المعنوية ضعفت أو زالت . وإذا قبلنا المعاهدة مع تضامننا واتحادنا نكون أقوى من حالنا فى حالة الرفض .

وإنجلترا — ونحن حلفاء لها — تتساهل معنا فى أشياء لا تقبلها حين رفضنا لهذه المعاهدة . وتصر على أن نبقى فى هذه الحالة التى نحن الآن فيها .

لا يمكن أن تصدقوا النظريات الخيالية . إن الخيال يقول عن المسألة العسكرية التى قتلت بحثا فى مجلس النواب ، وفى الجامعة : كيف لا تستطيع مصر أن تجند عشرة آلاف جندى ما دام الأمر واقفا عند حدهم . يقول إن تجنيدهم مستطاع لمصر . وحينئذ يمكن إخراج الإنجليز منها . وبعد إخراجهم يمكن أن تكون المفاوضة . لأن نظريته لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .

وفات حضرته أن عشرة الآلاف هؤلاء ليسوا مثل جنود اليوم . بل هم جنود مسلحون بالآلات الحديثة والدبابات . فهل عندنا عشرة آلاف من هؤلاء مع أن إنجلترا لم ترض بعشرة آلاف فقط منها إلا لأن مصر لديها عشرة آلاف مثلهم . وبمن عندنا وعندهم نستطيع صد الهجمات .

وعشرة الآلاف المذكورة فى المعاهدة مسلحون مع ذلك بالآلات الحديثة .

وهل وجود هؤلاء الجنود لفائدتنا ولمصلحتنا؟ المفهوم أن ذلك لمصلحتها هى من غير شك . ولمصلحتنا المشتركة أيضا . وإن كانت تأتى بالنسبة لمصلحتها فى الدرجة الثانية لأنها تخشى هجوما من دولة أخرى على قناة السويس .

ولذلك وضعت قوتها بجانب هذه القناة ، وعليها مصاريفها .

إذا خلا الإنسان بنفسه وذكر الفائدة التى تعود على إنجلترا من وضع هذه القوة لاقتنع بأنها تريد بها أن تحرس نفسها وتحرسك معها وإن كان حضرة الأستاذ حافظ بك يسمى بقاء هذه القوة احتلالا والتسمية لاشأن لها سواء أ كانت احتلالا أو خفارة . أو إعانة . سمها كما تشاء من الأسماء .

أقسم — كما أقسم حافظ بك — لو أرادت إنجلترا أن تسحب جميع الجنود الإنجليزية بغتة من مصر لرجوتها أن تبقى جزءا منهم حتى تتقوى جيوشنا وتتمكن من صد هجمات العدو . ولا يمكننى أن أقول أو أدعى أن جيشنا بحالته الراهنة مستعد . ولو تركتنا إنجلترا فإنى أخشى أن تهاجمنا دولة أخرى. وهذه الحالة ستزول طبعا فى الوقت الذى يتقوى فيه جيشنا .

يقول حضرته إننا نتقوى فى سنتين أو ثلاث. وكيف تترك إنجلترا القناة فى هذه المدة حتى نتقوى وهى من الآن تحافظ عليها بكل قواها لأنها طريق مواصلاتها .

إن بقاء قوة إنجلترا على القناة بصفة موقتة حتى يستطيع جيشنا أن يحافظ عليها وحده . فيقوم بالعبء من غير مشاركتها ولا يمكن أن يعتبر بقاء قوتها فى هذه المدة احتلالا . وبخاصة بعد محالفتنا معها .

يقول حضرته : ومن الذى يفصل بيننا وبين الإنجليز بأن جيشنا أصبح قادرا وحده على حماية القناة بعد خمس سنوات أو أقل أو أكثر ؟ وإذا طلبنا من إنجلترا بعد أن نتقوى أن تسحب جيشها فلم تسحبه فمن الذى يفصل بيننا؟

وأقول له كذلك . وإذا رفضنا المعاهدة كما تشير علينا وطلبنا منها سحب جنودها ولم تسحبها فما نصنع هل نرجع لجهادنا القديم ؟ ولكن إذا قبلنا بقاء العشرة الآلاف من جنودها حتى نتقوى فى جيشنا فلا يمكن لها أن ترفض طلبنا سحب جنودها لأن عشرة آلاف جندى فى هذا الزمن تتكلف كثيرا من النفقات .

فإذا كان عندنا هذه القوة . ونحن حلفاؤها . وأنست منا حسن النية . ثم طلبنا منها الجلاء فإنها لايمكن أن تمتنع عن هذا الجلاء و إذا حصل اختلاف فيما بيننا فى : هل جيشنا صالح أو غير صالح ؟ فإن الأمر يعرض على عصبة الأمم . مالم يحل بالطرق الودية .

هذا مانصت عليه المعاهدة .

يقول حضرته : هل ينتظر أن تكون عصبة الأمم فى صفنا . إنها لاتكون إلا فى صف إنجلترا . وأنا أيضا أقول له و إذا طلبنا منها الآن — بدون معاهدة بيننا — الجلاء وامتنعت فماذا نصنع . ولا شىء يقيد إنجلترا ؟

لا شك أننا إذا رفعنا أمرنا إلى عصبة الأمم مع محالفتنا لإنجلترا نكون أحسن حالا بكثير مما لو رفضنا المعاهدة .

انظروا حضراتكم إلى ما قاله حضرة الأستاذ عن المحالفة العسكرية المنصوص عليها فى المعاهدة . يقول عنها إنها شر .

وقبل أن أرد على هذا ألفت نظر حضراتكم إلى أن تلاحظوا أمرا مهما هو أن جميع المعارضين ينظرون فى المعاهدة إلى مسائل جزئية . ولا ينظرون إليها جملة واحدة و إلى مجموع ما استفدناه منها . ينظرون إلى مسألة و يتناسون مسائل أخرى .

يقول : من عيب المحالفة أننا نحارب مع إنجلترا فى كل حرب تدخل فيها . فإذا انتصرت فأى شىء نأخذ منها . و إذا أخذت غرامة . فهل ننال شيئا مما تأخذه ؟

و إذا خسرت الحرب فإننا نكون قد خسرنا كل شىء . كأن حضرة الأستاذ حافظ بك يسلم من الآن بأن إنجلترا لو اشتركت فى حرب عالمية . وطلبت منا المساعدة داخل حدود بلادنا بصفة كوننا حلفاءها وطلبت المطارات والمعسكرات . وأعناها كذلك بالمواشى وغيرها يكون ذلك اغتصابا من غير ثمن .

والواقع أن المعاهدة تقول إن ذلك يكون لو أخذته تحت سيطرة الحكومة وبطلبها . و إذا استدعى الحال إعلان الأحكام العرفية فإن الحكومة تعلنها بأمرها . لنفرض أن دولة حاولت مهاجمة إنجلترا وأرادت أن تخترق القطر المصرى فبديهى أن للقوة البريطانية فى هذه الحالة باعتبارها حليفة أن تحتل لا لمطارات بل كل مكان تراه لازما للدفاع . ولنفرض كذلك أن فرنسا اشتبكت فى حرب مع إنجلترا وطلبت هذه منا المساعدة فما هو المانع باعتبارنا حلفاء من أن نقدم لها كل ما نستطيع من المساعدات و بالثمن هناك مسألة أخرى تكررت من المعارضين هنا وفى مجلس النواب وهو أن المغفور له سعد زغلول باشا قال إنه لا يقبل وجود أى جندى فى القطر وأن المغفور له عدلى باشا قال مثل ذلك .

وقال غيرهما ... الخ فما هو الغرض من ترديد هذا القول ؟ وهل نسوا الظروف التى دعت المغفور له سعد باشا أن يقول لرئيس وزارة العمال فى ذلك الوقت هذا القول ؟ أظن أنه قال ذلك لما رأى أن لا فائدة من استمرار المفاوضة . لقد آنس ذلك المغفور له سعد باشا وهو الرجل السياسى العظيم الذى يريد أن ينفع أمته ويريد أن يظهر مطالبها أمام غيرها . قال ذلك ولكنه لو اعتقد وقتئذ أن الامتيازات ستلغى وأن القوة البريطانية لن يتجاوز عددها عشرة آلاف لما رفض المعاهدة على هذا الوجه . فمن الحكمة أن يقول ماقال ولا يصح أن يكون هذا القول بوجه ما حجة للمعارضين .

إننا لو قارنا بعض المعاهدات ببعضها لوجدنا أن المعاهدة المعروضة علينا فى جملتها أحسن من كل المعاهدات السابقة وكان يجب ألا يتعدى البحث هذه النظرية . بعد ذلك تكلم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك كلاما خفيفا عن مسألة الطرق وتساءل عن فائدتها وقد عرف له وللجميع أن إنشاء هذه الطرق كان اقتراحا من الجانب المصرى عندما طلب الجانب البريطانى استبقاء قوى له فى بعض الأماكن كما هو ظاهر من محاضر المفاوضات ولقد أتى هذا الاقتراح موفقا . وهذه الطرق ضرورية وقد سمعتم حضراتكم عنها ما فيه الكفاية . فلا داعى للتطويل . وأذكر أنى اطلعت فى بعض الجرائد — ولعل حضراتكم اطلعتم عليها أيضا — أن إيطاليا تنشئ طريقا من السلوم إلى حدود تونس مما يدلنا على أن كل دولة توجه عنايتها إلى إنشاء الطرق . إنى لا أرى وجها للمعارضة فى إنشاء مثل هذه الطرق خصوصا أننا سننتفع بها . هل يمكن أن يقال إن الدولة البريطانية ما قصدت من إنشاء هذه الطرق إلا أن تكبدنا نفقاتها ؟ كذلك يتساءل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك عن الداعى لوجود القوة البريطانية فى منطقة القناة وهو يعلم أن وسائل الهجوم تغيرت عما كانت عليه من قبل إذ قد يكون فى مواقع عدة . وإنى و إن كنت لست خبيرا فى الفنون الحربية فإنى أفهم أن الهجوم قد يكون من دمياط ورشيد والإسكندرية و بور سعيد . ومن البر من السلوم ومن واحة جغبوب فيجب علينا أن نفرض وقوع هذه الاحتمالات . إن الدنيا تغيرت والنظام العسكرى تغير ومن الواجب علينا أن نراعى الظروف . ولا شك أن اقتراح إنشاء هذه الطرق إنما كان للمصلحة المشتركة ولمصلحتنا خاصة .

لقد شاهدنا تلك الاستعدادات الحربية فى وقت نشوب الحرب الإيطالية الحبشية . ورأينا الأساطيل والجنود والطائرات فى الإسكندرية وغيرها كما رأينا الاستعدادات والتمرينات على الوقاية من الغازات الخانقة باستعمال الكمامات حتى إن الحكومة المصرية اعتمدت مبالغ لذلك فى ميزانية وزارة الصحة . ولقد كان يسأل بعضنا بعضا لماذا كل هذا الاستعداد ونحن لا نتوقع أن يهاجمنا أحد وفى جانبنا الدولة الإنجليزية بما عندها من القوة وكيف تنفق الحكومة الإنجليزية هذه المبالغ الطائلة . إنهم فى الواقع كانوا يحسبون حسابا للمستقبل ولقد سمعت من إنجليزى أعتقد صدقه و بعد نظره أنه إذا كانت الحكومة البريطانية أهملت تلك الاستعدادات ثلاثة أيام لهجم الطليان على مصر . ولهذا يجب أن نعتقد أن الاحتياط واجب لسلامة البلاد .

أنتقل بعد ذلك إلى مسألة السودان . ما هو عملنا فيه من ٥٠ سنة ؟ وما الذى فعلناه بعد اتفاقية السودان ؟ لقد كان السودان عقدة العقد وكان الصخرة التى ترتطم عندها المفاوضات حتى إنه فى إحدى المعاهدات طلبنا أن نترك مسألته لمفاوضات خاصة فلم يقبل الجانب الآخر فيجب إذن أن نعتقد أن ما حصلنا عليه هو من فضل الله أولا و بفضل الزعماء والأمة ثانيا و بفضل الظروف القاهرة وقد كان لها دخل كبير وهذا أيضا من توفيق الله . كذلك الامتيازات فإن مسألتها أقدم من مسألة السودان وأقدم من المحاكم المختلطة فما الذى عملناه قبل و بعد سنة ١٩١٩ وهذا ليس احتلال دولة واحدة ولكنه احتلال خمس عشرة دولة .

حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — أربع عشرة دولة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — هذا الاحتلال مصيبة من المصائب وله معناه ونحن نئن منه من زمن طويل ومع ذلك لم نسمع شيئا عنه إلا من سنة ١٩١٩ . و بالمقارنة بين ما ورد فى هذه المعاهدة وماورد فى سابقاتها تجدون أن هذه المعاهدة أفادتنا كثيرا من هذه الناحية فيجب أن نحمد الله كثيرا ونسجد سجدة الشكر على هذه النعمة العظيمة التى ستؤدى إلى إلغاء الامتيازات المالية والتشريعية فورا كما نكرر الحمد له عند إلغاء المحاكم المختلطة . فليجاهد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك معنا و يقبل المعاهدة و يضع يده فى أيدى زملائه فإن فى قبولها خيرا للبلاد .

قالوا لماذا لم تبادر الحكومة الإنجليزية بإلغاء الامتيازات بالنسبة لرعاياها فهل كانوا يريدون ألا تكون لإنجلترا وهى صاحبة السيادة فى البلاد ما لغيرها من الدول الصغيرة ؟ لو أن حضرة الشيخ المعترض كان فى مركز فخامة المندوب السامى لما فعل غير ما اتفق عليه . إن وقتنا ثمين ، ولهذه المعاهدة مزايا مادية ومزايا معنوية وأقصد بها الأخلاق وهى فاتحة خير لنا ، فيجب أن يقل كلامنا و يكثر عملنا وأن نعمل بالآية الشريفة "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون" .

(تصفيق) .

(ب) بجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (صباحا)

حضرة الشيخ المحترم محمد علام باشا — ياحضرات الشيوخ المحترمين :

أريد أن أرجع بحضراتكم إلى عهد كانت تنحصر كل آمالنا إلى إقرار الحياة النيابية تحت الحماية الإنجليزية و إنى إذ أقول هذا القول لا ألقيه على عواهنه فقبيل الهدنة بقليل جدا أقدم المرحوم رشدى باشا على الظهور بمذكرة بهذا المعنى قدمها للإنجليز فعد هذا عملا من الأعمال الجريئة التاريخية بل عد نصرا عظيما فى نظر القادة المصريين استحق عليها المرحوم رشدى باشا التهنئة والشكر معا من هؤلاء القادة وعلى رأسهم المغفور له سعد باشا بل هذا كان كل ما يقصد إليه سعد نفسه و إخوانه الكرام يوم مقابلتهم للسير ونجت هذا اليوم التاريخى .

انظروا يا حضرات الشيوخ كم بلغ بنا التواضع فى ذلك الوقت إزاء طغيان الاحتلال الإنجليزى فيما يتعلق بحقوقنا الشرعية .

و إنما أريد أن أرجع إلى عهد أقرب من هذا بقليل. هذا العهد هو عهد طلوع شروط ولسن على العالم المتعطش للحرية. الشروط التى أريد بها تحرير الأمم الضعيفة من سلطان غيرها والتى أتاحت لنا السعى وراء استقلالنا الصحيح .

ففى هذا العهد ياحضرات الشيوخ المحترمين فوضت الأمة الوفد المصرى بهذا المسعى كما تعلمون وقام الوفد رغم ما صادفه من صعوبات فى ظروف غاية فى الشدة بما طلب إليه واضطرت اللجنة الإنجليزية بقوة حقنا و بجميل وحدتنا للاتصال به للمفاوضة فيما يمكن أن يكون أساسا للاتفاق بين المصريين والإنجليز .

لا أريد ياحضرات الشيوخ المحترمين أن أطيل هنا الكلام . فما تم وقبل مبدئيا من الوفد وعلق قبوله النهائى على عرضه على الأمة بواسطة بعض الأعضاء الذين كلفوا بعرض المشروع وعند عرضه لم يلق قبولا إلا بتحفظات لم ترض عنها اللجنة الإنجليزية وقطعت المفاوضة إنما كله مازال عالقا فى الأذهان .

إلا أنى قبل أن أترك هذه النقطة أرى لزاما على تذكيركم بأن الوفد المصرى — وتعرفون من هو الوفد المصرى — وضع مبدأ اتخذ وقتها أساسا لمشروع الاتفاق من جهة النقطة العسكرية كما اتخذ أساسا فى جميع المفاوضات التى أعقبت مفاوضات الوفد حتى الأخيرة منها التى قام بها الوفد الرسمى وانتهت إلى المعاهدة المطروحة أمامكم .

هذا المبدأ ياحضرات الشيوخ سجله علينا ملنر فيما سأتلوه عليكم :

« إنه من رأى المفاوضين المصريين — وقد عرفتم من هم — أن مصر »
« تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفتها — قاعدة فى »
« أرضها من غير أن يقدح ذلك فى عزة نفسها — أى أنها تعطيها مكانا »
« منيعا لأسلحتها أونقطة ارتكاز فى سلسلة استحكامات الإمبراطورية التى »
« تربط الشرق بالغرب » .

وأضافت اللجنة :

« لم يأب المصريون أن تتسلم بريطانيا العظمى الموارد كلها أيام »
« الحرب وخصوصا كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين »
« الطيران لإدارة الأعمال الحربية . بل رحبوا — أى المصريون — بهذا »

« الحكم لأنه يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين »
«بدليل أن مصر تعطى شيئابدلا مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد»
« فى المحالفة التى تعقد بينها و بين مصر أن تدافع عن مصر فكذلك مصر»
«يجب عليها عدلا و إنصافا أن تفعل ذلك لمساعدة الامبراطورية البريطانية»
« إذا دخلت بريطانيا العظمى فى حرب ولو لم تكن لمصر مصلحة فيها . »
« وأصعب من هذه المسألة» كما تقول اللجنة « مسألة إبقاء قوة عسكرية »
« بريطانية أيام السلم وفيها أيضا لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر »
« ما اهتموا بصفتها فبقاؤها سائغ لديهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها عمل»
« خارجى هو الدفاع عن الإمبراطورية البريطانيـة "لا جيش الاحتلال »
« ولا قوة لحفظ النظام فى مصر " إذ مفاد ذلك بقـاء مصر خاضعة »
«لبريطانيا العظمى ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طوال مدة المناقشة»
« لأن مقدارها يتوقف على الأحوال الخارجيـة وأنه يتغير بحسب »
«مقتضيات الدفاع الإمبراطورى وذلك بقطع النظر عن القوة اللازمة إذا »
« كانت مصر فى خطر ، بل كان كل همهم أن تعدّ هذه القوة غير حامية »
«لمصر بوجه من الوجوه لأن النظام الداخلى من شؤون المصريين أنفسهم . »
«ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على»
«ضفة قنال السويس وفضلوا أن تكون الشرقية ولكن لم يكن فى إمكاننا — »
« تقول لجنة ملنر ! ! أن نوافقهم على ذلك لان وجود جنود بريطانية »
«فى المنطقة المحايدة يمكن أن يوجد مشاكل بين بريطانيا العظمى والدول »
« الأخرى التى لها مصالح فى تلك الترعة الدولية إذ حياد القنال مضمون »
« باتفاقات دولية فاحتلال دولة واحدة لمنطقـة القنال احتلالا دائمـا »
« قد يعد خرقا لذلك الحياد ... الخ الخ . »

قلت إن لجنة ملنر قطعت المفاوضات لأنها لم ترض عن تحفظات الأمة على المشروع .

ولما استأنفها المرحوم عدلى باشا لقى من اللورد كرزون ما قضى عليه هو الآخر بقطع مفاوضاته بالصورة الأبية الكريمة المشهورة التى قطعها بها . قطعها عدلى باشا ياحضرات الشيوخ لأن اللورد كرزون لم يكتف بهـذا المبدأ الذى وضعه الوفد المصرى مع ما فيه من المساس باستقلال مصر من جهة النقطة العسكرية بل طلب إلى عدلى باشا المستحيل. وها هى بعد بعض أسئلته وأجوبته لعدلى باشا فى ناحية من نواحى المناقشة تدلكم على تقـدير فريق الامبريالزم الإنجليزى لغيره من الناس والعين التى ينظرون بها إلى ذلك الغير "أنا أردت يقول اللورد كرزون لعدلى باشا وزملائه — أن يكون اختيار المحل هو الموقت أما وجود الجيش فهـذا أمر لاتوقيت فيه ، وهل أهمية مصر للمواصلات — يضيف اللورد كرزون — تزول؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ما وضع لحمايتها موقتا (صفحة ٢٤)" .

لم تلن لمصر قناة بعد قطع مفاوضات عدلى باشا على هـذه الصورة بل استمرت فى طريقها التى اختطتها لنفسها إلى أن سخر الله لهـا عسكريا قُدّ قلبه من الطيبة كان أميل للخير من الشر نصح لأمته بعـد أن انتصح هو وكابد حالنـا بنفسه أن تسلك طريق اللين بدل الشدة وقد كان وصدر تصريح ٢٨ فبراير فلطف من حدة الجهتين ووضع بعض الأمور فى نصابها على أنه احتفظ بأمور معروفة منها طرق المواصلات .

بعد ذلك فاوض المرحوم ثروت ثم فاوض محمد محمود ثم النحاس وكان أس هذه المفاوضات جميعا المبدأ الذى تقدم به الوفد المصرى فى مفاوضات اللورد ملنر مع اختلافات بسيطة فى التفاصيل .

هذا هو مجمل ما حصل لغاية تكوين الجبهة الوطنية و إنما جئت لأذكركم به لتحكموا حكمكم لمفاوضيكم الرسميين أو عليهم وأنتم على بينة من عناصر الحكم ولأنكم بدونه لا تستطيعون أن تخطوا بسهولة خطواتكم فى هذا السبيل .

ومعروف ياحضرات الشيوخ كيف كونت الجبهة والغرض من تكوينهـا وما عاهدت الأمة عليه وهى قد قامت فعلا بمأموريتها وأبرمت المعـاهدة المطروحة أمامكم لتقبلوها أو ترفضوها .

فهل هى قامت بتلك المأمورية فى الحدود التى رسمتها لها الأمة ورسمتها هى لنفسها وعاهدت الأمة عليها ووجب التصديق على ماقامت به وثمة قبول المعاهدة ؟؟

حقا لقد قام مفاوضوكم بما فرضوه على أنفسهم وعاهدوكم عليه ، فأما من جهة الامتيازات والسودان فما قطعوه على أنفسهم فيهما حققوه إن لم يفضل ما حصلوا عليـه من جهتهما ما سبقهم من المفاوضات . ومن جهة النقطة العسكرية فكذلك لم يحيدوا عن المبدأ الذى وضع أول حجر فيه وكلاء الأمة من أول الأمر بل قيدوه بقيود زادت فى توضيحه وتحديد ماهيته .

نعم إن التفصيلات التى استتبعها هذا المبدأ فى المعاهدة فاقت ما سبقها بل تجاوزته إلى حدّ بعيد ولكن فضلا عن أن التفصيلات لا أهمية لها فى جانب المبـدأ فى ذاته لأنها إنمـا نتيجة له فإن التطورات العالميـة التى طرأت بين المعاهدتين (٣٠ و ٣٦) تهون على مصر ما اضطر المفاوضون لقبـوله اضطرارا من التوسع فيما كان اتفق عليـه قبل تنفيذا للمبدأ وثمة تهون عليكم حكمكم .

كان يمكن ياحضرات الشيوخ أن نأخذ على مفاوضينا اليوم أمر النقطة العسكرية فيما لو كانت الأمة اعترضت عليه اعتراضها على غيره عنـد عرض المشروع الأول عليها أو لو كان مفاوضونا فى المفاوضات التـالية احتفظوا بحقوقهم من جهته واعتبروا أن ذلك الأمر لا أثر له عند البدء فى مفاوضاتهم ولكن شيء من هذا لم يحصل فعلام المؤاخذة ، ألا نهم — وقد رأوا أنفسهم يعملون و يكدون ويجاهدون لأن نكون دولة مستقلة لهـا احترامها — ملزمين باحترام مابدا منـا ؟ وهل يمكننا احترام أنفسنا و إلزام غيرنا باحترامنا إذا كنا ننقض اليوم ما أبديناه وكررناه راضين بالأمس ؟ ؟

إذن ياحضرات الشيوخ مبدأ النقطة العسكرية قديم. أما إن القوة التي تعسكر فيه كبيرة العدد أو صغيرته تشغل ما تشغل من الأراضي شرق القناة أو غربيها . تجرى مناوراتها في شقة ضيقة أو واسعة من الأرض . فكل هذا لا أهمية له في نظرى لأنه نتيجة " لمبدأ تقرر وتقرر من قديم ورتب عليه خصومنا حقوقا أو شبه حقوق لهم . هذا المبدأ هو قبولنا لإيجاد نقطة عسكرية لبريطانيا العظمى على الأراضي المصرية أيها السادة .

والخلاصة ياحضرات الشيوخ هي أن المعاهدة المطروحة أمامكم و يطلب إليكم إبداء الرأى فيها بنيت على مبادئ نحن واضعوها في وقت يظهر أننا كنا نحسب إقرارها على هذه المبادئ فوزا لنا .

ألا يعتبر نكوص الوفد الرسمى اليوم وثمة نكوص مصر بعد هذا كله مما لايتفق مع ماتقدم ولا مع تطورات دولة تعمل على أن تسمو بكرامتها و بما يقام لها من وزن في حياتها الجديدة بين الدول التي تتعامل معها ؟

فإذا تقـرر ذلك ياحضرات الشيوخ المحترمين تعين علينا قبول المعاهدة يحدونا ما بقى من أمل في أن الإنجليز وقد تعاهدوا و إيانا سيلمسون حسن نيتنا وثمة سيدركون أننا وقـد أصبحنا حلفا يهمنا مايهمهم ويهمهم مايهمنا سيعملون على التخفيف من شدة في التفاصيل عند التنفيذ و بذلك يتيحون لنا التوفيق بين عهودنا نحوهم ومرافقنا الحيوية دون أن تبهظنا هذه التفاصيل فيا لو نفذت بشدتها .

وعلينا بعدذلك أن نثبت للجميع و بخاصة للإنجليز قبل أن نطالبهم بما نطالبهم به أننا أصبحنا مثلا أعلى في بلادنا نبث العدل بين الناس جميعا ونضفو ثوب المساواة والإخاء على الناس جميعا وننشر لواء السكينة والأمن بين الناس جميعا لا فرق في ذلك بين مصرى ومصرى و بين مصرى وأجنبي .

أما القول بأن مصر أصبحت بهـذه المعاهدة مستقلة الاستقلال الذى ينشده أبناؤها فهذا ما لا أستطيع أن أشارك قائليه رأيهم فيه لأنى من الذين لايسلمون مطلقا ومهما كانت الحال بأنه — ولدينا قوة عسكرية لدولة أجنبية — ولو كانت متحالفة — يحتل بعضها أرضنا والبعض سماءنا والآخر مياهنا وفى زمن سلم لا تلح حاجة المتحالفين فيـه إلى هذا الاحتلال ومهما تحويل على وصفه وكثرت قيوده — أقول إنه لايمكن أن نفهم — وهذه هى الحال — أننا مستقلون الاستقلال الذى جاهدنا وضحينا ما ضحينا في سبيله .

ألم يبد هذا النوع من الاستقلال المرتبط بالتحالف أو قل وليده لأول وثبة يثبها فكر المشغول بالموضوع غريبا في بابه معدوم النظر في نوعه ؟ ؟

يقال تخفيفا للواقع يا حضرات الشيوخ إن زمن وجود النقط العسكرية حيث توجد محدود بأحكام المعاهدة وجوابى على ذلك أن الإنجليز عودونا — ور بما كان ذلك لضعفنا — على أن لا وعود ولا عهود عند مصلحتهم فها هى روحهم من هـذه الجهة ناطقة في المناقشات التي تناولتهـا أيدينا (ملنر وكرزون) (ما عداها لم يصل لأيدينا منه شيء لنستطيع الحكم بمـا إذا كان لحق هذه الروح شيء من التلطيف) وها هو احترامهم لتصريح ٢٨ فبراير ماثل أمامكم أترك لكم تقديره بمـا ترون . بل ها هو تقديرهم لمعاهدة دولية كانوا من بين موقعيها الكثيرين وهى معاهدة ضمان حياد قناة السويس ، انظروا إلى ما قاله اللورد ملنر عنها وإلى توقيعهم لمعاهدتهم معنا اليوم ووفقوا إذا استطعتم للتوفيق سبيلا بين المعاهدتين .

إنمـا أشارك القائلين بالاستقلال رأيهم يا حضرات الشيوخ إذا جاءونا إن شاء الله بجديد . هذا الجديد أيهـا السادة هو إقرار الإنجليز إقرارا ينطق فعلا بأننا أصبحنا و إياهم سواء ثم خرج آخر عسكرى إنجليزى من أرض الوطن وغادر البلاد آخر قاض أجنبي يفصل للأجانب في أقضيتهم على أرض الوطن . هذا ياحضرات الشيوخ هو ما يجب علينا مع قبولنا للمعاهدة العمل على تحقيقه حكومة وشعبا والله أسأل أن يولينا في هذه الحياة الجديدة كل التوفيق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهب دوس بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

هذه هى الجلسة الثانية التي يجتمع فيها المجلس على وصف أنه يبحث في مشروع إبرام معاهـدة الصداقة والتحالف بين حكومتى مصر والإنجليز . ولكنى أستبيحكم في أن أسمى حفلنا هذا . في أن أسمى اجتماعنا هذا . احتفالا منكم بتشييد بناء الأمة المصرية الذى وضع أساسه من سنة ١٩١٩ والذى ارتفعت طبقاته بناء على دماء الشهداء والذى زينت جدرانه — ياحضرات السادة — بعصارة أدمغة أبناء هذا البلد .

فإذا سميته احتفالا فهـذا من قلبي ولو أنى من المعارضين في إمضاء المعاهدة. ولكنى أعتبره احتفالا لأنى أؤمل خيرا من وراء معارضتى على أن نصل إلى اتفاق يحقق هذا البناء الشامخ .

مَن من حضراتكم لم يثكل في عزيز لديه أو لم يعـرف ثاكلا من هؤلاء الأعزاء ؟

لا تنسوا هـذه الدماء التي سالت والتي كانت أساسا لبنائنا ولو تقطعت المدد التي كانت تجرى . إنمـا هى حلقات من سلسلة واحدة استمرت من سـنة ١٩١٩ عند ما سالت في جميع أنحاء القطر المصرى إلى سـنة ١٩٣٥ عند ما سالت الدماء في شوارع القاهرة . وكونوا على يقين أنه لولا هذه الدماء لمـا نزل لكم الإنجليز عن قيد أنملة مما كانوا يطلبونه وقت أن قالوا بضرب الحماية واستمرار ضربها .

ثقـل هـذه المسئولية ياحضرات الشيوخ وواجبنا نحو هؤلاء الذين يسـكنون القبور وواجبنا نحو الأجيال المقبلة هو الذى جعلنى من يوم أن سمعت بتكوين الجبهة الوطنية أرقص طربا لأنها ستضع حدا لهذه التضحيات الغالية التي كانت ستستمر لو لم نتفق ولو لم نحقق آمال البلاد .

إنى من أنصار المفاوضـة — ليس فقط الآن و إنمـا من الوقت الذى كان ينادى فيه أكبر رءوس في البلد بها — وكنت أشد الناس تحمسا لها رغما عن القول وقتئذ بأن المفاوضة مع الإنجليز دعاية للهزيمة والتردد .

كنت أفهم أن الاتفاق واجب حتما على كل مصرى يرعى مصالح مصر وحقوقها .

لمـاذا ؟ قد يبدو غريبا أن أكون من أنصـار المفاوضة سـنى ١٩١٩ و ١٩٢٤ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ وأن أقف الآن بوصف أنى معارض .

السبب بسيط ياسادة . لو رجعتم بلمحة قصيرة إلى التاريخ المعروف — وأقصد بالتاريخ المعروف الذى وصلت إلينا أخباره — لوجدتم أن مصر لم يخل حالها دائما من أحد أمرين : إما قاهرة مسيطرة على العالم المعروف، وإما مقهورة لمن يملك هذا العالم .

هكذا كان شأنها فى الإمبراطورية المصرية القديمة . فقد ذهبت جنودنا إلى الأناضول شرقا، وغربا إلى القيروان وحدود بلاد الغرب، وجنوبا إلى ما كان يمكن الذهاب إليه من السودان . فلما جاءها دور الانحطاط لم تتخل عما انتصرت عليه من الدول فقط وإنما كانت تنقلب الحال من النقيض إلى النقيض . فمن يوم أن ظهرت الدولة الإيرانية كانت فريسة لها وأصبحت محكومة بها فلما غلبت هذه الإمبراطورية على أمرها وجاء دور الأثينيين كانت فريسة لأطماعهم ولما غلبوا على أمرهم وجاء دور الرومان كانت أيضا فريسة لأطماعهم .

وكانت مصر دائما فى هذه الحقب إما منتصرة على سواها أو مغلوبة على أمرها بحيث لم يأت وقت من فترات التاريخ المعروف كانت مصر فيه مستقلة وبعيدة عن سواها حتى فى فترة المماليك عندما كانت توفق إلى ظهور نابغة فيها كصلاح الدين . لم تكتف مصر بتاتا أن تقف عند حدودها بل كانت تتعدى إلى حدود الغير . فإذا زال الزمن الزاهر وتلاه الزمن التعس وجدتموها وقد ركبها الغير . ومنشأ هذا هو مركزها الجغرافى والطبيعى فهى تقع فى ملتقى القارات الثلاث مما يجعلها قبلة الطامعين وهدف الفاتحين فقد كانت مصر إما فى حالة تمكنها من الاعتداء على غيرها أو تصبح فريسة الاعتداء عليها .

كان هذا أساس العقيدة التى ملأت نفسى مدى هذه الأعوام الطويلة وكان تقديرى أننا نعيش فى زمن القوة الظاهرة فيه للإنجليز. فنحن معرضون جدا — كما دلنا التاريخ — أن نكون طعمة للإنجليز وغيرلنا ، وهذا حالنا أن نكون على اتفاق معهم حتى لانقع فيما وقعنا فيه فى بعض الأعوام الماضية من أن يكونوا غاضبين متململين مما كان من آثاره أن يقع الشهداء ويضحى بالزعماء .

لم يكن اغتباطى قاصرا على تكوين الجبهة لتحقيق الاتفاق وإنما لأنها تكونت من أبر أبناء مصر بها على اختلاف ألوانهم وتنوع تفكيرهم .

شملت الجبهة عددا — ذكر أسمائهم قد لايليق — من رجال الوفد المصرى الذى حمل لواء الجهاد من سنة ١٩١٩ كما شملت بجانب هذا رجالا من مختلف الأحزاب لهم آراء معروفة عانوا أمور الحكم فى مصر وعرفوا عن قرب مايحيط بالحاكم من العقبات التى لايليق بسياسى ولى الحكم أن يفضى بها إلى الدهماء .

فكان الضمان الأعظم فى وجود هؤلاء العظماء من رجال الوفد وبجانبهم أمثال محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا وحلمى عيسى باشا ممن ولوا الحكم وعانوا مشاقه وعركوا أمر المفاوضات .

قوى الأمل بنجاح المفاوضة وكنت فى ذلك الوقت خارج القطر فلما تجاوبت أسلاك البرق بحصول التوقيع على مشروع المعاهدة كنت أشد الناس طربا .

وبمجرد أن علمت أن الاتفاق قد تم وأن الوفد الرسمى المصرى سيغادر مصر إلى إنجلترا كنت أسعى إلى مقابلة كل مصرى لأهنئه لوثوق القطعى أن اتفاقا يوقعه هؤلاء الزعماء — وهم من أرقى طبقات البلد تفكيرا وإخلاصا — يجب أن يحقق آمالها فى الحدود التى يمكن الوصول إليها .

بعد ذلك عدت إلى مصر ونشر علينا الاتفاق .

والإنسان عادة إذا أراد شيئا تخيله ولأنى أريد أن تصل البلد إلى الاتفاق كانت نظرتى الأولى والثانية حتى والعاشرة فيه أنه صالح للعمل به وواجب علينا أن نؤيده .

وقد صارحت كثيرا من حضرات زملائى أعضاء المجلس وكثيرا من غير أعضاء هذا المجلس بهذا الرأى الصريح الذى كنت فيه — بغير قدم لكم — مخلصا كما أنا مخلص الآن فيما أتقدم به من المعارضة . كنت أعتقد أن ما وصلنا إليه هو أقصى ما يمكن أن يصل إليه المفاوض المصرى . وما دامت القاعدة أن الاتفاق مع الإنجليز واجب حتما لإمكان أن نعيش عيشة كريمة إذن نكون قد وصلنا إلى النهاية القصوى ونترك للمستقبل أن يكمل البناء إذا كان البناء فى حاجة إلى إتمام .

بدأت الحركة التى أثيرت فى الصحف قبل نشر المعاهدة تزداد بعد نشرها ولست فى حاجة إلى تذكير حضراتكم بما أريق من المداد فى تسويد آراء أصحاب الآراء من المحبذين والمعارضين لأننا أولى الناس بمتابعة هذه الاراء . كما أنى لا أريد تذكيركم بالمناقشة القيمة التى حصلت بين الطرفين فى مجلس النواب ولابد أن يكون من حضراتكم من تابعها بالحضور فى الجلسات أو بالاطلاع عليها . فكان غريبا أن يوجد بين المصريين المفكرين من يرى عدم الاتفاق .

يصح الخلاف ، أما وجود من يرى عدم الاتفاق فهذا دليل قاطع على الجهل بحالة البلد ، وعدم تبين مصلحتها الحقيقية .

يجب على كل مصرى يشتغل بالأمور العامة أن يبدأ فى التفكير بأن الاتفاق واجب ثم يدخل فى التفصيلات. يصح أن يحصل خلاف. وحيث أن المعاهدة بنصوصها تحقق فى ظاهرها ما يمكن أن يحقق الآن فيجب أن نكل إلى رجال الحكم تحقيق ما نقص منها .

أول صدمة ياحضرات الشيوخ صدمت هذه العقيدة — ولكنها لم تنتزعها — كانت ما أذيع بين الناس من أن لجنة الخارجية بمجلس النواب طلبت الاطلاع على محاضر جلسات المفاوضين فاعتذر بعذر لاأتكلف وصفه وإنما أقول إنه لم يعجبنى . قيل إن هذه المحاضر طويلة وتحتاج فى ترجمتها إلى زمن طويل .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — هذا ما قيل يادولة الباشا وقيل إن بعض هذه المحاضر يحتوى على أمور سرية وقيل غير ذلك ولكن بقى الأمر المادى وهو أن هذه المحاضر لم تقدم وانتهت لجنة النواب من البحث دون الاطلاع عليها .

لم أصدق ذلك ولكنى — عن طيبة قلب — اعتقدت — والإنسان يملأه الغرور — وأنا عضو فى لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ أننى سأنجح فيما فشل فيه أعضاء لجنة الخارجية بمجلس النواب كيف يمكن أن يجىء وزير مفاوض أمام اللجنة ويقول إن فى المفاوضات أمر يجب كتمانه عنها ولا يصح إطلاعها عليه ويطلب منها أن توافق على المعاهدة .

وتعلمون حضراتكم أن الجزء من المفاوضة الذى لا يتضمنه نص الاتفاق يعتبر من الأعمال التحضيرية يرجع إليه عند تفهم النصوص إذا اختلف على نص منها .

أملت مغرورا أنى سأصل لهذا فإذا بى أصطدم بعقبة تكاد تكون مستحيلة التخطى، وهى الزمن . كان ذلك يوم ٢ نوفمبر الذى قيل فيه وقتئذ إن تحقيق إجابة طلب الاطلاع على المحاضر بعيد المنال لأنها تحتاج إلى وقت طويل لترجمتها .

فكيف يكون الحال فى يوم ١٤ أو ١٥ نوفمبر بالنسبة ليوم ٢ نوفمبر والعذر الذى تقدم لجنة النواب عندما كانت تبحث مشروع المعاهدة هو أن كمية الأوراق واستحالة ترجمتها ماديا فى أقرب وقت — أصبح أشد خطورة فى حالتنا هذه .

ولأنى أكثر إقبالا على تأييد هذه المعاهدة وأنها تصادف هوى فى نفسى وتصادف تحقيق رغبتى أردت أن أكون فى حدود الاعتدال فبدلا من أن أطلب هذه المحاضر — التى استحال إجابة طلبها فى ٢ نوفمبر وهى بالطبع أشد استحالة فى ١٠ نوفمبر ، طلبت فى إحدى جلسات لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ حضور أحد حضرات أصحاب المعالى الوزراء المفاوضين لأضع له بعض الاستيضاحات التى كان غرضى من الاطلاع على المحاضر أن أتبينها وأعلنت فى نفس الوقت لزملائى أن لى ملاحظات على المعاهدة ولكنى مؤيد لها .

شرفنا حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وطلبت منه بعض البيانات فكانت مطمئنة جدا . ما كنت أؤمل أن تشمل المحاضر أحسن منها ولكن كانت نتيجتها أنى فى لحظة غيرت رأيى وأصبحت معارضا .

(ضحك) .

كنت أتوقع أن تضحكوا ولكن اسمعوا : كانت نتيجة هذه البيانات أنى عدلت إلى المعارضة ولكنها ليست معارضة خيالية كالتى نعاها حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر على حضرة الشيخ المحترم حافظ رمضان بك كما أنها لم تكن معارضة غير عملية فإنى سأنتهى إلى أن أقدم إليكم الحل العملى . وليست معارضتى معارضة اليائس لأنى وأنا أكلمكم تملأنى العقيدة إلى أنى سأصل لا إلى إقناع المعارضين فقط بل إلى إقناع أصحاب الشأن أنفسهم من الوزراء والمفاوضين بعدم التصديق على المعاهدة .

الإنسان بطبيعته مغرور ولدى هذا الغرور فاسمحوا لى أن أعطى هذا الغرور الوقت الكافى لأنتهى منه لأنى إذا تركت هذه المنصة وهذا الغرور باق فى نفسى ربما قتلنى .

والآن وقد ذكرت اسم أحد المفاوضين لمناسبة خاصة وهو معالى مكرم عبيد باشا وتكلمت عن البيانات التى أدلى بها فقد أدهشنى وهو الذى صاحب الحركة الوطنية من فجرها بل من ليلها إلى اليوم والذى أعرفه محاميا إن لم يفهم ما أفهمه فإنه يفهم ما لا أفهمه ، والذى أعرفه وطنيا مخلصا يلتهب إخلاصا لمصلحة البلاد . أدهشنى أن يعطى هذا الذى تفاوض وعنده كل المواهب والمؤهلات بيانات تدفعنى إلى المعارضة .

كيف حدث هذا ؟ لتفهموا هذه الظاهرة الغريبة أرجو أن ألفت نظركم أولا إلى ظاهرة أغرب سبقتها فى الترتيب الزمنى ، كنت أرى أن أعضاء الجبهة الوطنية يكوّنون فريقين : فريقا يمثل الوفد وفريقا يمثل غير الوفديين ، واسمحوا لى أن أجهر بأن الأحزاب غير الوفدية ما كانت إلا مسميات لمسمى واحد ، فقد تألف الأشخاص المخالفين للوفد إما لارتباط خاص أو لظروف خاصة ، وقد كان الفارق بين هؤلاء و بين الوفديين أنهم كانوا يرون غير رأيهم ، وقد كانت الأحزاب غير الوفدية متهمة بأنها تتكالب على مفاوضة الإنجليز وكان من الألفاظ التاريخية التى نعت أعضاؤها بها أنهم "دعاة الهزيمة والتردّد" كنت أنا من بين من نعتوا بهذا الوصف فإذا كان الاتفاق مع الإنجليز هزيمة وتردّدا فإنى أعلن على الملأ أنى من دعاة الهزيمة والتردّد .

إن الاتفاق مع الإنجليز هو الوسيلة لأن تعيش مصر عيشة كريمة . وقد كان من الظواهر العجيبة أنه إذا جاء يوم الاتفاق رأينا معالى مكرم باشا يقول " أفتش على معارض بالمجهر فلا أجد " ورأينا دولة النحاس باشا يقول " إنى أتقدم إليكم بوثيقة الشرف والاستقلال" . إنما نبتت المعارضة من صفوف دعاة الاتفاق ومنهم الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك والدكتور محمد حسين هيكل بك ووهيب دوس وهم هؤلاء الذين كانوا ينعون على الوفد أنه لا يستطيع الوصول إلى الاتفاق بل أنه كان يعطل الاتفاق .

دعونى مرة واحدة أصارح الأمة مصارحة كاملة دون مواربة ولا مخاتلة ، أصارحها بحقائق الأمور التى أدت إلى هذا الموقف .

تأكدوا معى أنه لا يوجد فى هذه القاعة حتى ولا دولة النحاس باشا من يشفق على البلد أكثر منى وأن أكثركم إشفاقا يساوينى ولا يزيد علىّ ولكنى مع ذلك أعارض . لماذا ؟ لأنه كما تفهمون — وكثير منكم من رجال القانون — أن المعاهدة لا تخرج عن كونها عقدا بين دولتين . والعقود إما أن تكون منشئة لحقوق جديدة كالمحالفة بين اليابان وألمانيا مثلا أو تسوية لمراكز قديمة كهذه المعاهدة أو كمعاهدة فرساى التى سوت نتائج الحرب العظمى . والمعاهدة بوصف أنها عقد تدخل فى صميم عمل المحامى وكثيرا ما يقصد المختلفون إلى المحامى لكتابة عقد يصفى خلافا أو ينشىء علاقات جديدة بينهم . لهذا كان أجدر الناس بفهم المعاهدة الفهم الحقيق ، بعد الساسة هم المحامون وأظن أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر وهو من المحامين النابهين يعلم العناصر الأولى التى يجب أن تتوافر فى كتابة العقود .

يأتى شريكان إلى المحامى لتحرير عقد شركة لتنظيم علاقتهما فى المستقبل وآمالها فى الحياة أن يعيشا سنوات شركاء فيضع المحامى سيىء النية شرطا يقول فيه إنه إذا اغتال أحد الطرفين الآخر تكون المحكمة المختصة بالفصل فى النزاع هى محكمة كذا .

فيعترض الشريكان على المحامى بأنهما متفقان ولا يطمع أحدهما فى مال الآخر ولا داعى لهذا الشرط فيقول لهما المحامى هل اتفقتما واتقان من استمراركما على هذا الحال من التفاهم طوال مدة الاتفاق ؟

إن الغرض من كتابة العقد هو اتقاء حالة الخلاف . وأذكر حادثة فى هذا الصدد كان قصدنى فيها أخوان لتحرير عقد بينهما وكان الأخ الأكبر يرى فى الأصغر ابنا له كما يرى الأصغر فى الأخ الأكبر أبا له . فلما أن وضعت شرطا احتياطا لحالة الخلاف — وهذا واجبى — أبيا ذكر هذا الشرط فقلت لهما إنكما إذا استطعتما ضمان اتفاقكما الآن فلا تستطيعان أن تضمنا حياتكما واتفاق الورثة بعدكما فخير لكما أن تبقيا هذا الشرط .

سأبين لحضراتكم من أين جاء الطعن على المعاهدة فيما تضمنته ولم تكله المحاضر .

إن عقيدتى الثابتة هى أن الاتفاق واجب والمعاهدة إنما عقدت لتسوية الخلافات على الحقوق إذا حدثت خلافات فى المستقبل .

إذا حدث خلاف فأين الضمان لصيانة حقوقنا ؟

إنى لا أقصد حقوقنا المكتوبة فقد كانت هذه الحقوق مكتوبة إلى وقت قريب وكانت مداسة . وأستشهد بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فقد تضمن أربعة تحفظات تشعبت وتولدت فأصبحت سيطرة كاملة على البلاد مما كان محل خلاف دائما يتوقف الفصل فيه على صلابة وقوة الوزير المصرى مع المندوب السامى . فهل كان مكتوبا ماتشعب من هذه التحفظات ؟ ألم يطلب اللورد لويد الأساطيل من أجل قانون العمد وقد اتضح أنه فعل ذلك على غير رأى حكومته ؟

لهذا أريد أن أجيب طلب حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبدالقادر وأبحث المسألة من الوجهة العملية لا الخيالية .

ما الذى ينتاب هذه المعاهدة من الطريق العملى ؟ لما تيقظت فى عاطفة المحامى أول ما استرعى نظرى أن هذه المعاهدة كانت حريصة حرصا عجيبا على كل تفصيل دقيق يتعلق بحق يتقاضاه منا الإنجليز .

عند ما اطلعت على ما جاء فى الفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة تيقظت فى حاسة التشكك فقد جاء فيها ما يأتى :

«وتكون الأراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب» .

انظروا كيف حرص المفاوض الإنجليزى على مراعاة حقه بأن حتم إيجاد مخيم للنقاهة ولم يكتف بأن يمضى المريض دور النقاهة فى المستشفى المعد لذلك إشفاقا عليه من سماع أنين المرضى بل أوجب وجود مخيم خاص له لدور النقاهة ونص عليه كتابة .

أما من جهة الطرق العسكرية فأنا لا أوافق المعترضين على إنشائها لفداحة تكاليفها لأنه لايصح أن يكون الاعتبار المالى عقبة فى سبيل الحصول على الاستقلال وأن البلد التى تنشد الاستقلال وتضن بالمال فى سبيله غير جديرة بالاستقلال .

إنما ألفت نظر حضراتكم إلى أسلوب التحرير الذى لجأ إليه المفاوضون البريطانيون .

كان مفاوضونا ومفاوضوهم على تفاهم ومودة ، وعلى الرغم من ذلك فقد كان المفاوض الإنجليزى يفترض عدم قيام المفاوض المصرى بما يتعهد به فاحتاط لذلك فى الفقرة الخامسة من ملحق المادة الثامنة حيث نص على أنه «بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فورا شخصين أو أكثر يتألف منهم لجنة يعهد إليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من الوقت البدء فيها إلى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها تخطيطية (الكروكية) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة» .

كان على المفاوض الإنجليزى أن يحافظ على كرامة المفاوض المصرى ويتأكد من أنه سوف ينفذ ماحصل التفاهم عليه ولكنه حرص على إثبات مايريد أن يتقاضاه حتى لايكون محلا للشك فى المستقبل ويخيل إلى أنه قدر تقلبات الزمن وأنه قد لا يجد بين طرفة عين وانتباهتها المفاوض المصرى وقت التنفيذ . ليس هذا فقط فقد جاء فى الفقرة المذكورة : "ويكون لكل عضو فى هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثليهم حق فحص الأعمال فى جميع أدوار إنشائها كما يجوز لممثلى المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم أيضا حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت أثناء سير العمل .

من ذلك يتضح أنه يحق للإنجليز طلب تغيير شكل البناء أثناء العمل لأنه يريده على شكل خاص .

أنا لا أضج من ذلك وإنما أعترض على الروح التى أملت على المفاوض الإنجليزى الإمعان فى هذا الاحتياط مما جعله يطلب من المفاوض المصرى ما يطلبه فى الوقت الذى يمد إليه يد الصداقة وأن تنم روح المفاوض الإنجليزى على منتهى الاحتياط الذى لا يصدر إلا من الخصم .

ذكرنى هذا بحكاية الحذاء والناقة التى قالها المغفور له دولة سعد زغلول باشا .

كان من جراء بيانات معالى مكرم عبيد باشا أننى غيرت رأيى .

حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد الشريف بك — الاحظ وأنا عضو فى لجنة الشؤون الخارجية أن حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك غير رأيه قبل أن يحصل على المعلومات التى طلبها من حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — هذا حق وأنا أخطأت وسأصحح خطأى . وفى الواقع ونفس الأمر أننى عند ما دخلت اللجنة قلت إننى قد غيرت رأيى بسبب معلومات وصلت إلىّ وقلت فى اللجنة إننى منتظر حضور معالى مكرم عبيد باشا . فيلوح لى أن الأمر قد اختلط .

انظروا حضراتكم ماذا حدث عند ماجاء دور المفاوض المصرى فى تقاضى حقوقه . وقد بينت لحضراتكم إلى أى حدّ تقاضى المفاوض الإنجليزى حقوقه حتى لقد بلغ به الأمر أنه نص فى المعاهدة على مخيم النقاهة وعلى وسائل الراحة وميادين الألعاب لجنوده . وخشى أن يكون قد نسى شيئا فاضاف كلمة "وما أشبه ذلك" .

قلت لحضراتكم إنه لما جاء دور المفاوض المصرى فيما يتقاضاه من حق قال إن احتلال النقطة العسكرية التى رخص بها جلالة ملك مصر لجلالة ملك الإنجليز ينتهى متى أصبح الجيش المصرى كفيلا بمفرده بالدفاع عن قناة السويس .

ثم ماذا بعد ذلك ؟ قال المفاوض المصرى إنه فى حالة الخلاف على هذه القوة فى الدفاع عن القناة يرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم — وكان هذا النص غريبا كما أشار إلى ذلك حضرة النائب المحترم محمد بهى الدين بركات فى خطابه الذى ألقاه فى مجلس النواب .

يريد المفاوض المصرى الاحتكام إلى مجلس عصبة الأمم وإلى عهد عصبة الأمم السارى وقت توقيع المعاهدة وما كانت هذه النقطة لتفوت نواب الأمة المحترمين عند المناقشة فى المعاهدة فثارت مناقشة فى مجلس النواب ردّ عليها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بما يأتى :

"لقد وصلنا إلى تحديد وقت الجلاء إذ أصبح موقوفا بأن تصل قواتنا إلى الحد الذى يمكنها من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها ولا يمكن أن يطلب منا لأجل الوصول إلى هذا الحد أن تكون قوتنا على القناة أكثر من الحالة التى عليها القوات الإنجليزية وقد حددت فى المعاهدة بعشرة آلاف جندى ففى الوقت الذى تصل قواتنا إلى هذا العدد لا يمكن الإنجليز ولا عصبة الأمم ولا أى مخلوق أن يقول إننا لم نصل إلى الدرجة التى يستطيع الإنجليز أن يتركونا نزود بأنفسنا عن حرية قناة السويس وسلامتها" .

سيدى دولة الرئيس ، أنت حسن النية جدا فى أنه لا يمكن أن يتصور وجود مخلوق يقول لك إن عشرة آلاف جندى مصرى لا تكفى للدفاع عن قناة السويس بالقياس إلى عشرة آلاف جندى إنجليزى وضعها الإنجليز هناك .

أنت حسن الظن بالناس جدا لأن عصبة الأمم التى ستحتكم إليها هى التى أوقعت الحبشة فيما وقعت فيه من كارثة بل هى التى دفعتها إليها . وقد كان فى مقدور تلك الأمة البائسة أن تصل إلى اتفاق يبقى عليها فتعيش كما عاشت بعض دول إفريقيا فى كنف إحدى الدول الأوربية لولا ما اعتقدته من شرف عصبة الأمم .

دفعت العصبة تلك الدولة دفعا إلى الكارثة لا حبا فى الإنسانية ولا حبا فى العدالة وإنما لتحقيق مطامع الدول المشتركة فى العصبة ، فلما وقعت النكبة ماذا رأينا ؟ رأينا الدولة البريطانية لسوء الحظ بعد أن ألبت على إيطاليا اثنين وخمسين دولة تسعى إلى العدول عما اتخذته من إجراءات ضدها مما جعل بعض دول أمريكا الجنوبية الصغيرة تأنف بل تخجل أن تنتسب إلى هيئة هذا قانونها الأدبى وهذا تقديرها للآداب الدولية وتنسحب دول لا تقدّم ولا تؤخر كفنزويلا من العصبة غير آسفة .

هذه العصبة التى يضع دولة رئيس الوزراء ثقته فى عدالتها لحكم لا ترعى إلا مصالح الدول العظمى فيها ولا تعرف إلا القوة التى تسيرها مسخرة لمصالح تلك الدول .

وإنه بهذه الصفة كان على الأقل — ما دام أن هناك تفاهما على أن عشرة آلاف جندى تكفى — وما دام أن الإنجليز تقاضونا مخيم النقاهة كان من الواجب والحالة هذه أن ينص على أنه متى أصبح فى مقدور مصر أن تضع على قناة السويس عشرة آلاف جندى مصرى مجهزة بالدبابات والأسلحة والقوّاد والآلات أن ينتهى الاحتلال الإنجليزى .

ماذا كان يضير المفاوض المصرى أن يضع ملحقا لهذه المادة تبين فيه هذه المصلحة المصرية الهامة ؟

هل يمكن أن يكون هذا قد ترك عفوا وهل فات المفاوض المصرى أن سيلقى منازعة فى هذا ؟ مستحيل إنما كان الإنجليز يتقاضون مصلحتهم بذكر هذه التفصيلات دون أن نتقاضاهم مصلحتنا .

سألنى أحد إخوانى الذين لهم عندى كرامة كبرى ماذا نعمل وماذا كان فى مقدورنا أن نفعل إذا ما فرض أن المفاوض الإنجليزى أقام على رأيه وقال إما أن تقبلوا وإلا فلا اتفاق .

ماذا كنا نعمل ؟

أجهر لحضراتكم باعتقادى — وأنا من أنصار المفاوضة — أن المفاوضين المصريين وهم من نعرف تاريخهم الماضى معرفة تامة والذين كانوا يقودون الحركة الوطنية منذ خمسة عشر عاما ونعرف عنهم ما لا يعرفون عن أنفسهم أقول إن هؤلاء المفاوضين مثلى كثيرو الإشفاق دقيقو الإحساس . تذكروا ماعانته البلاد من قلق مدى أعوام طوال . تذكروا مالاقته البلاد من أعمال الإنجليز . تذكروا الضحايا العديدة وهؤلاء الشبان الأبرياء الذين أريقت دماؤهم فى الطرقات والميادين . تذكروا ما أصاب العزة القومية والكرامة الوطنية من التدخل الإنجليزى فى أعمال الحكومة . تذكروا كل هذا فقالوا لنترك ذلك للغيب والقدر لعل الله يحقق ظنهم فى عصبة الأمم .

ولقد وازن المفاوض المصرى بين أمرين : الخطر من عدم تحقيق عصبة الأمم لظنه والخطر من العودة بغير اتفاق . ومن ثم الرجوع إلى حالة القلق التى أدت بنا القهقرى فى المجتمع العام .

وازن المفاوض المصرى بين هاتين الحالتين واستغل المفاوض الإنجليزى هذه الحالة فتشدد وتعنت ، وكان قد فت فى عضد المفاوض المصرى

الذى رأى إزاء ذلك أن يختار بين أهون الشرين فأقدم على الاتفاق لا لأنه وثيقة شرف كما قال دولة الرئيس فى أول خطاب له بل لأنه أهون الضررين . وفات المفاوض المصرى أن عناصر الفساد التى دبت فى مرافق البلاد جميعا قد انعدمت باتحاد الجميع وإذا كان لها بقية ففى الظروف الحالية ما يسمح لرجال الحكم بالقضاء عليها قضاء مبرما .

ولقد طالب الإنجليز ألا تجرى المفاوضة إلا مع الجبهة المصرية التى كان يجب عليها أن تطمئن المفاوض المصرى بأنه إذا ما عاد بغير اتفاق فلن تكون هناك ثغرة يدخل منها خارج على هذا الاتحاد إذ لم يبق عنصر من عناصر البلد يسمح لهذا الخارج أن يصيبها فى مقتل .

ولعلى أكثرت من البيان، ولعلى وأنا أخاطب شيوخ الأمة المحترمين كنت مفهوما تمام الفهم .

فلو قدر المفاوض المصرى أن هذه الجبهة يجب بحكم الظروف أن تتساند وأن تشد أزر القادة المفاوضين وأنها بهذه الصورة لا تجعل منفذا لتدخل غير مشروع، لو قدر المفاوض المصرى كل هذا لعرف أن تشدد المفاوض الإنجليزى هو سلاح ذو حدين وأن المفاوض الإنجليزى كان يخشى قطع المفاوضة أكثر من المفاوض المصرى . لأن النصر مكفول لأشد الطرفين مجازفة .

لقد اتصلنا بأمة حياتنا مرتبطة بالاتفاق معها .

وحياتنا دائما مرتبطة بالأمة الغالبة فى العالم وقد قدر لنا أن تكون أجيالنا وثيقة الارتباط مع الإنجليز وهم أمة لم يعرف فى استعمارها الجشع الخسيس فهى لا تفرض جزية على الأمم التى تستعمرها ومن باب أولى فهى لا تفرض جزية على الأمم التى تحالف معها . وهى فوق ذلك لا تتقاضى مؤونة عسكرية من مستعمراتها — ولو أنه حصل فى الحرب الكبرى أن الهنود ساعدوها بالمال عن رغبة فهم وكل ما تريده الأمة الإنجليزية التى تطورت واتسعت أملاكها هو أن تحتفظ بإمبراطوريتها الواسعة التى لا تغيب عنها الشمس . ولقد أصبحت لمصر أهمية فى هذه الإمبراطورية وهى تأمين مواصلاتها . أمة هذا شأنها لا يمكن أن أخشى جانبها فى التفصيلات . لا أخشى جانبها إلا إذا ما بدا منها سوء النية فى التحرير مجسمة .

لقد افترضت حصول خلاف بيننا وبين الإنجليز فى المستقبل .

فهل احتاط المفاوض المصرى لهذه الحالة ؟

سألت حضرة صاحب المعالى وزير المالية عما إذا كان قد حصلت مناقشة بشأن مسألة العشرة آلاف جندى مصرى التى تحل محل الجنود الإنجليزية فى منطقة القناة فقال لقد تم بشأنها اتفاق شفوى فقلت هازلا إن كان إنهاء الاحتلال متوقفا على إرسال هذا العدد من الجنود فلماذا لا نرسل عشرة آلاف من الجنود إلى منطقة القناة من الآن ؟ فقال لا يمكن هذا لأنه يجب أن تكون الجنود مجهزة بسلاح معين ليس عندنا فى الوقت الحاضر ومزودة بالذخيرة والآلات والقواد . قلت حسنا وبعد ما سألته أسئلة أخرى واستأذنت معاليه فى أن أقول ذلك لحضراتكم سألته هل ورد شىء من هذا فى محاضر جلسات المحادثات للرجوع إليها عند الحاجة؟ فأجاب سلبا .

إذن فالإنجليز يتقاضون حقوقهم بالنص عليها كتابة . أما نحن فليس أمامنا شىء إلا الاحتكام للعصبة .

وليس أمامنا إلا المفاوض الإنجليزى كالمستر إيدن وغيره للرجوع إليه مع أننا نعلم أننا جميعا عرضة للموت فماذا نعمل إن ذهب المرجع الذى نرجع إليه ؟

حضرة الشيخ المحترم على كمال مبشر بك — نرجع إلى النصوص .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — النصوص لا تفيد إلا الاحتكام وكل الدلائل تدل على أن وسيلة الاحتكام بين القوى والضعيف من أخطر ما يكون إذ تكون دائما نتيجته فى صالح القوى على الضعيف ونحن نعلم أن الأمم القوية تسخر عصبة الأمم بحسب الميثاق القائم اليوم .

ونحن نعلم أن فرنسا كانت مترددة فى توقيع العقوبات على إيطاليا وأن ألمانيا بعيدة عن عصبة الأمم ومع ذلك فقد استطاعت إنجلترا بسيطرتها أن تؤلب اثنتين وخمسين دولة على إيطاليا .

إن النصوص الخاصة بالمواد العسكرية الواردة فى مشروع المعاهدة لم توضع مصادفة فإن الإنجليز أوفدوا مستشارا فنيا للتحرير ولقد أوضح حضرة النائب المحترم محمد بهى الدين بركات بك فى خطابه الذى ألقاه فى مجلس النواب كيف أن النصوص فى معاهدة سنة ١٩٣٦ جاءت أوسع فى مصلحة الإنجليز من نصوص مشروع سنة ١٩٣٠ ورأى أن هذا التوسع فى النصوص مقصود من المفاوض الإنجليزى .

تجدون حضراتكم فى الصفحة السابعة فى المادة الخامسة عشرة من المعاهدة التى قيل إنه كان ينسج نسيجها على غرار معاهدة سنة ١٩٣٠ — تجدون أن المحرر احتاط فى كتابة صيغة هذه المادة فقال "اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم" .

وجاء فى المادة السادسة عشرة بصدد الخلاف الذى قد ينشأ بين الدولتين فى المستقبل "فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها يحال الخلاف على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة" .

نحن المحامين نفهم الفارق بين قانون المرافعات وقانون الموضوع . فقانون المرافعات فى هذا الصدد هو عهد العصبة ، أما قانون الموضوع الذى يطبق فى حالة كفاءة الجيش فهو قانون العصبة السارى الآن . يجب أن تسلموا معى بأن هذا النص لم يوضع عبثا لأن المحرر الذى يضيف جملة على عبارة مكتوبة لا يضيفها إلا لقصد فإذا أضفنا إلى ذلك أن النصوص الأخرى

ليست مصحوبة بمثل هـذه الإضافة بدا لنا بارزا أن الإنجليز يقصدون معنى معينا . المعنى هو أن العصبة بعد أن فشلت فى حل مشكلة الحبشة وفقدت كل كرامة لها كقوة دولية للحد الذى فيه بدأت بلجيكا فى هـذه الأسابيع تتسلح وهى البلد الذى ضمنت العصبة حيادها وتعدى فقدان الكرامة إلى دول أمريكا الجنوبية ودول أوروبا الصغرى كذلك التى أظهرت عدم الثقة بالعصبة وانسحبت منها — المعنى هو أن العصبة قد تحتاج إلى تعديل عهدها مما قد يتطور فى يوم من الأيام إلى وضع قوة دولية تحت تصرفها لدفع اعتداء المعتدى بالقوة . هذا الاحتمال البعيد هو الذى جعل المفاوض الإنجليزى يحتم أن ما يطبق علينا كقانون موضوع هو عهد العصبة القائم وقت التوقيع على المعاهدة .

ياحضرات الشيوخ المحترمين ، لم يكن ليعنينى هـذا القيد بتاتا وأنا من أنصار الاتفاق لولا أنه دلنى على أن اليد التى كانت تكتب من جانب الإنجليز وعلى أن الرأس الذى كان يفكر من وراء هذه اليد كلاهما كان يخفى من النوايا غير ما يظهر وغير ما كسب قلوب المفاوضين المصريين بإظهار الود فكان تحرير المعاهدة على هذا الأساس و إزاء هذا توجست خيفة .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إنى بمناسبة هـذه المعاهدة و بمناسبة اشتغالى بالأمور العامة قد خبرت ودرست تاريخ المسألة المصرية فإذا بها تتلون كل يوم بلون جديد يؤدى فى ظاهره إلى مسوغ لبقاء يد الإنجليز فى مصر للمحافظة على طرق المواصلات .

عند ما أحسست هذا الإحساس ووجدت هذه الشائبة لاتتناول خطوط المواصلات فقط تبينت أنهم كانوا يقولون غير ما يضمرون وأنا لا يضيرنى — وما أقوله الآن يؤخذ علىّ — أن يكون الاتفاق صريحا واضحا على أن قناة السويس لازمة للمواصلات الإمبراطورية البريطانية يجب الاحتفاظ بها لدى الإنجليز احتفاظهم بجبل طارق و يجب أن تكون لهم فيها قوة مستديمة ولو أن المفاوضين المصريين كانوا عند هذا التقدير وسمحوا للإنجليز بهـذه الحقيقة لأخذنا فى مقابلها فى السودان والامتيازات الأجنبية ما أردنا ولكن الذى حدا بمفاوضينا إلى عدم إقرار هذه الحقيقة هو ارتباطهم بما أبدوه للعامة والدهماء وما قاله الزعماء من أن الاستقلال التام لايتحقق إلا بعد جلاء آخر جندى إنجليزى من الأراضى المصرية .

لقد ارتبط الزعماء بهذه الأقوال ولو أنهم قدّروا التقدير الصحيح للوقف الذى تقدره نحن الآن لا الذى يقدّره الدهماء من أن قناة السويس وحراستها لازمة للإمبراطورية البريطانية ما دامت تعيش هذه الإمبراطورية وصارحوا الناس بهذا واتفقوا مع الإنجليز على تسوية تقوم على هذا الأساس لما وجدت هـذه العراقيل التى ستكون موضوع كلامى وهى التى لم يضعها الإنجليز إلا لتكون سبيلا للساومة فى المستقبل إذا طلب إليهم الجلاء .

(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٠ مساء وأعيدت فى الساعة الأولى والدقيقة الخامسة مساء) .

حضرات الإخوان :

أما أن الاتفاق والمعاهدة مع الإنجليز واجبان على مصر بالنسبة لمركزها فهذا لانزاع فيه والخلاف بينى و بين من يريدون منكم التصديق على هذه المعاهدة أنها كانت تصلح لولا عيب أو عيبان وحتى تقطعوا بأنى لاأتكلم من مكانى هذا عن هوى ، أتقدم إليكم برأى حضرات أعضاء الوفد الرسمى للمفاوضات الذين برغم أنهم ارتبطوا بتوقيعاتهم ما أمكنهم أن يخفوا عواطفهم — وهم مصريون قبل كل شيء — تكلم من حضراتهم كلاما رسميا حضرات صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وصاحب المعالى مكرم عبيد باشا وصاحب الدولة محمد محمود باشا وصاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا وصاحب المعالى واصف غالى باشا وحضرة المحترم الدكتور أحمد ماهر فماذا قال هؤلاء ؟

ولا تنسوا ما سبق أن قلته لحضراتكم من أن رجال المفاوضة كانوا ككل مفاوض يزنون الأمور فإذا بدر من أحدهم مايدل على تململ كان سببه بسيطا هو أنه عند المقارنة وظهور العيب فضل الميزة .

وزعت على حضراتكم مضابط جلسات مجلس النواب فتجدون فى المضبطة الثالثة فى الصفحة الثالثة صاحب الدولة محمد محمود باشا يقول من كلام طويل :

”وفى هذه القيود ما يتنافى وما أفهمه من معنى الاستقلال“ دولته يقول هذا الكلام بعد توقيعه على المعاهدة . إذن فدولته يفهم المعاهدة على أنها ليست وثيقة الاستقلال . ودولته يذهب فى تفصيل ذلك فيقول ”وفيها ما ربما يشعر المصرى بأنه قصد به إلى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به إلى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفتها فى الدفاع عنها“. وهذا صحيح لأنه ولو أن طريق الصعيد يسرنى تعبيدها لأستطيع السفر الجميل بالسيارة إلى أسيوط ولو أن كذلك تعبيد طريق الإسكندرية من وسائل العمران إلا أنه من غير المفهوم أن يكون طريق ”مصر — قنا“ وطريق ”قنا — القصير“ واردا ذكرهما فى المعاهدة بقصد الدفاع عن البلاد ولكن الحقيقة أن السبب هو الاحتياط ضد مصر لا التأمين على مصلحتها . ولا عيب فى ذلك ما دمنا عامرى القلوب فنعمل على تنفيذ المعاهدة بكل إخلاص من جانبنا و بذلك يزول القلق بما قد تأتى به السنون . لكن العيب أنى مع هذا الاحتياط أترك معلقا فى جو من الغيب المجهول كل ما يتعلق بمصلحة مصر وهذا سيأتى بيانه عندما أفرغ من تلاوة أقوال حضرات المفاوضين .

يقول دولة محمد محمود باشا بعد ذلك فى نفس الصفحة :

”لكن ماضينا منذ نهضتنا فى سنة ١٩١٩ وما جره اختلافنا على مشروعات المعاهدة التى انتهت المفاوضات إليها فى هـذه الأثناء من تضييع لها وارتداد عنها إلى ما دونها وما أدى ذلك إليـه من تعطيل الإصلاح فى مرافق البلاد المختلفة ، كل من شأنه أن يدعو الإنسان إلى النظر بعين الواقع للمعاهدة الحالية وإن لم يعف من العمل لتعديلها “ . فدولته يقول صراحة إن فى المعاهدة ما يتنافى مع الاستقلال مؤيدا فى ذلك القرار الذى أصدره حزب الأحرار الدستوريين ، وقد رأى علاجا لقبول المعاهدة سرعة البدء فى التعديل .

وقال دولة صدقى باشا وكان فى قوله أحرص فى التعبير . قال فى الصفحة العشرين من المضبطة الثالثة : "قلنا إن المعاهدة خطوة كبيرة ولم نقل إنها الاستقلال التام بذاته . يقول المعترضون إن مصر لم تستفد الفائدة كلها من الظروف السياسية التى صاحبت المحادثات" . وقال دولته : "نخالف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون إلى أن المعاهدة المطروحة على حضراتكم هى بمثابة تنظيم الاحتلال" . ولقد كان دولته حريصا على أن يكتب اللغة التى لا يفهمها إلا الحصيف ومع كل فإن ماقاله دولته هو ما أقوله فالمسألة كانت تتطلب ضمانات وكانت تدعو إلى التشدد كل التشدد وليس من روح الود والصفاء أن يعمد المفاوض الإنجليزى إلى عدم كتابة ملاحق أو محاضر ترصد فيها المفاوضات التفصيلية فيما يفيد مصر بينما يشددون معنا فى كل الضمانات التى يتقاضونها منا فإننا لم نحتط لتدوين ما كان يجب تدوينه فى محاضر الجلسات .

وقال صاحب المعالى واصف غالى باشا وزير الخارجية وأحد أعضاء الوفد الرسمى للمفاوضات وهو رجل يجب أن يكون سياسيا فى تعبيراته . قال فى الصفحة الثالثة من المضبطة الثانية وهو يؤرخ الحركة الوطنية وبطبيعة الحال لا يمكن أن يقول كلاما بغير ما يقصد ولكن رغما من كل احتياط فى كلامه ورغما من صلابة لفته السياسية ترونه حضراتكم يقول : "إن هذه المعاهدة فيها ولا شك تصحيح ظاهر لمركز مصر الدولى من وجهتيه القانونية والعملية" . فترون حضراتكم أنه لم يستطع حتى فى سياق الحديث أن يقول إن المعاهدة تحقق الاستقلال .

وتكلم معالى حلمى عيسى باشا وعلى قدر ما كان معالى واصف غالى باشا مقلا سياسيا كان معالى حلمى باشا صريحا فى تعبيراته لأنه مقرر اللجنة فرأى أن المعاهدة حققت معنى الاستقلال .

وهناك شخصية لها وزنها واعتبارها من كافة الوجوه كشخصية ظلت فى جانب المكافحين من أول الأمر إلى اللحظة الأخيرة وهى شخصية حضرة المحترم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب وأنا أتكلم عن خبرتى الشخصية لحضرته فى عام ١٩١٩ وعن هذه الخبرة فى عام ١٩٢٦ ثم عن خبرتى العامة له من ذلك التاريخ إلى الآن فلا يمكن أن ينازع إنسان فى كفاءته العقلية ولا فى استعداده الثقافى ولا فى مقدرته الوطنية ، وقد رأى حضرته أن ينزل عن التقاليد فيترك منصة الرياسة ليلقى بيانا قضت التقاليد ألا يقال لاحتمال أن يكون له تأثير فى نفوس حضرات الأعضاء عند التصويت .

قال فى مضبطة الجلسة الرابعة صفحة ٢٣ : "إن للمعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التى دعت إلى قبولها ، ولكن هذا لا يغاير أن بها نقصا وعيوبا فى نواح كثيرة" . فالدكتور ماهر يقرر أن للمعاهدة مزايا كما أن لها عيوبا ، ولكن لم يقل على كل حال إنها وثيقة الشرف والاستقلال ، وكذلك لا يمكن أن يقال إنها وثيقة الرق والاستعباد كما قال سيئو القصد الراغبون الصيد فى الماء العكر ، ولكنها قصد وسط بين الحالين فهى نتيجة مفاوضة والمفاوض مساوم يبيع ويشترى ثم يقول إن الصفقة طيبة فى النهاية دعت إلى قبولها المزايا الموجودة فيها ، ولكن كل هذا لا يغاير أن بها نقصا وعيوبا فى نواح كثيرة .

يا حضرات الشيوخ :

من غير نزاع لا يوجد مفاوض إلا وأراد أن يصل إلى كل ما تصبو إليه البلاد فالذين تكلموا رسميا وتلوت أقوالهم إنما قالوا إنهم قبلوا أو اضطروا إلى قبول المعاهدة مقابل مزايا كثيرة وأنا لا أدرى ماذا كان لصاحبى المعالى حمدى سيف النصر باشا وعثمان محرم باشا أن يقولا إذا تكلما رسميا عن المعاهدة ؟ وعلى كل حال فالفارق بينى وبين الذين وقعوا المعاهدة أننى أرى أن المزايا التى يقولون عنها لا توازى العيوب التى يعترفون بها .

يا حضرات الشيوخ :

إن أهم هذه العيوب هو ما تداولته ألسنة المتكلمين وأقلام الكتاب بوصف أن المعاهدة احتلال بوجود جيش أجنبى فى مصر . وقيل فى وصف هذا الاحتلال إنه احتلال مشروع أو احتلال غير مشروع .

ولا يوجد فى القانون الدولى احتلال مشروع إذ هو لا يعرف الاحتلال بتاتا لأن الاحتلال فى عرفه عمل وقتى والملكية استعمار . ولم يقل الإنجليز فى يوم من الأيام عن احتلالهم إلا أنه موقت ولذلك أشار رجال الحزب الوطنى فى جميع احتجاجاتهم إلى الوعود الستة والستين التى قطعها رجال الحكومة البريطانية فى مناسبات شتى فقد كانوا يتسترون وراء كل حالة يقولون إنها بطبيعتها وقتية وبذلك يوطدون احتلالهم فبدأوا فى مصر أولا بدعوى أن الاحتلال كان لقمع الثوار وتأييد العرش ثم تدرجوا فى دعواهم حتى إذا كان عام ١٩٠٤ قالوا إنهم موجودون فى مصر للمحافظة على مصالح الأجانب بعد أن مكنوا للمحاكم المختلطة من الاعتداء على اختصاص المحاكم الأهلية . وقد كانوا إلى ذلك الوقت يقهرون الوزراء ويعدونهم موظفين يأتمرون بأمرهم ولم يحن عام ١٩٠٤ حتى حصل الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا فالتمس الإنجليز المعاذير واعتبروا الاحتلال فى مصر وقتيا وهم أحرص ما يكونون على إيجاد المعاذير التى تبررها السياسة الدولية . فإذا وقع حادث بين فرنسا وإيطاليا قالوا إن وجودهم فى مصر يستدعيه سبب دولى فى حين أنه لا توجد مصالح دولية تستدعى هذا الاحتلال بل هم يريدون دائما أن يقرضوا الأسباب ويتلمسوا المعاذير حتى لا تنعدم صفة الاحتلال . ولأول مرة خلقت المعاهدة الحالية فى الجو سببا للاحتلال لا ينقضى إلا بزوال الإمبراطورية هو المحافظة على سلامة المواصلات وهو سبب يستحيل أن يزول ما دامت صلتها مستمرة مع أوستراليا والهند .

ولهذا السبب كانت هذه المادة ، مادة المواصلات والقوة العسكرية ، من أشد وألعن المواد فى تحريرها . تساهل الإنجليز فى كل شىء إلا فى هذا فقالوا إن الجيش البريطانى يبقى ولا يخرج إلا إذا كنتم قادرين على الدفاع عن القناة فإذا اختلفنا معهم فى مقدرتنا على الدفاع — لا كما قال دولة رئيس الوزراء بعشرة آلاف جندى بلا محضر ولا نص — يرفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه على أساس العهد القائم وقت توقيع المعاهدة .

أوجد الإنجليز سببا غير قابل للزوال إلا بزوال الإمبراطورية البريطانية .

يطلبون تأمين المواصلات . خذوه مؤبدا . خذوا التأمين كيفما كان . خذوه لأكتسب مقابله ما خسرته فى النواحى الأخرى .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : لم يطعن أحد على إسبانيا وهى بلد كبير رغما عن الثورة القائمة بها — لم يطعن عليها بوجود جبل طارق فيها ولم يطعن على بعض الممالك الكبرى بأنها كانت تعطى مقابل ثمنها مثل هذا الامتياز .

فلو صارحناهم وصارحونا لكان هذا أجدى وأنفع .

إن ما قررناه فى الماضى من جلاء الجيش الإنجليزى جلاء تاما مستحيل التحقيق ما دامت هذه الإمبراطورية تعيش وما دامت مصلحتها فى أن القناة تبقى .

حضرات الشيوخ :

ماذا يفيد وجود عشرة آلاف عسكرى حول القناة ؟ إن الذهاب فى هذا الطريق من التفكير والكتابة يدعونا إلى الرجوع إلى الكتاب الأخضر من أن هذه القوة كانت فى سنة ١٩٣٠ ثمانية آلاف عسكرى فزيدت فى سنة ١٩٣٦ إلى عشرة آلاف عسكرى للظروف الطارئة .

إن كان الأمر متوقفا على عشرة آلاف جندى فهذا العدد يمكن أن تحضره إنجلترا من البلاد المجاورة لمصر والتى تسيطر عليها مثل فلسطين وعمان ومالطة .

مَن من حضراتكم يتصور أن دولة قريبة أو بعيدة تستطيع أن تجند جيشا وتبعث به إلى القناة قبل الإنجليز ؟

القناة فى الواقع فى غير حاجة إلى جيش وفى غير حاجة إلى الدفاع عنها بريا . فقنبلة واحدة تلقى من طيارة تكفى لتعطيل الملاحة فيها .

إذن لماذا يشترط الإنجليز بقاء عشرة آلاف عسكرى فى منطقة القناة شرقا أو غربا ؟

فى الكتاب الأخضر وفيما قيل بمجلس النواب وفى تصريحات الزعماء المتكررة من سعد وعدلى ورشدى وثروت والنحاس جميعا كانت تصريحاتهم أن الاستقلال لا يمكن أن يكون مع وجود جندى بريطانى فى مصر .

أصبحت هذه عقيدة قالها الزعماء فانتقلت من الزعماء إلى العامة ثم من العامة إلى الزعماء فما استطاعوا أن يعدلوا عنها .

لهذا أراد المفاوض الإنجليزى أن يجارى المفاوض المصرى فيشترط وجود الجيش الإنجليزى فى منطقة القناة لمجرد جعله فى المستقبل أساسا لمساومة جديدة إذا احتاج إليها .

إذا كان الإنجليز أيها الإخوان يريدون المحافظة على القناة فهم فى غير حاجة إلى عشرة آلاف أو عشرين ألفا من الجنود بل فى إمكانهم أن يحافظوا عليها برفع العلم البريطانى فوقها فيعلم الجميع أن من يقترب منها يعادى الإنجليز و يعادى قوات الإنجليز وأساطيل الإنجليز والدومنيون (Dominions) ولكنهم كانوا فيما يطلبون من إعطائهم نقطة عسكرية يجاروننا فى هذا الخطأ السياسى الذى سرنا فيه .

إذا خرجوا الآن فما الضمان من أننا لا ننتقض عليهم ؟

مَن منا نسى أنهم فى أثناء الحرب الكبرى جيشوا فى مصر ما يزيد على نصف مليون عسكرى فهل يمكننا مجاراتهم بإعداد هذا العدد الذى قدروا لزومه للدفاع عن القناة وعن مصر ؟

إن مركز مصر العام بالنسبة للإمبراطورية البريطانية يستلزم حتما صداقة هذه الأمة فإذا ضمنها الإنجليز أصبحوا ولا حاجة لهم فى بقاء جندى واحد .

ولكن ونحن نكتب ونقدم لهم جميع الضمانات لماذا لم يتقاض المفاوض المصرى منهم ولو على الأقل ضمانات شكلية ؟

يا حضرات الشيوخ :

خذوا السودان مثلا .

أرجو ألا تفصلوا وأنتم فى مقاعدكم الوثيرة تنتظركم فى الخارج سياراتكم الفاخرة فتذهبوا إلى منازلكم العامرة بالأثاث والرياش .

لا تفصلوا وأنتم تعتقدون فى أنفسكم أنكم تملكون أزمة الرأى فى هذا البلد بل تريثوا وارجعوا إلى ضمائركم .

سيكون من مقتضى هذا النظام أن ابنى وابنك يجب أن يجند لأن الروح الشعبية فى الدولة لا تقوى إلا بالتجنيد .

لقد انحط مستوى الجيش المصرى بما ابتدعه لنا الإنجليز من نظام البدل السخيف الذى يفتدى فيه الرجل حقه فى خدمة بلده بل واجبه فى ذلك بالمال وسيقضى حتما على هذا النظام .

تصوروا حضراتكم أن يكون أبناؤنا تحت سيطرة وإمرة حاكم السودان العام الذى ليس لنا عليه سلطان بأى وجه من الوجوه .

سيطلب فتبعث حكومتكم بعدد من أبنائكم ولا تفكروا أنهم من أبناء فلاحيكم كما هو الحال فى الجيش الحالى بل أقول إن ابنى و ابنك سيكونون جنودا ضمن هؤلاء فيذهبون إلى مجاهل السودان وسيكون لهم الفخر فى الدفاع عن البلاد .

ولكن أين هذا الفخر وهم إذا غادروا الحدود المصرية انقطعت كل صلة بيننا و بينهم فلا نعرف عن مستقبل أحد منهم أمرا وليس لنا فيه كلمة ؟

اما كان يستحق هذا بيانا فى أحد الملاحق ؟

إذا كانت الطرق والكبارى التى تعهدنا بها يعمل لها حساب بالنسبة لثقل ووزن السيارات التى تمر عليها ، فهل يجوز أن يعنى بكل هذا وأبناء البلاد وأفلاذ أكبادها وأموالها التى تنفق على هذه الجيوش تكون منقطعة الصلة برجالنا وبوزارة حربيتنا ؟

اتركوا هذا ، اتركوا ما يضحك به على عقول من لا يقدر ، فقد قال الإنجليز وسواهم إن حاكم السودان وكيل عن حكومتنا وأى توكيل ؟

لقد كان لنا وكيل وكان نصيبنا قبل أن تستجد الأزمات نصيب اليتيم على مائدة اللئيم إنما كان لنا عزاء واحد هو أن حاكم السودان كان موظفا مصريا أى سردارا للجيش المصرى .

انقطعت هـذه الصلة فى سنة ١٩٢٤ وجاء النص فى صراحة لا تحتمل الشك :

" يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العـام للدفاع عن السودان " .

يعرف تمـاما قيمة هذا الكلام من جاس خلال السودان ومنهم من رجال الحكم الآن وزيران هما حضرتا صاحبي المعالى أحـمد حمدى سيف النصر باشا والفريق على فهمى باشا اللذان قطعا السودان على ظهور الخيل فهما يعرفان بمـاذا كان يكلف جنودنا وقت أن كان السردار موظفا مصريا .

كانوا والعهـدة على من روى من أمثال هؤلاء الضباط العظام يسخرون فى تعبيد الطرق وشق القنوات والأعمـال المهينة لأنه كان أخف على حكومة السودان أن تكلفهم بهذه الأعمـال عن أن تصرف عليها المـال .

فهل يمكن أن تكون الحال فى جو الصداقة المقبلة أحسن ممـا كانت فى سنة ١٩٢٤ ؟

كان من ضمن الأسئلة والردود التى تفضل بها معالى مكرم عبيد باشا فى اللجنة أن من حقنا أن نبعث وألا نبعث وأن مصر هى التى ترغب فى إرسال جنودها إلى السودان فقلت له لمـاذا كان الإنجليز لغاية مفاوضات سنة ١٩٣٠ مصممين تصميما قاطعا على ألا يعود جندى مصرى واحد إلى السودان ؟

ولمـاذا فى سنة ١٩٣٦ كانوا شديدى العطف على رجوع المصريين إلى ربوع السودان ؟

الجواب أيها السادة بسيط وهو الحدث الدولى المعلوم . ولمـا كانت الحبشة متاخمة للسودان ولا يخشى جانبها كان ما أراده الإنجـليز من طرد الجيش المصرى إشعارا للسودانين بانقطاع كل علاقة بين مصر والسودان فأنذرونا بالطرد وبالتوسع فى زراعة القطن فى الجزيرة .

من تابع الحركة الاقتصـادية فى السودان منكم يعلم أن مشروع زراعة القطن فى الجزيرة قد نشل تمـاما ووجد الإنجليز أن السودانيين لا يصلحون للتعمير وشعروا بالحاجة الشديدة إلى اليد المصرية ووجوب عودتها .

لغاية مفاوضات سنة ١٩٣٠ رفضوا عودة الجيش مع توفر هذه البواعث على عودته . وفى سنة ١٩٣٦ أصبحت بجانبهم أمة فتية طامحة طامعة تريد ان تؤسس إمبراطورية وتحت يدها عدد كبير من الإفريقيين الملونين يمكنها تجنيدهم فتفاجئهم بالهجوم فكان العطف على رجوع الجيش المصرى إلى السودان لا تحقيقا لمعنى الصداقة التى سادت المفاوضات وإنما تحقيقا للرغبة الاستعمارية فى أن نبق معهم فى السودان فيكون هناك الجيش ولا يملك وزير حربيتنا أن يسأل عن مصيره ولا إلى أى مكان أرسل لأنهم تحت تصرف حاكم السودان .

تنص المـادة الثالثة من اتفاقية السودان المعقودة فى سـنة ١٨٩٩ على ما يأتى :

" تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية " .

إذن بحسب هذه الاتفاقية وبوصف كونه حاكما عاما هو مستقل عن الإدارة المصرية ولو أنه يعين بأمر عال ولكن الحكومة الإنجليزية هى التى ترشحه ولا يقال إلا برضائها .

ومما زاد الطين بلة ما استجد فى سنة ١٩٢٤ عند ما جاءنا الإنذار بفصل السودان عن مصر تمـاما .

أما كان هذا المركز المحزن يستحق من عناية مفاوضينا ما ينال به ملحقا فى المـادة الخاصة بالسودان ؟

لا يوجد لمـادة السودان ملحق ما ولكن مما يؤسف له أن يكون لمـادة الطرق التى تعهدنا بالقيام بها ستة عشر ملحقا .

لمحت هذا من بين سطور المعاهدة ولو أنى من أشد أنصار الاتفاق ولكنى لا أدرى محلا لأن نعتمد اعتمادا كبيرا على حسن نيات الإنجليز لأن المظاهر لا تؤيده .

كان يجب — ولو خجلا — أن يعطى لنا بعض الضمانات .

الطرق تقاس بالأقدام ، والأوزان تقدر بعشر الطن وحينما ، يجئ دور ذكر السودان لا نذكر كلمة تفصيلية عن سلطاننا عليه .

لا شك أن فى هذا تعطيلا لسلطانكم هنا .

الحياة البرلمـانية التى دفعتم ثمنها غاليا ماذا يكون الموقف فيها إذا ما تقدم إليكم وزير الحربية بطلب اعتمادات لجيشنا بالسودان بناء على طلب الحاكم العام فهل تستطيعون حضراتكم الدخول معه فى مناقشات أو تفصيلات ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — نعم نقدر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ [illegible] — أسمع من خلفى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل يقول إننا نقدر على ذلك ولكن على الرغم من هذا أقول له إن ما يمكن أن نطالب به الوزير هو أن يمدنا ببيانات عن عمل قد تم فعلا ولم يبق إلا استيفاء الشكل .

أتدرون حضراتكم ما وقع ؟ سمعت من حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا فى بيانه بمجلس النواب أن هناك اتفاقا لم تشمله المعاهدة ولا الملحقات — أن من حق مصر أن تمتنع عن دفع الجزية — وأسميها جزية . فقد صار للسودان علينا جزية بعد أن انتهينا من جزية تركيا . ندفع له ٧٥٠,٠٠٠ جنيه سنويا . وقد قال معاليه إن لمصر أن تقطع هذا المبلغ بمجرد إرسال جيشها للسودان بعد موافقتنا على المعاهدة .

ولكن هل إذا طلبت حكومتنا من البرلمـان اعتماد إرسال جيش للسودان وأقنعناها بألا ترسل الجيش إلا إذا كان هـذا الإرسال متفقا مع كرامتنا واقتنعت بذلك ، فهل نكون فى هذه الحال أحرارا فى قطع ما ندفعه للسودان الآن بحسب البيان الذى ألقاه معالى وزير المـالية فى مجلس النواب ؟

ألا يجوز أن يكون جواز الامتناع عن دفع الجزية متفقا مع نسـبة معينة من الجيش ترسل للسودان ؟ أى أننا إذا ما أرسلنا مثلا أورطتين كان لنا حينئذ الحق فى الامتناع عن دفع ما ندفع . وأما إذا ما أرسـلنا فقط

نصف أوزطة كان لنا أن نمتنع عن دفع أربعمائة ألف جنيه فقط مما ندفع . ألا يستحق هـذا الأمر إذن عناية من المفاوض المصرى وتفصيلا كتابيا كالتفصيل الذى وضع عن مواصفات الطرق ؟

اسمحوا لى حضراتكم — وأنا لا أود أن أخرج من هـذا المكان حتى أقول كل ما فى نفسى — إنى كنت من رأى المفاوضين فى سنة ١٩٣٠ و إن أغضبت فى ذلك حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك وأصحاب الملحقات وغيرها .

قد دلت الحال على أن الذى يطلب فى السودان باسم البلاد لا تطلبه البلاد الآن ... ...

حضرة الشيخ المحترم ويصا أخنوخ فانوس افندى — ما معنى هـذا الكلام ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهب دوس بك — أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يقاطعنى ، وأن ينتظر وهو يفهم ما أريد .

هل قرأتم — يا حضرات الشيوخ المحترمين — حركة التنقلات الإدارية الأخيرة ؟ والتى ينبئكم عنها حضرة الأستاذ يوسف الجندى الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية — وإنه كان من بينها ضابط نقل من الزقازيق ، أو بلبيس إلى أسوان . فترتب على نقله هذا أن قدم استقالته للوزارة يوم ظهور حركة نقله فى الجرائد .

ويمكن لحضرتى صاحبى المعالى على فهمى باشا وزير الحربية وأحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة أن يقولا لكم — إذا شاءا — مبلغ ما يجنيه المصريون من شركة السودان الضيزى . فقـد عاشا هناك . ومقام الموازنة يستلزم ذكر هذا .

فهل يجوز أن أرسل برجالى ليكونوا تحت تصرف الحاكم العام للسودان من أجل الوظائف الجديدة . والتفتوا حضراتكم تماما إلى الاحتياط فى ذكر كلمة (الجديدة) . أى أن الوظائف الجديدة فقط هى التى يعين فيها الحاكم العام من المصريين ومن الإنجليز . وليس فى ذلك حد ولا ، نسبة ولا درجة ولا رتبة .

لقد سبق لنا أن دفعنا ثمانية ملايين من الجنيهات فى سنة ١٩٢٢ تعويضا للموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية ليتركوا وظائفهم . ولكن تناحر الأحزاب كان سببا فى إرجاع كثير منهم لمثل وظائفهم .

لماذا لم يشترط مفاوضونا فى الوظائف الموجـودة الآن نسبة معينة للمصريين ؟ ولو من باب حفظ الكرامة . فيكون لنا نسبة معينة فى وظائف المديرين ووكلائهم . وفى هذه النسبة علامة على وجود شىء لنا فى السودان .

ولكن كل ما يتقاضاه الإنجليز فصلوه . وكل ما أعطوه لنا بقى معلقا فى حكم الغيب .

ورد فى الفقرة الثانية من المـادة الحادية عشرة ما يأتى : " وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين وترقيتهم مخولة للحـاكم العام " أى أن براءة ترقية ضباط الجيش لا تختم من الملك ... ...

حضرة صاحب المعالى على فهمى باشا (وزير الحربية والبحرية) — لا . لا أبدا ... ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — ماقلتـه هو ما يدل عليـه النص ... ...

حضرة صاحب المعالى على فهمى باشا (وزير الحربية والبحرية) — لا يكون هذا . إنه مستحيل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — إن وطنية حضرة صاحب المعالى الوزير تدفعه إلى أن يقول هذا . ولكنى محاميا أقول ما تنطق به النصوص . وتقول بقية المـادة " وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحـاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة الخ " . ...

حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم — إن هـــذا خاص بالوظائف المدنية .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — لنترك التفريع . وكلمة الضابط جاءت عفوا .

إننا بالمعاهدة لم نتقاض من هذا الحاكم العام حق تعيين موظف ولو كان وكيل مديرية . مع أننا صرنا بالمعاهدة أصـدقاء متحالفين . وكان ينبغى أن يكون لنا فى السـودان مأمورون . ومديرون ووكلاؤهم . فإذا كان الإنجليز أصدقاءنا فلماذا يختصون أنفسهم بتقاضى آخر مليم من ثمن رطل اللحم الذى لهم — أقول هذا على حد مثلهم الوارد فى رواية شكسبير .

كل الذى لنـا عند الحاكم العام فى السـودان أنه حين يوجد موظف إنجليزى كفء . وآخر مصرى كفء أيضا . وتوجد وظيفة جديدة ورأيناه آثر الإنجليزى كتبنا له نسأله : لمـاذا تركت تعيين المصرى مع أنه أكفأ من زميله البريطانى ؟ فيرد علينا ويقول إن الكفاءة مسألة تقديرية .

فهل بهذا يقال لنا : إننا أخذنا السودان واسترجعناه ؟

وهل يلومنى أحد إذا ما قلت : إنه خير لنا أن يبقى الإنجليز على ما هم فيه هناك . إلى أن يأتى الوقت اللائق الذى نستطيع فيـه أن نسترد حقوقنا ؟ فإذا ما استرددنا السودان استرددنا معه كرامتنا وحقنا حقيقة ، لا خيالا ؟

أما مسألة الامتيازات ، فهى أضـل من وجهة التحرير . وأنا قاصر اعتراضاتى على التحرير . ولا أريد فيما أقوله أن أعود إلى شىء قاله الخطباء أو ذكره الكتاب — ومن غرورى أن أجد بعد ذلك جديدا أقوله .

نحن نحالف أصـدقاء ، ونريد أن نظاهر للملأ أننا متحدون وأننا صرنا متحابين . فهل يجوز بعـد ذلك ألا يقبل الإنجليزى أن يتزحزح قيد شعرة واحدة عن حقوقه التى يدعيها والتى لا أصل لها .

قالوا : إنه لم يبادر بفعل ذلك ولم يتنازل عن امتيازاته لأن ذلك لايتفق والكرامة . وقد أشار إلى ذلك أمس حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر . أى أنه لايجوز أن يكون البريطانى فى مصر أقل من الطليانى والرومى وغيرهما لأن ذلك يكون فيه مساس بالكرامة .

إن قول هذا فيه سخرية بالعقول . فكيف يكون تنازله عن الامتياز مختارا . فيه مساس بالكرامة . وهو غير مرغم على هذا . ما هذه السخرية بالعقول ؟

ما الذى يخشاه الإنجليز . إذا لم تكن لهم امتيازات . وهم — والحمد لله — ليس من بينهم قوادون ، ولا مهربو أسلحة أو مخدرات . فهم بذلك لا يخشون القضاء . لأنهم إنما يبعثون لنا منهم — فى غالب الأمر — بالمثقفين الذين ينتقون انتقاء خاصا . فهم لا يهمهم إلغاء الامتيازات كما يهم الدول التى تبعث لنا بحثالة بنى آدم . فإذن ليس فى المبادرة إلى التنازل عن امتيازاتهم انتقاص للكرامة .

وإزاء المعاملة الودية الناتجة من عقد المعاهدة كان ينبغى أن يقدم لذلك عربون من الجانبين لا من جانب واحد .

للإجحاف الذى أصاب مصر فى مسألة الامتياز مثال أذكره لحضراتكم : فإن دول الوسط (ألمانيا والنمسا) سقطت عنها الامتيازات فى مصر بمقتضى معاهدة فرساى . وكان الغالبون ملحين فى تقاضى ثمن نصرهم . فكان من هذا الثمن أن تسقط امتيازات هذه الدول . ولكن لما مضى الزمن وجاء الألمان وغيرهم إلى مصر وجدوا الإنجليز أن الألمانى سيقدم بيد العسكرى المصرى إلى محكمة عابدين مثلا وإلى أقسام البوليس . ويمثل بين يدى القاضى المصرى . ويتساوى فى ذلك مع سائر المصريين .

حينئذ رأى الإنجليز أن يعيدوا لهؤلاء الأوربيين امتيازاتهم . ولكن إعادتها بإلغاء شروط فرساى تؤثر فى مركزهم الدولى . فخلقوا نظاما جديدا . ألزموا به مصر أن تعقد محالفة مع دول الوسط بمقتضاها يحاكم رعاياها أمام قناصلهم بتفويض من الحكومة المصرية . أى أن الحكومة تعطى القناصل توكيلا قسريا سياسيا . ولو أن هذا التوكيل عادى لاستطعت المطالبة بإلغائه أمام القضاء لعدم الرضاء الصحيح .

(ضحك) .

حصلت هذه المعاهدة أيام تعطيل البرلمان . أيام وزارة دولة محمد محمود باشا فلم تعرض لذلك على البرلمان . ثم عرضت علينا أيام برلمان دولة صدقى باشا فى سنة ١٩٣٢ . وكنت وقتذاك رئيسا للجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب . وقدم معها معاهدة أخرى طلب فيها الطليان أن يكون للطرابلسيين امتيازات .

أتدرون حضراتكم مبلغ ما خسرناه بتناحرنا الحزبى ؟ إنى بذلك لم أجد نصيرا واحدا من رجال الحكومة يناصر التقرير الذى وضعته عن تلك المسألة وهو لا يزال محفوظا فى سجلات مجلس النواب ومحفوظاته . وقد قلت فيه كيف لا يكون للطرابلسيين امتيازات إذا ما أثبتوا قوتهم وحموا ذمارهم ودافعوا عن وطنهم ولم يستطع الطليان امتلاكه ؟

ثم كيف يكون لهم امتيازات إذا ما تخاذلوا عن الدفاع عن بلادهم وغلبوا على أمرهم لفساد أخلاقهم مثلا . هل يقول أحد هذا الكلام ؟ وهل يكون الضعف وفساد الأخلاق ، وفقدان المال سببا للامتياز فى بلادنا . من يقول هذا ؟

ومن قال إن محاكمنا لا يجوز لها أن تحاكم النمساوى وقد زال الامتياز عن ادول الوسط ؟

لقد وضعت التقرير على هذا . ولكن حكومة ذلك الوقت عارضت فيه إرضاء للأجانب . وحالت دون وصول التقرير إلى المجلس . وسيطلع حضرات أعضاء مجلس النواب على هذا التقرير من جديد .

إن حضرة الأستاذ حافظ بك رمضان حسن الظن . لأنه بعد أن قامت الضجة على رياسة الجلسات فى المحاكم المختلطة ، وبشأن اللغة العربية ، تقدم بمشروع قانون لإلغاء المحاكم المختلطة بالإعلان عن ذلك ومضى سنة . فأحيل المشروع على لجنة العرائض . ولأول مرة رأينا هذه اللجنة تجتمع وتقرر عدم دستورية مشروع هذا القانون ، وتقدم تقريرها بذلك . ولماذا هذا؟ قالوا لأن الأمر يختص بمعاهدة . وليس للمجلس حق إلغاء ما هو موجود بمعاهدة .

حصل كل هذا لأن الإنجليز كانوا يغلون أيدينا وأرجلنا . وكان على المفاوض المصرى أن يصلح هذا . فكيف فاته أن يطلب ويقرر من الآن فى ملحق حق إضافة قضاة جدد فى المحاكم المختلطة فى فترة الانتقال وأن تكون الرياسة فى تلك المحاكم للمصريين . وأنه يجوز استعمال اللغة العربية فى الأحكام .

قال أحد حضرات الخطباء كيف يحصل هذا . إنه يكون خلطا . إن هذا الأمر بيننا وبين الدول .

وماذا يحصل لو فعلنا ذلك . هل ترسل إيطاليا أو فرنسا أسطولا لتهديدنا ؟

إننى حين كتبت تقريرى عن تلك المعاهدة كنت مغل الأيدى والأرجل بالإنجليز لا بسواهم . وكنت ألمح آثار ذلك فى وجوه الوزراء واحدا بعد واحد . ولكن فى أثناء معاهدتنا مع الإنجليز لو فعلنا هذا ما كانت فرنسا ولا إيطاليا ولا غيرهما ترسل لنا أسطولها . وهل سبق أن سمعنا احتجاجا صادرا من فرنسا ؟ إن الاحتجاج إنما كان يخرج من دار المندوب السامى . لأن الإنجليز كانو يحتفظون بهذه المحاكم ليساومونا على ما يتساهلون معنا بشأنه فى أمر هذه الامتيازات إذا وجدت مناسبة لبحث هذه المعاهدة .

وهل إذا ما طلب وزير حقانيتنا من الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة أن تعرض عليه تشكيل الجلسات ترسل له فرنسا أسطولها ؟ لا . إنما الذى وضع العقبات أمامنا فى أمر هذه المحاكم ومنع تخفيف شأن الامتياز هم الإنجليز .

والمفاوض المصرى يعلم هذا . وقد عانى الأمرين من ذلك . فكان يجب أن يعنى بهذا الأمر . وأى شىء عاد لنا به من مفاوضته ؟

إن حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا رجل طيب كان يعتقد أنه عاد من المفاوضة ومعه نتيجة محققة فى شأن الامتيازات فقدّم تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب عن المعاهدة . وقال فيه : " إننا قد ربحنا حق التشريع المالى والمدنى على الأجانب والمصريين بمجرد التصديق على هذه المعاهدة " . هذا ما كان يفهمه حضرته فى المعاهدة .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية) — لقد فسّر حضرته قوله هذا فى مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — أرجو ألا أحرج بمثل هذا الكلام أكثر من المدى الذى أريده . لقد وقف حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وقال : "لابد فى هذا الجزء من المفاوضة." فقال حضرة النائب المحترم محمد حلمى عيسى باشا : " إن نفاذ المعاهدة معناه المفاوضة . "

ماذا أخذت ثمنا لما أعطيت . أنا ممن يقولون إننا لو وصلنا إلى إلغاء الامتيازات كاملة وهى التى تجرح الكرامة فى كل يوم وفى كل لحظة — لهان فى سبيل الوصول إلى ذلك دفع ثمن أغلى بكثير مما دفع فى هذه المعاهدة .

أتدرون حضراتكم ماذا أثبت التاريخ والسوابق — التاريخ يعرفه المشتغلون بالقانون — وضيق الوقت لم يمكنى من أن أقدم لحضراتكم المراجع ولكنى على كل حال مسئول عما أقول — أكثرت المحاكم المختلطة من التدخل فى المسائل الإدارية وترتب على هذا أن الحكومة ضاقت بهذا التدخل ولفتت النظر إلى ما يترتب على ذلك بطريقة ودية . ولما لم يفد ذلك رأى أحد وزراء مصر وهو المغفور له بطرس غالى باشا أن يبعث فى سنة ١٨٩٨ بالإنذار الذى يحدد مدة المحاكم المختلطة بخمس سنوات وينذر بعدم تجديدها .

وكان باقيا من هذه المدة أربعة شهور فبمجرد شعور الدول بأن الحكومة تريد أن تستعمل حقها فى عدم تجديد المحاكم المختلطة سعت ومنها الدولة البريطانية إلى تعديل لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وإيجاد مادة فى القضاء المختلط تماثل المادة المعمول بها فى القضاء الأهلى تقضى بأن ليس للمحاكم المختلطة التعرض للأوامر الإدارية وإنما لها حق الحكم بالتعويضات ولم يكن فى ذلك الوقت يمثلنا رجال أفذاذ كما هى الحال الآن ولكن كان يمثلنا وزراء موظفون .

لقد كفى ياحضرات الشيوخ المحترمين هذا الإنذار لأن يقلب الحال . إنى أشعر أن الوقت قد طال وقد نبهتنى الرياسة إلى ذلك وإنى أول من يلبى الطلب وسأختم كلمتى عن الامتيازات . شبهت الخطوة التى خطوناها من ناحية الامتيازات بتصرفات مصلحة التنظيم ومعاملتها لأصحاب الأملاك فإنه إذا قررت مصلحة التنظيم توسيع شارع ما ووضعت تصميماته حرمت على أى إنسان أن يجدد أو ينكس ملكه فيه حتى لا يرتفع ثمن العقار الذى يدخل فى الشارع إذا ما نزعت ملكيته . فكان عجيبا أنه فى هذا المشروع مع توطيد النية على إلغاء المحاكم المختلطة والبدء فى اتخاذ الإجراءات التى توصل لذلك . كان عجيبا أن هذه المحاكم تشيد لها دور جديدة ويوسع اختصاصها الجنائى . ألم يكن خيرا من ذلك استبقاء هذه المحاكم باختصاصها الحالى خمس سنوات تلغى بعدها بدلا من توسيع الاختصاص الذى يترتب عليه زيادة عدد الموظفين وزيادة التعويضات التى تمنح لهم عند الاستغناء عنهم فضلا عن أن التخلص منهم يحتاج إلى الدخول فى مفاوضات مع الدول التابعين لها؟ إن هذا التعديل هو بعينه مشروع المستر برونيات مقنعا ويطلب إلى حضراتكم التصديق عليه حتى إذا صدقتم عليه نفذوا منه إلى التدخل فى التشريع العام .

حذار يا حضرات الشيوخ المحترمين أن يفوتكم هذا . إن كل ما حوته المعاهدة قاطع بأننا نتعامل مع كاتب — ولا أقول مفاوض — كان يرمى إلى نصب الشباك والحبائل ويقينى أنه جعل توسيع الاختصاص خطوة أولى ليجمع الاختصاص الجنائى والمدنى فى المحاكم المختلطة كما قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد حافظ رمضان بك وعلى هذا يحاكم الطليانى والرومى أمامها لمدة خمس سنوات . سألت حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا عما إذا كان توسيع الاختصاص حقا أو واجبا فقال إنه يفتكر أنه حق — فسألته وهل فى الوقت متسع لعرض المشروع بذاته على البرلمان أو أن المصادقة على المعاهدة تعتبر إقرارا له فلم يجبنى إجابة ظاهرة .

فإذا كان الإنجليز هم الذين طلبوا هذا الضم فحذار أن تقعوا فى الفخ لأن هذا طريق جديد لإعادة مشروع برونيات كاملا — دعونا فيما نحن فيه الآن إلى أن يشاء الله إلغاء المحاكم المختلطة وبعد ذلك نبحث فى الجهات التى يحاكم أمامها أصحاب الامتيازات .

كنت أود أن قوتى المادية تسمح لى بالاستمرار فى بيان بعض نقط هامة — وكنت أود أيضا ألا يسأم حضرات الشيوخ المحترمين من هذا الحديث . كنت أود ذلك وأنا بين أمرين : حساسة المحامى الذى لا يفتأ يلحظ عين سامعه وتذكير حضرة الرئيس بضيق الوقت . إنى أختم كلمتى بإبداء رغباتى من الوجهة العملية كما وعدت حضرة زميلى الأستاذ حسن عبد القادر .

كنت مكتفيا بأن أطلب إلى الحكومة تأجيل المصادقة على المعاهدة وتبادل خطابات تكميلية — كالملاحق — بشأن السودان والجيش ومعاملته هناك وحقنا الصريح فى ضم الاختصاص الجنائى وعدمه — فلاحظت عند تحديد ما أطلبه أن النص الخاص برفع الخلاف على القوات البريطانية إلى مجلس العصبة إنما جاء فى صلب إحدى مواد المعاهدة — وحيث إن المعاهدات لا يمكن التعديل فيها فأصبحت معارضا لدرجة الرفض من جهة الشكل وموضوعا أحتكم إليكم فيما إذا كنتم تقبلون ما جاء بالمعاهدة خاصا بالسودان وبالامتيازات وبالنصوص الواردة بالمعاهدة — وصوتى سأعطيه برفض المعاهدة للسبب الذى ذكرته — فقد رأيت بعد الموازنة أن حالتنا الحاضرة بعد اتحاد الجبهة أصلح من هذا — إلى أن يبدو من الإنجليز ما يدل على حسن نيتهم .

(تصفيق) .

بجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (مساء)

حضرة الشيخ المحترم محمد علي علوبه باشا — سادتي الشيوخ المحترمين :
قبل أن أتشرف بإلقاء كلمة مختصرة على حضراتكم بعد البيانات التي أدلى بهـا من قبل حضرات زملائي مؤيدين ومعارضين . أرى واجبا علىّ أن أقول كلمة بسيطة لا أدرى إن كانت في الموضوع أو خارجة عن الموضوع هي عتب موجه إلى جهتين : إلى مجهول وإلى معلوم . أما المجهول فاسميه الآن بالقضاء والقدر . فأعتب على القدر . وأما المعلوم فهو صديق وزميلى حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر .

نعم أعتب ولا عتب إلا حيث يوجد الرجاء فإن لم أرج فما كنت أعتب.

أما عتبي على القدر فهو أنى ككل مواطن رأى في هـذا المشروع ضررا بليغا . كان واجبا عليـه أن يدلى برأيه للشعب حتى يفهم الناس — وهم الناخبون وهم أصحاب التوكيل — ما عليه هـذا المشروع من أضرار أو من مزايا . وكان لغيرى أن يرى ما لم أره فكان له أن يرى رأيا مخالفا وأن يعارضنى بمـا يشاء .

كنت أعتقد أن الفريقين متساويان في الحرية وأن لا ضرر من أن يلق كل منهم بمـا في ضميره على الناس حتى يحكم الناس حكما خاليا من كل شائبة وحتى لايقال إن هناك حجرا على الآراء والأفكار .

إن المعارض والمؤيد كل منهما سليم النية ولا أمل لنا إلا في خدمة هذا البلد.فإذا قال معارض احذر يا أخى ، أنا أرى هنا حفرة أحذر من أن نقع فيها نحن الاثنين .

كان للمؤيد أن يبحث في هـذه الحفرة حتى إذا رآها حفرة شكر أخاه . وإن رآها رسما لاحفرة ولا خطر منها أرشد أخاه وشكره .

أدليت بكلمة وكنت أريد أن أخطب ، فشاء القدر أن يمنعنى .

طبعها بعض الناس وأرادوا أن يوزعوها فشاء القدر أن يتعقب الموزع إلى الإسكندرية وأن يقبض عليه هناك .

أتى هذا الموزع بعد أيام قليلة وأراد أن يوزع في القاهرة فقبض عليه وسجن أربعة أيام . وكنت أعتقد أن النـاس جميعا يجب عليهم أن يسعوا في فهم هـذا المشروع على علاته سواء أكان فيه الغرم أم الغنم . وكنت أعتقد أن الأبواب والآذان تفتح للناس جميعا وأن دور العلم إن شاءت أن تتدخل في فهم هذا المشروع فتكون للناس جميعا وأن تكون الحرية شاملة للجميع ولكن شاء القـدر أن يمنع المعارضة وشاء القدر أن يكون في هـذا الوسط .

وإنى لو لم أعتقد في حضرة رئيس هذا المجلس الكرامة والشرف . ولو لم أعتقد في حضرات أعضاء هذا المجلس النبل والشرف ما كنت وقفت هذا الموقف . ولـما كنت أدليت بكلمتى . لأنى اعتقد الآن أن حرية العضو مصونة وأن أدبا يحيط بى وأن النزاهة والكرامة همـا وحدهما الكفيلان . فالحق يقضى له والباطل يقضى عليه مع الشكر لأننا جميعا متضامنون وأننا أهل بيت واحد وأننا إخوة . من شاء منـا أن ينصح فلينصح بمـا شاء ولا عتب لأن سلامة النية هي رائد الجميع .

أما عتبي على زميلي الفاضل الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر فهو أنه وجه الكلام إلى زميل آخر هو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حافظ رمضان بك وطلب إلىّ أن أرد على ما يقال عن حضرة حافظ رمضان بك أعنى عما يقـال ضد المعارضة . فكان قاسيا حقا . قاسيا تبرر قسوته سلامة نيته . وطرق كلمتين لا يصح أن أمرّ عليهما دون أن ألقى كلمة بسيطة .

أما الكلمة الأولى أو القاعدة الأولى فهى أنه نحـا على الخيال باللائمة وبشيء قليل على تطبيق وتنفيذ المثل الأعلى ورأى أن تكون الحلول بين الناس حلولا واقعية مادية تبتعد بقدر الإمكان عن المثل العليا وعن الخيال .

وظنى إن خاب الخيال سنوات طويلة ولم يكن لنا من ثمراته إلا العرائض واستمرونا ستة عشر عاما أو أكثر دون جدوى . وغاب عنه بسلامة النية. غاب عنه أن الخيال والعاطفة والمثل الأعلى تلك هى حياة الأمم ولن تقوم أمة ليس لها خيال في مثلها الأعلى ولن تحيا أمة ليست لها عاطفة في مثلها العليا .

ألم يظهر للناس جميعا أن خيال هذه الأمة الكريمة وعاطفتها و إحساسها وتضامنها هى تلك التى ألغت الحماية ؟

أنسى أن هذا التضامن وهذا الخيال هما اللذان كنا نرى منهما في الزمن السابق أن يأتى الطفل أمام المدفع فيقتل ويقول: " فلتحى مصر " ؟

أنسى أن هذا الخيال وهذه العاطفة هما اللذان ألغيا لنا الحماية وهما اللذان أوجدا لنا هذا الدستور ؟

نعم تصدّع الخيال وتصدّعت المثل الدليـا وقد يكون ذلك — ولكن ربمـا كان هذا التصدع آتيا من تصدّع الأمة نفسها ومن تنافر القلوب نفسها — ولكن المثل الأعلى في ذاته والخيال والعاطفة في ذاتهما كل ذلك يجب أن يدوم . ويجب أن ننصح بهذا التضامن حتى ترجع إلينا تلك الثمرات التى يجب أن نقتطفها من الخيال ومن المثل العليا .

ما الذى يبغيه المؤيد أو المعارض ؟ كل منكم يسعى لخير بلده فمن كان مخطئا فله أجر ومن كان مصيبا فله أجران . إذن فلتتسع صـدورنا ولتقو على تحمل الانتقاد مهما كان . لأن هـذا الانتقاد لم يأت من الشفاه وإنما هو يأتى من القلوب ومن محبة القلوب .

مسألة أخرى أعتب فيها على حضرة الزميل الفاضل هى أنه يصرح من فوق هـذا المنبر ويقسم أن الإنجليز لو أرادوا ترك بلاده لتمسك بهم إلى أجل .

كنت أظن ألا تقال هـذه الجملة من فوق هـذا المنبر ولكن فليطمئن حضرة الفاضل من أن الإنجليز لن يتركوه أبدا. فالإنجليز مثل أعلى يأبى عليهم إلا أن يتمسكوا بما يرضيه .

ويجب أن يكون لنا مثل أعلى هو أن نتمسك بما يرضينا نحن . فلو خرج الإنجليز فعلا من هـذه الديار ولم يبق لهم جندى واحد ، فاعلموا أن الإنجليز لن يسمحوا لرجل آخر أن يطأ هـذه البلاد لأن حياتهم ومصالحهم تقضى عليهم بأن يمنعوا المعتدى .

فإذا قلنا إننا نريد أن نخرجهم فإنما نريد أن نحتفظ بكرامتنا واستقلالنا وأن نكون فى آن واحد مخلصين لحلفائنا إخلاص الرجل الشريف للرجل الشريف .

بعد ذلك أرجع للموضوع .

موضوعى يا حضرات السادة صار بسيطا بعد أن أدلى حضرات الشيوخ المحترمين مؤيدين ومعارضين بما لديهم من بيانات استفدنا منها الفائدة كلها من كل ناحية .

ما هو الموضوع الذى يجب أن يكون محور البحث فى المعاهدة ؟

توجد أشياء كثيرة لا يصح أن يتعرض لها واحد بالبحث والتحليل ثم يأتى آخر فيرجع إليها جميعا .

ماهو موضوعنا الأساسى ؟

موضوعنا الأساسى هو الجلاء . ليس فى ذهن المصرى إلا الجلاء . هذا الجلاء هو الذى قامت عليه الحركة الوطنية من يوم أن وجدت وكان الناس من قبل يقولون إن أساس الوطنية هنا هو الجلاء . وكانوا يعلمون من قبل أن الاستقلال بالجلاء هو الذى يؤدى إلى استكمال كل أسس الاستقلال فإذا كانت هناك امتيازات و إذا كانت هناك عقبات فالجلاء وهو الاستقلال هو الكفيل وحده بأن يهيئ للأمة كما هيأ لأمم من قبل سبل محو ما يعترض هذا الاستقلال من عقبات . ثم قامت بعد ذلك فى الحركة الوطنية فكرة هى فكرة الجلاء ومعها إلغاء الامتيازات وكانت هذه الفكرة من قبل حديثة العهد على الفكرة الوطنية إلى أن ترعرعت وقويت وانتهت فى السنوات الأخيرة إلى أن صارت جزءا من الاستقلال . لهذا أرجو ألا تعيبوا على الواضعين لمشروع ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ وهو المشروع الذى قدمناه إلى اللورد ملنر واعتقدوا أن هذا المشروع كان فى ذلك الوقت أقصى ما يصح لوطنى غيور بصير أن يقدمه للإنجليز .

حصلت مقارنة بين المشاريع الأخيرة ومشروع ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ ولكنى أعتقد أن هذا المشروع كانت تكتنفه ظروف لا يعرفها مفاوض سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ هى أن الحماية كانت مبسوطة على مصر ولم يزحزحها إلا الخيال والمثل الأعلى . كانت الحماية قائمة إذ ذاك والأحكام العرفية كانت معلنة وقد اعترف الدكتور ولسن بالحماية على مصر . فى ذلك الوقت كان الركن الأساسى فى المفاوضة مع الإنجليز هو الجلاء . وإنى إن جاز القسم فإنى أقول إن مشروع ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ لو قبل فى سنة ١٩٢٠ واستمررنا ستة عشر عاما إلى الآن لكنتم رأيتم إلى أية درجة و إلى أى مركز وصلت مصر .

ما الذى ارتآه هذا المشروع ؟

المشروع فيما يختص بالاحتلال كان يرمى إلى النقط الآتية :

المادة الأولى — تنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الإنجليزى وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى .

المادة الثانية — تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف (مدة معينة) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة الثامنة — لبريطانيا العظمى — إذا رأت لزوما — أن تنشىء على مصاريفها بالشاطئ الأسيوى لقناة السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذه القناة .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها . كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس .

و بعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القناة وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم .

أساس الاستقلال هو الجلاء وتلك هى المواد الثلاث التى تكلم عنها مشروع الوفد فى سنة ١٩٢٠ والذى قدمناه مفاخرين . فى ذلك الوقت كانت الحماية مرفوعة على مصر والأحكام العرفية قائمة والاعتراف بالحماية حاصل من الدول الكبرى وكنا إلى ذلك الوقت نعتقد أن الاستقلال إنما هو الجلاء وأن ما عداه فالأمة وحدها كفيلة بأن تناله بمحض إرادتها كما حصل فى تركيا وإيران وغيرهما . إذن للتاريخ أرجو ألا نلوم ولا نقول إن المشاريع اللاحقة كانت خيرا من مشروع ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ لا أريد أن أقدح أو أمدح إنما أنا أعرض والأمر متروك للذم والتقدير . أعرض كيف انتهى الاحتلال . انتهى الاحتلال فى المشروع المعروض على حضراتكم بالكيفية الآتية :

أولا — كان فى مقترحات سنة ١٩٢٩ التى عرضتها إنجلترا على الشعب المصرى أن تكون هناك منطقة تحدد شرق الدرجة ٣٢ — هكذا بالنص — من خط الطول الشرقى .

هذا المشروع عرضه الإنجليز على الشعب المصرى سنة ١٩٢٩ وجاء فيه بالصفحة ٣٥ بالمادة التاسعة من مشروع ب "تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد شرق خط الطول ٣٢° شرق من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

يا حضرات الشيوخ المحترمين : ألقوا نظرة على الخريطة التى قدمت لحضراتكم فى مشروع المعاهدة المعروضة عليكم تروا أن شرق الخط ٣٢° شرق ذلك الخط الذى يجب أن تختار بعده أى شرقيه النقطة العسكرية التى تحولت من سنة ١٩٢٠ مذ كانت فى الجهة الشرقية إلى الجهة الغربية من القناة تروا أن هذه النقطة التى يجب أن توضع بالاتفاق غربى قناة السويس يجب أن تكون شرق الخط ٣٢° وهذا الخط على امتداد مدينة الصالحية وقبلى وهو يخترق بندر الصالحية لأنها واقعة بالضبط على خط طول ٣٢° . فعلى هذا يجب بمقتضى المقترحات البريطانية نفسها أن تكون النقطة العسكرية واحدة أو أكثر إن شاءوا و إنما يجب إن كانت غربى قناة السويس أن تكون شرق الصالحية أى بين قناة السويس ومدينة الصالحية .

انتقلنا فى المشروع الحالى إلى أمرين مهمين : أولها أن هذا الخط قد انتقل من الدرجة ٣٢ شرق أى خط الصالحية إلى الدرجة ٣١,٥ من الشرق أى إلى مدينة الزقازيق بالضبط ولو مددتم هذا الخط وهو خط ٣١,٥° الذى انتهت إليه المعاهدة الحالية بعد أن كانت شرق الصالحية تزحزحت النقطة العسكرية ودخلت فى الوادى إلى أن صارت على خط طول مدينة الزقازيق بالضبط . دخلت فى الوادى إلى خط مدينة الزقازيق ثم انتقلت من قبلى وتزحزحت ثم تزحزحت إلى أن صارت فى الدرجة من العرض ٢٩,٥ وهذه الدرجة من جهة العرض الشمالى .

هذا الخط كما ترون حضراتكم فى الخريطة يخترق بالضبط مدينة كفر عمار بالوجه القبلى .

أرجو من حضراتكم الاطلاع على الخريطة الكبرى التى وزعت علينا .

ولا تنسوا ياحضرات السادة أن مشروع سنة ١٩٣٠ كان يقضى بتعيين منطقة واحدة . هـذه المنطقة فى المشاريع التى قدمت لا يمكن أن تتعدى محطة المحسمة وهى نفس الخط ٣٢° شرق الذى قبلتـه وعرضته الحكومة الإنجليزية فى سنة ١٩٢٩

ولقد كان المفاوض المصرى فى سنة ١٩٣٠ يقول بصريح العبارة ما يأتى : "مما يسهل مهمتى أن نتفق على نقطة لكم فيها جنود. أما خلق نقطة جديدة فهذا ما لا يمكن الدفاع عنه" (صفحة ٩٤ من مفاوضات سنة ١٩٣٠) .

أنا كما قلت لحضراتكم أشرح فلا أقدح ولا أمدح . و إذن بناء على هذا المشروع المطروح على حضراتكم ستكون المنطقـة العسكرية التى كان يجب ألا تتعدى الدرجة ٣٢ شرق بل كان يجب أن تكون شرق هذه الدرجة انتقلت حتى تعدّت فى جهة الغرب الدرجة ٣٢ إلى أن وصلت إلى الدرجة التى تخترق مدينة الزقازيق ثم تنتهى إلى الجهة القبلية — سواء كان للتدريب أو للإقامة — وفى الجهة القبلية امتدّت حتى وصلت إلى خط العرض الشمالى الذى إذا امتد إلى الجهة الغربية كان هو نفسه على خط مدينة كفر عمـار وينتهى شرقا إلى خليج السويس فى البحر الأحمر .

وهـذه المنطقة يا حضرات السادة قيل لى إن مساحتها أكثر من تسعة آلاف كيلو متر مربع وهى عبارة عن ٢ مليون و ٢٨٠ ألف فدان . لن يكتفى بهذه المنطقة التى تدخل فى صميم البلد وتراقب المدن وتمر فى جدران بلبيس وعلى مرمى لا من مدافع الحصار ولا من مدافع الميدان ولكن من مدفع رمضان . هذه المدن هى بلبيس ومصر الجديدة الخ . والخريطة التى أمامكم توضح لكم ما أقول .

لم يكتف بذلك وقد قيل إن هـذه المنطقة تشتمل على قسمين — قسم خالص لهم طوال السنة وقسم للتمرين فى فصل الشتاء فى فبراير ومارس . ومعنى ذلك أن هذه المنطقة التى تترك لهم للتمرينات السنوية يجب أن تكون دائما متروكة لعمل التمرينات — ثم أضيفت إليها منطقة ثالثة . هذه المنطقة هى أن للإنجليز أن يمرنوا جنودهم وطياراتهم كما شاءوا وأنى شاءوا بلا قيد ولا شرط فى شبه جزيرة سينا بأ كمله . وشبه جزيرة سـينا يبتدىء من قناة السويس إلى فلسطين ومساحته — كما قيل لى — ٦١ ألف كيلو متر مربع وبعبارة أخرى ١٤ مليون و ٥٠٠ ألف فدان تكون تحت تصرف التمرينات الإنجليزية . فإذا أضيف إلى هـذا الرقم تسعة آلاف كيلو متر وكسور كان المجموع أكثر من سبعين ألف كيلو متر . وهذه الوقائع المـادية لا شأن لى بها . إنما قيل لنا إن الطيارات صارت سريعة والمـاكينات الحربية يجب أن تتمرن فيجب أن تكون المساحات واسعة وأن الطيارة لا يمكن أن تدور حول نفسها وحتى لا تطير حول نفسها يجب أن يكون لهـا مساحة تبلغ ٧٠ ألف كيلومتر مربع .

ولقد بحثت عن مساحات الدول الأخرى ، فهل مساحة هذه المنطقة تساوى مسـاحة ربع دولة أو نصف دولة أو خمس دولة ؟ وجدت أن مساحة مملكة بلجيكا تبلغ ٣٠,٤٤٣ كيلومترا مربعا . ومساحة مملكة هولندا صاحبة الحول والطول والمالكة جاوا الخ — ٣٤,١٨٦ كيلومترا مربعا . ومساحة مملكة الدانيمارك ٤٤,٣٦٢ كيلومترامربعا ومساحة سويسرا ٤١,٢٩٨ كيلومترا مربعا بينما المسـاحة التى أعطيت للتمرينـات بلغت ٧٠ ألف كيلو متر مربع أعنى مثل مساحة دولتين من هذه الدول . إنمـا إذا قيل — وقال لنا الناس والخبراء وأقنعونا إنه لأجل الطيارات وسرعتها و إذا قيل أيضا إن الطيارات لا يصح أن تدور حول نفسها وحتى لا تدور حول نفسها يجب أن تكون لها هذه المساحات الواسعة . فما هو السبب إذن فى أن أعطى للإنجليز كل القطر المصرى ليحلقوا بطياراتهم فوقه للتمرين فى كل وقت أعنى أن القوّة البريطانية — بمقتضى ما سـتقبلونه — ستكون فى الواقع هى القوّة الجوّية فى كل القطر المصرى — إنمـا — والحق يقال — قيل إنها لاتحلق فوق الأراضى المنزرعة ولا فوق المساكن إلا عند الضرورة .

ولكن من ذا الذى يقدّر هذه الضرورة ؟ لا أدرى . إنما أنا مقرّر وقائع مادية مستمدة من الأوراق . وعلى هذا فمناطق طيارات تشمل شبه جزيرة سيناء ، ثم إن كل القطر المصرى عنـد التمرين مباح للإنجليز وفوق ذلك فإن منازل الطائرات المصرية المملوكة لمصر فى جميع القطر المصرى يجب أن تقبل نزول هذه الطائرات الإنجليزية من مطارات مائية ومراسى مائيـة . وفوق ذلك

إذا ما طلبت السلطة الإنجليزية من الحكومة المصرية أن تهيء مطارات ومراسى ، فيجب أن تمد ذلك على مصاريفها . لم يقتصر الأمر على هذا الحد . كان مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ يقضى بأن الحكومة المصرية تسهل للجنود البريطانية الموجودة فى المنطقة العسكرية الذهاب والإياب والدخول والخروج فى الميناءين : بور سعيد والسويس ، أما النص الوارد فى المشروع الجديد فقد أتى فوق هذه المساعدة بأمرين جديرين باعتبار حضراتكم هما :

أولا ، أن تسهل الحكومة المصرية الدخول والخروج فى هذه المنطقة الواسعة النطاق بدون تحديد ميناءى بورسعيد والسويس . وبعبارة أخرى يجب على الحكومة المصرية أن تسهل فى وقت السلم لأية قوة بريطانية المرور إلى هذه المنطقة سواء كان ذلك من السلوم أو الإسكندرية أو من دمياط أو الغردقة أو السودان أو القصير أو فلسطين . وبمعنى آخر تكون فى وقت السلم كل السكك الحديدية بمصر وموانئها وأنهرها فى خدمة مرور الجنود البريطانية إلى هذه المنطقة الواسعة .

والأمر الثانى ، أنه عوضا عن أن تكون الحكومة المصرية مكلفة بتسهيل المرور من بور سعيد والسويس بعالها . حتم على مصر أن تقبل وجود فصيلة صغيرة من الجنود البريطانيـة على سبيل الدوام والاستمرار أعنى أنهم شرطوا أن تكون لهم قوة دائمة فى بور سعيد والسويس وقت السلم باسم " التسهيلات " العسكرية وإنما قيل إنها فصيلة صغيرة .

ولكن هل انتهينا ! لأنى كما قلت لحضراتكم الاحتلال هو كل شيء . فهل انتهينا ؟ كلا لم ننته بعد وذلك كله للجلاء ، وحتى يقال إن إنجلترا جلت عن مصر .

ما الذى يضاف إلى ذلك ؟

ترون أيها السادة ، وأرجو أن نتفاهم لأن المسألة لا تخرج عن أنها تفاهم ، ملحق للمعاهدة اسمه اتفاق تاريخه ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بين دولة رئيس الحكومة المصرية وسعادة وزير خارجية بريطانيا العظمى بلندن ، هذا الاتفاق بشأن — أرجو الله ألا يكون ما فهمته صحيحا — الإعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر ، وهذا الاتفاق يقال فيه ما يأتى :

طبقا للمادة التاسعة من معاهدة التحالف التى وقعناها اليوم ...... الخ اتفقت الحكومتان على ما يأتى :

مادة ٩ ، لاحظوا حضراتكم أن المادة الثامنة خاصة بالاحتلال والمناطق العسكرية . أما المادة التاسعة فتقول :

"يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ماتتمتع به من إعفاء وميزات فى المسائل القضائيـة والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى تكون موجودة فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة". إذن ياحضرات السادة المادة الثامنة وصفت المناطق العسكرية بالوصف الذى تشرفت بعرضه على حضراتكم ثم أبقت المادة التاسعة الاتفاق على ميزات القوات البريطانية من قضائية ومالية إلى اتفاق خاص ، فما هو هذا الاتفاق الخاص بشأن هذه المزايا القضائية والمالية ؟ أتى الاتفاق فى الفقرة السادسة ووثب وثبة لا أدرى هل هى من الميزات القضائية والمالية أم لا . فالرأى فى ذلك لحضراتكم .

انظروا إلى الفقرة السادسة من هذا الاتفاق التى تقول : "تمشيا مع أحكام معاهدة التحالف" ولم تقل تمشيا مع المادة التاسعة — " توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا على أن تتمتع القوات البريطانية بما يأتى" وترك المادة التاسعة وهى أساس الاتفاق .

تمشيا مع التحالف ما الذى حصل ؟

(ا) "حرية الانتقال بين المعسكرات البريطانية وبين المداخل العادية إلى الأراضى المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء" .

انظروا يا حضرات الشيوخ المحترمين إلى المميزات القضائيـة والمالية أين هى ؟ " وسوف يجرى بالطبع التشاور مع السلطات المصرية فى شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من العتاد (المهمات) أو العجلات بالسكك الحديدية أو فى الطرق المستخدمة للمرور العام" .

وقالوا إن هذه ميزات مالية وقضائية ولا أدرى إن كانت كذلك أم لا؟

ننتقل بعد ذلك إلى النبذة (هـ) من الفقرة السادسة : "استعمال خطوط سكك حديد الحكومة المصرية طبقا للقواعد والشروط النافذة الآن " أى النافذة وقت الاحتلال . اسمعوا يا حضرات الشيوخ النبذة (ز) :

" دخول أفراد قوات أصحاب الجلالة إلى القطر المصرى وخروجهم منه فى أى وقت بلا تأخير ولا عائق بشرط واحد وهو إبراز شهادة تدل على عضوية هؤلاء الأفراد للقوات البريطانيـة فى الحالات التى لاينزلون فيها البلاد أو يبرحونها على سفينة حربية بريطانيـة أو نقالة جنود أو مركب شحن أو طائرة من طائرات السلاح أو نقالة من نقالات الجيش أو فى الأحوال التى لايأتون فيها إلى القطر أو يغادرونه بصفة قسم مشكل تحت إمرة ضابط أو صول أو صف ضابط برى أو صف ضابط بحرى " .

اسمعوا يا حضرات الشيوخ النبذة (ح) وهذه أيضا كما يقولون مميزات مالية وقضائية :

"استعمال الطرق والكبارى والترع والرياحات والبحيرات والطرق المائية وغيرها من مجارى الماء دون دفع رسوم أو مكوس أو عوائد لابصفة رسوم تسجيل ولا غيره على العجلات أو الناقلات المائية المستعملة فى خدمة حكومة صاحب الجلالة " .

اسمعوا ياحضرات الشيوخ المحترمين النبذة (ط) من الفقرة السادسة :

"التسهيلات المجانية فى الموانىء للسفن الحربية ونقالات الجنود ومراكب الشحن وطائرات السلاح البرية المائية أو البحرية التابعة لحكومة صاحب الجلالة " .

والآن هــذا هو الاستقلال والجلاء وليس يصح أن يشرح هــذا . قلنا ياحضرات الشيوخ المحترمين إن هذه المعاهدة عقد بين طرفين ساميين ويجب أن ينبىء هذا العقد بسمو كل من الطرفين وقد طلب مجلس النواب أن يطلع على محاضر المفاوضات فأبوا عليــه وطلب هنا بعض حضرات أعضاء لجنة الخارجية — على ما سمعت — الاطلاع على محاضر هــذه المفاوضات لأن مفاوضات أخرى حصلت وطبعت واطلع عليها الجمهور ولكن هذا المشروع لا يطلع على محاضر جلساته أحد . ولا أدخل هنا ياحضرات السادة فى بحث ما إذا كان من حق حضرات نواب الأمة وشيوخها عنــد ما يصادقون أو لا يصادقون على عقد ، إذا كان من حقهم أن يطلعوا على هذه المحاضر ليعرفوا مدى هذه الألفاظ والتعبيرات أم لا فهذا شأنكم أيها السادة .

رم علينا ما اطلع عليه غير النواب . حرم علينا أساس تفســير المعاهدة وهى ليست إلا قوانين — ويطلب إلينــا أن نصادق على قانون دون أن نعرف المفاوضات والمداولات التى تمت بشأنه لنقدر مدى هذه التعبيرات . وإذا قبلتم أيها السادة أن تناقشوا معاهدة وتقبلوها دون أن تطلعوا على أساسها وبواعثها فاسمحوا لمن يقرأ هذه العقود أن يفسرها بقدر ما تحتمله ألفاظها والله أعلم بمــا خفى . وألفاظها هى ما تشرفت بعرضه على حضراتكم وهى الاحتلال الذى قيل فيه منذ سنوات عديدة وأنه لا يصح وجوده مع وجود جنود فى الأراضى المصرية فانتهت مفاوضات سنة ١٩٣٦ بوجود هذه القوة فى البر والبحر والهواء ومن كل ناحيــة — وأرجو ياحضرات الشــيوخ المحترمين أن تقدروا هذا الاحتلال المخالف للاحتلال المــاضى لأن المــاضى كان غصبا وهذا الاحتلال سيكون بعقد منا عن رضاء واختيار واعلموا أن هذا الاحتلال الذى ستتخذون فيه رأيا لا يقيدكم وحدكم وإنمــا هو يقيــد أبناءكم وأحفادكم فهذا الرباط هو رباط لا ينصب على الحاضر ولكن يمتد أثره إلى المستقبل .

كيف نتفكك من هذا الاحتلال — نتفكك منه بالصفة الموجودة فى المشروع . أولا تجوز المفاوضــة فى شأنه بعــد عشر ســنوات إذا قبل الطرفان وهذا طبعا كلام إنشائى إنما يجب أن ينظر فى أمره بعد عشرين سنة وكيف ذلك ؟

هذا بشرط أن تكون مصر قادرة بمفردها على الدفاع عن قناة السويس وأنا أيضا أريد أن أشرح بأنه فى تمام سنة ١٩٣٠ عرض المفاوض المصرى فى مشروعه أن يجلو الإنجليز عن القناة متى كانت مصر قادرة على صد الهجمات حتى يصل المدد من الحليف . وأكثر من ذلك كلف المفاوض الإنجليزى وهو المستر هندرسن جناب المستر سيسل كامبل بأن يقدم للمصريين مشروعا خاصا بهذا الجلاء وهذا المشروع من هذه المــادة وارد بالصفحة ٥٠ من مفاوضات سنة ١٩٣٠ وهى :

" فى المساء وصل النص المقــترح ومعه خطاب خاص من الأونورابل سيسل كامبل وهذا هو النص المذكور :

" إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بموارده الخــاصة أن يصد هجوما على القناة حتى يصل مدد الحليف فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية نظرا لأن القناة طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية بأن يضع فى جوار بور سعيد و بور فؤاد والإسماعيلية والسويس أوغيرها من الأماكن التى يتفق عليها القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عنها وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تنفــذ إلى منطقتى الصحراء على كلا جانبى القناة بقصد التدريب والتمرين. ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

فرفض المصرى هذه المــادة بناء على أنهــا ترخص للإنجليز بوضع قوات بجوار بور سعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس كما رفض أن يكون لها منفذ إلى منطقتى الصحراء .

فأتينا فى سنة ١٩٣٦ أى بعد ست سنوات و بعد اتفاق الأحزاب وبعد وجود الجبهة الوطنية للمفاوضة وانتهى الأمر بأن هذه المــادة لم يذكر فيهــا أن خروج الإنجليز يكون معلقا على وصول القوة المصرية إلى صــد الهجوم حتى يصل مدد الحليف وبذلك صارت المــادة خالية من هذا النص .

ومعنى ظاهر المــادة أن القوة الإنجليزية تنتهى من مصر وتخرج إذا كانت مصر قادرة بمفردها على الدفاع عن قناة السويس الخ دون ذكر (وصول مدد الحليف) .

وهنــا قال دولة رئيس الحكومة أمام مجلس النواب فى جلسة ١٢ نوفبر سنة ١٩٣٦ ما يأتى :

"لقد وصلنا إلى تحديد وقت الجلاء ، إذ أصبح موقوتا بأن تصل قواتنا إلى الحد الذى يمكنها من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها ، ولا يمكن أن يطلب منا ، لأجل الوصول إلى هذا الحد ، أن تكون قوتنا على القناة أكثر من الحالة التى عليها القوات الإنجليزية ، وقــد حددت فى المعاهدة بعشرة آلاف جندى ، ففى الوقت الذى تصل قواتنا فيه إلى هذا العدد لا يمكن الإنجليز ولا عصبة الأمم ، ولا أى مخلوق ، أن يقول إننا لم نصل إلى الدرجة التى يستطيع الإنجليز أن يتركونا نذود بأنفسنا عن حرية قناة السويس وسلامتها" .

وإنا نسائل لم حذف النص فى المعاهدة الجديدة "عن وصول مدد الحليف" وإذا كان — وأنا لا أريد أن أشكك أحدا — وإذا كان الإنجليز قد اتفقوا مع الحكومة المصرية على أن هــذه القوة تصل إلى عشرة آلاف جندى وأن هذا التصريح صدر من رئيس حكومتنا ليطمئننا على هذا فيمكن لحضراتكم على الأقل — أولئك الذين يقبلون المعاهدة — أرجو أن يسجلوا هذا التصريح وأن من يريد أن يقبل المعاهدة يقبلها على هذا الوضع .

أنا لا أريد أن أشكك أحدا وإنما أريد أن أسأل كيف حذف هــذا النص من مادة مفاوضات ســنة ١٩٣٦ وأن دولة رئيس الحكومة رغما عن حذف هذا النص من المــادة قد أكد أنه عند ما يبلغ العدد عشرة آلاف جندى تجلو الجنود الإنجليزية عن قناة السويس .

أرجو ممن يقبل المعاهدة وأستحلفه بوطنه وشرفه أن يقبلها مع تسجيل هذا التصريح الصادر من دولة رئيس الحكومة المصرية وعلى أساسه .

هناك شيء جديد لم يكن فى جميع المفاوضات السابقة — أشرحه لأن الاحتلال هو كل شيء أيها السادة — هل إذا خرج الإنجليز وتركوا الديار وصرنا قادرين على الدفاع عن القناة هل نكون فى هـذه الحالة قد انتهينا معهم وصارت المعاهدة صداقة الند للند أم أن شيئاً آخر يحوم حول البلد ؟

هنا شيء موجود عندكم فى المعاهدة وهو أنه إذا تم الجلاء وخرج الإنجليز وقامت حرب بين إنجلترا ودولة أجنبية أو وجد خطر حرب داهم ففى هذه الحالة ترجع الأمور لا إلى مجراها الأصلى ولكن تقدم مصر كل مواردها وموانيها وطرقها وسككها الحديدية والتليفونات والتلغرافات الخ . تقدمها مصر وتجعلها تحت تصرف الحكومة الإنجليزية مهما كانت المعاهدة انتهت أو لم تنته .

متى صارت مصر خالية من الجنود الإنجليزية ومتى صارت قادرة على الدفاع عن نفسها ففى هذه الحالة إذا وجدت حرب أو خطر حرب تدخل إنجلترا بجنودها وأساطيلها وطائراتها فى كل القطر المصرى وتستخدم الموانى والمطارات والسكك الحديدية إلى آخر ما تعرفونه حضراتكم .

كل هذا كان موجوداً فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ولكن أضيف إليه شيء آخر فى سنة ١٩٣٦

بعد أن تكونت الجبهة الوطنية وبعد أن اتحدت الأحزاب وبعد ست عشرة سنة تكافح البلاد فيها عن حريتها كانت النتيجة أن أضيف شيء آخر أرجوكم أن تعتقدوا أنى لم أفهمه .

تدخل مصر فى حالة حرب أو خطر حرب داهم . وكانت إنجلترا فى سنة ١٩٣٠ تطلب أن تدخل مصر فى حالة حرب أو خطر حرب فرفض المفاوض المصرى وقال إن كلمة "خطر حرب" كلمة مرنة يجب أن تضاف إليها كلمة "داهم" حتى لا يمكن أن يساء استعمال هذا الحق فاضطر المفاوض الإنجليزى أن يضيف هذه الكلمة .

أكثر من ذلك تدخل مصر عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . التعبير الإنجليزى طبق ما فهمت ثلاث كلمات — وعند الاختلاف يرجع إلى الأصل وهو النص الإنجليزى — فالتعبير الإنجليزى كما فهمته "طارئ دولى يخشى منه أو مفاجأة دولية موجبة لخوف" .

فما هو هـذا الطارئ الدولى الذى يخشى منه ومن أية ناحية هو ؟ يوجد بين أية دولة ودولة ؟ لا نفهم ! فى أى بحر أو بر ؟ لا نفهم .

وهنا شرح دولة رئيس الحكومة هـذه النقطة وأرجو حضراتكم أن تسمحوا لى بأنى لا أتفق مع دولته فى هذا الشرح إلا بتصريح من الطرف الآخر الإنجليزى . لأنى لا أدرى إن كان هذا متفقاً عليه مع الطرف الآخر أو هو رأى خاص لدولته .

قال دولة رئيس الحكومة فى مجلس النواب بجلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ما يأتى :

"وهذه الحالة الجديدة هى عين الحالة الثانية فى مشروع سنة ١٩٣٠ أى حالة خطر الحرب مع فارق واحد .

ـ فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلناً عنها . أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، ولكنها تكون قائمة فعلا ، فهى حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة ، وفى هـذا حكمة ، هى عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها إلى الاستعداد الذى يقوم به الحليفان درءاً للخطر" .

لا أريد أن أتشكك لأن التشكك ربما يضر وإنما أنا غير مقتنع . قد يجوز أن تكون المحاضر والمفاوضات تؤدى إلى هـذا التفسير ولكنى كرجل أفسر عقداً فقط أقول إنه يجوز أن يكون الطارئ فى ذاته علناً أو سراً وعلى ذلك فلا ضرورة لذكر الحالة الدولية المفاجئة فى المعاهدة .

وعلى هذا إذا وصلنا إلى الاستقلال ووصلنا إلى الجلاء وخرج الإنجليز إلى آخر جندى منهم كان لإنجلترا بحسب ظاهر هذه المـادة أن تقول لنا يوجد طارئ تخشاه وتتشاور مع مصر ويجوز لها أن تهجم بكل قواها البرية والبحرية والجوية وتدخل البـلاد وتضعها تحت سيطرتها . فهل بعد ذلك يقولون إن المعاهدة وثيقة الشرف والاستقلال ؟

أكتفى بهذا والرأى لحضراتكم ولضمائركم .

أنتقل بعد ذلك إلى مسألة أخرى هى السودان .

الإبهام الذى رأينـاه فى مواطن كثيرة فى شأن الاحتلال وحالة الخطر الدولية ورجوع الإنجليز إلى آخر هذا الإبهام وجدناه بعينه فى السودان .

وكما قال بحق زميلى حضرة الأستاذ وهيب دوس بك أن كل ماطلبه الإنجليز كان محدداً ومعلوماً أوله وآخره وإذا ظننا أن أمراً غير محدد قالوا إن الرأى فيه رأيهم ولكننا لانعرف مدى لواجباتنا وحقوقنا . وأين هذه الحقوق ؟ لانعرفها . السودان . قالوا إن معاهدة سنة ١٨٩٩ نافذة ، وأن العمل على مقتضاها إلى أن يحصل تعديلها . ثم يواصل الحاكم العـام سلطته ، كما قال حضرة الأستاذ وهيب دوس بك .

ألم يكن ياحضرات الشيوخ المحترمين من أبسط الأمور أن يقول المفاوض المصرى للمفاوض البريطانى إنك قد كلفتنى مصاريف وتضحيات باهظة فى الثكنات والطرق والسكك الحديدية وجعلتها رهناً لأمرك وأبنى لك ثكنات مقابل أن تترك ثكنات بنيتها لك بمـالى مثل ثكنات قصر النيل ؟

ألم يكن من الواجب أن يقول له ياصديقى الإنجليزى أين ثكناتى القديمة التى بنيتها بمالى فى السودان ؟

والآن قد انتهى الأمر إلى أنهم طلبوا دخول نصف أورطة أى ٤٠٠ جندى فى السودان لعدم وجود الثكنات. فأين ثكناتنا المصرية ؟ يجب أن نبنيها من جديد وما أخذ أخذ. وهل لم يكن من واجب المفاوض المصرى أن يقول لزميله الإنجليزى إنك قد أسأت الظن بى وطلبت لجنودك أن أطهر الأراضى من الملاريا ، فأنت يجب عليك أن تطهر السودان من الملاريا معاملة الند للند ؟ هذا لم يحصل.

ألم يكن من واجب المصرى عوضا عن أن يجعل الأمر لرجل إنجليزى هناك أن يشترط أن له حقا فى وضع جنوده فى مناطق لا يكون فيها امتياز بين المصرى والإنجليزى ؟

أقرأتم فى الصحف أين يريدون أن يضعوا جنودكم (نصف الأورطة) الذاهبة للسودان؟ سيضعونها فى بورسودان وهى صحراء جرداء ليس فيها عرب وإنما فيها البشارية والهدندوه برطانة لا يفهمونها.

ألم يكن من واجب المفاوض المصرى أن يتأكد من أن أولئك الجنود المصريين يقيمون فى الخرطوم وغيرها من المدن الآهلة بالسكان ؟

لا يفرحنا أيها السادة أن يقال إننا نتساوى مع الإنجليز فى التملك والهجرة إنما لنا روابط خاصة مع السودانيين ، لنا روابط اللغة والدين وأظن أنه كان مما يصح أن يكون لنا اتصال روحى بمن هم مثلنا فى الدين من حيث التعليم الدينى وتعليم اللغة.

قيل إن السودان شركة وقبلت الحكومة المصرية ذلك ولكن هل حصل عن سواكن ؟

هل حصل كلام فى وادى حلفا الذى أضيف إداريا إلى السودان ؟ ومعنى هذا أن الجنود فى السودان بعد أن كانوا جيشا واحدا — إذ كانت الأورط المصرية والسودانية تكون جيشا واحدا . فالأولى منها مثلا تكون مصرية ، والثانية سودانية مصرية الخ . وكانوا يحضرون لمصر بالتناوب . وكان السردار مصريا.

أما الآن فقد انفصل السودانيون عن المصريين فى الجيش . فأصبح لهؤلاء لباس خاص ونظام خاص . كما صار لأولئك كذلك لباس ونظام خاص وصاروا جيوشا مختلفة يضعهم الحاكم العام ، أو الحاكم بأمره إن شئتم ، فى المناطق التى يراها.

إنى أخشى أن يقال : إنى معرقل لفكرة العسكرية . وإنى لا أريد تجييش الجيوش المصرية . وإنى لأرجو أن أقول : إن السودان يجب على المصرى فيه أن يبذل ماله ، وأن يبذل روحه ، كما يبذلهما فى مصر على السواء بشرط واحد هو أن يكون مع السودانى كما كان من قبل . يدخل فى البلد مرفوع الرأس موفور الكرامة . ويعلم أن من ورائه أمة تنظر إليه وتقوده وتلاحظه عن قرب.

أما أن تسخر الجنود كجيوش المستعمرات تحت خدمة الغير يقذفون بها كما يشاءون ، ويرمون بها كما يشاءون ، ويتصرفون فيها كما يشاءون ، وليس بيننا وبينهم اتصال إلا فى المغارم والتضحيات ، فهذا لا يمكن أن تتقبله نفس أبية ، ولا يمكن أن يقال عنه ، إننا به دخلنا السودان ، إننا أبدا لا ندخل بذلك السودان.

سادتى — وحتى لا يقال : إنى تكلمت فى الصغيرة والكبيرة فقد قصرت كلامى على الاحتلال والقوة الإنجليزية الموجودة والتى ستوجد . وعلى السودان.

أما الامتيازات وغيرها ، فقد تركت الكلام فيها لغيرى . لأنى أعلم أنه ما يحرج الناس جميعا هو هذا الاحتلال وما عمل فى السودان .

والرأى لله ولكم .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — أرجو قبل أن أتكلم أن ترفع الجلسة الآن للاستراحة حتى لا ترفع وسط كلامى .

(رفعت الجلسة فى الساعة التاسعة والدقيقة الثامنة والعشرين وأعيدت فى الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين مساء) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — حضرات الأعضاء المحترمين :

إنى قبل أن أبدأ كلمتى فى موضوع المعاهدة أرجو أن يسمح لى حضرة الزميل المحترم محمد على علوبه باشا أن أبدى له كلمة عتاب على ما بدا منه فى شأن خروج الإنجليز — وهو ما يرى فيه انتهاء الاحتلال — إنه يرى أن الإنجليز إذا ما خرجوا — وأرجو أن يتحقق ذلك قريبا إن شاء الله — إذا حصل هذا وخرج الإنجليز ثم حصل بعد ذلك اعتداء على قناة السويس فإن الإنجليز يأتون مهرولين .

فكنت أود ألا يقول بهذا الاحتمال ، وهو الداعى إلى المثل الأعلى وإلى الجلاء التام . بل كنت أعتقد أنه يقول فى هذا الظرف ، أى فى حال الاعتداء تهب الأمة المصرية ، أى أمة وادى النيل فى مصر والسودان بجيوشها وعددها وعتادها فتصد الغارات بمفردها .

بعد هذا إنى أرحب . وإنى لفخور كمصرى بما بدا من المجلسين الشقيقين المكونين للبرلمان من دقة واجتهاد ونشاط فى بحث هذا المشروع من نواحيه المختلفة . وما ظهر من المودة وسعة الصدر وطول الأناة بين المختلفين فى الرأى والاتجاه فى هذا الموضوع الخطير . مما يبشرنا خير بشرى بمستقبل سعيد فى حياتنا الدستورية . بل فى حياتنا السياسية الدولية التى نأمل أن يكون مركزها فى الشمس كما يقولون .

لقد حصل فى هذا المشروع أن وجدت معاهدة ، فيها ما يكفى أن نأمن به على مستقبلنا ، وأن نشعر به أن تمتعنا الفعلى بحقوقنا الطبيعية المشروعة فى الاستقلال قد وجد ما يحققها عمليا .

لقد أخطأ بعض حضرات الزملاء حينما قالوا أو تكلموا بما يفهم منه أن المعاهدة هى التى أوجدت الاستقلال ، أو أن الاستقلال نتيجة لها .

كلا – أيها السادة – الاستقلال حق طبيعي وهو قانونا يحصل بإعلان من الملك أو من رئيس الجمهورية – إذا كانت البلاد جمهورية – بإعلانه للدول بدخول الدولة المستقلة فى حيز المجتمع الدولى فى العالم .

واستقلال مصر حصل فعلا قانونا وشرعا بالإعلان الذى أصدره المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، وقد كسبت مصر حقها فى هـذا الاستقلال بدماء أبنائها فى عهد المغفور له محمد على باشا وبمـا قدمته مصر من المعاونة الصادقة والتضحية فى الحرب الكبرى إذ قتل فيها ما يزيد على مائة ألف من المصريين . وقد اشترك الجنود المصريون فى الحرب الكبرى فى جهات متعددة مثل الحجاز وفلسطين وتركيا . ولدى من الوثائق البريطانية ما يثبت ذلك .

أما ما كنا نشكو منـه ، وما نرى أن المعاهدة ستمنعه ، هو أن بعض العوائق المـادية العملية التى كانت تعوق تمتعنا بالاستقلال الذى هو حقنا المشروع ، نأمل – بل نعتقد – أنه سيزول بإتمام عقـد المعاهدة مع بريطانيا العظمى بالشكل الذى قدمت به لحضراتكم .

لا شك عندى أن هناك حقا وحقيقة فى كل ما أبداه المؤيدون للمعاهدة – وما أبداه المعارضون كذلك . لا شك أن هناك ما يمكن أن ينتقد فيهـا . و ينتقد أشد الانتقاد فى التفصيلات والنصوص الواردة فيها كما شرح بعض حضرات الزملاء . ولكن مع كل هـذا لا أرى ما هو أتم وأوفى بالتدقيق فى تكييف المعاهدة من جميع نواحيها من العبارة التى لخص بها قيمة المعاهدة حضرة صديقنا وزميلنا المحترم الدكتور أحمد ماهر فى مجلس النواب .

وإذا قلنا هذا ، وجب علينا أيضا أن نقول : إننا بلا شـك قد قدرنا ذلك التصريح الذى جاء على لسانه بتقدير الجهود الجبارة الموفقة التى قام بها حضرة صاحب الدولة زعيمنا الجليل مصطفى النحاس باشـا فى التغلب على العقبات والصعوبات التى كانت تبدو فى المفاوضات حق قدرها .

وما كان لنا أن نطمئن إلى عبارات أو نصوص يمكن تأويلها إلى معان لا ترضينا فى المعاهدة . ما كان لنا أن نأخذ بهذه النصوص لولا شىء واحد أقوله بصراحة هو وجود حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشـا فى المفاوضـة . أقول ذلك لا تملقا له . لأنى كثيرا ما عارضته فى الهيئة الوفدية . ولست كذلك ممن اعتادوا تملق الناس . أقول إنى باختبارى له سبعة عشر عاما فى العمل تحت رياسته فى السياسة وجدت أنه كثيرا من الأحيان برغم الظواهر التى تبدو لنا يتخذ دولته تقديرا خاصا فى ظرف وفى مسألة ، فيأتى الزمن بعد ذلك مبررا لذلك التقدير الذى كنا نخالفه فيه .

فلو أنى قرأت عبارات المعاهدة فى غير هذا الجو الذى أحاط بها ، وفى جو التـاريخ الذى قرأته عن مائة عام للمسألة المصرية فى الوثائق الرسمية ، والمجلات الإنجليزية ، والكتب للمناسبات المختلفة ، كان يسهل على أن أكون فى صف المعارضين ، ولا أكون فى صف المؤيدين .

ولكن إذا أيقنت أن المفاوض المصرى الذى كان يباشر المفاوضة مع الساسة البريطانيين ، كان حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا – اطمأننا لأننا نعلم ما هو عليـه من حسن التقدير – بالوطنية الصادقة .

والإلهام الفطرى . والتقدير لا يكون دائما فى الأمور بالمقياس . ولكن كثيرا ما يكون للإلهام نصيب وقيمة عظمى . ويكون الوصول بذلك للحقيقة أسهل من المقاسات الحقيقية والنظريات المـادية . إنى مع هذا الظرف الطيب ، ومع الظرف الآخر ، وهو أنه فى المسائل السياسـية الدقيقة كالمفاوضات يكون هناك عنصر مهم هو التأثير الشخصى الذى يحصل بين المفاوض والمفاوض معه ، من حسن النية والشعور حتى يفهم كل منهما حقيقة مرامى الآخر . ذلك الشعور النفسى الذى لا يمكن للشخص البعيد عن مجلس المفاوضات أن يقدره . وهو عنصر له غاية الأهمية وفى المفاوضة لهـذه المعاهدة وجد من نثق به و بحسن تقديره و إلهامه . فوجوده يجعلنا مسلمين بصحة النتيجة التى وصل إليها .

تكلم حضرات المعارضين فى المعاهدة من حيث الاحتـلال كما تكلموا عن الامتيازات ، وعن السودان ، وعن النقطة العسكرية . ولكن الأمر الخطير فى هذا الموضوع الذى يجب أن نوجه إليه تفكيرنا وتقديرنا ليس – فى نظرى – هـذه التفصيـلات فى ظرفنا الحاضر . فى ظرفنا الحاضر . وأكرر هذه الكلمة . لأن لهـا أهميتها . بل يكون فى الروح التى تدل عليها النتيجة التى تضمنتها المعاهدة .

الحادث أن المعاهدة تمت فعلا ووقعت من زعيم الأمة فى نهضتها خليفة سعد ومن رؤساء الأحزاب الأخرى الذين كانوا يوما ما إخوانا لسعد ، ومن الحكومة البريطانية .

لقد كانت الأمة البريطانية وحكومتها نافرتين من الحركة المصرية وحصل بيننا و بينها من تباعد ومن سوء فهم ما لمسناه فى كثير من المواقف . ولكن هذه الأشياء بالمعاهدة قد مسحت مسحا من القلوب .

إن هذه الأشياء قد مسحت من القلوب مسحا فوجدت بين الشعبين المصرى والبريطانى وأوجدت ثقة ومودة ورغبة صادقة فى التعاون .

هذا الحادث وحده هو الجدير بالتقدير وبأن يجعلنا نأمل كل خير فى مستقبل قريب لن يكون بعد عشرين أو عشر سنوات بل اسمحوا لى أن أقول إنه بعد خبرتى الطويلة بالشعب البريطانى مدة ٣٠ سنة – أو ٣٦ سنة إذا حسبت مدة التلمذة التى أمضيتها ببلادهم – أصبحت على ثقة تامة أتوقع توقع اليقين أنه لن يمضى زمن قليل قد يكون سنة أو سنتين حتى نرى كثيرا من النصوص الموجودة فى المعاهدة والتى أبدى بعض حضرات الأعضاء المحترمين ملاحظات عليها قد تبدلت وتغيرت بالجهود الطيبة ونأمل أن يمن الله على زعيمنا الجليل بالصحة التامة حتى يتم العمل المجيد الذى بدأه بالتوقيع على المعاهدة .

ياحضرات السادة : إن قضية استقلال مصر ليست وليدة حركة سنة ١٩١٨ أو سنة ١٩١٩ بل إن المباحث دلتنى على وثيقة دبلوماسية تفيد أن التفكير الجدى بإعلان استقلال مصر كان فى سنة ١٨٣٨ فى عهد المغفور له ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر عقب عودته من رحلته فى الصعيد و يظهر أن رؤيته المعابد والآثار ومجد مصر القديم أثار فى نفسه فكرة إحياء ذلك المجد . ومن ذلك الوقت اعتزم إعلان استقلال البلاد فعلم بذلك أحد ممثلى الدول وأظنه وكيل دولة النمسا وأخطر الحكومة البريطانية التى اتخذت إجراءات لمنع هذا الحادث وهو حادث إعلان الاستقلال .

تعلمون حضراتكم أن مصر كانت فى ذلك الوقت ولاية عثمانية وأن ساكن الجنان محمد على باشا ثار على السلطان وتغلب عليه ووصل فى فتوحاته إلى أبواب الإستانة ولكن الدول الأجنبية — وخاصة إنجلترا — تدخلت فى الأمر فحالت دون تمتعه بثمرة جهاده بل حالت أيضا دون تمتع مصر باستقلالها .

من ذلك الحين وقبل أن توجد قناة السويس — التى زادت المسألة تعقيدا — ونحن نجد صعوبة فى الحصول على استقلالنا .

لقد كانت الحكومة البريطانية ومصالحها العقبة الكؤود فى تمتع مصر باستقلالها حتى قبل أن توجد قناة السويس وقد عثرت على رسالة موجهة من المستر وجهورن الذى كان صاحب شركة نقل للركاب من الهند إلى السويس ومن السويس إلى الإسكندرية موجهة إلى أعضاء البرلمان البريطانى فى سنة ١٨٣٨ يقول فيها إنه ليس من الحق ولا من المصلحة أن تحرم مصر من ثمرة جهادها ومن حقها فى التمتع بالاستقلال التام بعد أن وصلت من الرقى إلى درجة كبيرة تحت قيادة المغفور له محمد على باشا . ويناشد صاحب الرسالة أعضاء ذلك البرلمان أن يلزموا الحكومة بأن تعترف بحق محمد على ومصر فى الاستقلال .

اسمحوا لى حضراتكم أن أقول كلمة تمهيدية هنا وهى أن المسائل السياسية يدخل فى تقديرها الموقف التاريخى للدول وقد كانت إنجلترا تعارض فى استقلال مصر خشية على مصالحها واستمرت على هذا الحال حتى وجدت مناسبة لاحتلال القطر المصرى فى سنة ١٨٨٢ بعد فتح قناة السويس وقد اشترت أسهم القناة التى كانت تملكها الحكومة المصرية لكى تجد لها وجها للتدخل فى شؤون مصر وتدخلت فعلا . إذن كيف نتخلص من هذا التصادم بيننا وبين الدولة البريطانية لكى نتمتع بحقنا الطبيعى ؟ ما كان هناك مخرج إلا الوصول إلى مفاوضات تنظم المصالح المشتركة بيننا وبينهم وتوفق بين حقوقنا ومصالحهم وإدراك هذه الغاية كان العنصر الذى امتازت به الحركة الوطنية السعدية عما سبقها . ومما أفخر به شخصيا أنه فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ نشر والدى المرحوم الدكتور أخنوخ فانوس بيانا بأفكاره السياسية فى موضوع النهضة الوطنية والاستقلال يتضمن وجوب الاستفادة من ظروف تركيا فى ذلك الوقت بإعلان استقلال مصر التام واعتبار مصر والسودان بلدا واحدا . وإلغاء الامتيازات الأجنبية وعقد محالفة مع الدولة البريطانية تحقق مصالحها بما لا يتنافى مع هذا الاستقلال حتى تزول العقبة المادية التى كانت تحول بيننا وبين التمتع بحقنا الطبيعى .

وإنا نحمد الله فقد وصلنا اليوم إلى هذا الظرف الذى أبرمنا فيه معاهدة ترتب مصالحنا ومصالح بريطانيا العظمى وليس المهم فى هذه المسألة تحديد عدد الجنود ولا المواقع التى تعسكر فيها لأننا إذا كنا نريد سلامة بلادنا وكنا فى نفس الوقت واثقين من أن حليفتنا التى نتعاقد معنا لا تبغى التعدى علينا فى أى حق من حقوقنا الطبيعية كأمة مستقلة . لو قام الدليل على هذه النية لما كانت هناك أية أهمية فى أن يكون عدد الجنود البريطانيين الموجودين فى أرض مصر عشرة آلاف أو مائة ألف أو مائة مليون ولما كانت هناك أهمية فى أن تقيم هذه الجنود فى أى بقعة من أراضى مصر تقتضى وجودها فيها المصلحة المشتركة التى من أجلها أبرمت هذه المحالفة .

إذا كان الغرض من المحالفة التعاون على صد الاعتداء علينا ففى هذا مصلحة لنا ولهم فى سلامة القناة بصفتها طريقا بريا أو بحريا وإذا توحدت الغاية وكان الغرض من وجود القوات المسلحة فى بلادنا هو الدفاع عن بلادنا تنفيذا للمعاهدة لما كان هناك أى ضرر فى تحديد الأراضى بخطوط الطول والعرض . فحضراتكم تعلمون — وكثير منكم من كبار المحامين — أن المهم فى كل عقد هو القصد من التعاقد وأن المفروض هو حسن النية فى التنفيذ وأن التفسير يجب أن ينطبق على تحقيق الغرض الأساسى الذى وجد من أجله التعاقد رغما مما يكون فى العقد من عبارات وهذا المبدأ الأساسى فى الفقه القانونى هو الذى أخذت به المحكمة المختلطة فى قضية الدين العام وقد كان حكمها صحيحا لأنه جاء مطابقا لما قصده المتعاقدون .

ليس المعول على الألفاظ والعبارات فكل ما يكتب منها قد يكون فيه نقص ، فالمعانى تتغير والألفاظ ومراميها ومعانيها تتغير مع الزمن ، فليس المهم فى العقود النصوص اللفظية ، بل المهم فيها أن يكون كل فريق عنده ارتياح روحى إلى الغرض الذى وجد من أجله التعاقد ، والذى قلته إنى ما آمنت بهذه المعاهدة ولا صممت على تأييدها — بغض النظر عما بها من ألفاظ — لولا أننى على يقين بأن الروح التى أملتها من الجانبين كانت روح التفاهم الصحيح ، روح احترام الحقوق ، أعنى أن الإنجليز عولوا على احترام حقوقنا التى سلموا بها نظريا من سنوات عديدة على ألسنة كبار ساستهم فى مناسبات مختلفة ، ولدى مجموعة من ستين صفحة من الفولسكاب محررة على الآلة الكاتبة تناولت أقوال الساسة البريطانيين من جميع الأحزاب ومنهم اللورد لويد والمستر إيدن قبل أن يكون وزيرا للخارجية ويوم كان عضوا من غلاة المستعمرين وهم جميعا كانوا يريدون بإخلاص احترام كافة حقوق مصر من جهة التمتع بالاستقلال .

والسيادة فى الداخل والخارج على شرط واحد هو أن يكون البريطانيون آمنين من أن الشعب المصرى لا يستعمل الاستقلال لمناوأة المصالح البريطانية أو للتألب عليها مع خصومهم . هذا ما كانوا يخشونه من جانب الوطنيين المصريين فى حركتنا الأخيرة . والإنجليز يدققون كل التدقيق فى سياستهم كما يدقق علماء الطبيعة فى بحث المادة أو علماء الحيوان فى بحث أجزائه وهم لذلك يتتبعون الحوادث والظروف ويعملون لكل صغيرة وكبيرة "فيش" باستمرار يرجعون إليه ولديهم إخصائيون من العلماء يستخرجون الوقائع التاريخية السياسية لتقديمها إلى ساستهم وقت الحاجة وهؤلاء الساسة من محافظين وعمال وأحرار لا يكونون فكرة من تلقاء أنفسهم بل يرتكنون على المعلومات التى تقدم إليهم من الجهات الفنية التى تتبع حركات الأمم ويبنون على ضوء تلك المعلومات سياستهم العامة .

لماذا يخشى الإنجليز الحركة الوطنية المصرية ؟ يخشونها لأنهم كانوا يعلمون أن الحركة الوطنية الأولى التى قام بها المغفور له مصطفى كامل باشا — الذى نجله كلنا ونقدره كل التقدير والذى أحيا وأذكى الشعور الوطنى بالبلاد — كانت مع الأسف أداة فى يد حزب الاستعمار الفرنسى وكانت المغفور لها مدام جوليت آدم واسطة بينه وبين ذلك الحزب الذى كان يناهض السياسة البريطانية .

إذن ... ...

حضرة الشيخ المحترم محمد حافظ رمضان بك — أود أن أسجل فى مضبطة الجلسة أن مسائل تتعلق بمبادئ الأحزاب لا يصح أن تكون مثار مناقشة فى الجلسة وألا تلقى كما يلقيها حضرة الخطيب على عواهنها لأن هـذا الكلام غير خاص بالمعاهدة وأنا لا أريد أن أسمع مثل هذا الكلام وإلا أنسحب .

الرئيس — أرجو حضرة الشيخ المحترم أن يقصر كلامه على المعاهدة .

حضرة الشيخ المحترم ويصا أخنوخ فانوس افندى — إن ما قلته لم أقله عن رأيى الشخصى لأنى لم أكن معاصرا لمدام چوليت آدم فى فرنسا .

الرئيس — ليقصر حضرة الشيخ المحترم كلامه على المعاهدة .

حضرة الشيخ المحترم ويصا أخنوخ فانوس افندى — الواقع أن هـذا هو التقدير الذى كان يقدّره الإنجليز للحركة الوطنية فى عهد الحزب الوطنى . فأنا لا أقرر شيئا من عندى لأنى كنت وقتها تلميذا ولا أعرف عن علاقات الحزب الوطنى وصلاته شيئا . وما هـذا الذى أشرت إليه إلا ما وجدته مسجلا فى المجلات والكتب السياسية البريطانية التى وضعها قادة الرأى فيهم . والذين منهم العلماء المؤرخون والباحثون الذين يقدّمون للسياسة البريطانية فى مختلف الأزمان والوزارات المعلومات. فكان طبيعيا أن يشكوا فى سلامة ونزاهة تلك الحركة الوطنية المصرية .

خمدت الحركة الوطنية أيام الحرب إلى أن جاءت الهدنة فقام الزعيم الخالد سعد وصحبه فظن الإنجليز أن أيديا أجنبية معادية لهم لا زالت تعمل فى تلك الحركة أيضا إلى أن جاء اللورد ملنر واتصل بالزعماء — وكما قلت لحضراتكم إن المزية العظمى هى فى الاتصال الشخصى بين الزعماء للطرفين وهذا هو الكسب العظيم وحسن النية الذى تجلى أخيرا وهو ما نحمد الله عليه — فوجد نفسه — وقد كان موفدا لتدعيم الحماية فى مصر ووضع النظم اللازمة لحكم مصر تحت الحماية — وجد نفسه أنه مضطر أن يعود ويشير بإلغاء الحماية بتاتا كما أنه يقرر فى خطابه أمام مجلس اللوردات البريطانى فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ — وفى وزارة المستر لويد چورچ التى رفضت الأخذ بتقريره — قرر أنه يجب الأخذ بتقريره لاعتقاده أن التفاهم مع الزعماء المصريين القائمين على مبدأ سعد (أى الوفد المصرى) يجب أن يقوم على أساس سياسة الوفد وغاياته وبحكم طبيعته التى أدرك صحتها اللورد ملنر من احتكاكه مع سعد باشا وأوجدت عنده اليقين بأن هذه الحركة الوطنية الجديدة التى تطالب بالاستقلال التام ليست مشوبة بأيد أجنبية .

لذلك صرح اللورد ملنر فى تقريره كما صرح فى مجلس اللوردات بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بأنه بعد مفاوضاته ومحادثاته الدقيقة مع الزعماء المصريين أصبح على يقين تام بأن مرامى هؤلاء الوطنيين المصريين لا تتنافى مع تحقيق ضمان مصالح الإمبراطورية ولا يعرضها للخطر وأنه قد وجد أن هؤلاء الوطنيين ليسوا أعداء ألداء للإنجليز بعد ما حادثهم وجها لوجه .

وإنى أرى أن هذا هو الذى حمل الإنجليز أخيرا على التفاهم والسير معنا بحسن نية فى المستقبل.

وأضاف اللورد ملنر فقال: «إن ما أخشاه ليس ضعف مركزنا الحربى»
« فى مصر لأنى واثق من أننا نستطيع بمحض قوتنا الحربية أن نحتفظ»
«بمركزنا فى مصر إلى الأبد ضـد قوات العالم ولكن ما أخشاه أن يكون »
« احتفاظنا بسلامة مواصلاتنا الإمبراطورية فى مصر بالقوة ضد إرادة »
« شعبها مما يضعف مركزنا ضعفا شديدا ومما يشين سمعتنا تلك التى نفاخر»
« بهـا فى العالم » .

هذا التعبير وما فى معناه جاء على لسان جميع الساسة البريطانيين فى مناسبات مختلفة ولا أريد أن أطيل عليكم الحديث بذكرها واحدة واحدة بل كما قلت لحضراتكم إنها موجودة فى مضابط مجلس البرلمان البريطانى مسلسلة من وقت لجنة اللورد ملنر أى من سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٣٠

وحتى فى أدق الظروف أى فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ عقب مقتل السردار حيث كانت أعصاب الإنجليز متوترة ضد الوطنيين المصريين أشد التوتر . فى ذلك الوقت أيضا كما هو وارد فى مضبطة مجلس النـواب بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أنهم كانوا ثابتين على احترام هذه الفكرة وهذا المبدأ إلا أنه كانت هناك — كما تعلمون — الظروف الخاصة بالسياسة الداخلية المصرية التى استمرت بفضل فريق آخر من سيئى النية من الإنجليز ذوى المصالح الشخصية الأخرى وبعض الصحافيين البريطانيين الذين كانوا بالأسف يسيئون إلى بلادهم وإلى بلادنا بما ينشرونه فى صحفهم كذبا وبهتانا عن حقيقة الحركة المصرية وما يتهموننا به وما يستعينون به علينا وربما كان بعض المصريين يؤيدهم فى ذلك .

ولكن رأيتم بعد ذلك أنه متى تبين للإنجليز حقيقة أمرنا ومرامينا سلموا معنا بالمبدأ .

ومما يدلنا على أن كل ما يبغيه الإنجليز فى مصر هو الطمأنينة على سلامة مواصلاتهم لأننا إذا رجعنا إلى سنة ١٨٨٥ أى عقب الاحتلال البريطانى بثلاث سنوات نجد أن الدولة البريطانية أوفدت السير هنرى درامند وولف للمفاوضة مع الباب العالى (جلالة سلطان تركيا) على الجلاء .

تقدمت إنجلترا فى سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٨٧ تريد أن توفى عهودها الدولية وتصريحاتها التى كانت قد قطعتها بالجلاء عن مصر جلاء تاما بحيث لا يبقى عسكرى واحد من عساكرها فى البلاد وأعدت لهذا معاهدة مع الدولة العثمانية — لأنهـا كانت صاحبة السيادة على مصر، ومصر كانت ولاية عثمانية وقتها — وإن كل ما احتفظت به فى هذه المعاهدة أن يكون مرخصا لها من الباب العالى أن تعود بجنودها إلى مصر إذا اقتضت ذلك الظروف الدولية .

ذلك هو نفس الغرض الذى جعل من الضرورى وضع القوة العسكرية على القناة الآن .

ولمـاذا لا يكون هـذا الشرط موجودا الآن فى المعاهدة الحالية ؟ ذلك الشرط الذى قبل الإنجليز وقبلوه بناء على عرض الجانب العثمانى وكما سأتلوه على حضراتكم .

إن المفاوض التركى هو الذى اقترح نصا معينا لتحقيق الفرض الوحيد الذى يجعل إنجلترا تهتم بمصر وهو حماية مواصلاتها وقبلته إنجلترا . وكاد يتم الاتفاق والجلاء لولا تدخل فرنسا وقتئذ ومنعت تركيا من التوقيع على هذا العهد وكان من نتيجة ذلك أن استمر الاحتلال إلى أن تفاهمت فرنسا وإنجلترا فتساومتا فى سنة ١٩٠٤ على مراكش ومصر .

يستخلص من هذا التاريخ أن ليس للوطنيين المصريين أية مصلحة فى أى وقت كان مع أية دولة أجنبية بل أنه ثابت فى التاريخ أننا كلما سلمنا بأنفسنا للسير فى اتجاهات موعز بها من دولة أجنبية كانت العاقبة علينا وخيمة .

كما أنه بحكم المصلحة والطبيعة ولو لم يكن للإنجليز أى وجود فى هذه البلاد وكنا خالين من الاحتلال كان من المحتمل أننا نكون اليوم كما نحن فيه الآن من استقلال تام بحكم انفصالنا عن تركيا بعد الحرب العظمى .

ولولا هذا الظرف الذى يصح أن نفرضه لتقدير حجتنا وموقفنا — لكنا الآن دولة بعيدة عن كل احتلال بريطانى .

إن الحالة العالمية التى نراها الآن من تسلح الدول بأنواع مختلفة من الأسلحة الخاصة لا تترك للبلاد المهاجمة من البلاد المهاجمة أية فرصة للدفاع عن نفسها مالم تكن مزودة بأنواع مثلها من الأسلحة الخاصة التى تحتفظ بها كل دولة سرا تلك الأسلحة التى من أجل الحصول على سرها تسمعون حضراتكم من آن لآخر بإعدام أشخاص كانوا يتجسسون لاختلاس أسرار تلك الأسلحة الجهنمية التى لا يمكن بدونها لأية دولة مهما أوتى أفراد شعبها من شجاعة أن تقف أمامها . وقد رأيتم حضراتكم بسالة الأحباش ولكنهم انمحوا من الوجود محوا . لماذا ؟ لأنهم لم يكونوا مزودين بتلك الأسلحة الخاصة ولم يستطيعوا أن يحصلوا عليها من الأمم التى كانت تعطف عليهم والتى كانت مستعدة لتزويدهم بها فى الوقت المناسب ليتمكنوا من درء الاعتداء عليهم .

لقد تغيرت طبيعة الأمور مما جعل للوقت قيمة عظمى عما كانت عليه قبل الحرب العالمية ومما كانت عليه الآن .

وقيمة هذه المستندات التى ذكرتها لحضراتكم هى لكى تبين لكم أن إنجلترا لو أن الظروف الحالية كانت مثل ظروف سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٧ لكانت أجلت جيوشها بتاتا عن مصر لأنها كانت تشعر بأنه من الممكن لها أن تعود بأساطيلها فى الوقت المناسب إلى مصر لمقاومة أى اعتداء لأن وسائل الانتقال فى ذلك الحين كانت عن طريق البواخر ولذا ما كانت لها من حاجة ماسة بأن توجد فى هذه البلاد باستمرار قوات يتراوح عددها بين خمسة آلاف وعشرة آلاف جندى .

ليس المهم عدد الجنود وإنما المهم أنها قوات بريطانية تبنى لها ثكنات على طراز مخصوص ومواصفات مخصوصة وبها سراديب تحت الأرض ، تحتفظ فيها بمدافع ممتازة لا تستطيع الدولة البريطانية تسليمها لنا لأنها من الأسرار الحربية الخطيرة التى لا تأمن عليها إلا أخص أبنائها .

ليس من المعقول مع الحليفة مهما حسنت نيتها والثقة بنا أن تسلم إلى جيشنا جميع أسرارها وأسرار استعداداتها الحربية التى تستعملها عند الاقتضاء لتتمكن من المقاومة الناجحة عند الاعتداء علينا بمثل هذا النوع من الأسلحة الخطيرة .

ولذلك فإنى لست ممن يرى فى النقطة العسكرية احتلالا وإنى أتحدى المعارضة كل التحدى أن تبين لنا سببا حقيقيا من أن الغرض من هذه القوة هو استبقاء الاحتلال رغم النص على نهوه فى المعاهدة .

أريد أن يقوم الدليل الذى يبين لنا كيف تسحب إنجلترا قواتها أمام هذه الأسلحة والاختراعات الحديثة وكيف يمكن لإنجلترا أن تسحب قواتها ولا يكون لها هنا مستودعات للذخائر وتلك الأسلحة الخاصة التى تحت أيديها .

(تصفيق) .

(أصوات : تكلم فى الموضوع) .

(أصوات : هذا شىء عظيم . هذا كلام فى صميم الموضوع) .

حضرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — متشكر . جاء فى الكتاب الأزرق عن مهمة السير هنرى دراموند ولف الرسالة رقم ٣٠ المؤرخة فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٧ ، هذه الفقرة هامة وتكاد تكون بالحرف الواحد مماثلة لما هو وارد فى المعاهدة الحالية ولهذا يجب أن نتفهم السياسة البريطانية ونتتبع تاريخها لنكون على ثقة بأن تقديرنا للعاهدة ونصوصها تقدير صحيح لمقاصدها . وأن ماقدره زعيمنا دولة النحاس باشا كان تقديرا صحيحا .

يتضمن النص المشار إليه أن المفاوضين العثمانيين فى يونيه سنة ١٨٨٧ قبلوا إرسال جنود بريطانية إلى مصر بعد الجلاء الذى عمل عنه اتفاق خاص على أن يكون وجودهم فى مصر كمعاونين للحكومة المصرية . ونصها بالإنجليزية ......British troops

الرئيس — يجب أن يكون الكلام باللغة العربية .

حضرة الشيخ المحترم لويس أفنوخ فانوس افندى — معناها أن عودة الجنود البريطانية إلى مصر بعد الجلاء إذا اقتضى ذلك الحال إنما يكون على أنها قوات معاونة للحكومة العثمانية . لقد نص فى المعاهدة الحالية على أن وجود النقطة العسكرية والمطارات فى منطقة القناة لا يكون احتلالا بل تعتبر معاونة حليف لحليف مستقل . ومعنى هذا النص لا يختلف عما نص عليه فى مشروع اتفاق سنة ١٨٨٧ ونحن حكومة وبرلمانا إنما نقبل الآن ما قبلته دول آل عثمان وقد كانت صاحبة السيادة علينا وهى دولة مستقلة استقلالا محترما من جميع الدول . كانت تقبل هذا النص ولا ترى فيه غضاضة الاحتلال للبلاد .

(تصفيق) .

إنى أوجه كلامى إلى رجال الحزب الوطنى الذين كانوا يتمسكون بتبعيتنا إلى الدولة العثمانية وقد كنت أتشرف باعتناق مبدئهم قبل الحرب وساهمت فى حمل جثمان المغفور له مصطفى باشا كامل على كتفى . كما نرى أن تحقيق المثل الأعلى فى القضية المصرية والغاية القصوى إنما هو إنهاء الاحتلال وجلاء الجنود البريطانية عن البلاد .

ولكن ماذا يحدث لو تم الجلاء ووقع اعتداء من دولة أخرى على مصر؟ كان أقصى ما طلبته الحكومة العثمانية وقتئذ هو أن تعود الجنود البريطانية إلى مصر لتقوم بمعاونتها كحليفة فى الدفاع باعتبار أنها أرض عثمانية وقد نص فى ملحق اتفاقية درامند وولف (Dramond Wolf) على أن وجود الجنود البريطانية فى مصر إنما يكون للمعاونة كحلفاء وليس له معنى الاحتلال . نخرج من هذا إلى أن الوجود المادى لجنود دولة أجنبية فى أرض دولة أخرى بناء على سابق تفاهم ورضاء بين الدولتين لتحقيق غرض معين ترى فيه مصلحة لها لا يمكن أن يكون له أى معنى من معانى الاحتلال ولا مساس فيه بجوهر الاستقلال لا شكلا ولا فقها ولا معنى .

(تصفيق) .

ليس فى هذا خطر وإنما الخطر يكون إذا أساء الجندى الأجنبى عند وجوده فى البلاد إلى حقوقها وهذا ما لا أظن أنه يقع فى المستقبل ، بل مع التسليم بوجود هذا الخطر أقول إنه لا يقع فعلا إلا إذا قمنا نحن بعمل إيجابى من جانبنا يوجد الظرف الخطر الذى يجلب علينا ذلك العدوان ، وأقول لحضراتكم إنه لو وجد هذا الظرف الخطر الذى يقتضى إنكار بريطانيا لعهودها بعدم التعدى علينا والتدخل فى شؤوننا واستعمال جنودها كأنها جنود احتلال .

لو طرأ هذا الظرف فلا فارق بين أن يكون لها جنود على القناة أو فى أرض فلسطين أو فى قبرص أو مالطة لأن لديها من الطائرات ما يستطيع أن يصل من لندن إلى مصر فى عشر ساعات أى فى وقت أقل مما يقتضيه تحريك الجنود المشاة من الإسماعيلية لمصر .

ولقد رأيت بنفسى فى بورتموث فى سباق الطيران لإحراز كأس شنيدر طائرات حربية بريطانية تسير بسرعة ٦٧٠ ميلا فى الساعة وهذه الطائرات تصل من لندن إلى مصر فى بضع ساعات مما يكاد يكون كلمح البصر .

إنى أستبعد أن يكون عند الإنجليز نية التعدى وإنكار العهود والمواثيق وعدم احترام شعور الشعب المصرى وعدم الاحتفاظ برضائه ومودته . وأعتقد أنه يهم الإنجليز أن يكون الشعب المصرى شعبا صديقا مواليا لهم فى السياسة الدولية العامة ، وهم لا ينكرون عليه حقه فى التمتع بحقوقه كاملة .

إن الإنجليز يعطفون على هذا الشعب القديم الأرستقراطى بين الشعوب . وكلكم تعلمون أن من طبائع الإنجليز كبارهم وصغارهم احترام الأمم الأرستقراطية العريقة . وقد كنا نلمس ذلك ونحن طلبة فى إنجلترا إذ كنا موضع احترام وتقدير خاص بين الشعوب الأخرى لأنهم يعلمون أننا من أبناء الفراعنة .

هناك مصلحة يدركها الساسة البريطانيون حق الإدراك من قديم الزمان . وهى مسالمة العالم الإسلامى وقد كانوا يعطفون على السلطنة العثمانية لهذا الغرض . كان هذا المبدأ من الأسس التى قامت عليها السياسة البريطانية فى القرن التاسع عشر . وقد عاونت تركيا فى حرب القرم اتباعا لهذا المبدأ لأن تركيا كانت فى ذلك العهد زعيمة العالم الإسلامى . أما الآن فقد تغير الحال بعد الانقلاب الذى حدث فى تركيا وبعد إلغاء الخلافة . انتقل مركز النفوذ الإسلامى إلى مصر وكان من قبل موجودا بدرجة ما بوجود الأزهر الشريف الذى ينظرون إليه أنه كعبة العلم والعلماء المسلمين .

(تصفيق) .

لهذا كان الإنجليز شديدى الرغبة فى أن يكونوا على مودة وإخاء مع الشعب المصرى الذى هو مصدر الحياة الروحية والفكرية ومبعث تيارات التفكير والتفانى فى العالم العربى خاصة والإسلامى عامة وأنهم بحسن معاملتهم للمصريين يكتسبون ثقة الشعوب الأخرى فى الشرق وهم فى حاجة لمصادقتهم لرد الغارات المحتملة من جاراتها الأقوياء وأخص بالذكر روسيا .

كما كانت تخطب ود الدولة العثمانية لتستعين بها على اكتساب ثقة الشعوب العربية وغيرها فى آسيا والهند الإسلامية .

ولكى تتمكن من الاحتفاظ بسلطتها فى الشرق حولت هذا الاتجاه إلى مصر لأنها رأت من مصلحتها الحيوية الاحتفاظ بحسن العلاقات الشريفة معها حتى توجد لدى تلك الشعوب شيئا من الثقة والاطمئنان إلى التحالف والتعاون مع السلطة البريطانية .

لا أسلم مطلقا بأن هناك خبثا أو مهارة فى تحرير نصوص المعاهدة من فطاحل البريطانيين فى التنسيق ، كما أبدى بعض المعارضين .

وكل من يعرف الإنجليزى فى السياسة أو فى التجارة أو فى الحياة الاجتماعية العادية يدرك أنه ليس من طبيعة تكوينه المادى البسيكولوجى التلاعب أو الخداع .

إن هناك تعبيرا عند الإنجليز ظاهره المدح ولكن إذا وصف به شخص كان أقصى ما يوجه إليه هذا التعبير هو كلمة (Clever) فإذا قيلت هذه الكلمة لشخص تركت فى ذهن السامع معنى يدل على الخبث والتلاعب فى المعاملة . وإذا أرادوا أن يؤدوا معنى الكفاءة فى وصف شخص قالوا عنه إنه (Able) .

وعندهم أن الكفاءة مع التلاعب أمر شائن . إن الإنجليز يحترمون الشجاعة والإنجليزى يحترم من خصومه من يجهر بالحق .

كنت فى إنجلترا فى سنى ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ أدافع عن المغفور له زعيمنا زغلول باشا وأعوانه الذين كانوا متهمين بقتل الإنجليز . وكان المغفور له سعد زغلول باشا ودولة النحاس باشا ومعالى مكرم باشا — المنظور إليهم فى ذلك الحين من الساسة الإنجليز وكاتبهم الاستعماريين أنهم أعداء الإنجليز الألداء — منفيين فى سيشل . كنت أدافع عنهم فى الصحف وقد نشرت حوالى ستة وعشرين جريدة مقالات دفاعا عن المنفيين ومنها جريدة الديلى كرونكل لسان حال الحكومة وقتئذ فقد نشرت لى مقالات ضد سياسة الحكومة . وهذا يدلكم على صحة العقلية الإنجليزية ويساعدكم على معرفة نياتهم .

وإنى شخصيا لا أرتكن على نصوص المعاهدة ولا على ألفاظها ولو ارتكنت عليها دون سابق علم بتاريخ السياسة البريطانية ونفسية الإنجليز لما قبلت هذه المعاهدة بل لفضلت أن تقطع يدى قبل أن أمسها . ولكن أمام المعلومات الحقيقية والتقديرات السالف ذكرها التى هى أدق من النصوص والعبارات أثق تمام الثقة بأننا لو قبلنا المعاهدة فإننا لا نخاطر بشىء ولا نخسر شيئا .

أنتقل الآن إلى نقطة أخرى وهى السودان .

الواقع أن المعارضين فاتهم أهم نقص كان يمكنهم أن يوجهوه .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الباسل بك — باق من المعارضين من لم يتكلم بعد .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — هناك نقطة خطيرة فى المعاهدة وهى عبارة صغيرة وردت فى مسألة السودان . لو أردنا أن نأخذها على وضعها اللفظى لما استطعنا مطلقا ولما استطاع أى مصرى أن يقبل المعاهدة ، تلك العبارة هى التى تفيد أن الحاكم العام يباشر سلطته بالنيابة عن كلا الطرفين .

عندما قرأت هذه العبارة لأول وهلة صدمت صدمة عنيفة وأخذت أخذا شديدا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — لا قدر الله .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — قلت فى نفسى كيف يسوغ لمصطفى النحاس باشا أو لمكرم عبيد باشا أو للدكتور أحمد ماهر أو حتى لاسماعيل صدقى باشا أن يقبل مثل هذا النص . إننا إذا أخذنا هذه العبارة على ظاهرها وعلى معناها اللفظى فقط دون ما يلابس الموضوع من أشياء أخرى لكان معنى هذا أننا نخلق للإنجليز بهذه المعاهدة حقا فى السودان لم يكن لهم مطلقا وهو حق الاشتراك فى السيادة على السودان . على أن المادة فيها إشارة إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وفيها عبارة أخرى خاصة بالاحتفاظ بالسيادة أضيفت كما قيل لنا بناء على طلب المفوض المصرى ولم يعترض عليها المفوض البريطانى . فوقف الإنجليز هذا وقبولهم إضافة عبارة بسهولة وبسلامة نية يدل على أن ذكر عبارة " بالنيابة عن الطرفين " لم يكن عن خبث ولا عن غاية شريرة وهى اختلاس حق فى السيادة على السودان ليس لهم . قلت إن هذا لفظ لا يتبعه أثر كنا نخشاه لو وجد سوء النية . ولماذا ؟ لأننا إذا رجعنا إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وكثيرون من المصريين يظنون أنها اتفاقية مشئومة . ونجد أننا إذا ما رجعنا إلى ما كان يصرح به الطرف البريطانى الذى أوجد تلك الاتفاقية ووقعها — وهو اللورد كرومر — لما وجدنا فيها أى معنى أو أى أثر مما نخشاه ومما نأباه ومما لا يمكن أن نقبله بحال حاضرا كما لم نقبله ماضيا ولن نقبله مستقبلا وهو التسليم بأن السودان منفصل عنا أو أن بيننا وبينه فارقا فما هو إلا جزء متمم لمصر . هو أرض مصرية تبتدئ من بحيرة فيكتوريا نيانزا وتنتهى إلى البحر الأبيض المتوسط . تستغربون منى أن أقول لحضراتكم هذا ولكن الذى أقوله لكم إن الواقع أنه فى هذه القاعة ومن هذه المقاعد التى تجلسون فيها قال أعضاء مجلس شورى القوانين سلفاؤكم الممثلون للشعب المصرى فى جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ عند نظر ميزانية سنة ١٩٠٠ فى تقريرهم ، وقد كانت المبالغ المتعلقة بالسودان ترد ضمن الميزانية العامة ما يأتى " ثم إنه ذكر فى ميزانية المصروفات مبلغ ٤١٧ ألف جنيه وكسور قيل عنه إنه عجز إيرادات السودان فلو أن الحكومة لم تبين مقدار الإيرادات كذا لم تبين أنواع المصروفات ولكن هيئة المكتب تصادق على صرف هذا المبلغ من ميزانية الحكومة المصرية لأن السودان معتبر من البلاد المصرية وجزء متمم لها" أعيد تلاوة ما تقدم فأقرته الهيئة . ثم نجد فى جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ — وهى السنة التالية — المنعقدة تحت رياسة اسماعيل محمد باشا عند النظر فى ميزانية سنة ١٩٠١ أن الهيئة قررت باتفاق الآراء ما هو آت :

" لما نظرنا فى هذه الميزانية (نظرا إجماليا بالضرورة) على قدر ما يسمح به الزمن المعين لنظرها فقد وجدناها لا تختلف كثيرا عن ميزانيات السنين السالفة وقد أبدى المجلس عنها فيما مضى من الرغبات ما هو معلوم وكرر استلفات الحكومة والتماس الاعتناء بتلك الطلبات التى لا يزال متمسكا بها ويطلب تنفيذها . على أننا وإن كنا نشكر الحكومة على ما أجرته هذه السنة من الرأفة برفع مبلغ ٣٠ ألف جنيه رسوم الأهوسة عن طائفة المراكبية التى هى من أفقر طبقات الأمة وأكثرها اجتهادا كما ذكر ذلك فى مذكرة المالية كما أننا نشكرها على توفير مبلغ ٦٠ ألف جنيه الخ . إلى أن وصل إلى "فكل ذلك لا يمنعنا عن استلفات نظرها لبعض ملحوظات نفرضها عليها علاوة على ما سبق إيضاحه من المجلس فى السنوات الماضية وهى أننا لا نزال نرى فى الميزانية المبلغ المخصص للمعارف على حاله السابق لم يرد فيه شىء يذكر على أنه الخ ... نجده شيئا زهيدا فالوقوف عنده مع زهادته لا يتفق مع مقاصد حكومة تريد السير بالأمة فى طريق التقدم مثل حكومتنا الخ ... . مع أننا نرى بعض المصالح قد زيد فى مصروفاتها هذا العام مبالغ وافرة مثل الصحة والسجون وغيرهما وليس يخاف على الحكومة أن من الاحتياطات التى هى أساس كل احتياط يتخذ للأمن العام أو للصحة والتربية والتعليم الخ ... ثم أنه لا بأس من أن نقول كلمة عن السودان وهو أنه فى ميزانية العام الماضى ورد فى باب عجز إيرادات السودان ٤١٧,١٧٧ جنيها والمجلس أقر على صرف هذا المبلغ من خزينة الحكومة باعتباره أن السودان جزء من مصر متمم لها" .

ربما قلتم حضراتكم وما علاقة هذا الذى ذكرته بالسودان ؟ وسيأتى بيان ذلك لحضراتكم وإنما أذكر أن ميزانية التعليم العام فى القطر كانت لا تزيد فى تلك السنة على ٨٠ ألف جنيه وكانت ميزانية الصحة لا تزيد على ٧٠ ألف جنيه فى حين أن البلاد كانت فى ذلك الوقت فى حاجة إلى التوسع فى نشر التعليم وفى حاجة إلى رفع مستوى الصحة فى البلاد كما كانت فى حاجة إلى إصلاح السجون التى كانت بمثابة مقابر للأحياء . وبينما لم تكن الميزانية المصرية فى ذلك الوقت على شىء ولم تبلغ حالة اليسر بل كانت لا تكاد تكفى لسد المصروفات الضرورية ومع ذلك فإن الحكومة المصرية لم تضن بأن

تصرف مبلغ ٤١٧,٠٠٠ جنيه سنة تلو السنة لتكميل حاجات السودان وفي الوقت ذاته تحرم أبناءها في مصر من العلم والنور فكان الشعب المصري يضحي بحياة أبنائه الذين يموتون من رداءة الحالة الصحية لتدبير المال اللازم للسودان .

(تصفيق) .

ذلك لأن السودان جزء من مصر متمم لها فكنا نبادر إلى القيام بحاجات إخواننا المصريين الذين يقيمون في السودان .

وإليكم ماقرره مجلس الشورى في سنة ١٩٠١ حين قال : " ورد في باب عجز إيرادات السودان ٤١٧,١٧٧ جنيها والمجلس أقر على صرف هذا المبلغ من خزينة الحكومة لاعتباره أن السودان هو جزء من مصر متمم لها وفي ميزانية هذا العام ورد هذا العجز بعينه دون أن تبين مقدار الإيرادات ولا أنواع المصروفات ضمن هذه الميزانية فهيئة المجلس توافق على صرف هذا المبلغ للاعتبارات السابقة وتطلب من الحكومة أن تدرج في الميزانية القابلة أنواع إيرادات ومصروفات السودان " .

هذا كله حصل بعد توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ أعني في نفس الوقت الذي تم فيه التوقيع ولم تعترض الوزارة وقتئذ على شيء . ويسجل هذا كله مع أنكم تعلمون أن تلك الوزارات لم تكن وزارات شعبية بل كانت وزارات من الموظفين خاضعة لسلطان الإنجليز فكأن الحكومة المصرية التي كان يسودها الإنجليز في ذلك الحين أقرت ذلك التفسير والعقود تفسر عادة من نوايا المتعاقدين . وقد أقر اللورد كرومر هذا التفسير في تقريره لسنة ١٩٠١ وهذا اللورد هو الذي ابتدع هذه الاتفاقية وهي نوع من الاتفاقات السياسية اقتضت ظروف خاصة وضعه لغايات معينة ذكرها في تقريره عن سنة ١٩٠٣ ولقد سئلت مرارا لماذا لا تحمل الميزانية الإنجليزية قسما من النفقات اللازمة لإدارة البلاد مادامت الراية الإنجليزية تخفق عليها بجانب الراية المصرية ؟ وهو سؤال في محله ولكن الجواب عنه بسيط جدا عند جميع الذين يعرفون تاريخ الاتفاق المعقود في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبموجب مواده منح السودان مركزا سياسيا خصوصيا وهو أن ذلك الاتفاق وضع خصوصا لتخليص السودان ومصر أيضا في إدارة شؤون السودان من القيود الدولية المشوشة التي آلت إلى كثير من الاختلاط والارتباك في الإدارة المصرية .

هذا الاتفاق قصد به المتعاقد البريطاني أو المبتدع البريطاني اللورد كرومر قصدا مخصوصا لولاه لما وجد هذا الاتفاق ولما كانت هناك حاجة إلى وضع نص خاص بمحاكم سودان بريطاني الآن ولا بطريق مباشرته الحكم إلى آخر ما هو وارد في المعاهدة بخصوص السودان . لقد قصد اللورد كرومر تخليص السودان بل تخليص مصر في إدارة السودان وحكمه باعتباره جزءا متمما لها وهو ما أقره اللورد كرومر عند تصريحه به وما قصده مجلس شورى القوانين هو أن تكون مصر خالصة حتى من الامتيازات الأجنبية التي مازلنا نئن منها إلى الآن ورغم جهادنا في سبيل السودان نجد من الصعوبات الشيء الكثير في سبيل التخلص من هذه الحال . ولكن اللورد كرومر اخترع لنا اختراعا نشكره له وهو تلك الحيلة السياسية التي وضع بها اتفاقية سميت باتفاقية السودان جاء فيها ضمن كلام طويل ذكر حق افتتاح الحكومة البريطانية للسودان وما كان يمكن أن يقال في ذلك الحين قولا دوليا سياسيا صحيحا إن هناك فتحا للسودان بل كان هذا تحايلا شرحه اللورد كرومر في الجزء الثاني صفحة ١١٣ من كتابه عن مصر .

ولست في حاجة إلى ذكر نص العبارات ولكن مفادها هو أنه لولا الرغبة والحاجة الماسة لمنع الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة من أن يكون لها أثر في السودان نظرا لأحواله وظروفه الخصوصية ولأن ضم السودان إلى مصر وحكمه كحكم أية مديرية في مصر في الحالة الدولية التي كانت عليها مصر في ذلك الحين — كان لزاما أن يتبع هذا الضم سريان نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة على هذه المديريات الجديدة المعادة إلى الحكم المصري بعد الثورة المصرية حتى لا تعرقل الإصلاحات وتوجد مشاكل عدة . فلولا هذا الظرف وهذه الغاية وهي منع الامتيازات والمحاكم المختلطة من دخول السودان ، لما كانت هناك حاجة ولم يكن هناك سبب ولا مبرر لرفع الراية البريطانية على الخرطوم إلى جوار الراية المصرية أكثر مما تكون الحاجة لرفع الراية البريطانية على دار المديرية في طنطا وأسيوط وهذا هو لفظ اللورد كرومر بالحرف الواحد : " ليس لرفع العلم البريطاني في السودان أي غرض في اغتصاب شيء من حقوق مصر في السودان إذ ليس ذلك من مصلحة بريطانيا العظمى وهذه سياسة عملية ثم قال وقرر أن الفتح — أي فتح السودان وإعادته إلى مصر — إنما كان على اعتبار أنه باسم السيادة العثمانية الممثلة في خديو مصر . " ومما يذكر في هذا الصدد أن اللورد كتشنر عند ما قابل مسيو مارشان في فاشوده قال له إني حاضر لكي أبسط حكم الخديو على مديريات بحر الغزال وعلى هذه المنطقة فكان الفتح باسم مصر ولحسابها . ولذلك كان اللورد كرومر يبرر أن تقوم مصر بدفع الأموال اللازمة لمصاريف السودان .

ولكن قد تقولون وما دخل كل هذا في نصوص المعاهدة ؟

إني أتهمتم باسم الشعب المصري إلى دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية فأقول إنه ليست لمصر ديون على السودان كما أنه ليس للحكومة المصرية ديون على أسيوط أو البحيرة لأن السودان جزء منا ونحن جزء منه — نخرج من كل ما تقدم بأننا يجب ألا نعير العبارات والألفاظ الواردة في المعاهدة وفي بنودها المختلفة الأهمية التي يريد المعارضون للمعاهدة أن يعطوها لتلك الألفاظ والعبارات .

(مقاطعة) .

أقول لحضراتكم إنه حتى في هذه المسألة ، مسألة السودان والمواد الخاصة بالسودان التي وردت في المعاهدة يوجد نص أخطر بل قد يكون شر نص في المعاهدة وشر ما كنا نخشاه من الإنجليز ، وهو إدخال عبارة قد يستفاد منها عند عرض الخلاف للتحكيم ولا أظن هذا يقع .

تقول العبارة ما قد يفهم منه إشراك الإنجليز فى حق السيادة على السودان مع أنها تناقض بذلك المادة الثالثة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد ورد فيها نص صريح على أن الحاكم العام للسودان يستمد سلطته من أمر عال يصدره إليه خديو مصر ويحكم لابسا الطربوش وكانت تلك السيادة هى السيادة العثمانية التى كان يمثلها الخديو وهى السيادة المصرية التى يمثلها الآن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم المحبوب فاروق الأول حفظه الله .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : كيف أقول وأطالب حضراتكم أن توافقوا معى على المعاهدة رغما من ذلك النص الخطير أو الذى قد يكون خطيرا إذا وجد سوء النية من الجانب البريطانى . إنما أقول هذا لأننا نجد فى الوثائق البريطانية ما يفيد حقنا كاملا فى السودان الذى هو جزء منا وهذا أكثر مما ذكره اللورد كرومر .

(مقاطعة) .

أنا لم أحضر هنا لأطرب السامعين . أنا رجل سياسى أؤدى واجبى وباق فى كلامى كل ما يقتضيه الدفاع عن القضية المصرية ، ستدهشون عندما أذكر لكم اسم رجل ما كان ليخطر على بالكم يعترف بمشروعية هذا الحق هو المستر ونستن تشرشل الذى يعد الأصل فى كل نكباتنا فى إفساد مشروع اللورد ملنر والذى ستعود إليه فى يوم القيامة مسئولية سفك دماء الأبرياء لاندفاعه فى طريق الغلواء الاستعمارى ضدنا . ماذا يقول ويسجل فى كتاب نشره فى عام ١٨٩٨ ؟ يقول : "لا يوجد فى تاريخ مصر الحديث ما هو أشد أثرا فى النفوس من تلك الظاهرة الغريبة وهى تمسك الشعب المصرى والطبقات المفكرة فيه بالسودان واستعدادهم للقيام بأية تضحيات فى سبيل الاحتفاظ به أو استرداده حتى إنه فى وقت لم تكن الروح العامة منتشرة فى مصر أبى المغفور له شريف باشا رئيس الوزارة المصرية أن يبقى فى الحكم ويوافق ولو سلبيا على سحب الجنود المصرية من السودان وآثر الاستقالة وتعذر بعد ذلك وجود مصرى يتولى الوزارة" .

كان ذلك فى عام ١٨٨٤ فى عهد الجاهلية السياسية فى مصر أى عهد السيطرة البريطانية إلى أن قال : "وليس هذا بغريب لأن توحيد مصر والسودان فى العلاقة ينتج مزايا متبادلة بينهما وذلك بحكم الطبيعة وحكم الموقع الجغرافى الذى يقضى بأن يكون السودان مع مصر وحدة لا تتجزأ" .

وهذا ما قررته الجمعية التشريعية والحق يعلو ولا يعلى عليه والحق ما ورد على ألسنة الخصوم وكبار المستعمرين . قالها تشرشل ولم يقلها زغلول أو النحاس فقط يقول إن السودان جزء بحكم الطبيعة لا يتجزأ من مصر وقد رأيتم حضراتكم أن على الحاكم العام البريطانى بحكم المعاهدة أن يتوخى مصالح السودان ولا يمكنه تحقيق الفوائد إلا إذا كان السودان جزءا لا يتجزأ من مصر ويكون كلاهما أمة واحدة بالسياسة والطبيعة والجغرافيا .

يقول فى حرب فتح السودان مبررا إياها : "إن الغاية منها إنما كانت لإعادة الاتحاد إلى مناطق لا تستطيع أن تعيش مدة طويلة متباعدة بعضها عن بعض . إن اتحاد الشعبين يتوقف عليه رفاهيتهما وسعادتهما المستقبلة على أن تكون هذه الوحدة غير قابلة للتفريق فتتوقف الرفاهية على أن يكون الشعب المصرى والشعب السودانى متحدين مختلطين دون تفرقة بينهما وقد أثبت التاريخ صحة هذا" .

النتيجة من كل هذا أننا أمام هذه الوثائق والتصريحات ، ومع مانعلمه فى الإنجليز من الشرف والمهارة فى إدراك مصلحتهم الحقيقية بدليل ما ذكره ساستهم وفى مقدمتهم اللورد ملنر ، وقد وافقه على رأيه الساسة الإنجليز منذ عام ١٩٢٠ إلى الآن ومن بينهم بعض الذين وقعوا المعاهدة — النتيجة أنهم أدركوا أنه لايمكن لبريطانيا العظمى أن تأمن على مصالحها ومواصلاتها ومركزها فى الشرق إن لم تحترم حقوق مصر كاملة كدولة مستقلة ذات سيادة مع احترام حقوقها فى السودان كاملة .

ومن كل ما قدمت أيضا تظهر الضرورة فى إلغاء الامتيازات حتى تصبح الأمة المصرية أمة مستقلة تماما تتمتع باستقلالها دون أى تدخل وذلك ما لم نخطىء نحن ونسىء إلى أنفسنا بأى اختلاف داخلى أو سوء تصرف أو تعسف من حزب على حزب أو طبقة على أخرى أو طائفة على غيرها فذلك هو الفساد الذى دعا إلى الاحتلال الأول ويجب ألا ننسى ضرورة حسن التصرف المالى فلا نبعثر الأموال فيما ليس بضرورى وأمامنا أعباء كثيرة تتطلب المال والجهود وإدراك خطر تلك الأحمال الثقيلة فتنهال علينا وتقصم ظهورنا ونقع فى حالة الإفلاس والعسر التى كان من شأنها تدخل الأجنبى فى بلادنا .

إننا لو تبصرنا وعشنا حياتنا البرلمانية منظمة سليمة أسوة بالشعب البريطانى متمسكين بكل حقوقنا فى السودان ومع الأجانب وغير الأجانب لا يمكن أن نخشى شيئا مطلقا من الإنجليز أو غيرهم .

هناك أيضا غاية أسمى من المصالح الهامة التى أشرت إليها ذكرت فى مقدمة المعاهدة هى التعاون على السلام العالمى .

قد يضحك من ذلك بعض المستهترين ولكن اسمحوا لى وقد عشت خمس سنوات فى الاستانة قبل الحرب — وهى أشد الأوقات التى كانت فيها الاستانة ميدانا للتناحر السياسى الدولى — اكتسبت فى تلك الفرصة شيئا من الخبرة السياسية الدولية أقول إن فى المعاهدة المعروضة علينا وفى ارتباطنا مع إنجلترا بقصد الاشتراك والتعاون دعامة كبرى لتوطيد السلام العالمى .

وما دمنا كلنا بجميع أحزابنا وهيئاتنا ننفذ المعاهدة وما جاء فيها من تعهدات بصفاء قلب وبهمة وأمانة نكون بذلك أدينا إلى أنفسنا وإلى العالم مأمورية حفظ السلام العالمى ونحتفظ بالسلام فعلا ونحمى بلادنا من كل اعتداء أجنبى والعدو الذى يفكر فى التعدى علينا كخطوة للتعدى على إنجلترا متى وجد

منا التضامن المخلص، التضامن الوثيق المبنى على اليقين وعلى اعتقاد سليم للصلحة المشتركة بيننا ، وما دام الإنجليز ينفذون المعاهدة بهذه الروح أيضا أؤكد لحضراتكم أنه لن يجرؤ أحد أن يعتدى علينا .

يقدر بعضهم أنه لو علمت ألمانيا بأن إنجلترا كانت ستقوم بتعهدها نحو فرنسا بجد لامتنعت الحرب الكبرى فى سنة ١٩١٤ وسويت المسألة بطريقة أخرى .

أختم كلامى بأن أقترح لحضراتكم بأنه يجب علينا أن نضع الفائدة أمامنا بأن نؤيد السلام العام وبذا نعيد لمصر مركزها التاريخى المجيد كدولة بين دول العالم تخدم الإنسانية فى القرن العشرين كما خدمها أجدادنا الفراعنة والعرب فى الأجيال الماضية .

(تصفيق) .

جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (صباحا)

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — إخوانى :

كنت أود وأنا أعرض عليكم بحثى فى المعاهدة من فوق هذا المنبر أن تكون تحت نظرى وثائق المفاوضات التى أدت إليها موضوعة بالصورة التى وضعت بها مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وكنت أود على الأقل أن يكون تحت نظرى ماتقدم به الجانب المصرى وما تقدم به الجانب البريطانى من مشروعات ومذكرات . فأنا أعلم علما ليس بالظن أن فى هذه المشروعات والمذكرات مايفيدنا فائدة عظمى فى الحكم على المعاهدة ومداها . أما وقد ضنت الحكومة بتقديم شىء من ذلك للبرلمان فلنكتف بما أمامنا من أوراق وتصريحات آملين مع ذلك أن نوفق إلى مايرضى الحق ويرضى الضمير ويرضى الله .

إخوانى :

وصفت المعاهدة بأنها وثيقة الشرف والاستقلال . ووصفت بأنها وثيقة الحماية والاحتلال . ووصفت بأنها تصحح مركز مصر الدولى . ووصفت بأنها تصحح مركز إنجلترا فى مصر وتجعله مشروعا . وجاهد كل فريق اشترك برأيه فى واحد من هذه الأوصاف بأن يجد سندا لوصفه ، طورا من القانون الدولى وتارة من خطب الزعيمين سعد زغلول ، ومصطفى النحاس . وثالثة من أدوار المفاوضات العديدة التى جرت بين مصر وإنجلترا منذ سنة ١٩٢٠ إلى وقتنا الحاضر . وعندى أن كل فريق من هؤلاء لمس الحق من ناحيته وتجاهلها من النواحى الأخرى . وأن هذه المعاهدة إنما هى صلح على الاستقلال وعلى الاحتلال . وعلى مركز مصر الدولى ، وعلى مركز إنجلترا فى مصر .

والصلح أخذ وعطاء ، والحكم على الصلح بأنه كاسب أو خاسر يقتضى النظر إلى الظروف التى تم فيها ، وإلى ما أخذ طرف من طرف ، وإلى ما أعطى مقابل ما أخذ ، وإلى ما تساهل فيه من حق مقابل ما ناله من عوض عن هذا التساهل ، ونحن مطالبون اليوم بأن نبدى فى هذا الصلح رأينا . وعلينا لكى نبديه أن نزن الأشياء بقيمها الصحيحة ، لا نغالى فى ادعاء الظفر، ولا نبالغ فى النداء بالويل والثبور وعظائم الأمور .

والمعاهدة نفسها تنص على أنها صلح بين مصر وإنجلترا ، فالمادة السادسة عشرة فيها تتحدث عن تعديلها باتفاق بين مصر وإنجلترا بعد انقضاء عشر سنوات على تنفيذها ، فإذا لم يتفقا ، حيل الخلاف إلى التحكيم إذا انقضت عشرون سنة . ولو أن المعاهدة كانت تنظيما نهائيا للاحتلال لما كان لإعادة النظر فيها موضع ، ولو أنها كانت استقلالا لكان الأمر كذلك على سواء . وهذا النص يجعل مركز مصر الدولى غير محدد اليوم لأنه عرضة غدا لأن يتغير . والمادة الثامنة تبيح لإنجلترا أن تضع على قناة السويس جيشا يتعاون مع الجيش المصرى وتكون له أولويته فى الدفاع عن سلامتها وحرية الملاحة فيها . فإذا أصبح الجيش المصرى قادرا بمفرده على أداء هذه المهمة باتفاق الطرفين أو بالتحكيم بينهما لم يبق لوجود القوات البريطانية ضرورة . وهذا صلح أيضا على الاحتلال وعلى الاستقلال . وملحق هذه المادة ينص فى الفقرة السادسة منه على تعهد مصر بإنشاء طرق معينة تحقيقا لبرنامجها هى . ولم يعتد الإنسان أن يتعهد لغيره بتحقيق برنامجه هو إلا أن يكون وكيلا عن هذا الغير . فإذا حدث مثل هذا الأمر بين دولتين، تتعهد إحداهما للأخرى بأن تنفذ برنامجها هى ، كان ذلك صلحا على الاحتلال وعلى الاستقلال .

والقائلون بالمفاوضة بين مصر وإنجلترا منذ سنة ١٩١٩ إلى وقتنا الحاضر، وهم الأمة كلها خلا زملاءنا المحترمين رجال الحزب الوطنى ، إنما كانوا يريدون صلحا بين مصر وإنجلترا يكون فيه توفيق بين حقوق مصر ومصالح إنجلترا بطريقة تحدد الحالة بجلاء وتمنع كل لبس وإبهام . وأنا أستعير هذه العبارة من كلام حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى مفاوضات سنة ١٩٣٠

ولقد عبر دولته يومئذ عن مركز المفاوض الذى يحاول هـذا التوفيق بين حقوق مصر ومصالح إنجلترا بقوله : " ولعلك تذكر يا مستر هندرسن أنى فى بلادى محل الثقة العامة فى الدفاع عن حقوق البلاد كاملة . فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جدا ، ولا شـك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا " .

وما من مفاوض إلا وجد فى هذا الموقف الدقيق الذى وصفه النحاس باشا ، على أنه ما من مفاوض كذلك إلا حرص على مصارحة الأمة برأيه فى نتيجة مفاوضاته . لـما انتهت محادثات الوفد المصرى مع لجنة ملنر فى سنة ١٩٢٠ إلى مشروع ملنر وجاء أعضاء من الوفد يعرضونه على مصر بعث المغفور له سعد زغلول باشا إلى الأمة ببيان عرض فيه أطوار المسألة المصرية إلى أن كان ذلك المشروع ، ثم أبدى رأيه فيه فقال : "لكنا وجدناه معلقا تنفيذه على غير إرادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا . وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به. غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التى حصل التوكيل فيهـا ، وعدم العلم بمـا يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها ، رأى إخواننا معنا ، خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبت فيه رسميا بمـا يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم" . ولقد بعث رحمة الله عليه هذا البيان إلى حضرات ويصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس " إذ ذاك " وبعث معه إليهم بخطاب جاء فيه عن المشروع ما نصه : " إنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير . كالقوات العسكرية والتداخل فى التشريع للأجانب والقضاء المختص بهم ... ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على الأمة . ولا أريد أن أشكو منهم إليكم لأنهم إنمـا رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم، وأقنعتهم بصحة آرائهم . أهمها تغير ظروف الحـال . وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج وانفراد الدولة الإنجليزية بالعزة والسلطان . وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة وإنى أعترف بأهمية هذه الأسباب. ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال ولا أن تجعلنا نرضى بمـا نهضنا لمقاومته وقمنـا للطالبة ببطلانه " . ولقـد جاء على لسان حضرة صاحب الدولة " مصطفى النحاس باشا " مثل هـذا الرأى حين مفاوضاته سنة ١٩٣٠ ، إذ قال فى محادثاته مع مستر هندرسن : "وسنأخذ على عاتقنا أن نقنع الأمة بوجهة نظرنا فى النقط التى تساهلنا أو نتساهل فيها ... وليس أوفى بالغرض من الصراحة الخالصة وجلاء الأمور على حقيقتها أمام الأمتين حتى يعرف كل فريق مدى ما وصلت إليه التسوية من التوفيق بين الحقوق والمصالح وما تم فيها من التساهل من جانب الفريقين" .

إخوانى : هذه الصراحة هى أوجب الواجبات اليوم علينا . هى واجبة فى الدقيق والجليـل من أمر المعاهدة حتى يعرف المصريون بالضبط ما لهم وما عليهم . ما أخذوا وما أعطوا . وأين الآن مركزهم من الحياة الدولية . وليست الصراحة كفضيلة خلقية هى وحدها التى توجب ذلك علينا . بل توجبه التبعات الناشئة عن المعاهدة . وتوجبه مصلحة مصر العاجلة وتوجبه دقة تصورنا للمدى الذى نصل إليه فى المستقبل كى نبنى عليه مفاوضاتنا المقبلة لتعديل المعاهدة إذا قبلناها ولوضع معاهدة جديدة إذا لم نقبلها . والصراحة هى كذلك الوسيلة الوحيدة التى تمكننا من الحكم النزيه على قيمة المعاهدة بالنسبة لمصر .

وزعت علينا سكرتيرية هذا المجلس مجموعة وثائق ذات قيمة ، فتقرير لجنة ملنر ، ومشروع الوفد سنة ١٩٢٠ ، ومفاوضات عدلى — كيرزون فى سنة ١٩٢١ ، ومفاوضات ثروت — تشمبرلن سنة ١٩٢٧ ، ومفاوضات محمد محمود — هندرسن سنة ١٩٢٩ ، ومفاوضات النحاس — هندرسن سنة ١٩٣٠ وحديث صدقى — جون سيمون سنة ١٩٣٢ كما وزعت علينا الكتاب الأخضر الحاوى لنصوص المعاهدة الحالية . وهـذه الوثائق تعاوننا معاونة قيمة فى فهم أغراض هذه المعاهدة ومداها — كما يعاوننا على هذا الفهم مراجعة وثائق أخرى كنا نود لو أنها وزعت كذلك علينا وفى مقدمتها إعلان الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤ . ووثائق تصريح سنة ١٩٢٢ باعتراف إنجلترا لمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

لست أقصد من معاونة هـذه الوثائق إيانا ما ينتج من مقارنة بعضها ببعض . فهذه المقارنة عقيمة فى نظرى ولا تنتج شيئا . وأنا فى مقدمة الذين يسلمون بالمبـدأ الذى قررته الحكومة البريطانية ردا على خطاب الجبهة الوطنية المصرية الذى طلبت به إلى الحكومة البريطانية : " أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات هندرسون — النحاس فى سـنة ١٩٣٠ وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات " . أسلم بالمبدأ الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى إنما توضع نصوص المعاهدات حسب الحـالة التى تكون قائمة حين وضعها . وقد تغيرت حالة العـالم وتغيرت حالة مصر منـذ سـنة ١٩٢٠ إلى وقتنا الحاضر تغيرا يجعل المقارنة بين مشروع وضع فى سنة ١٩٢٠ أو فى سنة ١٩٢٧ بل فى سنة ١٩٣٠ ومشروع وضع فى سنة ١٩٣٦ ، مقارنة لا يقرها المنطق الدولى بحال . ولهـذا قبلت الجبهة الوطنية أن تدخل فى مفاوضات جديدة هى التى أدت إلى المعاهدة الحالية دون تقيـد بنص الخطاب الذى بعث به إلى إنجلترا .

لا يسيغ المنطق الدولى مقارنة مشروع وضع فى سنة ١٩٢٠ أو فى سنة ١٩٣٠ بمشروع وضع فى سنة ١٩٣٦ وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التى وضعت فى سنة ١٩١٩ وفى سنة ١٩٢٠ وفى سنة ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها لتغير الأحوال الدولية فى العالم . وماذا بقى من معاهدة فرساى أو من معاهدة لوزان ؟ والشعوب التى لم تبلغ فى الحياة الدولية مبلغنا لاتقارن نفسها اليوم بما كانت عليه فى أعقاب الحرب الكبرى. وهذه جارتنا وشقيقتنا العراق قد وقعت مع إنجلترا معاهدة فى سنة ١٩٢١ ثم عدلتها بعد ذلك مرات دون أن يقول أحد إنها لم تنتظر إلى موعد مضروب لتعديلها . بل هذه ممتلكات إنجلترا المستقلة قد تغير نظامها منذ سنة ١٩١٩ إلى وقتنا الحاضر أكثر من مرة . فبعد أن كانت تسمى المستعمرات المستقلة ، وبعد أن كان نظام الحكم الذاتى (الهوم رول) معتبرا مثلا من أمثلة التقدم ، تطورت حقوقها وتغيرت فى المؤتمرات الإمبراطورية التى عقدت فى سنة ١٩٢٧ وفى سنة ١٩٣١ بحيث صارت تساوى إنجلترا نظريا فى حقوقها . وصار يطلق عليها اسم عصبة الأمم البريطانية ، ولم تبق رابطة تربطها بإنجلترا عند الولاء للتاج البريطانى ، بل أصبح من حقها أن تعلن حيادها فى حرب تشترك فيها إنجلترا ، وأصبح أكثر من ذلك من حقها إن أرادت أن تعلن انفصالها عن الإمبراطورية . فهى إذن إنما تبقى ما بقيت فى عصبة الأمم البريطانية بمحض إرادتها واختيارها ، لا تربطها محالفة أبدية ، ولا يحتلها جندى بريطانى واحد ، ولا تخضع فى شىء لإنجلترا . لها مندوبوها فى عصبة الأمم ولها قواتها المسلحة ولها ممثلوها فى الخارج . ولها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما لأمة كاملة الاستقلال والسيادة .

المقارنة إذن بين مشروع وضع فى سنة ١٩٢٠ وآخر وضع فى سنة ١٩٣٠ مقارنة لا تستقيم . وإذا كان المغفور له سعد باشا زغلول يذكر فى بيانه عن مشروع ملنر اختلاف الظروف التى وضع فيها عن الظروف التى أعطى فيها التوكيل للوفد ليسعى إلى الاستقلال حيثما وجد إلى السعى سبيلا ، وإذا كان يذكر ما رآه أصحابه من عدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، ومن انفراد إنجلترا بالعزة والسلطان ، وكان يرى فى هذه ظروفا طارئة على تقارب عهودها ، ويرى ذلك مسوغا لإعادة النظر فى موقف مصر من قضيتها ، فما أبلغ الخطأ فى جعل المقارنة بين المعاهدة الحالية والمشروعات السابقة أساسا للحكم بصلاحها أو بعدم صلاحها .

على أن وثائق هذه المشروعات تعاوننا على فهم المعاهدة الحالية ومرامى نصوصها فهما دقيقا من ناحيتين :

أولاهما : ما تدل كلها عليه من المجهود المظيم الذى بذله ساستنا جميعا فى سبيل تحقيق المثل الأعلى لما نصبو إليه بلادهم من الحرية والاستقلال ، كما تدلنا على مبلغ احترامهم لمبادئهم وعدم تهاونهم فيها بأى ثمن ولأى غرض ، ولقد كنت أشعر بالفخار كمصرى وأنا أقرأ هذه الوثائق واحدة تلو الأخرى وأرى فيها العاطفة الوطنية السامية تحرك سعدا وعدلى وثروت ومحمد محمود ومصطفى النحاس فى مجهوداتهم المظيمة لمجد بلادهم ونزولها المنزل اللائق لها بين الأمم . كنت أشعر بالفخر وأشعر بما لهؤلاء السادة جميعا من حق العرفان بالجميل حقا معلقا فى رقابنا معشر أبناء الوطن جميعا . وكنت مع ذلك أذكر بالحسرة والألم ما كان يوجه إلى هؤلاء السادة كلهم من قارص النقد وجارح اللوم . ولم يكن يهون ذلك علىّ إلا أن البلاد كانت شديدة التعلق بالمثل الأعلى من مطالبها ، فكانت ترى الصلح على هذه المطالب ولو بالتساهل فى القليل منها ابتغاء الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا تهاونا فى حقوق الوطن يخشى منه على استقلاله وعلى حريته .

الناحية الثانية : التى تعاوننا منها هذه الوثائق ، أنها توضح لنا تماما وجهة النظر المصرية ووجهة النظر البريطانية إزاء مصر . وتبين هاتين الوجهتين على ضوء هذه الوثائق ، يبين لنا بوضوح مبلغ ما حققته المعاهدة الحالية فى نصوصها من مطالب مصر ومن مطالب إنجلترا ، ومن ثم يدلنا على مبلغ ما كسبنا فى هذا الصلح على الاستقلال وعلى الاحتلال ومبلغ ما خسرنا .

ووجهة النظر المصرية بسيطة كل البساطة . واضحة كل الوضوح . فمصر تريد أن تكون دولة مستقلة استقلالا صحيحا . وألا يكون لأحد سلطان عليها داخل حدودها بأية صورة من الصور وأن يكون لها من الحظ فى الحياة الدولية ما لأية أمة مستقلة من الدول الأوربية. أما وإنجلترا محتلة مصر منذ واقعة التل الكبير بجيوشها . وقد وضعت يدها على بلادنا وجعلت توجه بنفوذها سياستنا . أما وهى ترى لها مصلحة أساسية فى الدفاع عن قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا فى مواصلات الأمبراطورية البريطانية فلنعمل على كفالة ماتريده إنجلترا من حمايتها هذا الطريق مادامت لاتكتفى فى حمايته بصداقتنا نحن . ولامعاهدة الإستانة لسنة ١٨٨٨ . وهى المعاهدة التى تضمن حيدة القناة وتلقى على مصر العبء الأول فى ضمان هذه الحيدة لنعمل على كفالة ما تريده إنجلترا على ألا تمس هذه الكفالة استقلالنا او حريتنا .

هذه هى النظرية المصرية . وقد عبر عنها المغفور له عدلى باشا يكن فى خطابه الذى رفعه إلى عظمة سلطان مصر فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ — ١٨ مايو سنة ١٩٢١ والذى عرض فيه على عظمته أسماء الوفد المصرى الرسمى إذ ذاك تعبيرا بالغا غاية الدقة حيث قال "إن الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وإلى الاعتراف لمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج وإلغاء الحماية إلغاء صريحا لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها . بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضا . وستعمل على أن تضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات المطلوبة للمحافظة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الأجانب غير منافية لاستقلال بلادنا" .

هذه وجهة النظر المصرية . وكان رأى المغفور له سعد باشا سنة ١٩٢١ فى طريقة تحقيقها أن تؤجر مصر لبريطانيا شبه جزيرة سينا تسعا وتسعين سنة على أن تجلو بريطانيا عن مصر وأن تتمتع مصر باستقلالها كاملا. وكان الأساس الذى تستند هذه النظرية إليه أنه إذا لم يكن بد من صلح مع إنجلترا فلنعمل عمل غيرنا من الدول المستقلة . لنعمل عمل فرنسا فى سنة ١٨٧٠ حين نزلت كارهة عن الألزاس لورين لألمانيا . على أن تبقى هى بعد ذلك محفوظة

الاستقلال والكرامة . وكما فعل الأتراك بعد الحرب الكبرى حينما نزع الحلفاء منهم الإمبراطورية العثمانية وأبقوا لهم تركيا فدافعوا عنها دفاع المستميت عن وطنه المقدس .

وكانت مصر تعتمد فى نظريتها على عدالة حقها وعلى مبادئ الحق والعدل التى جعلت أساسا لهدنة الحرب الكبرى . لكن مؤتمر السلام أثبت أنه مؤتمر الغرب وأنه لاينظر إلينا ولا إلى الدول الشرقية على أننا جديرون بأية رعاية أو تقدير . بذلك انعدم النصير لنا فى الخارج ، وانفردت بريطانيا بالعزة والسلطان، ولم يكن لنا بد من أن نواجهها وحدها إذا أردنا أن نواجه الأمر الواقع . ومواجهتها تقتضينا أن ندرك سياستها فى مصر إدراكا دقيقا .

لست أريد أن أعود إلى تصوير هذه السياسة البريطانية فى مصر منذ مائة سنة ، ولا من قبل الحرب الأخيرة ، وإن كان الباعث لهذه السياسة هو هو لم يتغير . وإنما أريد استخلاصها من هذه الوثائق ومن تصريحات الساسة البريطانيين بعد الحرب . وأول وثيقة ترسم هذه السياسة تقرير لجنة ملنر الموجود تحت يدنا . وقد صورت هذه السياسة فى مشروع ملنر الموجود نصه فى التقرير وفى المذكرة الملحقة به والتى توضحه . وقد أقيمت هذه السياسة للتوفيق بين ما رأت اللجنة أنه يرضى مطامع المصريين العاجلة ويحقق فى نفس الوقت تنفيذ السياسة البريطانية . بهذا الصدد قالت اللجنة ما نصه :

"فقد اتفقت كلمة المصريين على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة تفرضها عليهم الحكومة البريطانية . ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها به نحن". وقد بين التقرير ماتفهمه إنجلترا من الحماية ، أو من حماية مصالحها هى بقوله" أما المصالح البريطانية الجوهرية فهى أن المواصلات الإمبراطورية العظيمة التى تخترق الأرض المصرية يجب ألا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبى ، وأن تكون ميسورة فى زمن الحرب وللأغراض الضرورية فى زمن السلم . وألا تعود إلى مصر منافسة الدول التى تتنافس على التفرقة فيها . وأخيرا ألا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للإمبراطورية البريطانية مجحفة بها . وبذلك فإن كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر ، وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية . وتتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية " .

وقد أوضحت المذكرة التى بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية إلى عظمة السلطان على إثر مفاوضات " عدلى — كرزون " التى لم تنجح سنة ١٩٢١ هذه السياسة إيضاحا لا يدع مجالا للريبة . فقد جاء فى هذه المذكرة ما يأتى : " إن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك فى الشرق . ولا نزاع فى أن جميع الأراضى المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح حظ مصر مقرونا بتأمين منطقة قناة السويس ولا يمكن فصلها عنها .

لذلك كانت سلامة مصر من تسلط أية دولة عظيمة عليها فى المكان الأول من الأهمية للهند وأستراليا ، ونيوزيلاند ، ولجميع مستعمرات وولايات جلالته فى الشرق وكانت ذات أثر فى حسن حال نحو ثلثمائة وخمسين مليونا من رعايا جلالته وأمنهم" . وقالت : "إنما يمكن درء الخطر عن الإمبراطورية ومصر معا بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة . وعلى الإمبراطورية البريطانية أن تحمل على عاتقها التبعة القصوى فى الدفاع عن أراضى عظمتكم من أى تهديد خارجى كما حملتها قبل الآن . وأساس هذه المطالب أن استقلال مصر واستتباب النظام وتوفر الرخاء فيها ركن لازم لسلامة الإمبراطورية . ويجب أن تؤمن الإمبراطورية البريطانية شديد التأمين من كل ما يهدد مصالحها وذلك إلى أن يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر ذاتها بحيث يطمأن إليها ويعتمد عليها . ومن الواجب أن تتولى الإمبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها . وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر وليس يسع حكومة جلالة الملك أن تتخلى من هذه الضمانة أو أن تنقص منها ".

على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها فى هذا الصدد لا يقصد بها استمرار الحماية حقيقة أو حكما . بل بالعكس أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تكون لمصر حقوقها الأهلية وأن يكون لها بين الأمم مقام دولة ذات سيادة على أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإمبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للجانبين الاشتراك فى المصالح والأغراض . وتقول المذكرة فى ختامها : «وحرصا على هذا التآزر لا ترى حكومة جلالة الملك بأسا عليها من النظر فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم فى كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها » .

هذه هى السياسة البريطانية من ناحيتها الإيجابية . فهى تتمسك بالمسائل المار ذكرها ولاترى بأسا عليها من النزول لمصر عما وراء ذلك . وقد انتهز الساسة المصريون الذين استصدروا تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ هذه الفرصة فاقنعوا إنجلترا بأن تحتفظ بهذه المسائل وأن تصرح بأنها تترك لمصر حرية التصرف فيما عداها كدولة مستقلة ذات سيادة . على أن إنجلترا إذ أصدرت تصريح سنة ١٩٢٢ قد شفعته بوثيقتين تؤيدان سياستها وتأكدانها . هاتان الوثيقتان هما تبليغ التصريح للدول وتبليغه للتلكات البريطانية المستقلة . وهذان التبليغان يفسران سياسة إنجلترا فى مصر وتقديرها مدى استقلالها . وقد ورد فيهما ما ورد فى خطبة مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية إذ ذاك حيث قال فى مجلس العموم البريطانى فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ دفاعا عن سياسة التصريح ما نصه : "إننا نعتبر العلاقات الخاصة بيننا وبين مصر المقررة فى هذه التحفظات مسألة تهمنا نحن وحكومة مصر ولا شأن للدول الأجنبية بها . ونحن عازمون على إبانة ذلك بصورة صريحة حين نبلغ الدول انتهاء الحماية . إن خير مصر وسلامتها لازمان لأمن وسلامة الإمبراطورية البريطانية التى ستعتبر دائما العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — تلك العلاقات التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ أمد طويل — مصلحة بريطانية جوهرية . وتعريف هذه العلاقات الخاصة جزء جوهرى من الإعلان الذى يعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وقد بينتها حكومة جلالة الملك

بصفتها أمورا تدخل فيها حقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية دخولا حيويا . والحكومة لن تسمح بأن تنازع فيها دولة أخرى . فوفاقا لهذا المبدأ ستعتبر الحكومة كل محاولة للتدخل فى شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملا غيرودى ، وستعد كل اعتداء على أرض مصر عملا ترده بكل ما لديها من الوسائل" .

كانت هذه السياسة البريطانية إزاء مصرحين كانت الحكومة البريطانية ائتلافية بين الأحرار والمحافظين. فلما تولت حكومة العمال الأولى فى سنة ١٩٢٤ لم تتبين لها سياسة جديدة فى المسألة المصرية والمفاوضات التى دارت بين سعد باشا زغلول ومستر مكدونالد كانت مقتضبة بحكم الظروف فلم تكشف عن تغيير فى الخطة البريطانية . لذلك جرت مفاوضات ثروت — تشمبرلن فى حدود سياسة المحافظين التى كانت قائمة إذ ذاك .

فلما تولى العمال الحكم للمرة الثانية فى سنة ١٩٢٩ وطلبوا إلى دولة محمد باشا محمود أن يحل المسائل المعلقة بين مصر و إنجلترا، أثناء وجوده بلندن فى الصيف من تلك السنة ، تقدمت السياسة البريطانية خطوة نحو مطالب مصر وإن لم يتغير جوهرها . وذلك أنها اعتبرت قناة السويس الشريان الحيوى للمواصلات الإمبراطورية واكتفت بالمحالفة بالدفاع عن مصر . وكان جواب مستر مكدونالد على اعتراض مستر تشرشل فى مجلس العموم البريطانى على هذه الخطوة التى خرجت بها حكومة العمال على تقاليد وزارة الخارجية البريطانية فى المسألة المصرية، قوله : " أرجو أن تسمح لى ببوصة واحدة أتقدمها فى تلك السياسة مع البقاء فى دائرتها " . وهذه البوصة هى التى أوصلتنا إلى مشروع سنة ١٩٣٠ نتيجة لمفاوضات النحاس — هندرسن .

إخوانى :

كانت مشروعات المعاهدة التى تسفر عنها المفاوضات تعرض علينا فلا ندقق فى شيء التدقيق كله . وحينما قبلنا مشروع سنة ١٩٢٩ أساسا للمفاوضات بين مصر و إنجلترا كانت تحدونا جميعا رغبة صادقة فى إتمام الاتفاق بين الدولتين . وهذه الرغبة واضحة فى أقوال دولة النحاس باشا فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ و إنما كان مبعث رغبتنا اعتقادنا أن هذا الاتفاق يزيل ما تصادفه مصر من عقبات فى سبيل الحكم الداخلى . وفى سبيل تقدمها ورخائها . أما فيما سوى المسألة الداخلية فلم يكن تقديرنا منصرفا إلى اتخاذ أية حيطة أو حذر من الناحية العملية . بل كنا إذا فكرنا فى هذه الناحية جعلنا حذرنا ألا يعتبر فى الصيغ من الوجهة الفقهية الدولية مساسا باستقلالنا ، أو ترتيبا للحماية البريطانية عندنا . لذلك كان جدلنا نظريا . كان جدل محامين وأساتذة فى الحقوق يكفى أحدهم أن يقنع سامعيه برأيه ليطمئن إلى أنه أدى واجبه . أما ما يترتب على المعاهدة من النتائج العملية فقلما كان يدور بخاطرنا .

كان ذلك شأننا دائما وكان شأننا فى سنة ١٩٣٠ كما كان قبلها . فلم يبحث أحد منا — فى نصوص مشروع المعاهدة المذكور عن مبلغ ما تحققه هذه النصوص من الأغراض العملية للسياسة البريطانية ، ومبلغ ما تلقيه علينا من التبعات والتكاليف . ذلك أننا لم يكن يدور بخاطر أحد منا أن ستجيء الفرصة القريبة التى نطالب فيها بأداء هذه الأعباء والتكاليف . ولقد كان فى ذلك أكبر العذر. فقد كنا نشارك غيرنا الاعتقاد بأن عصبة الأمم ستؤدى واجبها فى حفظ السلام على وجه يجعل احتمال الحرب بعيدا جدا إن لم يكن مستحيلا . وكنا نعتقد أن ميثاق التحكيم ومبدأ الضمان المشترك سيبعد شبح الحرب عن العالم. وأما من الناحية الأخرى قد باعدنا بين أنفسنا والتفكير فى إمكان الاتصال بغيرنا من الشعوب الشرقية، والشعوب العربية ، والشعوب الإسلامية . اقتناعا منا بأن كل واحد من هذه الشعوب قد شغل بنفسه كما شغلنا نحن بأنفسنا . وقد كنا نرجو لها النجاح فى بلوغ مقاصدها والقومية . ولايدور بخاطرنا أنها معرضة لأن تنكب يوما نكبة تستحق عطفنا ومعونتنا . من ثم استنمنا إلى أحلام السلام المعسولة فلم نفكر فى غير الحكم الداخلى عندنا ، وفى نظامه ، وفى ما نستطيع أن نجنيه منه إذا تمت المعاهدة بيننا و بين إنجلترا . فلتكن وجهة النظر البريطانية قد ربحت فى المعاهدة أو لتكن وجهة نظرنا المصرية هى التى ربحت. فذلك أمر لا يقام له كبير وزن مادمنا مطمئنين من الناحية الفقهية النظرية . على أن كفالة المصالح البريطانية لا تمس استقلالنا . وما دمنا مطمئنين من الناحية العملية على أن المعاهدة تحول بين إنجلترا و بين التداخل فى دستورنا وفى أساليب حكمنا .

على أن الأزمة الإيطالية الحبشية فتحت عيوننا على الحقيقة المروعة جعلتنا نفكر فى عالم الواقع الدولى وفى تعرضنا لأن نصاب من أهوال الحرب بما يصاب به غيرنا من الأمم . هنالك اختلفنا رأيا ماذا نصنع ؟ إننا لم نكن مقصودين بالذات فى هذه الأزمة التى اشتدت بين إنجلترا وإيطاليا والتى ماتزال باقية الأثر إلى اليوم . لكننا مع ذلك فى الطريق ونحن لذلك عرضة لأن نكون ميدان حرب تحرق الأخضر واليابس على حين تبقى إنجلترا ويبقى أهلها فى طمأنينتهم .

اختلفنا رأيا، ماذا نصنع؟ قال بعضنا : إن الوقت غير ملائم لحل المسائل المعلقة بيننا و بين إنجلترا . لكن يجب أن نحتاط لما عساه أن يقع وذلك بأن نمصر جيشنا ونزيده قوة و بأن تلغى الامتيازات الأجنبية المالية لنقيم ميزانيتنا على أساس يكفل الإنفاق على مطالب الدولة جميعا بما فيها الجيش. وقال آخرون : بل تحل المسائل المعلقة بيننا وبين إنجلترا . فإن أبت إنجلترا حلها أعلنا حيادنا فيما إذا ما وقعت حرب بينها و بين إيطاليا . وقال فريق ثالث : بل ندع مسألة الاتفاق مع إنجلترا الآن لعدم ملاءمة الوقت لها وننظر فى نظامنا الداخلى و فى دستورنا . واشتد الخلاف ثم انتهى إلى تفاهم لايعدو أن يكون صلحا بين المختلفين على عود الدستور وإتمام الاتفاق مع إنجلترا بنصوص سنة ١٩٣٠

لا أريد أن أقف عند الحوادث فى هذا الدور وأن أذكر أن إنجلترا لم ترض أن تتقيد بمفاوضات سنة ١٩٣٠ وأن الجبهة الوطنية لم تكن ترد هذا التقيد لأن فى نتائج المفاوضات المذكورة مادامت الظروف على عدم صلاحها، من ذلك الامتيازات الأجنبية . كان واجبا إذن على كلا الطرفين أن يرعوا فى المفاوضات الجديدة جميع الظروف التى تغيرت . وأن يرعوا مركزنا فى هذا العالم المهدد بخطر الحرب فى كل لحظة . وقد تفاوضوا وأتمت مفاوضاتهم المعاهدة الحالية .

هذه المعاهدة وثيقة صلح كما قدمت . فهل نحن فى هذا الصلح كاسبون أم خاسرون ؟ للجواب عن هذا السؤال أتحدث فى أمرين : أولهما أى النظريتين تحققت فى المعاهدة ، النظرية المصرية أم النظرية الإنجليزية ؟ والثانى ماهى النتائج العملية للمعاهدة ، وبعبارة أخرى ماهى التبعات والتكاليف التى تقع علينا بحكمها ؟

واسمحوا أن أجيب عن كل من هذين السؤالين بتمام الصراحة وأن يكون جوابى عمليا بقدر الاحتمالات الدولية أكثر مما ينظر إلى المقررات الفقهية . فنحن اليوم فى عالم مضطرب بأسباب الفوضى وخطر الحرب غير مؤمن بشىء من أفكار السلام أو التحكيم أو الضمان المشترك . بل لقد فشلت مؤتمرات نزع السلاح وأصبحت عصبة الأمم أكاديمية بلاغة كلامية . فنحن معرضون لأن يصيبنا عمليا ما تجر إليه الاحتمالات الدولية . فليكن ذلك محل بحثنا الصحيح . وعلى نور هذا البحث العملى نستطيع أن نحكم أنحن كاسبون فى الصلح أم خاسرون ؟

وجوابى عن السؤال الأول أن المعاهدة سجلت النظريتين المصرية والإنجليزية . لكنها سجلت نظريتنا نحن تسجيلا نظريا ثم قيدتها من الناحية العملية بأثقل القيود .

أما النظرية الإنجليزية فقد سجلتها تسجيلا عمليا دون أن تحرص على الأساس النظرى الذى نقرأه فى الكتب .

فكل حق من حقوق مصر لا سبيل إلى إنكاره قد تقرر نظريا وقيد عمليا وإليكم بعض الأمثله :

لنا الحق فى إنشاء جيشنا كما نشاء . وهذا مسلم به فى المعاهدة ومن قبل المعاهدة بل مسلم به فى إعلان الحماية . لكن الجيش ليس رجالا وكفى . بل الجيش رجال وأسلحة وذخائر وعتاد . أما الرجال فلنا الحرية فى أن نجمع منهم أى عدد نشاء . ودعونا من البعثة التى تدرب هؤلاء الرجال . فقد يقال إنها موقتة إلى أن يحل من رجالنا محلها . لكن الرجال بحاجة إلى الأسلحة . فمن يموّنهم بها ؟ ومن يموّنهم بالذخائر ؟ ومن يموّنهم بالطيارات ؟ ليست مصر ، بل هى إنجلترا . وهى تتعهد فى المعاهدة بأن تموّننا من ذلك بما نحتاج إليه . فلنفرض لسبب أو لآخر أنها تباطأت فى إرسال السلاح والذخيرة ونفذت ذخيرة جيشنا . فأى جيش يكون ، فرق رياضيين إلا أن نسعفهم بالنبابيت ونعتبرهم مع ذلك جيشا .

قد يسأل الإنسان ، ولماذا لا تموّننا إنجلترا ونحن ندفع لها ثمن هذه المؤونة ؟ ويمكن الإجابة عن ذلك بسؤال آخر . ولماذا طردت إنجلترا الجيش المصرى من السودان فى سنة ١٩٢٤ بعد أن نفذت ذخيرته . إذن فكلما اختلفنا مع إنجلترا على مسألة سياسية أو اقتصادية ولو كانت مسألة داخلية بحتة كان فى يدها هذا التهديد بأن يكون جيشنا مجردا من الذخيرة غير صالح لأى عمل من أعمال الجيوش . وكلما خشيت إنجلترا أن تثور العواصف فى مصر لأمر يقع فى دولة تجاورنا تعرض جيشنا لأن يكون فرقا من الرياضيين لأنه لا تبقى لديه خرطوشة واحدة .

اذكروا موقفنا من الحركة الفلسطينية الأخيرة . لقد كان إخواننا العرب ، مسلموهم والنصارى من أهل فلسطين ، يسامون سوء العذاب أثناء المفاوضات الأخيرة . ثم حالت هذه المفاوضات بيننا وبينهم فلم نحرك ساكنا لمعاونتهم أو العطف عليهم لأن الخلاف كان واقعا بينهم وبين إنجلترا . هذا بينما كان ما قمنا به لمعاونة الحبشة جديرا بنا كشعب يعطف على حرية الشعوب واستقلالها ، بغض النظر عن دينها ولغتها . ولقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر أنباء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية الإنجليزية . ترى لو أننا واجهتنا غدا حالة كهذه فرأينا شعبا عربيا أو إسلاميا يسام الهوان من إنجلترا فثارت بنا النخوة الإنسانية أو النخوة العربية أو النخوة الإسلامية لنصرة هذا الشعب المظلوم ولو بالعاطفة أو بالمعونة المالية أو النصيحة . أفلا تتخذ إنجلترا ذلك وسيلة للتباطؤ فى إمدادنا بالذخيرة وأنف الفقرة الثالثة من المذكرة الثالثة لمعاهدة الصداقة والتحالف راغم .

وقد يسأل الإنسان ولِمَ لا نقوم نحن بصنع الأسلحة والذخائر فى مصر ؟ على أن تكون من الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية وفاقا للمعاهدة لنكون بذلك قد أنشأنا صناعة مصرية وقد اتقينا مظنة الخطر الذى أشرت إليه . ولقد كنا نصنع الأسلحة والذخائر فى عهد محمد على . أى منذ قرن ونصف القرن — فجدير بنا أن نصنعها اليوم . والصناعة فى مصر أكثر تقدما ونحن بها أكثر علما .

هذا هو الذى كان واجبا ، وكان واجبا أن يحتاط له المفاوض المصرى . وقد أجاب بعض حضرات المفاوضين بأن هذا من حقنا . وقد يكون هذا صحيحا من الجهة النظرية . فليس فى المعاهدة ما يحظره . لكن هناك استحالة فنية تقف دون استعمال هذا الحق . فصنع السلاح والذخيرة ليس كصنع القلل ، أو كصنع السكر . بل إن لكل مصنع أسرارا خاصة به لا يعرفها إلا أشخاص محصورون فى وزارة حربية بلادهم . والدول الأخرى تنفق الألوف ومئات الألوف للوقوف على هذه الأسرار كى تصنع أسلحة وذخائر تدمر ما عند غيرها . أفتحسبون إنجلترا تفضى إلينا بأسرار حربيتها فى الأسلحة والذخائر لنتمكن من صنعها فى مصر ؟ وإذن فيجب أن نبقى عالة على إنجلترا فى أسلحتنا وذخائرنا . ويجب أن يكون الجيش المصرى رجالا فقط فى مصريته . فأما سلاحه وذخيرته وعدته فيجب أن تكون بريطانية تحت رحمة إنجلترا وسيطرتها ونفوذها .

إخوانى :

مثل هذا الاعتراف نظريا بحقنا والحيلولة عمليا دون استعماله هو ما تنطوى عليه المعاهدة فى مسألة الدفاع عن قناة السويس فالقناة مصرية لا ريب والدفاع عنها هو إذن من حق مصر .

ولما كانت مصر تابعة لتركيا وكان الإنجليز يحتلونها منذ سنة ١٨٨٢ ، عقدت معاهدة الإستانة بتقرير حيدة القناة والدفاع عنها مع ذلك نصت المادة الحادية عشرة منها على ما يأتى :

"تتخذ الحكومة المصرية فى حدود ما لها من السلطة المترتبة على الفرمانات وفى الأحوال المنصوص عليها فى هذه المعاهدة ما يجب من الإجراءات لاحترام تنفيذ المعاهدة . وفى حالة ما لم تجد مصر تحت تصرفها ما يكفى من الوسائل لهذا الغرض يجب عليها أن توجه النداء إلى الحكومة الإمبراطورية العثمانية . وهذه تتخذ الإجراءات اللازمة لإجابة هذا النداء وتحيط الدول الأخرى الموقعة على معاهدة لندن فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٥ علما به وتتشاور معها عند الضرورة فى هذا الصدد" . ولم تقل هذه المعاهدة بأن تضع الحكومة العثمانية جنودا على القناة لحمايتها . مع ذلك تنص المادة الثانية من معاهدتنا الحالية على أن تضع إنجلترا فى منطقة القناة قوات تتعاون مع القوات المصرية للدفاع عن سلامتها وحرية الملاحة فيها . أى أن لها من الأولوية ما للقوات المصرية وذلك إلى أن يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع فيها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة . وبديهى أن هذا النص يحرم مصر حقا كان مقررا لها بمعاهدة سنة ١٨٨٨ . هذا مع أن الجيش المصرى يومئذ كان عاجزا وحده عن الدفاع عن القناة بدليل دخول إنجلترا مصر من ناحية القناة فى سنة ١٨٨٢

لكن معاهدة سنة ١٨٨٨ راعت الأوضاع العملية المعقولة لأن الاعتداء على القناة قد يكون طفيفا تكفى أية قوة لصده . فلا محل لوجود جيش غير الجيش المصرى فى هذه الحالة . وقد يكون جسيما يحتاج إلى جيوش متحالفة . ولا يستطيع أى جيش بمفرده أن يحول دونه بالغا قوته ما بلغت .

وهذا النص فى المعاهدة يسوغ وجود القوة البريطانية على الدوام والاستمرار . وتدخل المادة الخاصة به فى مواد المعاهدة المؤبدة .

لست أنا الذى أنفرد بهذا القول . فقد قاله دولة رئيس الوزراء فى الخطاب الذى عرض به المعاهدة على مجلس النواب إذ قال ما نصه : " فأنتم تعلمون أن جميع الدول كبيرها وصغيرها تلجأ الآن إلى عقد المحالفات مع الدول الأخرى ولا تعتمد فى الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها . بل تعتمد على هذه المحالفات أيضا . فمن مصلحة مصر أن يكون لها دائما حليف قوى على قدم المساواة الحقة . ومن مصلحة بريطانيا أن تقدم لها مصر معونتها عند الحاجة وأن تطمئن بالمحالفة على ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس . ولا شك أن خير حليف من تتفق مصالحه الخاصة مع مصلحة حليفه" . وهذا صريح فى الدلالة على أن مصر بحاجة إلى المحالفة للدفاع عن القناة . وهى حجة لبريطانيا تسوقها كلما طلبنا منها أن تنسحب قواتها من مصر . وفى مقدورها أن تضيف إليها أن جيشا يعتمد فى أسلحته وذخائره على بريطانيا لا يمكن أن يكفى بمفرده للدفاع من غير معاونة القوات البريطانية .

وهذه مسألة تشبثت إنجلترا بها فى كل المفاوضات . ولم تقبل أن تتزحزح فيها عن موقفها . بل هى لم تقبل انسحاب الجيش البريطانى حين يستطيع الجيش المصرى الدفاع بمفرده عن القناة حتى يأتيه مدد الحليف . والسبب الذى رفضت من أجله ذلك هو ما صرحت به لجنة ملنر حين قالت : "إن المواصلات الإمبراطورية يجب ألا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبى . فيجب أن تراقب مصر إذن مخافة الاضطرابات وأن يعهد برقابتها إلى القوات البريطانية التى تحتل مصر دون أن يكون لها صفة الاحتلال" .

إخوانى :

من حق مصر أن تنشئ طرقها كما تشاء وأن تضع لذلك البرنامج الذى تريده . وسواء أكانت هذه الطرق حربية أم عسكرية أم كانت للمواصلات العادية وللسياحة فلا رقابة عليها لدولة أجنبية . والرقابة عليها تدخل فى أخص شؤون مصر الداخلية . لكنها هذا الحق أيضا يجب أن يقيد وملحق المادة الثامنة من المعاهدة يقيده تماما . ويقيده على صورة لم يعرف لها قط نظير فيما مضى . ولم تكن داخلة فى برنامج المحافظين ولا غير المحافظين من الإنجليز .

فسر رئيس الحكومة مسألة الطرق هذه فى الخطاب الذى ألقاه عن المعاهدة بمجلس النواب تفسيرا يؤيد أن إنجلترا تقصد من هذه الطرق إلى فرض الرقابة على مصر أكثر مما تقصد بها إلى أغراض حربية . فقد قال دولته إن الجانب البريطانى كان يرى أن تكون القوات البريطانية فى جهات متعددة . منها القاهرة والإسكندرية لتتمكن من صد الاعتداء حيث يقع . وكان الجانب المصرى يطلب انسحابها إلى منطقة القناة . فيردون بأنه يخشى ألا تستطيع الانتقال إلى مكان الخطر فى الوقت المناسب خصوصا إذا تمكنت الطيارات المهاجمة من تدمير الطريق . وللخروج من هذا المأزق عرض دولته فكرة إنشاء طرق جديدة وتحسين الطرق الموجودة لتكون صالحة فى المواصلات العادية وللأغراض الحربية عند الحاجة . وكان المفهوم يومئذ أن يكون الطريق الذى يغنيهم عنه وجود القوات فى القاهرة والإسكندرية ، لانتقال القوات الموجودة فى القناة هو طريق الإسماعيلية — الزقازيق — ميت غمر — طنطا — دمنهور — الإسكندرية . وقد دار الحديث على هذا الطريق وتناقلت أمره الصحف . لكن الإنجليز ما لبثوا أن سمعوا استعداد مصر لإنشاء الطرق حتى فرضوا رقابتهم على عملها فى ذلك فى عشر طرق تسير فى أنحاء مصر كلها من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب . ما علاقة طريق القصير — الغردقة ، أو القصير — مصر بانتقال القوات من منطقة القناة إلى الغرب عن الإسكندرية ؟ ولماذا يكون الوجه البحرى شبكة طرق على النحو الوارد بالمعاهدة ؟ لا تفسير لذلك إلا أنها إنجلترا تريد فرض الرقابة على مصر من طريق هذه الطرق وتلك سياسة متبعة نفذتها فرنسا فى سوريا ولبنان . وتنفذها إنجلترا فى مصر وفلسطين . كذلك كانوا يفعلون قبل المعاهدة ، وكذلك سيفعلون من طريق الرقابة بعدها .

ولتكون الرقابة البريطانية على الطرق مسوغة لها التدخل لدى الحكومة المصرية قرر ملحق المادة الثامنة أن تنشأ هذه الطرق من مواد تجعلها صالحة دائما للانتفاع بها فى الأغراض الحربية . بذلك يتسنى لإنجلترا بحكم المعاهدة أن تناقش الحكومة المصرية فى مبلغ صلاح هذه الطرق وفى تعرضها أو عدم تعرضها لخطر بسبب استتباب الأمن أو عدم استتبابه .

وكما قيد حق مصر فى الأمور السابقة فقد رتب على حقها الطبيعى فى المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم ارتفاق لإنجلترا وفقا للسياسة البريطانية التى أشرت إليها والتى جعلت مسألة الأجانب كغيرها من المسائل التى تعنى هذه السياسة أمورا مصرية بريطانية لا شأن للدول الأجنبية بها . فقد نصت

المادة الثانية عشرة على حق مصر فى تولى حماية أرواح الأجانب وأموالهم وحدها ، ثم أضافت ، والحكومة المصرية هى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد . وقد قال لنا المفاوضون بأن هذه الإضافة لا معنى لها ولا يقصد منها إلى غرض خاص . ولسنا نستطيع أن نسلم بهـذا القول . فلم يعهد اللغو فى القوانين ولا فى المعاهدات الدولية . وإذا امتازت لغة بالدقة وبأن كل كلمة منها تقصـد إلى غرض بالذات فتلك هى اللغة القانونية . ولقد قصد بهـذه الإضافة إلى المـادة الثانية عشرة من المعاهدة إلى غرض واضح . فالطبيعى فى أية دولة من الدول يقع فيها اعتـداء على أرواح الأجانب أو أموالهم أن تتدخل لديها الدولة التى يكون هؤلاء الأجانب من رعاياها ، وأن تطلب التحقيق وأن تقوم بما تراه واجبا لحماية مصالح هؤلاء الرعايا . والحرب الكبرى إنما قامت بسبب مقتل ولى عهد النمسا فى "سراجيفو" . أما وقد أضيفت هذه الفقرة الأخيرة إلى المـادة الثانية عشرة فقد وضعت إنجلترا نفسها محل الدول كلها بالنسبة لرعايا هذه الدول . فهى التى تتدخل باسمهم لدى الحكومة المصرية ، وهى التى تطلب التحقيق والتعويض ، وإليها يجب أن تؤدى مصر الحساب. صحيح أن الدول الأجنبية الأخرى لم تقبل هذا الوضع منذ إعلانه فى سـنة ١٩٢٢ ، لكن إنجلترا تمسكت به . والإضافة التى أشرنا إليها إقرار من مصر بهذا التمسك الذى تقصد إنجلترا من ورائه إلى أن يحقق الزمن غرضها فلا يكون لغيرها من الدول أية علاقة بمصر.

وما دمنا بصـدد الأجانب فأود أن أشير إلى ما أدخلته إنجلترا من تعديل فى نصوص هذه المعاهدة أرادت به مواجهة الظروف التى طرأت منذ سنة ١٩٣٠ إلى وقتنا الحاضر .

فالمـادة الثالثة عشرة التى تشير إلى مسألة الامتيازات الأجنبية وترتب أحكامها يختلف النص الإنجليزى عن النص العربى فى مسألة منها اختلاف لا يكاد يلاحظه إنسان . فالفقرة السادسة فى هـذا الملحق تشير إلى أن التشريع المـالى الذى تصدره مصر فى المستقبل لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية . وهذا النص يوجد كما هو فى النص العربى للمعاهدة الحالية . أما فى النص الإنجليزى فقد كانت عبارة الشركات الأجنبية فى سنة ١٩٣٠ يقابلها بالإنجليزية "Foreign Companies" . أما فى سـنة ١٩٣٦ فيقابلها "Foreign Corporate Bodies" وحكمة التغيير فى التعبير ترجع إلى الضجة التى قامت فى سـنة ١٩٣٢ حول البعثات التبشيرية . فهـذه البعثات لم يكن يشملها نص سنة ١٩٣٢ الإنجليزى وهو "Foreign Companies" وأما نص سـنة ١٩٣٦ فيشـملها ويشمل ما سواها من الهيئات غير التجارية . وما أحسبنى أغلو إذا قلت إن هـذا التغيير إنما أدت إليه الحركات التى أشرت إليها ضد الجمعيات التبشيرية . و إنجلترا حريصة على حماية هذه الجمعيات فى مصر وغير مصر لأنها تقوم لهـا بخدم سياسية كبيرة .

ولا أنكر أن المفاوضين المصريين قـد استفادوا هم الآخرون من الظروف فائدة كبرى فى مسألة الامتيازات الأجنبية . وما حدث من التغيير فيها يجعلها خيرا بكثير مما كانت فى المشروعات السابقة مهما أورد الفقهاء ورجال القانون من الاعتراضات عليها . وهذه مأثرة يشكر مفاوضونا عليهـا ويستحقون من أجلها أحسن التقدير .

ولعل مسألة السودان قد روعى فيهـا هى الأخرى مقتضيات الظروف الحالية و إن كنت أعتقد أن النصوص التى وضعت بشأنه قابلة للتمدد إلى حيث تجعله عند الضرورة بريطانيا محضا ، أو سودانيا محضا ، ولكنها لا تجعله قط مصريا محضا .

ومسألة أخرى استفادت إنجلترا من الظروف فيها ، هى نصها على أن تستعمل موانى مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها كلما خشيت وقوع مفاجأة دولية وقد تكلم زملائى فى مجلس النواب وفى هـذا المجلس بإفاضة فى هذه المسألة فلا أجد محلا للرجوع إليها .

هذا الذى قدمت أمثلة من القيود التى قيدت بها حقوق مصر مع الاعتراف بهـذه الحقوق فى المعاهدة . والقيود حقوق لإنجلترا . لكن هـذه الحقوق العملية لا تذكر صراحة حتى لا تجرح الأذن . بل تبقى ظاهرة أمام النظـر وأمام الذهن دون أن تفسد نغمتها طمأنينة السمع . وهى لا تقل براعة فى الصياغة عن القول بأن وجود القوات البريطانية فى مصر لا يكون له صفة الاحتلال ، هذا مع أن كل قوات أجنبية تكون فى بلد ما إنمـا هى قوات محتلة ، ولو كانت موجودة موقتا ، ولأغراض محصورة . وكلنا نذكر احتلال الرور فى ألمـانيا مع أنه كان احتلالا موقتا قررته معاهدة كمعاهدتنا . ولكن ماذا تعنى إنجلترا من الألفاظ ما دامت تصل إلى أغراضها العملية .

وأجيب الآن عن الأمر الثانى الذى عرضت له . وأقصد النتائج العملية للمعاهدة الحالية بالنسبة لمصر . والنتائج العملية ذات أهمية عظمى الآن بعد أن فشلت الجهود فى سبيل السلام وبعد أن أصبح العالم فى حالة اضطراب ينذر كل يوم بخطر الحرب ومع العلم بأن مصر هى قلب العالم فمن المتعذر أن تقع حرب أيا كانت ثم تكون مصر بعيدة عنها . ومع التسليم أخيرا بأن إنجلترا لم تبق منفردة بالعزة والسلطان . بل صارت تخشى مناوأة إيطاليا ومزاحمة ألمـانيا وتخشى روسيا ودسائسها أشد الخشية .

وأولى النتائج أن تشترك مصر فى الحرب اشتراكا فعليا كلما كانت إنجلترا طرفا فيها وأن تحرم بذلك مزية الحياد الذى كان لهـا فى الحرب الكبرى . وما دمنا قد ربطنا مصيرنا بمصير الإمبراطورية البريطانيـة فيجب أن نعد عدتنا منذ اليوم لأيام الشدة . وسيعرض عليكم عمـا قريب نظام جديد للجندية . وستتناقشون فى التجنيد الإجبارى كما فعلوا فى العراق . وسيرسل أبناؤنا جميعا إلى السودان ليكونوا جنودا تحت إمرة الحاكم العام البريطانى فيـه . وسيكون حظ أبنائنا أن يحرسوا حدود الحبشة خوفا من الإيطاليين فقد قال " سير ستيورت سيمس " حاكم السودان العام أثناء المفاوضات إن ثلاثة أضـعاف الجيش المصرى بصـورته الحالية لا تكفى لحراسة حدود الحبشة . فإذا نشبت حرب هناك أو نشبت حرب على حدودنا الغربيـة أو كانت مصر ميدانا لحرب من أية ناحية من النواحى وجب أن يخوض أبناؤنا غمار هذه الحرب وأن يصلوا نارها لحساب إنجلترا أكثر مما يصلونها لحساب مصر .

صوروا لأنفسكم هذه التبعة . وتصوروا أنها قريبة الاحتمال اليوم ونحن نسمع من كل جانب أن الحرب إن لم تقع بعد سنة فستقع بعد سنتين . وصوروا لأنفسكم الألوف ومئات الألوف من أبنائنا الذين يقعون قتلى فى ميادينها . ثم صوروا نتائج ذلك من ناحية أخرى . فإننا سنطالب بأن ننفق على هذه الحرب وألا نقف موقفنا أيام الحرب الكبرى حين لم نكن ندفع شيئا يذكر . ونفقات الحرب باهظة . وقد كانت إنجلترا وحدها تنفق أثناء الحرب الكبرى سبعة ملايين من الجنيهات فى كل يوم . فإذا أنفقنا نحن عشر هذا المبلغ فصوروا لأنفسكم مبلغ الدين الذى يركبنا من جراء حرب تدوم أربعة أشهر فقط . إنه يكون أكبر من دين مصر فى عهد الخديو اسماعيل . وهو الدين الذى جر إلى تدخل أوروبا فى شؤوننا وإلى النكبات التى حلت بنا .

هذا ولا تدع المعاهدة لنا خيارا فى خوض غمار الحرب أو فى الوقوف على الحياد فيها فنكون بذلك متمتعين بشىء مما تتمتع به الممتلكات البريطانية المستقلة . بل نحن ملزمون بحكم المعاهدة أن نحتمل أوزار الحرب وأن ندفع فديتها من الأموال والدماء .

فإذا لم يكن النصر حليفنا نحن وإنجلترا فالويل لنا وسيصيبنا يومئذ من هذا الويل مئات الأضعاف مما يصيب إنجلترا .

إخوانى :

لو لم يكن من نتائج المعاهدة إلا ما قدمت لكفى . فأنتم تعلمون أن شهرا فى الحرب يهدم أعمال سنين فى السلم .

أفإذا كانت هذه تبعاتنا فى أرواح أبنائنا وفى أموالنا وفى مصيرنا نكون قد حصلنا من هذه المعاهدة على ما يكافىء ذلك من حقوقنا ؟

مع هذا . نعم . مع كل ما تقدم . هل نقبل المعاهدة أم نرفضها ؟

هل نعود إلى مثل ما كنا فيه معرضين إلى أن تتولى حكومة تلغى دستور الأمة وتضع دستور سنة ١٩٣٧ بدلا منه وتجرى انتخابات على نحو تعرفونه أو لا تعرفونه ؛ فقد صرح مستر أنتونى إيدن بعد أن عاد دستورنا الحاضر بأن الحكومة البريطانية ما تزال تراه غير صالح لنا . وفى هذا الكلام ما فيه من الدلالة إذا لم نقبل المعاهدة .

ولكن ، هل يحول قبولنا إياها دون تولى مثل هذه الحكومة الأمر إذا احتاج الحال وأدى تنفيذ المعاهدة إلى احتكاك بين مصر وإنجلترا وعند ذلك تلغى هذه الحكومة دستورنا الحاضر وتضع دستور سنة ١٩٣٨ وتجرى انتخابات على نحو تعرفونه أو لا تعرفونه .

أما أنا فلا أرى فى قبول المعاهدة ضمانا لشىء فى المستقبل . ولا أرى أنها تمنع من تدخلات إنجلترا باسم حيادها فى شؤوننا الداخلية كما فعلت من قبل وأكبر اعتقادى أن الفرق بين القبول والرفض بالنسبة لنظامنا الداخلى فرق زمن ومجهود صادق من جانبنا فإذا كان الأمر كذلك فيجب علينا أن ننظر فى قبول المعاهدة أو رفضها إلى مقياس آخر غير هذا المقياس الداخلى الذى كنا نقيس به الأشياء حين استنامتنا إلى السلم وقبل أن يكفهر وجه العالم اكفهراره اليوم وهذا المقياس عندى هو ما نصوره نحن لسياستنا فى المستقبل .

فهل نحن نريد أن نكون دولة تعمل لمجدها ويكون لها فى ذلك ما للدول من حرية فى العمل حسب مقتضيات الظروف وأحوال الوقت ؟ وهل نريد أن نفكر فى سياسة شرقية أو عربية أو إسلامية تصل بيننا وبين الدول التى تجاورنا وتنظم صلاتنا جميعا تنظيم الدول الأوروبية لصلاتها بعضها ببعض؟ أم أننا نريد أن نكتفى بتنظيم أمورنا الداخلية رويدا رويدا وعلى هون تاركين سياستنا الدولية لإنجلترا مكتفين برقعة الوطن الضيقة التى نعيش فيها ناسين أن العلم والصناعة قد وصلا بين أجزاء الأرض المختلفة بأوثق الصلات ؟ هذا موضوع يطول الكلام فيه . وقد أطلت حتى الآن لعرض سياسة إنجلترا وسياستنا فى المعاهدة . فلأكتف بهذه الإشارة إلى المستقبل ولأقل كلمتى الختامية .

إخوانى :

كلمتى الختامية بعد الذى قدمت هى :

إن كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها ، وإن كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تمليكها هذه الحقوق فارفضوها .

وإن كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر .

والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . هدانا الله وإياكم سواء السبيل .

(أقلية : تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم نور الدين بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

وأنا أستمع للمعارضة فى المعاهدة المطروحة أمام حضراتكم لبحثها وإقرارها أو رفضها ، أتخيل أن من فاوضوا فيها إنما كان همهم أن يذهبوا إلى إنجلترا ليسلموا لها بكل مطلب وأن يضيعوا على مصر كل حق من حقوقها فى الماضى أو فى الحاضر أو فى المستقبل .

لم أر ولم أسمع من المعارضين واحدا يقول إن المعاهدة اشتملت على حسنة واحدة أو على منفعة واحدة لاعيب فيها .

فإذا قالوا بوجود مصلحة فى أمر من الأمور التى تضمنتها المعاهدة عابوه بما لا يمكن أن يقبل بحال من الأحوال .

هذا أيها السادة يجعلنى أتشكك كثيرا فيما إذا كانت المعارضة تذهب هذا المذهب بمحض الإخلاص وحسن القصد أو أنها تراها كما قال الشاعر :

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد ... وينكر الفم طعم الماء من سقم

إن الذين تولوا المفاوضة وعلى رأسهم حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا هم أولئك الزعماء . وأنا إذ تكلمت أخص بالذكر منهم دولة النحاس باشا لأنه عرك الأمر منذ بداية الحركة الوطنية وقام بمجهود عظيم وهو فى إخلاصه مضرب الأمثال .

جاهد دولته وأوذى فى سبيل وطنه ومبدئه فلم تلن قناته . جاهد ونفى مع صحبه ولبث محافظا على إخلاصه لبلده .

ذهب للفاوضة فلما وصل منها إلى أمر السودان وعرضت عليه النصوص الخاصة به أبى أن يقبلها وقال كلمته المأثورة : "إن يدى أقطعها لو كتبت التنازل عن السودان". ورجع لوطنه مرفوع الرأس ثابت الجنان موقنا أن مصر لا بد أن تنال حريتها فى الحال أو الاستقبال من غير يأس ولا قنوط .

هُدد وهو فى إنجلترا بأن الحالة فى مصر قد تتغير وأنه قد يعود على مصر من الشر ما لم يكن منتظرا، فلم يبال بهذا التهديد وقال إننا على استعداد لتحمل كل تضحية فى سبيل مصر وفى نيل مصر حقوقها كاملة .

أيها السادة :

عاد فى سنة ١٩٣٠ وأنتم تعلمون ما كانت عليه الحالة فى هذه السنة وبما أصابنا من العصى والإهانة من أيدى الكونستبلات الإنجليز على باب النادى السعدى . وكنا جميعا شيوخا ونوابا عرضة للإهانات والأذى بما لم نتصوّره ولم نره فى حياتنا وعلى الرغم من ذلك لم تلن قناة الرجل بل بقى محافظا على عهده .

ثم مرّت فترة من الزمن وجدّت بعدها ظروف قضت بالدخول فى المفاوضة مع الإنجليز فى الوقت الذى تحركت فيه جميع الدول واستعدت كل منها بآلات الدمار و بالمهلكات التى قد تنزل ببعضها أو بها جميعا .

هنالك، وهنالك فقط و بعد حوادث الحبشة رأينا أن اليد تمتد إلينا لعمل معاهدة تكفل لمصر حقوقها ولا تتعارض مع ما لإنجلترا من المصالح فى وادى النيل .

أظن أن الوقت الذى تقدّمنا فيه للفاوضة لا يمكن أن يقال فيه إن سوء النية يتغلغل فى قلوب الإنجليز ولا إنها قبلت المفاوضة معنا على قاعدة أنها تبطن غير ما تظهر أو تعلن غير ما تخفى .

فى اعتقادى أن الوقت لا يسمح بذلك لأن الظروف الدولية تقضى على كل دولة أن تتساهل مع الأخرى فى سبيل السلم وتجنب المهلكات . هذا ما يصح أن يقال عن هذه المعاهدة لا كما يقول البعض من أنها عملت بسوء نية و بسوء قصد .

تعلمون حضراتكم أن دولة النحاس باشا ذهب مع الرفاق إلى إنجلترا بعد مفاوضة مع رجالها مدّة ستة شهور احتمل فيها من المتاعب ما نعلمه جميعا وكادت المفاوضة تنقطع أكثر من مرة ومع كل ذلك أسمع من فوق هذا المنبر أن المعاهدة كل الغنم فيها لإنجلترا وعلى مصر كل الغرم .

ليس هذا هو الانتقاد الصحيح بل يجب على الناقد أن يقرّر ما يفيد وما لا يفيد وما اكتسبناه وما خسرناه ....

حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — بينه لنا .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم نور الدين بك — لم أطل الحديث بعد . وقد وقف كثير من الخطباء ساعات دون أن يعترض عليهم . قالوا وقالوا كثيرا من غير أن نأبى أن نستمع لهم وما رددنا على شىء مما قالوا فانتظروا وتمهلوا ياسامحكم الله .

سمعتم من الخطباء حضرة الزميل المحترم محمد حافظ رمضان بك وهو زعيم حزب وقد عرفتم أنه تبرأ أمامكم حتى من إقرار مبدأ المفاوضة أو موافقة الجبهة على الذهاب للفاوضة . ومَنْ كان هذا شأنه لا ينتظر منه بحال من الأحوال أو صورة من الصور أن يتفق معنا إذ كل ما جرت به المفاوضة وما أتت به من نتيجة لا يتفق مع مبدأ الحزب الوطنى . لذلك كان هو وزملاؤه من حضرات النوّاب فى جانب وكنا نحن فى جانب آخر، وهم يرون المعاهدة بغير العين التى نراها بها .

غريب أن أسمع من النعوت فى المعاهدة أنها لم تكن وثيقة الاستقلال بل وثيقة تنظيم الاحتلال . قال ذلك خصوم الوفد .

ياحضرات السادة :

ليست المسألة مسألة الوفد و إنما المسألة مسألة الأمة متحدة ، ونحن ننادى بأن نكون جميعا يدا واحدة لخير مصر فهلموا أجيبوا النداء .

أما أن نقول بألسنتنا ما لا يتفق مع أنفسنا فهذا ما يحسب علينا بل هو ضارّ بنا ولا ينفعنا .

إن الأوراق تكتب فيها ما تشاء وما يشاء كل كاتب ، ولكن هل يمكن أن يؤول المكتوب بمعنى واحد من كل قارئ ؟

إن المفسرين يختلفون فى تكييف المعانى وكل ذلك يرجع إلى رغبة القارئ إن كان يريد منها خيرا أوّله إلى الخير و إن أراد منها شرا أوّله إلى الشر . وهذا ما حصل فى تفسير المعاهدة .

سمعت فيا سمعت من حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك عند ما كان ينعت المعاهدة أمس ، سمعته يقول إنه كمحام تقدّم إليه أخوان ليكتب لها عقدا فلما ضمنه نصا عن الخلاف كبر عليهما الأمر وطلبا منه محو هذا النص للثقة المتبادلة بينهما . سمعته يقول ذلك وهو فى الوقت نفسه بعد أن ضرب هذا المثل عاد فقال إن الإنجليز عند ما كتبوا المعاهدة كانوا سيئى النية لأنهم لم يتركوا فيها شاردة ولا واردة إلا أحصوها . ونسى أن هذا كان من عمل كاتب دون أن يقصده المتعاقدان .

هذا الشىء ونقيضه سمعته من حضرة المحامى الكبير بل سمعت أكثر من ذلك أن المعاهدة خلو من كل فائدة لمصر .

لقد عاد دولة النحاس باشا بعد التوقيع على المعاهدة مغتبطا مسرورا مطمئنا إلى أنه عمل لمصر خيرا ، فهل كان هذا الرجل العظيم والمحامى القدير والمباشر للشؤون العامة يضحك من نفسه ويهزأ بالأمة التى أولته ثقتها ؟

ماذا يريدون بالرجل ؟ أيطعنون عليه فى كفايته ومقدرته و إخلاصه ووطنيته أم يريدون أن يقولوا إنه من البساطة بحيث لم يدرك ما تضمنته المعاهدة من شؤون أو إنه قبلها بغير تدقيق ولا تحقيق ؟

فإذا أرادوا أن يلصقوا به ذلك فما قولهم فى زعمائهم ورؤسائهم وقادتهم وقد وافقوا على المعاهدة معه ووقعوا عليها معا ؟

لقد ضرب لنا الدكتور هيكل بك من الأمثلة اليوم الشيء الكثير فقال إن إنجلترا تعاقدت مع الممتلكات المستقلة وأبرمت معاهدات ثم تعاقدت ثم غيرت وبدلت وأشار إلى العراق ثم قال إن التغيير يأتى حسب الظروف فما بال إخواننا لا يقولون هذا معنا ؟ . ألم يروا من حسنات المعاهدة على الأقل إيجاد جيش لنا ما كنا لنحصل عليه فيما مضى وكنا مقيدين بقيود من حديد لا نملك معها إصلاح شؤوننا العسكرية ولا نتمكن من الدفاع عن أنفسنا إذا وجدنا فى هذا الوقت العصيب .

لقد أفسح لنا المجال لنجيش الجيوش ونعمل ما نشاء ، ومع هذا نسمع فيما سمعناه من الاعتراض على المعاهدة أن يذكر أحد المعارضين أمرا واحدا فقط هو أنه كان فى الجيش مفتش إنجليزى فاستبدلت به بعثة .

ما قال ربك ويل للألى سكروا بل قال ربك ويل للمصلينا

لم يتكلم المعترض عن شؤون الجيش وإنما جعل همه فى الانتقاد قاصرا على البعثة التى مأموريتها تدريب الجيش وتنظيمه .

يا سادة : إن البلاد بجيوشها ، والأمم بقواتها ، وقد مضى نصف قرن وأربع سنين ونحن فى قيود وأغلال ، ونريد الآن أن نفكها .

زملاؤنا وإخواننا يريدون منا أن نرفض هذه المعاهدة بدعوى أنها ليست فى مصلحتنا . ونسوا كل شيء فيها حتى هذا الجيش وشأنه . ونسوا إلغاء الامتيازات وشأنه . ونسوا أن الجيش يستطيع أن يعمل كل شيء .

استكثروا أن نتعاقد لمدة ثلاث سنين فى نقطة . وثمانى سنين فى نقطة أخرى . وعشرين سنة يتم بعدها لنا كل شيء . استكثروا هذا واستعظموه . ونسوا فى الوقت نفسه أن أربعا وخمسين سنة مرت لم نعمل فيها شيئا واحدا من هذه الأشياء التى تتم بالمعاهدة .

على أن البداية من الآن ستكون فى العمل حتى نصل بجيشنا إلى ما وصل إليه كبارنا ورؤساؤنا قديما ومن تقدمنا من الملوك الذين عرفوا فى العسكرى المصرى القوة والشجاعة . وقد أثبت ذلك التاريخ . وأحدث شاهد على ذلك كتاب سمو الأمير عمر طوسون باشا . ففيه الشهادة الناطقة من ملوك آل عثمان بأن العساكر المصرية أبدت من الثبات ورباطة الجأش والإقدام ما أعجبوا به . وقد صدر بذلك فرمانات . كل ذلك نحن الآن محرومون منه فلمَ لا نبدأ به من الآن . ولِمَ لا نتقدم وكلنا ثقة فى استرجاع غابر مجدنا ؟

إخواننا أفاضوا فى ذكر ضرر المعاهدة . وطلبوا منا أن نرفضها . ومن المعلوم أن من يقول بضرر شيء ، وبوجوب التخلى عنه يضع هو برنامجا عمليا لما تتخذه البلاد بعد رفض هذه المعاهدة .

فهل تفضل واحد منهم ، وكان عمليا ، فأدلى إلى الأمة ببرنامج نتبعه فى حالة رفضنا هذه المعاهدة ، ونتقى به ماوراء الرفض من شرور وما نعمله فى سبيل استعادة مجدنا ؟

يقولون إن العلاج الذى تقدم لنا به حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فى المعاهدة ردئ . فما رأيكم أتم أيها الأطباء فى علاج آخر شاف للمريض ؟ إن المريض محتاج لعلاج للشفاء ، وعلاج آخر للنقاهة . وعلاج آخر لاسترجاع القوى . فما بالكم تضنون علينا بهذا ، فى الوقت الذى تقولون فيه إن طبيبكم الحالى لم يعمل العمل اللائق فى سبيل شفاء المريض ؟

يا سادة : قد حلل النقاد المعاهدة تحليلا دقيقا . ولكن بمراجعات لاتتفق والحق . وقد ضربت لذلك مثالين لحضراتكم جاءا على لسانى خطيبين منهم . فقد قال كل واحد منهما ما لايتفق مع ما سبق أن قاله من هنيهة . فتضارب سابق كلامه مع لاحقه .

أنا لا أريد أن أحلل . إذ التحليلات التى سبق أن سمعتموها فى مجلس النواب وفى مجلسكم الموقر تغنى أن أكرر شيئا من هذه التحليلات .

وأخيرا أرى أن المثل الذى يمكن أن ينطبق على حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا هو قول أبى العلاء المعرى :

وإنى وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

(تصفيق) .

هذه هى كلمتى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أرجو ألا نسرع فى فض الجلسة . وليتكلم الآن من شاء من حضرات الشيوخ الذين طلبوا الكلام . ونحن على استعداد لأن نستمع لهم ولو إلى الساعة الثالثة ، لأن المدة الباقية قصيرة وستبدأ الدورة العادية يوم السبت القادم .

الرئيس — ليتفضل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى.

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد طرحت المعاهدة على البلاد فقرأناها وبحثناها وكنت أعتقد أن الأمور ستسير سيرها الطبيعى وأن الظروف التى مرت بالبلاد فجمعت كلمة الأمة فى الجبهة الوطنية ستدعوا حين النظر فى المعاهدة إلى البحث فيها بالروح الطيبة الهادئة بحيث إذا قام معارض أو مؤيد قال عن الحق : هذا حق . وعن الباطل : هذا باطل ، مسترشدا بالحقيقة . ولكن قد خاب اعتقادى لأننى وجدت أن إخواننا المعارضين مع تقديرى واحترامى لرأيهم ولأشخاصهم قد شطوا كثيرا لأننى لم أسمع أن واحدا منهم قال إن فى المعاهدة خيرا لمصر .

أليس من الخير لمصر أن أصبح لها الحق فى الانضمام إلى عصبة الأمم وهذا من أكبر مظاهر الاستقلال ؟

أليس من الخير لمصر أن أصبحت حليفة لبريطانيا العظمى محالفة الند للند على قدم المساواة وهذا مظهر الاستقلال التام ؟

أليس من مزايا المعاهدة أنها ألغت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بتحفظاته الأربعة ؟

أليس من فائدة مصر سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى وإلغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ؟

أليس من مزايا المعاهدة أن أصبحت مصر مطلقة الحرية فى عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة ؟

أليس من الفائدة لمصر أن تتبادل السفراء مع بريطانيا العظمى ؟

أليس من المزايا التى لا يستهان بها أن اعترفت بريطانيا العظمى بانتهاء احتلال مصر عسكريا ؟

أليس من الخير لمصر أن أصبحت حرة فى اختيار الأوضاع الدستورية والحكومية التى ترتضيها — وحضراتكم تعلمون ما قاسته مصر من مصائب وويلات فى هذا السبيل ، أى فى سبيل إعادة الحياة الدستورية ؟

أليس من الخير لمصر أن أصبحت مطلقة الحرية فى التشريع لا يقيدها أى تحفظ بريطانى ولا يكتنفها من القيود إلا ما نتج عن الامتيازات الأجنبية وهذه قد كفلت المعاهدة إلغاءها بالطريق التى تتفق مع أحكام القانون الدولى الذى لا مناص من التقيد بأحكامه والتزاماته ككل دولة تخطو خطوتها الأولى فى الأسرة الدولية ؟

أليس من الميزات التى لا يستهان بها أن أصبحت مصر مطلقة فى صياغة النظم الإدارية . مطلقة فى تحديد مدى نشاط الإدارة ولا يقيد هذه الحرية أى تحفظ لبريطانيا فى حماية الأجانب أو الأقليات . ولا سلطة المستشار القضائى أو المالى ولا تدخل الإدارة الأوروبية للأمن العام ؟

بقى علىّ أن أبين لحضراتكم بأن ترخيص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور لا يتعارض مع عنصر السيادة الأرضية الذى سجلته المعاهدة كاملا ، لأن السيادة الأرضية الكاملة لا تتعارض ولا تتنافى مع ترخيص الدولة — بحكم موقعها الجغرافى — لدولة أخرى ببعض ارتفاقات انتفاعية على أرضها وهذه الارتفاقات قد تتفاوت فى ضخامتها من مجرد إجازة ارتفاق مرور على أراضيها إلى جواز قيام دولة أجنبية على أرضها لأجل معلوم نزولا على حكم ضرورة طارئة يقتضيها التحالف بين الدولتين ، وإذن فحق السيادة الأرضية لدولة لا يتعارض مع بقاء دولة أخرى فى جزء من أرضها بترخيص منها على إثر اتفاق بين الدولتين ما دام حق الأمر لهذه الدولة يظل نافذا على هذا الجزء من أرضها وعلى كافة الأشخاص المقيمين فيه ولا يستثنى منه إلا أفراد قوات الدولة الأخرى بحكم اتفاق خاص .

ولنضرب لكم مثلا :

على إثر احتلال ألمانيا لبلجيكا فى سنة ١٩١٤ اضطرت الحكومة البلجيكية وعلى رأسها الملك والوزراء إلى مغادرة أراضى الدولة البلجيكية التى قد استولى عليها الألمان والتجأوا إلى جارتهم الحليفة فرنسا التى أقطعتهم جزءا من الاراضى بجوار ميناء الهافر ولقد احتل ملك بلجيكا هذا الجزء هو ووزراؤه ورجال حكومته وأقاموا فيه دواوينهم مستعملين سلطاتهم الحكومية متمتعين فى تلك المنطقة بما يتمتع به السفراء والوزراء المفوضون من الميزات السياسية كحرمة المسكن والإعفاء من القضاء الفرنسى والضرائب الفرنسية ، بل أجيز لحكومة بلجيكا بحكم التحالف القائم بين الدولتين إنشاء إدارة مستقلة للبريد والتلغراف والتليفون واللاسلكى . ولبث هذا الاحتلال الموقت إلى نهاية الحرب العظمى فى الأيام الأخيرة من سنة ١٩١٨ — وهذا الجزء الذى احتلته بلجيكا من أرض فرنسا لم يفقد فرنسا شيئا من سيادتها الأرضية عليه ولم يعتبر فى هذه الفترة جزءا من أرض بلجيكا بل ظل جزءا غير منفصل من أرض الدولة الفرنسية وظل قاطنوه من غير رجال الحكومة البلجيكية تابعين للإدارة الفرنسية وتسرى عليهم السيادة الفرنسية كاملة . وإذن فحق السيادة الأرضية للدولة المصرية يعتبر كاملا بالرغم من ترخيص مصر ببقاء قوات بريطانية فى منطقة القناة فنفاذ حق السيادة للدولة المصرية فى هذه المنطقة واقع على كل الأشخاص المقيمين فيها إلا تلك الميزات والإعفاءات التى سوف يتمتع بها أفراد القوات البريطانية باتفاق خاص تعقده الدولتان لحق السيادة على قطعة الأرض التى قدرها بعضهم وبالغ فى تقديره حتى أوصله إلى ملايين الأفدنة يشمل معظمها برية سيناء . وهى أراض قاحلة ليس فيها ماء ولا نبات إلا أربعة بلاد وقد جعلت للتموين وقت اللزوم .

وأؤكد لحضراتكم أن انجلترا لن تستعملها إلا نادرا . فحق السيادة باق ولا يتعارض مع بقاء الإنجليز على هذه الأرض ما دام لنا حق تطبيق القانون المصرى والقضاء المصرى لا القانون الإنجليزى .

وأما من الوجهة العملية ، فنحن فى احتياج لمدة يتقوى فيها الجيش حتى يصل درجة الكمال .

هذا هو حكم القانون الدولى بالنسبة للسيادة الداخلية .

أما بالنسبة للسيادة الخارجية فإن المعاهدة لم تقيد مصر بأى قيد فى العمل على تهيئة وسائل الدفاع بكل صورها وأوضاعها .

فحرية مصر مطلقة فى البر والبحر والجو .

وحريتها مطلقة فى إقامة الحصون والاستحكامات . فلم تحدد عدد جيشنا ولا قطع أسطولنا ولا عدد طياراتنا كما حددنا عدد طياراتهم .

وحريتها مطلقة فى إنشاء المعاهد العسكرية وتنظيم التعليم العسكرى .

وحريتنا مطلقة فى إقامة المصانع الحربية .

وحريتنا مطلقة فى عقد المحالفات العسكرية بشرط ألا تتعارض مع هذه المحالفة .

أما بالنسبة للسودان فقد احتفظ المفاوض المصرى بحق سيادة مصر عليه كما أنه احتفظ بحقه فى عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وقد اتفق على أن يعود الجيش المصرى إلى السودان بمجرد تبادل التصديق على المعاهدة وسيعين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف الحكومة السودانية التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء . وأصبحت هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام وأصبحت حرية التجارة والملكية بين المصريين والإنجليز على حد المساواة .

والنقطة الأخيرة هي نقطة الامتيازات فقد حصلنا فيها على انتصار كبير فقد اعترفت بريطانيا بأن نظام الامتيازات لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ولذا اتفق : (١) على الغاء نظام الامتيازات دون إبطاء . وطبعا يتبع ذلك إلغاء القيود المالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب ، (٢) وإقامة نظام انتقال لمدة معقولة وستتصل مصر بالدول ذوات الامتياز .

وهذه هي الطريقة المعقولة لأن الأمم التي ألغت الامتيازات لم تلغها بجرة قلم بل خابرت الدول ولعدم نجاحها في هذه المخابرات قامت بإلغائها — فتركيا خابرت الدول في إلغاء الامتيازات وكذلك إيران — ولذا فإن المفاوض المصري قد احتفظ بحقه في إلغاء الامتيازات في حالة عدم نجاح المؤتمر .

من هذا كله يتضح أن المعاهدة قد حققت لمصر استقلالها الداخلي والخارجي .

وأختم كلمتي هذه بشكر حضرات المفوضين على ما بذلوه من جهد وأدعو الله المظيم أن يوفقنا جميعا لخدمة البلاد إنه سميع مجيب الدعوات .

وقبل أن أبارح مكاني لن أنسى أن أخص بالذكر والشكر حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا على ما بذل من متاعب وأهنئه على ما نال من انتصار .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك — حضرات الشيوخ المحترمين :

معروض علينا اليوم معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و إنجلترا . وأعتقد أن هذه المعاهدة لاتعرض فقط على مجلسي الشيوخ والنواب بل هي معروضة على الأمة بأسرها لتقول كلمتها فيها . فإذن للفلاح أن يقول فيها كلمته و بصفة كوني شيخا عن دائرة جميع أهلها فلاحون فبلسان الفلاح المصري ألق كلمتي بلغته الدارجة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

لكل عمل قادح ومادح مهما كان العمل صحيحا ومفيدا ومهما كانت صحته وفائدته ظاهرتين لذلك لا غرابة إن وجدنا للمعاهدة معارضين رغما عن ظهور صحتها وفائدتها .

ونحن نرحب بالمعارضة النزيهة إذا كانت هذه المعارضة لوجه الله والوطن.

في وقت يعيب المعارضون على المفاوض المصري تمسكه برفض النقط التي يرى فيها ضررا على مصر . وفي وقت آخر إذا فاوض وأتى بمعاهدة صداقة وتحالف أنحوا باللائمة وقالوا إنها حماية حقا .

تكلم حضرة زميلنا الأستاذ وهيب بك دوس كثيرا وقال إنه كان من صف المؤيدين إلى ما قبل الجلسة بيوم واحد و إنه لم ينضم لصفوف المعارضين إلا بعد أن ألقى حضرة صاحب المعالي وزير المالية بيانه بلجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ولكن حضرة الشيخ المحترم الوقور محمد أحمد بك الشريف عارضه في ذلك وقال له : " إنه عدل قبل أن يلق حضرة صاحب المعالي وزير المالية بيانا ."

أمر غريب يا حضرة الأستاذ . أتغير اعتقادك بين عشية وضحاها ؟

هل أنزل عليك وحي بأن فكرتك الأولى في تأييدك للماهدة خطأ ؟

ولكن كلنا نعلم أن الوحي لم ينزل إلا على النبي محمد و بعده لم يكن هناك وحي ولا نبوة . أريد أن أرى حضرة الأستاذ الآن أمامي لأعلم منه كيف نزل عليه الوحي ؟

الذي استنتجته من تغيير فكرتك أنك لم تغير فكرتك في آخر لحظة إلا لهوى في النفس أو لحاجة في نفس يعقوب يقضاها .

الأستاذ وهيب بك دوس المحامي القدير والخطيب المفوه الذي درس المعاهدة جملة مرات وكان من رأيه التأييد كما يقول يغير رأيه في آخر لحظة! ما الذي حداك إلى هذا الانقلاب السريع؟ اللهم الطف بنا لأن لك في خلقك شؤونا .

أما المعاهدة فلا نزاع في أنها وثيقة الشرف والاستقلال .

وثيقة الشرف لأننا نلناها بجهادنا ودمائنا و باتحادنا وليس بعد ذلك من شرف .

أما أنها وثيقة استقلال فلا نزاع في أنها أولا وضعت حدا للاحتلال وأطلقتنا من قيود السلطة القوية التي كانت تسيطر علينا حتى إذا شئنا أن نتنفس أخمدت أنفاسنا فكنا نشعر بالقوة تأخذنا من كل جانب و إذا صرخنا وقعنا تحت العقوبة . فقد انزاح بالمعاهدة الكابوس الذي كان جاثما على صدورنا . لقد كنا نتشاحن ونضرب بالسياط ، وتخرب بيوتنا ، وتهتك أعراضنا — فهل إذا انتهت هذه الحال وجاءت المعاهدة تكون رديئة ؟

من الغريب أن المعارضين يعيبون على المعاهدة ما ينفق على الطرق والثكنات وقد تكلم حضرة الشيخ المحترم حافظ بك رمضان كثيرا في هذا الموضوع وأنحى باللائمة على بناء الثكنات و إنشاء الطرق ولا يسعني إلا أن أسألهم ماذا كانوا يريدون ؟ أكانوا يريدون أن نرفض المعاهدة ويظل الاحتلال في نظير بناء الثكنات و إنشاء الطرق ؟

إن هذه الفكرة هي عين العيب لأنه رغما عن أن تلك الثكنات إنما هي آيلة إلينا ولفائدة بلادنا فإن للاستقلال في كل أمة ثمنا .

أرونى أمة فى التاريخ نالت استقلالها بغير كلفة أو بدون ثمن . وهل الاستقلال الذى لم نبخل لأجله بشىء من أرواحنا أو رجالنا أو فلذات أكبادنا أو مجهوداتنا نبخل فيه بأرخص مايبذل وهو المال. وقد قال الشاعر العربى :

بقدر الكد تكتسب المعالى
ومن طلب العلا سهر الليالى
يغوص البحر فى طلب اللآلى
ويحظى بالسيادة والنوال
ومن طلب العلا من غير كد
أضاع العمر فى طلب المحال

(تصفيق) .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

لقد أطلقت أيدينا فى بلادنا واستنشقنا نسيم الحرية وأصبحنا فى مستوى الأمم الحرة ندير بلادنا وننظم ماليتنا ونرتب شؤوننا بغير تدخل أجنبى يكرهنا على عمل ما لا نريد . ويقسم بعضنا على بعض فيقوم منا علينا حرب تؤخرنا وتضعفنا سنين وليس عهد مثل هذا ببعيد . ألم تتذكروا ما حصل فى سنة ١٩٣٠ وما بعدها فكنا نضرب بالسياط وتهاجم منازلنا وتتلف مزروعاتنا كل هذا كان عظيما ولكن إذا أتى النحاس باشا اليوم بهذه المعاهدة قالوا إنها حماية .

فإذا كانت المعاهدة قد أزالت هذا كله فأنعم بها من وثيقة وهى وثيقة الاستقلال حقا .

تكلم حضرات المعارضين وخطأوا السماح بوجود عشرة آلاف من الجيش الإنجليزى على ضفة القناة وقد قال حضرة الشيخ المحترم حافظ بك رمضان : تقضى هذه المعاهدة على ألا يزيد عدد الجنود على عشرة آلاف فإذا كان هذا هو المقصود من هذا الاحتلال أكانت مصر عاجزة عن وضع هذا العدد إلى آخر ما جاء بكلام حضرته .

عجيب هذا الكلام يا حضرة العضو المحترم . أما أن وجود بعض الجيش الإنجليزى على ضفة القناة بصفة موقتة فهو لا يمس الاستقلال بصفة كونه جيش أمة محالفة لأن الحال تستدعى وجوده الآن ومن المغالطة والمكابرة بل من الخطر علينا وعلى بلادنا أن تترك بمفردنا ونحن على ما نحن فيه من ضعف الجيش .

ولقد كانت كل البلاد تئن تحت سيطرة الجيش الإنجليزى فكانوا كالغمام يحجب الشمس عن القطر كله فانكمش فى قطعة ضيقة بعيدة موقتا وسطعت شمس الحرية على البلاد .

فإذا ما بحثنا فى المعاهدة بعين خالية من الغرض وجدناها وثيقة الشرف والاستقلال وقدرنا قيمة الجهاد والمهارة والإخلاص الذى بذله رجالنا العظماء المفاوضون حتى وصلوا إلى هذه المعاهدة العظيمة .

إنه لمن الفخر الكبير أن نكون أمة محالفة لأعظم دول العالم .

إذن يجب علينا أن نحمد المولى تعالى ونشكر رجالنا العظام وفى مقدمتهم رئيسنا الجليل وزعيمنا العظيم دولة مصطفى النحاس باشا وزملاؤه العظام الذين اشتركوا فى الحصول على هذه المعاهدة فقد حوت من مزايا الاستقلال ما لا يستهان به .

ويجب علينا أن نبذل الهمة فى تنفيذ ما وضعته علينا من الأعباء بجد وإخلاص فالحرية لها ثمن والاستقلال له ثمن .

والأمة العاقلة من تتعاون وتتضامن للحرص على حريتها واستقلالها فلنضع أيدى بعضنا فى أيدى بعض قائلين دائما : إلى الأمام .

فبالاتحاد والإخلاص والجد تستطيع مصر أن تصل إلى مكانها اللائق بها بين الأمم ويد الله مع الجماعة .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أنوه بالخطبة النفيسة التى ألقاها حضرة رئيس مجلس النواب ونشكره من كل قلوبنا لما حوته من الحقائق التى تسر كل قلب مخلص لبلاده وفقنا الله جميعا إلى ما فيه خير البلاد .

(تصفيق) .

الرئيس — بقى من حضرات طالبى الكلام حضرات الشيوخ المحترمين : حسن صبرى باشا . وكمال حبيشه بك . والدكتور عبد الخالق سليم . والأستاذ عبد الرحمن البيلى . والأستاذ ابراهيم الهلباوى بك . والأستاذ عباس الجمل والأستاذ عزيز ميرهم .

حضرة الشيخ المحترم اوبسى أخنوخ فانوس افندى — موجود الآن فى الجلسة من هؤلاء حضرة الشيخ المحترم كمال حبيشه بك والأستاذ ابراهيم الهلباوى بك فليتكلم منهما من شاء .

الرئيس — هل يسمح حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك بالكلام الآن ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — من رأيى أن نبقى فى الجلسة ونكتفى بمن تكلم من حضرات المؤيدين . وليتكلم المعارضون لننتهى فى أقرب وقت ، ولكن مع الأسف قد انصرف أغلبهم .

حضرة الشيخ المحترم محمد المغازى عبد ربه باشا — لقد جئنا من بلادنا وعطلنا أعمالنا فلا يجوز أن نطيل فى هذه العطلة بلا سبب موجب . ليتكلم الآن من شاء أن يتكلم حتى ننتهى فى الأمر ونعود إلى مصالحنا . وما كان يليق أن يطلب أحد الأعضاء الكلمة ، ويقيد اسمه بذلك ثم يتغيب عن الجلسة .

الرئيس — إذا وافقتم حضراتكم ترفع الجلسة الآن ونجتمع فى جلسة أخرى مساء اليوم فى الساعة السابعة والنصف على أن يتكلم فيها واحد من المؤيدين واثنان من المعارضين .

(موافقة) .

جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ (مساء)

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا، فليتفضل .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أجازت المادة الثامنة والستون من اللائحة الداخلية للجان ولأى عضو من أعضاء المجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من أية مصلحة من مصالح الحكومة معلومات أو إيضاحات تختص بالمشروعات المعروضة عليها . وعملا بهذه المادة ، ولخلو الكتاب الأخضر الخاص بمشروع المعاهدة من كل بيان يمكن أن يرجع إليه فى تفهم مواد هذه اللائحة قد سلمت لسكرتيرية مجلس الشيوخ صباح اليوم التاسع من نوفمبر الحالى استيضاحات . وإلى الآن ونحن فى مساء اليوم الثامن عشر — لمـا يصل إلى رد . لذلك أرانى مضطرا — وقد أردت أن تكون الإجابة كتابة بطريقة سرية — أن أعرض هذه الأسئلة الليلة أملا فى أن أظفر من الحكومة بالإيضاحات المطلوبة قبل أن أتشرف بإبداء رأيى فى هذا الموضوع الخطير . وتلك هى الأسئلة :

السؤال الأول :

جاء بالفقرة الأولى من المادة الثامنة من مشروع المعاهدة : " فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات متعاونة مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ... " .

وجاء بالفقرة الأخيرة من هذه المادة : " ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم ... " .

فلم كان التعبير "يجوز" ولم لا يعبر "بيعرض" كما جاء بالنبذة (٩) من ملحق هذه المادة الثامنة : "أى خلاف يعرض للفصل فيه" وهل يفهم من التعبير "يجوز" ، أن اتفاق الطرفين المتعاقدين ضرورى فى الحكم على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة ؟ ولما كان الأصل هو النص الإنجليزى والنص العربى لا يرجع إليه فى الخلاف فالعبارة الإنجليزية صريحة وهى "Will be" وفى الأخرى "May be" وفرق شاسع بين التعبيرين .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — يحسن أن أجيب عن سؤال فسؤال . الجواب عن هذا السؤال بسيط وهو أنه نص فى المادة الثامنة على أنه عند الخلاف ، يجوز عرضه على عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ عند توقيع المعاهدة . أى عند الخلاف يصح لأحد الطرفين بدون تقيد برأى الطرف الآخر أو برضاه أن يعرض الأمر على العصبة .

أما لماذا عبر بلفظ " يجوز " ، فلأنه فى حالة الخلاف يجوز أن يكون أحد الطرفين غير راغب فى تقديمه فى الظرف القائم انتظارا لظرف آخر ، على أن هذا لا يمنع مطلقا من عرض الأمر على عصبة الأمم إذا أراد أحد الطرفين عرضه .

أما التعبير فى ملحق المادة الثامنة فى الفقرة التاسعة منه "بأن أى خلاف فى الرأى بين الحكومتين فى تنفيذ الفقرات (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨) يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم " فلأن هذه مسائل من المسائل الوقتية العملية تتعلق بمبان أو مقاولين ... الخ فإذا تم الاتفاق عليها بيننا فبها ، وإلا عرض الأمر على لجنة تحكيم لا على العصبة للفصل فيه .

فالنص سواء أكان بالعربية أم بالإنجليزية لا يقيد حريتنا مطلقا إذا أردنا فى حالة الخلاف عرض الأمر على عصبة الأمم .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال الثانى هو :

جاء بآخر الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة : " طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة" فما هى هذه الأحكام التى يراد تطبيقها عند جواز العرض على مجلس عصبة الأمم ؟

وهل يشترط فى أعمال مجلس عصبة الأمم أن تكون قراراته إجماعية ؟ وهل من بين أعضاء مجلس عصبة الأمم من يمثل الممتلكات الإنجليزية التى هى أعضاء فى عصبة الأمم (الهند ، أستراليا ، نيوزيلنده ، كندا ، جنوب إفريقيا ، إرلنده) ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — الرّد على هذا السؤال فى عهد عصبة الأمم .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — عهد عصبة الأمم لم يودع فى ملفات مجلس الشيوخ ولا فى ملفات مجلس النوّاب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل (السكرتير البرلمانى) — عهد عصبة الأمم يباع فى كل المكاتب .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — أرجو ألا تناقش وأنت جالس على هذه المنصة . إذا أردت الكلام فانزل فى حيث تجوز المناقشة .

(غادر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل مكانه من السكرتيرية البرلمانية وجلس فى مقاعد الأعضاء) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال الثالث هو :

جاء بملحق المادة الثامنة (نبذة ١) " وأربعمائة Pilots " من القوات الجوية فهل يفهم أن المقصود أربعمائة طائرة مهما تكن أحجامها وحمولتها وعدد معدّاتها الحربية ومهما يكن عدد من يلزم لها من الملحقين للأعمال الفنية وللإدارة من العسكريين ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — الغرض من أربعمائة هو عدد القسم الحربى فلقد أردنا فى معاهدة سنة ١٩٣٦ أن نحدّد عدد الطيارين بغض النظر عن عدد الطائرات لأن العدد الذى كان واردا فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ قدّر بثلاثة آلاف، السبع منه طيارون والباقى ميكانيكيون وعمال . وقد وجدنا أن هـذا السبع يزيد على الأربعمائة فحدّدنا العدد بأربعمائة طيار فى معاهدة سنة ١٩٣٦

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — إذن المقصـود أربعمائة من الطيارين لا من الطائرات .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — نعم أربعمائة طيار .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — حظيم . أما الأسئلة (٥و٦و٧و٨ و٩) [١] فكلها تتعلق بتكاليف الأعمـال مضموما إليها ما يمكن أن يقدّر سنويا بمصاريف الصيانة فهـل يمكن أن تكون هناك فكرة إجمالية عنها أم لا ؟

---

(١) السؤال الخامس هو :

ما هى التكاليف الإجمالية للأعمال التى تعهدت بالقيام بها مصر فى البندين (٣) و (٤) من ملحق المـادة الثامنة ومن يقوم بالصرف على صيانة هذه الأعمـال بعـد إتمامها وبكم تقدّر مصاريف الصيانة سنويا ؟

السؤال السادس هو :

ما هى التكاليف الإجمالية للطرق (١) المبينة بالنبذة (٦) من ملحق المـادة الثامنة — وماهى أطوالها ومساحتها إجمالا وعلى أى أساس قدّرت هذه التكاليف الإجمالية ؟ وبكم تقدّر سنويا مصاريف صيانة هذه الطرق ؟

السؤال السابع هو :

ما هى التكاليف الإجمالية للأعمال التى تعهدت مصر بإجرائها فى السكك الحديدية (ب) والمبينة بملحق المـادة الثامنة وعلى الترتيب المبين بهذا الملحق (١) و(٢) و(٣) ؟

السؤال الثامن هو :

لمن تكون ملكية الإضافات والتعديلات التى رخصت مصر لحكومة الإنجليزية بإنشائها على نفقتها الخاصة سدّا لحاجات المستقبل (الفقرة الثانية من " ا " و " ب " السكك الحديدية) ؟

السؤال التاسع هو :

ماهى التكاليف الإجمالية للطرق (١) و(٢) و(٣) التى تعهدت الحكومة المصرية بإنشائها فى الوجه القبلى — وما أطوالها ومساحتها وما هو أساس تقدير التكاليف — ما مقدار مصاريف صيانتها سنويا ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — ممكن . لكن هذه التكاليف إجمالية وسبق أن قيلت فى مجلس النواب وقد وزعت أعماله على حضراتكم . على أن هذه المبالغ ليست حتمية التحديد بل هى تقريبية قد تزيد وقد تنقص وعند ماتوضع الأعمال وهى فنية ودقيقة فى صورة اعتمادات ستعرض عندئذ على البرلمان — ولقد قلت من قبل إن العبرة ليست بالأموال بل بالمبدأ .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — هذا فيما يتعلق بالتكاليف — أما مصروفات الصيانة فلم يرد لها ذكر فى مجلس النواب .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — هل يسأل حضرة الشيخ المحترم عمن يتحمل هذه المصروفات ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — هذا معروف .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — مستحيل أن تحدد مصروفات الصيانة بصفة إجمالية و إذا أرادحضرةالشيخ المحترم أن أتلو العبارات التى جاءت فى هذا الصدد بمشروع المعاهدة تلوتها ولكن ليس هناك ما يدعو لذلك مادام الأمر ليس حتميا فى التحديد وحتى لا يشغل المجلس ببيانات لا تؤثر فى الموضوع بحال من الأحوال ومرجعها على كل حال لنا ولكم عندما نطلب إليكم الموافقة على الاعتمادات اللازمة لذلك — هذه مسائل لا يمكن بحثها الآن بحثا دقيقا لأن ذلك لا يكون إلا عند عمل المواصفات . فلا محل لهذا البحث الآن نظرا لضيق الوقت ولا سيما أن الدورة يجب أن تنفض غدا ومع ذلك فالرأى للمجلس — هل تريدون حضراتكم أن أتلو البيانات التى أشرت إليها ؟

(أصوات : لا . لا) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — على كل حال لقد طلبت هذه البيانات من عشرة أيام .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — لكنى لم أر حاجة لتقديمها .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — دولة رئيس الوزراء لا يرى حاجة لتقديمها — ولكن العضو يرى أن الحاجة عنده ماسة إليها .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — المجلس حكم فى ذلك . فهل تريدون حضراتكم تلاوة هذه البيانات ؟

(أصوات : لا . لا) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — يحسن أن يؤخذ رأى المجلس فى ذلك .

الرئيس — لقد أبدى المجلس رأيه .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال العاشر هو ... ...

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — أحتج على توجيه هذه الأسئلة .

الرئيس — أرجو عدم المقاطعة والمحافظة على النظام .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — لا أرى مانعا من توجيه الأسئلة .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال هو :

جاء بنبذة (١٢) من ملحق المادة الثامنة : " تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من و إلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية " فما هى وسائل المواصلات هذه ؟ وكم تتكلف سنويا ؟ وما عدد الفصيلة البريطانية التى يسمح ببقائها فى ميناءى "بور سعيد" و"السويس" ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — الفقرة التاسعة من المحضر المتفق عليه هى : " من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد الثلة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهمات وحراستها " . الحد الأدنى فقط و بالضبط .

وهنا أريد أن أبين هذه المسألة — لقد قيل نقط احتلال فى بورسعيد والسويس ! هذا غير صحيح بل هى نقط تسليم فقط و بالقدر اللازم للشحن والتفريغ .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — أيجوز أن تكون عشرة ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — قد يجوز أن تكون عشرة أو عشرين أو ثلاثين .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال الحادى عشر هو :

ما هى أنواع قوات حضرة صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى يرخص ببقائها فى الإسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وهل هى قوات برية فقط أو برية وجوية وبحرية ؟ وما عدد هذه القوات ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — هـذه القوات داخلة ضمن العدد المرخص ببقائه فى مصر إلى أن يحين وقت الجلاء نهائيا أى أنها تدخل ضمن الحد الأقصى المقدر لهذه القوة وهو عشرة الآلاف . أما نوع هذه القوات فكما هى الآن برية وجوية فقط ، وليست بحرية .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال الثانى عشر هو :

جاء بالفقرة الأخيرة من نبذة (١) من المادة الحادية عشرة : "وليس فى نصوص هـذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان" فما المقصود من ذلك أو ما هو المعنى المقصود منها ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — المقصود من ذلك الاحتفاظ بمسألة السيادة على السودان إلى أن تسوى مسألته نهائيا والمسألة الآن مسألة الاشتراك فى الإدارة ولذلك وضع النص فى معاهدة سـنة ١٩٣٦ بأوضح مما كان عليه فى مشروع معاهدة سـنة ١٩٣٠ فبدلا من أن نقول : النظام المستمد من اتفاقيتى سـنة ١٨٩٩ قلنا : نظام الإدارة . وقد جاء هذا الاحتياط منا نحن المفاوضين المصريين احتفاظا بالحقوق ، وحرصا عليها .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال الثالث عشر هو :

جاء بنبذة (٣) من المادة الحادية عشرة : "تكون جنود ... وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام" فهل يكون الحاكم العام قائدا عاما لهم ؟ وما معنى أن يكونوا تحت تصرفه ؟ وماذا تكون علاقاتهم وهم فى السودان بالقائد العام للجيش المصرى أو بوزارة الحربية المصرية ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — إن علاقاتهم وهم فى السودان بالقائد العام للجيش المصرى وبوزارة الحربية المصرية لا تنقطع ، ووجودهم بالسودان هو للدفاع عنه والحاكم العام هناك يعمل باسم الحكومتين المصرية والإنجليزية . ويجب توحيدا للدفاع أن يكون هؤلاء الجنود تحت تصرفه وفيما عدا ذلك فهو من اختصاص وزير الحربية المصرية والقيادة العامة المصرية ولذلك قلنا : بما أن مصر ترغب أن ترسل جيشا للسودان بعد نفاذ المعاهدة فسترسل ضابطا عظيما هنـاك ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات وعلى التسهيلات اللازمة لهم ولإقامتهم ولمرافقهم يكون ملحوظا فى ذلك مصلحتهم وحدهم ، وهذه هى الحكمة فى النص على الاتفاق بين ضابط مصرى عظيم وبين الحاكم العام للسودان الذى يعمل باسم الحكومتين المصرية والإنجليزية .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال الرابع عشر هو :

جاء بآخر المادة الثانية عشرة : "وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" فأمام من تتولى مصر تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد ؟ وهل للطرف الأول فى مشروع هذه المعاهدة أى تدخل فيما يتعلق بتنفيذ هذه الواجبات ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — مسئوليتها أمام نفسها وهـذا ما شرحته بمجلس النواب وليس للطرف الآخر أى تدخل إلا فيما إذا قام إشكال يترتب عليه خطر قطع العلاقات فيصح له حينئذ أن يتشاور فى ذلك بصفته حليفا لا بناء على هـذه المادة بل بناء على المادة السادسة التى تقول :

"إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية الخ ..." وهـذا موضح فى وثائق مفاوضات سنة ١٩٣٠ وليس للطرف الثانى أن يسألنا إلا كما يمكن أن تسألنا فرنسا وإيطاليا فيما يتعلق برعاياها .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال الخامس عشر هو :

جاء بالمادة الرابعة عشرة : "تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة" .

ومن الوثائق القائمة تصريح ٢٨ فبراير سـنة ١٩٢٢ — فهل تلغى هذه المعاهدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؟

والسؤال السادس عشر هو :

لما صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أبلغته الحكومة الإنجليزية للدول الأجنبية بتحفظ مشهور فهل تلغى هذه المعاهدة هـذا التحفظ ؟ وهل يبلغ هذا الإلغاء للدول الأجنبية ؟

والسؤال السابع عشر هو :

ما هى أحكام عهد عصبة الأمم التى أشير إليها فى المادة الخامسة عشرة؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — لقد أبان عن ذلك حضرة صاحب المعالى واصف غالى باشا وزير الخارجية فى بيانه الذى أدلى به أمام مجلس النواب فقال : إن هذه المعاهدة حلت محل كل ما تقدمها من الاتفاقات فيما يخالفها وألغت كل اتفاق يناقض أحكامها . نعم كل اتفاق يخالف أحكام هذه المعاهدة يعتبر ملغى من تلقاء نفسه . أما كونها ستبلغ للدول فهذا مما لا شك فيه لأنها ستودع فى عصبة الأمم وطبيعى أن تلغى هذه المعاهدة تصريح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بالتحفظات فقط لأنه يتضمن إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر . وهذا لا يتعارض طبعا مع نصوص المعاهدة .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال الثامن عشر هو :

جاء بآخر الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة : "ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهـدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليهـا المواد ٤ و٥ و٦ و٧" فهل معنى هذا أن المواد ٤ و٥ و٦ و٧ مواد أبدية غير قابلة للتغيير والتبـديل وأن ماعدا هذه المواد قابل للتغيير والتبديل ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — لا . هـذه المواد قابلة للتغيير والتبديل إلا فيا يتعلق بمبدأ المعاونة فى حدود المحالفة نه مستمر .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — وهل نص المادة الأولى يدخل فى المواد القابلة للتغيير والتبديل ؟ إنى أستفهم عن ذلك الآن لأن بقاءها لم ينص عليه كالمواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وتلك المادة لها أهميتها .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — وهـل تريد إرجاع الاحتلال ثانيا ؟ إذا كنت تريد رجوعه فتكون أحكام المادة قابلة للتغيير .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — لست أنا بالرجل الذى يريد أن يرجع الاحتلال .

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — وهل يمكن أن يخطر على البال أن عبارة " انتهى احتلال مصر " يجوز فيها أن تكون قابلة للتعديل ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — النص هو : " انتهى احتلال مصر " وقد يجوز فرضا أن يعود بعد عشرين سـنة بعد أن نص على المواد التى لا يدخل عليها تعديل ، ولم تكن من بينها هذه المـادة .

السؤال التاسع عشر هو :

كم يكون عدد الضباط الذين يؤلفون البعثة العسكرية البريطانيـة التى اتفق على أن تدفع نفقاتهـا الحكومة المصرية ؟ وما هى الرتب العسكرية لأعضاء هذه البعثة؟ وهل تكون لهم مراسلات من القوات البريطانية؟ وهل تدمج أفراد هذه البعثة فى الجيش المصرى و يصبحون من ضباطه وفى أى الرتب المصرية يوضعون ؟ أو يبقون ضباطا من قوات الجيوش البريطانية — وأين يكون مقر هذه البعثة — وأى علم يرفعون على مقرهم فى الأعيـاد والمواسم والمناسبات التى ترفع فيها الأعلام عادة ؟

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — البعثة العسكرية ليست بدعا فى مصر فقد سبق لدول أخرى مستقلة أن كان لديها بعثات عسكرية من حليفاتها كاليونان ورومانيا وغيرهما . هذه البعثات لهـا نظام خاص معمول به هو الذى يسرى علينا ولا يمكن أن نتعداه ولن يكون أفراد البعثة ضباطا فى جيشنا لأنها بعثة تعليمية . وأما عددها فلا يمكن معرفته إلا عند ما تدخل المعاهدة فى دور التنفيذ وسنبحث فى ذلك قبل استيفاد البعثة لهذا الغرض . وكل ما يمكن أن أقوله الآن وأكرره أن هذه البعثة لن تكون جزءا من الجيش المصرى وأنها ستخضع للنظم التى تخضع لها كل البعثات فى البلاد المستقلة .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — السؤال العشرون هو :

هل جيش الاحتلال بمصر الآن يتمتع بالمسموحات والامتيازات التى فصلت فى الاتفاق الخـاص بشأن الإعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة بمصر والمؤرخ فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ؟

وهل لجيش الاحتلال بمصر الآن من المسموحات والامتيازات غير ما جاء بهذا الاتفاق ؟ فإن كان له من المسموحات والامتيازات غير ما جاء بهذا الاتفاق فما هى ؟

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا (وزير المـالية) — المسموحات والامتيازات نص عليها فى اتفاق خاص ألحق بالمعاهدة فكل ما يتمتع به الجيش الآن و بعدئذ نص عليه فى هذا الاتفاق ولا يتمتع بغيره . وقد أشير فيه كذلك إلى لوائح تختص بالسكك الحديدية والملاحة و يتمتع بها الجيش الآن واستبقيت لأنهـا لا تمس استقلال البلاد ، على أن امتيازات الجيش الإنجليزى هنا هى نفس الامتيازات التى كانت له فى فرنسا إبان الحرب العظمى .

واللوائح التى أشرت إليها موجودة بالوزارات المختلفة ولحضرة الشيخ المحترم أن يطلع عليها إذا شاء . أما ماعدا ذلك من مسموحات وخلافها فقد نص عليها فى الاتفاق كما أنه نص على أن أفراد الجيش البريطانى لا يتقاضون فى المسائل المدنية أمام المحكمة العسكرية كما هو الحال الآن وهذا ما كسبناه من المعاهدة لأن كل المسائل سواء أكانت مدنية أم جنائية ستختص بها المحاكم المختلطة و بعد إلغائها ينتقل الاختصاص إلى المحاكم المصرية .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا — بعد هذا أشكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالى وزير المـالية .

والآن أبدأ كلمتى على أساس : أن مشروع المحالفة المعروض على المجلس الآن كل لا يتجزأ إما أن يقبل كله أو يرفض كله وعلى أساس : أن الحيطة والقصد واجبان فى كل ما يدلى به هنا خاصا بالمناقشة فى هـذا المشروع . أتشرف بإبداء ما خلص لى من بحث هذا الموضوع الخطير فى كلمة موجزة .

١ — الشق الأول

مشروع محالفة أغسطس سنة ١٩٣٦ هو عهد تعاقدى أبدى :

(أ) يحدد مركز مصر السياسى..

(ب) وينظم علاقات مصر فى المستقبل بمملكة بريطانيا العظمى و إرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار و إمبراطورية الهند .

(ج) ويضمن الدفاع عن الأراضى المصرية .

١ — مركز مصر السياسي

تعترف المملكة البريطانية المتحدة بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكن مشروع المحالفة يقيد استقلال مصر ويحدّ من سيادتها .

فى الخارج

١ — بما نصت عليه المادة الخامسة من قيود فى علاقات مصر بالبلاد الأجنبية وفى إبرام المعاهدات السياسية معها .

٢ — وبما خولته إنجلترا من أمور الدفاع عن مصر .

فى الداخل

١ — أما تقييد الاستقلال والحدّ من السيادة فى الداخل فمستفادان من نصوص مشروع المحالفة وما ألحق به خاصا بتنظيم علاقات مصر المستقبلة بالمملكة البريطانية المتحدة وبضمان الدفاع عن الأراضى المصرية .

٢ — تنظيم علاقات مصر بالمملكة المتحدة .

٣ — ضمان الدفاع عن الأراضى المصرية .

فما يقيد الاستقلال ويحدّ من السيادة فى الداخل :

أولا — اعتراف مصر بأن قناة السويس هى طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

ثانيا — الاتفاق على أن يكون للمملكة المتحدة وقت السلم فى الأراضى المصرية قوات من جيوشها لضمان الدفاع عن القناة .

ثالثا — الاتفاق على أن يكون للقوات الجوية البريطانية المقدّرة بأربعمائة طيار عدد من تحتاج إليه من فنيين عسكريين وغير عسكريين وقت السلم الحق فى الطيران والنزول والرسو حيثما ترى ضرورة لذلك فى مصر أرضها وهوائها ومياهها .

رابعا — الاتفاق على أن تهيىء مصر وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول ورسو الطائرات الإنجليزية البرية والبحرية فى الأراضى والمياه المصرية — والتعهد بأن تحقق أى طلب يقدّم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسى الإضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا .

خامسا — الاتفاق على أن تبق حكومة المملكة المتحدة وقت السلم وحدات من قواتها فى الإسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمان سنوات من تاريخ نفاذ المحالفة .

سادسا — قبول الحكومة المصرية أن تتعاقد مع حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالأجانب على "أنها هى (أى الحكومة المصرية) :

"Who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect".

"التى تضمن (تتولى — فى النص العربى) تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" .

سابعا — تعهد مصر أن تختار مدربى الجيش المصرى الأجانب من بين البريطانيين وحدهم واعتزامها أن تنتفع فى تدريب الجيوش المصرية بمشورة بعثة عسكرية بريطانية .

ثامنا — تعهد مصر ألا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية .

تاسعا — تعهد مصر أن تنشئ كثيرا من طرق المواصلات البرية والسكك الحديدية ليتيسر للجنود البريطانية سهولة وسرعة الانتقال من مكان لغيره فى طول مصر وعرضها .

عاشرا — أما أثناء الحرب أو عند خطر الحرب أو عند قيام حال دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فمصر كلها أرضها وسماؤها ومياهها تصبح ميدانا ممهدا تحل به الجيوش البريطانية على اختلاف أنواعها وأسلحتها بغير ما عدّ ولا حصر وذلك لضمان الدفاع عن مصر .

تلكم العناصر هى من مقدّمات العلاقات المستقبلة بين مصر والمملكة المتحدة البريطانية وهى من غير ما جدل مما يقيد استقلال مصر ويحدّ من سيادتها .

٢ — الشق الثانى

إذا بان هذا وأردنا أن نبت برأى فى مشروع المحالفة كما هو معروض علينا وجب أن نقارن بين حال مصر ومركزها السياسى الآن وبين حال مصر ومركزها السياسى غدا إذا ما أقرت المحالفة .

حال مصر ومركزها السياسى الآن

مصر الآن باعتراف المملكة البريطانية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكن يحدّ من استقلالها ويقيد من سيادتها تلك التحفظات المشهورة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهى :

(١) السودان — وهذا التحفظ الخاص بالسودان باق لم يحله مشروع المحالفة فإنما يحل تحفظ السودان عملا بالمادة ١٦٠ من الدستور إذا ما قرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان وعين اللقب الذى يكون لملك مصر .

فكل ما جاء بالمشروع المعروض علينا خاصا بالسودان لم يحل هذا التحفظ وقد لا يكون فى ظروفنا الحاضرة من مصلحة مصر فى شىء .

(٢) حماية الأقليات — وهذا التحفظ لم تتعرض إليه المحالفة المعروضة فهو باق أيضا وإن تكن مصر وحدة لا أقليات فيها بالمعنى السياسى المتعارف بين الدول الأجنبية .

وعلى ذلك — لو صدّق على المحالفة — يكون تحفظان من التحفظات التى تحدّ من استقلال مصر وتقيد من سيادتها الآن باقيين بعد الآن .

أما التحفظات الباقية وهى حماية المصالح الأجنبية فى مصر وتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر والدفاع عن مصر من كل اعتداء

أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة فإن ما جاء بمشروع المحالفة وما ألحق به خاصا بها قد وسع كل ما رأت أن تعمل المملكة البريطانيـة المتحدة إلى اليوم بما فى ذلك الفترة الرهيبة التى سادت العالم والبحر الأبيض المتوسط أخيرا كما أنه قد يسع كل ما ترغب فيه المملكة البريطانية المتحدة مستقبلا .

فكل ما كانت تستطيع أن تعمله ارتكانا على هـذه التحفظات تستطيع أن تعمله بأحكام المحالفـة ولكن بفارق واحد هو أنهـا كانت تعمل وهى محتفظة بتحفظاتها بمالها وحدها وتحت مسئوليتها وحدها . أما بأحكام المحالفة فمصر هى التى تبنى لها ثكناتها وتمهد لها طرقها وسبلها وتعد لها منازل طائراتها الجوية ومراسى طائراتها البحرية بمالها .

ومصر هى التى تسأل بعـد عن مغامرات المستقبل فى ذلك الجو العالمى المضطرب كثير المفاجآت كثيف الغيم .

أما عن تحفظ حماية المصالح الأجنبية فما كان للمملكة البريطانية المتحدة بهذا التحفظ من تدخل بالفعل أصبح لها حقا بالمحالفة وفى النص على : " وهى (أى الحكومة المصرية) التى تضمن تنفيذ واجباتها فى هـذا الصدد " ما يكفى . ومن كان فى شك من ذلك فليراجع ما جاء بالكتاب الأخضر عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ خاصا بموضوع التدخل هذا .

بقى بعد ذلك أن أعرض لمعاهدة الصداقة تنفيذا للرغبة فى توطيـد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بين مصر ومملكة بريطانيا العظمى المتحدة وهى خير ما جاء بالمشروع المعروض علينا .

نعم خير ما بالمشروع تلك الرغبة فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بين مصر والمملكة البريطانية المتحدة فليس فى مصر الآن من لا يرحب بهذه الرغبة ويعمل جادا على تحقيقها .

فالصداقة وحسن التفاهم بين مصر وإنجلترا هما فى مصلحتهما معا .

ولكن الصداقة الصحيحة وحسن التفاهم المثمر لا ينتجان إلا عن شعور بالثقة متبادل ولا يستمران إلا بين طرفين لا يرى أحدهما أنه مغلوب على أمره مكره على التسليم بمـا لا يتفق والحق الذى يعتقده .

فلا تكون الصداقة وطيدة ولا يكون حسن التفاهم منتجا إذا كانا نتيجة لمحالفة بها مظنة الغلبة لأحد طرفيها .

فالصداقة وحسن التفاهم اللذان يرعاهما طرفان طليقان من كل قيد هما ما يجب أن يكونا بين مصر وإنجلترا .

أما مشروع المحالفة المعروض علينا وبه ما أبنت من حد وتقييد لاستقلال مصر وسيادتها وبه من التكاليف الأبدية المفروضة على مصر ما به فلا يصلح أن يكون أداة صداقة وحسن تفاهم ثابتين .

من كل ما تقدم :

لا يكون حال مصر بعد المحالفة خيرا من حالها الآن .

بل تكون حال مصر بعد المحالفة دون حال مصر الآن .

ويخشى ألا تكون المحالفـة كما هى معروضة علينا أداة صالحة للصداقة وحسن التفاهم اللذين يجب أن يعمل لهما المصريون والإنجليز على السواء — والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — حضرات الشيوخ المحترمين :

أعتقد أن من واجبى الوطنى من فوق هذا المنبر أن أتقدم بالشكر خالصا لمن قاموا بالمفاوضة باسم مصر وأعتقد من صميم قلبى أنى إذا تقدمت لكم بكلمة بعـد أن تكلم الكثيرون من حضراتكم فى شأن المعاهدة وقتلوها بحثا فإنما أؤدى أمانة وواجبا كما قال حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

ياحضرات الشيوخ المحترمين :

لا أريد أن أطيل على حضراتكم الكلام فقد قتلت المسائل بحثا وقد استعرضنا المعاهدة مادة مادة واستعرضنا بنودها وملحقاتها وقرأناها وتصفحناها وفهمنا مادار فيها وكذلك سمعنا اعتراضات المعترضين وأصغينا بالعناية الواجبة إلى ما أبدوه من الملاحظات والاعتراضات . وإنى مسأقصر لذلك كلمتى على الرد على حضرات المعترضين وكان آخر من تكلم من حضراتهم هو حضرة الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل بك .

تكلم حضرته فى هذا الصباح وانتهى لا إلى رأى . انتهى الأستاذ الدكتور هيكل بك إلى أن استعرض وجوه الاعتراضات فى المعـاهدة ثم ترك الأمر والفصل لحضراتكم . وإنى أعتقد أن هذا موقف غريب جدا .

الأستاذ الدكتور هيكل بك من قادة الفكر وهو أيضا عضو مسئول فى هذا المجلس والأمة تنتظر أن تعرف رأيه وأن تستنير بهـذا الرأى وأن تسترشد بما استقر عليه ولكنه تركنا فى الظلام . لم يقل لنا ما اتجاهه . ما الذى ينصح به ؟ ما الذى يرى أنه الواجب الوطنى ؟ تركنا فى الظلام واتبع سياسة سلبية لا يمكن أن تؤدى إلى نتيجة عملية .

انتهى حضرته من كلمة اليوم فقال :

«إن كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام»
« فارفضوها . وإن كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية»
«المستقلة (الدومنيون) فالمعاهدة لا تنيلكم هذه الحقوق فارفضوها » .

حتى هـذا القدر الذى يفيـد فى نظره شرفا لم نصل إليه . وطلب إلينا أن نرفض .

وقال فى ختام كلامه :

« وإن كنتم تريدون تفســير الحالة التى شئناها دون اهتمام بنتائج هذا »
«التفسير لعل فى الحركة بركة إذا ماقبلوا هذه المعاهدة على أن تعدل بأسرع»
«مايستطاع تعديلا يزيل مابها من مساس باستقلال مصر » .

وأظن أن حضراتكم لا تستريحون مطلقا لمثل هـذه الآراء وأنا أعتقد فى دخيلة نفسى أن الأستاذ الدكتور هيكل بك شجاع .

وكان يستطيع أن يصارح البلد برأيه وأن يقول لها هـذا خير وهـذا شر وهو فى مكانه ، فى مكان المسئولية عضو فى الهيئة التشريعية . أما أن يترك المكان دون أن يبدى رأيه أو يرشد إلى ما فيه النفع فهذا تخل عن الواجب حقا .

أردت بعد هذا أن أتبين على وجه التحديد الاعتراضات التى سمحت للأستاذ الدكتور هيكل بك أن ينتهى لا إلى رأى . أن ينتهى إلى أن يتخلى عن واجب النيابة .

أردت أن أعرف على وجه التحديد ماهى اعتراضاته فوجدتها من الهوان بما لايستحق أن يصل إلى هذه النتيجة .

ماهى هذه الاعتراضات التى ولدت فى نفس الأستاذ الدكتور هيكل بك هذا التشاؤم وهذه الروح التى لايمكن أن تطمئن إليها مصر والتى لايمكن أن تستشعر أمة تريد الحياة فى أن الواجب أن تعمل لها ؟

وجدت أن حضرته حصر جهده فى الاعتراضات الآتية :

قال حضرته : " هناك خطر كبير فى أن تترك تموين الجيش المصرى إلى إنجلترا " ثم قال " كيف تسمحون أن الذخائر والعتاد والمهمات الحربية تكون من صنع إنجلترا ؟ ألا تشعرون أن فى استطاعة إنجلترا فى وقت من الأوقات أن تحرمكم من هذه الذخائر والمهمات ؟ ألا يمكن لإنجلترا أن تمنع عنكم هذا ؟ "

وردّ على نفسه فى الوقت نفسه وقال :

" نعم ليس هناك نص يمنع مصر من صنع الذخائر والمهمات فيها ولكن هناك سر دفين فى صنع الذخائر والمهمات " .

غريب حقا أن يكون هذا محل اعتراض ، غريب أن يكون له من الأثر فى نفس الأستاذ الدكتور هيكل بك ما دفعه أن يتخلى عن إبداء رأيه .

ليس هذا بالسبب الذى يمكن أن يصرف حضرة الشيخ المحترم الأستاذ الدكتور هيكل بك عن القيام بواجبه وهو أن يقدر المعاهدة وهى أخطر عمل فى حياة البلد .

يا سيدى الأستاذ :

من أيام قليلة اتفقت ثلاث دول هى تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا على أن تكون مهمات وذخائر وعتاد جيوشها واحدة ، واتفقوا أكثر من هذا أن تكون رياسة أركان الحرب فى جيوشها واحدة وأن تكون صفا واحدا ضد من يعتدى عليها ، فليس بدعا فى أن حليفا يشترط على حليفه أن يكون سلاحهما وذخيرتهما من نوع واحد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ابراهيم الهلباوى بك — ولكن لا تورّد إحداهما الذخيرة والمهمات الحربية للأخرى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلى — قال حضرة الأستاذ الدكتور هيكل بك إن مصر ليست محرومة من أن تصنع المهمات والذخائر ولم يدّع حضرته أن مصر حرمت من ذلك الحق بحال .

وأظن أن هذا الاعتراض لو كان له وزن لا يمكن أن يذهب بقيمة المعاهدة إلى هذا الحدّ .

ثم نوه حضرته عن حرمان مصر من حق حماية القناة .

من الذى قال إن مصر لا تحمى قناتها ؟ إن فى صلب المعاهدة نصوصا صريحة قاطعة بأن حماية القنال من أول واجبات مصر وأن القناة جزء لا يتجزأ عنها وأنها طريق عالمى فضلا عن أنها شريان مهم فى جسم الإمبراطورية البريطانية إذن ما حرمت المعاهدة مصر من حماية القناة ولكنها قررت أن هناك حليفا يعاونها إلى أن تسمح لها الظروف لتكمل استعدادها حتى يمكنها أن تدافع عن القناة بالكفاية اللازمة بمفردها .

لا أريد الرجوع إلى النصوص وفيها أن الأصل فى حماية القناة لمصر وحدها .

يقول حضرته إن فى هذا خرق لمعاهدة سنة ١٨٨٨

غريب هذا ياسيدى وفى الوقت نفسه تقول إن قناة السويس قناة على الحياد وهل شعرت أن لهذا الحياد قيمته ؟ ثم يقرر حضرته فى الوقت نفسه أن هذا الحياد لايمنع إنجلترا من أن تدخل مصر من طريق القناة .

الواقع أنه إذا استقر الأمر وتفاهمت الحليفتان وقررت إنجلترا أن مصر هى صاحبة الحق الأول فى حماية القناة تعاونها حليفتها إلى أن تشتد ويمكنها أن تدافع بمفردها . فلايمكن والحالة هذه أن يقال إن مصر حرمت من حماية القناة .

قال بعد ذلك مسألة فى غاية الغرابة وهى أنه يعتقد أن الطرق التى ستكون شبكة خلقت واتفق على خلقها لغرض واحد وهو أن يتمكن الإنجليز من أن تعتدى وتتدخل فى شؤون مصر الداخلية .

الدكتور هيكل بك من رجال مصر الذين اشتغلوا مدة متواصلة وبعمق فى القضية المصرية والذى استهل كلمته يبحث مستفيض عن مرامى السياسة البريطانية وتتطوراتها قبل مصر وعرف جيدا من استعراضه للسياسة البريطانية أن الإنجليز عند ما كانوا يفكرون فى مفاوضة هذه البلاد كانوا لايستطيعون تخليا عن التدخل فى شؤونها الداخلية وكانوا يرغبون أن يتدخلوا فى حفظ الأمن والنظام ويرون أن لهم حقا فى حماية الأجانب والأقليات وأن حماية المواصلات هى التى تدعوهم إلى هـذا جميعا . أمامى وثائق المفاوضات التى جرت بين المغفور له عدلى يكن باشا واللورد كرزون وفيها ظاهر بوضوح أن عدلى كان يقول إن أمر القوة العسكرية يجب أن يقتصر على حماية المواصلات فى منطقة القناة .

ولكن الإنجليز كانوا يقولون إن اضطراب الأمن العام فى مصر يؤثر على المواصلات ويدعوهم إلى التدخل لحماية الأمن وإن اضطراب المالية المصرية يدعو إلى تدخل الغير فى شؤون مصر ويهدد بذلك حماية مصالحهم .

كانت النظرية الإنجليزية قائمة على أن حماية المواصلات تدعو إلى الدفاع عن مصر وأن مصر أرضها وسماءها جميعا لازمة لمواصلاتها فإذا جاءت المعاهدة الحالية وفصلت الأمر وسلم الإنجليز أن حماية الأجانب من حقوق مصر

وأن الدفاع عن مصر من حقوقها أيضا، قال المعارضون إن الإنجليز مبيتون النية فى مسألة الطرق العسكرية على التدخل فى شؤوننا الداخلية .

تنص المعاهدة على أن القوة العسكرية لاصفة لها ولا تمس سيادة البلاد ولا تتدخل فى شؤونها فيقول الدكتور هيكل بك إن هذا هو ظاهر النصوص ولكنه يعتقد أن الطرق الحربية إنما أنشئت وهناك نية مبيتة على أن تكون وسيلة للتدخل فى شؤوننا الداخلية . ماشاء الله ! ! وهل يعدم الإنجليز طريقة للتدخل غير هذا إذا شاءوا ؟

لم يكن الإنجليز فى مصر سنة ١٨٨٢ ومع ذلك دخلوها عنوة ومكثوا بها أكثر من خمسين عاما . فإذا ما شعرت مصر بأن لها كرامة وأقر لها الحليف بأنها هى التى تقوم بالدفاع عن حدودها وكيانها وحماية الأجانب فيها وأن وجود القوة العسكرية فى منطقة القناة لا يمس سيادتها ولا ينتقص من استقلالها عند هذا يتحرك الدكتور هيكل بك ويقول أخشى وأعتقد أن هذه الطرق إنما هى وسيلة للتدخل فى شؤون مصر الداخلية .

انتقل الدكتور هيكل بك بعد ذلك إلى النص الخاص بحماية الأجانب وهو " يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد " .

على الرغم من صراحة هذا النص لايريد الدكتور هيكل بك أن يصدق إنجلترا وأظنه يطلب إليها أن تقسم يمينا بأن حماية الأجانب من حق مصر .

لا أفهم مطلقا والنص واضح وجلى ومؤكد وقاطع أن يقول للإنجليز إنكم هازلون وإنكم تريدون من وراء جلاء النص أن تأخذوا على عاتقكم نيابة عن الدول حماية الأجانب. هذا منطق حضرة الدكتور هيكل بك. فهل تصدقون أن هذا النص يحتمل تأويلا أو تفسيرا ؟ اللهم لا ! هل يريد الدكتور هيكل بك أن يقول إنه اطلع على الغيب وعلم أن إنجلترا عند ما تمد يدها إلى مصر إنما تمدها وهى وجلة تنتظر اللحظة التى تعصف فيها بعهودها .

هذه هى الاعتراضات التى جعلت الدكتور هيكل بك لايبدى رأيه صراحة. فهل لهذه الاعتراضات من القيمة ما يدفع برجل مفكر مثله إلى أن يتخلى عن عن واجبه ولا يبدى رأيه ؟

ياحضرات الشيوخ المحترمين : أنتقل الآن إلى زميلى وصديقى الأستاذ وهيب دوس بك وأسمح لنفسى أن أسميه صاحب الحل العملى .

استهل الأستاذ وهيب دوس بك كلمته موجها الحديث إلى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر قائلا إنى سأكون عمليا وسأبتعد تماما عن الخيال ولا أتصل به بحال وإنه كان من أنصار الاتفاق دائما وإنه يرى أن مصر تعيش عيشة كريمة فى ظل الاتفاق وإنه يرى فى عدم الاستقرار وعدم الوصول إلى اتفاق عائقا لتقدم مصر وإن جهودها تشتت وإن صبرها ينفد وإنه حريص على ألا تكون هذه الحال . ولكن ما الحيلة والمعاهدة المقدمة لايمكن أن ترجع لديه عن هذه الحال .

فكر الأستاذ وهيب دوس بك فانتهى إلى حل عملى . قال لا تخشوا بأسا مصر . إنكم تخشون عدم الاستقرار إذا لم تكن فى مصر جبهة . أما وقد أصبحت مصر متحدة . أما وقد أصبحت مصر كلها رجلا واحدا فعلينا أن نرفض الاتفاق . علينا أن نرفض الاتفاق وألا نخشى شيئا . ماذا نخشى ياسيدى ؟ كان الإنجليز فى حالة عدم الاستقرار يتصلون بأى مخلوق فيحدثون ثغرة فى صدر الوطن وتقع الحرب سجالا بين أبناء الوطن الواحد فتتقهقر الأمة ولا تعمل فى سبيل مجدها شيئا . أما الآن فاطمئنوا فإن الجبهة كفيلة بأن تمنع هذا .

سيدى : من يدريك أننى أنا وأنت قد نخرج فى يوم من الأيام على هذا الإجماع .

سيدى : من يدرينا أن يتقدم رجل آخر إلى الإنجليز فيكون أداة لهم. من يدرينا أن ينتهى الحال بنا إلى عدم الاستقرار. من يدرينا أن يقف الإصلاح العمرانى فى مصر فترجع القهقرى و أن تتفكك أوصال البلاد فتضيع الوحدة التى نفخر بها الآن .

سيدى : إن الإنجليز يشعرون أن عدم الاستقرار لا بد أن يؤدى إلى هذه النتيجة. يقول اللورد كيرزون فى خطابه إلى عظمة السلطان المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ما يأتى : "على أن استسلام الشعب المصرى إلى أمانيه الوطنية مهما تكن تلك الأمانى حقة مشروعة فى ذاتها دون أن يعتبر الاعتبار الكافى بالحقائق التى تجرى على سننها الحياة الدولية لا يعطل تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب بل يعرض ذلك المطمح نفسه لخطر تماما " . فالإنجليز ياسيدى يشعرون أنك إن لم تتفق معهم فإنهم يتولون الأمر بأنفسهم للدفاع عن كيانهم و يعملون على كل مايصون وجودهم و يحفظ إمبراطوريتهم. فلا سبيل إذن إلى الاستقرار والتقدم و إلى أن يكون لك وجود وجيش إلا بالاتفاق. ولا سبيل إلى حياة الكرامة إلا فى كنف الاتفاق و بغير الاتفاق لا يمكن أن نعيش مع هؤلاء الناس . إذن فالحل العملى الذى يقترحه حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك تبخر . هذا الحل العملى لا يمكن أن يكون له وجود إلا بحسن ظنك .

وبعد ذلك أردت أيضا أن أستخلص اعتراضات حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك وأن أرى هل هناك فيها من جديد فوجدت أن أول اعتراض له ينصب على الصياغة . يقول حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ماذا دهى المفاوضين المصريين حتى يسمحون بأن يملى المفاوض الإنجليزى عليهم تفصيلات خاصة بالمساكن والمبانى والسيارات ومخيم النقاهة الخ . أما رأيت الآن وسمعت حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا وهو يلقى ٢٧ سؤالا كلها تتصل بهذه التفاصيل . إن المعاهدة فصلت هذه التفاصيل وهى فى صالح مصر . وإنا نريد أن يقف على مطالب الإنجليز . وأن يعرف ما تتطلبه هذه المطالب من تكاليف ولقد وقف حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا وأراد أن يعرف هذه التفاصيل لحاسبنا حساب الملكين. بينما يعترض حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك على ما ورد فى المعاهدة من تفاصيل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — أنا قلت إن المعاهدة لم يرد بها تفاصيل فى مصلحة مصر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — سأتكلم عن ذلك .

لقد قلت يا سيدى هل وصل الحال بالمفوض المصرى أن يقبل النص فى المعاهدة فى مصلحة الإنجليز على الدنجل ومخيم التقاهة الخ . ولا ينص بإفاضة على حقوق مصر .

إنه لو لم ينص على ذلك لوقف حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا وبدلا من أن يلقى ٢٧ سؤالا لألقى عليها ٥٠ سؤالا تتصل بهذه التفاصيل التى يعترض عليها حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك ينصب اعتراضه على أمرين : الأول أن هناك تفاصيل فى صالح الإنجليز، والأمر الثانى أن هناك عجزا من الجانب المصرى فيما يتعلق بالتفاصيل التى لصالحه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب دوس بك — وهذا ما قلته .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — لقد تبين لك الآن أن ذكر هذه التفاصيل كان للمصلحة المصرية لتقف الحكومة ويعرف الشعب ماذا هو قابل وما هو مطلوب منه . وكما قال أحد المفاوضين إنه لم يسبق للطرف المصرى أن ذكر مثل هذه التفاصيل إلا هذه المرة . وذكرها واجب ومن مصلحتنا أن نعرفها خصوصا وأنه لم يسبق أن عرضت مسألة الطرق فكان من الواجب وقد ذكرت لأول مرة أن تذكر تفاصيلها حتى تسير بعد إبرام المعاهدة على قواعد اقتصادية سليمة . إذن هذا الاعتراض ساقط الاعتبار .

بعد ذلك اعترض وقال : ألم يكن أولى بالتفاصيل وأولى بالإسهاب المادة الخاصة بانسحاب القوة البريطانية من القناة ولا يكفى أن يقال بانسحاب القوة البريطانية عند ما تصبح القوة المصرية كفأ للدفاع بمفردها وتساءل لماذا لم ينص على الدبابات والمدافع والطيارات ؟ وهذا الاعتراض غريب . لقد قيل إن عشرة آلاف من الجنود المصريين هى القوة الكافية التى يمكن أن تحل محل الجنود الإنجليزية فى منطقة القناة . فقال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك : لماذا لم ينص فى صلب المعاهدة على ذلك وهذا ما لا يمكن التسليم به إذ أن القوة التى تكفى فعلا وماديا للدفاع عن القناة تتغير وتتحدد تبعا لتطور الزمن فلو أصبحنا فى الغد وعندنا من القوة ثلاثة آلاف جندى مجهزة بالقواد والسلاح والذخيرة وكانت هذه القوة كافية للدفاع عن القناة لوجب طبقا لنص المعاهدة انسحاب القوة البريطانية المرابطة هناك ولو أن حضرة الشيخ المحترم اتصل برجال الحرب الفنيين وكوّن فكرة صحيحة فى هذا الموضوع لاقتنعنا معه .

لقد نص فى المعاهدة على أن إنهاء الاحتلال متوقف على إيجاد القوة المصرية الكافية والمزودة للدفاع عن القناة وهذا هو المقياس الذى على أساسه تنسحب القوة البريطانية فماذا يطلب حضرة الشيخ المحترم من التفاصيل أكثر من هذا . أية إضافة فنية أو عسكرية أو غيرهما يريدها ؟

لم أفهم حقيقة أى تفصيل كان يراد أن ينص عليه وأى تفصيل يقدره وأية قوة يريدها حتى ينسحب الإنجليز من القناة .

انتقل حضرة وهيب بك بعد ذلك إلى الاعتراض على النصوص الخاصة بالسودان فقال فى صدد قوة الجيش المصرى التى سترسل إلى السودان . لأى غرض ترسل هذه القوة إلى السودان وكيف نضع أفلاذ أكبادنا تحت رحمة الحاكم العام للسودان . وكان يجب أن يحدد الغرض الذى من أجله ترسل هذه القوة وسخر من اعتقادنا بفضل الإنجليز فى قبولهم عودة الجيش المصرى إلى السودان وقال إنه كان يجب تحديد مركز الجيش المصرى بالسودان، وإنه لا يليق أن نلقى بأولادنا فى صحارى السودان وقفارها وقال : ألا تعرفون أن الإنجليز فى حاجة إلينا لحكم السودان . ألا تعرفون أن هناك أمة فتية على حدود السودان وأن الحالة الاقتصادية فى السودان تستدعى وجود الجيش المصرى هناك ؟

نعم يا سيدى هذا صحيح، ولكن فاتك أمر وهو أنك وافقت على أن تعود الحالة التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ واحتفظت بحق تعديل اتفاقية السودان القائمة الآن وبألا تمس سيادتنا على السودان . قلت هذا وعرفت أن نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ تجعل الحاكم العام حاكما مطلقا فى السودان مدنيا وعسكريا فإذا كنت تريد تفصيلا لوجب على المفاوض المصرى أن يخرج عن اتفاقية سنة ١٨٩٩ وأما الرجوع إلى الحالة التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤ فلا تقتضى الخروج على العمل الذى كان جاريا من قبل .

ماذا تخشى . فى يدك سلاح . تعلم أن هناك أمة فتية على حدود السودان ، وتعلم أن السودان فى حاجة إلى ماليتك ، فماذا يخيفك ؟ كل ما يستطاع هو أن تطالب حكومتك أن تفاوض الحاكم فى أن يحتفظ لك بجيش محترم له قيمته وله قدره ، فى يدك أن تقول لإنجلترا إنى أعددت الجيش للعودة إلى السودان للدفاع عن النيل وللدفاع عن مصر فاريد أن أعرف منك أيتها الحليفة مدى معاونتك لى ، لك أن تقول هذا .

لك أن تقول لأى غرض يذهب الجند إلى السودان وفى المعاهدة نص صريح على أن الجيش إنما يعود للسودان للدفاع عنه .

انتقل بعد ذلك إلى الامتيازات الأجنبية . قال حضرة الشيخ المحترم الأستاذ وهيب بك دوس إن النصوص الواردة بشأن الامتيازات لم تقدمنا خطوة ، وقال إن بقاء المحاكم المختلطة شبيه بخط تنظيم قويت المبانى الواقعة عليه والأصل أن هذه المبانى لا يمكن التسليم بحال أن تقوى على حساب خط التنظيم أو على حساب الدولة وقال إن إنجلترا كانت دائما هى العائق فى سبيل إلغاء الامتيازات الأجنبية — والذى يشهد به التاريخ هو أن الإنجليز كانوا دائما يقررون أن الامتيازات الأجنبية هى العائق فى سبيل تقدم مصر ويجب أن تزول . وفى مفاوضات سنة ١٩٢٧ مع المغفور له عبد الخالق ثروت باشا أرادوا تعديل الامتيازات وقد وصلنا فى معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى أن أقرت بريطانيا العظمى بأن الامتيازات أصبحت لا تلائم العصر الحالى وأقرت بأنها ترضى بزوالها كلة واحدة بما فى ذلك التشريع المالى . و إذن وصلنا إلى أن أقرت إنجلترا بأن هذه الامتيازات لا تصلح لأن تبقى فى هذا البلد كما قررت أنها ستتعاون مع حليفتها مصر

فى سبيل إلغاء الامتيازات . كما قررت أنه إذا وقفت الدول أمام مصر فى هذا وحالت دون تنفيذ رغبتها كان لها بمقتضى المعاهدة أن تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة كما ورد فى المعاهدة .

أفهم أن يعترض حضرة الشيخ المحترم على التفاصيل الواردة بشأن المساكن والمبانى وغيرها . أما أمام النص الصريح والاعتراف الكافى القاطع من بريطانيا العظمى بأنها تنزل عن هذه الامتيازات وتعاون فعلا فى إزالتها من الوجود لا يصح بعد ذلك أن يقول حضرته إن المعاهدة قد قصرت بل هنا — كما يجب أن يقرر حضرته وكما قرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك — تقدم كبير فى سبيل إلغاء الامتيازات .

ياحضرات الشيوخ المحترمين :

انتهى الأستاذ وهيب دوس بك من اعتراضاته التى استعرضها أمام حضراتكم إلى رفض المعاهدة ولا أظن أن اعتراضا واحدا من هذه الاعتراضات له من الوزن ما يستطيع معه حضرته أن يحمله . فى حالة رفضه للمعاهدة عودة حالة القلق وعدم الاستقرار إلى ما كانت عليه .

يشعر حضرته تماما بأنه وقد رأى أن مصر خلى بينها وبين حقها فى حماية الأجانب والدفاع عن حدودها والاحتفاظ بسيادتها خلق جيش يتفق مع مكانتها وأن تكون بالجملة أمة لها احترامها وتدخل بذلك فى عصبة الأمم مع الدول المستقلة .

لا أظن ياحضرات الشيوخ بعد ذلك أنه كان يحق له أن يرفض المعاهدة . ولقد كنت على استعداد تام لأن أوافقه على رأيه لو كانت هناك اعتراضات قوية وجيهة ضد المعاهدة تضيع من استقلال البلاد وتهدم كيانها وتحرمها من حريتها وسيادتها .

ياحضرات الشيوخ المحترمين :

كلمة صغيرة عن اعتراضات حضرة الشيخ المحترم محمد على علوبه باشا : تناول سعادته أمرا واحدا فى هذا المجلس . هو اعتراضه على وجود قوة عسكرية لحماية القناة فلما ووجه بمشروع سنة ١٩٢٠ وهو أحد موقعيه وفيه تسليم بوجود قوة عسكرية على القناة قال إن الجلاء هو مطمحنا الأسمى . وليس هذا مطمحك وحدك ياسيدى بل مطمح البلاد جميعا وكلنا يرجو أن يتحقق أملنا ونحصل من هذه المعاهدة على أكبر خير لبلادنا وكلنا يرجو أن يتحقق لنا جلاء آخر جندى إنجليزى عن هذه البلاد . فهذا المطمع الأسمى لا تختص به وحدك بل هو مطمع الجميع الأسمى ومن أجله أبرمت هذه المعاهدة التى بمقتضاها سيكون لمصر جيش ووجود سياسى وبها تستطيع مصر أن ترفع رأسها وتدافع عن وجودها وكيانها وتظهر شخصيتها فتحمى من يستظل بسمائها . فى هذا الوقت وحده تستطيع ياسيدى أن تطالب بالجلاء إذ لا يستطيع الإنجليزى أن يبقى لحظة واحدة وأنت فى هذه القوة وهذا العنفوان .

إذن أستطيع أن أقول إن سعادة علوبه باشا يعود بنا إلى نظرية الحزب الوطنى التى تنادى بوجوب أن يكون الجلاء أساسا من أسس الاتفاق التى يجب أن تجرى عليها المعاهدة . وليس فى هذا أى غضاضة .

كان يرى سعادته فى سنة ١٩٢٠ حبا فى التفاهم ووصولا إلى الاتفاق مع الإنجليز أن تكون هناك قوة عسكرية لحماية القناة أما فى سنة ١٩٣٦ فإن سعادته يرى أن يكون الجلاء أساس قبول المعاهدة .

أنت على حق ياسيدى فى هذا لأنك حرفيا تراه ولكن لا تنس أن ليس هناك محل للاعتراض ما دمت قد قررت مبدأ جواز وجود قوة عسكرية لحماية القناة وقدمت مشروعا بذلك ووافقت عليه وكانت هذه القوة إحدى أسسه — إذن مسألة القوة هذه مبدأ متفق عليه ، بقيت التفاصيل من حيث اتساع الرقعة التى تشغلها القوة العسكرية . فإذا كان سعادته قد اتفق على مبدأ وجود القوة العسكرية وهو يسلم قطعا بضرورة وجودها وأنه لا سبيل للاتفاق مع بريطانيا إلا بأن تكون لها هذه القوة . فإذا سلم سعادته بهذا المبدأ فلا محل بعد ذلك للاعتراض على تحديد هذه القوة والاعتراض على أن مساحتها ٣٠٠ كيلومتر مربع بدلا من ٦٠ مثلا كان يمكن فى عام ١٩٢٠ قبل أن تتطور الظروف الدولية هذا التطور المعروف وقبل أن تهدم الأسس الدولية القائمة — كان يمكن الاكتفاء بقوة فى مكان تحدده . أما الآن فالذى يملى شروط رقعة الأرض التى تقيم فيها القوة العسكرية البريطانية على ضفة القناة هو الفن العسكرى وفى حدود هذا الفن العسكرى وبمقتضاه تحدد هذه البقعة . هل استطاع سعادته أن يقول لنا إن هناك حجة فى الشؤون العسكرية أشار بما يناقض ما ورد فى شأن الرقعة العسكرية الواقعة فى منطقة القناة حسب ما جاء فى المعاهدة أو أن الإنجليز مثلا أخذوا قطعة من الأرض تزيد على حاجتهم فى حماية القناة الحماية اللازمة هنا كان محل المناقشة والاعتراض . أما وسعادته يقر مبدأ الإقامة والمرابطة على القناة فكل تفريع أو تفصيل يتصل بالمكان لا يمكن أن يقبل إلا فى الحدود الضيقة التى ذكرتها وقد كان جهد المفاوض المصرى أن تكون هذه النقطة فى أقل مساحة ممكنة مع ملاحظة الفن العسكرى الحربى الحديث .

ورد فى مشروع سنة ١٩٣٠ أن الأونورابل سيسل كامبل أشار فى خطاب إلى القوة التى ترابط بجوار بور سعيد وبور فؤاد والاسماعيلية والسويس فإذا وصلنا فى سنة ١٩٣٦ إلى أن تنتقل هذه القوة إلى مكان معين فى الصحراء كما تقضى بذلك الحاجة العسكرية وكما يتطلب الدفاع فلا غبار مطلقا ولا اعتراض على ذلك .

يقول سعادته إن جنديا بريطانيا واحدا يمس الاستقلال فإذا كان هناك مائة أو مائتان من الجنود فالمبدأ واحد لم يتغير وإذن من نافلة القول أن يسترسل فى تفاصيل الكيلومترات والحدود ما لم يقم الحجة بأنهم أخذوا من أراضى البلاد جزءا لا تستلزمه حالة الدفاع عن القناة . أما وسعادته لم يستطع تقديم هذه الحجة فإن اعتراضاته على المعاهدة لا محل لها ويكون ما اتفق عليه فى المعاهدة من أننا سمحنا ورخصنا للإنجليز فى أن يقيموا على بقعة من الأرض تتفق مع الدفاع عن القناة إلى أن يشد جيشنا أزره ويستطيع الدفاع وحده عن القناة يكون هذا اتفاقا لا غبار عليه .

هذه هى الاعتراضات التى وجهها حضرات المعارضين وحضرة الدكتور هيكل بك الذى لا أستطيع شكلا أن أسميه معارضا .

فترون حضراتكم من هـذه الاعتراضات ومن طريق الإقناع والدليل الظاهر الواضح أن المعاهدة تنظم أمور مصر وأنهـا تفتح الباب واسعا أمام مجدها وعظمتها وأنها تمكننا — وفى يدنا وحدنا — أن نعمل على رفعة هذا الوطن .

ليس هناك من سبيل إذا لا قدّر الله ورفضت المعاهدة أن تسلك مصر طريقا تستطيع معه أن يكون لهـا مركز تتبوأه تحت الشمس . إننا نشعر تماما بأن المعاهدة قد حققت الحرية والاستقلال والسيادة وبها ستتمكن من إعداد جيش قوى وننظم علاقاتنـا مع الإنجليز ونجعل منهـم حلفاء أقوياء مخلصين . وإنى أعتقد تماما وأرجو أن تعتقدوا معى أن هذا الحليف القوى إذا أخلص وإذا كنا معه حسب المعاهدة — أقول بملء فمى عن اقتناع وعقيدة — على قدم المساواة لوصلنا إلى حقوقنا كاملة غير منقوصـة . والسلام عليكم ورحمة الله .

(تصفيق) .

(رفعت الجلسة فى الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والثلاثين وأعيدت فى تمام الساعة العاشرة مساء) .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك — حضرات زملائى الأجلاء :

ارتقيت هذا المنبر وأنا أقدّم رجلا وأؤخر أخرى لأنى أشعر بدقة المركز وبالأخص بدقة مركز المعارض وبالأخص بدقة مركزى شخصيا .

هذه المعاهدة التى اتفق عليها زعماء مصر من جميع الأحزاب يأتى رجل مثلى تقدّمت به السنون وسيكون أقلكم حظا بهذا التقدّم مما فيها من الخير ... ...

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — أطال الله عمرك .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك — وأقلكم إصابة مما يحتمل أن يكون فيها من شر فتأتى إذن مصلحتى الشخصية بعد مصلحة جميع الموجودين فى هذا المجلس . بعد هذا أتساءل ما لى أدخل نفسى فى هـذا العراك .

(ضحك) .

تساءلت مرارا ولكن يا حضرات الزملاء مهما تقدم الإنسان فى السن وقلت أطماعه فى الدنيا يود أن تكثر أطماعه فيها . وحرص الشيوخ على الدنيا يضرب به المثل .

فمن هذه الناحية جاءنى وأنا فى هذه الشيخوخة طمع الشباب أن أعمل إلى اليوم الأخير من حياتى وبهذا رددت الصعوبة التى كانت تقف أمامى .

ولكن جدّت صعوبة ثانية هى :

كيف أتكلم ضد المعاهدة وأنا من حزب طالمـا نعت بأنه حزب المتساهلين .

ماذا جرى؟ هل انقلبت الدنيا حتى أجئ وأرفع صوتى أمامكم أنتم يارجال مصر وياشيوخ برلمـان مصر وأقول لكم احذروا إنجلترا لأنها بهذه المعاهدة تنال منكم أشياء كثيرة يمكن التخلص منها . وهـذا لايتفق طبعا مع الشعار الذى وصمنا به . ولكن أرجو أن تعرفوا أنى من يوم أن تأسس حزب الأمة فى سنة ١٩٠٦ وأنا أجاهد فى هذا الحزب معتقدا أن هذا النعت غير صحيح . وجئت اليوم لأبرهن أن حزب الأحرار الدستوريين كما كان حزب الأمة من قبل فى طليعة من يدافع عن مصر ويرجو لها كل خير .

اعترضتنى عقبة ثالثة — ماهى ؟ هل أسـتطيع أن أدعو مجلس الشيوخ إلى رفض المعاهدة ومن رجال الجبهة رئيس حزب الأحرار الدسـتوريين .

كيف يتفق هـذا وأنا من هذه العشيرة ومن أوائل المؤمنين بوطنية رئيس حزب الأحرار الدسـتوريين . وأعتقد أنه عمل عملا وطنيا ثم أدعو إلى رفض المعاهدة — أليس فى هذا تناقض ؟

جئت لحضراتكم بشيخوختى وبعضويتى فى حزب الأحرار الدستوريين لأبرهن بهذه المعارضة على قاعدة دستورية متينة هى حياة الأحزاب وحياة الدساتير وحياة البرلمـانات وهى أن رجال كل حزب يؤمنون بمبادئ زعمائهم ولكن الإيمان بالمبادئ لا يقتضى أن يكون كل عضـو فى الحزب خاضعا لرأى الرئيس ولو خالف اعتقاده وإلا كانت الأحزاب أداة اضطهاد شنيع .

جئت لكى أبرهن أن الاشـتراك فى حزب لا يربط صاحبه بما يخالف عقيدته . إذن أنا فى حل من أن أتكلم عن هـذه المعاهدة بما أراه من خير أو شر .

نحن جميعا اشـتغلنا بهذه المعاهدة وقرأناها قبل التوقيع عليهـا ووصلت إلينا أخبارها بالتدريج . أوّلا بصفة غير رسمية ثم بصفة رسمية .

مضت علينا ثلاثة شهور كان شغلنا الشاغل قراءة المعـاهدة وتحليل نصوصها والتدبر فى عواقبها .

قرأناها وتتبعنا ما جرى بشأنها فى مجلس النواب — وكنا دائمـا على اتصال به ، إذ كنا نقرأ مضابطه أو نتردّد عليه فليس لأحد منا عذر فى أن يقول إن الحكومة أخذتنا على غرة لأن الواقع أننا درسـناها مدة طويلة وأخذنا الوقت الكافى فى بحثهـا حتى إنى كنت أثور من طلب التأجيل رغبة منى فى أن نعجل بنظر هذا المشروع وننتهى منه إما على خير أو شر .

أنا لا أريد أن أدخل فى تفاصيل هذه المعاهدة . كل هذا أصبح لغوا ، وأمسى بديهيا إدراك كل حرف منها قل أو كثر .

وأنا كبعض زملائى المؤيدين أقبل أن ينظر إلى هـذه المعاهدة بالروح التى أملتها . نأخذها جملة لا مادة مادة على طريقة الفقهاء . نبحث فيها جملة واحدة لنتبين من مجموعها الروح التى أملتها وماذا تريد إنجلترا منا وماذا أراد المصريون منها ؟

أما الحديث عن حسن نيـة المصريين والإنجليز عند تنفيذ المعاهدة فهذا خارج عن الموضوع ، إن المعاهدات والوثائق يمليهـا كل طرف بالغرض الذى يرمى إليه . فإذا مارجعنا إلى هذا الغرض ووقفنا عليه ينكشف لنا شيء.

الإنجليز طرف فى المعاهدة ونحن الطرف الآخر فما الذى سعى الطرفان إلى تسويته بهذه المعاهدة ؟

سعوا إلى تسوية الحالة التى أثقلت كاهل البلاد من نواح كثيرة وبالأخص الاعتداء على سيادتنا وهو الأمر الذى نئن منه جميعا .

من سنة ١٨٨٢ إلى اليوم ونحن نئن من هذا "الخراج" من الاعتداء على استقلال البلاد والسيطرة على حريتها وحدود أرضها وجوها وأنهرها ومدنها ومزارعها .

فمن يوم الاحتلال أى من يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ انهار من هذا التاج ركن كبير وفتحت فيـه زاوية خطرة بوجود الجيش الإنجليزى بالقطر المصرى .

شكونا وأننا وسعينا كثيرا فى العلاج للتخلص من ذلك الداء فطالبنا بحقوقنا فقال الإنجليز أمام الدول — لأن مصر كانت إلى ذاك العهـد مكفولا استقلالهـا تقريبا من الدول جماء — قالت إننا جئنا بصفة وقتية .

هذا قول الطرف الذى تعاقدنا معه . سمعنا فى مجلس النواب وفى مجلس الشيوخ أننا نعتمد على حسن نية الإنجليز .

فإذا كان الإنجليز يسعون إلى تحقيق أغراضهم فأنا لا أستطيع أن أقول إنهم سيئو النية . هم يسعون إلى تحقيق مبدأ استعمارى اتفقت أحزابهم عليه جميعا من أحرار ومحافظين وجميع طبقاتهم وهم جميعا يقدسون هـذا المبدأ مبدأ نشر العلم البريطانى على جميع البلاد والأمصار والبحار ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا وهى الروح التى خلقت لها الأساطيل الإنجليزية .

لو أن غرض الإنجليز أيها السادة الدفاع عن بلادهم والمحافظة على جزيرتهم لكفاهم قوة صغيرة من الأساطيل الخطيرة ولكن هـذه الأساطيل العظيمة وجدت لغرض آخر هو بسط سلطان الإنجليز على البلاد الأخرى شرقا وغربا. دخلت إنجلترا مصر رجاء تحقيق هـذا الغرض لأن مصر واقعة على طريقها بين الشرق والغرب .

ولما احتلت مصر فى سـنة ١٨٨٢ وكان مركز مصر الدولى منيعا وأن وجودها غير مشروع تقنع رجالها السياسيون الذين تعودوا أن يفتحوا الأبواب بيـد فى غاية اللطافة لابسة عشرين قفازا قائلين نحن دخلنا مصر موقتا لنطفئ الفتنة العرابية .

وأرجو أن تلاحظوا أنهم يقولون هذا القول لإخفاء أغراضهم ولا عيب عليهم .

لا أريد أن أنسب إليهم سوء القصد و إنما هـذا عمل رجال السياسة الذين نشهد بدهائهم وهم فى أعمالهم رجال أشراف قالوا جئنا لنطفئ الفتنة ولنوطد مركز الخديو ولا يخفى على حضراتكم أن هذا القول صدر وقناة السويس موجودة والهند مملوكة لإنجلترا قبل ذلك بخمس وثمانين سنة .

لو أن إنجلترا صرحت بحقيقة أغراضها لأزعجت الدول فى ذلك الوقت ولاستفزتهم لمطالبتها بالخروج .

وبعد مدة قليلة طولبت بالجلاء وكانت أكبر الدول تحمسا لمصر فى ذلك الوقت هى تركيا فدارت المفاوضة الأولى بين الإنجليز ومختار باشا الذى قال لهم إن الفتنة أطفئت وإن مركز الخديو توطد وطالب بالجلاء وكانت فرنسا تشترك أحيانا بصفة رسمية وأحيانا بصفة غير رسمية لمناصرة تركيا فطلب الإنجليز عند ذلك مهلة ثلاث سنوات .

اتفقوا فى ذلك الوقت على ثلاث سنين فقط لا على عشرين سنة كما هو فى مشروع المعاهدة الحالى .

لم يشيروا فى ذلك الوقت إلى قناة السويس لأن هذا كلام جديد .

كان الاحتلال ولدا صغيرا فكبر وأخشى أن أرفض معاهدة اليوم فتأتى التى بعدها شرا منها فالمؤيدين العذر إلى حدّ ما إذ كلما تقادم العهد كثرت دعاوى الإنجليز . لقد مضى على احتلال مصر مدّة أربع وخمسين سنة فسبعون فى المائة من أبناء مصر ولدوا والإنجليز فى مصر والزمان كفيل بحل المشاكل .

وحصلت تلك المفاوضة ولم تنجح . ومن حسن الحظ أن الدول الغربية الجديدة تجتهـد فى حفظ القشور والأشكال فى القوانين . وبخاصة الإنجليز فإن حياتهم فى المحافظة على الأشكال .

ماذا يقول الإنجليز بعد أن انتهت مسألة الخديو وتوطد مركزه ، ولم تكن فكرة القناة موجودة ، لأن هناك عهدا خاصا بها . قصروا كلامهم على أن احتلالهم لمـدة ثلاث سـنوات — ولكن بشرط — وما هى (لكن) الجديدة هذه ؟ هى أنه إذا حدث فى البلاد أى شغب رجعوا ثانيا .

فمن الخطوة الأولى لهم — ياحضرات السادة — فهمنا بكل وضوح أن إنجلترا ترمى دائمـا إلى أنها لا تفارق هذه المعشوقة إلى أمد بعيد .

أى أن لهـا غرضا خاصا ، هو أن تدخل هذا البلد ضمن أملاكها بأى شكل كان .

قطعت المفاوضـات مرات . واستقر الإنجليز فى البلد . وهم كل يوم يزدادون فيه نفوذا . ورأوا أن أول مايطمئنهم على مركزهم فيه ، وعلى السؤدد والنفوذ لهم ، هو أن يقبضوا من أول يوم لهم على ناصية الجيش المصرى . لأن سيادة الدولة وعنوان استقلالها فى الجيش .

فلأجل أن تطمئن إنجلترا ، ولا يزعجها شيء أخذت الجيش تحت إمرتها من أول يوم لوجودها فى البلد . فعينت الجنرال وإسلى سردارا للجيش المصرى . وكان جميع الضباط المصريين والقواد يأتمرون بأمره . وحصلت بسبب ذلك مشاكل بينه وبين وزير الحربية فى تحديد اختصاص كل منهما. ومن ذلك حوادث الحدود وغيرها .

كل ما يزعج إنجلترا هو من ناحية عدم اطمئنانها على استقرارها فى مصر كمالك — ولكن كمالك مقنع — كانت تستعمل له أدوية على الأساليب الحديثة فى الطب فكما ترك فى الطب استعمال الكى والراكية . واستبدل بها

الأدوية ذات البرشام والكهرباء. فاستعمارها ترك فيه أيضا الأساليب الخشنة واستبدل بها ألفاظ لينة سهلة فى القبول . ولكنها كالحنظل الذى يغطى بغلاف حلو عذب المذاق .

بقيت إنجلترا تقص من كل سلطة لنا حتى يستتب لها السلطان كاملا بغير نزاع . ونحن نرقص ونضطرب هنا وهناك على قدر طاقتنا . إلى أن جاءت الحرب العالمية . والأمم المنتشرة فى العالم محكومة بالدول الأوروبية. حتى كأن الأوروبى الواحد يحكم نحو سبعين شرقيا أو سبعين أمريكانيا. نخاف الأوروبيون فى هذا الوقت أن تنتقض عليهم هذه الأمم المستعمرة. فماذا صنعوا؟ ظهرت حينئذ مبادئ ولسون ، وهى قصة لطيفة ، أقرتها دول أوربا . قالوا فيها : إن كل أمة لها الحق فى تقرير مصيرها بنفسها . فلم يوجد عندهم للتسكين خيرا من هذه المبادئ ، التى سكنت لها الأمم .

لنا الحق أن نقرر مصيرنا على هذه المبادئ التى نادوا بها فى صك دولى . لا فى عهد صغير كعهدنا فى اثنتى عشرة ورقة ، بل فى كتاب كبير أقرته أوربا وأمريكا . هذا الصك أنتجته الحرب العالمية خدمة للعدالة والإنسانية .

فإذا كان لكل أمة أن تقرر مصيرها . فمصر بخاصة وليست مرتبطة بأى رباط أولى من غيرها به . فبمجرد أن تقررت هذه المبادئ فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ توجه زعماؤنا الثلاثة فى ١٣ نوفمبر إلى المعتمد البريطانى السير ونجت باشا . وقالوا له الكلمات التى تعرفونها . وكان أحد هؤلاء الرجال الثلاثة المرحوم على باشا شعراوى الذى قال كلمة له لا زلنا ندين بها هى : إننا نريد أن نصادق إنجلترا ونحالفها محالفة صديق لصديق ، وند لند .

هذه الكلمة هى شعار نهضتنا . وقد نطق بها بلسان الرجلين العظيمين المغفور له سعد زغلول باشا والأستاذ عبد العزيز فهمى باشا .

هذا هو المبدأ الذى اشتغلنا على أساسه من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى اليوم أى فى مدة ثمانية عشر عاما .

دخلنا فى مفاوضات عدة .....

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ يوسف عبد اللطيف — تكلم فى الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم لويس أخنوخ فانوس افندى — لا تجوز المقاطعة.

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك — أرجو الأستاذ يوسف عبد اللطيف أن يعلم أنى تعلمت كلمة قرأتها عن أحد الفلاسفة وهى أن تلميذا سأل أستاذه عن العلم الذى يؤهل الإنسان ليكون فصيحا فى القول مؤثرا على الجماهير : فقال له أستاذه : لا علم فى ذلك . وإنما العلم الحقيقى هو استعداد السامع لسماعك .

وأنا مع أنى خلقت خطيبا فإنى إذا عرفت أن أحدا من حضراتكم يظهر عليه أنه راغب عن سماعى وغير راض عنى فإنى آخذ محفظتى وأترك المنبر.

إنى أستقل كلامى من حسن رضا كم عنى .

(أصوات : تفضل وأتم كلامك) .

أنا أتكلم فى المعاهدة . وأقول إن روحها تظهر من نية أحد الطرفين المتعاقدين . قالوا فى المعاهدة "إن الاحتلال انتهى" . ونحن نستطيع أن نفهم حقيقة هذه الكلمة من النية فإذا قالها الإنجليزى لا يكون كاذبا — وأنا أعرفه كذلك — و إنى لأخشى أن يكون مراده من "الاحتلال انتهى" أنه صار لا ضرورة له عنده . إذا كان ينوى أن يعتبر أن مصر صارت ملكا له ، فإن مصر كانت محتلة لما كانت مستقلة ، وكانت أجنبية عنه . أما الآن فلا .

فأخشى أن يفسر بأن الجيش صار فى أرضه لا فى أرض أجنبى. وأخشى أن يكون من ضمن معانى هذه الكلمة ، ما أقوله هذا .

إنهم وضعوا عدة مراحل للمفاوضات . ولا أضيع وقتكم فى الكلام عنها. حتى وصلنا إلى أواخر سنة ١٩٣٥ وأقتصر فى طلبنا فى هذا الوقت على أن نعود إلى إقرار نتيجة مفاوضة سنة ١٩٣٠ ، فاجتمعت الجبهة الوطنية وقررت أن تطلب من إنجلترا توقيع عهد سنة ١٩٣٠

ونحن نريد أن نقارن بين عهدى سنة ١٩٣٠ و سنة ١٩٣٦ لأننا نسمع أن مشروع سنة ١٩٣٦ خير من سنة ١٩٣٠ ولكن شبهتى التى أقدمها لحضراتكم على أن عهد سنة ١٩٣٠ كان خيرا فى مجموعه من عهد سنة ١٩٣٦ فى مجموعه ، هى : أولا ، إن الجبهة الوطنية اتفقت بإجماع المصريين الذين أنابوها على أن تطلب بلسان حالهم إقرار هذا الميثاق . أى ميثاق سنة ١٩٣٠

فمن رفض هذا الطلب من الطرفين ؟ لقد جاء الرفض من جانب الإنجليز. فيفهم من هذا أن عهد سنة ١٩٣٠ فيه أبواب أمست لا تصلح لتحقيق مطالبهم . فيجب إذن أن يدخلوا من جديد مع المصريين فى مفاوضات جديدة. وإذا دخلنا فى مفاوضات جديدة فيكون غرضهم إقرار حقوق جديدة لهم لم تكن موجودة فى عهد سنة ١٩٣٠

من الصعب على أن أصدق أن هذا يفوت على زعمائنا، وأنا أعرف طيب وطنيتهم ، وكفايتهم ، و براعتهم السياسية ، وأعرف الروح التى دخلوا بها المفاوضات وأخذوا بها على عاتقهم القيام بهذا الواجب ، ولكن أعرف مثل هذا عن الإنجليز ، فإنه إذا كان عندنا من يحسن الدفاع عنا ، فعندهم كذلك من يحسن الدفاع عنهم ، وقد أصبح ظاهرا بصفة رسمية أنهم لم يعودوا يقبلون ميثاق سنة ١٩٣٠ الذى رضينا به وطلبنا المفاوضة على أساسه ولكننا انتهينا بميثاق سنة ١٩٣٦

هبوا أنى تلميذ صغير لا يريد الدخول فى مناقشات ، و يريد أن يفهم فقط . قال مفاوضونا : إننا جئنا لكم بخير مما كان فى سنة ١٩٣٠، ومعنى هذا أننا غلبنا الإنجليز وأخذنا منهم أكثر مما كان فى سنة ١٩٣٠ ، فإذا كانت لنا عقول تصدق هذا فلتصدقوه .

إنهم أعطونا حقيقة أشياء ، ولكن فى مقابل ما أخذوا . والنتيجة أنها فى مجموعها كانت فى مصلحتهم ، هذه هى النتيجة العملية .

الشبهة الثانية ، أو القرينة الثانية على أن اتفاق سنة ١٩٣٦ أقل فائدة من اتفاق سنة ١٩٣٠ أن الإنجليز فى الاتفاق الأخير عز عليهم أن يسمى

رجالنا مفاوضين . فإنه لما ظهرت جرائدنا تلقب رجالنا بلقب مفاوضين ، ردّت عليها جرائدهم وقالت : ليست هناك مفاوضات ، بل محادثات . محادثات أى حديث . وظهر بلاغ رسمى منهم بذلك . فانظروا حضراتكم كيف وصل الاستخفاف بنا وبمركزنا .

وصبرنا على هذا لأننا نحن المحتاجون وقلنا لا بأس أن ندخل فى محادثات . وقد سبق لنا أن تعلمنا فى المفاوضات السابقة أنها كلما انتهت بغير نجاح حدث فى البلاد اضطراب . ونحن نريد أن نتجنب هذا .

فكانت الحيطة لتجنب هذا أن تكون محادثات سرية . وتجرى فى مصر فإن نجحت تنقلب إلى مفاوضات .

ومسألة حسن النية لا تنقص المصرى . ونحن نرجوهم ، ولكنهم لايمنحوننا شيئا من ثقتهم . والسبب فى هذا أنهم من يوم دخلوا مصر يريدون الاستيلاء على جميع مرافقنا ، بل عليها من أولها إلى آخرها . وقد رضى زعماؤنا أن تبقى المحادثات سرية . ولم يتسرب منها شىء لجرائدنا . وأغلب جلسات المحادثة لم يحضرها من مفاوضينا الثلاثة عشر إلا بعضهم .

وطلب الإنجليز أن تقسم المحادثات إلى مسائل و إلى فصول مختلفة فكلما تمت مسألة انتقلوا للثانية . وقالوا هذا هو النظام . وقلنا نحن لا مانع .

فابتدأوا بالمسألة الأولى الصغيرة ، وما هى ؟ هى المسألة العسكرية التى هى عنوان الممالك ، وعنوان السيادة فى البلد . وسمّ معسكرهم بعد ذلك احتلالا ، أوغيره . فهذه الجيوش على أى اسم كان لها امتياز تتمتع بما تتمتع به جيوش جلالة ملك مصر نفسها ، من امتياز فى السكك الحديدية إلى رفع الراية ، إلى غير هذا .

يا حضرات السادة : إن زعماءنا الذين اشتركوا فى المفاوضات إذا رأينا عليهم شيئا من علامات الرضا والطمأنينة فإننا لاننسى لهم ما قاسوه فى تلك الأيام الماضية . لا ننسى لهم تلك المواقف القاسية التى كنا ننام فيها ملء عيوننا وهم كأنهم قابضون بأيديهم على الجمر .

المسألة الشائكة ابتدأوا فيها من ٢ مارس سنة ١٩٣٦ و بعد مائة وخمسين يوما اشتغلوا فيها مجتمعين ومنفردين وكان النضال عنيفا وقاسيا ومريرا ، أملا فى أنهم يستطيعون أن يفكوا عنا عقدة من ذلك الطوق الذى يدبره الإنجليز ليطوّقونا به . فماذا عملوا ؟

قاسوا الظروف — وكانت قاسية حقا — وقدروا ماذا ينتج الرفض وقطع المفاوضات . قاسوا هذا بذاك و بين ما فيه من مصلحة وضرر . قاسوا ما يترتب على حبوط المفاوضات وقطعها من الأضرار التى عانتها البلد فى سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٠ هذا كان المقياس لقطع المفاوضات .

إن كان فى هذا مصلحة فيقابله — من الجهة الأخرى — إذا انقطعت المفاوضات ما يلحق البلد من الأذى على غرار ماجرى فى الماضى . فانتهوا حتما بأنهم وجدوا شرّ قطع المفاوضات أكثر من قبول هذا الشرّ الموجود فى مواد النقطة العسكرية ولا بد أن أسمى هذا شرّا إذ لايمكن أن أصدّق أن تستغرق المحادثات المدة التى استغرقتها وهى مائة وخمسون يوما . هذه المدّة كثيرة جدا لتحرير نصوص المعاهدة وملحقاتها وترون حضراتكم أن موظفى سكرتيرية هذا المجلس تحرر أكثر من هذه النصوص وملحقاتها بمقدار ثلاثين مرة فى الليلة الواحدة . ولكن هذه المدة مضت فى الأخذ والعطاء .

فى الواقع يمكن وزن زعمائنا من أخطائنا خصوصا رجالنا الذين قاموا بهذه المفاوضة والذين اتخبوا فى الظرف الذى اتخبوا فيه .

نحن نعلم ما كان يجول بخاطرهم فى ذلك الوقت من الكوارث مقياسا على الماضى .

يا حضرات السادة :

إن كان زعماؤنا رجال الوفد قد مرّت بهم هذه الاهوال فحزب الأحرار الدستوريين لم يكن بعيدا عنها . لن ننسى ما قاسى الوفد والأحرار الدستوريون فى تلك الأيام الغابرة والقريبة ولا ننسى ما نزل بمصر من النوائب فى العهد القريب للمفاوضات .

و إذا قال الهلباوى — تقديرا لرجالنا — إنهم عملوا — وقد اشترك معهم كثيرا وشارك زعماء الحكم الحاضر فيما قاسوا وقاست الأمة — إذا قال الهلباوى فإنه يقول عن خبرة .

فإذا قلت إن فى المعاهدة شيئا لايقبل فأرجو من دولة النحاس باشا أن يعتبر كلمتى هذه أخلص ألف مرة له ولحكومته من كلمات كثيرين ممن مجدوا عهده وشادوا بذكر ذلك العهد .

لقد كنا مع بعض فى أيام الشدة والصديق هو الذى يظهر أيام الشدة لا أيام العز والرخاء كالذين سمعتم كلماتهم .

دعونا حضراتكم من الكلام فى أيام العز والمجد ومع أن مصلحتى ومصلحة حزبى وعائلتى أن أكون متفقا مع رجال حكومتنا الحاضرة فى قبول هذه المعاهدة ولكن ما باليد حيلة .

حاولت أن يطاوعنى قلبى على السكوت على هذه الحالة مرضاة لرجال الحكومة ورجال الحزب الذى تضافرت معه مدة أربع سنوات . ولكن ماذا أصنع ؟

فإذا خالفت الحكومة ورجال الحزب الذى أنا منه فلستُ أقل إخلاصا لهم ممن وافقوا على المعاهدة .

يريدون أن يطمئنوا على أن هذه المعاهدة تنهى الحالة التى كانت موجودة . كيف تنهى المعاهدة هذه الحالة ؟ قالوا إن الانجليز تنازلوا عن حماية الأجانب التى كانت موضع إشكال ، نعم تنازلوا ولكن قد خلقوا لهم مصالح أخرى .

تنازل الإنجليز عن طرق المواصلات وقالوا إن ذلك فى مصلحتنا . ولكن المعاهدة خلقت طرقا للمواصلات ، والطرق متى وردت فى المعاهدة تصبح شركة . فهل نستطيع أن نهدمها من غير موافقة إنجلترا ؟ لا . لا . لأنها جزء من المعاهدة .

إذن قد أوجدت المعاهدة لهم مرافق بدل الواحد عشرة . فالسكك الحديدية باقية لهم وتنشأ لأجلهم أيضا فى كل وقت يرون فى إنشائها مصلحة لهم وقد أشركوا أنفسهم معنا فى الإشراف عليها . فهم بذلك يستطيعون أن يسألونا عن الطيران ومطارات الطيارات ومخازنها .

فإذا حدثت سرقة فى مخزن من مخازن الطيارات من لصوص سرقوا صفيحة بنزين مثلا وضبطوا بعد ذلك . فإن هذه الحادثة تدخلنا فى مشكلة مع الإنجليز . والحكومة المصرية لا يمكنها أن تضمن عدم وقوع مثل هذا الحادث من أى فرد من الأفراد ... ...

(أصوات : نريد إبداء عيوب المعاهدة) .

هذه هى العيوب . هل تريدون محاسن المعاهدة إذن فاعتبروا ما قلته محاسن إن أردتم .

هذه هى المرافق وهذه هى المصالح التى اشترطت .

إذا تراءى لمالك أن من مصلحته فتح نافذة أو باب فى منزله فى أية جهة من جهاته ، ألا يجوز له أن يأتى بعد ذلك ويرى فى يوم من الأيام إبدال ما أنشأه فى منزله وينقل هذا الشباك أو ذلك الباب فى جهة أخرى؟ نعم لمالك مطلق الحرية فى إجراء ما يراه من التغيير والتبديل فى منزله . ولكن ماذا يكون الحال إذا كان له شريك ففى هذه الحالة يكون حق التبديل والتغيير فى معالم المنزل مشتركا بين الشريكين .

فى مسألة الجيش قد تحددت المدة التى يصبح فيها قويا . وقد اعترض المعترضون على ذلك . ولكنى لا أرى لاعتراضاتهم جميعا لزوما .

اشترطت إنجلترا لجلاء جيوشها أن يصبح الجيش المصرى قادرا على أن يحل محل الجيش الإنجليزى فإذا شاء الله ومضت تلك العشر السنوات التى حددت لذلك فى المعاهدة واقتنعت إنجلترا بكفاءة الجيش المصرى . عندئذ يمكن لإنجلترا أن تخلق حالة . حالة دولية مفاجئة ذات خطورة وبذلك يعود الجيش الإنجليزى مكانه السابق وعند عودته يحتل الطرق والموانئ إلى آخر ما ورد فى المعاهدة .

لم يذكر فى المعاهدة توقيت لبقاء الجيش البريطانى فى هذه الحالة المفاجئة . إذن فاحتلال البلاد فى يد الإنجليز فى كل وقت وإنه يبقى إلى الأبد ... ...

(أصوات : كفى هذا) .

إذا كنتم تريدون أن أنهى كلامى فأنا مستعد .

(أصوات : استمر) .

نحن نقول إنه يرجى لجيشنا فى مدة عشرين عاما أن يكون كفأ لحماية القناة . كيف لا يكون كفأ فى هذه المدة وقد بقى فى يد الإنجليز مدة أربعة وخمسين عاما وهى مدة الاحتلال ؟

يأتى الإنجليز اليوم بعد هذه المدة الطويلة ويقولون إن جيشكم ليس أهلا لحماية القناة لأن تعلياته ومعداته لا تتفق مع تعليمات ومعدات الجيش البريطانى .

لقد كان الجيش المصرى فيما سبق من الزمن فى يد ضابط إنجليزى واحد ولكنه بمقتضى المعاهدة سيصبح فى أيد كثيرة من رجال الجيش البريطانى هم رجال البعثة البريطانية التى ستتولى تدريبه وتمرينه وتنظيمه وإذن فسيكون للإنجليز شأن فى إعداد الجيش المصرى .

ماذا رأينا فى حالة الجيش المصرى بعد مضى هذه الأربعة والخمسين عاما؟ الذى رأيناه أنهم جعلوه عاجزا عن القيام بالدفاع عن البلاد فماذا يكون الحال إذا اشتركوا معنا الآن فى تنظيم إدارة الجيش . كيف يتركوننا نصلح جيشنا وقد جربناهم أربعة وخمسين عاما .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

بقيت لى كلمة أختم بها كلامى توفيرا لملالكم من السماع . أختتم كلامى بكلمة قالها زعيم إرلندا "دى ڤاليرا" وقد كانت بلاده كبلادنا وموقفه كموقفنا . ختم خطبة من خطاباته بمثل هندى قديم فقال :

"أنا إذا خدعت من أحد مرة فالذنب عليه وإذا خدعت منه مرة أخرى فالذنب على" .

(تصفيق) .

الرئيس — تقدم قبل أن يلقى حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك خطابه اقتراح من أربعة عشر عضوا بالاكتفاء بالخطب التى ألقيت ، هذا نصه :

"اقتراح

نتقدم لهيئة المجلس الموقرة أن تقرر بأن تسمع خطاب المعارض الباقى ممن طلبوا الكلام كمعارض وهو حضرة الشيخ المحترم الأستاذ هلباوى بك وبعده يسمع حضرة صاحب الدولة رئيس وفد المفاوضة ورئيس الحكومة ثم يؤخذ الرأى بعد ذلك بالقبول والرفض وبذلك ننتهى من هذا الموضوع الليلة .

على مصطفى الطاروطى . ابراهيم حليم مهنا . محمد المغازى . عفيفى البربرى . عبد الستار الباسل . محمد سليمان الوكيل . ابراهيم نوار . محمد عبد اللطيف . محمد كمال علما . محمد مرزوق . عبد الخالق سليم . الشافعى أبو وافيه . بيومى مدكور . صلاح الدين الشواربى" .

فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على هذا الاقتراح .

كلمة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء — حضرات الشيوخ المحترمين :

إن المعاهدة المعروضة على حضراتكم هى ثمرة الحركة الوطنية . وحركتنا الوطنية إنما نهضت بالأعمال لا بالنظريات والأقوال . نعتمد فيها على أنفسنا لا على غيرنا . ولذلك لم نكن لنركن إلى مساعدة نتوقعها من دول أجنبية لنا . ولو ركنا إلى ذلك ما وصلنا إلى هذه المعاهدة .

تاريخنا الحديث مصداق لسداد هذه الخطة . ففى سنة ١٨٤٠ حرمت الدول مصر من جنى ثمرة انتصارها وأبقتها تحت سيادة الدولة العثمانية بينما كانت حركتها حركة استقلال .

بعد ذلك ظلت مصر هدفا لمطامع الطامعين المتنافسين عليها . واحتلها الإنجليز بالرغم من بروتوكول التجرد عن الغرض الذى عقد فى سنة ١٨٨٢ فى الإستانة ففى نفس سنة ١٨٨٢ جاء الاحتلال الإنجليزى .

بعد ذلك أيضا جاء الاتفاق الودّى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ على حساب مصر .

وبعد ذلك أعلنت الحماية سنة ١٩١٤ فلما وضعت الحرب أوزارها على أساس مبادئ ولسن الأربعة عشر . ومنها مبدأ حرية تقرير المصير . وهبط الوفد المصرى أرض فرنسا مطالبا بتحقيق استقلال البلاد وحقها فى تقرير مصيرها . إذا به يفاجأ باعتراف الدكتور ولسن بالحماية الإنجليزية على مصر . الدكتور ولسن صاحب هذه المبادئ الأربعة عشر ومنها مبدأ حرية تقرير المصير .

بعد هذا أيضا أعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، هذا التصريح المحتفظ فيه بأربع مسائل . كلها تدخل فى سيادة البلاد داخلا وخارجا .

وأعلن للدول جميعها .

استمر تصريح ٢٨ فبراير قائما بتحفظاته رغم إنكار مصر له . ومع وجود هذه الدول . إلى أن حصل الاتفاق على هذه المعاهدة . بقى قائما إلى الآن وسيبقى إلى أن تنفذ هذه المعاهدة ولم تغن تلك الدول عن مصر شيئا . ولكن حركتنا كما قلت حركة قومية خالصة . قامت غداة الهدنة اعتمادا على الله تعالى وعلى حقنا وعلى أنفسنا وحدنا لا على أحد غيرنا .

(تصفيق) .

حركتنا حركة جهاد وتضحية معا . وفى الوقت ذاته حركة استغلال لهذا الجهاد .

(تصفيق) .

ولهذا كانت المفاوضة . وهى ترمى إلى أمرين : التمتع باستقلال البلاد الاستقلال التام ، وصيانة المصالح البريطانية فى الوقت ذاته بما لا يمس هذا الاستقلال . تلك المصالح التى كانت قائمة والتى كان من آثارها أن الدول تركتنا ولم تغن عنا شيئا .

(تصفيق) .

نعم يعرف الجميع أننا فى حركتنا — لا نعتمد إلا على جهادنا . وعلى أنفسنا . فإذا وجدنا ضالتنا فى الاتفاق مع إنجلترا . بقطع النظر عن دولية المسألة ، تمسكنا بها ، واغتنمناها . وإلا فالجهاد حتى نصل إلى هذه الثمرة .

(تصفيق) .

إن مصلحة بريطانيا تبينت بجلاء بعد كل أدوار الاحتلال ، تلك الأدوار التى تطورت فيها أسبابه . تبينت فى نهاية الأمر بأنها مصلحة المواصلات الإمبراطورية التى تعتبر قناة السويس شريانا أساسيا فيها . إذن أمامنا أمران : أمامنا تحقيق التمتع باستقلالنا ، وأمامنا فى الوقت ذاته أن نتفاهم مع إنجلترا على ضمان هذه المصلحة الخاصة بها . بما لا يمس هذا الاستقلال .

هل تظنون أو يمكن أن تعقلوا حضراتكم أن هذا الضمان يكفى فيه أن نقول لإنجلترا اتركينا من الآن ونحن على ما نحن عليه من عدم الاستعداد الحربى أو اكتف بمعاهدة الصداقة والمحالفة ونحن كفيلون بأن نقوم بهذا الدفاع وحدنا ولا نحتاج لمساعدة الحليف؟ أتظنون أن هذا يكون مقبولا ؟ كلا . ولا يمكن أن يكون معقولا . ومن أجل ذلك كانت كل المفاوضات التى قامت لأجل تسوية المسائل التى بيننا وبين الإنجليز تقوم على أن نرخص لهم بوجود نقطة عسكرية فى الأرض المصرية للمساعدة على ضمان حرية الملاحة وسلامتها فى القناة . إلى أن نصل إلى تقوية جيشنا .

لم يكن ذلك عيبا وقد أشير إليه على ألسنة الخطباء والمحاضرين سواء فى مجلس النواب أو خارجه أو فى مجلس الشيوخ . ولم يكن ذلك طعنا فى مشروعات المفاوضة . ولا طعنا فيمن قاموا بها . إنما جاء تقريرا للواقع . ولأن مصر كلها ، من بدء حركتها فطنت لهذه الحالة ووضعت لها علاجها ، حالة ضرورة تأمين الإنجليز على مصالحهم الخاصة بما لا يمس استقلالنا .

لذلك تكلمنا عن مشروعات المفاوضات السابقة . من مشروع الوفد فى سنة ١٩٢٠ إلى مشروع عدلى — كيرزون فى سنة ١٩٢١ إلى مشروع ثروت — تشمبرلن بعد ذلك فى سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ إلى مقترحات هندرسون — محمد محمود إلى مفاوضات النحاس — هندرسون إلى هذه المعاهدة . قارناها وذكرناها لا لنعيب عليها أمرا ولا لنطعن فيها وإلا كنا طاعنين فى أنفسنا . ونحن نربأ بأنفسنا من أن نطعن فى أنفسنا . لقد قدنا حركتنا ، ونقودها ، وسنقودها بهذه الروح القوية . والعزم الأكيد على تحقيق استقلال البلاد والتمتع به مع صيانة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع استقلالنا . والوصول بقوتنا إلى المستوى المطلوب فيصبح حليفنا فى غنى عن أن يبقى عندنا جنديا واحدا يساعدنا على تحقيق هذا الغرض .

(تصفيق حاد) .

إن مشروع سعد مشروع الوفد المصرى الذى كان جامعا لكل عناصر الأمة متحدة — عناصرها التى أصبحت فيما بعد وفديين وأحرارا دستوريين واتحاديين وشعبيين وغيرهم — إن هذا المشروع أرجو أن يفهم الغرض من الكلام عنه . ليس الغرض طعنا فيه ولا عيبا عليه ولكن لبيان أن الترخيص للجانب البريطانى بنقطة عسكرية إنما كان أمرا مسلما به فى حركتنا من بدئها . لماذا ؟ لأنها حركة عملية لا فرض فيها ولا خيال .

(تصفيق) .

ولما قيل بأن سعدا فى سنة ١٩٢٤ أبى أن يقبل وجود أى جندى بريطانى على أرض مصر لأن ذلك يمس الاستقلال . رددنا على هذا وبيناه فى مجلس النواب بأن سعدا الذى قبل مشروع سنة ١٩٢٠ ووضعه . سعدا الذى قبل مشروع ملنر بعد إدخال تحفظات الأمة عليه . سعدا هذا تفاوض مع ماكدونالد فى سنة ١٩٢٤ وتبين منه أنه يقصد شيئا آخر غير نقطة عسكرية

وقتية . تبين منه أنه يريد أن يحمى القناة دائما بقوات الإنجليز عندئذ، ولأجل ذلك قال سعد بأنه لا يقبل مطلقا أن يكون هذا موكولا لجندى بريطانى فى أرض مصرية ، لأنه يمس الاستقلال .

ولو أن المجال اتسع بين سعد وما كدونالد فى ذلك الوقت للمفاوضة والدخول فى الأخذ والرد فى التفاصيل لما أنكر سعد ما قبله فى سنة ١٩٢٠ ولاستطاع أن يصل إلى ما يحقق الغرض بالترخيص لقوة عسكرية لأجل محدود . ولغرض معين كما كان فى مشروع الوفد وفى مشروع ملنر بعد إدخال التحفظات عليه .

كذلك استشهدوا برفض عدلى فى مفاوضات عدلى — كيرزون . ولكن عدلى الذى قبل مشروع ملنر بتحفظاته والذى فاوض كيرزون بعد ذلك هو ووفده الرسمى على أساس هذا المشروع مع التحفظات إنما رفض لما رأى أن كيرزون تشدد فى مطالبه فى النقطة العسكرية وطلب ان تكون مؤبدة من جهة وألا تكون محددة بزمان ولا بمكان . ولأغراض غير ضمان الدفاع عن قناة السويس منها أن تصل هذه النقطة إلى المحافظة على الأمن فى هذه البلاد .

فلما اتسع القصد وخرجت النقطة العسكرية عن الغرض والوضع الذى قبله الوفد وقبله عدلى باشا وكان مع الوفد فى مفاوضات ملنر لما اتسع الغرض قال عدلى حينئذ : لا . ورفض المشروع — وحسنا فعل — ولا يؤخذ من هذا أنه لم يقبل وجود نقطة عسكرية بالوضع و بالحد الذى شرحته لحضراتكم .

كذلك قالوا فى مشروع ثروت — تشمبرلن أن ثروت رفضه لأنه يؤبد الاحتلال ويجعله شرعيا . لم يكن ذلك . بل إن ثروت باشا كان قابلا لنقطة عسكرية . بل كان قابلا لأشد مما كان يسعى إليه الوفد وعدلى . ولما تقدم المرحوم ثروت باشا بمشروع تشمبرلن إلينا رأينا نحن الوفد أن هذا المشروع قد انتقل من الغرض الأصلى الذى كنا نقبله إلى غرض آخر هو تأبيد الاحتلال . وجعله شرعيا . فلم نقبله ورجوناه فى أن يعرض الأمر على هيئة مجلس الوزراء . وأنا أعرضه على هيئة الوفد . فكانت كلمة الجميع ، الوفد والوزارة — ما عدا المرحوم ثروت باشا — الرفض إجماعا ، رفض المشروع من أساسه بدون الدخول فى التفاصيل لأنه كان يؤدى إلى أبدية الاحتلال .

كذلك مقترحات هندرسون — محمد محمود ، فيها أيضا هذه النقطة العسكرية ، نحن لا نطعن . إنما نبين أن هذا كان مقبولا من الجميع بل إن النقطة العسكرية فى مقترحات هندرسون — محمد محمود كانت شديدة إلى حد أنها لم تكن لها نهاية وكانت تشمل منطقة القناة برمتها من شمالها إلى جنوبها شرقى الخط ٣٢° الذى تكلموا عنه بينا تحسن ذلك فى مشروع سنة ١٩٣٠ وفى معاهدة سنة ١٩٣٦ كما سأبين لحضراتكم .

هذه النقطة إذن مقررة . يقولون كيف ذلك ؟ وكيف يسمح بها فى حين أن اتفاقية الإستانة فى سنة ١٨٨٨ كفيلة بحماية الملاحة فى قناة السويس . نعم هى كفيلة ولكن عند من يقبل بها وقد قالت الحكومة البريطانية إنها لا يمكن أن تتخلى عن ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وهى شريان لها إلا إذا ضمنت الدفاع عنها . ونحن فى الواقع لم نخرج عن اتفاقية سنة ١٨٨٨ بل بالعكس وصلنا إلى أحسن منها لأنها كانت تجعل مهمة الدفاع عن القناة على مصر . وكانت مصر تلجأ إلى تركيا إذا كانت قواتها لا تكفى لهذا الدفاع وهى أى تركيا تلجأ إلى الدول الأخرى . كنا نلجأ إلى تركيا ومركزها معنا مركز السيد . أما الآن فمركزنا بالنسبة لإنجلترا مركز الحليف وفرق بين الحليف والسيد .

(تصفيق حاد) .

إخوانى : تكلم البعض كثيرا عن النقطة العسكرية التى جاءت فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . قالوا إنها كل شىء وجبت كل شىء . وجعلت الاستقلال هباء . وليس هذا بصحيح لأن هذه القوة حدد الغرض منها ، ووقت وجودها .

حدد غرضها بأن تساعد مصر فى ضمان سلامة الملاحة فى القناة . أعنى أن مصر هى المكلفة أصلا بالدفاع عن أرضها وعن حرية الملاحة فى قناة السويس لانه جزء لا يتجزأ من أرضها وفى الوقت نفسه رخصت مصر لإنجلترا أن تساعدها فى ضمان حرية الملاحة فى القناة بالقوة التى أجازتها إلى أن يتغير الحال . وليس بصحيح أن الدفاع عن قناة السويس واقع على عاتق إنجلترا لا على عاتق مصر . والنص صريح فى ذلك . وقد وصلنا إلى هذا النص بحكمة كبيرة فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ و سنة ١٩٣٦ . فوقتت فيه المدة بحالة مادية واقعية هى أن تصل قواتنا إلى درجة تضمن فيها بنفسها و بمفردها حرية الملاحة وسلامتها فى قناة السويس فمتى وصلنا إلى هذه الحالة فليس للإنجليز أن يستمروا فى البقاء . فإن طلبوا ذلك ، فأمامنا عند الخلاف المحكمون وعندئذ نبين حقنا وندافع عنه فلا يستطيع أحد أن يناقضنا إلا إذا تحكم فينا بقوته . والقوة لا حيلة لنا فيها . على أن القوة المرخص بها زالت عنها صفة الاحتلال وهى لا تمس السيادة المصرية فى شىء نص على ذلك نصا صريحا . وهو نص لا يكون مفهوما إذا لم تحدد مدة للجلاء ، لأن القوة العسكرية عندئذ تكون مقصودة لذاتها أما مع تحديد مدة للجلاء فيكون لهذا النص كل قوته وكامل مداه .

إذن لا إبهام ولا غموض فى الغرض من النقطة العسكرية ولا يجوز التشكك فى الاستقلال ما دامت النصوص صريحة تحقق هذا الاستقلال فى الداخل والخارج . فالبوليس فى أيدينا والقوة الأجنبية فيه يستغنى عنها فى مدى خمس سنوات كل سنة خمسها فتصبح كل وظائف البوليس فى أيدى المصريين بعد انقضاء هذه المدة . والإدارة الأوروبية تلغى فورا . والمستشاران المالى والقضائى أصبحنا أحرارا فى الاستغناء عنهما . وحماية الأجانب من حقنا . ونحن المسئولون عن الأمن والمسئولون عن جميع سكان مصر . مصريين وأجانب .

قالوا إنه لم ينص على الأقليات فى مشروع سنة ١٩٣٦ فى حين أنه نص عليها فى معاهدة سنة ١٩٣٠ والسبب هو أننا قلنا فى المحادثات إن هذا النص ليس له داع لأننا نحن المصريين جميعا لا نحب أن يقال إن فينا أقلية وأغلبية.

(تصفيق) .

كذلك أصبحنا أحرارا فى عقد المعاهدات السياسية مع جميع الدول الأخرى .

أليست هذه هى مظاهر الاستقلال فى الداخل والخارج ؟

ثم إن حريتنا فى تقوية جيشنا هى أهم شىء وأنتم تعلمون أنهم كانوا من قبل يحرمون علينا تنظيم جيشنا حتى إن لجنة فرعية برلمانية تعرضت لهذا الأمر وذكرت فى تقرير فرعى — لم يكن قد قدم إلى اللجنة الأصلية — اقتراحا بتنظيم الجيش ، فجاءت الأساطيل الإنجليزية تهددنا وحالت القوة بيننا وبين تنظيمه .

والآن قد أصبحنا أحرارا فى تنظيمه وتقويته وعلى هذه التقوية يتوقف جلاء الإنجليز عن بلادنا فإذا وصلنا إليها فبها ونعمت وإن لم نصل فالذنب علينا نحن لا على المعاهدة .

(تصفيق) .

ويشككون فى نية الإنجليز بأنهم يدققون فى كل شىء لهم بينما نحن فيما يتعلق بحقوقنا نكتفى بالإجمال دون التفصيل . لا يا إخوانى . التدقيق من جانبهم مفهوم . نعم مفهوم . لأنهم فيما يختص بالثكنات ما كانوا يسمحون بأن نتولى بناءها لأن الأمر يتعلق براحة جنودهم فتمسكوا بأن يتولوا البناء على نفقاتنا وحددوا المبلغ بستة ملايين من الجنيهات ثم بخمسة ملايين ندفعها على ألا نكون مسئولين عن البناء فقلنا إننا لا نقبل هذا . ولا بمليون واحد لأن الأرض أرضنا فيجب أن نتولى البناء ولأنه سيؤول إلينا . فلما سلموا بذلك — قالوا : يجب إذن أن تكون الثكنات من كيت وكيت . فقلنا لا بأس . وطلبنا أن تقدم المواصفات لبحثها والاتفاق عليها على أن نتولى البناء بأنفسنا ، بمقاولينا وعمالنا وموادنا .

واشترط شرط أساسى هو أن تكون الطلبات معقولة وألا تخرج عن الالتزامات وإن اختلفنا فى التنفيذ فصلت فى الأمر لجنة منا ومنهم . فذلك التدقيق له علته فقد كنا نناضل . هم يريدون أن يتولوا البناء لا للاستقرار بل لراحة جنودهم . ونحن نريد أن نتولى بأنفسنا البناء ، ومن هنا جاء التدقيق .

كذلك الطرق . قيل إنهم دققوا فى أمرها ووصفت بحدود معينة بمتانة كيت وكيت . حصل هذا . ولذلك أيضا علته . فإنهم ما كانوا يقبلون أن يتركوا القاهرة ولا الإسكندرية ليتمكنوا من صد الهجوم على القناة حيث يقع .

طلبوا ذلك . وما طلبوه فى سبيل الدفاع عن مصر ولكن فى سبيل الدفاع عن حرية الملاحة فى قناة السويس . فقلنا حسنا . فى استطاعتنا أن نجعل الطرق معبدة — وهذا من برنامجنا — بحيث تصلح أيضا للأغراض الحربية فيمكن الانتقال إلى حيث تريدون بالسرعة المطلوبة . ولأجل أن تحتمل هذه الطرق القوات الحربية التى تنتقل من القناة لتصل فى الوقت المناسب فى حالة الخطر المفاجئ اشترط أن تنشأ بحيث تكون صالحة للأغراض الحربية ومن هنا جاء التدقيق ، وله علته .

قيل كيف تدققون فيما يتعلق بهم ولا تدققون فيما يتعلق بنا ؟

إخوانى : ما كان لنا أن ندقق فى الشروط التى يصل بها جيشنا إلى حالة تمكنه من الدفاع بمفرده عن حرية الملاحة والدفاع عن القناة . ما كان لنا ذلك ، لأن هذا مرهون بوقته وتابع للظروف التى تحيط بالموضوع فرأينا أن نترك هذا للفصل فيه بطريقة واقعية على أساس ما يكون لازما فى ذلك الوقت.

قال حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك إنه سأل معالى مكرم عبيد باشا هل جرى حديث فى ذلك الموضوع ؟ لا . أيها السادة لم يجر حديث ولم نشأ أن يجرى حديث فى ذلك وكان هذا لحكمة سياسية .

ولقد قلت فى مجلس النواب إنه عندما تصل قواتنا إلى عدد القوات الإنجليزية التى تكون فى القطر وهى لا تزيد على عشرة آلاف جندى وقد تنقص نطلب وقتئذ الجلاء . فهل يستطيع الإنجليز أن يقولوا إن قواتكم لا تكفى (مع أنها ستكون بطبيعة الحال مجهزة بالسلاح والذخيرة) لأن لهم قوات أخرى فى فلسطين وغيرها . كلا أيها السادة فالعبرة بقواتهم الموجودة فى مصر أما القوات الأخرى فتأتى إلينا بمقتضى المحالفة ولذلك نص على استمرار هذه المحالفة . ويلاحظ أن عدد القوات المرخص بها ليس محتما أن يصل إلى عشرة آلاف فمن الممكن أن ينقص عن ذلك بالتدريج كلما زادت قوة الجيش المصرى ويكون ذلك من مصلحة الطرفين كما أن من مصلحتهما الاتفاق على الجلاء النهائى عند ما يجد الإنجليز بعد عشر سنوات أو عشرين سنة أن قوة الجيش المصرى تكفى للدفاع فيقولون حينئذ مالنا نتحمل أعباء جيشنا فى مصر ونرهق دافعى الضرائب فى إنجلترا فينسحبون ويتم بالاتفاق ما كانت مصر تسعى وتصبو إليه .

وأؤكد لكم أننا بعد مفاوضتنا مع الإنجليز قد تبينت لنا نياتهم الطيبة ووثقوا بنا ووثقنا بهم فيجب أن نأخذ الأمور على حقيقتها ويجب ألا نتشكك فى النيات .

(تصفيق) .

وليس أدل على حسن نيتهم من أنهم خلوا بيننا وبين تقوية جيشنا بل قبلوا أن يقتسموا لنا المساعدة بالبعثة التعليمية والأدوات العسكرية الخ .

واجبنا إذن أن نعمل مخلصين على تقوية الجيش بدلا من التشكك حتى نستطيع أن نقول نحن حلفاؤكم وقد وصلنا إلى مثل قوتكم ولا حاجة بكم إلى البقاء ، والنية طيبة فاتركونا ، واعفوا أنفسكم من هذه الأعباء .

قالت المعارضة لكن المنطقة العسكرية زادت كثيرا بالنسبة لمشروع هندرسون — محمد محمود فليس ذلك صحيحا لأن منطقة سنة ١٩٢٩ كانت على طول القناة شرق الخط ٣٢° وكانت تشمل السويس وبورسعيد .

أما بالنسبة لمشروع سنة ١٩٣٠ فقد اقتضى تطور الأحوال الدولية والفنون الحربية زيادة العدد ألفين واقتضت هذه الزيادة السماح بمكان آخر تعسكر فيه القوات على شاطئ البحيرة المرة الكبرى ويجب أن نفرق بين ذلك وبين المنطقة المرخص بها للمناورات اليومية والسنوية . وهذه المناورات تجرى فى الصحراء بعيدا عن الأراضى المزروعة . ولقد قال البعض إن المساحة التى تجرى فيها المناورات نصف مساحة الأرض المزروعة فى مصر ولكن الأرض المزروعة لا تزيد على $\frac{1}{٣٠}$ من مساحة القطر المصرى والباقى صحراء . فيجب لمن أراد المقارنة أن يقارن بين المساحة المخصصة للمناورات وبين مساحة القطر كله أو مساحة الأرض غير المزروعة .

ولاحظوا كذلك يا حضرات الشيوخ المحترمين — وهذا أمر مهم جدا — أنه لا توجد نقطة عسكرية فى بورسعيد ولا فى السويس كما بينت فى ردى على حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا . كما أرجو أن تلاحظوا حضراتكم أيضا أنه يصح لنا أن نضع جيشنا على طول القناة كما يصح أن يتزن هناك . فليس الأمر خاصا بهم بل نحن أيضا لنا هذا الحق فى أن نضع قوات مصرية على القناة لأن الغرض الأصلى — كما قلت لكم — أن يتعاون الجيشان ، نحن بصفة أصلية وهم بصفة مساعدين ، بسبب المصلحة المشتركة للدفاع عن سلامة القناة وحرية الملاحة فيها .

وعلى كل حال كل هذه الأمور من مناورات وغيرها موقتة . ولا يبقى لها أثر بعد تمام الجلاء .

(تصفيق) .

قالوا لماذا نحتكم إلى عصبة الأمم بمقتضى عهدها الحالى؟ وجوابى أن هذا لأنه هو العهد المعروف لنا ولأنه من الجائز أن يعدل فى المستقبل فى غير مصلحتنا .

لقد اشترطنا نحن أن ينص على عهد العصبة الموجود المعروف ، والمعروف لنا خير من المجهول . وفى تلك الحالة إما أن نقبل الأحكام على حالتها و إما أن نتفق على مايقوم مقامها وهذا مفهوم جدا . من أجل هذا كله ترون يا إخوانى أن المعاهدة بأحكامها هى التى تكفل استقلالنا لأن الجلاء يكون بحكمها وبقوتنا نحن . ومن أجل هذا قلنا إنها معاهدة الشرف والاستقلال وأفخر بأنها معاهدة الشرف والاستقلال .

(تصفيق) .

يجب علينا إذن يا إخوانى — وهذه هى حال المعاهدة — ألا نشكك فيها ، بل واجبنا باعتبارنا مصريين وطنيين أن نأخذ فى تقوية جيشنا لنستفيد بما ورد فيها ونظهر حقيقة بالمظهر اللائق بنا كأمة تعمل بما لها من قوة وجيش لا أن نتكلم ونحن لا نملك شيئا .

طبيعى أن يجد كل معارض فى المعاهدة كلاما يستطيع أن يقوله لأنها ليست خالية من وجود هذه القوات الأجنبية فى بلادنا فللمعارض أن يتكلم فيها كما يشاء ، ولكن عليه عند ما يتكلم أن يراعى الظروف فإذا راعاها فإنه لا يستطيع أن يقول شيئا ، الواقع هو ذلك . قد تقول : أنا قوى بنفسى ولست فى حاجة إلى أى حليف أو مساعد أو سند ، قل ذلك حينما تكون قادرا قويا بنفسك ، ولكن — وأنت لم تصل بعد إلى هذه الدرجة — لا يصح أن تقول ذلك بل يجب عليك أن تراعى الظروف ومن أجل ذلك قلت إن هذه الظروف قهرية اضطرارية .

كل الذين عارضوا المعاهدة ذكروا ما عنّ لهم فى تكييف النقطة العسكرية . ولاجدال فى أن كلا حرّ فى تكييف المعاهدة وفى أن يقول فيها ما شاء إنما لا يمكن أبدا أن ينكر واحد منهم الحقائق الساطعة وهى أن هذه المعاهدة كفلت لنا زوال الاحتلال فعلا عندما نصل بمقتضى المعاهدة بقواتنا إلى النتيجة المنشودة (تصفيق) . كل له الحق فى التكييف كما قلت ولكن المبالغة فى التشكيك لا تجوز وبخاصة إذا وصلت الى درجة أن يقوم شيخ محترم بينكم ويقول إننا نعرف أن القناة ضرورية للدولة البريطانية وأولى بنا أن نتركها لهم ونصارح الأمة بذلك ونسلم للإنجليز بها لنكسب حقوقا أخرى . لا يا سيدى إننى باعتبار كونى مصريا أنزهك عن أن تقول ذلك وأنت مصرى مثلى ، لأن كل المصريين نهضوا لشىء واحد هو تحقيق الاستقلال والجلاء الفعلى عن البلاد (تصفيق) . على أنى أحمل لك ذلك — ولو أنك تشددت فيه — على محمل التهكم . وأنزهك عن أن تقصده جادا . أعتقد أنك أردت أن تقول إن هذه التقييدات شديدة لدرجة أنه أولى بنا أن نترك القناة عن أن نقبلها . نعم لقد قلتها ولا شك تهكما ، لا قصدا ، فإذا لم يكن هذا قصدك ، فأنا أرجو أن يكون قصدا لك . ولا أرجو غير هذا . فهو خير لك ، كشيخ ، وكمصرى لنكون جميعا يدا واحدة فى سبيل الوصول بقواتنا إلى جلاء آخر جندى بريطانى عن بلادنا . (تصفيق حاد) .

كذلك الحال فى مسألة السودان فقد وصل التشكيك بحضرة الشيخ المحترم لدرجة أن قال إن أبناءنا وجيشنا فى السودان سيبقون منقطعين عنا لا صلة لهم بنا ولا بوزارتنا .

ولقد بينت خطأ ذلك فى ردى على سؤال حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا وبينت الواقع والحقيقة بل بلغ الأمر إلى أن يقول حضرته مالنا والسودان فلنترك السودان .

وما قلتـه عن القناة أقوله عن السودان فليس هناك مصرى يقبل ترك السودان ولا حضرة الشيخ المحترم وهيب دوس بك يقبل ذلك فأنا أحمـل ما قاله على أنه تهكم .

(تصفيق حاد) .

يشككون كذلك حتى فى موضوع الامتيازات الأجنبيـة معترضين على ما ورد بشأنها فى حين أن الإجماع متفق على أن ما كسبناه منها هو درّة فى هذه المعـاهدة . لا أرغب فى إطالة الكلام فى الرد على أقوال المعارضين مكتفيا بمـا أبداه حضرات من تكفلوا بالرد عليهم ردا وافيا إنما لى أن أجيب عن سؤال : لمـاذا نعطى المحاكم المختلطة الاختصاص الجنائى بالنسبة للأجانب أثناء فترة الانتقال ؟ هذا طلبنا نحن المصريين . ولمـاذا طلبناه ؟ لأننا أردنا أن يكون التشريع من الآن أى بعـد إتمـام الاتفاق على إلغاء الامتيازات ساريا على المصريين والأجانب على السواء . فإن لم نعط المحاكم المختلطة حق الاختصاص الجنـائى عطلنـا تطبيق القوانيـن الجنائيـة المصرية على الأجانب طوال فترة الانتقال . وستكون القوانين الجديدة فى مصلحة الجميع بطبيعة الحال . ويهمنا أن يكون تطبيق القوانين منذ صدورها على جميع سكان مصر على السواء . أما القول بخلاف ذلك وترك الاختصاص الجنائى للمحاكم القنصلية فيؤدى إلى فوضى إذ أن هـذه تطبق قوانين بلادها على رعاياها الأجانب بينما نحن نطبق قوانيننا على المصريين ونحن نسعى لتوحيد القوانين وتطبيقها على جميع سكان مصر .

(تصفيق) .

على أن هـذا الاختصاص سيكون من ناحيـة أخرى موقتا حتى يحين الوقت بعد فترة الانتقال التى ستتفق عليها مع الدول صاحبات الامتياز لإلغاء المحاكم المختلطة .

ياحضرات الشيوخ المحترمين : تلك هى المعاهدة المعروضة عليكم لتبدوا فيها رأيكم وتصدروا حكمكم وهى ثمرة جهاد طويل عانت فيه الأمة ما عانته من الويلات ، وبذلت ما بذلته من التضحيات . ونتيجة مجهود شاق اضطلع به المفاوضون فى ظروف دقيقة حتى وصلوا بفضل الرغبة الصادقة من الجانبين إلى الاتفاق المنشود لخير البلدين . مجهود شاق طويل دام مائة وخمسين يوما ويرجع الفضل فيه إلى جميع المفاوضين واحدا واحدا فقد بذل كل منهم جهده لتحقيق أمانى البلاد فهو يستحق منكم كل شكر وثناء (تصفيق) . وهذا الاتفاق كما بينت لحضراتكم يكفل الجلاء ويحقق الاستقلال ويجعل أمر ذلك إلينا . فإذا قوينا جيشنا ورفعناه إلى المستوى المطلوب تم ما كفلته لنا المعاهدة من جلاء القوات البريطانية نهائيا عن أرض مصر . أما إذا توانينا وتراخينا فلن يقع الذنب على المعاهدة ولكن يقع علينا . فلندرك ذلك جيدا ولنستقبل هذا العهد الجديد الذى فتحت أبوابه لنا عارفين حقنا قادرين مسئوليتنا مؤتلفى القلوب متحدى الغايات لتأخذ مصر مكانها اللائق بها بين الأمم المستقلة وتبلغ ما تصبو إليـه من عز ومجـد وفخـار وليكن شعارنا دائما : جهاد واتحاد فى سبيل رفعة البلاد .

(تصفيق حاد متواصل) .

٣ — تلاوة مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بالموافقـة على معاهدة الصـداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى — أخذ الرأى عليه — إقراره

الرئيـس — يتلى الآن مشروع القانون لأخذ الرأى عليه بالنداء بالاسم .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليـه وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة [1] الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بلندرة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع القانون فكانت النتيجة كما يأتى :

[1] راجع نص المعاهدة السابق نشره بصفحة ٧

عدد الأصوات التي أعطيت ١١٦
الأغلبية المطلقة ٥٩
الموافقون ... ... ١٠٩ [١]
غير الموافقين ... ... ٧ [٢]

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون بأغلبية ١٠٩ أصوات من ١١٦ صوتا .

---

(١) محمد أحمد الشريف بك . محمد الحفنى الطرزى باشا . الأستاذ محمد السيد ابراهيم غنيمه . محمد المغازى عبد ربه باشا . محمد توفيق رفعت باشا . محمد رشوان الزمر بك . محمد زايد جلال افندى . محمد سليمان الوكيل باشا . محمد صفوت باشا . محمد طلعت حرب باشا . محمد عبد اللطيف افندى . محمد عبد المجيد العبد افندى . محمد علوى الجزار بك . محمد على مرور بك . محمد فهمى صادق شتا افندى . محمد كمال علما باشا . محمد لبيب ابراهيم فرج أبو الجدايل افنـدى . محمد محمد الشناوى بك . محمد مرزوق افندى . محمود الاتربى باشا . الأستاذ محمود شاكر عبد اللطيف . مراد الشريعى بك . مرسى وزير عبـد الله بك . مصطفى راضى بك . الفريق موسى فؤاد باشا . الأستاذ ميشيل رزق .

ابراهيم الطاهرى بك . ابراهيم حليم مهنا افندى . ابراهيم سيد احمد بك . الشيخ ابراهيم عبد الحميد نوار . الشيخ ابراهيم محمد فراج . ابراهيم نور الدين بك . الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله . أحمد حسين بك . أحمد حميد أبو ستيت بك . أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى افندى . أحمد عبده بك . أحمد كامل بك . أحمد مدحت يكن باشا . أحمد مصطفى عمرو باشا . الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز . اسماعيل مصطفى الملوانى افندى . السيد محمود الشندويلى بك . الشيخ الشافعى أبو وافيه . ألكسان أبسخرون باشا . أنطون الجميّل بك .

بطرس خليل بطرس بك . بهجت السيد أبو على بك . بيومى مذكور بك .

جعفر ولى باشا .

الدكتور حافظ محمد مؤمن . حسن وشوان حمادى بك . الأستاذ حسن عبد القادر . حسن محمد الوكيل افندى . حسن محمد شمير افندى . حسن مظلوم باشا . حسن نبيه المصرى بك . الشيخ حسين صالح خليفه . حسين عبد الكريم العمارى افندى . حسين فوده بك . الأستاذ حسين محمد الجندى .

خليل ثابت بك .

الدكتور زكى ميخائيل بشاره . زكى ويصا بك .

سعد مكرم بك . سيد عبد الرحمن السيد أبو دومه بك . سيد قرشى بك . سيد محمد خشبه باشا .

صادق وهبه باشا . صلاح الدين الشواربى بك .

الشيخ طه حسنين .

الأستاذ عباس الجمل . عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك . عبد الحكيم عسكر بك . عبد الحميد اسماعيل أباظه بك . الدكتور عبد الحميد أمين عزب . عبد الحميد سليمان باشا . الدكتور عبد الحميد فهمى . الدكتور عبد الخالق سليم . الأستاذ عبد الرحمن البيلى . الدكتور عبد الرحمن عوض . عبد الرحمن فتوح افندى . عبد الرحمن للوم بك . الأستاذ عبد الرحيم محمد مهنا . الأستاذ عبد الرزاق القاضى بك . عبد الستار الباسل بك . عبد الستار حسن عمران افندى . الدكتور عبد العزيز العجيزى بك . عبد الفتاح الوزى بك . عثمان السيد ناصف بك . الأستاذ عزيز ميرهم . عفيفى حسين البربرى افندى . الشيخ على رمضان الطوبجى . اللواء على صدق باشا . على عبد الرازق بك . الفريق على فهمى باشا . على كمال حبيشه بك . الشيخ على محمد مروان . الشيخ على مصطفى الطاروطى . عوض برعى بك .

فهمى حنا ويصا بك . فوزى ناشد افندى .

كامل ابراهيم بك .

لويس أخنوخ فانوس افندى .

الأستاذ يوسف أحمد الجندى . يوسف أصلان قطاوى باشا . الأستاذ يوسف عبد اللطيف . الشيخ يوسف يوسف الشرنوبى .

الأستاذ محمود بسيونى .

(٢) محمد حافظ رمضان بك . محمد على علوبه باشا .

الأستاذ وهيب دوس بك .

ابراهيم الهلباوى بك . أحمد محمد خشبه باشا .

حافظ حسن باشا . حسن صبرى باشا .

جلستا فض الدورة البرلمانية غير العادية

(ا) جلسة مجلس النواب الخامسة

(ب) جلسة مجلس الشيوخ التاسعة

جلسة مجلس النواب

(١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطتى الجلستين الثالثة والرابعة ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — جاء فى السطر الأول من الصفحة الرابعة عشرة من مضبطة الجلسة الثالثة عبارة "اقتضت هذه المعاهدة أن تنشىء روسيا أساطيل فى البحر الأسود" وصحتها "اقتضت هذه المعاهدة ألا تنشىء روسيا أساطيل فى البحر الأسود" .

الرئيس — يصحح ذلك .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال — جاء بالصفحة الثامنة عشرة من مضبطة الجلسة الرابعة فى صدد ردى على كلام حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى عبارة "أشرت إلى التعاقد" وصحتها "أشرت إلى تعاقد إنجلترا عن جميع الأجانب" .

الرئيس — يصحح ذلك ، والآن هل توافقون على مضبطتى الجلستين الثالثة والرابعة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — الكلمة لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — حضرات النواب المحترمين :

قبل أن أتلو على حضراتكم مرسوم فض الدورة غير العادية ، أعلن باسم الحكومة واسم الهيئة الرسمية للمفاوضة عظيم اغتباطنا بموافقتكم على معاهدة الصداقة والتحالف بيننا وبين بريطانيا العظمى ، وخالص شكرنا لحضراتكم جميعا ، من مؤيدين ومعارضين ، على ما أبديتموه من ثقة كريمة بنا ، وما بذلتموه فى بحث هذه المعاهدة من جهد كبير ، مدفوعين بعامل واحد ، هو تحقيق خير البلاد .

ومما زاد فى اغتباطنا ، ما ساد المناقشات فى هذا الأمر الحيوى الخطير من حرية وسعة صدر وشعور بالمسئوليات . والأمل وطيد فى أن تستمر هذه الروح الطيبة سائدة بيننا ، فلا يمنعنا ما قد يقع من خلاف فى الرأى من أن نمضى كلنا يدا واحدة فى سبيل رفعة الوطن .

ولا أنسى ما أبداه صديق المحترم رئيس هذا المجلس الموقر من حكمة وسداد فى إدارة المناقشات .

والآن أتشرف بأن أتلو على حضراتكم مرسوم فض الدور غير العادى :

"مرسوم

بفض الدور الغير العادى لانعقاد البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من الدستور وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

(المادة الأولى)

يفض الدور الغير العادى لانعقاد البرلمان .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من وقت تبليغه إلى البرلمان .

(صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

محمد على
عبد العزيز عزت
شريف صبرى
بأمر مجلس الوصاية
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس"

(تصفيق حاد) .

الرئيس — رفعت الجلسة .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء .

جلسة مجلس الشيوخ

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ — التصديق على مضبطتى الجلستين السابقتين
(السابعة والثامنة)

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطتى الجلستين السابقتين السابعة والثامنة ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس — صدق المجلس على مضبطتى الجلستين السابعة والثامنة .

٢ — كلمة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

حضرات الشيوخ المحترمين :

قبل أن أتلو على حضراتكم مرسوم فض الدورة غير العادية أعلن باسم الحكومة واسم الهيئة الرسمية للفاوضة عظيم اغتباطنا بموافقتكم على معاهدة الصداقة والتحالف بيننا وبين بريطانيا العظمى وخالص شكرنا لكم جميعا مؤيدين ومعارضين على ما أبديتموه من ثقة كريمة بنا وما بذلتموه فى بحث هذه المعاهدة من جهد كبير مدفوعين بعامل واحد هو تحقيق خير البلاد .

ومما زاد فى اغتباطنا ما ساد المناقشات فى هذا الأمر الحيوى الخطير من حرية وسعة صدر وشعور بالمسئوليات . والأمل وطيد فى أن تستمر هذه الروح الطيبة سائدة بيننا فلا يمنعنا ما قد يقع من خلاف فى الرأى من أن نمضى كلنا يدا واحدة فى سبيل رفعة الوطن .

ولا أنسى ما أبداه صديق المحترم رئيس هذا المجلس الموقر من حكمة وسداد فى إدارة المناقشات .

والآن أتشرف بأن أتلو عليكم مرسوم فض الدورة غير العادية .

٣ — مرسوم

بفض الدور غير العادى لانعقاد البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

(المادة الأولى)

يفض الدور الغير العادى لانعقاد البرلمان .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من وقت تبليغه إلى البرلمان .

صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

(تصفيق حاد) .

(انفض دور الانعقاد غير العادى فى الساعة التاسعة مساء) .

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ (*)

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة — ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع عليها بلندره فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى عابدين فى ٦ رمضان سنة ١٣٥٥ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير الخارجية — وزير الصحة العمومية — وزير الداخلية — رئيس مجلس الوزراء
واصف بطرس غالى — مصطفى النحاس — مصطفى النحاس — مصطفى النحاس

وزير الزراعة — وزير المواصلات — وزير المالية — وزير الأوقاف — وزير الأشغال العمومية
أحمد حمدى سيف النصر — محمود فهمى النقراشى — مكرم عبيد — محمد صفوت — عثمان محرم

وزير المعارف العمومية — وزير التجارة والصناعة — وزير الحربية والبحرية — وزير الحقانية
على زكى العرابى — عبد السلام فهمى محمد جمعه — على فهمى — محمود غالب

(*) نشر هذا القانون بالوقائع المصرية (العدد ١٣٢ غير اعتيادى) الصادر فى يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

محضر [(١)]

تبادل وثائق التصديق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقع عليها بلندره فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

رغبة فى تبادل وثائق التصديق على معاهدة الصداقة والتحالف بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند، الموقع عليها بلندره فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، اجتمع الموقعون على هذا بسراى وزارة الخارجية وتبادلوا اليوم وثائق التصديق على تلك المعاهدة بالطرق الرسمية وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحتها .

وبناء على ذلك قد وقع المذكورون وبصموا بأختامهم هذا البروتوكول الخاص بتبادل تلك الوثائق فى مدينة القاهرة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

(١) هذا المحضر من صورتين وقع على كل منهما بدار وزارة الخارجية المصرية من حضرة صاحب المعالى واصف غالى باشا (وزير الخارجية المصرية) وحضرة صاحب السعادة السير مايلز لامبسون (سفير بريطانيا العظمى فى مصر) .

مرسوم

بإصدار معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر و بريطانيا العظمى الموقع عليها بلندره فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ — يعمل ابتداء من ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بمعاهدة الصداقة والتحالف " الملحقة بهذا " المعقودة بين مصر و بريطانيا العظمى والموقع عليها بلندره فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والتى ووفق عليها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ وتم تبادل وثائق تصديق الدولتين عليها بالقاهرة يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

مادة ٢ — على الوزراء تنفيذ هذا المرسوم كل منهم فيما يخصه ،،

صدر بسراى عابدين فى ٩ شوال سنة ١٣٥٥ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخلية	وزير الصحة العمومية	وزير الخارجية
مصطفى النحاس	مصطفى النحاس	مصطفى النحاس	واصف بطرس غالى

وزير الأشغال العمومية	وزير الأوقاف	وزير المالية	وزير المواصلات	وزير الزراعة
عثمان محرم	محمد صفوت	مكرم عبيد	محمود فهمى النقراشى	أحمد حمدى سيف النصر

وزير الحقانية	وزير الحربية والبحرية	وزير التجارة والصناعة	وزير المعارف العمومية
محمود غالب	على فهمى	عبد السلام فهمى محمد جمعه	على زكى العرابى

وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات

من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢

ووفاق السودان سنة ١٨٩٩

وتقرير اللورد ملنر

وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ملحق رقم ١

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز
وحكومة الجناب العالى خديو مصر
بشأن إدارة السودان فى المستقبل

ملحق رقم ١

وفاق

بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالى الخديوى ؛

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ؛

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل ؛

وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لها ؛

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا — الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو

ثانيا — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثا — الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شئ ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية ، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه، ما عدا مدينة سواكن، تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعا مطلقا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريرا بالقاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الإمضاءات :

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ؛

وحيث إنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات ؛

وحيث إن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ؛

وحيث إنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه . فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل .

تحريرا بمصر فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

إمضاء	إمضاء
(بطرس غالى)	(كرومر)

ملحق رقم ٢

نص مشروع المعاهدة الذى قدّمه الوفد المصرى

إلى لجنة اللورد ملنر

فى يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

ملحق رقم ٢

نص مشروع المعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى إلى لجنة اللورد ملنر

(فى يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠)

(المادة الأولى)

تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .

تنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الإنجليزى، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى .

(المادة الثانية)

تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف ——— من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الثالثة)

عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الإنجليز تلتزم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية :

فى غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجسمانى عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبى أو لانتهاء المدة المحددة فى عقد الاستخدام ، يعطى للموظف المرفوت تعويض إضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة، ويمنح هذا التعويض أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية فى ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

تخفيفا لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين الغائها تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمهن بالكيفية الآتية :

١ — الزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى .

٢ — كافة القوانين الأخرى التى لا تنفذ الآن فى حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة، تصير نافذة عليهم بمقتضى دكريتو يصدر و ينشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصرى فى ظرف (......) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية. ولا تصح هذه المعارضة إلا اذا كان مبناها أن القانون يشمل أحكاما لا نظير لها فى شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو — إن كان قانونا ماليا — أن الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وفى حالة حصول خلاف بين الحكومتين فى صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه .

(المادة الخامسة)

فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية و إحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الإنجليزية فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة .

(المادة السادسة)

تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضى خمس عشرة سنة فى مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز فى التشريع والقضاء . وتحفظ مصر لنفسها الحق فى رفع هذه المسألة، إن اقتضى الحال، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور .

(المادة السابعة)

فى حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى ، فإن مصر تعين موظفا ساميا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

(المادة الثامنة)

لبريطانيا العظمى — إن رأت لزوما — أن تنشئ على مصاريفها بالشاطئ الأسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صدّ ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكوّنة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها. كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس .

و بعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال . وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم .

(المادة التاسعة)

فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

(المـادة العاشرة)

يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقـد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتيـة :

١ — تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعدّ يحصل من جانب أى دولة من الدول .

٢ — عند حصول تعدّ على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوربية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فإن مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميـع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل . وشروط أداء هـذه المعونة تحدّد بعد باتفاق خاص .

(المـادة الحادية عشرة)

تتعهد مصر ، فوق ذلك ، بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدّما مع بريطانيا العظمى .

(المـادة الثانية عشرة)

هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سـنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها .

(المـادة الثالثة عشرة)

مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

(المـادة الرابعة عشرة)

كل ما كان مخالفا لهـذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له .

(المـادة الخامسة عشرة)

تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بهـا وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

(المـادة السادسة عشرة)

يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصـل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعيـة الوطنية التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

ملحق رقم ٣

تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

ملحق رقم ٣

تقـــرير

اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

نص التفويض

"تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعـد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيهـا ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ، ولحماية المصالح الأجنبيـة" .

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

الفيكونت ملنر الوزير الأكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة) .

السر رنل رود .

الجنرال السرجون مكسويل .

البريجاديه جنرال السر أوين توماس ، العضو فى البرلمـان .

السر سسل ج . ب . هرست من موظفى وزارة الخارجية .

المستر ج . ا . سپندر .

المستر ا . ت . لويد (سكرتير اللجنة) .

المستر ا . م . ب . انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معـاون السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة) .

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

إلى فخامة الإرل كرزن وزير الخارجية .

مولاى اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر والتى أنا رئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ما عدا الجنرال السر جون مكسويل الذى اضطر لأسباب صحية أن يغادر إنجلترا فى أوائل شهر نوفبر ، وهو نزيل مصر الآن . ولكن أتانى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته على الأمور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير ، وهذا نص كتابه :

عن ظهر الباخرة نركنده فى ٤ نوفبر سنة ١٩٢٠

"مولاى اللورد

يشق على أن أخبركم أنى مراعاة لصحتى وطوعا لأمر الطبيب لى بالسفر إلى الخارج لم يعد فى استطاعتى مشاركة اللجنة فى تشاورها وتداولها فى أمور مصر.

على إنى أغتنم هذه الفرصة لأقول إنى موافق تمام الموافقة على ما آلت إليه مداولاتها بوجه الإجمال إلى تاريخنا هذا ، ومتحد معها فى السياسة التى رسمت حدودها فى مشروع الاتفاق الذى سلم إلى سعد باشا زغلول فى شهر أغسطس الماضى .

هذا وإنى الخ الخ .

ج . ج . مكسويل جنرال"

ولى الشرف يامولاى اللورد أن أكون عبد فخامتكم الخاضع "

ملنر"

(١)
عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى إرسال لجنة خصوصية إلى بر مصر منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لمـا تفاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدى والإخلال بالنظام ، وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر إلى بر مصر برياسة اللورد ملنر فى فصل الخريف ، فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشـتد عزمهم هذا كثيرا باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجىء اللجنة قبل إمضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا إثر إغفال احتجاجه فخلفه وهبه باشا على رياسة الوزارة ، وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الأحكام مدة إقامتنا كلها بمصر .

واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه فى الوزارة وكان وزير الداخلية مدة إقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الأحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعانى شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ما خلا وزيرا واحدا ، فهى كسابقتها فى أوصافها : وزارة أعمـال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور بالاتفاق مع المعتمـد السامى البريطانى وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هى ميالة إلى اتباع خطة مقررة فى المسألة التى هى أم المسائل الحالية أى مسألة مستقبل مصر .

فتغير الوزارة فى مصر وأحوال أخرى أيضا أخرت سفر اللجنة إلى آخر شهر نوفبر ثم بلغنا بورت سعيد فى صباح الأحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا إلى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه ، وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظرا إلى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والإغراء . فبلغنا الفندق المعدّ لنزولنا فيه من دون أن يحدث حادث ما .

وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد ملنر كلنا إلى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وإنما قدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته فكان عظمته يعاملنا فيها وإنما بتمام الصداقة ويعرب فى أثنائها بصراحة عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت بها فى السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه. ولكنه امتنع عن أن يشير برأى؛ أو أن يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له، أى دستور مصر فى المستقبل . ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير ، وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد .

وقد كان الاحتراس أشد ظهورا من ذلك فى الوزراء — وهبه باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم فى حفلة أقامها اللورد اللنبى بدار الحماية فى ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائما على استعداد لمساعدتنا فى بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ، ولكنهم كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا، ولما طلبنا منهم صريحا أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم فى اقتراح شئ من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الإدارية ولم يظهروا أدنى رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه إليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر فى المستقبل . غير أن هذا الاحتراس والتمنع اللذين بديا فى رجال الحكومة الوطنيين كانا على نقيض ما فعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فإنهم أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها، ولم نكد نقيم أياما بل ساعات فى القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها فإن التلغرافات انهالت علينا معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا فى البلاد وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافا كلها من هذا القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم. أما الجرائد الوطنية فكلها ما عدا القليل النادر منها أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة، وأن كل مصرى تكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن . واتفقت كلمة معظم الكتاب طبعا لمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر . وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم إليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء ويطوفون فى الشوارع وهم حاملو الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر، ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر ، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركتهم فيها الإناث فإن سيدات مصر القاهرة انتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائهن وركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربى . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الإطلاق ولكنها كانت حسنة النظام فيما خلا الشغب الذى كان يحدثه صبيان المدارس والرعاع ، فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحيانا فى حفظه لخرب الشيء الكثير فى مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها أيضا ولكن غاية ما حدث من هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترام ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والإخلال بالنظام . على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا الى إطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها وإنما نذكر حادثتين من هذا القبيل لأنهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقا به . ففى الأسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر الذى هو معهد التعليم الدينى الإسلامى منشورا إلى المعتمد السامى البريطانى أبانوا فيه حقوق مصر فى طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد. وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى وإنما ركبوه إذعانا لضغط الأساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين ، واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة؛ ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذيل بأسماء ستة من أمراء بيت محمد على أقارب السلطان؛ وقد أرسل فى كتاب إلى اللورد ملنر ونشر فى الجرائد فى الوقت عينه. ولا يبعد أن يكون أولئك الأمراء قد فعلوا ذلك لأسباب مختلفة ولكن لا ريب فى أن السبب الأكبر منها هو رغبتهم فى اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم إلى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف .

وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودى بوجهاء المصريين الذين ينطقون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل "للاستقلال التام" والطعن الدائم على الحماية ، فلذلك كان مركز اللجنة دائما تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالإنذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة إلى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهى الأمر غالبا بأنه يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرئه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة، ولم يشذ عن ذلك إلا واحد أو اثنان من ذوى

الشجاعة الأدبيـة الذين أفهموا أولئك الفضوليين ألا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنيهم. وكانوا يستقصون حركات أعضـاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا إلى الأرياف ، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسـعوا فى منعنا من الوصول إلى الاهالى وخصوصا الفلاحين ويدبروا المظاهرات التى يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنـة لطنطا إلى اضطراب وشغب دام أياما ولم تخمد ناره إلا بيد رجال العسكرية فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبعا بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الأكبر المقصود منه لأنه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الأعمـال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الإجماع الذى أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى نتحققه بأنفسنا من الجولات فى البـلاد بلا عائق ولا مانع .

ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التى كان العامل الأكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عنـد المتعلمين عموما أو نالت رضى جميع المتمسكين بالآراء الوطنية الراقية لأن هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالإعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التى يتباهى بها المصريون جميعهم ، وزد على ذلك أن أناسا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من المضايقة لأشخـاصهم والتطاول عليهم ولذلك قال لنـا كثيرون إننا إذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالحائل دون حريه الكلام معنا يزول. وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدة الرسمية والجرائد الأخرى وهذا نصه .

" جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر إلى اليوم . فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وأنها إنمـا أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقـة مجلس نوابهـا ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيهـا . وإن اللجنة لعلى يقين من إنه اذا توفر حسن النية وصدق الإخلاص بين الجانبين يصبح فى الميسور تحقيق هـذه الغاية وإنها لترغب رغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية .

وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم و يتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها فى دائرة مخصوصة ، وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازلا عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وإن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح و بغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق ".

فهذا التصريح أثر بعض التأثير قطعا فى تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين إجمالا من الاتصال باللجنة رسميا . فقد رأينا والحالة هـذه للوقوف على رأى المصريين أن نعتمد على أنفسنا فى معرفته باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منا فى معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم. ولما كانت هذه الفرص تسنح لنـا على الدوام وكان الناس الذين نقابلهم يبدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط ، وكان معظم قادة الرأى المصرى من جملتهم تمكنا فى الأشهر الثلاثة التى قضيناها فى بر مصر من معرفة الأفكار والشعور والأميال فى العالم المصرى وسبر غور المجارى التى تجرى فيها بمزيد الدقة.

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانبا عظيما من وقتنا ، ولكنا كنا ندرس الحالة أيضا من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الأولى تمـام الاختلاف فإن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد عنيت بجمع مجلدات من الأوراق الرسمية التى أعدتها لإرشاد اللجنة ، وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد السامى قد جمعت شيئا كثيرا من البينات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التى حصلت عليهـا فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للأمة فدرس هذه الآراء و جمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب. ا . هو بر لها تحريرا يشهد له بالبراعة استغرق زمنا محسوسا .

وقد كانت مطالعة هذه الأوراق الكثيرة مفيدة لنا جدا ومع ذلك سعينا فى زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصيا بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين، وكذلك كبار النزلاء الأجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعا عن الاتصال الدائم باللجنة جهارا ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم فى بادئ الأمر، ونحن مدينون لهم بالمساعدة التى ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الإحاطة علما بالحوادث الأخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيه فحصا وافيا، وقد قسم هـذا العمل على لجينات ألفت من لجنتنا وكانت هـذه اللجينات ترفع تقاريرها ما إلى لجنتنا الأصلية التى اجتمعت كلها معا فى جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السـير وليم برنيات الذى كان قبل ذلك قائمـا بأعمال المستشار المـالى فى الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة فى أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والآن السر سيسل) هرست العضو القضائى فى اللجنـة يشترك معنا فى هذه الأعمال على قدر الإمكان ولكنه قضى معظم وقتـه فى درس النظام القضائى وخير تعديل يعدّل به ليطابق مقتضى الزمان الحالى ، وكذلك السر أوين توماس الذى كان يقوم بعمل لجينة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصا إلى درس الأحوال الزراعية وزار عددا من الأباعد والأملاك التى يخص بعضها الحكومة و بعضها أفراد الناس ليحيط علما بأساليب الزراعة و بأحوال الناس المعاشية، وقضت اللجنة كلها ماعدا واحدا منها (كان يعمل عملا آخر) أياما من أسبوع فى الإسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الأجنبية المهمة النازلة بالمركز التجارى المظيم فى القطر المصرى ، فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسوية والإيطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضا وزار بعض أعضاء

اللجنة مراكز أخرى للأشغال والأعمال فى الوجهين البحرى والقبلى وأخبروا رفاقهم بما رأوه فيها بفجاءت هـذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت فى بطون الأوراق رغما عن السعى فى منعنا من الاتصال بالأهالى مباشرة كما تقدم .

وزار اثنان منا ، وهما الجنرال السرجون مكسويل والسر أوين توماس ، السودان زيارة استغرقت عدة أسابيع وعادا منها بمعلومات ثمينة ضمناها إلى المعلومات التى جمعناها من أقوال الذين تمكنا من الاجتماع بهم فى مصر القاهرة من البريطانيين والأهالى المقيمين فى تلك البلاد .

فهذه الأعمال العديدة التى ذكرناها بالإيجاز شغلتنا كلنا فى شهرى ينـاير وفبراير، وفى أواخر فبراير أخذ الوقت الباقى لدينا لإنجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لأن جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى إنجلترا قبل آخر شهر مارس، بفجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التى جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التى استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض فاتضح لنا لأول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير فى المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التى تقتضى بحثا دقيقا لا سيما وأن مقابلاتنا بالناس كانت لاتزال تستغرق جانبا كبيرا من وقتنا. فلذلك أرجأنا إعداد تقريرنا إلى ما بعد عودتنا إلى إنجلترا. على أن المناقشات الابتدائية التى جرت بيننا أظهرت أننا مجمعون إجماعا غريبا على بعض الأمور الجوهرية حتى إننا أثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقا وقتيا ولكنا جعلناها بمثابة رءوس أقلام قابلة للتعديل طبقا لمـا تقتضيه زيادة البحث والمناقشة .

وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا كلها وهى أساس تقريرنا الحالى فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا فى مصر والنتائج التى وصلنا إليها.

(٢)

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالى

أولا — قبل الحرب

إن الاضطرابات التى وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت غايتهـا بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الإطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت فى زمانها فقط ، لأن السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل .

ويظهر أن الناس فى هذه البلاد كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية، وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن " المركز الخصوصى " الذى تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يبتدئ تاريخه من يوم توسطها لإعادة النظام مدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت . فألقى ذلك على عاتق بريطانيـا العظمى مسئولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام بأعبائهـا إلا باحتلال تلك البلاد إلى أن يستتب النظام فى البلاد ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيـانة أرواح الأجانب المقيمين فيهـا وأموالهم . وكانت الحكومة البريطانية تنوى فى ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالمـا تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهارا فأرسلت السرهنرى درمند ولف سنة ١٨٨٧ إلى الإستانة يمهد لهـا سبيل الجلاء فوضع اتفاقا مع السلطـان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط ألا يجد حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى إبقـاءهم فيه وأيضا على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حدث خطر كهذا ولكن السلطـان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد الأجنبى عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك .

ومع أن بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئا فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك يجعل مركزها فى مصر شرعيا أو لمس النظرية التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالا داخليا تحت سيادة سلطان تركيا ، وكانت مصر نظريا تحت حكم الخـديو ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين المصرى والجمعية المصرية ولم يكن المعتمد البريطانى اسما غير " وكيل سياسى وقنصل جنرال " يعرب عن آراء حكومته ورغائبهـا لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجا من الواجبات والمسئوليات بحكم الأحوال أضحى الحكم الحقيقى فى البلاد، ومع ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعـدون احترامه لهـا عربونا يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تغض من حالة الحكم الوطنى فى بلادهم .

وكانت الدول الأجنبية تعـده كذلك أيضا، فلما عقد الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن هذا نصه :

" تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنهـا لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك " .

فهذا الاتفاق كان يفى بقضـاء جميع الأغراض لو دام السلم فى أوروبا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العـدو أفضيا إلى مسائل صعبة معقدة لأن المصريين كانوا حكما رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطانى فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى ، ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدى بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان التابعة لتركيا وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الإشكال بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمدا سبيلا أرق من هذا به تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها ؛ وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

" يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قـد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها " .

وفى اليوم التالى صدر منشور آخر بخلع عباس حلمى الخديو إذ ذاك بحجة التصاقه بأعداء الملك وأن وراثة عرش مصر عرضت على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقبا بسلطان مصر .

أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط ، ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير ولكن لا ريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات :

” فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل إخلاص مع تأكيدى لكم بأنى لا أنفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسئولية منصبكم السامى إبان أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم “ .

وزد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بإنكار كل فكرة بضم البلاد أو باحتلالها احتلالا دائما وبتأييد القول الذى قاله السر الدن غورست وهو أن الفكرة الأساسية التى تتوخاها الحكومة البريطانية هى إعداد المصريين لحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم . فالإنجليز يلمون الحوادث التى حالت دون إنجاز هذه العهود حتى الآن ولكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الإنجليز لاتهامهم بسوء النية ، فينبغى تذكر هذه الأمور إذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين الزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك .

ولذلك ظلت الحالة فى مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ ففى بادىء الأمر كانت تعرض مشاكل يظن الإنسان أنه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الإداريين كفاءة واقتدارا . ولما مرت الأيام وبان فى الظاهر أن أداة الحكم فى مصر سائرة سيرا حسنا منتظما لم يعد الرأى العام البريطانى يهتم بأمر الحالة غير المحدودة فى تلك البلاد ، ولكن الواقع أن الحاجة إلى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئا فشيئا كلما ازداد تأثير وجودنا فى القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الأوربية التى تدخل إليه ، فإنه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين فى الأيام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لابد منه ، فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريى سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيرا جدا عن مصريى سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين . فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد وإهمالنا ذلك هو الذى سبب بعض ما وصلت إليه الحالة الحاضرة .

إن نظام الأحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لإنقاذ حكومة قد دهمها الإفلاس لم يكن إلا نظاما وقتيا ، لأنه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال يدوم إلى ما شاء الله بعد ما وافقنا فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت ورسخت شيئا فشيئا حتى صارت نظامات مقررة وجعل العنصر الأقوى بين العناصر الإدارية يزيد قوة وتفوقا وينال من السلطة ويتحمل من المسئولية ما لم يكن مقصودا فى الأصل ويقصر خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . إن السياسة التى كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المتقين بمزيد العناية ليشيروا وليساعدوا خصوصا فى دوائر المالية والرى ثم أضيف إليهم على مر الأيام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم ، ولما كان عدد هؤلاء الموظفين محصورا ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم إلا الأكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الأحكام محتملا ومقبولا ، بل كان المصريون ينظرون إليهم بالتجلة والإكرام . ولما زادت إيرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرا فاقتضى هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين الأجانب . فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شؤونهم بأنفسهم . نعم إن الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الأخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفخر منصبه ، ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استقلالا عن مجلس الوزراء بجعل الاستياء ينمو ويزيد من عدة الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل . ورأى المصريون الذين طال اختبارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على ترقيتهم إلى أسمى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى إذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على الدوام .

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصيا حين وصول اللجنة من زيادة عدد البريطانيين حديثا فى خدمة الحكومة ، فهذه الزيادة وإن كان ما شاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التى كان أهالى البلاد يستخدمون فيها إلى ذلك الحين . ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الأيام ”وفئات“ رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين ، فزيادة فئاتهم وإن كان لها مسوغ بالنظر إلى ظروفهم الخصوصية جعلت على أسهل سبيل سببا للتفاخر والشكوى .

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر ، فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعادا عن معاشرة المصريين كلما زادوا عددا فى مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه بالجزيرة حيا قائما بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيئة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لا نجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الحالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الأجناس والعادات ، ولكنا إذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشباهها فالباقى بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول إن اقتصار البريطانيين على معاشرة بعضهم بعضا واعتزالهم لسواهم الاعتزال الذى ازداد خصوصا فى الأعوام الأخيرة كان سببا فى البعد بينهم وبين المصريين وجعل احتلال الأجنبى أثقل على الطبع مما ينبغى أن يكون .

على أننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين ورأينا الأدلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة فى الأيام العصيبة وزمان الشدة أخيرا ، ونحن على يقين أنه إذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها . وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضا أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها . ويخلق بهم ، وخصوصا الزوار منهم ، أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم فى أمور ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها قد يؤدى إلى عواقب وخيمة لا نسبة بينه وبينها فى جسامتها . فليتوخ النزلاء والزوار البريطانيون إجمالا إزالة الحواجز الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة وليمازجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الإمكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الأسباب الجزئية التى تسوؤهم لأنها إذا توالت كانت وخيمة العاقبة .

هذا ، ولسنا نرى من الجهة الأخرى مسوغا لانتقاد سمعناه كثيرا وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا فى الكفاءة والأوصاف . ففى مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأوا بعيدا فى الكفاءة والمقدرة ، كما كان بها فيما مضى رجال فائقون فى مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها . ولكن قوة الانتقاد زادت فى المصريين كثيرا بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الأخرى فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم .

وأيضا بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتى عن هذه التغييرات المتكررة التى قضت بها ظروف الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالا وهؤلاء كانوا يهتمون بإصلاح أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية ، وأما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الأمور فكانوا يعدون ذلك دليلا على عدم التثبت فى الأمور وعدم الثبات فيها .

ومن أسباب الاستياء العام أيضا عدم النجاح فى سياسة التعليم كما هو ظاهر جليا فأدى ذلك إلى تخريج عدد دائم الازدياد ولا حاجة إليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيقى ، ففى بادىء الأمر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليما يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك من غير المصريين وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التى تدرس الطب والحقوق والهندسة ، ولكى يظهر هنا أيضا أن الحال بقيت إلى عهد قريب بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع فى ظروف استثنائية وبلا التفات إلى كون الأحوال المتغيرة تقتضى اتباع طرق جديدة أن التعليم والتهذيب الذى أقبل الناس عليه إقبالا حقيقيا وجعلوا يلحون فى طلبه لا يزال قاصرا جدا والسواد الأعظم من الأهالى لا يزال أميا ، وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضا . والناس إنما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الأسمى فى المعاهد الدينية والخيرية التى يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو فى كلية فيكتوريا البديعة التى أنشأها نزلاء الإسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التى ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقى كثيرا عما كان عليه فى أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيرا .

هذا ، والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم فى مصر منذ زمان طويل ولو نشأ الروح القومى فى الصدور مقرونا بالعقل والاعتدال لقوبل بالميل إليه والعطف عليه والاهتمام به ، وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤمل أن يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات السياسية التى كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادئ الأمر حتى صبغته بالصبغة المضادة للبريطانيين ، وكان الخديو السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقا لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء إليهم من موظفى الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى ، والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للانتقاء للوظائف يمكن ذوى الوجاهة والنافذى الكلمة من تفضيل أقاربهم وأتباعهم وتقديمهم على غيرهم فى وظائف الحكومة . ثم إن ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام فى الحكومة جزاء التضحيات التى كثيرا ما يضحونها حقيقة فى سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون أن مزاحمة الأجنبى لهم على الوظائف تقلل من إمكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة فى الأقاليم .

ونقول أخيرا إن هناك أمرا دائم الوجود وكامنا فى النفوس وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحى ، فوجود المسلم فى مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الإسلام والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا فى الصدور بعد ما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخمد تماما فى الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيرا استخدمه العنصر الدينى فى البلاد لتحريض الناس على اسم "الحماية" بعد ما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الإسلامية لملك مسيحى خضوعا دائما . ولا يخفى أن فى الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وأمكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد أهله .

ثانيا — فى أثناء الحرب

هذه هى العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعد عمال ألمانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الأخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة ، ففى هذه الأحوال وبسبب روح العداء المستحكم الذى ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين أشير على القائد العام — ونعمت الإشارة — بإعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها "أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدعو الأمة المصرية إلى مساعدتها فيها" على أنه من العدل والإنصاف أن يسطر هنا أنه مهما تكن الأمانى والآمال التى حركتها الحرب فى صدور فئة من المصريين فإن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى والخدم التى قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدما لا تثمن ولا غنى عنها للحملة على فلسطين وأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حي . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه إنجليزية من حساب الأمانات والعهد التى كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها .

إلى هنا بحثنا فقط فى أسباب الاضطراب فى القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى فى المدة السابقة للاضطرابات التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩

بقى علينا أن نبحث فى الأسباب التى أثرت فى الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم .

ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة فى مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أبنا فيما تقدم ، ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التى جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى أمر يحتاج إلى الإيضاح .

فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقا مما كان يظن والاضطرابات انحصرت فى جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التى لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلا كثيرا إلى الاشتراك فى حركة كهذه ثم إن الأماكن التى وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدى فيها على سكك الحديد بوجه الإجمال . وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن مهاجمة سكك الحديد كانت اتباعا لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التمهيد لهجوم ألمانى عثمانى على القنال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث فى مصر ، وهذا يعلل بعض الدلائل التى تدل على اشتراك واتحاد فى العمل فى اضطرابات مارس سنة ١٩١٩

وهناك ما يدل أيضا على أن التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم الزارع مزية المزاحمة فى الأسواق الأجنبية مع كون إيجار أطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى إلى زيادة جفائه ونفوره وهى : (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى ، (٢) مصادرة الحيوانات الأهلية ، (٣) مصادرة الحبوب ، (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها .

أما العامل الأول فقد دلت الدلائل على أن الأنفار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وأن الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعا عظيما ولكن يظهر أن المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام وأنه كان بين ضباطهم كثيرون يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم . على أن قبولهم للانتظام فى سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا فى الخدمة منهم فى حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئا يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام ما دام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم إن البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن تظلمهم لم يبدأ إلا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفى بتقديم العدد الكافى من المجندين فاضطر الأمر إذ ذاك إلى الضغط الإدارى للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا بأنهم لا يطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع اسما لا فعلا وعهد إلى عمد البلاد الذين هم موظفون إداريون فى الأقاليم بلا راتب فى التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الإنجليز الذين أخذ أكثرهم للعمل فى جهات أخرى فلجأ العمد إلى إكراه الناس وإرغامهم على التجنيد ولا ريب فى أن بعض العمد الخربى الذمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم إلى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لإعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البدل ، وفى بعض الأحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بأن البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها وقد اختلف الناس فى مقدار هذه المظالم والمساوئ ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جدا فى بعض الجهات ويسرت للحرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء مآربه .

وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الأهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيرا من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده ولكن يظهر أن أثمانها كانت تدفع إليه عند أخذها منه وكانت أثمانا حسنة . غير أن الأثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب أشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الأثمان الأولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعا ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سببا كبيرا لتظلمهم علما بأنه لا بد منه فى زمن الحرب . ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سببا أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء لأن أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها فى الأسواق أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحا كبيرة . فإن العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقى بأسعار السوق العالية . والأهالى الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحسابات والدفع بطيئة

وثبت بالبينة أن الموظفين فى المديريات أبقوا أموال الدفع فى أيديهم مددا طويلة وأن كثيرين من العمد والمشايخ الذين عهد إليهم فى توزيع الأموال اختلسوا قسما منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولون فى الأكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت إلى الإنجليز ولم يكن الإنجليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ .

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع ولكنه كثيرا ما تحول إلى الغصب والإكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التى جمعت من مراكزهم . شاع فى البلاد أن جزءا فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذى جمع له . فما يختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من أصالة الرأى ومراعاة مقتضى الحال فى أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل فى مصر شئ أكثر من فتح اكتتاب لمساعدة الجرحى فكان كثيرون من أغنياء المصريين والأجانب المقيمين فى مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب . وأما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب للنكرات والمساوئ المؤدية إلى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جدا لأسباب أخرى كثيرة . هذا ومما يقتضى ذكره أن لجنتى الصليب الأحمر الإنجليزى وفرسان ماريوحنا عينتا بعد الحرب ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى لإعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم . وزد على هذه الظلامات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود فثقلت وطأتها على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فعائلة من أربعة أنفس ، رجل وزوجته وطفلين ، لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بثمن يفوق متوسط الأجرة كثيرا حينئذ .

فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الإدارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين . وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفا إنجليزيا ولم يتوسط إنجليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الإنجليزى يمر فى غيطانه راكبا جواده و يقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى فى الأيام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز إدارى إلى آخر فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق الإشاعات التى شاعت عن قرب رحيل الإنجليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ماشاءوا بلا ممانعة و إلغاء الضرائب عنهم . وهناك أيضا ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لا خلاق لهم روجوا الإشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الإنجليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيثون فيها قتلا وفسادا فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى إلى قتل بعض الجنود الإنجليز قتلا شنيعا فى ديروط . أما تلك الإشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها .

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكما مقتدرا وكريم الأخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الأول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة و إخلاص فى تحمل المشقات التى يقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم و إكرامهم له على اختلاف طبقاتهم . أما خلفه الذى تعلم وتهذب فى إيطاليا فوجد نفسه من بادئ الأمر فى مركز أضعف كثيرا من مركز سلفه فى عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فهما قصد وسعى وجد لم يكن يستطيع سد السيل الذى كان يطفو ويتعالى ضد الإنجليز .

ثالثا — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية إلى آخر الحرب فسهل الآن علينا أن ندرك كيف أن المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا فى الرأى المصرى . فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الأمم مصيرها جاء مصدقا لعواطف كانت تختمر فى صدور الطبقات المتعلمة منذ زمن طويل .

فالذين كانوا ينتظرون فى مصر نصرا ألمانيا عثمانيا ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدبيا وماديا على نيل النصر كانت هى نفسها آلة فعالة فى خلع البقية الباقية من النير العثمانى .

والمعتدلون فى مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للطالبة بحكم ذاتى طبقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تداخلنا فى مصر وقتى وشعر الناس شعورا صادقا بأن سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دعيت الأمة إليه فابته تعطيهم حقا فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى إن رشدى باشا كبير الوزراء كان قد فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية .

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الإنجليزى الفرنسوى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق . فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريرا تاما وأن تنشىء لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم فأبان المعتمد السامى حينئذ (السر ريجنلد ونجت) أن هذه السياسة سيكون لها صدى فى مصر . وزد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة فى بلاد العرب التى لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل فى الحضارة والارتقاء عن بلادهم التى تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة .

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الأمور فى كل مكان ثار ثائر الرأى العام إثر إذاعة مذكرة سرية أوّلت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتى الذى يراد منحه لأمم دون الأمة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت فى أوائل سنة ١٩١٨ للبحث فى الإصلاح الدستورى فطلبت من السر وليم برنيات نائب المستشار المالى أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها وأن يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الأجانب قسطا فى تشريع البلاد لعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية من المفاوضة فى كثير من ذلك التشريع . فلما قدّمت مذكرة السر وليم برنيات إلى رئيس الوزارة فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءته كثيرا ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت القيامة وعلا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة استشارية فقط ويعهد فى السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الأكثرية من الأعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الأعضاء الأجانب المنتخبين .

وفى الوقت الذى عينت فيه اللجنة المذكورة آنفا كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الاصطلاحات القضائية اللازمة فيما إذا ألغيت الامتيازات الأجنبية وقد قضت فى ذلك أشهرا كثيرة ولم تصدر تقريرا ولكن شاع أنها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم جديدة تكون لغتها الإنجليزية ويكون القانون الإنجليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدى المحامين الأجانب الذين يترافعون بالفرنسية وكان من شأن هذه الإشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الإنجليزية .

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيمان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر إلى لندن لعرض بيان " بالاستقلال الذاتى التام " لمصر وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها .

فأبلغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبها فجاءه الجواب بأن " لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجىء إلى لندن " . وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح ولذلك " لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلى المصرى " . وعليه طلب من الوزيرين " أن يؤجلا زيارتهما فأفهم رشدى باشا المعتمد السامى أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيرا لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفاءه . ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضغط السياسى شديدا ، وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعا فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعدا لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتزّ فى مصر حتى إن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزغلول باشا ورفاقه بالسفر مثلهما . ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتمد السامى إلى إنجلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة .

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الإنجليز فى طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينما كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول فى مصر بتأليف وفد من اثنى عشر عضوا تحت رياسة زغلول باشا وغرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الأخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت فى آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضوا .

وفى الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعدّ ذلك تحديا لا يمكن السكوت عنه فقرّ رأى السر ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد السامى بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطة فأفضى ذلك إلى تجدد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقاليم بحدوث مثل هذه الفتن . وفى ١٢ مارس حدثت فتنة فى طنطا فأخمدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت فى معظم مديريات الوجه البحرى وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفى ١٦ منه قطعت سكة الحديد والأسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلى والأجانب المقيمين فيه ، وبلغ تعصب الثوار أشده فى ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش إنجليزى فى مصلحة السجون وهو راكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فأعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الأكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الأماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هيبة الحكومة إليها وأنقذت الأماكن النائية فى الوجه القبلى فزال بذلك الدور الأول من الاضطراب وكان أشد الأدوار خطرا .

وعليه لم يمض على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الإنجليز بل على الأوربيين عموما وبلغت حدا تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنيـة تؤيدها أميال جميع الطبقات والمذاهب فى الأمة المصرية وفى جملتهم الأقبـاط وظهرت بين أشـد عناصرها تعصبا بمظهر تخريب الأملاك والمواصـلات تخريبا منظما والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة . ولا ريب أن الوفد مسئول عن تنظيم المظاهرات الأصلية التى نشأت الحركة عنها ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم فى المسئولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل إلى أيدى المتطرفين غير المسئولين تؤيدهم بعض العناصر الأجنبية من المتشردين .

وكان اللورد اللنبى القائد العـام فى مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح فى باريس فى ١٢ مارس فعاد إلى القاهرة فى ٢٥ منه وكان قد عين معتمدا ساميا خاصا مدة غياب السر ريجلند ونجت فى إنجلترا وصدرت إليه التعليمات " بإعادة القانون والنظام وبإدارة الأمور بجميع الوسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة ". وقد أفضت التدابير العسكرية التى اتخذت إلى تهدئة الأحوال ظاهرا ولكن الشعور بعداوة الإنجليز لم يخف إلا قليلا وتحول بالأكثر ضد العنصر العسكرى الذى أشاعوا الأخبار الكاذبة عن سلوكه فى قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتصبين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم .

ودعا المعتمد السامى الخاص إليه نفرا من الأعيان وخاطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الإضراب العـام من ٢ أبريل إلى ٦ منه غير أن اللورد اللنبى سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر إلى إنجلترا وبعودة زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطة جريا على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك ، وبذلك انعكست السياسة التى اتبعت قبل مرور شهر على إبعادهم وأصبح زعمـاء الحركة أحرارا يذهبون إلى إنجلترا أو إلى غيرها لتجديد التحريض والتهييج .

هـذا بالاختصار حديث سـير الأحوال فى الأربعة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٩ وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجىء إلى لندن لمـا طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر ريجنلد ونجت فى هذه المسألة كانت عين الصواب . وفى رأينا أنه كان يحسـن صنعا لو زاد إلحاحا فى وجوب اتبـاع مشورته .
وبعد هـذا الخطأ الذى ارتكب فى بادىء الأمر جرت الحوادث فى مصر بأسرع مما أدركت الحكومة فإنها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حق قدرها ولمـا ألغى الأمر بإبعادهم بعد حدوث اضطرابات شـديدة تبادر إلى ذهن الناس طبعا أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب تقلبا سريعا تحت تأثير الإغراء والتحريض ثم اقتضى الأمر فى المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الإنجليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة. وهذا العقاب أطال عهد السخط طبعا وإن يكن قد أنفذ بالاعتدال بوجه الإجمال. وحاولت الحكومة تطييب خواطر المصريين بإحالة كثير من القضايا إلى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم العسكرية فى القضايا المستعجلة جدا ولكن رأى أنصار الحركة الوطنية قد صلب ورسخ فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريبـا فأطلق سراح المتهمين فيهـا . وفى أثنـاء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد إخلاء سبيلهم من مالطه إلى باريس آملين أن يحملوا مؤتمر الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال ولمـا أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم لحصول على تأييد الأجنبى لقضيتهم فأوفدوا رسولا إلى أميركا لاستمالة الرأى العـام فى الولايات المتحدة وجدّ أنصارهم فى مصر فى السعى لإتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد متذرعين إلى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد. فحولوا كل جهدهم للاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الإضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة وأعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية عازمة على إرسال اللجنة الخصوصية إلى مصر . فحكم المهيجون بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم تضييق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة .

(ب) الحركة الوطنية والأمانى المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية : وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطا صحيحا مفهوما .

قيل " إن كل مصرى يستحق أن يسمى مصريا وطنى النزعة فى قلبه " وهذا القول إنما يصدق على المتعلمين كثيرا أو قليلا وهم أقل من ١٠ فى المـائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليونا . فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ فى المـائة من الأميين وخصوصا الفلاحين الذين هم ثلثا الأمة كلها. ففى المـدن والبنادر يسهل تهييج الغوغاء بتلقينهم ألفاظا مستحبة رنانة تتخذ شعارا سياسيا فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها. وأما الفلاحون بجمهورهم لا يبالى السياسة من طبعه ، وهم لا يزالون على العهد القديم فى الفلاحة يعيشون فى أطيانهم ومنها ، وهم متعلقون بها تعلقا شديدا . ومع أن طرقهم وأدواتهم الزراعية لا تزال على عهدها الأول وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بجدهم الذى لا يبارى ومعرفتهم التامة بالتربة تلك الحاصلات العجيبة التى هى أساس الثروة المصرية وليس لهم هم فى هذه الحياة إلا هذه الحاصلات وأخذ المـاء الكافى لزراعتهم من النيل فى حينه لئلا تمحل أرضهم .ولكنهم وإن كانت دائرة نظرهم فى الأمور لا تزال محدودة فقد ازدادوا استقلالا واستمساكا بحقوقهم عما كانو عليه فى عهد الاستبداد المـاضى .

وإذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للإنجليز ،على أنهم لا يحبون الأجنبى أيا كان ، واعتبارا لكونهم مسلمين غيورين لا تخلو مقابلتهم للمسيحى فى بادئ الأمر من الفتور والنفور، ولكن هذه الأوهام زال معظمها منهم مع الإنجليز بعد اختبارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الإجمال ، وما أفضى إليه وجودهم من التحسن الظاهر فى أحوال الفلاحين . نعم إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوئ العهـد القديم أقل شكرا لنا من آبائهم

الذين كانوا يتذكرون تلك المساوئ ولا ينسونها، ولكن الفلاحين، وإن يكونوا أقل ضعفا واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية، لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الأطيان وتمنت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلعمهم لهم، وهم يشعرون أن النفوذ الإنجليزى يحميهم من هذه الأخطار بعض الحماية. نعم إن حوادث الحرب المشئومة التى أشرنا إليها آنفا أدت إلى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية، وكانت أسبابا مهيئة للحوادث الفظيعة التى حدثت ضد الانجليز فى ربيع سنة ١٩١٩، ولكن تلك الفظائع كانت شاذة وقصيرة الأجل. ويظهر أنه فيما خلا الجهات التى يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون إلى حسن الظن بالإنجليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم، وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن المرارة التى كدرت الصفاء فى السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الإنجليز الذين أحسنوا السلوك يتزلون على الرحب والسعة فى البلاد كما كانت الحال فيما مضى.

ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ماهى عليه من الجفاء، فقد سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم إليها كلهم، إما طوعا أو كرها، من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتاتيب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحافيين وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم. وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية فى قلوبهم ونفوذهم يتجه إلى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأيام. ولا ينكر أن هذه الملايين التى تجهل القراءة والكتابة لا تبالى بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبا سياسيا ولكن يسهل تعليمها ترديد الألفاظ المستحبة التى تصير شعارا لها. والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائما فى كل ما هو إنجليزى وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية إلى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم. فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شىء تسويدا كاذبا يديرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون إلى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية إلا القليل منها. والفلاح وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة يصغى إلى من يقرأ له فإذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلا بد أن الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسمم عقله أخيرا.

نحن نحسب فى حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الإنجليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكى يؤثر فينا مع أنه ما من خبير بهذه الأمور يتأثر منها حتى يخطئ فيحسب

الشطط الذى ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الأمة ولكن ما يستحق الاعتبار أنه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنعه غير الذين تضطرهم مناصبهم الرسمية إلى ذلك ونفر قليل جدا. وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون إلى الأمانى الوطنية أو أن يفعلوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم إلى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ أحد أن يقول إنه موافق على "الحماية" أو إنه غير موافق على "الاستقلال التام" فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل إلى الحركة الوطنية بكليته وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك على الراجح.

لا مشاحة أن الأمر جلل ومن يقدره يخيل إليه لأول وهلة أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص إلا أن يقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية أو أن نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية ولكنا بعد إنعام النظر فى هذه القضية زدنا أملا بها واقتنعنا بعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفى جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين أنهم لا يضمرون للإنجليز من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الإنسان من الحملات المنكرة التى تحملها الصحف علينا. وتبين لنا أن علم الحركة الوطنية الضافى يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا. فلا ريب فى أن هنالك قوم من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة أجنبية وخصوصا لكل مراقبة بريطانية على تعدى القانون وارتكاب الجرائم والموبقات أو على الميل إلى من يرتكب تلك المنكرات على القليل. وأغراضهم كلها تنافى الاتفاق والتفاهم بين الإنجليز والمصريين وليس ذلك فقط بل إنهم مستعدون أيضا للسعى فى بلوغ تلك الأغراض بوسائل لا يحللها شىء ولا يسع حكومة من الحكومات إلا الضرب على أيدى الذين يجرئون الناس عمدا على نظام من الإرهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالا فى المستقبل. ولا ريب أن الحوادث المشئومة التى حدثت بمصر نفسها فى السنوات الأخيرة وروح القلق والثورة الذى ساد العالم كله وكان له صدى شديد فى مصر أفاد الفئة المتطرفة لأنها اتخذته حنطة لمطحنتها أكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال. فلا عجب والحالة هذه إذا اعتبر كثير من الإنجليز المقيمين بمصر وأكثرهم من إنجليز إنجلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للإنجليز وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأسا على عقب.

ولكنا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة أن التمسك بهذا الرأى الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن نترك التأثير الذى علق بنفوسنا فى الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهرا الماضية يعمينا عن رؤية المعقول والمشروع من أمانى الحركة المصرية ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئا فشيئا إلى أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الإنجليز والمصريين والسهل التلافى إلى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين. نعم إنه يجب قمع التعدى والإخلال بالنظام والحق يقال إن التدابير التى اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة. ومما يقضى بالأسف الاضطرار إلى إبقاء الأحكام العرفية فى مصر ولكن هذه الأحكام تجرى فى أيام اللورد اللنبى بأقل

ما يمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولأحوال الناس فى معيشتهم اليومية . غير أن وجوب قمع التعدى والإخلال بالنظام فى الحال لايجيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى كثيرا أو قليلا ، والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة فى ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى بعد ذلك التاريخ ، فإنا فى الكلام الذى جرى لنا مع كثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية — وقلما التقينا بمن ينكر ميله إليهم — وجدنا روحا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر فى تلك الفظائع والمنكرات فقد ذموا أمامنا الالتجاء إلى التعدى والمجاهرة بالثورة وقالوا إن ذلك جناية لا خير منها . ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعا تاما إذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لا حلفاء صادقون شاكرون واعترفوا كلهم اعترافا متفاوتا فى شدته وحرارته بالمنافع العظيمة التى أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر واعترف أكثرهم أيضا بأن مصر لا تزال فى حاجة إلى مساعدة إنجلترا لها على تنظيم امورها فى الداخل ومنع التعرض لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميدانا لتنافس الدول ودسائسها ، واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر لأنها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاكها الأسترالية وأن لها كل الحق فى ضمان هـذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم لاقتضاء هذه الأغراض أن تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءا غير منفصل عن السلطنة البريطانية وأن تقاوم رغبة المصريين المتأصلة فى أعماق نفوسهم فى أن يكونوا شعبا قائما برأسه بين شعوب العالم . ألا تقضى مصر أغراض إنجلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلادا منتظمة الأمور هادئة الاحوال مصادقة لإنجلترا متصلة بها اتصالا وثيق العرى لاتشكو ظلامة ولا تميل إلى ثورة . أو ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التى طالما جاهرت بها بريطانيا العظمى فى تصريحاتها المتكررة حيث قالت إنها لا تقصد امتلاك مصر ولا إدماجها فى السلطنة البريطانية وإنما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الان يكفون عن تصديقها لانهم يرون بعد مرور اربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطانى لبلادهم أنهم لم يدنوا من الغرض الذى ادعت بريطانيا العظمى أنها ترمى إليه بل بعدوا عنه وأن بريطانيا العظمى بإصرارها الدائم على الحماية التى يعتقدون كلهم أنها تتضمن إخضاع بلادهم إخضاعا دائما عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الأولى ونكثت عهدها فإنهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة اقتضتها الحال لأنه لما كانت بريطانيا العظمى فى حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التى كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد إذ ذاك من وضع شىء آخر فى الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائغا باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون أن تسوى بريطانيا العظمى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقدا دائما وصيرورتهم "مستعمرة بريطانية" ورعية بريطانية فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل البريطانى أولا و بعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيرا .

(ج) السياسة المقبلة

هـذا فى اعتقادنا بيان الرأى عند أنصار الوطنية المصرية ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاحبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الاعتدال والإنصاف جعلا الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق مع أن الأمر ليس كذلك فى رأينا ولا هو دائم بالضرورة فإن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد باشا زغلول والتى تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط ولو فى هـذا الحين على الأقل والتى تقول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة ومعها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حزب الأمة القـديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجا بخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين . نعم إن زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا إلى المعارضين وما زالوا يدنون منهم شيئا فشيئا إلى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الأمر لا يقتضى إلا عناء يسيرا لفهم رأيهم و إزالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم إلى المناقشة فى الحالة بتمام التعقل . وهـذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا فى رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا وإن يكونوا ميالين إلى الغايات الوطنية . ولما خرجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا فى جوهر القضية وصعوباتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم .

فيظهر مما تقدم ذكره أنه لابد من مراعاة هذا الشعور المتأصل فى أعماق نفوسهم عند السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك فى كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتنحاز إلى جانبنا ولا يكفى لذلك اعطاء مصر كثيرا أو قليلا من "الحكم الذاتى" حتى ولو أعطيناها ما هو معروف عندنا "بالدومنيون هوم رول" (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) لأن المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الأملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانية . وهـذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البلدان الأخرى التى مضت عليها السنون وهى جزء من الإمبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلا فإننا نقول فى كلامنا عن هذه البلاد إنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجا وأما المصريون فيقولون إنهم بلغوا هـذه الغاية ولا يمكن أن يرضوا بحل لمستقبل مصر إذا لم يكن مبنيا على الاعتراف بدعواهم هـذه بل يجب حينئذ إكراههم على قبوله إكراها .

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهى أن مصر وإن لم تكن جزءا من الإمبراطورية البريطانية فعلا فأهميتها حيوية لنظامنا الإمبراطورى كله. وانها بلغت بإرشاد بريطانيا العظمى مستوى جديدا من الحضارة والتمدن

إذا تركاها تحط عنه كان ذلك شرا وو بالا . فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية و بين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالأمر اليسير والإنسان يتوهم لأول وهلة أن هذه القضية تزداد إشكالا وتعقيدا بسبب قوة مركز الجاليات الأجنبية غير الجالية البريطانية فى مصر ولكنه إذا أنعم النظر فى ذلك وجد أنه يجعل تلك القضية أقل إشكالا ، فليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوربيون و يتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا . ثم إن المدن المصرية الكبيرة ولاسيما الإسكندرية أضحت مدنا أوربية من وجوه كثيرة وستظل بلاد مصر بلادا دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا مالم يراع فيه ضمان المصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركز فى وادى النيل فلا عجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة فى بابها . ولكن كل مافى مصر وحولها فريد فى بابه أيضا وليس عندنا سوابق نتبعها لمعالجتنا لأحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه ، وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديدا غريبا ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها فى حكم الأمور المتناقضة .

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجا إلى هذه النتيجة وهى أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفى بالغرض وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أى بعقد معاهدة بين البلادين . ولم نر سبيلا آخر غير هـذا إلى إطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض المصريون عليها اعتراضا شديدا بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها للأخطار وظهر لنا أن كل مايلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الإمبراطورية ، والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة . أما الامتياز الأول فليس بأكثر مما يمكن مصر ، مع محافظتها على كرامتها ، أن تمنحه لحليف يتكفل بأن يحميها من كل الأخطار الخارجية ولذلك تهمه قوته وسلامته أهمية حيوية . وأما الامتياز الثانى فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت دائما معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية * .

على أن استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات فى مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه ، وزد على ذلك أننا جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية فى مصر جعلنا قسما من مشروعنا حصر المزايا التى يتمتع بها الأجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ولية أمرها أكثر مما هى الآن ، وذلك لا يمكن عمله إلا إذا كانت مصر تعترف بأن بريطانيا العظمى هى التى تحمى تلك الامتيازات الأجنبية بعد ردها إلى حدود معقولة .

وهذه النقطة الأخيرة تحتاج إلى إيضاح فنقول إن القيود التى تقيد بها الامتيازات الأجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات ولها سيئات . فحسناتها أنها تحمى حرية الأجانب وأملاكهم بكونها تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين ، وسيئاتها أنها تعفى الأجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيرا عظيما لا مسوغ له ، ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال التخلص من الامتيازات الأجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل المصالح الأجنبية المشروعة و يبطل الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب الآن والتى لا يمكن الدفاع عنها . وللوصول إلى هذه الغاية دارت المفاوضة منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها حقوق فى مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق ما لم تحصل على ضمان بأن أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالإنصاف فى المستقبل . ولإعطائها هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركز يمكنها من تنفيذه ، فمن مصلحة مصر إذن أن يمكن بريطانيا العظمى أن تحمى الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب الآن فى مصر و يقضى العدل والإنصاف بإبقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى فى مصر .

هذه هى أوصاف التسوية التى بتنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ذكرناها بوجه الإجمال وتركنا تفصيلها لنشرحه بعد ، فلما شرعنا نناقش فيها المصريين الذين كنا نحن وإياهم على وداد — وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية تقدما متفاوتا فى القلة والكثرة — وجدنا منهم

* الامتيازات الأجنبية اسم أطلقه الأوربيون على الامتيازات التى نال بها الأجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الأولين حقوقا خارجة عن حقوق بلادها . إدامة للامتيازات المضارعة لها التى كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين فى بلادها وهى تحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وإنما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها ، أما إذا كانت هذه المعاهدات التالية إلى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الأجل وكان القصد منها فى الأصل تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى فى بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذى كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء و يدينون بدين آخر . ويبتدىء تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى من عهد قديم جدا ولكنها بعد ما غيرت وحورت تغييرات متعددة يحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٥٧ وقد ثبتت فى معاهدة الصلح التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا فى السنين ١٥٨١ ، ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٤٠ ومنحت الامتيازات للدانمارك سنة ١٩١٢ وجددت سنة ١٦٨٠ ولا تزال نافذة المفعول ونالت الدول العظام كلها تقريبا امتيازات كهذه من الباب العالى فى أوقات مختلفة فى الاربعمائة سنة الماضية .

فوجود الامتيازات الأجنبية فى مصر ناتج عن هـذه المعاهدات الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالى (دون الباب العالى) نفسه وقد كان عدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمس عشرة دولة : وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وهولاندا والبلجيك ونروج وأسوج والدانمرك واليونان والبرتغال وروسيا وألمانيا والنمسا وهنجاريا فانتهت امتيازات الدولتين الأخيرتين بعقد معاهدتى فرسايل وسان جرمان . وتتضمن الحقوق التى تخولها الامتيازات للأجانب فى مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية إعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم من إلقاء القبض عليهم استبدادا وإخراجهم عن دائرة اختصاص المحاكم الأهلية . فأفضى أمر هذا الامتياز الأخير بعد إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ إلى عدم تطبيق تشريع على الأجانب بلا مصادقة الدول ذوات الامتيازات وأن القضايا المدنية التى تقع بين الأوربيين والأهالى أو بين الأوربيين المنتمين إلى شعوب مختلفة تنظر أمام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التى تتعلق بالأوربيين وكذلك القضايا المدنية التى تقع بين أوربيين من شعب واحد فتنظر أمام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين بلادها . ولا يؤدى الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الأملاك وأموال الأطيان .

ماشدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل إليها والعطف عليها لأنهم يرتاحون إلى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع نده لا كما يملى الأعلى على الأدنى لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية، إذ الأمر الظاهر أن تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف مبدئيا باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية . ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بأنها وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها فأنهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة إلا إذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها. ويحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلا معقولا لهذا التأييد الذى لا غنى عنه لمصر. وهذا البدل إنما هو الإشراف على سياسة مصر الخارجية و إبقاء قوة فى أرض مصر لقضاء أغراضها الإمبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون ولية أمرها وحاكمة نفسها بنفسها تماما إلا فيما يختص بامتيازات الأجانب . وأما القيود التى يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت طول الزمان أثقالها تكون أيضا أخف مما كانت . ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التى اقترحناها لم تقترح حبا بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها و بمصلحة مصر أيضا ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساسا عادلا معقولا ليبنى عليه تعاون الأمتين فى المستقبل .

ولا يسعنا ذكر رأى المصريين الذين ذكرناهم فى هذه التسوية إلا بوجه الإجمال لأن المناقشات طالت بيننا و بينهم والاختلاف كثر فى الرأى بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا وقتا طويلا فى مجادلات مملة لا نهاية لها فى معانى ألفاظ "الحماية" و "السلطة" و "الاستقلال" و "الاستقلال التام" ولكن ذلك كله لم يمنع من إنعام النظر طويلا فى مواد المعاهدة التى كنا نفكر فيها ولا أدل على أن الاتفاق عليها غير ممكن. ويقال بالإجمال إن الأحاديث التى جرت ونحن بمصر أرتنا أننا تقدمنا كثيرا فى سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين وأننا انتقلنا خصوصا من جو إلى جو خير منه كثيرا لأن الجفاء الذى استحوذ أخيرا على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التى دبت فى نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول ، واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن فى مصر للوصول إلى نتائج معينة محدودة كان أيضا محدودا لأنه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لأننا إنما انتدبنا لنشير بخير الطرق التى يجب اتباعها للوصول إلى تلك الغاية . والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفرادا وجموعا إنهم إنما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدّعون بأنهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل إن أكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفده هم وحدهم الذين فوض إليهم الناس عموما تمثيل الأمة المصرية . أما نحن فلم نكن نسلم طبعا بأن زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التى يدعونها لهم ولكنا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة وهى أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضرورى فى اعتبارنا ، كما قلنا للمصريين فى أول الأمر، إن المعاهدة التى نفكر فى عقدها مع مصر لا تعقد عقدا عرفيا فقط بل عرفيا وأدبيا أيضا إذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهى تكون شكلا معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة فى عقدها بل إنها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وإنها على كل حال حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة . فلذلك كان من الأمور الجوهرية فى مشروعنا ألا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية فإما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التى أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل. ولكن المصريين أولى منا نحن بأن يحكّموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأى الأمة وإنما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية .

وكان الجميع يؤكدون لنا أن زغلول باشا ورفاقه ينالون الأكثرية الكبيرة إن لم ينالوا الأكثرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية ، ولذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه الحالة أن تترك الرسميات تحول دون مناقشتنا له إذا شاء الكلام معنا فإننا من أول الأمر دعونا وجوه المصريين ليبسطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين ، وكان يحتمل أن زغلول باشا الذى كان حينئذ فى باريس يعود إلى مصر ليقابل لجنتنا لأن المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد لإقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا فى ذلك أيضا بما له من الكلمة النافذة لأنه ولو كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه و بين زغلول باشا وكان يروم جدا أن يجتمع به ولكن زغلول باشا لم يكن يرى إذ ذاك إجابة أصدقائه إلى طلبهم ومع أن المخاطبات المديدة دارت بينه و بينهم فى أواخر مدة إقامتنا هناك بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين .

ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الأحوال إذ ذاك وانتهزنا الفرص الكثيرة لنعرف بأنفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكنا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه لأننا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه . ولهذا كانت غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريرا عن الحالة كما وجدناها وندل على النتائج التى أوصلنا بحثنا وتحقيقنا إليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيرا من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين .

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصرى بلندن

غادرنا مصر فى الأسبوع الأول من شهر مارس وسافرنا فى طرق مختلفة والتقينا فى لندن ثانيــة فى أواسط أبريل لكتابة تقريرنا . وبعد الابتداء به بقليل جدّ أمر لم يكن غير منتظر تماما فوقفنا عملنا آملين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التى فارقنا القطر المصرى ونحن مرتابون فيها وتلك النقطة هى كما أوضحنا قبلا الموقف الذى يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأى الوطنى بإزاء السياسة التى كنا نحن نميل الى نصح الحكومة البريطانية باتباعها فحدث الآن ما يمكن أن يجلو الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأسا .

ففى أواخر أبريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه ، وكانت نصائحه لنا فى مصر من أعظم النصائح قيمة فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكى يجمع بينه وبين اللجنة. فعلمنا فى أوائل شهر مايو أنه بحسن مساعى عدلى باشا بالأكثر رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الأولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة . واتفق فى الأسبوع الثالث من مايو أن المستر هرست (والآن السرسسل) كان فى باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة فى لندن ولما أيقن زغلول باشا أن لا حرج عليه فى ذلك على مركزه من حيث كونه المحامى عن الإستقلال المصرى وصل إلى لنــدن فى ٧ يونيه ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران .

ودار الكلام بينهم وبين اللجنة فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ، ولذلك استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى : فعدد منها جرى فى جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلى باشا أيضا ، والنقط التى كانت تصعب المناقشة فيها فى هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت إلى آخر إلى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفضونها عادة. وزد على ذلك أنه كثيرا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتى بفائدة كثيرة. ولا فائدة من الإسهاب فى وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التى جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية .

ونبتدئ بذكر ما نسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الأول إلى الآخر حتى إنه لما كان الاختلاف فى الرأى بيننا يبلغ غايته فإن الجدال كان يجرى بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوما فى أن زوّارنا كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجا من مشا كل الحال ومصاعبها ولكنهم ، ونخص بالذكر زغلول باشا نفسه منهم ، كانو مقيدين بقيود الخطة التى اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أمانى المصريين وسياســة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما. ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره فى مقاصد بريطانيا العظمى. فطالما قالوا لنا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم فى مطابقته للعدل والإنصاف، وما ذلك إلا لكونه لا يطابق "التوكيل" الذى أخذوه من الشعب المصرى . ولم نكن نجنى نفعا من قولنا لهم إن "التوكيل" الذى يدعونه هو البيان الذى وضعوه هم أنفسهم وإن الجمهور المصرى إنما قبله منهم فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات أفكارهم فكانوا يجيبوننا دائما أنه ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التى صادقت عليها الأكثرية الكبرى من أهل بلادهم ولا كانت فى الأصل قد عرضت منهم . فكان النداء الحربى الذى دوى بمصر فى الثمانية عشر شهرا الماضية حجر عثرة دائم فى الطريق ، ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى فى سياق المناقشة نجد من الصعوبة ما لا يعرض فى إلباس ذلك الاتفاق ثوبا من التعبير لا يغاير الصيغ التى يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها .

وقبلوا فكرة عقــد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهــم وقد ابتدأنا بها فى سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدما يذكر، ولما وصلنا إلى التناقش فى شروط المعاهدة التى تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للصالح البريطانية والأجنبية تهيب المصريون الموافقة على أمر يمكن أن ينافى الاستقلال الذى يرمون إليه والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاســتقلال إذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به ولكنهم كانوا دائما فى وجل من أن أبناء وطنهم لا يرون رأيهم فيعدونهم فى مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب ذللناها تدريجا الواحدة بعد الأخرى وفزنا أخيرا بوضع رسم للتسوية ارتاح إليه الفريقان بعضهم كثيرا وبعضهم قليلا ولم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعد ما تساهلت اللجــنة فى أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمرا نعود إلى ذكره بالإسهاب قريبا . فإننا وافقنا على طلب للمصريين كنا عازمين على مقاومته فى أول الأمر وإنما وافقنا عليه لعلمنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه ، فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنه لا يعد غاليا علينا إذا اكتسبنا موافقة الأمة المصرية الودية على المشروع برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل إلى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة .

أعجبتنا التسوية التى توصلنا إليها نظرا إلى ما هى عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو أن زغلول باشا ورفاقه يتــكفلون بأن يستعملوا نفوذهم لحمل أهل مصر على قبولها بعد ذلك بأن تصادق جمعيــة مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما أننا نحن لا نقــدر أن نعدهم بأن الحكومة البريطانية والأمة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا ، والذى طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التى وصلنا إليها نحن وإياهم معا من صميم قلوبهم ، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك ضعف الأمل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو فى استقبالها

بالترحيب والارتياح. وإن لم يكن لنا نحن هذا الأمل فمن العبث أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له إنها حل للقضية المصرية لأننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يجود فى الشروط التى يعقدها مع مصر اذا كان يقتنع بأن تلك الشروط تقبل بالشكر وأنها تؤول إلى تحسين العلاقات تحسينا دائما و إلى التعاون بالصدق والإخلاص بينهم و بين المصريين فى المستقبل .

أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لخوفهم من ان ينكرهم كثيرون من أتباعهم فى مصر ، ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحوير فى الشروط المتفق عليها وذلك بالأكثر فى شكلها لكى يجعلوها أقرب إلى قبول الرأى العام المصرى فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لأننا نحن أيضا مضطرون إلى مراعاة الرأى العام البريطانى كما أوضحنا لهم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لإرضاء المصريين إذا كانت موافقتنا تفضى إلى رفض المشروع كله فى بريطانيا العظمى فكأننا قد بلغنا والحالة هذه سدا لا منفذ له .

(ب) مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصرى ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التى تميل اللجنة إلى تحبيذها والمنافع العظيمة التى تنتفعها مصر منها فإذا أحسن الناس ملقاهم كما يؤملون كان ذلك توكيلا لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب ثلاثة أو أربعة من رفاقه فى السفر .

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة فى نظر الأعضاء المصريين ، لأنه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم إذا لم يقابل تلك الشروط بالرضا والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضا لأن المناقشة التى تقع بين الجمهور فى مصر على أثره تمكننا من سبر غور الرأى المصرى أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه كتبت مذكرة حاوية بعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التى تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفا . فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعى التى سعيناها لإفراغ نتيجة مناقشاتنا فى قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى ، فهذه المذكرة التى سميت اتفاق ملنر وزغلول ليست اتفاقا كما هو ظاهر عليها و إنما هى رسم للقواعد التى يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد وضعها . فدفعها اللورد ملنر إلى عدلى باشا الذى كان وسيطا بين الفريقين وكان له نصيب عظيم فى كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا وأصحابه وكان المفهوم أنهم يستعملونها كما شاءوا فى مناقشاتهم العمومية وهى مؤرخة فى ١٨ أغسطس وهذا نصها :

"إن المذكرة المرسلة مع هذا هى نتيجة المحادثات التى دارت بلندن فى شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، و بين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى . وقد اشترك عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضا، وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما .

فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة إذا اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المنوية المبينة فى المادتين ٣ و ٤

وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلبيا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا "

الإمضاء : (ملنر)

مذكرة

١ — لكى يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات، وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ — أولا — تعقد معاهدة بين مصر و بريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانيا — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ — تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

أولا — تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع

المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانيا — تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثا — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها .

رابعا — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

خامسا — نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب .

صيغة أخرى لهذه الفقرة

” نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الان الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب أولا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات “ .

سادسا — نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

سابعا — الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أوالتعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس .

٥ — تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصلية و إنفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة .

٦ — يعهد إلى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

٧ — تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر .

٨ — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى :

أولا — لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

ثانيا — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين .

ثالثا — تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى إنجلترا .

رابعا — المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

خامسا — تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوربية بمصر .

سادسا — تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ .

وتنص المعاهدات أيضا على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الإسكندرية .

٩ — التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

١٠ — تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

١١ — بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم .

(ج) سياسة المذكرة

أولا — تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية

إن سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بجملتها للنتائج التى توصلنا إليها قبل سفرنا من مصر بناء على الأسباب التى أبناها آنفا ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب إلى أبعد منها . وأهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهورا عظيما وهى حق مصر فى تعيين ممثليها فى البلدان الأجنبية . فقد كنا ولا نزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم . وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت أميالهم شديدة إلى الحركة الوطنية . وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار إذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها ، وهذه أولية لم ينازعنا فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله إذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى ارتباك ، ولم يقع بيننا وبينهم خلاف فى الرأى فى هذه النقطة عند المناقشة . ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان تاما بيننا . وإنما قلنا إنها تدل عليها دلالة كافية لأنه لا يجب أن يبرح من البال سواء كان فى هذه النقطة أو فى غيرها أننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والأفكار التى تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق فى المعاهدة التى يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك .

فالمسألة الحقيقية التى كانت موضوع الأخذ والعطاء لم تكن "هل يجب أن تكون مصر حرة فى اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى" إذ لا خلاف فى أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب المحال وإنما كانت : هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية فى أيد بريطانية ؟

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها ، وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية ، وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين ، وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد ، فاتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن إلى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصا فى غرب أوربا والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم ثقلت أعباء ذلك جدا عليهم . ولذلك رأينا من بادئ الأمر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب .

ولكن الذى كنا نقصده فى الأصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع فإن المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون لأننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزراءه فى جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى . وكانوا كلهم ممتعضين من إلغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها إلى المعتمد السامى البريطانى ، وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا وكانوا يرجون على هذا المبدأ أيضا بعد زوال السيادة العثمانية أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الأجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التى تكون لممثلى الدول الأجنبية فى مصر .

فلذلك لم يخامرنا ريب فى أن أعضاء الوفد المصرى كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم فى هذه المسألة . وكانوا يقولون لنا قولا صريحا باتا إننا إذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل وأما إذا اعترفنا بها لمصر أرضينا المصريين إرضاء تاما بمراعاتنا عزة نفسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين : لِمَ أنتم خائفون ؟ فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها فى البلدان الأجنبية يحسن المصريون رعايتها أكثر مما يحسنها غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التى تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر فى الخارج يكون قليلا جدا لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا

فى بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم أيضا . ففى سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلا على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين .

فلم يسعنا إلا الشعور بقوة هـذه الحجج الوجيهة ومع ذلك فالأمر واضح وقد قلناه لهم وأكدناه على مسامعهم وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو فى قليل من عواصم أوربا ووجد ممثلون سياسيون من الأجانب فى مصر انفسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة ، لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدى حدود وظائفهم حتى لا يقال إنهم لا يجدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسلموا بأنه يخشى من حدوث أمر كهذا ، بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذى نالته مصر بعقد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للأجانب سبيل الدخول فى شؤون بلادهم بإلقاء الشر أولا بينهم وبين بريطانيا العظمى . وإن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو أن المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية .

هذه هى الأدلة والبراهين التى حملتنا على إعادة النظر فى مركزنا بإزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحا أن تساهلنا فى هذا الأمر قد يلقى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى . ويخشى أنه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته . وإذا بنينا حكما على ما نشأ عنه من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضا عنه فى دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لا نزال نرى كفة الحجج الراجحة هى فى جانبه بلا مشاحة ، لأنه ما دام الجفاء والخلاف ضاربين أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الأجنبية . فالجمعيات التى أنشئت لنشر الدعوة ضد إنجلترا تنشرها بجد واجتهاد منذ أعوام فى سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا بإعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التى أوضحناها هنا كفيلة بذلك فإذا تمت لنا هذه النتيجة فإعطاء الصفة السياسية لممثلى مصر فى الخارج نافع لنا لا محالة لأنه إذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة وبقوا مصرين على إدامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا فى كبح جماحهم وإيقافهم عند حدهم إذ لا يسع معتمدا مصريا إلا الإعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وذمه والنفور منه وإلا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه .

ثانيا — الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الأهمية العظمى التى يعلقها رجال الوفد على مسألة "حالتهم القومية" أتم الظهور لما شرعنا نبحث فى مصلحة بريطانيا العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفتها — قاعدة فى أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة نفسها أى أنها تعطيها "مكانا منيعا لأسلحتها" أو "نقطة ارتكاز" فى سلسلة استحكاماتها الإمبراطورية التى تربط الشرق بالغرب ، ولم يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلزم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصا كل وسائط المواصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران الخ لإدارة الأعمال الحربية بل رحبوا بهـذا الحكم لأنه يثبت أن الاتفاق من الجانبين ومعقود بين البلدين بدليل أن مصر تعطى شيئا بدلا مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد فى معاهدة المحالفة التى تعقد بينها وبين مصر بأن تدافع عن مصر فكذلك مصر يجب عليها عدلا وإنصافا أن تفعل شيئا لمساعدة الإمبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا العظمى فى حرب ولو لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة .

وأصعب من هـذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم وفيها أيضا لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها فبقاؤها فى مصر سائغ عندهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى وهو الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية لا "جيش الاحتلال" ولا "قوة لحفظ النظام" فى مصر إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى . ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافهم بأن مقدارها يتوقف على الأحوال الخارجية وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الإمبراطورى وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة إذا كانت مصر فى خطر ، بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تعد حامية لمصر بوجه من الوجوه لأن المحافظة على النظام الداخلى من شؤون المصريين أنفسهم .

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية ولكن لم يكن فى إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لأن وجود جنود بريطانية فى "منطقة القنال" المحايدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية ، إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالا دائما قد يعد خرقا لذلك الحياد . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس بل إن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك كثيرا إذ مصر تقرب شيئا فشيئا من أن تصير "عقد ارتباط" كل تلك المواصلات برية كانت أو جوية أو بحرية . فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها فى منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ما تم التسليم مبدئيا بوجود قوة عسكرية فى مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل فى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة المنوية .

ثالثا — الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية

تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة فى مركز الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية ، وهذه المسألة عظيمة الشأن جدا من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها فى مصر ، فنظام الإدارة الداخلية الحالى برمته بنى الموظفون البريطانيون معظمه بعملهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر فى بر مصر فإذا أبعد العنصر البريطانى عن الحكومة حالا خيف من تقوض أركانها وخراب بنيانها ، بل إن التسرع فى تخفيض عدده يخشى أن يؤثر فى متانة ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيرا

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذى أنقذناها منه وأن جميع الشرور والمساوئ القديمة تعود إلى ما كانت عليه لأن عدد المصريين الذين صاروا كفئا علما وأخلاقا للاشتراك فى أعمال الحكومة على مبادئ التمدن ازداد إزديادا عظيما فى عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلاهم إلى أدناهم أن تكون أعمال حكومتهم و إدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوئ العهد الماضى تماما. ولكن مع هذا كله لا يخلوا الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعى بنيانه إذا أبعد الذين بنوه ، ولا يزالون عماده، دفعة واحدة عنه .

فمن الطبيعى والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذى فحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية فى استبقاء من تبقيه وفى إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب. ولكنا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها و بحثنا فيها بهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيرا ، لأن من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تقدم يوما على إخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية فى ذلك. وحسبنا تصور الحالة التى تبيت فيها تلك الوزارة بعد ما تعدم بغتة أعظم مستشاريها اختبارا وأكثرهم تحملا للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفورا شديدا وانقلابه عليها بعد انهيار نظام إدارتها حتى نحكم بأنه ما من عاقل يلق بنفسه عمدا فى بحر هذه المصائب والمحن. ثم إن الأمر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه أيضا أن يحسب حساب سخط الأجانب وخوفهم فإن الجاليات الأجنبية الكبيرة الفنية التى يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليه حالا قومة واحدة لأنها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين فى الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامى أو أى لقب آخر يلقب به فى المستقبل لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن . نعم إنه لا يكون له حق الأمر والنهى على الحكومة المصرية ولكنه معتمد حليفة مصر وأسمى الأجانب مقاما فى مصر وحامى مصالح الأجانب فيها فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه. فالمؤثرات التى من شأنها منع الوزراء المصريين عن الإفراط والتفريط فى استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جدا . هذا ناهيك أن سرورهم العظيم بعلمهم أن ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا ليأمروهم وينهوهم يزيد رغبتهم فى الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها .

إذ ما من مصرى عاقل يتمنى بجد أن يستغنى عن مساعدة الأجنبى لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل. لكن المصريين عامة يعتقدون — وهم مصيبون فى اعتقادهم — أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا وخصوصا فى السنين الأخيرة ، وهم معتصمون بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطانى أو أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم . فهم يتطلعون إلى الزمان الذى يعين فيه رجال من أبناء وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها و يشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضع احترامهم وكثير ما هم ، وكذلك يأبون أن يمنعوا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم فى كفاءتهم فى حكومة بلادهم فى المستقبل [1] .

---

(١) بذلنا جهدا كثيرا لتعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فأعدت لنا مصلحة الإحصاء كشوفا تبين كيفية توزيع جمع الوظائف فى ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠ وطلبنا من كل وزارة بيانا لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض فى سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠

أما كشوف مصلحة الإحصاء فقد قسمت الوظائف فيها إلى وظائف ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كنتراتات) ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الفئة ظهورات) أما القسمان الأخيران فالمستخدمون ٩٨٫٥ فى المائة منها مصريون ولذلك تكون المزاحمة فيها غير زائدة .

وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين من إنعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم ، لأننا إذا ضربنا صفحا عن مناصب الوزراء السبعة وموظفى الديوان السلطانى ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الأوقاف — وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ما عدا واحدة أو اثنتين منها ، فالمصريون يتقلدون ٨٦ فى المائة من الوظائف و يقبضون ٧١ فى المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ فى المائة من الوظائف و يقبضون ١٩ فى المائة من الرواتب وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٨ فى المائة من الوظائف و يقبضون ١٠ فى المائة من الرواتب . وفى بعض الرسوم الإحصائية التى رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت الوظائف إلى ست درجات : الثلاث الأولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلى ٧٩٩ جنيها مصريا فى السنة وتسمى الوظائف الصغيرة . والثلاث الأخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ جنيه مصرى إلى ٢٫٩٩٩ جنيها مصريا فى السنة .

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثى ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ إلى ٤٩٩ جنيها مصريا و يحط نصيبهم من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ جنيه إلى ٧٩٩ جنيها مصريا والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحا فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم أن نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ جنيه إلى ١٫٤٩٩ جنيها مصريا ولكن ذلك راجع إلى وزارتى الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون . أما وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و٢ غيرهم ورواتب كل منها أكثر من ٨٠٠ جنيه مصرى نعم إن فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن إذا كان المصريون سيصيرون مسئولين عن إدارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدابير أحسن من التدابير الحالية لتدريبهم وإعدادهم لتقلد أمثال هذه الوظائف الكبيرة .

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فى سنى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط لأن تقييدها فى السجلات غير كامل ولكنها كافية لإدراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الإجمال فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤٥٫٤ فى المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٥٠٫٥ فى المائة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده فى الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧٫٧ فى المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣٫١ فى المائة سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين فى قسم تلك الوظائف عينها من ٤٢٫٢ فى المائة إلى ٥٩٫٣ فى المائة من المجموع كله .

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفا من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة فيكون ذلك مصيبة عظيمة، ولكن نستبعد جدا أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال: (أولا) لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة المبانى والسكة الحديد والجمارك ومثل الأشغال العمومية ونحوها تستخدم عددا كبيرا من الإنجليز وغيرهم من الأوربيين فى وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها فهؤلاء الموظفين الأجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسية أثر فى مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم الذين يتقلدون مناصب إدارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لأنهم يسألون أنفسهم قائلين : هل ترى يؤيدنا الوزراء المصريون الآن فى استعمالنا لسلطاتنا ؟ وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم فى سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة "المحسوبية" وترقية الذين يستحقون الترقى لا الذين نوحى بترقيتهم وأن ننجح فى ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبيعى وقد يحمل بعضا من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم فى المستقبل لأنهم لا يكونون مثل أولئك الأوربيين القلائل الذين كانوا فى خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والأهوال فى سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى مصر إصلاح . ومع أنهم كانوا فى أحوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذا ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والإكرام ، أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون فى مصر اليوم فإنهم يكونون فى بلاد اختمرت بالتأثيرات الأوربية وتعودت الجرى على أساليب الحكم البريطانى ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعا عظيما يحول الآن دون نفعهم للبلاد ، وذلك أنه إذا لم يوقف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الأجانب عند حدهما خيف أنهما يؤديان إلى قطع كل تعاون حبى بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهما ليس الأشخاص بل النظام إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون إلى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالا للسؤدد الأجنبى وعلامة عليه . فأسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يعدون آلات بيد حكومة أجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم فى محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الأكفاء فيها . والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين فى الإدارة والضباط البريطانيين فى الجيش غير مكروهين شخصيا بل إن أحسنهم محترمون ومحبوبون أيضا عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لأربابها ولا سيما إذا اقترنت باللطف والكياسة فإذا تأمل الإنجليز الموظفون فى الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا وما من شىء يوجب العجلة ، فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون فى وظائفهم وما من خدمة يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهى إنشاء شركة حبية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا فى أنظمة الحكم الذاتى .

ولكن وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب جملة وبسرعة أمرا غير منتظر فإنه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد ، فهؤلاء يجب أن يعاملوا بإنصاف وسخاء إذ لا شئ يكدر صفو العلاقات بين الإنجليز والمصريين فى المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم . فيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالى يعطى الموظفون المصريون إذا أحالتهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشا طيبا مناسبا لطول مدة خدمتهم . وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ، ولكن يلزم مراعاة لتغير الأحوال أن يوضع تدبير خصوصى لمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم فى الخدمة قضاء مبرما وكذلك الذين قد يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمعتاد الآن أنه إذا أراد موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للإحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن بصدده بعد تغير شروط الخدمة تغيرا جوهريا بل يجب أن يترك للموظفين حق الخيار بين البقاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد فإذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزاما .

رابعا — التحفظات لحماية الأجانب

تستثنى المذكرة فى البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين عن المبدأ العام القاضى بأن تكون الحكومة المصرية فى المستقبل حرة فى تعيين الوظائف التى توظف غير المصريين فيها وهما على ما فى الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالى وموظف فى وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فيما له مساس بالأجانب " بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك" ورب قائل يقول بعد الذى تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذى أوجب استثناء هذين الأمرين ؟ فالجواب على ذلك أنه المسئوليات الخصوصية التى تلق على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الأجانب . فالأمران اللذان يهمان الدول الأجنبية التى يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الأجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضا فى كل رءوس الأموال والمشروعات الأجنبية فى البلاد وسلامة أرواح الأجانب وأملاكهم . فلضمان هذين الأمرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الإلحاح طالبة إبقاء بعض المراقبة الأجنبية وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فإذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها إلى دولة أخرى غيرها أو إلى فريق من الدول لتحل فى ذلك محلها .

ومن المبادئ الأساسية التى تبنى التسوية المنوية عليها أن كل سلطة تلزم لضمان مصالح الأجانب فى مصر ولحمل الحكومات الأجنبية على الاطمئنان والإيقان بأن حقوق رعاياها تحترم وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبق تعيين الموظفين الكبيرين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لأن الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها والواجب على

الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مساس بالأجانب وقد وصفت وظيفتاهما وصفا إجماليا فى المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما تحديدا دقيقا عند تحرير المعاهدة لأننا اكتفينا هنا أيضا بالاتفاق مبدئيا وتركنا التفصيل للفاوضة الآتية .

وهذا يصدق أيضا على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خول المعتمد البريطانى فى بعض الأحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب، وقد كثرت المناقشة فى ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكى يمنعوا هذا الحق من أن يتحول إلى حق منع عام فى التشريع المصرى وهــذا ما لم نكن نريده ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هــذا الاتفاق تعيينا مدققا ، ولهــذا أثبتنا لذلك صيغتين فى المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكنا إذا جردناها من غواشيها الفنية والاصطلاحية بقى معنا ما يأتى :

وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها كيفما التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات الامتيازات فى بلادها بلا مصادقة منهن و إن تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحيانا فى تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائما إلى تنقيص القيود التى تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضا هو جزء من المشروع المنوى فى المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب إزالة تلك القيود بالكلية . وهى مادامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعمالهــا . وهــذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الأجانب المشروعة تمنحه مصر على ما فى المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هى بريطانيا العظمى .

(د) السودان

إن المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتنــاول مصر فقط ولا ينطبق على السودان ، البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محددة تحديدا جليا فى الاتفاق الإنجليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩[1] وليست كحالة مصر التى لاتزال غير معينة . فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمدا من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوما دائمــا عند أعضائه ولكن منعا للخطأ وسوء الفهم بمصر فى غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد ملنر الكتاب التالى إلى عدلى باشا يكن لمــا أرسل إليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصــد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكنى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فإن البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أحوالها ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر .

إن السودان تقــدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هــذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد المــاء الذى يصل إليها مارا فى السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة .

الإمضاء : (ملنر)

(العنوان : حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن) .

ويجمل بنا فى هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التى نرى أنها تقضى باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير فى الوقت عينه إلى الخطة الدامة التى يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود وفى كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا عظيما ويضاد بعضها بعضا كثيرا . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين. والإسلام آخذ فى الانتشار فى السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله، وهذه المؤثرات تلطف مابين أهالى البلدين من التضاد والتنازع ولكنها لا تقوى عليه بعــد ما زادت تذكار ســوء الحكم المصرى المــاضى قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان المــاضى فكانت دائما روابط واهية فإن الفاتحين المصريين اجتاحوا أقساما من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعا حقيقيا ولا أدغمته فيها وجعلته بعضا منها بمعنى من المعــانى وكان فتحها له فى القرن المــاضى نكبة كبيرة على البلدين معا وانتهى أمره بفتنة المهدى التى

[1] إن هذا الاتفاق الذى وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه "يحق" لبريطانيا العظمى "بحق الفتح" "أن تشترك فى تعمير السودان وإدارته وترقيته" وقد أسقط قبول هــذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان وأخرجت البلاد نهائيا من الدائرة التى يسرى عليها نظام الامتيازات ، لذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة "لا يسرى إلى أية جهة من جهات السودان أو يعترف به فيها" "ولا يقيم قناصل الأجانب فى البلاد بلا رضا الحكومة البريطانية . أما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بهــا إلى شخص "الحاكم العــام" الذى يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديو مصر والذى يكون لمنشوراته قوة القانون .

قلبت السلطة المصرية رأسا على عقب فى أوائل العقد الثانى من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر فى السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجود عدة حملات انفقت عليها أموالا طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التى كانت عرضة لسيل عصابات المهدى الجارفة واستلمت الأيدى البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين فى سنتى ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية فى سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام وإن كان يعينه سلطان (وسابقا خديو) مصر فالحكومة البريطانية هى التى ترشحه وكل مديرى المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدما عجيبا ماديا وأدبيا تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لأننا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهى إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متمدنة إلى بلاد أهلها لا يزالون فى أول عهد السذاجة حكمنا أن النجاح العظيم الذى نجحته بلاد السودان فى المدة الطويلة التى كان فيها السر ريجنلد ونجت حاكما عاما عليها يعد أمجد صفحة فى تاريخ الحكم البريطانى على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان ، والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيما ندر .

غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جدا فى السودان وهى أن النيل الذى يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجرى مسافة مئات من الأميال فى بلاد السودان فمن أهم الأمور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأسا من النيل قليلة حتى الآن ، ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل تقدمها ، وقد يفضى ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ، ولكن الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيدا ووزعت كذلك كفت لرى كل الأطيان التى يمكن أن تحتاج إلى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة بأعظم مكان من الأهمية والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جدا بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضا من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الأمر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط .

ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحق لها أن تكون كذلك أيضا ، ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها فى آخر الأمر ويكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التى عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر .

والضرورة تقضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظرا لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق وإنما تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التى تحتاج البلاد إليها فى الحالة التى هى عليها من التقدم لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد فى كفاءة رجالها وحسن إدارتها . والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد فى جنب الذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة فى السودان ولكن هذه الصعوبة ستذلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد عدد الذين يصيرون كفئا من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب فى الوقت عينه الانتباه الكلى إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذى ارتكب فى مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام فى الحكومة . فليس فى السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى فى السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هى إلى الترقى المادى وفى وسعها الاستغناء عن نظام إدارى على غاية من الإتقان .

إن القواعد العسكرية التى لا تزال تستخدم فى السودان كبيرة جدا . نعم إن وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازما لإتمام فتحها ولا ستتباب السكون فيها ولكنا نرى أن الزمان قد حان لإعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . ثم إن وظيفتى الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتين فى شخص واحد وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائما ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال أن الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل . فلمصر حق لا ينازع فيه فى الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسميا باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على

المحافظة عليه فى كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل . ورأينا أن هـذا التصريح يفى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر .

(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات التى أسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا أيضا من لندن إلى باريس . ثم سافر فى الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود وأحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف المكباتى بك وعلى بك ماهر) إلى مصر طبقا لما تم الاتفاق عليه (وجه ٢٣٦) لكى يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين فى المذكرة . وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع هفوات قليلة فى تفصيلها قوبلت فى مصر بعبارات الرضا والاستحسان .

وحوالى ذلك الحين نشر فى مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصفة الوفد النيابية التى يمثل فيها الأمة وبما لقيه من تأييدها وأشار إلى المساعى التى بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعيا أنهم اكتسبوا شيئا كثيرا من الميل والعطف فى البلاد الأجنبية . ثم استطرد إلى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الإصرار على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الأمر إلى زيارة الوفد المصرى للندن والمناقشات التى جرت فيها وأعلن فى الختام أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل متدبين لذلك فإذا قوبل المشروع بالاستحسان عين ممثلون للفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة .

وخلو هذا المنشور من الجزم يظهر أنه أضعف الحماسة التى استقبلت بها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة إعلان التسوية فى بادئ الأمر ولكن لما وصل الرسل الأربعة إلى الإسكندرية فى ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب وأنعش وصولهم التفاؤل فى النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن " ثقة البلاد كلها " بالوفد وعن الحماسة الغالبة على الجمهور . وظهر فى ذلك الوقت دلائل الفتور فى الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تباشير المصالحة فى كل مكان .

صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة فى أول الأمر وقال الناقدون إن الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالا حقيقيا واحتجوا خصوصا لعدم إدخال السودان فى المشروع وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت الخديوى الذين وقعوا المنشور المذكور (وجه ٢٢٢) فانتهزوا الفرصة ونشروا فى الجرائد فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحا بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيرا يذكر . ولما رأى أولئك الأمراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعا حسنا عند الناس عموما تداركوا الأمر بأن نشروا كلاما يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلا .

ولم يتصل رسل الوفد الأربعة بالعالم السياسى فى مصر مطلقا ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا فى عملهم كاملى الحرية مطلقى الحركة . أما الخطة التى جروا عليها فكانت أنهم يدعون إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكى يجتمعوا معا ويتناقشوا فى التسوية المقترحة فإذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الأمر إلى جماعات أخرى فى الأقاليم فترد على الرسل الأربعة قرارات الموافقة والانضمام إلى القابلين بحيث لم يمض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التى عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهـذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية فى اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد فى ١٦ سبتمبر وكان عددهم تسعة وأربعين عضوا فتقرر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات وامتنع اثنان عن إعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسهما إلى الاجتماع فكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والخمسين عضوا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية .

وبينما كان هـذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية فى المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد الى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط ، وأهم هذه النقط رغبة الناس إجماعا فى الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحالفة .

(و) المقابلات الأخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الأربعة من مصر إلى باريس فى أوائل أكتوبر وانضموا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوربا . وفى آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا إلى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الأربعة ما رأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك . وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للأخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان ، وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الأمر لإثارة المعارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلموهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هـذا القبيل تضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لإجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات ، وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسميا وأوردوا نقطا أخرى أقل أهمية من ذلك فاتضح لنا أننا إذا أعدنا النظر فى هذه الأمور كلها اضطررنا إلى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لايمكن أن يكون نهائيا على كل حال . وإن كل ما يسعنا عمله هو أن نمهد الطريق للفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد إذا لقيت

فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التى تناقشنا فيها قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التى قدمت الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التى لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين فمحاولتنا أن نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيرا من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضررا كبيرا فى نجاح سيرها أيضا .

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر وهو كما يأتى :

رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة فى المستقبل .

ويظهر من الأخبار التى عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيرا أنها تدل على أن هناك جمهورا كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة فى مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا إن فى المذكرة نقطا يرغبون تعديلها وانهم يرغبون أيضا فى إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط وإنى فى غنى عن الأسهاب فى الكلام على هذه النقط اليوم لأن أعضاء اللجنة مجمعون رأيا على أن لا فائدة من المناقشة فى التفاصيل الآن .

والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التى يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لايكون الاتفاق إذا قر القرار عليه إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما نتوقع ذلك دائما . وفى تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التى قدمتموها على إثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التى يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضا أن تمنع الاقتراحات التى ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين فى المذكرة التى تحتاج فى حالتها الحاضرة إلى توضيح وإتقان قبلما تحول إلى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نجتنب الآن إبداء أى رأى فى النقط الجديدة التى عرضتموها أخيرا مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض بل لا بد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية .

والأمر الذى يهمنا الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير فى الرأى العام هنا وفى مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التى استحسناها نحن وأنتم . واعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أواصر الصداقة والثقة المتبادلة التى ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها والتى يجب تعميمها بين الفريقين إذا شئنا أن تفضى مساعينا إلى الغاية المطلوبة ، فان ذلك كله أهم جدا من المناقشة فى التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نؤمل أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بإنجازه بأسرع ما يمكن يؤدى إلى هذه الغاية ، ومما يماثل ذلك فى الأهمية أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعترف لكم شاكرين عظم مافعلتموه من هذا القبيل حتى الآن . ولكن من البين أنه لايزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن فى مصر أناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لايزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى . وإنكم بتبديدكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن فى النفوس بدلها تعملون ما لا يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التى نرغب فيها كلنا أشد الرغبة .

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة كما نحن شديدو الرغبة فى إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جدا إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئا من جهة التحفظات المطلوبة ، وبالأخص إذا كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا . وقد أعاد القول الأخير مرارا وكرر هذه الآراء فى رسالة بعث بها إلى اللورد ملنر .

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادر إنجلترا بعدها . ولابد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائما على غاية المودة من البداية إلى النهاية ومع اننا افترقنا من غير أن نصل إلى اتفاق نهائى بل بقى كل فريق متمسكا برأيه فقد استنتجنا أن شروط الاتفاق المنوى وقعت وقعا حسنا جدا فى مصر سواء قوبلت بتحفظات أو بغير تحفظات ، وأن أكثر أعضاء الوفد — إن لم يكونوا كلهم — كانوا شديدى الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام أخيرا ، شديدى الرغبة فى تحقيق ذلك .

خلاصة عامة

نظرا إلى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب وإلى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بجوهرية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجنا فنقول :

لما وصلنا إلى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قمعت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر بمظهر العنف الخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان " بالاستقلال التام " مبتدأ بإلغاء الحماية التى كانوا يقولون إنها تتضمن إبادة الجنسية المصرية ، ولكى يسوغ أنصار الحزب الوطنى هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الأحكام العسكرية . ثم إن البنود الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ولسن أثارت آمالا فى كل مكان ووعدت أمم أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الأتراك وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك .

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فإن عددا كبيرا من الموظفين الواسعي الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون إلا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقابة البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين . نعم إن عمل الإدارة فى زمن الحرب خليق بالشكر الجزيل ولكن الضرورة افضت إلى تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشيء ، وإلى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله إلينا شديدا . ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى ، وصارت الأحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام بأعمال الإدارة وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسى قد صار معتمدا ساميا وهو القائد العام أيضا . وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الإدارة فى هذه الأحوال مضطرة أن تقوم بأعمالها رغما عن مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من عملها التنفيذى .

وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذى كان متبعا قبل الحرب، ولا بإصلاح إدارى محض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الأحوال الجديدة . ولكن الهياج الذى ثار على "الحماية" زاد الصعوبة فى إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتصان بها المصالح البريطانية فان كلمة " الحماية " صارت عنوان الاستبداد فى أذهان المصريين ، وأصروا على أن معناها هو المعنى الذى فهموه لها فعاد الجدال فى هذا الموضوع ضربا من العبث واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق مالم تتخذ خطة أخرى .

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها به نحن ، وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك فى فحص هذا الأمر الذى حسبناه محتملا . وكان غرضنا دائما أن نجد قاعدة لمحالفة توضع فوق كل المجادلات على الألفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

وليس فى اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد . فقد عنينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كأمة تحت سيادة سلطان تركيا . ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد إنعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءا من الإمبراطورية البريطانية. وقد جددنا وعدنا دائما باعطاء مصر الحكم الذاتى ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لايمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لايمكن إطفاؤها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهموننا بنقض عهودنا ، عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطانى المسئول عنه .

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائى تام ينقل كل السلطة إلى أيد مصرية. وهناك مصالح بريطانية جوهرية لابد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضا من حماية عدد كبير من الأجانب المتوطنين فى مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء فى مصر يجعل مركزها مختلفا عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيدا .

أما المصالح البريطانية الجوهرية فهى أن المواصلات الإمبراطورية العظيمة التى تخترق الأراضى المصرية يجب ألا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبى وأن تكون ميسورة فى زمن الحرب وللأغراض الضرورية فى زمن السلم وألا تعود إلى مصر منافسة الدول التى تتنافس على التفوق فيها . وأخيرا ألا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للإمبراطورية البريطانية مجحفة بها . ولذلك فان كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية وتتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية .

ثم إن حماية الحقوق الأجنبية مشكلة أشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن (انظر وجه ٢٣٣) فان تعدد القضاء الناتج عنها والتسهيلات التى تخولها للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الأهلية كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام فى حين أن إعفاء الأجانب من الضرائب المقررة غير أموال الأطيان وعوائد الأملاك يشل يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها لأنه يستحيل عمليا فرض ضرائب على المصريين ويعفى الأجانب منها ولذلك بقيت الحكومة زمانا فى الماضى مضطرة أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفى لكل حاجات حكومة منظمة وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على إيراد كاف للخفراء إلا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة الأحكام العسكرية .

فاتضح لنا أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه القيود وإذا تركت وزارة مصرية تعانى مصاعب هددت الإدارة الحالية بتوقيف دولاب أعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . وتراءى لنا أنه إذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح أن الحكومة المصرية تعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الأجنبية يمكن أن يشلها إذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جليا أن مصلحة مصر تقتضى إلغاء الامتيازات وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتنظر فى القضايا الجنائية التى تتعلق بالأجانب كما فى القضايا المدنية. ولكن تحقيق ذلك لايتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى . وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة إلا إذا كانت بحيث تستطيع

أن تؤكد لهم أن مصر تبقى قادرة على إيفاء ما عليها من الديون وإن أرواح الأجانب وأموالهم فى أمان ولذلك وجهنا اهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكنها من اعطاء التأكيد اللازم . ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الأجانب ويخولها أيضا قسطا من الرقابة على الإدارات التى لها تأثير مباشر فى المصالح الأجنبية .

وإذا استثنينا هـذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الأجانب فإننا نرى أن تعاد حكومة مصر فعلا إلى ما كانت عليه نظريا مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين، ولنا ثقة كافية بأعمال الإصلاح التى تمت فى الأربعين سنة المـاضية تحملنا على الاعتقاد بأن هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرخاء . ولا شىء يحتمل أن يؤدى إلى الفشل مثل أن تقيد هـذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موجس شرا وتشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجد الريبـة فى صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الأصلى وهو إعادة الثقة المتبـادلة والمؤازرة الأكيدة بين البريطانيين والمصريين .

ولا نحاول اخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى ادارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم . ومما يزيدهم إبطاء فى ذلك علمهم أنهم إذا فشلوا فى أمر لم يعـد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لائتمارهم بأمر البريطانيين ، ولعلم وزرائهم أن الأعمال الحسنة التى يعملها الموظفون البريطانيون فى الحكومة يعود الفخر بها إلى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم فى وظائفهم . وعندنا أن الجو كله يتغير تغيرا تاما متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذى يرمون إليه لا أن يحولوا فى سبيلهم لكى لا ينالوه . وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذى اختبرناه بأنفسنا فى الأخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم فإنهم لمـا وثقوا بخلوص نيتنا أظهروا حسن استعدادهم حالا لقدر رأينا قدره وللاعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية فى مصر بمـا هم مدينون لـما به من الشكر على أعمالها المـاضية فى البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التى عاونونا على استنباطها ، فلا ريب عندنا فى أنهم موافقون بكليتهم على أعظم مزايا تلك التسوية وأنهم شديدو الرغبة فى حمل أهل وطنهم على قبولها . والظاهر لنا أن الرأى العام متجه الى هذه لا محالة . وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التى كانت غالبة إلى عهد قريب ومالت البلاد إلى الهـدوء والسكون فالوقت ملائم لإقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحهـا الجوهرية . ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلانه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها فى معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك ، وأما لمصر فلأنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها . فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا إبطاء زائد فى مفـاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى حبذناها ، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة .

هذا ونروم فى الختام أن نسطر شكرنا لسكرتيرى اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التى لا تثمن حق قدرها . فإن المستر ا. ب. لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة فى مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة فى عملهـا بقليل ولكنه أذعن إلى إلحاح رئيسنا عليه ورضى أن يصحبنا إلى مصر ويكون سكرتيرنا الأول فيها مع أنه كان المفهوم فى أول الأمر أن واجبات أخرى لا تسمح بالبقاء فى هـذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا إلى إنجلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلهـا وبجميع دوائر الحكومة ، ولمـا له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا .

ولمـا تركنا المستر لويد فى شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا . م . ب . انجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية وكان قد صحبنا إلى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصى للورد ملنر وكانت واجبات وظيفته فى الأشهر السبعة المـاضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيرة متقدة ومقدرة وكفاءة ، ونحن مدينون له دينا كبيرا على مساعدته »

الإمضاءات :

ملـنر

رنل رود

أوين توماس

سسل ج . ب . هرست

ج . ا . سپندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

ملحق رقم ٤

المفاوضات الرسمية

بين الحكومتين المصرية والإنجليزية سنة ١٩٢١

محاضر الجلسات

ملحق رقم ٤

المفاوضات الرسمية

بين الحكومتين المصرية والإنجليزية لسنة ١٩٢١

مقدمة

بعد أن وضعت الحرب العظمى أوزارها ، قام المصريون يطالبون باستقلال بلادهم وألفوا وفدا للدفاع عن حقوقهم أمام مؤتمر الصلح بباريس ، فلما حيل بين ذلك الوفد وبين الرحلة إلى الخارج واعتقل بعض أعضائه وقعت فى مصر الحوادث المعروفة فأجيز له السفر . وبينما كان ذلك الوفد فى باريس ألفت الوزارة الإنجليزية لجنة يرأسها اللورد ملنر وعهدت إليها فى " تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية " . ثم كان ما كان من مقاطعة المصريين لتلك اللجنة وعودتها إلى لندرة ودعوتها الوفد المصرى للباحثة فى المسألة المصرية . وقد أفضت هذه المباحثات إلى وضع مشروع نشرته اللجنة فى مصر ولوندرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ وفى شهر سبتمبر من ذلك العام أرسل الوفد المصرى إلى مصر أربعة من أعضائه ليستشيروا الهيئات المختلفة ويستنيروا بآرائها فى ذلك المشروع وعادوا بعد الاستشارة يحملون إلى الوفد تحفظات تلك الهيئات . فلما حادث الوفد لجنة اللورد ملنر فى تلك التحفظات أحالت اللجنة أمر المناقشة فيها إلى المفاوضات الرسمية بين الأمتين واشترط الوفد قبولها قبل الدخول فى تلك المفاوضات وبذلك وقفت تلك المباحثات . ثم نشرت اللجنة بعد ذلك تقريرها المعروف . وعلى أثر نشر ذلك التقرير أبلغت الحكومة الإنجليزية عظمة سلطان مصر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ قرارها الذى تطلب فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين فدعا عظمة السلطان معالى عدلى يكن باشا إلى تأليف وزارة لاتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها حالة البلاد فألفها فى السابع عشر من شهر مارس سنة ١٩٢١ وأعلن برنامجها السياسى . ثم أخذ فى تشكيل الوفد تحت رئاسته وعرض الأمر على عظمة السلطان فى ١٨ مايو سنة ١٩٢١ محددا مهمة ذلك الوفد . وفى ١٩ مايو صدر الأمر الكريم بالموافقة على ذلك التشكيل كما صدر بعد ذلك قرار من مجلس الوزراء بأسماء المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية .

أبحر الوفد من ميناء إسكندرية فى اليوم الأول من شهر يوليه سنة ١٩٢١ فوصل إلى لوندرة فى الحادى عشر من ذلك الشهر وبدئ بالمفاوضات من اليوم التالى لوصول الوفد . وقد عقد أربعة وعشرون اجتماعا حضر الوفد بأكمله خمسة منها . أما باقى الجلسات فكان يحضرها رئيس الوفد وحده أو مع أحد زملائه، وتولى معالى إسماعيل صدقى باشا بمفرده مفاوضة وزارة التجارة ووزارة المالية فى بعض الشؤون التى أثارتها هاتان الوزارتان .

امتدت المفاوضات إلى ٢٦ أغسطس،ثم تلا ذلك فصل إجازة البرلمان،فأوقفت المفاوضات فى هذه الفترة واستؤنفت فى نهاية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، على أنه لم يعقد بعد العودة من الإجازة إلا بضع جلسات .

بعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الإنجليزية مشروعها إلى الوفد فى العاشر من شهر نوفمبر . فردّ عليها الوفد معلنا بأن هذا المشروع لا يترك محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر القوميـــة ، فانقطعت بذلك المفاوضات . ثم تقابل رئيس الوفد مع اللورد كيرزن للمرة الأخيرة فى ١٩ نوفمبر ، وفى اليوم التالى برح الوفد مدينة لوندرة فوصل إلى مصر فى ٦ ديسمبر .

وفى هذه الأثناء أرسلت الحكومة البريطانية إلى عظمة السلطان مشروع الاتفاق ومعه مذكرة تفسيرية بيـانا لخطتها فى المفاوضات ومرامى سياستها فى مصر ، وقد نشر جميع ذلك فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

وفى ٨ ديسمبر قدم الوفد إلى عظمة السلطان تقريرا عن مهمته ورفع دولة عدلى باشا إلى عظمته فى اليوم نفسه استقالة الوزارة ولكنها لم تقبل إلا فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١

وقد جمعت فى هذا الكتاب الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه المفاوضات منذ إعلان قرار الحكومة البريطانية فى ٢٦ فبراير ســنة ١٩٢١ إلى تاريخ قبول استقالة وزارة عدلى باشا وضمن أيضا محاضر الجلسات التى حررها الوفد الرسمى المصرى عن المفاوضات التى جرت بينه وبين المفاوضين البريطانيين .

أما المذكرات التى تبادلها الوفد ووزارة الخارجية البريطانية فى لوندرة فقد جمعت فى كتاب آخر ما

السكرتير العام للوفد الرسمى
عبد الحميد بدوى

قرار الحكومة البريطانية

دار الحماية

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

يا صاحب العظمة

لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالة الملك الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها .

ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى . وإنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده .

وإنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النيـة الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية .

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم :

"إن حكومة جلالة الملك بعـد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى. ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصـول ، إذا أمكن ، إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى" .

وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق ؟

أللنبى

أمر كريم نمرة ٢٣

بتكليف عدلى يكن باشا تأليف الوزارة

عزيزى عدلى يكن باشا

لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين . وإنا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية .

وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما نعهده فيكم من الروية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدة لياقتكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به .

وإنى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته ؟

٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) .

فؤاد

جواب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا إلى عظمة السلطان

يا صاحب العظمة

أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية إذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرئاسة .

لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد .

لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزراء وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه :

حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛
عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية ؛
إسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛
أحمد زيور باشا وزير المواصلات ؛
جعفر ولى باشا وزير المعارف العمومية ؛
أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف ؛
محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛
نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة ؛
عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية .

إن الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى و بين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد مسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى

اتفاق محقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق .

وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا .

وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وإنا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة .

وإننا لندرك حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى ، بيد أننا تمسكا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على أننا بتأييد عظمتكم لنا سنعنى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم .

هذا ، وإن الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو إليها لخير رعاياها ، وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بهمتها إلى النجاح المنشود ، معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد .

وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ،،

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

عُيّن حسين رشدى باشا نائبا لرئيس مجلس الوزراء ؛
وعبد الخالق ثروت باشا وزيرا للداخلية ؛
وإسماعيل صدقى باشا وزيرا للمالية ؛
وأحمد زيور باشا وزيرا للمواصلات ؛
وجعفر ولى باشا وزيرا للمعارف العمومية ؛
وأحمد مدحت يكن باشا وزيرا للأوقاف ؛
ومحمد شفيق باشا وزيرا للأشغال العمومية وللحربية والبحرية ؛
ونجيب بطرس غالى باشا وزيرا للزراعة ؛
وعبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للحقانية .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ،،

صدر بسراى عابدين فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ (١٧ مارس سنة ١٩٢١) .

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء
عدلى يكن

كتاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى عظمة السلطان

بعرض أسماء أعضاء الوفد الرسمى المصرى

يا صاحب العظمة

تفضلت عظمتكم فعهدت الى أن أعرض على مقامها السامى أسماء أعضاء الوفد الذى يتولى المفاوضة برئاستى للوصول إلى وضع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر وذلك إجابة للدعوة المرسلة من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى إلى عظمتكم بتاريخ ٢٦ فبراير الماضى .

وقد يتعين على الآن أن أقدم بين يدى عظمتكم بيان الأغراض التى سيستلزمها المفاوضون فى القيام بمهمتهم .

ولقد سبق لى أن أجملت ذلك فى البرنامج الوزارى الذى تشرفت بعرضه على عظمتكم عند تشكيل الوزارة إذ قلت فيه : " إن الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى إتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد مسترشدة بما رسمته إرادة الأمة " .

تلك كانت فى جملتها مرامى الوزارة من ذلك العهد ، وإنى مستأذن عظمتكم اليوم فى تفصيلها زيادة فى تنوير المبادئ التى سنتوخاها فى مسعانا السياسى .

فسيكون الغرض الرئيسى للفاوضين المصريين وأول همهم أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج وإلغاء الحماية إلغاء صريحا لا فى علاقات مصر و بريطانيا العظمى وحدها بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضا .

أما ما يتعلق بمذكرة لجنة ملنر المؤرخة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ فسيحرص المفاوضون على تحقيق تحفظات الأمة بشأنها .

على أنه لما كان من المقرر عندنا أننا سنعالج المناقشة فى الشؤون المصرية غير مقيدين ولا مرتبطين بتلك المذكرة فسنعمل على أن نضمن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات المطلوبة للمحافظة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الأجانب غير منافية لاستقلال بلادنا الخ.

ولقد تبينا أن المبادئ التى أشرت إليها تتفق تمام الاتفاق مع مرامى الوفد المصرى ، غير أنه للأسف قد استحال الحصول على اشتراكه معنا تحقيقا للرغبة التى أعلنتها الوزارة فى برنامجها ، وكان ذلك بسبب خلف على كيفية تشكيل الوفد الرسمى .

على أن الواقع أيضا ان امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه لا إلى اختلاف معها ، بل إلى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ما ينافى الثقة بعمل الوزارة ما دامت هى ترمى إلى تحقيق إرادة الأمة .

هذا ، وإنى أتشرف بأن أعرض لتصديق عظمتكم السامى أسماء الأعضاء الذين يؤلفون معى الوفد الرسمى وقد قبلوا مؤازرتى فى العمل :

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛

حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛

حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛

حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا وزير سابق ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛

حضرة صاحب المعالى يوسف سليمان باشا وزير سابق .

وسيتولى مجلس الوزراء تعيين المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد .

وبما أن القول الفصل فى نتيجة المفاوضات سيكون للأمة ممثلة فى جمعية وطنية ، فإن الوزارة ، تحقيقا لبرنامجها ، ستعنى — مستعينة بخير الإخصائيين — ببحث وتحضير مشروع قانون للانتخاب لتلك الجمعية ومشروع دستور يعرض عليها إذا وفقت المفاوضات بعون الله عز وجل إلى تحقيق أمانى البلاد .

وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ؟

القاهرة فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٨ مايو سنة ١٩٢١) . عدلى يكن

أمر كريم نمرة ٤٦

بتشكيل الوفد المصرى الرسمى

حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء

اطلعنا على كتاب دولتكم المتضمن لأسماء أعضاء الوفد الذين اخترتم دولتكم انتدابهم لمؤازرتكم فى المفاوضة مع بريطانيا العظمى ولبيان مهمتهم .

و بناء عليه قد أصدرنا أمرنا هذا بتشكيل الوفد الرسمى برياسة دولتكم وعضوية :

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء ؛

حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير المـالية ؛

حضرة صاحب المعـالى محمد شـفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية ؛

حضرة صاحب المعالى أحمـد طلعت باشا من الوزراء السابقين ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ؛

حضرة صاحب المعالى يوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين .

و إنى لعظيم الثقة بحكمة دولتكم وحسن مقـدرتكم و إخلاصكم فى خدمة البلاد و بأنكم ستقومون جميعا فى مهمتكم بما ترتاح إليه ضمائرنا نحو مستقبل بلادنا العزيزة و يتفق مع أمانينا الشريفة القومية .

والمسئول من المولى عز وجل أن يمدكم بروح من عنده وأن يوفقكم وإيانا للعمل بمـا يكفل لوطننا السعيد أوفع مراتب الفخر والمجد إنه القدير الحكيم ؟

فؤاد

فى ١١ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) .

مذكرة إلى مجلس الوزراء

بشأن تعيين المستشارين الفنيين للوفد وموظفى السكرتارية

تفضل عظمة مولانا السلطان فأصدر أمره الكريم بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٣٩ (١٩ مايو سنة ١٩٢١) نمرة ٤٦ بتشكيل الوفد الرسمى المؤلف للمفاوضة مع بريطانيا العظمى .

وقد ذكر فى الكتاب المرفوع منا لعظمة مولانا السلطان متضمنا برنامج الوفد أن مجلس الوزراء سيتولى تعيين المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد .

فبناء على ذلك أتشرف بأن أعرض على مجلس الوزراء أسماء المستشارين وموظفى السكرتارية الذين وقع اختيارى عليهم راجيا التكرم بالموافقة على تعيينهم .

وهذه هى الأسماء :

المستشارون الفنيون

إبراهيم وجيه بيك	يوسف أصلان قطاوى باشا
عبد الحميد مصطفى بيك	محمد أبو الفتوح باشا
توفيق دوس بيك	يوسف نحاس بيك
أحمد أمين افندى	إلياس عوض بيك
محمود فايد بيك	اللواء محمود عزمى باشا
عبد الحميد سليمان بيك	القائمقام محمد يوسف بيك
عبد المجيد عمر بيك	عبد الحميد بدوى بيك (سكرتير عام)

موظفو السكرتارية

محمد شريف صبرى افندى	محمد خطاب افندى
إبراهيم فهمى بيك	حامد العلايلى بك
أحمد فريد افندى	أحمد محمد حسنين افندى
أحمد كامل افندى	عباس سيد أحمد افندى
إبراهيم دسوقى أباظه افندى	عبد القوى أحمد افندى
حسن نصيف افندى	

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ على هذه المذكرة .

محضر الجلسة الأولى

بين حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى
وبين اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطانية
فى يوم الثلاثاء ١٢ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٤ ونصف بعد الظهر بوزارة الخارجية .

اللورد كيرزن — (بدأ الحديث بالترحيب بالوفد الرسمى بالأصالة عن نفسه و بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية) : أرجو أن نوفق إلى الوصول إلى حل مرض ، و إن لم تكن المسألة المصرية تخلو من الصعوبة . وقد كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول إلى مصر أن يقع تعيين الوفد الرسمى الذى يوكل إليه المفاوضة مع بريطانيا العظمى فى جو اتحاد واتفاق لا فى جو انشقاق وانقسام — إنى لا أعرف سعد باشا زغلول ،ولكن يظهر لى أنه على شىء من الغرور ، ولست أريد أن أتعرض للأسباب التى أدت إلى هذا الانقسام ، غير أنى أتخيل أنه سيجعل مهمتكم شاقة ، إذ بينما تفاوضون هنا يجب أن لا يفوتكم ما يجرى فى بلدكم . ثم إن مهمتنا من جهة أخرى لاتخلو أيضا من الصعوبة إذ أن تقرير اللورد ملنر قوبل من بعض الناس هنا بالدهشة . إن الحكومة الإنجليزية لم تعلن قرارها بشأنه ، وكل ما أعلنته فى هذا الصدد هو الرسالة التى أبلغت إلى عظمة السلطان بواسطة المارشال اللنبى . وعلى أى حال فإن الغرض هو أن نصل بالرغم من هذه الصعوبات إلى حل يرضى البلدين ، وقد حرصت أن يكون لى معك مقابلة أولى لأعرف إن كنت تريد أن تفضى إلى بشىء ، وإنى أرغب أن نبدأ حديثنا فى المسألة المصرية بلا مهل أو إبطاء . والمفهوم طبعا أن لكلينا أن يتكلم بكل حرية وسيقع حتما أنكم تطلبون مطالب لا يسعنى قبولها ، و إنى أطلب مطالب لايسعكم قبولها أيضا ، فلنتذرع تلقاء ذلك بشىء من الصبر والأناة و رغبة التفاهم والاتفاق ، إذ ليس ما يبعث على القول بأنه إذا ثار بيننا خلاف سوف لانستطيع أن نتفاهم ونتفق بشأنه . وأرجو أن تبقى المفاوضات مكتومة عن الجمهور ، وأن يتجنب تبليغ أخبارها للصحف كما تجنبنا ذلك بالنسبة لجلسات مؤتمر ممثلى الأملاك المستقلة .

عدلى باشا — (بعد أن شكر اللورد كيرزن) : إنى سعيد أن أرى القائم على أمور خارجية إنجلترا قد أدرك الصعوبات التى تكتنف الوفد الرسمى والتى تضطره أن ينظر إلى ماوراءه ، وأرجو أن تراعوا هذه الصعوبات فى المناقشات الآتية . على أن الواقع فى أمر الخلاف السائد فى مصر أنه لايرجع إلا إلى مسألة أشخاص وليس هناك إلا رأى واحد و إذا استثنينا الحزب الوطنى، الذى لا يتبعه إلا فئة صغيرة والذى لا يبغى اتفاقا مع أحد ، فإن إجماع المصريين تقريبا واقع على الرغبة فى المفاوضة للحصول على استقلالهم وعلى إلغاء الحماية تبعا لذلك ، وقد سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت بواسطة المارشال اللنبى باستعدادها لإلغاء الحماية ، كما أن لجنة اللورد ملنر قد ارتضت أن يعترف لمصر باستقلالها ، فيصح

إذن أن نعتبر أن غايتنا من الوصول إلى التفاهم ميسورة من حيث المبدأ . أما ما يتعلق بمقترحات اللورد ملنر ، فإنه إذا كانت الحكومة الإنجليزية لم تبد رأيها بشأنها ، فإن مصر أبدت عنها بعض التحفظات وتحصر وجهة النظر المصرية فى أن الضمانات التى تطلب من مصر لا يتسنى قبولها إلا اذا كانت غير منافية لمبدأ الاستقلال .

اللورد كيرزن — إن الموقف هو فى الواقع كما شرحتموه ، وحبذا لو أوقفتمونى على التحفظات المصرية ، وسأحيطكم علما بآرائى . و إذا كان مجلس الممتلكات قد فحص المسألة المصرية ، فسأحيط الوفد أيضا علما بمــا أبداه من الآراء ، وسأعمل كل ما فى مقدورى لأحضر كل المناقشات معكم ، ولكنى أرجو أن يسمح لى الوفد ، نظرا لمشاغلى العديدة ، أن أنيب عنى أحيانا فى غير المسائل الأساسية بعض كبار موظفى وزارة الخارجية الاختصاصيين .

(ثم ختم حديثه بالسؤال الآتى " لكم برنامج طبعا ؟ " . فأجابه عدلى باشا : " برنامجنا ينحصر فى أن مصر تريد استقلالها وإلغاء الحماية . أما الضمانات فهى أمر يعنيكم ، ونحن مستعدون للمناقشة فيها على هذا الأساس " .

وعلى هذا انتهى الحديث .

محضر الجلسة الثانية

بين الوفد الرسمى المصرى وبين اللورد كيرزن ومساعديه
فى يوم الأربعاء ١٣ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٣ بعد الظهر بوزارة الخارجية بعد أن قدم دولة عدلى باشا أعضاء الوفد الرسمى المصرى .

اللورد كيرزن — (افتتح الجلسة بتوجيه التحية والترحيب باسم وزارته واسم الحكومة البريطانية للوفد الرسمى مشيرا لإ .اره له وإجلاله لشأنه إذ أن على رأسه رئيس الوزارة وأن أعضاءه رئيس وزارة سابق ووزراء حاليون وسابقون) — لست فى حاجة لأن أذكركم بحوادث السنتين الماضيتين فقد كان ما تعرفونه من الفتن والهياج وما ترتب عليها من إرسال لجنة لتحقيق أسباب تلك الحوادث والنصح للحكومة الإنجليزية بما ترى اتخاذه من التدابير بشأن نظام مصر المستقبل . وقد اختير لرئاسة اللجنة اللورد ملنر وهو أكثر الرجال العموميين معرفة بالمسألة المصرية ، واختير أعضاؤها من المشتغلين بالمسائل العامة .

ولم يكن عمل اللجنة هينا فقد لقيت صعوبات كثيرة ولكنها جمعت معلومات مفيدة وكانت لها علاقات مهمة . وبعد عودتها إلى لوندره جرت لها أحاديث مع زغلول باشا ومعكما (مخاطبا الرئيس ورشدى باشا) وكانت ثمرة هذه المحادثات المشروع الذى نشر فى مصر ولوندرة ، ثم أرسل لمصر مندوبون لاستشارة المصريين فى شأن ذلك المشروع وظهر بعد ذلك تقرير اللورد ملنر وهو موضع نظر الحكومة البريطانية . ولم نرتبط بشىء منه وكل ما ارتبطنا به هو القرار الذى أعلن على يد المارشال أللنبى وبلغ إلى عظمة السلطان (وقرأ نص ذلك القرار) وقد عين عظمته هذا الوفد للمفاوضة ، فهذا الوفد وفد مصرى مسئول وهو فوق ذلك يمثل الطبقات المسئولة فى القطر المصرى .

فترون أن ليس أحد من الطرفين مقيدا بشىء وأننا أحرار فى مناقشة المسائل المختلفة واحدة بعد أخرى للوصول إلى الحل الملحوظ فى القرار الذى سبقت الإشارة إليه .

وإنى هنا بصفتى نائب الحكومة الإنجليزية مستعد أن أسمع أى شىء تريدون أن تبدوه ثم أبين لكم بعد ذلك وجهه نظر الحكومة الإنجليزية ، وسنرى إلى أى حد يمكننا أن نصل إلى حل مرض ، على أن المهمة شاقة ، ويجب أن نتذرع فيها بالصبر والأناة . ولا يهولنكم أننا لا نكون متفقين على كل المسائل بادئ الرأى ، ونريد أن نرى إذا كان يمكننا أن نتغلب على الصعوبات التى تعرض لنا .

وقد تناقشت مع دولة عدلى باشا فى إجراءات المفاوضة وأرى أن تتكلموا بالفرنسيه لأننا نفهمها حق الفهم ولكنى أفضل أن أتكلم باللغة الإنجليزية فإن المستحسن فى مسألة دقيقة كهذه ألا يسلم الإنسان نفسه إلا للغته بقدر الإمكان .

(ثم طلب إلى عدلى باشا أن يتكلم ويشرح ما عنده فى الموضوع) .

عدلى باشا — (بعد شكره على عبارات التحية والترحيب التى وجهها إلى الوفد وعلى الروح التى افتتح بها المناقشة) : أما من جهتنا فنحن راغبون حقيقة فى اتفاق يضع حدا للصعوبات التى شرحتموها

ونحن نعتقد أن المناقشة التى يكون رائدها من الجانبين هذه الروح تكون مناقشة مفيدة . ولامحل لأن أشرح الآن بالتفصيل ومرة واحدة وجهات نظر الوفد . على أن هذه الوجهات فى جملتها لاتخرج عن تحقيق الأمانى الوطنية وهى تتضمن الاعتراف بمصر دولة مستقلة و يترتب على ذلك تبعا إلغاء الحماية . ونحن لاننسى أن لإنجلترا مصالح خاصة تطلب ضماناتها كما للأجانب مصالح أيضا يطلبون ضماناتها وقد تنوقش فى هذه الضمانات فى العام الماضى وضمنت فى مشروع اللورد ملنر . على أنه لما بلغ هذا المشروع إلى الأمة المصرية وضعت الأمة تحفظات لقبوله وهذه التحفظات ترمى إلى تحديد بعض المسائل تحديدا ينفى بعض الشبه التى أثارها المشروع . ولما عرضت هذه التحفظات على اللورد ملنر أبى المناقشة فيها وأحالها على المفاوضات الرسمية باعتبار أن عمله لا يتجاوز رسم الحدود المهمة للاتفاق . على أن لنا فوق هذه التحفظات تحفظات أخرى نذكرها عند المناقشة فى كل نقطة على حدتها .

اللورد كيرزن — ذكرتم التحفظات التى قدمها زغلول باشا . وأرى أن اللورد ملنر كان على حق فى تجنب المناقشة فيها لأن ذلك كان خارجا عن اختصاص اللجنة ، ولكنى أرى أن المناقشة تكتسب سهولة ووضوحا إذا عرفت الصيغة التى وضعت فيها هذه التحفظات و بأى مقدار تعتبر الحكومة المصرية تحفظات زغلول تحفظات لها وتريد أن تدافع عنها .

عدلى باشا — هذه تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول .

رشدى باشا — هذه تحفظات أشارت بها الهيئات النيابية . وذلك سبب اهتمامنا بتحقيقها . و بما أن مشروع الاتفاق النهائى سيعرض على جمعية قومية فبقدر قربنا من الأغراض التى رسمتها الأمة يكون أملنا فى قبوله . إذن فهذه التحفظات تقدّم كما هى .

اللورد كيرزن — (طلب أن تقرأ له هذه التحفظات إذ ليس لديه نسخة منها وذكر أنه لا يرمى بقراءتها أن يناقش فيها بترتيب وضعها ولكن ليعرف إذا قرئ التقرير بأى قدر تكون كل نقطة أو وصية من وصاياه معدّلة بهذه التحفظات) .

رشدى باشا — (ذكر أن التحفظات مرتبطة باعتبار مشروع اللورد ملنر أساسا للمناقشة) .

(و بعد مناقشة سريعة اشترك فيها الرئيس ورشدى باشا واللورد كيرزن تم التفاهم على أن قراءة التحفظات ليس معناها قبول ذلك المشروع أساسا وأن المناقشة حرة) .

(قرئ التحفظ الأول المتعلق بإلغاء الحماية . وأشار عدلى باشا إلى أن قرار الحكومة الإنجليزية يفيد الوعد بإلغائها إذا تم وضع اتفاق مرض بين مصر و إنجلترا ولمح إلى ما جاء فى تقرير اللورد ملنر بهذا الشأن) .

(قرئ التحفظ الثانى وهو يرمى إلى حذف الجملة الثانية من فقرة (ا) من المادة الثالثة وهى تشير بصفة عامة إلى أن مصر تمنح بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة للمحافظة على مصالحها ولتمكينها من تقديم الضمانات الضرورية للدول للحصول على تنازلها عن امتيازاتها . والمقصود بحذف تلك الجملة ألا يقوم شك فى أن مصر لاتمنح حقوقا غير التى بينت بطريق الحصر فى المشروع) .

رشدى باشا — هذا التحفظ نشأ عن خلط وخطأ فى فهم العبارة المطلوب حذفها، فقد فهم أنه يجوز أن يترتب عليها حقوق جديدة غير ما ذكر فى المشروع فى حين أنها لا تزيد على أن تكون بيانا لما تضمنه المشروع من الضمانات وإشارة إليها ولم يكن يمكن أن يكون المقصود منها ترتيب حقوق غير ما ورد ذكره فى المشروع و إلا كان تحديد الضمانات فى المشروع لا فائدة منه أمام هذا النص العام .

عدلى باشا — هذا هو حقيقة ما كان يعنيه اللورد ملنر والحقوق التى أشير إليها فى هذه العبارة هى الحقوق التى فصلت فى باقى أجزاء المشروع فهذا التحفظ بين الحجة ولا يمكن أن يقوم بشأنه نزاع .

(قرئ التحفظ الثالث فقرة (أ) وهو الذى يرمى إلى عدم تعليق نفاذ المعاهدة بين مصر و إنجلترا على موافقة الدول على التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا وعلى صدور المراسيم بترتيب المحاكم المختلطة على النظام الجديد — ولم يعلق عليه من الجانبين بشىء) .

(ثم قرئ التحفظ الثالث فقرة (ب) وأراد اللورد كيرزن أن يعتبره تحفظا رابعا ، وهو يرمى إلى وجوب فحص الترتيب القضائى والمصادقة عليه من هيئات مصر النيابية قبل إصدار قانون به . فسأل اللورد كيرزن عما إذا كان يراد عرض مشروع ترتيب المحاكم المختلطة على الجمعية الوطنية) .

عدلى باشا — نعم لأن ذلك المشروع جزء من الاتفاق ويجب عرضه على الجمعية الوطنية بهذه المثابة (ولاحظ الرئيس أن هذا المشروع لم تحصل مفاوضة بشأنه بين مندوبى البلدين) .

رشدى باشا — (حدّد الجمعية التى يعرض عليها المشروع بأنها جمعية وطنية "Assemblée Constituante" وليست جمعية نيابية عادية) .

(ثم قرئ التحفظ الرابع واعتبر تحفظا خامسا وهو يرمى إلى تداخل مصر طرفا متعاقدا فى الاتفاقات المقدّر حصولها مع الدول بشأن حقوق امتيازاتها) .

عدلى باشا — ليس فى هذا التحفظ بدعة فإن مصر كانت طرفا متعاقدا فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة وطبيعى أن تكون كذلك فى هذا التغيير الجديد .

المستر لندسى — أتقصدون أنها كانت طرفا متعاقدا فى كل المعاهدات المنشئة للامتيازات ؟

عدلى باشا — نقصد أنها كانت طرفا فى اتفاقية المحاكم المختلطة . أما الامتيازات الأخرى فهى أيضا عقود واتفاقات بين الدولة العلية والدول الأجنبية وقد كانت سارية على مصر بحكم تبعيتها للدولة العلية فالتزام مصر بها التزام اتفاقى إن لم يكن بالذات فالبواسطة ، فاذا أريد تغيير قواعدها الأصلية وجب أيضا أن تكون مصر طرفا فى العقد المنشئ لذلك التغيير .

رشدى باشا — (ذكر مشروع الاتفاق بين إيطاليا و إنجلترا بشأن حلول إنجلترا محلها فى امتيازاتها وهو المشروع الذى بلغ للحكومة المصرية لتبدى ملاحظاتها عليه) : إننا ضمنا ردنا على ذلك المشروع وجهة نظرنا فى هذا الموضوع .

عدلى باشا — فضلا عن هذا فإن مشروع اللورد ملنر نص على أن الاتفاقات التى تبرم بشأن الامتيازات يكون تنفيذها بأن يصدر بها مراسيم سلطانية ، ومثل هذا لا يتصور إلا على فرض قبول مصر بها واعتبار رضاها عنها جزءا متمما للاتفاق . ثم إن تداخل مصر فى هذه الاتفاقات طرفا متعاقدا واجب لكرامتها وللمحافظة على شخصيتها .

(ثم قرئ التحفظ الخامس فقرة (٢) واعتبر تحفظا سادسا ، وهو يرمى إلى حذف العبارة المختصة بتعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية اكتفاء بنائب عمومى إنجليزى لدى المحاكم المختلطة) .

اللورد كيرزن — أتريد حذف العبارة جميعها ؟

عدلى باشا — نحن نريد الاستغناء عن الموظف القضائى بالنائب العمومى المختلط وهـذه هى الصورة التى قدّم بها التحفظ من جانب زغلول باشا .

اللورد كيرزن — لا نريد أن نتناقش فيما يراه زغلول وإنما فيما ترونه أنتم .

عدلى باشا — إن هذا التحفظ كغيره ليس من وضع زغلول باشا ولكن الهيئات التى استشيرت فى مشروع لجنة اللورد ملنر هى التى أرادته .

اللورد كيرزن — لا أرى مع ذلك إلا أن تحصر المناقشة فيما يراه هذا الوفد .

عدلى باشا — أرجو إذن أن تعتبر أن هـذه التحفظات تحفظات الوفد الرسمى وهو يريد فوق ذلك أن يقدّم غيرها .

(ثم عاد الكلام إلى التحفظ المتعلق بالموظف القضائى فتساءل اللورد كيرزن عما هى اختصاصات النائب العمومى وعما إذا كان له مثيل فى التشريع الانجليزى) .

المستر لندسى — ليس له مثيل فى إنجلترا ولكن فى اسكوتلندا ما يشبه ذلك النظام باسم "Procurator General" وأقرب شيء له عندنا هو "Prosecutor General" .

صدقى باشا — هو رئيس الضبطية القضائية وإليه المرجع فى الدعاوى الجنائية .

رشدى باشا — (شرح باختصار سلطته فى الدعوى العمومية وتم الاتفاق بعد ذلك على الإفاضة فى شرح سلطته عند المناقشة فى هذا الموضوع بصفة خاصة) .

(ثم قرئ التحفظ المتعلق بحذف عبارة جواز استشارة الموظف المـالى واعتبر تحفظا سابعا) .

عدلى باشا — أما حذف عبارة جواز استشارة هذا الموظف فهو المفهوم من النص نفسه إذ أنه بحسب النص يجوز للحكومة ألا تستشيره كما يجوز لها أن تستشيره وليس فى النص إلزام لها بالاستشارة فليس فى التحفظ إلا أن الشيء الذى يكون مرجعه إلى الاختيار لا محل للنص عليـه لأنه مفهوم بطبيعة الحال .

رشدى باشا — لطلب حذف هذه العبارة سبب نفسى خاص . وهو أن المصريين متخوفون مما يمكن أن تؤول إليه هذه الاستشارة الجوازية لأن ذكرى المستشار المـالى حاضرة فى أذهانهم وهم يرون أنه اكتسب سلطته الواسعة التى يتغلب بها على الوزير المصرى من حق الاستشارة وحده فهم يخشون أن يعيد التاريخ نفسه .

صدقى باشا — الواقع أن النص لا معنى له ولا أهمية أمام النظام النيـابى فإن الوزير يكون مرتبطا برأى الهيئة النيابية وحدها .

(ثم قرىء التحفظ السادس واعتبر تحفظا تامنا وهو الذى يرمى إلى قصر القيد الوارد على حق مصر فى إبرام المعاهدات على المعاهدات السياسية البحتة بحيث تكون مصر حرة فى عقد أى اتفاق تجارى أو اقتصادى أو غير ذلك بلا قيد) .

اللورد كيرزن — حتى ولو كانت المعاهدة الاقتصادية مضرة بمصالح إنجلترا ؟

عدلى باشا — ليس ذلك مما يتوقع ولا يمكن أن ترمى مصر المستقلة إلى الإضرار بالمصالح الإنجليزية بحكم المحالفة التى بينهما ، على أنه يجب أن يلاحظ أن حق مصر فى عقد مثل هذه المعاهدات كان أمرا مسلما به فى الماضى ولم يكن يقيدها شىء وقد كان المفهوم فى المناقشات التى جرت مع اللورد ملنر فى العام الماضى والتى اشتركت فيها أن القيد لا يرد إلا على المعاهدات السياسية ؛ وظاهر من تقرير اللورد ملنر نفسه أنه لا يعترض على إطلاق الحرية لمصر فى المعاهدات الاقتصادية .

اللورد كيرزن — كيف كان الحال قبل ١٩١٤ وكيف كانت المعاهدات التجارية تعقد ؟

صدقى باشا — نظريا كانت مصر تملك الحرية التامة فى عقدها ولكن عمليا كانت السلطة الإنجليزية تتداخل بسبب الاحتلال .

اللورد كيرزن — إذن مرادكم هو اتخاذ عبارة لا تخل بحق مصر كما كان قائما ؟

(ثم جاء دور التحفظ المختص بالسودان) .

عدلى باشا — لا حاجة إلى قراءة هذا التحفظ كما هو وارد فى الصورة المقدمة الآن لأن المسألة من المسائل المشكلة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد وأوسع مما هو وارد فى هذا التحفظ فأطلب إرجاء الكلام فيها إلى فرصة أخرى .

اللورد كيرزن — ربما كان هناك محل فى هذا الدور من المناقشة أن يبدى لنا عدلى باشا ملاحظاته العامة فى موضوع المفاوضات .

عدلى باشا — أفضل الآن أن تؤخذ المسائل واحدة بعد أخرى وأن نذكر ملاحظاتنا بصدد كل مسألة عند طرحها على بساط المناقشة .

اللورد كيرزن — سأقرأ هذه التحفظات بدقة لأن بعضها جديد على فى شكله ، وأرى أن هناك مسألة مهمة يجب أن نتفاهم بشأنها قبل كل شىء لأنها تؤثر فى النقط الأخرى ، وهذه المسألة هى مسألة توزيع القوى البريطانية فى مصر فهل يتفضل دولة الرئيس بأن يذكر لى إن كانت له آراء عامة فى هذا الصدد .

عدلى باشا — هذه مسألة حصلت فيها المناقشة مع اللورد ملنر وأثارت فى مصر جدلا كبيرا .

اللورد كيرزن — أنا لا أحب أن توصف تلك القوات بأنها حامية (Garrison) .

عدلى باشا — المسألة دقيقة لأننا نريد استقلالا والاستقلال يمسه وجود قوة أجنبية مهما كان اسمها وسواء سميت حامية أو جيش احتلال أو سميت باسم آخر فإن وجودها ماس بالاستقلال ، وقد كان اللورد ملنر فى الأحاديث التى جرت معه وفى مشروعه الذى نشر حريصا على أن يضع لها صيغة

تكون بعيدة عن المساس بالاستقلال (وذكر عدلى باشا العبارة التى وردت فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مشروع ملنر والتى بمقتضاها وصفت هذه القوة العسكرية بأنها لاتفيد احتلالا ولا تمس سيادة مصر) ولكن اللورد ملنر ذكر بعد ذلك فى تقريره أن حماية المواصلات غير قاصرة على البحر بل تشمل الأرض والهواء ، ونرى أن هذا توسع تصبح حماية المواصلات معه منافية لاستقلال مصر.

ونحن نريد أن نعرف ماهى المهمة التى يراد ندب القوة البريطانية لها وما هى الحاجة التى تلتمس وجودها .

اللورد كيرزن — أنتم على حق فى تعرف ذلك لأنه يجب التفاهم أولا بشأن الغرض من وجود الجنود البريطانية ويمكننا بعد ذلك أن ننتقل للبحث فى كيفية ذلك الوجود .

وإنى أرى ، والوزارة الإنجليزية تشاطرنى الرأى ، هذه المسألة من وجهة أبعد وأوسع مما ترون . أما الأغراض التى نتحراها بوجود الجنود البريطانية فهى :

أولا — حماية المواصلات الإمبراطورية :

وليست هذه الحماية قاصرة على القناة ، فإن مركز مصر الجغرافى يجعلها فى أعلى مكان من الأهمية ومظهر هذه الأهمية فى البر والهواء معا . تتساءلون عن المقصود بالهواء وأجيبكم أن المقصود بذلك بناء وإنشاء محطات طيران ، وإذا كانت مصر نقطة متوسطة فى الطريق إلى الهند وغيرها من الممتلكات البريطانية فإن حماية المواصلات يجب أن تشمل المواصلات الهوائية . ويجب أن تكون الحماية بأوسع معانيها فى القنال والهواء والبر ، وبناء على ذلك يجب أن يكون للجنود البريطانية حق المرور فى القطر المصرى .

على أن هذا ليس وهو الغرض الوحيد من وجود قوة بريطانية فإن لها غرضا ثانيا وهو :

ثانيا — الدفاع عن حدود مصر :

لايمكن لأحد أن يتكهن بما سيجرى فى المستقبل ، فقد تهاجم مصر من الغرب أو من الجنوب أو من الشرق ، وقد دلت الحرب الأخيرة على احتمال الهجوم على القنال . ويصح أن تتجدد هذه المحاولة ومهما تكن قوة الجيوش المصرية فإنه يجب أن تكون قوة الجيش البريطانى بحيث تجعل هذا الهجوم بعيد الاحتمال ، ثم إن هناك غرضا ثالثا وهو :

ثالثا — حماية المصالح الأجنبية :

المفهوم والمتوقع أنه ستوضع اتفاقات تجعل ضمانة المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى ، فإذا حصلت حوادث أو اضطرابات وأصبحت هذه المصالح الأجنبية فى خطر رجعوا إلينا ينتظرون الغوث منا . وليست حوادث اسكندرية عنا ببعيدة وأنتم خير من يعلم بها . وأمثال هذه الحوادث تبتدئ صغيرة وتكبر إلى أن تصبح هجوما على الأوربيين . وهاقد رأيتم أن البوليس المصرى والجيش المصرى لم يكفيا لقمعها . وإنما قام بذلك الجيش البريطانى . وإنى أسائلكم ماذا يحدث إذا لم تتداخل الجنود البريطانية ؟ الذى يحدث هو أن الدول الأجنبية تتداخل فى مصر . وأعرف أن إيطاليا أرسلت سفينة حربية لترسو فى اسكندرية بمناسبة الحوادث الأخيرة ، وذلك بالرغم من وجود الجنود البريطانية .

طبعا تدركون أن لمصر مصلحة كبرى فى الاتفاقات المزمع إبرامها مع الدول، ولكنه يجب أن تكون الدول واثقة من اضطلاع مصر بمسئولياتها أمامها، ولوسألتم هذه الدول لذكرت جميعا حاجتها إلى الجيش البريطانى ، فوجود الجيش البريطانى لحماية المصالح الأجنبية فى مصلحتكم إذ هو يعينكم على الاضطلاع بمسئوليتكم . ثم إنه لا يمكن لإنجلترا أن تتحمل مسئولية القيام على المصالح الأجنبية دون أن يكون لديها الوسائل التى تمكنها من ذلك .

وهب أنه ثار فى القاهرة هياج أو اعتصاب أو غير ذلك من الحوادث التى يقع فيها القتل . ألا يكون ممثلو الدول بل المندوب السامى نفسه فى خطر ؟ ألا تكون المصالح الأوروبية فى خطر ؟ ألا تجب لهم الحماية من الاعتداء ؟ وهل يعقل أن يكون المندوب السامى مثلا بحيث لا يجد وسيلة لحماية نفسه ؟

وعلى ذلك فقولكم إن الغرض الذى يجوز أن يوجد من أجله جيش بريطانى إنما هو حماية المواصلات بعيد عن الحقيقة ، وهذه المسألة كلية فى الاتفاق . ويجب أن يلحظ فى وجود الجيش هذه الأغراض الثلاثة التى ذكرتها .

فإذا اتفقنا على هذه الأغراض انتقلنا إلى البحث فى محل وجوده وعدده .

رشدى باشا — وجود جيش لغرض خارجى يمكن أن يفهم، ولكن وجوده لغرض داخلى هادم للاستقلال وفى وسعنا أن ندفع أسباب الهياج وأن نقمع حوادثه بوسائلنا الخاصة .

وقد كان السبب فى حوادث سنة ١٩١٩ الخلاف القائم بين إنجلترا ومصر ولكن الاتفاق — إذا وصلنا إليه — يضع حدًا لهذا الخلاف .

اللورد كيرزن — أتريدون أن نتحمل مسئولية الدفاع عن الحدود ولا يكون لنا جيش يقوم بذلك ؟

عدلى باشا — لم نقل إننا نريد أن نحمل إنجلترا مسئولية الدفاع عن حدودنا ، بل نحن نريد أن نتولى ذلك بأنفسنا وإلا فلا محل للكلام فى حكومة أهلية وجيش مصرى ، وإذا احتجنا لقوة جديدة للدفاع عن تلك الحدود فى حرب لجأنا إليكم بصفتكم حلفاءنا وطلبنا منكم العون والمدد . وهذا الذى يحصل فى كل المعاهدات الحربية .

اللورد كيرزن — دلت الحوادث على أن كفاءة الجيش المصرى وقدرته على احتمال صدمات الحرب لا يمكن الاعتماد عليهما فى الحروب الكبيرة بجعل الدفاع عن الحدود المصرية بيد الجيش المصرى وحده مخاطرة .

عدلى باشا — إذا كانت حرب كبيرة لجأنا إلى حليفتنا الكبرى . أما أن يكون وجود الجيش لحماية المصالح الأجنبية فهذا ما لا وجه له لأنه ليس بين المصريين والأجانب الذين يقيمون بينهم عداوة ولا يضمر المصريون لهم أقل جفاء؛ وقديما عرف المصريون بحسن الضيافة وتاريخ مصر الحديث حافل بآثار التعاون بين أهالى البلاد والنزلاء ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فإن الأجانب الذين تحل إنجلترا محلهم ليس لهم حق وضع جيش . وكيف يمكن أن يرى المصريون فرقا بين جيش إنجليزى لحماية الأجانب و بين الاحتلال الحالى .

رشدى باشا — أسباب الهيـاج الذى حصل فى اسكندرية عرضية وستزول حتما . نعم إن وسائل الحماية المصرية غير كافية الآن ولكنها لن تكون كذلك دائما .

عدلى باشا — حوادث الإسكندرية ليست إلا جزءا من الثورة المشتعلة فى مصر من سنتين وفروعها . وهذه الثورة ثورة أهلية ولا تخلو الثورات من حوادث ، فلا يمكن إذن أن يترتب على حوادث الثورة قياس .

اللورد كيرزن — إنى أتكلم عن حوادث الخمس والعشرين سنة الأخيرة كلها ، ولا إخال الدول تسمع لنا إذا أكدنا لها أن كل شئ سيتم بخير .

رشدى باشا — ليس للأجانب التداخل فى البوليس والأمن العام . فإذا حللتم محلهم حللتم بمـا لهم من الحقوق .

اللورد كيرزن — لم يتداخل هؤلاء الأجانب لأن الجيش البريطانى كان موجودا .

عدلى باشا — لم يقع قبـل وجوده تداخل أجنبى . وإذا كان حق إنجلترا مستمدا من تنازل الدول لها عن حقوقها فليس يجوز لها أن تطلب حمايتهم بجيش .

اللورد كيرزن — لو كانت الحوادث التى تقع صغيرة لهان الأمر ، ولكن الحوادث تبتدئ بمشاجرات بسيطة وتمتد فتقع على طائفة بأسرها ويصبح التداخل معها واجبا .

عدلى باشا — بمناسبة الكلام فى حوادث الإسكندرية تذكرون أن لجنة عينت لتحقيق أسبابها والمسئولية فيهـا وقد تحاشت الحكومة أن تمثل فيها حتى لا ترمى اللجنة يوما ما بالتحيز لمصلحتنا . وقد عرض علينا قبل سفرنا من مصر تقرير تلك اللجنـة فلم نلم به إلا إلمـاما سطحيا لضيق الوقت وكثرة المشاغل ، ومع أنى أعتقد أن اللجنة توخت عدم التحيز فى تحقيق الوقائع فإن النتائج التى انتهت إليها تلك اللجنة نتائج متطرفة وأخشى إذا نشر تقريرها أن يستعمل سلاحا ضد الوزارة للزعم بأنها قصرت فى الدفاع عن المصريين وتركتهم يتهمون باطلا وتعلن تهمتهم فى أرجاء العـالم ، كما أخشى من جهة أخرى أن يستعمل سلاحا ضد إنجلترا وأن يقال إنها أرادت بتشكيل هذه اللجنة الاستفادة بتقريرها فى المفاوضات لتبرير تداخلها فى الشؤون المصرية .

اللورد كيرزن — (قرأ تلغرافا ضمن خلاصة تقرير اللجنة عن نتيجة التحقيقات رميت الحكومة فيها بالضعف أمام هجمات خصومها السياسيين ونسبت الحوادث إلى التعصب وكراهة الأجانب ، واستشهد على ذلك بحوادث سنة ١٨٨٢ وحوادث دنشواى وسـنة ١٩١٩ ، وقيل فيها إن الغوغاء اعتقدت أن الأمر لها والحكم فى قبضتها لأن الحكومة تراخت فى استعمال سلطتها وإن بعض رجال البوليس والجيش كانوا فى صف المعتدين وإن الحوادث ترجع أيضا إلى أسباب سياسية وهى حركة المعارضين لحكومة المنتصرين لزغلول الذين أرادوا بمظاهراتهم إلجاء الحكومة إلى استعمال وسائل الشدة للتذرع بمـا يقع من الحوادث لاتهامها بالقسوة وتنفير الناس من حولها) .

رشدى باشا — إن الوقائع الثابتة فى التحقيق لا تنتج ما تذهب إليه اللجنة من تعصب المصريين وكراهتهم للأجانب ، والمسألة كما يتضح من الوقائع مسألة سياسية .

اللورد كيرزن — لا يعنينى ذلك و إنما الذى يعنينى هو أن الحوادث حصلت وأن اعتداء جسيما أصاب الأوروبيين وأوجب تداخل الجيش . وقد ذكر رئيس الوزراء فوق ذلك أن اللجنة باشرت عملها بلا تحيز .

عدلى باشا — ليس معنى القول بأن التحقيق جرى بغير تحيز أننا نرضى بالآراء التى تقول بها اللجنة ، والواقع أننا نختلف معها كل الاختلاف وليست هذه الآراء مستمدة من الوقائع و إنما هى من عند اللجنة .

أما تداخل الجيش البريطانى فإنه حصل لأن ذلك الجيش كان موجودا هناك ولو لم يدع للتداخل لما سمع لتداخله ذكر ، ولو كان غير موجود لكان الجيش المصرى قادرا وحده على قمع الفتنة . هذا فضلا عن أن وجود الجيش البريطانى فى القطر جعله يعتمد عليه فى مثل هذه الحوادث وحال دون تنظيم الجيش المصرى وتوزيعه بصورة كافية مناسبة فى الجهات المختلفة .

اللورد كيرزن — لا أقول إن الجيش المصرى عاجز أبدا ، ولكنى أبحث فى الحالة الراهنة لا فى المستقبل البعيد .

عدلى باشا — لا أخفى أن حوادث الإسكندرية أزعجت الأوروبيين وأحدثت أثرا سيئا ولكن لا يصح أن تعتبر هذه الحوادث العرضية أساسا فى المناقشة أو سببا لتغيير كل الأسس التى يمكن أن يقام عليها اتفاق .

اللورد كيرزن — إنى أرى أن اللورد ملنر ذكر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مشروعه أن إنجلترا تتعهد بالدفاع عن سلامة أراضى مصر وهذا عين ما أعنى بكلامى فى الدفاع عن الحدود المصرية ووجوب وجود جيش من أجل ذلك .

رشدى باشا — ماذكره اللورد ملنر مفروض فيه قيام حالة الحرب .

اللورد كيرزن — أمعنى هذا أنه يجب أن ننتظر مكتوفى الأيدى حتى تنتهى الحرب بفشل الجيش المصرى قبل أن نتداخل ؟

عدلى باشا — هذا شأن كل المعاهدات الحربية فإن تحالف بلدين تحالفا دفاعيا لا يستدعى أن ترابط جنود إحدى الدولتين فى بلد الأخرى ، كما أنه لا يستلزم أن ينتظر الحليف حتى تنتهى الحرب بفشل حليفه قبل أن يبذل المساعدة التى توجبها عليه المحالفة ، والعرف فى أمثال هذه المحالفات أن الوقت الذى يجب أن تبتدئ فيه أعمال المساعدة يحدد باتفاقات حربية سابقة .

اللورد كيرزن — أتريدون مثلا أن محطات طيراننا لا تعمل شيئا حتى تعلن الحرب ؟

عدلى باشا — نحن لا نسلم بأن تكون لكم فى داخلية البلاد محطات للطيران تحميها حاميات .

رشدى باشا — يجوز أن يجرى البحث فى اختيار محل لمحطة الطيران ولكن القول بأن لإنجلترا فى مصر محطات طيران فى داخل القطر وأن هذه المحطات تقتضى وجود جيش لحمايتها مخالف لكل معنى أو صورة للاستقلال .

اللورد كيرزن — لا تخدعكم الكلمات أو النظريات ، إذ المسألة عملية والذى نحاوله الآن هو أن نضع معاهدة نحتاط فيها للواقع ، فإذا حصلت حوادث فهل تفيدنا النظريات فى دفعها — نحن نريد أن ننتهى إلى حل ودّى تكون له نتيجة عملية و إنى مستعد لأن أصغى لكل ما تريدون أن تبدوه فى هذا الصدد .

عدلى باشا — (ذكر رأى اللورد ملنر فى النقطة العسكرية وعدم تعرضها للشؤون الداخلية المصرية) : إننا نريد أن نوفق بين المصالح المختلفة ولكنا لا يمكننا أن نقبل أمرا ينكره الشعور العام فى مصر أو أن ندافع عن حل مقضى عليه حتما بالفشل .

اللورد كيرزن — وأنا أيضا يجب علىّ أن أدافع أمام الوزارة وأمام البرلمان عما يتم عليه الاتفاق. ويجب ألا يغيب عنكم أن المسألة لاتهم إنجلترا وحدها ولكنها تهم الإمبراطورية بأسرها ، وهذا مؤتمر رؤساء الوزارات يشتد فى هذه النقطة . إننا سرنا بعض الخطى لتحسين الحالة ولكننا لا نفكر فى التخلى عن مسئولياتنا . إن وجود الجيش البريطانى واجب و إن تدرج استقلال مصر يجب أن يقع بمعاونة ذلك الجيش وكل ما عدا ذلك لا طائل تحته ، وليست المسألة مسألة عواطف و إنما هى مسألة وقائع . ويجب أن ينحصر الكلام فى محل مرابطة الجنود . وقد فهمت أن اللورد ملنر تكلم فى ذلك مع زغلول باشا ومعكم (مخاطبا الرئيس) .

عدلى باشا — جرى فى ذلك كلام ولكن كان المفهوم دائما أن محل وجود الجيش فى منطقة القنال وقد تجنب مشروع اللورد ملنر ذكر المحل تاركا ذلك لتفصيلات المعاهدة .

(أوقفت الجلسة نحو ربع ساعة ثم أعيدت) .

اللورد كيرزن — حاولت أن أبين الأغراض التى من أجلها يراد وضع جيش ولم يفتنى الاعتبار بالإحساس المصرى العام ولكن علينا واجبات لا يسعنا إلا أن نجعل لها التقدّم والأفضلية .

ويصعب أن نتناقش اليوم فى شىء من التفاصيل عن محل الجيش أو عدده وأرى أن الأفضل أن توضع فى المعاهدة عبارة عامة عن القوّة العسكرية فلا تذكر الأغراض مفصلة و يترك تحديد المحل وغير ذلك من الشؤون لمداولات ومشاورات ودية بين الحكومتين . ويجوز أن يقال مثلا : "تخوّل الجنود حرية المرور فى مصر بسبب المواصلات وتبقى جنود بريطانية فى الأوقات والمحلات التى تعين فى مناسباتها" — ووجه ذلك أنه لا يمكن أمام اختلاف الحوادث والظروف أن يقدّر مقدما ما يجب لكل حالة .

أما ما يتعلق بما ذكره اللورد ملنر فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من استعمال الموانئ ومحطات الطيران ووسائل النقل فيبقى طبعا . ونحن إذا اتفقنا على المبادئ أمكننا التفاهم على التفاصيل بكل سهولة .

والنتيجة أنه يجب أن تكون لدينا الوسائل لتحقيق الغايات التى نتوخاها وللاضطلاع بالمسئوليات التى نأخذها على عاتقنا ونحن مستعدون لأن نحل الإحساس المصرى محله من الاعتبار .

وقد تحتاجون للمناقشة فيما بينكم فى هذا الموضوع لأنكم لم تكونوا مستعدين لما ذكرته لكم اليوم (وبناء على طلب عدلى باشا وعد بمذكرة مكتوبة تدون فيها بإجمال الأغراض التى شرحها ، وقد أرسلت بتاريخ وأوردت فى مجموعة المذكرات ص) .

يهمنا أن نراعى الشعور المصرى فى هذه المسألة ولكن وزارة الحربية لا تقبل على أى حال وضع الجيوش على القنال وفى الشاطئ الأسيوى ، وكأنى بهم مصابين بالجرب يبعدون إلى أقصى مكان ممكن.

وقد فهمت أن هناك محطة طيران حوالى اسكندرية فى أبى قير وأخرى فى مصر فى هليو بوليس فيجب الانتفاع بهما .

عدلى باشا — نعم هناك محطتان فى مصر و إسكندرية تحميهما حاميتان وهذا ما لا يمكن قبوله وقد كان المفهوم دائما أنه لا تكون جيوش فى هذين البلدين .

رشدى باشا — إذا بقيت هاتان المحطتان لمنفعة الجيش الإنجليزى اعتقدت الأمة أننا رجعنا إلى الوراء فى الاتفاق الذى نعالجه بالنسبة لمشروع ملنر ، وعندنا أن الجيش المصرى هو الأولى بالانتفاع بهما و يكون علينا أن ننشئ لكم بدلا منهما فى المكان الذى يتفق على تحديده .

اللورد كيرزن — نحن غير مقيدين برأى سابق و يجب أن يستعان فى هذا الأمر برأى الخبراء . وعندكم فى العباسية واسكندرية ثكنات صالحة وحيث تكون ثكنات يجب أن يكون الجيش .

عدلى باشا — لا يجوز أن تكون أرقاء للحلات الموجودة قديما سواء فيما يتعلق بالثكنات أو محطات الطيران ، ومسألة المحل مسألة تبعية لا أصلية — قلتم إن وجود الجنود فى المحلات التى تخصص لها يكون لوقت معين بحسب المناسبات ، ألستم تقترحون أن ينص فى المشروع على جعل وجود القوة العسكرية مؤقتا ؟

اللورد كيرزن — لا . وإنما قصدت أن يكون اختيار المحل هو المؤقت . أما وجود الجيش نفسه فهذا أمر لا توقيت فيه . وهل أهمية مصر للمواصلات تزول ؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ما وضع لحمايتها مؤقتا ؟

عدلى باشا — يجب أن تولونا بعض الثقة وأن تفسحوا المجال للاكتفاء بالقوة المصرية إذا استطعنا أن نجعلها كافية لتأمين مصالحكم .

اللورد كيرزن — إذا تحقق هذا الغرض فلن أبخل بثقتى .

رشدى باشا — ليس من الصعب إيجاد صيغة مقبولة وليس ما يمنع من أن يذكر فى المعاهدة مثلا أنه بعد زمن معين يجوز إعادة النظر فى الشروط العسكرية وليس فى هذا ما يربطكم .

صدقى باشا — ثم إن التوقيت يدفع المصريين للقيام على حسن تطبيق المعاهدة .

اللورد كيرزن — (منتقلا إلى موضوع الموظفين البريطانيين) : سيكون للاتفاق طبعا تأثير على عدد الموظفين البريطانيين . وقد فهمت أن لديكم عددا كبيرا منهم يبلغ ألفا وسبعمائة وسيختزل هذا العدد ولكن من هم الذين يحلون محلهم ؟ عندكم موظفون أجانب من غير الإنجليز . فإذا كنتم فى الوقت الذى تنقصون فيه من عدد الضباط والموظفين الإنجليز تستزيدون من الأجانب الآخرين كان هذا أمرا مؤلما لنا . ولا يسعنا أن نترك الباب مفتوحا لتصرف كهذا . ولذلك يجب أن توضع صيغة تجعل موافقة المندوب السامى شرطا فى تعيين الأجانب .

عدلى باشا — كان لنا فى ذلك حديث مع اللورد ملنر وكان المسلم به أن مثل ذلك النص لا يجوز أن يذكر فى المعاهدة ، ولن يرضى به الشعور العام . ولكن المفهوم طبعا أننا نلجأ إلى أصدقائنا كلما احتجنا إلى خبراء أو فنيين . وغير محتمل أن يستبدل بالموظفين الإنجليز غيرهم من الأجانب

لأننا لسنا راغبين فى ذلك ولأننا نريد أن نمهد للمصريين الطريق لأن يتولوا وظائف بلادهم . وأرى أنه يكفيكم فى هذا تأكيد من الحكومة بألا تعين مكان الموظفين الإنجليز أجانب من جنسيات أخرى .

اللورد كيرزن — تأكيدكم حسن ، ولكنه لا يقيد الحكومات المقبلة وقد تقوم ضرورة لتعيين أجانب فى أحوال خاصة . وعلى أى حال فإنى أرى أنه يجب وضع نص بالمعنى الذى ذكرت فى المعاهدة .

عدلى باشا — لا أظن ذلك متفقا مع مقتضيات المجاملة والحكمة فى التعبير .

اللورد كيرزن — وهناك مسألة أخرى وهى مسألة الأمور الخارجية والتمثيل السياسى وأرى أنه يجب أن يكون لممثل إنجلترا وهو (" High Commissioner " المندوب السامى) مركز ممتاز فى مكانته وسلطته وأن يحمل ذلك اللقب كما يحمل الآن .

عدلى باشا — كان لنا كلام طويل مع اللورد ملنر فى هذه التسمية وألاحظ أن هذه التسمية من ثمرات الحماية وقد اقترنت بها ولن يعتقد المصريون أن شيئا تغير إذا بقى ذلك اللقب .

اللورد كيرزن — لا أذكر أنى سمعت عن كلام مع ملنر فى شأن هذه التسمية وأعتقد أنها تسمية لازمة وليس هناك ما يقوم مقامها .

المستر لندسى — هذه هى التسمية الصحيحة ويجوز أن يحمل ممثلكم فى إنجلترا اللقب عينه .

رشدى باشا — هذه التسمية لا يحتمها شىء وليست مرتبطة بأى مبدأ من المبادئ .

عدلى باشا — المتفق عليه أن يكون له التقدم على الممثلين الآخرين .

صدقى باشا — اختصاصاته نفسها هى التى تميزه وليس من حاجة إلى لقب خاص لتمييزه .

اللورد كيرزن — أرى أن نحصر المسائل المهمة التى نطرحها للمناقشة وهذه المسائل أربع :

(الأولى) مسألة القوة العسكرية .

(الثانية) مركز وسلطة الموظفين البريطانيين ، المالى والقضائى — وسننظر فى اقتراحاتكم واقتراحات اللورد ملنر .

(الثالثة) الأمور الخارجية والتمثيل السياسى .

(الرابعة) الامتيازات وإلغاؤها .

عدلى باشا — يتبع المناقشة فى المسألة الأخيرة بحث المشروع الذى وضعه السير سسل هرست وهو مشروع لم تجر فيه مفاوضة مع أية هيئة مصرية . وكل ما فعله السير سسل أنه نشر مشروعه فى مصر وجرت له مع بعض محامى المحاكم المختلطة وقضاتها أحاديث بشأنه . وقد رفضت وزارة نسيم باشا المناقشة فيه باعتباره جزءا من الاتفاق العام ، كما تخلى عنها زغلول باشا لأنه كان يرى أنه يتوقف على نتيجة المسألة السياسية . ولكننا نرى له أهمية كبرى ونريد أن نتفاوض فيه باعتباره جزءا من مشروع الاتفاق ، على أن البحث فيه سيتعدى حتما إلى التفاصيل .

اللورد كيرزن — تقولون حقا ولكن لا أرانى أستطيع المناقشة فى ذلك ، وقد يتولى المستر لندسى — وله أكبر الخبرة بهذه الشؤون — المباحثة معكم فى هذه المسائل التفصيلية بمساعدة خبرائنا القانونيين

(واقترح اللورد كيرزن أن يكون الاجتماع فى الغد وأن يكون الكلام فى التمثيل السياسى) .

وختمت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة تقريبا .

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الثالثة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الخميس ١٤ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد الظهر .

اللورد كيرزن — نسيت بالأمس أن أرجوكم ألا تبلغوا الصحف شيئا عن مفاوضاتنا ، وكل ما أرى ذكره هو خبر الاجتماع الذى حصل وتاريخ الاجتماع المقبل . ونحن محترسون فأرجوكم الاحتراس . بالأمس بحثنا المسألة العسكرية وبعد نهاية الجلسة أرسلت لكم ورقة غير رسمية تتضمن بيان النقط الكبرى فى تلك المسألة وإنى مستعد أن أعيد المناقشة فى هذا الآن أو بعد الآن كما ترون .

عدلى باشا — أفضل تأجيل المناقشة إلى ما بعد حتى نتذاكر فيها فيما بيننا (وذكر وصول الورقة وأنه اعتبرها مجرد تذكرة ولذلك لم يجب عليها) .

اللورد كيرزن — إذن تكون المناقشة فى أى وقت تريدون وإنما أنبهكم إلى أهمية المسأله .

فى تقرير ابتدائى رفعه اللورد ملنر بعد رجوعه من مصر ، ولم ينشر ، رأى أن تكون العلاقات الخارجية تحت إشراف المندوب السامى ولكنه بعد أن حادثكم وحادث زغلول باشا عدل رأيه وقرر أن هناك نزعة قوية لطلب التمثيل السياسى إلى آخرما ورد فى صفحة ٢٧ من تقريره . وقد ذكر فى تقريره ما يقال دفاعا عنها وما يرد عليها من الاعتراضات . وفى ختام هذا الموضوع من التقرير نقطة أريد أن ألفت نظركم إليها بصفة خاصة وهى : "هذه هى الأدلة والبراهين التى حملتنا على إعادة النظر فى مركزنا بإزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفد صريحا إن تساهلنا فى هذا الأمر قد يلق الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى ويخشى أنه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته . وإذا بنينا حكمنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضى عنه فى دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة". فترون أن اللورد ملنر كان يخشى أن هذه المسألة تثير هنا اعتراضات كثيرة — وقد تذاكرنا فيها فى الوزارة وفى مؤتمر رؤساء الوزارات ورأيت أنهم جميعا يشاطرون اللورد ملنر مخاوفه . على أن هناك نقطة وجدت الوزارة متفقة معكم فيها وهى أن الظروف التى اقترنت بالحماية من زوال وزارة الخارجية وإشراف المندوب السامى على أعمالها لا محل لبقائها ويجب أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه من وزارة ووزير وأن يكون للدول ذات المصالح فى مصر أن ترسل ممثلين يتعاملون مع وزير الخارجية المصرى — ومن المستحسن أن توضع فى المعاهدة عبارة تدل على أنه فيما يتعلق بإدارة الأعمال الخارجية فى القاهرة يجب أن يكون وزير الخارجية متصلا بالمندوب السامى وأن يكون عالما بكل ما يجرى من تلك الأعمال إذ أن إلغاء الامتيازات يحدث لهذا المندوب مركزا خاصا ويجعله قائما على المصالح الأجنبية — هذا شئ لا صعوبة فيه ، وإنما الصعوبة فى تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية — وقد رأيت فى الوزارة نزعة قوية ضد هذا التمثيل ويرى الوزراء أنه وإن كان الغالب أن الممثل المصرى يكون مخلصا فى عمله — فقد يعرض أن الممثلين المصريين فى عواصم أجنبية يكونون منشأ للمشاكل والدسائس والأخطار — العالم يتغير بسرعة ولا يبعد فى زمن قريب أن يتولى أمر الحكومة المصرية رجال غيركم لا يكون

إحساسهم منطويا على الود لنا ، فإذا وفرت لكم مثل هذه المزية — مزية التمثيل — وقعت بيننا حتما صعوبات ومشاكل بل جاز أن تبرم عهود تنقض ما نحن صانعون الآن . على أنه لا يراد بكم أن تفقدوا وسائل النظر فى مصالحكم فى الخارج وليس ما يمنع من أن تتولوها بقناصل ولكن فيما يتعلق بالمسائل السياسية يحسن أن تعتمدوا على حاضر استعداد حكومة إنجلترا وحسن خدماتها .

هذه هى الآراء الراجحة فى هيئة الوزارة الإنجليزية وأريد أن أسمع رأيكم بكل احترام ، وإذ كنت أتكلم باسم الحكومة الإنجليزية فقد رأيت أن أدلكم على النزعة الغالبة فيها — وقد ذكر لى اللورد ملنر أنه سلم بهذه المسألة لأنه ألفى المصريين يعلقون عليها أهمية كبرى ولكنه لا يزال كثير المخاوف .

عدلى باشا — هذه مسألة يراها المصريون أساسية فى مطالبهم لاحبا فى الصيغ والألفاظ ولكن لأنها الوسيلة لتقرير شخصيتهم المستقلة ، وقد ذكرت للورد ملنر أن جعل العلاقات الخارجية تحت إشراف إنجلترا ليس إلا مظهرا للحماية ، كذلك ذكرت له أننا نريد أن نكون على اتصال بالمدنية الغربية ليمكننا أن نعمل على ترقية الشؤون المصرية ويتسنى لنا الاشتراك فى الحركة العالمية ، وفى التجارة وغيرها من المرافق مسائل لا يحسن علاجها إلا إذا كان هناك مصرى يمثلنا ويطلعنا على كل شئ — أما الخطر الذى تشيرون إليه فقد قلنا فيه إنه إذا حصلت مصر على مطالبها فلا يمكن أن تنقلب للعداء والدسيسة إذ لا مصلحة لها فى ذلك ، على أن الذين يخلقون الدسائس ليسوا هم المعتمدين السياسيين لأن عليهم مسئولية أعمالهم ، فلا يسعهم أن يعقدوا معاهدة أو يتخذوا تدبيرا ضد مصلحة إنجلترا ، وإنما يقوم بمثل هذه الأعمال أشخاص ليست لهم صفة رسمية . وأذكر على سبيل المثال (بارون أوبنهايم) فقد اشتغل زمنا بالدسائس فى مصر ولم يكن له شأن رسمى فى القنصلية الألمانية ، فإنكار التمثيل السياسى على مصر لا يمنع من دس الدسائس وخلق المشاكل فى الخارج ما دام لا يحتاج فيها إلى ممثل سياسى بالذات ، وفوق ذلك فإن من يريد دس الدسائس لا يعدم وسيلة لذلك فقد يتذرع إلى ذلك بممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة إن عزت عليه الطرق الأخرى . فترون أنه لا يمكن أن تتخذ تدابير مطلقة لكل فرض أو احتمال وما لم تسد الثقة بيننا فلا سبيل إلى وضع اتفاق مقبول لأنه إذا ضمن الاتفاق قيودا كثيرة أصبح حتما غير مقبول ، ولا أرى أن مركزنا يكون قد تغير عن ذى قبل إذا لم تتمتع مصر بالتمثيل السياسى .

رشدى باشا — أنضم إلى ما قاله عدلى باشا ، وأزيد أنه لا خطر من الدسائس لأننا إذا حصلنا على الاستقلال كان أحب شئ إلينا وأوجبه علينا حليف قوى ولا يسعنا أن نجده فى غير إنجلترا ، ولا أرى كيف يتفق الرأى القائل بإشراف إنجلترا على العلاقات الخارجية مع فكرة إلغاء الحماية لأن هذا الإشراف من خصائص الحماية ولا يتفق مع الرغبة والاستعداد اللذين أظهرتموهما — وأكرر ما قاله عدلى باشا من أن الأمة لا يمكن أن تقبل إشرافا ونحن نريد أن نؤسس صداقة متينة ولا يكون ذلك إلا بقبول مبدأ التمثيل السياسى — لا ننكر أنه يسعكم أن تلزمونا بما تريدون لأنكم أقوى منا ولكن لن يكون بيننا فى هذه الحالة صداقة ، ولو كنت مكانكم لما ترددت فى أن الأفضل أن تكسبوا صداقتنا لا أن تتركونا خصماء .

اللورد كيرزن — القول بأن لا صداقة إلا بالتمثيل السياسى وبغيره لا يكون بيننا إلا العداء مبالغة فى الدفاع — كل الذى أقترحه هو أنى أسترجع كل ما ترتب على الحماية فتصبح هناك وزارة خارجية ووزير خارجية وإنما يشترط أن يتصل هذا الوزير بالمندوب وكل ما عرضته فى غير ذلك هو أن تتركوا

أمر مسائلكم الخارجية فى العواصم الأجنبية للممثلين البريطانيين ، وليس فى هـذا تحقير للمصريين أو امتهان أو عداوة — وإنى أرحب بتأكيداتكم عن الصداقة فيما بيننا ولكنى أذكر زمنا كانت القاهرة فيه مهدا للدسائس ومبعثا لإشكالات وصعوبات بين إنجلترا من جانب وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر — لا أقول إن هـذا سيتجدد ولكنى أخشى أن ينشأ خلاف بيننا وبين أصدقائنا — نحن الآن تربطنا وفرنسا علاقات حسنة ولم يكن الأمر دائما كذلك وقد سوينا مشاكلنا مع ألمانيا ولم يكن الأمر أبدا على ذلك الحال . وكذلك إيطاليا ، فإذا تولى أمر مصر حكومة لا تشاطركم عواطفكم أو تشترك معكم فى وجهة النظر فليس ما يمنع من أن تنتهز أول فرصة خلاف يقوم بيننا وبين أصدقائنا فتجرى وراء ظهورنا أشياء لا نرضاها . وأريد أن أسألكم هذا السؤال — فيما خلا اعتبار العواطف — والمسألة أكثر ما فيها عواطف — أى مصالحكم يؤذى أو يلحق به ضرر ماديا أو سياسيا ؟

عدلى باشا — نعم إن مصالحنا السياسية ليست ذات صبغة عالمية ولسنا ندعى أن مصر ستكون عاملا مؤثرا فى الموازنات الدولية وحركات السياسة العالمية ولكن التمثيل ضرورى لنا وهو من خصائص الاستقلال وليس من ينكر هذا الحق حتى على أصغر الحكومات ، وحقا لا يمكن أن يفهم الاستقلال بدونه ؛ على أنى لا أرى كيف يجول بخاطركم أن يكون لنا مصلحة فى أن نستبدل محالفة بأخرى أو أن يكون لممثلينا ، مع وجود محالفة بيننا ، اتجاه سياسى عام مخالف لكم . ويظهر أنى لم أقنعكم بأن لا خطر من التمثيل ، ولكنى شخصيا مقتنع بأن لا خطر منه على الإطلاق وبأنه ليس لمصر أدنى مصلحة فى مناوأة الحكومة الإنجليزية ، ثم إنكم أقوياء ونحن ضعفاء وفى مثل هذه الأحوال تنقلب الدسائس دائما وبالا على الضعيف ، والدسائس كما تقدم لى ذكره يقوم بها أى إنسان ولا حاجة فيها إلى ممثل سياسى بالذات .

اللورد كيرزن — أسلم بأن كل الوسائل ممكنة ولكن ما للممثلين السياسيين من المركز والمكانة والسلطة من شأنه أن يزيد فى خطر الدسائس إذا جاءت منهم ، وهب أنه بعد زمن ، يتفاوت فى الطول والقصر ، قام حزب وحكومة لا يريدان حماية المواصلات الإمبراطورية أو نقطة عسكرية بريطانية — إنك تؤكد الآن أن ذلك لن يكون ، ولكن أبك أن تضمن المستقبل ؟

عدلى باشا — هذا كل ما يسعنى قوله ويجب من جانبكم أن تولونا الثقة فيما نقول وألا تزعجكم أوهام الأخطار .

اللورد كيرزن — ولكن لِمَ تتشددون فى هذا التمثيل ؟

عدلى باشا — أتشدد فيه لأسباب لا علاقة لها بالخطر الذى تتخوفون منه وقد ذكرتها .

رشدى باشا — ذكرتم الدسائس وقـد وقع حقيقة شئ من ذلك ولكن السبب فيه أن إنجلترا كانت تريد أن تبسط سلطانها على مصر وكان المصريون يعملون بكل الوسائل ليحولوا دون ذلك ، ولكن الاتفاق بيننا وبينكم ، إذا قدر لنـا أن نصل إلى تحقيقه ، ينيلنا ما نريد ولا يكون لنا إذن مصلحة فى نقضه . ولو كنا فى عزلة لا تمسنا مثل هذا الاتفاق ، وإذا صح أن المصلحة مقياس العمل أيقنتم أنه سوف لا نمحو بأيدينا ما اكتسبناه من المزايا — قلتم إن الممثل قد يتعاهـد ضدكم ولكن كيف يتعاهد وما هى قيمة المعاهدة التى نبرمها إذا جاءت على نقيض المحالفة وهى لا يمكن أن تبقى سرية ويجب أن تسجل فى مكتب عصبة الأمم ؟

عدلى باشا — إذا جعلتم دأبكم طلب ضمانات مطلقة فإننا لا نخرج من هـذا الحديث إلا بمجموعة قيود تجعل الاتفاق غير ميسور .

صدقى باشا — قبل الحماية كانت الدسائس تجرى لأن الحالة السياسية لم تكن محدودة فقد كانت هناك السيادة التركية وكان الاحتلال والامتيازات ولكن تحديد العلاقات مع مصر والدول يقضى على أسباب هذه الدسائس .

رشدى باشا — الاتفاق المرضى يقطع أسباب كل الدسائس ويكون لنا بعـد ذلك كل المصلحة فى بقائه .

اللورد كيرزن — يسرنى أنكم حسنو التفاؤل بالمستقبل ، ولست كذلك ، وليس بمستبعد أن تعمل الحكومة الألمانية أو التركية على إحراج مركز إنجلترا إذا كان لديهما معتمدون مصريون — قد تكون أوهامنا مبالغا فيها ، ولكنى أردت أن أنقل لكم آراء حكومتى وسأنقل إليها آراءكم وقوة يقينكم فى الدفاع عنها .

عدلى باشا — مهما تكن الحالة الجديدة فهل تعتقدون أن البلد تخاطر بالمركز الجديد ؟ أنتم الأقوى ويمكنكم إذا خرجنا عن الجادة أن تردونا إلى الطريق المستقيم .

اللورد كيرزن — لا أريد أن أزج بدولتى فى مثل هذه المتاعب والإشكالات .

صدقى باشا — أترانا دسسنا فى أثناء زمن الحماية ؟ إننا فى ذلك الوقت ، أى فى وقت قيام الحرب حيث كانت سوق الدسائس رائجة ، التزمنا خطة الأمانة نحوكم .

رشدى باشا — نعم إن مصر لم تدس لكم الدسائس أملا فى الوصول إلى اتفاق مرض .

صدقى باشا — ثم إننا اتجهنا إليكم بعد الهدنة .

رشدى باشا — أتظنون أننا نفضل ألمانيا عليكم ؟ إنى أعتقد أننا إذا اتصلنا بألمانيا لم يكن لها هم إلا استغلالنا ، ولقد كنت مستعدا لحمل السلاح ضد تركيا وألمانيا لأنى أرى مصلحتنا فى بقاء صداقتنا قائمة مع إنجلترا .

اللورد كيرزن — هذا حسن ، ولا شك عندى فى صدق تصريحاتكم ، ولكنى عشت كثيرا ورأيت تغييرات غريبة . على أنى سأبلغ الحكومة آراءكم ويسرنى أننا من الجانبين كنا معتدلين فى إبداء آرائنا . (منتقلا إلى موضوع مندوب إنجلترا فى مصر) : نقترح أن يثبت فى المعاهدة أن المندوب يكون متصلا بوزارة خارجيتكم إذ لا يجوز أن يكون ذلك المندوب جاهلا بما يجرى فيها وفى وسعنا أن نجد عبارة لا تمسكم .

ورأينا أنه إذا ظل ممثلنا يلقب مندوبا ساميا فإن هذا يكون لفائدتكم وفى مصلحتكم وسيكون لممثلكم عندنا نفس اللقب . نعم نحن لا نريد أن يكون الممثل المصرى وزيرا معتمدا ولكن يخيل لى أن اقتراحى يرضيكم ويملقكم .

رشدى باشا — هذا جميل ، ولكنى لا أظنه بالغا شيئا من رضى المصريين إذ أن الرأى السائد فى الأمة هو أن المندوب السامى رمز الحماية ، ويجب أن يلاحظ فى الاتفاق إمكان قبول الأمة به وهى لا تقبل الحماية ولا ترضى ببقاء آثارها . وهل فى الأمر ما يساوى أن تثيروا الخلاف والمعارضة من أجل لقب ؟

اللورد كيرزن — أعتقد أنك مخطئ فيما تقول إذ لايزال مسلما به أن يكون لإنجلترا مركز خاص ولا أعتقد أنه يمكنني النجاح إذا عرضت تغيير اللقب بل أخشى أنهم يضربون بالمعاهدة عرض الحائط . ويدهشني أنكم لا تشاطرونني الرأى .

عدلى باشا — لم أتبين كيف يكون مركز ممثل مصر فى إنجلترا .

اللورد كيرزن — هذا أمر يمكن تسويته وحله ، فلا نضع ممثل مصر فى درجة ممثل أرجواى (Uruguay) مثلا .

عدلى باشا — لم تنشأ وظيفة المندوب السامى إلا مع الحماية فهى مرتبطة بها وهى الشارة الدالة على بقائها وهذا هو الشعور العام .

اللورد كيرزن — هذا اللقب لا علاقة له بالحماية ، فقد كان لنا فى أوروبا عدة مندوبين سامين وفى بلاد مختلفة ، فهل كنا فرضنا حمايتنا على كل هذه البلاد ؟

عدلى باشا — ألا يمكن التمييز بينه وبين غيره بلقب آخر ؟

اللورد كيرزن — عندنا فى الهند ألقاب كثيرة ولكنى لا أقترح عليكم مثل هذه الألقاب كما لا أقترح عليكم لقب "Résident" فإنه لا يعجبكم طبعا .

رشدى باشا — المهم أن اختصاصاته مميزة له .

اللورد كيرزن — إذا وجدتم لقبا جديدا كنت شاكرا لكم .

عدلى باشا — ابعثوا لنا بسفير وإذ كان اصطلاحكم هو أن يمثلكم فى البلاد التى من درجة مصر وزير معتمد (Ministre) فإن فى هذا الدلالة الكافية على أهمية مركز ممثلكم .

اللورد كيرزن — أظن أن هذا غير مستطاع .

(ثم أوقفت الجلسة وأعيدت بعد ربع ساعة) .

اللورد كيرزن — أحب أن أقول كلمة عن المركز الذى يشغله الموظفون الإنجليز فى الوزارات المهمة — رأى اللورد ملنر فى مشروعه أن مصر تعين مستشارا ماليا بموافقة الحكومة الإنجليزية ، وقد ذكر اختصاصاته فى المشروع وختمها بعبارة تجعل عمله مبهما غير واضح ، فإن الحكومة حرة فى أن تستشيره أو ألا تستشيره ، وأذكر بالأمس عند قراءة التحفظات أن عدلى باشا طلب حذف عبارة الاستشارة مشيرا الى أنه مادام للحكومة المصرية الخيار فى استشارته فالنص عليها لا لزوم له ، وقد كان الرأى الراجح فى الوزارة عند المناقشة فى هذه المسألة أننا لا نريد التداخل فى الإدارة الداخلية وأن أبعد خاطر عنا أن نحاول دس أصابعنا فى كل شئ وستكون المسئولية عن الحكم حسنا كان أو رديئا على المصريين وحدهم ولا يعنينا بعد ذلك أن تخرج مصر من التجربة رافعة الرأس أو مهيضة الجناح . ولكن الذى يعنينا والذى نحسه بشدة هو أمر علاقتنا بالدول فإن اختصاصات صندوق الدين ستؤول إلينا وتكون بيد المستشار .

ثم إن للأجانب فى بلادكم مصالح تجارية كبرى ولابد أن يكون الاتفاق بحيث يؤمن الأجانب على هذه المصالح — على أنه لامعنى لأن يكون هناك مستشار مالى إذا لم يكن يعلم بما يجرى أى إذا كان عجلة خامسة . وستقع مساوئ ومظالم لستم مسئولين عنها وإنما هى رد فعل الحرية بعد الإشراف ، فمصلحتكم ومصلحة الدول الأخرى أن تحرصوا على استمرار الثقة بكم وذلك لايكون الا باستخدام رجل كفء ، وهذا هو الذى يهمكم من وجود المستشار المالى .

وقد حررت قبل أن أجىء إليكم عبارة على عجل ضمنتها نوع الاختصاصات التى تكون لمثل هذا الموظف الذى لقبه اللورد ملنر بالمستشار المالى — وقد كنا نتكلم فى مسألة الألقاب وأقترح ألا يسمى مستشارا ماليا فقد ترون فى ذلك مهانة مستفادة من معنى حاجتكم إلى الاستشارة ، بل أن يسمى (Commissaire Financier-Financial Commissioner) مندوبا ماليا .

عدلى باشا — أذكر أن المصريين راعتهم هذه التسمية فكل تغيير فى اللقب يكون له قبول حسن.

رشدى باشا — لذلك سبب نفسى معروف وهو أن المستشار اغتصب سلطة الوزير.

اللورد كيرزن — (قرأ الاختصاصات وقد أثبتت فى ورقة أرسلت بعد الجلسة وأوردت فى مجوعة المذكرات ص) .

إنى لاأستحسن عبارة اللورد ملنر ، وكذلك لا تستحسنونها أنتم أيضا — ولما كنت فى الهند أنشأت لجنة لإدارة السكة الحديد ولم أرد أن أحدد اختصاصها فجعلت لرئيسها حق الدخول على وكلما استشكل فى مسألة جاءنى مستفتيا وهكذا جرت الأمور على أحسن حال .

وهناك مسألة أخرى أولاها اللورد ألنبى أهمية خاصة وهى أنه لا يحق لمصر أن تعقد قرضا أو أن تحول إيراد مصلحة من المصالح العامة إلا بموافقة المندوب المالى — وقد سألنى بعضهم وأنا أناقشه فى هذا وما شأن الرى ؟ إنكم لاتجهلون أهميته لمصر كما لاتجهلون أن أعمال الرى الكبرى قام بها الإنجليز بخبرتهم المكتسبة فى الهند وهى من مفاخرهم ويجب لبقائها أن تستمر تحت إشراف حقيق فعال — ولذلك أسائلكم أيكون للمندوب المالى رقابة عليه؟ وكيف يجرى من غير رقابة وإشراف ؟

عدلى باشا — نحن نتولى أمور رينا بأنفسنا .

اللورد كيرزن — هذا جميل ولكن أيكون كافيا ؟

عدلى باشا — الواقع أننا سنلجأ إلى أهل الفن والخبرة فى هذا الباب .

اللورد كيرزن — من يضمن عدم وقوع الخطأ ؟ إن الرجال السياسيين لايفقهون هذه المسائل كثيرا وأنا لاأطلب منكم الآن جوابا وإنما أنبهكم الى أن هذا أمر يهم مصالح الأجانب . وللأجانب مصالح غير الدين ولا يتوقع أن تستقيم أعمال مصلحة الرى إلا إذا كانت فى أيدى أكفاء .

رشدى باشا — مصلحة المصريين أنفسهم أن يكون الرى قبل كل شىء على أحسن حال ، ثم إن أملاك الأجانب قليلة بالنسبة لأملاك المصريين .

اللورد كيرزن — ليس هذا كافيا . ولقد رأيت فى الهند أغلاطا فاضحة وأذكر أن إحدى الإمارات الهندية الوطنية طلبت منى أن أعين لها مندو با ماليا وآخر للرى .

صدقى باشا — ذكر تاريخ أعمال الرى وبين أن الأعمال المهمة من عهد محمد على تمت بواسطة الاستعانة بالأجانب وليس فى المصالح المصرية المهمة مايعنى له المصريون مثل هذا ، فهم خير رقيب على طريقة إدارته .

صدقى باشا — المسألة مسألة حياة وموت بالنسبة لمصر فلا يخشى من أن نفرط فيها .

اللورد كيرزن — لى كذلك كلمة عن الموظف القضائى، وأرى أن عبارة اللورد ملنر بصدده يعيبها الإبهام الذى أخذته على عبارة المستشار المالى ، وقد كان من بين التحفظات التى قرأتموها على حذف هـذه العبارة اكتفاء بوجود نائب عمومى ، ولذلك حررت عبارة على طراز ما حررته فى موضوع المندوب المالى (وقرأها وقد أوردت فى مجموعة المذكرات ص) وأرجو عند إعادة المناقشة فى هـذا الموضوع أن تذكروا لى اختصاصات النائب العمومى وكيف ترون أنه يحل محل الموظف القضائى .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة م

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الرابعة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الثلاثاء ١٩ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الخامسة بعد الظهر .

اللورد كيرزن — فى المرتين الفائتتين تناقشنا فى مسائل ثلاث :

(الأولى) رأى حكومة إنجلترا فيما يتعلق بمحل وضع القوة العسكرية .

(الثانية) الترتيبات المستقبلة لإدارة الأمور الخارجية .

(الثالثة) مركز الموظفين البريطانيين اللذين يدعيان إلى الإشراف على أمور المالية والحقانية .

وقد أرسلت لكم مذكرات فى هذه المواضيع الثلاثة لم يراع فيها إحكام النص وأخبرتمونى أنكم ستضعون هذه المسائل موضع البحث ، وها أنا مصغ لأى شيء تريدون أن تبدوه عن أية هذه المسائل الثلاث .

عدلى باشا — سأحاول أن أشرح لكم رأينا فيما يتعلق بالقوة العسكرية و إنما أستأذنكم — بيانا لوجهة نظرنا — فى إعادة ذكر الأحاديث التى كانت لنا مع اللورد ملنر . كانت المسألة العسكرية محل بحث طويل بيننا وقد تناقشنا فيها من وجهاتها المختلفة فرأينا أن الأمر فيها لا يخرج عن إحدى حالتين : حالة الحرب وحالة السلم . أما فى زمن الحرب فقد رؤى أن تضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا بمقتضاه بمساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها من أى اعتداء خارجى. و باعتبار هذا العهد حكما من أحكام معاهدة فإنه لا يعمل به ولا يطبق إلا فى زمن الحرب ،ولم يكن تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامة أرض مصر ليقتضى وجود جنود فى وقت السلم ، و بما أن أساس المعاهدة هو الاستقلال فقد رؤى أن يكون هناك تبادل فى التعهد نفيا لشبهة الحماية و إبعادا لكل احتمال يقرب منها ،ولكنه لما كان بين البلدين مصر و إنجلترا اختلاف كبير فى الموارد وفى احتمالات الحرب لم يكن من المقبول أو الجائز أن يكون التعهدان متطابقين تماما . لذلك أكتفى بأن ينص على أنه حينما تكون إنجلترا فى حالة حرب تتعهد مصر بأن تقدم لها كل التسهيلات من وسائل نقل وموانى ومحطات طيران حتى ولو لم تكن مصر نفسها فى خطر ، هذا فيما يتعلق بحالة الحرب . أما ما يتعلق بزمن السلم فقد قدرنا أنه يجب أن ينتهى الاحتلال العسكرى ، غير أن اللورد ملنر أثار بهذه المناسبة مسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها وشدد فى وجوب وجود قوة عسكرية من أجلها ، و بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساسا بالسيادة المصرية رأينا أن نسلم به لنقدم بذلك دليلا على حسن مقاصدنا ؛ على أنه كان المفهوم بيننا أن وجود القوة لا يراعى فيه إلا مصلحة إنجلترا من وجهة الأغراض الحربية التى تقتضيها المواصلات وأنها لا شأن لها بمصر فهى ليست ضدها أو للتداخل فى شؤونها ، كما أن وجودها لا علاقة له بمصلحة مصر من حيث الدفاع عن سلامة أرضها — وقد نص على هذه المسألة فى مشروع للورد ملنر فى المادة ٤ فقرة ٢ (صفحة ٢٤ من التقرير) ولما أرسل المشروع مع المندو بين الأربعة لتفسير فحوى مواده والاستنارة بآراء الهيئات المصرية فيه أشار هؤلاء المندو بون فى شرحهم إلى أن مركز هذه القوة هو منطقة القناة إذ كانت وجهة النظر المصرية أن محل الخطر على المواصلات

البريطانية هو منطقة القناة فيجب أن يكون الدفاع عنها هناك . وقد اعترض على هـذا الرأى بالتعهدات الدولية وحياد القناة ولكن كان المفهوم دائمـا ألا تكون تلك القوة فى مدينة أو بالقرب من مدينة وألا تخرج على أى حال عن منطقة القناة و إن كان اللورد ملنر رفض أن يكون معسكرها على الشاطئ الأسيوى من القناة .

اللورد كيرزن — هذا لم يكن رأى اللورد ملنر (وقرأ صفحة ٢٩ من التقرير حيث أشير إلى وجوب حماية المواصلات فى البر وفى الهواء أيضا) .

عدلى باشا — الأثر الذى بقى فى نفسى من تلك المناقشات هو أن المفهوم لدى الفريقين أن تكون تلك القوة فى منطقة القناة ، وقد ذكرنا القنطرة ولكن اللورد ملـنر لم يرض بشئ معين وأحال المناقشة فى ذلك على المفاوضات الرسمية ، وهذا التحديد بمنطقة القناة هو ما فسر به الأمر فى مصر، وقد أضاف المندوبون الذين تولوا ذلك التفسير إلى ما تقدّم أن الثكنات ومحطات الطيران تكون فى تلك المنطقة ثم صدر بعد ذلك تقرير لجنة ملنر وفيه كما قلتم تركت المسألة مفتوحة باعتبار أن هناك مواصلات غير القناة، وعلى أى حال فإن التقرير قصر أمر القوة على حماية المواصلات ولم يتعدها إلى غيرها من الأغراض. و إنى أعتقد أنه من الميسور لنا أن نتفق على منطقة تقيم فيها القوة ولكنكم فى الجلسة الأولى عند شرحكم لهذا الموضوع جعلتم لوضع هـذه القوة أغراضا أربعة . أما الغرض الأوّل وهو غرض المواصلات فنحن متفقون فيما يتعلق به . أما زمن الحرب فينبغى لمصر أن تقدّم لكم فيه كل ما يسعها من التسهيلات، وأما زمن السلم فنعتقد أن حماية المواصلات تتوافر بوضع القوة العسكرية فى محل معين . أما الغرض الثانى وهو الدفاع عن سلامة الأراضى المصرية فقد أجبت عليه مقدّما إذ ما دامت المساعدة موضوع معاهـدة فلا وجه لأن توضع قوة منذ زمن السـلم لمجرد توقع الحروب . هـذا فضلا عن أن فى وضعها مساسا مباشرا ظاهرا بالسيادة المصرية . ونرى أن فكرة المحالفة لا يستفاد منها جواز وضع قوة فى زمن السلم كما أنه ليس لوضع تلك القوة ضرورة فإن مصر بلد غنى وسكانها يربون على ثلاثة عشر مليونا ، فاذا استعدنا حريتنا كان فى وسعنا أن ننظم لها جيشنا ووسائل الدفاع عن أرضنا على الصورة الملائمة لحاجاتنا . على أن هذا هو الواقع فى المعاهدات الحربية فإنها لا تقتضى أن أحد المتعاهدين يرابط بجنوده فى بلد الآخر توقعا لحالة الحرب وكل ما يمكن عمله بين المتعاهدين وما يعمل عادة هو أنه توضع فى وقت السلم اتفاقات عسكرية تحدّد مقدّما كيفية التعاون العسكرى فى زمن الحرب .

اللورد كيرزن — (استأذن أن يقاطع وسأل إذا كان أحد يريد أن يزيد شيئا فيما يتعلق بالمسألة الأولى) .

رشدى باشا — إنى منضم إلى ما قاله عدلى باشا وأقرر أن القوة العسكرية فى زمن السلم لا يمكن أن يكون غرضها مساعدتنا وقت الحرب وليس لها ضرورة وفيها مساس باستقلالنا .

اللورد كيرزن — لا أرى أنه يحسن بنا أن نعلق أهمية على الصيغ والألفاظ ، وقد تكلمنا عن المساس بالسيادة ولا أرى فى ذلك إلا صيغا ونظريات ، وما نحتاج إليه وما نبحث عنه هو أحسن الطرق لضمان أمن مصر، وإذا اشتغلنا بالبحث والتساؤل بأى قدر يمس هذا التدبير أو ذاك بالاستقلال

فإننا لا نصل إلى شيء . لا ينتظر أن يكون لمصر جيش كبير فإن ذلك كثير النفقات ، وسيكون لنا كلام فى القدر الذى تشتركون به فى مصاريف القوة العسكرية ، إذ لا نريد أن نتحملها وحدنا .
ولكن هل يجرى فى بالكم أننا نريد أن نضع فى مصر ثلاثة أو أربعة آلاف من الجنود لمحض لذتنا بذلك ؟ ليس شيء من ذلك — إننا إذا كنا نضع فى مصر قوة عسكرية فليس ذلك لحماية المواصلات وحدها بل لحماية النظام والأمن أيضا . تتحدثون عن مصر كما لو كان بلدا هادئا مطمئنا وأنتم لا تجهلون الحوادث التى حصلت أخيرا . أترى إذا تجددت هذه الحوادث وحصل اعتداء وقتل تجدون كافيا أن ترسلوا لنا تلغرافا تطلبون فيه النجدة ؟ إن تمييزكم بين ما يمكن و يصح فى السلم و بين ما يجوز فى الحرب تمييز قائم على التحكم ولا أساس له — إذا جاز على العموم أن توضع بمصر قوة فإنه إذا طلب من بريطانيا أن تقوم بحماية النظام وجب أن تكون القوة حاضرة ، وحاضرة فى المكان اللازم ، ليتيسر لها القيام بما يطلب منها . لا أدعى الخبرة بالأمور العسكرية ولكنى لا أشك فى أنكم إذا سألتم أية سلطة عسكرية عما إذا كان من الممكن أن ترتجل الترتيبات العسكرية عند قيام الحوادث لأجابتكم بأن ذلك من الأوهام . ثم خبرونى ماذا فعلتم فى حوادث الإسكندرية ؟ إنكم طلبتم العون من الجنود البريطانية ، وهبوها لم تكن موجودة فماذا كنتم فاعلين ثم يجب ألا يغيب عن بالكم ما تراه الدول الأجنبية فى هذا الشأن ، ولو سلمنا برأيكم واكتفينا بنقطة صغيرة لحماية المواصلات لكانت فرنسا و إيطاليا أول من يحتج على ذلك . فلنواجه الواقع .
نحن لا نريد أن نأتى شيئا مهينا لكم . لكن يجب أن أقول لكم بكل صراحة إنه من المستحيل أن نعقد اتفاقا إلا إذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيق . وقد ذكرتم تاريخ مناقشاتكم فى هذه المسألة ولكن يجب أن تلحظ المسألة من وجهة الإمبراطورية فإنها لا تهم إنجلترا وحدها ، والذى لا نزاع فيه أن الإمبراطورية لا تقبل وضع القوة العسكرية فى مركز قلق كالمركز الذى تقترحونه لها . تريدون وضع القوة فى نقطة من الصحراء . ولنفرض أنكم جعلتم مقامها فى تلك البقعة أحب ما يمكن أن يكون . فماذا تكون الحال لو وقعت حوادث . إنى لأرجو أن يكون للجيوش المصرية الكفاءة وفيها الكفاية لقمع ما يقع من ذلك ولكن هبها عجزت ولجأتم إلى المندوب السامى أفتظنون أن تنزل لكم قوة من السماء . والواقع أنه ليس لهذه المسألة إلا حل عملى واحد، وهو أن تكون القوة فى نفس المكان الذى قد تطالب فيه لأداء عمل . والذى يجب أن توقى مصر منه هو أن يكون وجود تلك القوة مهينا لها أو أن تكون بمعنى حامية أو جيش احتلال. و إنى لأرى بعد طول الروية والتفكير أن المبادئ التى ذكرتها لكم منافية لاستقلالكم ، على أنى لا أريد أن يسبق إلى ظنكم أنى أهددكم بما أقول ولكن أرجو أن تتبينوا أن حججكم ليست مما يمكن أن يسلم به أو يخضع له .

عدلى باشا — تريدون أن تكون القوة للمحافظة على الأمن ؟

اللورد كيرزن — نعم هى هناك لهذا ، ولا فائدة من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك .

عدلى باشا — ولكننا منذ أربعين سنة وهى مقيمة بيننا لم نلجأ إليها .

اللورد كيرزن — لم تلجأوا إليها لأنها كانت هناك ، وقد كان وجودها أكبر سبب لعدم الالتجاء إليها . على أنه لما وقع الاعتداء الشديد دعوتموها .

عدلى باشا — كانت القوة موجودة دائما ولكن وجودها لم يمنع حصول الحوادث . أما أننا دعوناها فلأن الجيش الإنجليزى جزء من نظامنا الحالى فلا غرابة فى أن يدعى لأنه أصبح يعتمد عليه فى مثل هذه الظروف ، ولكن فى النظام الجديد سيلحظ فى تنظيم البوليس والجيش أن يكون صالحا للقيام بهذه الواجبات . تقولون نعم نترككم أحرارا ولكننا نبقى مسئولين عن الأمن العام ، فمن أى شىء نكون نحن مسئولين ؟ وكيف يمكننى أن أدافع فى بلادى عن مثل هذا الموقف ؟

اللورد كيرزن — إنى آسف أن تتخذ هذا الموقف فى هذه النقطة التى أعتبرها أساسية . إنك تشير إلى صعوبة الدفاع عن مركزك وهبنى سلمت بمذهبك وحصرت الغرض من القوة العسكرية فى المواصلات . أما لو فعلت ذلك لانزعج كل من له مصلحة ، وهؤلاء هم الذين يجب أن يعتد برأيهم لا الغوغاء أو الذين يكثرون من الصياح والتهويش .

عدلى باشا — نحن على اتصال تام بكل الطبقات ونحن نرقب الحوادث بدقة من سنتين فلا نجد أحدا يطلب بقاء الجيش الإنجليزى سواء فى ذلك خصومنا وأنصارنا وخصوم زغلول باشا وأنصاره وأؤكد لكم أننا إذا قلنا إن القوة العسكرية كانت فى تقرير اللورد ملنر للمواصلات وقد أصبح من أغراضها فى النظام المقترح حماية الأمن لاستقبلنا بغير ما نود ونشتهى .

اللورد كيرزن — لست عادلا فى تصويرك للأمر فأنتم تفرضون أن القوة التى اقترحها تكون بالعدد الحالى (سأل عنه فقيل له حوالى الأحد عشر ألفا) ولن يكون شىء من ذلك .وتقدّرون أن تلك القوة ستعمل فى المستقبل كما تعمل الآن ولن يكون شىء من ذلك .ولا أظن المندوب السامى سيحرك جنوده إلى المدن والحدود لمجرد لذته وهواه ولكن إذا حصلت حوادث كان مستعدا للطوارىء .

عدلى باشا — كأنى بكم تقدّرون أنه لن يكون لنا بوليس أو جيش .

اللورد كيرزن — إن إعدادكم لبوليس وجيش يسدّان كل حاجتكم أمر يستغرق زمنا طويلا ويقتضى نفقات طائلة . ولنفرض أنكم تستطيعون إنشاء جيش قوى ، ولا أنكر أن عندكم المواد الأولية الكافية لذلك ، فهل يتم هذا بين ساعة وأخرى ؟ فترى أن الذى يعنينا هو ترتيب الأوضاع اللازمة للأيام الأولى فإذا قويتم بعد ذلك كانت الظروف قد تغيرت وجاز تعديل الحالة ، ونحن لا ندعى أننا نضع الآن قواعد أبدية .

رشدى باشا — نحن نريد وضع اتفاق يمكن قبوله . ولا يمكن أن الأمة تقبل بقاء جنود للمحافظة على الأمن . ذكرتم حوادث سنة ١٩١٩ وحوادث الإسكندرية الأخيرة ولكن فاتكم أننا فى ثورة وفى كل ثورة يقع فيها من الغلو والاضطرابات مثل ما وقع عندنا ، وهذه الحوادث التى وقعت يفسرها حالة التهيج العصبى الذى يقترن بأزمة قومية كالتى نمر بها . على أننا سوف ندخل بالاتفاق فى عصر هدوء وسكينة وتقطع الاضطرابات من جذورها . ذكرتم الدول واعتراضها وليس لها حق الاعتراض على شىء من ذلك ، فإن لها امتيازات تشريعية وقضائية وليس لها حق وضع جيش للمحافظة على رعاياها . قلتم إن الجنود الإنجليزية تداخلت فى الحوادث الأخيرة وقد وقع هذا التداخل لأنها كانت هناك.

اللورد كيرزن — الحمد لله أنها لم تكن فى لندرة .

رشدى باشا — لولم تكن هناك لكنا نظمنا الجيش والبوليس على أساس صالح كاف .

صدقى باشا — الجيش البريطانى جزء من نظامنا الحاضر .

اللورد كيرزن — إنكم ترون طبعا أننا سوف لا نذكر شيئا مما أقوله فى المعاهدة لأن ذلك يكون مهينا ، وإذا كنت قد ذكرته الآن فلأجلو لكم أغراضنا ولأقنعكم بأن ذلك يجب أن يبقى مرسوما فى أذهاننا و إذا حصلت حوادث فستذكرون هذه القوة و إن كنتم تقصون ذكراها الآن عن أذهانكم . ويهمنى أن أعرض آراءكم فى وضع هذه القوة أى فى توزيع الجنود . وأكرر لكم أن الحل الذى تقترحونه وهو وضع قوة صغيرة فى منطقة القناة لا تقبله الحكومة الإنجليزية .

رشدى باشا — المهم لكم هو مواصلاتكم فإذا ضمنت فماذا تبتغون فوق ذلك ؟

اللورد كيرزن — قلت وكررت فى ذلك مافيه الكفاية .

شفيق باشا — وكيف توقفون الدول على حقيقة أغراضكم من بقاء هذه القوة إذا بقيت المسألة سرية ؟

اللورد كيرزن — ليست المسألة سرية ،وأنا لاأتكلم هنا عن معاهدات سرية ، والذى أشير إليه هوالتفاهم فيما بيننا . قد يعرض فىالمستقبل اضطراب وهياج وضياع أرواح وقديهاجم المندوب السامى ويكون فى خطر ، قد يكون ذلك نادرا و بعيدا ولكنه ممكن وقد حصل فى أفغانستان مثله ، أتريدون أن نفهم أن المندوب ليس له أن يدعو الجيوش البريطانية لمساعدته لأنها وضعت للمواصلات. لا ريب عندى فى أنه إذا عجزت الجنود المصرية عن المحافظة عن الأمن وجب أن يكون من الممكن دعوة الجيوش البريطانية للمساعدة ولا مناص من ذلك .

رشدى باشا — سوف لا يكون هياج لأن أساس هذه الحوادث والاضطرابات سياسى .

عدلى باشا — هذه الحالة التى تستشهدون بها استثنائية و يمكن أن تقع فى أى بلد .

اللورد كيرزن — ولكنها أكثر وقوعا فى بلاد الشرق .

عدلى باشا — لم يقع عندنا أى ممثل كان فى خطر . ويجوز أن يقع مثل ذلك فى البلاد المتأخرة لا فى مصر ، وحتى فى حوادث سنة ١٨٨٢ وفى الحوادث الأخيرة لم يحصل شىء من ذلك . ثم إنه فى مثل هذه الأحوال يكفى ما يخوله القانون الدولى من حق التداخل . وهاهى بلاد البلقان يوجد فيها حقيقة مثل هذه الأخطار وليس فيها مع ذلك جيش أجنبى . وإنى موقن بأن الجيش المصرى بعد تنظيمه قادر على درء هذه الأخطار .

اللورد كيرزن — تشيرون إلى الاعتماد على حسن مسلك الجنود المصرية وقدرتها وتنسون ماحدث فى الإسكندرية فى الحوادث الأخيرة . إن بعض الجيش والبوليس انحازوا الى جانب المعتدين وأطلقوا النيران على الأوروبيين .

عدلى باشا — هـذا تقدير وحكم وأريد أن أعرف الوقائع والشهادات التى بنى عليها ذلك الحكم . قد يكون أن جنديا هنا أوهناك أطلق عيارا ناريا فى حالة دفاع أو شبهها فهل معنى ذلك أن الجيش اشترك فى العداء ؟

اللورد كيرزن — أعتقد أننا أصبنا من هذه المناقشة بما فيه الكفاية ، فقد شرحتم مذهبكم بقوة وأشرتم إلى صعوبة الدفاع عما أقترحه عليكم فى هذه الصدد وأقول لكم إنه يتعذر على أن أحمل حكومتى على ماتريدونه . على أنى أرى أن تحرر صيغة تحكى وجهة نظرنا وأن يكون جدلنا بعد ذلك على النصوص .

عدلى باشا — أفهم إذن أنها تترك الآن وتستأنف بعد ذلك .

اللورد كيرزن — نعم، ولكم أن تناضلوا من جديد . أليس لديكم كلام فى غير هذه المسألة ؟

عدلى باشا — هناك مسألة إدارة الأمور الخارجية وقد قلنا فيها كل ما نريد أن نقوله .

اللورد كيرزن — اقترحت إعادة وزارة الخارجية بالقاهرة وأن تكون لها سلطة تامة . ولكن نظرا لمركز إنجلترا ومسئوليتها يجب أن يكون وزير الخارجية المصرى على اتصال مع المندوب السامى إذ أنه ستؤول إليه قوى الامتيازات وسلطتها ويكون لكم أن تتولوا القيام على مصالحكم التجارية فى العواصم الأجنبية . وأما المصالح السياسية فتكون بيد ممثلى إنجلترا . ومع بقاء حق مصر فى المعاهدات التجارية على ما كان عليه لا يكون لها أن تعقد معاهدات سياسية .

(ثم سأل المستر لندسى عما كان العمل جاريا به فى زمن الاحتلال والحماية ، فذكر له المستر لندسى أنه فى زمن الاحتلال لم يكن نزاع فى أن لمصر حق عقد المعاهدات التجارية نظريا على الأقل، إذ أن الواقع أن كل أمر كان يجرى فى الإدارة المصرية برضى الحكومة الإنجليزية . ولكنه من عهد إعلان الحماية أصبح المندوب السامى هو الذى يتولى ذلك . وبعد أن أتم المستر لندسى بيانه وعد اللورد كيرزن بأن يرسل للوفد مذكرة بمعنى ماقاله عن العلاقات الخارجية وقد أرسلت فعلا وأوردت فى مجموعة المذكرات ص)

اختلف رئيس الوفد معى فى أمر العلاقات الخارجية وحبذا لو عرفنى ماذا يقر وماذا يرفض ولنعرض المسائل واحدة بعد أخرى ولنأخذ فى لقب الممثل البريطانى ، والرأى عندنا أن يبقى لقب المندوب السامى (High Commissioner) و يكون لممثلكم فى لوندرة هذا اللقب أيضا، وذلك لتمام التبادل والتساوى بيننا وإنى أعتقد أن فى هذا تحية وإكراما لكم .

عدلى باشا — إننا نكتفى للممثل المصرى بلقب "Ministre" لأننا لا ندعى أن لممثلنا مركزا خاصا فى إنجلترا ونحن نسلم بأن يكون لممثل إنجلترا التقدم على غيره من الممثلين .

اللورد كيرزن — ماذا كان يسمى ممثل إنجلترا قبل الحماية ؟

رشدى باشا — بسبب تبعية مصر لتركيا كان يسمى "Agent et Consul Général" وقد كان لبعض ممثلى الدول الأجنبية صفات ومراكز شخصية فكان يوجد بينهم فى بعض الأحيان "Ministre Plénipotentiaire".

اللورد كيرزن — ولكن ما حاجتكم بالتمثيل السياسى ؟

عدلى باشا — المسائل الاقتصادية نفسها لا يمكن أن يتم فيها شئ بواسطة القناصل لأن القنصل لاعمل له إلا جمع المعلومات فهو لا يتصل بالحكومات الأجنبية ولا يستطيع أن يدلى أمامها بوجهة نظر حكومته وأن يدافع عنها . وإن اعتمادنا الآن فى هذه المسائل الاقتصادية على المخابرات التى تجرى فى القاهرة يجعل الواسطة فى نقل وجهة نظرنا هو الممثل الأجنبى ، وقد لا يفعل ذلك على الصورة التى نريدها ، ثم إن العمل الحقيق لممثل الدولة الأجنبية هو أن يبلغ آراء حكومته لا أن يتلق آراء الحكومة التى اعتمد لديها وأن يدافع عنها أمام حكومته . فتجدون من هذا أنه حتى المصالح الاقتصادية يجب أن يتناقش فيها ممثلون سياسيون .

اللورد كيرزن — أين تريدون أن يعينوا وكم عدد من تعينوهم ؟

عدلى باشا — لم نحدد شيئا فى هذا الصدد وإنما المفهوم أننا نعين حيث تكون لنا مصالح فكلامنا فى التحديد الآن تحكم .

رشدى باشا — نحن لا نريد أن نتسلى بإرسال الممثلين فى البلاد المختلفة .

اللورد كيرزن — لا أريد أن أقيدكم بشئ ولكن أرجو أن تذكروا لى على سبيل المثال أى البلاد ترغبون أن تمثلوا فيها ؟

عدلى باشا — (ذكر على سبيل المثال باريس وروما وأتينا وبعض البلاد المنحلة عن النمسا وغيرها من البلاد التى لمصر فيها مصالح) .

صدقى باشا — إن العلاقات الاقتصادية على وجه خاص هى التى سوف تحدد البلاد التى نريد أن نمثل فيها سياسيا فبيننا وبين أمريكا وبيننا وبين اليابان منذ الحرب مثلا مسائل اقتصادية غير قليلة الأهمية وقد حدث أخيرا أن الولايات المتحدة فرضت ضريبة على القطن المصرى ولو كان لنا ممثل فيها لاستطاع أن يدافع عن حقوق مصر بل لاستطاع أن يقنع أمريكا بأن لا مصلحة لها فى فرض هذه الضريبة . أما وليس فى تلك البلاد من يمثلنا فإن القرارات تتخذ على غير مصالحنا وليس من يدافع عنا .

اللورد كيرزن — كيف تتعاملون الآن ؟

عدلى باشا — فى مثل هذه المسألة مثلا مع الممثل الأمريكى فى القاهرة ورأيه هو المؤثر، إذ ليس لدينا ممثلون عندهم فهو واسطة النقل الوحيدة .

اللورد كيرزن — لقد تبينت الآن حقيقة مركزكم وأدركت ما تريدون ، فهل تريدون أن تتكلموا فى شأن المستشار المالى ؟

صدق باشا — تكلمتم فى المذكرة التى أرسلتموها بصفة غير رسمية عن اختصاصات جديدة للمستشار لم يرد لهـا ذكر فى مشروع ملنر إذ كان فيه اختصاص واحد معين وهو صندوق الدين وقد زاد ذلك المشروع على هذا الاختصاص أن المستشار يكون تحت تصرف الحكومة المصرية فيما تريد استشارته فيه ، وفى الجلسة الأولى إذ جرى الكلام وفى التحفظات ذكر عدلى باشا من بينها حذف عبارة استشارة المستشار المـالى لعدم فائدتها أو الحاجة إليها ، إذ أن المستشار المـالى بصفته موظفا بالحكومة المصرية يتقاضى مرتبه منها هو بطبيعة الحال تحت تصرفها ، وإنما خيف من ذكرها أن يكون فيه إعادة لذكرى المـاضى وأن تتحول الاستشارة الاختيارية إلى استشارة واجبة ملزمة جريا على تقاليد المستشارين وجريا على الخطة السابقة للحكومة الإنجليزية معنا . هذا، وقد أجمعت الهيئات التى استشيرت على طلب ذلك فى حين لم نر مانعا من قبول حلول موظف إنجليزى محل صنـدوق الدين بنفس الاختصاصات التى لهذا الصندوق الآن . ولمـا جرى الحديث فى اختصاصات المندوب المـالى فهمت أن الذى جعلكم تقترحون زيادة اختصاص هذا المندوب وتقرير حقه فى الدخول واشـتراط موافقته على القروض والإسقاطات هو حرصكم على إزالة شكوك الدول ومخاوفها بشـأن المـالية المصرية فى العهد الجـديد وتثبيت الثقة فيها — لذلك لا أرى بدا من أن أبدى لكم رأى الوفد فى مركز المـالية المصرية .

الأصـل عندنا هو أن مبدأ المراقبة لا وجه له ولا محل لقبوله ، وإنما يكون له وجه إذا كانت المـالية المصرية مثقلة بالديون ، أو إذا كان هناك تنافر وتعارض بين المصالح المصرية والأوروبية، أو إذا كان ثمة خوف من أن الإدارة الجديدة تنقض البناء المـالى الذى شـيد بمصر وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه بحيث تجعل الرقابة ضرورية لازمة. أما عن الاعتبار الأول فقد أنشئت الرقابة فى سنة ١٨٧٦ وكان قدر الديون إذ ذاك هو قدرها الآن(٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) ماعدا بضعة ملايين وكنا ندفع ما يقرب من ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى سبيل سداد تلك الديون وفوائدها الفادحة فى حين كانت إيرادات الميزانية تسعة ملايين وكسور فكانت نسبة ما ندفعه من إيرادنا للدائنين ٩٠ ٪ من ميزانية الإيرادات أما الآن فإن إيراد الحكومة يبلغ نحو الأربعين مليونا من الجنيهات يدفع منه فى سبيل الديون نحو الأربعة ملايين . فنسبة ما يخص الدائنين لا يعدو ١٠ ٪ فالفرق بين الحالتين شاسع . كذلك الفرق فيما يتعلق بالثروة الأهلية فقد بلغت فوق المليار جنيه . ونقصت ديون الأفراد نقصا كبيرا فى حين زادت رؤوس الأموال والودائع التى لمصر فى الخارج فلنا قراطيس مالية على الخارج بنحو مائة مليون ، منها اثنان وثلاثون مليونا صكوكا على الخزينة البريطانية وهى جزء كبير ممـا يجب أن يكون مقابل البنكنوت المصرى بحسب أحكام القانون الذى رخص بإصداره . وثلث الدين المصرى موجود فى مصر ونسبة الدين لثروة البلاد لا تزيد على ٩ ٪ فترون أن لا محل للمراقبة حتى ولا لصندوق الدين . أما من حيث الاعتبار الثانى فلا تعارض بين المصلحتين . فإن الأجانب يعدون بنحو المـائة والسبعين ألفا فى حين أن عدد المصريين يزيد على ثلاثة عشر مليونا ومعظمهم مشتغلون بالزراعة ومصالحهم مرتبطة بالبنوك وتجار الصادرات والواردات من الأجانب . كذلك لا غنى للأجانب عن المصريين ولا نقصـد بالأجانب هنا الأوروبيين بل فريقا كبيرا يربو عدده على عدد الأوربيين وهو فريق الشرقيين المستظلين بالحمايات الأجنبية كالسوريين واليهود والأرمن وغيرهم . يلجأ المصريون إلى البنوك للحصـول على ما يلزمهم من المـال ولتجار الواردات للحصول على البضائع الأجنبيـة التى أصبحت ولا غنى عنهـا فى الحياة المصرية . ولتجار الصـادرات

للتصرف فى القطن وغيره من الحاصلات . وللأجانب بعض الصناعات الكبرى كالسكر ويشتغل فيها ألوف من المصريين ، فالمصالح إذن مصرية وأجنبية مشتبك بعضها ببعض ويكون من الجنون أن نتصور أن المصريين لمجرد الشهوة فى مضايقة الأجانب يقضون على مصالحهم الذاتيـة بالقيام فى وجه مصالح النزلاء .

اللورد كيرزن — ألا تريد مراقبة مطلقا ؟

صدقى باشا — نحن نسلم بمراقبة تحل محل سلطة صندوق الدين .

المستر لندسى — ولكنه ليست له مراقبة من سنة ١٩٠٤

صدقى باشا — لا تزال له مراقبة فيما يتعلق بالاستيثاق من دفع الكوبونات .

اللورد كيرزن — هذه مسائل فنية نتركها الآن .

عدلى باشا — أريد أن أفهم معنى "Right of Access" لأنه تعبير إنجليزى خاص .

اللورد كيرزن — قبـل أن أتولى الأحكام فى الهند كان العمل فى مصلحة السكة الحـديد قد أصبح ديوانيا(Bureaucratique)صرفا . ولمـا كنت أكره هذا النوع من الإدارة وكنت قد رأيت أن هؤلاء الموظفين يريدون أن يغلبونى على أمرى بهـذه الطريقة العميقة ، قررت أن أجعل على رأس تلك المصلحة لجنة وأتيت لها بشخص خبير من انجلترا وآخر من الهند وشفعتهما بثالث فذكروا لى أن رئيس مصلحة السكة الحـديد كان وزيرا وله بهذه الصفة حق الدخول لدى الحاكم العـام باعتباره عضوا فى مجلسه ولكن يخشى مع النظام الجديد أن يجدوا شيئا من الصعوبة فى القيام بعملهم بسبب عدم اتصالهم بالحاكم العـام فقررت أن يكون لأعضاء هـذه اللجنـة حق الدخول علىّ وكلما عرضت صعوبة مرة فى كل شهرين أوثلاثة جاءونى يستفتونى فى طريقة حلها وبذلك سارت الأمور على أحسن حال . والذى أخشاه فى أمر المندوب المـالى هو أنه سيوجد من يريد أن يمنعه من العمل الصالح المفيد أو من يهم بذلك ولا علاج لهـذا إلا أن يكون له حق الدخول على وزير المـالية ورئيس الوزراء .

عدلى باشا — لا أرى أن مندوبا ماليا معينا من الحكومتين وله اختصاصات محددة فى المعاهدة يمكن أن ينكر عليه حق الدخول ولا أرى محلا لذكر ذلك الحق .

اللورد كيرزن — لا أعرف دقائق الإدارة المصرية (وسأل المستر لندسى عمـا يراه فى ذلك ، فأجاب : لا نزاع فى أنه يجب أن يكون له حق الدخول أما النص على ذلك فلست واثقا من وجوبه) — إذا لم تحدد اختصاصات المندوب المـالى أخشى أن يصبح فى حكم العدم (لا شئ) .

المستر لندسى — ما ذكر فى المذكرة عن اختصاصاته هو أقل ما يجب له .

عدلى باشا — إنى أذكر على سبيل المثـال لاعتراضاتنا ما نص عليه من وجوب علمه بالإدارة المـالية وأرى أن هذا كثير عليه ولا وجه له ما دام لا يتداخل فيها .

اللورد كيرزن — تعترضون على كل شيء فهل تريدون ألا يكون له شيء ؟

عدلى باشا — كذلك فيما يتعلق بالالتزامات التى جعلتم من اختصاصه أن يستوثق من قيام الحكومة المصرية بها أرى أن الواقع أن الحكومة المصرية ستقوم بها من نفسها وبدون تداخله فلا وجه لأن تعتبر جزءا من أعماله وليس من ينكر عليه حق الاعتراض على الحكومة إذا أخلت بالقيام بها .

اللورد كيرزن — أرى أن يكون له حق العلم بكل شيء ولا أعرف ما هو اعتراضكم على ذلك . أنتم تسلمون به ولا ترضون بذكره ، ولكن قد يجئ يوم ينكر عليه فيه ذلك الحق .

عدلى باشا — إن ذلك لن يحصل .

صدقى باشا — بحكم النظام الجديد سيكون لنا برلمان والمناقشة أمام البرلمان علنية فلا خوف من السرية ولا يحتمل أن يكون جاهلا بما يجرى من المسائل المالية الكبرى ، كما أنه لا خطر من استبداد فرد بالأمور المالية كما كان الأمر فى العهد الماضى فكل ما يطلب لحسن سير الأمور المالية متوفر فى النظام الجديد على أنه إذا عرض للندوب المالى ملاحظة فليس ما يمنعه من إبدائها .

اللورد كيرزن — فكرت فى صيغ مختلفة ولكنى فضلت هذه ، وأرى أنكم مبالغون فى التشدّد والتحرج .

رشدى باشا — المندوب المالى له بطبيعة الحال حق الدخول فيما يتعلق باختصاصاته لا للتداخل فى أعمال الإدارة المالية .

اللورد كيرزن — أرجو ألا تخدعوا فيسبق إلى ظنكم أن دخوله قاصر على القيام باختصاصاته إذ يجب أن يستطيع إطلاعكم على فضائح الإدارة المالية أو مساوئها ، ولا نزاع فى أن الصحافة والمجالس النيابية معا لا يكفيان لمنع الأغلاط المالية .

رشدى باشا — أنتم تفرضون إشرافا إذن ؟

اللورد كيرزن — أنا لا أفرض إشرافا أو وجوب استشارة .

صدقى باشا — إن الاختصاصات الجديدة المقترحة للوظف المالى تفيد معنى الإشراف لأن اتصاله بالوزير وبرئيس الحكومة يفيد أن هناك غاية خاصة من هذا الاتصال والواقع أنه لا لزوم لذكره مادام الموظف المالى باعتبار أنه حل محل صندوق الدين، له بهذه الصفة وحدها أن يدخل على وزير المالية وعلى رئيس الحكومة فى أى وقت شاء — كذلك الأمر فيما يتعلق بأن يكون ملما بكل شيء فإن تقرير هذا الإلمام يترتب عليه فى عرفنا أنه ما من كبيرة ولا صغيرة إلا وتعرض على ذلك الموظف مما يرجعنا إلى ما نحن فيه .

رشدى باشا — كان الأمر فى المستشار المالى استشارة من جانب الحكومة المصرية والآن تريدون أن تقرروا للندوب المالى حق الابتداء (Initiative) فى أن يبدى آراءه .

صدقى باشا — ثم إن تكليف الموظف المالى بالإشراف على ميزانية المحاكم المختلطة وغيرها أمر لا لزوم له إذ أن الشؤون التى يراد مراقبتها ستكون مدونة فى المعاهدة ولا يعقل أن الحكومة المصرية تقصر فى صرف النفقات الخاصة بالمحاكم المختلطة ومعاشات الموظفين الأجانب إلى غير ذلك فتستهدف لكل النتائج التى تترتب على عدم قيامها بتنفيذ المعاهدة . كذلك نرى أن مجموع المبالغ الخاصة بهذه الشؤون لا يذكر بجانب مجموع الميزانية المصرية وليس مما يصح فى عقل أن تصبح الحكومة عاجزة عن الوفاء به .

اللورد كيرزن — يظهر أن تدليلكم قائم كله على أنكم محل للثقة التامة وإذا كنا سنثق فى كل شىء فلا وجه لأن نضع شيئا فى المعاهدة وقد رأيت أن لكم على كل شىء ملاحظة وأنكم لم تقبلوا شيئا مما عرضته عليكم حتى الآن ، مع أنى أجتهد فى أن أضع أبعد العبارات عن الاعتراض والذى يهمنا على أى حال هو ابتداء النظام الجديد .

وإلى هنا انتهى الحديث وأجل الكلام فى القروض وفى المندوب القضائى للجسة التالية وكانت الساعة السابعة تقريبا .

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة الخامسة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الأربعاء ٢٠ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الرابعة والربع مساء .

اللورد كيرزن — كنا نتناقش بالأمس فى مسألة المندوب المالى وقد أخبرنى عدلى باشا فى نهاية الحديث أن لديه ملاحظات عن الجزء الأخير من المذكرة التى بعثت بها إليكم وهو الجزء المتعلق باشتراط موافقة المندوب المالى فى حالتى عقد القروض وتحويل إيراد المصالح العمومية .

عدلى باشا — لى ملاحظة صغيرة أبديها قبل الدخول فى الموضوع ، فقد ذكرتم بالأمس أننا لم نقبل شيئا مما اقترحتموه وأريد ألا يسبق إلى ظنكم أننا متعنتون أو أننا لا نرغب فى الاتفاق ولكن المناقشة كانت واقعة على مسائل لا يخفى عليكم أن الرأى المصرى حساس جدا بالنسبة لها ، وقد استثيرت فيها الأمة وأبدت بشأنها تحفظات لا سبيل لنا إلى إهمالها ولذلك يخشى أنه إذا وضعت صيغة مبهمة لبيان اختصاص المندوب المالى أن ينقلب هذا الاختصاص إلى تداخل فعلى فى الأعمال فالرأى العام شديد الحرص على حذف ما يمكن أن يقع معه توسع فى الاختصاص — على أنكم قلتم إن كل ما يعنيكم فى هذا الشأن هو أن المندوب المالى موظف كفء ينفعنا فى إدارة ماليتنا وأن مصلحتنا هى أن نستمد رأى هذا الموظف الكفء فى أمورنا الفنية ، وهذا كلام نقدّره قدره وتجدوننا عاملين على التوفيق بين الرأيين . ونريد أن تحدّد اختصاصاته على صورة تزيل المخاوف — وبما أننا فى صدد الكلام عن اختصاصات المندوب المالى أريد أن ألاحظ أن القول باشتراط موافقته على عقد القروض من شأنه أن يعطى ذلك المندوب مكانة فوق الحكومة والبرلمان لأنه بحسب الدستور المزمع ستكون القاعدة أن الحكومة لا تستطيع عقد قروض إلا بموافقة البرلمان فإشراف ذلك المندوب على عمل الحكومة والبرلمان شىء كبير وسلطة خطيرة وستقابل حتما بالرفض خصوصا وأنه لا يربط الحكومة الآن شىء من هذه القيود فقد كان لصندوق الدين مثل تلك السلطة وزالت منذ سنة ١٩٠٤ وكان لتركيا مثلها وزالت بزوال سيادتها فليس يقيد مصر الآن فى هذا الصدد شىء — وإذ كان البرلمان هو المرجع وصاحب السلطة فى الإذن بعقد القروض فإن فى ذلك الضمان الكافى من الأغلاط وسوء التصرف ولا محل معه لإعطاء هذا الحق لموظف استشارى خصوصا وأنكم صرحتم بعدم الرغبة فى التداخل فى الإدارة المصرية .

اللورد كيرزن — تكلمتم عن المركز الحالى وأشرتم إلى أنه كان لتركيا حق اسمى فكيف كان يجرى العمل عند عقد القروض ؟

عدلى باشا وصدقى باشا — (ذكرا أنه لم يكن هناك قروض كثيرة وكل ما حصل من هذا النوع هو القرض المضمون بمبلغ ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لدفع التعويضات عن حوادث الإسكندرية) .

اللورد كيرزن — من الذى طلبت موافقته ؟

صدقى باشا — صندوق الدين .

المستر لندسي — تركيا كانت ممثلة أيضا وقد وافقت عليه .

اللورد كيرزن — ماذا تريدون بكفاية سلطة البرلمان وبأى مقدار تكون ضمانا ؟ (فسرها له عدلى باشا) .

المستر لندسي — هى ضامنة للعلانية ولكنى لست واثقا من أنها تضمن حكمة التصرف .

اللورد كيرزن — وضع هذا القيد بناء على اقتراح من اللورد ألنبى ، غير أنه لم يوضع ليجعل المندوب المالى فى مركز يستبد فيه بالمالية المصرية وإنما لاتقاء أن يعقد قرض على مبادئ ضارة من وراء ظهره ، ولعمرى إن المندوب المالى ليصبح فى مركز صعب الاحتمال إذا ظل جاهلا بما يجرى .

والسؤال الذى يجب الجواب عليه هو : هل هذه الضمانات لازمة ؟ وأرا كم تجيبون على ذلك بأننا سوف نحسن التصرف والسلوك فلا حاجة لنا بشىء من هذا ولو سمعكم أحد لاعتقد أنه سوف لا يكون على رأس الحكومة المصرية إلا ملائكة .

عدلى باشا — إذا لم نكن نثق بأنفسنا ونعتقد صلاحيتنا لتولى شؤوننا ما طالبنا بحريتنا ، وإذا عرفتم أنه لا يعز علينا أن ننظم رقابة برلمانية وأن ما كابدناه من أمر القروض واق لنا من سوء استعمال الحق فى عقدها تبينتم أن رقابة المندوب المالى غير مفيدة .

اللورد كيرزن — فى كل البلاد ، شرقية كانت أو غربية ، يجب أن يكون هناك ضوابط ونظم تق سوء التصرف . ولدينا نحن من ذلك شىء كثير . والواقع أن البرلمان وحده لا يكفى فى هذا الشأن ، وفى الهند لنا على الإمارات الأهلية ، بناء على طلبها وموافقتها ، رقابة شديدة من الوجهة المالية . على أنكم تكلمتم عن عقد القروض فما قولكم فى تحويل إيرادات المصالح العامة ؟

عدلى باشا — الملاحظات الواردة على المسألة الأولى ترد على هذه المسألة أيضا .

اللورد كيرزن — أحقيقة الأمر كذلك ؟ — نعم إن المناقشة البرلمانية تضمن العلنية ولكن هل المسألتان حكمهما واحد ؟ ولقد أذكر أنه حصل فى فارس وفى بلاد شرقية أخرى تحويل إيراد الدخان مثلا ، ولست أريد أن أقارن بينكم وبين هذه البلاد وإنما الذى اقترحه هو أن يكون المندوب عالما بما يجرى .

عدلى باشا — نحن لا نقدّر أن يكون جاهلا بشىء وإنما إذا كان أمر قد أقره كل ذى شأن من مجلس وزراء وبرلمان يعطل ويقف لأن المندوب المالى اعترض عليه فإن هذا يكون أمرا خارجا عن الحدود المقبولة .

اللورد كيرزن — الذى أقترحه هو أن يستشار وأن يبدى رأيه ، فإذا خالفتموه فلا يبق بعد ذلك إلا أن يستقيل . إنكم تعتقدون أنه سيكون مستبدا بالأمر ولكنه لن يكون كذلك .

عدلى باشا — إن موظفا إنجليزيا ذكر فى المعاهدة وحدد اختصاصه فيها وهو بعد ذلك يعتمد على تعضيد إنجلترا له من الطبيعى أن يخشى استقلاله بالأمر واستبداده به ، وكل ما نريده هو أن نجد صيغة نأمن معها ألا يكون الأمر كذلك .

اللورد كيرزن — لم أركم قبلتم كلمة من الصيغ التى اقترحتها .

عدلى باشا — إن الصيغة التى توضع لذلك يجب أن تكون بحيث تمنع تجاوز الحدود والاستبداد .

اللورد كيرزن — ولكنكم لم تقدموا شيئا .

عدلى باشا — أردت أن تحدث فى ذلك أولا وأقدم لكم بعد اليوم ملاحظاتنا مكتوبة مع الصيغة التى نقترحها وسأفعل مثل ذلك فيما يختص بالقوة العسكرية .

اللورد كيرزن — تعترضون دائما ولا تقترحون شيئا .

عدلى باشا — اقترحت حذف عبارة الاستشارة .

اللورد كيرزن — أى أنكم تريدون ألا يعمل شيئا .

عدلى باشا — ولكنكم تفكرون فى أن تخولوه سلطة .

اللورد كيرزن — أريد أن يكون عالما بما يجرى وأن تهيأ له الفرصة لأن يكون مفيدا . وأرجو أن تقدموا لنا شيئا عن الصيغ التى تقترحونها فى الاجتماع القادم وأن تضعوا أيضا صيغة أو لقبا للمندوب السامى .

عدلى باشا — الألقاب التى تطلق على الممثلين السياسيين معدودة وهى لا تخرج عن (" Haut Commissaire " و "Ministre و Résident" و " Ambassadeur") . فدائرة الاختيار محصورة .

اللورد كيرزن — خلت أنكم تفكرون فى أن تنشئوا لقبا جديدا .

رشدى باشا — نقترح أن يكون لكم سفير .

اللورد كيرزن — أردتم أن يكون ممثلكم عندنا وزيرا معتمدا (Ministre) ولا مانع عندى من ذلك . وقد فهمت أنكم تريدون أن تقترحوا شيئا بشأن اللقب الذى يكون لممثلنا .

عدلى باشا — الذى نفكر فيه هو أن يكون للدول الأخرى وزيرا معتمدا (Ministre) وأن يكون لكم أنتم سفير (Ambassadeur) .

اللورد كيرزن — لا أظن أن لهذا شبها أو مثالا فى النظم الدولية — (وجعلوا يتساءلون فيما بينهم وذكر اسم مكسيكا) .

عدلى باشا — أعرف لهذا شبيها فى سويسرا فإن فرنسا تعين فيها سفيرا فى حين أن باقى الدول لا تعين إلا وزيرا معتمدا (Ministre) كما أنه ليس لسويسرا فى فرنسا إلا وزير معتمد (Ministre) .

اللورد كيرزن — فهمت اقتراحكم وأشكركم على ذلك . ولنتكلم الآن عن المندوب القضائى . أما اقتراحنا عنه فهو شبيه باقتراحنا بشأن المندوب المالى من حيث اشتراط موافقة الحكومة البريطانية على تعيينه ومن حيث حقه فى الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية ووجوب علمه بما يجرى متعلقا بتنفيذ القانون بالنسبة للأجانب .

عدلى باشا — أبلغناكم تحفظا بهذا الشأن طلبنا فيه حذف العبارة المتعلقة بالمندوب القضائى .

اللورد كيرزن — أتريدون حذفها أصلا ؟

عدلى باشا — نعم ، لأننا نرى أنه لا يمكن أن يكون له عمل مفيد . إن العلة التى يبرر بها تعيينه هى حماية المصالح الأجنبية فلنتساءل ما هى هذه المصالح وكيف يقع التداخل الأجنبى لحمايتها . هناك أولا مسألة التشريع أى حماية الأجانب من أن تسن ضدهم قوانين ظالمة . وقد فهمنا أنه يراد إعطاء الممثل البريطانى حق المعارضة (Veto) فى القوانين التى يراد تطبيقها على الأجانب بشروط معينة وذلك بدلا من الحقوق التى تتمتع بها الدول الآن .

اللورد كيرزن — إذا كان الأمر كما ذكرتم فلم ذكره اللورد ملنر فى تقريره ؟

عدلى باشا — قد تناقشنا طويلا فى هذا مع اللورد ملنر . وأظن أن الواضع لهذا النص هو السير سسل هرست ولكننا لم نقبله اذ كنا نرى أن فى الاعتراف للممثل البريطانى بحق المعارضة (Veto) فيما يتعلق بسريان القوانين على الأجانب حسب الشروط التى يتفق عليها ضمانة كافية ويكفى بعد ذلك تعيين نائب عمومى إنجليزى لاتقاء كل تخط لحدود السلطة .

اللورد كيرزن — أريد معلومات أوفى عن النائب العمومى (وسأل رجاله عن اختصاصاته) .

المستر مرى — اختصاصاته الحالية هى الإشراف على الأعمال الكتابية وتعيين الكتبة وترقيتهم . أما اختصاصاته الجنائية فقليلة لأن اختصاص المحاكم المختلطة فى المسائل الجنائية محدود جدا وهو يشمل الإفلاس وجرائم أخرى قليلة الأهمية ، ولما كان مقره محكمة الاستئناف وهذه مقرها مدينة الإسكندرية فهو بعيد عن مقام الحكومة . والنائب العمومى الآن بلجيكى الجنسية ولم يكن قط إنجليزيا . ولا أظن أن إنجليزيا يستطيع أن يشغل هذه الوظيفة بحسب نظام المحاكم المختلطة الحالى . على أنه إذا غير اختصاص المحاكم المختلطة وعدل نظامها على مقتضى الاتفاقات الجديدة المنوية فقد يجوز أن تصبح هذه الوظيفة مهمة . وقد كان اللورد ملنر يفكر فى أن يكون صاحبها إنجليزيا . أما صلاحية النائب العمومى لتأمين الأجانب على مصالحهم فأمر مشكوك فيه .

اللورد كيرزن — حماية الأجانب أبعد مدى مما يملكه النائب العمومى فى النظام الحالى إذ أنه فى النظام الجديد تجب رقابة واسعة .

المستر لندسى — نعم بلا شك ضد سلطة البوليس .

عدلى باشا — تخطى البوليس لحدود سلطته لا يخرج عن أن يكون بالقبض على شخص بدون حق أو بانتهاك حرمة المنازل ومنع ذلك من اختصاص النائب العمومى بحسب القانون وله فوق ذلك — وليس يمنعه من ذلك شىء مطلقا — أن يطلب من وزارة الداخلية ما يرى طلبه من المحاكمات التأديبية ضد من يتهمهم بسوء التصرف ، كما أن له أن يطلب من النائب العمومى الأهلى رفع الدعوى العمومية على من انتهك حرمة القانون من الموظفين المصريين ، والواقع أنى لا أعرف ماذا يراد بعبارة "تنفيذ القانون" فى الصيغة المقترحة ولا أعرف ما يمكن أن يكون عمل المندوب القضائى فى ذلك . إن وزير الحقانية الذى سيكون هذا الموظف إلى جانبه لا سلطة له فى أى شىء يتعلق بالقانون لأن حماية الأجانب فيما يتعلق بالتشريع يراد أن توضع بيد الممثل البريطانى . ولأن تطبيق القانون تتولاه المحاكم ، ولا أظن

أن أحدا خطر له أنه سيتداخل فى ذلك كما لا أظن أن المحاكم المختلطة تقبل تداخله فقد كانت دائما شديدة الغيرة والحرص على استقلالها — فلا يبقى إلا إجراءات البوليس ضد الأجانب . وأعتقد أن حماية الأجانب منها تكون أحسن أداء على يد النائب العمومى منها على يد أى شخص آخر إذ أن كل المحاضر والدعاوى الجنائية تنتهى إليه وهو الرئيس المشرف على النيابة وسهل عليه جدا أن يعرف ما يجرى من المظالم وأن يطلع على أوراقه وأن يتصرف فيه التصرف المناسب ، أما وزارة الحقانية فليس لها إلا تعيين القضاة وموظفى المحاكم، ولا أرى لم لا يكفى النائب العمومى الإنجليزى الذى له الاطلاع والإشراف والسلطة على الدعاوى بالنسبة للأجانب والذى له الحق أن يذهب مباشرة إلى السلطات المصرية وأن يطلب إليها ما يرى طلبه من الإجراءات والمحاكمات فترون أن له سلطة لا يمكن أن تتوفر مثلها للمندوب القضائى الذى لا يملك إلا الشكوى وأنه أدنى إلى غرضكم من وجهة تأمين الأجانب .

اللورد كيرزن — إذا كانت المسألة بسيطة واضحة كما تشرح فكيف تفسر أن ملنر وضع هذا النص؟

عدلى باشا — إن اللورد ملنر قال لى فى آخر حديث كان لى معه "إن هذا النص لا يعجبنى كثيرا ولكنى أتركه لأنه وضع ونشر ورأى أن يكتفى فى المبدأ باستبقاء حكمدار بوليس فى القاهرة وآخر فى الإسكندرية" .

اللورد كيرزن — ولكن رأى ملنر هو ما دوّن فى التقرير وأراكم تقرّون ما يرضيكم من اقتراحاته وترفضون ما لا يرضيكم ولا شأن لى إلا أن أناقش المشروع كما قدّمه هو ، على أنه لا مانع من أن تقدّموا صيغتكم فى هذا الموضوع . وقد ذكرتم السودان فهل لكم اقتراحات بشأنه ؟

عدلى باشا — لم نتناقش فى ذلك فى العام الماضى ولم أكن أتوقع أن يطلب منى أن أتكلم فى هذا الموضوع اليوم .

اللورد كيرزن — ألديكم موضوع آخر تريدون أن تكلمونى فيه ؟

عدلى باشا — هناك مسألة الامتيازات .

اللورد كيرزن — أنا مصغ لما تريدون أن تقولوه بصددها .

عدلى باشا — أود أن أعرف رأيكم فيما يختص بتعليق نفاذ المعاهدة على تمام الاتفاقات مع الدول ، وأريد أن أعرف ما إذا كان لديكم مانع من وضع صيغة تقضى بنفاذ المعاهدة حتى قبل أن ترد موافقة الدول .

اللورد كيرزن — هذا مستحيل فلا بد قبل نفاذها من رضى الدول بإلغاء امتيازاتها .

عدلى باشا — لا أريد أن أتهجم على أسراركم ولكن أتظنون أن رضى الدول يتأخر إلى ما بعد عرض الأمر على الجمعية الوطنية المصرية .

اللورد كيرزن — نحن لا نحب تأخير المسألة (ثم سأل عما جرى فيها إلى الآن فقيل له إن الاتفاق قد تم مع خمس من الدول وابتدأت المفاوضة مع الآخرين) .

المستر مرى — إن المسألة واقفة مع الولايات المتحدة وهى متقدمة مع هولندا ، ودون ذلك تقدما مع فرنسا و إسپانيا ، والمسألة عند فرنسا مرتبطة بغيرها من المسائل .

اللورد كيرزن — ولكن إتمام هذه الاتفاقات لازم جدا للمعاهدة (ثم سأل على أى أساس هى حاصلة ؟) .

المستر مرى — المناقشة مع الدول حاصلة على أساس مشروع اللورد ملنر .

عدلى باشا — هناك مسألة أخرى وهى أن هذه الاتفاقات يجب لتنفيذها أن تصدر بها قوانين مصرية ، وهى من جهة أخرى مرتبطة بمشروع نظام المحاكم المختلطة ، وهو مشروع لم يبد الجانب المصرى بعد رأيه فيه ، وقد شغلنا بالمناقشة فى المسائل العامة فلم نتكلم فى ذلك المشروع مع أن لنا ملاحظات عليه وأرجو أن تنظروا فى تعيين لجنة لفحص هذا المشروع .

اللورد كيرزن — (بعد تقليب فى تقرير اللورد ملنر) : إن المسألة موضحة فى آخر صفحة ٣٨ من التقرير ، وقد قتلت هذه المسألة بحثا وليس لدىّ الوقت أو العلم الكافى لإعادة النظر فى كل شىء ولا أريد أن أقلب كل شىء على أساسه .

عدلى باشا — ولكن الاتفاقات مع الدول ستحصل بناء على ذلك على أساس مشروع قانون لم نتناقش فيه .

اللورد كيرزن — هذا غير ما قلته عن تعليق نفاذ المعاهدة على الاتفاقات مع الدول ، وفيما قرأته عليك من تقرير لجنة اللورد ملنر الرد على اعتراضك بشأن التعليق ، على أنى لا أدرى شيئا عن المشروع الذى تشير إليه .

المستر مرى — (تكلم عن تاريخ المشروع وأشار إلى وضعه فى مصر مدة وجود لجنة اللورد ملنر فيها واشتراك السير سسل هرست والمستر إيموس فى ذلك الوضع وما كان من استشارة القضاة والمحامين بالمحاكم المختلطة فيه) .

اللورد كيرزن — (استفهم عن فحوى اقتراح الرئيس ففهم) .

المستر لندسى — الحكومة السابقة وهى وزارة توفيق نسيم باشا لم ترد أن تتعرض للمشروع أو أن تنظر فيه لأنه سياسى .

اللورد كيرزن — هل هذا موضوع نتناقش فيه نحن ؟ المسألة جديدة علىّ ، أما تعليق نفاذ المعاهدة فيرد عليها بصفة قاطعة بالعبارة الواردة فى تقرير اللورد ملنر صفحة ٣٨

عدلى باشا — نحن متفقون على أن مسألة الامتيازات يجب حلها ولكنا نريد ألا تكون عقبة فى طريقنا .

اللورد كيرزن — نود ذلك أيضا ولسنا راغبين فى التأخير ولكن بعض الدول تخلط بهذه المسألة مسائل أخرى كفرنسا مثلا — (عاد وسأل فأفهم أن مشروع هرست يبلغ للدول ليكون لديها علم بالأساس التقريبي المنتظر — ثم قال سنفحص هذا بعد) .

عدلى باشا — لنا طلب آخر بشأن الاتفاقات الدولية فى مسألة الامتيازات فإننا نريد أن نكون طرفا متعاقدا فيها لأنها تعدّل نظام المحاكم المختلطة ولا أظن أن أحدا يعترض على هذا لأنه إذا أريد منا أن نطبق شيئا وجب أن نكون قد اشتركنا فى وضعه .

اللورد كيرزن — ماذا يرى تقرير اللورد ملنر فى هذا ؟ ألم تبحث هذه المسألة فيه ؟ وهل لم تتناقشوا فى ذلك معه ؟

عدلى باشا — ليس فيه شىء عن ذلك لأن هذه من المسائل التى ظهرت بعد استشارة الهيئات المصرية فى مشروع اللورد ملنر ، ولما عرض هـذا التحفظ عليه بعد ذلك قال إنه من المسائل التفصيلية وأحال الكلام فيه على المفاوضات الرسمية .

اللورد كيرزن — (طلب من رجاله تحضير مذكرة فى ذلك) .

المستر لندسى — هذه مسألة قانونية .

عدلى باشا — (وعد بإرسال مذكرات عن المسائل التى حصل فيها الكلام وهى القوة العسكرية والمندوب المالى والمندوب القضائى والأمور الخارجية) .

وختمت الجلسة حيث كانت الساعة الخامسة والنصف م

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة السادسة

بين الوفد وبين اللورد كيرزن ومساعديه

فى يوم الجمعة ٢٩ يوليه سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

افتتحت الجلسة الساعة الخامسة والنصف مساء .

اللورد كيرزن — خشيت إن لم نجتمع أن ترمونى بمجافاة اللياقة معكم ولعلكم لاتجهلون أن لدينا الآن أزمات متعددة أخص بالذكر منها مشكلة سيليزيا بيننا و بين فرنسا ، ثم لنا مع أمريكا واليابان شاغل من مؤتمر واشنجتون كما لنا من مؤتمر رؤساء وزارات الأملاك المستقلة شاغل آخر ، وكلما هممت بمقابلتكم شغلتنى الشواغل وأشكر لكم أنكم تكرمتم بإرسال مذكرات عن المسائل التى تناقشنا فيها (وعدّد المسائل الأربع) وقد طلبت الاجتماع بكم اليوم لأؤكد لكم أنى قرأتها بإمعان ولأبدى بعض ملاحظات ولأرجوكم الإجابة على بعض الأسئلة ونظرا لضيق الوقت فسأبدى ملاحظاتى بلا انتظار جواب عليها فى هذه الجلسة — وقد أسافر قريبا وأرجو أن يكون لى معك (مخاطبا عدلى باشا) أو مع الوفد فى الأسبوع الآتى حديث عن الخطوة التى تلى ماوصلنا إليه لتزيد المسألة وضوحا ولنقرب أسباب التوفيق بين وجهتى نظرنا — وهاهو ماأقول اليوم تعليقا على المذكرات : أما المذكرة الأولى عن الحالة المالية فهى مذكرة قديرة وأظنها لصدقى باشا ولكن لايسبق إلى ظنه أنى لذلك أقبل ماجاء فيها أوأسلم به . وقد بدأ الكلام فيها عن حالة المالية السابقة وحالتها الحاضرة . والفرق واضح لاشك فيه ، فقد كانت مصر مفلسة وهى الآن تتمتع بالرخاء ولكن ذلك لم يتم بمقدرة الماليين المصريين و إنما تم بفضل التداخل الأجنبى والرقابة الأجنبية ، وقد أراد بعد ذلك أن يزيح عنى الخوف على المستقبل فأكد حكمة المصريين وحرصهم على المثابرة على الخطة التى سلكت حتى الآن ، وأكد كذلك أن المالية المصرية ستدار على الوجه الذى تكون معه بريطانيا والدول فى أمن على مصالحها . وليس أحب إلىّ من أن أتقبل ذلك وأن أصدقه لو استطعت إلى ذلك سبيلا و يحضرنى الآن حادثة أريد أن أذكركم بها وليس العهد بها ببعيد فقد طلبت الينا وزارتكم الحالية بتأثير الرأى العام المصرى أن تتولى الحكومة شراء مقادير من القطن لتحسين أسعاره وهى طريقة لاتتفق فى شىء مع أصول الاقتصاد غير أن اللورد أللنبى حين أبلغنا رغبة الوزارة نصح بعدم التعرض لها و بإطلاق يدها فى تنفيذ تلك الرغبة فقبلت رأيه ولم أحل بينها وبين ماتريد مع يقينى بخطأ الطريقة . على أنه لم يكن لهذا الشراء أقل تأثير فى سوق القطن ولم ينتج عنه إلا تحميل الحكومة مصاريف كثيرة والمجازفة بأموال طائلة . ولست أطعن على صدقى باشا فى ذلك التصرف لأنى أظنه كان يريد إرضاء الرأى العام . ولكن هذا يدل على أن القول بأن المالية المصرية ليست فى حاجة لمراقبة ممايصعب التسليم به لأن هذا الرأى العام سيكون كما كان وقد يلجئ إلى مثل هذه التصرفات من وقت لآخر .

ثم يلى ذلك فقرة عن مصالح الأجانب واشتباكها بمصالح المصريين واعتبار المصلحتين مصلحة واحدة . نعم هذا صحيح ولكنى أرى أنه يوجب مراقبة ولا يمنعها وليست المصلحة البريطانية وحدها رائد نظرنا فإن مصالح الأجانب واجبة الرعاية أيضا ولو أن صدقى باشا قال لممثل دولة أجنبية إننا سنكون أحرارا لن تكون علينا رقابة بعد الآن لاضطرب ذلك الممثل واحتج وليست لدى أرقام أستدل بها على مقدار ما لكل دولة من الدول الأجنبية من المصالح والديون ولعلكم تفيدوننى عن ذلك .

صدقى باشا — ديننا خاص وعام ، أما العام فإن الفرنسويين لهم فيـه معظم الدين الموحد فى حين أن الإنجليزلهم معظم الدين الممتـاز . على أن ثلث الدين العـام موجود الآن فى مصر وتدفع فوائده فى مصر .

اللورد كيرزن — أعلم فيما يختص بالتجارة أن معظم التجارة الصغرى بيد المصريين وأن أعمال التجارة الكبرى بيد الأجانب ، ألا ترون من ذلك أن المصلحة ليست مصلحة سياسية بريطـانية ولكنها مصلحة الأجانب على العموم .

ثم تكلم صدقى باشا فى المذكرة عن الأعمال الإضافيـة للندوب المـالى وهى مرتبات المحاكم المختلطة ومعاشات الموظفين الأجانب ومرتبات المندوبين المـالى والقضائى ومن يلحق بهما من الموظفين وهو يقول فى هذا الشأن إنه لاحاجة إلى النص على اختصاص المنهوب بهذه المسائل ، لأن الضمانة عنها مقررة بنصوص المعاهدة نفسها وأرى أنه إذا كان المقصود أن تقرر المعاهدة نفسها ضمانة هذه الالتزامات ، فإن اعتراضه يكون حقا ولايكون ثمة حاجة إلى النص عليها فى صـدد اختصاصات المندوب المـالى .

أما الأمر المهم فى مسألة المندوب المـالى فإنى آسف أننا لسنا متفقين فيه . على أن الذى أريد أن أصل معكم إليه هو أن يكون المندوب المـالى بحيث يستطيع أن يحذر من الوقوع فى خطأ كبير إذا تبين أن الحكومة ستقدم عليه —ولست أرى من حسن الجواب على ذلك أن تلهجوا دائما بذكر السيادة والمساس بها ، ولا أخفيكم أنى كلما سمعت استنادا إلى هذه السيادة شككت فى قوة حجة المعارض وكثيرا مانرى الفرنسويين يتشدقون بها وقد رأيناهم يذهبون إلى أن معارضتهم فى إرسال جنود إلى سيليزيا مساس بحقوق سـيادتهم والذى أراه أن الاحتجاج بالسيادة لايسهل حل المسألة وأن الذى يجب أن نسعى إليه هو الوصول إلى حل عملىّ .

وقد ذكر صدقى باشا فى هذا الصدد عبارة أهنئه عليها وهى من نوع ماتقوله نحن فى برلـماننا ولكنها ليست بذات وزن كبير . يقول إن الاختصاص الذى نقترحه للندوب المـالى يضعه فوق أمة بأسرها وأن البرلـمان المصرى ضمانة كافية ، على أننا نحن الذين لنـا مجلس تمتد خبرته على مدى ثمانمائة سـنة لانشك فى أنه غيركفء للرقابة المـالية ، أفمع ذلك يكون البرلـمان المصرى الحديث المنشىء ضمانة تغنى عن الرقابة ؟ والذى أرجوه هو أن تجدوا الصيغة المناسبة التى تدل على أننا لانريد أن نتداخل فى سلطتكم أو فى استقلالكم وإنما نريد أن نتقى الأغلاط وأن نمنعها — وقدكنت أعتقد أنكم تفرحون لاقتراحنا وأنكم لاتبتئسون أن يحاول أحد أن يجنبكم ارتكاب الأغلاط .

وقد تلمح المسألة من وجهة أخرى فقد يقال اتركوهم يخطئوا فإن هـذا أدنى إلى تحقيق ظنكم بهم ، ولكنى لاأنكركم أنى أفضل اتقاء وقوع الخطأ على إثبات صحة نظرى وصدق حدسى . وأرجو أن يوقن صدقى باشا أنى لا أتهم أبناء بلده بأكثر مما أتهم أبناء بلدى ، والواقع أنه قد تقع أغلاط وأنه يجب لذلك وضع ضوابط وحواجز تحول دون وقوعها وأعتقد أنكم تتبينون أن مصلحتكم أنتم هى التى تقضى بذلك ، وأرجو أن تجيلوا الفكر فى الملاحظات التى أبديتهـا لكم وما دفعنى إلى إبدائها إلا رغبتى فى إظهار اعتبارى لمذكراتكم ولأدلكم على أنى طالعتها بدقة .

أما المندوب القضائى فقد ذكرتم فى مذكرتكم عنه ما ذكرتموه هنا من كفاية النائب العمومى واستغناء به عنه ولكن النائب العمومى الآن موظف فى المحاكم المختلطة له سلطة لا تكاد تكون شيئا كما ذكر المستر مرى ولم ينكره عليه أحد ويجوز أنه إذا أصلحت المحاكم المختلطة يصبح لهذا الموظف شأن كبير ولكن متى يقع ذلك ؟ إننا لنخشى ألا يكون ذلك عاجلا . فقد يحتاج أمر ترتيب النظام الجديد للمحاكم المختلطة إلى أشهر أو سنين فماذا تكون فائدة اقتراحكم الان ؟ واريد أن أذكر الوفد بأنه كما قد تقع أغلاط كبيرة فى المسائل المالية كذلك يجوز أن تقع أغلاط فى المسائل القضائية . وقد أقمت فى الشرق طويلا ورأيت من ذلك شيئا كثيرا ومثل هذه الأغلاط جائز الوقوع دائما وقد يترتب عليها أضرار بمصالح الأجانب ، على أنه إذا جاوز وقوع الأغلاط وجب أن يفكر فى شخص يمنع وقوعها فإذا وقعت يستوثق من عقاب الجانى — هذا أمر يهم الأجانب وإذا كانت بريطانيا ستسأل عن حماية الأجانب فإن ذلك مما يطلبونه ولا أريد أن نشتبك فى جدل بشأن هذه المسألة اليوم إنها مسألة تفصيلية ، ولكننى أكتفى بأن أقول بانه يجب أن يكون لهذا الأمر ضمانة ولا أظن أن من المتعذر عليكم أن تجدوا حلا لهذه المسألة فإن كل المطلوب هو ألا تقع أغلاط وأن المصالح الأجنبية تؤمن .

عدلى باشا — أستأذنكم فى ملاحظة فلقد ذكرتم أنه ليس للنائب العمومى الآن سلطة وسوف لا تكون له سلطة حقيقية واسعة إلا مع ترتيب المحاكم المختلطة الجديد وهو قد لا يتم قبل أشهر أو سنين، غير أن المفهوم عندنا هو أن البحث فى شأن المندوب القضائى كان ملحوظا فيه أن طلب تعيين ذلك المندوب مرتبط بإلغاء الامتيازات وتنظيم المحاكم المختلطة ولذلك جرى الحديث بأن المعاهدة يعلق نفاذها على تمام الاتفاق مع الدول ولكن عبارتكم تدل على أنه قد يقترح نفاذ المعاهدة حالا وتبقى حينذاك مسألة الامتيازات وتنظيم المحاكم المختلطة إلى أن تتم المفاوضات بشأنها فهل أنا محق فى استنتاجى ؟

اللورد كيرزن — ملاحظتكم وجيهة ويصح أن نقدر أن يتم الاتفاق قبل نجاح المفاوضات مع الدول جميعها ونحسب لذلك حسابه من حيث الاحتياط الذى يجب اتخاذه .

عدلى باشا — يهمنا أن نعرف حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية فى الأمر، فقد كنا نعتبر حتى الآن مسائل اختصاص المحاكم المختلطة وتعيين مندوب قضائى وإلغاء الامتيازات مسائل يرتبط بعضها ببعض فإذا أريد الفصل بينها قلنا فى ذلك كلاما آخر .

اللورد كيرزن — (بعد الاستعلام من رجاله) : إن الاتفاق تم مع خمس دول وبقيت سبع وتعرفون أن أمثال هذه المفاوضات طويلة وأنها تقترن دائما بطلب عوض وكثيرا ما تثار أثناء هذه المفاوضات مسائل تؤخر فصلها مما لا علاقة له بمصر ، مثال ذلك : أننا كلما حدثنا فرنسا فى أمر مصر فتحت لنا باب الكلام فى طنجة .

(ثم انتقل إلى مسألة العلاقات الخارجية) رأيت أن المذكرة تكريرا لما ذكرتموه هنا وكل ما ألاحظه عليها مسألة أو اثنتان لم تكونوا فيها عادلين فقد قلتم إنه إذا أرادت حكومة مصرية أن تلجأ إلى الدسائس فى عاصمة أجنبية كان فى مقدورها أن تفعل ذلك بواسطة وسائل خفية ، ولهذا الرد وجاهة ولكنه ليس ردا قاطعا لأنه لا يزال للممثل السياسى المصرى سلطة وقوة فى إجراء الدسائس ليست للعمال المستترين وقد أردت أن ألفتكم إلى ذلك حتى لا يخيل لكم أن ردكم قاطع .

(ثم ذكر عبارة " Par quelle étrange aberration etc. " وقال ردًا عليها) ليس من الصعب أن أتصوّر حالة يكون فيهـا ممثلو مصر فى عواصم أجنبية فى زمن حرب راغبين فى الصيد فى المـاء العكر .

كذلك لستم عادلين فيما ذكرتموه من أن اشتراط أن يكون بين المندوب السامى ووزير الخارجية المصرية أوثق علاقة (Closest Relation) قد يحمل على الظن بأنه يراد جعله تحت مراقبته و إشرافه فإنى طبعا لا أعنى ذلك . وكما قال صدقى باشا فى كفاءة رجال مصر فكذلك أقول لكم عن مندوبنا إنه سيدرك واجبه حق الإدراك وأنه سوف لا يضع أنفه فى كل مسألة وكل ما أريده هو أن يتكلم معه وزير خارجيتكم فى الشؤون المهمة . وفى الأملاك المستقلة حيث الحكومة مستقلة حقيقة تجدهم يطلعون الحاكم العـام على ما يجرى وإذا فكر رئيس الوزارة فى أمر هام حدث الحـاكم العام فيه ، وما أريده هو ألا يكون المندوب السامى جاهلا بمـا يجرى .

عدلى باشـا — لا ننكر أن الأمر من حيث الواقع قد يفضى بالاتصال بين ممثلى الحكومتين نظرا للعلاقات التى تنشئها المحالفة ولكن الذى اعترضنا عليه هو الصيغة التى استعملت .

اللورد كيرزن — تقولون إذن بالاتصال فحبذا لو اقترحتم صيغة أخرى .

عدلى باشا — نحن لا نريد التخصيص بأن العلاقات تكون قائمـة بين الممثل البريطانى ووزير الخارجية و إنمـا تكون بين الحكومتين المصرية والإنجليزية .

اللورد كيرزن — لسنا فى وقت وضع الصيغ ولكن مركز المندوب السـامى الاستثنائى يجعل من الواجب أن يكون عالمـا بما يجرى . وقد أشرتم إلى المعاهدات التجارية ورغبتكم فى الاحتفاظ بمـا كان لكم من الحرية — أما المعاهدات السياسـية فترون أنه يكفى أن تتعهد مصر بألا تعقد اتفاقا مضرا بمصالح إنجلترا السياسية الخ — ولكن من الحكم فى هذا ، طبعا نحن ، ونحن وحدنا الذين نعرف ونحكم بأن ذلك مضر بالمصالح البريطانية أو غير مضر — ألستم تصلون بذلك إلى التسليم بمـا أقول ؟

المستر لندسى — ألا ترون إذا كان سعد باشا وزير خارجية أنه يستطيع أن يعقد اتفاقا مضرا بمصالح إنجلترا ؟

عدلى باشا — مع نص كالذى تقترحه لا يمكن ذلك .

اللورد كيرزون — إن الحجة التى تردّدونها دائمـا وهو أن هذا لا يحصل فإذا حصل كانت لدينا الوسائل الكافية لمنع تنفيذه أو لاتقاء الضرر الناتج عنه لا تبلغ منى مكان الاقتناع .

عدلى باشا — ولكن ما نقوله هو الواقع .

اللورد كيرزن — على أى حال هذا أمر يمكن الاتفاق عليـه كما يمكن الاتفاق على لقب الممثل البريطانى — أما مسألة الامتياز ومشروع هرست فسيتناقش فيهما فى وقت آخر .

(ثم انتقل إلى المسألة العسكرية) أرى أن الموقف الذى اتخذتموه فى هذه المسألة فى مذكرتكم هو بعينه الموقف الذى اتخذتموه عند المناقشة فيها فى اجتماعاتنا ، وقد قرأت مذكرتكم بإمعان ولى كلمة عن أسانيدكم فيها — فإن هذه الأسانيد تتلخص فى معنى واحد وهو أن القوة العسكرية لايحتاج إليها لحفظ الأمن أو حماية الأجانب او الدفاع عن الحدود لأنكم سوف تستطيعون ذلك بجيشكم وأنكم سوف يكون لكم جيش قوى منظم يمكنكم من القيام بهذه الواجبات بأنفسكم — فهل هذا هو الواقع ؟

لا يخرج الأمر فى ذلك عن إحدى صورتين: الأولى أن تكونوا أظهرتم فى الماضى ما يدل على استعدادكم لذلك ، والثانية أن تكون لأمتكم نزعة حربية وأن تكون أشربت حب النظام العسكرى وليس شىء من ذلك بصحيح ، والدليل على ذلك حوادث الإسكندرية وكل من يعرف فلاحى مصر يعرف أنهم خير فلاحين للأرض وأنه ليس لديهم أقل استعداد حربى . وأذكر أول مرة هبطت فيها مصر أنى رأيت منظرا غريبا فقد كان الشبان يجمعون للقرعة العسكرية وكان أهلهم من ورائهم يبكون و يصرخون — أولئك الذين سينتظمون فى سلك الجيش و يطالبون بالدفاع عن بلدهم يشيعون بالبكاء والعويل .

عدلى باشا — ذلك أن قانون القرعة كان فى الوقت الذى تشيرون إليه ممقوتا فإنه كان يجعل الشخص الذى يؤخذ للخدمة العسكرية لايعود يصلح لغيرها .

اللورد كيرزن — أتريد بذلك أن تقول إن نظام التطوع أفضل ؟

عدلى باشا — ليس هذا غرضى وإنما الذى ألاحظه أن مدة الخدمة كانت طويلة جدا .

اللورد كيرزن — تقولون إن جيشكم فيه الصفات الحربية اللازمة ولا أظنكم تجدون أحدا يقركم على ذلك .

عدلى باشا — ولكن التاريخ قد دل على أنه لما نظم الجيش المصرى حارب حربا مجيدة وقام بكل ما طلب منه .

اللورد كيرزن — كذلك دلت حوادث الإسكندرية على أن الجيش المصرى لم يكن غير كاف فقط ، بل دلت على أنه انضم إلى المشاغبين والغوغاء ، فكيف تظنون أن الأجانب يرضون بما تقترحون؟ على أنه كلما ذكر تقرير اللجنة نبض إحساسكم وطلبتم عدم نشره ، وأرانى مضطرا إلى نشره إذا بقى موقفكم كما هو الآن ليعلم كل واحد هنا وفى الخارج أن إبقاء الجيش لحماية المواصلات وحدها جنون ولكنى حريص على إرضائكم فلا أريد أن أنشره .

عدلى باشا — إنى لم أقرأ التحقيقات وقد سبق لى أن طلبت صورة منها ومن التقرير .

اللورد كيرزن — ولا أنا . وهى طويلة جدا وكل ما قرأته هو الملخص التلغرافى الذى أرسل لى من مصر .

المستر لندسى — نحن نعد صورا منها فإذا فرغنا منها أرسلنا لكم صورة .

اللورد كيرزن — تقولون عن القوة العسكرية إنها توضع فى جانب منعزل ويبقى عددها صغيرا وتلبث لا تتحرك حتى تقوم حرب ولا يكون لها شأن فى زمن السلم — وأقرر لكم بكل صراحة أن الرأى العام هنا وفى الإمبراطورية كلها لا يقبل ذلك — ولا يمكن أن نمحو تاريخ الخمس والعشرين سنة الأخيرة . نحن نريد أن نعطيكم كل ما يسعنا إعطاؤه — تطلبون الاستقلال ولكن بأى شئ كسبتموه — وقع حقيقة هياج وفتن وقتل بعض الأجانب ولكن هل كسبتموه بالحرب والقتال — إنى أريد أن أسهل لكم الأمور ولكن ماتقترحونه شيء لايسع الحكومة الإنجليزية قبوله ، وإنى إذا نشرت التقرير فإنكم لا محالة آخذون أقل مما أعرض عليكم — وإنى أضرب لكم مثلا بلدا صغيرا كبلجيكا فقد كانت مضمونة من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا فماذا أفادتها تلك الضمانة ؟ أحالت دون غزوها واجتياحها ؟ إذا كنتم تعتقدون أن المعاهدة وحدها تضمن كل شيء فأنتم واهمون .

رشدى باشا — ولكن أيرضى البلجيكيون أنكم فى سبيل الدفاع عنهم ترابطون بجيش فى أرضهم؟

اللورد كيرزن — إن بلجيكا تطلب أن نعقد اتفاقات بشأن الدفاع عن حدودها وإن هذا أحب شيء لديها . ومع ذلك فهل تقارنون مركز مصر ببلجيكا ؟ وليس يمكن على أى حال أن تملوا علينا شروطكم حينما تكون المصالح الإمبراطورية معرض النظر . وحبذا لو وجدتم أثناء غيابى فى باريس وسيلة للاتفاق بدلا من أن نتقاذف المذكرات — لا أحب أن تقولوا إن هذا أمر لا يمكننا قبوله فلا حيلة لنا فى قطع المفاوضات، فإنى لا أريد أن نصل إلى هذا المركز — وقد قلت لكم إنى أرى أن الكلام فى التفاصيل خير من المناقشة فى العموميات . وأرجو ألا تنسوا أن أمتكم لم تكسب استقلالها . على أنها تستطيع أن تستكمل فى المستقبل ما ينقصها من شروطه، كذلك أرجو أن توقنوا أننا لا نبغى لذة بحفظ قوة كبيرة فى بلادكم ، وإنما الأغراض التى شرحتها لكم هى التى تدعونا للبقاء . وقد ذكرتم التوقيت بالنسبة لهذه القوة العسكرية ولكنى لا أظن ذلك ممكنا فيما يتعلق بالمواصلات وقد يمكن النظر فى ذلك بالنسبة للأغراض الأخرى — ولست أهددكم بما أقول ولكنى أتكلم بصراحة فهل تريدون أن تقولوا شيئا الآن أو أن ترجئوا الكلام فى ذلك حتى دراسة هذه الملاحظات ؟

عدلى باشا — بدأتم الحديث بأنكم ستبدون ملاحظات بلا انتظار جواب عليها .

اللورد كيرزن — ولكن إذا هاجمتكم فدافعوا .

عدلى باشا — أذكر أنكم قلتم عن مسألة القوة العسكرية إنها تؤجل إلى حين تحرير صيغة النص المتعلق بها .

اللورد كيرزن — أرى أن حل هذه المسألة إنما يكون بوجه عام — قد يكون من المصلحة وضع قوة فى بلد من البلاد وبعد سنتين لا يصبح لهذه القوة لزوم فيها — خذوا الإسكندرية مثلا ففيها عدد كبير من الأجانب (سأل عن عددهم فأجاب صدقى باشا نحو ستين ألفا) يحتاجون إلى الحماية . نحن لا نريد أن تخطر عساكرنا فى شوارع الإسكندرية ، على أنه قد يكون من اللازم أن يقيموا فى خارجها . فمحل القوة وعددها أمر يترك ليكون محل اتفاق بين الحكومتين من وقت لآخر . ولكنى لا يسعنى التسليم بالتمييز الذى تقترحونه بين حالتى الحرب والسلم وبأن القوة تظل فى السلم منزوية فى ركن ، ولا أعتقد أن أحدا يقبل هذا التمييز .

عدلى باشا — فى الفرض الذى تفترضونه ألا تكون القوة مرابطة فى مكان واحد ؟

اللورد كيرزن — لا أريد أن أتقيد بشىء وأترك ذلك للظروف. وإذا وقع لكم أن أخرجتم جيشا عظيما بعد خمس سنوات مثلا فقد يصبح الأمر محل نظر — وهناك طريقتان لإعادة النظر فى المسألة : إحداهما أن يحدد زمن معين ، خمس أو عشر سنوات ، يعاد النظر فيها بعده . أو ألا يحدد زمن وتترك إعادة النظر للظروف فتصبح معالجتها فى أى وقت .

عدلى باشا — ألا تسلمون أن كل المسألة الحربية تكون محل نظر ؟

اللورد كيرزن — أريد أن أذهب معك إلى "Downing Street" حيث يجتمع المؤتمر الإمبراطورى لترى ماذا يقولون فى ذلك . إذا سمح لى عدلى باشا بأن أجمعه بوزراء الأملاك المستقلة المجتمعين فى لوندرة فى هذه الآونة لعلم كيف يتشددون فى هذا الموضوع .

عدلى باشا — قد تتغير الظروف فإذا تغيرت أفلا يكون هناك محل لإعادة النظر فى المسألة ؟

اللورد كيرزن — إذا تغيرت الظروف فلا مانع — فقد تضيع المستعمرات ولا يكون محل للكلام عن المواصلات ، ولكنى أريد أن أقصر الكلام على الحقائق العملية .

عدلى باشا — ليس هذا الذى أعنى وإنما أعنى أن مصر قد تتوافر لديها الوسائل الكافية لتأمين مواصلاتكم وأنكم تطمئنون لها وتثقون بها بعد الذى ترونه من علاقاتها معكم .

(ثم تلا ذلك حديث متفرق ذو شجون قال فيه عدلى باشا إن لدينا ملاحظات على مارددتم به على مذكراتنا ولكن ضيق الوقت يحول دون تفصيل الكلام فيها. وقال صدقى باشا أرجو أن أقنعكم بأن عملية شراء القطن كانت عملية صائبة . ثم قال عدلى باشا ونستطيع أن نقنعكم بأنه ارتكبت فى العهد الأخير أغلاط فى الإدارة المالية فى مصر لا تقع مسئوليتها على المصريين) .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة مساء ،،

الإمضاء : عبد الحميد بدوى

محضر الجلسة السابعة

بين دولة عدلى باشا وبين اللورد كيرزن
فى يوم الخميس ٤ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

حصلت هذه المقابلة فى الساعة الرابعة مساء بناء على موعد سابق .

اللورد كيرزن — تناقشنا طويلا فى الجلسات الماضية ولكن لا أرانا قربنا كثيرا بين وجهتى نظرنا . وعندى أن الأحاديث الخاصة أدنى إلى هذه الغاية فإن طبيعة الجلسات الرسمية يغلب فيها اشتغال كل فريق بالدفاع عن موقفه ويصعب فيها البحث فى صيغ التوفيق بين الآراء المختلفة .

إن مسألة القوة العسكرية هى فى نظر الوزارة الإنجليزية أم المسائل ولا يمكن تغيير نظريتها فى شأنها . وهى تقبل النتيجة التى وصل إليها اللود ملنر فى هذا الصدد ويجب ألا يغيب عن الفكر أن الاستقلال الذى تطلبونه لم تكسبوه وكيف يكون كما تريدون نقيا غير مشوب بشىء مادامت هناك مصالح يجب أن تراعوها .

عدلى باشا — نعم نحن لا نكسب الاستقلال بحرب ولكنا دخلنا المفاوضات على قاعدته وقد رضيتم بذلك حين قبلتم أن تعترفوا باستقلالنا متى ضمنت مصالحكم . وإن ما تذهبون إليـه فى مسألة القوة العسكرية لا يتفق مع الاستقلال بل هو رجوع إلى ما كنا فيه، إذ متى رأى قائدكم أن تكون الجيوش موزعة هنا وهناك لغرض المحافظة على الأمن مكنه ذلك لا محالة للتعرض لشؤوننا الداخلية بل ومكنه أيضا من إعلان الأحكام العرفية مثلا إذا أراد .

اللورد كيرزن — يمكننى أن أذكر لك بلادا مستقلة فيها مثل هذه القيود فكوبا المستقلة مثلا بها جيوش للأمريكان .

عدلى باشا — لا بل أظن أن للأمريكان حق إنزال الجيش فقط .

اللورد كيرزون — لا بل أؤكد لك ما أقول .

عدلى باشا — إن البـلاد لا يمكن أن تقبل ما تعرضونه الآن ومهما يكن من أمر دخول الطرفين فى هذه المناقشة بلا قيد فإن هذا لا ينفى أنه عرض على البلاد مشروع يقتضى وجود القوة العسكرية فى نقطة معينة لغرض معين ولا يجعل لها تداخلا فى أى شأن من الشؤون الداخلية .

اللورد كيرزن — إن الوزارة الإنجليزية ثابتة فى هـذا الموضوع ولو كنت مكانكم لأقنعت بلادى بالقبول قائلا لها إن عندك غير هذا من مظاهر الاستقلال ما يكفى الآن وسوف ينظر فيما بقى فتنالين أغراضك تامة بعد حين .

عدلى باشا — إن فخامتك تقول إن لبلادنا من مظاهر الاستقلال ما يكفيها ولكنا لم نحصل إلى الآن فى مناقشاتنا على شىء .

اللورد كيرزن — إن المسائل الأخرى فى نظرى مما يمكن الاتفاق عليها بل مما يجب الاتفاق فيها. أما مسألة التمثيل الخارجى مثلا فقد عرفت فيها أدلتكم ويمكننى أن أدلى بها إلى الوزارة. وأما مسألتا الموظف المالى والموظف القضائى فطريق التفاهم عليهما ميسور و يمكنكم أثناء غيابى أن تتفاهموا بشأنهما مع المستر لندسى وأعوانه. ولكنى أقول لكم بكل صراحة إن مسألة الجيش لا سبيل إلى تغيير نظرية الحكومة فيها .

عدلى باشا — نحن لا نجهل أنه متى كانت لكم قوة فى جهة ما من القطر المصرى فإننا نكون أبدا عرضة لتداخلكم إذا وقع بالأجانب خطر شديد حتى ولو كانت هذه القوة قاصرة على حماية المواصلات . ولقد ذكرتم أنتم حالة تعرض مندوبكم للخطر وتساءلتم كيف تقف جنودكم مكتوفة الأيدى ؟ والواقع أنه فى مثل هذه الحالة لا نتصور نحن أيضا ألا يكون لها وجه للتداخل .

اللورد كيرزن — هذه مسألة عسكرية يدركها الفنيون أكثر منى و إنى مستعد لتقديمكم لوزير حربيتنا ولرئيس أركان الحرب تتداولون معهما إذا شئتم ور بما فهمتم منهما أن هناك من حالات الثورة ما تنقطع فيه المواصلات بحيث لا تعود القوة العسكرية صالحة لأى عمل وقد جرى مثل ذلك فى إرلندا أخيرا — كذلك لكم أن تقابلوا المستر لويد جورج فتفهموا منه مبلغ تشدّد الوزارة فى هذا الموضوع — وقد كنت أتكلم معه منذ يومين فى شأن المسألة المصرية فأبدى الرغبة فى مقابلتكم .

عدلى باشا — نحن نسر بمقابلة جنابه ولكن اسمح لى أن أقول إن التشدّد فى وضع المسألة هذا الوضع لا يقدّم عملنا ولا أراكم تقدمتم خطوة لمقابلتنا فإنى لم أسمع منكم حتى ولا الرغبة فى أن تكون الاحتياطات قاصرة على مدينة الإسكندرية التى حصل فيها الشغب ولمدة معينة مثلا .

اللورد كيرزن — إن الوزارة تنظر إلى مسألة القوة العسكرية نظرة واحدة فإذا كان هناك توقيت كان للموضوع كله ، و إذا تم التفاهم على ذلك جاز أن بعد خمس سنوات مثلا يعاد النظر بين الطرفين فى جزء المعاهدة المتعلق بالقوة العسكرية .

عدلى باشا — ولكن ذلك لا يغير من وجه المسألة إذا كان أمر استمرار وجود القوة العسكرية فى يدكم ويجرى حسب رأيكم .

اللورد كيرزن — ولكن المأمول أن تكون الحالة فى مصر إذ ذاك بحيث لا تدعو إلى إبقاء الجيش — صدقنى فى إنى أنظر إلى المسألة المصرية بعناية خاصة ، و إنى أتوق إلى إرضائكم ولست أريد أن أتعرض للأشخاص ولكنى يسعنى أن أقول إنه إذا كان المفاوض معكم هو المستر ونستون تشرتشل مثلا لرأيتم أنه أكثر منى تشددا وخيرا لمصر أن لا تقع مرة أخرى فيما وقع فيه سلطان تركيا من الخطأ عند الشروع فى وضع معاهدة " درموند وولف " — لقد كان اللورد سالسبرى ممتلئا إذ ذاك رغبة فى جلاء الإنجليز عن مصر وكنت أنا فى بدء عملى سكرتيرا له و إنى موقن بصدق رغبته ولكن سلطان تركيا أضاع عليكم هذه الفرصة ومضت أربعون سنة لم يعمل فيها شىء فى هذا السبيل فهل تريدون أن تجددوا هذه التجربة .

سأسافر إلى باريس يوم الأحد حيث أبقى عشرة أيام لحضور المجلس الأعلى للحلفاء ، ويسرنى قبل قيامى أن أعرف منكم ما إذا كان هناك أمل فى الاتفاق على مسألة القوة العسكرية بعد أن تكونوا

قد تبينتم مركزنا بالنسبة لها وسأبعث لكم بمذكرة فى هذا الموضوع وأرجو أن تخبرونى قبل سفرى عما إذا كنتم تبغون الاستمرار فى المفاوضة أثناء غيابى أو تفضلون بقاء المسألة حتى أعود وأعرض المسألة بحذافيرها على الوزارة. ولا أخفيكم أنى أفضل أن تنتهزوا فرصة غيابى للتكلم مع المستر لندسى وأعوانه فى باقى المسائل وأعدكم بأنه بعد عودتى من باريس يكون لنا اجتماعان أو ثلاثة — لأننى باق هنا إلى ٢ أو ٣ سبتمبر — ثم نعود فى أوائل أكتوبر لاتمام مهمتنا — هل يهمكم العودة إلى مصر فى ميعاد معين ؟

عدلى باشا — إنى لا أرغب بالطبع فى البقاء بلا مبرر ولكن بما أن الأمر متعلق بأهم ما عندنا من الشؤون فالزمن الذى تستدعيه المفاوضة لا يهم .

اللورد كيرزن — إن الحالة الآن بمصر حسنة والمسألة التى نشتغل بها هامة ويحسن أن نبذل كل ما يلزم من الوقت للبحث والتدقيق فيها من جميع الوجوه .

عدلى باشا — سأنتظر مذكرتكم الجديدة عن المسألة العسكرية وأرجو أن يكون فيها خير وأن تذلل بعض العقبات .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق .

(تبودلت بين عدلى باشا واللورد كيرزن بعد هذا الحديث كتب بشأن القوة العسكرية وردت بنصيها الإنجليزى والفرنسى فى مجموعة المذكرات ص   ) .

محضر الجلسة الثامنة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم الاثنين ١٥ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

طبقا لما كان منويا من قبل ، خابر دولة عدلى باشا بعد عودته من باريس المستر لندسى فى صبيحة هذا اليوم واتفق على أن يقابله بوزارة الخارجية فى الساعة الثالثة والربع وقد حصلت هذه المقابلة فى الميعاد المعين ودامت ثلاثة أرباع الساعة .

المستر لندسى — سألنى اللورد كيرزن تليفونيا صباح اليوم عن درجة تقدم المفاوضة فأجبته بأننا لم نجتمع بالوفد من عهد سفره ، لأن عدلى باشا كان هو أيضا فى باريس .

عدلى باشا — نعم لم نجتمع لأننى سافرت صبيحة اليوم التالى لإرسال كتاب اللورد الأخير ولا أخفى عليك أننى وزملائى رأينا عدم استئناف المفاوضة على الطريقة التى رآها اللورد ، وذلك مخافة أن يسبق إلى اعتقادكم أننا قبلنا نظريته فى موضوع القوة العسكرية ، إذ كان يصح أن يفهم من ذلك الكتاب أن المفاوضة فى المسائل الأخرى تفيد التسليم من جانبنا باقتراحاتكم فيما يتعلق بتلك القوة — وقد علمتم طبعا أنه ليس فى استطاعتنا قبول هذه الاقتراحات التى عبرنا عنها فى مذكرتنا بأنها هى والاحتلال سواء — والواقع أن الغرض الذى رمينا إليه بالكتاب الذى أرسلناه إلى اللورد لم يكن ما فهم منه من أننا نعمل على كسب بعض المسائل للنظر بعد ذلك فى التنازل عن البعض الآخر ، بل إن غرضنا كان لا يتعدى عرض المسائل كلها لنتبين ما هو مقبول منها وما هو غير مقبول ، أى أن نتبين مواضع الخلاف — ولذلك فوائد : (الأولى) أننا بعد تصفية المسائل التى ليس فيها خلاف نحصر مجهودنا فى إزالة ما يبقى من الخلف فى المسائل الأخرى ، (الثانية) أننا إذا عدنا إلى بلادنا أمكننا أن نقول لها إن الإنجليز رضوا بكيت وكيت ولم يرضوا بكيت وكيت مما نتمكن به من إيضاح أن المفاوضات لم تقف عند الصعوبة الأولى وأننا وصلنا فيها إلى أبعد حد ممكن ، (الثالثة) وهى فائدة للجانب الإنجليزى ، أن تتمكن مصر من تبين النوايا الحقيقية للحكومة الإنجليزية فلا يكون الخلف متسع المدى ، وعلى كل حال فإننا لم نقصد بما اقترحناه فى كتابنا أن نلزم الجانب الإنجليزى بما يكون قد وافق عليه فى حال عدم الاتفاق على ماعدا ذلك .

المستر لندسى — أنتم على حق فيما تقولون وإنى أعرف أن لورد كيرزن لا يرى فى الأمر غير هذا الرأى . وإنه لم يقصد مطلقا بالكتاب الذى أرسله إليكم أن استئنافكم للمفاوضة ملزم لكم بنظريته فيما يتعلق بالقوة العسكرية . وهو يميل إلى أن تتباحثوا فى المواضيع الأخرى معى دون أن يرتبط كلانا بنتيجة هذه المباحثة ودون أن يكون فى ذلك أيضا أى ارتباط لكم فيما يتعلق بموضوع القوة العسكرية وها أنا مستعد لأن أتباحث معكم فى كل المواضيع إلا اثنين وهما القوة العسكرية والعلاقات الخارجية إذ أنهما سيكونان ، كما فهمت من اللورد موضوع عرض خاص على الوزارة والمسائل التى يصح أن تدور عليها المناقشة هى : المندوب المالى والمندوب القضائى والامتيازات وتعويضات الموظفين الإنجليز الذين تستغنى مصر عن خدماتهم والسودان وقناة السويس والدستور ويدخل فى ذلك الكلام على حرية الأديان .

(ثم تبودل الكلام فى هذه النقط) .

المستر لندسي — فيما يتعلق بالمسائل المالية ستطلب إنجلترا من مصر التعهد بدفع الجزية التركية (ويركو الدولة العلية) إلى الدائنين المحول دفعها إليهم — وفيما يتعلق بالمحاكم والامتيازات لوحظ أن هذه المسألة عقبة تعترض سير المفاوضات . ومن المستحسن إبقاء الحالة على ما هي عليه مؤقتا ، وبعد أن يتم كل شيء وينفذ النظام السياسي الجديد يشرع بغير تعجل في المفاوضات الخاصة بإلغاء الامتيازات ويكتفي الآن بأن يصدر دكريتو بمد سلطة المحاكم المختلطة إلى أجل غير مسمى ويكون لمصر الحق في أن تضع حدا لهذا الأجل بإعلان سابق بمدة سنة للتاريخ الذي تحدده لذلك — وفيما يتعلق بالموظفين الإنجليز لا تعترض إنجلترا على حق مصر في تعيين موظفين أجانب من غير الإنجليز إذا شاءت ولكن الذي تطلبه هو ألا تستبدل بالإنجليز أجانب من جنسيات أخرى ، وستقترح ما تراه عادلا في شأن التعويض — وفيما يتعلق بقناة السويس تعتبر إنجلترا أن لها شأنا كبيرا في صيانتها . وبما أن مدة امتيازها ستنتهي بعد زمن غير بعيد فسيترتب على ذلك أن الشركة في الجزء الأخير من امتيازها تهمل القيام بما يلزم لوقايتها وحفظها من الأعمال الكبرى إذ لا يكون في استطاعتها استهلاك النفقة في وقت لائق ، ولذلك ستطلب إنجلترا الإقرار مبدئيا على مبدأ المفاوضة في أمر تجديد الامتياز توصلا إلى درء هذا المحظور .

أما فيما يتعلق بالدستور أيرى الوفد أن يذكر أمره بالمعاهدة ؟

عدلي باشا — يرى المصريون أن موضوع الدستور موضوع داخلي خاص بهم ، وأن اللورد ملنر إنما ذكره بمشروعه إثباتا لما تريده إنجلترا من التعاقد مع دولة ذات نظام ملكي دستوري .

المستر لندسي — إن الذي يهمنا من هذا الأمر بوجه خاص أن تضمن بمصر حرية الأديان .

عدلي باشا — لا تمانع مصر في شيء من مثل هذا الضمان وله نظائر في المعاهدات مع دول أخرى .

المستر لندسي — إذا شئتم المفاوضة فإني مستعد لها من الغد ويمكنني أن أشتغل صباحا ويمكنني أن أشتغل معكم كل يوم بل وأستمر أيضا في فصل الإجازات .

عدلي باشا — هل لا ترى أن تبلغ ملاحظاتنا هذه للورد قبل المفاوضة ؟

المستر لندسي — لا أرى لذلك من فائدة لأني أعرف تماما مرامي اللورد وأنه لم يقصد أن يلزمكم بشيء بكتابه — وأريد أن أعرف ما إذا كان الوفد جميعه سيحضر المفاوضات أو سيحضرها بعض أعضائه فقط لأهيئ المكان حسب عدد الحاضرين .

عدلي باشا — سأبحث ذلك مع زملائي .

المستر لندسي — أما من جهتي فسيكون معي المستر مري والمستر كوبر .

(وانتهى على ذلك الحديث) .

محضر الجلسة التاسعة

بين الوفد وبين المستر لندسى ومساعديه

فى يوم الأربعاء ١٧ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

حدد للاجتماع الساعة العاشرة والربع صباحا وفى تلك الساعة انتظم الجمع وأخذوا مجالسهم .

المستر لندسى — إذا وافقتم نبدأ عملنا بأن نراجع التحفظات واحدا بعد آخر وهى التحفظات التى أبديتموها فى الجلسة الأولى و بلغتمونا إياها كتابة وأرى أن ذلك خير طريقة للعمل .

(قرأ التحفظ الأول ، وهو المتعلق بإلغاء الحماية) : لا حاجة للكلام فيه فقد قبل هذا التحفظ بشرط الوصول إلى وضع اتفاق بين البلدين .

(ثم قرأ التحفظ الثانى) : إن هذا التحفظ يجرنا إلى البحث فى طريقة التصرف فى الامتيازات وشأنها فى العلاقات المستقبلة بين مصر و إنجلترا . وأظنكم تعرفون رأينا فى ذلك وفى وسعى أن أشرحه بشكل أتم مما فعله اللورد كيرزن إذ كانت عنايته مصروفة إلى مسائل أخرى .

مصر حريصة على الوصول إلى إلغاء الامتيازات وأرجو أن تعتقدوا أن إنجلترا تحرص كذلك على إلغائها إذ لا يشك أحد فى أن مصر لن يمكنها أن تتقدم وهذه القيود قائمة لها فى كل سبيل معترضة لها فى كل عمل هام و إنما الصعوبة فى طريقة الوصول إلى ذلك وقد رسم تقرير اللورد ملنر لذلك طريقا ولكننا بالتجربة أفضينا إلى الاعتقاد بأنه من الصعب جدا أن ننتهى إذا التزمنا مذهب اللورد فإن المعاهدات مع الدول لم تنته بعد ولا يرجى انتهاؤها قريبا . فالأولى إذن إسقاط هذه المسألة من المعاهـدة . على أننا سنستمر على المفاوضة مع الدول بشأن إلغاء الامتيازات وسيكون لديكم الوقت الكافى لبحث مشروعات القوانين التى يستلزمها ذلك الإلغاء . ومن المحتمل أن يكون كلانا مستعدا فى وقت واحد . فترون من هذا أننا نوافق على عدم تعليق نفاذ المعاهدة بيننا على الفراغ من مسألة الامتيازات .

عدلى باشا — كما ذكرت لك فى حديثى السابق نحن لا نريد أن يعـد دخولنا اليوم فى حديث جديد قبولا أو ميلا إلى قبول رأيكم فى المسألة العسكرية .

المستر لندسى — طبعا هو كذلك .

عدلى باشا — ألا ترى أنه لا محل لأن نتكلم عن الامتيازات فى المعاهدة ؟

المستر لندسى — أعتقد أن هذه أبسط طريقة . والذى أقصده هو أنه لا يمكننا أن نسير بحسب الطريقة التى اقترحتها لجنة ملنر .

عدلى باشا — مصر أيضا اعترضت على هذه الطريقة وطلبت إشراكها فى المفاوضة مع الدول كما اعترضت على تعليق نفاذ المعاهدة ، ومهما يكن من رغبتنا فى إلغاء الامتيازات فإننا لا ننكر أن الأخذ بطريقة ملنر يترتب عليه تأخير التسوية بيننا .

رشدى باشا — معنى حديثنا هو أن إنجلترا لا تحل فى المعاهدة محل الدول فى امتيازاتها .

المستر لندسى — إن تقرير لجنة ملنر يقدّر وضع تصريح صريح فى المعاهدة بهذا المعنى أى بمعنى حلول إنجلترا محل الدول ونحن لم نعدل عن هذا الغرض ولا أرى أن المعاهدة تنافيه .

رشدى باشا — لم أقصد أن أقول إن المعاهدة تنافيه ولكن الذى أقصده هو أن مسألة إلغاء الامتيازات أمر يتفق عليه فيما بعد .

عدلى باشا — سيكون أثر ترك المسألة الآن أننا عند الاشتغال بها بعد المعاهدة نتساعد فى الوصول إلى حلها .

المستر لندسى — اقتراحى سلبى محض .

رشدى باشا — بعد المعاهدة سنسعى فى تعديل الامتيازات وما دام لنا التمثيل الخارجى فسيسهل علينا ذلك .

المستر لندسى — لم نتكلم عن ذلك .

عدلى باشا — لا نمزج بين الأمرين، وواقع الحال هو أننا إذا كنا اثنين يتساعدان كان الأمل فى الاتفاق أقرب ، ثم إنه مما يسهل الحصول على رضى الدول أن تكون مصر راضية عما يعرض عليها راغبة فيه ، وحينئذ لا محل لبقاء النص الذى هو موضوع هذا التحفظ .

المستر لندسى — إن هناك عدة مواد من المشروع تتأثر بحذف الإشارة إلى الامتيازات (وذكر الفقرة الخامسة من المادة الرابعة وهى المتعلقة بحق المعارضة فى التشريع (Veto) والمادة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة وغيرها) .

ويكون مفهوما بيننا أن إنجلترا ستستمر فى المفاوضة بشأن هذه الامتيازات . أما القدر الذى تشترك به مصر فى هذه المفاوضات فمسألة ينظر فيها .

عدلى باشا — ولكنكم ستتفاوضون على أساس لم يتفق عليه . فإن أساس المفاوضة هو النظام الجديد الذى يطلب تلقاءه إلغاء الامتيازات وهذا لم يتم الاتفاق عليه بعد .

المستر لندسى — لانزاع فى أنه يجب أن يكون لكم علم بما يجرى حتى على تقدير عدم اشتراككم فى المفاوضة والذى يبقى معرفته هو كيفية التوفيق بين عمل الفريقين ، وتذكرون أننا عند تأليفكم الوزارة عرضنا عليكم مشروع الاتفاق مع إيطاليا وملاحظات إيطاليا عليه وكنا عرضناه من قبل على وزارة نسيم باشا إلا أنها امتنعت عن النظر فيه باعتباره مسألة سياسية خارجة عن نطاق عملها الإدارى .

عدلى باشا — الأفضل على أى حال ألا يتعرض فى المعاهدة لذكر شىء عن الامتيازات .

رشدى باشا — مع التحفظ بأنه إذا كانت إنجلترا تستمر فى المفاوضة فيكون ذلك باتصال مستمر معنا .

عدلى باشا — نعم لأن كل مايعمل فى هذا الصدد يراد تنفيذه بالقانون المصرى يجب أن ترضى به مصر .

المسترلندسى — هذا صحيح (Ab Absurdo) فإننا لايسرنا أن نبرم ثلاث عشرة معاهدة مع ثلاث عشرة دولة ثم إذا رأت مصر أن تنكرها وتأباها سقطت هذه المعاهدات وضاعت مجهوداتنا .

(ثم قرأ التحفظ الثالث والرابع) : يرد على هــذين التحفظين ما قلناه الآن بشأن الامتيازات ويتعلق بهما أيضا مسألة التمثيل الخارجى وقد اتفقنا ألا نتعرض لها فى هذه الجلسة .

عدلى باشا — يجب على أى حال أن تكون مصر طرفا متعاقدا وهــذا واجب حتى مع الحالة الحــاضرة .

المسترلندسى — واضح أن الاتصال واجب وأرى أن هــذه المسألة تتعلق بالشكل والإجراءات أكثر ممــا يتعلق بالموضوع .

رشدى باشا — حتى مع عدم وجود ممثلين لنــا فى الخارج يمكن لمصر أن تكون طرفا متعاقدا بواسطة وزير خارجيتها .

المسترلندسى — أو بواسطة وزير خارجية إنجلترا بحسب نظام الحماية الحاضر ؟

عدلى باشا — (بعد تلخيص المناقشة) : أما التحفظ الأول فسلم به بشرط الوصول إلى اتفاق ، أما الثانى فهو فى محله إذ لايجوز أن تذكر صيغة فى المعــاهدة من مقتضاها أن مصر تعترف بحقوق غير التى ورد ذكرها فى المعــاهدة نفسها ، وهذه الفكرة مردودة من نفسها ولم تكن لتخطر على بال لولا أن الصيغة التى استعملت تركت محلا للقول بها فلا خلاف فى هذه المسألة ، أما التحفظان الثالث والرابع فهى مسائل و إجراءات يتفق عليها بعد المعاهدة .

المسترلندسى — (بعد أن أثار مسألة المندوب القضائى) : ذكرتم أن هناك ارتباطا وثيقا بين وجوده و بين نظام المحاكم المختلطة و إلغاء الامتيازات فهل لكم ملاحظات بصدده بمناسبة الحالة الجديدة التى نتباحث اليوم على أساسها ؟

عدلى باشا — كانت مسألة المندوب القضائى فى نظر لجنة ملنر جزءا من كل وواحد من مجموع ضمانات ترمى إلى تأمين الأجانب عوضا عن الامتيازات بعد إلغــائها ، وحيث إن مسألة الامتيازات ستترك الآن بلاحل مباشر فلا وجه لتقديم ضمانة جديدة من الآن مادام عمل المحاكم المختلطة سيستمر كما كان وما دام الأجانب متمتعين بباقى امتيازاتهم ، ثم إن الأجانب لم يفكروا قط عند إنشاء المحاكم المختلطة و بعدها فى طلب ضمانة من هذا القبيل .

المسترلندسى — أفهم أنه مادام لايمكن القبض على الأجانب ومادام التشريع والقضاء يجريان على قواعد مرسومة فالخوف من المظالم أقل مما إذا ألغيت الامتيازات وأطلقت يد المصريين فى أمور الأجانب ولكنى لاأظن الأجانب يقبلون الاستغناء عن المندوب القضائى أو أن الحكومة الإنجليزية تسلم بذلك فإن المظالم التى يمكن وقوعها مع هــذا قد تجعل حياة الاجنبى مستحيلة ، ناهيك بالمظالم الإدارية .

عدلى باشا ورشدى باشا — (ذكرا أنه فى وسع الممثل الأجنبى أن يحمى التابعين له وأن يدافع عنهم) .

المسترلندسى — ولكن التمثيل السياسى لايمنع من وقوع المظالم .

رشدى باشا — ماذا تكون اختصاصات هذا المندوب القضائى ؟

المسترلندسى — أن يطلع على الأشياء بنفسه وأن ينصح بما يرى وأن يحقق و يتبين مما يجرى .

عدلى باشا — ماذا الذى يعمله أو يراقبه هـذا المندوب ؟ وددت لو تحدد المسألة بشىء من الضبط والدقة ، أيتعرض للتشريع أم ينصح بتدابير عامة ؟ أيكون له حق إبداء الراى من تلقاء نفسه يكون مراقبا للإدارة العـامة ؟

المسترلندسى — يجب أن يكون له الحق فى أن يطلب من الوزير المصرى بقوّة أن يمنع وقوع المظالم وأن يكون له أن يشير على ذلك الوزير بما يرى اتخاذه من التدابير .

رشدى باشا — أتقصد بالتدابير التى يشير بها ، التدابير المـانعة أو الرادعة ؟

المسترلندسى — لايهمنى تحـديد أيهما وأرى أنه إذا كان يرى أن شيئا سيحصل ولا يطلب من الوزير منع حصوله فيكون مخطئا بل مغفلا .

رشدى باشا — إذا كان الذى يتعرض له هو التشريع فإن اقتراحكم يقع منافيا لمسئولية الوزارة أمام البرلـان .

المسترلندسى — أترى أنه يجوز أن يمنع رجل من الاعتراض إذا وجد له محلا ؟

رشدى باشا — نحن لاينقصنا الخبراء القانونيون .

عدلى باشا — لا أرى مع هذا كله ضرورة لوضع شخص خصيص بذلك .

المسترلندسى — إذا اتفق أن الإدارة المحلية تكره أجنبيا فإنها قد تجعل الحياة عليـه مستحيلة ، قد توقف مثلا وابور الرى فى وقت غير مناسب وتضيع عليه بذلك مصالح جمة .

رشدى باشا — هذا نوع من المظالم يكفى فيـه الاحتجاج السياسى ، والتقاضى أمام المحاكم المختلطة بعد ذلك كفيل بتعويض الأجنبى عما لحقه من الضرر .

عدلى باشا — عمليا ماهى حدود التداخل باسم الأجانب لأنى أرى أن التكييف الذى يكيف به اختصاصات المندوب القضائى يجر إلى رقابة كل المصالح .

المسترلنـدسى — نحن نريد أن نحبب إليكم وأن نسهل عليكم مهمتكم ولكن هناك حدا أدنى لايمكننا النزول عنه .

عدلى باشا — الاعتراض على المندوب القضائى قوى جدا فى مصر ولا أمل لنا فى أن نرضيهم بهذا التفسير وما دام اختصاص المحاكم المختلطة باقيا على حاله وما دام الأمر فيما عدا ذلك سيجرى كما كان يجرى قبل المعاهدة فلا أرى وجها لهذه الضمانة الجديدة .

رشدى باشا — يمكن أن يفهم وقوع المظالم فى حالة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة ومده إلى القضايا الجنائية ولكن لا محل للكلام فى احتمال وقوع شىء من ذلك والمناقشة فيما يجب اتخاذه تلقاء ذلك من الضمانات مع بقاء المحاكم القنصلية وعدم نقل اختصاصها إلى المحاكم المختلطة .

عدلى باشا — أما وهذا النقل سوف لا يتم بمقتضى المعاهدة فلا يبقى إلا البحث فى المظالم التى يمكن أن تقع من رجال الإدارة وفى هذا النوع من المظالم يكفى احتجاج الممثل السياسى للدولة التابع لها الأجنبى لدفع مظلمة لم يكمل وقوعها بعد كما أن التقاضى أمام المحاكم المختلطة كاف للتعويض عن كل ضرر وقع فعلا ولكن هذا المندوب سينتهى أمره بأن يراقب كل فروع الإدارة .

صدقى باشا — كيف يصل إلى العلم بما يريد أن يشير بشأنه ؟

عدلى باشا — ألا ترى أنه سيتداخل فى كل الوزارات .

المستر لندسى — لا تعنينى إلا حالة المظالم ولا يهمنى بعد ذلك فى أى جهة أو مصلحة حصلت تلك المظالم .

رشدى باشا — هل المظالم التى تعنيها ضد أشخاص الأجانب أم ضد مصالح الأجانب فإن كانت المصالح فإن الاحتجاج السياسى والمحاكم المختلطة كفيلان بحمايتها .

المستر لندسى — المقصود هو منع حصول الاعتداء . لا التعويض عنه بعد حصوله بقضايا طويلة .

صدقى باشا — كيف يصل هذا الموظف الذى تسمونه بأنه قضائى إلى العلم بما يمس الأجانب فى كل مصلحة من المصالح . لا أرى لذلك طريقا إلا التبليغ وسيترتب على إشاعة حقه فى التداخل أنه سيتداخل فى عمل كل مصلحة وقد يحتاج إلى إجراء تحقيق ويترتب حتما على هذا التداخل اضطراب فى العمل .

المستر لندسى — لا تقنعنى هذه الحجة تماما .

رشدى باشا — ولكن ما تقترحونه يفضى إلى تداخل عام مطلق فى كل أحوال البلد .

المستر لندسى — هذه مجرد ألفاظ وهى لا تمنع من حصول المظالم .

رشدى باشا — ولكن الاستقلال الذى ستعترفون به من بعد ذلك سيكون هو أيضا لفظا فارغا .

المستر لندسى — لا يهمنا أى شكل تتخذه هذه الضمانات . ولكن الذى يهمنا ضمانة تؤمن الأجانب إذ هم خائفون حقيقة .

عدلى باشا — كل مايخشاه الأجانب هو إلغاء الامتيازات وإذ كانوا لم يتنازلوا عن شيء ، فماذا عساهم يطلبون ، وقد يطمعهم هذا فيطلبون شيئا آخر عند ما يسألون الموافقة على إلغاء الامتيازات.

المستر لندسى — لا بل يخشون الإدارة الأهلية المحضة وقد حاولت وحاول اللورد كيرزن من قبلى أن نوضح هذه المسألة والواقع أن الذى كان يطمئن الأجانب هو الامتيازات واشتراك الإنجليز فى الإدارة ، ولا شك أنه كانت تقع مظالم كثيرة على الأجانب لو لم تكن إنجلترا مشرفة على الإدارة المصرية .

رشدى باشا — قبل الاحتلال كانت المظالم واقعة على المصريين وحدهم بسبب حكومتهم المطلقة فى حين كان الأجانب فى أمن وسكينة بسبب امتيازاتهم .

المستر لندسى — قد حاولت أن أبين لكم كل وجهة نظرنا .

رشدى باشا — ألا تذكرون لنا نصا نتناقش على أساسه ؟

المستر لندسى — قد أرسلنا لكم النص .

رشدى باشا — ولكنه مبهم غامض .

المستر لندسى — وهذا ما يجب أن يكون .

عدلى باشا — الذى يتلخص من هذه المناقشة أنكم تشتدون فى الحصول على المندوب القضائى أو ضمانة معادلة له .

المستر لندسى — أنا لا ألتزم فى كلامى نصا معينا وإنما الذى يعنينى هو الموضوع نفسه ويصح أن يعرف اختصاص هذا المندوب بصورة أخرى (ثم أردف مازحا) وإنى لأستحى من اقتراح شيء بعينه لأنى أخشى أن رشدى باشا يرفع يديه ويقول هذا مستحيل القبول .

عدلى باشا — ولكن هناك شعورا عاما ضد وجود هذا الموظف . (ثم أشار إلى الخلاصة العامة من تقرير لجنة ملنر ملفتا النظر إلى ما جاء فيها من وجوب حكم المصريين بالمصريين) .

المستر لندسى — ليس لى اعتراض على ذلك ما دام الأجانب يعملون فى أمن من أنهم بالرغم من نقص النفوذ الإنجليزى سيعيشون فى دعة وسكينة .

عدلى باشا — المسألة أكثر من نقص نفوذ لأن المفهوم أن تكون إدارة أمورنا حرة .

المستر لندسى — نعم ، هو انتزاع نفوذ .

عدلى باشا — طبعا سيكون لإنجلترا نفوذ أدبى ولكن إدارة البلاد تكون حرة مع تأمين الأجانب على مصالحهم . أما التشريع فنترك الآن ما يتعلق به وندعه على طريقته الحالية حتى تعدل . وأما الإدارة فتقولون إن الأجانب ألفوا الحالة التى أنشأها الاحتلال فى الإدارة المصرية مدى الأربعين سنة الماضية ، وإنى لأوافقك على ذلك فإن الضمانة الكبرى للأجانب وهى الضمانة التى كانوا يسكنون إليها ويطمئنون هى الامتيازات وهى مجموع متماسك الأجزاء ونحن لانمسه الآن فإذا قدمتم له فى شأن من الشؤون ضمانة غير ماتعطيه الامتيازات فربما استندوا إليها ليطلبوا ضمانة أخرى وامتيازا جديدا حينما يطلب منهم الموافقة على إلغاء الامتيازات .

رشدى باشا — يصح أن يذكر فى المحالفة أنه فى حالة إلغاء الامتيازات ينظر فى ترتيب الضمانات اللازمة.

المستر مرى — الاتفاق مع الدول بشأن إلغاء الامتيازات سائر فى طريقه ويجب أن يكون مسلما بوجود المندوب القضائى للحصول على رضى الدول بالتنازل عن امتيازاتها .

عدلى باشا — ولكنك لم تحصل على إلغاء الامتيازات بعد فإذا منحتهم ضمانة غير الامتيازات منذ الآن فسيطلبون أكثر منها عند ما يسألون الموافقة على التنازل عن امتيازاتهم .

المستر مرى — لو كانت مصر اليوم كما كانت فى سنة ١٩١٥ لما كان أسهل علينا من أن نقول للدول تعال انظرى ما ترتع فيه البلد من رخاء وما يتمتع به الأجانب من أمن واطمئنان ولطلبنا منها أن تتنازل عن امتيازاتها بلا أقل عوض عنها مكتفين بأن نطلب منها أن تشاهد الواقع وتقدره قدره ولكن مصر ليست فى الحالة التى كانت فيها فى سنة ١٩١٥ ، فإننا نطلب من الدول أن تتنازل عن امتيازاتها فى الوقت الذى نعلنها فيه بأن حالة مصر السياسية ستتغير . وطبيعى أن تجيبنا الدول على ما نطلبه من تنازلها عن امتيازاتها — كيف نتنازل عنها ومركز مصر السياسى سيتغير ، لا بل نريد أن نستبق امتيازاتنا ولو استطعنا لاستزدنا عليها . فلا يبقى لنا جواب إلا أن نقول إننا حصلنا على ضمانات كافية هى هذه ، فلتطمئنوا . والدليل على صحة نظرنا أننا حصلنا على موافقة خمس دول على إلغاء الامتيازات وها نحن ساعون للحصول على الباقى .

رشدى باشا — لابأس مع ذلك من وضع صيغة بمعنى أنه فى حالة إلغاء الامتيازات ترتب الضمانات اللازمة وفى هذا الرد الكافى على اعتراضك .

المستر مرى — ألفت نظركم من جديد إلى ما قاله المستر لندسى من أن الذى أمن الأجانب فى الأربعين سنة الماضية هو النفوذ الإنجليزى فى الإدارة المصرية .

عدلى باشا — حينئذ طلب تعيين المندوب القضائى قائم سواء ألغيت الامتيازات أو بقيت .

المستر لندسى — طبعا لايمكننا الحصول على إلغاء الامتيازات من يوم لآخر وأنتم لا ترغبون طبعا بقاءها إلى الأبد .

عدلى باشا — يقينا لانريد ذلك .

المستر مرى — إن اليد التى تطلب إلغاء الامتيازات يجب أن تكون هى التى تقدم الضمانة .

عدلى باشا — لما كان إلغاء الامتيازات جزءا من المعاهدة كان المندوب القضائى إحدى الضمانات التى يستعاض بها عن الامتيازات فكانت المسألة مساومة ولكن الذى يراد الآن هو أن يكون للأجانب المندوب القضائى بدلا من النفوذ الإنجليزى فى الإدارة المصرية فإذا ألفوا ذلك ثم طلب إليهم بعد ذلك التنازل عن امتيازاتهم فسيكون لهم طلبات جديدة علينا غرمها ويتلخص الموقف الآن فى أننا نقدم شيئا للأجانب دون أن نطلب منهم عوضا عنه فى حين أنه بحسب وضع المسألة فى تقرير لجنة ملنر كان كلا الفريقين يعطى بيد ويأخذ بالأخرى .

(ثم انتقل عدلى باشا إلى مسألة المندوب المالى) :

بحسب الأساس الجديد سيبقى صندوق الدين ، فلنا أن نتساءل إذن عن وجه بقاء المندوب المالى معه وليست المسألة نظرية فإن اختصاصات صندوق الدين كانت الوسيلة الوحيدة لتبرير وجود المندوب المالى فى نظر المصريين .

المستر لندسى — تسلمون طبعا بأنه سواء بقى صندوق الدين أو ألغى فإن الضمانات التى يمثلها ذلك الصندوق ستبقى باعتبارها عقدا مع الدائنين .

عدلى باشا — نعم نسلم بذلك وليس لدينا مانع فوق ذلك من أن يقوم إنجليزى بهذه الضمانة .

المستر لندسى — إن صيغة الاقتراح المقدّم منكم تقصر اختصاص المندوب المالى فيما يتعلق بإبداء الرأى والمشورة على ما كان داخلا فى اختصاص صندوق الدين .

صدقى باشا — (قرأ له الصيغة وبين له أن المندوب المالى أجيز له إبداء آرائه بسبب معلوماته الفنية على العموم) .

رشدى باشا — أقترح بالنسبة للمندوب المالى ما اقترحته بالنسبة للمندوب القضائى وهو أن يقال "فى حالة إلغاء صندوق الدين يتولى أعماله مندوب مالى" .

المستر لندسى — أنا أرضى بان يذكر أن موظفا إنجليزيا يرث اختصاصات صندوق الدين .

المستر مرى — كان النفوذ الإنجليزى ظاهر الأثر ملموس الفعل فى الإدارة المصرية فإذا خلت منه الإدارة فسينتج عن ذلك فراغ وسيفتقده الأجانب ثم لا يلبثون أن يحاولوا الحصول على امتيازات جديدة تسدّ مسدّه وليس ما يمنع من تصوّر نجاحهم فى ذلك ، فقد حصلوا من قبل على الامتيازات نفسها ولذلك يجب أن يقوم مقام هذا النفوذ نظام المندوبين القضائى والمالى لاتقاء منح تلك الامتيازات من جانب ولتأمين الأجانب من جانب آخر .

رشدى باشا — ولكن الحالة بالنسبة للأجانب باقية كما كانت ببقاء الامتيازات .

صدقى باشا — ليس من جديد إلا أن الإدارة ستكون حرّة فاقتراح تعيين المندوبين يرمى إلى سلبها هذه الحرية .

عدلى باشا — إذا لم يكن لوجود المندوب المالى أساس من اختصاصات صندوق الدين فإن وجوده هو بقاء السلطة الإنجليزية ، وقد بنى على اختصاصه بأعمال صندوق الدين جواز إبداء رأيه فى المسائل الأخرى ولكن المندوب المالى سيصبح فى الاقتراح الجديد موظفا بلا سبب يبرر وجوده ، فللمسألة وجه مختلف عما كان لها ، وظاهرة ينفر منها المصريون خصوصا وأنهم لم ينسوا عهد المستشار المالى وكيف أن اختصاصاته كما وصف فى جواب تعيينه بعيد كل البعد عن اختصاصه الفعلى الآن . (ثم سأل المستر لندسى: أترى صعوبة خاصة فى فصل مسألة صندوق الدين من باقى الامتيازات ؟) .

المستر لندسى — لا أرى كيف نتفق مع فرنسا وايطاليا فليس لدينا الآن إلا أساس ضئيل جدا لفتح الكلام مع هاتين الدولتين وقد كانت الحماية تمهد لنا السبيل لذلك فى الماضى .

عدلى باشا — أرى أن السبيل إلى فتح الكلام ميسور فقد يقال كما قد فرضنا فى الماضى حماية وقد حصلنا الآن على اتفاق فيه الضمانات الكافية .

المستر مرى — إن الدول تريد تجربة تصرف المصريين فى النظام الجديد لتتبين صلاحية ذلك النظام .

عدلى باشا — النتيجة التى تتلخص من هذا الحديث هى أن النظامات الدولية باقية مؤقتا و يراد وضع اتفاق مع بقاء هذه النظامات بحيث يكون هذا الاتفاق مهما لإلغائها .

المستر لندسى — الغرض أن يمكن المصريون من حكم أنفسهم مع بقاء الأجانب فى أمن على مصالحهم .

صدقى باشا — ولكن صندوق الدين لا علاقة له بالامتيازات .

عدلى باشا — ولكن على أى حال لا يتوقع الفراغ من المفاوضات بشأنه فى شهر أو شهرين .

صدقى باشا — يجوز إذن أن يكتفى بصيغة شرطية .

عدلى باشا — أظن أن وضع صيغة بمعنى أنه فى حالة إلغاء صندوق الدين ينظر فى أن يقوم مقامه فى اختصاصه مندوب مالى يؤدى الغاية .

المستر لندسى — ولكنه قد لا يكون حسنا بالنسبة لكم أن تقيدوا أنفسكم بشرط لا يمكنكم أن تتصوروا كنهه .

عدلى باشا — ولكن كيف يمكننا إذن أن نفسر مبدأ تعيين مندوب مالى ليس له من اختصاصات صندوق الدين شىء .

المستر مرى — التفسير فى الشرح الذى شرح به عدلى باشا الطريق للفاوضة مع فرنسا و إيطاليا فى إلغاء صندوق الدين — وهو أن إنجلترا كانت لها حماية وقد استعيض عنها باتفاق بينها و بين مصر ضمن كل الضمانات اللازمة والمندوب المالى إحدى هذه الضمانات .

صدقى باشا — الواقع أن الذى يهم الأجانب من الوجهة المالية هو مسألة الضرائب وهم فى وقاية من هذه الوجهة بالامتيازات وحدها .

المستر لندسى — ليس ذلك كل ما يهم الأجانب فإنهم يهمهم أيضا ملاءة المالية المصرية وتعلمون أن تأخر المالية وارتباكها لا يقع دفعة واحدة و إنما يقع بالتدريج و بصورة غير محسوسة على مدى زمن طويل .

صدقى باشا — إذا كانت مصر قد ساء حالها فى الماضى من الوجهة المالية فإن المرجع فى ذلك إلى حكومتها المطلقة (ذات الهوى) إذ ذاك ، ولكن حكومة نظامية ذات دستور قد لا تكون المثل الأعلى لحسن السياسة المالية ولكنها لا تهوى على أى حال إلى دركات الخراب والإفلاس .

المستر لندسى — أنتم أشد تفاؤلا فى هذه المسألة من الأجانب . فهم يقولون إن الرقابة الإنجليزية جعلتنا مطمئنى الجانب ، فإذا رفعت فإنا لا نأمن بعد ذلك إلى أى غاية تسوقنا الإدارة المصرية .

صدقى باشا — ولكن ما جبل عليه المصريون من طبع الاقتصاد يبعد كل خطر من الإسراف والتبذير وما يتبعهما من الإفلاس .

عدلى باشا — فهمنا أنكم لا تريدون بالمندوب المالى أن تكون له رقابة وأن كل شأنه أن يهيب بنا إذا أحدق الخطر .

المستر لندسى — هو ذاك ، ويراد أيضا أن يحاط علما بمـا يجرى ، ومعنى ذلك أن الوزير يمكنه من الوصول إلى العلم بمـا يجرى (وذكر حق الوصول الذى يلهج به اللورد كيرزن دائما) : إن هذا ضرورى جدًا .

صدقى باشا — لا اعتراض لنا على حق الوصول — ولكن كان الأساس فى ذلك الحق أن المندوب المـالى ستؤول إليه اختصاصات صندوق الدين .

عدلى باشا — يسرنا أن يكون لدينا خبير مالى يفيدنا بنصائحه و إرشاداته . ولكن موظفاينص عليه فى معاهدة ماذا يكون شأنه وكيف نبرر وجوده أمام المصريين ؟

المستر لندسى — أذكر أن مديرا قال لى يوما حبذا لو عينتم لنا حاسبا فى كل مديرية .

رشدى باشا — هذا المدير مغفل . (ضحك) .

المستر لندسى — إذا كان المدير مغفلا فقد يخشى الأجانب من أمثال هؤلاء المديرين .

رشدى باشا وصدقى باشا — (قالا : لاتنس أننا لم نكن أحرارا فى اختيار المديرين) .

(ثم عاد الحديث أدراجه وأجاب المستر لندسى على ملاحظة عدلى باشا) .

المستر لندسى — أنتم الذين شددتم فى تكييف العلاقة بين مصر و إنجلترا بصورة معاهدة .

عدلى باشا — لا نشدد فى ذلك . وأظن أن المعاهدة هى النظرية الإنجليزية ، أما نحن فيكفينا الاعتراف باستقلالنا والتصريح بإلغاء الحماية .

المستر لندسى — المهم أن نختار ألفاظا مرنة .

(ثم قرأ التحفظ السادس وهو متعلق بحق مصر فى إبرام المعاهدات) .

عدلى باشا — أظن أن اللورد كيرزن لم يعترض على هذا التحفظ .

المستر لندسى — والسودان ؟ ألا ترون أن نتكلم فيه يوما ؟

عدلى باشـا — هذه مسألة طويلة ، نرجئها إلى يوم آخر .

المستر لندسى — هناك مسألة ذكرتها لعدلى باشا فى حديثى السابق وهى أن النظام الجديد يقضى بنقص النفوذ الإنجليزى ونقص عدد الموظفين الإنجليز وهذا ما نوافق عليه ولا نمانع فيه ، ولكن الذى لا يسعنا الموافقة عليه هو أن يستغنى عن موظفين إنجليز ليحل محلهم أجانب من جنسيات أخرى ، ولذلك نريد أن توضـع رقابة على تعيين الأجانب محل الإنجليز . ويحسن أن يذكر مثـلا ألا يعين أجنبى غير إنجليزى فى وظيفة بغير رضى المندوب السامى .

عدلى باشا — هذا كثير فإن فى هذه الصيغة مساسا بالسيادة المصرية . ثم إنه قد تعرض حالات صغرى لا يعقل أن تكون محـل مناقشة أو حديث مع ممثل إنجلترا ، على أننا متفقون على الموضـوع من حيث عدم استبدال الإنجليز بغيرهم من الأجانب .

المستر لندسى — لست أفكر فى منع تعيين الأجانب فيما يصلحون له و إنمـا الذى لانرضاه هو أن يرفت موظف إنجليزى ليعين أجنبى آخر محله .

صدق باشا — هذا ما لا نريده ولا نفكر فيه .

المستر لندسى — أخبرتنى مصلحة البوسته الإنجليزية أن لها اقتراحا يتعلق بالأسلاك التلغرافية فى البحر ومحطات التلغراف اللاسلكى وسنحضر مذكرة من هذا الاقتراح ونرسلها لكم (وقد أرسلت فعلا وأوردت فى مجموعة المذكرات ص) .

كذلك يجب أن تتعهد مصر بأن تدفع قروض تركيا التى كانت مضمونة بالويركو .

صدق باشا — إن مركز المسألة فيما يتعلق بديون تركيا المحال بها على مصر هو ما يأتى :

قبل الخديوى توفيق أن يدفع لدائنى تركيا ٢٨١,٠٠٠ جنيه إنجليزى تقريبا سنويا وتنتهى مدة هذه الحوالة فى سنة ١٩٥١ — وقبل الخديوى عباس حوالة بمبلغ ٣٢٩,٠٠٠ جنيه وكسور تنتهى فى سنة ١٩٥٥ والحوالة فى كل من المسألتين صادر بها أمر موقع عليه من الخديوى والأولى لم يوقعها مع الخديوى أحد . أما الثانية فموقعة من رئيس حكومته ووزير ماليته . أما الباقى من الويركو وقدره ٧٢,٠٠٠ جنيه فإن مصر تدفعه أيضا إلى دائنى تركيا ولكن بغير تعهد من أحد . أما بالنسبة للمبلغين الأول والثانى فيصح لمصر أن تقول إن تعهدها مرتبط بوجوب دفع الويركو ، وما دام هذا الويركو قد ارتفع عن كاهلها فهى غير مطالبة بشىء وفى صيغة الأوامر الصادرة من الخديويين ما يدل على ذلك . أما مبلغ الـ ٧٢,٠٠٠ جنيه إنجليزى فيصح لمصر أن تتخلى عن دفعه من الآن لعدم ارتباطها بشىء فى شأنه ولأن الحوالة فيما يتعلق به لم تصدر إلا من تركيا فقط وذلك بصدد دينها الذى اقترضته فى سنة ١٨٥٥ ، ويلاحظ أيضا بخصوص هذا الدين — بحسب المعلومات التى لم يكن لدى الوقت الكافى للتثبت من صحتها — أنه باق من هذه السلفة ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه وكانت تركيا قد أنشأت اعتمادا لاستهلاكه قدره ١ ٪ من الدين فكفت عن هذا الاستهلاك منذ سنة ١٨٧٥ ولم يطالبها الدائنون بالقيام بالاستهلاك ، ولو لم يسكت الدائنون عن المطالبة بدفع قيمة الاستهلاك لكان الباقى من دين سنة ١٨٥٥ استهلك ، ولما كانت مصر الآن مطالبة بأى شىء من جراء هذا الدين — إذن فلا يصح أن تطالب مصر بنتيجة تفريط غيرها .

عدلى باشا — إنى لم أفحص هذه المسألة بعد ولكن الذى أظنه أن مصر تعهدت بأن تدفع إلى دائنى تركيا مبلغ الويركو بدلا من دفعه إلى تركيا نفسها . وعلى ذلك لا يكون فى هذا التزام من مصر بالديون نفسها وإنما هى طريقة الدفع غيرت فقط ولذلك أتساءل عما إذا لم يكن الويركو قد سقط الحق فيه بسقوط سيادة تركيا .

صدق باشا — أنضم إلى هـذا الرأى — إن تعهد الخديويين عن نفسيهما وعن أعقابهما من بعدهما محدود بقيام السيادة التركية .

المستر لندسى — قد يجوز أن يفسر التزام مصر بالقروض التى يضمنها الويركو بالقاعدة المعروفة التى تقضى بأنه عند انفصال بلد من آخر يحتمل البلد المنفصل جزءا من الدين العام .

صدق باشا — ولكن مصر كانت تتمتع بحكم ذاتى جعل ماليتها وديونها مستقلة تمام الاستقلال عن مالية تركيا وديونها ولم تكن تركيا تنفق شيئا على مصر فلا وجه لاحتمالنا نصيبا من ديونها خصوصا وأن الديون التى يدفع الويركو سدادا لها لم يلحظ فيها هذا المعنى الذى تشيرون إليه .

عدلى باشا — أذكر أن لبلغاريا حالة شبيهة بحالة مصر فقد انفصلت من تركيا وكان لمسألة الويركو تسوية يحسن مراجعتها .

المستر لندسى — يصح أن نكيف التزام مصر بالقروض التى حوّل إليها الويركو بصورة أخرى وهو أن الخراج الذى كان يجب على مصر لتركيا لأجل غير محدد تحوّل وأصبح محدّدا .

صدقى باشا — هذا تكييف خيالى لم يلحظ فيه جانب الواقع .

عدلى باشا — ولكن مبلغ القروض التى استخدم الخراج لتسديدها مبلغ كبير فهل هــذا الأمر يهمكم بصفة خاصة ؟

المستر لندسى — لا وإنما يهم حملة الأسهم الأجانب .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة ١٢

محضر الجلسة العاشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى يساعده المستر مرى

فى يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

عقدت الجلسة فى الساعة العاشرة والربع صباحا وحضرها عدلى باشا بمفرده وحضرها مع المستر لندسى المستر مرى وقد جرى الحديث فى الموضوعات التى دار بشأنها البحث فى الجلسة الماضية . أما الموظف القضائى فقد قال فيه عدلى باشا إنه لن تقبل مصر وجود هذا الموظف لأنه إما أن يتسلط على الإدارة جميعها أو أن يصبح ولا عمل له . أما الأولى فلا قبل لنا بقبولها ، وأما الثانية فلا ترضيكم ويكون أمرها غريبا بالنسبة لموظف ينص على وجوده فى معاهدة . ويهمنا تحديد ماتقصدون بوجود هذا الموظف . أنتم لاتفكرون طبعا فى إنشاء رقابة على الإدارة المصرية وأظنكم لاترمون لأكثر من تسكين روع الأجانب وتطمينهم . فأمن المستر لندسى على ذلك وقرر أن الغرض منه تطمين الأجانب . فقال عدلى باشا : فلنبحث إذن فى الوسيلة التى تؤدى لهذه الغاية ، ويلاحظ مبدئيا أن الذى يهم الأجنبى إذا وقعت به مظلمة أن يستطيع أن يبث شكواه لأجنبى ذى اختصاص فى رد مظلمته وأن يختلف إليه لمعرفة ماتم فى أمره ، والموظف القضائى بعيد عن أن يكون حاله كذلك بالنسبة للأجانب . وكل مايقدر من الاتصال بينه وبينهم هو المكاتبة والتبليغ ، وقد اقترح فى العام الماضى أنه فى المدن التى يكثر فيها العنصر الأوروبى يستبق الحكمدار الإنجليزى إلى حين وأظن أن المصريين لايجدون فى ذلك غضاضة لأنه موظف مصرى محدود الاختصاص بأعمال الضبط فى بلد معين ، فلا يخشى أن يشتغل بأمور البلد العامة أو أن يتداخل فيها . وبصرف النظر عن استبقائه بجزء من الاتفاق بين مصر وانجلترا فإن الحكومة المصرية يهمها إلى حد ما أن تستبق هؤلاء الموظفين رغبة منها فى مجاملة الأجانب . ولتستعد لتنظيم شؤون الضبط فى هذه المدن على صورة تكفل راحة الأجانب وأمنهم .

وجرى بعد ذلك حديث انتهى الجانب الإنجليزى منه إلى التسليم بأنه مادام الغرض قاصرا على تطمين الأجانب فليس ما يمنع من النظر فى اقتراح آخر غير اقتراح المندوب القضائى ثم أفضوا إلى الرضى ببقاء الحكمدارين ضمانا ولكنهم عقبوا على ذلك بأن تعدد الحكمدارين فى المدن الثلاث من شأنه أن يدعو إلى النظر فى إيجاد صلة تربط ما بينهم لوضع القواعد العامة التى يلتزمونها فى أداء أعمالهم وربما دعا هذا الى تعيين موظف فى وزارة الداخلية ليوحد أعمالهم وينشئ الاتصال اللازم بينهم . ثم لاحظوا أن عمل الحكمدارين قاصر على مسائل الضبط والبوليس وأنه قد يحتاج إلى استبقاء عنصر أجنبى فيما يتعلق بتطبيق اللوائح الإدارية وذكروا على سبيل المثال إمكان استبقاء مستشار سلطانى أوروبى بوزارة الحقانية باختصاصه الحالى ، وأن شعور الأجانب بأن أجنبيا يشترك — أيا كان قدر ذلك الاشتراك — فى ملاحظة تطبيق اللوائح من شأنه أن يزيد فى اطمئنانهم . فقال عدلى باشا إنه لايبت الرأى فى أى من هذه الاقتراحات حتى الاقتراح الخاص باستبقاء الحكمدارين الإنجليز وسيتداول فيها مع زملائه ، فوعده المستر لندسى بأن يدون ملاحظاته كتابة ويبعث بها إليه .

ثم انتقلوا إلى موضوع المندوب المالى . فقال عدلى باشا : نحن نسلم بمبدأ وجوده وجواز استشارته على الطريقة التى بيناها فى الصيغة التى بعثنا بها إليكم ولكن يجب أن يكون أساس وجوده

هو أن تؤول إليه اختصاصات صندوق الدين ، أما إذا بقى مجردا منها فلا يمكننا تبرير وجوده لدى المصريين . وأذكر أنه فى مؤتمر سان ريمو اتفق على شىء بشأن إلغاء صندوق الدين وهذا مما يسهل مسألة المندوب المالى . فأجاب المستر لندسى بأنهم وضعوا فعلا نصا كذلك فى المشروع الأول لمعاهدة سيفر ولكنه اعترض عليه بأن لاعلاقة له بالصلح مع تركيا ولذلك حذف فى المشروع النهائى. فقال عدلى باشا : مسألة صندوق الدين مستقلة عن الامتيازات وفى مقدوركم أن تسعوا لدى فرنسا وإيطاليا للحصول على موافقتهما على إلغائه . فقال المستر لندسى تعلمون أن الدول تساوم دائما فى أمثال هذه المسائل فخير أن تكون الامتيازات وصندوق الدين صفقة واحدة . وعلى أى حال يجب أن يوضع نظام مؤقت لتأمين الأجانب على استمرار الرخاء واليسر فى المالية المصرية حتى نفرغ من المفاوضة بشأن صندوق الدين . ولهذا ألا ترون أن وجود موظف تنفيذى كوكيل إنجليزى فى وزارة المالية له مزية تطمين الأجانب . فبين له عدلى باشا صعوبة ذلك، فاقترح المستر لندسى أن ينص فى المعاهدة على أنه إذا ألغى صندوق الدين حل محله باختصاصاته الحالية مندوب مالى إنجليزى إلى آخر موضوع جواز استشارته وأنه حتى يتم هذا الإلغاء يقوم بهذه الاستشارة المندوب الإنجليزى فى صندوق الدين، فتوقف عدلى باشا عن البت فى هذا الاقتراح واعدا أن يتداول فيه مع زملائه .

ثم انتقلوا إلى موضوع الموظفين الأجانب وشرح لهم عدلى باشا صعوبة وضع نص فى المعاهدة يلزم مصر بالاتفاق مع ممثل إنجلترا كلما أريد تعيين أجنبى ، فوعى المستر لندسى ملاحظة عدلى باشا ولم ينتهوا فى هذا الصدد إلى حل . ثم طلب المستر لندسى من عدلى باشا أن يرجو صدقى باشا أن يتبادل الرأى فى موضوع الديون التركية التى يدفع الويركو سدادا لها مع موظف كبير فى وزارة المالية الإنجليزية . ثم أشار إلى قناة السويس وما يطلب من مصر من الرضى بالاتفاق مع الشركة على تجديد امتيازها . فاعترض عدلى باشا بأن هـذه المسألة لا شأن لها بالاتفاق السياسى بين إنجلترا ومصر . فقال المستر لندسى : ولكن الأمر يهم مواصلات إنجلترا، وبهذه المثابة تكون العناية بالقناة واستدامة صيانتها أمرا سياسيا .

ورفعت الجلسة .

محضر الجلسة الحادية عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لويد چورچ رئيس الوزارة الإنجليزية

فى يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ بمجلس العموم

جرى هـذا الحديث فى وليمـة غذاء أقامها المستر لويد چورچ لصاحبى الدولة عدلى باشـا ورشدى باشا فى مجلس العموم يوم الجمعة ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ (الساعة الثانية إلا ربعا) .

والمذكور فيما يلى هو ما يتعلق منه بموضوع المفاوضات :

المستر لويد چورچ — أين أنتم من المناقشات الجارية بينكم وبين وزارة الخارجية ؟

عدلى باشا — أرجو أن تداخلكم فى وقت ما يؤدى إلى حسم كل أسباب الخلاف .

المستر لويد چورچ — نعم ، إن من بواعث السرور لى أن أتباحث معكم ولكن ينبغى لى أن أسافر الآن إلى إيكوسيا لأقضى فيها نحو أربعـة أسابيع أو خمسة استريح فيها من عناء الأعمـال ، فستكون مباحثتى معكم إذن عقب الإجازة . وأرجو أن توقنوا أننا نكون سعداء بمنح مصر مقعدا فى جمعية أممنا .

عدلى باشا — إن مركز مصر يختلف عن مركز الأمم التى تتكون منها تلك الجمعية .

المستر لويد چورچ — إذن فما هو الحل فى نظركم ؟

عدلى باشا — إن الحل بسـيط جدا ، وهو أن تكون مصر حرة مستقلة وأن تكون المصالح الأساسية لبريطانيا العظمى مضمونة ، وأن تكون بين البلدين علاقات وثيقة .

المستر لويد چورچ — إن من المستطاع جدا فى نظرى التوفيق بين مطالب البلدين مادامت هناك رغبة خالصة فى الاتفاق . أما أنا فشديد الرغبة فى ذلك .

محضر الجلسة الثانية عشرة

بين عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

جرى لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا مع المستر لندسى بعد حديث ١٩ أغسطس حديث فى اليوم الثالث والعشرين من ذلك الشهر استعرضت فيه عدة مسائل أولها مسألة المندوب المالى. وكان المستر لندسى قد أرسل للوفد فى الفترة التى بين هذه الجلسة وسابقتها مذكرة بالنص الذى يقترحه فى هذا الموضوع وقد أوردت فى مجموعة المذكرات ص) .

عدلى باشا — إن ذكر الاختصاصات الإضافية للمندوب المالى إن صح أن له توجيها من ناحية لا يخلو من الاعتراض ، وأهم اعتراض هو أن الخراج إذا قدّر أن يتفق على التزام مصر بدفعه سيكون محل تعهد خاص فى المعاهدة ، و يكون شأن ذلك التعهد شأن باقى التعهدات فيها ولا حاجة مع النص الذى ينشئه إلى ذكره مرة أخرى بين اختصاصات المندوب المالى . كذلك فيما يتعلق بميزانية المحاكم المختلطة التى سيكون بقاؤها جزءا من نظام الامتيازات الباقى ، فإنها أيضا مضمونة بالمعاهدة التى نبرمها معكم و بالمعاهدات التى أنشأتها خصوصا وأنه من عهد إنشائها لم تقم حاجة لمثل هذه الضمانة . ومثل ذلك صحيح بالنسبة لمكافآت ومعاشات المتعاقدين من الموظفين الأجانب فإن نظام هذه المكافآت سيرتب فى المعاهدة . فالمعاهدة فى مجموع نصوصها ضمانة كافية لحسن قيام الحكومة المصرية بهذه المسائل المختلفة . أما التوجيه الذى سبقت إلى الإشارة إليه فهو أن هذا النص يدل على أن اختصاص المندوب المالى منصرف بصفة خاصة إلى حماية مصالح الأجانب فترى أن ما يشفع لهذا النص دون ما يعترض عليه به .

المستر لندسى — إن الذى حدا بى إلى ذكر هذه الاختصاصات هو إيجاد طريقة للكلام عن الخراج ، إذ على هذه الصورة يكون ذكره فى المعاهدة عرضيا . على أنى أقدر وجاهة ما تذكرون من أن نصوص المعاهدة نفسها ستكون ضامنة لهذه الالتزامات المختلفة .

عدلى باشا — يحسن أن نوقف الحديث فى هذا الموضوع عند هذا الحد حتى أراجع زملائى وأتداول معهم فيه .

(ثم انتقل الحديث إلى المندوب القضائى وكان المستر لندسى قد أرسل مذكرة بشأنه أيضا مع مذكرة المندوب المالى وقد أوردت فى مجموعة المذكرات ص) .

عدلى باشا — جاء فى حديثنا إشارة إلى احتمال الاكتفاء بالحكمدارين وكنت أرى أن هذا الاقتراح أدنى إلى القبول، وإن كنت لا أتعهد بشىء فى هذا الصدد ، ولكنى رأيتك أضفت إليه المستشارين السلطانيين وموظفا فى وزارة الداخلية ، بل جعلت للمستشارين اختصاصا يشبه أن يكون اختصاصا جديدا . وأرى أن كل هذا يكون كثيرا كبدل أو عوض عن المندوب القضائى .

المستر لندسى — أعرض أن تكون مسألة الحكمدارين نظاما مؤقتا وأن يقترن به إنشاء مكتب فى وزارة الداخلية للنظر فى مسائل الأمن الخاصة بالأجانب .

(وانتهى الحديث فى هذا الموضوع بالاتفاق أيضا على الوقوف فيه عند هذا الحد حتى يتكلم عدلى باشا مع زملائه) .

المستر لندسى — (٥) أثار مسألة الموظفين الذين يمكن الاستغناء عنهم من خدمة الحكومة المصرية) :

إن الموظفين البريطانيين كانوا قد كونوا لجنة فى مصر للبحث فى حالتهم ولتقديم اقتراحات عنها لوزارة الخارجية . وقد رفعوا إلينا مشروع حل لهذه المسألة وأخشى أن أقول إنه مبالغ فيه ، وقد أحلناه على وزارة ماليتنا لفحصه من الوجهة الفنية . على أن الواقع أن المبادئ التى بنى عليها ذلك المشروع مبادئ سليمة معقولة ، ولكن تفصيل ذلك المشروع وتطبيقه على الحالات الفردية أو بعبارة أخرى الكشوف المرفقة به يظهر أنها من عمل أشخاص ليسوا خبراء بهذا النوع من العمل ، وسأرسل لكم مذكرة بالمبادئ التى اقترحوها .

عدلى باشا — لا يسعنا الحكم على قيمة هذه المبادئ إلا إذا تبينا كيف يراد تطبيقها وسنفحص هذه المسألة من جانبنا نحن أيضا .

المستر لندسى — لاننس أيضا ما يسمونه "Bill of Indemnity" وهو القانون الذى يراد به تصحيح أعمال السلطة العسكرية تشريعية كانت أو قضائية أو إدارية فإنه يجب أن تتضمن المعاهدة نصا فى هذا المعنى .

عدلى باشا — نحن لا ننكر مبدأ تصحيح إجراءات السلطة العسكرية على أن الأحكام العرفية يجب أن تكون قد ألغيت قبل إجراء الانتخابات للجمعية الوطنية التى سيعرض عليها مشروع الاتفاق بين إنجلترا ومصر ، ولكن لما كان من الممكن أن يتبع إلغاء الأحكام العرفية رفع قضايا بسبب إجراءات السلطة العسكرية تعين أن القانون الذى يصحح تلك الإجراءات يصدر فى الوقت الذى يتم فيه الإلغاء . وإذا كان تصحيح تلك الإجراءات سواء فى المعاهدة أو بقانون سابق عليها قد يحتاج فيه إلى موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة أو موافقة الدول صاحبة الامتيازات فالأولى الحصول على تلك الموافقة من الآن لتكون الإجراءات اللازمة لإصدار قانون التصحيح تامة عندما تهم الحكومة المصرية بإجراء الانتخابات وقبل تمام المعاهدة .

المستر لندسى — إننا سنكتب لدار الحماية فى هذا الشأن .

عدلى باشا — إن القاهرة هى المحل الصالح لدراسة هذه المسألة حيث توجد أقلام قضايا الحكومة المصرية ثم إن المستر إيموس قصد مصر أخيرا وعلى ذلك يمكن الوزارة فى مصر أن تشتغل بهذه المسألة وأن تضع بالاتفاق مع دار الحماية الصيغة اللازمة لذلك القانون .

المستر لندسى — أعدكم بوضع تعليمات فى هذه المسألة لدار الحماية وسأرسل لكم صورة منها .

أما مسألة حرية الأديان فقد تضمن تقرير لجنة ملنر نصا فى الموضوع ولكن الجهات الدينية المختلفة لم ترض به وجعلت تقترح نصوصا لا يخلو بعضها من الغرابة ، وأعدكم بإرسال مذكرة فى هذا الموضوع .

أما ما يتعلق بمسألة قناة السويس فأرجو أن تبدوا لنا ملاحظاتكم بشأن المذكرة التى نرسلها لكم فى هذا الموضوع وأرى أن يتكلم صدقى باشا مع وزارة التجارة فى موضوع القناة بعد دراسته وأن يتحدث أيضا مع وزارة المالية فى موضوع الخراج .

محضر الجلسة الثالثة عشرة

بين دولة عدلى باشا ومعالى صدقى باشا وبين المستر لندسى

في يوم الأربعاء ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

جرى لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا مع المستر لندسى حديث فى ٢٤ أغسطس بحضور معالى صدقى باشا ، وكان هـذا الحديث متمما لحديث السابق وقد تذاكر الطرفان فى صيغ لتحديد اختصاص منـدوب الدين (وقد أوردت فى مجموعة المذكرات ص) ورأى المستر لندسى أن الاتفاق على هذا الموضوع ميسور . ثم انتقل الحديث إلى مسألة تأمين الأجانب ، فقال عدلى باشا إن اقتراح إبدال المندوب القضائى بالحكدارين وبمكتب فى وزارة الداخلية معا مبالغـة فى الضمانة وقد يكون كلا النظامين موجودا فى الواقع ولكنه يكفى فى التأمين أن ينص على أحد الأمرين : الحكدارين أو المكتب . وقد تبقى الضمانة التى لم ينص عليها أمرا واقعيا حتى ينتهى الأجل الذى ضرب لذلك التأمين . على أنى أفضـل نظام الحكدارين وهو فوق ذلك أدنى إلى تسكين روع الأجانب وتأمينهم على مصالحهم (وقد بقيت المسألة معلقة عند هذا) .

ثم قدّم المستر لندسى لعدلى باشا البيان المفصل للقواعد التى وضعها الموظفون الإنجليز عن المكافآت التى تمنح لمن تستغنى عنهم الحكومة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم (وقد أوردت فى مجموعة المذكرات ص .

ثم تعرضوا لمسألة قناة السويس فقال المستر لندسى إننا لا ندرك تمـاما غرض وزارة التجارة فيما يتعلق بقناة السويس ، ويحسن أن يحادثهم صدقى باشا بنفسه فى ذلك .

وأخيرا سلم المستر لندسى لعدلى باشا مذكرة خاصة بحماية الأقليات أو بعبارة أخرى حماية الأديان وقال إنه التزم فيها القواعد التى روعيت فى وضع المعاهدات الأخيرة التى أبرمت بعد الحرب الكبرى .

و إلى هنا انتهى الحديث على أن يستأنف عنـد العودة فى أكتوبر فيما عدا الحديث المزمع بين صدقى باشا ووزارتى التجارة والمـالية .

محضر الجلسة الرابعة عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين اللورد كيرزن

فى يوم الجمعة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

بناء على موعد سابق قصد عدلى باشا وزارة الخارجية بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ أغسطس لمقابلة اللورد كيرزن .

وقد بدأ اللورد حديثه ، بعد التحية ، بأن ذكر لعدلى باشا أن المستر لندسى أطلعه على مجرى الحديث بينهما فيما تعرضا له من المسائل ، وهو يرى أن الاتفاق على هذه المسائل ممكن ميسور ، إذ لا وجه للتنازع على كل شيء وهو يقدّر الأهمية الكبرى للوصول إلى اتفاق ، شديد الرغبة فيه ، فشكره عدلى باشا على ذلك وقال إنى لأتساءل كيف تكون الحال فى مصر إذا لم يوفق إلى الوصول إلى اتفاق ، فأجاب اللورد أنى أقدّر خطورة ذلك فإنه ستقع إذ ذاك اضطرابات وحوادث وأعمال تهييج ، ولا يسرنا أن يقع شيء من ذلك . ثم عطف على الأحاديث التى جرت مع المستر لندسى وقال إن الطريقة التى اتبعت هى الطريقة المثلى ، وأبدى رجاءه فى أن تنصرف العناية عند العودة من الإجازة إلى كتابة المبادئ التى جرى بشأنها الحديث ، فما وقع عليه الاتفاق فالأمر فيه ظاهر ، وما لم يتم الاتفاق عليه فسيعمل جهده على تذليل أسباب الخلاف فيه . فإن عجز عن ذلك عرض الأمر على الوزارة . وقال إننا متفقون على كيت وكيت مختلفون فى كيت وكيت . ثم زاد على ذلك أنه يرجو أن يتم وضع المبادئ التى يتم عليها الاتفاق كتابة فى منتصف نوفمبر ، وأنه سيقضى نحو ستة أسابيع فى إجازة ، فلا يعود إلا حوالى منتصف أكتوبر ، وهو يرى أنه لا يزال محل لاستئناف الحديث مع المستر لندسى قبل عودته . على أنه إذا مست الحاجة إليه فإنه يحضر لأنه يقضى إجازته فى الخلاء غير بعيد عن لوندره .

محضر الجلسة الخامسة عشرة

بين معالى صدقى باشا وبين وزارة التجارة

فى يوم الجمعة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١ .

بعد ظهر هذا اليوم انتقل صدقى باشا مستصحبا المستر مرى مندوب وزارة الخارجية إلى وزارة التجارة فتقابلا مع السير سدنى شيمن وكيلها الدائم ودار الحديث الآتى عن قناة السويس .

صدقى باشا — ما الغرض الذى ترمى إليه وزارة التجارة من النص الذى طلبت وزارة الخارجية تدوينه بالمعاهدة فى هذا الشأن ؟

السير سدنى شيمن — يرتبط بالقناة ثلاث مصالح : مصلحة مالية محضة وهى مصلحة الشركة ومصلحتان أخريان : الأولى للحكومة المصرية التى ستؤول إليها القناة ، والثانية للحكومة البريطانية التى يهمها استمرار تأدية القناة لوظيفتها من جهة الملاحة البريطانية ، وهذه المصلحة الأخيرة تقتضى أن تكون القناة دائما مصونة وأن يداوم إصلاحها وعمل ما تتطلبه الملاحة فيها . وقد يلحق بهذه المصلحة الأخيرة ضرر عند اقتراب ميعاد انتهاء الامتياز إذ يكون من الصعب على الشركة أن تتحمل النفقات الباهظة التى تقتضيها أعمال الإصلاح والصيانة وهى على وشك أن ينتهى امتيازها أو بعبارة أخرى لا يكون لديها الوقت الكافى لاستهلاك ماتنفقه . فالحكومة البريطانية يهمها فى هذا الموضوع أن تنظر إلى بعيد بل ويهمها أن تنظر إلى ما بعد انتهاء الامتياز مما سيأتى دوره فى الكلام .

صدقى باشا — إن مصر تقدر المصلحة التى ترمى إليها إنجلترا حق قدرها . وصيانة القناة لا تهم إنجلترا وحدها بل تهم مصر أيضا . وما دامت القناة مآلها إليها فمن صالحها أن تؤول إليها مصونة كاملة المعدات التى تجعلها تقوم بالغرض الذى أنشئت من أجله . على أن هناك نقطتين فى مذكرة وزارة الخارجية تجب الملاحظة عليهما : النقطة الأولى أن المذكرة تكلمت عن مد الامتياز . وألاحظ على ذلك أن مصر قد رفضت هذا الامتداد منذ عشر سنوات فلا قبل لمندوبيها بالكلام فيه الآن . على أن الغرض الذى ترمى إليه إنجلترا ليس الامتداد من شروطه اللازمة . فلقد يتحقق غرض استمرار الصيانة والإصلاح بالامتداد كما يتحقق كذلك باتفاقات أخرى تلتزم فيها مصر مثلا باشتراك فى نفقات الإصلاح عند حصولها أو بدفع جانب من قيمة الإصلاح عند نهاية الامتياز (Clause de Rachat) فلا يصح إذاً قصر الكلام على الامتداد دون غيره من الحلول الممكنة إذ ليس الامتداد إلا وسيلة من وسائل عدة . والنقطة الثانية وهى الرجوع إلى جمعية الأمم عند عدم الاتفاق على حل، وألاحظ بهذا الشأن أن الخلاف لا يكون فى هذه الحالة بين حكومتين بل بين حكومة وشركة . وهذا النوع من الخلاف ليس محلا للعرض على جمعية الأمم . وبصرف النظر عن ذلك فإنه يكون من المستغرب أن خلافا ماليا بين حكومة وشركة ارتبطت معها بشروط تستطيع جمعية الأمم أن تتدخل فى شأنه بين المتعاقدين وتحل الشركة مما التزمت به فى شروط الامتياز المحررة بينها وبين الحكومة التى منحتها ذلك الامتياز . وزيادة على ذلك فإن مصر فى الوقت الحاضر لا تلتزم بشىء فيما يتعلق بالقناة وستبق

كذلك إلى سنة ١٩٦٨ — وحتى ذلك التاريخ لن يكون لها ولا عليها فى القناة شىء . فكيف يستطيع مندوبوها أن يربطوها فى شأن القناة بروابط جديدة إذا كانت الآن غير مطالبة بأى واجب .وكنت أفهم — إذا لم يكن بد من ذكر شىء فى المعاهدة عن قناة السويس — ألا يعدو طلب الحكومة الإنجليزية إثبات ما يفيد أن الحكومة المصرية مستعدة لتلقى الاقتراحات الخاصة بصيانة القناة وإصلاحها ووضعها موضع البحث . على أن هذا مما يقتضى على كل حال أن أراجع فيه الوفد .

السير سدنى شبين — (وكان يشترك معه فى الحديث موظف آخر ومندوب وزارة الخارجية): هذا كلام وجيه .ولكن أشد ما يعنينا هو أن يطمئن رجال الملاحة فى إنجلترا ، وهم كما تعلمون ذوو نفوذ لايفوقه نفوذ فى هذه البلاد . قد يخشى أن يقع فى بحث هذا الموضوع تسويف وتطويل ، وتعاق بذلك الإجراءات الخاصة بإصلاح القناة ، فهل هناك مانع من أن يذكر أن الحكومة المصرية تبت الرأى فى بحر عشر سنوات ؟

صدقى باشا — ماذا تريد بالرأى ؟ ألا يصح أن يكون الرأى بالرفض ؟

السير سدنى شبين — بلى .

صدقى باشا — إذن فلا لزوم لذكر المدة لأن هذا لايقدم المسألة بالنسبة لكم . أما من جانب المصريين فإن ذكر المدة سيثير عندهم الخوف من الوقوع تحت تكليف خاص واجب الأداء فى بحر عشر سنوات ، ويترتب على عدم أدائه إرغام ما — وهذا مالا يسعنا قبوله . وأرى أن ذكر تلقى الاقتراحات وبحثها فيه الكفاية لكم ، على أن هذا لايمنع إمكان حصول البحث قبل مضى العشر سنوات خصوصا وأن التعهد من جانبنا بالبحث يفتح لكم مجال الاستعلام منا عن نتيجته بعد زمن معقول من تقديم الاقتراحات .

(ووقفت المسألة عند هذا الحد) .

السير سدنى شبين — قلت لكم إننا ننظر إلى بعيد ، فهل تسمح لى أن أسائلك ماهى ضماناتنا بعد انتهاء الامتياز ؟ وهلا يمكن أن نطلب منكم تعهدا بأن تبقى القناة للغرض الذى أنشئت له حينما تضعون يديكم عليها ؟

صدقى باشا — إن المعاهدات تبنى عادة على تقدير المعاملات التى تدخل فى حيز المعقولات . وإنه مما لايعقل مطلقا ولا يمكن افتراضه أننا حينما تؤول إلينا القناة نقضى على مصلحتنا السياسية والمالية بسدها أو الإضرار بها . إن القناة إذا آلت إلينا أصبح إيرادها كله لنا . وإذا بلغ بنا سخف التصرف إلى محاولة إتيان هذا العمل الجنونى فإن مجرد النظر إلى العواقب السياسية يقعد بنا عنه. إننا إذا حاولنا شيئا من ذلك لما تعرضنا لغضب إنجلترا فقط ، بل لغضب العالم أجمع . ومع ذلك فما هو الاحتياط الذى تريده ومعنا هنا مندوب وزارة الخارجية الذى يعلم أن مشروع المعاهدة مبنى فى أهم أجزائه على حفظ المواصلات الإمبراطورية . والقناة، كما هو معروف، أداة هذه المواصلات . ماهو الاحتياط الذى تريده أكثر من قبولنا لمبدأ وجود قوة تحفظون بها مصالحكم المرتبطة بهذه القناة .

السير سدنى شمن — هذا حسن ، ولكن يوجد شيء آخر أكبر ارتباطا بالعواطف منه بالمصالح الحقيقية ، وذلك أن رجال الملاحة تعودوا أن يعاملوا شركة ذات تقاليد وطرائق خاصة فى المعاملة وهى شركة قناة السويس وأصبحوا يثقون بها كما نثق نحن الإنجليز مثلا ببنك إنجلترا ؛ وكان يهمنا لذلك أن يحتفظ بإدارة هذه الشركة للقناة بعد نهاية الامتياز .

صدقى باشا — ليس فى استطاعة المفوضين المصريين أن يتعهدوا بشيء من ذلك لأن هـذا الغرض لا يتحقق إلا بمـد الامتياز والمد لا يمكن التكلم فيه الآن . ولست أرى كيف أن صيغة من الصيغ تضمن لكم إرضاء هذه العاطفة . ومع ذلك فإنى لا أستطيع فهم هذا الشاغل قبل انتهاء الامتياز بخمسين سنة . أفلا يصح أن أغراض رجال الملاحة ومراميهم وقت انتهاء الامتياز تكون قد خالفت أغراض ومرامى رجال الملاحة فى الوقت الحاضر ؟

السير سيدنى شمن — هذا صحيح ، وأرجو ألا يضيركم كثرة اشتغالنا بهذا الموضوع ومغالاتنا أحيانا فيه لأنه حيوى جدا بالنسبة لنا ، وإنى أشكركم على هذه البيانات التى جعلت من السهل وجود الصيغة التى ترضينا وترضيكم عند استئناف المفاوضة فى شهر أكتوبر .

محضر الجلسة السادسة عشرة

بين معالى صدقى باشا وبين وزارة المالية

فى يوم الجمعة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١

بعد زيارة وزارة التجارة انتقل معالى صدقى باشا ومعه المستر مرى مندوب وزارة الخارجية إلى وزارة المالية فقابلهما أحد كبار الموظفين المشتغلين بالمالية الدولية أى بعلاقة انجلترا المالية مع الدول الأخرى ودار بينهما الحديث الآتى :

صدقى باشا — إن الوفد لا يقبل مبدئيا التزام مصر بشىء مما يتعلق بالخراج الذى كان مطلوبا منها للدولة العلية ، وإذا كان كل من الخديو توفيق والخديو عباس من بعده قد التزم بدفع شطر كبير من قيمة الخراج إلى دائنى الدولة العلية ، فقد ذكرا بصك قبول الحوالة أن المبالغ التى تدفعها مصر هى مبالغ مأخوذة من الخراج . وإذ قد سقط الخراج عن مصر بزوال السيادة التركية ، فقد سقط عنها أيضا واجب أداء شىء منه لدائنى تركيا. هذه هى الحالة فيما يتعلق بالمبلغين ٢٨١,٠٠٠ جنيه و ٣٢٩,٠٠٠ جنيه اللذين تنتهى مدتهما فى سنتى ١٩٥١ و ١٩٥٥ — أما المبلغ الباقى من الخراج وقدره ٧٢,٠٠٠ جنيه فإن عدم التزام مصر به أوضح، إذ لم تتعهد مصر فى يوم من الأيام بدفعه فى سبيل ديون تركيا . ومن جهة أخرى فإن إهمال دائنى تركيا هو الذى أوجب استمرار المطالبة بهذا المبلغ إلى الآن، إذ تعرفون أن قرض سنة ١٨٥٥ الذى ضمنته إنجلترا وفرنسا كان يستلزم دفع ١ ./ بصفة استهلاك فلو أن الدائنين طالبوا تركيا بالاستمرار على دفع قيمة الاستهلاك لكان قد تم استهلاك الدين فى سنة ١٩٠٠ ولامتنع أن تكلف مصر شيئا بشأنه الآن . فكأنكم تريدون تحميل مصر نتيجة إهمال دائنى تركيا .

مندوب وزارة المالية — ربما كان كلامكم عن الدينين الأولين مقبولا من الوجهة القانونية ولكن ذلك لايمنع من أن نكون نحن الإنجليز ملزمين بدفع المبلغين فى حالة عدم قيامكم بدفعهما . ولقد بنى الدائنون قبولهم تحوير شروط الدين مع تركيا على ضمانتكم . أما فيما يتعلق بالمبلغ الثالث فإن عدم قيام تركيا بدفع قيمة الاستهلاك لم يكن إلا نتيجة عجزها وسوء حالتها المالية مما لم يكن لنا سبيل لتلافيه .

صدقى باشا — إنكم قد رتبتم على من ورث تركيا من الدول فى الجهات التى حلت محلها فيها نصيبا من ديونها .فهل لم تخصوا هذه الدول بأى نصيب فى الديون التركية التى كان قد أحيل دفعها على مصر خصوصا وأن تركيا كانت ولا تزال المدينة الأصلية ، ولم تكن مصر ، على خير الفروض لكم ، إلا محولا عليها ؟

مندوب وزارة المالية — (راجع معاهدة سيفر ووجد أن الديون التى أحيلت على مصر لم تدخل فى التوزيع ، بل إن إنجلترا التزمت فى المعاهدة بإخلاء تركيا من تبعتها) .

صدقى باشا — هذه هى نتيجة تقريركم أمورا تتعلق بمصر دون أن تكون مصر طرفا فيها ، فلو أنكم شاورتم مصر قبل إبرامكم معاهدة سيفر ، لبينت لكم موقفها هذا ولطلبت إليكم أن تخصصوا الدين المحال بها عليها بخلفاء تركيا فى أراضيها كما خصصتم باقى الديون .

مندوب وزارة المالية — نعم كان يصح أن يؤخذ رأيكم ولكن لم يحصل ذلك ، فما العمل ؟

صدقى باشا — فلتراجعوا الدول من جديد ، وقد قيل إن معاهدة سيفر لا تزال محلا للتغيير والتبديل .

مندوب وزارة المالية — هو كذلك ، ولكن فى موضوعاتها السياسية لا المالية ، ويمكننى أن أقول لكم إنه من المستحيل مع ضمانه مصر أن تقبل أية دولة معاملة غيركم فيما يتعلق بهذه الديون .

المسترمرى — إن مصر يجب أن تغتبط بأنها تخلصت من الخراج التركى — و إن كان خلاصها هذا لا يظهر أثره إلا بعد عدد من السنين ، والحال الآن هو أنكم تريدون إلقاء العبء على عاتق إنجلترا وحدها وهى التى مكنتكم من الخلاص من تركيا .

صدقى باشا — لقد جئت هنا للتكلم فى الموضوع المالى لا السياسى ، والنقطة التى أثارها المستر مرى تصلح لأن نتكلم فيها عند اجتماعنا بوزارة الخارجية. وهناك يصح أن نحاسب فى موضوع خلاصنا من الخراج التركى ، و إذ ذاك يمكننا أن نقول إن معونتنا لإنجلترا فى الحرب قد ساعدتها هى أيضا على الانتصار فى الميادين الشرقية . ولذلك يكون نصيبنا فى فوزها على خصومها لا يقل شأنا عن نصيبها فى تخليصنا .

المستر مرى — إذن نعود إلى الموضوع المالى،وأظن أنه فيما يتعلق بمبلغ السبعين ألف جنيه يمكن أن نستنبط طريقة لتحديد مدة التزام مصر به كما تحددت مدة التزامها بالنسبة للمبلغين الآخرين.

صدقى باشا — إنكم إذا دفعتم من الآن قيمة الاستهلاك (وهى ٥٠,٠٠٠ جنيه فى السنة) فإن الدين وقدره ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ينتهى بعد ٢٤ سنة .

المستر مرى — هل تريد بذلك أن ندفع نحن قيمة الاستهلاك ؟

صدقى باشا — إنى لا أسلم بالأصل ، فكيف يجوز أن أدفع الاستهلاك .

مندوب وزارة المالية — إذا كان الأمر كذلك فإنى سأبحث عن طريقة لجعل تعهد مصر ينتهى فى نفس الوقت الذى ينتهى فيه تعهدها بالنسبة للدينين الآخرين . على أنه إذا استلزم ذلك فتح اعتماد بثلاثين ألف جنيه سنويا مثلا فإننا سنصادف صعوبة كبرى أمام مجلس العموم،ولكنى سأراجع السير روبرت هورن (وزير المالية) فى ذلك وربما وجدنا هذا المبلغ فى ثنايا الاعتمادات الأخرى بحيث لا نضطر إلى الرجوع إلى مجلس العموم .

صدقى باشا — لك أن تبحث فيما ترى الفائدة فيه ولكن مبدأنا هو عدم الالتزام بشىء .

مندوب وزارة المالية — (بعد أن شكر صدقى باشا على بياناته) : إنى سأستمر فى مباحثى ، وأفيدكم بعد العطلة .

محضر الجلسة السابعة عشرة

بين دولتي عدلي باشا ورشدي باشا وبين اللورد كيرزن

في يوم الثلاثاء ١١ أكتوبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

بعد مكاتبات تبودلت بين دولة عدلي باشا والمستر لندسي بشأن الوقت الذي تستأنف فيه المفاوضات وبعد حديث ابتدائي مع المستر لندسي ضرب اللورد كيرزن ميعادا لدولتي عدلي باشا ورشدي باشا في الساعة الرابعة بعد ظهر الثلاثاء . فقصدا إلى وزارة الخارجية حيث موعد التلاقي وبعد التحيات الأولى أبدى اللورد شكره للوفد على ما أبداه من الحكمة وحفظ العهد في كتمان أخبار المفاوضة ، وتمنى لو كان الأمر كذلك في جميع المفاوضات ، ونعى على الأخبار الكاذبة التي نقلت إلى مصر عن كيفية معاملته للوفد وأبدى مزيد الدهشة لنقلها و إمكان تصديقها. ولم يخف تفضيله للاجتماع غير الرسمي حيث يكون المتحادثون أحرارا في الأخذ والرد والتقارب بعضهم من بعض والبحث عن الصور والحلول التي يمكن أن يتحقق بها الاتفاق .

اللورد كيرزن — أمامي الآن مذكرات المستر لندسي عن الأحاديث التي دارت بينكم وبينه والحلول التي أريد بها التوصل إلى الاتفاق .

عدلي باشا — نحن لم نتفق بعد على شيء من هذه الحلول .

اللورد كيرزن — فيما يتعلق بالمندوب القضائي أقترح الاستعاضة عنه بثلاثة أمور : استبقاء حكمداري بوليس في المدن الثلاث ، مصر والإسكندرية وبور سعيد ، و إنشاء إدارة أو مكتب في قسم الأمن العام بوزارة الداخلية لفحص المسائل المتعلقة بأمن الأجانب وعرضها على وزير الداخلية و إبقاء مستشار سلطاني في الحقانية .

عدلي باشا — إن هذه الحلول فكر فيها لا على أن تكون مجتمعة وأن تكون كلها عوضا عن اختصاص المندوب القضائي ، و إنما على أن تكون صورا مختلفة تكفي إحداها دون الأخريين .

اللورد كيرزن — (ذكر الصيغة المتعلقة بالمندوب المالي) .

رشدي باشا — إن المصريين يعترضون على تقرير حق الدخول باعتبار أنه إذا قصد به مجرد إمكان المقابلة فهذا ما لا شك فيه وما لا حاجة مع وضوحه إلى النص عليه ويخشون أن تقرير هذا الحق يفضي إلى تداخله في الإدارة المالية .

اللورد كيرزن — إن المقصود بهذا التعبير لا يتعدى أنه لا يجوز أن يحال بين رئيس الوزراء أو وزير المالية وبين المندوب المالي وأن يضرب بين الفريقين حجاب فلا يمكن هذا من مقابلتهما . و إن هذا وإن كان لا يقع من الوزارة الحالية فقد يقع ممن يخلفها خصوصا إذا علم أن هذا النص قد اقترح ورفضتموه ، وحيث إن عدلي باشا يقول إنه لم يقع اتفاق بينكم وبين المستر لندسي على هذه الصيغة فالأولى أن تعاودوا بحث الموضوع معه من جديد .

(وكان الحديث استعراضا لمختلف المسائل لم يقصد به البت في أيها و إنما قصد تعرف وجوه الاتفاق ونقط الخلاف حصرا لها وتمهيدا للأحاديث المستقبلة) .

اللورد كيرزن — أما فيما يتعلق بتعويض الموظفين فإنى لم أبحث هـذه المسألة وأمامى عنها تقرير طويل لم أطلع عليه .

عدلى باشا — إن هذه المسألة لم تجر فيها أحاديث بينى وبين المسترلندسى لأنه سلمنى أوراقا قال إنها المبادئ المقترحة من جماعة الموظفين أنفسهم ومذكرة عنها ، وقال أيضا إن وزارة الخارجية لم تكون لها رأيا بعد فى المسألة . وها نحن جادون فى فحص هـذه المقترحات استعدادا للمناقشة فيها مع وزارة الخارجية .

اللورد كيرزن — إن وزارة الخـارجية رفعت إلىّ تقريرا فى هذا الموضوع وسيبلغ للوفد ليكون موضوع التداول بينه و بين المسترلندسى .

(ثم تداولوا فى مسألة مد امتياز شركة قناة السويس) .

عدلى باشا — فهمت من المسترلندسى أنه لا يعتبر هـذه المسألة من كبرى المسائل وهى على أى حال مسألة دقيقة ، فقد عرضت من أعوام على الجمعية العمومية ورفضتها .

رشدى باشا — (ذكر تاريخ المسألة وقتل بطرس غالى باشا على أثرها) .

عدلى باشا — إذا كان كل الذى تحرص عليه الحكومة الإنجليزية هو صيانة القناة وكل مايشغلها هو أن الشركة فى المـدة الأخيرة من امتيازها لاتجد فائدة أو ربحا من الصرف على وسائل الصيانة إذ لا يكون لديها الوقت الكافى لاستهلاك هـذه المصاريف فإننا سنفكر فيما يوجب طمأنينة إنجلترا دون أن نكون مقيدين أو ملزمين باتخاذ هذه الوسيلة الخاصة وهى مد الامتياز . فقـد نجد لذلك وسيلة أخرى وسيتعين البحث فى هذه المسألة يوما وعلى أى حال فليس من حاجة للنص عليها فى المعاهدة خصوصا إذا كان هذا النص سيثير معارضة خاصة ضد المعاهدة نحن فى غنى عنها .

(ثم انتقل الكلام إلى مسألة الأسلاك) .

أما مسألة الأسلاك فإنه لم تجر بيننا و بين المسترلندسى أحاديث فى هـذا الشأن ، وكل مافعله هو أنه أبلغنا مقترحات وزارة البوستة ولدينا عليها اعتراضات لم نبدها له بعد .

(ثم تحدثوا عن حماية الحرية الدينية أو فيما يسمونه حماية الأقليات) .

عدلى باشا — إننا لانعترض على تقرير المبادئ التى أرسلتم بها إلينا فى مذكرتكم .

(و بعد أن لخص الأحاديث التى دارت بينه و بين المسترلندسى) .

إن من الممكن إيجاد حلول مقبولة للمسائل التى جرى بشأنها الحديث ، ولكن هذه الحلول نفسها لم تكيف بعد ولم يتم الاتفاق عليهـا — بقيت هناك مسألتان معلقتان وهما مسألة القوة العسكرية ومسألة التمثيل الخارجى — ومسألة ثالثة لم نتكلم فيها وهى فى غاية الأهمية : مسألة السودان .

أما التمثيل السياسى فتعلمون كل حججنا وأسانيدنا فيه ، وأظنكم قدرتموها حق قدرها — وأما مسألة القوة العسكرية فقـد فكرت فيهـا وتداولت مع زملائى هنا واستطلعت رأى أعضاء الوزارة فى مصر وغيرهم من أهل الرأى من أصدقائنا وأؤكد لكم أنهم ممن يوصفون بالاعتدال ، ولايمكن اتهامهم بالتطرف ، فكانت نتيجة هذا التفكير وهذه المداولة والمشاورة أننا لايمكننا أن نقـدم رأى الحكومة الإنجليزية للأمة أو أن ندافع عنه .

رشدى باشا — هـذا أرى لا يمكن أن البلاد تقبله ، وليس من وراء قبولنا إياه إلا تسوىء سمعتنا أمام المصريين دون أن تكون هناك أمل فى نجاحنا فى حمل البلاد على قبوله . والحل الوحيد لهذه المشكلة هو وضع القوة فى مكان معين فى منطقة القناة وحصر الغرض من بقائها فى حماية المواصلات .

اللورد كيرزن — إن كلانا يعرف رأى الآخر وحجبه حق المعرفة ، ولكنكم تعلمون أن الرأى الذى تحدثت به لم يكن رأيى وحدى وإنما هو رأى الوزارة ولا يسعنى أن أبت فى هذا الموضوع ، وهذا شأنه ، برأى من عندى . وإنما كنت أرجو أن أستطيع ، عند عرض المسألة المصرية على الوزارة ، أن أقول فيما يتعلق بالتمثيل الخارجى هـذه ملاحظات الوفد ، وإنى وإن كنت لا أحب التسليم بالتمثيل الخارجى إلا أنه بصفتى وزير خارجية لا يسعنى ألا أن أسلم به من حيث هو رمز الاستقلال ومن المعقول أن بلدا يعترف له بالاستقلال يسلم له دائما بالتمثيل الخارجى — ولكنكم ترفضون رأى الحكومة الإنجليزية فى كلتا المسألتين القوة العسكرية والتمثيل الخارجى ، فكيف يمكن أن أقول ما أقول فى التمثيل الخارجى .

رشدى باشا — نحن لا نرفض وجود قوة عسكرية ولكن الذى نرفضه هو أن تكون هذه القوة محتلة للقطر حرة فى الحركة والانتقال فى نواحيه وأن تتداخل فى شؤوننا الداخلية باسم المحافظة على الأمن والنظام (ووقف الكلام عند هذا الحد) .

اللورد كيرزن — (عطف على كيفية استئناف العمل) إن خير طريقة للعمل هى إتمام المناقشة مع المستر لندسى فى المسألة المختلفة التى استعرضناها فإذا احتجتم الىّ فى رأى أو فى أمر فإنى أحضر معكم بارتياح . ومهما يكن من نتيجة هذه المناقشات فسأتولى تحضير مشروع معاهدة أبلغكم إياه ولكم أن تبدوا ما تشاءون من الملاحظات أو التعديلات أو الاعتراضات — ثم أعرض المشروع وتعليقاتكم عليه على الوزارة وفى هذه الآونة سيحتاج المستر لويد جورج لحديث معكم فى المسألة المصرية ، ونظرا لاحتمال سفره الى واشنجتون فى أواخر شهر أكتوبر فسيكون المشروع معد لنظركم وملاحظاتكم فى أقرب وقت .

عدلى باشا — هناك مسألة لم نتناقش فيها بالتفصيل إلى الآن مع أهميتها الكبرى وهى مسألة إلغاء الحماية ، فما الذى تقدرونه فى صيغة ذلك الإلغاء .

اللورد كيرزن — إذا نحن وصلنا إلى اتفاق فستقرر إنجلترا أن الحماية التى ضربت على مصر قد انتهت وتعترف بمصر دولة مستقلة .

رشدى باشا — بل هذه تكون أول مادة فى المشروع .

اللورد كيرزن — لا مانع من ذلك .

محضر الجلسة الثامنة عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

اجتمع فى صباح هذا اليوم عدلى باشا بالمستر لندسى فى وزارة الخارجية ودار بينهما الحديث الآتى :

عدلى باشا — إن اللورد كيرزن قرأ لى المذكرات التى رفعتها إليه عن أحاديثنا السابقة ، وقد لاحظت فيها بعض اختلاف عن النصوص التى عرضتموها أولا . على أن شيئا منها لم يتم عليه الاتفاق . وحبذا لو أمكننى الاطلاع على صورة من هذه المذكرات قبل استئناف المناقشة .

المستر لندسى — سأستأذن اللورد فى ذلك .

(وقد جر سياق الحديث إلى التعرض للمسائل التى كانت موضوع تلك المذكرات) .

عدلى باشا — إنى أجد صعوبة كبرى فى أن يدخل شىء عن القناة فى نصوص المعاهدة مهما تكن الصيغة التى تتخذ فى ذلك ، وهذا نظرا لتاريخ مسألة مد الامتياز فى مصر، ثم إنى أتساءل عن وجه التشبع للمد كطريقة لصيانة القناة مع إمكان وجود غيرها . أما المستشار المالى فقد لاحظت أن الصيغة التى قرأها على اللورد كيرزن تشير إلى أن لمندوب الدين أن يبدى آراءه وأن يطلب مايشاء من المعلومات عن المسائل المالية فى حين أن البلاد كانت تعارض فى جواز الاستشارة وهى أهون من الأمرين مجتمعين، بل ومن أيهما . وأما تأمين الأجانب فإنى لا أرى معنى لاشتراط استبقاء مستشارين سلطانيين مع أن اللوائح التى يراد إشراكهم فى تحضيرها ستعرض حتما بحكم بقاء الامتيازات على جمعية المحكمة المختلطة أو على الدول لتكون سارية على الأجانب ، وفى هذا العرض ما يغنى عن ذلك الاشتراك . ثم إننا تذاكرنا فى الحكمدارين وفى المكتب على سبيل الخيرة أى أن يؤخذ أحدهما دون الآخر لا على أن يؤخذا مجتمعين .

(وبهذه المناسبة تناول عدلى باشا الكلام عن الامتيازات و إلغائها وسأل المستر لندسى عن رأيه بشأن ذكر ذلك فى المعاهدة) .

المستر لندسى — نحن متفقون على تأجيل هذا الموضوع ولكن يصح أن ينص فى المعاهدة على أن الطرفين المتعاقدين يرغبان فى الوصول إلى حل بشأن إلغاء الامتيازات .

عدلى باشا — (أعترض على ما يجرى من عقد معاهدات بين إنجلترا و بين بعض الدول صاحبة الامتيازات تعترف فيها هذه الدول بالحماية الإنجليزية على مصر مع قيام المفاوضات الحالية بشأن إلغائها ، وتتعهد إنجلترا لهذه الدول بضمانات مخصوصة تحل محل الامتيازات قد لا تكون هى التى يستقر عليها الرأى حينما تعالج مصر هذا الموضوع) .

المستر لندسى — إن هذه المعاهدات ترجع إلى مخابرات قديمة قد انتهت ولابد الآن من تغيير هذه المعاهدات بغيرها .

(ثم انتقل الكلام إلى أسلاك التلغراف البحرية والتلغراف اللاسلكى) .

عدلى باشا — لم يسبق لنا أن تناقشنا فى هـذا الموضوع ، وأرى أن النصوص المقترحة تقيد الحكومة تقييدا شديدا وتلحق بسيادتها نقصا كبيرا. ولا أرى وجها أومصلحة للتعرض لحرية الحكومة المصرية فى إعطاء ما ترى إعطاءه من الامتيازات بمد مثل تلك الأسلاك ، أو بإقامة محطات للتلغراف اللاسلكى فى زمن السلم لأن ذلك عمل تجارى محض. أما زمن الحرب فإن ما تحتفظ به مصر من حقوق الرقابة على طرق المواصلات فى تلك الحالة كفيل بنفى كل المخاوف لأن إنجلترا بصفتها حليفة مصر ستكون شريكتها فى استعمال تلك الرقابة .

المستر لندسى — أخشى أن تستعمل هذه المواصلات لترويج دعوات خطرة كدعوة البلشفية .

عدلى باشا — ليست هذه المواصلات هى الطريقة الوحيدة لترويج الدعوات وليس الاحتياط فيها بكاف وحده لمنع انتشار دعوة خطرة، و إنما الوقاية الحقيقية من أمثال هذه الدعوات مصلحة مصر فى إحباط مسعى كل من يمشى بين الناس بمثل هذه الدعوة . وفى ذلك يجب أن يطمأن إلى تقدير مصر لمصلحتها وحسن نظرها فى شؤونها .

المستر لندسى — قد يكون هذا صحيحا بالنسبة لحكومتكم الحاضرة ، ولكن كيف يؤمن ألا تجئ حكومة بعدكم يكون لها منزع ووجهة غير منزعكم ووجهتكم .

عدلى باشا — إن مثل هـذا الاحتياط غلو ومبالغة . و إذا كان يراد الاعتراف باستقلال مصر وتوليها شؤونها بنفسها فيجب أن ينطوى فى ذلك شيء من الثقة بها والركون إلى حسن نظرها ، و إلا أصبح الاستقلال كلمة لا معنى لها . و إذا كنتم ترون أن مرمى المفاوضة هو النظر فى ضمانات تحل محل النفوذ الحالى لإنجلترا فى الإدارة المصرية فليس كذلك يرى المصريون . وكل ما يمكن أن يفهم أو أن يسلم به فى هذا الباب هو أن يكون لإنجلترا فى المنطقة التى تخصص لقوتها العسكرية أن تنشئ ما تراه ضروريا لهذه المنطقة من المواصلات التلغرافية مع الخارج .

(ثم انتقلا إلى الكلام فى تعويض الموظفين، فاقترح المستر لندسى بمناسبة وجود المستر پرسيفال فى لندن أن يكون حديث صدقى باشا معه فى ذلك الموضوع بحضور المستر پرسيفال . ثم تم الاتفاق على أن يقصد صدقى باشا وشفيق باشا إلى وزارة الخارجية فى الغد للكلام مع المستر لندسى فيه ، وقد حصلت المقابلة فعلا و بعد حديث طويل فى ذلك الموضوع وعد صدقى باشا بتقديم مذكرة ، وقد قدمت بتاريخ ١٨ أكتوبر وأوردت فى مجموعة المذكرات ص) .

محضر الجلسة التاسعة عشرة

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم الاثنين ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

فى يوم السبت ١٥ أكتوبر أرسلت إلى المستر لندسى مذكرات أربع فيما يتعلق بالمسائل الآتية: مندوب الدين ، حماية الأجانب ، أسلاك التلغراف البحرية والتلغراف اللاسلكى ، قناة السويس (وقد أوردت فى مجموعة المذكرات ص) — وقد ضمنت هذه المذكرات باختصار وجهة نظر الوفد فى هذه المسائل المختلفة ، واختصت المذكرات الثلاث الأولى بمشروع نصوص عن المواضيع التى تضمنتها ، وأشير فى الكتاب الذى أرسلت به المذكرات إلى أنه سترسل مذكرة خامسة عن تعويضات الموظفين يوم الاثنين ، وضرب دولة عدلى باشا فى هذا الكتاب موعدا للمقابلة مع المستر لندسى يوم الاثنين الساعة الحادية عشرة . وقد حصل الاجتماع فى الميعاد المتفق عليه .

المستر لندسى — (بعد أن شكر دولة عدلى باشا على إرساله هذه المذكرات طرق موضوع مندوب الدين) : إن الصيغة التى تقترحوها لاتجعل لذلك المندوب حق طلب مايريده من المعلومات عن الإدارة المالية .

عدلى باشا — لاشك أنه يستطيع دائما الحصول على المعلومات عن الحالة المالية . ولكن الصيغة التى اقترحتموها قد تفيد أن له حق التداخل فى تلك الإدارة والرقابة على أعمال وزارة المالية والمتفق عليه بيننا أن ذلك لا يكون له .

المستر لندسى — إنما أردت أنه إذا أحب أن يعرف مثلا مقدار الإيرادات أو المصروفات فى وقت معين أن يستطيع الحصول على ذلك ، وأخشى مع الصيغة التى تقترحونها أن ينكر عليه طلب كهذا وأن ترفض إجابته إليه .

عدلى باشا — لا أرى أن رفض ذلك ميسور أو متصور ، خصوصا وأن المعلومات التى يمكن أن تطلب عن الإدارة المالية هى بطبيعتها علنية وتحصل فيها المناقشة بلا انقطاع أمام الهيئة النيابية فيمكنك أن تطمئن من هذه الوجهة . على أنه يجب أن تقدر مركزى فى هذه النقطة فقد اقترح اللورد ملنر فى مشروعه أن يعين مستشار مالى يعهد إليه باختصاصات صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة فيما تريد استشارته فيه ، فلما استشيرت البلاد فى المشروع وضعت تحفظا يرمى إلى حذف العبارة المتعلقة بجواز استشارته ذلك الموظف المالى . وقد انتهى الأمر بيننا على أن يبقى صندوق الدين ، فلا حاجة للبحث فى نقل اختصاصه إلى موظف آخر غير أنى قبلت أن المندوب الإنجليزى يستشار فيما ترى الحكومة استشارته فيه ، وسلمت بأن يكون له الدخول عند رئيس الوزارة وعند وزير المالية باعتبار ذلك الدخول أمرا يرتبط بطبيعته بجواز الاستشارة إذ لا يفكر أحد فى أن يحال بين ذلك المندوب وبين أولى الأمر المصريين حينما يدعى إلى الاستشارة فى أمر بناء على طلبهم فيجىء لإبداء رأيه ، ولما لم يقصر دخوله على حالة دون أخرى فلن يحال طبعا بينه وبينهما إذا هو جاء للاستعلام عن أمر . فترى أنى تجاوزت فيما قبلت حدود التحفظات التى دلت عليها الإرادة العامة فى مصر ، ولست أدرى إن كنت أستطيع حمل المصريين على قبول كل ما فعلت .

المستر لندسى — (منتقلا إلى الكلام عن الحكدارين) : إنكم وقتم بقاءهم بخمس سنين وقد لا يكون فى ذلك التأمين الكافى ، ثم إن هناك مجالا للاعتراض على الاقتصار على الحكدارين فانهم لاعمل لهم فى غير المدن الثلاث أى أن الأجانب فى غير هذه المدن وفى الأرياف يكونون وليس ما يؤمنهم على أرواحهم وأموالهم ، وقد كنت فكرت فى إنشاء مكتب يشتغل بأمور أمن الأجانب فى إدارة الأمن العام ليسدّ هذه الحاجة .

عدلى باشا — قد يوجد فى الواقع موظفون أجانب لأداء الأعمال المتعلقة بأمن الأجانب فى وزارة الداخلية ، ولكنى أسائلك ، ما ذا ترى من الحماية للأجانب فى أن ينص على إنشاء مكتب يعرض على الوزير المسائل المتعلقة بهم . إنى لا أرى فى ذلك شيئا من معانى الحماية أو التأمين ولكنى ألمح الأمر من وجهة أخرى . فإن مسألة وزارة الداخلية مسألة دقيقة من قديم إذ كانت هذه الوزارة تقبض بيدها على أهم مظاهر السلطة والنظام وكان التداخل فى شؤونها من جانب الإنجليز محل الشكوى المرة من المصريين ، فالتسليم بإنشاء مكتب فيها مهما صغر شأنه وضعفت أهميته قد يؤخذ علينا فيقال لنا نجحتم فى استبعاد موظف فى وزارة الحقانية وهى وزارة بطبيعتها محدودة لاختصاص بأمور معينة لا تتعداها لتقيموا مقامه هيئة أو مكتبا يكون خليفة المستشار الداخلى أو مفتش البوليس العام أو ما شئت تسميته من هذه الوظائف التى تمد يدها إلى كل الأعمال . أى أنه يعاب علينا أن نكون قد أردنا اتقاء تداخل محصور فسلمنا بتداخل عام شامل .

المستر لندسى — إن وجود المستشارين السلطانيين للأغراض التى بيناها فى مذكراتنا مهم فى نظرنا ، على أن فى وسعنا أن نستغنى عنه ولكن الذى لاغنى عنه هو إنشاء ذلك المكتب لصعوبة الاكتفاء بالحكدارين فى تأمين الأجانب .

عدلى باشا — نحن نريد التوصل إلى اتفاق يمكن أن يقبل فى مصر أى يكون لنا الأمل فى أنه يرضى المصريين ، وكلانا فى هذه الغاية سواء ولكنكم كلما زدتم من الهيئات التى تحل محل نفوذكم الحالى مهما تكن أسماؤها ، وكلما زدتم فى اختصاصاتها ، جعلتم الأمل فى رضى المصريين بمشروع المعاهدة وقبولهم له أقل وأضعف. وقد وقفنا عند الحدّ الأدنى لمطالب المصريين وتجنبنا كل ما يمكن أن يعترض عليه بالتشديد أو المبالغة .

(ثم خاض فى حديث الموظفين لا فيما يتعلق بالتعويضات — فقد أجل إرسال المذكرة حتى يفحص عدلى باشا بعض مسائلها التفصيلية — وإنما فيما يتعلق بتعيين الأجانب بدلا من الإنجليز) .

المستر لندسى — أظن أنكم تسلمون بأن ذلك لا يجوز أن يجرى لكم فى أى غرض أو غاية .

عدلى باشا — نعم ، حقيقة لا نفكر فى الاستغناء عن الإنجليز لنحل محلهم أجانب غيرهم وليس لدينا مانع من أن نقبل نصا بهذا المعنى .

المستر لندسى — ولكنكم لا ترضون الصيغة التى نقترحها من اشتراط استشارة الممثل البريطانى فى تعيين الأجانب .

عدلى باشا — نعم ، لا نرضاها لأن فيها تداخلا شديدا فى إدارة مصر لشؤونها ، والذى يهمكم من الأمر قد قلناه ، فما حاجتكم لوضع هذا القيد العام على تصرفاتنا ؟

المستر لندسى — المفهوم أنكم لا تريدون إحلال أجانب غير إنجليز محل الإنجليز حتى ولو بصورة غير مباشرة .

عدلى باشا — طبعا لا نريد ذلك وقد دلتنا أحكام المحاكم على أن ستر الرغبة فى التخلص من موظف باسم إلغاء وظيفة أو بغير ذلك من الأسماء لايجعل العمل الظالم قانونيا، ولا يحول دون الحكم على الحكومة بالتعويض . وإذا حلا للحكومة المصرية أن تستغنى عن موظف إنجليزى لتعين محله مصريا لمدة قصيرة ثم لتعين أجنبيا آخر محل المصرى أو إذا حلا لها أن تلغى وظيفة يشغلها إنجليزى لتعيدها بعد ذلك باسم جديد وتضع فيها أجنبيا آخر، أقول إذا حلا للحكومة المصرية أن تفعل ذلك فليس من ينكر عليكم الحق فى الاعتراض على أعمالها .

المستر لنـدسى — أفهم وجه اعتراضكم على الصيغة وأعتقد أنه من الميسور الوصول فى هـذه المسألة إلى حل مرض .

(ثم تعرضا لمسألة أسلاك التلغراف البحرية) :

إن الذى يعنينا فى الحقيقة هى مسألة التلغراف اللاسلكى من وجهة الدعوات الخطرة التى يمكن أن تروج بها ويهمنا لذلك أن لا يعطى امتياز به إلا بموافقتنا .

عدلى باشا — إنى أتساءل عن فائدة اشتراط موافقة ممثلكم على منح هذه الامتيازات، فإن من يطلب امتيازا كهذا يحرص على أن يطلبه باسم لا يثير خوفا أو شبهة فى بادئ الأمر ، ثم هو يتحول بعد ذلك ، فعلى أى أساس يكون ممثلكم أحرص من الحكومة المصرية وأقدر على اتقاء نشر الدعوات الخطرة . وهل تعتقد مع ذلك أن شركة تجارية أسست لغرض الربح والفائدة ترفض رسالة حتى من لينين مثلا ؟

المستر لندسى — أعتقد أنه يصعب عليها رفض ذلك (ثم عطف على النص المقترح من الوفد) : ان هذا النص من الفضول ولا لزوم له لأنى لا أقدر أنكم تفكرون فى إلغاء الامتيازات الحالية .

عدلى باشا — نعم ، لا نفكر فى ذلك ، وإنما وضعنا هذا النص لأنكم طلبتموه ولأنه الوحيد بين ما طلبتموه الذى يسعنا قبوله . أما إعطاء الحكومة الإنجليزية إجازة عامة لإنشاء ما تريده لنفسها أو للشركات التى توصى بها فهذا ما لا قبل لنا بقبوله . وحتى فى الوقت الحاضر والحماية الإنجليزية مبسوطة على مصر فان المرجع فى أمثال هذه المسائل إلى مجلس الوزراء لا إلى سلطة أخرى . أفتظن من الجائز أن تكون الحكومة المصرية أقصر يدا فى نظامها الجديد منها فى نظامها الحاضر ؟

المستر لندسى — أما ما يختص بمسألة قناة السويس فقد أردت بذكرها فى المعاهدة أن أمهد السبيل للحكومة فى أن تفكر فى المسألة ، فقد يخشى أن الحكومة المصرية بسبب موقف الجمعيـة العمومية فى موضوع مد الامتياز تعمل على تجنب بحث المسألة لا لاعتقادها بعـدم الفائدة من المد وإنمـا لمجرد الخوف من مصادمة الرأى العام واتقاء لسخطه . وقد نكون بالغنا فى الصيغة التى اقترحناها، ولكن ألا يجوز أن نكون أدنى إلى رضاكم إذا اقتصرنا على القول بأنه فى العشر السنين الأولى من المعاهدة تبحث الحكومة المصرية فى خير طريقة لدوام حفظ القناة وحسن صيانتها .

عدلى باشا — لست ، بنفسى ، أرى مانعا من صيغة كهذه لأنهـا لا تقيد الحكومة بشىء ولكن الإحساس العام فى مصر بحسب ما تبيناه من استشارة أهل الرأى لا يريد أى نص عن القناة فى المعاهدة . ثم أى فائدة لكم فى نص لا يقدّم ولا يؤخر .

المستر لندسى — وماذا ترون فى السودان ؟

عدلى باشا — إننا لم نتعرض له لأننا فضلنا أن ننتظر الفراغ من المناقشة فى المسائل الأخرى قبل أن نعالج هذه المسألة .

المستر لندسى — إن الموضوع لم يعهد إلىّ الكلام فيه، على أنه لم يمنع عنى . ولعلكم تذكرون ما كتبه اللورد ملنر فى تقريره عنه ولا أظن الحكومة الإنجليزية إلا آخذة برأيه فيه .

عدلى باشا — ولكن اللورد لم يضع لمسألة السودان حلا معينا ولا ضمن تقريره شيئا عن تفصيلات نظام الحكم فيه ، ولا يخرج الأمر فى ذلك التقرير عن بعض آراء عامة ترمى إلى استيفاء طابع الحكم الذى جرى فى السودان من عهد فتحه إلى الآن . و إذا كان لنا أن نتكلم فى السودان الآن فإنى أحب أن أعرف أولا رأيك فى مركز السودان .

المستر لندسى — إنه حكم ثنائى Condominium (ملك مشترك) .

عدلى باشا — إنما الاشتراك فى الإدارة ، أما حق السيادة فهو لمصر وحدها . كان السودان لمصر فتركته زمنا ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه حتى تهيأت الظروف لإعادة فتحه فاشتركت إنجلترا مع مصر فى جزء من التجريدة التى أرسلت إليه والأموال التى أنفقت عليه ولكنها لم تدع يوما حقا على السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فإنما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب ، وقد أعلن ذلك أكثر من مرة رجال السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان نفسه .

المستر لندسى — ولكن المرفوع على دور الحكومة فى السودان هو العلمان الإنجليزى والمصرى .

عدلى باشا — نعم ، ولكن السبب فى ذلك لم يكن الرغبة فى تقرير حق سيادة لإنجلترا على السودان و إنما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها اتقاء سريان الامتيازات على تلك البلاد وما كان يخشى أن ينتج عنها من تعطيل تنظيم السودان وترقية موارده وغل يد الحكومة عن أن تنطلق فيه بجميع صنوف الإصلاح . فالسودان أرض مصرية ، ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه . و إنما وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ لتقرير الاشتراك بين مصر و إنجلترا فى إدارته ، على أنك لا تجهل أن نصيب مصر من تلك الشركة فى حكم العدم ، فإن الإدارة أصبحت إنجليزية محضة ، وكل ما لمصر الآن هو أن القرارات التى يصدرها حاكم السودان تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء مجرد تبليغ ، وليس لهذا أن ينقض أمرا أو يبرم حكما ، والذى يعنينا الآن من أمر السودان هو أن تقرر من جديد حقوقنا فيه ، وأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجى ، وآية ذلك أن يكون لمصر يد فى إدارة السودان . أما الصورة الفعلية لتلك اليد فهى محل البحث . وأرجو ألا يسبق إلى ذهنك أننا نطالب بذلك لمجرد التمتع بلذة الحكم أو لقضاء شهوة سلطة ، و إنما يدفعنا إلى ذلك النظر فى مصالحنا فى السودان والحرص على توفيرها . وأول هذه المصالح النيل ، ولكن النيل ليس كل ما يعنينا فى السودان ، فهناك الجيش السودانى ووجوب تبعيته للجيش المصرى و إخلاصه لولى أمر مصر ، وهناك مسألة هجرة المصريين إلى السودان ووجوب أن يجدوا كل التسهيلات الممكنة وأن يتمتعوا بكل الحقوق ، وهناك تموين السودان لمصر ، ولست أبغى حصر المسائل التى تهمنا فى السودان ، و إنما أردت أن أسوق لك مثالا على المصالح المختلفة التى يمكن أن تقوم لنا فيه .

المستر لندسى — أظن أنى فهمت وجهة نظركم .

عدلى باشا — وما ذا ترى فى مسألة النيل بصفة خاصة ؟

المستر لندسى — إن اللورد كيرزن مستعد لأن يعترف لمصر بصوت جدى فى قسمة مياه النيل وهو يرى أن ينشأ لهذا الغرض لجنة من نوع اللجان التى توجد فى أمريكا ، وإن كانت قسمة المياه فى أمريكا لا يبتغى بها تنظيم الرى وإنما تنظيم القوى الهيدروليكية .

عدلى باشا — يجب أن يسبق التفكير فى قسمة المياه تقرير ما لمصر من الحق فى أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لزراعة أرضها التى تزرع حالا أو القابلة للاستصلاح والزراعة فى المستقبل.

المستر لندسى — يعنى أنكم تريدون مراقبة على مياه النيل ؟

عدلى باشا — إنما نريد أن يكون لنا وحدنا حق المراقبة عليها .

المستر لندسى — أظن أن الطلب فيه مبالغة ، فإن لكم أن تطلبوا ألا يعمل شيء دونكم . أما أن يكون لكم حق الاعتراض على عمل لا يضركم وتكون فيه فائدة للسودان ، فهذا ما لا يمكن أن يقر لكم به ، ويجب فى مثل هذه الأحوال التى يقوم فيها الخلاف على صلاحية الأعمال أن تفصل فى الأمر لجنة مشتركة .

عدلى باشا — إن اللورد ملنر أشار إلى ذلك فى تقريره وإنما بطريق الإجمال ولم يفصل كيف يكون تشكيل تلك اللجنة . والذى يعنينا قبل كل شيء أنه لا يجوز أن يعمل شيء على النيل ضد رغبة الحكومة المصرية .

المستر لندسى — أتريدون أن تقدموا مذكرة أو مشروعا عن مسألة السودان ؟

عدلى باشا — سأنظر فى ذلك . وأذكر أن سعد باشا فى المفاوضات السابقة لم يتعرض لمسألة السودان لأنه أراد أن يكون الاتفاق قاصرا على مصر ، وأن تتولى مصر فى نظام حكمها الجديد بحث مسألة السودان مع إنجلترا ، ولكن المندوبين لما سافروا لمصر ليتلقوا رأى الأمة فى مشروع لجنة ملنر الذى لم يتعرض أيضا لمسألة السودان تبينوا أن الأمة شديدة الحرص والرغبة فى أن تحل مسألة السودان منذ الآن ، وهذا أصل التحفظ الأخير الذى لم أقدمه وهو يرمى إلى ضمانة الإشراف على النيل وإلى جعل سيادة مصر على السودان فعلية لا اسمية . أما تفصيل ذلك وترتيب أحكامه فهو محل البحث ويصح أن نتفاهم عليه .

وها نحن قلنا ما نريد أن نقول فى كل المسائل التى تعرضنا للبحث فيها ، ونحن فى انتظار مشروع اللورد كيرزن لنضع عليه ملاحظاتنا ، ونقدم بعد ذلك مشروعنا . وسنرى بأى قدر يمكن الوصول إلى اتفاق .

المستر لندسى — إنى لأخشى أن يكون مشروعنا دون الحد الأدنى لمطالب المصريين وأنهم لا يكونون راضين .

عدلى باشا — إذا كنتم تحرصون على رضى المصريين فليس لكم الآن إلا أن تسلموا بالحد الأدنى لمطالبهم ، وعلى أى حال فإننا فى انتظار مشروعكم لنرى ماذا أنتم فاعلون .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة اثنتى عشرة ونصفا .

محضر الجلسة العشرين

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لويد چورچ

فى يوم الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ بدوننج ستريت

كان يوم ٢ نوفمبر موعد مقابلة عدلى باشا للمستر لويد چورچ وكان الاجتماع بمقر رئيس الوزارة فى دوننج ستريت فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، وبعد التحية :

المستر لويد چورچ — إلى أين وصلتم فى مفاوضاتكم ؟

عدلى باشا — إن المبادئ المتفق عليها من الجانبين هى إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وعقد محالفة بين مصر و إنجلترا لتأمين مصر من أى اعتداء خارجى وضمان مصالح إنجلترا ، غير أن هذه المبادئ لم توضع بعد فى صيغة ثابتة ولكن لما كان الاتفاق واقعا على اعتبارها أساسا للمعاهدة حق لى أن أعتقد أن من السهل التفاهم بشأن الضمانات التى تلزم لمصالح إنجلترا الخاصة والتى يجب أن تكون متفقة مع تلك المبادئ . وقد جرت لنا مع اللورد كيرزن أحاديث فى مواضيع شتى ومن أمهات هذه المواضيع مسألة العلاقات الخارجية لمصر وعندنا أن حرية مصر فى إدارة أمورها الخارجية نتيجة لازمة للاستقلال ورمزه الخارجى . هذا من وجهة المبادئ ، وهى من الوجهة العملية أمر لا غنى لنا عنه فإن مصر بلد غنى بالخيرات ومصالحها الاقتصادية تجعلها أبدا مشتبكة العلاقات بالدول الأجنبية فيجب لها أن تكون حرة فى تصريف هذه العلاقات لتدبر شؤونها مع الدول وفق مصالحها وقد تبينا أن اللورد كيرزن مقتنع بوجهة نظرنا فى هذه المسألة و إنما أبق البت فيها حتى عرض الأمر على الوزارة .

المستر لويد چورچ — نعم ، فإن هذه المسألة لاقت بعض الصعوبة فى الوزارة (ولم يزد شيئا على ذلك) .

وما قولكم فى حماية المواصلات الإمبراطورية ؟

عدلى باشا — إن وضع جنود إنجليزية فى أرض مصرية حتى على القناة نفسها لا ينظر إليه المصريون بعين الرضى إذ الواقع أنه لا ضرورة لها فى وقت السلم . ومع أننا لا نجهل الأهمية التى تعلقها الحكومة الإنجليزية على أمر هذه المواصلات فاننا نرى أنه ليس من خطر يهددها وهى فى أمن لا يحتاج معه إلى التأمين . أما فى زمن الحرب فنقدر أن المعاهدة كفيلة بأن تزيل كل خوف لكم بشأنها وسواء كان الاعتداء على مصر نفسها وكانت مصر محاربة إلى جانب إنجلترا حليفتها أو كنتم وحدكم فى حرب فإن المحالفة تمكنكم من اتخاذ كل ما ترونه من وسائل الدفاع ولا حاجة معها إلى وضع جنود منذ وقت السلم استعدادا لحالة الحرب .

المستر لويد چورچ — ماذا تقولون فى مواصلتنا مع السودان ؟

عدلى باشا — إن هذه المواصلات حاصلة بطريق بور سودان .

المستر لويد چورچ — ولكنها قد لا تكفى .

عدلى باشا — لست أرى دخلا للسودان فى أمر المواصلات فإن ما يفهمه المصريون من المواصلات الإمبراطورية هى المواصلات مع المستعمرات الإنجليزية فيما وراء البحار . أما السودان فهو مسألة أخرى وهى كبيرة الأهمية عند المصريين ولنا بشأنه مطالب لم نبدها بعد لأننا أردنا أن نتبين أولا ما إذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر وكنا قد اعتزمنا أنه إذا تم الاتفاق بشأنها انتقلنا إلى بحث مسألة السودان فهى مسألة لم يأت دورها بعد .

المستر لويد جورج — لمصر شأن غير شأن السودان فإننا فيما عدا تأمين مواصلاتنا بطريقها لا نريد التداخل فى شؤونها ونريد أن تربطنا و إياها محالفة حقيقية ولكننا لا يسعنا ترك السودان أو أن ننزل عن مركزنا فيه على الصورة التى ننزل بها عن مركزنا فى مصر .

عدلى باشا — ولكن ما هى علاقة السودان بمسألة حماية المواصلات أو مسألة القوة العسكرية فإن فى السودان جيشا مصريا وهو الذى يتولى حفظ الأمن فيه والدفاع عنه .

المستر لويد جورج — قد تقوم فتن واضطرابات خطيرة فى السودان نحتاج معها إلى إرسال جنود لقمعها ونقل هذه الجنود بطريق مصر .

عدلى باشا — إن هذه حالة نقل جنود فى ظروف خاصة ولا حاجة معها إلى قوة عسكرية دائمة وهى حالة لايمكن النظر فيها على حدتها أو بمناسبة البحث فى حماية المواصلات والقوة العسكرية وإنما هى مرتبطة بمسألة السودان فى جملتها . ويمكن عند البحث فى النقط المتفرعة عن مسألة السودان وضع اتفاق خاص يرتب فيه لهذه الحالة ما يناسبها من الأحكام . وعلى أى حال فإنى لا أرى أن يكون مجرد احتمال الحاجة إلى نقل جنود بطريق مصر لقمع فتن فى السودان سببا يستدعى حفظ قوة عسكرية فى مصر .

المستر لويد جورج — هذا حق وخير أن نترك هذه المسألة الآن .

(ثم عاد الكلام أدراجه إلى مسألة المواصلات) .

ألا ترى أننا إذا كنا مغلوبين فى هذه الحرب لتقطعت بنا الأسباب فى أمر المواصلات ولأصبحنا منها فى أكبر ضائقة ؟

عدلى باشا — ولكن المحالفة بيننا ستكون غايتها ، تمكينكم من الانتفاع بمواصلاتنا فى زمن الحرب بالشروط التى تحدد فيما بيننا ، ووضع قاعدة التعاون بيننا و بينكم فى الدفاع عن القناة إذا كانت فى خطر .

المستر لويد جورج — وماذا يكون الحال إذا انقلبت مصر خصيمة لنا وناصبتنا العداء ؟

عدلى باشا — لا محل لخوف من ذلك فإننا بحكم المحالفة سنكون فى حالة حرب مع الدولة التى تحاربكم وستقضى علينا الأحوال ببذل كل مساعدة لكم فى سبيل الدفاع عن مصالحنا المشتركة .

المستر لويد جورج — ولكنا لا يسعنا أن نترك أمر حماية القناة لغيرنا .

عدلى باشا — حقيقة أن اللورد ملنر عند مفاوضته مع الوفد السابق ألح فى وجوب وجود قوة إنجليزية ترابط فى منطقة معينة على القناة لحمايتها وتنشئ فيها ما ترى إنشاءه من وسائل المواصلات الهوائية فلم يزل الوفد الذى كان يحادثه مانعا من التسليم له بما أراد ، وذلك إثباتا لرغبته فى الاتفاق .

المستر لويد چورج — وما قولكم فى تأمين مواصلاتنا التجارية ؟

عدلى باشا — إذا كانت لإنجلترا فيما نخرج عن هذه المنطقة مصالح تجارية ترتبط بطرق المواصلات فإن الحكم فيها فى زمن السلم يكون خاضعا لأحكام القانون الدولى بالنسبة للبلاد المستقلة، وعلى أى حال يجب أن يكون للمصريين وحدهم حق السيادة والتصرف فى أراضيهم ومواصلاتهم .

المستر لويد چورج — هذه مسألة لا تخلو من الصعوبة، أو لديك اعتراض خاص على أن تغادر الجنود الإنجليزية المدن المصرية وترابط فى ضواحيها ؟

عدلى باشا — لايسعنى أن أعرض على المصريين أى حل يكون قائما على وجود جنود إنجليزية فى غير منطقة القناة لأنه محقق الفشل .

المستر لويد چورج — إنى حقيقة شديد الحرص على الوصول إلى اتفاق ولى ملء الثقة بإخلاصك ورغبتك فى حسن التفاهم . وإن من دواعى الفخر أن نرتبط بصداقة مع أمتكم العريقة فى المجد ولكن من الصعب الوصول إلى حل مرضى للطرفين نظرا لحالة الرأى العام هنا والحالة النفسية السائدة فى الوزارة وفى مجلس العموم فإن الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرؤوس أمام زغلول أو أن يسلموا مواصلات الإمبراطورية إلى بلد يقوده زعماء يصارحون إنجلترا العداء .

عدلى باشا — ولكن زغلول باشا لا يعلن عداء لإنجلترا وإنما هو يناهض الوزارة ويدعو إلى عدم الثقة بها .

المستر لويد چورج — إنه بعمله على إحباط مساعيكم يعطل الاتفاق ، ثم إن سلوكه هو الذى أوجد الحالة النفسية التى أشرت إليها ، وإنى لأعجب كيف لم تتخذ ضده إجراءات شديدة بمناسبة الفتن التى أحدثتها زيارته للصعيد وكيف لم ينف من مصر ، وعندى أنه أكبر عدو لاستقلال مصر وأنه لاسبيل للاتفاق مع استرساله فى التهييج وإنما يمكن الاتفاق إذا سادت بيننا الثقة المتبادلة وإنى لا أشك فى أن الاتفاق ميسور من جانبى وجانبك .

عدلى باشا — ولكن اتخاذ التدابير الشديدة ضد سعد قد يحدث اضطرابا عاما فى البلد ويحرج مركز الحكومة .

المستر لويد چورج — لن تكون لهذه التدابير شرا من تركه يسترسل فى التهييج .

عدلى باشا — وما ترانى أصنع الآن فى هذه المفاوضات ؟

المستر لويد چورج — يعز على أن تعود إلى مصر من غير نتيجة، ولكن من جهة أخرى لا أرى كيف يمكن الوصول إلى اتفاق مقبول عندنا وعندكم فى هذا الظرف ما دام زغلول يسلك طريق التهييج ، فإن أعضاء الوزارة هنا قد أدركهم الخوف والقلق مما يحصل فى مصر وهم لا يريدون أن يسلموا الأمر إلى زغلول . وإنى شديد الاعتقاد بأنه إذا زالت دواعى القلق أصبحنا أدنى إلى الاتفاق وسهل وجود الاستعداد من جانبنا لقبول حل مرضى للمصريين ، لذلك فإنى أتساءل إذا لم يكن من المستحسن إيقاف المفاوضات الآن على أن نستأنفها حين تصبح الأحوال فى مصر أكثر هدوءا ووضوحا .

عدلى باشا — لايمكنى أن أوافق على تأجيل المفاوضات الآن، خصوصا إذا أريد بذلك التأجيل التمكن من نفى زغلول لنستأنف المفاوضات بعد نفيه . على أنى أرى أن اتخاذ التدابير الشديدة ضد شخص سعد باشا لا يخلو من الخطورة لكم ومن شأنه أن يعقد المسألة المصرية . والأحكم أن تعملوا على إرضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج سعد أو غيره .

المستر لويد جورج — وكم تقدر أن تبقى هنا ؟

عدلى باشا — صار لى الآن أربعة أشهر وأنا بعيد عن مصر وقد أصبحت أعصاب الرأى العام بسبب انتظاره طول هذه المدة وعدم تبينه تباشير النجاح فى حالة اضطراب لا يحمد . وحتى المعتدلون من المصريين أدركهم القلق والخوف خصوصا بعد الإشاعات الكاذبة التى روجت فى البلد عن نتيجة المفاوضات. وإذا طال بى المقام لأكثر من هذا خشيت ان أفقد الاتصال مع الرأى العام وأن يصبح من الصعب معرفة من يعتمد عليهم .

المستر لويد جورج — إنى أقدر هذه الاعتبارات حق قدرها .

عدلى باشا — وهبنى عدت الآن إلى مصر فإنى فى حاجة على أى حال لأن أوقف عظمة السلطان على نتيجة عملى . وقد كان اللورد كيرزن وعدنى بأن يرسل لى مشروع الاتفاق بحسب ما ينتهى إليه رأى الوزارة الإنجليزية وحتى الآن لم يرسل لى هذا المشروع فماذا ترون فى ذلك ؟

المستر لويد جورج — كان بالأمس موعد المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة ولكنى فضلت إرجاءها حتى أراك وأحدثك وسأنقل إلى الوزارة حديثنا ثم أبلغك نتيجة مداولاتنا. ولا يفوتنى أن أذكر لك أن مشروع اللورد ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأى العام مستعدين لقبوله وكان اللورد كيرزن المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها فأخشى أن تكون اقتراحاتنا دون ذلك المشروع .

عدلى باشا — إن هـذا يجعل الموقف دقيقا فإن المصريين يعتبرون ذلك المشروع معدلا بما وضعوه من التحفظات الحد الأدنى لتحقيق مطالبهم .

المستر لويد جورج — (بعد أن سكت قليلا) : أحب أن أراك مرة أخرى لأشرح لك وجهة نظر الحكومة الإنجليزية .

عدلى باشا — أطلب أن يكون هذا فى أقرب وقت ممكن .

(ثم ودّعه وانصرف وكانت آخر كلمة للمستر لويد جورج إنه يجب التخلص من زغلول وكان قد كرر هذه العبارة أكثر من مرة فى أثناء الحديث) .

محضر الجلسة الحادية والعشرين

بين دولة عدلى باشا وبين المستر لندسى

فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

قصد دولة عدلى باشا إلى وزارة الخارجية وكان على ميعاد اتفق عليه فى اليوم السابق .

عدلى باشا — تعلم أنه كان لى أول أمس حديث مع المستر لويد جورج ، وقد تبينت من خلال ذلك الحديث خاطرا يشغل بال المستر لويد جورج وقد يؤثر عليه عند الفصل فى المسألة المصرية . أجبت على المستر لويد جورج بما وسعه المقام وقد أخذ الحديث يتشعب ولكنى من عهد أن فارقته لم يزل ذلك الخاطر يقلقنى وقد خشيت ألا يكون المستر لويد جورج تبين موقفى تماما فاردت أن ألقاك لأجلو كل غموض وأنفى كل شبهة بصدد ذلك الخاطر ولأرجوك أن تنقل عنى ذلك إلى اللورد كيرزن حتى إذا تداول مع رئيس الوزارة لم يكن محل لأن يقضى فى المسألة بالظنون والفروض .

أما الفكرة التى ألم بها المستر لويد جورج فهى أنه وإن كان يثق بأن الاتفاق ممكن من جانبى وجانبه إلا أنه يظن أن الهياج الذى أحدثه زغلول فى مصر بعث الرأى العام هنا على القلق والحذر ومن شأنه أن يجعل البرلمان لايطمئن إلى بلد يقوده زعماؤه إلى مثل ذلك الشغب والهياج وأن يحمله على التشدد من الضمانات بحيث يصبح الاتفاق متعذرا وقد تساءل إذا لم يحسن تأجيل المفاوضات إلى وقت يسود فيه الهدوء وتكون الأحوال أكثر ملاءمة وأدعى للثقة والاطمئنان كما أنه لم يخف دهشته من ترك زغلول حرا فى إيقاد الفتن وإحداث الاضطرابات .

والذى أرجوه هو أن يعرف أنى لن أقبل التأجيل ولن أتواضع عليه كحل للمسألة المصرية وأن ليس للوزارة الإنجليزية أن تعتمد علىّ فى تسهيل هذا الحل عليها فإذا كانت قد عقدت النية عليه وأرادت المضى فيه فلا يسعنى إلا أن أعتبره جوابا غير مرض وأن أعلن أنه فيما يتعلق بى قد انتهت المفاوضات على غير اتفاق .

المستر لندسى — حقيقة أن هذه الفكرة تشغل بال رئيس الوزراء منذ أيام وهو لايفتأ يراها خير طريقة لحل المسألة الآن ولكننا نعتقد أنها طريقة لايمكن الأخذ بها .

عدلى باشا — ترى طبعا أنه لايمكننى أن أشترك فى تنفيذ هذه الفكرة وخصوصا إذا كان التأجيل قد قصد به التمكن من اعتقال سعد أو نفيه . ولو تم ذلك لاعتقد الناس جميعا صحة التهم التى كان سعد يوجهها إلينا من أننا جئنا لننظم الحماية وأننا سنحمل الناس بوسائل الإكراه على قبول الاتفاق مهما جاء قاضيا على الأمانى الوطنية وأننا لذلك لم نر بدا من إسكات سعد . وعلى أى حال فإننى لا أتردد فى اعتزال الوزارة إذا قررت الوزارة الإنجليزية تأجيل المفاوضة إلى أجل آخر مهما يكن السبب الذى بنى عليه التأجيل .

المستر لندسى — ولكن ماذا ترى إذا جاء المشروع أقل مما تعتبره الحد الأدنى للمطالب المصرية ؟

عدلى باشا — إنى أعتبر أنى لم أوفق فى مهمتى و إذ كنت قد قبلت الوزارة للقيام بالمفاوضة فإنى أعتزل الوزارة كذلك فى هذه الحالة لفوات الغرض الذى قبلتها من أجله .

المستر لندسى — إذن تكون الحالة الوحيدة التى تبقى معها فى الوزارة هى أن توفق إلى مشروع اتفاق مرض يمكنك أن تدعو الأمة إلى قبوله .

عدلى باشا — هو كذلك .

المستر لندسى — نحن نقدر مايترتب من النتائج والاضطرابات على اعتزالك الوزارة إذا لم تنجح المفاوضات على الصورة التى ترضيك . ولسنا راغبين فى تجديد الاضطرابات . وسأبلغ اللورد لساعتى الملاحظات التى أبديتها لى الآن وأرجو ألا يبطئ عليكم المشروع كثيرا .

محضر الجلسة الثانية والعشرين

بين دولة عدلى باشا وبين اللورد كيرزن

فى يوم الخميس ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

كان اللورد كيرزن قد وعد بإرسال مشروع الحكومة الإنجليزية فى أول حديث له مع دولة عدلى باشا بعد استئناف المفاوضات . فلما أبطأ وروده استنجز عدلى باشا ذلك الوعد وقد اتفقا على المقابلة فى منتصف الساعة الرابعة من يوم ١٠ نوفمبر المذكور بوزارة الخارجية ، وبعد التحية :

اللورد كيرزن — إن الوزارة تناقشت فى المسألة المصرية فى جلستين مستطيلتين وقد شرحت لهم كل ملاحظاتكم ودافعت جهدى عن مطالبكم وقد وفقت لتحويل الوزارة عن رأيها فى مسألة التمثيل الخارجى ، وطلبت إليها أن تأخذ برأيى بصفتى وزيرا للخارجية على أنى لم أستطع حملهم على تغيير لقب المندوب السامى . كذلك نجحت فى استبعاد الإشارة إلى قناة السويس ولكننى لم أستطع شيئا فى مسألة القوة العسكرية فإن لكل وزير رأيا كما لى رأى وقد ألفيتهم متشبثين فيها برأيهم . وقد زعمت بعض الجرائد أنكم قابلتم المستر لويد جورج لتنالوا منه مالم تستطيعوا أن تنالوه منى من مطالبكم وأنتم خير من يعلم أن هذا ليس بصحيح فليس بالوزارة من هو أشد حرصا على مرضاتكم وأقوى رغبة فى الاتفاق منى . وقد كنت شديد الاغتباط بما تبينته من جانبكم من الود والمجاملة وأرجو أن تكونوا راضين عما تبينتموه من مثل ذلك من جانبنا — وها أنا أقدم لكم نسختين من المشروع الذى استقر عليه رأى الوزارة لتجيلوا النظر فيه و إنى أرجوك أن تجعل أمر تسليمى المشروع سرا لا يذاع للصحف حتى نتقابل فى موعد آخر وألفت نظرك إلى أنه إذا وافقتم على هذا المشروع كان توقيعى عليه مشروطا بتصديق البرلمان فإنكم تذكرون أن المستر لويد جورج قد وعد البرلمان بذلك .

عدلى باشا — هل أريد بهذا المشروع أن يكون قرارا للوزارة أم أنتم تتوقعون أن نبدى عليه ملاحظاتنا ؟

اللورد كيرزن — يسرنى أن أطلع على ملاحظاتكم على هذا المشروع ولكن ينبغى لى أن أصارحكم القول فى رأى الحكومة الإنجليزية فإن المشروع الذى تقدمه لكم هو أقصى ما تسلم به فى شأن المطالب المصرية .

عدلى باشا — (تناول المشروع دون أن يطلع عليه) .

اللورد كيرزن — إنى سأتغيب حتى يوم الاثنين فإذا أردت مقابلتى يوم الثلاثاء فليس لك إلا أن تختار الوقت الذى تريده وتخبرنى به لأنتظرك .

فحياه عدلى باشا وانصرف .

محضر الجلسة الثالثة والعشرين

بين دولة عدلى باشا و بين اللورد كيرزن

فى يوم الثلاثاء ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

بعد أن سلم اللورد كيرزن مشروع الحكومة الإنجليزية لدولة عدلى باشا جعل الوفد يعدّ ردّه عليه وبعد الفراغ من وضع ذلك الردّ قصد عدلى باشا إلى وزارة الخارجية وسلمه إلى اللورد كيرزن فقرأه اللورد ثم دار بين الاثنين الحديث الآتى :

اللورد كيرزن — كنت أتوقع نتيجة خيرا من هذه نظرا لروح المسالمة ورغبة الوفاق التى سادت بيننا ومن الجانبين على السواء .

عدلى باشا — كذلك كنت أتوقع ، ولكن ما العمل إذا كان المشروع بعد مناقشة طويلة دامت أربعة أشهر يعيدنا إلى النقطة التى ابتدأنا منها أحاديثنا .

اللورد كيرزن — لابل خطونا بعض خطوات تجاوزنا بها موقفنا الأوّل ولكن لا فائدة الآن من إعادة المناقشة ، وهل يجب أن أفهم أن الرفض نهائى من جانب الحكومة التى أوفدت الوفد .

عدلى باشا — الحكومة أرسلت وفدا للفاوضة وهو حر فيما يفعل — وهـذا الرفض من قبل الوفد وكل مايجب عليه أن يأتيه بعد ذلك هو أن يؤدى حسابا عن عمله لعظمة السلطان وسيقول له "إن نتيجة عملى سلبية" .

اللورد كيرزن — أعنى هل تعتبرون هذا الرفض نهائيا من الآن أو أنكم تحتاجون بعد عودتكم إلى إجازته والتصديق عليه ؟

عدلى باشا — لامحل لذلك فإنى رئيس الحكومة والوفد معا وهـذا العمل من صنع حكومتى وعليها مسئوليته وليس لعظمة السلطان مسئولية عنه . وعظمته يستطيع طبعا إذا شاء أن يرسل وفدا جديدا .

اللورد كيرزن — لم أقصد التعرض لشؤونكم الداخلية وإنمـا حقيقة الغرض من سؤالى هو مسألة نشر المشروع والردّ عليـه ولا يخفى عليك أهمية الأمر لنـا ولكم . وكنت أرجو ألا ينشر شىء الآن .

عدلى باشا — طبعا سوف لاينشر المشروع والردّ قبل أن يصلا إلى علم عظمة السلطان .

اللورد كيرزن — أتثق بألا يذاع شىء عنهما كما حصل فى العام المـاضى ؟

عدلى باشا — إنى واثق من ذلك وللصحفيين أن ينشروا ما شـاءوا من التكهن والاستنتـاج وأن يتلقفوا ما استطاعوا من نتف الأخبار ولكننا سنحتفظ بالسر فيما يتعلق بنص المشروع والردّ وسنرسل ذلك النص بالبريد إلى عظمة السلطان .

اللورد كيرزن — أيكون النشر بمجرد علم السلطان بالمشروع أو بعد موافقته عليه ؟

عدلى باشا — بمجرد علمه به .

اللورد كيرزن — وهل يكون ذلك قبل وصولكم أو بعده ؟

عدلى باشا — لو كانت عودتى قريبة أى بعد ثلاثة أو أربعة أيام لجاز النشر بعد عودتى ولكنى أخشى ألا أعود إلا متأخرا عن ذلك فيتعين أن يكون النشر قبل عودتى .

اللورد كيرزن — إذن يمكن أن نتفق ليكون النشر من جانبنا وجانبكم فى يوم واحد .

عدلى باشا — لا مانع عندى من ذلك .

اللورد كيرزن — ولكننى لايسعنى أن أقطع بشىء فى هذا الموضوع قبل أن أرى رئيس الوزراء وسأراه قريبا ، وأرجو أن أقابلك يوم السبت لنتفق على تفاصيل مسألة النشر .

(ثم ودعه عدلى باشا وانصرف) .

محضر الجلسة الرابعة والعشرين

بين دولة عدلى باشا واللورد كيرزن

فى يوم السبت ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ بوزارة الخارجية

قصد عدلى باشا إلى وزارة الخارجية حيث قابل اللورد كيرزن طبقا للاتفاق السابق ، وبعد التحية :

اللورد كيرزن — إنى أبلغت الوزارة ردّ الوفد وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة وكنت أشدهم أسفا إذ كنت صادق الرغبة فى الوصول إلى اتفاق ، ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن القيود التى وضعت فى المشروع . وكنت ، أعتقد دائما أنه إذا تعذر وضع اتفاق نهائى جاز أن تنتهى إلى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع وطبقت بضع سنين واستطاعت مصر فى أثنائها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على إدارة شؤونها وتنظيم جيشها واستتب الأمن واستقام النظام أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى ورفع القيود التى قد يعتبر الآن أنها لابد منها ولا غنى عنها ، وسيعين على هذا أن يكون الإنجليز والأجانب معا مطمئنين إلى الحالة الجديدة وإنما يتحقق الاطمئنان إذا لم تعرض مناسبة لتدخل الجيش ، و إذا قام المصريون قياما حسنا بما يقتضيه ذلك النظام الجديد . وتذكر أنى لمحت إلى هذه الفكرة إذ وضعت فى مذكرتى الثانية عن المسألة العسكرية إشارة إلى جواز إعادة النظر فى هذه المسألة بعد زمن معين .

عدلى باشا — ليس فى وسعى أن أقبل هذه الفكرة ولو استطعت لما أقرتنى البلاد على ذلك لأن التوقيت الذى تشيرون إليه لا ضابط له ، إذ يمكنكم أن تقولوا إن التجربة لم تصح فتستمر الحالة على ما كانت عليه ولا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شؤونهم ولو كان ذلك مؤقتا وإلى أجل وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقترونه من النظامات ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا بها . وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

اللورد كيرزن — ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك .

عدلى باشا — إن لى بروجراما معروفا ولم أقبل الوزارة إلا للسعى فى تحقيقه فلا يسعنى أن أعود إلى مصر وأعلن للملا أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبل به .

اللورد كيرزن — ألا تجد أن مركزنا نحن الطرفين فيه شىء كثير من الغرابة فإن لكم طلبات ونحن مستعدون لإجابتها إلى قدر معلوم . وإذا لم نتفق فسنبقى فى الوقت الحاضر فى الحالة عينها التى يراها كلانا غير مرضية ويريد كلانا الخلاص منها فهل لى أن أرجوك التفكير فى هذا المركز الغريب فإن عنت لك آراء بشأنه تكرمت بإبدائها للورد ألنبى .

عدلى باشا — طبعا لا يسعنى ألا أفكر فى هـذه الحالة وإنى لأتألم جد الألم أن أرى بلدى قد شلت حركتها وعطل فيها كل شيء بسبب التعليق والانتظار الذى هى فيه وبسبب أدوار الاضطراب التى مرت عليها فى حين تشتغل كل الأمم بترقية شؤونها وتنمية مواردها . والمسألة حيوية بالنسبة لنا ولا تحتمل النسيان أو التفريط .

اللورد كيرزن — أفهم أنه تعنيك مصلحة بلدك لدرجة عالية . كذلك تراني ألحظ مصلحة بلدى وعندى أن هذه المصلحة هى ألا نكون فى نزاع معكم ولقد كنت أود أن أتقدم أكثر مما فعل المشروع لملاقاتكم ولكن الوزارة لم تسعفنى فى ذلك — ولعلك تقدر معى أنه يجب على أى حال أن نصل إلى حل ، ولكن ينبغى لنا فى ذلك معاونة مثلك من المصريين .

(ثم انتقل الحديث إلى النشر) : إن نشر المشروع ورد الوفد عليه اللذين سبق إرسالهما إلى اللورد اللنبى سيتم بمجرد أن تصله المذكرة التفسيرية التى تعدها الوزارة لبيان الأسباب التى حالت دون الموافقة على طلباتكم . وستنشر معهما هذه المذكرة أيضا .

عدلى باشا — ولكن ليس بمثل هذا تبلغون رضى المصريين وتسكنون قلقهم .

ثم تبادلا التحية وانصرف عدلى باشا بعد أن آذنه بسفر الوفد فى اليوم التالى .

مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر

أولا — انتهاء الحماية

١ — فى مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية .

وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان بالسلام والمودّة والتحالف .

ثانيا — العلاقات الخارجية

٢ — الشؤون الخارجية لمصر تتولاها وزارة الخارجية المصرية ويقوم على هذه الوزارة وزيرها .

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر مندوب سام يكون له فى كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائى ويكون له التقدّم على ممثلى الدول الأخرى .

٤ — يمثل الحكومة المصرية فى لوندره وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية قد تستدعى فيها هذا التمثيل ، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير ومرتبته .

٥ — نظرا لما التزمت به بريطانيا العظمى من التعهدات فى مصر وعلى الخصوص ما كان منها متعلقا بالدول الأجنبية يجب أن تكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى أوثق الصلات ويقدّم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة فى المعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ — لا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ويكون ذلك الاستطلاع بطريق المندوب السامى البريطانى .

٧ — للحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها فى الخارج حسبما تقتضيه مصالحها .

٨ — فى الجهات التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالإدارة العامة للشؤون السياسية وبالحماية القنصلية للصالح المصرية ويقدّم لها هؤلاء المندوبون كل ما فى مقدورهم من المساعدة .

٩ — تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى تولى المفاوضة مع الدول ذوات الامتيازات لإلغاء الامتيازات الحالية وتقبل أن تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا .

ثالثا — الأحكام الخاصة بالمسائل العسكرية

١٠ — تتعهد بريطانيا العظمى بساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها .

للقيام بهذا التعهد وتوفير حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ويكون لها أن تستقر فى أى مكان فى مصر ولأى زمان يحددان من آونة لأخرى . ويكون لها أيضا فى كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لإحراز الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمين الحربية واستعمال جميع ذلك .

رابعا — استخدام الموظفين أو الضباط الأجانب

١١ — بالنظر للتبعات الخاصة التى تضطلع بها بريطانيا العظمى و بالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطا أو موظفين أجانب فى أية مصلحة من هذه المصالح بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

خامسا — الإدارة المالية

١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد مفاوضة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا ماليا توكل إليه فى حينها الحقوق التى يتولاها أعضاء صندوق الدين ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها :

(١) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة ؛

(٢) جميع المعاشات والمسانهات الأخرى المستحقة لمن كان فى المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم ؛

(٣) ميزانيتى المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

١٣ — لأجل أن يقوم المندوب المالى بأعماله كما ينبغى له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور الداخلة فى اختصاص وزارة المالية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤ — لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى .

سادسا — الإدارة القضائية

١٥ — تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا قضائيا يناط به ، نظرا للتعهدات التى أخذت بريطانيا العظمى نفسها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب .

١٦ — لأجل أن يقوم المندوب القضائى بأعماله كما ينبغى له يجب أن يطلع اطلاعا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية .

سابعا — السودان

١٧ — حيث إن رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤنتها من المياه تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام .

وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا .

ثامنا — قروض الجزية

١٨ — المبالغ التى تعهد خديويو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، والتى كانت مخصصة لدفع الفوائد عن قرضى سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ ولاستهلاكهما ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها لذلك إلى أن يتم استهلاك ذينك القرضين .

وتستمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع ما كانت تدفعه من المبالغ لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون .

عند ما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ لا تعود الحكومة المصرية تسأل عن أى تعهد ناشئ عن الجزية التى كانت مصر تدفعها لتركيا فى الماضى .

تاسعا — اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ — للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت شاءت بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضا ماليا كما سيأتى بيانه فوق المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم .

ويكون للموظفين البريطانيين بنفس هذه الشروط الحق فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

تسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى المعاش من الموظفين كما تسرى على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى .

٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المستقيلون على حكم المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات انتقال الموظف ونقل عائلته ومتاعه المنزلى إلى لندره .

٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر الجنيه الإنجليزى ٩٧½ قرشا على اطراد .

٢٢ — يوضع جدول عن التعويضات :

(١) للموظفين الدائمين ؛

(٢) للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (Society of Actuaries) .

عاشرا — حماية الأقليات

٢٣ — تتعهد مصر بأن الأحكام الواردة بعد تعتبر قوانين أساسية وألا يتعارض معها أو يؤثر فيها أو ينقض فعلها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى .

٢٤ — تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامه الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بينهم بسبب مولد أو جنسية أو لغة أو جنس أو دين .

ويكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يؤدّوا بحرية تامة فى السر والعلن شعائر أى ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام والآداب العامة .

٢٥ — جميع أهالى مصر متساوون أمام القانون ولكل منهم أن يتمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص من أهالى مصر فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالدخول فى الخدمات والوظائف العامة والحصول على ألقاب الشرف ومزاولة المهن أو الصناعات .

لا يسوغ وضع أى قيد على أى شخص من أهالى مصر فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو فى الاجتماعات العامة .

٢٦ — أهالى مصر التابعون للأقليات الجنسية أو الدينية أو اللغوية لهم الحق فى القانون وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الأهالى ولهم على الخصوص كما لغيرهم الحق فى أن ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا على نفقتهم معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية ومدارس أو غيرها من دور التربية كما أن لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يؤدوا فيها شعائر دينهم من غير قيد .

ردّ الوفد الرسمى المصرى على مشروع الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر

اطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كيرزن إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفبر سنة ١٩٢١

وقد رأى أن هذا المشروع يعيد لنا — فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة شهور — ذكر النصوص والصيغ بعينها التى عرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ .

فالمسألة العسكرية مثلا ، وليست مسألة فوقها فى الأهمية ، قد استبق المشروع فيها الحل الذى تصدّيناه أشد التصدى بل قد توسع فيه بحيث أصبح أشد وطأة . ولعمرى ليس فى حماية المواصلات الإمبراطورية التى قيل فيها فى مفاوضات العام الماضى إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية فى القطر المصرى ، ما يبرر هذا الحل .

على أنه وقد كان يكفى أن تعين فى منطقة القناة نقطة تحصر فيها طرق المواصلات الإمبراطورية ووسائلها كما تحصر فيها القوة التى تتولى حمايتها ، نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان من الأراضى المصرية ووضع أيضا تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها . وليس هذا إلا الاحتلال بعينه ، الاحتلال الذى يذهب بكل معنى للاستقلال ويقضى على السيادة الداخلية نفسها . وقد كفى الاحتلال العسكرى فى الماضى ، ولم يكن ألا مؤقتا ، لأن يجعل بريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها دون أن يحتاج فى ذلك لأى نص فى معاهدة أو لإثبات أية سلطة له .

أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الأولى لوزارة الخارجية البريطانية بأن سلم فيها بمبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذى اعترف لنا به بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمرا وهميا ، إذ كيف يتصور أن تكون لوزير الخارجية فى أعماله الحرية التى يقتضيها القيام بأعباء منصبه والاضطلاع بتبعاته إذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى . وبعبارة أخرى بأن يكون فى الواقع خاضعا لمراقبته مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية . وعدا ذلك فإن الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية ، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف ، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية . ثم إن استبقاء لقب المندوب السامى ، وهو لقب لم تجر العادة بمنحه للممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة ، أوضح فى الدلالة على نوع النظام السياسى المقترح لمصر .

وقد كنا نعتقد من جهة أخرى أنه وقد أجلت مسألة الامتيازات لم تبق حاجة إلى النص عليها فى المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأوّل تعاونها حليفتها فيها من الوجهة السياسية . غير أن المسألة تلحظ اليوم كما لو كانت تعنى بريطانيا العظمى على الخصوص فهى التى تتولى منذ الآن حماية المصالح الأجنبية . وهى التى تريد عند الاقتضاء أن تباشر وحدها المفاوضة بشأن إلغاء الامتيازات .

ولسنا نريد أن نكرر هنا ما سبق إبداؤه من الاعتراضات فى مذكراتنا على أمر المندوبين (القوميسيرين) المالى والقضائى وتداخلهما فى إدارة الشؤون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية تدخلا قد يصل فى بعض الأحوال فيما يختص بالمندوب (القوميسير) المالى إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان .

على أنه يتعين علينا الإشارة إلى أن المناقشات التى تلت تأجيل مسألة الامتيازات جعلتنا نحس بأن الاتفاق فى شأن حماية المصالح الأجنبية سيمكن أن يقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية .

أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من أن نوجه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا . فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل .

إن الملاحظات المتقدمة تغنينا عن مناقشة المشروع تفصيلا ففيها الكفاية للدلالة على روحه ومرماه . ثم إن لجاج المشروع فى ذكر تعهدات بريطانيا العظمى " والتبعات الخصوصية " الواقعة على المندوب السامى واتخاذه غرضا جديدا لوجود القوة العسكرية — وهو صيانة المصالح الحيوية لمصر — قاطع فى الدلالة على المعنى الحقيقى للمشروع ، معنى الوصاية الفعلية .

وقد كنا عند قبول المهمة التى عهد بها إلينا عظمة السلطان نؤمل الوصول إلى إبرام محالفة تؤيد استقلال مصر حق التأييد وتكفل مع ذلك حفظ المصالح البريطانية وكنا نرى أن مصر إذا أصبحت حليفة بريطانيا العظمى أخذت نفسها بدقة الوفاء بالعهود وعدت ذلك من واجبات الذمة والشرف. ولكن التحالف بين أمتين لن يتحقق إلا حيث لا يقضى على إحداهما بالخضوع الدائم .

ولقد كانت روح المسألة التى سادت مناقشاتنا تبيح لنا أن نطمئن إلى نتيجة المفاوضات. ولكن المشروع الذى بين أيدينا لا يحقق ما كنا نتوقع . وليس فيه ، كما هو، ما يبقى لنا الأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية "

لندره فى ١٥ نوفبر سنة ١٩٢١

تبليغ من المندوب السامى لجلالة الملك
إلى حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحماية فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

يا صاحب العظمة

أتشرف بأن أرفع إلى مقام عظمتكم طبقا للتعليمات التى وصلتنى من حكومة جلالة الملك البيان الآتى عن آراء حكومة جلالته فيما يتعلق بالمفاوضات التى جرت حديثا مع الوفد المرسل من قبل عظمتكم تحت رياسة حضرة صاحب الدولة عدلى باشا . إن حكومة جلالته قدمت إلى عدلى باشا مشروع معاهدة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر كانت حكومة جلالته قد اتخذت عدتها لأن توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله ولكنها علمت بمزيد الأسف أن ذلك المشروع لم يحز قبولا لديه . ومما زاد فى أسفها أنها تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى ذاتها بعيدة المدى فى نتائجها وأنها لا يمكنها أن تجعل مجالا للأمل فى إعادة النظر فى المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات . لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالته علم عظمتكم تمام الإحاطة بالاعتبارات الرئيسية التى استرشدت بها وبالروح التى صدرت عنها تلك الاقتراحات .

سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر مدى أربعين سنة ويجب أن تسودها أبدا حقيقة واقعة هى التوافق التام بين مصالح بريطانيا العظمى فى مصر ومصالح مصر نفسها . إن استقلال الأمة المصرية ورخاءها كلاهما عظيم الشأن للإمبراطورية البريطانية . فإن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك فى الشرق ولا نزاع فى أن جميع الأراضى المصرية ضرورية لهذه المواصلات منذ أصبح حظ مصر مقرونا بتأمين منطقة قناة السويس لا يمكن فصله عنه . لذلك كانت سلامة مصر من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها فى المكان الأول من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند ولجميع مستعمرات وولايات جلالته فى الشرق وكانت ذات أثر فى حسن حال نحو ثلثمائة وخمسين مليونا من رعايا جلالته وأمنهم . ثم إن رخاء مصر يعنى هذه البلاد أيضا لا لأن بريطانيا العظمى ومصر كلاهما خير عميل للآخر فقط بل لأن كل خطر جسيم على مصالح مصر التجارية أو المالية يدعو إلى تدخل الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها . تلك هى العوامل التى سادت صلة الاشتراك بين بريطانيا العظمى ومصر وهى الآن كأقوى ما كانت فى الماضى .

وقد كان نجاح هذا الاشتراك بوجه عام فى الجيل الذى سبق الحرب العظمى أمرا مستفيض الذكر ذائع الشهرة إذ أن الاضطراب والفوضى فى المالية والإدارة كان ضاربا أطنابه فى مصر عند ما أخذت بريطانيا العظمى تجد فى الاهتمام بها وكان المصريون تحت رحمة أى قادم عاجزين عن مقاومة ضروب وسائل الاستغلال الأجنبى، تلك الوسائل الغاصبة التى إذا نزلت بأمة ذهبت بكرامها على نفسها وعفت على قوى حياتها . فإذا أصبحت الأمة المصرية اليوم قوية ذات همة وكرامة فإنما يرجع الفضل فى ذلك بقدر كبير لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها . لقد أمن المصريون شر التداخل الأجنبى وأعينوا على إنشاء نظام إدارى واف ودرب العدد الكبير منهم على مزاولة فنون الحكم واطراد نمو مقدرتهم ونجحت ماليتهم نجاحا يفوق كل تقدير وأصبحت رفاهية الطبقات جميعها قائمة على أسس

ثابتة . على أن هذا التقدم السريع لم يلابسه ظل الاستغلال فلم تلتمس بريطانيا العظمى لنفسها ربحا ماليا أو امتيازا تجاريا واستغلت الأمة المصرية بكل ثمار مشورتها ومساعدتها .

إن شبوب نار الحرب بين الدول الأوروبية العظمى سنة ١٩١٤ زاد بحكم الضرورة عرى الائتلاف بين الإمبراطورية البريطانية ومصر توثيقا . ولما انحازت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فى الحرب لم يكن ذلك مهددا بالخطر للمواصلات البريطانية وحدها بل كان مهددا لها ولاستقلال مصر معا . ولم يكن إعلان الحماية على مصر إلا أخذا بالحقيقة الآتية وهى أنه إنما يمكن درء الخطر عن الإمبراطورية البريطانية ومصر معا بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة . وقد كان اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها سببا فى قتل وتشويه الآلاف من رعايا جلالة الملك فى الهند وأستراليا ونيوزيلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضا ، وقبورهمَ فى غاليبولى وفلسطين والعراق شاهدة على البلاء العظيم الذى أبلته الشعوب البريطانية من وراء دخول تركيا . وقد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسها ضرر وكان ذلك بفضل جهود أولئك الجنود الذين غشوا أرضها . فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يزدد دينها ، وثروتها اليوم أعظم مما كانت قبل الحرب ، فى حين أن الكساد الاقتصادى قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الأخرى . فليس من الحكمة أن الشعب المصرى يتغاضى عن هـذه الحقائق أو ينسى من هو مدين له بذلك كله . ولولا قوة بأس الإمبراطورية البريطانية فى الحرب وشدة مراسها لأصبحت مصر حتما ميدانا تتلاقى فيه القوات المتحاربة وتتطاحن ولوطئت هذه القوات حقوق مصر بالأقدام وأودت برخائها . وكذلك لولا فوز الحلفاء ما كان بمصر اليوم أمة تطالب بما لها من الحق فى حكم قومى قائم على معنى السيادة بدلا مما ضرب عليها من الحماية الأجنبية . فما تتمتع به مصر اليوم من حرية وما تتطلع إليه من حرية أوسع هى مدينة بهما للسياسة البريطانية والجيوش البريطانية .

إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام فى المصالح بين بريطانيا العظمى ومصر، ذلك الاتفاق الذى جعل اشتراكهما مزدوج النفع فى الماضى ، هو السبيل لتعيين نوع العلاقة التى يجب على كلتيهما أن يحرص على بقائها . وعلى الإمبراطورية البريطانية أن تحمل على عاتقها التبعة القصوى فى الدفاع عن أراضى عظمتكم من أى تهديد خارجى كما حملتها قبل الآن . كذلك عليها أن تقدم المعونة التى قد تطلبها حكومة عظمتكم فى أى وقت لحفظ سلطانكم فى البلاد . ثم إن حكومة جلالة الملك تطلب فوق ذلك أن يكون لها دون غيرها الحق فى تقديم ما قد تحتاجه حكومة عظمتكم من المشورة فى إدارة البلاد وتدبير ماليتها وترقية نظامها القضائى ومواصلة علاقاتها مع الدول الأجنبية . على أن حكومة جلالته لا ترمى بتقرير هذه المطالب إلى منع مصر من التمتع بحقوقها التامة فى حكومة ذاتية أهلية وإنما هى ترمى إلى التمسك بها قبل الدول الأجنبية الأخرى وأساس هذه المطالب أن استقلال مصر واستتباب النظام وتوافر الرخاء فيها ركن لازم لسلامة الإمبراطورية البريطانية . وإن حكومة جلالة الملك ليؤسفها أن وفد عظمتكم لم يأت فى خلال المفاوضات كلها شيئا يذكر فى سبيل التسليم بما للإمبراطورية البريطانية من الأسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والتبعات الخاصة.

وقد وضعت فى المشروع الذى سيرفعه إلى عظمتكم صاحب الدولة عدلى باشا أحكام المعاهدة التى تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق والاضطلاع بهذه التبعات . وأوجب هذه الأحكام وألزمها هو ما كان متعلقا بالجنود البريطانية. ولقد نظرت حكومة جلالة الملك فى الأدلة التى قدمها الوفد المصرى فى هذا الشأن بأكبر عناية وأتم إمعان فلم تستطع أن تقبلها إذ ليس فى حالة العالم الحاضرة أو فى مجرى الأحوال فى مصر منذ عقد الهدنة ما يسمح بأى تعديل فى توزيع القوات

البريطانية فى هذه الآونة . ومن الواجب أن نعيد القول بأن مصر جزء من مواصلات الإمبراطورية البريطانية . ولا يكاد يكون قد مضى عليها جيل منذ أنقذت من الفوضى . وأمامنا البينات على أنه لا يبعد عن العناصر المتطرفة فى الحركة الوطنية أن تدفع بمصر ثانية إلى الهوة التى لم يطل العهد على إنقاذها منها . وقد زاد من قلق حكومة جلالة الملك فى هـذا الشأن ما رأته من أن وفد عظمتكم لا يريد التسليم بأنه يجب أن تؤمن الامبراطورية البريطانية شديد التأمين من كل ما يهدد مصالحها من هذا القبيل وذلك إلى أن يحين الوقت الذى تصبح ضمانات مصر فاتها بحيث يطمأن لها و يعتمد عليها ومن الواجب أن تتولى الإمبراطورية البريطانية بنفسها توفير الضمانات الكافية لمصالحها وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر وليس يسع حكومة جلالة الملك أن تتخلى عن هذا الضمان أو أن تنقص منه .

على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها فى هذا الصدد لا يقصد بها استمرار الحماية حقيقة أو حكما بل بالعكس أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تكون لمصر حقوقها الأهلية وأن يكون لها بين الأمم مقام دولة ذات سيادة على أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإمبراطورية البريطانية بمعاهدة تكفل للجانبين الاشتراك فى المصالح والأغراض . وتحقيقا لهذه الغاية اقترحت حكومة جلالته رفع الحماية منذ الآن والاعتراف بمصر " دولة ذات سيادة فى ظل حكومة ملكية دستورية " والاستعاضة عن العلاقات الحاضرة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر " بمعاهدة وميثاق دائمين للسلام والمودة والتحالف " وكانت حكومة جلالته تؤمل أنه بإعادة وزارة الخارجية لمصر ترسل هذه لفورها ممثليها إلى الممالك الأجنبية . كما أنها كانت تريد عن طيب خاطر تعضيد مصر فى طلبها الانضمام إلى عصبة الأمم وقد كان يتحقق بذلك لمصر لتوها ما للدول ذات السيادة من السلطة والمزايا .

غير أن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات قد أنشأ حالة جديدة ، حقا لن يؤثر ذلك الرفض فى مبدأ السياسة البريطانية ولكنه بالضرورة ينقص ما يمكن إجراؤه الآن، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تجلو حقيقة موقفها .

أما ما يتعلق بالحاضر فإن حكومة جلالته لا يسعها تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية ومعاونتها، على أن حكومة جلالته لا تزال كما كانت راغبة فى العمل على زيادة مقدرة المصريين بزيادة عدد من يوظف منهم فى كل فرع من فروع الإدارة ولاسيما فى فروعها العالية التى يشغلها حتى الآن بأكثر مما ينبغى موظفون أوروبيون . وحكومة جلالة الملك قد اتخذت عدتها لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء الامتيازات وذلك لكى تكون الحالة الدولية جلية عندما يحين الوقت الذى يكون فيـه التشريع المصرى الذى يحل محل تلك الامتيازات قد تم إعداده ، وتود حكومة جلالتـه أن تتولى الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية السلطة التى يتولاها اليوم فى ظل الأحكام العرفية القائد العام ويسرها أن تبادر برفع الأحكام العسكرية بمجرد إصدار " قانون التضمينات " (إقرار الإجراءات العسكرية) والعمـل به فى جميع المحاكم المدنية والجنائية فى مصر. وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

وأما عن المستقبل فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تقرر السياسة التى تنوى اتباعها بالفاظ جلية فقد تبينت أن وجه رفض المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم هو أن الضمانات التى اشتمل عليها ذلك المشروع لتأمين المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع الصحيح بالحكومة الذاتية . وإنها

لتأسف جد الأسف أن يساء إلى هذا الحدّ فهم المراد من استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية .

على أن استسلام الشعب المصرى إلى أمانيه الوطنية مهما تكن تلك الأمانى حقة مشروعة فى ذاتها دون أن يعتبر الاعتبار الكافى بالحقائق التى تجرى على سنتها الحياة الدولية لا يعطل تقدّمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى فحسب ، بل يعرض ذلك المطمح نفسه للخطر تماما . وليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات والتكاليف والمبالغة فى ما لها من الحقوق ، وإن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى مثل هذا لا يذكون نار النهضة فى مصر وإنما هم يعرضونها للخطر . وقد استعانوا بسلطانهم على مجرى الحوادث فعارضوا مصالح الدول الأجنبية وأثاروا مخاوفها المرة بعد المرة . كذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير فى مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها . وإن حكومة جلالة الملك تعتبر أنها لا تخدم مصلحة مصر إذا هى لانت أو تساهلت تلقاء تهييج من هذا القبيل ، ولن تفلح مصر إلا متى أظهر قادتها المسئولون العزم والقدرة على قمع هذا التهييج ، وقد ابتلى العالم اليوم بالتشيع إلى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة وفشا ذلك فى جهات متعددة . ولن تألو حكومة جلالة الملك جهدا فى مقاومته فى مصر بمثل الشدة التى تقاومه بها فى غيرها . ومتى استسلم لتلك النزعات فإنما جعل القيود الأجنبية التى ينكرها ويطلب الخلاص منها أشد لزوما ومد فى عمرها .

وإذ كان الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملك ،مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضا ستستمر مرشدة لمصر أمينة عليها لا تتزعزع فى شىء من أغراضها ولا تتردد . وليس يكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها أن تعود الى مصر بعد خروجها منها إذا كانت مصر وقد تركت لنفسها بغير معونة تعود إلى ما كانت عليه فى العهد الماضى من التبذير والاضطراب . إذ أن ما تحرص عليه حكومة جلالة الملك هو أن تتم العمل الذى بدئ به فى عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد . وهى لا تبغى أن تبقى مصر فى وصايتها ، بل بالعكس تريد تقوية عناصر البناء والتكوين فى القومية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الأجل الذى يتم فيه تحقيق أمانيها القومية . غير أنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بحقوق فعلية وسلطة كذلك لصيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة معا ، وذلك إلى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على أن يقى بلاده عوامل الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية .

إن السبيل الصحيح لتقدّم الشعب المصرى هو تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا معارضته إياها . وحرصا على هذا التآزر لا ترى حكومة جلالة الملك بأسا عليها من النظر فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم فى كل ما يعرض عليها من الطرق لتنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها . على أنها مع ذلك لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها . ومقتضى هذه الاقتراحات أن يكون مستقبل مصر فى يد الشعب المصرى نفسه . وكلما زاد شعبكم تسليما بوحدة المصالح البريطانيه ومصالحه قلت الحاجة إلى هذه الضمانات . فعلى زعماء مصر المسئولين أن يقيموا الحجة فى هذا الدور الثانى من اشتراك مصر وبريطانيا على أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية فى بلادهم يجوز أن توكل تدريجا لعنايتهم ، وإنما تقوم الحجة إذا هم قبلوا نظام الحكم الأهلى الذى يعرض عليهم والتزموا جانب الحكمة والثبات فى العمل به .

ولى مزيد الشرف الخ ، ، ألّلنبى (فيلد مارشال)

تقرير

مرفوع إلى صاحب العظمة السلطانية من الوفد الرسمى المصرى

يا صاحب العظمة

أتشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ما جرى فى المفاوضات التى دارت بين وزارة الخارجية الإنجليزية و بين الوفد الذى ألف بمقتضى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١ :

أبحرنا من الإسكندرية أول يوليه فوصلنا إلى لونده فى الحادى عشر من ذلك الشهر. وقد أرسل لى اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعونى لمقابلته وعلمت أنه هو الذى سيتفاوض مع الوفد المصرى من جانب الحكومة الإنجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته ، فقصدت إليه فى اليوم التالى وكان لى معه حديث تمهيد لتحديد إجراءات المفاوضة ، وقد أفضى لى فى ذلك الحديث أنه يقدر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة فى الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين. ورجا أن يتذرع كلانا بالأناة والصبر على الخلاف وألا تمنعنا شدته فى أمر من أن نتركه حينا ونعالج غيره من الأمور . وإذ كنا قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخلف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الإنجليزية واسعة فى أول الأمر على الأقل . نعم إن الدعوة التى وجهتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمتكم قريبة فى صيغتها العامة من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هى تحصر فى طلب الاستقلال وإلغاء الحماية . ويترتب على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة ، غير أنه لما كان الشعور العام فى مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب على العموم لم يكن لنا بد من أن نطلب من اللورد كيرزن بادئ الرأى أن يحدد تلك الضمانات لنتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال ، فإن كانت لا تنافيه قبلناها ، أو كانت تنافيه وتجعله اسما على غير مسمى لم نتردد فى رفضها . أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية الإنجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الإنجليزية ، إذ أن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات .

لم تكن مسألة الضمانات أمرا جديدا أو موضوعا بكرا فقد جرت بشأنها أحاديث فى العام الماضى ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الإنجليزية فى دعوتها أنها لم تعلن قرارها بشأنه . وذكر لنا اللورد كيرزن فى جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التى وجهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال أللنبى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التى عرضت فيه فلا نزاع فى أنه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة فى المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة فى الجلسات التى حضرها الوفد

مجتمعا فى ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليه فى مسائل القوة العسكرية الإنجليزية فى مصر وتمثيل مصر السياسى والموظفين الإنجليزيين فى وزارتى المالية والحقانية والامتيازات باعتبار أنهـا المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

أما مسألة القوة العسكرية التى كانت فى مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الإمبراطورية ، فقد أصبحت فى نظر الحكومة الإنجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

أولاها — الدفاع عن سلامة المواصلات الإمبراطورية فى حالتى السلم والحرب ؛

الثانية — مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى إذا دعت إليها الحالة ؛

الثالثة — حماية المصالح الأجنبية ؛

الرابعة — مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وأصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان .

ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل لنا إن الحكومة الإنجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأى فى هـذه المسألة . وكانت حوادث الإسكندرية حجتهـا الكبرى فى هـذا المذهب الذى كان جديدا علينا .

وأما التمثيل السياسى فقـد وجدت الحكومة الإنجليزية أن لجنـة اللورد ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية على أن يكون هـذا الوزير فى أوثق اتصال وألصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامى وأن يكون تمثيلها السياسى موكولا إلى ممثل إنجلترا وإنما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية وأنه ليس لها أن تعقد أية معاهدة من غير موافقة إنجلترا .

أما الموظفان الإنجليزيان للمالية والحقانية فقـد اتخذت الوزارة الإنجليزية بشأنهما الرأى الذى ورد به المشروع الأخير وهو من كل الوجوه أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملنر .

وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة فى طريق المفاوضة رأسا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد .

يتبين من هذا الموقف الذى اتخذته الوزارة الإنجليزية بشأن المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح الأجانب يختلف فى جملته وتفصيله عن المذهب الذى تعهدنا بالسعى فى تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحص هذه المسألة ونرد النتائج إلى أسبابها والمعلولات إلى عللها الحقيقية ، وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليه جلونا فيهـا بعد ما بين آراء الوزارة الإنجليزية والاستقلال .

ونعتمد أننا فى نهاية هذا الدور ظفرنا بإقناع اللورد كيرزن بمذهبنا فى علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى . ثم إنه لما كان الأساس الصحيح فى نظرنا للمفاوضة مع الدول فى إلغاء الامتيازات لايتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا و بين إنجلترا. وكنا نخشى أن هذه المفاوضات يطول أمدها ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ؛ فقد رأينا أن خيرما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق أن تبقى الامتيازات الآن وأن تجرى المفاوضات بيننا و بين انجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية فأفسح اللورد كيرزن صدره لهذا الرأى ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكنا لم نمارس فى هذا الدور تفصيل ذلك الرأى وترتيب النتائج عليه. وفوق ذلك فقد تقدم الكلام فى الموظفين المالى والقضائى اللذين أصبحا يسميان مندو بين، شوطا يسيرا . غير أن بعد ما بين مذهبنا ومذهبهم فى المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل أن نخطو خطوة جديدة بأن نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لى مع اللورد كيرزن حديث فى ذلك الشأن تلته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات . وليس بين مذكرته الأولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى فى تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها. وكل مازادته الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحا محلا لإعادة النظر، وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين ، ويراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسئولية بشأن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها . وقد دعانا اللورد كيرزن إلى استئناف اجتماعاتنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها — فتبينا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال إذ كنا قد أبدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ، ولكنا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الإنجليزية فى غيرها من المسائل إذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا إلا اقتراحات أولية لاتلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى، غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار فى معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته فى المسائل العسكرية ، ونؤمل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الإنجليزية إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها وكنا بين أن نجترئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الإنجليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه فى الجلسه الأولى من أنه لايمنعنا اتساع مسافة الخلف بين مذهبينا فى مسألة من أن نعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأى الأخير — على أننا أردنا أن نتقى كل شبهة تستفاد من استئنافنا المناقشة فرددنا على اللورد كيرزن برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة فى اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية وأبدينا استعدادنا للمناقشة فى المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلف بيننا و بينهم .

وعلى أثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيرا معتدلا . أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى نفرغ من المسائل الأخرى ويبقى كل منا محتفظا برأيه إلى حين يجىء دورهما وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين ثم توليتهما وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا فى تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم فى المسائل التى تعرضنا لها .

أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التى بنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لنفاذها وانقطع أيضا ، تبعا لذلك ، الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ماذكرناه عن الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة فى تغييره ، وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ماحصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الإنجليزية ليست راغبة فى التدخل فى الإدارة المصرية أن الحديث فى الوسائل التى يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالى والقضائى بل أصبح من المنتظر ألا تكون لتلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال .

وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤونا شتى منها مسألة قناة السويس ، وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية فى تأمين الشركة على مد امتيازها ، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ، ومحطات التلغراف اللاسلكى والترخيص من الآن للحكومة الإنجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى إنشاءه منها واشتراط موافقة المندوب السامى على إنشاء الأسلاك والمحطات فى الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه مصر سدادا لدائنى تركيا ، ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على أثر تنفيذ المعاهدة أو يخرجون من تلقاء أنفسهم . وقد كانت هذه المسائل محلا لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا ويظهر أن ردودنا على المسألتين الأوليين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما .

اعترضنا هنا فصل الإجازة وهو الفصل الذى توقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة أو الخمسة أسابيع . وقد مضى الأمر هذا العام على سننه المعروف فلم يكن بد من التربص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة ، وقد غادرنا لوندره فى هذا الفصل وجعلنا نستعد لإتمام ما بدأناه من تضييق مسافة الخلف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور فلما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من أكتوبر .

لم يبق شىء من أغراضنا خافيا أو مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ إلى النصوص ، لذلك ذكر لنا اللورد كيرزن منذ عودتنا فى أكتوبر أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق مما ثار عليه الخلاف فما استطاع تذليله من هذا ذلله ، وما لم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية داعيا جهده إلى التوفيق عاملا على ذلك .

فى اليوم الثانى من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويد جورج — وكان قد سبق لى به اجتماع قبل سفرنا للإجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الإجازة — فقصصت عليه نبأ ما جرى من المفاوضات وأحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل وقد ذكر لى أنه أجل المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها وأنه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية ، ثم وعد بإرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه — فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الإنجليزية وتنتهى إليه رغبتهم فى الاتفاق .

فى اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزن مشروع الحكومة الإنجليزية وقد رددنا عليه بالإيجاز معلنين فى ختام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق ، وقد رأينا لذلك أنه لاوجه للبحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا كما لم نروجها لإعادة البحث

والمناقشة فى أبواب المشروع الأخرى . وإن عظمتكم لتجدون فى المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية وفى محاضر الجلسات التى أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم : وهذه المذكرات والمحاضر تغنينا عن نقـد المشروع وتفصيل الرد عليه . إذ الواقع أن هـذا المشروع غاب عنـه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليه إلا فى مسألة التمثيل السياسى وقد قبله المشرع ولكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نفسها فإن المـادة المتعلقة بالمسألة العسكرية فضلا عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت عدلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن إذا دعت الحـاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولا لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شؤون الإدارة المصرية .

على أن فداحة الاقتراح الإنجليزى الذى عرض علينا فى يوليه كانت تجعلنا نعتقد أنه اقتراح ابتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم خصوصا وقـد استمر المفاوضون الإنجليز فى المفاوضة بعد أن لم يترك لهم محلا للشك فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة إلى قبوله . وقد جاء المشروع فى هذا الصدد مختلفا جد الاختلاف عما اقترحته لجنة لورد ملنر وأنه و إن كان حقا أن الحكومة الإنجليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فقد كان لنـا أيضا بحق أن نذكر أن الحكومة الإنجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها وهو أمر لم يجر له مثال فى هذا النوع عن المفاوضات . ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الإنجليزية تفكر جديا فى إرضاء المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام المـاضى وهو مالم يقبلوا إلا معدلا بتحفظاتهم . نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الإنجليزية وأن هذه لم ترتبط ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بألا تنزل الحكومة دونه هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق إلى قبول ما فوقه .

لا ننكر أن حوادث الإسكندرية وقعت بعد ذلك وكنا أول الآسفين لها غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الأجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للأجانب وأنها عرضية لم تكن لتحدث فى غير الدور التـاريخى الذى حدثت فيه وكما اقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين فى أمن ودعة، فقد كنا نرجو أن تقتنع الحكومة الإنجليزية بأن المصالح الإنجليزية والأجنبية على السواء غير مهددة فلا ينبنى على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأول وهلة بل مشروعا يترك محلا للأخذ والرد وإنمـا يترك إلى جانب ذلك أملا فى أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق .

والذى لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شىء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الإنجليزية ومع أن قدرا من الحذر والحرص معقول ومقبول فإن الغلو فيهما ناف للثقة التى يجب أن تكون أساسا لمحالفة بين بلدين مناف لها .

وقد أشرنا إلى المحالفة بين البلدين وكانت أحاديث العام المـاضى قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات وجاءت دعوة الحكومة الإنجليزية إلى إنشاء علاقة مرضية بين البلدين مؤيدة

لذلك الرأى ، ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المحالفة بالنص الصريح ، ولكننا قلبنا المشروع كله فلم نجد فى ثناياه غير تلك الإشارة المجملة وكان حقا ألا تلتقى المحالفة وما تذهب إليه إنجلترا من أنها مسئولة عن مصر فى مشروع واحد فإن لكل من الوجهتين معنى وحكما لا يتفقان ، وقد أدرك واضع المشروع ذلك بجعل المساعدة التى تبذلها مصر لإنجلترا والتى هى أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى نتيجة لازمة عن المسئولية التى تقبلها إنجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلا من أن تكون أحد العوضين فى عقد له طرفان .

أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحا ولكننا ألفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها — فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك .

بعد عودتنا إلى مصر اطلعنا على المذكرة التفسيرية التى أرسلتها الحكومة الإنجليزية إلى عظمتكم بيانا لخطتها فى المفاوضات ومرامى سياستها فى مصر، ولسنا فى حاجة لأن تقول إن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه من المشروع وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الإنجليزية والأجنبية وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات ، إذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ، ولكن ما نفهمه نحن فى هذه الضمانات أنها تترك استقلال مصر قائماً سليما وتقوم إلى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون افتيات على حرية مصر ، غير أن المذكرة تبنى على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد إنجلترا على مصر فلم يكن لهذه المذكرة إذ أن تجعلنا نغير رأينا فى المشروع أو تحول عن الخطة التى سلكناها .

ولا يفوتنى قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديق رشدى باشا وهو أشد ما يكون انهما كافى العمل وزهدا فى دواعى الراحة ، وما خلفه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق وقد كنا وإياه على اتفاق تام فى كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلمت منه أنه موافق على ما جرى بعده .

كذلك لا يفوتنى أن أشير الى العون الجليل الذى لاقيته أنا وزملائى أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية .

وإن من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التجمل والتجلد عند انقطاعها . وإن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لا تزال تساور الوزارة الإنجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها .

وقد يخفف عنا أن الرأى العام الإنجليزى ، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافتــه الكبرى وتعبر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناها ، أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها وأجيبت مطالبها . وإنه لا يعتبر إرضاء مصر تهاونا أو تفريطا بل عدلا وحسن سياسة .

وعلى اى حال فليس لنا أن نيأس من روح الله أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرعى هذه الأمة ويسهر على مصالحها .

والله أسأل أن يكلأ عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد .

وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين ،،

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

كتاب مرفوع إلى حضرة صاحب العظمة السلطانية
من حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب العظمة

لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها ودعتنى إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عند ما شكل الوفد الرسمى .

وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت أراسه فى لوندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج ، فإنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم علىّ به .

وأنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين ما

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

كتاب من دولة عدلى باشا إلى عظمة السلطان
بالتماس قبول استقالة الوزارة

ياصاحب العظمة

تشرفت على أثر عودتى من أوربا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة وقد بقى زملائى يقومون بإنجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم .

ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فإنى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة .

وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين ؟

القاهرة فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

عدلى يكن

أمر كريم نمرة ٨٩

صادر لحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

بقبول استقالة الوزارة

عزيزى عدلى يكن باشا

إن كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتضمن اضطراركم للاستقالة من مهمتكم كان من أعظم بواعث الأسف لدينا . وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم مقدرين صدق ولائكم وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم الخدمات الصادقة التى أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم ؛

فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١) .

فؤاد

ملحق رقم ٥

تبليغ من المندوب السامى

الى

حضرة صاحب العظمة السلطان

ملحق رقم ٥

تبليغ من المندوب السامى
إلى
حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحماية

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ — أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التى قدمتها إلى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها ، وهو ما آسف له أشد الأسف .

٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إدارى لايتفق والحريات التى وعدت بها .

٣ — غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة، بل إن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما . وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ — وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر ، خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن . هذا من جانب ؛ ومن جانب آخر ، فكما قيل فى المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ — أما أن تكون إنجلترا راغبة فى التداخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتداخل فى شؤون مصر وكل ما قصدته هو أن تستبق أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ — هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر و بين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ — فإذا كانت هذه هى نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر ، أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التداخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر . وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها إلا أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص .

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فإننى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا ، وإننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى .

وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى — إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ — سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر ؛ وإنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء .

ولى مزيد الشرف الخ ،،

ألنبى (فيلد مارشال)

(ترجمة)

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التى جاهرت بها ، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ؛

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية ؛

فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ — إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن .

ملحق رقم ٦

وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التى دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير أوستين تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى

ملحق رقم ٦

وثائق سياسية

خاصة بالمحادثات التى دارت بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء
وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا العظمى

بيـان حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

إن المحادثات التى دارت بينى وبين سعادة السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية لأجل الوصول إلى اتفاق يصلح أساسا لمفاوضات رسمية يكون الغرض منها عقد معاهدة تحالف وصداقة بين بريطانيا العظمى ومصر ، قد مرت بأدوار ثلاثة : أما الدور الأول ، وهو الذى كانت ثمرته تبادل مشروعينا ، فقد جرى أثناء زيارة مليكنا المعظم لإنجلترا أى من ٤ إلى ٣١ يوليه سنة ١٩٢٧ ؛ كذلك جرى الدور الثانى بلوندرة فى خلال المدة القصيرة التى أقمتها فيها عقب زيارة جلالته لمدينة بروكسل مباشرة وفى غضون هذه المدة كانت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين ؛ وجرى الدور الثالث فى القاهرة وكان أهم أغراضه تبادل الرأى تتمة للأحاديث السابقة وسعيا إلى تحديد مرمى بعض نصوص المعاهدة وقد بدأ هذا التبادل شفهيا ثم عاد كتابيا وكان الوسيط فيه فخامة اللورد لويد المندوب السامى لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر .

(١)

ولقد بدا لى أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لإنجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الإنجليز ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، ثقة بأن هذا الاتصال الشخصى لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى إليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر ؛ وكنت حريصا بوجه خاص على إزالة ما علق بأذهانهم من الأثر الذى تركته الحوادث الأخيرة ولا سيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش ، ذلك الحادث الذى حدا بهم إلى اتخاذ تدابير — من مثل إرسال مدرعات إلى الإسكندرية — لم تكن فى نظرنا لتتفق مع رغبتنا الصادقة فى أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية أو لتتناسب مع الأسباب التى أدت إلى تلك الأزمة . وقد كان للحفاوة الفائقة التى لقيها مليكنا المعظم من حضرتى صاحبى الجلالة البريطانية ومن الجمهور الإنجليزى بوجه عام فى جميع المدن التى زارها ما شدّ من عزمى وسهل من مهمتى . لذلك اجتمعت للمرة الأولى فى وزارة الخارجية البريطانية بالسير أوستن تشمبرلن اجتماعا طويلا ، أعربت لسعادته فيه قبل كل شيء عما خالج فؤاد جلالته من عظيم الرضا والارتياح وما تركته فى نفسه من جميل الأثر مظاهر الحفاوة الودية التى لقيها جلالته من حضرتى صاحبى الجلالة البريطانية والترحاب من جميع طبقات الشعب بحماسة وطواعية نفس بالغتين، مما سرنا أن نرى فيه إشارة ناطقة بالعطف على مصر . وكان لعبارات الارتياح والشكر التى أبلغتها لسعادته أجمل الوقع فى نفسه . وقد أعرب لى السير تشمبرلن من جانبه عما تكنه الأمة البريطانية من حسن الاستعداد نحو الشعب المصرى، وأكد لى أن موقفه كان على الدوام منطبعا بعامل الصداقة نحو مصر وأسهب كثيرا فى هذا الباب وتمنى أن تجد بريطانيا العظمى ما يشجعها على مواصلة السير فى هذا الطريق . فأكدت لسعادته أن الشعب المصرى يضمر مثل هذا الشعور نحو الأمة البريطانية ، وأننا نرغب رغبة صادقة فى الارتباط معها بأوثق العلاقات وأن اليوم الذى نصبح فيه حلفاء وأصدقاء لا يبدو فى نظرى بعيدا . وكان يسعدنى من هذا الحديث أنه مكننى من أن أثبت لسعادته أن الأمل الذى أعربت له عنه فى العام الماضى لم يخب وأن مصر قد سعت بإخلاص إلى تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين . وأكدت له أنه ، بصرف النظر عن الحوادث الأخيرة التى أخشى أن تكون قد تركت فى نفسه أثرا غير حسن ، فالحكومة المصرية وأولو الشأن المسئولون فى مصر لم يحيدوا عن الخطة التى ترسموها وأنهم بذلوا أقصى ما استطاعوا من الجهود لاجتناب أسباب سوء التفاهم ، كما أنهم ذللوا صعابا ما كانوا ليذللوها لولا رغبتهم الصادقة فى السلام وحسن التفاهم . فأبدى لى السير أوستن تشمبرلن بالغ سروره لسماع ذلك وطلب إلى أن أذكر له بعض تفصيلات فى هذا الموضوع . فأجبته إلى طلبه وأفضت فى إيضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والزعماء المسئولين بصدد الخلافات التى وقعت أخيرا فى مسألة الموظفين البريطانيين ومسألة الجيش وبعض مسائل أخرى، وبيان ما كان للجهود التى بذلها كل فى دائرته من الأهمية للوصول إلى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين . وقد ذكرت له أنى لم أقصد بهذا البيان أن أشكو من أحد بل مجرد الإشارة إلى أننا لم نضمر لبريطانيا العظمى فى أى وقت من الأوقات أى شعور غير ودى .

لاح لى أن السير أوستن تشمبرلن ، وقد كان يصغى إلى هذا البيان بعظيم الاهتمام واللطف ، تقبله قبولا حسنا. ثم قال لى إنه يأسف جد الأسف لوقوع مثل هذه الحوادث التى قد تكدر العلاقات بين إنجلترا ومصر فى أى وقت وأنه يرى من مصلحة مصر الحقيقية أن نذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلى عنها ونوه بوجه خاص بواجب الحكومة البريطانية فى مراعاة الحقوق والواجبات المترتبة على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ألغى الحماية وأعلن استقلال مصر، وأشار إلى أن لهذه الحقوق أعظم الأهمية للإمبراطورية البريطانية وأن كل حكومة إنجليزية أيا كان تشكيلها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك إذ كانت تلك الحقوق حيوية لبريطانيا العظمى مرتبطة بكيانها نفسه، واستطرد قائلا إن سنه تسمح له بأن يذكر ظروف التداخل البريطانى فى مصر وأن يذكر أن وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية كانوا مخلصين عند ما كانوا يصرحون بأن الاحتلال وقتى وأنه صائر إلى الزوال فى أقرب زمن ممكن ، ولكن الحوادث كانت فوق مقدور الرجال . وذكر أن المستقبل يعنيه أكثر من الماضى وعنده أن لب المسألة فى الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، وما إذا كنا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلادينا فإن كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسف ، إلى تسويتها بالقوة . وذكر السير أوستن تشمبرلن أنه فى سنة ١٩٢٤ عند ما كان زغلول باشا فى لندرة عمل المستر رمسى ماكدونالد — وقد كان فى ذاك الوقت رئيسا للوزارة البريطانية — مخلصا لوضع أساس للتعاون الودى بين البلدين ولكن مسعاه على الرغم من رغبته الصادقة فى احترام الأمانى المصرية المشروعة لم يكلل بالنجاح . ومن ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها وكان لها عواقب غير مرضية وتساءل عما إذا كنا قد استفدنا من تلك التجارب وأصبحنا الآن أكثر استعدادا لأن نلق حقائق الحالة وجها لوجه وأن ندرك المزايا التى تترتب على التعاون مع بريطانيا العظمى تعاونا قائما على الصراحة والإخلاص .

فأجبته بأننى لا أنكر ما لوجهة النظر البريطانية من القدر والشأن ، على أنى أتمنى أن تقدر وجهة النظر المصرية أيضا حق قدرها . وذكرت لسعادته أن الشعب المصرى فى جملته لا يشك فى صدق الوعود البريطانية وأنه لم يفارقه الأمل بأن سيأتى على أى حال يوم تتحقق فيه تلك الوعود وأنه ليس من العدل أن تلام الأمة المصرية على ذلك الاطمئنان واليقين الراسخين ، وإنما أملاهما عليها شعورها بعدالة حقها التى عززتها التصريحات الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة البريطانية ، وإننى لأدرك تمام الإدراك أن مصالح بلادينا تجعل لها على السواء مصلحة فى إزالة أسباب الاحتكاك أو التصادم ، وإننا لا نطلب إلا أن نتعاون قلبيا فى تحقيق هذا الغرض . وقد بينت له أن أكبر الأسباب فيما كان يقع من الحوادث من وقت إلى آخر ، مما لا يأسف له أحد بقدر ما نأسف له ، يرجع إلى جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع إنجلترا . ويترتب على ذلك أن أبسط أعمالنا وأشدها انطواء على حسن النية كان ينظر إليه من الجانب البريطانى بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت فى مصلحة مصر ، كانت تؤول عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها . وعندى أنه يجب ألا نلتمس فى غير هذا المصدر أسباب المشاكل التى كان على الحكومتين أن تذللاها فى العهد الأخير . شاطرنى السير أوستن تشمبرلن الرأى وسألنى عن العلاج لهذه الحالة . فأجبته بأن أحسن حل فى نظرى هو أن يتولى بإخلاص تحديد العلاقات بين إنجلترا ومصر تحديدا يحول دون وقوع مثل هذا الاصطدام ويجعل علاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بما توثق من عرى الصداقة — زوال سوء التفاهم الذى تجلت أضراره بالبلدين على السواء . فقال لى إن هذا هو ما يشعر به ويتمناه ولكن هل من سبيل إلى تحقيقه ؟ فأجبت بأن ذلك يتوقف على إنجلترا بنوع خاص لأنها تطلب ضمانات بينما مصر لا يسعها أن تعطى من الضمانات إلا ما يتفق مع حرية القيام بشؤون استقلالها . وقد قلت إن رغبة الشعب المصرى وزعمائه المسئولين فى إيجاد علاقات ودية مع بريطانيا العظمى رغبة أكيدة لا شك فيها ، وقد سبق لى أن أقمت الدليل على ذلك . وإنى لأشعر بأن هذه الرغبة قد زادت تأكيدا بما قوبل به مليكنا المعظم من مظاهر الحفاوة التى أولها المصريون بأن المقصود بها مصر نفسها فى شخص جلالته . فإذا عرض شىء لا يتضمن قيودا تتعارض مع سيادتنا فثمة أمل كبير فى أن يحوز القبول ، لا سيما أنى شخصيا لا أرى أن بين مصالح البلدين تعارضا غير قابل للتوفيق .

فأعرب السير أوستن تشمبرلن عن ارتياحه لسماع ذلك منى وأكد أن الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقا التدخل فى الشؤون المصرية وأنه إذا أدركت مصر أن بريطانيا العظمى فى حاجة إلى بعض ضمانات لحماية مصالحها الجوهرية

فمن المستطاع الوصول إلى اتفاق ، فذكرت لسعادته أنى لم أكلف إجراء أى مفاوضة وأنى لم أرم بزيارتى إلى لوندرة إلى مثل تلك الغاية الخطيرة ، ولكن ما أبداه لى من صدق الحفاوة ولطف المودة أثناء محادثاتنا قد شجعنى على الإعراب بكل بساطة عن رأيى الذى لا يلزم أحدا سواى ، وأن كل ما أستطيع عمله فى هذا الشأن إنما هو ، إذا أذن بذلك ، أن أتعرف رأيه ونوع الضمانات التى يراها ضرورية من الوجهة البريطانية . فإذا بدت لى مقبولة أبلغتها إلى زعيم الأغلبية (سعد زغلول باشا) وننظر بعد ذلك فيما إذا كان فى الإمكان الدخول فى مفاوضات رسمية . وإذا تمت تلك المفاوضات فتعرض نتيجة الاتفاق على البرلمان فإن لم تبد الاقتراحات البريطانية مقبولة ، بقيت الأمور على ما كانت عليه واتقينا بذلك المضار التى قد تنشأ عن قطع مفاوضات رسمية .

وبعد أن اتفقنا تماما على هذه القاعدة طلب إلىّ السير أوستن تشمبرلن أن أقدم له مشروع معاهدة فقلت له إنه يفاجئنى بهذا الطلب وإنى ليست لدىّ العدة لذلك ، فليس بين يدى شئ مما يلزم من الوثائق وليس معى مساعدون وأن وزارة الخارجية البريطانية أولى منى بالقيام بهذه المهمة . غير أنه ألح علىّ فى ذلك فوعدته بأنى سأبذل الجهد فى إعداد مشروع . ثم تذاكرنا فى مواضيع عامة أخرى واستأذنته فى الانصراف بعد أن ترك فى نفسى أجمل الأثر بما أبداه من دلائل الترحاب والصراحة مما استطعت معه بسط أفكارى عن الحالة الحاضرة وعن الآراء المصرية .

(٢)

شرعت إذن فى وضع مشروع المعاهدة . وإن أعز أمانىّ ككل مصرى — أمانى لا شك فى أنها مشروعة — هى تحقيق مطالب البلاد كاملة . ولكننى مع ذلك كنت أحسب حسابا لما هو قائم فى الأذهان فى إنجلترا من عوامل الريبة وعدم الاطمئنان مما قد يحول دون التحقيق الكامل لتلك المطالب وإن تكن مصر لم يتوافر لها حتى الآن الوقت أو الوسائل اللازمة لإزالة تلك العوامل ، لذلك رأيت أنى لا أكون خدمت المصالح المصرية إذا اقتصرت على تقديم دفاع بليغ عن المطالب القومية ، فإن هذه المطالب قد تبدو منذ النظرة الأولى لمحادثىّ البريطانيين بحيث يتعذر الصلح عليها فيصبح من المستحيل مواصلة المحادثات وينسد بذلك طريق البحث عن حل يمهد سبيل الاتفاق بين الطرفين. على أنى كنت حريصا جد الحرص على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحا وإن كنت لا أشك فى أن البحث أمر بالغ فى الدقة . وواضح أنى لم أكن أستطيع بلوغ غايتى ببسط جميع المطالب القومية مرة واحدة وليست هذه المطالب فوق ذلك بخافية على أحد فقد صرح بها فى المفاوضات الشبيهة بالرسمية التى جرت فى سنة ١٩٢٠ وفى المفاوضات الرسمية التى دارت فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٤ وعرفها رجال الحكومة والساسة البريطانيون بل والشعب الإنجليزى كافة .

وإن هذه المفاوضات لأسباب مختلفة لم تكلل بالنجاح ، بل إن إحداها لم يكد يشرع فى مباشرتها حتى قطعت . ولكنه لم يكن لها من الظروف الملائمة ما كان للمحادثات المتواضعة التى كنت سآخذ فيها . فإن الحفاوة الشائقة التى لقيها مليكنا المعظم فى إنجلترا وائتلاف الأحزاب السياسية المصرية وما تمتعت به مصر من استتباب السكينة والنظام — بالرغم من صعوبات جمة — فى ظل حكومة وطنية دستورية ، كل أولئك أسباب كانت تدعو إلى التفاؤل ولكنها تدعو أيضا فى الوقت نفسه إلى الحذر والتبصر ، ذلك أنه ، على خلاف ما كان يجب عادة أن يكون ، وقع على الجانب المصرى لا على الجانب البريطانى عبء تقديم الاقتراحات . أفإذا كان هذا العبء قد ألقى بحكم الظروف على عاتقى ، بعد أن فشلت كل تلك التجارب ، وعلى غير استعداد سابق منى للقيام به ، أكنت أستطيع ألا أرى أن أهم واجب لى هو ألا تجبه طلباتى بادئ ذى بدء بالرفض؟ إذن كان من المتحتم أن تكون الفكرة الأساسية فى وضع مشروعى هى أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات . وكان يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر الإمكان إلا على أبسط وجوهها ، على أن ينظر بعد ، إذا ما اتسع نطاق المحادثات واطرد الكلام فى الشرح والتدليل وذكر الشواهد والأمثال ، فى استيفاء المشروع ببيان جميع الصعوبات التى قد ترد على الحلول المختلفة للمسائل التى تستلزم لأهميتها عناية خاصة . وكنت أود ، بعد إقرار فكرة التحكيم فيما يتعلق بتفسير نصوص المعاهدة المتوقعة وتطبيقها ، أن أعرف المدى الذى يمكننا الاتفاق عليه فى جملة المسائل المختلفة عدا المسألة العسكرية . وما كنت لأخشى أن يظن ، حتى من الجانب البريطانى ، أنى إذا أغفلت الكلام فى مدة استقرار الجنود البريطانية فى منطقة قناة السويس وفى شروط هذا الاستقرار ، يكون معنى هذا الإغفال هو أنى أتصور أن الاحتلال البريطانى لتلك الشقة من الأراضى المصرية ،

احتلال دائم . إذ أن السكوت فى هذا الصدد لا يفيد بحال من الأحوال القبول . وقد كنت أوثر ألا أتعرض لهذه المسألة إلا بعد الاتفاق على بقية المسائل إذ يكون الجو أكثر صفاء وملاءمة للبحث فيها . وكان أبسط وجوه الحذر والاحتياط يقضى على بسلوك هذا المسلك . اذ ليس من الحكمة حينما يقضى معالجة مشاكل عدة أن يبدأ بأصعبها دون أن يعرض الإنسان جهوده إلى الفشل ودون أن يضعف وجوه الاحتمال وأسباب الأمل فى تعرف الصعوبات جميعا وفى حلها .

ولقد كانت هذه المشاكل على وجه الخصوص الاحتلال ، والسودان ، وحماية المصالح الأجنبية ، والعلاقات الخارجية .

أما المسألة الأولى، بصرف النظر عما بين مشروعى والمشروع الذى قدمه الوفد فى سنة ١٩٢٠ من فرق فى التعبير ، فان الفقرة الأولى من المادة السادسة من مشروعى تتفق مع نص المادة الثامنة (عدا الفقرة الأخيرة) من مشروع الوفد ، بينما الفقرة الثانية من المادة السادسة تطابق المادة الثانية من مشروع الوفد مطابقة تامة ، فإن هذه المادة الأخيرة ، عند ما تشير إلى جلاء الجنود البريطانية عن الأراضى المصرية بعد انقضاء مدة (لم تحددها) من تاريخ العمل بالمعاهدة ، لم تقصد فى الواقع ، بالرغم من صيغتها المطلقة القاطعة ، إلا الأراضى الواقعة فى غير المنطقة الشرقية لقناة السويس ، لأن احتلال هذه المنطقة وهى جزء من الأراضى المصرية قررته صراحة المادة الثامنة من مشروع الوفد .

وقد خلا مشروعى ، كما خلا مشروع الوفد ، من بيان الأجل الذى يجب عند انقضائه أن تستقر الجنود البريطانية فى مكان خاص إذ آثرت أن يكون الكلام فى ذلك فى سياق الأحاديث التى ستكون لنا فيما بعد ، والواقع أنى عند تقديم مشروعى اقترحت أن يكون الأجل من ثلاث إلى خمس سنين وأن يكون استقرار الجنود بمكان فى منطقة القنال .

والوجه الوحيد من هذه المسألة الذى لم أشر إليه فى مشروعى إذا قيس إلى مشروع سنة ١٩٢٠ ، وإن كان لم يغب عنى ، هو مدة الاستقرار . وهل أكون بحاجة لأن أذكر أن هذا الاختلاف بين المشروعين ليس راجعا لخلاف فى الجوهر والموضوع بل لخلاف فى الطريقة والأسلوب وحسبى الإشارة إلى أن المشروع الذى أفضت إليه محادثاتنا يدل بلا جدال على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود كان يشغلنى دائما . وهل أدل على ذلك من العبارة الواردة فى المادة السابعة من المشروع التى نصت على أن الحل الذى وضعته تلك المادة إنما قرر ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية. وسأعود فيما بعد إلى المقابلة بين مرمى هذه العبارة ومرمى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من مشروع سنة ١٩٢٠

أما فيما يتعلق بمشكلة السودان ، وهى المشكلة التى رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها ، بما فيها مسألة مياه النيل وعلى الرغم مما لهذه المسألة الأخيرة من صفة الاستعجال ، لتكون موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد ، فلا ينكر أحد أن مركزنا فى سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيرا مما هو عليه الآن . وحتى فى سنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعترى تلك المشكلة أدنى تغيير بل بقيت على حالتها كما كانت فى سنة ١٩٢٠ ، وإنما تحرجت الحالة بالنسبة للسودان بعد حوادث سنة ١٩٢٤ . فبالنظر إلى ما نجم عن ذلك من الصعوبات التى لم يكن لها وجود عند وضع مشروع سنة ١٩٢٠ ، رأيت مع الاحتفاظ بحل مسألة السودان السياسية إلى اتفاق يعقد فيما بعد ، أنى إذا استطعت الوصول إلى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وتسوية المسألة الحيوية المستعجلة ، مسألة مياه النيل ، فى الحال ، أكون قد بلغت نتيجة مرضية لمصر . ومن شأن هذه النتيجة أنها تمهد الطريق على كل حال لحل أسرع وأوفق للمسائل الأخرى الخاصة بالسودان .

أما ما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية ، فإنى لم أر داعيا لأن أغير فى المشروع الذى أقدمه ، المركز الذى اتخذه مشروع سنة ١٩٢٠ فى هذا الصدد ، اللهم إلا فيما سلم به هذا المشروع الأخير من حصر المفاوضات فى تعديل الامتيازات بين مصر والحكومة الإنجليزية دون الحكومات الأخرى ذات الشأن ، إذ أشرت فى مشروعى إلى أن إصلاح نظام الامتيازات ستقوم بالمفاوضة فيه الحكومة المصرية لا الحكومة البريطانية . ومن يقابل فوق ذلك المادة الثالثة من مشروعى ، بالمذكرتين اللتين وضعتهما وزارة الخارجية البريطانية عن الامتيازات على أثر محادثاتنا

و بالإيضاحات التى قدمتهـا إلى فخامة اللورد لو يد ، يدرك المسافة التى قطعت فى هـذا السبيل والتحسينات التى تمت فى هذا الصدد بفعل المحادثات . فإن هاتين المذكرتين وتلك الإيضاحات تحدد النتائج التى وصلنا إليها فى هذا الشأن .

وأخيرا فإنه كان من الواضح أنه يجب مراعاة ماتقضى به الضرورة من إعطاء التأكيدات اللازمة بأن مصر ستقف حيال بريطانيا العظمى موقف الحليف المخلص وألا تسبب لهـا أى قلق بأعمالها ومواقفها فى البـلاد الأجنبية ، على أنى كنت أحرص أيضا على إطلاق مصر من كل وصاية أوالتزام باستشارة بريطانيا العظمى فى المسائل الخارجية لذلك اقترحت فى المـادة السابعة من مشروعى بعض قيود هى فى الواقع نتيجة لكل محالفة سواء كانت هـذه القيود منصوصا عليها أو مسكوتا عنها .

وقد لاحظت فيا يتعلق بهاتين المسألتين الأخيرتين و بغيرهما من المسائل التى ترتبط عن قرب اوعن بعد بالإدارة الداخليـة أن لبعض الدوائر البريطانية آراء ونزعات لاتعـين على الاعتراف لمصر بحـرية تسـلم من المراقبة ، فكان يهمنى أن أدفع الجهات الرسمية فى بريطانيا إلى تحديد موقفها فى المسائل المعلقة بين البلدين فيتسنى بذلك أن نلتمس معا تقريب ما بيننا، بما نعالجه من مناقشات صريحة وما نبذله من جهود صادقة، كما يتسنى أن نصل إلى حلول مرضية وكانت الأغراض الأساسية التى توخيتها فى وضع هذا المشروع هى أنه فى سبيل تبادل الرأى هذا لاتمس القضية التى بيدى بأى سوء، وأن أتفادى بوجه خاص عرض تعهدات لم يسبق للوفد أن عرضها فى مشروعه سنة ١٩٢٠ ، وإذا كان لايتعلق بى أن أمضى قولا فيا إذا كنت قد وفقت إلى أول الغرضين اللذين كنت أرمى إليهما فإنى أستطيع على كل حال أن أؤكد أنى حافظت كل المحافظة على الغرض الثانى .

(٣)

ففى هذه الظروف وعمـلا بهذه المبادئ التى شرحتها وضع المشروع المصرى وقد سلمته فى ١٨ يوليـه إلى المستر سلبى ليوصله إلى السير أوستن تشمبرلن . فبعد أن تلاه ، أعرب لى عما يخشاه بوجه خاص من أن الاقتراح الذى تضمنته المـادة السادسة فى موضوع نقل الجنود البريطانيين إلى منطقة القنـال فى مدة من ثلاث سنوات إلى خمس قد يفضى إلى استحالة الاتفاق.فأجبته بأن هذا الأمر فى نظرى لازم لامندوحة عنه وذكرت له أنه بالنظر إلى وسائل المواصلات الحاضرة وتقدم أساليب الحرب الفنية يجب ألا يساور الحكومة البريطانية أى خوف فى هذا الشأن ثم إن فترة الانتقال التى أشار إليها المشروع من شأنها أن تؤكد لها أسباب الاطمئنان وذلك ريثما يكون تنفيذ المعاهدة على الوجه الصحيح فى تلك الفترة ، وما أعتقد أن الحكومة البريطانية ستتبينه فى سياق ذلك التنفيذ من حرص مصر على توثيق عرى الصداقة قد أدى إلى إزالة ما قد يظل يساورها من المخاوف من جانب مصر .

لم أر السير أوستن تشمبرلن إلا بعد بضـعة أيام من هذا الحديث مع المستر سلبى ، وكان ذلك فى المـأدبة التى تكرم بإقامتها لى . وقد اعتذر بمشاغله العديدة عن أنه لم يتمكن بعد من تحـديد موعد لاجتماعنا التالى مصرحا بأنه قد يرى أن لقاءنا قبل سـفر مليكنا المعظم إلى باريس غير ميسور ، فقلت له إنى أفهم تمـاما ما يحيط بمركزه من المشاغل فى الوقت الحاضر ، على أنى أستطيع عند الضرورة أن أستأذن جلالة الملك فى تأجيل سـفرى من لوندرة يومين أو ثلاثة أيام بشرط ألا يتجاوز ذلك التأجيل ٣١ يوليه ، إذ يجب أن ألحق بجلالته فى باريس فى ذلك التاريخ لمرافقته فى أول أغسطس فى زيارته الرسمية لروما . ثم اتفقنا على المقابلة يوم الجمعة (٢٩ يوليـه) على الأكثر ، وكان آخر يوم لمقامى بلوندرة .

واستقبلنى السير أوسـتن تشمبرلن فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية البريطانية ، وبعـد أن شكرنى على وضعى للمشروع ، صرح لى بأنه يرى أن بعض نصوصـه لايمكن قبوله فذكرت له أنى بذلت مافى وسعى إجابة لمـا طلبه منى من تقديم الاقتراحات الأولى وإنى مستعد لسماع ما قد يبدو له من الملاحظات بشأنه . فقال لى إنه عملا على تسهيل المناقشات وجعلها واضحة قد أمر بوضع مشروع يجوز أن نتناقش فيه معا وسلم إلى صورة منه وأخذ يتلوه علىّ مادة مادة . وكان يدلى إلىّ أثناء تلاوته بالإيضاحات التى كان يراها لازمة عن بعض نصوصه ويبين لى الأسباب التى دعت لوضع تلك النصوص . وكنت من جانبى أظهـر أثناء تلاوته ، بالقول أو الإشارة ، رأيى فى أن الأحكام الأساسية التى بنى عليها المشروع البريطانى لم تصادف منى ارتياحا وأنها تستدعى على كل حال

مناقشة جدية وأنها تبـدو لى غير متفقة مع مبدأ استقلالنا ، وذكرت أنه لتوثيق عرى الصداقة بين إنجلترا ومصر وإقامتها على قواعد ثابتة ، كما هى رغبتنا جميعا، يجب أن يكون أساس المشروع الثقة المتبادلة ويجب لذلك أن يقتصر على مجرد الضمانات التى لا غنى عنها وألا يتعداها إلى غيرها .

ولقد أعلم حسن مقاصده وصحيح رغبته فى إقامة الصداقة بين البلدين على أسس قوية وطيـدة . لذلك ذكرته بأنه تفضل فى أول حديث معـه بالتصريح بأن الحكومة البريطانية لا ترغب مطلقا فى التدخل فى شؤون مصر الداخلية وأن لى إذن أن أستخلص من ذلك أنه يحق لى أن أعتـبر أن بعض نصوص المشروع البريطانى لايمكن أن يكون لهـا ، بالرغم من صراحتها ووضوحها ، مدلول العبارات الواردة فيها ، وأنه يجب أن تؤول طبقا للمقاصد الحسنة التى سبق لسعادته إبداؤها . ووعدت بعـد ذلك بوضع مذكرة بملاحظاتى على النصوص الأساسية لمشروعه وبارسالها إليه . فقال السير أوستن تشمبرلن إنه مغتبط بذلك جد الاغتباط وسألنى: متى أنجز هذا العمل ؟ فأجبته بأنى أقدر له بضعة أيام بعد نهاية زيارتنا الرسمية لمدينة روما ، أى فى مدى أسبوعين ، ومتى انتهيت من تدوين ملاحظاتى فسأقدمها اليه . فإذا تراءى له ، بعد الوقوف عليها،أن فى استئناف المحادثات مايدعو الى شىء من الأمل فى النجاح ، فسأكون على استعداد للرجوع الى لوندرة . ثم أضفت الى ماتقدم أنى أنوى العودة الى القطر المصرى فى خلال الأيام الأولى من شهر سبتمبر بعد إقامة مدة أسبوعين طلبا للراحة فى بعض الجهات الجبلية.ثم ارجع بعد ذلك إلى أوربا فى منتصف أكتوبر لمرافقة صاحب الجلالة الملك فى زيارته لمدينتى باريس وبروكسل ، فوافق السير أوستن تشمبرلن على هذا واستأذنته فى الانصراف .

غير أنى ، قبل مفارقتى إياه ، لفت نظره إلى الطلب الذى قدمته الحكومة المصرية منذ أكثر من خمسة أشهر إلى الحكومة البريطانية بشأن تعديل بعض نصوص القانون المختلط وبخاصة مايتعلق منها بالرقيق الأبيض الخ ...... والذى ظل بلا رد طول هذه المدة وأوضحت لسعادته ما نجم عن تأخير الرد من القلق . وقد كان لنا أن نستشعر القلق لاسيما أن لدينا من الأسباب مايحملنا على الاعتقاد بأن التعـديلات المقترحة صادفت من الجمهور الأوربى نفسه فى مصر ارتياحا تاما ، ثم زدت على ذلك أن امتنـاع الحكومة البريطانية عن إجابتنا إلى ما نطلبه فى هذه المسألة يتناقض تناقضا كليا مع ما تبديه لنا من شعور الصداقة وأن ممثلى أغلب الدول الذين استطلعنا نياتهم فى هذا الشأن أكدوا لنا حسن ميول حكوماتهم نحوه . وإذا كنا ننتظر وصول الرد البريطانى لكى نرسل إلى الدول منشورا بعقد مؤتمر دولى للمناقشة فى التعديلات المقترحة فإن مركز الحكومة المصرية أمام البرلمـان لم يخـل بسبب إبطاء ذلك الرد من الدقة، ثم ذكرته بأن هـذه الاقتراحات كانت قد تمت الموافقة عليها فى عهد وزارة عدلى باشا وألححت فى طلب تعجيل الحكومة البريطانية بإرسال الرد مهما تكن نتيجة محادثاتنا القائمة الآن فى مسألة المعاهـدة ، فوعدنى السير أوستن تشمبرلن بأن الرد سيصل إلينا فورا وبلغ من لطفه أن استدعى فى الحال أحد كتبة أسراره وكلفه أن يدعو فى الحال السيرچون برسيفال لمقابلتى للاتفاق معى على ما يلزم إجراؤه فى هذه المسألة . فأعربت له عن مزيد ارتياحى وشكرى ثم اتفقت على أن تكون مقـابلتى مع السيرچون برسيفال للبحث فى ذلك الموضوع فى باريس بعـد عودتى من إيطاليـا .

وغادرت إنجلترا قاصدا إلى باريس فى ٣١ يوليه.وفى اليوم التالى ، أى فى أول أغسطس ، رافقت جلالة مولانا الملك فى زيارته الرسمية لروما .

(٤)

وبمجرد وصولى كتبت بإسهـاب إلى المغفور له سعد زغلول باشا لأوقفه بالتفصيل على سير المحادثات بينى وبين السير أوستن تشمبرلن والظروف التى تقلبت فيها والأثر الذى تركته فى نفسى من ناحية احتمال الوصول الى اتفاق ، وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس ، وقد أرسلت إليه طى هذا الكتاب صورة من مشروعى وسألته عما إذا كان يرغب فى أن أبعث إليه بالمشروع الذى وضعته وزارة الخارجية الإنجليزية قبل أن أضع ملاحظاتى عليها وأقدمها للحكومة البريطانية أو أن أضع تلك الملاحظات وأبعث بها إليه مع هـذا المشروع أولا ، وأخبرته فى الوقت نفسه بما اعتزمته من العودة إلى القاهرة فى أوائل شهر سبتمبر بعد أن أكون قد تناقشت مع السيرچون برسيفال فى تعديلات القانون المختلط . فأرسل لى تلغرافا يخبرنى فيه بمرضه وبأنه وإن كانت صحته قد تحسنت تحسنا محسوسا لايستطيع أن يدلى لى برأى فى موضوع الخطاب إذ كان قد قرأه قراءة سريعـة ، خصوصا وأنه لايعلم مافى المشروع البريطانى . وكنت

أرجو أن تأتيني بشرى إبلاله من المرض تماما ، ولاسيما بعد تلغرافه الذى ورد لى بعد ذلك يبشرنى فيه بأن خطر المرض قد زال والحمد لله وأنه دخل فى دور النقاهة ولكن أراد القضاء أن أتلق من مصر بدلا من خبر شفائه نبأ وفاته. وكنت يومئذ فى سان موريتز فكان لهذه الفاجعة فى نفسى أشد أثر إذ كنت أرى فى وفاته خسارة كبرى للبلاد ولاسيما فى الوقت الذى كان يستطيع فيه أن يقوم لها بأجل الخدم فى حل مشاكلها الكثيرة الداخلية منها والخارجية بما عرف فيه من علو الكلمة والنفوذ العظيم والذكاء النادر . وكنت أسائل نفسى طبعا إزاء تلك الكارثة ماذا يكون منذ الآن حظ تلك المحادثات التى أعالجها مع السير أوستن تشمبرلن بقصد الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى وهل سألقى عند من يخلفونه مالقيته منه من التشجيع والتأييد .

ولقد سافرت إلى باريس، وأنا فى هذه الحالة النفسية، فالتقيت فيها بالمستر سلبي فى دار سفارة بريطانيا العظمى فسلمت إليه مذكرة شاملة لملاحظاتى العامة على الرد البريطانى ، فوجه نظرى إلى أننى أثرت فيها من المسائل مايخشى أن يحول دون الوصول بمحادثاتنا إلى نتيجة مرضية فكان جوابى له أنه إذا أمعن النظر فى مذكرتى فسيتبين أننى لم أغفل الضمانات التى لاغنى عنها لبريطانيا العظمى .

وبعد ذلك بأيام فرغت فيها من المسائل التى التقيت من أجلها مع السير جون برسيفال ، عدت إلى القطر المصرى ثم علمت أن السير أوستن تشمبرلن كان ينتظر رجوعى إلى لوندرة . وفى منتصف أكتوبر عدت إلى باريس ورافقت جلالة الملك فى زياراته الرسمية فى باريس وبروكسل . وينبغى لى فى هذا المقام أن أشير إلى أنى اغتنمت فرصة مقامى بروما وباريس وبروكسل لاستطلاع رأى حكومات إيطاليا وفرنسا وبلجيكا فى موضوع تعديل الامتيازات . ولقد سرنى مالقيته على العموم من حسن الاستعداد للنظر فيما تقترحه الحكومة المصرية فى هذا الشأن فلما انتهت الزيارات الرسمية لحضرتى صاحبى الجلالة ملك بلجيكا وملكتها أذن لى جلالة مولانا الملك بالسفر الى لوندرة لاستئناف المحادثات مع السير أوستن تشمبرلن .

(٥)

وصلت إلى لوندرة فى ٣٠ أكتوبر. ولست أخفى أنه كان يخالجنى الشك فى نتيجة محادثاتى مع وزارة الخارجية غير أنى ذكرت أن لبريطانيا العظمى مصلحة تعدل مصلحتنا فى تسوية المسائل المعلقة وتوثيق روابط الصداقة مع مصر . قابلت إذن السير أوستن تشمبرلن فلم يخف علىّ بادئ ذى بدء ماكان لمذكرتى من أثر لايقوى الأمل فى نجاح محادثاتنا وذكر أنه يخال له أنى بلغت فى مذكرتى حدا لم أترك معه له سوى أمل ضعيف جدا . فأعربت له عن شديد أسفى لذلك ، على أننى لم أزد على أنى بسطت له بحرية تامة وجهة نظرى فى المشروع الذى سلم إلىّ إذ كنت أعتقد أن خير ماتخدم به الصداقة بين البلدين هو أن يفهم كل منهما آراء الآخر على وجهها الصحيح . ثم أخذت فى تأييد الملاحظات التى أبديتها على المشروع البريطانى وبسطت الكلام بعبارات عامة فى ذلك المشروع وفى عدم الأمل فى قبوله . كذلك عنيت بإيضاح أنه مناقض كل المناقضة لأساس الفكرة التى بنى عليها إذ كان المقصود إقامة استقلال مصر على قواعد وطيدة وحل المسائل المعلقة منعا للتداخل فى شؤوننا الداخلية وتفاديا من خطر وقوع البلدين فى مشاكل جديدة وأن المشروع البريطانى ، فضلا عما يقترحه من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية ، يتعارض مع هذه الأغراض الأساسية بل هو يهدم بالفعل أساس استقلالنا ، إذ يضع مصر تحت نوع من الوصاية ويزيد فى أسباب التداخل فى شؤونها الداخلية والخارجية . أفلا يكون الأفضل إذن أن تترك الأمور كما هى فذلك خير من عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم ، وأن بعض وجوه التداخل فى الشؤون المصرية مما تعتبره مصر تداخلا غير مشروع سيصبح بمقتضى المشروع البريطانى مشروعا . ولن يخفف من هذا العيب أن يكون المشروع البريطانى قد قبل ما اقترحته فى مشروعى من أن تحكم جمعية الأمم فى كل خلاف يجوز أن يقع فى تطبيق شروط المعاهدة أو تفسيرها . إذ الواقع أن جمعية الأمم سوف لاتعتمد فى حكمها فى الخلاف إلا على المبادىء الثابتة فى وثيقة الاتفاق ، فإذا قبل المشروع البريطانى فإنما تكون قاعدة الحكم مبادئ ذلك المشروع نفسه .

فأجابنى السير أوستن تشمبرلن بأنى كنت قاسيا جدا فى حكمى على المشروع البريطانى وأنه لايرى أن هذا المشروع قد جاوز المعقول فى أمر الضمانات اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى وأنه فيما يتعلق على وجه الخصوص بوجود القوات البريطانية فى مصر لا مراء فى أن الرأى البريطانى فى هذه المسألة مجمع على أن بقاء تلك القوات من

المسائل الحيوية بالنسبة للدولة البريطانية وأن كل سعى للاتفاق لا تلحظ فيه تلك الحقيقة مآله حتما إلى الفشل والإخفاق . ثم ذكرنى بما قاله لى فى هذا الشأن قبل الآن عن الموقف الذى وقفه أسلافه إزاء هذه المسألة، وبخاصة موقف المستر رمسى ماكدونالد فى سنة ١٩٢٤ ، وصرح بأن مسألة تعيين النقطة التى تعسكر فيها تلك القوات وتحديد الأجل الذى تنتقل بعد انقضائه إلى تلك النقطة أمران تريد الحكومة البريطانية أن يكون البت فيهما موكولا لمحض رأيها . وأخيرا فإنه فيما يتعلق باحتمال الجلاء عن هذه النقطة التى تكون فى منطقة القناة فلا يمكن البحث فيها فى الوقت الحاضر وقال إن الأوفق فى هذه المسألة وفى مسألة الضمانات التى تطالب بريطانيا العظمى بها الآن الانتظار ريثما تظهر نتائج المحالفة وماتجرى عليه الأمور فى مصر فى هذا العهد الجديد وهذا ما لا يمكن التنبؤ به الآن . وعلى أى حال فلن تعرض الحكومة البريطانية نفسها لخطر التفريط فيما بيدها من ضمانات .

وهنا رأيت من الواجب علىّ أن ألفت نظر السير أوستن تشمبرلن إلى أنى لم آل جهدا فى أن أحسب لهذه الآراء حسابها ، على أنه لن يفوته أن المفاوضة لإبرام معاهدة ليس فى الواقع إلا ضربا من ضروب المصالحة ، وهو لذلك يستلزم واجبات على الطرفين مهما يكن مركز كل منهما تلقاء الآخر . ويلوح لى بناء على ماتقدّم أنه إذا أريد الوصول إلى حل فلا بد أن يقتصر على الضمانات الأساسية ، فإنه مادام مفهوم الضمانات التى تطلبها الحكومة البريطانية هو أنها ، بالنسبة للوقت الحاضر على الأقل ، بديل من الثقة الكاملة التى يراد بالمعاهدة أن تنشئها بين البلدين ، فإن خير الوسائل لجعل وثيقة الاتفاق محتملة القبول هو ألا تزيد تلك الوثيقة شيئا على الضمانات الأساسية فتكون بذلك قد قدّمت عربونا من الثقة ولن تزال هذه الثقة تقوى وتشتد حتى تبلغ درجة من الكمال تصبح الضمانات معها لا لزوم لها .

وقد سرنى أن أرى السير أوستن تشمبرلن يشاطرنى بوجه عام شعورى فى هذا الشأن . ومن ثم مضينا نتناقش فى مواد المشروع .

وكانت هذه المناقشات التى دارت تارة مع السير أوستن تشمبرلن وطورا مع المستر سلبى والمستر مرى أو غيرهما من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، عسيرة ، وكنا لانخطو خطوة إلى الأمام إلا بكثير من المشقة والعناء نظرا لبعد مسافة الخلف بين وجهتى نظر الفريقين كما يتبين من مطالعة الوثائق . على أنى كنت قد جعلت جهدى محصورا فى الأهم وهو وضع المبادئ ، طارحا جانبا بعض المسائل التفصيلية، وكنت أرى من ناحية أخرى أن صيغة المبادئ التى يتم تقريرها أو شكلها يجوز تحسينها بعد ذلك فى سياق المفاوضات الرسمية . ولقد اتسع نطاق البحث فى مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات ذلك الاتساع الذى كنت محتفظا به لهذا الدور من أدوار المحادثات ، وحصلت بذلك على حلول لم تعالج فى المفاوضات السابقة بشئ من الأمل فى نجاحها ، وإذ لم أوفق لأن يقبل مبدأ تحديد أجل تنتقل بعده القوات العسكرية إلى منطقة القناة وكنت لاأرضى بأى حال أن أترك هذه المسألة لمحض رأى بريطانيا العظمى وإرادتها فقد جعل الفصل فى هذه المسألة لجمعية الأمم على أن يكون لمصر فى آجال دورية حق استئناف المسألة أمامها إذا لم تجب إلى مطالبها . وقد حصلت أيضا على أن يتضمن المشروع نصا خاصا يشير إلى إمكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية فى معسكرها بمنطقة القناة . نعم إن مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضا الإشارة إلى مثل ذلك الإمكان ولكن ذلك المشروع لم يرتب حكما للحالة التى تقضى فيها عصبة الأمم لغير مصلحة مصر مما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القناة إلى غير أجل معين .

كذلك أمكن الحصول فيما يتعلق بإصلاح نظام الامتيازات على مزايا محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ ، فقد حدّدت القواعد الأساسية لامتيازات الأجانب فى القضاء والتشريع وقد كان هذا التحديد متروكا لبريطانيا وكانت هى التى ستتولى المفاوضة فى هذا الشأن مع الدول الأجنبية الأخرى على أساس المبادئ والنزعات التى تجلت فى مشروعات السير سسل هرست [1] .

أما السودان فقد قلت فى أمره إن المسألة المهمة المستعجلة ، مسألة مياه النيل تحل مع المعاهدة على وجه يكفل مصالح مصر الحيوية فى هذا السبيل .

---

(١) راجع ، فى شأن التعديلات التى أدخلت على تلك المشروعات على أثر محادثاتى مع السير سسل هرست ، مذكرتى وزارة الخارجية (الوثيقتان رقما ٥ و ٦ من مجموعة الوثائق) .

وأودّ أن أشير آخر الأمر إلى المزايا التى حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ فى أمر التمثيل السياسى لمصر فى الخارج وفى أمر عقد المعاهدات ممـا يتبين جليا من مقارنة النصوص .

ويتبين من هذا البيان الموجز أنه بالرغم ممـا بذل من الجانبين من صادق الجهد فى التوفيق ، كان يبدو فى بعض الأحيان أن المحادثات سوف لا تسفر عن نتيجة . كذلك كان الأمر فى اليوم الأخير من زيارتى الثانية للندرة فقد تعارضت وجهتا النظر بحيث لم نستطع التوفيق بينهما ، فانقطعت المحادثات على غير نتيجة . غير أنى لم أشأ أن أغادر لندرة دون أن أناشد السير أوستن تشمبرلن وأستنهض رغبته الصـادقة فى تمكين حسن العلاقات ، لاستئناف المحادثات ، وذلك بخطاب [١] كنت أعددته ليسـلم إليه بواسطة سكرتيره . فلمـا تفضل فشرفنى بحضوره شخصيا إلى المحطة مودعا ناولته إياه ، ولقد كان من أثر ذلك أن كلف المستر سلبى بالحاق بى فى باريس لاستئناف المحادثات فى المسائل التى لم نكن قد وصلنا بشأنها إلى اتفاق .

(٦)

ولم يُقرّر بعض نصوص المشروع النهـائى إلا بعد عودتى إلى القاهرة . وقد أرسل إلىّ السير أوستن تشمبرلن بواسطة فخامة المندوب السامى المشروع النهائى بعـد أن وافقت عليه الحكومة البريطانية وحكومات المستعمرات والهند وطلب إلىّ بعد ذلك بقليل أن أعرض المشروع على زملائى .

ولقد رأيت من الضرورى ، لكى أستطيع أن أشرح لزملائى نصوص المعاهدة ومدى أحكامها وأن أجيب على ما يمكن أن يوجه إلىّ من الأسئلة أن أطلب إيضاحا عن بعض نصوص تبينت فيهـا غموضا قد يؤدّى فيما بعد إلى خلاف فى تأويلها . لذلك قدّمت إلى اللورد لويد مذكرة بهذه الإستيضاحات رجوته أن يبلغها لوزارة الخارجية البريطانية [٢] وقد تضمنت هذه الاستيضاحات مسائل كنت بسطت فى أحاديث لوندرة بشأنها ملاحظات أريد الاعتبار بها ومراعاتها فى النصوص التى وضعت على أثر تلك الأحاديث . وكان من بواعث اغتباطى بعد ذلك أن ألفيت المستر أوستن تشمبرلن يرى أن خطتى هذه لها ما يبررها وأن ما أوردته خلال مناقشاتى مع فخامة المندوب السامى بيانا وتأييدا لمـا ذهبت إليه فى تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لمـا تبودل بيننا من الآراء فى وزارة الخارجية البريطانية . على أنه قد بقيت ثلاث مسائل بغير حل نهائى قاطع ، وهى مسائل الجيش والبوليس وصورة المراقبة على مياه النيل ، وكانت هـذه المسألة الأخيرة ما تزال موضوع مناقشة بين وزير الأشغال العمومية وفخامة المندوب السامى .

أما ما يتعلق بالجيش فقد اقترحت علىّ الحكومة الإنجليزية أن نتفاوض قبـل توقيع المعاهدة أو بعده فى إنشاء بعثة عسكرية تماثل البعثات القائمة فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا و بلاد أخرى مستقلة .

أما مسألة البوليس فإن السير أوستن تشمبرلن بعـد أن سلم بأن النص الوارد فى ملحق (ج) لم يرتب ، فى شأن مركز موظفى البوليس البريطانيين ، حكما لحالة التى تكون فيها المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الامتيازات قد أخفقت ، اقترح تحكيم عصبة الأمم ، عند الحاجة ، فى أمرها ، فلم يسعنى مع الأسف قبول ذلك الاقتراح وكتبت لسعادته مشيرا إلى أن نص المـادة ١٤ الذى يستند إليه قائم أصلا على فرض جواز حدوث صعوبات لم تكن متوقعة عند تحرير المعاهدة لا صعوبات موجودة فعلا قصد بالمعاهدة تسويتها وحلها ، وقد أرسلت إلى السير أوستن تشمبرلن مذكرتين عن مسألتى الجيش والبوليس .

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضت على زملائى ولا على رئيس الأغلبية نص المشروع أو نتيجة تبادل الرأى بيننا منذ عودتى إلى القاهرة إذ كنت أرى أننا لم نصل بعد إلى شىء نهائى ، على أنه فى هذه الأثناء ألح السير أوستن تشمبرلن فى طلب عرضها عليهم دون انتظار حل المسائل السابق ذكرها . ولمـا كان مصطفى النحاس باشا وزملائى من جانب آخر أبدوا لى رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت فى شأنه مهما تكن النتيجة التى وصل إليهـا حتى ذلك الوقت ، لم يسعنى إلا إجابة تلك الرغبة العامة ، فقدّمت إلى كل منهم ملفا كاملا بالوثائق المتعلقة بمحادثاتى مع وزارة الخارجية البريطانية .

---

(١) الوثيقة رقم ٤

(٢) الوثيقة رقم ٩

وقد ذكرت مصطفى النحاس باشا عند تقديم هذه الوثائق إليه بما كنت قد اتفقت عليه من بادئ الأمر مع السير أوستن تشمبرلن ، وسبق لى إخباره به ، من أنه إذا ما رأيت أو رأى هو من بعدى ، أن المشروع غير محتمل القبول يقف الأمر عند ذلك الحد ، فنبدأ بذلك مضار انقطاع المفاوضات انقطاعا رسميا علنيا . فأبدى سعادة النحاس باشا موافقته على ذلك . ثم جاءنى سعادة النحاس باشا بعد ذلك يدلنى على رأيه فى المشروع من أنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ومن أنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعيا ، وأنه لذلك لا يرى فائدة للدخول فى مناقشة يصح أن تفسر المشروع أو توضحه أو يصح عند الحاجة أن تسمح بإدخال تحسين عليه يجعله صالحا للقبول . أما زملائى وقد كان رأيهم رأى رئيس الأغلبية فقد طلبوا إلىّ تبليغ رأيهم هذا إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

(٧)

ولا شك فى أنه يباح لى أن أختم هذا البيان ببعض كلمات أجمل بها حكمى على المشروع الذى أفضت إليه محادثاتى ومناقشاتى مع سعادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندى أنه لو جاء الرد الذى كنت أنتظر وصوله فى مسألة البوليس مطابقا لوجهة نظرى ووافقت الحكومة والوفد مبدئيا على المشروع لكان هذا المشروع فى مصلحة مصر وذلك بصرف النظر عما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية ، على أثر ذلك القبول ، على إدخال بعض تحسينات فيه .

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة سواء فى الشؤون الخارجية ما دامت إدارة تلك الشؤون مطابقة لروح المعاهدة أو فى الشؤون الداخلية إذ هى غير مقيدة من هذه الوجهة بسوى وجوب إدخال أساليب التدريب والنظام المتبعة فى الجيش الإنجليزى واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه فى الجيش المصرى وبسوى تفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب فى الوظائف الفنية التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة إلى تعيين إخصائيين أجانب ، ما دامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم وهذان التعهدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تلزم عن المحالفة .

أما مسألة السودان فقد كان المشروع يضع لها حلا ابتدائيا عظيم الأهمية من شأنه أن يمهد لحل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهله .

وأخيرا فإن المعاهدة مع بعدها عن مظنة تأييد الاحتلال تجعل لمسألة وجود الجيوش البريطانية فى مصر حلا لم يتيسر فى المفاوضات السابقة ، رسمية أو غير رسمية ، أن ينظر فيه بشئ من الأمل فى نجاحه .

وإن مبدأ تداخل عصبة الأمم فى جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة فى مسألة الجيش ، وهو ما لست بحاجة إلى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن تصر على رفضه ، وهو ما رضيت به فى مشروع المعاهدة ، يعد فيما يتعلق بمستقبل علاقاتنا مع بريطانيا العظمى من أكبر الآمال المشجعة لمصر . لهذا أوثر أن أعتقد أن هذه الجهود لن تذهب سدى ، وأرجو لذلك أنه بالرغم من الصورة التى رفض بها المشروع سيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات ، كما أرجو أن تدخل الأمانى القومية فى سبيل التحقيق بأن يدخل على المشروع التعديلات والإيضاحات الكفيلة بتبديد ما قد يساور النفوس من القلق وبذلك يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصداقة على أوطد الأسس وينفتح لمصر عهد جديد من التقدم والرفاهية »

عبد الخالق ثروت

الوثائق

[الوثيقة رقم ١]

المشروع المصرى

إن الحكومة البريطانية والحكومة المصرية

رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلادين ؛

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلادين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

وبما أن هذا التحديد لامندوحة عنه لاسيما أن كل تدخل فى إدارة مصر يتعارض مع النظام الدستورى الجارى العمل به ؛

قد اتفقنا على ما يأتى :

مادة ١ — يعقد بين البلادين محالفة تؤكد إلى ماشاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما.

مادة ٢ — إذا أصبحت مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها تقوم فى الحال بريطانيا العظمى لإنجادها بصفة محارب .

ولأجل تحقيق هذه المعاونة بين الجيشين تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الإنجليزى . وإذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٣ — تتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل مالها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر ولحالة الحاضرة فى مصر بنظام الامتيازات الحالى .

وتعترف الحكومة المصرية — فى سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب — لبريطانيا العظمى بحق التداخل بواسطة ممثلها فى مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الآن فى تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بألا تستعمل هذا الحق إلا فى الأحوال التى يجعل فيها القانون فى مسائل الضرائب تفريقا غير عادل فى معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم أو التى يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقتضى إدخالها على النظام القضائى الحالى توصلا إلى إلغاء المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية كامل السلطة فى محاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

مادة ٤ — تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقبل مصر فى جمعية الأمم وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ٥ — إذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب تقبل الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٦ — تسهيلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية . ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة ... ... سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة فى ... ...

مادة ٧ — تتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا العظمى كما تتعهد بألا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا فيها ، وألا تعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ٨ — تعين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

مادة ٩ — نظرا للتنظيم القضائى المستقبل تعين الحكومة المصرية أيضا فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانيــة موظفا يحاط علما بكل مايمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

مادة ١٠ — بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

مادة ١١ — مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه ، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية ، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور ، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى على مجرى النيل التى أشار إليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر .

مادة ١٢ — إنه وإن تكن الحكومتان على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لايحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقتا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام يعرض على جمعية الأمم . ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالإذعان لقرارها .

[الوثيقة رقم ٢]

المشروع البريطانى

مشروع معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى و إيرلندا والاراضى البريطانية فيما وراء البحار وأمبراطور الهند، وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلادين ؛

و بما أنه يقتضى، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلادين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان أى تدخل فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به ؛

ونظرا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما و بين الدول الأجنبية الأخرى ؛

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم :

... ...

... ...

... ...

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد إلى ماشاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها مشتركة بين البلادين تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين . وعلى الأخص إذا حدثت ظروف يخشى منها الإخلال بحسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وأية دولة أخرى يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق الودية لحل الإشكال .

مادة ٣ — إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو عن مصلحة من مصالحه ، يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بصفة محارب وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — إذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو إذا وجد فى حالة حرب، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر أو مصالحها ، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الأراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٥ — تسهيلا للتعاون بين القوات المساحة لكل من الطرفين المتعاقدين وتسهيلا وتحقيقا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق المواصلات الإمبراطورية البريطانية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض و يبذل له فى كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها من التسهيلات ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ينظر الطرفان المتعاقدان فى مسألة الجهات التى تستقر فيها تلك القوات مسترشدين فى ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة مع مراعاة الأحوال العسكرية القائمة فى ذلك الوقت .

مادة ٦ — لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقا فعليا طبقا لأحكام المادتين الثالثة والخامسة يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٧ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر والحالة الحاضرة فى مصر .

مادة ٨ — بالنظر إلى التعهدات التى أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء وإلى المسئوليات الخاصة التى تقع على عاتق جلالته فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية فى مصر تتعهد الحكومة المصرية بأن توافى حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى كل وقت بوسائل التحقق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة فى مصر . وتبقى الحكومة المصرية فى إدارة البلاد عنصرا أجنبيا كافيا لضمان مثل تلك الحماية .

مادة ٩ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر فى جمعية الأمم ويعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض .

مادة ١٠ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد بألا يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها بريطانيا العظمى فيها وألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ١١ — كلما دعت الحاجة لاستخدام موظفين أجانب فى الإدارة تطلب الحكومة المصرية من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها للقيام بسدّ حاجاتها وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تبذل لها المعونة اللازمة فى هذا السبيل . وكل تعيين لموظف أجنبى لايتمتع بالجنسية البريطانية فى وظيفة مدير أو فى أية درجة أعلى يجب أن يتفق عليه مقدما بين الحكومة المصرية وحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ١٢ — بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الطرفين المتعاقدين :

(١) يكون لممثل بريطانيا العظمى لقب سفير . ويكون اعتماده بالطرق العادية المتبعة لاعتماد الممثلين السياسيين . ويخول حق التقدم على الممثلين الآخرين .

(٢) يظل منصبا المستشار المالى والمستشار القضائى باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن : ويكون تعيينهما ، كما كان فى الماضى ، بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية. ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى ترى استشارتهما فيها .

مادة ١٣ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولاسيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان .

وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور . وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل

مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام، لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها و بوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذاك التقرير . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكيلى ودفع كل مبلغ نقدى تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تعويضا للصالح الحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها.

و يستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر — نظرا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب .

مادة ١٤ — لاتخل أحكام هـذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو التعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٥ — يتضمن ملحق هـذه المعاهدة أحكاما تفصيلية لتنفيذ بعض نصوص هـذه المعاهدة . ويكون للملحق ما للمعاهدة نفسها من النفاذ ، وتكون مدتها مدته .

مادة ١٦ — إنه و إن يكن الطرفان المتعاقدان على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلادين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقا على ان كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولا يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

الملحق

١ — فى أثناء المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة يجب ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢,٢٥٠ رجلا . ولأجل تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها يجرى العمل فى هذه المدة طبقا للأحكام المنصوص عليها فى المذكرات المتبادلة بين ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ مايو و٣ و١٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ على التوالى .

٢ — تضع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مدربين وفنيين عسكريين وتبذل لها التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن من وقت إلى آخر وليس للحكومة المصرية أن تدرب رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا العظمى .

٣ — تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعيينات مما لا يصنع فى مصر ، وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر .

٤ — تحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن من المزايا والامتيازات وتستمر الحكومة المصرية فى المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة فى أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن .

٥ — تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبى قناة السويس على ألا يسرى هذا الحظر على القوات المشار إليها فى المادة الخامسة من المعاهدة ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على اتفاقات معمول بها .

٦ — يحتفظ بالإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية وتتعهد الحكومة المصرية بألا تعدل فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الموجودين الآن فى الإدارة المذكورة وفى البوليس بمصر والإسكندرية وبورسعيد إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

[الوثيقة رقم ٣]

ملاحظات عامة على المشروع البريطانى

مقدمة عن مصر

كان الغرض من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعاد إلى مصر التى أعلن استقلالها حق التصرف من غير قيد فى إدارة شؤونها إلا ما يرتبط منها بالنقط المحتفظ بها . ولقد كفل محضر أول مارس سنة ١٩٢٢ إيضاح هذه النقط ولكن ذلك الإيضاح فضلا عن عدم كفايته لم يكن يقيد الوزارات التى تعاقبت من بعد وزارتى فى سنة ١٩٢٢ ، والظاهر من جهة أخرى أن الحكومة البريطانية تعتبر نفسها فى حل منه .

وقد كان من شأن ذلك أن يقوم خلاف فى الرأى فى بعض المسائل التى رأت الحكومة البريطانية فيها أن من حقها أن تستشار فيها أو أن ترسم بشأنها الخطة الواجبة الاتباع . ولما كنت راغبا فى وضع حدّ لتلك الاختلافات التى يترتب عليها تكدير العلاقات الحسنة بين البلدين فقد فكرت فى إمكان عقد محالفة توضح وتحدد المسائل المعلقة إيضاحا وتحديدا وافيين وتحصر ما للطرفين المتعاقدين وما عليهما من الحقوق والواجبات فيتقى بذلك وقوع حوادث كالتى وقعت فى يونيه الماضى .

على أن المشروع البريطانى لايتضمن دائما الإيضاح والتحديد المطلوب وهو يستعمل بعض الصيغ المبهمة التى لا تلبث أن تصبح عند العمل بها مثارا لمثل ما تعرضنا له حتى الآن من الصعوبات وحيث يتضمن ذلك المشروع إيضاحا أو تحديدا فإنه يرمى إلى جعل تصرفات الحكومة المصرية خاضعة لمراقبة تنافى فى شؤون كثيرة ما تمتعت به مصر من حرية فى السنوات الأخيرة . فلايسع مصر إذن أن تتعزى بأنها — إذا جاءت المحالفة ببعض القيود لسيادتها — تستفيد فى مقابل ذلك التخلص من قيود أخرى ، إذ أن المشروع لا يجعل حظها خيرا مما كان لو بقيت الحالة مبهمة على ما كانت عليه مع التحفظات الأربعة ، وما كان التدخل فى شؤون البلاد فى ظل تلك التحفظات ليزيد على ما يجوز أن يحصل فى ظل المشروع .

على أن أخص ما فى معاهدة التحالف أن يكون إلى جانب ما للطرفين المتحالفين من الحقوق والواجبات المحددة ، حرية واسعة النطاق يتبين من خلالها وفى سياق استعمالها روح الصداقة بينهما ، ولو أن أعمالها وتصرفاتهما فى كل الأمور قيدت بوجوب الاستشارة والاتفاق مقدما عليها لترتب على ذلك إضعاف الصداقة لا توثيقها . والواقع أن الصداقة بين حليفتين لا تنمو ولا تترعرع إلا فى ظل فهمهما الصحيح لمصالحهما المتبادلة ، وإلا إذا توفرت للحليفتين حرية الرأى والإرادة ، ولن يتحقق معنى الصداقة الصحيحة بين اثنين إذا كان أحدهما للآخر وصيا أو رقيبا عتيدا .

لذلك يجوز القول بأن الأحكام الرئيسية للمشروع تخالف ما جاء فى مقدمته التمهيدية من مقاصد ، ولا نزاع فى أن هذه الأحكام تترك فى النفس أثرا واضحا بأن الحكومة البريطانية ليس لها بمصر كبير ثقة ، وأنها تتمس بما تتخذه من التدابير وأساليب الحيطة والمراقبة عين الأغراض التى تحقق عادة بين الحليفين الحريين بالثقة وبالفهم الصحيح للمصلحة . وإذا اتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحرز بالفعل كل ماترمى إليه من النتائج الحسية المقصودة فإن الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئا . أما بريطانيا العظمى فإن شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التى جاء المشروع بها لابد أن يقوى على توالى الأيام ، وأما مصر فإن ثقل هذه الوصاية لابد مبهظها ولن تشعر فى صميم نفسها بأى فضل لها فى محافظتها على المصالح البريطانية إذا كانت فى أعمالها وتصرفاتها فى هذا السبيل مسيرة بإرادة الدولة الوصية لاصادرة عن وحى نفسها .

وربما قيل إن المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر وتقتضى أن يبدأ بوسائل الحيطة ينزل عنها شيئا فشيئا إلى أن تنقطع تماما ، تاركة مكانها ثقة بلتها إنجلترا وجربتها فحمدت آثارها ، ولست أنكر هذه الحقيقة بل لقد اتخذتها نبراسا لى فى وضع المشروع الذى تشرفت بتقديمه ، غير أنى لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطانى قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين .

ولا بد فى إنماء الصداقة وجعلها قوية لا تترعزع بما ترتكز عليه من تداخل وتشابك فى المصالح ويحوطها من ثقة واحترام متبادلين ، من الاجتزاء بالضمانات الضرورية . وإنى لمدرك جد الإدراك أن الواجب فى السياسة تقدير أسوأ الفروض ولكن لا لكى تبنى عليه المعاملات اليومية وإنما لكيلا يغيب عن النظر ، وإنه ليكفنى بعد تقديره أن

توفر الوسائل لاتقاء تحقق ذلك الفرض السيء أو لمعالجته إذا تحقق . ومن هــذه الناحية أستطيع أن أقرر أنه ليس فى المشروع الذى قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أى مزية محسوسة يمكن أن يكفلها لهـا المشروع الآخر . نعم إن المشروع البريطانى يربو على المشروع الذى قدمته فى الاحتياطات ولكن ليس فى تلك الاحتياطات ضمانة أكبر للصالح البريطانية ، وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة وعلى الرغبة فى وضع مصر تحت الوصاية .

على أن ماتطمع إليه مصر وتحرص عليه هو إقناع بريطانيا العظمى بصـداقتها وجعل الثقة تسـود العلاقات بين البلدين وهى لم يفتها فى هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة باتقاء كل خطر ، بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة . ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كى تقيم الدليل لبريطانيا العظمى على أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية . وكيف يكون ثمة شك فى ذلك أو كيف يفترض أن مصر — بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها مع تحقيق أمانيها المشروعة معاونة أقوى حليف فى الدفاع عن أرضها — يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أى قلق دون أن تعرض نفسها للتهمة بأقبح ضروب الحماقة والجنون .

وبعد هذه الملاحظات العامة أنتقل إلى البحث التفصيلى فى المشروعين :

التمهيد — الفقرة الرابعة — " ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان أى تدخل فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به " .

يبدو أولا أن هذه الفقرة تجيز أو بالأحرى لا تنفى إمكان التدخل فى إدارة شؤون مصر الخارجية بما أنه بدلا من كلمة " الإدارة " مجـردة استعملت عبارة " لإدارة الداخلية " ويبدو ثانيا أن تلك الفقرة لا تنفى التدخل فى الإدارة حتى الداخلية منها ، إذا كان هذا التدخل لا يتعارض مع النظام الدستورى فى القطر المصرى .

أما عن النقطة الأولى فلا مشاحة فى أن التعهدات التى تأخذها مصر على عاتقها والتى ورد ذكرها فى المـادة السابعة من مشروعى (ويقابلها المـادة العاشرة من المشروع البريطانى) فيها كل الكفاية لتطمئن بريطانيا العظمى بشأن خطة مصر فى سياستها الخارجية . وترى مصر أن التدخل الذى تم عنه الإشارة فى هذه الفقرة يعدل الوصاية فى الحقيقة ، فليس علىّ إذن سوى أن أحيل إلى ماسبق لى ذكره فى هذا الصدد .

أما عن النقطة الثانية فيلاحظ أنه بالنظر للاتفاقات الدولية التى تقيد سيادة مصر قد جاء فى المـادة ١٥٤ من الدستور المصرى أن " تطبيقه لا يخل بتعهدات مصر للدول الأجنبية " فإذا فرض عقد اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى على قاعدة المشروع البريطانى فإن هـذا الاتفاق بطبيعة أنه اتفاق دولى سيقيد مفعول الدستور المصرى . ولهذا فإن عبارة " تدخل فى إدارة مصر الداخلية يتعارض والنظام الدستورى الجارى العمل به " لا تنطوى على أى تحديد للتدخل فى شؤون الإدارة الداخلية إذا كان الدستور المصرى لم يعين مدى لأثره وقوة نفاذه بالنسبة للدول الأجنبية . أما العبارة التى اقترحتها فترمى على العكس من ذلك إلى تحديد أثر المـادة ١٥٤ وتستثنى بوضوح من حكم هذه المـادة سلطة التدخل المبهمة العامة التى يراد من فقرة المشروع البريطانى على ما يظهر أن تظل الحكومة البريطانية متمتعة بها . وإذن فتكون العبارة التى اقترحتها ، بمثابة تفسير للمـادة ١٥٤ ، مدلوله ، أنه فى العلاقات التى بين مصر وبريطانيا العظمى لا محل لغير الحقوق والالتزامات الصريحة .

الفقرة الخامسة — " ونظرا إلى أن خير وسيـلة لبلوغ هــذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها " .

هذه العبارة تسوى بين مصر وبريطانيا العظمى تسـوية تامة مطلقة فيما يتعلق بالدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ، ويفهم منها لزاما أن ذلك الواجب مفروض من الأصل على بريطانيا العظمى ، على أن ذلك لن يكون إلا مع الحماية ، فإن مثل هذا التعبير لايجوز بين بلدين يتساويان فى الحرية ، إذ أنه إذا كان ضمان الاستقلال والدفاع عن الذات من الواجبات الجوهرية الطبيعية بالنسبة لمصر ، فلا يكون بالنسبة لبريطانيا العظمى كذلك إلا من طريق العرض وبوصف أنها حليفة . ولذلك لايكون ضمان استقلال مصر والدفاع عنها واجبا مشتركا بين البلدين إلا نتيجة للمحالفة وبناء عليها ، وليس كذلك أصلا وبالذات ، ويجب إذن ملاحظة الفرق بين مركز مصر وإنجلترا فى هــذا الصدد عند تحرير نص هذه الفقرة إذا رغب فى استبقائها .

" والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى " .

لا يتبين جليا على أى جملة تعطف هذه العبارة . فإذا كان المقصود أن خير الوسائل للحصول على تلك النتائج هو عقـد المحالفة ... ... والمحافظة على علاقات الصداقة الخ ... ... فلا يكون هـذا إلا من باب تحصيل الحاصل ولا يصلح سببا من الأسباب التى تبنى عليها المعاهدة . إذ لا يخرج الأمر فيه عن أنه إرشاد أو نصيحة لا سبب يسوغ أو يفسر أحكام المعاهدة . أما إذا كان المقصود — خلافا لمـا ذكر — هو أن المحالفة تسهل التعاون الفعلى ... ... والمحافظة على علاقات الصداقة ... ... ، جاز التساؤل عمـا يمكن أن يكون ثمة من الصلة أو الارتباط بين عقـد المحالفة والمحافظة على علاقات الصداقة الخ ... ... ، وفى الحق أنه لا شك فى أن هذه المحالفة سيكون من آثارها أن حالة مصر من الناحية الدولية تعتبر قد استقرت على قواعد وأسس أشد متانة وقوة ، وأنها تصبح لذلك أحق وأجدر بتقدير الدول الأجنبية واحترامها وصداقتها . ومن جهة أخرى فإنه وقد كفلت نصوص المعاهدة صيانة مصالح بريطانيا العظمى تصبح هذه الدول أقل استعداء على تلك المصالح ، وأكثر استعدادا للنظر إليها بعين الاحترام والعطف . ولكن هذا وذاك نتيجتان مختلفتان ترجع إحداهما إلى أحد طرفى العقد والأخرى إلى الطرف الآخر . وفيما عدا ذلك لا أرى وجها لأن يكون عقد المحالفة عاملا لتوثيق علاقات الصداقة بين مصر و بريطانيا العظمى بوصف كونهما طرفا واحدا و بين الدول الأجنبية طرفا آخر ، بل إنه ليخشى أن تؤول تلك العبارة على غير وجهها . فقد يرى فيهـا معنى وأثر من معانى الحماية وآثارها ، والحماية كما هو معروف تقتضى فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية اندماج الدول المحمية أو فناءها فى الدولة الحامية . وعلى أى حال فإن فكرة المحافظة على علاقات الصداقة لا ترتبط مطلقا بنصوص المعاهدة و يمكن دون الإخلال بأى شىء فيها أن تحذف هذه الإشارة .

المـادة الثانية — الواقع أن هذه المـادة تكرير للمعنى المقصود بالمـادة العاشرة التى تقابل المـادة السابعة من مشروعى فإن جوهر الغرض الذى ترمى إليه هذه المـاده الثانية هو الاستيثاق من أن مصر فى سياسة شؤونها الخارجية لا تلحق ضررا بالمصالح البريطانية وهذا هو عين المراد أيضا من المـادة العاشرة .

على أن هـذين النصين يتنافيان ولا يجوز الجمع بينهما ، فإن التعهد المنصوص عليـه فى المـادة العاشرة يقتضى بالضرورة أن تكون الدولة الحليفة حرة فى تصرفها بمعنى أنها ليست ملزمة قبل شروعها فى عمل معين بالاستشارة فيه أو بالاتفاق مقدّما عليه . إذ القيد الوحيد لحريتها يتعلق بالمقصد لا بالوسيلة ، ثم إن الجزاء على مخالفة التعهد ينحصر فى فسخ المحالفة . أما المـادة الثانية فإنها على عكس ذلك تنفى بذاتها الحرية وتثبت فى الحقيقة صورة من صور الوصاية ، وحكم مصر معها شبيه بحكم القاصر يتحتم عليه إذا أراد أن يباشر عقدا صحيحا من عقود التصرف أن يحصل من وصيه على الترخيص له بذلك ، و إنما يحدّد المقصد لمن يتولى وحده شؤون نفسه . أما من يؤخذ بيده فى طريقه فهو فى غنى عن ذلك .

ولقد أفضت فى مسألة الوصاية التى هى طابع المشروع البريطانى فى ملاحظاتى العامة بما فيه الكفاية . فلست بحاجة إذن إلى إعادة ذكر الأسباب التى ترتاح مصر من أجلها إلى قبول قاعدة تسير عليها كالقاعدة التى أتت بها المـادة العاشرة ، إذ كانت تلك القاعدة تجمع إلى أنها تضمن المصالح البريطانية ضمانا وافيا ، أنها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية ، وهى بعينها الأسباب التى لا ترضى مصر من أجلها أن تجيز نظاما يقرر الوصاية عليها .

وقد يرد على الملاحظة السابقة بالاعتراض بأن المـادة الثانية لا تنطبق إلا على الشؤون الخارجية التى ترتبط بها مصلحة مشتركة بين بلدين ، وبأن مدى انطباقها لذلك ضيق محـدود ، وبأن مارسمته من التكاليف يقتضيه الاشتراك فى المصلحة .

غير أنه يجوز التساؤل عما هى تلك الشؤون على وجه التدقيق ، وما هو ضابط المصالح المشتركة ، ومن هو الذى يقضى بوجودها ، وعند أى حدّ يقف مداها ، وهل تلك الشؤون تقتصر على مسألة الدفاع عن القطر أم تتناول المسائل الاقتصادية والقضائية وغيرها ؟

إذن لا مناص من التسليم بأن هذه العبارات قد بلغت الغاية من الإبهام واللبس وأن ما انطوت عليه من التعميم يجعلها تغمر جميع منـاحى السياسة الخارجية ، وينجم عن ذلك أن حركة الحكومة فى هـذا الميدان تصبح مشلولة ، بل لتصبح معطلة أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكون متصلة بالسياسة الخارجية . والحق أن هذه الأعمال بضروبها المختلفة تصاب بالشلل والعطل بالنسبة لمصر المستقلة إذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى وخاضعة لوصايتها .

و إنه لمن المفهوم فى حالة توتر العلاقات بين مصر ودولة أجنبية ، أى فى الحالة التى يجوز أن يقال فيها إن ثمة خطر الحرب، أن الحليفين يتبادلان المشورة أو على الأصح أن تستشير مصر بريطانيا العظمى، لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى المحالفة ولبها ، ولكن هذه المسألة حالة بعينها ، لا مثل يجوز القياس عليه ، كما هى مصورة فى هذه المادة . وبناء عليه فلكى يتوافر معنى التحالف وينتفى معنى الحماية أو الوصاية ينبغى استهلال المادة الثانية بعبارة " إذا طرأ ".

وهل ثم حاجة إلى أن نزيد على ما تقدم أن من الجائز أن يكون لحليفتين فى بعض المسائل المفردة أو العارضة مصالح مختلفة أو متعارضة ، وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على تحقيق مصلحتها الخاصة دون أن يكون فى ذلك إخلال بروح التحالف ، ولم يكن معنى التحالف ليقتضى توافق المصالح فى جميع الشؤون ، والمهم فى هذا الصدد أن يمسك كل من الحليفين عن أى عمل أو تصرف ينافى الغاية المقصودة من المحالفة أو يعطلها .

المادة الرابعة — هذه المادة تختلف عن المادة الخامسة من مشروعى فى نقطتين : فمن جهة تضيف الحالة التى تكون بريطانيا العظمى فيها مهدّدة بحرب، ومن جهة أخرى تشير إلى أن التسهيلات والمساعدات الملحوظة هى التى تقتضيها حالة حليفين مشتبكين معا فى حرب .

و إذا صدقتنى الذاكرة فإن الفكرة التى تتضمنها المادة الخامسة من مشروعى ترجع إلى اقتراح عرضه الوفد المصرى حينما كان يتفاوض مع اللورد ملنر، وكان وجه ذلك الاقتراح بيان معنى التبادل فى المحالفة (دفعا لشبهة الحماية التى تعطى ولا تأخذ) وتقديم الدليل الحسى على حسن استعداد مصر وصدق نياتها . على أنه بالنظر لما لبريطانيا من المركز الخاص فى العالم ، ولكثرة وخطورة مشاغلها السياسية ، ولما يفضى إليه بالنسبة لمصر فى هذه الحالة التبادل المجرد من كل قيد ، رؤى وجوب تحديد المعاونة بأن تكون فى داخل الأراضى . نعم لم تحدّد التسهيلات والمساعدات واقتصر على إيراد بعض الأمثلة عليها، غير أن هذه الأمثلة هى فى الحقيقة كل ما يتصور فى هذا الصدد . أما الصيغة المقترحة فى المادة الرابعة من المشروع البريطانى فقد يظهر أنه أريد بها تحديد معنى المساعدة ولكن هذا التحديد لا يخلو من توسع فى ذلك المعنى . ولهذا فيحسن قبل المناقشة فى هذا الموضوع تفسير مراد الحكومة البريطانية من عبارة : " تقتضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب ".

المادة الخامسة — تجعل هذه المادة لوجود الجيوش البريطانية فى القطر المصرى غرضا جديدا هو التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية . وقد كان يظن بحق أن ذلك الغرض يتحقق تماما بتعهدات مصر المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الثانية لأن التعاون بين جيشين يتطلب تقريبا بين الأساليب وفى بعض الأحيان مشاكلة بينها أكثر مما يتطلب وجود الجيشين باستمرار أحدهما إلى جانب الآخر ، وعلى كل حال إذا وجب الاحتفاظ بهذا الغرض فيجب أن تشترك الحكومتان فى تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وفى تعيين المكان الذى تعسكر فيه .

ثم ماذا يراد بالتسهيلات التى يقتضيها بقاء القوات البريطانية وتدريبها ؟ ولقد يظهر أن الفقرة الرابعة من الملحق تتضمن بيان هذه التسهيلات، على أنه يجب أن يتبين ما إذا كان يجوز أن هذه التسهيلات تتسع لشىء آخر غير ماذكر فى الملحق .

و بعد فإن الفقرة الثانية تجعل الحكم فى مسألة المكان الذى تستقر فيه الجنود البريطانية حتى بعد مضى عشر سنين من العمل بالمعاهدة مجهلا غير مضمون ، فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز ألا يكون ، ولا تعدو هذه الفقرة الوعد بالنظر فى المسألة ، ولقد يلوح بالرغم من أن ذلك النظر من شأن الطرفين أن الحل يتوقف بصفة خاصة على بريطانيا العظمى ، لاسيما إذا صح مفهوم هذه الفقرة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم القوات البريطانية على تحقيقها ، مما يجعل لوجودها غرضا ثالثا جديدا لم يكن حتى الآن متوقعا .

فليس من شك إذن، مع تعدّد الأغراض التى يقصد إليها بوجود القوات البريطانية، ومع كل ما تقدّمت الإشارة اليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرار تلك القوات ، فى أن الواقع فى أمر تلك القوات أنه — بالرغم من تأكيد الفقرة الأولى للعكس — احتلال بالمعنى الصحيح، وفى أنه أشد الوجوه إخلالا بسيادة البلاد .

المادة الثامنة — تتضمن هذه المادة سببين : أولهما الدفاع عن البلاد من الاعتداء، وثانيهما مسئوليات بريطانيا العظمى الخاصة حيال المصالح الأجنبية . كما تتضمن تعهدين تلتزم بهما مصر ، أولهما أن توافق مصر بريطانيا العظمى بوسائل التحقق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الأجانب وأموالهم، والثانى أن تحتفظ فى الإدارة المصرية بعنصر أجنبى

يفى بضمان مثل هذه الحماية . وليؤذن لى هنا بملاحظة أن مصر لم تطالب فى المفاوضات السابقة بمثل هذه التعهدات. ثم ما هى تلك الوسائل ، وما هو عدد الموظفين الأجانب ، وفى أى نوع من الوظائف ، كل هـذه تعهدات بالغة من الإبهام والإطلاق مبلغا يجعل قبولها بمثابة وضع اليد تماما على إدارة مصر الداخلية كلها .

ثم ماهو وجه الارتباط بين الدفاع عن البلاد ضد أى اعتداء يوجه إليها وبين التعهدات المشار إليها . فهل انصرف الفكر مثلا إلى حالة تدخل إحدى الدول الأجنبية عسكريا فى مصر لحماية أرواح التابعين إليها وأموالهم ، ولكن المعلوم هو أنه — إذا استثنى تدخل بريطانيا العظمى فى سنة ١٨٨٢ — لم يقع قط تدخل من هذا القبيل . وقد يقال إن وجود الجيوش البريطانية فى مصر وقاها شر هذا التدخل . ولكن ماذا يكون القول فى المدة السابقة على الاحتلال الإنجليزى حيث كانت أرواح الأجانب وأموالهم أكثر تعرضا للخطر منها الآن وكانت السياسة المصرية دونها الآن سواء فى حسن الإدراك أو فى صحة التدبير . وأخيرا فإن الجنود البريطانية لا تجلى عن البلاد بمقتضى عقد المحالفة .

و إذا تعرضت بفرض المستحيل أرواح طائفة من الأجانب وأموالها للخطر (ويعتبر خارجا عن موضوعنا حالة الاعتداء على فرد من الأجانب إذ لم يعهد التدخل فى بلد ما بسبب مثل هذه الحالة) فلا بد من أن يسبق العمل المباشر عمل ديبلوماتيكى ، وهـذه الحالة هى المعنية بنص كنص المادة الثانية من المشروع بحسب الصيغة التى اقترحتها ، وفى مثلها تحقق الفائدة من ذلك النص .

أما التعهد باستبقاء عنصر أجنبى فى الإدارة المصرية فقد ذهب عن البال فيما يظهر أن مصر أصبحت منذ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ المؤيد باتفاقية عقدت بين مصر وبريطانيا العظمى غير ملزمة بإبقاء أجنبى فى وظيفته وبالأولى غير ملزمة بتعيين أجنبى فى وظيفة تخلق من أجله . ولو أن هناك ما يلزمها بعد أن دفعت من ستة إلى سبعة ملايين من الجنيهات تعويضا للموظفين الأجانب بأن تعود من حيث بدأت لكانت مصر كمن يدور فى حلقة مفرغة غريبة الشكل ولاقتصر أمرها على تحريك القدمين دون أن تخطو أى خطوة .

على أن فساد المسألة آت من أساسها ، إذ ماهى بالضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح الأجنبية ، وكيف يمكن التوفيق بين هـذه المسئوليات مع ما خلعه المشروع البريطانى عليها من الشكل وفرعه عنها من النتائج ، وبين وجود ممثلين للدول الأجنبية بمصر من ناحية ، أو كيف يمكن من ناحية أخرى التوفيق بينها وبين أى صورة من صور الاستقلال ، ولقد أعلنت إنجلترا استقلال مصر فحق لنا أن نعتقد أن ذلك الإعلان بنى على الإخلاص اللائق بالسياسة البريطانية . ثم أى فائدة تجنيها مصر من تعريف المسائل المعلقة إذا كان هـذا التعريف يؤدى على طول الخط إلى توسيع التدخل البريطانى فى شؤون مصر وتحديده .

لكل هـذا يجوز أن نعتبر أن بريطانيا العظمى لم تقصد بهذه المادة إلى مثل ذلك المرمى البعيد الذى يصح وصفه بالهادم لكيان استقلال البلاد ، وأنها لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الأنظمة أو الهيئات الإدارية القائمة الآن ، والتى ترى هى أنها كفيلة بالأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم (الفقرة السادسة من ملحق المشروع) . فإذا كان هذا هو ما ترمى إليه بريطانيا العظمى فإنى أستأذن فى إلفات النظر إلى أن الأنظمة الدولية التى وضعت لحماية المصالح الأجنبية وافية بهذا الغرض تماما . ولقد وفت به مؤكدا قبل الاحتلال . فلماذا إذن تعقد العلاقات الإنجليزية المصرية فوق تعقيدها بهـذا العنصر الخارج عن الموضوع . وقد يكون الأولى بالنسبة لموضوع الضمانات اللازمة لمصلحة الأجانب وفيما إذا كان ينبغى أن يحتفظ بالضمانات القائمة أو أن يضاف إليها ضمانات جديدة أن تكون المناقشة فيه عند إعادة النظر فى نظام الامتيازات الحالى .

على أنه إذا كانت بريطانيا العظمى ترى منذ الآن أن تثبت فى المحالفة شيئا من قبيل الضمانات التى طلبتها فى الفقرة السادسة من الملحق ففى الوسع أن يتفاوض البلدان فى وضع شرط فى هذا الصدد يحل محل الفقرة المتقدم ذكرها .

ومع هـذا فإنى أرى التنبيه فيما يتعلق بالإدارة الأوربية إلى أن السبب فى وجودها كان على وجه الخصوص تعقب مرتكبى الجرائم السياسية . أما الآن وقد اكتشف أمرهم فلم يعد مبرر لبقاء هذه الإدارة مع وجود المستشار القضائى والموظفين البريطانيين فى بوليس القاهرة والإسكندرية وبور سعيد . والحق أن هـذه تدابير مختلفة يكفى أيها لتأمين الأجانب (على فرض أن استقلال البلاد يلقى القلق والإزعاج فى روعهم) ومن مجاوزة الحد الجمع بينها جميعا .

وفضلا عن هـذا فقد أيد الاختبار عـدم فائدة تلك الإدارة وأثبت أن وجودها طالما أدى إلى الاحتكاك مع هيئات البوليس فى المدن الثلاث الآنفة الذكر وبخاصة فى مدينة القاهرة .

المادة الحادية عشرة — الغرض من هذه المادة إيجاد ضمان لتفادى أى نفوذ سياسى من جانب موظف غير بريطانى ، وإنى مقتنع تماما بأن هذا الغرض يجب ، لمصلحة الصداقة والمحالفة بين البلدين ، أن يكون نصب أعيننا ؛ ولكن فيم إلزام الحكومة المصرية بالالتجاء دائما لحكومة البريطانية ولمَ لا تترك لها حرية الاختيار من بين الرعايا البريطانيين . ومن الواضح أنه إذا عينت الحكومة المصرية . يطانيا فى وظيفة فإن هذا الموظف لا يشخص أى مصلحة سياسية ، وأن تعيينه لا يجوز أن يكون ذريعة لبريطانيا العظمى للتدخل فى الشؤون التى يناط بالموظف المذكور أداؤها ، وليس التعيين إلا تصرفا من تصرفات الإدارة الداخلية تقوم الحكومة المصرية به قيامها بالتصرفات الداخلة فى اختصاصها . نعم لجأت الحكومة المصرية فى بعض الأحوال إلى وساطة الحكومة البريطانية لتسهل عليها استخدام بعض المرشحين ، ولكن الشطر الأكبر من التعيينات فى السنوات الأخيرة تم مباشرة على يد الحكومة المصرية ذاتها ، فكل تقييد لحريتها فى هذا الموضوع تقييد بلا مبرر لسلطتها المقررة من قبل المؤيدة بالعرف المتصل ، وإن أى نص خاص بهذا الشأن ولو أفرغ فى مثل القالب الآتى : " تتعهد الحكومة البريطانية كلما لجأت الحكومة المصرية إلى وساطتها بأن تبذل الجهد فى معاونتها " يكون تزيدا وفضولا فضلا عن أنه يثير شكوكا لا داعى لها إذ كانت الفكرة التى يعبر عنها طبيعية ومن قبيل تحصيل الحاصل ولم يكن ثمة حاجة لتقريرها لا بين حليفين فحسب بل بين أى بلدين .

وينبغى من جهة ثانية ملاحظة أنه قد يفضل فى بعض الوظائف وإن كانت نادرة جدا اختيار أجنبى غير بريطانى. ففى مثل هذه الحالة يجب أن تكون الحكومة المصرية حرة فى اختيار الموظف حيثما تقضى مصلحة العمل بتوجيه الاختيار . أما أن يعلق هذا التصرف على مشورة الحكومة البريطانية فتقييد وتضييق لحقوق السيادة لا يتفقان واستقلال البلاد . صحيح أن النص المقترح يتضمن شيئا من محاولة تخفيف وطأة هذا التقييد وذلك باتخاذ حد لدرجة الوظائف التى تتطلب الاستشارة من أجلها ولكن ما هى هذه الدرجة " درجة المدير فما فوق " إن هذه التعابير إن هى إلا من اصطلاحات الكادر لا أكثر . وقد لا تتفق مع حقيقة الوظيفة فإن هناك مديرين اى موظفين يتولون إدارة شؤون مصلحة من مصالح الحكومة وليسوا فى الدرجة المتفق على تسميتها بدرجة المديرين أو الدرجة الأولى ، كما أن هناك موظفين فنيين تجردت وظائفهم من سلطة الإدارة والحكم ولكنهم يتقاضون مرتب الدرجة الأولى ، وعلى فرض أن لكلمة المدير دلالة معينة فإن هذه المادة ليس فيها ما يقيد الحكومة المصرية إذا شاءت ترقية أجنبى موجود فى خدمتها إلى وظيفة المدير . ففيم إذن تقييد حريتها حينما يؤتى بهذا الأجنبى من الخارج ؟

الحق يقال إن مصر صديقة إنجلترا لن تبرح تولى وجهها بطيب نفس شطر صديقتها كلما أعوزتها الحاجة إلى الأجانب من أصحاب الاختصاص الفنى وتؤثر المرشحين البريطانيين منهم لتقليدهم الوظائف الفنية متى توافرت فيهم الكفايات المطلوبة . ولكن البون شاسع بين هذا وبين أن يعلق عمل الحكومة المصرية على موافقة الحكومة البريطانية كلما تراءى لها أن هناك فائدة لصالح العمل من وراء استخدام مرشح غير بريطانى .

وإذا كان من الواجب أن يشار فى معاهدة التحالف إلى شئ فى هذا الموضوع فلا يجوز أن يخرج عما سبق تقريره.

المادة الثانية عشرة — عنى مشروع لجنة ملنر ومشروع اللورد كرزون بتحديد اختصاصات كل من المستشار القضائى والمستشار المالى . وقد كان مثل هذا التحديد أجدر بالمشروع الحاضر لا سيما أن الغاية المقصودة منه هى تحديد النقط المحتفظ بها والتى أدى إبهامها ولبسها إلى صعوبات جمة .

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما غير معينين الآن ، وظاهر أن ما كان لذينك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهد الاحتلال أو الحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر ، فيجب إذن أن نتبين ما إذا كان هناك منذ هذا الإعلان وثيقة ما تقيد الحكومة المصرية فى هذا الصدد . ولست أعلم أن شيئا من ذلك يوجد اللهم إلا النص الوارد فى إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ خاصا بهما ، ولقد أظن أن الحكومة البريطانية لا تستحب أن تستبق عبارات وصيغا صدرت بتأثير مثل الحالة النفسية التى كانت سائدة فى وقت تحرير تلك الوثيقة . لذا أرى أن الصيغة التى اقترحتها فى المادتين الثامنة والتاسعة من مشروعى تتفق تماما مع ما يجوز لبريطانيا العظمى أن ترغب فيه للاستيثاق من أن النظام فيما يتعلق بالقضاء والمالية سيظل سائدا فى القطر المصرى .

المادة الثالثة عشرة — لقد حرصت فى المشروع الذى قدمته على تجنب القطع برأى فى مسألة السودان العامة التى تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصارا للمناقشات بقدر الإمكان . وقد اجتزأت من تلك المسألة بالإشارة إلى بعض شؤون

معينة تتطلب حلا عاجلا ، غير أن المشروع البريطانى ، على العكس من ذلك ، أراد أن يعالج كل المسألة وأن يلقاها وجها لوجه ليحلها على النحو الذى ترسمه خطة السياسة الإنجليزية فى هذا الموضوع . ومن ثم كان يتعذر على مسايرته فى هذا الطريق ولهذا أوثر إرجاء المسألة إلى مفاوضات لاحقة .

أما المسائل المستعجلة التى يتطلب حسن الوفاق بين البلدين مباشرة حلها فورا فهى التى أوضحتها فى المادة الثانية من مشروعى أى : الحالة قبل سنة ١٩٢٤ وتوزيع مياه النيل ومشاريع الرى .

الحالة قبل سنة ١٩٢٤ — قضى تصريح ٢٨ فبراير بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى السودان ثم طرأت حوادث سنة ١٩٢٤ التى جعلت الحكومة البريطانية تقدم على إجراء تغييرات أساسية فيه وبخاصة على طلب إخلاء السودان من الجيش المصرى . ولا مراء فى أنه لم يأسف أحد لوقوع تلك الحوادث وما أفضت إليه من عواقب بقدر ما أسفت مصر . ولا يخامرنى شك فى أن بريطانيا العظمى تعالج المسألة ، فى عهد الصداقة الذى سيفتتح بمعاهدة التحالف إذ يسود السلام والوفاق بين البلدين ، بغير ما عالجتها به وقتما قدمت إنذار نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولا يغرب عن بال الحكومة البريطانية أن الخواطر من الجانبين قد هدأت وأن النفوس تستطيع أن تواجه فى هدوء وسكينة حل تلك المسألة على خير وجه يعيد الثقة المتبادلة ويوثق العلائق الودية بين البلدين .

وإن الحكومة البريطانية لتذكر بلا ريب أن الوزارة المصرية فى سنة ١٩٢٥ قررت الاحتفاظ فى الميزانية المصرية بالاعتمادات اللازمة لنفقات الدفاع عن السودان للدلالة على استمرار حقوق مصر على السودان وتمهيدا لعودة الأحوال الى مجراها السابق . ولقد وافق البرلمان المصرى على تلك الاعتمادات فى ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وصحب هذه الموافقة بتحفظات تدل صراحة على أنه يرى أن الحالة فى السودان ليست إلا وقتية لا تلبث أن تسوى عند سنوح أول فرصة بما تقتضيه مصلحة البلدين . غير أنه يلوح من المشروع البريطانى أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية دائمة ، وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلى مصر عن حقوقها فى السودان ، وأن ذلك الحل — حتى على فرض أن يكون الأساس هو السيادة المشتركة بين الحكومتين فى السودان — يخل بالمساواة بينهما لمصلحة بريطانيا .

لذا كان الحل الذى يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها هو أن تعود الحالة فى السودان الى مجراها السابق فى سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسألته نهائيا . وهو أيضا الحل الذى وحده يحمل البرلمان المصرى على الاستمرار فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لنفقات السودان فى الميزانيات المقبلة . ثم إن عودة الحالة إلى ما كانت عليه لا تعدو أن تكون أمرا طبيعيا لا صعوبة فيه ولا تعقيد فقد كانت تلك الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمرا لا بأس به ، ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال الى ما كان عليه البدء فى تنفيذ معاهدة التحالف لا سيما أنه يراد بهذه المعاهدة أن تقوم العلاقات بين القطرين على أثبت الأسس وأن تطبع على غرار الود الصريح .

مياه النيل — أما ما يتعلق بمسألة مياه النيل فيلوح لى أن المشروع البريطانى يوافق فى الواقع على ما أبديته من الاقتراحات فى المادة الحادية عشرة من مشروعى ، غير أنه أفرغها فى صيغة قد يبرر ظاهرها قول الذين يزعمون — خطأ فى نظرى — أن السياسة الإنجليزية ترمى إلى إلغاء رقابة وزارة الأشغال المصرية على مياه النيل . الحق أنى لا أجد تفسيرا واضحا للاستعاضة عن الصيغة البسيطة الصريحة التى استعملتها بعبارة "منح ممثلى مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة الأرصاد الخاصة بعملية سدّ سنار" وعبارة "إعطاء الحرية للوصول الى البيانات المتعلقة بها" فإن هاتين العبارتين اللتين صيغتا على وجه التضييق قد تحملان على الظن أن مراقبة مصر لن تكون إلا مراقبة حسابية للأرقام وعمليات الجمع ، فى حين أن الطريقة الصحيحة الطبيعية لمراقبة الأرصاد هى مراقبة العملية ذاتها ، وفى حين أن حرية الوصول الى البيانات تستلزم حتما الوصول إلى معرفة نظام حركة الخزان ذاتها . ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى لا تقصد إن تغير التقاليد التى أثبتها ودافع عنها بقوة ، كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل فى وزارة الأشغال كمستشارين أو وكلاء وزارة ، وأثر عنهم فيها ما شئت من علم ومن إخلاص. تلك التقاليد تقضى بأن مراقبة مياه النيل يجب أن تظل بيد هذه الوزارة . وقد روعيت دواما وبخاصة فى إنشاء خزان سنار . أفليس من الأسهل فى هذه الحالة أن تتخذ الصيغة الصريحة التى أقترحتها بدلا من الصيغة المبهمة الواردة فى المشروع خصوصا وأن هذه الصيغة على إبهامها يؤدى إلى نفس النتائج العملية التى تؤدى إليها الصيغة الصريحة ؟

ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة المادة الثالثة من المشروع بصدد مشروعات الرى التى قد تباشر مصر إقامتها على مجرى النيل أنها تتحدث عن بلد لا حق له على السودان ، وإنما يراد الاعتراف له ببعض المزايا والمنافع . كذلك احتفظ بمصالح السلطات الإقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية . أما مسألة نفقات الأعمال التكميلية والتعويض عن الضرر الذى ينجم من جراء أعمال الرى فليست المعاهدة على ما نرى موضعا لذكرها لأن مسئولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان . دع أن مصر لم تغفل قط عن واجباتها فى هذا الموضوع .

يبقى أن نتبين ما هو اتفاق أول مايو سنة ١٩٢٦ الذى يشير المشروع إليه فى عرض الكلام على تقرير لجنة النيل خصوصا وأنه يلاحظ أن المشروع البريطانى لم يشر إلى التعديلات التى أدخلتها وزارة الأشغال العمومية على النتيجة الختامية لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة رى السودان على ما أذكر .

الملحق

عولجت العلاقات العسكرية بين البلدين فى خمس من ست فقرات يتضمنها الملحق وهى تتناول تحديد قوات الجيش المصرى وبيان بعض الالتزامات التى تقع على مصر من جراء وجود القوات البريطانية فيها واتصالها بالجيش المصرى وتدريب هذا الجيش وتعليمه وتزويده بالمؤن والذخائر كما تتناول أيضا منع الطيران فوق منطقة معينة .

الفقرة الأولى — يجب قبل كل شيء الإشارة إلى أن تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين فى معاهدة دفاعية هجومية أمر ليس له نظير ولا مبرر له أبداً . وليس من شك فى أن مصر أبعد ما تكون عن الرغبة فى الحرب وليس لها بالحرب مع ذلك من حاجة . فجارها إلى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفتها وإلى الغرب دولة إيطاليا التى ما برحت علاقتها الودية بها على خير ما يراد . أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة فلا خوف من نزوع أهله إلى الثورة ولا من اعتداء جدى تقوم به البلاد المتاخمة له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش فى الواقع كافية نسبيا ولكن الذى لا يتفق مطلقا لامع استقلال البلاد ولامع معاهدة التحالف هو فكرة التحديد فى ذاتها. ولم تذعن مصر لتحديد قواتها إلا فى عهد سياسة الدولة العثمانية وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك محددة بثمانية عشر ألف جندى . أفيجوز إذن أن يفسر التحديد المقترح بأن بريطانيا العظمى تخشى اذا أصبح الجيش المصرى كبيرا أنه يعرض للخطر سلامة المواصلات الإمبراطورية أو يجوز أيضا أن يفهم أنه اذا كان المشروع البريطانى قد أفرغ فى قالب لا يترك لمصر مجالا للحرية تستطيع التحرك فيه ، فما ذلك إلا لخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية ؟ إذا كان الأمر كذلك فخير ألا يجرى حديث فى محالفة . فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتلتئم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تهيأ لاتقاء أسبابه .

ولقد يتبادر إلى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى اذ كلما زيد عدد تلك القوات خف عن عاتقها أثر ما تعهدت به كفيلة من المعاونة على الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين .

وعلى كل حال فإنه يجب التنبيه الى أن هذه هى المرة الأولى التى تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى فإن المفاوضات السابقة لا تتضمن أى أثر فى هذا الصدد . فهل جد من الأحداث ياترى ما يبرر هذا التحديد أم ينبغى أن يؤول ذلك بأن الثقة آخذة فى النقص شيئا فشيئا ؟ وهل ضعف الثقة هذا هو الذى يفسر أيضا أن التسوية الوقتية، التى وضعت لمدة ثلاث سنوات عقب الحادث الأخير بمقتضى تبادل المذكرات الذى تشير إليه هذه الفقرة، يقرها هذا المشروع ويجعلها نافذة مدى عشر سنوات على الأقل ، مع أنه كان يلوح أن الأمثل فى هذا الشأن إعادة النظر فى التسوية المذكورة بمناسبة عقد المحالفة ، وذلك للتوفيق بينها و بين الحالة التى تنشأ عن المحالفة .

الفقرة الثانية — يجوز التساؤل عما إذا كانت هذه الفقرة ليست تكرارا لشطر الفقرة السابقة الخاص بالاتصال بين قوات الجيوش البريطانية والمصرية وتنسيق طرائق تدريبهما . ولقد يظهر أن التعهد بوضع معلمين وفنيين تحت تصرف الحكومة المصرية يؤدى نفس الغرض من التسوية التى وضعت بالمذكرات المتبادلة فى شهر يونيه الماضى . والأقرب للفهم أن تعرض هاتان الفقرتان على سبيل الخيرة لا أن يجمع بينهما .

ولست أدرى إذا كان منع تدريب رجال الجيش المصرى فى بلد أجنبى غير بريطانيـا العظمى مرجعه استحالة تعيين ضباط فى الجيش البريطانى ممن تلقوا علومهم العسكرية أو أتموها بالخارج ، فإن لم تكن ثمة استحالة من هـذا الطراز فلا يفهم لمـاذا يكون الشيء الجائز فى الجيش البريطانى ممتنعا فى الجيش المصرى . وعلى أى حال فالموضوع فنى و إنمـا أبديت هذه الملاحظة كأثر لمـا يحدثه هذا الشرط فى نفس من كان غريبا عن ذلك الفن .

الفقرة الثالثة — لمسألة التسليح والذخائر ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب فى الجيش وأساليبهما . وإذ كان المطلوب ، نظرا للتعاون بين الجيشين ، أن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه على نمط الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى فقد تفهم ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر فى الجيشين ، ولكن هذه الضرورة شيء ، والالتزام بوجوب الرجوع إلى الحكومة البريطانية فى توريد هـذه الأسلحة والذخائر شيء آخر ، ولا يستلزم أحدهما الآخر . حقا إن وساطة الحكومة البريطانية لا تكلف حكومة مصر ثمنا كبيرا (يؤكد المشروع للحكومة المصرية أنها تحصل على تلك الأسـلحة والذخائر بقيمة تكاليفها كما لو كان ثمة مجال للشك فى ذلك) ولكن هـذا أيضا تقييد جديد لا وجه له . وبعد : فلِمَ لا تخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمـة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة ؟ وهل المقصود هنا أيضا بسط رقابة ، وما هى المخاوف التى يراد اتقاؤها بذلك ؟

وإذا صح نظرى وجب أن يكون الأمر فى التعيينات أن الحكومة المصرية تستوردها من حيث تريد .

الفقرة الخامسة — لا أدرى إذا كان مثل هذا المنع تقضى به الضرورة أم تسوغه المصلحة ، وقد يكون من الممكن اعتبار شريط من الأرض على جانبى قناة السويس فى بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطيارات ولكنه لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القنال دون الإضرار بحرية المواصلات بين القطر المصرى وآسيا ، وهل قدر أن هذا المنع يتناول بالطيارات التابعة لشركة (إمبيريال إيرويز) كما يتناول كل طيارة مصرية ؟ وما هى هذه الاتفاقات القائمة التى تشير إليها هذه الفقرة ؟

الفقرة السادسة — راجع الملاحظة على المـادة الثامنة ها

أغسطس سنة ١٩٢٧ | الإمضاء : (عبد الخالق ثروت)

[الوثيقة رقم ٤]

كتاب دولة ثروت باشا قبل مبارحته لندره
فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧ إلى السير أوستن تشمبرلن

عزيزى صاحب السعادة

من أطيب الأشياء إلى نفسى أن أعرب إلى سعادتكم قبل مغادرتى لندره عن عظيم شكرى لما لقيته لديكم من حسن الاستقبال ، وإن أنس لا أنس نزعة الود التى ما برحتم تصدرون عنها فى محادثاتنا ولا ما أبديتموه على الدوام من صادق الرغبة فى التماس أسباب التوفيق بين البلدين .

ولقد كان يسعدنى أن أرى مساعيكم الجيدة فى تثبيت أركان الصداقة بين القطرين تكلل بالنجاح ، كما أنه يؤلمنى أن يخفق كل ما بذل من الجهود فى هذه السبيل ، تلك الجهود التى لم تجعل حتى اللحظة الأخيرة مجالا للشك فى حسن ختام محادثاتنا فى هذا الشأن .

ولا أزال أرجو ، إذ أنادى منكم داعى الحكمة وألجأ الى صادق شعوركم وصحيح إنصافكم ، أن تدركوا الغاية التى تعملون لها وأن تضموا إلى إكليل لوكارنو إكليل الاتفاق بين إنجلترا ومصر .

الإمضاء : (عبد الخالق ثروت)

[الوثيقة رقم ٥]

مشروع مذكرة أولى

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى إصلاح نظام الامتيازات

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها مايأتى :

"يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر ."

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ماأراه أن يترسمها هذا الإصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠، وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية، إجراء تسويات لحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى القطر المصرى؛ لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض تعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة. أما فيما يختص بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فنحن على استعداد لأن نقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن الأحوال التى يكون المصريون فيها متهمين بجريمة ضد الأجانب ينطوى فيها صالح مختلط يسوغ إدخال كافة القضايا التى من هذا القبيل فى دائرة الاختصاص الجنائى الذى سيكون للمحاكم المختلطة .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأى الذى ينبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها كذلك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى .

والمتبع الآن هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ماتعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها . أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لايلقى على عاتق الأجانب تكاليف ظالمة . وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغى إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية و إصداره وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لاينبغى أن يحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لاغنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى . على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة. فإذا كان التعريف الذى يستقر عليه الرأى أضيق من التعريف الوارد فى مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من الضرورى أن تشمل المسائل التى يحاط المستشار القضائى بها علما كل مايختص بأداء القضاء فى الدعاوى التى يكون فيها مصلحة لأى أجنبى لا أن تقتصر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه لأجنبى تابع لإحدى الدول صاحبة الامتيازات .

والثانية منها أن يزاد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفون الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض . وعلى كل حال فإن المستشار القضائى الذى تعينه الحكومة المصرية طبقا لنصوص مشروع المعاهدة سيرجع إليه طبعا لاستشارته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها ".

نوفمبر سنة ١٩٢٧

[الوثيقة رقم ٦]

مشروع مذكرة ثانية

من وزارة خارجية بريطانيا العظمى إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى إصلاح نظام الامتيازات

(وهذه المذكرة تختلف عن سابقتها فى المواضع التى وضع إلى جانبها خط)

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة السابعة من مشروع المعاهدة التى تناقشنا فيها ما يأتى :

"يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به فى مصر وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر."

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد فيما إذا أصبحت المعاهدة التى تدور المناقشة عليها الآن نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات لحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى القطر المصرى . لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد لأن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة وأتوقع أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تكون مستعدة لأن تقبل اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضرورى أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة . وتجنبا لصعوبة الفصل فى أى مسألة معينة فيما إذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومى أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة إلى مصرى هى جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنظر فيها بناء على ذلك .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأى الذى ينبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى .

والمتبع الآن هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو تعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييزا ظالما بالنسبة للأجانب. وأما النوع الثانى فمن شأنه أن يدخل فى الواقع تعديلا على تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول ولا ينبغى إذن أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية و إصداره وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لاغنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد عن الإشارة إليها .

أولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية . وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد الحرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضاء فى القضايا التى يكون لأجنبى فيها أيا كان مصلحة لا فيما يتعلق فقط بالمسائل التى تكون فيها مصلحة لأجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة .

أما المسألة الثانية فأن يزاد عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرضى. وبطبيعة الحال سيرجع إلى المستشار القضائى لاستشارته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها .

٤ نوفبر سنة ١٩٢٧

[الوثيقة رقم ٧]

رسالة السير اوستن تشمبرلن

بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بإبلاغ المشروع النهائى

حضرة صاحب الفخامة

إن المناقشات التى دارت بينى وبين ثروت باشا كانت فى الواقع قد انتهت عند ماتركتما لندن عائدين إلى مصر . ولكن الوقت لم يمكنى من الحصول على قرار نهائى من حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التى وضع بها مشروع المعاهدة على أثر ماجرى طويلا بيننا من تبادل الآراء الودى .

٢ — على أننى قد استطعت أن أخبركم قبل مبارحتكم مارسيليا على نفس الباخرة التى أبحر عليها دولته بأنه فيما عدا وضع نص مرضى يثبت ما اتفق عليه فى أمر نقطة ذات أهمية ثانوية انتهيت فيها مع ثروت باشا إلى رأى من حيث المبدأ وفيما عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند (وهذا ما نعده ضروريا كما سبق أن بينت ذلك لدولته) فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التى قر الرأى عليها ، كما أنه كان من المفهوم بيننا أن يعلق اعتمادها على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها .

٣ — وإنى لفى غنى عن الإشارة إلى أن المعاهدة بالصيغة التى قر الرأى عليها نهائيا تختلف فى عدة مواضع مهمة عن المشروع الذى قدمته فى بادئ الأمر إلى ثروت باشا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة . فإنها تتضمن تساهلات عظيمة سلمت بها حكومة جلالته نزولا على رأى ثروت باشا ومراعاة للشعور المصرى بغية الوصول إلى اتفاق وذلك بعد أن سمعت ما أبداه دولته من البيانات . وقد قرر ثروت باشا أكثر من مرة أن حكومة حضرة صاحب الجلالة كانت تقابل وتبحث اعتراضاته واقتراحاته بروح الصداقة والعطف ، كما أننى أذكر بارتياح ما كان يبديه دولته من نفس الروح ومن بعد النظر وصادق الرغبة للوصول إلى اتفاق .

٤ — ويجب أن يعد مشروع المعاهدة فى صيغته الحالية كأنه معبر من الجانبين عن الحد الأقصى الذى يستطيع كل من الطرفين أن يتقدم إليه رغبة فى ملاقاة الآخر . ذلك ما كان مفهوما بيننا وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أنا وثروت باشا أن نبلغ هذا المدى البعيد . فكان من نتيجة ذلك أن لاسبيل إلى إجراء تعديلات أخرى وأن المعاهدة يجب أن تقبل كما هى أو أن ترفض كما هى .

٥ — ويذكر دولته ماعانيته من الصعوبة فى سبيل الموافقة ولو بصفة شخصية ومؤقتة على العبارة الواردة فى أوائل المادة السابعة ، أشير بذلك الى الجملة الآتية : "ربما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر... " .

فلقد كان يشغلنى أن تثير هذه العبارة فى المستقبل فكرة أنها تقضى حتما على حكومة حضرة صاحب الجلالة فى وقت ما — مهما يكن بعيدا — بأن تعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لدولته إننى وإن كنت لا أرغب البتة فى أن أقف حجر عثرة فى سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح يوما ما مستطاعا إلا أننى لا أريد أن يقع أى لبس فى وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية فى نظر البلدين . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط بأى تعهد صريح أو ضمنى بسحب جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط مواصلات الإمبراطورية حيث تخترق هذه الخطوط الأراضى المصرية أو تمر عليها . غير أن دولته قد أكد لى أنه لم يرم بالعبارة التى اقترحها على إلى هذا القصد ولا إلى هذا المعنى .

وقال لى إنه يؤمل ، إذا ما اعتمدت المعاهدة ، أنه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد فى أمر الدفاع عن مصر وحماية المصالح البريطانية فيها إلى الحكومة المصرية ، كما أنها شعرت من أسباب الأمن بما جعلها تعهد بحماية مثل هذه المصالح فى المستعمرات الحرة إلى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وإن دولته ليدرك على كل حال أن هذا اليوم بعيد ويكتفى أن يترك لحكومة حضر صاحب الجلالة مطلق

التصرف فى تقرير أن ذلك جاء يومه . وكل ما يطلبه هو ألا تسد حكومة حضرة صاحب الجلالة الباب فى سبيل إمكان تحقيق أمنية مصرية إذا تيقنت هذه الحكومة نفسها فى يوم مستقبل أن لاخطر بالنظر إلى طبيعة العلاقات التى تربط مصر بإنجلترا من إمكان اتخاذ مثل هذا التدبير .

٦ — فبناء على هذا التأكيد قد رضيت بتعضيد مطالب ثروت باشا لدى الحكومة البريطانية ومما يجب ذكره أن زملائى لأول وهلة كانوا يشاطروننى هذا الخوف للسبب نفسه الذى أبديته لدولته وهو الرغبة فى اجتناب استعمال أية عبارة يمكن أن تفسر فى المستقبل ممن يجهلون مادار بينى وبين دولته بما يعد إلزاما لحكومة حضرة صاحب الجلالة بأن تعقد فى زمن يتفاوت قربه اتفاقا من هذا القبيل . وقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة علما بما أبداه لى ثروت باشا من البيانات فى هذا الشأن . وبناء على هذا التفاهم وعلى تأكيدات دولته قبلت حكومة حضرة صاحب الجلالة النص الذى اقترحه .

٧ — ويشتمل المشروع على نقط أخرى كانت موضوع بحث جدى طويل بينى وبين ثروت باشا . ولما كانت هذه النقط خارجة عن دائرة التعليمات التى أعطيت لى فقد اضطررت إلى الاحتفاظ بها على وجه التعيين لعرضها على مجلس الوزراء . وسيرى دولته أن حكومة حضرة صاحب الجلالة قد تجاوزت عن الاعتراضات التى أثرتها معربة بذلك عن صادق رغبتها فى جعل المعاهدة بحيث يستطيع ثروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة المصرية والشعب المصرى بكل ثقة وبلا تحفظ .

٨ — وقد يكون دولته فى حاجة إلى أن أكرر له ما سبق أن أكدته له وأكده هو لى من أن العبارات : " المعمول بها " و" الموجودة " و" الحالية " و" والمقررة أصلا " وما يماثلها الوارد ذكرها فى الملحق ، تتعلق بالشروط التى كان معمولا بها وقت المناقشة فى المشروع فهى لا تتناول أى تعديل فى هذه الشروط من الطرفين يطرأ بين ذلك الوقت وتاريخ اعتماد المعاهدة .

٩ — ويروق لى الآن أن أحيط فخامتكم علما بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بعد أن خابرت حكومة حضرة صاحب الجلالة فى المستعمرات الحرة وفى الهند قد قبلت المشروع الذى قر الرأى عليه بيننا والمرفقة صورته بهذا الكتاب وأنه رخص لكم بتوقيعه عن حكومة حضرة صاحب الجلالة حالما يستطيع دولته التوقيع عن الحكومة المصرية . وأملنا وطيد بأننا بهذه المعاهدة التى تصون كرامة الشعبين على السواء وتحقق لمصر حريتها واستقلالها والمنزلة اللائقة بها بين الأمم وللإمبراطورية البريطانية حماية مصالحها الحيوية وتعهداتها الدولية ، وضعنا أسسا متينة للصداقة وحسن التفاهم بين مصر والإمبراطورية البريطانية فى المستقبل .

وأرجو منكم أن تتلوا هذا الكتاب على ثروت باشا وأن تسلموا إلى دولته صورة منه "

الإمضاء : (أوستن تشمبرلن)

ملاحظة — نص المعاهدة المرافقة لهذا هو النص الإنجليزى وهو النص الذى يوقع ويرجع إليه وذلك طبقا لما تم الاتفاق عليه بينى وبين ثروت باشا . ولتسهيل مهمتكم عند المناقشة فى الموضوع مع دولته أرسل لكم أيضا الترجمة الفرنسية .

[الوثيقة رقم ٨]

المشروع النهائى

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإرلندا والأراضى البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند ؛

رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلادين ؛

وبما أنه يقتضى ، تحقيقا لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلادين تعيينا دقيقا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية ؛

ونظرا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك ، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها ؛

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم :

... ...

... ...

... ...

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض الكامل وتبينت صحة هذه الأوراق ، قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٢ — يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كما يتعهد بألا يسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية وألا يعقد مع الدول الأجنبية أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

مادة ٣ — إذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه فى حالة حرب للدفاع عن أراضيه أو لحماية مصالح بلاده ، يقوم فى الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإنجاده بصفة محارب ، وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم .

مادة ٤ — إذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر يتشاور جلالته فى الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الإشكال .

مادة ٥ — لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها فى المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش الإنجليزى . وإذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ٦ — إذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو إذا وجد فى حالة حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب ، أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الأراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

مادة ٧ — تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض . ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه تلك القوات مسترشدين فى ذلك بما يكونان قد أحرزاه من الخبرة فى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة . وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم . وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

مادة ٨ — نظرا لما بين البلادين من روابط الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف تخول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين .

ولا يعين من رعايا الدول الأخرى إلا إذا لم يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين للمؤهلات والشروط المطلوبة .

مادة ٩ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر .

مادة ١٠ — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر فى جمعية الأمم ويعضد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض . وتصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج فى تلك الجمعية .

مادة ١١ — بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الأصول المرعية ويخوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على أى ممثل أجنبى آخر .

مادة ١٢ — لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٣ — الترتيبات التى يقتضيها تنفيذ بعض نصوص هذه المعاهدة واردة فى الملحق المرفق بها . ويكون للملحق ما للمعاهدة من حيث النفاذ وتكون مدته مدتها .

مادة ١٤ — إنه وإن يكن كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من أنه مع الإيضاحات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلادين لا يحتمل وقوع أى سوء تفاهم بينهما إلا أنهما رغبة فى الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من تلك الأحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

تعتمد هذه المعاهدة ويكون تبادل الاعتماد بـ ... ... فى أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع (المفوضون) هذه المعاهدة وسموها بختمى الفريقين معا

صدرت فى ... ... من نسختين بتاريخ ... ...

الملحق ١

(أ) مالم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ فى الجيش المصرى مدة العشر السنوات المشار إليها فى المادة السابعة من المعاهدة بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن فى وظائفهم الحالية و بالشروط المنصوص عليها فى العقود المعمول بها .

(ب) لا تدرب الحكومة المصرية رجال الجيش المصرى فى الخارج إلا فى بريطانيا العظمى وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بقبول كل بعثة توفدها الحكومة المصرية لهذا الغرض إلى بريطانيا العظمى .

(ج) تكون أسلحة الجيش المصرى من نفس الطراز المستعمل فى الجيش البريطانى . وتبذل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها إذا طلبتها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى .

(د) تحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن من مزايا وامتيازات . وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن وذلك إلى أن يغير المكان الذى تستقر فيه تلك القوات عملا بالفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة . وعلى أثر هذا التغيير تعود الأراضى والمبانى التى تجلو عنها القوات إلى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الأراضى والمبانى فى الجهات التى تنقل إليها .

(هـ) تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبى قناة السويس مالم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ماهو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

الملحق ٢

(أ) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تخوله فى الوقت الملائم السلطات التى يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين . ويحاط علما بكل مشروع تشريعى مما يقتضى الآن مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب . ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

(ب) بالنظر إلى تعديل النظام القضائى المنصوص عليه فى المادة التاسعة من المعاهدة تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضا مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا قضائيا يحاط علما بكل ما يمس أداء القضاء فيما يتعلق بالأجانب و يكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشؤون التى ترى استشارته فيها .

(ج) إلى أن يجرى العمل بإصلاح نظام الامتيازات المنصوص عليه فى المادة التاسعة من هذه المعاهدة على أثر ما يعقد من الاتفاقات بين مصر والدول ذات الشأن لا تغير الحكومة المصرية فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن بإدارة الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

[الوثيقة رقم ٩]

استيضاحات

عما تقصده الحكومتان المتعاقدتان ببعض عبارات مشروع المعاهدة ، مقدّمة عن مصر

الفقرة الثالثة من التمهيد — يستبدل بالعبارة الآتية : "وذلك بحل و بتحديد المسائل المعلقة الخ" عبارة : "وذلك بتحديد المسائل المعلقة وحلها الخ" ذلك أن تحديد هذه المسائل يجب أن يسبق حلها .

المادة الثانية — المفهوم أن هذه المادة فى إشارتها للصعوبات التى يمكن أن يثيرها موقف الحكومة المصرية ولمسلك المعارضة للسياسة الإنجليزية وللصالح البريطانية التى قد يلحقها ضرر من جراء اتفاقات مصر ، لم يكن المراد منها غير المسائل السياسية البحتة وعلى ذلك فإن الحكومة المصرية يظل لها تمام الحرية فى تصرفاتها الاقتصادية والتجارية .

المادة الرابعة — المفهوم أن هذه المادة التى كان يجب أو يجوز أن تلحق بالمادة الثالثة كفقرة ثانية للدلالة على ماهنالك من الارتباط بين الفكرتين الواردتين فى المادتين، إنما هى متممة للمادة الثالثة ، ذلك أنه بينا تشير المادة الثالثة إلى واجبات إنجلترا فى حالة إعلان حرب على مصر تبين المادة الرابعة الأحوال التى قد تستدعى قيام إنجلترا بواجباتها المنصوص عليها فى تلك المادة وهى الأحوال التى تبرر تعهد الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية إذ كان الملحوظ فيها اتقاء وقوع الحرب. وقد حصرت هذه الأحوال فى أمرين : أولهما حالة خلاف خطير مع إحدى الدول الأجنبية يخشى ألا يحل إلا بقوة السيف، وثانيهما حالة حدوث فتنة تهدد حياة الأجانب وأموالهم بحيث يخشى تداخل إحدى الدول الأجنبية فيها بالقوة العسكرية . وقد كان الغرض من هذه المادة بوجه خاص تحديد الحالات التى تجب فيها المشاورة ليمتنع بذلك إمكان التداخل البريطانى فى غير تلك الحالات .

ويجب التذكير هنا بأن المشروع البريطانى الأوّل كان يحتوى نصا (المادة الثامنة) لم يسعنى قبوله لأسبابه ولما تضمنه من التعميم وبأن النص الجديد إنما وضع لإرضائى فى هذا الصدد .

المادة السادسة — كانت هذه المادة فى تحريرها الأوّل تتضمن فى وصف المساعدة عبارة : "التى تقتضيها حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب" فلم يسعنى قبولها لما يمكن أن تؤدى إليه ، فى حالة لا تكون فيها الحكومة المصرية فى حرب ولا يتهدّدها حرب ، من إلزام الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية و إغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهرا الخ ، و إذا جاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة فلا مشاحة فى أنها من الأسباب الخطيرة للانزعاج والاضطراب فى البلاد ، وعليه فليس فى نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها فى هذا الصدد عهدا ما . وما وضعت هذه المادة بصيغتها الحالية إلا لتقرير ما للحكومة المصرية من حرية فى هذا الموضوع .

المادة الثامنة — الغرض من هذه المادة ، كما يخلص من البيانات التى اقترنت بوضعها ، هو اتقاء أن يكون لموظفين أجانب غير بريطانيين نفوذ سياسى أجنبى قد يعرض تحالف البلدين للخطر ، ولذلك جاء فى المشروع البريطانى الأوّل أن تعيين الموظفين الأجانب من درجة مدير فما فوق يجب أن يكون بمشاورة الممثل البريطانى . إذا كانت هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم نفوذ سياسى فى إدارة الأعمال العامة هى وحدها التى تثير فى نظر بريطانيا العظمى مثل تلك المخاوف . وقد لاحظت على هذا النص أنه ، فضلا عن أنه يكون تداخلا غير جائز فى إدارة البلاد ، صعب التطبيق فإن أساسه مسألة " كادر " لا ثبات لها وليس بينها و بين النفوذ السياسى الذى يقتضى اتقاؤه أى ارتباط مباشر . وبناء على تلك الملاحظة أستعيض عن النص القديم بهذه المادة الثامنة التى تجعل مناط الحكم فى المسألة اعتبارا موضوعيا أدنى إلى القبول ولكن هذه المادة لا تتعلق طبعا إلا بنفس كبار الموظفين الذين يجوز أن يكون لهم بسبب أهمية مناصبهم نفوذ سياسى .

الملحق ١ (أ)

جاء فى الصيغة الأولى لتحرير هـذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين فى الخدمة هى عين الشروط الواردة فى المذكرات التى تبودلت فى شهر يوليه الأخير بين فخامة المندوب السامى و بينى . ولما كان تبادل هـذه المذكرات لم يحصـل إلا بمناسبة حادث كاد يكدر العلائق الحسنة بين البلدين فقد آثرت ألا ألمع إليه أو أذكره فى سـياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود . على أنه لم يقصد فى الواقع أن يكون للصيغة الجديدة مدلول أوسع مما كان للصـيغة السابقة . وقد تبينت فى أحاديثنا مرمى التسوية التى تمت . فيجب إذن أن تفهم العبارة الجديدة على أن من يجب الاحتفاظ به فى خدمة الجيش هو المفتش العام ومساعده فقط وعلى أن اختصاصات ذلك المفتش العام تظل محددة كما هى الآن بمقتضى مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضوا فيهما .

الملحق ٢ (ج)

كانت هذه الفقرة بحسب المشروع البريطانى الأول تشير إلى موظفى الإدارة الأوروبية والموظفين الأوروبيين ببوليس القاهرة والإسكندرية و بور سعيد. وبعد مناقشة وضعت الصيغة الجديدة وكان المفهوم أن عبارتها لا تشمل إلا هؤلاء الموظفين بعينهم مما يترتب عليه أن يبق اثنان من موظفى إدارة الأمن العـام خارجين عن مدلول تلك الصيغة . وقد حذفت هـذه الصيغة أجل الالتزام بأنه تاريخ العمل بما يتم عليه الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الشأن من الاتفاقات بشأن إصلاح نظام الامتيازات المشار إليه فى المـادة التاسعة من مشروع المحالفة .

ولا يخرج الحال فى هذا الشأن عن أمرين :

.فإما أن تبرم هذه الاتفاقات فى أجل قريب جدا ؛

و إما لا تنجح المفاوضات الخاصة بها .

وما دارت المناقشة حوله ووقع التفاهم عليه مع السير جون يرسيفال خاصا بقواعد النظام القضائى المستقبل هو تعيين بعض الضباط الأجانب بمصر والإسكندرية و بورسعيد ليكون منهم بوليس للأجانب يمكن للمحاكم المختلطة من أن تنفذ بواسطتهم أوامر القبض أو الضبط أو التفتيش فى الحالات التى ترى فيها أن يكون تنفيذ هـذه الأوامر بواسطة ضباط أجانب .

ولم يتفق على شيء بشأن الحالة الثانية فقد كنت فى الوقت الذى كان الحديث فيه دائرا على هذه المسائل أتوقع أن تعالج المعاهدة السياسية و إصلاح الامتيازات معا وفى وقت واحد. ولكن وقد عرض بعد ذلك أنه يجب إمضاء المعاهدة السياسية قبل المفاوضة فى شأن الامتيازات وجب تدبير حل لتلك الحالة الثانية .

إصلاح نظام الامتيازات — أما المسائل التى أثارها كتاب وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ... نوفبر سنة ١٩٢٧ فى صدد تعديل نظام الامتيازات الأجنبية فيهمنى أن أدلى بشأنها بالإيضاح الآتى :

١ — بالنسبة لاختصـاص المحـاكم المختلطـة بنظر الجرائم السـياسية التى تقـع من مصرى على أجنبى متمتع بالامتيازات أود أن أبدى قبل كل شيء أن المقصود إنما هو جريمة القتل الناشئة عن سبب سياسى دون أى جريمة أخرى . ولست أقصد بالاعتراف للنائب العمومى لدى المحاكم المختلطة بالحق فى وصف جريمة قتل ما بأنها سياسـية أو غير سياسية أن أعترف له بحق البت نهائيا فى ذلك الموضوع فلقاضى التحقيق ومحكمة الجنايات إذا رأيا أن سبب الجريمة سياسى أن يقررا عدم اختصاصهما. وتنحصر مهمة النـائب العمومى إذن فى أمر واحد هو أن يصـدر قرارا ابتدائيا لا يرمى لأكثر من تحديد الاختصاص موقتا وذلك تجنبا لتعطيل التحقيق بسـبب اختلاف وجهات النظر فى أمر الجهة القضائية المختصة .

٢ — أما ما يتعلق بالتشريع الذى يطبق على الأجانب فإن المـادة ١٢ من القانون المدنى المختلط تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تشريعا ماليا . وتكون مهمة الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة الاسـتيثاق من أن التشريع الذى يعرض عليها ليس بحيث لا يتفق مع المبادئ المشتركة للتشريع فى بلاد الدول ذوات الامتيازات .

وفيما يختص بالتشريع المالى يجب ألا يستعمل حق المعارضة — الذى أرى نفسى مستعدا للاعتراف به — إلا بالنسبة للقوانين التى تقرر فرقا فى المعاملة[1] لغير مصلحة الأجانب كما يجب أن يشترط فيه :

أولا — ألا يستعمل إلا بناء على تقرير تضعه هيئة مشكلة لهذا الغرض وتكون الحكومة المصرية ممثلة فيها كأن تكون مثلا لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء اثنان منهم مصريان وثالث يمثل الدول الكبرى ورابع يمثل الدول الصغرى .

ثانيا — أنه لا يوقف تنفيذ التشريع إلا استعمال حق المعارضة فعلا .

ثالثا — أن يقرر للحكومة المصرية حق الطعن فى ذلك الاستعمال أمام هيئة دولية تكون عصبة الأمم أو محكمة لاهاى .

ويقتضى أن يلاحظ هنا أن جواز رفع الأمر إلى هيئة دولية عندما ترى الحكومة المصرية أن حق المعارضة استعمل على غير وجهه كان يرجع فى المشروع الذى قدمته إلى أن الأحكام الخاصة بحق المعارضة كانت سينص عليها فى المعاهدة نفسها فكان يجب لذلك أن يسرى عليها حكم المعاهدة الختامى بشأن تفسير أو تأويل أحكام المعاهدة عند الخلاف بحسب ميثاق عصبة الأمم .

فإذا رؤى لمناسبات أخرى أن توضع الأحكام الخاصة بحق المعارضة فى اتفاق آخر فيجب احتفاظا بالمعنى المتقدم أن ينص صراحة فى ذلك الاتفاق على حق الحكومة فى الطعن فى استعماله دون أن يكون فى هذا النص ابتداع شىء جديد .

---

(١) المفهوم أنه لا يعتبر تفريقا فى المعاملة أن ضريبة متساوية لجميع تكون أثقل أثرا على الأجانب لأنها تفرض بالنسبة لحالات أو أعمال أخص بهم أو أكثر تحققا عندهم .

[الوثيقة رقم ١٠]

رسالة تلغرافية

بعث بهـا سعادة السير أوستن تشمبرلن إلى فخامة اللورد لويد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا تسليم صورة منها إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

يجب فى الثانى عشر من ديسمبر أن أجيب فى مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثاتى مع ثروت باشا . وقد أجبت على الأسئلة التى سبق توجيهها إلىّ فى هذا الموضوع بأنه ليس فى استطاعتى أن أضيف أى شيء إلى التصريحات التى فاه بها رئيس الوزارة فى الجلدهول يوم ٩ نوفمبر . وإنى مستعد لتكرار هـذه الإجابة إذا رأى ثروت باشا ضرورة ذلك غير أنى قد لا أستطيع اجتناب إجابة تكميلية قبل أن يعطل المجلس جلساته بمناسبة إجازة عيد الميلاد. وعليه فإنى أفضل أن أقول إنى مازلت أتذاكر مع دولتـه فى التصريح الذى يلق فى هذا الصدد والذى ينبغى لأسباب واضحة أن يصدر هنا وفى مصر فى وقت واحد وإنى لأرجو ، إذا ما أعيد السؤال فى أواخر الأسبوع ، أن أستطيع الإجابة عليه على وجه أوفى .

ومن الطبيعى أن يكون ثروت باشا راغبا فى أن يتبين بقدر ما يستطيع من الضبط والتحديد ، درجة التأييد الذى يستطيع الاعتماد عليه ، ومن جهة أخرى فإنه يتعـذر أن يعرف ، بشيء من الوثوق والتأكد ، الموقف الذى يقفه الأفراد أو الأحزاب حيال المعاهدة ، دون أن يذيع أن هناك معاهدة ودون أن تعلن أو تنشر روايات عنها قد يختلف نصيبها من الصحة ، وليس هذا بالأمر اللائق ولا من شأنه أن يقوى وجوه الاحتمال بالموافقة على المعاهدة .

أما فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فإن من الملائم أن يكون توقيع المعاهدة فى خلال الأسبوع المقبل وأن يكون نشرها هنا وفى القطر المصرى حوالى ٢٠ ديسمبر أى قبل العطلة البرلمـانية مباشرة .

وأرجو أن تتلوا هـذه الرسالة التلغرافية على ثروت باشا وأن تسلموه صورة منها مع الإعراب عن رغبتى فى معرفة وجهه نظره فى مسألة توقيع المعاهدة ونشرها .

[الوثيقة رقم ١١]

رسالة السير أوستن تشمبرلن الأولى إلى دولة ثروت باشا

(سلمت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

لم يفتنى إرسال بيان محادثاتنا الأخيرة إلى السير أوستن تشمبرلن وردا عليها طلب إلىّ الوزير أن أنقل إلى دولتكم هذه الرسالة وهذه ترجمتها الفرنسية :

" وافانى اللورد لويد بالملاحظات والاستيضاحات التى قدمتموها دولتكم خاصة بالمعاهدة وبالمذكرة الملحقة بها المتعلقة بإصلاح الامتيازات .

ولقد تذكرون أنه ، فى المذكرة التى سلمت إلى المستر سلبى بباريس فى شهر أغسطس الماضى والتى تضمنت ملاحظاتكم على المشروع البريطانى الأول ، عنى بوجه خاص بالإشارة إلى فضل اعتماد بريطانيا العظمى على شعور الثقة المتبادلة التى تجعم من التحالف على أى تدبير قاطع جاف من تدابير الضمانات. وقد كان لهذه الجملة أثر بالغ فى نفسى وأظن دولتكم تسلمون بأن ذلك الأثر بين فى الصيغة النهائية للمعاهدة ، لذلك يلوح لى أن ما تعرضونه الآن من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحدد مقدما ما سوف يكون تفسيرها لبعض مواد المعاهدة فى ظروف فرضية ، يتعارض مع المبدأ الذى استندتم إليه . وإذا كان يجب أن تثق بريطانيا العظمى بمصر فيجب كذلك أن تثق مصر ببريطانيا العظمى .

وفضلا عما تقدم فإن تأويلات أحد المتعاقدين لا تلزم طبعا المتعاقد الآخر مقدما ، ثم إن احتمال قيام خلاف فى الرأى أمر شائع فى جميع الاتفاقات الدولية التى من هذا النوع ، ولا يمكن بصفة قاطعة تفاديه بالمعاهدة . على أن المعاهدة نفسها وصفت العلاج لذلك بما جاء فى مادتها الرابعة عشرة وهى التى تقضى بأن تعرض أمثال هذه الخلافات فى التأويل على مجلس عصبة الأمم . وأود أن أذكر لدولتكم أنه عند ما وقعت معاهدات لوكارنو أبدى كثيرون مخاوفهم من أنه سيحتاج ، فى المعضلات والمسائل الشائكة التى تعرض لها تلك المعاهدات ، أن يرجع باتصال إلى مجلس عصبة الأمم لاستصدار أحكام تفسيرية. ومن أنه سيترتب على ذلك تفويت الغرض من هذه المعاهدات . على أن هذه المخاوف لم يتحقق شىء منها أصلا . ورغما من مرور عامين على توقيع المعاهدات فإن ما أوجدته بين الدول ذات الشأن من زيادة حسن التفاهم وتوثيق علاقات الصداقة والإخلاص أغنى عن الرجوع إلى عصبة الأمم. وإن لنا بكل تأكيد أن نرجو أن يؤدى عقد معاهدتنا إلى مثل تلك النتائج .

ومع ذلك فإنى أقدر تماما رغبة دولتكم الطبيعية فى أن تكونوا بحيث تستطيعون أن توضحوا بقدر الإمكان لزملائكم مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقة ومعناها . ولقد وافيت اللورد لويد فى عبارات عامة ببيان ما أحدثته ملاحظات دولتكم واستيضاحاتكم من الأثر فى نفسى . وأذنت له فى تبليغها إلى دولتكم وذلك مع مراعاة الاعتبارات المتقدمة . "

[الوثيقة رقم ١٢]

الرد البريطانى الأول على الاستيضاحات المصرية

(سلم فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٨)

رأيتم دولتكم من الضرورى استيضاح المعانى التى تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وضعت فى المعاهدة التى وقعناها وتعلمون دولتكم أن فى الاتفاقات الدولية التى من نوع الاتفاق الذى وقعناه لا يمكن التفادى عن احتمال وقوع خلاف فى وجهات النظر على أن المعاهدة نفسها قد احتاطت لهذا فى المادة الرابعة عشرة التى تنص على أن كل خلاف من هذا القبيل يجب أن يعرض على مجلس جمعية الأمم .

٢ — ومع مراعاة هذه الاعتبارات والاحتفاظ بها قد رخصت لى حكومة حضرة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى بإحاطة دولتكم علما بأنها لم تقصد من المادة الثانية تقييد الحرية التى تمتعت بها مصر حتى الآن من حيث عقد المعاهدات التجارية .

٣ — وفيما يختص بالمادة الرابعة فإن الالتزام الذى فرضته على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بأن يستشير حضرة صاحب الجلالة البريطانية عند حدوث بعض الطوارئ لا يمنع ولم يقصد به أن يمنع ممثلى الدول الأجنبية من حق الاحتجاج لدى الحكومة المصرية كلما تهدد الخطر مصالح دولهم أو رعاياهم وفى مثل هذه الأحوال لا تحتفظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بغير حق التدخل حين لا تنجح المفاوضات المباشرة بين الفريقين فى إيجاد حل وحين تكون ظروف الحال من الخطورة بحيث تجعل حسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والدولة التى نشب معها الخلاف فى خطر .

فترون دولتكم بلا شك أن الأثر العام الذى تتركه المعاهدة عند النظر فى جملتها هو أن حق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى التدخل لحماية المصالح الأجنبية قد ضيق تضييقا شديدا وهذا ما فهمته الحكومة البريطانية جيدا وما قصدته .

٤ — ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد فى وجوب إعلان الأحكام العرفيه إذا كانت المساعدة والتسهيلات التى وعدت بريطانيا العظمى بها فى الظروف التى افترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الإعلان .

٥ — ولم تعارض حكومة حضرة صاحب الجلالة فيما مضى فى استخدام خبراء من الأجانب حيث لا يوجد مرشحون بريطانيون لائقون للعمل وهى ليست راغبة فى تعديل هذه الخطة ولا هى متشددة فى تفسير المادة الثامنة تفسيرا يكون غير معقول فى ضيقه فى هذا الشأن .

٦ — وتوافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على وجهة نظر دولتكم بأن الملحق ٢ (ج) لا يفرض على مصر أى التزام بعد تنفيذ نظام الامتيازات على الوجه المبين فى الملحق المذكور .

[الوثيقة رقم ١٢ مكرر]

المكاتبتان المتبادلتان بين دولة ثروت باشا واللورد لويد

فى ٢٦ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ فى شأن الإشارة إلى توقيع المعاهدة

من حضرة صاحب الدولة ثروت باشا إلى فخامة اللورد لويد

عزيزى صاحب الفخامة

لاحظت لدى مراجعة الملخصات التى تفضلتم بإبلاغها إلىّ جوابا على ملاحظاتى أن الفقرة الأولى من ملخص مذكرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن الموضحة لرأى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونياتها بشأن المادتين الثانية والرابعة من مشروع المعاهدة والملحق رقم ٢ (ج) قد استهلت بالعبارة الآتية :

" رأيتم دولتكم من الضرورى استيضاح المعانى التى تقصدها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من بعض عبارات وردت فى المعاهدة التى وقعناها ."

وقد فهمت دائما أنه لا شك فى أن هذه العبارة لا تفيد أن المعاهدة قد تم توقيعها لأن المعاهدة التى لم تزل كما تعلمون فخامتكم موضوع المفاوضة بين سعادة السير أوستن تشمبرلن و بينى لم يقع بشأنها أى تبادل توقيع . وأكبر ظنى أن هذه الجملة تصور صيغة البروتوكول الذى يمكن تبادله للدلالة على حقيقة معنى النصوص التى تم الاتفاق عليها وذلك فى حالة التوقيع على المعاهدة .

ولقد تراءى لى فى الوقت الذى اعتزمت فيه مكاشفة زملائى بنتيجة محادثاتى وجوب إيضاح معنى تلك الجملة دفعا لما قد يقع عندهم من سوء التفاهم فى هذا الصدد ،،

القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

المخلص

الإمضاء : (عبد الخالق ثروت)

من فخامة اللورد لويد المندوب السامى لمصر والسودان إلى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا

عزيزى رئيس مجلس الوزراء

أشكر لدولتكم جزيل الشكر كتابكم المؤرخ ٢٦ فبراير . وإنى لموافق على أنكم محقون فى اعتبار الجملة " المعاهدة التى وقعناها " التى يتضمنها مشروع الوثيقة المسلمة إلى دولتكم فى ١٠ يناير صيغة تستعمل فى المذكرات التى يتبادلها الطرفان عند التوقيع على المعاهدة لا أنها تفيد أن شيئا قد تم توقيعه ،،

القاهرة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨

المخلص

الإمضاء : (لويد)

[الوثيقة رقم ١٣]

الإجابة المصرية على الردّ البريطانى الأوّل

(سلمت فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٨)

أرى التفسير الوارد فى الشطر الأوّل من الفقرة الثالثة مرضيا إذ هو يعلق التزام الحكومة المصرية بمشاورة الحكومة البريطانية فى الحالتين المنوه عنهما فى المادة الرابعة ، على شرط أن المفاوضات المباشرة بين مصر والدولة الأجنبية لم تؤد إلى حل المسألة المختلف عليها بينهما ، وأن تكون ظروف تلك المسألة من الخطورة بحيث إنها تعرض العلاقات الحسنة بين مصر والدولة الأجنبيــة للخطر ، أى بعبارة أخرى أنه يخشى من تدخل عسكرى ، غير أن الشطر الثـانى من الفقرة ، وأن يكن قد أريد به تأييد التفسير الوارد فى الشطر الأوّل منها ، قد يؤدى إلى تأويلات لم تقصد من الجانبين ولذلك يجب حذفه .

وتريد الحكومة المصرية ، عند ما تعد الحكومة البريطانية بالمساعدة إذا وجدت هذه فى حالة حرب أو هدّدت بوقوع حرب ، أن تحتفظ بحريتها فيما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية .

ومع ذلك فأخذا بملاحظات السير أوستن تشمبرلن التى جاءت فى إجابته التى قرئت علىّ يجوز أن يكون مفهوما أن الحكومة المصرية تعلن عند الضرورة الأحكام العرفية إذا استلزمتها مقتضيات الدفاع عن بعض الأراضى المصرية .

[الوثيقة رقم ١٤]

الاقتراح البريطانى الخاص بالبوليس والأمن العام

(سلم فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

إذا تعذر ، فى أثناء الخمسة الأعوام التالية لنفاذ المعاهدة ، الوصول إلى الاتفاق مع الدول ذوات الشأن على إصلاح نظام الامتيازات المنوه عنه فى الفقرة (ج) من الملحق (٢)، وتعذر أيضا الاتفاق بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وبين الحكومة المصرية على تعديل الأحكام الواردة فى تلك الفقرة ، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تشترك مع الحكومة المصرية فى دعوة مجلس جمعية الأمم ليصدر قرارا فيما يختص بعدد ومركز واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يكونون حينذاك موظفين فى أعمال البوليس والأمن العام ، مسترشدا بالأحوال التى تكون قائمة فى هذا الصدد إذ ذاك . ويكون من المفهوم أن الحكومتين تعتبران هذا القرار اتفاقا بينهما بالمعنى المذكور فى الفقرة (ج) من الملحق (٢) للمعاهدة .

[الوثيقة رقم ١٥]

خلاصة مذكرة

تعتزم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن ترسلها إلى الحكومة المصرية
عند التصديق على المعاهدة إذا رأت الحكومة المصرية الموافقة عليها
(سلمت فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

نصت الفقرة (هـ) من الملحق ١ من المعاهدة على ما يأتى :

تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلو مترا على كل من جانبى قناة السويس ما لم يقرر الطرفان المتعاقـدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هـذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

وأود أن أنتهز هـذه الفرصة لأحيط علم دولتكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على اسـتعداد ، طبقا لهـذا النص ، لأن لا تعارض فى استثناءات لهـذا الحظر فى حالات الطيران الفردى الذى لا يكون جزءا من خدمة منظمة ، ويكون خاضعا لمراقبة كافية ، ثم لا تعارض فيه الحكومة المصرية ، وفى هذه الحالة يصدر الترخيص اللازم فى كل مسألة على حدتها من السلطة المختصة فى الحكومة المصرية ومن الممثل البريطانى بالقاهرة .

وترغب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أيضا أن تنبه إلى أنها قد تطلب فى المستقبل موافقة الحكومة المصرية على أن يستثنى من هذا الحظر خدمات طيران مدنى بريطانية قد يرى من المرغوب فيه إنشاؤها ، وترجو ان تحصل على تأكيد من الحكومة المصرية بأنها مستعدة للنظر فى أمثال هذه الطلبات بعين الرضا والحكومة البريطانية من جانبها على استعداد لأن تنظر أيضا بعين الرضا فى كل طلب استثناء من هذا النوع يمكن أن يقدم فى المستقبل لمصلحة خدمة طيران مصرية من النوع نفسه .

[الوثيقة رقم ١٦]

الردّ البريطانى

الخاص بالتحديد المطلوب للمادة الرابعة من المعاهدة

(مسلم فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

أذن لى أن أحيط دولتكم علما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على إلغاء الشطر الثانى من الفقرة الثالثة من المذكرة التى بعثت بها إليكم فى ١٠ يناير خاصة بتفسير بعض مواد المعاهدة والفقرة المشار إليها تتعلق بتفسير المادة الرابعة .

[الوثيقة رقم ١٧]

الرسالة الثانية

من السير أوستن تشمبرلن إلى دولة ثروت باشا

(سلمت فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

وقفتم دولتكم من لورد لويد على وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانيــة فى المسائل التى أثرتموها دولتكم بشأن ملحق مشروع المعاهدة ، وإنى لواثق أن دولتكم ستتبينون أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أظهرت فيما يتعلق بهذه المسائل و بغيرها من المسائل الخاصة بنص المعاهدة اعتدالا وسخاء ، بلغ بها أنها وافقت فى بعض الشؤون على تأويلات لايمكن أن يقال إنها مستفادة من مدلول النصوص التى تم الاتفاق عليها بينى وبين دولتكم من عهد غير بعيد ، ويجب أن أشير بوجه خاص إلى أنه لن يمكن الاستمرار على هــذه الطريقة وأنه فيما يتعلق بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فإنها قالت كلمتها الأخيرة فى هذا الشأن .

و إنى مستعد للاستمرار فى المفاوضة قبل التوقيع على المعاهدة وبعــد التوقيع عليها فى تأليف واختصاص البعثة العسكرية البريطانية فى مصر وفى توزيع مياه النيل وكذلك فى أى مسألة ثانوية من مسائل إصلاح نظام الامتيازات لم تزل معلقة . على أنى أؤكد لدولتكم أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لايمكنها أن تقــدّر أى مناقشة أخرى بالنسبة لنص المعاهدة نفسها .

٢ — وقد اتفقتم دولتكم معى على أن التسوية التى تضمنتها المعاهدة تعتبر حلا عادلا للصعوبات التى كدرت من وقت لآخر مع الأسف ما يجب أن يكون بين مصر و بريطانيا العظمى من حسن العلاقات .

وقد كنا نؤمل أننا نضمن بهــذه المعاهدة لمصر حريتها واستقلالها ومكانها اللائق فى جماعة الأمم ، مع المحافظة على المصالح الضرورية لبريطانيا العظمى وللإمبراطورية البريطانية ، وعلى تعهداتها .

٣ — وأن ما ستكسبه مصر بهذه المعاهدة من حرية التصرف سيلقى على عاتقها مسئوليات تقابل تلك الحرية .

ويجب أن أذكر دولتكم بأن جانبا عظيما من تلك المسئوليات تتحمله الآن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ فإذا رفضت الحكومة المصرية الآن هذه التسوية اضطرت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدّد وتدقق فيما احتفظت به فى ذلك التصريح من الحقوق .

٤ — على أنه يصعب علىّ أن أعتقد أن مصر تأبى أن تؤيد المجهودات التى بذلتموها دولتكم لعقد محالفة بين بلدينا . وأرجو دولتكم أن تسرعوا بعرض المعاهدة على زملائكم وأن تباشروا توقيعها فى أقرب وقت .

وتتبينون دولتكم أنه بالنظر إلى عودة البرلمان للاجتماع لا أستطيع ، مراعاة لواجباتى فى هذا الشأن ، أن أتجنب تقديم بيان مفصل بالمفاوضات التى جرت بيننا مما يستلزم أن تنشر فى وقت قريب جميع المكاتبات التى تبودلت فى هــذا الصدد .

[الوثيقة رقم ١٨]

ردّ دولة ثروت باشا على رسالتى السير أوستن تشمبرلن

حضرة صاحب السعادة

تفضل اللورد لويد فبعث إلىّ منذ زمن برسالة أولى موجهة إلىّ من سعادتكم وإذا كنت لم أبادر إلى الرد عليها فإنما كان ذلك لأنى رأيت فى استئناف المحادثة مع فخامته فى المسائل التى أثرتها فى اجتماعاتنا السابقة ، والبحث عن وجوه للتوفيق بيننا نوعا من الرد ، وإنى لأشاطركم الرأى فى مدلول المادة ١٤ من مشروع المعاهدة فلا أستطيع تفسيرها على الوجه الذى فسرت به فى الرسالة المذكورة ، وعندى أنه يفرض فيها وقوع اختلافات لم تكن متوقعة وقت وضع المعاهدة لا اختلافات كان يراد من المعاهدة تسويتها أو بعبارة أخرى كانت معلومة ومقدرة الوقوع قبل وضعها ، ولكنى رأيت أن لا محل للاسترسال فى جدل فى هذا الشأن تلقاء التصريح الودى الذى ختمت به تلك الرسالة إذ تفضلتم فاعترفتم فيها صراحة بأن من الطبيعى أن أرغب فى أن أكون بحيث أستطيع أن أبين لزملائى مرمى المعاهدة والاتفاقات الملحقة بها ومعناها .

ومن عهد قريب أبلغنى اللورد لويد رسالة ثانية لم يسعنى أن أتركها من غير ردّ، وقبل الردّ عليها يجب أن أعرب لكم عن الأثر العميق الذى تركته فى نفسى هاتان الرسالتان بلهجتهما الودية وبما انطوتا عليه من صادق الرغبة فى التقريب بين البلدين .

على أنى أستأذنكم فى أن ألاحظ بادئ بدء أن الاستيضاحات التى وجهتها إلى اللورد لويد لم يكن الغرض منها إبداء اقتراحات جديدة أو استئناف مناقشة اعتبرها الفريقان قد انتهت ، كذلك لم يكن يراد بها تحميل النص ما لا يحتمل ، وإنما الواقع أن هذه الاستيضاحات ترجع إلى ظروف وضع نصوص المعاهدة مما يبرر تلك الاستيضاحات تبريرا تاما .

وإنكم لتذكرون أنه على أثر المناقشات الطويلة التى دارت مع سعادتكم ومع المستر سلبي والمستر مرى أن بعض النصوص مما أريد به التقريب بين النزعات المتعارضة ، وبخاصة النصوص التى أثارت فيما بعد الاستيضاحات السابقة الذكر ، لم تكن قد وضعت فى صيغتها النهائية إلا فى الليلة السابقة ليوم سفرى . وكثيرا مايتفق إذا استعملت فى نص ما ، ألفاظ أو عبارات مبهمة أو عامة (كما هى الحال فى المسائل التى طلب عنها الإيضاح) أن يجيء النص المذكور ملتبسا مما قد يفضى إلى تأويلات مختلفة . على أن العناية باجتناب مثل هذا الالتباس أوجب ما تكون فى وثيقة غرضها الأساسى منع احتمال وقوع أى اختلاف فى المستقبل . وإذا روعيت الحاجة إلى تسكين الخواطر القلقة عندنا فلن يمكن أن تكون ثمة مبالغة فى أى إيضاح أو فى أى دقة .

فرغبة فى درء المشاكل ولاقتناعى بما لتسكين الخواطر القلقة من الأهمية فى سبيل التوفيق بين البلدين رأيت منذ عودتى وبعد أن أنعمت النظر مليا فى النصوص أن أبسط للورد لويد مختلف النقط التى يحتاج فيها إلى إيضاح ، وكان من بواعث ارتياحى أن أقرأ فى رسالتكم الأولى إلىّ تأييدا صريحا لهذا الأسلوب .

فكان لى إذن أن أدهش لتصريح سعادتكم بأن هذه الطريقة لايمكن أن تستمر ولدعوتكم إياى فى الآن نفسه إلى عرض المعاهدة على زملائى قبل أن تسوّى أو توضح مسائل مياه النيل والجيش والبوليس .

والواقع أن ما وعدتم ببيانه من الأثر الذى أحدثته ملاحظاتى كان موضوع أحاديث عدّة بينى وبين اللورد لويد منذ تسلمت رسالتكم الأولى بل كان ردّ سعادتكم فى وقت ما موضوع تلخيص كتابى منه لم أجده مرضيا فى بعض المسائل وقد أبلغته ملاحظاتى بشأنها كتابة . وعند ذلك رأيت أن الأوفق لمصلحة الطرفين ، تسهيلا وتحديدا للمناقشة ، أن أجعلها كتابية ، وهذا هو ماحدابى إلى أن أرسل إلى اللورد لويد صورة من طلبات الإيضاح كنت أتخذها فى المناقشات الشفوية بمثابة مفكرة لى ، فليس هناك إذن غير نفس الاستيضاحات التى تقبلتموها سعادتكم قبولا حسنا فى رسالتكم الأولى .

ولشد ما أسفت لأن تكون هذه المحادثات بما تقتضيه من اتصال المراسلات بين لندن والقاهرة سببا لتأخيرى عن استشارة زملائى وزعماء الأحزاب المختلفة . وأظننى شعرت بما شعرتم به بل بأكثر ، من ذلك القلق العميق الذى يحدثه طول السكوت فى النفوس ، وإن لم يكن ثمة مندوحة عن هـذا السكوت بسبب الظروف التى جرت فيها هذه المحادثات بين لنـدن والقاهرة . وبالرغم من أن ذلك القلق كان من شأنه أن يزيد فى صعوبة مهمتى ، فقد أخذت على نفسي دون حرج أو غضاضة مسئولية هذا التأخير ، معتبرا أنه إذا أمكن الحصول على الإيضاحات المطلوبة لم يكن وقتى قد ضاع سدى . والواقع أن هذه الإيضاحات هى فى نظرى حجج لمصلحة المشروع. وكنت أرى أن تلك الايضاحات مع ما تضمنـه المشروع من مزايا وفوائد تسمح لزملائى عنـد عرض المشروع عليهم بموازنة ما يبدو لهم فيه غير محبب ، فلم يكن لى إذن إلا غرض واحد وهو أن مجهود التقريب بين البلدين ، بقدر ما يترجم له ويعبر عنه مشروع المعاهدة ، يقدّم على خير وجه يكفل له النجاح .

ولقد كان بوسعى وأنا أطرح المشروع على زملائى أن أصحبه بما أراه من الإيضاحات المستفادة من المحادثات التى قمت بها ، إلا أنه لعلمى أن التفسير الصادر من طرف واحد ليس ملزما للطرف الآخر ، كما لاحظتم سعادتكم ذلك بحق فى رسالتكم الأولى ، فقد حاولت بتلك الاستيضاحات ، لا استئناف البحث فى مختلف المسائل للوصول فيها إلى أكثر مما وصلت إليه محادثاتنا ، وإنما الحصول على تأييد من جانبكم يبرر البيانات والإيضاحات ، التى يسوغ لى بحق أن اعتبرها منطوية فى اتفاقنا ، مترجمة عن حقيقة فكر كل من اشتركوا فى محادثات لندرة .

ومن الملاحظات السالفة تتبينون سعادتكم أنى إذا كنت لم أبلغ المشروع حتى الآن إلى زملائى فإنما ذلك لأنى أريت من المتعذر تأييد المشروع أمامهم بغير تلك الإيضاحات التى كان يلوح لى تردد اللورد فى الموافقة عليها . ومع ذلك فقد اضطررت على أسف منى عقب وصول رسالتكم الثانية أن أبلغ المشروع إلى مصطفى النحاس باشا وأقول "على أسف منى" لأنى لا أخفيكم أنه مع ترددكم فى الموافقة على الإيضاحات المطلوبة يكون المشروع بحالة لا تستدعى الرضا به .

والواقع أن المسائل الباقية بلا حل هى على وجه الخصوص مسألتا الجيش والبوليس ، ولما كانت الملاحظات التى أبلغتها الى اللورد لويد بشأنهما هى نفس ما ذكرته فى الملاحظات العامة على المشروع البريطانى الأول وفى مناقشاتى بلندن ، وكانت النصوص قد وضعت بقصد إرضائى فى هـذه النقط فيحق لى أن أفهم أن تلك الملاحظات تضىء وتحدد مدلول النصوص الخاصة بهاتين المسألتين .

والآن وقد استؤنفت المحادثات فسأوافى سعادتكم عن طريق اللورد لويد بمذكرتين تكميليتين فى هاتين المسألتين وكذلك سأشترك مع اللورد لويد فى بحث مسألة المياه التى اتفقنا على وجوب تسويتها مع المعاهدة فى وقت واحد .

ورجائى أن تفضى محادثاتنا فى أقرب وقت إلى الاتفاق النهائى على المسائل التى تحت النظر .

وتفضلوا سعادتكم بقبول الخ... ... ...

١٨ فبراير سنة ١٩٢٨

[الوثيقة رقم ١٩]

مذكرة

عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصرى

إن الملاحظات التى قدمتها عن هذه المسألة تحتوى على نقطتين : الأولى هى أن المذكرات التى تبودلت فى شهر يونيه الماضى لم يقصد بها إلا ضابطان بريطانيان هما المفتش العام ومساعده ، والثانية هى أن تلك المذكرات أيدت اختصاصات المفتش العام على الصورة التى قررت بها فى مرسوم يناير سنة ١٩٣٥

ولست أدرى إذا كانت صعوبة الوصول إلى اتفاق على هذا الأمر يتعلق بالنقطة الأولى أو بالنقطة الثانية أو بهما معا . على أنى فى تقرير هذين الأمرين لم أخرج عن نصوص تلك المذكرات التى راعيتها بدقة ، فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو إلى تغيير المعنى الواضح لتلك النصوص ؟

أما فيما يتعلق بعدد الضباط البريطانيين فى الجيش فيلاحظ قبل كل شىء أنهم، فيما عدا المفتش العام ومساعده، و بعض جاويشية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة هذا البحث ، عشرة ضباط عدا . ومن بين هؤلاء العشرة طبيبان وخمسة معلمون أو مدربون وثلاثة فى سلك الجيش وهم مدير قسم المهمات ومدير الموسيقى وضابط بهيئة أركان حرب .

وعلى هذا فإنه ، فيما عدا الخمسة المدربين الذين نص على حالتهم ومركزهم فى المادة الخامسة من المشروع التى تتعهد الحكومة بمقتضاها بأنها إذا رأت ضرورة استخدام مدربين من أجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين ، لايتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة يدعو إلى التمسك ، فوق المفتش العام ومساعده ، بالخمسة الضباط المرءوسين الآخرين بعد انتهاء مدة عقودهم .

فإذا كانت الفقرة (أ) من الملحق (١) لايمكن أن تكون قد قصدت لغير استبقاء المفتش العام ومساعده فينبغى بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما ، ومن الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته و إنما تنحصر اختصاصاته فى مساعدته للمفتش العام فى حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابه.

لم يبق بعد هذا إلا معرفة اختصاصات المفتش العام وقد بسطت هذه المسألة فى المذكرتين المصريتين المؤرختين ٣ و ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧ بما فيه الكفاية . والواقع أنه إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥، أو نظرنا اليها من وجهة نظام وزارة الحربية كجزء من هيئة وزارية مسئولة ، أو نظرنا إليها أخيرا من وجهة حسن نظام العمل فى مجلس الجيش و لجنة الضباط ، والمفتش العام عضو فى كليهما ، لا يمكن التسليم بأن يكون للمفتش العام اختصاصات من شأنها أن تعارض أو أن تعطل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول.

و إن مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى كان سبنكس باشا من العاملين على إصداره لم يزل معمولا به ، و بناء على ذلك ففى حدود ذلك المرسوم يجوز للمفتش العام ويجب عليه أن يباشر اختصاصاته .

[الوثيقة رقم ٣٠]

مذكرة

عن الموظفين البريطانيين فى البوليس والأمن العام

عومل هؤلاء الموظفون كثيرهم من الموظفين الأجانب الذين فى خدمة الحكومة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ . والواقع أن كل من كان لهم بمقتضى هذا القانون أن ينتفعوا بمزاياه قد فعلوا ذلك ، ولم يحتفظ بهم فى وظائفهم بعد انقضاء مدة الخيار الذى أعطى لهم إلا بموجب عقود لمدد مختلفة .

وما لم ينكر معنى وآثار ذلك القانون الذى هو من ناحية أخرى معاهدة مبرمة بين إنجلترا ومصر فيجب عدلا ألا يكون أولئك الموظفون موضوع أية تسوية فى مشروع المعاهدة .

وهؤلاء الموظفون هم أولى الموظفين بألا يكونوا موضوع حكم خاص فى المعاهدة ، فإنه لما كان الغرض من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ هو أن تسترد مصر حريتها فى أمر الموظفين الأجانب ، فأول ما يجب أن يتحقق ذلك الغرض فيه و بصدده ، هو البوليس ، إذ كان يعدّ من أخص أعمال الدولة المستقلة ، وأقواها دلالة وأوضحها مظهرا لسلطتها .

لذلك كنت — فيما أفهم من الفقرة (ج) من الملحق(٢) — على يقين من أن هذا النص الذى يتحدث عن حالة إصلاح نظام الامتيازات ، لا يمكن أن يمهد للحكم بشأن الحالة التى لا تنجح فيها المفاوضات الخاصة بذلك الإصلاح . ولوضع هذه الفقرة أصل وأسباب لا تجعل محلا لأن يستخرج منها أى حجة أو دليل عن أى حالة غير الحالة التى نص عليها فيها .

ولكى ينهض الدليل على أن ذلك الاتفاق يؤخذ منه بطريق الدلالة أنه يجوز ، فى حالة فشل المفاوضات الخاصة بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية ، الاحتفاظ بالموظفين الأجانب فى البوليس بما لهم الآن من الاختصاصات العامة ، يجب بداهة أن يفترض أن وجود أجانب فى خدمة البوليس هو بذاته إحدى الضمانات التى يقوم عليها نظام الامتيازات ، وأن المفاوضات فى موضوع إصلاح هذا النظام لن تغفل بناء على ذلك البحث فى المسألة سواء للاحتفاظ بتلك الضمانة أو لإلغائها أم للاستعاضة منها بحل يقرب منها قليلا أو كثيرا ، وأنه إذا كان مشروع المعاهدة قد احتفظ موقتا بهؤلاء الموظفين ريثما تبرم الاتفاقات مع الدول ، فقد كان الغرض الأساسى من ذلك إدخال الطمأنينة على نفوس الأجانب حتى يتيسر بالاتفاق مع الدول أن يستبدل بالحالة الحاضرة حالة مرضية مثلها .

على أنه لاجدال فى أن مسألة البوليس ليست من المسائل التى يقع عليها و يتحقق بها نظام الامتيازات ، وأن ليس للأجانب حق امتياز ما من هذه الناحية ، وأن هذه المسألة لن تنظر ولم تكن لتنظر فى سياق المفاوضات بشأن إصلاح نظام الامتيازات ، وأنه سواء أنجحت هذه المفاوضات أم فشلت فلن يكون لمسألة البوليس أى أثر فى نجاحها أو فشلها .

إذن فلا يمكن القول بأن الفقرة (ج) من الملحق (٢) تؤدى إلى حل لمسألة البوليس فى عمومها إذ ليس لهذه المسألة صلة بالغرض الوارد فيها .

ولاستبانة مدلول الفقرة المذكورة يجب أن يذكر أنه لما طرحت على بساط البحث مسألة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد العقوبات ، دعت الحال بالضرورة إلى البحث فى نظام تحقيق الجنايات . وقد اتفقت الآراء فى هذا الموضوع على وجوب إقرار بعض أحكام خاصة تقضى بها الصفة الأجنبية للمتقاضين . وكان من بين هذه الأحكام بحسب مشروع السير سسل هرست حكم يخول تلك المحاكم حق تنفيذ أوامر القبض والضبط على الأجانب وتفتيش مساكنهم بواسطة ضباط بوليس من الأجانب ، فكان من المتحتم ، لجعل ذلك الحكم ممكن التنفيذ ، التفكير فى استخدام عدد من الضباط فى المحاكم لأداء ما يعهد إليهم من تلك المهام .

و إذا كان الاقتراح باستبقاء موظفى البوليس والأمن العام قد تقدّم به المشروع البريطانى الأوّل من قبل،وكنت قد دفعته بنفس الحجج والبراهين المبسوطة آنفا سواء كان ذلك فى الملاحظات العامة أم فى محادثاتنا فى الصيف الماضى، فقد تراءى لنا الخروج من هذا المأزق أن المحاكم المختلطة لن يكون لها فى تعيين الضباط المذكورين طريقة أمثل من اختيارهم من هيئة الموظفين الحاليـة فى بوليس المدن والأمن العـام . ومع أنه من الواضح أن ليس ثمة ارتباط أصلا بين إصلاح نظام الامتيازات وأعمال البوليس بوجه عام ، فقد رأينا أننا إذا جعلنا أجل الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين تاريخ الاتفاق مع الدول نكون قد ضمنا لهم البقاء فى الخدمة حينا من الزمن . وقد كان هذا الضمان الذى يجب أن يعد كافيا أقصى ما كان فى وسعى التسـليم به . والواقع أن اسـتبقاء أولئك الموظفين بعد عقد المحالفة ، كان على سبيل التساهل من الجانب المصرى ولم يكن استمرارا لحق مكتسب،فليس من وجه لأن يزعم أن لهؤلاء الموظفين المذكورين أن يبقوا فى الخدمة بحكم المعاهدة لأجل غير مسمى ، إذ أن ذلك لا مبرر له .

ولقد اقترح عرض هذه المسألة على جمعية الأمم ولكن يلوح لى أن هـذا الحل لا يمكن للحكومة المصرية قبوله ، فإن من حقها اعتبار هذه المسألة من مسائل الإدارة الداخلية البحتة التى ينبغى البت فيها منـذ الآن . ولذلك اقترح لحلها وضع نظام لإحلال المصريين تدريجيا محل الموظفين الأجانب فى البوليس والأمن العام فى مـدى ثلاثة أعوام أو خمسة وتقسيم أولئك الموظفين إلى ثلاث فئات أو خمس بحسب ما تدعو إليه الأحوال ففى نهاية كل سنة تترك فئة منهم وظائفها ليحل مصريون محلهم فيها بحيث لا ينتهى العام الثالث أو الخامس حتى يكون كافة الضباط الموجودين فى خدمة الحكومة قد تخلوا عن مراكزهم .

و إنى شخصيا أرى أن هذا الحل جائز القبول وفى مصلحة العمل وفائدته ".

[الوثيقة رقم ٢١]

الرسالة الثالثة

من السير أوستن تشمبرلن إلى دولة ثروت باشا

تلقيت الرسالة التى تفضلتم دولتكم بإبلاغى إياها بواسطة اللورد لويد ، وإنى لسعيد أن أستخلص منها أنكم تشاطروننى الرغبة الأكيدة فى الوصول إلى اتفاق فى أقرب وقت ممكن .

فلقد أفهمتونى دولتكم صراحة فى خلال إحدى محادثاتنا الأولى فى الصيف الماضى أنكم تعتبرون إبرام اتفاق بين البلدين ، كالاتفاق الذى وضعنا صيغته فيما بعد ، عملا جليلا يرفع مَن شأن واضعه ويعلى من ذكره . وتذكرون دولتكم كذلك أننى فى أثناء زيارتكم الثانية لهذه البلاد فى العام الماضى سألتكم رأيكم الصريح فى المعاهدة التى يراد إبرامها فأجبتم بأنكم تأخذون على نفسكم العهد بأن تجعلوا كل اتفاق يمكن أن نتفق عليه أمرا ذاتيا لكم وأن تؤيدوه بقوة نفوذكم كما أيد هر شتريزمان والدكتور لوثر معاهدة لوكارنو وحملا أبناء وطنهما على قبولها . وقد أوضحت لدولتكم أن نياتى تطابق نياتكم من هذا الوجه . وبناء على هذه التأكيدات من جانب دولتكم وعلى ما اتفقنا عليه من أن النص الذى أقررناه نهائيا هو الحدّ الأقصى الذى لا يستطيع أى منا أن يتجاوزه أو ينزل دونه ، أمكننى بعد ختام المناقشات أن أكاشف زملائى بنص المعاهدة التى تفاوضنا فيها معا وأن أحصل على مصادقتهم عليها . لذلك لم أستطع أن أتبين الأسباب التى حملت دولتكم على تأخير توقيع وثيقة صرحتم منذ شهر نوفمبر الماضى بالموافقة عليها ، تأخيرا ليس من شأنه — بحسب ما أرى — تذليل الصعاب التى أعلم أنها محيطة بكم والتى كنتم ، بحسب ما يؤخذ من تصريحاتكم نفسها ، على ثقة من التغلب عليها .

على أنى لم أستطع فيما يختص ببعض المسائل أن أساير دولتكم فيما جاء بالرسالة التى بعثتم بها إلىّ من التدليل والإشارات فقد وضع الملحق ١ (أ) والملحق ٢ (ج) من المعاهدة عن مسألتى الجيش والبوليس ، واتفقنا فى لندرة اتفاقا تاما على النصوص ، ولهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى ، فلا يمكن أن تكون ثمة مسألة تفسير نصوص . ومع ذلك فرغبة فى إجابتكم إلى ما رأيتم عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك من وجوه التساهل ما لو نفذ لعدّ مخالفة للنص الذى تمت الموافقة عليه فى لوندرة . أما ما يتعلق بالجيش المصرى فحكومة حضرة صاحب الجلالة مستعدة للمناقشة فى أن تستبدل بالنظام الحالى بعثة عسكرية بريطانية ، وأما ما يتعلق بالبوليس فقد اقترحت بصدده عرض المسألة على مجلس جمعية الأمم بعد زمن قصير لا يتجاوز بعض السنوات وقد عهدت إلى اللورد لويد أن يبسط لدولتكم بإسهاب وجهة نظر حكومة حضرة صاحب الجلالة فى هاتين المسألتين .

أما المسائل الثانوية الخاصة بالامتيازات وتوزيع مياه النيل فقد اتفقنا كلانا على أن نتبادل عند اعتماد المعاهدة مذكرات بتسويتها ، ولقد صرحتم دولتكم بالموافقة على المبادئ الواردة فى المشروعات الملحقة بالمعاهدة ، فإذا كانت التفاصيل بحاجة إلى الوضع والتحديد فلا بد من مفاوضة بشأنها فى القاهرة ، كما تجب كذلك المفاوضة بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، على أنه لا يمكن فى أى حال من الأحوال أن يسرى مفعول التسويات التى ستوضع فى هذا الصدد قبل نفاذ المعاهدة نفسها أى قبل التصديق عليها . ومفاوضات من هذا القبيل لا يجوز أن يترتب عليها تأخير فى توقيع المعاهدة التى تم الاتفاق على نصها منذ ثلاثة أشهر بين دولتكم وحكومة حضرة صاحب الجلالة .

وكما سبق لى ملاحظته لا أكاد أدرك الفائدة أو الغرض من التأخير إلى ما بعد الآن ، كما أنى أعيد لفت نظر دولتكم إلى أن نشر الوثائق هنا لا يمكن تأجيله لمدة طويلة ولهذا يسرنى أن أقف فى أقرب وقت ممكن على التاريخ الذى عزمتم على توقيع المعاهدة فيه ليتيسر من جانبنا أن نشتغل بالمعدات اللازمة ، ومع هذا فإنى أرجو أن تعجلوا دولتكم بإبلاغ نص المعاهدة إلى زملائكم منعا لتأخير لا لزوم له "

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨

[الوثيقة رقم ٢٢]

كتاب

من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء إلى فخامة
اللورد لويد المندوب السامى لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر
بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨

حضرة صاحب الفخامة

أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملا برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلن فى الرسالة التى أبلغنى إياها بواسطتكم ، قد عرضت على زملائى مشروع معاهدة التحالف الذى أفضت إليه محادثاتنا فى الصيف الماضى وأحطتهم علما بالأدوار المختلفة التى مرت بها هذه المحادثات و بالمذكرات التى تبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك .

فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا .

بناء على ذلك عهد إلى زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع .

فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن وأن تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودى فى هذه المحادثات منذ بدئها .

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضا ما لقيته منكم من دلائل الود فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى ؟

الإمضاء (عبد الخالق ثروت)
رئيس مجلس الوزراء

[الوثيقة رقم ٢٣]

كتاب

من دولة ثروت باشا إلى اللورد لويد ختمت به المحادثات

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أرجوكم التفضل بإبلاغ الرسالة الآتية إلى صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن :

"تلقيت على يد صاحب الفخامة اللورد لويد الرسالة التى تفضلتم بإرسالها إلىّ فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٨ جوابا على رسالتى بتاريخ ١٨ منه وإنى أبادر إلى الإجابة عليها مكررا لسعادتكم صادق شكرى لما أسلفتم من المعاونة وأظهرتم من روح التوفيق فى محادثاتنا ومراسلاتنا .

ولقد أشرت لسعادتكم منذ بدأت هذه المحادثات — وكررت هذه الإشارة مرارا فيما بعد — إلى ما كنت أتوقعه من الصعاب فى مصر لاسيما فيما يتعلق بالمسألة العسكرية ، ولهذا استنجدت بهمتكم وميلكم إلى التوفيق لتعينونى على تقديم مشروع معاهدة إلى وطنى يكفل له الحرية فى استعمال الاستقلال ، ويذهب بكل أثر لسوء التفاهم بين القطرين ، ويوطد دعائم الصداقة بينهما ، ويفيد مصر ثقة إنجلترا بها ، ويسمح لها بأن تقدر فى استبشار وحسن تفاؤل مجئ اليوم الذى لاتأبى بريطانيا العظمى فيه الاعتماد على حلفائها المصريين الأمناء فى أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية بالقطر المصرى . وعلى هذا الوجه كانت مسألة وجود الجيوش البريطانية فى بعض جهات القطر المصرى تبدو — بقدر مايكون قد قدر لها من مخرج محتمل — أدنى للقبول وتؤذن بحل نفسها . وتتذكرون سعادتكم أنى ، تسهيلا للاتفاق بين القطرين ، طالما أعربت عن شديد رغبتى فى ألا تضمن المعاهدة غير الضمانات الأساسية ، وأن يسقط منها لذلك ماعداها من الضمانات التى ، مع أنها ليست مما لاغنى عنه لإنجلترا ، تبدو قيودا لسيادتنا ، وقد تؤثر فى مزايا الاتفاق تأثيرا سيئا أو تعدلها .

وتتذكرون سعادتكم أيضا من غير شك أن المفاوضات الحقيقية كان يجب بحسب ما كنا نراه نحن الاثنين أن تباشر فى مصر ، متى تمت الموافقة مبدئيا على المشروع منى أولا ثم من زعيم الأغلبية ورأينا معا أنه صالح لأن يكون أساسا للمفاوضات الرسمية .

نعم قد فهمت من أقوال سعادتكم فى خلال مناقشاتنا أن النتيجة التى وصلنا إليها هى قصارى ماتنزل عنه حكومة صاحب الجلالة البريطانية وإنى قد اعتبرت هذه النتيجة من ناحيتى صالحة للقبول فى مجموعها . ولكن لعلكم تتذكرون أو لعلكم علمتم من غير شك أن نصوص المشروع وضعت على أثر المناقشات التى دارت فى أثناء زيارتى الأخيرة القصيرة لمدينة لندره ، بل إن بعض هذه النصوص لم توضع فى صيغتها النهائية إلا عقب عودتى إلى القاهرة . ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات التى كنت أبديها ، فقد كان المفهوم طبعا أن يكون لها مدلول المعانى التى اتفقنا عليها ، على أنها فى الواقع تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة .

وقد لاحظت فيما بعد أن سعادتكم تميلون إلى عرض المشروع ، الذى وضع ، بحالته على زعيم الأغلبية وعلى زملائى . فلكى أتمكن فى هذه الحالة من بسط مرامى المعاهدة وحقيقة مدلولها ومن الإجابة على الأسئلة التى لاتلبث أن توجه إلىّ رأيت أنه لاغنى عن إيضاح النصوص بحيث يمتنع كل سوء تفاهم بصددها .

ولم يكن بوسعى مع الأسف أن أوافق على ما أشير إليه من ترك ما ورد فى المعاهدة من المسائل الغامضة على أن تطرح بعد التوقيع على المعاهدة لتحكيم جمعية الأمم ، فإن المادة الرابعة عشرة من المعاهدة قائمة كما ذكرته لسعادتكم فى رسالتى بتاريخ ١٨ الجارى (فبراير) على فرض إمكان حدوث صعوبات لم تكن متوقعة فى وقت وضعها ، لا الصعوبات الحالية التى يقصد بالمعاهدة تسويتها وحلها .

.ومما اغتبطت به أنى ألفيت سعادتكم لم تروا فقط أن موقفى كان له مايبرره، بل إنكم تبينتم أن ما أوردته خلال مناقشاتى مع فخامة المندوب السامى بيانا وتأييدا لما ذهبت إليه فى تفسير النصوص كان تصويرا صحيحا لما تبودل من الآراء فى لندره .

ومع هذا فقد بقيت مسألتان مهمتان لم أتلق بشأنهما البيانات الإيضاحية الملائمة وهما مسألتا الجيش والبوليس وقد أرسلت إليكم بواسطة فخامة اللورد لويد مذكرتين عنهما أذكر سعادتكم فيهما بوجهة النظر التى بسطتها فى لندرة وأقترح فى إحداهما بالنسبة لحالة لم يرد بشأنها نص فى المعاهدة حلا مستمدا من روح محادثاتنا ومراميها ، ولقد أوضحت فى الآن نفسه لفخامة اللورد لويد أنه لم يكن بوسعى قبول الحل الذى عرض عن مسألة البوليس أو قبول تأجيل حل مسألة الجيش إلى ما بعد التوقيع على المعاهدة .

ويسرنى أن أصرح بأن فخامة اللورد لويد أبلغنى عملا برسالة سعادتكم استعداده للمفاوضة فى تأليف بعثة عسكرية كالبعثات الموجودة فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما من البلاد المستقلة لتكون الإشارة إليها بديلا من نص المعاهدة الخاص بالجيش .

وعلى أى حال فإنى لم أكن حتى ذلك التاريخ أبلغت نص المشروع ، ولا نتيجة ماتبودل من الآراء منذ عودتى إلى القاهرة ، إلى زملائى ولا إلى زعيم الأغلبية إذ كنت أرى أننا لم نصل بعد إلى نتيجة حاسمة فى الموضوع .

ولست أنكر أن تبادل الآراء ظل بالنسبة للأسباب التى بسطتها فى رسالتى السابقة أكثر مما كنا نستطيع تقديره له من الوقت ، كما أنى أفهم أن سعادتكم عملا على وضع حد لهذا التأخير قد رغبتم إلى بإلحاح أن ننتقل إلى ثانى مرحلة قدرناها للمشروع ، وهى إبلاغه إلى زملائى وإلى زعيم الأغلبية ، دون انتظار لحل المسألتين اللتين عرضت لهما فى مذكرتى الأخيرتين ، مهما يكن من نتائج هذا الإبلاغ . ولما كان زعيم الأغلبية وزملائى قد أعربوا لى من ناحيتهم عن رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت منذ وضعه ، أيا كانت حالته الحاضرة ، فإنى لم أجد بدا من الرضوخ لتلك الرغبة العامة .

حقا كنت أتمنى أن أصل بالمسائل كلها إلى تمام الوضوح والنضوج وأن أصفى مسائل البوليس والجيش وتوزيع مياه النيل، ولقد كان يمكننى بهذا أن أطرح على زملائى، مشروع اتفاق، يحل جميع المسائل المعلقة مع الاحتفاظ بمسألة السودان السياسية ، ويتضمن جملة من المزايا المحسوسة ، لامشروعا يترك معلقا بعضا من المسائل التى تعيرها البلاد بحق أهمية كبيرة جدا ، ويحمل لذلك فى طياته أسباب الاحتكاك والتصادم فى المستقبل .

ولا أستطيع أن أعرب لسعادتكم عن كل ما أحسه من الأسف لفوات تلك الأمنية . على أن أسفى يخففه اقتناعى بأن الجهود التى بذلت من الجانبين فى خلال الأشهر الأخيرة قد ساعدت بالأقل على التقريب بين وجهتى نظرنا وبالتالى على تمهيد الطريق لأن يعقد بين البلدين ذلك الاتفاق الذى كان ولا يزال من أعز أمانى الأمتين" .

وآنى أشكر لكم سلفا ياصاحب الفخامة إبلاغكم رسالتى هذه إلى السير أوستن تشمبرلن وأغتنم هذه الفرصة لتجديد عهد احترامى الفائق "

القاهرة فى ٥ مارس سنة ١٩٢٨

ملحق رقم ٧

بيان عن مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩
التى أدت إلى مشروع المعاهدة
المصرية الإنجليزية

ملحق رقم ٧

بيان عن مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩
التى أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية

أبحرت من الإسكندرية فى الثالث عشر من شهر يونيه قاصـدا إنجلترا لحضور الحفلة التى رسمتها جامعة أكسفورد لتقليدى لقب دكتور فى القانون المدنى ، وكنت قد أزمعت على أى حال زيارة تلك البلاد فى صيف هـذا العـام لاستئناف الحديث فى أمور كنا قد بدأناها منـذ الشتاء واستفتاحه فى أمور أخرى كنت أرى أن آن الأوان لتحريكها وتقديمهـا خطوات محسوسة .

أما الأحاديث التى كنت أريد استئنافها فهى الخاصة بالامتيازات . وقد يذكر أن الحكومة المصرية كانت دعت إلى عقـد مؤتمر ينظر فى بعض تعديلات قضى التطور والعمل على تحقيق مظاهر السيادة الداخلية بإدخالها فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وأخصها توسيع اختصاص هذه المحاكم توسيعا جزئيا ليشمل بعض الجنايات والجنح التى كثرت الشكوى من بقائها خاضعة للقضاء القنصلى أو مست الحاجة لإدخالهـا فى سلطان القضاء المحلى .وقد سكنت المفاوضات بشأن هذا المؤتمر زمنا، فلما وليت وزارتى الحكم أعادت تذكير الدول بهذه المسألة ولم يمض زمن طويل حتى وردت أجوبة معظم الدول متضمنة ملاحظاتها . ولـما كان أهم تلك الملاحظات متعلقـا بإعادة النظر فى نظم التحقيق الجنائية ونظـام السجون والنيابة العمومية ، كان من الطبيعى أن ينتقل الموضوع من نقل بعض الاختصاص الجنـائى للمحاكم القنصلية إلى نقله كله . ذلك أن البحث فى هـذه النظم لايقتصر أثره على بعض الجنايات والجنح دون البعض الآخر . والواقع أن تعديلهـا على وجه يحدث الاطمئنان لكفاية القضاء المختلط يسقط كل اعتراض على تعميم الاختصاص الجنائى لذلك القضاء بحيث يشمل الجنايات والجنح جميعا .

وكانت أعمـال اللجنة التى شكلت للبحث فى تعديل النظم المذكورة قد تقدمت قبيل سفرى شوطا بعيدا ، وكان ما يقدر لها من التوفيق فى الوصول إلى نتائج مرضية بحيث يبعث فى النفس ثقة بإمكان نقـل مسألة توسيع الاختصاص من طور التوسيع الجزئى إلى طور التوسيع الكامل من الوجهة الفنية أو القانونية ، فلم يبق إلا العمل على تحقيق هـذه الغاية من الوجهة السياسية وهو ما كنت أبغى الوصول إليه بمحادثاتى مع وزارة الخـارجية البريطانية .

كذلك جرت أحاديث بيننا وبين وزارة الخارجية البريطانيـة فى أمر الضرائب التى تنوى الحكومة المصرية فرضها على الأجانب . ومع شديد حرص الوزارة على أن تجعل الحديث فى هذا الشأن حديثا فى مبدأ سلطة الحكومة المصرية وحقها غير متنازعة ولا منازعة فى إخضاع الأجانب لكل ما يفرض على أهل البلاد من الضرائب ، فقد قضت ضرورات المفـاوضة بالبحث فى ضرائب معينة مع الاحتفاظ بمسألة المبدأ . وكان لمعالى وزير الخارجية فى هذا الصدد مجهودات مباركة أثناء زيارته لوندره فى شهر أبريل سنة ١٩٢٩ جعلتنى عظيم التفاؤل بحسن النتيجة . وقد كان من أغراض زيارتى تأييد مجهودات زميلى وتأكيد آثارها إذ كنا بإزاء حكومة جديدة لم تشترك فى الأحاديث السابقة .

أما الشؤون التى كنت أقصد إلى فتح الحديث فيها لأول مرة فهى اثنان : دخول مصر فى عصبة الأمم ، والسودان .

وقد كان دخول مصر فى عصبة الأمم من أولى المسائل فى برنامج الوزارات التى تعاقبت منذ أعلن استقلال البلاد . غير أن عمل بعضها فى هذا السبيل لم يزد على مجرد الذكر فى خطاب العرش . وفى وقت من الأوقات أريد جس نبض دار المندوب السامى لتعرف الطريقة التى تلق بها الحكومة البريطانية مثل ذلك الطلب إذا تقدم من مصر . فكان الجواب على ذلك أن الحكومة البريطانية لا يسعها إلا أن تكرر لمصر ما سبق لها إعلانه إلى سكرتارية عصبة الأمم عند ما أبلغت فى سنة ١٩٢٤ بعض الدول ، ومن بينها مصر ، الاتفاق الدولى الخاص بتسوية المشاكل الدولية للانضمام إليه . وقد كان هذا الإعلان شبه تحذير حتى لا تعتبر المسائل المعلقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسائل التى يجوز أن تعالج أو أن تسرى بالطريقة التى قررها الاتفاق الدولى المذكور .

ولقد يظهر أن مسألة دخول مصر فى العصبة لم تتقدم بعد ذلك كثيرا . على أنى كنت أرى أن من مصلحة مصر أن تدفع بها إلى قدر من التحقيق العملى وإن لم ينل مصر كل ما تطلبه فى هذا السبيل .

كذلك كنت أرى أن الوقت قد آن ، خصوصا بعد أن وضع الاتفاق الخاص بالنيـل ، لأن يعاد النظر فيما بقى من آثار الإنذار البريطانى متعلقا بالسودان للرجوع فيها إلى ما كان عليه الحـال قبل سنة ١٩٢٤

تلك كانت أغراضى من زيارة لوندره ومقابلة رجال السياسة البريطانيين ، فهى لاتمتد إلى تسويه عامة للمسألة المصرية ولكنها ترمى ، على أساس تجزئه المسائل المصرية ، إلى تسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الإصلاحى من جانب ، وإلى العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرته مصر فى أمر السودان ، وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية .

لم يقف بى عند هذه الأغراض ولم يحل دون تعديها إلى تسوية المسألة المصرية برمتها ضعف رغبة فى الوصول إلى تلك التسوية ، أو شك فى فضل التسوية العامة على التسويات الجزئية ، أو تردد ، أو تهيب لتلك العقدة التى أعيا حلها كبار رجال مصر وبريطانيا ، إذ كنت أعتقد أن صعوبات الحل ليست جوهرية ، وإنما هى نسبية ترجع إلى الظروف التى قامت فيها المحاولات المختلفة لالتماس ذلك الحل ، وأن الظروف قـد تواتى فى أى وقت فيسهل ما كان صعبا ويعود ميسورا ماظهر فى حين من الأحيان عسيرا .

وإنما حبب لى الاجتزاء بهذه الأغراض أنها كانت تتصل فى أسبابها ومقدماتها بالسياسة التى انتهجتها الوزارة منذ عام . وكان لى بحق أن أعتقد أن تلك السياسة بمـا نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة

وأعادته الحكومة من أسباب الثقة والهيبة وما كشفت عنه من آفاق جديدة فى تطور مصر ورقيها ؛ توجب علىّ أن أعمل فى رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها وأصل بها إلى أقصى مداها وأبعد نتائجها . كذلك كان لى أن أعتقد أن نجاح تلك السياسة يسهل على مهمتى تسهيلا كبيرا .

وقف بى أيضا عند حد هذه الأغراض المعينة أن الحكم فى بريطانيا انتقل منذ أوائل شهر يونيه من أيدى حزب المحافظين إلى أيدى حزب العمال وأنى قدرت أن الحكومة الجديدة نظرا لضرورة اعتمادها على معونة أحد الحزبين الآخرين قد تحرج من أن تجعل المسألة المصرية من أولى ما تعالج من المسائل وأن تستن فيها طريقا يختلف عما استنه الحزبان الآخران فى ماضى حكمهما .

اتصلت إذن بذوى الشأن فى هذه المسائل وبذلت فى تذليل صعوباتها وتأكيد نجاح مساعىّ فيها كل ما استطعت من إقناع وقوة ، ولكنى شعرت بأن الخطوات التى أتقدمها فى هذا السبيل دون الجهد الذى أبذله والغاية التى أترسمها والنجاح الذى يحق لى بقوة مركز الحكومة المصرية فى تلك المسائل المختلفة أن أطمع فيه . ولم ألبث أن تبينت أن مجهوداتى تكون أكثر إنتاجا وأعظم توفيقا لو عالجت المسألة المصرية بالجملة لا بالتفاريق .

وليس من شك فى أنه إذا تحققت الثقة بأن سيسود علاقات ما بين البلدين جو من الوئام والصفاء وأن سينفتح لهما عهد جديد يقوم على الصداقة وحسن التفاهم يكون كل من الجانبين أكثر استعدادا للتساهل فى المسائل الثانوية والتفاصيل مما يعوق فى أغلب الأحيان الوصول إلى تفاهم صحيح .

سئلت إذن عما إذا كنت أشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها فكان جوابى بطبيعة الحال إيجابا . تطلب إلىّ أن أحدد ما تريده الأمة المصرية لينظر فيما إذا كان من الممكن أن يتسع له صدر الحكومة البريطانية ، وألفت نظرى إلى أن المشروع الذى تمخضت عنه المفاوضات بين المغفور له ثروت باشا وبين السير أوستن تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ اعتبر أقصى ما ترضاه الحكومة البريطانية وإلى أنه لا مندوحة من اتخاذه أساسا لحديث ، إذ كان ثمرة أبحاث مستفيضة وجهود صادقة من الجانبين فى سبيل تقريب وجهتى النظر المصرية والبريطانية ، على أن أبين ما آخذه عليه وننظر معا فيما إذا كان ثمة سبيل لتحقيق الاتفاق بين البلدين .

ذهبت إذن أصور ما تريده الأمة المصرية وما تفهمه من استقلال لا يختلط بالحماية أو بالوصاية أو بأى وجه من وجوه التبعية وأتعقب ما فى مشروع سنة ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية . وقد أستطيع أن أجمل تلك الملاحظات — إن كانت مما يجوز فيه الإجمال — بأن المشروع يترك احتلال البلاد قائما وأنه لا يمكن فى يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له صورة إلا إذا اقترن بزوال الاحتلال ، وأن المشروع بوصف أنه محالفة لا يحقق على وجه كامل تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف .

طلبت إذن فيما طلبت أن تستعيد الحكومة المصرية حريتها بالنسبة للأجانب فلا يشاركها أحد فى هذا الشأن باسم حماية الأجانب والمسئولية عن أرواحهم وأموالهم وأن تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح العصر وحالة مصر الحاضرة وأن تلغى الإدارة الأوربية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية فى جملتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانيين فى الجيش ، ولا يبقى المستشاران إلا بمقدار حاجة الحكومة المصرية إلى مشورتهما فيما تعتزمه من مشروعات الإصلاح الواسعة النطاق ويكون لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة ويراعى فى اختيارهما وتعيينهما أنهما موظفان مصريان .

أما السودان فقد طلبت أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا . وعلى ذلك يعود إليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٤ ويجب أن تنقطع التدابير والإجراءات التى ترمى إلى التضييق على المصريين فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن الرعايا البريطانيين . وقرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضات فى مسألته فى الوقت الذى تراه ملائما .

بعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هذه المسائل وفى تأمين المواصلات الإمبراطورية وتنظيم المحالفة بين البلدين ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية مشروعا يضمن جملة ما اتفقنا عليه فى هذه الشؤون جميعا . وكان الرأى عندى أن تضمن المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة وأن يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفوضين تصدر تارة عن الجانب المصرى وطورا عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الكتاب .

ولقد حرصت كل الحرص على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب إذا لم تكشف عن نجاح أو اتفاق . فاشترطت ألا يمس مصر أذى أو تضييق إذا تبين لى أن المحادثات لم تثمر اتفاقا مرضيا فرفضته أو إذا رضيت الاتفاق وعرضته على البلاد فرفضته أو لم تقره .

سلمتنى وزارة الخارجية فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٩ المشروع الذى وضعته بناء على محادثاتنا ، وهذا المشروع ملحق بهذا البيان ومشار إليه بمشروع (ا) ، فتوفرت مع سعادة عبد الحميد بدوى باشا على دراسته لنتبين مطابقة المشروع المكتوب للاتفاق الشفوى ولنرى ما إذا كانت الأمانى القومية حققت فيه على وجه مرضى . وبدأت بعد ذلك أحاديث جديدة على أساس النص المكتوب انتهت إلى المشروع المعدل وهو ملحق بهذا البيان ومشار إليه بمشروع (ب) ، والمقابلة بين النصين تدل بذاتها على وجوه التعديل وما اتخذ من وسائل التدليل على صحته . على أنى لا أرى بأسا من بيان ذلك على وجه الإجمال :

مشروع المعاهدة

فقرة أولى من ديباجة مشروع (ا)

لوحظ على هذه الفقرة أنه يفهم منها أن ثمة التزامات دولية توجب التعاون بين الدول ، والواقع أن ليس شىء من ذلك وأنه إذا أريد التعاون فإن محله هو تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحفظ سلام العالم . وقد طلب تعديل هذه الفقرة بما يتفق مع هذا المعنى الأخير .

فقرة ثالثة من الديباجة

إنه و إن يكن مفهوم الاتفاق بيننا ألا يبقى أى أثر لإنذار سنة ١٩٢٤ ، فمن غير المرغوب فيه أن يشار فى المعاهدة إلى ذلك الإنذار لما تنطوى عليه هذه الإشارة من الذكريات المؤلمة . خصوصا وأن كل ما نشأ عن الإنذار من الخلافات والمشاكل بين البلدين يدخل فى عموم المسائل المعلقة التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢

لذلك كله يحسن أن تحذف هذه الفقرة .

فقرة رابعة من الديباجة

أخذ على هذه الفقرة أنها تشير إلى " مهمة مشتركة بين الدولتين لحفظ السلام وضمان سلامة أراضى بلديهما واستقلالها " .

فإنه إذا كان من الواجب أن تصاغ الحقوق والتكاليف فى المعاهدة على أساس التبادل فإن صيغة يستفاد منها أن مصر تضمن سلامة بريطانيا العظمى واستقلالها لايمكن إلا أن تكون نابية على السمع غريبة المعنى مريبته . وقد تنصرف فى نفس من يقرؤها أو يسمعها إلى أنها ضرب من ضروب التعمية تجثم الحماية من وراء أستارها . لاسيما وأن الفقرة تتضمن إشارة إلى مهمة مشتركة بين البلدين ، مع أن الاشتراك لايتصور ابتداء وقبل المحالفة بالنسبة لإنجلترا، ولايتصور كذلك بالنسبة لمصر، إلا أن يكون فرعا عن حماية تجعل المحافظة على سلامة الأراضى المصرية واستقلالها أمرا مشتركا بين مصر و بريطانيا .

لذلك كله وجب أن تحذف كل إشارة إلى مهمة مشتركة كما وجب تغيير التعبير الخاص بضمان سلامة الأراضى والاستقلال بآخر أكثر ملاءمة وأصلح لأن يكون أمرا تشترك فيه إنجلترا ومصر على السواء . وقد اتفق على أن يكون ذلك التعبير الجديد هو الدفاع عن أراضى البلدين .

المادة الأولى

أخذ على هذه المادة أنها تزيد لامحل له . فقد ورد مثل عبارتها فى الديباجة . ثم إن حل المسائل يخلص من الأحكام التى اتخذت أساسا للتسوية بأكثر مما يخلص من مثل هذا التأكيد الشكلى . وقد سبقت الإشارة إلى الاعتراض على إعادة ذكرى إنذار سنة ١٩٢٤ فى المعاهدة .

لذلك وجب أن تحذف المادة أصلا وأن يحل محلها كمادة أولى ، بعد تعديل طفيف ، الجزء الأخير من المادة الثانية ، وهو إعلان زوال الاحتلال ، باعتبار أن ذلك الإعلان هو الطابع الظاهر المميز للمعاهدة . أما التعديل فهو حذف عبارة "الموجود حتى الآن" فى وصف الاحتلال . فإن هذا الوصف قد يفهم منه من طرف خفى أن بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة ضرب جديد من الاحتلال أو احتلال غير الاحتلال المعروف . ومن أجل ذلك اقترح أن تضاف إلى المادة الثامنة الخاصة بالإذن لتلك القوات بالمرابطة فى منطقة القناة تلك العبارة الواردة فى مشروع ملنر ومشروع الوفد لسنة ١٩٢٠ الدالة على أن بقاء تلك القوات لا يعد احتلالا ولا يمس سيادة البلاد وذلك مبالغة فى نفى كل شبهة ، مما سيأتى الكلام عليه بصدد تلك المادة .

المادة الثانية

اقترح تغيير صيغة الجزء الأول من هذه المادة على نحو ما يرى فى صيغة المادة الثانية من مشروع (ب) اتقاء لشبهة أن مصر تعترف بأن بين بريطانيا ومصر علاقات خاصة من نوع الحماية كانت قائمة قبل المحالفة وجاءت هذه بديلا منها .

وقد سبق الكلام عن الجزء الثانى بصدد الكلام عن المادة الأولى .

المادة الثالثة

اقترح أن تنزع هذه المادة أصلا من المعاهدة . فإن الواقع فى أمر دخول مصر عصبة الأمم أنه ليس جزءا من التسوية التى يراد وضعها بين البلدين وأنه مستقل عنها وتحقيق لأمنية قديمة لم تزل حكومات مصر المتعاقبة منذ إعلان استقلالها ترجو تحقيقها . وإذا كان ثمة ارتباط بينه وبين تسوية مرضية بين البلدين فهو أن عدم التوفيق إلى تلك التسوية كان حتى الآن حائلا دون إخراج الأمنية المذكورة إلى حيز التحقيق الفعلى . فالارتباط تاريخى ليس بينه وبين أجزاء التسوية علاقة مباشرة .

ثم إن المادة بوضعها وصيغتها أشبه ما تكون بفرض يفرض على مصر وشرط يؤخذ عليها كما لو كانت كارهة للدخول ، وقد تلقى فى روع القارئ أن مصر تدخل العصبة لتكون من أتباع بريطانيا وحاشيتها فيها .

على أن مصر تحرص كل الحرص على الحصول على تعضيد بريطانيا العظمى لها فى دخول العصبة فليس ما يمنع إذن من أن يكون طلب التعضيد وقبوله موضوع كتابين يتبادلان بين الحكومتين ملحقين بالمعاهدة .

ولقد أفاض الجانب البريطانى فى استحسان تضمين المعاهدة أمر عزم مصر على طلب الاندماج فى عصبة الأمم لما فى ذلك من إرضاء النزعة الدولية المحببة الآن ومن إكرام العصبة واحترامها . وذكر فضلا عن ذلك أن المعاهدة تشير فى أكثر من مكان إلى الواجبات المترتبة على ميثاق العصبة أو إلى أحكام ذلك الميثاق وأنه يحسن لإعطاء تلك الإشارات حق معناها وكامل مفهومها أن يكون فى صدر المعاهدة إعلان عزم الحكومة المصرية فى هذا الشأن .

اتفق إذن على أن تضمن المادة فى المعاهدة غير أنه قبل أن تعدل على وجه يرضى كرامة مصر ويدل على أن دخول مصر العصبة تحقيق لأمل قديم لها وعلى أن ذكر ذلك من جانب مصر جاء على سبيل الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعهد بالتعضيد .

المادة الرابعة

هذه المادة توجب تبادل الرأى لتسوية المسائل الخلافية بالطرق السلمية فمفهومها أن التبادل لا يكون إلا حين يبلغ الخلاف حد الخطر على صفاء العلاقات ، ولكنها صيغت فى شيء من الإبهام قد يسمح بالقول بأن تبادل الرأى يكون فى كل مسألة تقوم مع دولة أجنبية ومنذ يبدأ اختلاف الرأى

أى منذ تنشأ المسألة. ومنشأ الإبهام أن شرط التبادل جعل أن تكون المسألة تفضى إلى الحرب إذا لم تحل . وكم من المسائل الخارجية حتى الصغير منها لاينطبق عليه هذا الوصف. ولقد يكفى أن تشتبك بمسألة أيا كانت اعتبارات كرامة أو شرف قومى لتصبح فى المقام الأول من الخلافات. ولما كان مثل ذلك الاشتباك مألوفا خصوصا فى بلاد الشرق التى عاشت طويلا ترسف فى أغلال الامتيازات وكان ذلك الاشتباك على أى حال جائز التقدير فى أى زمان ومكان ، فإن تعريف شرط التبادل يوشك أن يشمل كل ما تتناوله العلاقات الخارجية لمصر .

وقوينا الاعتراض على صيغة المشروع بأن الحكم الذى أتت به المادة ينفذ على بريطانيا كما ينفذ على مصر بحكم قبول مبدأ تكافؤ الحقوق والتكاليف فيجب لذلك أن يكون متصور التطبيق لمصلحة مصر على الوجه الذى ينطبق به عليها .

لذلك كله اقترح أن يكون مناط شرط التبادل تحقق الحالة التى يوجد معها خطر قطع العلاقات لا احتمالا تقديريا يكاد لا يتخلف فى المشاكل الدولية . واختيرت للدلالة على هذه الحالة الصيغة التى جاء ذكرها فى المادة الثانية عشرة من ميثاق عصبة الأمم والتى رتبت عليها الواجبات الدولية الخاصة بحفظ السلام ومنع أسباب الحرب .

المادة الخامسة

تختلف هذه المادة عن مثيلاتها فى المشروعات السابقة فى أنها ترتب لبريطانيا العظمى وعليها بقدر ما ترتب لمصر وعليها من الحقوق والتكاليف . وهو خلاف له خطره . ثم إنها قصرت ما يمتنع عن كل حليف عقده من المعاهدات المضرة بمصالح الحليف الآخر على المعاهدات السياسية . وهى صيغة أعم وآكد فى حرية العمل من الإشارة إلى حرية مصر فى خصوص المعاهدات التجارية .

المادة السادسة

أخذ على هذه المادة أنها تكلف مصر الاعتراف بأنها وحدها المسئولة عن أرواح الأجانب وأموالهم ، وهو أمر لم تزل تلح فى المطالبة به وتنكر أن يكون الحال فيه على غير ماقضت به المادة . وإذا كان أحد جديراً بأن ينفرد بهذا الاعتراف فهو الذى سيتحول حاله بهذا الحكم و يطرح عن كاهله ما كان قد تطوع فى احتماله .

كذلك أخذ على جزئها الأخير أن الأصل فى حماية أرواح الأجانب وأموالهم أنها جزء غير منفصل من حماية أرواح وأموال السكان قاطبة . بل الحق أن حماية الأرواح والأموال ليست إلا حكم البلاد حكما عادلا منظما . وهو شأن كل بلد يزعم لنفسه حق المشاركة فى الحياة الدولية و يعتد لنفسه بمثل ما لمصر من العدة . فليس لهذه المادة مفهوم غير أن الأمر رد إلى نصابه الطبيعى ودخلت حماية الأجانب فى عموم ما فى ذمة الحكومة المصرية وعنقها من حماية سكان البلاد . إذن يكون الكلام فى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق تنفيذ تعهدات مصر فى هذا الصدد إخراجا للمسألة عن وضعها الحقيقى ، فضلا عن أنه يخشى تأويله على أنه يحمل سبيلا للتداخل فى الإدارة المصرية فى سكونها وحركتها كلما عن لبريطانيا رأى فيما يجب اتخاذه من التدابير لحماية أرواح الأجانب وأموالهم لا تكون الحكومة المصرية قائلة به أو عاملة عليه .

لذلك حذفت الإشارة إلى التدابير اللازمة فأصبحت الجملة تكريراً بصورة أخرى للمعنى المستفاد من الشق الأول من المادة ومجرد تأكيد وقطع عهد بأن سيجرى حكم البلاد بطريقة عادلة منتظمة .

المادة السابعة

لم يكن بد فى مخالفة من فرض حالة الحرب ولكن هذه الحالة لم تفرض فى هذه المادة إلا محوطة بالإشارة إلى المادة الرابعة من جانب و إلى المادة الرابعة عشرة من جانب آخر أى أنها فرضت حربا نشبت فى حدود الالتزام الذى أخذته الدول على نفسها بنبذ الحرب كأداة للسياسة القومية ولم يفلح فى تجنبها كل ما قامت به الدولتان من تبادل الرأى وكل ما كفله ميثاق جمعية الأمم من الوسائل الناجعة .

لم يكن كذلك بد ، مع أساس التكافؤ فى الحقوق والواجبات ، من أن يبادر كل حليف بنجدة حليفه . على أن اختلاف ما بين البلدين من الوسائل والموقع دعا إلى شئ من التخصيص فى وصف تلك النجدة . فهى بالنسبة لمصر أوسع من جانب وأضيق من جانب آخر مما يدين به الحليف عادة لحليفه . هى أوسع إذ تتعهد مصر ، فى حالة ما إذا لم تكن الحرب نشبت فعلا بل كانت توشك أن تنشب فقط (حالة خطر الحرب) ، بأن تبذل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية . وهى أضيق لأن التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية هى أخص ما يطلب من مصر سواء فى حالة الحرب أو فى حالة خطر الحرب . ليست النجدة فى خارج الأراضى المصرية ممتنعة أصلا وما كانت لتكون كذلك مع اعتماد التكافؤ فى الحقوق والواجبات أساسا للمحالفة ولكنها لا تكون بحسب نص المادة إلا على سبيل الندرة والاستثناء . ثم إنه إذا طلبت مثل تلك النجدة من مصر فهى لا تطلب على سبيل الأمر والتحكم كما يكون الحال بين التابع والمتبوع و إنما تطلب من حليف حرىقيس ما يطلب منه بمعيار ملابساته الخاصة من ممكنات وضرورات و يوقن أن ما يقدمه من نجدة سيقرب أسباب انتصار فيه الخير الكبير لنفسه ولحليفه .

ذلك هو روح المادة والمفهوم الذى قبلت على أساسه . فليس فتح البلاد وغزوها بالذى يوجب على مصر أى التزام قانونى بحكم المعاهدة ، إذ كان منافيا لميثاق نبذ الحرب ، ولا قمع الفتن بالذى تحتمل معه النجدة ، إذ كان لا يوصف فى العرف الدولى بأنه حرب .

وقد رؤى أن تفصل الفقرة الأخيرة من المادة الخاصة بالمدربين العسكريين لتكون مادة مستقلة لعدم اتصالها مباشرة بما سبقها . (راجع مادة ٨ من المشروع (ب) . كما رؤى تغيير التعليل الذى بنى عليه التعهد فبدلا من أن

يكون احتمال التعاون الفعال بين الجيشين أصبح استحسان الوحدة فى التدريب والأساليب . وذلك لتجنب إثارة الشبهة فى نشاط الاستعدادات الحربية كما هو مفهوم صيغة هذه الفقرة وعلى الخصوص لجعل العلة أكثر ملاءمة وتناسبا مع قدر المعلول وأصح سببية . فإن التعاون وهو أمر تقضى به المعاهدة فى ظروف معينة لا يصلح سببا لنتيجة مرهونة باختيار مصر كما هو الشأن فى الالتجاء إلى معلمين أجانب و إنما يصلح السبب إذا كان استحسانا واستحبابا .

المادة الثامنة

اقترح تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود بالحماية هو قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، وذلك لدفع زعم ألفناه من بعض المعتمدين البريطانيين من أن مصر جميعها طريق أساسى للمواصلات البريطانية و بذلك ينتفى أن يكون للقوات المرابطة فى منطقة القناة أى شأن أو أى غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر . وتكون العبارة الأخيرة من المادة بحسب مشروع (ب) وهى الخاصة بإنكار صفة الاحتلال على القوات المذكورة قد اكتسبت قوة معنى وصدق دلالة مضاعفين .

كذلك طلبت إضافة عبارة "فى الأماكن التى يتفق عليها بعد" بعد عبارة "الأراضى المصرية" لكى لا يتبادر للذهن أن الجانب الشرق من القطر أصبح خالصا لتلك القوات وليتبين أن حدود مكان مرابطة القوات وامتداده محل اتفاق ، أجل باعتباره من الاتفاقات التفصيلية اكتفاء ببيان الموقع العام لمرابطة القوات ، وأوثر تحديد ذلك الموقع بخط الطول ، وهو يقع أبعد إلى جانب الشرق من التل الكبير .

المادة التاسعة

اعترض على الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأنها تضيق ما وسعته الفقرة الأولى ، وأنها على أى حال شرح وتفصيل لايجوز أن تكون المعاهدة محلاله . ولذلك استقر الرأى على حذفه من هذه المادة ورؤى أن يتبادل بين الحكومتين كتابان يكونان أكثر دلالة على ما تحتفظ الحكومة المصرية لنفسها من حرية .

المادة العاشرة

أخذ على الفقرة الأولى أن مصر ما بها أن تعترف بأمر يح صوتها بالنداء به ، وأن الاعتراف يجب أن يصدر ممن كانوا حتى الآن متمسكين بالامتيازات لا يقبلون فيها تبديلا أو تعديلا .

أما الفقرة الأخيرة فقد تساءلنا ماذا يكون مرمى التعهد الوارد بها وأشرنا إلى أن تضمين هذا التعهد فى المعاهدة يجعل مادة التحكيم (١٤) منصبة عليه ، وزدنا أنه بمقتضى التعهد وعملا به يصبح لمصر أن تضع ما تشاء من التشريعات وتطبقها على الأجانب . فإذا رأت بريطانيا فى شىء من تلك التشريعات إجحافا بالأجانب أو تنافيا مع المبادئ العامة للتشريع عند الدول ذوات الامتيازات وخالفتها مصر فى الرأى ، حل الخلاف بطريق التحكيم .

وهذا الوضع يشبه من بعض الوجوه ما كان قد اقترحه مشروع ملنر من إعطاء الممثل البريطانى حق المعارضة (Veto) فيما يطبق على الأجانب من التشريعات ، على أنه يفضل الاقتراح القديم فى أنه بدلا من أن يكون حقا فرديا للممثل البريطانى يصبح الخلاف بين الدولتين محل تحكيم على يد هيئة دولية .

وقد أبدينا أننا لا نرى مانعا من قبول هذه الصورة الجديدة فى ضمان حقوق الأجانب ، لاسيما وأننا لا نرى فرقا بينها و بين الضمانات التى وردت فى مشروع الاتفاق الدولى الذى وضعته عصبة الأمم والذى رسم القواعد العامة لمعاملة الأجانب وجعل التحكيم طريق حل الخلافات بين الدول فى تنفيذ تلك القواعد .

و يكاد يكون الفرق الوحيد بين حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من مشروع المعاهدة و بين مشروع الاتفاق الدولى المتقدم ذكره ، أن طلب التحكيم فى الحالة الأولى خاص بإنجلترا وفى الحالة الثانية مشاع بين جميع الدول الموقعة على الاتفاق . على أن هذا الفرق أيضا لا يلبث أن يزول يوم توقع مصر ذلك الاتفاق فيصبح حق طلب التحكيم عاما بعد أن كان خاصا وتصبح حالة مصر حالة الدول الأخرى و يحل محل الامتيازات نظام تحكيم فيه الأمان الكافى لمصالح الأجانب ومرافقهم .

على هذا الوجه من تأويل الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة لا يكون ثمة محل لترك سلطة للمحاكم المختلطة فى التصديق على أى تشريع مالى أو غيره كما جاءت الإشارة إلى ذلك فى مشروع الكتابين اللذين يتبادلان بشأن الامتيازات بحسب مشروع (ا) ، إذ لا يجوز الجمع بين تعهد يحميه التحكيم أمام هيئة دولية و بين تصديق تتولاه المحاكم المختلطة باعتبارها ممثلة للدول ، فإن أحد الاثنين يجب أن يغنى عن الآخر . فحيث يكون تصديق لا يجوز أن يصبح التشريع المصدق عليه محل احتكام بعد ذلك . وحيث يجوز الاحتكام إلى هيئة دولية لا يكون محل لأن تتداخل المحاكم المختلطة فى الأمر .

على أنه بعد بسط الأمر على هذا الوجه لم تستطع الحكومة البريطانية أن ترى الظرف الحاضر ملائما لترك الطريقة المتبعة من تصديق المحاكم المختلطة على التشريعات ، ولذلك لم تجد بدا من إسقاط الإشارة إلى التعهد فى صلب المعاهدة ونقل عباراته إلى الكتب التى تتبادل بشأن الامتيازات لا على أنها بيان تعهد من جانب مصر و إنما على أنها تحديد لمهمة المحاكم المختلطة التى تتسع من جانب لتشمل التشريعات المالية وتضيق من جانب آخر فتكون مجرد استيثاق من أن التشريع المالى لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب ومن أن التشريعات الأخرى لا تتنافى مع "المبادئ المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب" (وهى المبادئ التى يقوم عليها مشروع الاتفاق الدولى الذى سبقت الإشارة إليه) . وقد اقترحت هذه الصيغة بدلا من صيغة "مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات" إذ لم يكن لهذه الصيغة الأخيرة معنى ظاهر أو محدد . وعلى ذلك لا يكون للمحاكم المختلطة تداخل — كما تحاول الآن فى بعض الظروف — فى موضوع التشريع ومناسبته . وتصبح الحكومة وهى وحدها المسئولة عن حكم البلاد حرة فى تكييف نظمها التشريعية والمالية على الوجه الذى تراه أجدر بالمسئوليات التى تضطلع بها .

المادة الحادية عشرة

أخذ على هذه المادة أنها تشير إلى علاقات خاصة بين الطرفين وأنها لذلك قد تثير الشبهة فى أن مقصود الإشارة علاقة من نوع الحماية مع أن الحكم الوارد فيها لايتعلق إلا بأمر من أمور المجاملة والكرامة بين حليفين ترتب على المحالفة نفسها وعلى الصداقة بين البلدين ، لذلك وجب أن تصدر المادة بنفس العلة التى صدرت بها المادة التاسعة من هذا المشروع .

ثم إن إيجاب تقديم السفير البريطانى على غيره من ممثلى الدول الأجنبية إذا كان هذا التقديم لا يتفق مع قواعد البروتوكول المتواضع عليها لا يمكن أن يقبل من هؤلاء الممثلين ،على خلاف القواعد التى رتبها مؤتمر فينا لأسبقية الممثلين ،إلا على تقدير أن مصر فى مركز يختلف عن مركز البلاد المستقلة التى تنفذ فيها القواعد المتقدم ذكرها بلا بحث أو تعديل . وهو مالا تريده مصر أو ترضاه . على أن مصر لا تكره أن يكون لممثل حليفتها العظيمة أكبر قسط من الكرامة والتقدم وهى لذلك لا ترى بأسا من أن تختصه بأكبر مرتبة دبلوماسية . ومظهر ذلك الاختصاص أنها لا تقبل من الدول الأخرى ان يمثلها سفير على أن تقبل مرتبة السفير لممثل حليفتها .ذلك أن مراتب الممثلين أمر يتفق عليه بين الدولة التى ترسلهم والدولة التى يرسلون إليها وأن لمصر تمام الحرية فى أن تكتفى بوزراء مفوضين لتمثيل الدول الأجنبية عندها . بهذا يصبح الحكم خاليا من كل شذوذ أو استثناء ومجرد أثر لمجاملة حليف وحفاوته بحليفه و يكون للممثل البريطانى حق التقدم على غيره من ممثلى الدول وفقا لقواعد البروتوكول المعمول بها لا خروجا عليها . ولمصر فى هذا الصدد أسوة حسنة بسويسرا .

كذلك أخذ على هذه المادة أنها لا تقرر التكافؤ بين البلدين فى أمر التمثيل فى حين أن هذا الشأن أظهر ما يجب أن يكون فيه التكافؤ . وعملا بالحكم المتقدم ذكره يكون لمصر لدى بلاط سانت جيمس سفير (وهو الآخر يتقدم على ممثلى الدول الذين يكونون من درجة وزير مفوض) .

المادة الثانية عشرة

أنكرنا أن تضمن هذه البلاد التى تقرر التسوية الوقتية لمسألة السودان أى وصف جديد أو محدث لمركز الطرفين وذلك اكتفاء بحكم اتفاقات سنة ١٨٩٩ التى استقر الرأى على العودة إليها . فوجب لذلك أن تحذف كلمة (Condominium) كذلك رؤى أن تصدر المادة باحتفاظ مصر بحقها فى المفاوضة بشأن السودان تنويها بأهمية ذلك الحق . واتفق فضلا عن ذلك على أن العودة للعمل بأحكام اتفاقات سنة ١٨٩٩ يترتب عليه عودة الجيش المصرى إلى السودان ،كما يترتب عليه أن يظل الحاكم العام متوليا للسلطات التى فوضتها له الدولتان بالاتفاقات المتقدم ذكرها .

ولما كانت هذه السلطات لاتشمل إلا التشريع للبلاد و إجراء الحكم فيها ، فقد أثيرت مسألة تمثيل السودان فى المؤتمرات المختلفة وانضمامه إلى المعاهدات إذ كانت هذه السلطة لاتدخل فى نطاق السلطات التى قررتها اتفاقات سنة ١٨٩٩ للحاكم العام . و بعد مناقشات طويلة انتهى الرأى إلى ما تضمنه الكتابان المتبادلان فى هذا الشأن . وهو مظهر جديد واضح لمركز الحكومة المصرية فى السودان كان يوشك أن يعفى عليه العرف الذى جرى فى السنين الأخيرة .

واستطرق البحث إلى التشريعات والإجراءات التى جعلت المصريين فى حكم الأغراب عن السودان وإلى ماتضمنته تلك التدابير المختلفة من وجوه التضييق حتى ظن المصريون الظنون بمرامى الحكومة الإنجليزية فى السودان. وتم التفاهم على أن العودة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ومراعاة الدقة فى تنفيذها كفيل بأن يرد الأمر إلى نصابه الطبيعى وهو بلا شك كذلك خصوصا إذا ذكر أن إدماج الإشارة إلى اتفاقات سنة ١٨٩٩ فى صلب المعاهدة التى يضمن أحكامها التحكيم يجعل لأحكام تلك الاتفاقات قوة لم تكن لها من قبل .

وأخيرا أثيرت مسألة ديون مصر على السودان واتفق فيها على مبدأ التسوية وعلى مقدماتها من البحث والاستقصاء .

المادة الخامسة عشرة

أخذت على هذه المادة مآخذ من حيث الصياغة القانونية كما أخذ عليها أن تفتح الطريق لأن تطلب بريطانيا العظمى تعديل أحكام المعاهدة لمصلحتها دون مصلحة مصر مع أن ذلك الاحتمال يجب أن يكون منقطعا. ولذلك وجب ن تعدل لينتفى مثل ذلك الاحتمال .

المذكرات

١ — مذكرة الجيش

اقترح تعديل (٢) من الفقرة الثانية ليتبين أن إيفاد بعثة بريطانية جاء تطوعا واختيارا من الجانب المصرى وأن الملحوظ به اعتبارات تدريب وقتية. ولذلك طلب أن تحذف عبارة " مدركة ما لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى فى الطوارئ" إذ كان هذا التعليل يخرج البعثة من أن يكون سبب إيفادها اختياريا وقتيا وطلب أن ينبى إيفاد البعثة على حكم المادة ٨ من المشروع (ب) لينتفى كل شك فى حقيقة مركزها .

كذلك اقترح تعديل النص الخاص بمنع الطيران فى منطقة القناة لجعله غير منطبق على الهيئات المصرية التى تقوم بخدمات الطيران .

٢ — مذكرة المستشارين

اتفق على تعديل صيغة الجملة الأخيرة من المذكرة لكى لايسبق إلى بال أحد أن هذين المنصبين دائمان ولكى يتبين فى جلاء أن الاختيار بيد الحكومة المصرية أصلا .

٣ — مذكرة البوليس

اتفق على تعديل صيغتها حتى لايقع فى الخاطر أن مدة الخمس سنين هى مدة قيادة الضباط البريطانيين وحدها وليتبين أنها مدة وجود العنصر

الأجنبي بقيادة الضباط البريطانيين فينتهي الاثنان باتهامها . والواقع أن هذه الفترة كانت فى نظرنا فترة انتقال لإحلال العنصر المصرى محل العنصر الأجنبي جميعه .

٤ — مذكرة الامتيازات

فيما عدا بعض تعديلات تتعلق بصياغة هذه المذكرة كانت الفقرات الخاصة بمحاكمة المصريين المتهمين بارتكاب جرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة و بالعفو عن الأجانب و بالتشريعات المنطبقة على هؤلاء و باختصاصات المستشار القضائى فى شؤون الأجانب إطلاقا محل مناقشة و بحث طويلين .

ولقد طلب حذف الفقرة الخاصة بمحاكمة المصريين أمام المحاكم المختلطة ليظل الاختصاص للمحاكم الأهلية . وان لم يمكن حذف الفقرة الخاصة بالعفو فتعديلها ليكون حكمها متفقا مع قواعد المسئولية الوزارية . فيصبح وزير الحقانيـة هو وحده الذى يعرض لجلالة الملك عن شؤون العفو وتخفيف العقوبات ويقتصر شأن المستشار القضائى على إبداء مشورته . وحيثما جاء ذكر المستشار القضائى فى شأن من الشؤون كما فى هذه الفقرة وفى الفقرة الأخيرة من المذكرة طلب أن يشار بوجه جلى إلى توقيت مهمته الفرعية إذ كانت مهمته الأصلية، كما بينت فى المذكرة الخاصة بالمستشارين، وقتية .

أما الفقرة الخاصة بالتشريع فقد طلب تعديلها على الوجه الذى سبق شرحه فى الكلام عن المادة العاشرة من المشروع .

وأخيرا طلب حذف الإشارة إلى ذلك الاختصاص العام المبهم الذى جعل للمستشار القضائى فى شؤون الأجانب عموما من كانوا من أصحاب الامتيازات أو لم يكونوا فتصبح مهمته محصورة فى الأمور التى سبق ذكرها .

وقد جاء الجواب على هذه المذكرة محددا لما تم الاتفاق عليه فى تعريف لفظ " أجنبي " للفصل بين اختصاص المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فى شؤون الأجانب فلا يكون للأخيرة، خلافا لما ذهبت إليه فى الحكم الخاص بالأتراك والسوريين، اختصاص بغير الأجانب الذين يتمتعون حالا بالامتيازات أو الذين كانوا يتمتعون بها قبل سنة ١٩١٤ ، وذلك سواء فى الأقضية المدنية أو الجنائية .

٥ — المذكرات الجديدة

وقد رؤى أن تضاف إلى المذكرات السابقة مذكرات جديدة فى شؤون الموظفين الأجانب ، تأويلا لحكم المادة التاسعة من المشروع ، والأقليات إعلانا بأنها تخص الحكومة المصرية وحدها . والسودان ، لإثبات الاتفاق الخاص بتسوية ديون مصر عليه، ولتحديد الإجراءات التى تتبع لجعل بعض المعاهدات ذات الصبغة الإنسانية العامة منطبقة على السودان .

* * *

ليس ما تقدّم إلا عرضا موجزا لما تداولته المناقشات أريد به أن نقل صورة وافية نوعا لدورى المحادثات :

الدور الأول الذى جرى الكلام فيه على الأسس الكلية للمعاهدة وعلى التطبيقات المهمة لهذه الأسس وهو الذى أثمر المشروع (ا) .

والدور الثانى الذى قامت المناقشات والأبحاث فيه على المشروع (ا) فأثمر المشروع (ب) .

ولقد أخرج هذان المشرعان فى وقت قصير إذا قرن إلى الوقت الذى قطعه إخراج المشروعات السابقة . ولا شك فى أن جعل مشروع سنة ١٩٢٧ أساسا للأحاديث والرغبة الصادقة من الجانبين فى التفاهم وتقريب مسافات الخلف واعتبارات سياسية مختلفة، كانت تحفزنا جميعا إلى إلغاء فترات الراحة وتحميل الوقت أقصى ما يحتمل من العمل ، لا شك فى أن كل أولئك كان له أكبر الفضل فى الوصول إلى نتيجة مرضية فى ذلك الوقت القصير . وقد لا يعنينى أن أنوه بما اقتضته تلك النتيجة من الجهد والجلد وطول الأناة ولطف المعالجة وطويل المناقشات وشاقها من الجانبين . ولكن يخطئ كل الخطأ من يحكم على قيمة العمل الذى تم بالزمن الذى استغرقه .

كان مشروع (ب) إذن خلاصة تلك الأحاديث. ومالى أن أخدع نفسى أو أخدع أحدا فأقول إنه غاية ما يتمنى المصرى لبلده فإنه لعزيز على أن أقف بأمانى بلادى عند هذا الحد مهما بعد . ولكنى أخذت نفسى بأن أذهب فى كل مسألة إلى أقصى ما أستطيع الوصول إليه، آخذها تارة منفردة وطورا مجتمعة متفاعلة بغيرها. ولقد اطمأنت نفسى لقبول المشروع الأخير إذ وازنت بين ما نرجوه أو نتوقعه من المستقبل فى حالى قبول المشروع أو التردد فيه فرجح جانب القبول على جانب التردد رجحانا مبينا . إذ كان القبول فوق ما ينيلنا إياه من غايات طال انتظارنا لها وساء حالنا بامتناعها علينا سيفتح لنا آفاقا جديدة فى العمل يصبح معها كل أمل مشروعا وكل نتيجة متصورة ميسورة .

لم أتردد إذن فى إعلان قبولى فى ١٤ يوليه سنة ١٩٢٩ ودللت عليه بالتوقيع بالحروف الأولى من اسمى على نسخة من المشروع (ب) أودعت وزارة الخارجية البريطانية .

اشتغل بعد ذلك مجلس الوزراء البريطانى بالنظر فى ثمرة المحادثات التى قامت بينى وبين وزارة الخارجية والتى فصلت أمرها فيما تقدّم ، و بعد بحث طويل أقرها مبدئيا وعهد إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة وزراء بأن يتصلوا بالخبراء ، عسكريين وغير عسكريين، ليستطلعوا رأيهم فى المشروع. وقد كان هذا الدور دقيقا إذ كان المفهوم والمعروف أن لهؤلاء الخبراء تشددا وصلابة فى آراء معينة ليست مما ينشرح لها صدر مصر . على أن المشروع كان قد تم نضجه وصدقت رغبة الجانب البريطانى فى نجاحه فاجتاز هذا الدور يصحبه التوفيق . وقد عرضت فى هذا الدور بعض المخاوف مما سوف يلقاه الجندى البريطانى من العنت والشدة فى القفار النائية عن أسباب العمران والحضارة التى سترابط فيها القوات البريطانية أو مما سوف يخشى من امتناع ماء الشرب أو فساده ، فتقدّمت بالتأكيد بأننا سنعمل جهدنا على تلطيف ذلك العنت ونحتاط لضمان توفر ماء الشرب وسلامته، و إننا نرى فى ذلك واجبا لا نتردد فى القيام به . ثم إن ما سنصنعه فى هذا السبيل سيعود أثره أيضا على ما قد يمكن أن يكون مرابطا من القوات المصرية فى تلك النواحى .

انتقل المشروع بعد الموافقة على إضافة حكم بالمعنى المتقدم وعلى تعديلات طفيفة أخرى إلى مجلس الوزراء ليعيد النظر فيه بعد الاطلاع على تقرير اللجنة الوزارية. وثم ثارت مناقشة بشأن عودة الجيش المصرى إلى السودان وانتهى رأى الوزارة فى موقف لم يخل من الدقة إلى ما كتب لى به بعد ذلك وزير الخارجية البريطانية من أن عودة الجيش ستكون محل نظر وتفاهم عند سحب القوات البريطانية من القاهرة وبشرط أن يكون تنفيذ المعاهدة حاصلا بالروح التى باشرنا بها المفاوضة .

تلا هذه الإجراءات نشر مشروع المعاهدة وقد كان من مقتضيات النشر عدم إيراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التى تستعمل فى تحرير المعاهدات ولذلك أطلق على المشروع اسم مقترحات وهى ملحقة بهذا البيان باسم مشروع (ج) . وبمناسبة النشر وجهت إلى الأمة المصرية نداء أدعوها فيه إلى طرح المنازعات الحزبية وفحص المشروع على هدى الوطنية المستنيرة . كما أنى بمناسبة عودتى من الخارج ألقيت خطابا أفصل فيه ما فى المشروع من مزايا تحسّن لكل مصرى قبوله والاغتباط به خطوة موفقة فى سير مصر إلى الأمام .

تحريرا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩

محمد محمود

مشروع (ا)

إن صاحب الجلالة ملك مصر ،

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى و إرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار و إمبراطور الهند ،

حرصا على توثيق عرى الصداقة وحرصا على دوام حسن التفاهم بين بلديهما وعلى التعاون فيما بينهما طبقا لواجباتهما الدولية فى حفظ سلام العالم ؛

و بما أنه ينبغى لتحقيق هذه الغاية أن يتفق البلدان على حل المسائل الأربع المعلقة التى كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،

ورغبة فى تصفية الحالة التى نشأت عن الإنذار الذى وجه إلى الحكومة المصرية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فيما لم تتناوله الكتب الخاصة بمياه النيل المتبادلة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ ،

ونظرا لأن خير وسيلة لذلك هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تيسر لخير الاثنين ولمصلحتهما معا التعاون الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك فى حفظ السلام وفى ضمان سلامة أراضى بلديهما واستقلالهما ،

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما فى ذلك :
صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى و إرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار و إمبراطور الهند — عن بريطانيا العظمى وشمال إرلندا :

وصاحب الجلالة ملك مصر ؛

و بعد أن تبادلوا أوراق التفويض التام وتثبتوا من صحتها اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — إن المسائل المعلقة بين الطرفين المتعاقدين ولاسيما ما كان منها ناشئا عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ و إنذار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قد حلت بموجب نصوص هذه المعاهدة .

مادة ٢ — جعلت العلاقات بين الطرفين المتعاقدين قائمة على أساس محالفة أبرمت تثبيتا لصداقتهما وتفاهمهما الودى وعلاقاتهما الحسنة . وقد انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية الذى كان قائما حتى الآن .

مادة ٣ — يبذل صاحب الجلالة البريطانية نفوذه لقبول مصر فى جمعية الأمم ويؤيد الطلب الذى ستقدمه مصر لهذه الغاية . وتصرح مصر من جهتها باستعدادها لقبول الشروط المفروضة للدخول فى الجمعية .

مادة ٤ — إذا قامت مع دولة ثالثة أى مسألة قد تؤدى ، فى حالة عدم حلها ، إلى تنفيذ أحكام المادة السابعة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل تلك المسألة بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

مادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر . وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

مادة ٦ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن المسئولية عن حماية أرواح الأجانب وأملاكهم فى مصر تقع منذ الآن على عاتق الحكومة المصرية ويتخذ صاحب الجلالة ملك مصر كل التدابير والوسائل اللازمة لضمان تنفيذ واجباته فى هذا الصدد .

مادة ٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة فإن الطرف الآخر ، مع مراعاة أحكام المادة ١٣ ، يبادر حالا لنجدته بصفة حليف . و بوجه خاص يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب ، كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وجميع طرق مواصلاته .

ونظرا إلى احتمال التعاون الفعال بين الجيشين البريطاني والمصرى يتعهد جلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب فإن هؤلاء المعلمين يختارون من الرعايا البريطانيين فقط .

مادة ٨ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية يرخص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يقيم على الأراضى المصرية شرق التل الكبير القوات التى يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لهذا الغرض .

٩ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة والمحالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب تفضيل الرعايا البريطانيين . وإنما يعين رعايا الدول الأخرى إذا لم يوجد رعايا بريطانيون حائزون للؤهلات اللازمة أو متوفرة فيهم الشروط المطلوبة .

مادة ١٠ — يعترف الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

وبناء عليه يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يستخدم كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر لحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

ويتعهد جلالة ملك مصر من جانبه بأن لا تسن قوانين مجحفة بالأجانب فى مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذات الامتيازات .

مادة ١١ — نظرا إلى العلاقات الخاصة التى تنشئها هذه المحالفة بين الطرفين المتعاقدين يمثل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط الملك فؤاد سفير معتمد حسب الأصول المرعية ويخصه صاحب الجلالة ملك مصر بالتقدم على جميع الممثلين السياسيين الآخرين .

مادة ١٢ — تستمر السيادة الإنجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية أو طبقا لأى تعديلات لتلك الشروط توضع فى المستقبل بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وتظل حقوق وسلطات الطرفين المتعاقدين بحسب الاتفاقات المذكورة يتولاها بالنيابة عنهما حاكم السودان العام المعين بموجب تلك الاتفاقات .

ويسمح لأورطة مصرية أن تكون فى السودان لحماية الحاكم العام ويضم ضابط مصرى إلى الموظفين التابعين له .

مادة ١٣ — لاتخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

مادة ١٤ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٥ — تعقد هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تبادل التصديق عليها الذى سيجرى فى بأسرع مايمكن .
ولكل من الطرفين المتعاقدين بعد انتهاء المدة المذكورة أن يدعو الفريق الآخر للدخول فى مفاوضات بقصد إدخال أى تعديل على نصوص هذه المعاهدة تستدعيه الحالة حينئذ .

وإشهادا بما تقدم الخ ...

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا فى نصوص المعاهدة التى وقعناها اليوم عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها اوفر قسط من العناية والبحث . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : اولهما — تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التى يجوز — إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر المادة السابعة من المعاهدة — أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية . وثانيهما — تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سترابط عملا بالمادة الثامنة من المعاهدة فى جوار قناة السويس توفيرا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على مايأتى :

١ — تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

٢ — على أن الحكومة المصرية ، مدركة ما لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى فى الطوارئ ، ترغب فى أن تعين بعثة عسكرية بريطانية لتسهيل هذه النتيجة . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أن توافى مصر بتلك البعثة . وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

٣ — لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار إليها فى المادة الثامنة من المعاهدة فقد اتفقنا على ما يأتى :

١ — تقدم الحكومة المصرية مجانا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد أراضى ومبانى تعادل الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات الخ التى أخلتها ، للحكومة المصرية .

٢ — تستمر المزايا والامتيازات التى تتمتع بهـا الآن القوات البريطانية فى مصر .

٣ — إلى أن تتفق الحكومتـان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنـاة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منهـا . على أن هذا الحظر لايسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران القائمة بموجب الاتفاقات الحالية .

٤ — تقدم الحكومة المصرية عند الطلب جميع التسهيلات اللازمة لمرور طيارات القوات البريطانية الجوية فى ذهابها إلى المطارات الموضوعة تحت إشراف القوات البريطانية طبقا للمادة الثامنة من هذه المعاهدة أو فى سفرها منها . وتبذل مثل هذه التسهيلات عند الطلب للطيارات المصرية العسكرية فى الأراضى البريطانية والمطارات التى تحت إشرافها .

المذكرة المصرية

بالموافقة على ماتقدم .

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى. وإنى لأقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المعاهدة التى وقعناها اليوم. وعندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرضى ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أنتهز هـذه الفرصة لأحيطكم علمـا بأن الحكومة المصرية تنوى أن تسـتبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لتنفيذ الإصـلاحات المشار إليهـا اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى ومستشار قضائى . وسيختار من يشغل هذين المنصبين فى المستقبل باتفاق الحكومتين البريطانية والمصرية وتعينهم الحكومة المصرية كموظفين مصريين .

المذكرة البريطانية

إبلاغ بتلقى ما تقدم .

البوليس

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هـذه الفرصة لأحيطكم علمـا بأن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوربية بإدارة الأمن العام . إلا أنها عملا بالتعهد الذى تتضمنه المـادة السادسة من المعاهـدة التى وقعناها اليوم تستبقى الحكومة المصرية عنصرا أوربيا فى بوليس المدن يظل تحت قيادة ضباط بريطانيين لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة .

فإذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى إعادة تنظيم قوة البوليس أو فى رفع مستوى كفاءته ، فأود أن أعلم هل يمكنها الاعتماد على مساعدة حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذه المهمة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة تثبت مع الارتياح أنه عملا بالتعهد الذى تتضمنه المـادة السادسة من المعاهدة ستستبقى الحكومة المصرية بعـد إلغاء الإدارة الأوربيـة بإدارة الأمن العام عنصرا أوروبيا فى بوليس المدن يظل تحت قيادة ضباط بريطانيين لمدة خمس سنين على الاقل من العمل بالمعاهدة .

فإذا شاءت الحكومة المصرية فى المستقبل أن تعيد تنظيم بوليسها أو أن ترفع مستوى كفاءته فحكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها خدمة أفراد خبراء أو بعثة بوليسـية كما فعلت ذلك مع بلاد أخرى كانت راغبة مثلها فى تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المـادة العاشرة من مشروع المعاهدة التى وقعناها اليوم ما يأتى :

" يعترف الطرفان المتعاقدان بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح ولا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

" وبنـاء عليه يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يستخدم كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

" ويتعهد جلالة ملك مصر من جانبه بأن لا تسن قوانين مجحفة بالأجانب فى مسألة الضرائب أو لا تتفق مع مبادئ التشريع العام لجميع الدول ذوات الامتيازات " .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح المعاهدة نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر . لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

و إنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لاريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم :

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة . ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة ؛ وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن من الضرورى أن يحاكم المصريون المتهمون بجرائم سياسية ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة. وتجنبا لصعوبة الفصل فى أى مسألة معينة فيما إذا كانت الجريمة سياسية أو غير سياسية يجب أن يوضع نص يقرر أنه كلما وجد لدى النائب العمومى أمام المحاكم المختلطة أسباب للاعتقاد بأن الجريمة المنسوبة إلى مصرى هى جريمة سياسية فتكون القضية من اختصاص تلك المحاكم وتنظر فيها بناء على ذلك .

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة يناط بها إبداء الرأى الذى يبنى عليه استعمال حق الملك فى العفو ويكون تأليفها من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث. ويكون لهذه اللجنة نفسها أن تبدى رأيها للملك فيما يختص بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب فى القطر المصرى .

والمتبع الآن هو أنه من الضرورى لجعل التشريع المصرى منطبقا على رعايا الدول صاحبة الامتيازات فى القطر المصرى أن توافق الدول أو الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة عليه . غير أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه الناحية بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ما تعلق منه بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها . ولما كان هذا النوع من التشريع من شأنه أن يعدل ما هو فى الواقع تسوية اتفاقية تمت بين مصر والدول فلا ينبغى أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد الجنايات إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢) . ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى ، على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد عن الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" وذلك فيما يتعلق بالتوسع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة ،وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية .

و إنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

ومن جانب آخر فإن المستشار القضائى يضع نفسه تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بأداء القضاء فى القضايا التى يكون لأجنبى فيها أيا كان مصلحة لا فيما لايتعلق فقط بالمسائل التى تكون فيها مصلحة لأجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ومن باب الاحتياط الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات الوظيفة على وجه مرضى . و بطبيعة الحال سيرجع إلى المستشار القضائى لاستشارته فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة والأعضاء الأجانب فى نياباتها .

المذكرة المصرية

إبلاغ بتلقى ماتقدم .

مشروع (ب)

إن صاحب الجلالة ملك مصر ،

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار و إمبراطور الهند .

حرصا على توثيق عرى الصداقة وحرصا على دوام حسن التفاهم بين بلديهما وعلى التعاون فيما بينهما على تنفيذ واجباتهما الدولية فى حفظ سلام العالم ؛

وبما أنه ينبغى لتحقيق هذه الغاية أن يتفق البلدان على حل المسائل الأربع المعلقة التى كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

ونظرا لأن خير وسيلة لذلك هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تيسر لخير الأمتين ولمصلحتهما التعاون الفعلى فى حفظ السلام وفى القيام على الدفاع عن أراضى البلدين ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما فى ذلك وهم :

(١) صاحب الجلالة ملك مصر . أسماء المفوضين

(٢) وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى الخ

عن بريطانيا العظمى و إرلندا الشمالية : أسماء المفوضين

وبعد أن تبادلوا أوراق التفويض التام وتثبتوا من صحتها قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ — ينتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ٢ — تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات .

مادة ٣ — بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم فستقدم طلبا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب .

مادة ٤ — إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

مادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر ، وعملا بهذا التعهد لا يعارض اى الطرفين سياسة الاخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

مادة ٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ، ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد .

مادة ٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

مادة ٨ — نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين .

مادة ٩ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية ، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد ، شرق خط الطول ٣٢° شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض . ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

مادة ١٠ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة والمحالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

مادة ١١ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

مادة ١٢ — نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة والمحالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية ، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه .

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت جيمس سفير .

مادة ١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر ، بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها . وعند ما تصبح هذه المعاهدة نافذة ترابط أورطة مصرية فى السودان .

مادة ١٤ — لاتخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه عن ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

مادة ١٥ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المعاهدة أو تأويلها لايتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة ويكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

مادة ١٦ — يصدق على هذه المعاهدة ويعمل بها بمجرد تبادل التصديق ويجرى هذا التبادل بأسرع ما يمكن . وتسجل المعاهدة فى جمعية الأمم وفقا لأحكام الميثاق .

ويجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بهذه المعاهدة تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك ،وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

وإشهادا بما تقدم وقع (المفوضون) هذه المعاهدة الخ .

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا فى نصوص المعاهدة التى وقعناها اليوم عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أوفر قسط من العناية والبحث . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : أولها — تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التى يجوز — إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر المادة السابعة من المعاهدة — أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية . وثانيهما — تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سترابط عملا بالمادة التاسعة من المعاهدة فى جوار قناة السويس توفيرا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على ما يأتى :

(١) تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ، ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

(٢) على أن الحكومة المصرية ، أخذا بحكم المادة الثامنة من المعاهدة ، ترغب فى أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أن توافق مصر بتلك البعثة . وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها ، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يختص بالقوات البريطانية المشار إليها فى المادة التاسعة من المعاهدة فقد اتفقنا على ما يأتى :

(١) تقدم الحكومة المصرية مجانا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد أراضى ومبانى تعادل الأراضى والمبانى التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر . وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات الخ ... التى أخلتها، للحكومة المصرية .

(٢) مع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما تتمتع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم .

(٣) إلى حين تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات مصرية حقا ولا على خدمات الطيران القائمة بمقتضى الاتفاقات الحالية .

وقد اتفقنا أيضا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطيارات القوةالهوائيةالبريطانية فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقا للمادة التاسعة من المعاهدة تحت تصرف القوات البريطانية و إلى تلك المطارات. وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بالشؤون العسكرية وأؤيد لكم أن ما جاء فيها صورة صحيحة لما اتفقنا عليه .

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى و إنى لأقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات

الملحوظة فى المعاهدة التى وقعناها اليوم . وعندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرضى ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية . وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وتعينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفتى المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية وأحطت علما مع الارتياح بما ذكرتموه بشأن نيات الحكومة المصرية .

البوليس

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لإحاطتكم علما أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية فى قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المعاهدة التى وقعناها اليوم ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة عنصرا أوربيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وأود أن أتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

تثبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية تنفيذا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المعاهدة وبعد إلغاء الإدارة الأوربية ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بالمعاهدة عنصرا أوربيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وإذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم القوات بوليسها فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى المادة الحادية عشرة من مشروع المعاهدة التى وقعناها اليوم ما يأتى :

” يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر .

” ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتياز فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب “ .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح المعاهدة نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر . لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة . ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق ، بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن ، على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة . وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وفى حالة العفو من عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة الملك .

وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليهما لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقا على الأجانب، ويدخل فى ذلك التشريع التشريع المالى . وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لاينفذ إلا بعد موافقة الدول . ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لايتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبيه .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره. وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لاينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لامندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة . على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة "أجنبى" وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية . وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرضى .

ويستشار المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى الخدمة — فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم التى تشيرون فيها إلى القواعد التى ترى حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها وتلفتون فيها نظرى إلى بعض الاعتبارات الخاصة التى لها عندكم شأن وأهمية .

وإنى لسعيد بأن أجيبكم بأن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون إليها تتفق مع نيات الحكومة المصرية وأن هذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها .

وألاحظ فيما يتعلق بتعريف لفظة "أجنبى" أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فإنه لا شك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية .

الموظفون الأجانب

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

فى سياق مناقشاتنا بشأن المادة العاشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم كان مفهوما بيننا أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة لن تؤول تلك المادة تأويلا ضيقا غير معقول وأن ليس فيها ما يخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين رعايا البريطانيين من يليق لها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا .

الأقليات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدوله

أرغب أن أثبت هنا أنه لم يرمحل للإشارة فى المعاهدة التى وقعناها اليوم إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شؤون الحكومة المصرية وحدها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علما بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عند ما كنا نتناقش فى المادة الثالثة عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم اتفقنا على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة .

كذلك اتفقنا على أن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح المعاهدة نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ماتم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيا لتسويته تسوية عادلة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يحسن لدى توقيع المعاهدة التى أبرمناها اليوم إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة .

ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تشمل السودان ويدوّن هذا التصريح على الوجه اللازم .

وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها .

فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد .

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا فى وثائق التصديق .

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة . ولا محل طبعا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التى يراد تطبيقها على السودان وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا .

مشروع (ج)

وزارة الخارجية

الكتب المتبادلة بشأن مقترحات لاتفاق إنجليزى مصرى

نمرة ١

كتاب من سعادة مستر ا . هندرسن إلى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا

حضرة صاحب الدولة

إن المقترحات المرفقة بهذا ، وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى ، هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة بريطانيا العظمى المتحدة وشمال إرلندا أن تذهب إليه فى رغبتها فى الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر. وإن من أحب أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بلا تمييز بين الأحزاب — هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا . فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها .

ولى الشرف أن أكون مع أسمى الاحترام ، ،

فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

خادمكم المطيع

الإمضاء : آرثر هندرسن

ملحق نمرة ١ للكتاب المتقدم

مقترحات لاتفاق إنجليزى مصرى

١ — ينتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

٢ — تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات .

٣ — بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم فستقدم طلبا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب .

٤ — إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر .

٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد .

٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

٨ — نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين .

٩ — تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية ، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد ، شرقى خط الطول ٣٢° شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض . ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

١٠ — نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة والمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين .

١١ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر .

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

١٢ — نظرا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة والمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية ، ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه .

ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت جيمس سفير .

١٣ — مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها .

١٤ — لاتخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

١٥ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم .

١٦ — يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

الجيش

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى سياق مناقشاتنا الأخيرة عرضت بعض المسائل العسكرية وكان لها أوفر قسط من العناية والبحث . وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها إلى قسمين : أولهما — تلك المسائل المتعلقة بالقوات المصرية التى يجوز — إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر الفقرة السابعة من المقترحات — أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية . وثانيهما — تلك المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سترابط عملا بالفقرة التاسعة من المعاهدة فى جوار قناة السويس توفيرا لأسباب الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى فى مواصلات الإمبراطورية البريطانية .

أما عن القسم الأول فقد اتفقتم دولتكم معى على ما يأتى :

(١) تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية .

(٢) على أن الحكومة المصرية ، أخذا بحكم الفقرة الثامنة من المقترحات ، ترغب فى أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وشمال إرلندا أن توافى مصر بتلك البعثة وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن تتقبل كل من توفدهم الحكومة المصرية إلى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

(٣) لمصلحة التعاون الوثيق المشار إليه آنفا لايختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

أما فيما يختص بالقوات البريطانية المشار إليها فى الفقرة التاسعة من المقترحات فقد اتفقنا على ما يأتى :

(١) تقدم الحكومة المصرية مجانا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد ، أراضى وثكنات الخ . تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر .

وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات الخ .. التى أخلتها ، للحكومة المصرية . ونظرا إلى العقبات الفنية التى تعترض إجراء النقل تدريجيا ينتظر إكمال الأماكن الجديدة ثم يؤخذ فى النقل . ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرق درجة ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق الخ ... ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارئ .

(٢) مع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما تتمتع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم .

(٣) مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى يقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا تعمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها .

وقد اتفقنا أيضا على أن الحكومة المصرية تبذل كل التسهيلات اللازمة لطيارات القوة الهوائية البريطانية ورجالها ومهماتها فى طريقها من المطارات

التى وضعت طبقا للفقرة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات . وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتها فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بالشؤون العسكرية وأؤيد لكم أن ما جاء فيها صورة صحيحة لما اتفقنا عليه .

المستشاران

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

تعلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى . وإنى لأقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المقترحات . وعندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرضى ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية . وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وتعينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بوظيفتى المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية وأحطت علما مع الارتياح بما ذكرتموه بشأن نيات الحكومة المصرية .

البوليس

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أنتهز هذه الفرصة لإحاطتكم علما أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية فى قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذا للتعهد المشار إليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصراً أوروبيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وأود أن أتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

تثبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة مع الارتياح أن الحكومة المصرية ، تنفيذا للتعهد المشار إليه فى الفقرة السادسة من المقترحات وبعد إلغاء الإدارة الأوروبية ، ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرا أوروبيا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

وإذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها .

الامتيازات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

جاء فى الفقرة الحادية عشرة من المقترحات ما يأتى :

" يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر .

" ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتياز فى مصر للحصول بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب " .

وقد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد حين تصبح معاهدة ، تبنى على أساس هذه المقترحات ، نافذة .

وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر . لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن .

وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية . وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط . على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم .

قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة . ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة .

وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها .

وفى حالة العفو من عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الاجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة الملك .

وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقا على الأجانب ويدخل فى ذلك التشريع ، التشريع المالى . وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول .

ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره . وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة . على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة " أجنبى " وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة . وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية . وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة .

أما المسألة الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرضى . ويستشار المستشار القضائى مادام ذلك الموظف باقيا فى الخدمة — فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم التى تشيرون فيها إلى القواعد التى ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة أنه يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها وتلفتون فيها نظرى إلى بعض الاعتبارات الخاصة التى لها عندكم شأن وأهمية .

وإنى لسعيد بأن أجيبكم بأن الاقتراحات الخاصة التى تشيرون إليها تتفق مع نيات الحكومة المصرية وأن هذه الحكومة متفقة على وجه العموم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها .

والاحظ فيما يتعلق بتعريف لفظة " أجنبى " أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فإنه لا شك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية .

الموظفون الأجانب

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

فى سياق مناقشاتنا بشأن الفقرة العاشرة من المقترحات كان مفهوما بيننا أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وشمال إيرلنده لن تؤول تلك الفقرة تأويلا ضيقا غير معقول وأن ليس فيها مايخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين رعايا البريطانيين من يليق لها .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بإبلاغكم بأنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن استخدام الموظفين الأجانب وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا .

الأقليات

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

أرغب أن أثبت هنا أنه لم ير محل للإشارة فى المقترحات إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شؤون الحكومة المصرية وحدها .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علما بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر .

السودان

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

عند ما كنا نتناقش فى الفقرة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقنا على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة .

كذلك اتفقنا على أن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية وذلك بمجرد ما تصبح معاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات نافذة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

ردا على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعيا لتسويته تسوية عادلة .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

يحسن إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن مايراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لايعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة .

ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه ، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . فإذ لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد .

وحيث يبدى هذا التصريح لايكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا فى وثائق التصديق .

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة . ولا محل طبعا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم بشأن طريقة تطبيق المعاهدات الدولية التى يراد تطبيقها على السودان وأؤيد ما جاء بها بشأن التفاهم الذى تم بيننا .

المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية إلى السودان .

فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى المقترحات ، كما تؤمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال إرلندا ، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

المذكرة المصرية

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أحطت علما بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذا الشأن .

المفوضية المصرية بلندن

نمرة ٢

كتاب من حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا إلى سعادة مستر أ . هندرسون

حضرة صاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم اليوم إلىّ والتى تتضمن المقترحات والمذكرات الإيضاحية سيتم تبادلها بشأن التفاصيل مما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى .

وإنى لأدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه . وإنى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى . وإنى أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبحثت بها فيجدون فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا .

فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصرى ؟

فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

الإمضاء : محمد محمود

ملحق رقم ٨

المفاوضات الرسمية

بين

الحكومتين المصرية والبريطانية

سنة ١٩٣٠

مفاوضات النحاس - هندرسن

(٣١ مارس سنة ١٩٣٠ — ٨ مايو سنة ١٩٣٠)



١

الإشارة إلى المفاوضات فى خطبة العرش التى ألقيت على البرلمـان بدار مجلس النواب فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

إنه لمن دواعى اغتباطى أن يؤذن هذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودّى ، والصداقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر (تصفيق حاد) ، فلقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة فى عقد اتفاق ودّى بين البلدين (تصفيق) ، وتحقيقا لهـذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانيـة إلى الحكومة المصرية مقترحات أملتها عليـه روح المودة والوفاق ، و يسر حكومتى أن تعرض هذه المقترحات على حضراتكم . وهى تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (تصفيق حاد) ، ومتى تم الاتفاق فستعرضه حكومتى على البرلمـان للتصديق عليه وعندئذ تعمل على تنفيـذه بنفس الروح الطيبة التى باشرت بها عقده (تصفيق) .

٢

الإشارة إلى المفاوضات فى ردّ مجلس الشيوخ على خطبة العرش
وهو الردّ الذى وافق عليه المجلس بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

والمجلس يسره ما تضمنه خطاب العرش من أن يكون هذا الدور مؤذنا بعهد جديد من التفاهم الودّى والصداقة المثمرة مع بريطانيا العظمى و يأمل أن المقترحات البريطانيـة تؤدّى عند بحثها إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين .

٣

الإشارة إلى المفاوضات فى ردّ مجلس النوّاب على خطبة العرش
وهو الردّ الذى وافق عليه المجلس بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

ويزداد المجلس اغتباطا بما أعربت عنه حكومة جلالتكم من إيذان هـذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودى والصداقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر . راجيا أن تسفر المقترحات البريطانية عند النظر فيها عن خير نتيجة تطمئن إليهـا الأمة ، ويؤكدها تعاقب الأيام بفضل ما يسود علاقة البلدين من روح الوفاق والرغبة الخالصة فى الوصول إلى الاتفاق .

٤

عرض المقترحات البريطانية على كل من المجلسين بجلستيهما المنعقدتين فى ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

تنفيذا لما ورد فى خطاب العرش بصدد المقترحات البريطانية ، أتشرف باسم الحكومة بأن أعرض هذه المقترحات على حضراتكم .

إن الروح الطيبة التى أملت هذه المقترحات قد قابلها الوفد المصرى الذى أتشرف برياسته ، بروح مثلها ، ولقد بدا ذلك واضحا فى الأحاديث المتعاقبة التى أدليت بها قبل ولايتى الحكم ، وكذلك قابلتها الحكومة بمثل هذه الروح ، وبدا ذلك جليا فى خطاب العرش وفى التعقيب الذى ألقيته بمناسبة الرد الحكيم الذى وضعه البرلمان عليه .

ولقد اعتزمت الحكومة — إذا ما فوضتموها — أن تغتنم هذه الفرصة ، التى أتاحها وجود حكومة بريطانية مشبعة بروح التفاهم والصداقة مع مصر وتتفاوض فى هذه المقترحات مع الحكومة البريطانية بنفس هذه الروح الطيبة ، روح الرغبة الأكيدة فى الوفاق والصداقة بقصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين .

والحكومة يهمها أن ينظر المجلس بوجه الاستعجال فى أمر هذا التفويض المطلوب لكى تتمكن من الرد على الحكومة البريطانية ، ومن الاتصال بها للاتفاق معها على موعد قريب للمفاوضة .

والأمل قوى فى الله تعالى أن تسفر هذه المفاوضات عن الاتفاق المنشود الذى تكون فيه المصلحة والخير للبلدين .

وبعد ذلك تعرضه الحكومة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه .

ومتى صدق عليه تقوم الحكومة بتنفيذه بكل أمانة وإخلاص .

(تصفيق طويل) .

٥

قرار مجلس الشيوخ الصادر بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتفويض الحكومة فى المفاوضة[1]

المجلس — بعد سماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الذى عرض به المقترحات البريطانية على المجلس بجلسته الماضية وطلب تفويض الحكومة فى المفاوضة فيها بقصد الوصول إلى اتفاق يعرض بعدئذ على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه وبعد المناقشة فى موضوع هذا البيان يقرر المجلس الموافقة على ذلك .

ونظرا لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

(١) صدر القرار المذكور بإجماع الآراء .

٦

قرار مجلس النواب الصادر بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

بتفويض الحكومة فى المفاوضة[١]

المجلس — بعد سماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الذى عرض به المقترحات البريطانية ، وبعد المناقشة فى موضوع هذا البيان يقرر الموافقة عليه .

ونظرا لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

---

(١) صدر هذا القرار بإجماع الآراء ما عدا خمسة أصوات .

٧

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتشكيل وفد المفاوضة

مجلس الوزراء

قـــرار

بناء على القرار الذى أصدره البرلمـان فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتفويض الحكومة المصرية فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصـول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تشكيل الوفد الذى سيتولى المفاوضة برياستنا وعضوية حضرات أصحاب السعادة واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ومكرم عبيد افندى وزير المـالية .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

٨

إبلاغ تفويض البرلمان للحكومة فى المفاوضة إلى صاحب السعادة المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية

---

(١)

خطاب مرسل من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء إلى حضرة صاحب السعادة المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية بلندن

يا صاحب السعادة

لقد عرضنا مقترحات الحكومة البريطانية تباعا على مجلسى النواب والشيوخ ففوضا الحكومة التى أتشرف برياستها أن تتفاوض فى هـذه المقترحات مع الحكومة البريطانية للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

لذلك أتشرف بإخطار سعادتكم بأنى أكون تحت تصرفكم ابتداء من اخر أسبوع فى شهر مارس .

ولا حاجة بى لأن أضيف أنه نظرا لروح التفاهم والصداقة والرغبة فى التوفيق التى تحدو حكومتينا تملأنى الثقة بأننا بإذن الله واصلون إلى الاتفاق الذى طالما تمناه الشعبان .

وأرجو أن تتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى ،،

القاهرة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

(ب)

خطاب مرسل من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء
إلى صاحب السعادة سير پرسى لورين المندوب السامى لصاحب الجلالة
البريطانية فى مصر

ياصاحب السعادة

إلحاقا للحديث الذى دار بيننا مساء الأمس ، أتشرف بأن أرسل إلى سعادتكم الخطاب المرافق لهذا وأكون شاكرا لو تكرمتم بإيصاله إلى صاحب السعادة مستر هندرسن .

ومع شكرى لكم أرجو أن تتفضلوا بقبول فائق احترامى ،،

القاهرة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء
إمضاء : مصطفى النحاس

٩

بلاغ رسمى بتحديد ميعاد ابتداء المفاوضات

رياسة مجلس الوزراء

بلاغ رسمى

بمشيئة الله يسافر إلى لوندره بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وفد مصرى برياسة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وسيستقبله وزير خارجية بريطانيا العظمى فى الأسبوع الذى يبتدئ من يوم الاثنين ٢٤ مارس المقبل ، وذلك للمفاوضة فى مقترحات المستر هندرسن بقصد الوصول إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى .

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠

١٠

قرار مجلس الوزراء

بتعيين مستشارى الوفد وموظفى السكرتارية

مذكرة إلى مجلس الوزراء

بنـاء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتشكيل الوفد الذى سيتولى المفاوضة مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها . أتشرف بأن أعرض على مجلس الوزراء أسماء المستشارين وموظفى السكرتارية الذين وقع اختيارى عليهم راجيا التكرم بالموافقة على تعيينهم .

المستشارون الفنيون

حضرة الدكتور أحمد ماهر .
حضرة محمود حسن بك .
حضرة الأميرالاى ابراهيم بدران بك .
حضرة القائمقام حافظ صدقى بك .
حضرة الأميرالاى أحمد رفعت بك .

السكرتير العـام

حضرة مصطفى الصادق بك السكرتير العام لمجلس الوزراء .

موظفو السكرتارية

من مجلس الوزراء

حضرات :
محمد كامل سليم افندى .
محمود صديق افندى .
محمد صلاح الدين افندى .
ابراهيم ممتاز افندى .
أحمد أسعد افندى .
صبحى حوا افندى .

من مجلس النواب

حضرة جورج دومانى افندى .

من وزارة الاشغال

حضرتا :
أحمد راغب افندى .
عبد الحميد الشريف افندى .

من وزارة المـالية

حضرات :
محمود زكى سالم افندى .
أمين عثمان افندى .
سابا حبشى افندى .

من وزارة المعـارف

حضرة عبد المقصود أحمد افندى .

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٠ على ماجاء بهذه المذكرة ؟

القاهرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء : مصطفى النحاس

١١

محاضر الجلسات وملحقاتها

جلسة افتتاح المفاوضات

محضر جلسة المؤتمر

خطبة المستر هندرسن — خطبة النحاس باشا

قبل الميعاد المحدد للاجتماع وهو الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بدأ المدعوون يفدون على القاعة المعروفة باسم قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية وجلس مستشارو الوفد المصرى وسكرتيروه وموظفو المفوضية الملكية المصرية بلندن عن يمين المائدة المعدة لجلوس المتفاوضين وجلس مستشارو اللجنة البريطانية عن يسارها وجلس رجال الصحافة من مصريين وإنجليز فى مواجهتها .

وعند تمام الساعة العاشرة والنصف دخل حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وجناب المستر هندرسن رئيس اللجنة البريطانية ووراءهما حضرات أعضاء الوفد المصرى وهم أصحاب السعادة واصف بطرس غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد وحضرات أعضاء اللجنة البريطانية وهم أصحاب السعادة اللورد باسفيلد وزير المستعمرات والمستر توم شو وزير الحربية واللورد تومسن وزير الطيران وحضر معهم السير روبرت فانسيترت وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم والمستر دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى والسير پرسى لورين المندوب السامى فى مصر . وقد جلس الرئيسان فى صدر المائدة وجلس أعضاء الوفد المصرى إلى يمينها وأعضاء اللجنة البريطانية إلى يسارها .

خطاب وزير الخارجية البريطانية

ثم وقف جناب المستر هندرسن وألقى باللغة الإنجليزية الخطاب الآتى تعريبه :

” إنه مما يدعو إلى الارتياح أن كان من نصيبى مهمة الترحيب بدولتكم وبالوفد المحترم الذى تتولون رياسته ، وإنى أقوم بهذه المهمة معبرا لكم جميعا عن الحفاوة الودية من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ومن قبل زملائى الذين يشتركون معى اليوم فى هذا المكان .

وعندى أن هذه الفرصة وهذا الاجتماع ينطويان على معنى بعيد المدى لما بين بلدينا من العلاقات .

وإن ما لاقيتموه من حسن الاستقبال عند وصولكم لدينا لدليل ناطق على ما يعلقه أهل هذا البلد من الأهمية البالغة فى شأن العلاقات بينهم وبين مصر .

ومما هو جدير بالذكر أن أرض إنجلترا ليست بالأرض الغريبة لكثير من أعضاء وفدكم . فالبعض قد زار لندره قبل الآن وهناك واحد منكم على الأقل قد تكونت لديه فكرة عالية عن تقاليدنا فى الثقافة وواصل دراسته عدة أعوام فى كلية من أشهر كليات جامعة أكسفورد .

وإنى أشير هنا إلى صديق مكرم عبيد الذى هو الآن وزير مالية مصر .

وإذا ما أجلت النظر فى هذه الظروف اتجهت حتما بفكرى إلى شخص مليككم المعظم الملك "فؤاد" وقد قدّم لكم مثلا عاليا فى هذا الصدد .

ففى هذه السنوات الأخيرة شرفنا جلالته بزيارته مرتين فكسب مودتنا المقرونة بالاحترام .

ونحن على جانب عظيم من الامتنان لما تفضل به جلالته نحو وطننا من تقديره قدره .

أجل أيها السادة إننا لفخورون ببلادنا .

ويسرنا أن نعتقد أنه ستتهيأ لكم الفرصة وسط الأعمال الخطيرة الملقاة على عاتقكم لأن تشاهدوا فى ساعات فراغكم شطرا على الأقل من أجمل ما حواه هذا البلد .

والمأمول أنكم ستزورون فى وندسور القصر التاريخى الذى ورثته أسرتنا المالكة عن أسلافها وأنكم ستستقبلون فى جامعتين من جامعاتنا المحترمة .

وأود لو طالت إقامتكم بحيث يمكننى أن أسجل فى برنامجكم زيارة لأسكتلندا ولو أننى أخشى أن العمل الذى تقوم به يحول دون سفر بعيد مثل هذا .

ولكن ما هو هذا العمل ؟

لقد اجتمعنا هنا من أجل الوصول إلى غرض سام ففى المكان الأول نريد أن نساهم بنصيبنا — وهو نصيب كبير — فى تقوية دعائم الهيئة العظيمة التى اجتمعت على تشييدها الدول لنشر السلام بين الشعوب فى العالم وأعنى جمعية الأمم .

وفى المكان الثانى نريد أن نطبع بطابع المعاهدة تلك الصداقة التى تربط أمتين اتحدت أكثر مصالحهما .

ولست أشير إلى المحاولات التى قمنا بها فى الماضى وأخطأت المرمى الذى نرمى اليه .

فنحن جميعا تمثل فى ذهننا تلك المحاولات وأعتقد أننا جميعا متفقون فى تقدير العواقب السيئة التى أفضى إليها إخفاقها الذى لم يكن من ورائه إلا تأخير الاتفاق والتسوية التى يمليها العقل والعواطف والمصالح المتبادلة كشرط أساسى لرفاهية أمتينا .

وإنى آبى اليوم أن أتوقع إخفاقا .

وأعتقد أن رئيس الوزارة المصرية وزملاءه أتوا يتفاوضون معنا بمثل هذه الروح .

أما عن الأغراض التى نتوخاها فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قد بينت موقفها .

ففى شهر أغسطس من العام الماضى عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على الأمة المصرية مقترحات مشبعة بعواطف الصداقة ورغبة التوفيق .

وقد ظل هذا العرض أمام الأمتين المصرية والبريطانية مدى الأشهر السبعة الأخيرة .

وقد لاحظت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بارتياح عظيم أن روح الصداقة والرغبة الطيبة اللتين أملتا هذا العرض قد قدّرتا أكمل تقدير وكان لهما صداهما فى مصر .

ولقد أحيطت الحكومة علما بنوع خاص بالتصريحات الودية التى فاه بها رئيس الوزارة المصرية.

ولقد تمت انتخابات برلمانية .

وعلى أثر هذه الانتخابات عهد بالحكم إلى الحزب الذى ترأسونه دولتكم .

ونحن نرحب بكم يا سيدى كممثل لأغلبية الشعب المصرى الكبرى .

ولقد طلبتم باسم الحكومة المصرية من البرلمان المصرى توكيلا فى الحضور إلى لندره ومفاوضتنا فى المقترحات فأجابكم البرلمان إلى طلبكم .

واليوم نفتتح هذه المفاوضات علنا وبصفة رسمية فى هذه القاعة التى شهدت كما تذكرون من سنوات قليلة إمضاء معاهدة لوكارنو .

وسيكون من وراء مجهوداتنا إذا صدق ظنى أن نوثق الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس من الصداقة الدائمة والتحالف .

وفوق ذلك يحق لمصر بصفة كونها دولة حرة مستقلة ذات سيادة أن يكون لها من الشأن بين الأمم ما يتناسب مع عظمتها الماضية وتقدمها الحديث .

سيدى النحاس باشا — سادتى :

باسم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أرحب بكم أجمل الترحيب .

وإنى وطيد الأمل فى أن تعاوننا سيتوج بالنجاح الذى تقتضيه أهمية ما نتوخاه من غرض وما يتسع لنا من أفق من وراء هذا التعاون .

وبعد أن أتم المستر هندرسن خطابه دعى السير پرسى لورين فالق ترجمته إلى اللغة الفرنسية وبعد انتهائه منها شكره المستر هندرسن ثم قام دولة النحاس باشا فالقى باللغة الفرنسية الخطاب الآتى نصه :

خطاب رئيس الوفد المصرى

"باسم زملائى واسمى أشكر لسعادتكم ما تفضلتم بتوجيهه إلينا من عبارات الترحيب وأن ما قوبلنا به من الحفاوة قد ترك فى نفوسنا أحسن الأثر كما أن ما لقيناه من علائم الود الكثيرة يؤكد ويقوى تلك الرغبة فى التفاهم والاتفاق التى أملت على الحكومة البريطانية مقترحاتها والتى يسرنى أن أشيد بها علنا فى هذا المكان. وكما لاحظتم سعادتكم قد أجابت مصر على هذا الاستعداد الحسن من جانب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية باستعداد حسن مثله . فمصر المتمسكة بحرياتها الدستورية أشد التمسك قد صرحت بلسان ممثليها الرسميين بعزمها الأكيد على الوصول إلى اتفاق صادق مع بريطانيا العظمى وهذا هو السبب الذى من أجله وجدنا هنا .

فقد حضرنا موفدين من قبل الشعب المصرى للمناقشة فى مقترحات عرضت عليه ولتقريب وجهات النظر والتوفيق بينها وإزالة اوجه الغموض وسوء التفاهم وإقامة العلاقات بين البلدين على قاعدتى المودّة والثقة اللتين هما الأساس الوحيد لاتفاق شريف وطيد دائم . وإننا على يقين من

النجاح فى مهمتنا والوصول إلى اتفاق يرضى الشعبين. ولقد أضيف إلى حسن الإرادة الواضحة من جانبنا وجانبكم عامل جديد من عوامل النجاح وهو أنى تعرفت بسعادتكم و بزملائكم وأتيح لى أن تكون لى بكم أجمل العلاقات الشخصية وأصدقها .

ولم يثبط عزيمتنا فشل المفاوضات السابقة فإن الرغبة فى التفاهم التى أبداها الشعبان غير مرة تدل دلالة أكيدة على ضرورته بحكم العقل والعاطفة والمصلحة معا .

واسمحوا لى أن أعرب الآن عن تقديرنا لما نالنا من الشرف العظيم باستقبال جلالة الملك إيانا وما أولانا من الرعاية الفائقة بتفضله بالاهتمام بنا و بنجاح مهمتنا المشتركة .

وأرجو أن تسمحوا لى سعادتكم أيضا أن أشكركم على ما خصصتم به جلالة ملكنا المعظم من الحفاوة فإن مظاهر الاحترام والود التى أبداها الشعب الإنجليزى وحكومته نحو الملك فؤاد فى كل من زياراته لهذا البلد الجميل كان لها فى مصر كلها أحسن الأثر، وقد أعجب جلالته بجمال الأرض الإنجليزية وذكاء الشعب الإنجليزى ونشاطه .

إن كثيرين منا فى الواقع لايجهلون إنجلترا وقد سبق لنا أن تذوقنا ما فى خلواتها من جمال هادئ محبب إلى النفس وتأثرنا بما تنطق به آثاركم وماضيكم وتقاليدكم .

وإن زيارتنا لقصر وندسور ستتيح لنا أن نحيى مهد الأسرة الملكية الإنجليزية الجليلة كما سنحفظ بين أفضل ذكرياتنا زيارتنا للجامعتين من جامعاتكم المحترمة . وإن واحدا من زملائى — كما قلتم سعادتكم — ليقدّر بحق مزايا الثقافة التقليدية فى هذه البلاد التى توج فيها دراسته بإقامته مدة طويلة فى جامعة أكسفورد الشهيرة وإن هذا المثال الذى احتذاه كثير من شبابنا هو خير مقدّمة للوفاق والمودة بما يقتضيه من التقريب الفكرى .

وإنى على تمام الثقة من أن هذه المودة وهذا الوفاق ستؤكدهما نهائيا مباحثاتنا التى افتتحت علنا وبصفة رسمية فى نفس القاعة التى شهدت منذ بضع سنين إمضاء معاهدة لوكارنو .

إن مصر أم الحضارة لتنهض اليوم فى فخار شبابها المتجدّد وفى جلال ماضيها مطالبة بنصيبها من المجهود المثمر الذى تبذله الشعوب الحرة فى سبيل السلام والتقدّم فطبيعى أن تمدّ لها بريطانيا العظمى يد الإخاء لأن بريطانيا أم الحرية لا يسعها إلا أن تحيى بسرور دخول مصر الفتاة فى مصاف الدول المستقلة ذات السيادة " .

وبعد أن أتم دولة النحاس باشا خطابه دعى الأستاذ مكرم عبيد فألقى ترجمته إلى اللغة الإنجليزية وبعد انتهائه منها شكره دولة النحاس باشا .

وبذلك انتهت جلسة الافتتاح ؟

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الأولى

(يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠)

المبادئ العامة
ترتيب العمل

افتتحت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية وحضر الاجتماع من الجانب البريطانى المستر هندرسن واللورد طومسون والمستر توم شو وحضر معهم السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والسير پرسى لورين والمستر مرى والمستر سلبى والأونرابل سيسل كامبل وحضره من الجانب المصرى أصحاب الدولة والسعادة مصطفى النحاس باشا وواصف غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد وحضر معهم مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم اللذان قاما بأعمال السكرتيرية .

واعتذر المستر هندرسن عن تغيب اللورد باسفيلد بسبب اضطراره لمقابلة جلالة الملك .

مستر هندرسن — قبل أن تبدأ اللجنة أعمالها ألا ترون دولتكم وحضرات الأعضاء أن نبحث أولا فيما إذا كان الأوفق أن نحدد من الآن مواعيد نجتمع فيها بانتظام أم ترون أن نترك مسألة تحديد مواعيد اجتماعنا إلى كل جلسة فلا ينفض اجتماع إلا بعد أن يكون قد حدد موعد الاجتماع الذى يليه .

النحاس باشا — أفضل الطريقة الثانية أى تحديد موعد الاجتماع قبل انتهاء كل جلسة .

مستر هندرسن — حسن . وهل نعمل محضرا حرفيا مشتركا بما يجرى فى كل جلسة أم يعمل كل فريق محضرا مستقلا موجزا .

النحاس باشا — قد تكون الطريقة الثانية أفضل وأوفر للوقت .

مستر هندرسن — أحب أن أتحدث إليكم بصفة عامة .

أولا — فيما يختص بى وبزملائى فاننا نكون مغتبطين بلا شك إذا بدأتم دولتكم بإبداء ما تريدون الإدلاء به . فإن المقترحات البريطانية كما ذكرنا فى خطبتى الافتتاح وكما هو الواقع ظلت مطروحة حوالى السبعة أشهر وهى لا تزال تمثل رأى الحكومة البريطانية بالنسبة للتسوية النهائية للعلاقات بين البلدين ، فما هو رأيكم فيها من حيث المبادئ التى تناولتها والتفاصيل التى احتوت عليها ؟

النحاس باشا — إنى سعيد بأن أبدأ المفاوضات مع المستر هندرسن وحضرات أعضاء اللجنة لحل المسألة الهامة التى تعنى مصر وإنجلترا وأقصد بذلك تسوية العلاقات بين البلدين وإنى لمتفائل بالاستعداد الحسن من الجانبين والرغبة الأكيدة التى لديهما فى الوصول إلى الاتفاق المنشود . ولقد حضرت وزملائى إلى هذا المكان مشبعين بالميول الطيبة ولذلك يهمنا جدا أن تذلل جميع العقبات التى

قد تقوم أثناء المناقشة توصلا لتلك الغاية السامية التى ننشدها جميعا . وإنى وزملائى لمعتمدون على حسن استعداد المستر هندرسن وزملائه فى مساعدتنا على إنجاز هذه المهمة. والأمر المهم هو التوفيق بين حقوقنا ومصالحكم بطريقة تحدد الحالة بجلاء وتمنع كل لبس وإبهام . وذلك لأننا نريد أن تطبق المعاهدة بكل إخلاص وأمانة على وجه يشرف إمضاءنا عليها .

وإنى بهذه الروح سأبدأ بشرح الحالة بصفة عامة وسترون من هذا الشرح أن روحه وروح المقترحات البريطانية غير متباعدين . وسأقتصر الآن على المبادئ تاركا الكلام فى التفصيلات إلى ما بعد ذلك .

مستر هندرسن — حسن جدا .

النحاس باشا — إن المبادئ التى تستنتج من المقترحات البريطانية يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا — انتهاء الاحتلال — ولا أطيل الكلام فى ذلك لأن هذه هى الغاية التى نرمى إليها .

ثانيا — المحالفة — أما فيما يتعلق بمبدأ المحالفة فإننا نقره ونقبله .

أما مسألة الدفاع عن قنال السويس فإنه مع وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامته — ضمانة خاصة مستمدة من المحالفة وهى أن بريطانيا تأتى لمساعدتنا لصد ماعساه يقع على القنال من الغارات الأجنبية، وضمانة عامة دولية مستمدة من حيدة القنال تلك الحيدة التى تكفلها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وهما ضمانتان كافيتان للدفاع عن القنال — إلا أننا لكى نثبت لبريطانيا حسن استعدادنا للاتفاق نقبل (إلى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال بمفردها حتى يأتيها المدد البريطانى) أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن تضع قوة عسكرية فى منطقة القنال على أن يحدد موقعها وشروطها عند الكلام فى التفصيلات .

ثالثا — حماية الأجانب — هذا المبدأ بطبيعة الحال من حق مصر المطلق ولا يقيده إلا مسألة الامتيازات الأجنبية التى مآلها إلى الإلغاء. وإلى أن يحين الوقت لهذا الإلغاء نقبل توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى بعض المسائل التى هى الآن من اختصاص المحاكم القنصلية، كما نقبل الاختصاصات التى تعطى للجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على أن تحدد هذه الاختصاصات أثناء المناقشات .

رابعا — البوليس — فيما يتعلق بالبوليس نقبل أن يكون بعض الموظفين البريطانيين فى المدن الأربع القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس لمدة محدودة على أن يستبدلوا شيئا فشيئا وسنويا بموظفين مصريين حتى إذا انتهت تلك المدة المحدودة أصبحت وظائفهم جميعا فى أيدى المصريين .

خامسا — السودان — إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة نقبل أن تكون الإدارة فى السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعليا .

هـذه هى المبادئ العامة التى تؤخذ من المقترحات وترون أننا لم نخرج عن روحها لأن غرضنا هو أن نصل فعلا وبإخلاص إلى الاتفاق المنشود . أما ما عدا ذلك فتفصيل يأتى الكلام عنه فيما بعد .

مستر هندرسن — هل أفهم مما قاله دولة النحاس باشا أن هذه المبادئ الكبرى إذا وضعت فى صيغ مقبولة من الجانبين فانه لن تقوم عقبات فى سائر التفاصيل .

النحاس باشا — قد تقوم صعوبات فى التفاصيل ولكنى أرجو أن نتمكن من التغلب عليها بسهولة إذ حسن النية متوافر فى الجانبين .

مستر هندرسن — بطبيعة الحال ستكون اقتراحاتكم فيها محلا للمناقشة .

النحاس باشا — بلا شك .

مستر هندرسن — إن هـذه المبادئ الخمسة مهمة حقا ولكن الكثير يتوقف على الصيغ التى ستوضع فيها . على أنى من ناحيتى أريد أن أسترشد برأى زملائى فيما قد تكون عليه هذه الصيغ فإذا كنتم قد أعددتم نصوصا خاصة شاملة لهذه المبادئ فإنه يسرنا أن نطلع عليها ونبدى لكم رأينا فيها .

النحاس باشا — إننا مستعدون لأن نضع الصيغ لهذه المبادئ بالمعنى الذى ذكرناه ونقدمها لكم فى أقرب فرصة .

مستر هندرسن — نعم يحسن تقديم هذه الصيغ لأنها تساعد كثيرا على الفهم والتقدير . والآن هل يريد أحد من زملائى أن يسأل شيئا ؟

المستر توم شو — أحب أن أرى الصيغ لأن المسائل التى تناولها دولة النحاس باشا هى من صميم المقترحات .

مستر هندرسن — إذن ما هو الزمن الذى يكفى دولتكم وزملاءكم لوضع هـذه الصيغ وإرسالها إلينا ؟

النحاس باشا — سنبذل جهدنا لإرسالها غدا .

مستر هندرسن — إذن نستطيع أن نجتمع يوم الأربعاء أو الخميس ولكن عندى اجتماع مجلس الوزراء فى صباح الأربعاء فإذا وافقتم جعلنا اجتماعنا بعد ظهر اليوم .

وبعد تبادل الرأى تقرر أن تكون الجلسة القادمة فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس .

مستر هندرسن — أما وقد اتفقنا على أن يكون الاجتماع القادم يوم الخميس ففى وسعنا أن نستطرد قليلا فى أبحاثنا حتى إذا احتاج الأمر إلى وضع صيغ لمسائل أخرى أمكن ذلك قبل جلسة يوم الخميس . فمثلا يلوح لى أن هناك ثلاث نقط أو أربعا نحن متفقون عليها وهى :

انتهاء الاحتلال ، ثم فكرة المحالفة،ثم جمعية الأمم ، وهي كلها مسائل قد نص عليها ولا ينقصنا إلا معرفة الصيغ النهائية الـ تريدون أن تظهر بها في المعاهدة و إذا شئتم فإنه يمكننا أن نتكلم فيها من الآن .

النحاس باشا — إنني مستعد للكلام فيما ذكرتموه . ففيما يختص بالمحالفة يهمنا أن يكون واضحا أن ما يقدمه كل حليف للآخر يجب أن يتناسب مع قدرته وامتداد أراضيه إذ مركز الطرفين يختلف كل منهما عن الآخر . ويهمنا لكي تتوافر المساواة الحقيقية بيننا — أن تكون مساعدتنا لبريطانيا داخل حدود أراضينا لا خارجها كما جاء في مقترحات المستر هندرسن وهـذا الوضع الذي نقترحه لا يختلف عن كل المقترحات التي سبق أن قدمت في هذا الموضوع أثناء المفاوضات الماضية .

مستر هندرسن — لقد فهمت هذه الملاحظة جيدا ومعنى ذلك أن المادة السابعة ستكون محل بحث . ولكن المادة الأولى التي تنص على أن ينتهي احتلال مصر عسكريا بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى ، هل عندكم اعتراض على صيغتها ؟

النحاس باشا — كلا .

مستر هندرسن — والمادة الثانية الخاصة بالمحالفة بين البلدين ، هل عندكم اعتراض عليها ؟

النحاس باشا — لي بعض التعديل على صيغتها .

مستر هندرسن — حسن ، لكم أن تقترحوا ما تريدون ، وما رأيكم في المادة الثالثة ؟

النحاس باشا — لي كذلك بعض التعديل على لفظها .

مستر هندرسن — إذن قدموا لنا الصيغ المطلوبة قبل الجلسة القادمة وهذا يعطينا مادة كافية تشغلنا إلى الاجتماع القادم .

النحاس باشا — وهو كذلك .

مستر هندرسن — لقد بدأنا بروح جيدة روح المسالمة والوفاق والعزم على الوصول إلى اتفاق شريف فإذا استمرت هذه الروح فينا فلا شك عندي في حسن النتيجة .

إني و إياكم واقعون تحت ضغط شديد من جانب الصحافة المتلهفة على الأخبار والتي كثيرا ما تلجأ الى الخيال فتستمليه عند ما تعوزها المعلومات، فهل توافقون على إصدار بيانات رسمية عقب كل جلسة أو أننا نصدر البيانات كلما رأينا ضرورة لذلك ؟

وبعد تبادل الرأي اتفق على ألا يذاع شيء من أمر المفاوضات إلا إذا تقرر ذلك عند انتهاء الجلسة أو عند الوصول إلى شيء حاسم تحسن إذاعته .

مستر هندرسن — إذن نظل صامتين ولو أن هذا لن يمنع خيال الصحفيين فى البلدين من تناول الأمور وتصويرها حسب ما يريدون . ولكنى لا أرى مانعا من أن نذكر أن الجلسة القادمة ستكون يوم الخميس لأنى أخشى أننا إذا لم نذكر ذلك توهموا أن أول أزمة قد حلت بالمفاوضات خصوصا إذا رأوا أننا لا نجتمع غدا (ضحك) .

فوافق الجميع على ذلك .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق بعد الظهر م٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة

فى الساعة السادسة مساء من يوم الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصرى مشروعه الأول إلى المستر سلبى سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الإنجليزى . وهذا نصه :

١
المشروع الأول للوفد المصرى
قدم فى مساء الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠

١ — انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

1.—The military occupation of Egypt by the Forces of His Britannic Majesty is terminated.

٢ — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

2.—An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

٣ — تعترف بريطانيا العظمى بحق مصر فى أن تكون عضوا فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة .

3.—Great Britain recognises Egypt's right to become a member of the League of Nations, as a sovereign independent State, in accordance with the provisions of the Covenant of the League.

٤ — إذا أفضى خلاف مع دولة ثالثة إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

4.—Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

5.—Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present treaty.

٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها .

6.—His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves, exclusively, upon the Egyptian Government.

7.—Should notwithstanding the provisions of paragraph 4 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of paragraph 14 below, immediately come to his aid in the capacity of an Ally. His Egyptian Majesty's aid will consist in furnishing to His Britannic Majesty on Egyptian territory all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communications, without prejudice, in any way, to Egyptian laws and administration.

٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر ، مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة الآتى ذكرها على الدوام يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا وتحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وذلك بدون أدنى مساس بالقوانين والإدارة المصرية .

8.—To be omitted (1).

٨ — تحذف . (١)

9.—Until such time as the Egyptian Army shall be in a position to hold off, by its own resources, an attack on the Canal pending the arrival of allied reinforcements, His Majesty the King of Egypt authorises his Britannic Majesty to place at Port Fuad and its neighbourhood a British military force to assist in the defence of the Canal. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt (2).

٩ — إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قنال السويس حتى يصل مدد الحليف فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى بور فؤاد وبجوارها قوة حربية بريطانية للمساعدة فى الدفاع عن القنال .

ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية (٢) .

10.—To be omitted.

١٠ — تحذف .

11.—His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

١١ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

(1) The Egyptian Government will, by exchange of notes, demand the presence of a British Military mission, for a definite period, with a view to the instruction and training of the Egyptian Army.

(2) The number of these forces and the conditions relating to their accommodation will be specified by an exchange of notes.

(١) ستطلب الحكومة المصرية فى مذكرات يتبادلها الطرفان بعثة حربية بريطانية لمدة معينة لتعليم وتدريب الجيش المصرى .

(٢) يحدد عدد هذه القوة والشروط الخاصة بثكناتها ولوازمها فى مذكرات يتبادلها الطرفان .

Accordingly, His Britannic Majesty accepts in principle the suppression of the jurisdiction of the existing consular courts and the application of Egyptian legislation to foreigners [1].

12.—His Britannic Majesty and His Majesty the King of Egypt will be represented at their respective courts by ambassadors duly accredited according to ordinary diplomatic practice.

13.—Pending the settlement of the Sudan question by future negotiations, and with due reserve to all rights, the administration of the Sudan will be exercised in a joint and effective manner, by the High Contracting parties.

14.—Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928.

15.—The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present proposals which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

16.—The present treaty shall remain in force for a period of twenty years from the date of its ratification and may be renewed or modified by mutual consent.

[1] In a separate note will be specified the functions of the Mixed Tribunals and the powers of their General Assembly.

وبناء على ذلك يقبل صاحب الجلالة البريطانية مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن فى مصر ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب [1] .

١٢ — يقوم بتمثيل كل من صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط الآخر سفير يعتمد وفقا للأوضاع السياسية العادية .

١٣ — إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

١٤ — لا يقصد بهذه النصوص ولا يمكن أن ينبنى عليها بحال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه المعاهدة أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد عصبة الأمم .

١٦ — تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة ٢٠ سنة من تاريخ التصديق عليها ويمكن تجديدها أو تعديلها باتفاق الطرفين .

[1] يحدد فى مذكرة منفصلة اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية .

محضر الجلسة الثانية

(يوم الخميس ٣ أبريل سنة ١٩٣٠)

ملاحظات عامة للفريق البريطانى
على المشروع المصرى

افتتحت الجلسة فى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا بوزارة الخارجية البريطانية وحضرها من الجانب البريطانى المستر هندرسن واللورد باسفيلد والمستر توم شو واللورد طومسون ومعهم السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والسير پرسى لورين والمستر سلبى والمستر مرى والأونرابل سيسل كامبل . وحضرها من الجانب المصرى أصحاب الدولة والسعادة مصطفى النحاس باشا وواصف غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد ومعهم مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم اللذان قاما بأعمال السكرتيرية .

مستر هندرسن — يظهر أن المهمة التى قمتم بها دولتكم وحضرات زملائكم من وضع الصيغ المطلوبة للتعديلات التى تريدون إدخالها على المقترحات قد شغلتكم وقتا طويلا . وتذكرون دولتكم أنها لم تصلنى إلا مساء الأمس فلم أتمكن من عرضها على جميع زملائى فى الوقت المناسب . لذلك أرجو أن يؤجل اجتماعنا اليوم حتى تتمكن من درسها . وأما عن نفسى فأقول إنى وجدت بعض الوقت لدرس هذه الوثيقة فى المساء وأرى من الإنصاف أن أحيطكم علما برأيى الخاص فيها . فقد وجدت نحو عشر مسائل قد تناولها التغيير ووقع فيها خلاف كبير بيننا و بينكم . و بعض هذا التغيير مهم جدا فى نحـو خمس مسائل حيوية أخص بالذكر منها مسألة السودان التى ستكون على ما يظهر عقبة كأداء فى طريقنا وسنجد صعوبة كبيرة فى التغلب عليها . ولا بد لى أن أصرح لكم بأن الحكومة الإنجليزية — حتى لو سلمنا نحن بمطالبكم فى هذه النجنة — يستحيل عليها استحالة مطلقة أن تصل إلى حمل البرلمـان على الموافقة عليها ، لذلك ينبغى لى أن أنبهكم على مسئوليتى الخاصة بصفة كونى وزيرا للخارجية ومن غير استشارة زملائى الذين لم يتمكنوا كما قلت من درس المقترحات الجـديدة التى وضعتموها إلى أن الصيغة الخاصة بالسودان ستثير صعوبات جمة .

أقول هذا عن نفسى إلى أن يتمكن زملائى من دراسة مقترحاتكم و إبداء رأيهم فيها .

النحاس باشا — أما فيما يختص بالتأجيل فنحن موافقون عليـه إلى الأجل الذى ترونه كافيا لتتمكنوا أنتم وزملاؤكم من درس الصيغ الجديدة دراسـة وافية ، ولا يسعنى مع ذلك إلا أن أبدى الأسف للتأخر فى إرسالها ولكن السبب فى ذلك كما ذكرتم جنابكم هو أن المهمة كبيرة وذات أهمية عظيمة فاستغرقت من الوقت ما استغرقت .

و إنى آمل أن أرى المسـتر هندرسن وحضرات زملائه بعـد أن يدرسوا الصيغ الجديدة دراسة وافية أننا كنا معتدلين وأننا راعينا روح مقترحات المستر هندرسن واجتهدنا مخلصين فى التوفيق بينها و بين الأحوال المستمدة من مركز كل من البلدين مصر و إنجلترا ، ولقد راعينا كذلك مركز الحكومة الإنجليزية الحاضرة والصعوبات التى تكتنفها . كما راعينا ما يكتنفنا من الصعوبات فى مصر . ولى وطيد الأمل فى أن الدراسة الدقيقة تؤدى إلى التوفيق بين هذه المصالح المختلفة .

وأما فيما يختص بالسودان الذى خصه المستر هندرسن بالذكر فإنه سيرى أن الصيغة التى وضعناها بشأنه لا تختلف فى روحها عن الصيغة التى وضعها جنابه فى مقترحاته لأننا لم نطلب فى الوقت الحاضر إلا الاشتراك الفعلى فى الإدارة وهو ما تعترف به المقترحات الإنجليزية نفسها فقد أشير فيها إلى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وهما صريحتان فى أن الإدارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان قد أعطى شطر منها إلى إنجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ومن أجل ذلك آمل كل الأمل أنكم عند ما تدرسون هذه المسألة فى ضوء هذه الحقائق ترون أننا فى هذا المطلب المهم الحيوى بالنسبة لمصر كنا فى غاية الاعتدال .

ونحن عند ما نصل إلى الاتفاق المنشود سنكون جميعا مقتنعين بأنه فى مصلحة البلدين وسيكون من مهمة الجنة الإنجليزية شرحه فى البرلمان ووضع الأمور فى نصابها . كما سيكون من مهمتنا نحن المتفاوضين المصريين أن ندافع عن المعاهدة فى بلادنا بكل إخلاص وجلاء . وسنأخذ على عاتقنا أن نقنع الأمة بوجهة نظرنا فى النقط التى تساهلنا أو نتساهل فيها . وليس أوفى بالغرض من الصراحة الخالصة وجلاء الأمور على حقيقتها أمام الأمتين حتى يعرف كل فريق مدى ما وصلت إليه التسوية من التوفيق بين الحقوق والمصالح وما تم فيها من التساهل من جانب الفريقين . وليعلم الجميع أن هذه الخطوة عظيمة جدا لم يوجد لها مثيل فى تاريخ المسألة المصرية .

لذلك أكرر الرجاء بأن هذه المخاوف التى ساورت نفس المستر هندرسن تزول ويحل محلها الاطمئنان .

مستر هندرسن — حسن . هل نجتمع غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا لنناقش الصيغ الجديدة؟

النحاس باشا — نعم . هذا موعد ملائم جدا .

مستر هندرسن — هل لى أن أستفسر عن بعض مسائل خاصة بالإجراءات التى ستتبع غدا . فهل تحبون أن نناقش المقترحات المعدلة مادة مادة فلا ننتقل إلى التالية حتى نكون قد فرغنا تماما من المادة السابقة لها . أم تفضلون أن نناقش المسائل الهامة البارزة مسألة مسألة ؟

النحاس باشا — لا اعتراض لنا على أى الخطتين يقع عليها اختياركم .

مستر هندرسن — أما الطريقة الإنجليزية المتبعة فهى أن نناقش المواد مادة مادة ، فهل توافقون على ذلك ؟

النحاس باشا — ونحن نوافق على ذلك .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الحادية عشرة على أن تعقد الجلسة التالية فى الساعة العاشرة والنصف من صباح الغد .

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير
إمضاء : مصطفى الصادق

حديث دار بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا

بدار المفوضية المصرية فى ٣ أبريل سنة ١٩٣٠

المقترحات المصرية — مسألة السودان —
الامتيازات الأجنبية ودخول مصر فى عصبة الأمم

دعا دولة النحاس باشا مستر هندرسن لتناول طعام العشاء معه فى دار المفوضيـة المصرية فى الساعة الثامنة من مساء يوم ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ ، فأجاب المستر هندرسن الدعوة وفى الساعة المذكورة اجتمعا على مائدة العشاء وبعد انتهاء العشاء دار بينهما الحديث الآتى فى الصيغ الجديدة التى قدّمها الفريق المصرى معدلة للمقترحات الإنجليزية ، وقد قام الأستاذ محمد كامل سليم بمهمة الترجمة :

مستر هندرسن — كنت فى حاجة يادولة الباشا إلى جلسة هادئة للتحدث إليك فى أمر الصيغ الجديدة وفى غيره من الشؤون التى لها مساس بالمقترحات .

النحاس باشا — وإنى سعيد بهذه الفرصة التى تهيأت لنا الآن .

مستر هندرسن — أشكركم كثيرا . إنى فى الصيف الماضى عند ما وضعت مقترحاتى كنت صريحا ومخلصا إلى الدرجة القصوى وأعلنت أن هذه التقدمة هى للشعب المصرى دون سواه . ومهدت الطريق للنجاح المنشود بإجراءات جريئة وحكيمة فيما أعتقد فأقلت اللورد لويد وعادت الحياة النيابية إلى مصر . ولقد طلب منى أن أخرج من دائرة المقترحات فأجعلها معاهدة يوقع عليها دولة محمد محمود باشا . فرفضت وجاءنى فى يوم من الأيام الأستاذ مكرم عبيد يسألنى عن إشاعة إبرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها وكنت أعلن فى الدوائر الرسمية أنى إنما أريد أن أتفاوض فى وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لاشك فيه . وكنت أرجو أن تعرض المقترحات على الشعب المصرى أثناء الانتخابات فخاب أملى فى ذلك . ولكن هذه المقترحات ظلت مطروحة أمام الشعبين المصرى والإنجليزى نحو سبعة أشهر . وأعلنت مرارا بناء على أسئلة محرجة لى فى مجلس العموم أن هذه المقترحات أقصى ما يمكن أن أوصى حكومتى بقبوله . ولقد كنت صريحا جدا كما قلت فعرضت كل ما يمكننى عرضه من أول الأمر ولم أحتفظ بشىء للتساهل فيه فى المفاوضات التى قدرت حصولها لأنى لا أحب المساومة وأردت أن أكون عمليا ومخلصا . والآن تصلنى صيغتكم الجديدة التى تناولت بالتغيير عشر مواد منها خمس حيوية فماذا عسانا فاعلون ؟

النحاس باشا — أحب أولا أن أهنئ المستر هندرسن على الخطة الحكيمة الجريئة التى اتبعها قبل وضع مقترحاته وبعدها والتى بفضلها أصبح محبوبا فى مصر كما أصبح اسمه فيها محوطا بكل

احترام . والواقع أن المستر هندرسن كان موفقا حقا فى الطريق الذى اختطه لنفسه من أول يوم إلى الآن . ولقد أدركت من أول لحظة أنه رجل عملى ولا يحب المساومة ولذلك كنت أنا أيضا رجلا عمليا و بعيدا عن فكرة المساومة وهاهى الصيغة الجديدة التى وضعناها لامغالاة فيها.وكان فى استطاعتنا أن نطالب بكل ما تنشده مصر ولكنا اقتصرنا على الحد الأدنى تجنبا للساومة وحرصا على الاتفاق ورغبة منا فى إظهار حسن استعدادنا للتفاهم . ولا شك أن مستر هندرسن يعرف ذلك الآن تمـام المعرفة . وأما ما قاله بشأن عدم عرض المقترحات على الشعب المصرى أثناء الانتخابات فردى عليه أننا سلكنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال . ولو أن المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتما لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها . فرأينا أن نتفادى تلك النتيجة المحتومة وأن نتريث حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولا وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة ألا وهى المفاوضة لوضع التسوية المقبولة من الأمتين. وها نحن أولاء الآن فى بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة فى الاتفاق ، ولم نبتعد عن روح المقترحات .

مستر هندرسن — لاحظت أن خمس مسائل تناولها تغيير كبير جدا منها مسألة السودان .

النحاس باشا — وماذا فى الصيغتين الخاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك فى الإدارة وترك الباب مفتوحا لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

مستر هندرسن — الفرق كبير جدا لأن مادتنا تشير إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والحالة التى نجمت عنهما وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر و إنجلترا فى إدارة السودان. وأنتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر و إنجلترا فى إدارة السودان اشتراكا فعليا ، فماذا تقصدون ؟

النحاس باشا — نقصد بذلك أن تكون الإدارة مؤقتا فى أيدى المصريين والإنجليز معا وهو مالم نكن نعترف به من قبل فهذا فى الواقع تساهل منا ولا نفهم لمـاذا تعارضون فيه .

مستر هندرسن — إن ما وقع فى السودان فى السنوات الأخيرة لا يزال ماثلا فى الأذهان وكذلك التصريحات التى صدرت عقب ذلك . كل ذلك يقيدنا تمام التقييد لا سيما تصريحات رئيس الوزراء المستر ماكدونالد عند ما كان وزيرا للخارجية ورئيسا للوزارة فى سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا فى السودان . وقد سئلت فى البرلمـان عما إذا كنت مرتبطا بها فأعلنت ارتباطى بها وقبولى لها .

النحاس باشا — لقد صدرت تلك التصريحات فى وقت لم تكن فيـه مفاوضات فالروح التى أوحت بها غير الروح التى تحرك المتفاوضين فى وضع أساس الاتفاق . كما أنه لا يجوز مطلقا أن تحرم مصر من حقوقها الثابتـة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت وأثبت القضـاء براءة مصر وزعمائها منها .

مستر هندرسن — وما ذا عساى أن أقول للبرلمان وهذه التصريحات لايزال يتجاوب صداها فى أنحائه ؟

النحاس باشا — نحن الآن بصدد تسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أمامنا عائق من التصريحات التى صدرت فى ظروف وتحت مؤثرات خاصة. و إذا كنتم تتمسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الإنجليز وكبرائهم فيما يختص بالجلاء إذ قد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين عهدا وهذه جيوشكم لا تزال فى بلادنا فهل لنا أن نتمسك بهذه التصريحات كما تتمسكون بتصريحاتكم .

مستر هندرسن — أنا فى الواقع إنما أشير إلى تصريحاتى فى البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ثم إنى مرتبط بالمادة الواردة عن ذلك فى مقترحاتى وكيف أفسر تعديلها على الوجه الذى ذهبتم إليه ؟

النحاس باشا — إن كل ماتريده هو عدم الاشارة مطلقا الى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان فى مصر كل المقت . ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء إنجلترا نصيبا فى إدارة السودان ومادتنا تشير إلى وجوب اشتراك الطرفين فى ادارة السودان فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليهما وكل مانرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الإدارة اشتراكا فعليا إلى أن توضع اتفاقات جديدة فأى غضاضة فى ذلك ؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟

النحاس باشا — نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان . أى حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة فيه وحرية التملك كذلك ثم جعل الإدارة السودانية فى أيدى المصريين والإنجليز على السواء .

مستر هندرسن — ومن الذى يعين الموظفين المصريين فى السودان ؟

النحاس باشا — الحكومة المصرية .

مستر هندرسن — هذا مستحيل . لأن حاكم السودان هو المسئول وحده بحكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ عن النظام الإدارى والعسكرى فى السودان . وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة . والمادة التى وردت فى مقترحاتنا تترك الباب مفتوحا لذلك .

النحاس باشا — إن طريقة الاشتراك الفعلى فى الإدارة يمكن أن تنظم وتحدد فيما بعد . وإنما نريد التسليم بمبدئها لأن هذا لايبتعد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ نفسهما .

مستر هندرسن — أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التى وقعت حديثا فى السودان والتصريحات التى صدرت بشأنه لكان موقفنا اليوم غير ما ترى . ولكن المسألة ليست مسألة ما نحب أن يكون وإنما هى مسألة ما يمكن حمل البرلمان الإنجليزى على قبوله . وإذا نحن قدمنا إلى برلماننا معاهدة فيها نص كالذى تقترحون فإن البرلمان يرفضها رفضا باتا وتصبح المعاهدة لاتساوى الورقة المكتوبة عليها .

النحاس باشا — لا أستطيع أن أتصور أننا نعجز عن إيجاد صيغة مرضية تقبلها الأمتان فليفكر كل منا ولنتعاون معا . ولعلك تذكر يامستر هندرسن أنى فى بلادى محل الثقة العامة فى الدفاع عن حقوق البلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جدا ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

مستر هندرسن — أعرف ذلك تماما كما أرجو أن تعرفوا أنتم أيضا صعوبة مركزى. لقد خطر ببالى هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المادة الخاصة بالسودان الواردة فى مقترحاتى فنقول : إنه بعد كذا من السنين يعاد النظر فيها لعمل ترتيب جديد. ولكن لا بد لى من استشارة زملائى فى ذلك أولا.

النحاس باشا — يجب علينا أن نفكر ونجتهد فى إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن نقترح اقتراحات مصيرها الرفض المحتم فى برلمانكم . ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا . ولى كبير الثقة والأمل فى الوصول إلى حل مقبول .

مستر هندرسن — سوف نعمل كل ما فى وسعنا لأننا لابد أن نصل إلى الاتفاق المنشود . ولنترك الآن هذه المسألة . ومن حسن الحظ أننا فى جلسة الغد سنتناول المواد مادة مادة فلا يمكن والحالة هذه أن نصل إلى المادة الخاصة بالسودان والآن أحب أن أعرف الحكمة فى تغيير المادة الثالثة الخاصة بدخول مصر فى عصبة الأمم ، فقد حذفتم ما ورد فيها خاصا بإظهار مصر الرغبة فى الدخول، كما حذفتم وعد إنجلترا بمساعدتكم فى الانضمام إلى العصبة ، وكنا نظن أن هذا يسركم كل السرور .

النحاس باشا — أما رغبة مصر فى الدخول فى العصبة فبديهية ومستفادة من المادة ١٥ ولا فرق فى الواقع بين مادتنا ومادتكم إلا أننا أعرف بشعور مواطنينا وما يرضيه وما لا يرضيه ، ومادتنا لذلك أفضل فأرجو ألا يكون لديكم اعتراض عليها .

مستر هندرسن — لا ، وإنما لفت نظرنا هذا التغيير فأحببنا أن نعرف الباعث عليه . ثم فى المادة الرابعة حذفتم كلمة : "Concert" ووضعتم بدلها كلمة "Consult" فما هو قصدكم من ذلك ؟

النحاس باشا — الكلمة التى اخترناها كانت مستعملة فى مشروع شمبرلن — ثروت فلم نر داعيا لتغييرها .

مستر هندرسن — والمادة السادسة الخاصة بحماية الأجانب حذفتم منها كلمة "من الآن فصاعدا" (Henc forth) ووضعتم بدلها كلمة " دون سـواها " (Exclusively) ثم حذفتم الفقرة الأخيرة الخاصة بتعهد جلالة ملك مصر بالنسبة لحماية الأجانب فما هى الحكمة فى كل هذا التغيير ؟

النحاس باشا — حذفنا كلمة : " من الآن فصاعدا " ، لأن وجودها يدل على أن مصر لم تكن مسئولة فيما مضى عن حياة الأجانب وأموالهم وهو مالا يمكن الاعتراف به من جانب مصر ، ووضعنا كلمة " دون سواها " (Exclusively) لأنها تتفق مع روح المادة التى تقضى بانفراد مصر بهذه الحماية والمسئولية الناجمة عنها ، و إذا كانت بريطانيا العظمى قد قالت فيما مضى إنها حامية الأجانب فهذه الكلمة تضع حدا لذلك ، وأما حذف الفقرة الأخيرة فراجع فى الواقع إلى اعتبارنا إياها مجرد تكرار لاحاجة له .

مستر هندرسن — إن كل تأكيد أو تكرار فى هذه المادة مفيد لأن البرلمان الإنجليزى والرأى العام فى هـذه البلاد شديد الاهتمام بأمر الأجانب فى مصر ، ومع ذلك ألا ترون أنكم ذهبتم بمعنى هذه المادة إلى أبعد مما قدرناه لها فى مادتنا بإضافة كلمة "Exclusively" (دون سواها) .

النحاس باشا — إننا إنمـا جعلنا المعنى أكثر وضوحا وتحديدا .

مستر هندرسن — إن شقة الخلاف بيننا ليست كبيرة جدا فى هذه المسألة ويمكننا أن نوفق بين رأيينا وكل ما أرجوه من دولتكم هو أن تتذكروا أنى مرتبط بنصوص المقترحات أمام البرلمان والأمة إلى حد كبير .

النحاس باشا — نعرف ذلك ولكن هلا تعرفون جنابكم روح الوطنية المصرية وطلباتها الأصلية . أما ترون أننا رغبة فى الاتفاق نزلنا إلى الحد الأدنى الذى لانستطيع أن نتخطاه . إننا نرجو أن تساعدونا للوصول إلى الاتفاق .

مستر هندرسن — يسرنى فى الواقع أن ألاحظ أن كلا منا يفهم مركز الآخر وما يكتنفه من المصاعب ولا بد من التعاون للنجاح . لقد صممنا على النجاح فلا بد لنا من إدراكه هذه المرة .

النحاس باشا — بهذه الروح تذلل كل الصعاب .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ ليلا م

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الثالثة

(يوم الجمعة ٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

بحث المواد السبع الأولى — حق مصر
فى حماية الأجانب — المحالفة وخطر الحرب

فتحت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة.

مستر هندرسن — اتفقنا على نظر المواد بحسب ترتيبها فأرجو وضع نصوص مقترحاتنا ونصوص مقترحاتكم تحت نظركم .

قد قبلتم نص المادة الأولى كما جاء فى مقترحاتنا .

وقبلنا نحن نص المادة الثانية كما جاء فى مشروعكم .

أما فيما يختص بالمادة الثالثة فقد أدخلتم عليها بعض التعديل وإنى أرى أن نزيد المسألة إيضاحا. إنكم تريدون طبعا أن تقدموا طلبا عقب التصديق على هذه المعاهدة إلى عصبة الأمم بقبولكم بها وإنى أستحسن أن تحال هذه المادة على لجنة التحرير لوضع صيغة توفق بين نصنا ونصكم .

النحاس باشا — أظن أن هذا المعنى مستفاد من النص الذى وضعناه خصوصا وأن المادة ١٥ تجعل العصبة مختصة بالفصل فيما قد يعرض بيننا من الخلاف فإن كان هناك شك فى ذلك فلا مانع لدى من التوفيق بين النصين .

مستر هندرسن — الذى أفهمه أننا متفقون على أن مصر ستدخل عصبة الأمم . وفيما عدا ذلك يمكن أن ننظر هل هناك ضرورة لوضع صيغة مشتركة توفق بين الصيغتين .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع . ويمكننا أن نقترح التعديل حالا بالشكل الآتى :

"بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول فى عضوية عصبة الأمم فإن بريطانيا العظمى تعترف بحق مصر فى أن تكون عضوا فى عصبة الأمم بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة " .

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, Great Britain recognises Egypt's right to become a member of the League of Nations as a sovereign independent State in accordance with the provisions of the Covenant of the League.

مستر هندرسن — سيكون لدينا لجنة للتحرير ويمكنها أن تنظر فى ذلك فإن لم تر اللجنة داعيا لذكر تعهد الحكومة البريطانية بتأييد طلب الدخول فنحن لا نتمسك به .

النحاس باشا — لامانع فإن المسألة مسألة صيغة .

مستر هندرسن — لننتقل الآن إلى المادة الرابعة .

لقد استبعدتم عبارة "Concert together" واستعضتم عنها بعبارة "Consult each other" ولا نعلم السبب فى ذلك .

النحاس باشا — هذه هى العبارة التى استعملت فى مشروع المعاهدة بين السير أوستن تشمبرلن وثروت باشا وقد استعملناها هنا وفوق ذلك فإن ترجمة النص الوارد فى مقترحات المستر هندرسن نشرت فى مصر بهذا الشكل "يتبادل الطرفان الرأى" .

مستر هندرسن — ليس لدينا مانع قوى من استعمال لفظة "يتشاوران" ولكن هل تريدون أننا يجب أن نستشيركم فى كل شىء ؟ فمثلا : لو كان هناك نزاع بخصوص صيد الأسماك مع النرويج أو نزاع مع القبائل الأفغانية فهل ترمون إلى أن نستشيركم فيه .

النحاس باشا — كلا . وإنما الغرض هو تبادل الرأى فى المسائل الخطيرة فقط التى قد تؤدى إلى قطع العلاقات . فإذا كان اللفظ المقترح فى المادة لايكفى لأداء هذا المعنى فنحن على استعداد لإضافة مايحدد هذا المعنى تحديدا تاما .

مستر هندرسن — هل يرغب أحد من زملائى فى ذكر شىء فى هذا الموضوع ؟ إنى فيما يخصنى لاأرى مانعا .

سير پرسى لورين — أظن أن الوفد المصرى يرى فارقا بين العبارتين .

سير روبرت فانسيترت — أظن أنه يحسن إضافة تعديل بسيط على مبدأ المادة .

النحاس باشا — إذا وافقتم يمكن إضافة كلمة "حال" (Imminent ou immédiat) بعد كلمة خطر .

مستر هندرسن — إننا حقيقة استعملنا كلمة "التشاور" فى المفاوضات السابقة ثروت — تشمبرلن . وقد اتفقنا الآن على ألا يحصل التشاور فى المسائل التافهة فنحن متفقون والأفضل ترك ذلك للجنة التحرير .

النحاس باشا — أى أن لجنة التحرير عليها أن تجد الصيغة التى تؤدى هذا المعنى المتفق عليه بين الطرفين .

مستر هندرسن — إن الطريقة المثلى هى ترك كل المسألة للجنة وبعد ذلك سيعرض علينا مشروعها . إن النصوص التى وضعناها لم نضعها إلا بعد إمعان وكذلك النصوص التى وضعتموها . فيحسن ألا نحورها فى الجلسة على عجل لئلا تتجاوز النصوص المدلول الذى نريده .

النحاس باشا — حسن .

مستر هندرسن — والمـادة الخامسة قد عدلتم نصها ونحن نقبل تعديلكم ولكن يحسن بنا أن نستعير هنا فقرة وردت فى معاهدة واشنطن وهى : "يجب أن يحصل تشاور شامل وصريح بين الطرفين المتعاقدين فى جميع مسائل السياسة الخارجية التى قد تمس مصالحهما المشتركة"[1] .

النحاس باشا — أرى أن النص الذى تقترحون إضافته متعلق بالمـادة الرابعة التى سبق نظرها ، والمـادة الرابعة كفيلة بهذا .

المستر هندرسن — قد يتصور أن فى إضافة العبارة التى اقترحتها إلى نص المـادة الخامسة تكرارا للمعنى المستمد من المـادتين الرابعة والخامسة . ولكن أرى على كل حال أن نترك ذلك للجنة التحرير . وإذا رأت أن المعنى زائد ومكرر عرضت علينا الأمر .

وهنا قرأ المستر مرى نص عبارة معاهدة واشنطن التى يستفاد منها أن تبادل الرأى يكون عند خطر الاعتداء (Agression) من دولة على أخرى .

النحاس باشا — إذن فالإضافة التى أراد جنابه أن يقتبسها من معاهدة واشنطن تخالف الحالة التى نحن الآن بصددها فى المـادة الخامسة فإن الحالة المنصوص عنها فى مادة واشنطن هى بنفسها المشار إليها فى المـادة الرابعة لأن حالة التعدى من جانب دولة أخرى على أحد الطرفين لاتفترق عن حالة وجود خطر بين أحد الطرفين ودولة ثالثة تؤدى الى قطع العلاقات . أما المـادة الخامسة فهذه ليست حالتها .

مستر هندرسن — اسمح لى أن أشرح هذه المسألة جيدا . لنفرض أن دولة ثالثة تدخلت فى مسألة تتعلق بالحقوق الخاصة بمصر أو بريطانيا ولزم الحال لأن نحافظ على حقوقنا فمن المؤكد أنه يجب أن نتشاور حالا للدفاع عن مصالحنا .

مستر توم شو (وزير الحربية) — إذا كان هناك اتفاق على المعنى فسواء أوضع فى المـادة الرابعة أو الخامسة .

مستر هندرسن — لا أظن هذا هو الفارق و إلا لكنت طلبت إحالة المسألة على لجنة التحرير .

النحاس باشا — المسألة هى أن المـادة الخامسة خاصة بحالة سلم ولا يصح أن نسلم بوجوب التشاور فى حالة السلم .

مستر هندرسن — الذى أريده هو أن التشاور واجب فى حالة حصول المساس من طرف ثالث بمصلحة مشتركة بيننا فمثلا : مسألة بحيرة تسانا فى الحبشة فإنه ولو أن الخلاف عليها قد لايؤدى إلى قطع العلاقات ولكن هناك مصلحة مشتركة بيننا و بينكم فيجب أن نتشاور للدفاع عن المصلحة المشتركة .

[1] "There shall be full and frank consultation between the High Contracting Parties on all matters of foreign policy which may affect their common interests."

النحاس باشا — هـذا مستفاد من روح المعـاهدة أما ذكره بصفة قاعدة ثابتة فقد يؤول تأويلا سيئا .

مستر هندرسن — قد عرضنا عليكم هذا النص الآن فقط فيمكنكم أن تفكروا فى الأمر وتعطونا رأيكم بعد ذلك .

النحاس باشا — وهو كذلك .

مستر هندرسن — والمـادة السادسة أحدثتم فيها تعديلين أحدهما مهم من جهتنا والثانى يستدعى تفسيرا . فقد حذفتم كلمة "منذ الآن" (Henceforth) وأضفتم كلمة "دون سواها" (Exclusively) فحذفتم شيئا مهما جدا بالنسبة لنا وكذلك حذفتم الفقرة الخاصة بأن ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته فى هذا الصدد. وهذا سيخلق لنا صعوبات جدية فى البرلمـان فإنه عندما حصلت المناقشة فى برلمـاننا بخصوص المقترحات عيب علينا أننا تنازلنا عن مسئوليات كانت على عاتقنا . وكان دفاعنا فى هذه النقطة أن هذه الفقرة تضمن سلامة الأجانب ولمـا كانت هذه المسألة هى أهم ما نتباحث فيه اليوم فيسرنى لو بينتم لنا سبب هذه التغييرات .

النحاس باشا — كلمة " منذ الآن " حذفت لأن مصر مسئولة على الدوام عن أرواح الأجانب وأموالهم ليس فقط منذ الآن بل وقبل الآن فحذفنا ما كان يمكن أن يفهم منه أن مصر قبل الآن لم تكن مسئولة عن سلامة الأجانب وأضفنا كلمة " دون سواها " لأن مصر هى صاحبة الحق المطلق فى حماية أرواح الأجانب وأموالهم وهذا الحق المطلق تقابله المسئولية المطلقة أى أن مصر وحدها هى المسئولة عن حماية أموال الأجانب وأرواحهم دون بريطانيا . وفيما يختص بالنقطة الأخيرة وهى النص على أن جلالة ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته فى هذا الصدد فإن ذلك شىء طبيعى إذ أن ملك مصر هو صاحب الحق المطلق فى حماية الأجانب يقابله كما قلت المسئولية المطلقة عن حماية أرواحهم وأموالهم . فبطبيعة الحال هو الذى يقوم بتأدية واجباته بناء على أنه هو المسئول وحده . ومن أجل ذلك حذفنا هذه الفقرة إذ لا حاجة إليها . وإن هذا هو ما فهم فى مصر إذ أن الكتاب الأخضر الذى وضعه دولة محمد باشا محمود عن المقترحات جاء فيه أن هذه الفقرة الأخيرة ما هى إلا إيضاح وتأكيد للقسم الأول من المـادة . من أجل ذلك وضعنا هـذه التعديلات ليكون النص متفقا مع المعنى المقصود وعلى العموم فإن هـذا من الخصائص (Attributes) الجوهرية لحق السيادة الذى لمصر .

مستر هندرسن — أقتصر الآن على الرد على القسم الأول . نحن لا يمكننا أن نسـلم بأنا لم نكن مسئولين عن سلامة أرواح الأجانب وأموالهم لأننا فى الواقع بمقتضى التحفظات مسئولون عن ذلك. من أجل هذا وضعنا كلمة " منذ الآن" .

النحاس باشا — ولكن مصر لم تتخل عن هذه المسئولية مطلقا .

مستر هندرسن — قد لا تكون مصر تنازلت عن حق ولكن الواقع (In fact) أن هناك مسئوليات كانت موجودة على عاتقنا و يراد تحويلها إلى عاتق غيرنا . فعبارة "منذ الآن" تبين التغيير المنوى إحداثه .

النحاس باشا — الواقع أن مصر لا يمكن أن تعترف أنها لم تكن مسئولة مسئولية مطلقة عن حماية الأجانب . فإذا كانت بريطانيا أخذت على نفسها مسئوليات من تلقاء نفسها فهى بمقتضى النص الذى وضعناه تخلى عن المسئوليات التى أخذتها . إن مصر مسئولة ولا يشاركها فى هذه المسئولية غيرها ليس هذا فقط من الوجهة النظرية ولكن من جهة الواقع أيضا فإن مصر هى التى تحملت وحدها أعباء هذه المسئولية ونتائجها فى كل حالة لحق فيها مصالح الأجانب أو أرواحهم أى مساس ولم تكن بريطانيا تتحمل شيئا من ذلك .

مستر هندرسن — لننتقل الى النقطة الثانية وهى " يتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد " .

إن مصلحتنا تقتضى أن نبين لمحاس العموم أن المسئولية تحوّلت من عاتقنا إلى عاتق غيرنا وأن تعهد مصر بالقيام بهذا الواجب مضمون بالمعاهدة .

النحاس باشا — المسألة كما بينت هى مسئولية طبيعية ناتجة عن الحق الطبيعى وليست ناتجة عن المعاهدة لأن هذا كما قلت من الخصائص الجوهرية لحق السيادة ومن أجل ذلك مادام أن هذه المسئولية واضحة بطبيعتها فلا حاجة للنص عليها .

مستر هندرسن — كان من الممكن الأخذ برأيكم هذا لو أن هذا النص لم ينشر ولم يذع على الجمهور وهذه المسألة كما تعلمون قد اهتم بها الناس كثيرا ولذلك فإنى أخشى أن نتعرض لفشل فى البرلمان لو أننا جاريناكم فى حذف هذ الفقرة .

النحاس باشا — المسئولية الطبيعية لملك مصر هى التى تجعله يؤدى الواجبات التى عليه فإذا بحث مجلس توابكم هذا الموضوع فمن السهل توضيح ذلك لهم .

مستر هندرسن — وما الذى يمنع من النص على أن ملك مصر يقوم بتنفيذ تعهداته ؟

النحاس باشا — هذا يجعل الالتزام مترتبا على المعاهدة وهى مسألة صعبة بالنسبة لكرامة ملك مصر ، كأنه محتاج لمن يرشده الى مايجب عليه عمله .

مستر هندرسن — هذا تفسير قد يكون مقبولا ولكنه على كل حال ليس المعنى الذى نقصده . انى أرجو أن تضعوا أمام نظركم أننا نشرنا هذه المقترحات وأن هناك شعورا كبيرا فى البرلمان بأنا ذهبنا الى أبعد من اللازم فيما يختص بحماية الأجانب فاذا نحن أحدثنا تغيرا فى هذا النص سنخلق صعوبات كبيرة بينما أن الدافع لكم على هذا التعديل هو دافع العاطفة فقط (Sentimental) اذكروا دائما أن هناك صعوبات أمامنا .

النحاس باشا — ما هو المعنى الذى تقصدونه من إضافة هذه العبارة وما هو تفسيركم الذى تقصدونه هنا ؟

مستر هندرسن — أظن أنى فسرت ذلك أكثر من مرة . نحن نشرنا هـذا وأيدناه فى المجلس فإذا أحدثنا تغييرا حدثت لنا صعوبات وإنى مستعد لكى نتقابل معكم (to meet you) أن نستعيض عن النص الذى اقترحناه بالنص الآتى : "وتتولى الحكومة المصرية تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" وبذلك نستغنى عن الإشارة إلى جلالة الملك .

النحاس باشا — (ضاحكا) وكرامة الحكومة ! إنى أريد أن أعرف ما الذى تقصدونه فعلا من وضع هذا النص .

مستر هندرسن — إننا نتمسك بهذه العبارة لنؤكد للرأى العـام أننا تخلينا عن حماية الأجانب وضمنا أن السلطة التى قد تخلينا لها تقوم بتنفيذ ذلك .

النحاس باشا — إن الذى أخشاه أن النص على ذلك فى المعاهدة قد يؤول بأننا مسئولون أمام الحكومة البريطانية وبذلك تكون إنجلترا فى الواقع لم تتخل عن حماية الأجانب مع أنها قالت إنهـا ليست مسئولة .

مستر هندرسن — كلا . ليس هناك أى إشارة إلى بريطانيا بل نحن نقصد بنص المـادة إلى أن حكومة مصر هى المسئولة ولها بكل تأكيد الحق فى أن يبقى هذا النص إذ هو يؤيد المعنى المقصود .

النحاس باشا — إنى مسرور لهـذا التفسير ولكن إذا نص على ذلك فى المعاهـدة هلا يكون لإنجلترا أن تسأل حكومة مصر عن أى حادث خاص بالأجانب ؟

وهلا يكون لهـا أن تتدخل فى أى شىء خاص بالأجانب لترى إذا كانت حكومة مصر قامت بتنفيذ واجباتهـا ؟ إنى أقبل بقاء الفقرة الأخيرة إذا كان المفهوم صراحة أن إنجلترا لا تتدخل مطلقا فى حماية الأجانب .

مستر هندرسن — يظهر أن المسألة الآن هى أنه إذا اتفقنا على إبقاء كلمة "منذ الآن" وأضفنا كلمة "دون سواها" فإنا نكون متفقين . وقد يظهر عند الصياغة أن تحرير المـادة بالشكل الآتى ليس لكم اعتراض عليه :

"يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن دون سواها عن أرواح الأجانب وأموالهم وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" .

النحاس باشا — كلمة "منذ الآن" لا تتفق مع واجباتنا الأصلية الثابتة من القدم ولا تتفق كذلك مع آرائنا السياسية وحذفها لا يضير بريطانيا فى شىء ولذلك فإنا لا نود مطلقا أن تذكر . أما عبارة أن الحكومة المصرية تقوم بواجباتها فإنا نقبل وضعها للتسهيل عليكم على أن يكون مفهوما أنهـا تأكيد لهذه الواجبات ولا تعطى بريطانيا أى حق للتدخل وبهذه الطريقة يمكن التوفيق بين كل المصالح .

مستر هندرسن — ماذا تقصدون بأن ذلك لا يعطينا حق التدخل ؟ إذا كنا حلفاء ومفروض أننا نتشاور دائما ألا يكون فى وسعنا أن نرسل لكم سفيرنا بخصوص حادثة قد تؤدى إلى قطع العلاقات . إذا كان هذا هو رأيكم فنحن لا نقبل هذا الشرط .

النحاس باشا — التشاور موجود له حالة منصوص عنها فى المادة الرابعة وهى فى حالة خطر قطع العلاقات فعند ما يصل الأمر إلى شىء من هذا فالمادة الرابعة كفيلة بذلك .

مستر هندرسن — يجب أن نحدد معنى عدم التدخل . فلنفرض أن اعتداء خطيرا وقع على بعض الإيطاليين أو الفرنسيين فهل نقف مكتوفى الأيدى . إن لنا بلا شك أن نتحادث بصفة ودية لمنع الضرر وهذا هو فن الدبلوماسى (Diplomatie) . لن نتدخل طبعا بغير مبرر ولكن فى الحالات التى قد تؤدى إلى اضطراب (Trouble) حقيق فإننا نتحادث . يجب أن نفهم أنه قد حصلت حرب عالمية كبرى لأسباب لا دخل للبدأ فيها ، بل لأسباب تافهة . يجب أن نتشاور ولكنا نتشاور كأصدقاء كما نتشاور أو نرسل سفيرنا لأية دولة أخرى لمثل هذا السبب .

النحاس باشا — فى كل الأحوال الخطيرة سيكون العمل بحكم المادة الرابعة وإنى أخشى أن يعتبر كل شىء يتعلق بأجنبى مدعاة لتدخل بريطانيا والذى نؤكده أنه فى كل الأحوال الخطيرة سنتشاور طبقا للمادة الرابعة وانما يجب أن يكون مفهوما أننا وحدنا المسئولون عن الأجانب .

الأستاذ مكرم — (أعاد شرح المسألة) وقال : المفهوم أنه طالما أن حقنا ومسئولياتنا المطلقة لا تمس أصلا فالطبيعى أنه فى جميع الأحوال الخطيرة التى قد تؤدى إلى خطر قطع العلاقات يحصل تشاور بيننا طبقا للمادة الرابعة بشرط ألا يكون فى ذلك أى مساس بحقنا فى حماية الأجانب .

مستر هندرسن — إذن نحن متفقون وهذا هو المعنى الذى أكده دولة النحاس باشا . والآن هل توافقون على حذف كلمة "منذ الآن" واستبدال كلمة "جلالة ملك مصر" بعبارة "الحكومة المصرية" ؟

(موافقة) . وبذلك يصبح النص هكذا :

"يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن مسئولية أرواح الأجانب وأموالهم واقعة على الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد" .

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

مستر هندرسن — والمادة السابعة لماذا حذفتم منها عبارة "أو خطر الحرب" مع أنه فى هذه المسائل لا يحسن الانتظار إلى آخر دقيقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

النحاس باشا — كل المسألة أن النص واسع جدا وليس لدينا مانع من أن نضيف حالة "الخطر الجدى للحرب" وهذه على كل حال مسألة تحرير وليس لدينا مانع من أن تكون الأحوال الموجبة للمساعدة المتبادلة هى حالة الحرب وحالة الخطر الفعلى الذى يهدد بوقوع الحرب (Actual menace of war) .

مستر مرى — المفهوم أنه يجب أن نعتمد على مساعدة مصر قبل وقوع الحرب فعلا .

الأستاذ مكرم — بشرط أن يقصد بذلك الإجراءات المانعة لحرب الداهمة ؟

مستر هندرسن — بلا شك . والآن ما الذى قصدتموه بقولكم وذلك بدون أدنى مساس بالقوانين والإدارة ؟ أظن أنه يحسن فى هذه الحالة أن تلجأوا إلى تدابير استثنائية .

النحاس باشا — طبعا . ولكن مصر هى التى تقوم بذلك .

المستر توم شو — قد يحصل شك أو تردد فى مثل هذه المسائل وعندها تصبح المسألة خطيرة. فهل يمكن حذف هذه الكلمات أو توضيحها توضيحا كافيا حتى لايمكن تفسيرها تفسيرا قد يحدث أثرا سيئا ؟

النحاس باشا — مادام أنه يحتفظ بالإدارة المصرية والقوانين المصرية فنحن مستعدون للتوضيح .

مستر توم شو — إنى مسرور لهذا الاستعداد وعلاوة على ذلك فإن سيادة الحكومة المصرية مضمونة وإنى أخشى أن النص قد يؤدى إلى أخطار كبيرة .

النحاس باشا — لانقصد إيجاد أى عراقيل بل أردنا صون سيادتنا .

مستر هندرسن — هذه مسألة تحرير ونحن نوافق على أن مساعدتكم تكون محصورة فى الأراضى المصرية .

وهنا قال المستر هندرسن — أظن أنه يمكننا أن نهنىء أنفسنا بهذا التقدم فنحن جميعا تدفعنا حسن النية .

النحاس باشا — التهنئة متبادلة ولنا كبير الأمل فى التغلب على كل صعوبة .

ثم تقرر أن يكون الاجتماع المقبل يوم الاثنين ٧ أبريل الساعة الحادية عشرة قبل الظهر .

مستر هندرسن — قد تركنا مسألتين أو ثلاثا للتحرير فلماذا لانعين لجنة تحرير؟ لعل فى وسعها أن تشتغل فى نهاية الأسبوع فتحضر المواد السبع الأولى وتعرضها علينا .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع وأقترح من جهتنا واصف غالى باشا والأستاذ مكرم .

مستر هندرسن — وسيكون من عندنا مستر مرى ومستر كامبل ومعهما مستر ملكين (المستشار القضائى) .

النحاس باشا — وسنحضر معنا مستشارنا القضائى .

مستر هندرسن — بكل تأكيد .

وانتهت الجلسة فى الساعة الأولى بعد الظهر ؟

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

وفى يوم السبت ٥ أبريل وردت اشارة تليفونية من المستر مرى أنه بسبب انعقاد جلسة لمجلس الوزراء يوم الاثنين الساعة ١٢ فإن الاجتماع سيكون الساعة ١٠ ونصف .

ملاحظة — اجتمعت اللجنة الفرعية للتحرير لوضع صيغة المواد السبع التى اتفق عليها وأتمت عملها فى ذلك . وقد حضرها من الجانب البريطانى المستر مرى والأونرابل سيسيل كامبل والمستر ملكولم ومن الجانب المصرى واصف غالى باشا والأستاذ مكرم عبيد .

محضر الجلسة الرابعة [1]

(يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

الجيش المصرى وتدريبه —
النقطة العسكرية البريطانيـة

فتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة وحضر مع الفريق البريطانى الجنرال تشارلس مندوبا عن وزارة الحربية . كما حضر مندوبون عن أستراليا ونيوزيلنده .

مستر هندرسن — وصلنا إلى المـادة الثامنة وقد لاحظنا فى مشروعكم أنكم طلبتم إلغاء المـادة الثامنة فأرجو شرح أسباب ذلك [2] .

النحاس باشا — السبب فى ذلك هو أننا اكتفينا بأن ذكرنا فى النوتة أن الحكومة المصرية ستطلب فى مذكرات يتبادلها الطرفان وجود بعثة لأجل تعليم وتدريب الجيش المصرى . فالحقيقة هى أننا نقلنا هذا النص من المعاهدة ووضعناه فى المـذكرة لأنه إجراء وقتى أى أنه سينتهى بانتهاء تعليم وتدريب الجيش المصرى بواسطة البعثة العسكرية .

مستر هندرسن — هل تدريب جيش إجراء وقتى ؟

الأستاذ مكرم — ثم إن هذه المسألة ليست ممـا يدخل عادة فى المعاهدات . وقد رأينا أنه من المصلحة أن نشير إلى البعثة العسكرية بواسطة تبادل مذكرات .

مستر هندرسن — أليس هناك مبدأ آخر ينطوى تحت هـذه المـادة وهو أنه لا يجوز حتى ولا بعـد تدريب الجيش أن يستعان بضبـاط من جنسية أخرى . أظن أن مسألة علاقة الجيشين مسألة دائمة .

النحاس باشا — الواقع أنه بعد تدريب الجيش المصرى بواسطة البعثة لن نكون فى حاجة إلى مدربين أجانب وبناء عليه لا حاجة للنص على ذلك فى المعاهدة .

---

(١) ملاحظة — قبل الاجتماع أخبر المستر سلبي سكرتير وزير الخارجية دولة النحاس باشا أنه نظرا لأن البحث سيدور فى هذه الجلسة فى المسألة العسكرية فسيحضرها مع الفريق البريطانى ممثلون للستعمرات وبعض الخبراء العسكريين وسأل : هل هناك مانع من ذلك ؟ فأجاب النحاس باشا بأنه لا مانع لديه .

(٢) المـادة الثامنة من مقترحات المستر هندرسن ونصها كما يأتى :

" نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين " .

مستر هندرسن — ألم نتفق على أننا سنتحالف ؟ ألم نتفق على أن طريقة التدريب ستكون واحدة ؟ نأمل أن التحالف سيكون دائما ، وأن علاقة الجيشين ستكون دائمة . نحب أن نفهم أنه فى نهاية المدة إذا لم يكن هناك ضباط من طرفنا فلن يكون هناك ضباط من جنسية أخرى .

النحاس باشا — هذه المسألة ليست مسألة مادة تذكر فى المعاهدة . والواقع أننا لن نحتاج بعد انتهاء البعثة من مهمتها إلى مدربين أجانب والمفهوم طبعا أننا إذا احتجنا إلى شىء من ذلك بعد التدريب والتعليم على الطريقة الإنجليزية يقع اختيارنا على مدربين من الإنجليز ولا داعى للنص على ذلك . أما النص الوارد فى المقترحات فمن شأنه أن يجعل الجيش المصرى فى شبه تبعية للجيش الإنجليزى . ويهمنا أن تكون فكرة استقلاله ظاهرة .

مستر هندرسن — ضعوا أمام نظركم أن الترتيبات العسكرية بيننا دائمة فلو قبلنا نقل ذلك إلى المذكرات هل أفهم أنكم مستعدون لأن تذكروا فى مذكرتكم أنه عند نهاية مدة التدريب لن تستخدموا ضباطا أجانب آخرين لهذا الغرض فى أى وقت آخر ؟

النحاس باشا — نحن فى الواقع متفقون على المبدأ والمسألة مسألة كرامة والصيغة نتفق عليها عند صياغة المذكرات . ونحن لا نرى حاجة للنص على ذلك ولكن إن ظهر أن ذلك ضرورى فلا يعجزنا أن نصل إلى صيغة .

مستر توم شو — مادمنا سنكون حلفاء فى المستقبل وإذا كانت مصر ستتعهد بأن تحارب مع إنجلترا فلماذا لايذكر فى المعاهدة أو المذكرات (والأول أفضل) نص يمنع استخدام الأجانب فى أى الجيشين ؟

النحاس باشا — المعنى متفق عليه والمسألة مسألة تفضيل لامسألة ضرورة .

لورد طومسون — المسألة ليست مسألة كرامة بل مسألة محالفة والمطلوب هو ضمان التعاون بين السلطتين العسكريتين ووحدة المهمات والأسلحة ومن المستحسن وضع شىء عن ذلك فى المعاهدة لأن التحالف دائم والتعاون بيننا يجب كذلك أن يكون دائما وذلك لمصلحة الطرفين لأن هذا أساس من أسس المعاهدة ولايمكن التعاون بغير الاتصال الدائم بين هيئتى أركان الحرب .

وهنا عرض مستر هندرسن نصا مأخوذا من مشروع معاهدة ثروت باشا وهو "لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين طبقا لحكم المادة السابقة تتعهد الحكومة المصرية بأن تجعل تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى . واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب ، فإنها تختارهم من الرعايا البريطانيين" .

النحاس باشا — المسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة . ونحن نريد تنفيذ المحالفة بصداقة وإخلاص ولاحظوا أنه لايوجد فى أية محالفة بين دولتين مايحتم تدريب جيشى الحليفين على طريقة واحدة ولكن يستحسن ذلك . فلنتركه للتنفيذ الفعلى ولنبق فى حدود المعاهدات التى تعمل بين حليف وحليف .

مستر هندرسون — مقترحاتنا التى عرضناها كان فيها ذلك النص فى المعاهدة وكل شىء ننقله من المعـاهدة إلى المذكرات سيكون مثارا لأسئلة كثيرة فى البرلمـان وسيفسر بأننا تنازلنا عن شىء جديد . فإذا كنا متفقين على المبدأ فلماذا تخلقون لنا صعوبات ؟

النحاس باشا — ليست هناك أية صعوبة لأن الرد على مثل هـذه الأسئلة يكون بأن المسألة موضوعة على سبيل الاستحسان وهى بهذه المثابة توضع فى مذكرة ولا يصح أن توضع فى معاهدة وهذه مسألة خاصة بوضع الاقتراحات فى شكل معاهدة فكما أنه لا يمكن أن يقال لمـاذا وضعتم هذا النص فى الأول وهذا فى الآخر كذلك لا يصح أن يقال لمـاذا وضعتم هذا النص فى المعاهدة وهذا فى المذكرات . ونكرر أنه ليس هناك أى معاهدة فيها نص كهذا فوضع هذا النص فى المعاهدة يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك تبعية من جيشنا لجيشكم . والمسألة أننا نريد معـاهدة بين حليفين ذوى سيادة ومتساويين فى المظهر والواقع .

مستر هندرسون — إذا اتفقنا على وضع هذه المسألة فى المذكرات فإننا نهتم اهتماما كبيرا بالصيغة التى توضع فيها ويهمنا أن يذكر أنه فى حالة ما إذا احتاجت مصر إلى مدربين فإنهم يكونون بريطانيين.

النحاس باشا — ليس لدينا مانع من ذكر ذلك فى المذكرات . أعنى النص الوارد فى المقترحات لا النص المـأخوذ من مشروع ثروت — تشمبرلن .

مستر هندرسن — سنبحث فى ذلك .

والمـادة التاسعة ، ولقـد اقترحتم لهذه المسألة الكبيرة مسألة موقع الجيش على القنال اقتراحا مدهشا وذلك أنكم أوردتم وضع الجيوش على الضفة الشرقية من القنال وستسمعون حجج رجال الحربية فى عدم ملاءمة اقتراحكم .

مستر توم شو — إذا كان سبب وضع الجيش فى منطقة القنال هو الدفاع عنه فهناك ثلاث مسائل مهمة يجب مراعاتها :

أولا — يجب أن تكون الأماكن التى توضع فيها الجيوش بحيث تضمن الدفاع عن القنال .

ثانيا — يجب ألاّ تكون هذه الأماكن معيبة من الوجهة الصحية .

ثالثا — يجب أن تكون هنـاك أراض كافية يمكن للجيوش أن تتمرن فيها بعيدا عن الأماكن المأهولة ، وذلك لضمان الصحة للجيوش وتمرينهم بغير تداخل مع السكان . وإنى أرى أن المكان الذى اقترحتموه لا يحقق أى غرض من هذه الأغراض .

النحاس باشا — إن الاشتراطات الثلاثة التى أثارها المستر توم شو والتى يرى وجوب توافرها لصلاحية النقطة العسكرية لامانع منها ولكنى أستغرب لمـاذا لا تتوافر فى بور فؤاد هذه الاشتراطات ، وأحب أن أعرف لمـاذا لا توافقون على بور فؤاد التى نظن أنها مرضية لكم ولنـا ؟ إنى مستعد لأن أسمع الاعتراضات على ذلك .

مستر توم شو — بور فؤاد محاطة بأرض رطبة ورمل طرى وبها ذباب الرمال والناموس .

الجنرال شارلس (المستشار الحربى)— من الخطأ أن نجمع الجيش فى نقطة واحدة إذا كنا سنقاتل على طول القنال و يصعب التنبؤ ضد من سندافع عن القنال خصوصا وسنة ١٩١٤ ماثلة أمامنا . ففى الصحراء شرق القنال ظهر فى سنة ١٩١٥ أنه من الممكن للجيوش أن تخترقها . لهذا السبب ترى وزارة الحربية أنه يجب للدفاع عن القنال أن تقيم الجيوش فى أماكن يمكنهم فى جوارها أن يؤدوا الواجبات التى من أجلها وجدوا على القنال ويدرسوا الأماكن التى يمكن أن تجرى فيها الأعمال فى المستقبل .

النحاس باشا — مع كل ما أبديتموه من الأسباب نرى أن الاقتراح الذى اقترحناه يفى بكل هذه الأغراض فليس القصد بور فؤاد بل ضواحى بور فؤاد وهى متسعة اتساعا كبيرا يمكن أن يتوفر فيه المدى المطلوب . والمياه العذبة موفورة فيها لجوارها للمدينة و يكفى مد المواسير إلى الجهات التى ستقيم فيها الجيوش . أما الناموس فيوجد فى القطر كله وأما ذباب الرمال (Sand Fly) فغير موجود والناموس أقل فى تلك المنطقة منه فى أى جهة أخرى ولذلك اختيرت فى الزمن الأخير لتكون مدينة هامة .

أما فيما يتعلق بالتدريب والتمرين اللازمين فلديكم المدى الواسع الذى يمكن للجنود أن تقوم فيه بكل تمريناتها بعيدا عن المدن وعن الأهالى ، وأما ما ذكرتم من أن التجربة دلت على إمكان اختراق الصحراء فإن جيوشنا موجودة على طول الحدود الشرقية وفى الدروب التى يمكن أن يتخذها الأعداء للمرور وفى هذه الحالة تكون هذه الجنود عاملا عظيما وفى وسع طلائعها الإخطار عن وجود العدو إذا ما وجد . و يمكن للجنود المرابطة فى جوار بور فؤاد أن تتعاون مع الجنود المصرية باتخاذ كل الطرق لصد هذا العدو الذى يصوّر له اعتقاده أنه يمكنه الوصول الى القنال . والمحل المناسب لصد هذه الغارات هو بور فؤاد أو ضواحيها ولذلك لا زلت مستغربا القول بأن هذا المكان الذى كنا نظن أنه يرضيكم كل الرضا لا يحقق هذه الأغراض .

لورد طومسون — لقد دلت التجارب على أن القنال لا يمكن الدفاع عنه من جهة واحدة ولا من نقطة واحدة فيجب توزيع الجيوش لأننا إذا ركزناهم فى نقطة واحدة يكون توزيعهم بطيئا والواجب هو مراقبة القنال من الناحيتين وعلى طوله . هذا هو ما دلت عليه التجاريب الحربية الحديثة .

النحاس باشا — يلاحظ أن النقطة العسكرية التى نرخص بها ليست هى التى تقوم وحدها بالدفاع بل ستكون للساعدة على الدفاع . أى أن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم احتياطا لدرء خطر مفاجئ . وهذا الخطر المفاجئ سيخطرون به بواسطة جنود الحدود قبل اقتراب العدو . والجيش المصرى مع هذه النقطة العسكرية يمكنه أن يدافع دفاعا جديا عن القنال إزاء هذا الخطر حتى يأتى المدد الإنجليزى بحكم المحالفة .

لورد طومسون — لن يكون لدى الجيوش المرابطة أكثر من أربع وعشرين ساعة قبل الهجوم على القنال من الجنوب أو الشرق . وإذا وضعت الجيوش فى بور فؤاد ، كما تقترحون وهم يجهلون المواقع التى سيدافعون عنها ، فإنكم تكونون كمن يغلق الاصطبل بعد هرب الفرس . إن الغرض من الهجوم على القنال هو نسفه لا احتلاله وقد يكون الهجوم فى أول الأمر بطيارة واحدة . وما فائدة

الجيوش بعد أن يكون القنال قد نسف . وتكفى أربع طيارات محملة بالمفرقعات للهجوم من الشرق فيجب أن يكون لدينا أناس يقظون دائما لمقابلتهم فى الجو .

النحاس باشا — وما هو الحال الآن ؟

لورد طومسون — لدينا قوات هوائية كبيرة فى الاسماعيلية وأبو صوير .

النحاس باشا — هذه النقطة يمكن عملها شرق القنال .

مستر هندرسن — دعنا نحدد البحث قليلا . إنكم لم تذكروا فى مقترحاتكم ماورد فى مشروعنا : " تسهيلا وتحقيقا ... ... الخ " حذفتم هذا وهو حيوى لنا . وإذا قبلنا هذا الحذف فقد نتهم بأننا أغفلنا وجهة نظر المستعمرات. وفى النوتة أشرتم إلى أن التفاصيل سيتفق عليهافيمابعد،وأرى أن تعين لجنة تزور الأماكن وتبحث أى حل أحسن . فيجب أن تكون وسائل الراحة متوافرة للجنود ولذلك اقترحت أن يشار إلى مصلحة الإمبراطورية فى الدفاع عن القنال وأن يشار إلى لجنة تزور الأماكن وتتفق على أحسن نقطة .

النحاس باشا — فيما يختص بالمسألة الأولى وهى عدم ذكر المواصلات الإمبراطورية فقد حذفت ،استبدلت بعبارة تبين الغرض الأصلى وهو الدفاع عن القنال وفى ذلك مايفى بجميع الأغراض لأن الدفاع عن القنال يهم مصر إذ هو جزء من اراضيها ، ويهم إنجلترا ويهم العالم أجمع نظرا لما هو مقرر فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ من أن القنال يجب أن يكون على الحياد المطلق سواء فى زمن السلم أو الحرب . ومنصوص فى الاتفاقية على أنه ليس لدولة من الدول مطلقا أن تستفيد من معاهدة تعقدها مع إحدى الدول بالنص على أن لها مزايا خاصة فى القنال . وبريطانيا موقعة على هذه المعاهدة فاحتراما لذلك حذفنا عبارة المواصلات الإمبراطورية اكتفاء بتحقيق الدفاع عن القنال وهو الغرض الأصلى . والقنال كما قلت طريق مواصلات عالمى .

مستر هندرسن — ولكنكم لايمكنكم أن تمنعونا من أن نقول إن هذا يهم الإمبراطورية فيجب أن يكون هناك نص كهذا لأنى أخشى ما تقوله لنا أستراليا ونيوزيلندا . نحن لا نقول إنه ليس طريقا هاما للعالم ولكن نقول إنه ضرورى لنا ولذلك فإنى أقترح أن تسمحوا بأن أرسل لكم بعد الظهر نصا آخر لهذه المادة وسيكون مبنيا على التوفيق بين النصين ثم نتناقش فى ذلك فى الجلسة القادمة .

النحاس باشا — لا مانع .

مستر هندرسن — متى نتقابل ؟

النحاس باشا — كما تريد .

مستر هندرسن — غدا صباحا فى الساعة العاشرة والنصف .

وانتهت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة م

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس
السكرتير
إمضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة — فى المساء وصل النص المقترح ومعه خطاب خاص من الأونرابل سيسل كامبل وهذا هو النص المذكور :

" إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية نظرا لأن القنال طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية بأن يضع فى جوار بور سعيد وبور فؤاد والاسماعيلية والسويس أوغيرها من الأماكن التى يتفق عليها القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عنه . وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تنفذ إلى منطقتى الصحراء على كلا جانبى القنال بقصد التدريب والتمرين ولايكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

Until such time as the High Contracting Parties may agree that the Egyptian Army is in a position to hold off by its own resources an attack on the Canal pending the arrival of allied reinforcements, His Majesty the King of Egypt, recognising that the Canal is an essential means of communication between the different parts of the British Empire, authorises His Britannic Majesty to station close to the Canal in the neighbourhood of Port-Said, Port Fuad, Ismailia and Suez, or in other places to be agreed upon, such forces as His Britannic Majesty considers necessary for its defence. These forces will enjoy facilities for communications and will have access to the desert areas on either side of the Canal for purposes of training and manoeuvre. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

محضر الجلسة الخامسة

(يوم الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة بحث النقطة
العسكرية البريطانية

افتتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين بحضور جميع الأعضاء المتفاوضين وكان مع الفريق الإنجليزى مندوب عسكرى عن وزارة الحربية البريطانية ، وممثلون لاستراليا ونيوزيلندا .

مستر هندرسن — تذكرون أننا فى ختام الجلسة الماضية تناقشنا طويلا فى المادة التاسعة وقلنا إننا سنجتهد فى أن نوفق بين وجهة نظركم ووجهة نظرنا وأن ندمج الآراء المختلفة فى صيغة نرسلها إليكم ولقد أرسلناها بعد ظهر أمس ونحب أن نعرف رأيكم فيها .

النحاس باشا — وصلتنا الصيغة الجديدة مساء الأمس وكان المنتظر أن تقابلوا فى هذه الصيغة رغبتنا الأكيدة فى الوصول عمليا إلى الاتفاق، تلك الرغبة التى ظهرت بجلاء فى الصيغة التى وضعناها أولا والتى وفقت بين حقوقنا و بين المصالح البريطانية بطريقة عملية. ولكنا وجدنا مع الأسف أن الصيغة الجديدة بعيدة عن هذه الغاية. ونلاحظ عليها ما يأتى :

أولا — أنها جعلت بريطانيا مستأثرة بالدفاع عن القنال وضربت صفحا عن مصر .

ثانيا — أنها وضعت كأن مصر فى حالة حرب مع أن الأصل هو حالة السلام .

ثالثا — أنها لم تراع الاحتفاظ بحقوق مصر الجوهرية فى القنال .

من أجل هذا نرجو أن تقابلنا اللجنة بنفس الروح التى قدمنا بها وأعربنا عنها للوصول عمليا إلى الغاية المنشودة . ولزيادة الإيضاح أقول :

أولا — إن الصيغة الجديدة تمسكت بجملة مواقع للجنود البريطانية فى منطقة القنال مع أن المساعدة البريطانية لمصر تكفى فيها كل الكفاية قوة واحدة توضع فى موقع واحد بالقرب من القنال وهذا ما كان مطلوبا فى الواقع فى مفاوضات اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ وأقتبس من تقرير ملنر العبارة الآتية للدلالة على أن اللورد ملنر نفسه سلم بنقطة واحدة : ”تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر“ . ولذلك يحق أن توافقنا اللجنة على هذه المسألة .

ثانيا — إننا فى اختيار موقع بور فؤاد لا حظنا أنه أنسب موقع للجنود البريطانية لمساعدة القوات المصرية فى الدفاع عن القنال مع مراعاة اعتبارات أخرى أهمها أن القوة البريطانية قريبة الاتصال من قواعدها البحرية الأصلية فى البحر الأبيض المتوسط . فإذا كان هذا الاختيار لا يروق اللجنة فنحن رغبة منا فى التسهيل والتوفيق نقترح بدلا منه نقطة القنطرة شرق القنال .

وألاحظ أن هذا الاختيار يتفق تمام الاتفاق مع الغاية التى قصدتها اللجنة البريطانية من ضرورة تسهيل اتصال الجنود بالصحراء لأجل التدريب والمناورات . وليس أوفى بالغرض المذكور من منطقة القنطرة لا تصالها بالصحراء الشرقية . وأرجو أن ترى اللجنة فى اقتراحنا هـذا حسن استعدادنا للتوفيق كما أرجو أن يقابل هذا الاستعداد بمثله من الجانب الإنجليزى .

ثالثا — إن ماورد فى الصيغة الجديدة " من أن هذه القوة البريطانية تظل موجودة حتى يتم الاتفاق بين الفريقين على أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا بنفسه على دفع الاعتداء عن القنال إلى أن يصل المدد من جانب الحليف " هـذا النص لا يمكننا قبوله لأن الحد الفاصل هو مقدرة الجيش المصرى على دفع التعدى إلى حين وصول المدد . وهـذه حالة فعلية يجب أن تكون وحدها الحكم فى هذا الأمر ، لا أن يظل معلقا على اتفاق الطرفين . وما دمنا معا مشبعين بحسن النية والإخلاص الكامل للمحالفة ولتنفيذها فلا أظن مطلقا أن شيئا من الخلاف سيقع بيننا على ذلك . وإذا فرضنا ووقع على غير انتظار هذا الخلاف فمرجع الأمر الى القاعدة العامة التى نصت المعاهدة على اتباعها عند كل خلاف وهى الرجوع إلى عصبة الأمم .

رابعا — لا محل كذلك للنص الوارد فى الصيغة عن إقرار مصر بأن قناة السويس هى الطريق الأساسى لمواصلات الإمبراطورية البريطانيـة ولا نرى قبول ذلك اكتفاء بالغـاية المقصودة منه وهى ضمان الدفاع عن القنال . وهذه الغاية مذكورة بوضوح فى صيغتنا . وأما هذا الإقرار المطلوب منا فإنه لا يتفق مع حق السيادة التى لمصر على القنـال . ولا نستطيع أن نعطى قرارا بحق ارتفاق على القنال يمس حقوقنا فى الملكية والسيادة . وذلك فضلا عما ذكرناه أمس من أن هـذا الطريق طريق مواصلات عالمية ومصر وبريطانيا وسائر الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ قد سلمت بحيدة القنال فى زمن الحرب والسلم وبألا يكون لأية دولة من الدول أى امتياز عليه ولا أن تستفيد أية دولة من اتفاق تعقده مع دولة أخرى فائدة خاصة. وهذا واضح من نص المـادة ١٢ من الاتفاق المذكور .

من أجل ذلك نرى أن الصيغة التى وضعناها أوفى بكل هذه الأغراض من الصيغة الجديدة مع ترك الخيار للجنة فى قبول موقع القوة البريطانية فى بور فؤاد أو فى القنطرة . وأملى أن اللجنة بعد إنعام النظر فى ذلك توافقنا على كل هذه الملاحظات والاعتبارات لأنى ما أبديتها إلا للرغبة الحقيقية فى الوصول الى اتفاق عملى يمكننا أنا وزملائى أن ندافع عنه بإخلاص لدى أمتنا وأن نطبقه وننفذه بإخلاص أيضا ويكون ذلك فى مصلحة البلدين معا .

مستر هندرسن — لا أريد أن أناقش كل النقط التي وردت في هذا البيان إذ بعضها من اختصاص وزير الحربية . ولكن هناك نقطتين أو ثلاثا أحب أن أشير إليها وأن أتناولها بملاحظاتي .

لقد صرفنا وقتا طويلا أمس في بحث هذه المادة واليوم نكاد نكرر ما جرى في الجلسة الماضية. انني ألاحظ أن شيئا من عدم المنطق قد وقع فيما ذكرتموه إذ ما الحكمة في أن تقولوا لنا إن القنال عالمي مع علمكم بأن لنا فيه مصلحة ذات أهمية حيوية كبرى . إننا لسنا الآن بصدد مسألة خاصة بالعالم ولكننا بصدد المسائل الحيوية التي تتوقف سلامتنا فيها على سلامة القنال . يجب علينا أن ننظر إلى الموضوع من هذه الناحية وحدها . ولقد أظهرنا استعدادنا في صيغتنا لأن نوافق على الشطر الأول من صيغتكم والجمع بينه وبين فكرتنا وأدمجنا ذلك في عبارة واحدة . وما دامت لنا مصالح خاصة فمن حقنا أن نشير في المعاهدة إليها وذلك إلى أن يحين الوقت الذي يعتمد فيه كل منا على حليفه أكثر. كما أنه يجب بصفتنا حليفين أن نبت وحدنا في مسألة القدرة على الدفاع عن القنال .

إنني دهشت من ذكركم مفاوضات ملنر وما اقتبستموه من تقريره لأن حوادث عدة قد وقعت منذ ذلك الحين ولا أدرى لماذا اقتصرتم على اقتباس أقواله ولم تقتبسوا شيئا من مقترحاتنا . وفي الحق لا أدرى لماذا وضع ملنر في تقريره تلك الجملة في صيغة المفرد عند إشارته إلى الأماكن التي يجب أن تعسكر فيها الجنود البريطانية . ولكني على كل حال قد أظهرت في الصيف الماضي عند وضع مقترحاتي كما صرحت مرارا أمام مجلس العموم بأن هؤلاء الجنود سيكونون في مواقع تراعى فيها كل وسائل الراحة والصحة مع القدرة على التدريب والمناورات ولا أذكر أن هناك وثيقة واحدة من مفاوضات ثروت باشا أو ما قبلها تنص على أن مواقع جنودنا ليست موضع عنايتنا التامة .

أما فيما يختص بتقدير مقدرة الجيش المصرى على الدفاع عن القنال فقد قلتم إننا نذهب إلى عصبة الأمم عند حصول خلاف بيننا في هذه المسألة . ولا أظن أن في هذه القاعة رجلا أكثر مني احتراما وتأييدا لعصبة الأمم ولكني لا يمكنني عند البت في مسألة شريان الإمبراطورية أن أوافق على الذهاب إلى العصبة . بل هذه مسألة يجب أن نبت فيها معا بصفتنا حليفين لا أن نجرى إلى العصبة عند كل خلاف . ومن رأيي ألا يلجأ إلى العصبة في مسائل كهذه ذات خطر خاص . حقيقة إن العصبة هي الحكم ولكن ينبغي لنا ألا نلجأ إليها في مثل هذه المسائل الحيوية . والآن أترك الكلام في الناحية الحربية لوزير الحربية .

مستر توم شو — لقد دهشت من مناقشة اليوم وإني مع وزير الخارجية مستر هندرسون فيما قاله من أن حوادث جمة قد وقعت منذ مفاوضات ملنر ولا أدرى هل تصور لورد ملنر حقا أو دار بخلده أننا يمكننا أن ننقل جنودنا إلى بور فؤاد أو القنطرة . إني أحب أن نناقش المسألة كأصدقاء وكحلفاء يهم كلا منهما مصلحة الآخر لا كطرفين يريد كل منهما أن يأخذ من الآخر أكثر ما يمكن أخذه . فهل هناك أي خطأ أو ضرر إذا طلبنا وضع الجيوش في منطقة ذات أهمية خاصة وهل هناك أي خطأ أو ضرر من الاعتراف بأن القنال طريق ضروري للمواصلات الإمبراطورية ؟ إني ألاحظ أن شيئا من التناقض قد وقع في بيانكم فبينما تذكرون أن مسألة القنال دولية تقولون إن القنال

مصرى . ولست أعرف ما الأهمية فى أن القنال دولى أو مصرى . إن الحقيقة هى أن القنال حيوى إلى الدرجة القصوى للإمبراطورية البريطانية ، وأن أى ضرر يحدث له يصيب الإمبراطورية بأفدح الأضرار . إن كل ما يهمنا الآن هو معرفة أحسن الطرق للدفاع عن القنال . وأحب أن تذكروا أن جيوشنا فى تلك المنطقة لن تكون جيوش احتلال وإنما تكون جيوش حلفاء . فما هو الضرر الذى يصيب السيادة المصرية إذا كانت لنا قوات بصفتنا حلفاء فى الاسماعيلية والقنطرة أو هنا أو هناك بقصد الدفاع عن القنال ؟ نحن نعترف بسيادتكم على كل تلك الأراضى وننكر كل صفة للاحتلال فلا أدرى والحالة هذه السر فى معارضتكم فى إيجاد الجنود فى أكثر من بقعة واحدة . تقولون إنكم لا تستطيعون أن تذهبوا إلى مصر بشىء مما نقترحه فى هذه المسألة . ونحن من جانبنا نصرح لكم بأننا لا يمكننا أن نواجه البرلمان بما تطلبون .

إنى أناشد الوفد أن يصل إلى اتفاق عملى معنا فى هذه المسألة الخطيرة وأن يعتقد أن بور فؤاد ليست مكانا ملائما لحركات الجنود ولا لحالتهم الصحية . أناشد الوفد أن يذكر أننا حلفاء وأن جنودنا جنود حلفاء ونحن إذا ذهبنا إلى البرلمان من غير أن نحصل على اعتراف بأن قنال السويس شريان للإمبراطورية فلن يطول بقاؤنا كثيرا .

لورد طومسون — ليس الدفاع عن القنال مسألة قانونية أو دولية بل هو مسألة عملية بحتة ويجب أن يترك هذا الأمر لخبراء ذوى العلم والخبرة . إن الصيغة الجديدة متفقة مع صيغتكم فى الاعتراف بأن مصر ليست قادرة فى الوقت الحاضر على الدفاع عن القنال . لذلك يجب والحالة هذه أن تظل مسئولية الدفاع عن القنال واقعة علينا وحدنا . إن لدينا رجالا دافعوا عن هذه المنطقة فى الماضى وعرفوا طرائق الدفاع والهجوم عليها وليس عندكم من له أية خبرة فى ذلك فإذا كانت المسئولية واقعة علينا فلماذا لا تترك لنا كيفية تأدية هذا الواجب . إن فكرة حصر الجيوش فى بقعة واحدة لا يمكن بحال من الأحوال أن تفى بالمرام لأنه لا يمكن مثلا وضع طيارات بحرية فى القنطرة وإنما مكان تلك الطيارات فى طرفى قنال السويس كما أنه لا يمكن إيجاد طيارات برية فى بور فؤاد إلا بعد التجفيف ومع ذلك فإنها لا تفى بالغرض لأن الأرض هناك رملية وناعمة لا تصلح لذلك . يجب أن تذكروا أن مسألة راحة الجنود فى المكانة الأولى من الأهمية . ولقد قضيت ستة أسابيع فى القنطرة فى أثناء الحرب وأتحدى أى إنسان أن يعيش هناك أكثر من ذلك هذا إذا استطاع الخلاص من تلك المنطقة . كما أعتقد أنه لا يمكن مطلقا إدخال وسائل الراحة الكافية إلى القنطرة . وأرجو أن تذكروا كذلك الأموال الباهظة التى صرفت إلى الآن فى الاسماعيلية وجوار السويس لأغراضنا الدفاعية . إنى ألفت نظر الوفد إلى أن بريطانيا مسئولة عن سلامة قنال السويس لحيويته للإمبراطورية كما أن عليها الدفاع عن مصر إذا وقع عليها اعتداء . وأنتم تسلمون معنا بأن جنودكم لا تستطيع القيام بذلك فى الوقت الحاضر . ومصر والقنال معرضان للهجوم بريا وبحريا وجويا فليس من المعقول والحالة هذه أن تقيدونا بما تذكرون أنه مسألة قانونية أو دولية أو بما قاله اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ . إنى أعترف بأن اللورد ملنر رجل عظيم ولكن لم يقل أحد إنه رجل حربى . لكل هذه الاعتبارات لا أرى سببا عمليا يمنع من قبول ما قدمناه لكم فى المادة التاسعة .

النحاس باشا — أستخلص من هذه المناقشات مقربا بعضها إلى بعض أن الغاية الأصلية هى ضمان الدفاع عن قنال السويس وهو ما نوافق عليه . وفى سبيل هذه الغاية اجتهدنا ونجتهد فى أن نحقق هذا الغرض بطريقة عملية من غير أن نمس مسائل نظرية . فما هى غايتكم ؟ أليست ضمان الدفاع عن قنال السويس . وإذا تم لكم ذلك فإنه يجب كل شىء آخر . والتشدد فيما عداه لا يمكن تبريره بحال . هذا فضلا عن أن الغاية التى تتشددونها تتوافر بقيام مصر بالدفاع عن القنال وبقيام بريطانيا بمساعدتها فى ذلك . ونحن لم نقل فى صيغتنا شيئا مما عزاه إلينا لورد طومسون عن عجز الجيش المصرى عن الدفاع عن القنال . بل قلنا إنه قد لا يقدر الآن على أن يصد بمفرده غارة أجنبية عن القنال ولذلك يكون فى حاجة إلى مساعدة الحليف . وقلنا إنه إلى أن يصبح قادرا بمفرده على الدفاع عن القنال حتى تأتى هذه المساعدة نرخص بوضع نقطة عسكرية على القنال . فيؤخذ من هذا أن بريطانيا ليست هى المسئولة وحدها عن الدفاع عن القنال بل هذه المسئولية واقعة علينا أولا وعليها ثانيا بصفتها حليفة مساعدة لنا . لذلك تكون المنطقة العسكرية التى نعطيها لبريطانيا كافية لهذا الغرض كل الكفاية . ويجب أن تذكروا من ناحيتكم أن جيشنا لن يكون بمعزل عن القنال بل سيكون موجودا عليه فيتعاون الجيشان على حراسة القنال والدفاع عنه . وعند ما نقول إن النقطة العسكرية الإنجليزية تكون فى مكان كذا فالمفهوم أن الجيوش المصرية ستكون أيضا فى الأماكن التى تحتاج إلى الدفاع . وأكرر ما لاحظته فى مبدأ كلامى من أن الصيغة التى وصلتنا أمس تخالف كل ذلك وتفرض أن إنجلترا وحدها هى التى تتولى الدفاع عن القنال ، وأن مصر لن يقع عليها أى عبء فى ذلك وهو ما لا نسلم به .

إن اللورد المحترم طومسون يلاحظ أن نقطة القنطرة غير صحية وأن الإنسان لا يمكنه أن يعيش فيها أكثر من ستة أسابيع بناء على تجربة خاصة أتيحت له أثناء الحرب وفاته أن دواعى الراحة فى ذلك الوقت لم تكن استكملت ما وصلت إليه الآن أو ما ستصل إليه إذا ماوقع الاختيار على هذه النقطة . ولا أرى ما يمنع مطلقا من توفير جميع دواعى الراحة فيها اذا أريد ذلك خصوصا وأنها فى منطقة أعلى من منطقة بور فؤاد التى يقول جنابه إن أرضها رملية ناعمة ومغمورة فى بعض الأنحاء بالمياه . على أنه يمكن عمل الترتيبات اللازمة فى أى المكانين لضمان صحة الجنود وراحتهم .

إن الفكرة الأصلية العملية فى الموضوع الذى نحن بصدده هى كما قال وزير الحربية معرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال فإذا قصرنا البحث على ذلك كنا على اتفاق تام وأصبحت مسافة الخلف بين الفريقين قريبة المدى وأصبح الاتفاق مبنيا على أساس عمل صالح . ولا شك فى أن أحسن وسيلة للدفاع عن القنال هى أن يقوم الجيش المصرى بما يستطيع القيام به وأن يقوم الجيش الإنجليزى بما لا يستطيعه الجيش المصرى . هذا فيما يتعلق باختيار النقطة العسكرية .

يقول وزير الطيران إن اللورد ملنر لم يكن حربيا عند ما اقترح وجود قوة بريطانية فى محل واحد. والرد على ذلك بسيط وهو أن ملنر لم يضع تقريره وحده بل كان على رأس لجنة تضم العنصر الحربى وكان غرض اللجنة — ومنها الجنرال مكسويل — أن توضع قوة بريطانية فى مكان بمنطقة القنال

وهذا ما شرحه فى مصر إذ ذاك المندوبون الذين حضروا المفاوضات بلندن مع ملنر فقد بينوا أن هذه النقطة تكون على مقربة من القنال لا فى مدينة ولا بالقرب من مدينة وأن القوة ستكون محدودة العدد .

أما ماجاء فى صيغتكم عن وجوب الاتفاق بين الحليفين على أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا على الدفاع وحده عن القنال فقد سبق أن بينت أنه يجب ترك الحكم فى ذلك للحالة الفعلية التى يكون عليها الجيش المصرى بعد تمام تدريبه وتعليمه . ومن الواضح أننا لا نرجع إلى عصبة الأمم إلا فى حالة الخلاف بيننا و بينكم على هذه الحالة الفعلية . و بعبارة أخرى تفصل عصبة الأمم فى هذا الخلاف ككل خلاف آخر فى تطبيق المعاهدة .

بقيت مسألة النص على المواصلات الإمبراطورية وما ذكرتموه من أن هناك تناقضا بين قولنا إننا أصحاب الملك والحق المطلق فى القنال وقولنا إن القنال طريق مواصلات عالمى دولى ، فأنا لا أرى فى ذلك تناقضا لأننا من غير نزاع أصحاب الملك والسيادة على القنال وفى الوقت نفسه فإن القنال هو فى الواقع طريق مواصلات عالمى و بعبارة أخرى نحن أنشأنا القنال فى أرضنا وكان إنشاؤه بقصد أن يكون طريقا عالميا ونص على ذلك أولا فى عقد الامتياز الذى أعطى للشركة وثانيا فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وبطبيعة الحال إن لبريطانيا مصلحة كبيرة فى هذا الطريق العالمى ولأجل هذا تحالفنا معها وجعلنا فى المحالفة نصا خاصا بالدفاع عن قنال السويس لأن هذا يهمنا جدا كما يهم إنجلترا ، فلا تناقض مطلقا فى هذه الحقائق ، ولذلك طلبنا ألا ينص فى المعاهدة على أن القنال طريق أساسى للمواصلات الإمبراطورية إذ لا مبرر للنص على ذلك بعد أن استوفينا الغرض المقصود وهو الدفاع عن قنال السويس . تقولون إنكم لا تستطيعون مواجهة البرلمان إذا لم تنص المعاهدة على ذلك ولكنى لا أوافقكم فالغرض المنشود هو ضمان الدفاع عن قنال السويس لذلك أرجو أن يطمئن المستر شو تماما على مركز الحكومة أمام البرلمان .

والآن أظن أن المسألة قد وضحت تماما وأكرر القول بأن حسن نيتنا واستعدادنا لتنفيذ المعاهدة بإخلاص هما خير ضمان . ولكنى أحب قبل الختام أن أشير إلى كلمة المستر هندرسن التى تتلخص فى أننا رجعنا إلى مقترحات ملنر ولم نرجع إلى مقترحاته هو فأقول إننا رجعنا كذلك إلى مقترحاته للغاية المطلوبة فى هذا الخصوص وهى الدفاع عن القنال وها نحن أولاء نرخص لكم بوجود قوة إنجليزية فى منطقة القنال وهو ما لم يكن فى حسباننا ولا نحن على يقين تام من أن الأمة توافق عليه بالرغم من أنه لن تكون لهذه القوة صفة الاحتلال . أما إشارة المستر هندرسن لمشاريع الاتفاق السابقة على مقترحاته فيكفى إظهارا لقيمتها أنها جميعا أصيبت بالفشل . ونحن الآن قد حضرنا مملوئين رغبة أكيدة فى الاتفاق وتساهلنا كل التساهل الممكن وأخذنا على عاتقنا أن ندافع بإخلاص وصراحة عن المعاهدة التى تطمئن نفوسنا إلى قبولها فأرجو من اللجنة أن تكون عند ما قاله وزير الحربية الإنجليزية من أن العبرة هى بمعرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال لا أكثر ولا أقل .

مستر هندرسن — أشكركم على هذه الروح الطيبة التى نستشفها من عبارتكم . إن المسألة التى نحن بصددها الآن هى فى الواقع تحديد الأماكن التى يكون فيها الجنود ليقوموا بالدفاع عن القنال

أحسن دفاع وأذكر أنى اقترحت تأليف لجنة مشتركة للاتفاق على ذلك وظننت أننا بهذا نحصر الموضوع وقدمنا لكم صيغتنا لتكون موضع نظر اللجنة المشتركة. والمفهوم أن منطقة القنال هى التى ستكون موضع درس اللجنة.وفى رأيى أنه عند إمضاء المعاهدة قريبا كما أرجو ستزداد روح الصداقة وحينذاك تذهب اللجنة إلى منطقة القنال لا لتأخذ منكم أكثر مما يجب وإنما للتفاهم والاتفاق كما يفعل الحليف مع حليفه. ويجدر بى هنا أن ألفت النظر إلى بعض النقط المهمة فى صيغتنا فقد جاء فيها أولا :

"إن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى جوار بور سعيد وبور فؤاد والاسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عن القنال" فإذا خامركم شئ من الشك فى أمر سيادتكم فالفقرة الأخيرة تنفيه تماما إذ ذكرت ،" إن وجود هذه القوات لايكون له مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " وقد قلنا إن ملك مصر يرخص . . . . الخ فليس فى ذلك تحد لسيادة مصر بل هو تأكيد لها . وما نطلبه منكم مقابل ذلك ليس بالشيء الكثير إذ هو مجرد الاعتراف بأن القنال طريق حيوى للمواصلات الإمبراطورية وهذه حقيقة لاشك فيها فنحن لم نطلب منكم الا الاعتراف بحقيقة واقعة وإنكم لتجدون مثل هذا الطلب فى كل مفاوضة سابقة ويسرنى أننا متفقون على أن القنال يجب أن يحمى وأنكم ترخصون لنا بالمساعدة فى الدفاع عنه . فما الضرر إذا اعترفتم لنا بأن القنال شريان ضرورى فى المواصلات الإمبراطورية ؟ إذا قبلتم ذلك ورأيتم إدخال بعض التعديلات على العبارة فلكم أن تقترحوا صيغة أخرى ويمكن للجنة التحرير أن توفق إلى صيغة ترضى الطرفين .

النحاس باشا — إن الروح الطيبة التى جئنا بها لأجل الاتفاق هى التى تدعونا فى هذه النقطة الحساسة جدا بالنسبة للشعب المصرى إلى العمل للوصول إلى حل نستطيع معه أن نأخذ على عاتقنا الدفاع عنه أمام مصر بصراحة ودون إبهام . من أجل هذا أردنا أن نحدد هنا وقبل أن نعود لعرض الأمر على الأمة المصرية مكان النقطة العسكرية . أما ترك الأمر إلى لجنة تحدد ذلك فيما بعد فما يجعلنا فى مركز صعب جدا أمام الأمة المصرية . نود قبل أن نعود أن يكون فى أيدينا بيان صريح عن مكان النقطة العسكرية الذى نتفق عليه لأن هذه مسألة حيوية وقد كان المصريون على الدوام شديدى الإحساس بالنسبة لبقاء الجنود الإنجليزية على أرض مصرية . لذلك أرجو أن نتمكن هنا من تحديد هذه النقطة . وأرجو منكم أن تساعدونا على ذلك خصوصا وأن إرجاء هذا التحديد الى ما بعد التصديق على المعاهدة من الجانبين سيترتب عليه بلا شك تأخير البدء بتنفيذ المعاهدة . ويهمنا أن نعمل بقدر الاستطاعة على إنهاء كل شيء لنتمكن عند عودتنا من عرض المعاهدة على الأمة والدفاع عنها والإسراع فى تنفيذها . أما بمسألة الصيغة الجديدة فسنجتهد من ناحيتنا أن نوفق فيها بين الأغراض المشتركة .

مستر توم شو — إننا لانقلل من شأن مصاعبكم فأرجو ألا تقللوا من شأن مصاعبنا . سنسحب جنودنا من القاهرة وسينتهى الاحتلال وأنتم تعترفون معنا بضرورة الدفاع عن القنال ونحن من جهتنا نقول لكم عن علم وخبرة إن النقط التى اخترناها هى وحدها الملائمة لذلك .

المسترهندرسن — هل يمكنكم أن ترسلوا إلينا الصيغة الجديدة قريبا . ومتى يكون ذلك ؟

النحاس باشا — قلت إننا سنجتهد لأن المسألة صعبة ودقيقة وسنحتاج إلى بعض الوقت وآمل أن نتمكن من إرسال الصيغة يوم الخميس وأن نجتمع يوم الجمعة .

مستر هندرسن — أرجو أن تتذكروا أن يوم الجمعة من الأسبوع المقبل يوم عطلة وسيقوم البرلمان بالإجازة يوم الخميس الذى قبله وأخشى أننا سنبقيكم هنا مدة العطلة . فهل ترون مانعا من أن نجتمع يوم الخميس من هذا الأسبوع بدل الجمعة ولو لبحث المسائل الأخرى إذا لم تكونوا قد فرغتم من وضع الصيغة قبل يوم الخميس .

وبعد مناقشة تم الاتفاق على أن تكون الجلسة القادمة فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس القادم ٩٦

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير
إمضاء : مصطفى الصادق

ملخص محادثات خاصة

دارت فى مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ بفندق هايدپارك

النقطة العسكرية البريطانية —
المستشاران المالى والقضائى —
معاهدة واشنجتون — السودان

فى مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ على إثر دعوة إلى العشاء بفندق هايدپارك حضرها المستر هندرسن وآخرون جرت محادثات خاصة أولا بين المستر هندرسن والأستاذ مكرم عبيد ، وثانيا بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا بحضور الأستاذ مكرم عبيد والدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى .

وقد دارت المحادثات بين المستر هندرسن والأستاذ مكرم على أوجه الخلاف بين الطرفين فى النقطة العسكرية ، وملخصها أن الأستاذ مكرم أفهم المستر هندرسن أنه لا يمكن التسليم بأكثر من منطقة واحدة فى الضفة الشرقية لتعسكر فيها القوات البريطانية ، فأجاب المستر هندرسن أنه من المحال عليه قبول الضفة الشرقية لأنها غير صالحة لهم وأنه من باب التسهيل مستعد لأن يقبل منطقة واحدة فى الجهة الغربيــة بشرط أن تكون لهم بور فؤاد والسويس كمحطتين لنزول الطائرات العسكرية البريطانية . فقال الأستاذ مكرم إن التسليم بهاتين المحطتين يعطيهم نقطا متعددة لا منطقة واحدة ، فأجاب المستر هندرسن إنه سيستشير رجال الطيران فيما إذا كان ممكنا لهم الاقتصار على بور فؤاد كمحطة لنزول الطائرات . وجاء فى كلام الأستاذ مكرم أن الجيش المصرى سيرابط على قنال السويس للدفاع عنه فسلم المستر هندرسن بذلك .

ثم انتقل الحديث إلى مدة بقاء الجيوش البريطانية فى منطقة قنال السويس فأفهم الأستاذ مكرم المستر هندرسن أن الفريق المصرى لا يمكنه أن يقبل بقاء الجيوش البريطانية إلى مدة غير محدودة كما بين ذلك دولة النحاس باشا فى الجلسة الأخيرة وقال إن النص الذى وضعناه ببقاء الجيوش البريطانية حتى يتمكن الجيش المصرى وحده من صد الهجمة الأولى على قنال السويس نص حيوى لا يمكن التنازل عنه . فوعد المستر هندرسن بأن ينظر فى هذا الأمر بعين الاعتبار . ثم أشار الأستاذ مكرم إلى ضرورة الاستغناء عن وظيفتى المستشارين المالى والقضائى فلم يبد المستر هندرسن اعتراضا على ذلك . وذكر الأستاذ مكرم أنهم لا يستطيعون قبول النص المنقول من معاهدة واشنجتون الذى يقضى بأن يستشير كل من الطرفين حليفه فى المسائل السياسية التى يكون لهما مصلحة مشتركة فيها ذلك النص الذى تمسك به الفريق الإنجليزى فى لجنة التحرير ولم يقبله الفريق المصرى ، فقال المستر هندرسن إنه يقبل حذفه من باب التسهيل .

أما الحديث الذى دار عقب ذلك بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا وتولى الترجمة فيه الأستاذ مكرم فكان خاصا بمسألة السودان وخلاصته أن المستر هندرسن كرر الإشارة إلى صعوبة هذه المسألة وطلب أن يوافق الفريق المصرى على اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فأكد له النحاس باشا عدم

الحاجة إلى ذلك اكتفاء بقبول الإدارة المشتركة فى السودان موقتا وهى جوهر الاتفاق المذكور. فقال مستر هندرسن وماذا تعنون بالإدارة المشتركة ؟ فقال النحاس باشا نعنى بها أن يكون لنا وكيل مصرى لحاكم السودان العام وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والإنجليز على السواء فسأل المستر هندرسن وماذا يكون الحال بشأن الرؤساء الإنجليز الموجودين الآن ؟ قال النحاس باشا نكتفى بأن يعين بجانب كل واحد منهم نائب مصرى وكلما انتهت مدّة البعض منهم حل محله مصريون حتى تتم المساواة . فقال المستر هندرسن ولكن سيترتب على ذلك مضاعفة عدد الموظفين لأداء العمل الواحد وذلك يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها . فقال النحاس باشا إنى آخذ على نفسى من باب التسهيل أن أدافع بعد الاتفاق مع زملائى عن إبقاء مبلغ الإعانة السنوية التى تدفع للسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه والتى يفكر البرلمان دائما فى حذفها على أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود إلى السودان . فقال المستر هندرسن وهل لديكم بيان بعدد هؤلاء الموظفين ؟ فقال النحاس باشا كلا ولكن فى الاستطاعة إعداد هذا البيان فى أقرب فرصة . فطلب المستر هندرسن إعداد هذا البيان وأن يذكر فيه ماعرضه النحاس باشا من إبقاء مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه ليصرف منه على الموظفين الزائدين .

وعلى ذلك انتهى الحديث ١٠

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

ملخص حديث خاص

دار فى صباح الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ بفندق هايد پارك

فى صباح الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والمستر سلبى مقابلة دولة النحاس باشا موفدين من قبل المستر هندرسن فقابلهم دولته وزملاؤه بفندق هايد پارك . وبلغوه أنه قد وجه إلى المستر هندرسن فى مجلس العموم سؤال عما إذا كان لا يزال متمسكا بالنص الوارد فى الكتاب الأبيض بشأن السودان وأن المستر هندرسن أعد جوابه بأنه ليس فى النية الابتعاد عن المبدأ الوارد فى المادة ١٣ من مشروع مقترحات العام الماضى . فسأل النحاس باشا عن المقصود بهذه العبارة وهل هى تعنى التمسك بالنص الحرفى للمادة ١٣ أم تعنى جوهر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فأجابوا بأنهم لا يدرون شيئا عن ذلك وإن كانوا يرجحون المعنى الأول . فقال النحاس باشا ولو أنه لا شأن لى فى إجابة المستر هندرسن ولكنى أستحسن أن تكون الإجابة بحيث تحدد المعنى الثانى فقالوا إنه لا يمكن التغيير الآن لأن مجلس الوزراء هو الذى وضع الجواب المذكور . فقال النحاس باشا ولماذا عرضتموه علىّ إذن ما دام لا يقبل التغيير قالوا إن المستر هندرسن قصد بذلك ألا تفاجأ به . قال النحاس باشا إذن فالأمر يرجع إلى ما يقصده المستر هندرسن من هذه الإجابة فإن كان يقصد المعنى الأول كان ذلك عقبة فى سبيل الاتفاق . أما إن كان يقصد المعنى الثانى فلا اعتراض لنا عليه »

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة السادسة

(يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

تعيين الموظفين الأجانب —
الامتيازات الأجنبية —
تبادل السفراء

فتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة .

مستر هندرسن — انتهينا فى المرة السابقة عند المادة التاسعة وتناقشنا فيها طويلا ولكن لم نصل إلى إتفاق .

النحاس باشا — قلنا فى الجلسة الماضية إن الصيغة التى سنقترحهاسنفرغ منهايوم الخميس فلنستمر فى المواد الباقية .

مستر هندرسن — إذن نعود إليها عند تقديم الصيغة التى تحضرونها . لقد اقترحتم حذف المادة العاشرة [١] فأرجو شرح الأسباب التى دعتكم إلى ذلك .

النحاس باشا — إن الأسباب التى حملت على ذلك هى أن الموظفين الأجانب الذين قد تحتاج إليهم الحكومة المصرية سيكونون موظفين مدنيين وفنيين . وبناء على ذلك وعلى أن الحكومة حرة فى اختيار من تستعين بهم من ذوى الخبرة الفنية من الأجانب فلا نرى محلا لوضع قيد علينا فى هذا الشأن . نحن لا نريد أن يكون علينا قيد بل إن الشىء الذى نعمله من تلقاء أنفسنا من هذا القبيل نعمله بمحض رغبتنا وبذلك يكون لنا الحظ بأن نظهر مجاملتنا لحليفتنا عند ما نجد من الإنجليز من تتوفر فيه جميع الشروط ويقبل الاشتراطات التى تطلبها الحكومة المصرية فى هذا الصدد ونود أن يظهر أثر المجاملة بهذا الاختيار لا أن يكون على سبيل الفرض بسبب تعهد أو محالفة .

مستر هندرسن — تذكرون دولتكم أنكم رجعتم فى محادثات عديدة إلى مفاوضات سابقة وهذه المسألة بالذات قد اتفق عليها فى محادثات ثروت — تشمبرلن . ولو كانت هذه المسألة بغيضة إليكم لما قبلها ثروت باشا . ويمكننا أن نغير الألفاظ إذا أردتم ونقدم لكم نصوصا أخرى . ويلاحظ أن هذا النص الوارد فى مقترحاتى كان قد نشر فى مصر ولم يثر انزعاجا من أحد فيمكن إبقاؤه بشكل أو بآخر . وللتسهيل نقبل أن تكون هذه المسألة محل مذكرات متبادلة إذا كان هذا يسهلها عليكم .

النحاس باشا — ألاحظ على ما قاله المستر هندرسن أن مشروع ثروت — تشمبرلن لم تقبله مصر على الإطلاق وبناء على ذلك فما قبله ثروت باشا ليس معناه أننا نقبله خصوصا وقد تبين أن ثروت باشا

---

(١) المادة العاشرة من المقترحات البريطانية وهى تنص على ما يأتى :

" نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة ونظرا للمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين " .

فى محادثاته لم يكن معبرا عن رأى الأمة المصرية . وألاحظ أن فى هـذا النص إلزاما جديدا لمصر لا يمكنا قبوله سيما وان فيه معنى التبعية ، وذكره فى مذكرة لايمنع هذا الاعتراض لأن المذكرة فى الواقع لها قوة المعاهدة ، وأريد أن أضيف شيئا وهو أنه عندما تعقد المحالفة كما هى إرادتنا ستتبادل المنافع ماديا وأدبيا فيحسن أن تترك مسألة اختيار الموظفين الأجانب لنا نسير فيها بروح الصداقة والإخلاص كحليفين .

مستر هندرسن — لقد قلنا كثيرا إننا لا يمكننا أن ننسى الماضى وهناك أشخاص كثيرون يقولون إنما ذهبنا إلى أكثر من اللازم . واللورد برنتفورد الذى قرأتم مقالاته الأخيرة لا يعبر عن رأيه فقط بل يعبر عن رأى فريق له اهميته فى البرلمان فإذا ما قبلوا المعاهدة بضمانات فإنهم لا يقبلون أن نخرج ليحل محلنا غيرنا ، وهناك شيء اسمه الغزو السلمى (Peaceful Penetration) ويمكننا أن نذكر دولة أو دولتين مستعدتين للحلول محلنا بهذه الطريقة . وهذه المسألة ليست من المسائل الخطيرة ولو طلب منكم الدفاع عن ذلك فى برلمانكم فلن تكون مأموريتكم عسيرة خصوصا وأن مجموع النواب والشيوخ يؤيدونكم .

النحاس باشا — المسألة فى الواقع هى أننا نعمل عملنا بإخلاص وأنا شاعر أن ذلك متبادل بيننا بقصد الوصول إلى اتفاق صادق بين الطرفين . ولهذه الغاية لا نعير التفاتا إلى المعترضين بغير حق على عملنا الجليل الذى نعمله للتوفيق بين البلدين وكل عمل من هذا القبيل لا يخلو من انتقادات من أناس آخرين لهم أغراض أخرى تنافى الأغراض التى نسعى إلى تحقيقها لذلك لا يرعكم ما تسمعونه من انتقاد لورد برنتفورد وأنصاره إذا كنتم مسلحين بالحق والعدل وبالواقع وبالمصلحة فإن هذا أقوى سلاح يقوم فى وجه المعارضين ، والذى نقوله بشأن هذه المادة هو أنها تنشئ لبريطانيا حقا جديدا لم يكن لها فى يوم من الأيام . وإذن فكل معارضة تصادفكم فى هذا الصدد تكون غير قائمة على الحق ولا على المصلحة . ونحن من جهتنا لانخشى الدفاع عما نصل إليه بل إننا سنذهب لبلادنا وسيكون علينا أن ندافع عن أشياء ارتضيناها وتساهلنا فيها ولا نتهيب ذلك لأننا نعمل لمصلحة التوفيق بين البلدين . أما هذا الحق الجديد المنصوص عليه فى المادة ١٠ من مقترحاتكم فلا يمكننا قبوله . وما دام المستر هندرسن يقول إنه لايقصد بهذا النص التدخل فى شؤوننا فيجب أن يترك الأمر لمحض اختيارنا . وأريد أن ألاحظ أن مايخشاه جنابه من غزو سلمى من جانب دولة أخرى لن يقع مطلقا لأن مصر لن تكون فى حاجة إلى استخدام أجانب إلا من فئة الفنيين المدنيين وإذا ما اخترنا أحدا من دولة أخرى فلن نختار إلا فى حالة الحاجة إليه ولن يعتبر ذلك طريقا إلى التدخل أو الغزو السلمى كما أنى أكرر أننا مشبعون بروح المجاملة التى نريد أن نعامل إنجلترا بها بعد المحالفة وكل ما تخشاه هو خلق حق حيث لا حق وإيجاد الشبهة حيث لا محل لها .

مستر هندرسن — إنى أرى أن المناقشة لا تتقدم فى هـذا الموضوع ولذلك سنفكر فيما قاله النحاس باشا ونعود إلى الموضوع فى جلسة أخرى .

النحاس باشا — حسن .

مستر هندرسن — المادة الحادية عشرة [1] أظن أنه قد حصل تعديل فى هذه المادة فقد أدخلتم تعديلا فى الفقرة الثانية منها . وهذه المادة تتصل بها مذكرتان طويلتان فأرجو ذكر أسباب التعديل الذى أدخلتموه على النص وهل تنوون عمل تعديل فى المذكرات المتعلقة بهذا الموضوع الهام ؟

النحاس باشا — التغيير الذى حصل فى هذه الفقرة أساسه أننا نرمى أولا وبالذات إلى الغاء الامتيازات الأجنبية ولكن من الآن إلى أن نصل إلى الإلغاء ستكون هناك حالة وقتية وهى حالة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى بعض المسائل التى سيلغى فيها الاختصاص القنصلى وتوسيع سلطة جمعيتها العمومية فى المسائل التى يشترط فيها اتفاق الدول الآن ، فمراعاة لذلك اقتصرنا فى المادة ١١ من المعاهدة على الغاية التى نرمى إليها سواء فى الحالة الوقتية أو فى الحالة النهائية . أما الحالة النهائية فهى إلغاء الامتيازات . وأما الحالة الوقتية فهى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية فى حدود ما بيناه .

فالمشترك بين الأمرين نصصنا عليه فى المادة وهو قبول إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية وقبول سريان التشريع المصرى على الأجانب ، أما الشروط الوقتية فهذه كما قلنا ستكون موضع مذكرة خاصة ، وفى هذه المذكرة ينص على أنه عند إلغاء المحاكم القنصلية ينقل اختصاصها موقتا إلى المحاكم المختلطة إلى حين إلغاء هذه المحاكم . ونحن موافقون على أن يكون هذا باتفاق مع كل دولة على حدتها بمعنى أن من يقبل من الدول هذا النقل يسرى عليه ، وبما أن إنجلترا أعربت عن قبولها ذلك فى مذكرتها المرفقة بالمقترحات فقد نصصنا فى مادتنا على أنها تقبل من الآن مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية ، أو فيما يختص بالقوانين التى توضع لتنفيذ نقل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة فنرى أن هذه مسألة سابقة لأوانها لأنه توجد فى مصر لجنة تشتغل بذلك الآن ، وبطبيعة الحال سيكون ذلك محل اتفاق خاص بيننا وبين إنجلترا وباقى الدول .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية وهى سريان التشريع المصرى على الأجانب فإنكم توافقون أيضا على أن الحالة الراهنة فى مصر لم تعد ملائمة لمقتضيات العصر الحالى كما ذكرتم فى المذكرة وأن التشريع المصرى يجب أن يكون ساريا على الأجانب فى الحدود الواردة فى المذكرة مع بعض تنقيح بسيط فيها وهو أن سلطة الجمعية العمومية بالمحكمة المختلطة فى الاعتراض على سريان التشريع المصرى الحالى على الأجانب يجب أن تكون مقصورة على حالة ما إذا كان هذا التشريع يفرض رسما أو ضريبة (Taxe ou Impôt) لا يكون فيهما مساواة بين المصريين والأجانب ، أما فيما يتعلق بالقواعد الأساسية التى يبنى عليها قانون تحقيق الجنايات فهذا أيضا سابق لأوانه وسيحصل الكلام عنه فيما بعد . وفيما يتعلق بمسألة تعريف الأجنبى فنترك أيضا لما بعد .

---

[1] المادة المذكورة خاصة بالامتيازات الأجنبية وهذا هو نصها فى المشروع المصرى وهو النص الذى دارت المناقشة عليه :

" يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ولذلك يقبل صاحب الجلالة البريطانية مبدأ إلغاء إختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن فى مصر ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب " .

وقد ذيلت هذه المادة بنوتة نصها كما يأتى :

" يحدد فى مذكرة مفصلة اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية " .

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

Accordingly, His Britannic Majesty accepts in principle the suppression of the jurisdiction of the existing Consular Courts and the application of Egyptian legislation to foreigners. *

(*) In a separate note will be specified the functions of the Mixed Tribunals and the powers of its General Assembly.

(هنا اعتذر المستر هندرسن بسبب اضطراره لخروج وطلب أن تكون العودة بعد الظهر الساعة الخامسة والنصف وترك الرياسة للورد باسفيلد) .

لورد باسفيلد — تطلبون أن تترك المناقشة فى القوانين لحين إعدادها والمسألة الآن هى هل توافقون على القواعد التى تتضمنها هذه القوانين ووردت فى مذكرتنا أم لا لأننا إذا تركنا النص على ذلك فسنسأل حتما عن السبب ؟

النحاس باشا — هذا سابق لأوانه ويحسن تركه إلى حين الاتفاق مع الدول صاحبة الامتيازات أما القواعد التى تطلبون الآن الموافقة عليها والمستمدة من مشروعات القوانين المعروفة باسم مشروعات هيرست فإنها لم تكن موضع اتفاق سابق مع أية حكومة مصرية سابقة حتى يمكن الإحالة إليها . وسندرس هذه المسألة بواسطة خبرائنا القانونيين .

لورد باسفيلد — نحن متفقون فى الجوهر على هذه المادة ولكن المسألة مسألة صياغة . المسألة ليست مسألة مصر وإنجلترا فقط وإنما هى مسألة الدول أيضا . ولا يمكننا أن نذكر فى المعاهدة أكثر من الشروط التى بمقتضاها تساعد إنجلترا مصر فى مفاوضتها مع الدول . وليس من المهم ذكر ذلك فى المعاهدة أو فى مذكرات . ولكن لا يمكن أن نتعهد بمساعدة مصر فى مفاوضاتها مع الدول إلا إذا كان واضحا أن حذف هذه القواعد ليس معناه العدول عنها . وأرجو ألا يفهم أننا نتنازل عن حقوق بريطانيا إذا كانت الدول الأخرى لا تقبل التنازل . إن نصكم يدل على أننا نتنازل حتى ولو كانت الدول الأخرى لا تتنازل ونحن لا نريد أن نكون الدولة الوحيدة المتنازلة . وهناك مسألة أخرى هى مسألة الأحوال الشخصية . وأرى إحالة هذه المادة والمذكرات إلى لجنة التحرير لعلها تصل إلى صيغة مقبولة .

النحاس باشا — إن ما وضعناه فى المادة هو الاتفاق على المبادئ . مبدأ إلغاء المحاكم القنصلية ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب . أما تفصيل هذا فسيكون محله المذكرات .

ففيما يتعلق بالمبادئ يقول اللورد باسفيلد إن قبول إنجلترا معلق على قبول الدول الأخرى . وهذا ما لا نريده بل هذا ما لا يؤخذ من نفس مذكرتكم لأنه مذكور فيها أن إنجلترا تقبل من الآن أن تنظر قضايا الأحوال الشخصية لرعاياها أمام المحاكم المختلطة ومذكور فيها أيضا أن من يقبل من الدول نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة يسرى عليه ذلك . بناء عليه يكون تعليق قبول إنجلترا على قبول الدول الأخرى مخالفا لهذا النص . كذلك الحال فى مسألة سريان التشريع المصرى على الأجانب .

أما مسألة القواعد التى أشار اليها اللورد باسفيلد على أن تكون أساسا للتشريع ويقول إن حذفها من المذكرة لا يجب أن يعنى رفضها فنحن متفقون معه على ذلك .

وأما عن حذف عبارة " تؤمن مصالح الأجانب المشروعة " فذلك لأن هذا التأمين سيكون موجودا فى القوانين ، لأن هذه القوانين إنما تعمل لتأمين مصالح الأجانب . ولن يسرى ذلك إلا بعد الموافقة على هذه القوانين وفى ذلك الكفاية .

وأما ما حوته المذكرة من التفصيلات كالمسائل المتعلقة بالموظفين وغيرها فلا محل له .

لورد باسفيلد — إننا لم نقصد مطلقا بعباراتنا الواردة بالمذكرة أننا نقبل مقدما تحويل اختصاص محاكمنا القنصلية إلى المحاكم المختلطة وإنما تعهدنا بأن نساعد مصر على الاتفاق مع الدول ولكننا لا نقبل أن نكون وحدنا المتنازلين .

النحاس باشا — المفهوم غير ذلك من نص المذكرة لأنها تقول " قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . . . وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها ".

فبريطانيا فرضت فى هذه المذكرة أن هناك دولا توافق ودولا لا توافق وأن الدول التى توافق يسرى عليها تحويل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة والتى لا توافق لا يسرى عليها ذلك فالمسألة إذن اختيارية وليس تنفيذها متوقفا على قبول جميع الدول .

لورد باسفيلد — إن كل ما تعهدت به بريطانيا هو ما نص عنه فى المادة ١١ من المقترحات وترون منه أننا تعهدنا بشىء واحد وهو استعمال كل نفوذنا لنقل الاختصاص ولكن لا تفرضوا أننا نقبل من جهتنا تحويل الاختصاص فى حالة رفض الدول الأخرى . لا يمكننا أن نصل إلى إقرار هذه المعاهدة إذا قبلنا ذلك إذ لا يمكننا أن نقول للبرلمان إن رعايانا وحدهم هم الذين سيتنازلون عن هذا الامتياز . إنما نحن راغبون فى الوصول إلى تحويل هذا الاختصاص من جانب مجموع الدول ونتعهد بأن نعمل كل ما فى وسعنا لذلك .

النحاس باشا — أريد أن أوجه السؤال الآتى : ماذا يكون الحال إذا قبل بعض الدول نقل الاختصاص ولم يقبل البعض الآخر ؟ هل تكون بريطانيا قابلة للنقل أم لا ؟

لورد باسفيلد — لا يمكن أن نضع نصا فى المعاهدة يقيدنا من الآن لأن الأمر يتوقف على معرفة عدد الدول التى تقبل ومن هى وأقرر أننا لن نكون آخر دولة تقبل .

الأستاذ مكرم — المفهوم فى مصر أن إنجلترا تقبل من الآن نقل اختصاص المحاكم القنصلية أى أنها تقبل ذلك من جهتها بصرف النظر عما نصل إليه مع الدول الأخرى .

النحاس باشا — والنص على هذا القبول من الآن من جانب إنجلترا يساعدنا أمام كل الدول فإنه يكون مستندا قويا بيدنا .

لورد باسفيلد — الفقرة الثانية فى صيغتكم جديدة ، فإن ما تعهدنا به هو استعمال نفوذنا . ولكن لا يمكن أن نقيد أنفسنا . افرضوا أن النص الإنجليزى تصدق عليه وحصلت مفاوضات مع الدول ومنها بريطانيا فإن إنجلترا قد تقبل الشروط التى ينقل بها الاختصاص إلى المحاكم المختلطة ولكن حتى إذا قبلنا فإن هذا لا يعمل به قبل أن تقبل كل الدول وأكرر أنه لا يمكن أن نواجه حالة يكون فيها البريطانى فى مركز أدنى من مركز أى أجنبى آخر سواء من وجهة القانون أو الواقع . وعلى الأقل

لايكون مركزه أدنى من مركز رعايا الدول الكبرى . وأرى من المصلحة إحالة المسألة على لجنة التحرير بما أنكم أدخلتم تعديلا على النص ولكن أرجو أن يكون مفهوما أنه لا يمكن أن يؤدى النص إلى وضع رعايانا فى مركز أدنى من مركز رعايا الدول الأخرى لأن ذلك يكون سلاحا ضدنا فى يد خصومنا فى البرلمان .

النحاس باشا — الفكرة كلها هى الاتفاق على المبدأ وأما التفصيلات فتأتى بعد ذلك وآسف أن يعتبر أن قبول إنجلترا اختصاص المحاكم المختلطة يجعلها فى مركز أدنى من الآخرين لأن قبولها للتشريع المصرى ولاختصاص المحاكم المصرية يرفعها فى نظر حليفتها إذ من شأنه توطيد الثقة بينهما. ونحن طامعون فى أن إنجلترا تقبل إلغاء الامتيازات وتنفذه لأن ذلك يكون أكبر مساعد لنا عند الأجانب ويكون تقديرها لمحاكمنا مما نشكر عليه .

هذا وأرى قبل إحالة المسألة إلى لجنة التحرير أن نضع مذكرتنا فى هذا الشأن وتقدمها لكم .

لورد باسفيلد — يمكن أن نساعدكم بالقبول ولكن لا يعمل بهذا القبول قبل أن تقبل كل الدول . والعبرة بتوضيح ما تقصدون لأن عبارة نصكم تذهب بنا بعيدا .

النحاس باشا — إن عبارتنا لم تخرج عما فهمناه من مذكرتكم وسنقدم فيما بعد مذكرتنا فى هذا الموضوع محتوية على التعديلات التى نرى وجوب إدخالها خصوصا فى مسألة الموظفين الأجانب التى لا يمكننا قبولها .

سير پرسى لورين — إذا كان المقصود بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ التى وضعتموها أن يكون نصها عاما ويسرى على جميع الأجانب فإننا نستهدف لاعتراضاتهم باعتبارنا أننا تنازلنا عن حقوقهم . أما إذا قلتم بأن المقصود من هذا النص أن يسرى على الرعايا البريطانيين وحدهم فإننا نكون قد وضعنا رعايانا فى مركز أدنى من مركز غيرهم .

مستر توم شو — لقد ذكرنا بصريح العبارة أن الامتيازات لا تتفق مع الوقت الحاضر ورتبنا على ذلك أننا نساعدكم لدى الدول فلا يمكن أن نقول أكثر من هذا .

النحاس باشا — الأولى أن نبين ما نريد فى المذكرة التى نقدمها ثم نتناقش فى المذكرة والمادة معا .

لورد باسفيلد — والآن ننتقل إلى المادة ١٢ وهى الخاصة بتبادل السفراء . إن النص الذى تقترحونه لا يدل على أن للسفير البريطانى امتيازا وهذا ضد التحالف ، فما هى ملاحظتكم ؟

النحاس باشا — الواقع أن النص على الأسبقية لا يتفق مع القواعد الدبلوماسية المعترف بها لذلك حذف من المادة لأن مركز الحليف فى ذاته لا يعطى لممثله بمقتضى هذه القواعد حق التقدم على غيره وليس فى ذلك ما يتعارض مع التحالف بيننا . وسيكون الممثل الحالى هو أول سفير لدى مصر فتكون له الأسبقية بمقتضى القواعد العامة . وفى المستقبل تترك المسألة للأقدمية .

مستر توم شو — معنى هذا أننا إذا نقلنا سفيرنا بعد شهر فإنه يفقد أقدميته .

لورد باسفيلد — هذه المسألة لا تكون محل بحث لو أن الحكومة المصرية تنوى ألا تقبل سفيرا إلا من بريطانيا .

النحاس باشا — مصر بطبيعة الحال خاضعة للقواعد الدبلوماسية .

لورد باسفيلد — أخشى أن يحدث ذلك صعوبات عندنا ونحن لايمكننا أن نوافق على التنازل عن هذا المركز . نعم سيكون سفيرنا أقدم السفراء فى مبدأ الأمر ولكن الحكومات البريطانية المقبلة قد تريد تغييره ويلوح لنا أنه فى مدة سريان هذه المعاهدة على الأقل يجب ألا يكون الممثل البريطانى فى مركز أدنى من مركز الآخرين . نحن لا نريد تعهدا منكم وإنما نريد أن تشير المادة إلى الواقع فإذا وضعت بهذا الشكل فإنها لاتثير إشكالا من جانب الدول الأخرى. ونحن نهتم لهذا المعنى كل الاهتمام .

النحاس باشا — إن القواعد الدبلوماسية مقررة فى اتفاقية ڤينا المحررة فى ١٩ مارس سنة ١٨١٥ والمؤيدة بقرار هيئة ممثلى الدول فى مدريد سنة ١٨٧٥ فالمادة السادسة من الاتفاقية تنص على أن روابط القرابة أو المعاهدة بين البلاطين لاتعطى أى حق فى الأسبقية لممثليهما السياسيين وكذلك الحال فى المحالفات السياسية . فبناء على هذا لا نستطيع دون أن نخالف هذه الاتفاقية أن نقبل النص على أن تعطى أسبقية خاصة لممثل الدولة الحليفة فإننا إذا فعلنا ذلك يكون مركزنا مركزا شاذا .

لورد باسفيلد — الواقع أن ممثل البابا حتى فى الممالك البروتستانتية هو عميد الممثلين السياسيين ونحن لانريد أن تعطوا مركزا خاصا لممثلنا بل كل ما نطلبه منكم هو أن تحتفظوا له بلقب سفير ولايمكن أن تقولوا إن ذلك يشعر بخضوعكم لنا ففى سويسرا وهى دولة مستقلة من نحو ٣٠٠ سنة يوجد سفير واحد هو سفير فرنسا . وأكثر من ذلك فإن سويسرا ليس لها سفير فى فرنسا . إننا لانطلب امتيازا بل نطلب من مصر ألا تقبل من دولة أخرى تعيين ممثل عندها بدرجة سفير . أما القواعد الدبلوماسية فإنها خاضعة للاتفاقات الخاصة بين الدول وأنتم لستم ملزمين بمقتضاها بقبول سفير من أى دولة ونحن بصفتنا حلفاء نطلب أن يكون لنا سفير فى مصر وأن يكون لمصر سفير فى بريطانيا وهذا يضعكم فى مركز أحسن من مركز سويسرا .

النحاس باشا — إن كل ما يهمنا هو ألا نخرج عن القواعد الدبلوماسية المعترف بها حتى لا يكون مركزنا مع حليفتنا مركزا أدنى من مركز دولة مستقلة ومن أجل ذلك حذفنا النص. أما عن الأمثلة التى ذكرت فإن المركز الخاص لممثل البابا هو مركز مقبول من الدول جميعا فلم يخرج عن القواعد الدبلوماسية وأما عن سويسرا فالواقع أن لفرنسا سفيرا عندها وأنها لم تر تعيين سفير لها فى فرنسا وهذه حالة فعلية . ولا أظن أن هناك اتفاقا خاصا بين سويسرا وفرنسا يخالف القواعد الدبلوماسية أو يمنع الدول الأخرى من تعيين سفراء عندها . أما الاحتفاظ بلقب سفير لإنجلترا دون سواها فهو لا يتفق مع القواعد الدولية المعترف بها وهى أن الدولة التى تعين معتمدها هى وحدها صاحبة الحق فى تعيين درجته وهى وحدها صاحبة الحق فى رفع مرتبته إلى درجة أعلى وليس للدول الأخرى أن تعترض على ذلك وكل مالها هو أن ترفع درجة ممثليها إلى نفس الرتبة التى رفع إليها ممثل تلك الدولة . وبناء على ذلك لا يمكننا مع استقلالنا أن نقبل هذه المادة التى تضعنا فى مركز أدنى .

لورد باسفيلد — الواقع أن الدولة التى يعرض عليها تعيين سفير لديها يمكن أن ترفض ذلك بل لها أن ترفض التمثيل السياسى أصلا وهـذه المسائل مبناها العادة . إن المسألة هى هل ترغبون أو لا ترغبون فى قبول سفراء من دول أخرى . إننا نود أن نفهم أنكم فى مدة المعـاهدة لا تقبلون سفراء من غيرنا ، فما هى نياتكم ونيات الحكومة المقبلة ؟

النحاس باشا — إننا لا نريد أن نعمل إلا ما هو متفق مع القواعد الدبلوماسية .

لورد باسفيلد — إن المسألة متعلقة بمصر وهل هى تقبل سفيرا من دولة أخرى او لا تقبل لأن الدول لا ترسل سفراء إذا رفضت مصر. ونحن لا نريد أن نحرم مصر من عمل أى شىء حسب القواعد الدبلوماسية إذ أن لكل دولة مستقلة أن تقرر ما إذا كانت تقبل أو لا تقبل سفيرا عندها أرجو أن تفكروا فى الأمر وتبدوا لنا رأيكم فيه .

ورفعت الجلسة على أن تعقد فى الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم نفسه ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة السابعة

(يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة المناقشة فى تبادل
السفراء — مدة المعاهدة

عقد الاجتماع فى الساعة الخامسة بعد الظهر بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة ما عدا الجنرال تشارلس .

مستر هندرسن — المادة الثانية عشرة ، هل ترون الاستمرار فى مناقشة هذه المادة ؟

النحاس باشا — نعم . فيما يختص بهذه المادة نريد كما ذكرنا من قبل أن نقف عند حدود القواعد الدبلوماسية فى هذا الموضوع حتى لا يكون مظهر المعاهدة مما يجعل مصر فى مركز أدنى من دولة مستقلة . ولذلك نرى أن الأوفق بقاء النص كما وضعناه بغير إضافة العبارة التى تفيد ضرورة أسبقية الممثل البريطانى إلا أن يكون ذلك فى حدود القواعد الدبلوماسية .

مستر هندرسن — لا أستطيع أن أفهم حجتكم القائلة بأن ذلك يجعل مصر فى مركز أدنى لأن مصر إذا منحت سفيرنا حق الأسبقية بالنسبة لسائر الممثلين فهى إنما تفعل ذلك لتضع ممثل حليفتها فى مركز أحسن وعند ما يترك سفيرنا الأول مركزه فإن من يخلفه يتمتع بمثل ما كان يتمتع به سلفه أى أنه يقدم على غيره وهذا لا يسىء إلى مركز مصر وإن كان قد يمس مركز الدول الأخرى التى يكون لها سفراء لدى مصر والتى لها وحدها أن تشكو .

النحاس باشا — المفهوم أن أسبقية السفراء مقررة بالقواعد الدبلوماسية فالإخلال بها يعتبر عملا شاذا ولو كان الأمر بين حليف وحليفه وهذا الشذوذ هو الذى نريد أن نتفاداه لأنه قد يؤول بأن مصر خاضعة لحالة خاصة خارجة عن القواعد الدبلوماسية والتقاليد السياسية التى تنظم علاقات الدول بعضها ببعض .

وأضاف الأستاذ مكرم أن هذا ليس نتيجة مباشرة للتحالف ولا هو متبادل بيننا لأننا لم نطلب لسفيرنا لدى إنجلترا هذه الميزة .

مستر هندرسن — أستغرب أن هذه الحالة التى تسمونها أدنى لم يقل بها أحد عند مناقشتنا فى الصيف الماضى .

النحاس باشا — هذا لا يغير من وضع المسألة وإنكم لتعرفون أننا نحن الذين نمثل الشعب المصرى ونحرص على حقوقه .

مستر هندرسن — هل أقرأ لكم فقرة أو فقرتين من وثيقة أشير إليها كثيرا وهى تقرير لجنة ملنر الذى جاء فيه أن ممثل إنجلترا يكون له مركز ممتاز ؟

النحاس باشا — إن مشروع ملنر عرض على الأمة فكانت هذه المسألة من المسائل التى لم توافق عليها بالذات وقد وضعت بشأنها تحفظا خاصا .

مستر هندرسن — إن ذلك يجعلنى أتساءل لماذا لم تعرضوا مقترحاتنا على الأمة المصرية لأنى أعتقد أن هذه المقترحات لو كانت قد عرضت لصادفت قبولا ؟

النحاس باشا — لو أننا عرضنا مقترحاتكم على الأمة أو البرلمان لكانت موضع أخذ ورد قد يؤدى إلى ضياعها فما فعلناه إنما كان لمصلحة هذه المقترحات .

مستر هندرسن — ولكن لا تنسوا أنه يوجد رأى هنا بأن المقترحات لم تعرض لانكم اردتم ألا تتقيدوا . وعلى كل حال فنحن فى الواقع لم نفعل أكثر من أننا أدخلنا بعض التحوير على ماورد فى تقرير ملنر . فلنرجع إليه .

النحاس باشا — نحن أدرى بروح بلادنا ورغباتها من غيرنا وقد أخذنا على عاتقنا أن ندافع عن كل مانعتقد بصلاحيته ونتفق عليه . والمسألة من ناحيتكم مسألة إجراء ولكنها من ناحيتنا تحمل معنى خاصا .

مستر هندرسن — لقد استعملت عبارة وضع مصر فى مركز أدنى مرات عديدة فنحن نصرح أنه ليس لدينا رغبة فى ذلك ولكننا نرى أن لنا الحق فى أن نطلب بعض المراعاة من جانبكم فى علاقاتنا بكم مادمنا حلفاء . ولذلك لا أفهم لماذا أنتم غير مستعدين لأن تجعلوا لسفيرنا أسبقية على سفراء الدول الأخرى مادام التحالف موجودا . أخبرونى ماذا أعطيتم لنا منذ بدء المفاوضات ؟ أما من جهتى ففى وسعى أن أخبركم بما تنازلنا عنه .

النحاس باشا — نحن نشكر المستر هندرسن على ماسلم به لنا . وكنت أنتظر أن يشكرنا لأننا تساهلنا فى عدة مسائل لها أهميتها . وأظن أن مستر هندرسن يقدر هذا التساهل من جانبنا رغبة فى الوصول إلى الاتفاق . وكل مانرجوه هو أن يكون الاتفاق خالصا من كل شائبة حتى يمكننا أن ندافع عنه بحق وتنفذه بإخلاص . ولأجل هذه الغاية نحن ندقق هذا التدقيق .

ومع ذلك فلكى نتلاقى مع المستر هندرسن تقبل من باب التساهل أن السفير البريطانى نظرا لكونه أول سفير عين لدى مصر تكون له الأقدمية فى حدود التقاليد والقواعد الدبلوماسية . على أن يكون ذلك بخطاب منفصل وعلى ألا يفسر بأنه مركز ممتاز بل تكون هذه الأسبقية التى تمنح لسفيركم فى حدود التقاليد الدبلوماسية مجرد رعاية من جانبنا . وسنقدم مذكرة بهذا المعنى .

سير روبرت فانسترت (الوكيل الدائم لوزارة الخارجية) — ما الذى تقصدونه بقولكم "فى حدود القواعد الدبلوماسية" ؟

الأستاذ مكرم — أى أنه يعتبر فقط أقدم السفراء (Doyen) فلا يكون له إلا مالهم من حقوق ويكون عليه ما عليهم من واجبات .

مستر هندرسن — إننا نرى قبول اقتراحكم ونحن منتظرون مذكرتكم فى ذلك . وما دمتم تريدون الابتعاد عن مناقشات الصيف الماضى فاقتربوا إذن من النص الوارد فى تقرير ملنر .

النحاس باشا — لن نرجع إلى تقرير ملنر ولن نقول شيئا عن مركز ممتاز .

مستر هندرسن — لا أطلب مركزا ممتازا ولكن أطلب فقط أن تقولوا إن أسبقية السفير البريطانى مبنية على العلاقة المخصوصة التى تترتب على المعاهدة لأنه إذا لم يكن بيننا علاقة مخصوصة تترتب على المعاهدة فلا أدرى أية علاقة تكون . وعلى كل حال فلننتظر مذكرتكم .

النحاس باشا — ليكن مفهوما أن الذى قبلناه هو أن يكون لممثل بريطانيا الأقدمية فقط وهذا هو نص ما سندونه فى المذكرة : "نظرا لأن السفير البريطانى سيكون أول سفير يعين لدى مصر فتكون للسفراء البريطانيين الأقدمية على سواهم مدة هذه المعاهدة" .

مستر هندرسن — لا مانع والآن المادة الثالثة عشرة .

النحاس باشا — هل يمكن أن نؤجل البحث فى هذه المادة إلى ما بعد ؟

مستر هندرسن — لا مانع ولننظر فى المادة ١٤

إن الذى أفهمه أننا متفقون على المادتين ١٤ و ١٥ فلننتقل إلى المادة ١٦ فقد أدخلتم عليها هى أيضا تعديلات . إن اقتراحنا يقضى بأنه فى أى مدة بعد الـ ٢٥ سنة يمكن إدخال تعديل على المعاهدة بالاتفاق بين الطرفين وقد عدلتم ذلك وقلتم أولا إن مدة المعاهدة عشرون سنة وثانيا أنه يمكن تجديدها أو تعديلها بالاتفاق . أى أنكم وضعتم أجلا تنتهى بعده المعاهدة ما لم تجدد ، أما اقتراحنا فيقضى بأن تستمر المعاهدة إذا لم نتفق على تعديلها فأرجو أن تفسروا لنا ذلك .

النحاس باشا — فيما يتعلق بالمدة وجدنا أن مدة ٢٠ سنة كافية لأن يفهم بعضنا بعضا . بل ستكون هذه المدة فوق الكفاية نظرا للثقة المتبادلة بين الفريقين . وعقب هذه المدة يمكن أن يشعر كل من الفريقين بحق أن القيود التى وضعت فى المعاهدة لا حاجة لها وعندها تكون هذه الثقة أساسا صالحا للاتفاق على تجديد هذه المعاهدة أو تعديلها .

مستر هندرسن — سأطلب من زملائى أن يقبلوا فقط تعديل المدة إلى ٢٠ سنة على أن يبقى النص كما هو .

النحاس باشا — إن النص الذى وضعناه هو الذى يتفق مع الثقة المتبادلة بين الطرفين ولنا الأمل بأن هذه الثقة المتبادلة تؤدى إلى اتفاق خال من القيود التى سيدل العمل على أنه لا لزوم لها .

مستر هندرسن — فى أى وقت بعد مضى ٢٠ سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة يمكن عمل التعديل الذى تقتضيه الظروف . وإنى واثق أن صداقتنا وقتئذ تساعد على إدخال تسهيلات جديدة فى المعاهدة باتفاق جديد .

النحاس باشا — إن مقتضى اقتراحكم هو أن تظل المعاهدة مستمرة حتى تتفق على التعديل ولكن حسن الاستعداد يكون أكثر توافرا إذا ترك للطرفين حرية تجديد الاتفاق . ونحن نريد أن يترك للطرفين تقدير الحالة فى ذلك الوقت فإن ذلك أدعى للاتفاق مما لو استمرت المعاهدة إلى حين الاتفاق الجديد إذ أنه فى هذه الحالة الأخيرة تكون النتيجة أن كلا منا لا يهتم بشعور الآخر ما دام أنه حائز على أكثر مما تستلزمه الظروف القائمة .

مستر هندرسن — هناك علاج لهذه الحالة : يمكنكم أن تأخذونا إلى عصبة الأمم وتقولوا إن هناك تعديلا مقترحا لا يقبله أحد الطرفين .

الأستاذ مكرم — نريد أن نسوى مسائلنا معا فلا نذهب إلى العصبة إلا اضطرارا ولذلك لا نرى داعيا لتغيير النص الذى وضعناه .

مستر هندرسن — ولماذا لا تثقون فينا فتقبلون أن تستمر المعاهدة إلى أن تعدّل . فإن المسألة هى أن الشعب البريطانى لا يستطيع ان يتصور أن يبقى بغير معاهدة معكم بعد عشرين سنة .

لورد باسفيلد — أحب أن ألفت النظر إلى أن النص يسوى بين الفريقين فى المعاملة فلا يضعكم فى مركز ادنى .

مستر توم شو — لا أفهم فكرة المركز الأدنى التى تكررونها . ولا أفهم أنكم تتصورون أننا نأبى مفاوضتكم فى إدخال تعديلات على المعاهدة .

مستر هندرسن — ستكونون أعضاء فى عصبة الأمم ويكون قد مضى لكم فيها عشرون سنة ولكم الحق فى أن تعرضوا وتشرحوا مسائلكم فى المجلس وللمجلس أن يشير بإجراء تحكيم . وإنى من جهتى أؤكد أنى لا أستطيع أن أواجه البرلمان بمثل نصكم خصوصا وقد خفضنا خمس سنوات من المدة التى قلنا لمجلس العموم عنها .

النحاس باشا — القاعدة فى جميع المعاهدات أن تكون محدودة بمدة معينة تنتهى بانتهائها ويمكنكم أن تتقدموا للبرلمان فى حدود هذه القاعدة العامة وفوق هذا فإننا وضعنا نصا يجيز تجديد المعاهدة أو تعديلها وهذا وحده يكفى . والمصلحة تقضى بأن نكون فى حدود المعاهدات على العموم مع ترك الباب مفتوحا للطرفين لتجديد المعاهدة أو تعديلها وبعد ٢٠ سنة ستكون الصداقة هى التى تحملنا على التجديد أو التعديل فى ضوء الخبرة طوال المدة المذكورة .

مستر هندرسن — بحسب نصكم تنتهى المعاهدة فى نهاية المدة . ونحن لايمكننا أن نقبل ذلك ، وإذا أردتم فلكم أن تضعوا عبارات أخرى تدل على أنكم تعطون أجلا لتعديل المعاهدة وأن طلب التعديل لايرفض بغير مبرر . إننا نرجو أن نتبادل التساهل وكما قبلنا تخفيض المدة كما اقترحتم فقابلونا بإلغاء الشك فى أن هذه المعاهدة ستنتهى انتهاء مطلقا . وأريد أن أكرر لكم أن هذا مركز لايمكن أن أقبله ، نحن نقبل تنقيص المدة وأن تنص المعاهدة على أنه عند ما يطلب أحد الطرفين تعديلا فإن الطرف الثانى لايرفض بغير سبب معقول أن يدخل معه فى المفاوضات وإذا وافقتم يمكننا أن ننص على أنه قبل انتهاء مدة المعاهدة باثنى عشر شهرا ينعقد حتما بين الطرفين ، إذا ما طلب أحدهما ذلك ، مؤتمر للنظر فى التعديلات المطلوبة .

النحاس باشا — إن الذى نخشاه ونحب أن نبتعد عنه كل الابتعاد أن تكون المعاهدة أبدية ، نريد أن نكون أحرارا فى التعديل والتجديد ، وهذا لايمنع أن ننظر فى الطريقة التى تتبع فى إجراء التعديل أو التجديد .

مستر هندرسن — لم تردوا على مسألة الإخطار بطلب التعديل وانعقاد المؤتمر حتما بناء على طلب أحد الطرفين .

النحاس باشا — نريد أن نكون أحرارا من كل قيد فى التعديل والتجديد ، والصيغة التى نقبلها يجب ألا يكون فيها ما يدل على تأبيد المعاهدة مع ضمان حرية الطرفين .

مستر هندرسن — أظن أننا إذا جمعنا بين ما اقترحته وما ردّ به النحاس باشا يمكن وضع نص قد نتفق عليه ، وكما قلت يكفى أن يخطر أحد الطرفين الآخر قبل الميعاد بسنة وعندها ينعقد المؤتمر حتما ، وإلا فيمكنكم رفع الأمر إلى عصبة الأمم . وبذلك نكون قد أنقصنا خمس سنوات من المدة وقررنا لكل من الطرفين الحق فى الدعوة إلى عقد مؤتمر للنظر فى تعديل المعاهدة قبل انتهاء المدة بسنة والتزمنا بعقد المؤتمر فى غضون هذه السنة ، وبطبيعة الحال يمكننا أن نتفق بعد صداقة دامت تسع عشرة سنة . لقد أعطيناكم ما لم نعطه من قبل ولا أتصور أن أية حكومة للعمال تعاملكم وقتئذ بسخاء أكثر مما عاملناكم به الآن . أرجو أن نوفق إلى الاتفاق على نص : وإذا رأيتم فإننا نؤجل الجلسة وننظر فى النص الجديد غدا الساعة العاشرة .

النحاس باشا — الساعة العاشرة ونصف .

مستر هندرسن — هل تعدون بتقديم مشروع للمادة التاسعة باكرا ؟

النحاس باشا — أرجو ذلك .

مستر هندرسن — حسن وبعدها نرجع الى المادة ١٣ .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة والنصف مساء ٩

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة الثامنة

(يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة المناقشة
فى النقطة العسكرية البريطانية

فتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة .

مستر هندرسن — أظن أننا اتفقنا أمس على تبادل الصيغ الجديدة فتقدمون إلينا ما وضعتموه عن المادة ٩ ونقدم لكم ما وضعناه عن المادة ١٦

النحاس باشا — نعم وها هى صيغتنا حاضرة (وقدّم دولته الصيغة المذكورة بشأن النقطة العسكرية البريطانية [١]) .

مستر هندرسن — أظن أنه يحسن أن نبدأ بمناقشة الصيغة التى تفضلتم بوضعها للمادة ٩ فقد يكون على هذه الصيغة بعض الاعتراضات الشكلية ولكن لى اعتراضا كبيرا على جوهرها لأنكم ذكرتم أن الدفاع عن القنال يقع على مصر دون سواها . والجنة فى الظروف الحالية لا يمكن أن توافق على ذلك . أما إذا كانت المسألة مسألة صيغة فإننا نحيلها على لجنة التحرير . ولكن إذا كنتم تعتبرون ذلك مبدأ فإنى أكرر القول بأننا لا يمكننا قبوله .

ثم إنكم فى الفقرة الثالثة لم تخطوا بنا أى خطوة عن الموقف الذى كنا فيه . فمشروعنا مثلا يشير إلى أن مواضع الجنود تكون محل اتفاق بيننا فيما بعد ومشروعكم ينص على موضع معين وهو منطقة القنطرة لذلك أرى أننا بعد كل هذا الوقت قد عدنا إلى الوراء بدلا من أن نتقدم إلى الأمام .

النحاس باشا — فيما يتعلق بملاحظة المستر هندرسن عن النقطة الأولى وهى أن الدفاع عن قنال السويس يقع على عاتق مصر دون سواها فإنى أرى أنه لا شبهة فى ذلك لأن مصر مسئولة وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها وما القنال إلا جزء من هذه الأراضى فهى مسئولة وحدها و بالذات عن الدفاع عن هذا الجزء كذلك . ولكن يأتى إلى جانب هذا شىء آخر وهو مساعدة الحليفة

---

(١) وهذا هو نصها :

"بما أن قنال السويس هو طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

وبما أن الدفاع عن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر يقع على عاتق مصر دون سواها .

فإلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يسد بمفرده أى اعتداء على القنال ريثما يصل مدد الحليف يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى منطقة القنطرة شرق القنال قوة حربية بريطانية لمساعدة القوات المصرية الموكول إليها الدفاع عن القنال . ولا يكون لوجود هذه القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية" .

WHEREAS the Suez Canal is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire

And WHEREAS the defence of the Suez Canal which is an integral part of Egypt devolves exclusively upon Egypt,

Accordingly, until such time as the Egyptian Army shall be in a position to hold off, by its own resources, an attack on the Canal pending the arrival of allied reinforcements, His Majesty the King of Egypt authorises His Britannic Majesty to station at the Kantara Zone East of the Canal a British military force to assist the Egyptian Forces entrusted with the defence of the Canal. The presence of these forces shall not constitute in any mannee an occupation and will in no way prejudice th- sovereign rights of Egypt.

بمقتضى المحالفة . فبريطانيا العظمى تساعدنا فى الدفاع عن الأراضى المصرية وعن هـذا الجزء من هذه الأراضى بصفة خاصـة ولقد رخصنا لهـا بنقطة عسكرية لتساعدنا على ذلك إلى أن تصير الجيوش المصرية قادرة بمفردها على هـذا الدفاع حتى يصل إليها المدد من جانب الحليفة . فكل الضمانات متوفرة فى صيغتنا . لذلك لا أرى محلا للاعتراض عليها . ومما يدل على أننا أصحاب الحق فى الدفاع عن القنال أنكم تتفقون معنا على أننا نحن الذين نرخص لكم بأن تعسكروا فى منطقة منه ولو لم نكن أصحاب الحق لمـا رخصنا . لكل هذا أرى أن الصيغة الجديدة تؤدى جميع الأغراض المطلوبة. ولا أفهم لمـاذا لا تقبلونها .

أما فيما يتعلق بالاعتراض الثانى الخاص بمواقع الجنود الإنجليزية التى نرخص بها للمساعدة إلى أن يصل المدد فإننا تقدمنا عن الجلسة السابقة ولم نتأخر. ووجهة التقدم هى أننا قلنا فى الجلسة السابقة إنا نرخص بأن تكون تلك النقطة فى بور فؤاد أو شرق القنطرة فى الضفة الشرقية من القنال.والآن نعرض جعل النقطة فى منطقة القنطرة التى هى منطقة واسعة يؤخذ منها كل المدى الذى يكفى عن سعة لجميع وحدات القوة العسكرية البريطانية من بيادة وسوارى وطوبجية وطيران.والقول بأن تحديد النقطة يترك للاتفاق فيما بعد لا نقره لمـا سبق أن أبديناه من الملاحظات إذ أقل ما يترتب عليه تعطيل تنفيذ المعاهدة وعدم إمكان الدفاع عنها . والذى يهمنا هو كما قلنا أن نعود بشىء معين محدود يمكننا أن ندافع عنه .

ولاحظوا أيضا أننا نصصنا فى المـادة على أن قنال السويس هو فى نفس الوقت طريق أساسى للواصلات البريطانية .

من هـذا ترون أوجه التقدم المظيم عما جرى فى الجلسات السابقة وذلك رغبة منا فى تسهيل الوصول إلى الاتفاق .

مستر توم شو — أسفت جدا لتقديم هـذا الاقتراح إلينا لأننـا أوضحنا فيما مضى عند عرض مقترحاتنا أننا وضعنا جميع أوراقنا على المـائدة فلم يعد شىء خافيا ولا مدخرا لدينا . وإنى لأتساءل هل هذه محالفة صداقة أم مجرد محالفة ؟ إننا بينا أن احتلال مصر قد انتهى وقلنا إننا نساعد مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية كما قلنا إننا نساعدها فى استكمال سيادتها ولكننا طلبنا إلى جانب هذا طلبات محدودة للدفاع عن القنال فإذا أردتم أن تقابلوا طلباتنا بروح الصداقة الحقيقية وجب علينا أن نبحث عن أحسن الطرق للدفاع عن القنال . فهل المعروض علينا الآن ينطبق عليه ذلك ؟ كلا ليست هذه التسوية تسوية صـداقة ولا هى تؤدى إلى الدفاع عن القنال على أحسن وجه إذ لا يمكن الدفاع عنه إلا بملاحظة ثلاث مسائل : (الأولى) حماية مدخل القنال من الناحيتين، (الثانية) حمايته من الوسط ، (الثالثة) العناية التامة بصحة الجنود ومقدرتهم على التدريب والمناورات وأنا آسف لأن أقول إن اقتراحكم لا يحقق هذه الاعتبارات مطلقا. فهل تريدون أن نكون أصدقاء وحلفاء أم لا ؟

لنذكر جميعا أن الجنود يجب أن يكونوا قريبين جدا من أحسن طرق المواصلات ونحن لا نطلب أن تذهب جنودنا الى مدنكم وصرحنا أن وجودهم ليس احتلالا فأى ضرر فى أن تكون بور فؤاد والاسماعيلية فى أيدينا . إننا لم نقل إن جنودنا يقيمون فى السويس ولكنا نطلب أن يكونوا بالقرب

منها على حدود الصحراء . لست أدرى لماذا تريدون أن تقذفوا بنا إلى الضفة الشرقية من القنال إذا كان ما بيننا قائما على الصداقة الحقيقية والمحالفة الخالصة .

هل نحن نتناقش الآن ليأخذ كل منا أكثر مما يجب أم نتناقش كأصدقاء . إذا كانت روح الصداقة هى التى تقوم عليها المناقشات فلا يمكن محاجتنا لا على أساس المبادئ الحربية ولا الاعتبارات الصحية ولا أى شيء آخر .

مستر هندرسن — أحب أن أسأل سؤالا واحدا أرى له أهمية . هل الوفد المصرى يقصد أن الجيوش البريطانية تكون فى القنطرة فى مدة السلم ؟

النحاس باشا — نعم ، ذلك ما نقصده وما هذا الاحتياط إلا لمدة السلم وأما فى زمن الحرب فالمساعدة تكون عامة .

مستر هندرسن — لو وضعنا هذه الصيغة فى يد رجل قانونى لفهم منها غير ما ذهبتم إليه (ثم تلا الفقرة الثالثة) وقال إن عبارة "إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال" ليس معناها أن يحدث ذلك فى وقت السلم إذ لا هجوم ولا غارة فى وقت السلم ولا أشك فى أن رجال القانون فى البرلمان لا يعطونها التفسير الذى بينتموه الآن .

النحاس باشا — يخيل إلىّ أن هناك سوء تفاهم فى فهم العبارة التى يشير إليها المستر هندرسن والمسألة بصراحة هى أن النقطة العسكرية التى رخصنا بها إنما هى لوقت السلم لأننا نحتاط فى زمن السلم لدرء الطوارئ التى قد تفاجئ القنال حتى نتمكن من دفعها فى الوقت المناسب وذلك إلى أن يأتى المدد اللازم لحالة الحرب ولذلك قلنا إن الجيوش المصرية مسئولة بالذات عن الدفاع عن القنال وستكون إلى جانب القنال أيضا فى زمن السلم لدفع ما عساه يطرأ عليه ونحن فى الوقت الحاضر نحتاج إلى مساعدة من جانب بريطانيا العظمى للدفاع عن القنال . ولذلك رخصنا لها بوضع تلك القوة العسكرية .

هذا وأحب أن يتأكد مستر شو من حسن استعدادنا لوضع قواعد المحالفة بروح الصداقة الحقيقية والإخلاص الكامل الذى نتوخى من ورائه الوصول إلى أحسن الوسائل للدفاع عن قنال السويس . ولهذا اقترحنا أن تكون القوة العسكرية فى منطقة القنطرة لأن وجودها هناك مدة السلم كاف كل الكفاية لمساعدة الجنود المصرية لصد أية غارة أجنبية مبدئيا حتى يصل المدد المقرر بمقتضى المحالفة . أما مسألة الدفاع عن القنال من طرفيه فليست ضرورية ولا حاجة لإبقاء قوات بريطانية فيهما لأن ناحيتى القنال مفتوحتان لبوارج بريطانيا العظمى وبوارج الدول ولأن الجيوش المصرية المكلفة أصليا بالدفاع عن القنال كافية مع المساعدة التى تقدمها القوة البريطانية للغرض المقصود . وأحب أن ألفت النظر إلى أن منطقة القنطرة ليست منطقة غير متوافر فيها الدواعى الصحية بل هى من أحسن مناطق القنال صحيا وهى كما قلت من قبل يمكن إعدادها بكل معدات الراحة التى تلزم للقوة التى تعسكر فيها . وأرجو ألا تشكوا فى أنه يهمنا جدا مراعاة راحة حليفنا الذى يأتى لمساعدتنا ولا يمكن أن نفكر فى أن نعرضه لأى ضرر صحى .

ليست المسألة مسألة جدل بيننا ليأخذ كل منا أكثر من الآخر ولو كان الأمر كذلك لما جئنا من أول الأمر مشبعين بالروح العملية لأجل الوصول إلى اتفاق صريح قائم على الإخلاص والصداقة.

يقول جناب المستر شو إنهم وضعوا جميع أوراقهم على المائدة عند عرض هذه المقترحات فليعلم أننا فعلنا مثلهم ولم نأت لنتشاد بالباطل ونأخذ أكثر مما ينبغي . لأننا أبدينا ما يعتبر تساهلا كبيرا فى نظرنا ونظر شعبنا حتى نقابل مقترحات المستر هندرسن فى روحها — ومنطقة القنطرة ستكون على اتصال بكل سبل المواصلات بين البحرين الأبيض والأحمر بطريق القنطرة — بور سعيد ، والقنطرة — السويس ويمكننا أن نشير إلى ذلك فى مذكرة خاصة . وهى فوق ذلك على اتصال بفلسطين بالسكة الحديدية . أليست كل هذه الوسائل كافية للدفاع عن القنال . الواقع أن الدفاع عن القنال يجب أن يكون من الجهة الشرقية لا الغربية لأن الجهة الشرقية هى التى يخشى على القنال من غاراتها واقتراحنا أوفى بالغرض لإعداد أحسن الوسائل مدة السلم للدفاع عن سلامة القنال . هذا فضلا عن أن هذه المنطقة — ونحن أدرى بها — أعلى من كل مناطق الجهة الغربية للقنال ووسائل الدفاع فيها تكون أحسن كثيرا من الوسائل التى توضع جهة الغرب . ولا يسعنى إلا أن أرجو أن يفهم الغرض من مناقشاتنا هذه وهو أننا نرمى إلى ما فيه المصلحة الحقيقية للبلدين . ونحن مشبعون بالروح الطيبة كما أننا سنأخذ على عاتقنا الدفاع عما تساهلنا فيه أمام أمتنا باعتبار أنه أحسن الوسائل للدفاع عن القنال مع حفظ الحقوق المقدسة التى هى مقررة بطبيعتها لصاحب الأرض . ولقد نصت اتفاقية القسطنطينية نفسها سنة ١٨٨٨ على أن مصر هى المسئولة عن الدفاع عن القنال (مع العلم بأن مصر فى ذلك الوقت كانت تابعة فى السيادة لتركيا)فإذا كانت قواتها غير كافية فإنها تطلب المساعدة من تركيا . فكيف ومصر الآن مستقلة لا يراد النص على أنها مسئولة عن الدفاع عن القنال وأن بريطانيا تساعدها فى هذا الدفاع بحكم المحالفة .

لورد طومسون — يظهر لى أننا وصلنا إلى نقطة أساسية . من الواضح أن بريطانيا وحدها مسئولة عن الدفاع عن القنال فى الوقت الحاضر . وأن الجيش المصرى غير مستعد للقيام بهذه المهمة الآن ، فإذا كانت علينا هذه المسئولية الخطيرة وجب أن نكون فى مركز يساعدنا على هذا الدفاع . وإنكم تعلمون أن طول القنال نحو مائة ميل وهو معرض للهجوم من الشمال (البحر الأبيض المتوسط) والجنوب (البحر الأحمر) والشرق (غرب الصحراء) ويجب علينا أيضا حماية المراكب الآتية من الشمال أو الجنوب مارة بالقنال فكل ما نطلبه والحالة هذه أن نمكن من القيام بهذه المهمة . نحن فى حاجة إلى مطارات عند مدخلى القنال من الجنوب والشمال وفى حاجة كذلك إلى مطارات بحرية . ومن العبث أن نتكلم فى الدفاع عن القنال بالطريقة التى تصفونها فإن الهجوم على القنال قد يحصل فى أقل من ٢٤ ساعة أو عشر ساعات بواسطة إحدى الطيارات المعادية . فيجب أن تكون وسائل الدفاع لدينا موفورة كاملة . ويجب أن يكون الجنود موجودين فعلا فى هذه المنطقة ومدربين على العمل تحت الظروف الجوية التى تسود فى هذه البقاع . ونحن لا يمكننا الدفاع عن القنال بوضع الجنود فى القنطرة لأنى أعتقد أن هذه أسوأ نقطة يمكن الدفاع منها ولا تستطيع الجنود أن يحاربوا وظهورهم إلى الحائط إذ القنال خلف ظهورهم فالانسحاب عسير وأحب

فوق هـذا أن أذكر الوفد بالمصروفات الهائلة التى صرفناها على المنشآت الحالية فهنالك قشلاقات فى الاسماعلية . ولنا فى أبى صوير مدرسة للتمرين على مسافة عشرة أميال من ضفة القنال . ولنا فى السويس مطار كبير . فكيف يمكننا أن نضحى بكل ذلك لنذهب إلى مكان واحد تقولون إن فى إمكانكم إحالته إلى لجنة . إن آخر ما عندى من الأخبار الرسمية هو أن هـذه النقطة غير صحية وموبوءة بكثير من البعوض . هذا فضلا عن أن الأرض هناك ناعمة ولا تصلح مطلقا للأغراض العسكرية . فهل هذه هى المعاملة التى تعاملون بها حليفكم ؟ يخيل الىّ أننا لا يمكن أن نتخلى عن مسئولياتنا بالشروط التى تقترحونها ولا أرى أى فائدة من إحالة صيغتكم إلى لجنة التحرير للنظر فيها . بل لا فائدة من ذكر شيء بالمذكرات عن هذا الخصوص ، لأننا مختلفون اختلافا أساسيا ، إذ يجب أن نكون فى أماكن نتمكن فيها من أداء واجباتنا فى الدفاع عن مصر والقنال وفق الطرق الحربية الحديثة وبما نراه ملائما لا فى الوقت الحاضر فقط بل فى غضون العشر أو العشرين سنة القادمة .

إنى أرى أنكم تريدون معاملتنا معاملة سيئة لا تليق بحليف عاش فى هذه الجهات ولا يريد أن يتدخل فى شؤون سكانها . إن هذا الاقتراح لا يمكن أن يقبل بحال من الأحوال .

النحاس باشا — يخيل إلىّ أن اللورد طومسون ينظر إلى المسألة من وجهة لا تتفق مع الحقيقة المستفادة من قواعد المحالفة لأنه يعتبر أن بريطانيا وحدها هى المسئولة عن القنال فى الوقت الحاضر بحجة أن الجيش المصرى غير مستعد للقيام بهـذه المهمة ويترتب على ذلك أن بريطانيا وحدها هى التى تتخـذ كل ماتراه ملائما للقيام بهذه المسئولية . هذه هى النقطة الأساسية التى نختلف عندها ولا يمكننا أن نوافق عليها لأننا لا نستطيع أن نتخلى عن أول واجب علينا . وهو الدفاع عن بلادنا وعن القنال الذى هو جزء من أرضنا . وستكون حليفتنا بريطانيا العظمى إلى جانبنا لتساعدنا على هذا الدفاع . إذن يجب أن يكون مفهوما هذا الأساس وبغيره لا يمكن فهم المحالفة .

يبنى لورد طومسون حجته على أساس أن جيشنا غير مستعد لهذه المهمة وينسى أن لنا جيشا تحت إدارة رجال مسئولين منكم ولا يمكن مطلقا تجريده من كل مقدرة على الدفاع وكل ما نقوله هو أنه فى الوقت الحاضر غير مستعد وحده لأن يقوم بهـذا الدفاع . ولذلك نرخص لبريطانيا العظمى أن تكون معنا .

عند ما يكون هذا الأساس مفهوما تزول كل أسباب الخلاف لاسيما وقد قلنا إن بعثة عسكرية إنجليزية ستنظم جيشنا ، ولسنا بروح كهذه نغمط فضل حليفتنا ولا يمكن بحـال أن نعمل على إساءة حالة جنودها أو نفكر فى ذلك . وكل ما نطلبه هو أن نتوخى أحسن الوسائل للدفاع عن القنال على الأساس الذى بيناه فتكون جنودنا على القنال والقوات الإنجليزية موجودة لمساعدتها إلى الحين المنصوص عنه .

ولقد شرحنا فيما مضى أن القنطرة تفى بهذه الأغراض وقلنا إن هذا إنمـا يكون فى زمن السـلم فقط استعدادا للطوارئ . فإذا نشبت الحرب أصبحت منطقـة القنال كلها تحت تصرف الجنود المشتركة .

وأما القـول بأن مبالغ طائلة صرفت على المنشـآت فى السـويس وأبى صـوير وغيرهما فإننا مستعدون لأن نقدم التعويض الكافى عنها . ويمكنكم أن تنشئوا فى منطقة القنطرة ما يقوم مقامها .

وأما ما يقال عن القنطـرة من حيث البعوض والرمال الناعمة فوزير الأشغال إلى جانبى يقول إنها أحسـن من الاسماعلية ومناخ الجهة الشرقية والقبلية فيها من أحسن ما يمكن أن يكون نظـرا لعلوها عن سطح البحر . هذا فضلا عما قلته عن استعدادنا لعمل كل ما يلزم هناك لتوفير أسباب الراحة .

وأما مسألة وجود مطار عند كل مدخل من القنال فلا أرى حاجة إليه إذ ليس شىء من ذلك موجودا الآن . والمطارات البحرية يمكن عملها فى جهة القنطرة .

لورد طومسون — ولمـاذا لاتضعون أنتم الجيوش المصرية فى جهة القنطرة ؟ إن لدينا الآن مطارات فى أبى قير والإسكندرية ومصر الجـديدة سنتركها لكم ولدينا محلان لنزول الطيارات فى السويس و بور فؤاد .

مستر هندرسن — لقد صرفت وقتا طويلا جدا فى مناقشة هـذه المسألة ولا زلت على رأيى من أننا نتأخر بدل أن نتقدم . إنى لاأستطيع أن أفهم موقف المفوضين المصريين فى هذه المسألة . فاننـا عندما تعهدنا بانتهاء الاحتلال وإخراج الجنود الإنجليزية من مواقعهم الحالية ونقلهم إلى جوار القنال خطونا أكبر خطوة يمكن لأية حكومة فى هذه البلاد أن تخطوها . ولكنا عند مافعلنا ذلك كنا واثقين من أنه لاتعطى لنا فقط أحسن الوسائل للدفاع عن القنال بل تمنح لنا بكل كرم وسخاء حتى تقتنع تماما بأن جنودنا فى مدة المعـاهدة ستكون فى خير الظروف الممكنة والآن أصارحكم بأن جميع الحربيين عندنا مجمعون على أن مااقترحتموه لايمكن أن يفى بالمرام .

لاأريد أن أبحث المسألة من الوجهة العسكرية لأن تجاربى لاتسمح بذلك ولكنى أريد أن أنظر إليها من الوجهة العملية . فلا شك أن أقل مايجب أن يعمل هو أنه إذا كانت لدينا جيوش فى منطقة القنال يجب ألا ننقلهم من الأماكن التى هم فيها الآن إلى بقعة أقل ملاءمة لهم من جميع الوجوه . والآن ماذا يطلب منا ؟ تطلبون أن نعترف لكم بأن الدفاع عن القنال واقع على عاتق مصر وحدها . فهل معنى هـذا أننا سنكون هناك بصفة ثانوية ولمدة محدودة . كنت أظن — خصوصا ونحن فى أول الأمر والبرلمـان والرأى العام أمامنا — أن تقولوا إننا نتخذ تدبيرا مشتركا وفعليا . أن تطلبوا أن تتعاون جيوشكم مع جيوشنا فى الدفاع عما تعترفون بأنه طريق مهم للمواصلات الإمبراطورية ولكنكم بدل أن تقولوا ذلك تركتم فى نفوسـنا أثرا هو أنكم لا تريدون أن تعاملونا إلا بكل شح وبخل ولا شك أن هـذا الأثر سيكون عاما فى الرأى العـام فى هـذه البلاد إذا انتشر خبره . إننا إذا كنا سنصبح حلفاء يجب أن تعطى لنا كل الوسائل المرضية للدفاع عن القنال . ولا يمكننا أن نقبل تغيير المـادة ٩ إلى الحد الذى يترك هناك أقل شك فى أن جنودنا الذين سيقيمون هناك للدفاع عن هذا الشريان يعاملون معاملة جيدة .

وأخيرا فإن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (وإن قلتم إنكم لم تقبلوه) قد جعل الدفاع عن قنال السويس على عاتق إنجلترا وحدها . وها نحن أولاء لا نتمسك بذلك وإنما نقول بالتعاون معكم ولكنكم تطلبون أن يكون الدفاع لكم وحدكم وما وجودنا إلا لنساعدكم فقط . إنكم إذا تصورتم أن الشعب البريطانى يقبل ذلك فأنتم مخطئون كل الخطأ .

النحاس باشا — من الأسف الشديد ألا تفهم نياتنا الحسنة على حقيقتها وأن ما نتقدم به لمقابلة مستر هندرسن فى روح مقترحاته لا يقدر التقدير المناسب له على الرغم من هذا التساهل العظيم الذى جئنا به ووضعناه أمامكم من أول محادثاتنا وهو أننا نرخص بوضع نقطة عسكرية بريطانية على القنال . ومن الأسف كذلك أن تكون هذه التقدمة التى قدمناها بصرف النظر عن المبدأ الذى قامت عليه محل سوء التقدير لما قام بيننا من الخلاف على التفاصيل .

ليس من أغراضنا مطلقا أن نسيء إلى حالة الجنود البريطانية فى النقطة العسكرية كما يشعر بذلك كلام مستر هندرسن . بل على العكس من ذلك نريد أن يكونوا من الوجهة العملية متمتعين بكل دواعى الصحة والراحة . وأن يكون فى وجودهم الفائدة المرجوة . فما الذى يؤاخذنا عليه المستر هندرسن . إلا أننا نقول إن الدفاع عن القنال يقع على عاتق مصر وأن القوة الإنجليزية تساعدنا على ذلك . وهل يريد أن نقلب الحقيقة ونقول إن مسئولية الدفاع ليست واقعة علينا . تلك المسئولية الأصلية الطبيعية التى لا يمكن أن نتخلى عنها بحال من الأحوال . لقد قلنا إن بريطانيا تساعدنا فى الدفاع . وهذا هو الوضع الصحيح . ولم نقل إننا نضع الجنود البريطانية فى مركز غير ملائم بل اخترنا لها بقعة لائقة بها .

تنص المحالفة على أنه فى حالة الحرب أو الاعتداء يبادر الحليف إلى إنجاد حليفه . أليس فى هذا تشريف للنجدة . ماذا قلنا أكثر من أننا ندافع عن أرض بلادنا وبريطانيا تساعدنا على ذلك لاشتراك مصالحنا فى تلك البقعة التى فيها القنال وهذه المساعدة مستمرة طول مدة المحالفة . وما وجود تلك القوات فى زمن السلم إلا للتعاون على صد الغارة الأولى التى قد تقع على القنال حتى يصل مددنا ومدد الحليف . يخيل إلينا أن هذه المسألة غير مفهومة على حقيقتها . ولذلك أكرر القول بأن الغرض الذى نرمى إليه هو ما شرحناه آنفا بكل وضوح .

أما عن الإشارة إلى تصريح ٢٨ فبراير فقد أغنانى مستر هندرسن عن الرد عليها إذ كلنا نعرف أنه تصريح من جانب واحد ولم تقبله مصر فلا حاجة إلى الإطالة من غير طائل . لذلك أرجو ألا ينسى ما أبديناه من التساهل العظيم من جانبنا بالسماح بوجود قوة إنجليزية بجانب القنال .

مستر توم شو — إننا نشعر أنكم تريدون وضعنا فى مركز وضيع مهين وإنا لسنا فى منطقة القنال إلا كبيادق الشطرنج فى أيديكم .

لورد باسفيلد — يخيل إلى أنكم تريدون ألا يقر البرلمان هذه المعاهدة .

النحاس باشا — لست أدرى كيف يمكن أن يتسرب هذا الشعور إليكم وما بدا منا لا يسوغ ذلك . ومع هذا فنحن مستعدون إظهارا لحسن نيتنا أن تحذف كلمة "دون سواها" من هذه الفقرة .

مستر هندرسن — هلا تعيدون النظر فى مواضع الجنود البريطانيـة فى منطقة القنال ؟ إننـا لم نتعهد إلا بسحب جنودنا من القـاهرة والإسكندرية إلى منطقة القنال . فلماذا تطلبون أمورا أخرى ، وقد اطلعتم على كل مناقشاتنا فى البرلـان ؟

مستر توم شو — جنودنا فى الاسماعيلية والسويس . فما معنى إخراجهم منهما ؟

النحاس باشا — لقد تساهلنا لكم تساهلات مهمة جدا فلماذا لا تقابلونا فى منتصف الطريق؟

لورد باسفيلد — يجب أن يكون مفهوما أن المندوبين البريطانيين لا يمكنهم أن يعدلوا عن الشروط التى قدموها للدفاع عن القنال . وذلك لا يكون إلا بإبقاء الجيوش فى أماكنها الحالية فى منطقة القنال أى فى ثلاثة محلات على الأقل .

النحاس باشا — نحن لا يمكننا أن نواجه بلادنا بأن نترك طول القنال لكم تحتلونه بجيوشكم .

مستر هندرسن — إنكم تريدون أن تعاملونا بكل بخل . تطلبون منا أن نساعدكم فى الدفاع عن القنال وتشترطون أن يكون ذلك من نقطة معينة . إننا لا يمكننا أن نقبـل ذلك . لقد اقترحت ترك هذه المسألة لجنة فنية عسكرية تذهب إلى تلك المنطقة وتدلى برأيها ولكنكم رفضتم هذا الاقتراح وتلحون فى إبقاء الجنود فى بقعة واحدة .

لورد باسفيلد — ومع ذلك فهذه البقعة غير صالحة ولو كانت صالحة لمـا كانت كافية لأن الدفاع غير ممكن من نقطة واحدة .

النحاس باشا — آسف جدا إذ لا يمكننا أن نقبل ذلك .

مستر هندرسن — إن هذا لا يتفق مع ما عرض عليكم وعلى شعبنا من أكثر من سبعة أشهر. فإن كنتم غير راضين عنه كان ينبغى أن تصرحوا بذلك من قبل . إن مقترحاتنا كانت معروضة كل هذا الزمن الطويل ولم يعترض عليها أحد . وحاولنا أن نعرف رأيكم فرفضتم إجابتنا وقلتم إنكم لم تعرضوا مقترحاتى على الشعب المصرى فى الانتخابات محافظة عليها . والآن أراكم ترفضون جزءا منها فمن حقى كذلك أن أرفض ما تقترحون .

ولأجل أن أبين أهمية هذه المسألة أتلو عليكم ما قاله مستر مكدونالد سنة ١٩٢٤ بالنسبة لضمان الدفاع عن قنـال السويس : " إن ضمان بقاء قنال السويس مفتوحا فى السلم وفى الحرب لتمر منه السفن البريطانية مرورا حرا هو الأساس الذى تقوم عليه خطة الإمبراطورية البريطانية الدفاعية . وكانت اتفاقية سنة ١٨٨٨ المتعلقة بحرية الملاحة فى قنال السويس هى الأداة التى أعدت للوصول إلى تلك الغاية ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أنها لا تفى بهذا الغرض فاتخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القنال مفتوحا فليس فى وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختيار أن تجرد نفسها تجريدا تاما من مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الإمبراطورية ولو كان ذلك من أجل حليفة. ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة فى أى اتفاق يعقد بين حكومتينا".

إلى أن قال عن وجود جنودنا فى منطقة القنال " لا يخطر ببال الحكومة البريطانية أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى أعمال الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية ...... الخ " .

وهذا لا يزال مركزنا الآن . فأرجو أن تقدروا صعوبة المركز حتى إذا تقابلنا فى الجلسة المقبلة تكونون قد تدبرتم الموقف .

النحاس باشا — وهذا ما أطلبه منكم أيضا رأن تذكروا أن مسألة وجود جنود إنجليزية على الأرض المصرية من المسائل الحساسة جدا فى مصر . لذلك أرجو أن تعملوا أيضا كل ما فى وسعكم لتقابلونا فى منتصف الطريق إذ لا يمكننا أن نواجه الرأى العام المصرى بغير ذلك .

مستر هندرسن — أرجو أن تذكروا أننا وضعنا كل أوراقنا على المائدة ولم يتحدها أحد فى السبعة الأشهر الأخيرة . وهى قد فاقت كل ما تقدمها .

النحاس باشا — نحن الذين حميناها فلم يتحدها أحد ، وقد عملنا ذلك عمدا لنتفادى صعوبات كثيرة ولولا ذلك لرفضها الرأى العام المصرى .

مستر هندرسن — ندرك ذلك ولكن لو أن الرأى العام المصرى رفض مقترحاتى فإن المسئولية ما كانت تقع إلا عليه . ومع ذلك متى نتقابل ؟

وتقرر أن تكون الجلسة القادمة يوم الاثنين الساعة الخامسة مساء .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة الواحد والربع بعد الظهر .

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة

أرسل الفريق المصرى إلى الفريق البريطانى فى ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ اقتراحا للمواد ٩ و١٣ و١٦ هذا نصه :

المادة ٩

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية — فإلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال ريثما يصل مدد الحليف يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بالقرب من القنال قوة حربية بريطانية لتتعاون مع القوات المصرية الموكول إليها الدفاع عن القنال .

ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

Art. 9

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is an universal means of communications as also an essential means of communications between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the Egyptian Army shall be in a position to hold off by its own resources an attack on the Canal pending the arrival of Allied reinforcements, authorises His British Majesty to station in the neighbourhood of the Canal a British military force to co-operate with Egyptian forces entrusted with the defence of the Canal.

The presence of this British force shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

المادة ١٣

مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون إخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا ويباشر الحاكم العام بالنيابة عنهما السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما .

Art. 13

While reserving liberty to conclude by future negotiations an agreement modifying the 1899 Conventions and settling the Sudan question, and without prejudice to Egypt's right of sovereignty over the Sudan, the High Contracting Parties agree that the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

Accordingly, the administration of the Sudan shall be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner, and the Governor-General shall exercise, on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions.

المـادة ١٦

تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها وتجرى مفاوضات دورية كل ثمـانى سنين بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين بقصـد إعادة النظر فيهـا و إدخال التعـديلات التى تتناسب مع الظروف التى تكون سائدة حينذاك .

Art. 16

The present treaty is concluded for a period of twenty five years from the date of the exchange of ratifications. Periodically, every eight years negotiations shall take place at the request of either of the High Contracting Parties with a view to reconsidering the treaty and introducing such modifications as are appropriate in the circumstances then existing.

ملاحظة — فيما يتعلق بالمـادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصرى أن يشير إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب المستر هندرسن من دولة النحاس باشا فى حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى المـادة الخاصة بالسودان تسهيلا لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى فى الإدارة بأنه يعتبر تطبيقا لأحكام هاتين الاتفاقيتين فقبل دولة النحاس باشا منـه ذلك على شرط النص أيضا على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان فـلم يعارض المستر هندرسن فى ذلك وطلب تقديم نص به »

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة التاسعة

(يوم الاثنين ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء)

مواصلة المناقشة
فى مدة المعاهدة

مستر هندرسن — أقترح عقد جلسة طويلة هذه الليلة ولو اضطررنا للعودة بعد العشاء إذ من المهم أن نتفاهم على المسائل الباقية لأن غدا آخر جلسة لمجلس الوزراء قبل قيامه بالإجازة لمدة أسبوعين وأنا أحب أن أستشيره فمن الضرورى اتخاذ ما يمكن اتخاذه من القرارات قبل ذلك وإنى أرى أن نحصر المسائل التى حصل خلاف عليها وأقترح أن نبدأ بمناقشة المادة ١٦ فقد اطلعنا على النص الذى اقترحتموه لها وأرسلتموه إلينا اليوم ويمكننى الآن أن أعرض عليكم صيغة أخرى أرجو دراستها[١] وإذا وجدتم ضرورة فإنكم تستطيعون الانسحاب إلى الغرفة المجاورة للداولة فيها .

النحاس باشا — نحن نوافق على العودة إلى الاجتماع بعد العشاء وكذلك أرجو أن يسمح لنا بالانسحاب قليلا للتداول فى الصيغة التى قدمتموها الآن .

(وهنا انسحب الفريق المصرى إلى غرفة أخرى للمداولة وفى الساعة السادسة عاد إلى غرفة الاجتماع) .

النحاس باشا — لقد راجعنا صيغتكم وقابلنا بينها وبين صيغتنا كما رجعنا إلى صيغة المادة ١٦ فى المشروع حرف (أ) ونحن للتوفيق بين جميع الأغراض وتسهيلا للاتفاق نقترح الصيغة الآتية[٢] :

---

(١) وهذا هو نص الصيغة التى قدمها المستر هندرسن :

"فى أى وقت بعد انقضاء مدة ٢٥ سنة على تنفيذ هذه المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون معقولا فى الظروف السائدة حينذاك .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة وفى فترات أخرى بعد ذلك لا تقل كل منها عن عشر سنوات يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق البيان" .

(٢) وهذا هو نصها :

" تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها وفى أى وقت بعد انقضاء هذه المدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر فى نصوص المعاهدة بما يكون مناسبا فى الظروف السائدة حينذاك .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة ثمانى سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة وفى فترات أخرى بعد ذلك لا تقل كل منها عن ثمانى سنوات يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

وفى حالة عدم الاتفاق يحال الخلاف إلى عصبة الأمم .

(١) At any time after the expiration of a period of 25 years from the coming into force of the treaty the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may by reasonable in the circumstances as they then exist.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 10 years from the coming into force of the Treaty and at intervals thereafter of not less than 10 years negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

(٢) The present treaty is concluded for a period of twenty five years from the date of the exchange of ratifications. At any time after the expiration of the said period the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 8 years from the coming into force of the treaty and at intervals thereafter of not less than 8 years negotiations will be entered into at the request of either of the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

In case of disagreement the difference will be submitted to the League of Nations.

(وهنا تلا الأستاذ مكرم هذه الصيغة قائلا إن القسم الأول منها مأخوذ من المادة ١٥ من المشروع حرف (أ) لمقترحات المستر هندرسن الذى جاء فيه أن المعاهدة معقودة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ التصديق عليها) .

مستر هندرسن — ابتدأتم بافتراض أن المشروع حرف (أ) هو من اقتراحى وهذا غير صحيح .

(وهنا قرأ الأستاذ مكرم من الكتاب الأخضر الذى أصدره دولة محمد محمود باشا الفقرة الآتية :

" تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها . . . . . . الخ ") .

المستر هندرسن — أنا لم أر مطلقا المشروع حرف (أ) وكل ما فى الأمر أنى طلبت من دولة محمد محمود باشا أن يضع ما يطلبه كتابة وقد كنت أتحادث معه بمساعدة موظفى وزارة الخارجية فإذا كان موظفو الخارجية هم الذين صاغوا المشروع حرف (أ) فإنى لم أطلع عليه وعلى كل حال فقد اتفقنا مع دولة محمد محمود باشا على المشروع النهائى .

الأستاذ مكرم — لقد قابلناكم فى منتصف الطريق .

مستر هندرسن — لقد بينا مرارا أننا لا نقبل مطلقا أن تنتهى المعاهدة فى أى وقت مهما كان بعيدا .

النحاس باشا — إذا أمعنتم النظر فى اقتراحنا فإنكم تجدونه اقتراحا معقولا ؟

مستر هندرسن — لقد عدلتم عدد السنين من عشر سنوات إلى ثمان وأضفتم فى آخر المادة فقرة لاحاجة إليها وهى الخاصة بالرجوع إلى عصبة الأمم مع أن فى المعاهدة نصا عاما عن ذلك فلماذا هذا التكرار ؟

النحاس باشا — نحن لم نكرر شيئا وقد قابلناكم على أساس ما تطلبون فقلنا إن المعاهدة تكون لمدة ٢٥ سنة ونصصنا فى نفس الوقت على أنه فى أى وقت بعد انقضاء هذه المدة يمكن للطرفين بناء على طلب أحدهما أن يدخلا عليها التعديلات المطلوبة وهذا كاف فى الدلالة على أنها تبقى إلى حين تعديلها قائمة بالنصوص التى تحتوى عليها إذ ذاك وقد نصصنا على أنه يحسن إعادة النظر فى المعاهدة كل ثمانى سنوات تسهيلا لفكرة تعديلها بعد خمس وعشرين سنة .

ثم ذكرنا أنه فى حالة الخلاف على التعديلات يرجع الأمر إلى عصبة الأمم وهذا لا يخرج عما قاله المستر هندرسن فى الجلسات السابقة وقد رأينا ضرورة النص عليه حتى يكون واضحا أن إدخال تعديلات على المعاهدة ليس خاضعا فقط لاتفاق الطرفين وإلا جاز أن تبقى المعاهدة قائمة بنصوصها إلى الأبد وإنما تنظر العصبة أيضا فى هذه التعديلات عند الخلاف ولما كان الأمر خاصا بإدخال تعديلات على المعاهدة احتاج الأمر إلى نص خاص لأن المادة ١٥ تجعل عصبة الأمم مختصة بالتطبيق والتفسير ، أما هذه الحالة فحالة تعديل .

مستر هندرسن — إن المادة الخاصة بعصبة الأمم تنص على أن أى نزاع يتعلق بالنصوص يعالج فى العصبة فلا لنص جديد .

ومن جهة أخرى فقد حذفتم عبارات نعلق عليها أهمية كبيرة كعبارة " برضا الطرفين " إذ من المهم أن نتفق وألا نلجأ إلى العصبة قبل محاولة الاتفاق كما غيرتم كلمة " معقولة " بكلمة " مناسبة " .

ونحن نفضل مدة عشر سنوات على مدة ثمانى سنوات لأن المدة الأولى مستعملة كثيرا فى المعاهدات .

وأرجو أن يلاحظ أن الفقرة الثانية قد وضعت من باب التساهل فقد كان المنصوص عليه فى المقترحات أن المعاهدة لا يمكن النظر فى تعديلها قبل مضى ٢٥ سنة ويراد الآن أن يكون فتح باب المفاوضات كل ثمانى سنوات بناء على طلب فريق واحد .

النحاس باشا — لا بد من النص على الرجوع إلى عصبة الأمم لأننا بإزاء حالة تعديل لا حالة تطبيق أو تفسير ، أما عن عبارة "برضا الطرفين" فإننا نخشى أن يكون ذكرها فى المادة مانعا بتاتا من تدخل عصبة الأمم فى حالة الخلاف ولذلك رأينا حذفها ومفهوم من النص أننا ندخل أولا فى مفاوضات بقصد الاتفاق على التعديل فإذا حصل خلاف كان المرجع إلى عصبة الأمم .

ونحن نقبل أن تكون المدة عشر سنوات .

أما اشتراط الاتفاق بين الطرفين لإمكان فتح باب المفاوضة كل عشر سنوات فإننا لا نقبله إذ يكفى ألا يوافق أحدهما فلا يستطاع فتح الباب للفاوضة .

المستر هندرسن — نحن نقصد أننا نحاول أولا الاتفاق و إلا انطبق النص العام الخاص بالرجوع إلى عصبة الأمم وما دمتم تقولون إنكم تقابلوننا فى ما نطلبه ، فلماذا تغيرون ألفاظنا ؟ إذا كان المعنى واحدا فاتركوا نصوصنا أو خذوا نصنا وأدخلوا عليه ما تشاءون من التعديلات ، والآن لنبت أولا فى هذه الفقرة .

النحاس باشا — العصبة غير مختصة طبقا للمادة ١٥ إلا بالتطبيق والتفسير ونحن نريد أن تكون المسألة أكثر وضوحا إذ نخشى أن يفهم أننا لا نستطيع الالتجاء إلى العصبة إلا باتفاق الطرفين فلا يمكن عرض الأمر عليها إذا رفض أحدهما .

المستر هندرسن — نشعر بأننا إذا قبلنا اقتراحكم نكون قد حددنا للمعاهدة مدة ثمانى سنوات فقط وليس هذا هو المقصود لأننا إنما قصدنا أنه فى حالة قبولكم أن تكون المدة ٢٥ سنة نعطيكم فرصة أخرى لفتح باب المفاوضات باتفاق الطرفين كل عشر سنوات . اننا لا نستطيع أن نقترح على مجلس العموم قبول نصكم فإذا لم توافقوا على نصنا الأخير فلنعد إلى النص الأصلى الذى نشر على العالم فى يوليه الماضى .

مستر توم شو — كان غرضنا أن المعاهدة تسرى مدة ٢٥ سنة ثم تناقش بين الطرفين ولكن اقتراحكم معناه أن مدة المعاهدة ثمانى سنوات مادام يجوز لأحد الطرفين أن يناقشها بعد انقضاء ثمان سنوات وأرجو أن تلاحظوا أن المعاهدة قد تكون بعد ثمان سنوات عبئا علينا بمقدار ماتتصورون أنها الآن عبء عليكم . نحن نريد أن تستمر المعاهدة ٢٥ سنة إذا لم يقبل أحد الطرفين مناقشتها قبل ذلك كل عشر سنوات أما أنتم فقد استبدلتم فى الواقع مدة الخمس والعشرين سنة بمدة ثمانى سنوات .

النحاس باشا — أحب أن تذكروا أنكم قلتم إن هذه الإضافة الخاصة بإعادة النظر فى المعاهدة كل عشر سنوات إنما أضيفت للتسهيل وتخفيف الحالة ، إذ كان النص يقتضى استمرار المعاهدة قائمة حتى يحصل الاتفاق على تعديلها بعد مضى ٢٥ سنة الأمر الذى لم نقبله وقلنا إن معناه أن المعاهدة تكون فى الواقع غير مقيدة بمدة ما ولا توجد فى العالم معاهدة بهذا التأبيد فلكى تسهلوا علينا أن نقبل استمرار المعاهدة حتى يتفق الطرفان على تعديلها بعد ٢٥ سنة قلتم إنه يمكن النظر فى التعديلات التى تستدعيها الظروف كل عشر سنوات ولكن يخيل لى أنكم تريدون أن تأخذوا باليسار ما أعطيتم باليمين فترجع الحالة إلى أن المعاهدة تستمر حتى يتفق الطرفان على تعديلها بعد مرور ٢٥ سنة .

مستر توم شو — نحن نرى استمرار المعاهدة بنصوصها ٢٥ سنة ثم تناقش بعد ذلك و إذا اتفق الطرفان يمكن المناقشة كل عشر سنوات وأنتم تريدون أن تناقش المعاهدة بعد ٢٥ سنة وأن تناقش فى نفس الوقت على كل حال كل ثمانى سنوات . فى رأيى أن هذا تناقض .

مستر هندرسن — بما أننا لم نستطع الاتفاق على التعديل فلنعد إلى النص الأصلى .

النحاس باشا — أعطونا مهلة لدرس المسألة بحذافيرها .

مستر هندرسن — نعود إذن إلى المادة ١٣ ولكن هل لى أن أطلب منكم أن تفكروا فى المادة ١٦ فى فترة العشاء ؟

النحاس باشا — هذه مسألة كبيرة وليس لدينا الوقت الكافى للتفكير فيها .

مستر هندرسن — أريد أن أعرض على مجلس الوزراء غدا شيئا يكون قد تم التفاهم عليه وأنا مستعد أن أجلس إلى الصباح حتى لا تتأجل الأمور أسبوعين .

إننا نستطيع أن نقوم الآن للعشاء ثم نعود فى الساعة التاسعة ليكون لديكم الوقت الكافى للمناقشة .

النحاس باشا — وهو كذلك فلتكن عودتنا فى الساعة التاسعة .

وانتهت الجلسة ؟

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة العاشرة

(١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة المناقشة فى مسائل السودان
ومدة المعاهدة والنقطة العسكرية البريطانية

فى الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء وصل الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية البريطانية فقابل صاحب الدولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد المستر هندرسن فى غرفته بناء على طلبه وأخذوا يتناقشون فى المواد ٩ و ١٣ و ١٦ وقد طالت المناقشة وتخللتها إشارة من الجانب البريطانى إلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق فإنهم يعتبرون المؤتمر قد فشل فى مهمته. وبعد ذلك عاد دولة الرئيس والأستاذ مكرم إلى زملائهما للمداولة ثم استأنفا المناقشة مع المستر هندرسن ويتلخص ما دار من المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان فى أن الفريق البريطانى قبل أن يضاف إلى النص الوارد فى مقترحاته الجملة الآتية : " بدون إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية " على أن تأتى بعد عبارة " يتفق الطرفان المتعاقدان " بحيث يصبح نص المادة كما يأتى :

" مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما " .

While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests the status of the Sudan shall be that resulting from the said conventions. Accordingly, the Governor-General shall continue to exercise on the joint behalf of the High Contrating Parties the powers conferred upon him by the said conventions.

فقبل الفريق المصرى هذه الإضافة على أن يقبل الفريق البريطانى فى نفس الوقت المذكرة الآتى نصها :

" المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين فى إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة " .

By application of Art. 13, it is understood that Egypt's right of sovereignty over the Sudan remains intact and that administration of the Sudan will be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner.

Accordingly, an Egyptian Deputy-Governor will be appointed, as also Egyptian officials, to co-operate with the British officials in the administration of the Sudan. Egyptian troops will return to the Sudan after the ratification of the Treaty. There must be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

أما فيما يختص بالمادة ١٦ فقد تمسك الفريق المصرى بوجوب النص على أنه إذا حصل خلاف على ما يجب إدخاله على المعاهدة من التعديلات يرفع الأمر إلى عصبة الأمم للفصل فيه وبعد اقتراحات مختلفة انتهى الأمر إلى الاتفاق على النص الآتى :

"فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون مناسبا فى الظروف السائدة حينذاك .

وفى حالة عدم الاتفاق يحال الخلاف إلى عصبة الأمم .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه" .

At any time after the expiration of a period of 20 years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement, the difference will be submitted to the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 10 years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

ثم اجتمع الفريقان بكامل هيئتهما فى قاعة الجلسة وكانت الساعة الواحدة والدقيقة العشرين من صباح يوم الثلاثاء ١٥ أبريل وقدم الفريق البريطانى اقتراحا بالمادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية هذا نصه :

"بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن القوات المصرية أصبحت فى حالة تستطيع معها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة .

يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية وفى منطقة بشمال السويس القوات التى يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لضمان الدفاع عن القنال للتعاون مع القوات المصرية ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the neighbourhood of Ismailia and in an area north of Suez such forces as His Britannic Majesty considers necessary to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal ; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The British forces will

قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد وتتمتع القوات البريطانية بتسهيلات الانتقال و يكون لها حق الدخول إلى مناطق الصحراء على كلا جانبى القنـال بقصـد التدريب والمناورات .

ولا يكون لوجود هـذه القوات صفـة الاحتلال مطلقا ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية" .

enjoy facilities for communications and will have access to the de·ert areas on either side of the Canal for purposes of training and manœuvre The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

مستر هندرسن — لقد وزعنا عليكم صيغة جديدة للمادة التاسعة وتستطيعون أن تنسحبوا لدراستها إذا أردتم . أما مذكرتكم عن السودان فقد وجداها غير مقبولة أصلا ومع ذلك سنعرضها على مجلس الوزراء .

النحاس باشا — نريد أن ننسحب الآن لدراسة الصيغة الجديدة التى قدمتموها لنا .

(وهنا انسحب الفريق المصرى إلى غرفة أخرى وأخذ فى دراسة النص المقترح) .

وفى الساعة الثانية والدقيقة العاشرة كان قد أتم دراسته وأبدى الملاحظـات التى رآها وذهب الأستاذ مكرم إلى الفريق البريطانى لعرضها عليه .

وفى الساعة الثانية والدقيقة العشرين اجتمع الفريقان .

النحاس باشا — قبلنا فى محادثتنا معكم هذا المساء أن يكون جوار الاسماعيلية مكانا للنقطة العسكرية فى مقابل التسليم بمطالبنا الأخرى فى هذه المـادة ، ووعدتم بأن تضعوا نصا يحقق ذلك ، ولكنكم أشرتم فى هذا النص الى شمال السويس وهو مالانقبله لأنه زائد عن حاجتكم فنحن محتاجون إليه للجيش المصرى ولا نقبل أن يكون الحكم على مقدرة الجيش المصرى على الدفاع خاضعا لاتفاق الطرفين لأن هذه مسألة مادية يفصل فيها الواقع ، أما تسهيلات الانتقال فنرى تحديدها فى مذكرة ولسنا نفهم ما تقصدونه من كلمة مستودع(Dépôt)ولكنا نقبل أن يكون لكم فى بور فؤاد مكان لنزول الطيارات (Landing ground) وكل ذلك تسهيلا للاتفاق .

مستر توم شو — آسف لأنى لا أستطيع أن أوافقكم لأننا إذا صرنا حلفاء يجب أن يكون جيشنا فى أماكن تحقق أغراض المحالفة وفى شمال السويس يوجد متسع للجيوش المصرية والبريطانية دون أن يكون هناك اتصال بين الجيشين ولست أظن أن المستشارين العسكريين يجدون صعوبة فى تدبير ذلك .

مستر هندرسن — كم يلزمنا من الجنود فى هذه المنطقة ؟

مستر توم شو — عدد الجيش الآن عشرة آلاف ونستطيع أن نستغنى عن ألفين فيبقى ثمـانية الاف وهو أقل عدد ممكن لتنفيذ واجباتنا فى هـذه المعاهدة . وهى واجبات ثقيلة . أما بور فؤاد فلن يكون فيها أكثر من خمسين جنديا . إنى لا أريد أن أناقش أو أساوم ولكنى أذكر الحد الأدنى لتنفيذ تعهداتنا فإذا شاء المصريون أن يعسكروا فى السويس فلا مانع من أن تتحرك صوب الشمال عند الرمل الصلب .

النحاس باشا — يذكر المستر شو أنه سبق أن قال إن الدفاع عن القنال يستدعى أن يكون الجيش فى وسطه وكل ما كان يطلبه فوق ذلك هو نقطة لنزول الطيارات فى بور فؤاد ومكان لنزولها فى السويس . وقد قبلنا نقطة الاسماعلية وكنا قبل ذلك نرى أن نحتفظ بهـا كما قبلنا نقطة نزول الطيارات فى بور فؤاد . أما السويس فيجب تركها لطياراتنا . والخلاصـة أنه لم تكن هناك فكرة فى مناقشاتنا المـاضية عن منطقة غير الوسط فلا داعى لمنطقة أخرى فى السويس . نرجو أن تقدروا حسن نيتنا وعملنا على تسهيل الاتفاق حتى نصل إلى الغاية المقصودة . لقد ذهبنا إلى حدود بعيدة فيجب أن نكتفى بالاسماعيلية ونحن من جهة أخرى نرى أن العدد فوق ما يلزم ولكننا نترك هـذه المسألة مؤقتا . إن من المستطاع إعداد الاسماعيلية لتسع كل ما يكون ضروريا من القوات الإنجليزية فنرى ألا تتمسكوا بنقطة شمالى السويس التى تطلبونها اليوم ولم تكن فى حسباننا قبل الآن .

مستر توم شو — أنا لم أقل إن الجيوش يجب أن تكون فى الوسط فقط بل قلت أكثر من مرة إن الدفاع عن القنال يقتضى وجود الجيش فى مدخل القنال ووسـطه . ونحن نكتفى بخمسين أو بمـائة جندى فى بور فؤاد لأغراض إدارية عسكرية . ولكن يجب أن تكون جنودنا فى الاسماعيلية وعند السويس . ولاحظوا أنى أتجاوز بذلك نصيحة مستشارىّ العسكريين .

لورد طومسون — فهمت أنه لا توجد فى مصر قوة طيران ولا منشآت لإصلاح الطيارات فيكون وجود مستودع قوات الطيران البريطانية مفيدا لمصر لأن هـذه القوات مستكملة المعدات وسينقل هذا المستودع من أبى قير إلى بور فؤاد وستنتقل قوات الطيران الموجودة فى حلوان ومصر الجديدة إلى "المعسكر" بجوار الاسماعيلية وعددهم ١٨٠٠ بمـا فى ذلك ٣٠٠ طيار . ويلاحظ أن معظم قوة الطـيران من الميكانيكيين بنسبة ٦ ميكانيكيين إلى كل طيار واحد . وستكون مدرسة الطيران فى أبى صوير كبيرة الفائدة لمصر إذ يتعلم فيها المصريون الطيران فى بلادهم وبنفقات أقل . أما فى السويس فنطلب أرضا لنزول الطيارات وسنرسل إليها ٥٠ رجلا لصيانة المطار . ولن يزيد المجموع كله عن ٣٠٠٠ وإنى أكرر أن مدرسة أبى صوير مهمة للغاية حتى من الوجهة المصرية .

النحاس باشا — لا أريد أن أكرر ماقلته بخصوص السويس . أما مسألة مدرسة أبى صوير فهى جديدة ومع ذلك فنحن نسلم بها تسهيلا للاتفاق .

مستر توم شو — آسف لأنى لا أقدر بناء على المشورة الفنية أن أقبل المسئولية التى تقع على عاتقنا بمقتضى المعاهدة مع العلم بأن العدد الذى يمكن وضعه فى الاسماعيلية هو ٥٠٠٠ فإذا أردتم الاحتفاظ بالسويس فإنى أقبـل إثباتا لحسن نيتنا وضع جنودنا فى جهة البحيرات المرة " شلوفة " فى شمـال السويس على بعد ١٥ ميلا وهى منطقة لا يقطنها أحد وبعيدة عن السويس وعن الجيش المصرى . وهذا أقل ما يمكن لتوفير الدفاع والسلامة ، فأرجو أن تقابلونا فى هذه النقطة وأن تفهموا الفرق بين جيش محتل وجيش حليف .

النحاس باشا — يمكن توسيع الأماكن بمعسكر الاسماعيلية حتى يسع العدد الذى يتفق عليه .

مستر توم شو — لا يمكن التوسع لأن الأرض رملية ناعمة هناك. إنكم إذا قارنتم طلباتنا الأصلية بما نطلبه الآن لوجدتم أننا تنازلنا كثيرا جدا فإذا كنا نتساهل كل هذا التساهل فأرجو أن تتساهلوا من جانبكم محافظة على صحة الجنود وتمكينا لهم من التمرين .

النحاس باشا — ونحن نرجو ألا تصعبوا مركزنا مع التسهيلات التى قبلناها .

مستر توم شو — هل تطلبون منى أن أدافع عن رأى لا أعتقد بصحته ؟ إننى استقيت معلوماتى من جنرال أقام فى الاسماعيلية طويلا وكل ما يمكن أن أقبله هو منطقة البحيرات المرة .

مستر هندرسن — فهمت أنكم تقبلون وضع الجنود خلف الاسماعيلية فلماذا لانضعهم جنوب الاسماعيلية قرب القنال بما أنهم يدافعون عن القنال ؟ لقدقبل مستر شو الاستغناء عن ٢٠٠٠عسكرى .

لورد طومسون — ونحن نترك لكم أيضا مطارين بديعين فى حلوان ومصر الجديدة .

النحاس باشا — مما يسهل مهمتى أن نتفق على نقطة لكم فيها جنود . أما خلق نقطة جديدة فهذا ما لا يمكن الدفاع عنه .

مستر هندرسن — قبلتم أن تجاوز الاسماعيلية فإلى أى حد ترون أن نذهب ؟

النحاس باشا — إلى المحسمة وأبى صوير حيث توجد محطة السكة الحديدية وفى الشمال إلى الحد الضرورى .

مستر توم شو — هذه الأراضى غير مناسبة والنقطة التى اقترحتها فى منتصف الطريق بين السويس والاسماعيلية ولا يمكن أن تسموها السويس بل هى امتداد لأبى صوير ولا زلت أقول إن ما تقترحونه غير مناسب .

النحاس باشا — يمكن أن نتفق على امتداد معسكر الاسماعيلية حتى يسع العدد المطلوب فإذا وجدت الأرض غير مناسبة نظرنا فى حل آخر محتفظين دائما بأن تكون جنودكم كلها فى منطقة واحدة .

مستر توم شو — أعطونا أرضا صلبة كافية لإيواء جيوشنا . نحن لا نطلب شيئا غير ذلك .

مستر هندرسن — نريد مكانا يسع ٨٠٠٠ جندى فإذا لم يسع المكان غير ٥٠٠٠ تعطوننا أرضا أخرى للعدد الباقى .

النحاس باشا — وهو كذلك بشرط أن تكون جنودكم فى منطقة واحدة .

مستر هندرسن — إذا لم نجد أرضا كافية نضع باقى الجنود فى منطقة البحيرات المرة .

النحاس باشا — أعتقد أنكم ستجدون الأرض الكافية .

مستر هندرسن — لقد قبلتم الامتداد إلى المحسمة ومستشارونا يقولون إن الأرض هناك غير مناسبة فإذا وجدت مناسبة قبلناها أما إذا وجدت غير مناسبة فأعطونا نقطة البحيرات المرة .

النحاس باشا — لا تجعل مركزى صعبا . إذا لم تجدوا أرضا صالحة أعطيكم شرق الاسماعيلية .

مستر هندرسن — أقبل عرضكم إذا وجدت الأرض صالحة . والآن من هو الذى يقرر أن الجيش المصرى أصبح مستعدا لتولى الدفاع وحده . هل تريدون أخذنا إلى عصبة الأمم ؟

النحاس باشا — هذه مسألة واقع .

مستر هندرسن — ومن هو الذى يقرر هذا الواقع ؟ هب أننا اختلفنا فيه .

النحاس باشا — المادة ١٥ تنص على الالتجاء إلى العصبة عند كل خلاف فى التطبيق .

مستر هندرسن — إن هذه المسألة التى تقولون إنها مسألة واقع ستكون مثارا لمتاعب كثيرة . فقد تقولون بعد سنتين فقط وقبل إنشاء الثكنات إنكم أصبحتم على أهبة الاستعداد .

مستر توم شو — إن كل النصوص التى تعدّلونها تدل على أنكم لا تثقون بنا وبحسن نيتنا .

مستر هندرسن — لا أظن أن هذه مسألة يليق عرضها على عصبة الأمم . لماذا لا تريدون أن تأخذوا رأيا فى أمر استعدادكم ؟ ألا تثقون بنا ؟

لودر طومسون — وعصبة الأمم لا يمكن أن تفصل فى شىء كهذا .

الأستاذ مكرم — أنا لا أرى صعوبة فى ذلك .

مستر هندرسن — إنى وزميلى نخالفكم فى هذا الشأن وسنعرض الأمر على مجلس الوزراء كما سنعرض عليه مسألة السودان .

أما مسألة إقامة الثكنات للجنود فسنسلمكم كل منشآتنا فى مصر والإسكندرية فهل تنشئون لنا الثكنات الجديدة أم نبنيها نحن ونتفق على الدفع . لقد وعد محمد محمود باشا بأن يقدم لنا الأبنية اللازمة فأرجو أن تفكروا فى ذلك لإعطاء رأيكم فى الجلسة المقبلة .

النحاس باشا — وهو كذلك . سنفكر فى الأمر .

مستر هندرسن — ومسألة الموظفين الأجانب فى خدمة الحكومة المصرية لم نتفق أيضا عليها ولعلكم تذكرون ما قلناه عن الغزو السلمى . نريد أن ينص على أننا إذا أخرجنا موظفينا لا يدخل غيرنا ولا يضيركم ذلك ما دمنا حلفاء ولا أرى مانعا من أن تقولوا إنكم إذا احتجتم إلى أجنبى تأخذونه من حليفكم .

النحاس باشا — قد أوضحنا من قبل أنه لا يوجد الآن أى التزام أو إلزام بهذا .

مستر هندرسن — أذكر أنى اقترحت أن يكون الأمر موضوع مذكرات وعلى كل حال فسنعود لهذا الموضوع .

وانتهت الجلسة فى الساعة الخامسة صباحا م

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة الحادية عشرة

(يوم الثلاثاء ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة والثلث بعد الظهر)

مذكرتان مصريتان عن المستشارين المالى والقضائى والإدارة الأوروبية للأمن العام والبوليس وعن الجيش المصرى — ومواصلة البحث فى النقطة العسكرية البريطانية

قبل انعقاد الجلسة قدم الفريق المصرى كنتيجة لمحادثات خاصة مع المستر هندرسن مذكرة عن المستشارين المالى والقضائى وإدارة الأمن العام الأوربية والبوليس [١] وأخرى عن الجيش المصرى [٢] .

---

(١) وهذا هو نصها :

تنوى الحكومة المصرية الاستغناء عن خدمات المستشارين المالى والقضائى وأن تلغى إدارة الأمن العام الأوروبية .

The Egyptian Government intend to dispense with the services of the Financial and Judicial Advisers as also to abolish the European Bureau of the Public Security Department. But the Egyptian Government will retain, for five years from the coming into force of this treaty, a certain European element in their city police, which will remain for the same period under the command of British officers.

ولكنها ستحتفظ فى البوليس المدن لمدة خمس سنين من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بعنصر أوروبى يبقى طول تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

With a view to facilitating the gradual substitution of Egyptian officials to the said European element and thereby securing the harmonious working of the Police organisation, the Egyptian Government will annually dispense with the services of one-fifth of European police officials. The Egyptian Government intends however to employ for the whole period British Police commandants at the head of such European element.

وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور مما يضمن تجانس العمل فى نظام البوليس ستستغنى الحكومة المصرية كل سنة عن خدمة خمس مستخدمى البوليس الأوروبى ، على أنها تنوى أن تستخدم على رأس هذا العنصر الأوروبى حكمدارين بريطانيين طول المدة المذكورة كلها .

(٢) وهذا هو نصها :

1.—Existing arrangements, under which the Inspector General and his staff exercice certain functions, shall terminate.

British personnel shall be withdrawn from the Egyptian forces

١ — ينتهى النظام الحالى الذى يباشر المفتش العام والموظفون التابعون له بمقتضاه بعض الوظائف وينسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى .

2.—As the Egyptian Government desire to avail themselves of the advice of a British military mission, His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland undertake to furnish such a mission. After dispensing with the services of such mission, the Egyptian Government, should they deem it necessary to have recourse to foreign military instructors, will choose them from amongst British subjects.

٢ — بما أن الحكومة المصرية ترغب فى الانتفاع بمشورة بعثة حربية بريطانية تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وشمال إرلندا بتقديم هذه البعثة . وبعد الاستغناء عن خدماتها إذا رأت الحكومة المصرية ضرورة للالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فإنها تختارهم من الرعايا البريطانيين .

3.—In the interest of the close co-operation between the two allied armies, the armament of the Egyptian forces shall not as much as possible differ in type from those of the British forces.

His Majesty's Government undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament from Great Britain whenever the Egyptian Government so desire.

٣ — لمصلحة التعاون الوثيق بين الجيشين المتحالفين يجب بقدر الإمكان ألا تختلف أسلحة الجيش المصرى فى نوعها عن أسلحة الجيش البريطانى وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية باستعمال وساطتها لتسهيل تقديم هذه الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك .

مستر هندرسن — اللورد باسفيلد واللورد طومسون سيحضران حالا إذا اضطرا لحضور مناقشات مجلس اللوردات ويحسن ألا ننتظر .

إن هناك نقطا تحتاج إلى المناقشة وهناك أيضا مسألة المذكرات فقد سلمتم لنا مذكرتين ونحن نرى أن الفرق قليل بين مذكراتنا ومذكراتكم ويمكننا أن نعطيكم الآن مذكرة تشمل عدة مسائل لدراستها عند اختلائكم [1] .

والآن لنبحث فى النقط الباقية خصوصا النقط التى أخذنا رأى مجلس الوزراء فيها .

تذكرون أننا فى هذا الصباح تناقشنا فى المادة ٩ الخاصة بالنقطة العسكرية فرأيناكم قد حذفتم فى نصكم عبارة " باتفاق الطرفين " . وقد قلنا لكم إن اللجنة لا تحمل مسئولية حذف هذه العبارة . وإنى أخبركم أن مجلس الوزراء قد أجمع على هذا الرأى وأخبركم أيضا أن مذكرتكم الخاصة بالمادة ١٣ وهى المادة الخاصة بالسودان غير مقبولة لدى مجلس الوزراء وهم يقولون إننا ذهبنا بعيدا لإرضائكم بأن أضفنا إلى المادة ١٣ عبارة : " مع عدم الإخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية " .

على أننا فوق ذلك مستعدون لأن نواصل بحث الموضوع معكم ونقدم لكم اقتراحا من جهتنا .

أما فى مسألة الامتيازات فقد عملنا جهدنا وتنازلنا عن أشياء فيها ونحن على استعداد لأن نترك كل إشارة إلى الامتيازات .

أما فى النقطة الباقية وهى الخاصة بالموظفين الأجانب فقد رأى مجلس الوزراء أن يدمج فى المذكرة العامة إشارة طفيفة ومعتدلة بالمعنى المقصود .

النحاس باشا — فيما يختص بالمادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية لا نستطيع بأى حال قبول عبارة "باتفاق الطرفين" ولقد ذهبنا إلى آخر المدى الذى نستطيع معه أن نقبل نقطة عسكرية وبغير ذلك لا نستطيع مطلقا أن نقبلها ، أما الأسباب فقد ذكرناها من قبل ولا حاجة للرجوع إليها .

وفيما يتعلق بالمادة ١٣ الخاصة بالسودان فإننا نستغرب كيف أن المذكرة التى قدمناها غير مقبولة مع أنها لا تخرج عن كونها تطبيقا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ اللتين قيل إنهما تكونان أساسا مؤقتا لنظام الإدارة فى السودان . وفيما يختص بالامتيازات أرجو الإيضاح لأنى لم أدرك المراد .

أما الإشارة " الطفيفة المعتدلة " فى مسألة الموظفين الأجانب فقد سبق أن بينا أن كل إشارة فى هذا الشأن إنما هى قيد جديد . لقد ذهبنا إلى أقصى ما يمكن أن نذهب إليه وبذلنا جهدنا لملاقاة المستر هندرسن فنرجو أن يقدر المركز قدره فينتهى الأمر بما وصلنا إليه لأن ذلك يبين القصد الحسن من جانب الفريقين فى العهد الجديد الذى نريد أن نجعله عهد صداقة ومحالفة مثمرة لصالح البلدين .

---

(١) وضع الفريق البريطانى هذه المذكرة تبعا لما فهمه من آراء الفريق المصرى فى المسائل الواردة بها وذلك بقصد إلحاقها بمشروع المعاهدة ، وهى ملحقة بآخر هذا المحضر .

مستر هندرسن — إنى لفى غاية الأسف لسماع القرار الذى وصل إليه المفاوضون المصريون بخصوص المادة ٩ لأننا إذا قارنا ما انتهت إليه هذه المادة بالنص الأصلى الموجود فى المقترحات لوجدنا أننا تنازلنا تنازلا كبيرا فى كثير مما كنا نطلبه فيستحيل علينا الآن أن نقبل تنازلا آخر بالموافقة على حذف عبارة "باتفاق الطرفين" خصوصا بعد قرار مجلس الوزراء الإجماعى فإذا لم يعد الطرف المصرى النظر فى قراراته لا يسعنى إلا أن اعلن انتهاء المفاوضات .

النحاس باشا — هل يمكن أن ننسحب ونعود فنعطيكم قرارنا النهائى .

(وهنا انسحب الفريق المصرى وتداول مدة عشر دقائق ثم عاد فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة) .

النحاس باشا — نظرا لأننا وصلنا إلى هذه المرحلة الحاسمة نرى أن نتصل بزملائنا فى مصر ويهمنا أيضا أن نتمكن من إبلاغهم مذكرتكم الخاصة بالسودان .

مستر هندرسن — نعم يمكننا تحضيرها وتسليمها لكم ، فما هو الزمن الذى يكفيكم للحصول على رأى زملائكم ؟

النحاس باشا — نأمل أن يصل ردهم فى وقت قريب وعند استلامه يمكن الاجتماع ثانية .

مستر هندرسن — لا أظن أن من الضرورى الاستمرار فى الجلسات الطويلة ، فهلا ترون التأجيل إلى غد حتى نحضر لكم المذكرة الخاصة بالسودان ونسلمها إليكم ؟

النحاس باشا — حسن .

ورفعت الجلسة على أن يكون الاجتماع المقبل فى الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم التالى م٦

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق لمحضر الجلسة الحادية عشرة

DRAFT EGYPTIAN NOTE

SIR,

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connection with the Treaty which we have signed to-day

In regard to matters of a military character we are agreed as follows:—

1.—British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

2.—The Egyptian Government, desiring to perfect the training of the Egyptian army and intending, as a natural consequence of the alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission which the Egyptian Government desire and will also undertake to receive, and provide training in the United Kingdom for, any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian Government may desire to send for the purpose of being trained. In the circumstances created by this Treaty the Egyptian Government will naturally not desire to send any personnel of their armed forces to be trained abroad elsewhere than in the United Kingdom.

مشروع مذكرة مصرية

سيدى

أود أن أسجل الاتفاق الذى وصلنا إليه فى كثير من النقط الهامة التى تنشأ عن المعاهدة التى وقعناها اليوم أو ترتبط بها .

ففيما يختص بالمسائل العسكرية قد اتفقنا على ما يأتى :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(٢) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى ، وتنوى — كنتيجة طبيعية للتحالف الذى تم عقده — أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم ، فإنها قد اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وتتولى حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقديم البعثة العسكرية التى ترغبها الحكومة المصرية ، كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفادهم من أفراد جيشها للتعلم وتكفل لهم التدريب فى المملكة المتحدة . ونظرا للظروف التى خلقتها هذه المعاهدة فإن الحكومة المصرية لن ترغب بطبيعة الحال فى إرسال أحد من موظفى قواتها الحربية ليتدرب بالخارج فى غير المملكة المتحدة .

3.—In the interests of the alliance and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament and equipment of the Egyptian forces shall not differ in type from those of the British forces. His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament and equipment from the United Kingdom whenever the Egyptian Government so desire.

(٣) كما أنه لمصلحة التحالف وتلقاء احتمال ضرورة التعاون الفعلى بين القوات البريطانية والمصرية، يجب ألا تختلف أسلحة القوات المصرية ومعداتها فى الطراز عن نظائرها من أسلحة ومعدات القوات البريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

4.—With reference to Article 9 of the Treaty, it is understood that, if after a survey of the ground in the neighbourhood of Ismailia, the two Governments are not agreed that there is a sufficient area of hard desert, west of the Canal and in the immediate vicinity of Ismailia or westwards between Ismailia and Mahsama railway station, to provide adequate accommodation and training grounds for 8,000 men of the land forces, the Egyptian Government will provide at some place to be agreed upon situated south of Ismailia and west of the Canal a further area of land adequate and suitable for the accommodation and training of 2,500 men of the land forces.

(٤) فيما يختص بالمادة التاسعة من المعاهدة، فإن من المتفق عليه أنه، بعد معاينة الأراضى الواقعة بجوار الاسماعيلية ، إذا لم تتفق الحكومتان على وجود مساحة كافية من الصحراء الصلبة غرب القنال بجوار الاسماعيلية مباشرة أو غربا بين الاسماعيلية ومحطة سكة حديد المحسمة بحيث تفى براحة وتدريب ٨٠٠٠ رجل من القوات البرية ، فعلى الحكومة المصرية أن تقدم ، فى مكان آخر يتفق عليه ويقع جنوب الاسماعيلية وغرب القنال ، مساحة أخرى من الأرض مناسبة وصالحة لراحة وتدريب ٢٥٠٠ رجل من القوات البرية .

5.—The Egyptian Government will accord, and provide where necessary, all reasonable means of communication and access to and from the localities where the British Troops are situated and will also accord facilities at Port Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies.

(٥) تقدم الحكومة المصرية ، كلما دعت الحاجة ، كل وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى ترابط فيها القوات البريطانية ، كما أنها تقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات الحربية والمؤن البريطانية وخزنها .

6.—The Egyptian Government will provide for the British troops, 8,000 of the land forces and 3,000 of the Air Force, free of cost to the Government of the United Kingdom in the localities agreed upon in accordance with Article 9 of the Treaty and daragraph (4) above, the lands and

(٦) تقدم الحكومة المصرية للجيوش البريطانية وعددها ٨٠٠٠ من القوات البرية و٣٠٠٠ من القوات الجوية ، دون أن تحمل الحكومة البريطانية أى نفقة وفى الأماكن المتفق عليها بمقتضى المادة التاسعة من هذه المعاهدة والفقرة الرابعة أعلاه ، الأراضى

permanent accommodation, including an emergency water supply, suitable according to modern generally recognised standards and satisfactory to His Majesty's Government. In addition to providing the accommodation above mentioned the Egyptian Government will take steps, having regard to the character of the localities where British troops will be stationed, to furnish reasonable amenities by planting tree gardens, etc. for the troops. They will also provide a convalescent camp on the Mediterranean coast.

When such accommodation is fully completed the British forces then present in other parts of Egypt will withdraw therefrom and will hand over to the Egyptian Government all land and buildings so vacated, other than those in private ownership.

7.—Subject to any modifications which the two Governments may agree to introduce in the future, the immunities and privileges in jurisdictional and fiscal matters, including freedom from taxation, at present enjoyed by the British forces in Egypt will continue to be extended to all the armed forces of His Britannic Majesty in that country. The Egyptian Government will take the necessary steps to ensure that the altered conditions after the transfer of the British troops to the localities mentioned above will not render their position as regards immunities and privileges in any way less favourable than that which they at present enjoy in Egypt.

8.—Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within 20 kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

والمستلزمات الدائمة بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ على أن يكون ذلك مطابقا لأحدث النظم المقررة ومرضيا لحكومة صاحب الجلالة .

وفوق ذلك فإن الحكومة المصرية نظرا لطبيعة الجهات التى ستعسكر فيها الجيوش البريطانية ، ستتخذ الإجراءات اللازمة لتوفير أسباب الترفيه للجيوش بغرس حدائق الأشجار وغيرها كما أنها ستعد معسكرا للنقاهة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

وعند ما تتم هذه المعدات تنسحب إليها القوات البريطانية التى توجد حينئذ فى أنحاء مصر الأخرى ، وتسلم إلى الحكومة المصرية كل الأراضى والمبانى التى أخلتها عدا ما يكون منها ملكا خاصا .

(٧) يستمر ما تتمتع به القوات البريطانية الآن فى مصر من الحصانة والامتيازات فى المسائل القضائية والمالية بما فى ذلك الإعفاء من الضرائب ساريا بالنسبة لجميع القوات المسلحة لصاحب الجلالة البريطانية فى تلك المملكة على أن يكون ذلك خاضعا لما قد تتفق عليه الحكومتان فى المستقبل من التعديلات . وتتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة التى تضمن ألا يكون مركز الجيوش البريطانية فى الأحوال الجديدة بعد انتقالها إلى الأماكن المذكورة آنفا أقل بأى شكل من الأشكال فيما يتعلق بالحصانة والامتيازات من المركز الذى تتمتع به الآن فى مصر .

(٨) تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ ك . م . منها ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران التى تديرها هيئات بريطانية أو مصرية صميمة تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

9.—The Egyptian Government will give all necessary facilities to British aircraft, personnel and stores on passage to and from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with Article 9 of the Treaty and for the purpose of such passage will secure the maintenance and availability at all times of such aerodromes and landing grounds in Egyptian territory as are required. Visits by representatives of the British Air Force for the purpose of ascertaining the condition of such aerodromes and laying the necessary fuel dumps shall be permitted. His Majesty's Government will give reciprocal facilities in their aerodromes in the Canal zone to Egyptian Military Aircraft, personnel and stores on passage to and from Egyptian Aerodromes.

(٩) تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطائرات البريطانية وللموظفين البريطانيين والمهمات فى طريقها من المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية أو إليها وفقا للمادة التاسعة من المعاهدة . ولهذا الغرض تضمن الحكومة إعداد المطارات وأراضى النزول فى الأراضى المصرية وتيسير الوصول إليها فى جميع الأوقات وتسمح بالزيارات التى يقوم بها ممثلو القوات الجوية البريطانية لتفقد حالة هذه المطارات ووضع مستودعات الوقود اللازمة . وتمنح حكومة صاحب الجلالة البريطانية تسهيلات مقابلة فى مطاراتها بمنطقة القنال للطائرات الحربية المصرية والموظفين المصريين والمهمات فى طريقها من المطارات المصرية وإليها .

In regard to other matters:

أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى :

10.—The Egyptian Government though they intend to abolish the European Bureau of the Public Security Department, are resolved nevertheless to retain for at least five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

(١٠) فإن الحكومة المصرية ولو أنها تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية التابعة لإدارة الأمن العام إلا أنها تعتزم مع ذلك استبقاء عنصر أوروبى فى بوليس مدنها لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة على أن يبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

11.—The Egyptian Government are anxious to have expert assistance for the extensive programme of internal reforms which they contemplate. They intend to maintain for at least five years from the date of the coming into force of the Treaty, the employment of British subjects in the posts of Financial Adviser to the Egyptian Government and Judicial Adviser to the Ministry of Justice. The occupants of these posts hold their appointments as Egyptian officials from the Egyptian Government.

(١١) بما أن الحكومة المصرية ترغب فى الاستعانة بخبراء فى تنفيذ ما تنويه من برنامج إصلاحتها الداخلية الواسع النطاق . فإنها تعتزم استبقاء استخدام رعايا بريطانيين فى وظيفة المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى فى وزارة الحقانية لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة . ويعتبر شاغلا هاتين الوظيفتين موظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

12.—The Egyptian Government, in view of the treaty of friendship and alliance signed to-day, will

(١٢) نظرا لمعاهدة الصداقة والتحالف الموقع عليها اليوم ، تفضل الحكومة المصرية بطبيعة الحال وكقاعدة عامة الرعايا البريطانيين

naturally, when engaging the services of foreign experts, as a rule, give preference to British subjects possessing the necessary qualifications.

الذين تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة عند التعاقد على استخدام الخبراء من الأجانب .

13.—The two Governments agree that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt shall now be examined with a view to settlement on fair and equitable lines and that for this purpose a representative of the Treasury of the United Kingdom and of the Egyptian Ministry of Finance should discuss the question as soon as the treaty comes into force.

(١٣) اتفقت الحكومتان فى شأن الدين الذى على السودان لمصر على وجوب فحصه الآن بقصد الوصول إلى تسوية تقوم على أساس من العدل والإنصاف .

ولهذا الغرض يجب بمجرد تنفيذ المعاهدة أن يقوم مندوب عن مالية المملكة المتحدة ومندوب عن وزارة المالية المصرية بفحص هذا الموضوع .

14.—The two Governments are agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of commerce and immigration or the possession of property. It has further been agreed that, if the Treaty is worked in the same friendly spirit in which it has been negotiated, His Majesty's Government in the United Kingdom will be prepared to examine sympathetically a proposal for the return to the Sudan of an Egyptian battalion simultaneously with the withdrawal of the British forces from Cairo.

(١٤) اتفقت الحكومتان على ألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الأهالى المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى حيازة الملكية . كما اتفقتا على أنه إذا طبقت المعاهدة بنفس الروح الودية التى جرت بها المفاوضات فإن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تكون مستعدة لأن تبحث بروح العطف اقتراح إعادة أورطة مصرية إلى السودان فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة.

15.—As regards the method by which international conventions are to be made applicable to the Sudan the two Governments are agreed as follows :

(١٥) وفيما يتعلق بطريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان اتفقت الحكومتان على ما يأتى :

The Conventions which it will be desired to apply to the Sudan will naturally be conventions of a technical or humanitarian character.

ستكون الاتفاقات التى تتجه الرغبة نحو سريانها على السودان بطبيعة الحال اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية .

In cases where such a convention is signed on behalf of both Egypt and the United Kingdom, and it is desired that the convention should be applied to the Sudan, the British and Egyptian delegates will at a convenient moment make a joint declaration, to be duly placed on record, to the effect that their signatures on behalf of Egypt and the

فى الأحوال التى يجرى التوقيع فيها على اتفاق بهذه الصفة بالنيابة عن كل من مصر والمملكة المتحدة وتتجه الرغبة نحو تطبيقه على السودان ، يجب على المندوبين المصريين والبريطانيين أن يصدروا فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا يسجل فى حينه ويفيد بأن توقيعهما بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة على

United Kingdom respectively are intended, taken together, to cover the Sudan, and (in cases where the convention requires ratification) that, when the ratifications of both the King of Egypt and His Britannic Majesty have been deposited, the convention will become applicable to the Sudan in accordance with its terms. If no such declaration is made the convention will not become applicable to the Sudan, unless by the method of accession, to which reference is made later.

التوالى يراد به فى جملته أن يشمل السودان ، وأنه (فى الأحوال التى يقتضى الاتفاق فيها تصديقا) يسرى هذا الاتفاق على السودان طبقا لنصوصه عند الانتهاء من تصديق كل من ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية فإذا لم يصدر هذا التصريح فلا يسرى الاتفاق على السودان إلا بطريق الانضمام المشار إليه فيما يلى .

In cases where such a declaration has been made, no special mention would be made of the Sudan in the instruments of ratification.

وفى الأحوال التى يصدر فيها هذا التصريح لا يقتضى الأمر إشارة خاصة إلى السودان فى وثائق التصديق .

In some cases, where the convention provides for subsequent accession, and it may be convenient that the convention should be applied to the Sudan by this method, accession would be effected by a joint instrument signed on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively by two persons duly appointed for the purpose. The method of depositing the instrument of accession would be the subject of agreement in each case between the two Governments. In such cases no question of ratification arises.

وفى بعض الحالات التى ينص الاتفاق فيها على انضمام لاحق ، ويكون سريانه على السودان بهذه الطريقة مناسبا ، يجرى هذا الانضمام بوثيقة مشتركة يتولى التوقيع عليها بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة بالتوالى شخصان معينان لهذا الغرض . ويجب أن تكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام ، موضوع اتفاق فى كل حالة بين الحكومتين . وفى مثل هذه الحالات لا تكون هناك ضرورة للتصديق .

At international conferences where such convention are negotiated the Egyptian and British delegates would naturally keep in touch with a view to any action which they may agree to be desirable in the interests of the Sudan.

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات على مثل هذه الاتفاقات ، يتصل المندوبان البريطانى والمصرى ببعضهما بطبيعة الحال فيما يتعلق بأى إجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

16.—With regard to Article 12 of the Treaty the Egyptian Government, anxious to mark the satisfaction which the appointment of a British representative as the first Ambassador in Egypt affords them intend that his precedence in relation to the representatives of other Powers shall extend to his successors.

(١٦) فيما يختص بأحكام المادة ١٢ من المعاهدة ، تنوى الحكومة المصرية رغبة منها فى إظهار رضائها عن تعيين ممثل بريطانى كأول سفير فى مصر أن تجعل أسبقيته على سائر ممثلى الدول الأخرى شاملة خلفاءه فى مركزه .

ملاحظة

اختلى المستر هندرسن ودولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد بعد الجلسة للناقشة مما وقال دولة النحاس باشا للستر هندرسن فى أثناء هذه المناقشة إننا ألقينا نظرة عاجلة على المذكرة التى سلمها إلينا الفريق البريطانى بجلسة اليوم ولنا عليها ملاحظات كثيرة هامة نحتفظ بإبدائها ونكتفى الآن بأن نذكر منها على سبيل التمثيل ما يلى :

(١) لا نقبل تقييد الحكومة المصرية بإرسال بعثاتها الحربية إلى المملكة المتحدة دون غيرها .

(٢) جاء فى الفقرة السادسة من المذكرة أن الحكومة المصرية تتعهد بأن تبنى للقوات البريطانية ثكنات تسع ثمانية آلاف جندى وثلاثة آلاف من رجال الطيران وفاتكم أن هناك بالاسماعيلية ثكنات تسع خمسة آلاف وخمسمائة جندى فليس على الحكومة المصرية إذن إلا أن تقيم ثكنات للعدد الباقى .

(٣) جاء بالفقرة العاشرة أن الحكومة المصرية تحتفظ بعنصر أوروبى فى بوليس المدن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ونحن نصر على رأينا فى ضرورة تحديد هذه المدة بخمس سنوات فقط بحيث لا تزيد عنها على أن يستغنى كل عام عن خمس العنصر الأوروبى ويحل محله مصريون .

(٤) فيما يختص بالمستشارين المالى والقضائى لا نوافق على بقائهما فى منصبيهما مدة خمس سنوات ولكننا إجابة لرغبتكم وبناء على ما أشرتم إليه من قصر المدة الباقية على انتهاء عقديهما نقبل بقاءهما إلى نهاية هذين العقدين .

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى زملائهما بعد نصف ساعة وذكر دولة النحاس باشا أنهما اتفقا مع المستر هندرسن للتقريب بين وجهتى النظر على أن يجتمع بعض رجال القانون البريطانيين بالفريق المصرى لعلهم يوفقون إلى نص يرضى الطرفين فى مسألة القنال وعلى ذلك انصرف الجميع .

وفى الساعة التاسعة والنصف مساء حضر المستر بكيت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية إلى فندق هايد پارك للتفاهم على صيغة المادة التاسعة ومكث ساعتين مع دولة الرئيس .

رئيس الوفد

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الثانية عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل الساعة عشرة ونصف صباحا)

وصل الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية البريطانية فى الميعاد المحدد فقابله المستر سلبى فى حجرة انتظار السفراء وأبلغ دولة النحاس باشا أن المستر هندرسن يريد مقابلته هو وحضرات المفاوضين المصريين، فوافق دولة الرئيس على ذلك، ثم حضر المستر هندرسن وعقدت الجلسة دون أن يحضرها أحد غيره من أعضاء اللجنة البريطانية ودون أن يحضرها أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز وقد انتهى الاجتماع فى الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين بعد الظهر .

محضر الجلسة الثالثة عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة بعد الظهر)

عقدت الجلسة فى الميعاد المحدد ولم يحضرها من الفريق البريطانى إلا المستر هندرسن أما الفريق المصرى فقد حضرها بكامل هيئته ولم يحضر أحد من السكرتيرين المصريين أو الإنجليز وقد انتهى الاجتماع فى الساعة الثامنة إلا عشر دقائق مساء .

اقتراح صيغ مختلفة
لمادة السودان

تعقيب

لم يدوّن محضر لهاتين الجلستين وقد دارت فيهما المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان وتتلخص هذه المناقشات فى أن الفريق المصرى اقترح أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

"تطبيقا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدآن بإعادة الحالة الفعلية إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وهاتان الاتفاقيتان تستتبعان حتما ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة" .

By application of the 1899 Conventions, as provided for under Article 13 of the Treaty, the High Contracting Parties agree that, once the Treaty is ratified, they will begin by restoring the *de facto* position before 1924. The said Conventions necessarily entail that there shall be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

وقد أجاب المستر هندرسن بأنهم لايستطيعون قبول ماجاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ كما لايستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات .

أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال المستر هندرسن إنه اذا لم يمانع حاكم السودان فإنهم يقبلون أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

" لايكون هناك أى تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى السودان فى مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك(١) " .

There shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian Nationals in matters of commerce and emigration or the possession of property.

وأخيرا اقترح الفريق المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على ما يأتى :

" بالنسبة للصاعب الحالية فى الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نصوص اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا فى بحر السنة التالية للتصديق على المعاهدة فى محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفى نفس الوقت لايكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى مسائل المتاجرة والهجرة والملكية " .

In view of the present difficulty of obtaining the necessary data for applying and carrying into effect the provisions of the 1899 Conventions, the High Contracting Parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. In the meantime there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Parties as to matters of commerce, emigration and property.

ولكن المستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعاهدة النص الآتى :

" اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما " .

The High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

" وقد قال المستر هندرسن إن هذا النص يشمل كل ما يتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان فرفض الفريق المصرى ذلك إذ لاجديد فيه بل هو تكرار لما جاء فى المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما وهو ما طلب الفريق

---

(١) أبلغ المستر هندرسن بعد ذلك دولة النحاس باشا بأنه أرسل تلغرافا إلى حاكم السودان لأخذ رأيه فى ذلك فجاءه الرد بالقبول .

المصرى حفظ الحق فى المناقشة فيه فى غضون السنة التالية للصادقة على المعاهدة ومن جهة أخرى فإنه يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء إلى عصبة الأمم عند الخلاف فى تطبيق المعاهدة مقصور على مدة سنة وفى ذلك ما فيه من الإخلال بحكم المادة ١٥ فاقترح المستر هندرسن أن تضاف إلى هذه المادة العبارة الآتيـة : " مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ " ، وعبارة " أى مادة من مواد " ، بحيث يصبح النص كما يأتى :

" مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما ".

Without prejudice to the provisions of Article 15, the high Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of any article of the present treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

فرفض الفريق المصرى ذلك أيضا لعدم النص على حالة الخلاف فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تذليلا للصعوبات أن ينص فى المذكرة الملحقة على ما يأتى :

" إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول فى محادثات فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى الملكية أو المتاجرة أو الهجرة ".

If any difficulty arises between the two High Contracting Parties as to the application and carrying into effect of the 1899 Conventions, the two parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. Meanwhile, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Powers as to property, commerce and emigration.

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسئولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بإشراك مصر فى الإدارة وبالجملة لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة فى السودان ".

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الرابعة عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ مساء)

مسألة السودان

عقدت هـذه الجلسة بدار المفوضية المصرية بعد مأدبة عشاء أقامها دولة النحاس باشا للمستر هندرسن وأعضاء اللجنة البريطانية وغيرهم من كبار الساسة الإنجليز .

وحضر الجلسة المستر بكت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية .

مستر هندرسن — يؤسفنى أن أصرح فى هذا الاجتماع بأننا لا نستطيع بحال الموافقة على طلبات الوفد المصرى فيما يختص بالسودان نظرا لمركز الحكومة البريطانية الدقيق فى البرلمان . وأحب أن ألفت النظر إلى أننا فى مقترحاتنا لم نبت فى هذه المسألة نهائيا بل تركنا البـاب مفتوحا للمستقبل فلا يجوز والحالة هذه أن تفشل مفاوضاتنا من أجلها . أرجو أن يعير الوفد المصرى هذه المسألة اهتمامه .

النحاس باشا — وأنا أيضا بعد أن خطونا هذه الخطوات الواسعة فى سبيل الاتفاق آسف لأن أرانا نختلف كل هذا الاختلاف من أجل تطبيق مادة اتفقنا على مبدئها نحن متفقون على نظام اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ومع ذلك ترفضون أن يقال إن تفاصيل تطبيق هاتين الاتفاقيتين تترك لمحادثات تجرى بيننا فيما بعد مع أن كل مادة من مواد المعاهدة إنما توضع لأجل أن تطبق . لا أدرى كيف يمكن أن نعرض للانهيار ذلك البناء العظيم الذى أقمناه فى هـذه المفاوضات بكل عناية واهتمام وأن نخرج بعد كل هذه المجهودات بنتيجة غير مرضية مع أننا لم نطلب شيئا مخالفا فى روحه لمقترحات المستر هندرسن ومع أن المسألة كلها لا تخرج كما قلت عن كونها مجرد تطبيق لمبدأ أقره الطرفان ، يقول المستر هندرسن إن المـادة العامة التى يقترح إضافتها إلى المقترحات كافيـة كل الكفاية لتحقيق ما نريده فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا توضع العبارة التى نطلبها وهى أنه "فى مدى سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة تجرى المحـادثات بين الطرفين المتعاقدين للاتفاق على طريقة تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩" .

تلك هى المسألة لا أكثر ولا أقل . فهل يصح أن ينهار جميع ما وصلنا إليه من جراء هذه العبارة مع أن تطبيق كل مادة من مواد المعاهدة واجب لذاته من يوم التصديق عليها ومن حق مصر أن تطالب به إذ أن المعاهدة لم توضع لغير التطبيق ؟ ولا يجب أن يغيب عنكم أننا فى عباراتنا لا نطالب بتطبيق اتفاقيتى سـنة ١٨٩٩ بمجرد التصديق على المعاهدة بل نطالب بإيجاد فرصة للاتفاق على أمر التطبيق فى غضون سنة من هـذا التصديق ومن ذلك ترون مبلغ ما وصلنا اليه من التساهل . إن مسألة السودان حيوية إلى الدرجة القصوى بالنسبة لمصر ولقد تساهلنا كثيرا فى مسألة قنال السويس وهى لبريطانيا العظمى أقل أهميـة وحيوية من السودان لمصر ونحن لا نستطيع أن نواجه مواطنينا إذا أغفلنا مسألة السودان كل هذا الإغفال .

مستر هندرسن — ردا على ذلك أذكر أن كثيرا مما قاله دولة الباشا عن متاعبه فى مصر ينطبق تماما على مركزنا هنا فإذا كان يستحيل عليكم أن تزحزحوا عن موقفكم الحالى فكذلك يستحيل علينا نحن المفاوضين البريطانيين أن نتزحزح عن موقفنا والأمر يتلخص فيما يلى :

إننا فى الصيف الماضى بدلا من أن نلجأ إلى حل بعض التحفظات على حدة رأينا أن نعالج المسألة الكبرى مرة واحدة بتسوية جميع العلاقات بيننا و بين مصر وقد كانت هـذه جرأة عظيمة منا خصوصا إذا تذكرنا ما أصاب المفاوضات السابقـة كلها من الفشل ومع ذلك لم يثن لنا عزم بالرغم من أننا حكومة أقلية . و إليكم ما فعلناه : خلقنا أولا جوا طيبا بين البلدين بأن خطونا خطوة جريئة جدا أظنكم تقدرونها قدرها ثم قدمنـا مقترحات فظلت معروضـة أمام الشعبين المصرى والإنجليزى أكثر من سبعة أشهر ، وقد صرح المستر دالتون كما صرحت أنا للأستاذ مكرم بأننا لا نريد مطلقا أن نعقـد معاهدة مع محمد محمود باشا ولكن نعطيه مقترحاتنا لعرضها على الشعب المصرى وقد أصررنا على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابيـة ونتج عن ذلك إعادة الحيـاة الدستورية إلى مصر ومع أن الوفد كان غير محبوب فى إنجلترا فقد صرحنا بإننا مستعدون للفاوضـة مع الحكومة النيابية التى تسفر عنها انتخابات حرة تجرى فى مصر ثم جرت الانتخابات وحصل الوفد على الأغلبية الكبرى وتولى النحاس باشا وزملاؤه الحكم فحاولنا مرارا بواسطة المندوب السامى أن نتحقق من موقفهم إزاء المقترحات ولكن حكومة مصر رأت الا تقول شيئا وفضلت أن تأتى إلى هـذه البلاد للفاوضة فرحبت بفكرة المفاوضة معتقدا أنهـا ستكون على أساس مقترحاتى . وظننت أنه مهما قام فى المفاوضات من العقبات فإننا لا بد أن نتغلب عليها ولو أنى علمت من أول الأمر خطة الحكومة المصرية بإزاء المقترحات وطلباتها فى مسألة السودان لأفهمتها فى الوقت المناسب حقيقة موقفنا من هذه المسألة فليس علىّ والحالة هذه أية مسئولية فيما وصل الأمر اليه بل المسئولية واقعة على غيرى . وأحب أن أذكركم بأن ثروت باشا حينما وجد أنه لايستطيع إيجاد حل لمسألة السودان بينما هو يستطيع حل المسألة الكبرى الخاصة بمصر قرر بالاتفاق مع السير أوستن تشمبرلن ألا يشيرا إلى السودان فى مشروع المعاهدة وأراد بذلك إثبات حسن نيـة الحكومة المصرية وأن يترك للزمن اظهار روح الصداقة من جانب مصر فتعمل التجارب الطيبة عملها فى إقناع الحكومةالبريطانية بأنه لاخطر على مصالح البلدين المشتركة فى السودان إذا أجيبت المطالب المصرية الخاصة بها.وقدأظهر بذلك ثروت باشا حكمة سياسية .

إنكم إذا كنتم ترون أنه يصح أن تقطع المفاوضات من أجل هذه المسألة فإنى أقبل هـذا الموقف آسفا .

لقد بذلنا كل جهدنا لإجابة رغباتكم فى مسألة السودان فلم نوفق لإرضائكم فلنحصر كل جهودنا فى تسوية المسألة الكبرى أولا . يقول دولة النحاس باشا إنه لايطلب أكثر من إعطائه فرصة للكلام فى تطبيق اتفاقيتى السودان ونحن نرى أننا قد أعطينا هذه الفرصة فبينا بوضوح أنه إذا أراد أحد الطرفين أن يدخل فى محادثات ودية فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيقها فله ذلك . ودعونى أقول، وزملائى على ذلك شهود، إننا لم نأخذ رأى

مجلس الوزراء فى إضافة هـذا النص إلى المعاهدة ولكنى أعتقد أنه من العدل إعطاء فرصة كهـذه إذ لابد من أن تقوم بعض المصاعب عند تطبيق بعض النصوص . والآن ونحن قريبون من الخاتمة أرى أنه يجب أن نجازف قليلا فقد أصبحت التسوية أو كادت تصبح فى قبضة يدنا و إذا ضاعت هـذه الفرصة فإنى أخشى ألا تعود فى وقت قريب بل لا أظن أحدا يستطع أن يقول إن فرصـة طيبـة كهذه ستسنح فى مستقبل الأيام إذا لم نستطع تسوية المسألتين فلنقنع الآن بتسوية المسألة الكبرى بين مصر و إنجلترا ولنترك المسألة الأخرى كما قلت لفعل الزمن .

تظنون أننا أغلقنا البـاب فى وجه مسألة السودان مع أننا لم نغلق الباب دون ما تطلبون لذلك أناشدكم أن تقبلوا الفرصـة السانحة وأن تذكروا أننا اجتهدنا كثيرا جدا فى إجابة رغباتكم . وأرجو أن أتمكن غدا من إلقاء تصريح فى البرلـمان يبعث على السرور بين البلدين .

إذا ذكرتم متاعبكم فى مصر فإنى أرجو أن تذكروا أيضا أن أمامى متاعب كبيرة . وسيكون من دواعى الاغتباط أن نتمكن من تسوية العلاقات بين مصر و إنجلترا فإذا نفذت المعاهدة بعد ذلك بروح الإخاء والمحبة أمكن التعاون على تخطى باقى العقبات وحل المشكلات التى نحاول الآن حلها دون نجاح.

هذا هو موقفى وأنا متفاهم فيه مع زملائى الذين يؤيدوننى فى كل ما قلت .

النحاس باشا — أحب أن نتروى فى الأمر لأنه خطير حقا ونحن لا نستطيع أن نطمئن إلى النص العام الذى يشير اليه المستر هندرسن .

مستر هندرسن — متى نعود إلى الاجتماع ؟ سأكون غدا فى البرلـمان حوالى الساعة ١١ صباحا لأجيب على سؤال وجه الى عن المفـاوضات فإذا استطعنا أن نتقابل فى وزارة الخارجية الساعة ٩ ونصف أو ١٠ صباحا أكون شاكرا لأعرف بالضبط كيف أجيب على هذا السؤال .

النحاس باشا — إذن نتقابل غدا فى الساعة العاشرة صباحا .

مستر هندرسن — ولكنى بطبيعة الحال لا أستطيع أن أبقى معكم طويلا فسأضطر إلى أن أترككم فى الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥ للذهاب الى البرلـمان ثم أعود بعد الإجابة .

وانتهت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٥ صباحا .

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير
إمضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة

بقى المستر كامبل بعد انتهاء الجلسة مع الوفد المصرى محاولا إيجاد صيغة يرضاها الطرفان فى مسألة السودان وقد تم الاتفاق معـه على النص على إعادة أورطة مصرية إلى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد المستر كامبل بأن يدافع عن هذا الحـل لدى المستر هندرسن واللجنة البريطانية على أن تبقى المـادة بالنص الذى قبل الفريق البريطانى تعديلها إليه ومع إضافة المـادة العامة بخصوص التطبيق وقد انتهى هذا الاجتماع الخاص فى الساعة الثانية ونصف صباحا .

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

الجلسة الخامسة عشرة

(يوم الخميس ١٧ أبريل الساعة العاشرة صباحا)

الاتفاق على استشارة الوزراء
فى مصر — ترتيب العمل

وصل الفريق المصرى فى الميعاد المحدد إلى غرفة انتظار السفراء بوزارة الخارجية البريطانية فحضر إليه المستر كامبل وقال إنه آسف لأن يحمل خبرا غير سار فقد حمل إلى اللجنة البريطانية آخر ما وصل إليه الوفد المصرى وعليه الآن أن يحمل إلى الوفد رد اللجنة البريطانية وهو يتلخص فيما يأتى :

(١) لا تقبل اللجنة إعادة فرقة مصرية إلى السودان .

(٢) إنهم مستعدون لأن يدرسوا مع الوفد المذكرة الخاصة بالامتيازات الأجنبية .

(٣) إن المستر هندرسن مضطر لإلقاء تصريح فى البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحا وسيضمنه أحد أمرين : أن المفاوضات فشلت وانقطعت . أو أن الاتفاق تام على كل شئ إلا مسألة أو مسألتين أجل الاتفاق عليهما إلى ما بعد عطلة عيد الفصح .

النحاس باشا — نحن فى حالة يستحيل علينا فيها القبول ولكننا مضطرون إلى استشارة زملائنا فى مصر فنحن إذن محتاجون إلى بعض الوقت لأن المسألة خطيرة جدا .

ثم خرج المستر كامبل و بعد قليل حضر المستر هندرسن .

مستر هندرسن — أخبرنا المستر كامبل بأنكم فى حاجة إلى بعض الوقت لاستشارة زملائكم بمصر ولا شك أنه من العدل أن تجابوا إلى هذا الطلب ولكن إلى أن تتم هذه الاستشارة أحب أن أعرف ما إذا كنتم مستعدين لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات . إن المستر كامبل والمستر مرى يشتغلان بهذه المسألة فهل توافقون على بحثها معهما أم تفضلون الانتظار إلى ما بعد الاستشارة أم ترون تأجيل المفاوضات كلها ؟ إنى مضطر الآن إلى الذهاب للبرلمان وقد أعددت له تصريحا أحب أن أعرضه أولا عليكم وهذا هو نصه :

. " لقد دارت كما يعلم المجلس فى الأسابيع الماضية مناقشات بين المفاوضين المصريين و بين حكومة جلالة الملك التى كانت ترجو أن يتم الاتفاق قبل إجازة عيد الفصح ولكن بعض المسائل الهامة اكتنفتها بعض الصعوبات فأجلت المناقشات إلى ما بعد العطلة " .

النحاس باشا — نحن مستعدون لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات وفى المسائل الأخرى . ولنا ملاحظات هامة على كثير مما ورد فى المذكرة التى سلمت إلينا أول أمس نريد إبداءها بحضوركم لأنها متعلقة بالموضوع لا بالشكل .

مستر هندرسن — وماهى المدة التى تظنونها كافية لاستشارة زملائكم فى مصر ؟

النحاس باشا — إن مدة العطلة كافية فيما أظن .

مستر هندرسن — حسنا — سيحضر الان المستر كامبل والمستر مرى ليبحثا معكم فى مسألة الامتيازات وسأعود إليكم بعد الساعة ١٢ ولكن هل تظنون أننا نستطيع الاجتماع يوم الاثنين من الأسبوع المقبل أى بعد عشرة أيام .

النحاس باشا — يحسن أن نقول إننا أجلنا اجتماعنا إلى مابعد العطلة .

مستر هندرسن — أتمنى لكم عطلة سعيدة . أما أنا فارجو أن أقضى عطلة العيد فى سكون وراحة ثم أعود يوم الثلاثاء . لقد وقعت أمس معاهدة مع روسيا وكم كنت أحب أن يتم أيضا إمضاء المعاهدة معكم. أرجو إذا وجدتم فى آخر الأسبوع القادم أنكم غير مستعدين أن تخبرونى حتى لا أضطر إلى العودة من إجازتى بغير مبرر .

وهنا خرج المستر هندرسن و بعد لحظة قصيرة حضر المستر كامبل والمستر مرى لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات ولكن بعد مناقشة قصيرة اتفق الجميع على تأجيل البحث إلى مابعد عودة المستر هندرسن . وقد عاد فى منتصف الساعة الواحدة فاستؤنف الاجتماع بحضور جميع المفاوضين المصريين ومن الجانب البريطانى المستر هندرسن ومعه المستر مرى والمستر سلبى والمستر كامبل .

مستر هندرسن — لقد أخذنا باقتراحكم وقبلنا تأجيل المفاوضات إلى ما بعد استشارة زملائكم فى مصر ولذلك انصرف أعضاء اللجنة المغرقون بالأعمال الكثيرة لتمضية أيام العطلة حيث يريدون ما عدا المستر شو الذى لايزال فى البرلمان لأعمال خاصة بوزارة الحربية وكنت أظن أن المستر مرى والمستر كامبل يستمران معكم فى دراسة مسألة الامتيازات حتى إذا اجتمعنا فيما بعد وجدنا كل شىء معدا فنناقشه ونبت فيه دون إضاعة لوقت كثير .

ولكنى أسمع الآن أن لديكم ملاحظات كثيرة على المذكرات وهو مايثير دهشتى لأنكم لم تذكروا لى أول أمس غير نقط أربع عرضتها على زملائى فوافقناكم على ثلاث منها بأن قبلنا مقترحاتكم فى مسألة البوليس وأصلحنا الخطأ المادى الذى وقع فى الفقرة السادسة كما قبلنا أن يبقى المستشاران المالى والقضائى إلى نهاية عقديهما فقط أما مسألة الامتيازات فتركناها كما قلت ليبحثها معكم باسم اللجنة المستر مرى والمستر كامبل . وإنى آسف إذ أن أعضاء اللجنة غير موجودين الآن ومع ذلك فإذا كانت لديكم مسائل أخرى فنحن مستعدون لبحثها بعد العودة من الإجازة .

النحاس باشا — آسف شديد الأسف لأن يفهم أنه ليس لنا غير ملاحظات أربع على المذكرة التى سلمتموها إلينا وليست دهشتى فى هذا الشأن بأقل من دهشة المستر هندرسن لأنى قلت بكل صراحة أول أمس إن هذه المذكرة طويلة ولم نستطع لضيق الوقت دراستها الدراسة الكافية ولكننا مررنا عليها مرورا سطحيا سريعا فأبدينا بعض الملاحظات مع الاحتفاظ بإبداء رأينا المفصل فيما بعد وكان مفهوما فيما أعتقد أن هذه المذكرة ستكون محل بحث أوفى . وفى صباح اليوم عندما طلب منا المستر هندرسن أن نستمر فى بحث مسألة الامتيازات قلنا له إن لنا ملاحظات كثيرة هامة على المذكرات نريد إبداءها بحضوره وحضور اللجنة لأنها تتعلق بالموضوع لا بالشكل وقد كنا نحب أن نعرف ما هو مقبول عندكم من هذه الملاحظات وما هو غير مقبول حتى نستطيع أن نحيط زملاءنا فى مصر بكامل التفاصيل . أما الآن وانتم تقولون إن أعضاء اللجنة قد انصرفوا

فلا فائدة من استمرار المباحثات لأننا لا نستطيع عمل شيء إلا بعد عودتهم وبناء على ذلك سوف لانستطيع إحاطة زملائنا علما بجميع التفاصيل .

وإنى أكرر مرة أخرى أن هذه المذكرات تحتوى على مسائل كثيرة لانوافق عليها ولا بد من طرحها للبحث بعد استئناف المناقشات .

مستر هندرسن — لا اعتراض لى على ما تقولون . ولا أنكر أنه يجب إعطاؤكم فرصة لمناقشة هذه الأمور ولكنى أحب أن أذكر لكم أنى لم أكن لأخبر زملائى بأن الملاحظات الأربع هى كل ما أبديتموه أولا أنى فهمت ذلك خطأ . ولما عرفنا رغبتكم فى التأجيل إلى ما بعد استشارة زملائكم فى مصر رأى زملائى أن ينصرفوا للراحة من عناء الأعمال ولكننا سنرى عند عودتهم إلى أى حد نستطيع أن نتفق على الأمور التى نوهتم عنها . والآن أريد أن أعرف ماذا ينبغى أن نقول للصحف هل نقول إنكم رأيتم أن تستشيروا زملاءكم فى مصر ؟

إنى أرى من المصلحة أن نبين للصحف السبب فى تأجيل المفاوضات إلى ما بعد العطلة حتى لا نلجأ إلى الخيال وتجسم الأوهام . فإذاعة خبر الاستشارة من المصلحة على ما أظن .

النحاس باشا — نعم والأفضل أن نقول إن الوفد المصرى رأى أن ينتهز فرصة إجازة العيد ليستشير زملاءه فى مصر فى بعض المسائل الهامة .

مستر هندرسن — حسنا وقد أجبت اليوم عن السؤال الذى وجه إلى فى البرلمان ولم تلق أسئلة فرعية وكان المستر تشرشل حاضرا ومستعدا للمناقشة لو أنى صرحت بنتيجة المفاوضات وإذن فقد صار كل شيء على مايرام . وإذا استمر سير الأمور فى مجراها الذى ننشده فهل ترون تعديل موضع بعض المواد بالنسبة لبعضها الآخر ؟

النحاس باشا — نعم لنا بعض ملاحظات خاصة بذلك ونكون شاكرين لو تفضلتم بإعطائنا الصيغ التى حضرتموها .

مستر هندرسن — حسنا . ولكن يجب أن تبقى هذه الصيغ سرية ولكم أن تقترحوا الترتيب الذى تشاءون . والآن متى ينوى دولة النحاس باشا أن يعرض المعاهدة على البرلمان المصرى إذا تم التوقيع عليها كما نرجو ؟

النحاس باشا — إذا تم التوقيع على المعاهدة نعرضها على البرلمان دون تأخير .

المستر هندرسن — هل ترون أن تمنع كل مناقشة فى البرلمان الإنجليزى حتى ينتهى البرلمان المصرى من المصادقة عليها . أم أنكم لا تعبأون بذلك ؟ إنى لا أريد أن أجعل مركزكم صعبا بعد مناقشة مواد المعاهدة فى برلماننا .

النحاس باشا — كل هذا تفصيل يحسن إرجاؤه إلى حينه والمهم أن نصل إلى الاتفاق أولا .

وانتهت الجلسة فى الساعة الواحدة ونصف بعد الظهر م

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير
إمضاء : مصطفى الصادق

استشارة الوزراء فى مصر

تنفيذا لمـا قرره الوفد المصرى من استشارة الوزراء فى مصر فيما وصلت المفاوضات إليه أوفد إلى مصر بالطيارة فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٠ الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير دولة رئيس الوفد الخاص ومعه الأوراق الآتية :

(أولا) خطاب من صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى زملائه الوزراء بتفصيل الموقف وما وصلت إليه المفاوضات .

(ثانيا) مجموعة للنصوص الخاصة بمسألة السودان مؤشر عليها ببيان تطور هذه النصوص .

(ثالثا) " مشروع المعاهدة المصرية الإنجليزية " كما قدمته اللجنة البريطانية إلى الوفد يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ، وهو يشتمل على نصوص المواد الأصلية وعلى "المذكرة المصرية" الملحقة بها وهذه المذكرة من وضع الفريق البريطانى تبعا لمـا فهمه من آراء الفريق المصرى فى المسائل الواردة بها وقد أشر الوفد على هامش كل مادة من مواد المعاهدة بملاحظاته عليها .

(رابعا) ملاحظات الوفد على مشروع " المذكرة المصرية " السابق الإشارة إليه .

وهذه هى الأوراق المذكورة بنصها :

(١)

خطاب دولة رئيس الوفد إلى زملائه الوزراء بمصر

زملائى الأعزاء

أهديكم أطيب التحيات وأبلغكم سلام الإخوان وأرجو أن تكونوا جميعا متمتعين بالصحة موفقين فى أعمالكم . وبعد فقد وصلنا فى مهمتنا إلى حد وجدنا معه أن لا بد من الرجوع إليكم لأخذ رأيكم فيما وقفنا عنـده قبل أن نتخذ قرارا نهائيا بشأنه . ذلك لأنه يتعلق بمصير السودان الذى هو حياة مصر .

لقـد وصلنا فيما يختص بمصر نفسها بعد مفاوضات طويلة شاقة إلى حل ارتضيناه وتقفون على مداه من مقارنة المقترحات التى عرضت عليكم من قبل بمـا هو مرسل لكم برفقة هذا . ولكن لا يزال هناك خلاف بيننا وبين الحكومة الإنجليزية فيما يختص ببعض التفاصيل فى المذكرات وسنعود إلى النظر فيه إذا ما وصلنا المفاوضات الموقوفة الآن . ولذلك يهمنا أن تمدونا برأيكم عنه أيضا . أما النقطـة الخطيرة فهى مسألة السودان وخلاصة مفاوضاتنا فيها هى أننا بدأنا بتقـديم نص خاص بها ضمن الصيغة التى قدمناها أولا بعد أن شرحنا رأينا فى المبادئ العـامة لمقترحات المستر

هندرسن واستقر الأمر على أن تقدّم صيغة به لتدور المناقشات عليها . ولقد لاقى هذا النص اعتراضا كبيرا من الجانب البريطانى ودافعنا نحن عنه وحصلت محادثات خاصة بشأنه حاول فيها المستر هندرسن أن يقنعنا بقبول نصه الأصلى دون زيادة عليه مكا نفهمه بأن ما طلبناه " وهو الاشتراك الفعلى فى إدارة السودان " هو بعينه ما تقضى به اتفاقيتا سنة ١٨٩٩ الوارد ذكرهما فى مقترحاته من غير حاجة إلى النص عليهما لعدم الارتياح إليهما . فأبدى لنا أن ذكر هاتين الاتفاقيتين يسهل مهمته فى البرلمان الإنجليزى إذ يمكنه عندئذ أن يقنع الأعضاء بأن الاشتراك الفعلى المطلوب إنما هو تنفيذ لهاتين الاتفاقيتين اللتين هما أساس مقترحاته بهذا الصدد . فاشترطنا لقبول ذلك أن ينص فى المادة على عدم المساس بحق سيادة مصر على السودان وعلى اشتراكها الفعلى فى إدارته مع الاحتفاظ بتسوية المسألة جميعها فى مفاوضات مقبلة . ووضعنا نصا بذلك قدمناه فقدم إلينا المستر هندرسن تعديلا لمادته بأمل التقريب بينها وبين صيغتنا . فاشترطنا لقبول صيغته المعدلة أن ينص فى مذكرة تلحق بالاتفاق على ما لم يرد فى صيغته من شروطنا المتقدمة وعلى أن يرفع عن المصريين كل قيد يحد من حريتهم فى الإقامة والملك والتجارة بالسودان . وسلمناه نصا بذلك لم توافق لجنته عليه وعرضته على مجلس الوزراء فقرر بالإجماع عدم قبوله .

قدمنا للجنة نص مذكرة أخرى مقتضاه أن يبدأ فى تطبيق المادة (١٣) بالعودة إلى ما كانت عليه الحال فى سنة ١٩٢٤ فرفضته أيضا ولكنها قبلت أن يذكر فى المذكرة الملحقة (اذا لم يمانع حاكم السودان) أنه لا يفرق بين المصريين والإنجليز فى حرية الإقامة والملك والتجارة بالسودان . وأرسلت اللجنة تلغرافا بذلك إلى حاكم السودان لتأخذ رأيه فيه ثم أخبرتنا بأن الرد جاءها بالقبول .

عند ذلك عرضنا على اللجنة أن ينص فى المذكرة على أن يحصل الاتفاق بين الطرفين على التفاصيل الخاصة بتنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المنصوص عليهما فى المادة ١٣ بمفاوضات تجرى بين الطرفين فى غضون سنة من تاريخ سريان المعاهدة وقدّمنا مذكرة بذلك لم تقبل أيضا . وقدّمت اللجنة إلينا نصا عاما لمادة تضاف فى آخر المعاهدة مقتضاها أن الطرفين يقبلان أن يدخلا فى محادثات ودية بخصوص أى مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة تنشأ عنها صعوبة ما إذا طلب أحدهما ذلك فى خلال سنة من سريان المعاهدة . وقال المستر هندرسن إن ذلك يشمل كل مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان . فلم نكتف بذلك وطلبنا تخصيص النص على السودان ووضعنا بذلك صيغة مذكرة جديدة قدمناها فلم تقبل أيضا لأن اللجنة لا تريد بحال أن تذكر شيئا جديدا خاصا بالسودان .

عجبنا لذلك كل العجب وفهمنا منه أنهم لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومة، أى أنهم على نية مبيتة بألا تشترك مصر فى إدارته ولا أن ترسل جيشا إليه وأن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام عنها فى هذه الإدارة .

لم نقبل ذلك . ثم جرت لنا عقب الوليمة التى أقمناها بالمفوضية أمس محادثات خاصة تأكدنا منها هذا المعنى وأنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر واسمية بالنسبة للسودان بحجة أن البرلمان والشعب الإنجليزى لا يقبلان الآن تغيرا فى حالة السودان الراهنة على أن الباب مفتوح لإعادة النظر فى هذا الأمر فى المستقبل عند ما تحسن الأحوال وتكتفى مصر الآن بما هو

مذكور فى المادة ١٣ من أن حقها محتفظ به لمفاوضات مقبلة . وعلى أثر هذه المحادثات الخاصة اجتمعنا مع اللجنة فى المفوضية وحاولنا تحويلها عن خطتها ولكن بغير جدوى . وأخبرنا المستر هندرسن بأنه هو واللجنة مصرون على رأيهم وأنه سيجيب غدا صباحا (أى اليوم) على سؤال فى مجلس العموم خاص بنتيجة مفاوضاته معنا وأن إجابته تتوقف على رأينا فى مسألة السودان . ولما كان الوقت متأخرا عرض علينا أن يكون لنا اجتماع فى الساعة العاشرة صباحا قبل جلسة البرلمان لنعطيه هذا الرأى حتى يستطيع أن يرتب إجابته عليه . وكان المستر كامبل حاضرا مع لجنة هندرسن فى اجتماع المفوضية فعرض علينا بعد انفضاضه باعتبار أنه يسعى مسعى شخصيا للتوفيق أننا إذا قبلنا أن نكتفى بإعادة أورطة مصرية إلى السودان بمجرد سريان المعاهدة فإنه يقنع اللجنة بقبول هذا الحل فوافقناه على ذلك. ولكنه أخبرنا قبل اجتماع الصباح بأنه حاضر من قبل اللجنة ليخبرنا أنه لم ينجح فى مسعاه، وأن المستر هندرسن يريد أن يعد إجابته بأحد أمرين فإما أن يعلن فشل المفاوضات إذا لم تقبل و إما أن يعلن أنها لاتزال مستمرة وهو يأمل نجاحها إذا قبلنا أو فهم أننا لاننوى الرفض فأجبناه بأن يبلغ اللجنة أننا سنستشير زملاءنا فى مصر وعلى أثر ذلك حضر إلينا المستر هندرسن وأطلعنا على الرد الذى أعده لمجلس العموم . ثم اتفقنا على أن نجتمع عند ما يأتينا الرد منكم وحددنا لذلك اثنى عشر يوما .

هذه هى حقيقة الحال أردنا أن تمدونا برأيكم فيها مع الاحتفاظ بسريتها والله يوفقنا جميعا لما فيه صيانة حقوق البلاد والسلام »

١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

إمضاء : مصطفى النحاس

٢

النصوص الخاصة بالسودان

(١)

مشروع المـادة الخاصة بالسودان كما جاء فى مشروع المعاهدة المقدّم منا للفريق البريطانى فى ٢ أبريل :

Pending the settlement of the Sudan question by future negotiations, and with due reserve of all rights, the administration of the Sudan shall be exercised in a joint and effective manner, by the High Contracting Parties.

فرفض الفريق البريطانى هذا النص لأنه لم يشر إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فرأينا أن لامانع من الإشارة إلى هاتين الاتفاقيتين بشرط الاحتفاظ صراحة بحق سيادة مصر ، وعلى ذلك قدمنا النص الواردة صورته تحت نمرة (١) مكرر .

النصوص الخاصة بالسودان

(١) "مكرر"

ART. 13.

While reserving liberty to conclude by future negotiations an agreement modifying the 1899 Conventions and settling the Sudan question, and without prejudice to Egypt's right of sovereignty over the Sudan, the High Contracting Parties agree that the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

Accordingly, the administration of the Sudan shall be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner, and the Governor-General shall exercise, on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions.

وبعد تقديم هذا النص قبل الفريق البريطانى أن نضيف إلى المادة الخاصة بالسودان فى مقترحات هندرسن الجملة الآتية :

"Without prejudice to Egypt's rights and material interests"

على أن تأتى بعد عبارة "agree that" وقبلنا نحن هذا التعديل فى المادة بشرط قبول مذكرتنا عن السودان وهى الواردة هنا تحت نمرة (٣) .

(٣)

مذكرتنا الأولى عن السودان

(مقدّمة فى ليلة ١٥ أبريل فى منتصف الليل)

By application of Article 13, it is understood that Egypt's right of sovereignty over the Sudan remains intact, and that administration of the Sudan will be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner.

Accordingly, an Egyptian Deputy-Governor will be appointed, as also Egyptian officials to co-operate with the British officials in the Administration of the Sudan. Egyptian troops will return to the Sudan after the ratification of the Treaty. There must be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

ولما أبلغنا المستر هندرسن أن مجلس الوزراء البريطانى رفض مذكرتنا بإجماع الآراء قدّمنا المذكرة التالية الواردة تحت نمرة (٤) .

(٤)

مذكرتنا الثانية عن السودان

By application of the 1899 Conventions, as provided for under Article 13 of the Treaty, the High Contracting Parties agree that, once the Treaty is ratified, they will begin by restoring the *de facto* position before 1924. The said Conventions necessarily entail that there shall be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

غير أن المستر هندرسن أخبرنا أنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات ، وأما فيما يختص بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فإنه قدم لنا النص التالى وهو وارد تحت نمرة (٥) .

(٥)

نص مذكرة إضافية مقدّمة من الفريق البريطانى

(بخصوص الهجرة والملكية والتجارة فى السودان فى ١٦ أبريل)

There shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian Nationals in matters of commerce and emigration or the possession of property.

وأخيرا قدّمنا إلى المستر هندرسن المذكرة التالية الواردة تحت نمرة (٦) .

(٦)

مذكرتنا الثالثة عن السودان

In view of the present difficulty of obtaining the necessary data for applying and carrying into effect the provisions of the 1899 Conventions, the High Contracting Parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. In the meantime, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Parties as to matters of commerce, emigration and property.

ولكن المستر هنــدرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف إلى مواد المعــاهدة النص الآ تي وهو وارد تحت نمرة (٧) .

(٧)

اقتراح المستر هندرسن فى شكل مادة جديدة

Without prejudice to the provisions of Article 15, the High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of any article of the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

فرفضنا قبول هذا النص إذ لا جديد فيه بل هو تكرار لما جاء فى المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما فى السودان وهو ما طلبنا حفظ الحق فى المناقشة فيه فى غضون السنة التالية للتصديق على المعاهدة ، واقترحنا تذليلا للصعوبات أن ينص فى المذكرة الملحقة على ما يأتى :

If any difficulty arises between the two High Contracting Parties as to the application and carrying into effect af the 1899 Conventions, the two parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. Meanwhile, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Powers as to property, commerce and emigration.

وهذا هو النص الأخير الذى عرضناه ووقفت عنده مناقشاتنا إذ أن المستر هندرسن ولجنته رفضوه رفضا باتا قائلين بصراحة إنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسئولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى سنة١٨٩٩ بإشراكنا معهم فى الإدارة . وأفهمونا صراحة فى أحاديثهم أنهم لا يبغون تغيير الحالة الراهنة فى السودان.

وفى الليلة السابقة على وقف المفاوضات عرض المستر كابل أن ينص على إعادة أورطة مصرية إلى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد بأن يدافع عن هذا الحل لدى المستر هندرسن واللجنة البريطانية ، على أن تبقى المادة بالنص الذى قبل الفريق البريطانى تعديلها إليه ومع إضافة المادة العامة بخصوص التطبيق ، ولكنه فى اليوم التالى أخبرنا هو والمستر هندرسن أن اللجنة لم تقبل عودة الجيش المصرى حسبما اقترح عليها . فلما رأينا ذلك أخطرناهم بوقف المفاوضات حتى نرجع إلى رأى زملائنا الوزراء فى مصر ، وفى الوقت نفسه أخطرناهم بأن بعض الفقرات الواردة فى المذكرة المطبوعة لا تتفق مع آرائنا ولا نوافق عليها ، فأجاب المستر هندرسن بأنها تكون محل المناقشة بين الطرفين إذا ما أعيدت المفاوضات بعد وصول الرد من مصر .

٣

Confidential.

سرى جدا ويجب أن يرد إلينا عند الانتهاء منه .

PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY.

(20935)

PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY

هذه الفقرة لم تعرض علينا من قبل .

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and perpetuate the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future.

Have agreed to conclude a treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries:

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :

for Great Britain and Northern Ireland :

His Majesty the King of Egypt :

who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :

ARTICLE .

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

ARTICLE .

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relation.

ARTICLE .

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE .

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present Treaty.

ARTICLE .

نص الفقرة الأولى كما وضعناه في مشروعنا :

(Should any dispute with a third state produce a situation which envolves a risk of a rupture with that state).

Should a dispute with a third State arise which in the terms of Article 12 of the Covenant of the League of Nations, is likely to lead to a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means, in accordance with the provisions of the Covenant, and of any other international obligations which may be applicable to the case.

ARTICLE .

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE .

The aid of His Majesty The King of Egypt.

Should, notwithstanding the provisions of article... above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of article... below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. His Egyptian Majesty's aid, in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

ARTICLE .

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such

هذه الفقرة كما اتفقنا عليها
هى كما يأتى :

(In a zone north-west of Ismailia extending from the west to Mahsama not reaching the railway and cultivated land...such forces as are agreed upon to ensure... etc.

يلاحظ أن هذا الموقع يشمل المعسكر الإنجليزى الحالى ومدرسة أبو صوير للطيران ويمتد إلى الصحراء شمالا . والمعسكر البريطانى الحالى معد لخمسة آلاف عسكرى كما قالوا لنا ولذلك اتفق أن يبقى فيه جزء من الجيش البريطانى ولا تبنى ثكنات إلا للعدد الباقى .

time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the neighbourhood of Ismailia and in the area to the West of Ismailia as far as Mahsama railway station such forces as His Britannic Majesty considers necessary to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The British forces will have access to the desert areas on either side of the Canal for purposes of training and manœuvre. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

اتفقنا معهم على الصحراء فى الضفة الشرقية فقط أما الصحراء فى الضفة الغربية فلا يسمح لهم إلا بالصحراء التى هى فى شمال المنطقة المحددة لهم بجوار الاسماعيلية

It is understood that, at the end of the period of twenty years specified in article... the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there is any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

To the League of Nations.

ARTICLE .

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

لم نتفق معهم على وضع هذه الجملة .

ARTICLE .

مادة متفق عليها ما عدا الفقرة الأولى الموضوع تحتها خط .

In view of the friendship between the High Contracting Parties and of the alliance contemplated in the present proposals, His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

متفق عليها منا بشرط قبول
مذكرتنا عن السودان وسياق
الكلام من هذه المذكرة
فى صدد السودان

ARTICLE .

While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests the status of the Sudan shall be that resulting from the said conventions. Accordingly, the Governor-General shall continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said conventions.

ARTICLE .

Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August 1928.

ARTICLE .

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present Treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

ARTICLE .

At any time after the expiration of a period of twenty years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement the difference will be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

عبارتنا :
(Submitted to the League)

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

ARTICLE .

† *Without prejudice to the provisions of article*

متفق عليها مع ملاحظة أن
الكلمات المكتوبة بالحبر أضيفت
أخيرا بناء على طلبنا .

† The High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of † the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

† *any article of*

ARTICLE .

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force as soon as possible.

On the date of the exchange of ratifications

In faith whereof, & C.

انظر ما جاء في خطابنا تحت عنوان (مشروع المذكرة المصرية) .

DRAFT EGYPTIAN NOTE

SIR,

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connexion with the Treaty which we have signed to-day.

In regard to matters of a military character we are agreed as follows :—

1.—British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

2.—The Egyptian Government, desiring to perfect the training of the Egyptian Army and intending, as a natural consequence of the alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission which the Egyptian Government desire and will also undertake to receive, and provide training in the United Kingdom for, any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian Government may desire to send for the purpose of being trained. In the circumstances created by this Treaty the Egyptian Government will naturally not desire to send any personnel of their armed forces to be trained abroad elsewhere than in the United Kingdom.

3.—In the interests of the alliance and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament and equipment of the Egyptian forces shall not differ in type from those of the British forces. His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament and equipment from the United Kingdom whenever the Egyptian Government so desire.

4.—With reference to Article 9 of the Treaty, it is understood that, if, after a survey of the ground in the neighbourhood of Ismailia, the two Governments are not agreed that there is a sufficient area of hard desert, west of the Canal and in the immediate vicinity of Ismailia or westwards between Ismailia and Mahsama railway station, to provide adequate accommodation and training grounds for 8,000 men of the land forces, the Egyptian Government will provide at some place to be agreed upon situated south of Ismailia and west of the Canal a further area of land adequate and suitable for the accommodation and training of 2,500 men of the land forces.

5.—The Egyptian Government will accord, and provide where necessary, all reasonable means of communication and access to and from the localities where the British troops are situated and will also accord facilities at Port-Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies.

6.—The Egyptian Government will provide for the British Troops 8,000 of the land forces and 3,000 of the Air Force, less the number for which accommodation already exists in these localities, free of cost to the Government of the United Kingdom, in the localities agreed upon in accordance with Article 9 of the Treaty and Paragraph 4 above, the lands and permanent accommodation, including an emergency water supply, suitable according to modern generally recognised standards and satisfactory to His Majesty's Government. In addition to providing the accommodation above mentioned the Egyptian Government will take steps, having regard to the character of the localities where British Troops will be stationed, to furnish reasonable amenities by planting tree gardens, etc., for the troops. They will also provide a convalescent camp on the Mediterranean coast.

When such accommodation is fully completed the British forces then present in other parts of Egypt will withdraw therefrom and will hand over to the Egyptian Government all land and buildings so vacated, other than those in private ownership.

يقصد بها الأملاك الخصوصية لغير الجيش البريطانى .

7.—Subject to any modifications which the two Governments may agree to introduce in the future the immunities and privileges in jurisdictional and fiscal matters, including freedom from taxation, at present enjoyed by the British forces in Egypt will continue to be extended to all the armed forces of His Britannic Majesty in that country. The Egyptian Government will take the necessary steps to

ensure that the altered conditions after the transfer of the British troops to the localities mentioned above will not render their position as regards immunities and privileges in any way less favourable than that which they at present enjoy in Egypt.

8.—Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within twenty kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

9.—The Egyptian Government will give all necessary facilities to British aircraft, personnel and stores on passage to and from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with Article 9 of the Treaty and for the purpose of such passage will secure the maintenance and availability at all times of such aerodromes and landing grounds in Egyptian territory as are required. Visits by representatives of the British Air Force for the purpose of ascertaining the condition of such aerodromes and laying the necessary fuel dumps shall be permitted. His Majesty's Government will give reciprocal facilities in their aerodromes in the Canal zone to Egyptian military aircraft, personnel and stores on passage to and from Egyptian aerodromes.

تحتاج الى توضيح .

In regard to other matters :—

10.—The Egyptian Government intend to abolish the European Bureau of the Public Security Department, but will retain for five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

With a view to facilitating the gradual substitution of Egyptian officials for the said European element and thereby securing the harmonious working of the police organisation, the Egyptian Government propose to dispense annually with the services of one-fifth of the number of European police officials. The Egyptian Government intend, however, to employ for the whole period British Police commandants at the head of such European element.

11.—The Egyptian Government are anxious to have expert assistance for the extensive programme of internal reforms which they contemplate. They intend to maintain for the remaining period of their existing contracts the Financial Adviser to the Egyptian Government and Judicial Adviser to the Ministry of Justice. The occupants of these posts hold their appointments as Egyptian officials from the Egyptian Government.

12.—The Egyptian Government, in view of the Treaty of friendship and alliance signed to-day, will naturally, when engaging the services of foreign experts, as a rule give preference to British subjects possessing the necessary qualifications.

13.—The two Governments agree that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt shall now be examined with a view to settlement on fair and equitable lines and that for this purpose a representative of the Treasury of the United Kingdom and of the Egyptian Ministry of Finance should discuss the question as soon as the Treaty comes into force.

14.—The two Governments are agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of commerce and immigration or the possession of property. It has further been agreed that, if the Treaty is worked in the same friendly spirit in which it has been negotiated, His Majesty's Government in the United Kingdom will be prepared to examine sympathetically a proposal for the return to the Sudan of an Egyptian battalion simultaneously with the withdrawal of the British forces from Cairo.

15.—As regards the method by which international conventions are to be made applicable to the Sudan, the two Governments are agreed as follows:

The conventions which it will be desired to apply to the Sudan will naturally be conventions of a technical or humanitarian character.

In cases where such a convention is signed on behalf of both Egypt and the United Kingdom, and it is desired that the convention should be applied to the Sudan, the British and Egyptian delegates will at a convenient moment make a joint declaration, to be duly placed on record, to the effect that their signatures on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively are intended, taken together

to cover the Sudan, and (in cases where the convention requires ratification) that, when the ratifications of both the King of Egypt and His Britannic Majesty have been deposited, the convention will become applicable to the Sudan in accordance with its terms. If no such declaration is made the convention will not become applicable to the Sudan, unless by the method of accession, to which reference is made later.

In cases where such a declaration has been made, no special mention would be made of the Sudan in the instruments of ratification.

In some cases, where the convention provides for subsequent accession, and it may be convenient that the convention should be applied to the Sudan by this method, accession would be effected by a joint instrument signed on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively by two persons duly appointed for the purpose. The method of depositing the instrument of accession would be the subject of agreement in each case between the two Governments. In such cases no question of ratification arises.

At international conferences where such conventions are negotiated the Egyptian and British delegates would naturally keep in touch with a view to any action which they may agree to be desirable in the interests of the Sudan.

16.—With regard to Article 12 of the Treaty the Egyptian Government, anxious to mark the satisfaction which the appointment of a British representative as the first Ambassador in Egypt affords them, intend that his precedence in relation to the representatives of other Powers shall extend to his successors.

17.—With regard to Article ... of the Treaty the two Governments agree that immediately the Treaty comes into force they will determine in consultation the lines on which, in their opinion, the reform of the capitulatory régime should proceed and on which His Majesty's Government in the United Kingdom should support the Egyptian Government in their efforts to conclude appropriate arrangements with the capitulatory Powers.

SIR,

In reply to your note of to-day's date, I have the honour to confirm the record contained in your note of the understandings which have been reached between us with regard to matters arising out of or in connection with the Treaty which has been signed to-day.

٤

مشروع المذكرة الرسمية

يلاحظ أن المذكرة الواردة بالنص الإنجليزى تحت هذا العنوان هى من عمل وزارة الخارجية البريطانية التى وضعتها باعتبارها تمثل ما اتفق عليه الطرفان وقد سلمت إلينا هذه المذكرة اليوم ملحقة بمشروع المعاهدة والواقع أن المذكرة تشمل بعض مسائل حصل الاتفاق عليها ومسائل أخرى لم يتفق عليها مطلقا كما تشمل بعض مسائل اتفق عليها فى المبدأ ولم تتفق على نصها. وإليكم التفصيل بالنسبة لكل فقرة من فقرات هذه المذكرة :

(١) هذه الفقرة متفق عليها .

(٢) هذه الفقرة اتفق على الجزء الأول منها .

وأما الجزء الخاص بعدم إرسال بعثات مصرية إلا إلى إنجلترا فلم تتفق عليه وأما البعثة العسكرية البريطانية فقد نصصنا فى مذكرتنا التى قدمناها إلى وزارة الخارجية على حق مصر فى الاستغناء عنها بمحض إرادتها ولكن هذا النص لم يشر إليه فى المذكرة المطبوعة التى أرفقت بمشروع المعاهدة والتى نحن بصددها .

(٣) اتفق على هذا النص ولكننا حذفنا فى مذكرتنا المقدمة منا كلمة "Equipment" وكذلك أضفنا عبارة "as much as possible" بعد عبارة "shall not differ" .

(٤) اتفق عليها غير أننا لم نحدد جهة فى جنوب الاسماعيلية كما جاء فى هذه المذكرة المطبوعة . بل حفظنا لمصر الحق فى أن تبحث لهم عن جهة أخرى فى منطقة القنال إذا ما تبين أن المنطقة المحددة بالمعاهدة غير صالحة بأكملها بسبب نعومة الرمال فيها .

(٥) متفق عليها .

(٦) لم يتفق على هذه الفقرة بنصها الحالى بل اتفقنا فقط على أن مصر تبنى من الثكنات مايقابل ما يسلم إليها من الثكنات التى يملكها الجيش البريطانى والمفهوم أن الثكنات البريطانية فى معسكر الإسماعيلية الحالى تكفى ٥٥٠٠ عسكرى وأن مصر تبنى ثكنات فقط لإقامة العدد الباقى من الجيش البريطانى أى ٢٥٠٠ عسكرى . وأما المطارات فقد اتفق على نقل مطارات حلوان ومصر الجديدة إلى أبى صوير الحالية وأن عدد رجال الطيران لايزيد على ثلاثة آلاف رجل ومن هؤلاء حوالى ٥٠٠ من الطيارين والباقون من العمال والميكانيكيين .

(٧) متفق عليها فى مبدئها لا فى تفصيلها .

(٨) متفق عليها .

(٩) هذه الفقرة لم تحصل فيها مناقشة بعد .

(١٠) متفق عليها .

(١١) متفق على الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى عند انتهاء عقديهما . أما النص الوارد فى المذكرة لتعليل بقائهما إلى آخر مدتهما فغير متفق عليه .

(١٢) هذا النص غير مقبول منا وسبق أن رفضناه .

(١٣) متفق عليه .

(١٤) أما الجزء الخاص بحقوق الهجرة والملكية والتجارة فى السودان فمتفق عليه بشرط أن يضاف إليـه نص صريح يلغى كل قيد على مهاجرة المصريين وحق الملكية والتجارة . وأما الجزء الخاص بالجيش المصرى فغير مقبول منا إذ أننـا طلبنا عودة الجيش المصرى على أثر المصادقة على المعاهدة (كما سيأتى الكلام عنه فى مذكرة خاصة بالسودان) .

(١٥) متفق عليها فى مبدئها .

(١٦) اتفق فيما بيننا على أن السفير البريطانى لا يكون له حق " أسبقية " بل أقدمية باعتبار أن بريطانيا هى أول دولة عينت سفيرا فى مصر وأن حق الأقدمية يمتد لكل سفير بريطانى . أما النص الوارد فى المذكرة فلم يعرض علينا من قبل .

(١٧) لم يتفق على هذه الفقرة بل اتفق مبدئيا على أن تبقى المذكرة الأصلية الواردة فى مقترحات المستر هندرسن عن موضوع الامتيازات وذلك مع بعض تعديل فى فقراتها وفهمنا اليوم أن لا مانع لدى وزارة الخارجية البريطانية من التفاهم على ذلك .

لندن فى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

الجلسة السادسة عشرة

(يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة والنصف صباحا)

في انتظار عودة
الرسول من مصر

مستر هندرسن — لقد قرأنا بعض الأخبار فى الصحف ولكننا لا ندرى مبلغها من الصحة فهل تتفضلون دولتكم بإعطائنا أخبار الموقف ؟

النحاس باشا — إن الموقف كما تركناه فى جلستنا الأخيرة وهو أننا أرسلنا رسولا إلى مصر لاستطلاع رأى إخواننا وهو إلى الآن لم يعد. وعندما قرأنا فى الجرائد الإنجليزية أنه قام إلى لندن بالطيارة التى غادرها بها ولم يكن لدينا علم بذلك من مصر ذهبنا لننتظره . ولما لم يصل الرسول أخبرناكم حتى تعرفوا أن الموقف ما زال عند ما كان وأننا ما زلنا فى انتظار عودة الرسول فرأيتم أن نجتمع على كل حال .

مستر هندرسن — هل من الضرورى انتظار عودة الرسول لاستئناف المباحثات و إلى أى تاريخ ترون تأجيل المؤتمر ؟

النحاس باشا — الأفضل أن يكون التأجيل لأسبوع حتى يكون الرسول قد وصل ونكون قد أتممنا بحث ما يحمله . ويمكننا أن نعود إلى الاجتماع فى مثل هذا اليوم من الأسبوع المقبل إلا أن يكون عندكم مانع من ذلك .

مستر هندرسن — هل يوافقكم يوم الاثنين المقبل ؟

النحاس باشا — لا مانع .

مستر هندرسن — إنى مضطر للسفر إلى جنيف يوم الخميس أو يوم الجمعة .

النحاس باشا — إذن فيوم الاثنين يكون مناسبا .

مستر هندرسن — و إذا وصل الرسول قبل ذلك أو أمكنكم الحصول على معلومات، فهل نقدم ميعاد الاجتماع ؟

النحاس باشا — طبعا .

مستر هندرسن — إذن نجتمع يوم الاثنين الساعة العاشرة والنصف صباحا ما لم نتفق على خلاف ذلك .

وانتهت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين ص

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

الجلسة السابعة عشرة

(يوم الاثنين ٥ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء)

مواصلة المناقشة فى مسألة السودان – عرض نصين جديدين من الوفد المصرى

مستر هندرسن – يسرنا أن نسمع ما تريدون أن تقولوه، فقد فهمنا أنه قد وصلتكم المعلومات اللازمة من حكومتكم .

النحاس باشا – نعم وصلت هذه المعلومات بتفصيل رأى زملائنا وقد بذلنا مجهودا كبيرا لإنقاذ المفاوضات من الفشل ولذلك وضعنا نصين لمادة السودان نقدمهما إليكم لاختيار أحدهما حسبما ترون وفى الوقت نفسه نقدم المذكرة المصرية المشتملة على بيان النقط التى كنا قد حفظنا لأنفسنا حق التكلم فيها كما أننا رتبنا مواد المعاهدة حسب ما نراه ، وكل هذا توفيرا للوقت .

وإنى أتشرف بأن أقدم إليكم جميع ما حضرناه .

هنا قدم دولة الرئيس النصوص التى أشار إليها [١] .

المستر هندرسن – وهو كذلك، ولكن يحسن أن تعطونا فرصة للبحث وإذا أمكننا أن نختلى الآن قليلا ربما استطعنا أن نعطيكم رأينا بعد ذلك .

وهنا انسحب الفريق المصرى إلى غرفة أخرى وبعد نصف ساعة أرسل اليه الفريق البريطانى راجيا عودته فاستؤنف الاجتماع .

مستر هندرسن – لقد راجعنا بعناية ما قدمتموه إلينا الآن وإنى أخبركم أن النصين اللذين تقترحون أن يحل واحد منهما محل المادة الخاصة بالسودان غير مقبولين من الجنة أصلا [٢] كما أن التعديلات التى أدخلتموها على المواد الأخرى كثيرة إلى درجة مدهشة ومن الصعب أن نفهم غرضكم منها مع أننا سبق أن تناقشنا مناقشات طويلة فى مواد المقترحات التى أعلناها فى الصيف الماضى وصرحنا عند إعلانها أنها أقصى ما يمكن أن نذهب إليه . أما المذكرة التى قدمتموها الآن فلم يكن أمامنا الوقت الكافى لدراستها .

---

(١) وهذه النصوص تشتمل على مشروع المعاهدة ومشروع المذكرة المصرية وهما ملحقان بهذا المحضر .

(٢) وهذه صيغة النصين المشار إليهما .

المادة الحادية عشرة

(مادة السودان)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى بحرسنة من التصديق على هذه المعاهدة .

(نص آخر للمادة الحادية عشرة)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة وفى انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤

ARTICLE 11.

(Sudan Article)

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations to be conducted between them in the course of a period of one year from the ratification of the present treaty.

ALTERNATIVE TO ARTICLE 11.

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations. Meanwhile the de facto position obtaining in the Sudan before 1924 shall be restored.

لقد ذهبنا فى التساهل إلى حد مخالفة تعليمات الحكومة فاقترحنا مادة جديدة تفتح باب المحادثات فى غضون سنة من تنفيذ المعاهدة ولكنكم لم تقبلوها بل حذفتموها من مشروعكم .

ومن قبل ذلك وافقنا على تعديلات كثيرة وتنازلنا تنازلا كبيرا رغم تصريحاتنا المتعددة بأن مقترحات الصيف الماضى هى كلمتنا الأخيرة . ولكننا إذ نقارن الآن بين هذه التعديلات وبين نصوص المشروع الذى قدمتموه إلينا اليوم يخيل إلينا أننا سنبدأ مفاوضاتنا من جديد . إنى أقول لكم بكل صراحة إن قبول أى صيغة من الصيغتين اللتين قدمتموهما لتحل إحداهما محل المادة ١٣ خارج عن توكيلنا فلا يمكنا أن نقترحه على البرلمان الإنجليزى .

النحاس باشا — إنى أستغرب كثيرا أن يقال إن الصيغتين الجديدتين اللتين قدمناهما فى مسألة السودان غير مقبولتين وكنا نحسب أننا بتقديمهما ننقذ الموقف الذى تعقد لتعذر الاتفاق على تنفيذ المادة الخاصة بالسودان . وقد رأينا من أجل هذه الصعوبة إرجاء البت فى مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة .

ولقد تساهلنا من جانبنا تساهلا كبيرا فى سبيل الوصول إلى حل كامل للمسألة المصرية بما فيها مسألة السودان . ومع ذلك كله فإننا عند ما رأينا اليوم تعذر الاتفاق على المسألة السودانية قبلنا تأجيلها إلى مفاوضات مقبلة مع بقائنا عند التسهيلات التى قبلناها فى المسائل الأخرى فلا أفهم كيف يكون هذا الحل غير مقبول من جهتكم خصوصا وأن بقاء الأمر معلقا مدة من الزمن فى مسألة السودان هو فى مصلحتكم أنتم .

أما عن باقى المواد الواردة فى مشروعنا فأستغرب أن يقال إنها تختلف كثيرا عما اتفقنا عليه مع أننا حرصنا كل الحرص على ألا نخرج فيها عما تم عليه الاتفاق بيننا .

وفيما يختص بالمذكرة فلا داعى الآن للكلام عنها ما دمتم لم تجدوا الوقت الكافى لدراستها ومع ذلك فقد توخينا أن نذكر فيها كل ما حصل عليه الاتفاق . كما توخينا فى المسائل الأخرى التى لم يتناولها البحث أن تجئ على قدر الإمكان متفقة مع آراء الطرفين ولا يمكن أن يقال إن المذكرة التى سلمت إلينا قبل العطلة بعنوان " مشروع المذكرة المصرية " تمثل ما اتفقنا عليه فإن المستر هندرسن يذكر ولا شك أنى قلت له فى ذلك الحين إن لنا عليها ملاحظات كثيرة هامة وكنت أحب أن أذكر هذه الملاحظات فى آخر جلسة عقدناها قبل العطلة . فقال المستر هندرسن إن أعضاء اللجنة قد سافروا وإن حقنا فى إبداء ملاحظاتنا محفوظ عند العودة إلى الاجتماع . هذا هو الموقف . وأكرر أننا بذلنا كل ما فى استطاعتنا للوصول إلى تسوية مرضية للطرفين فإذا كان ذلك لم يقدر قدره فليس الذنب ذنبنا وإنى لا زلت أؤمل أن تعيد اللجنة النظر فى الموضوع كله لكى نصل إلى التفاهم المنشود .

مستر هندرسن — إنكم قد أضفتم مادة جديدة لم يسبق طرحها وهى المادة ١٥ من المشروع الذى قدمتموه اليوم وهذه المادة تنص على أن المعاهدة الحالية تلغى كل اتفاق قائم أو عمل يكون استمراره متعارضا مع أحكامها .

النحاس باشا — هذا أمر سبق لنا أن تكلمنا فيه مع المستر هندرسن بحضور المستر بكت فى الغرفة الأخرى عندما كنا نبحث فى مقدمة المعاهدة وقد أخذ المستر بكت مذكرة بذلك . على أن المعاهدة إنما وضعت لتحل محل كل شيء غيرها وتلغى كل ما عداها .

مستر هندرسن — لاأظن أن المستر بكت أعطى وعدا بقبول هذه المادة ولو فى المقدمة .

النحاس باشا — المفهوم أن هذه المعاهدة تحدد علاقات البلدين وتلغى كل ما سبقها من اتفاقات أو تصريحات ومن ذلك تصريح ٢٨ فبراير .

مستر هندرسن — لنرجع الآن إلى مسألة السودان فإنكم لم تبقوا فى مادتكم الجديدة ، وهى المادة ١١ التى تقترحونها لتحل محل المادة ١٣ من مقترحاتنا ، إلا العبارة التى أضفناها لإرضائكم وهى عبارة " من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها " .

النحاس باشا — لقد غيرنا المادة كلها لأنها لم تصبح مادة اتفاق راهن بل مادة تأجيل لمفاوضات مقبلة .

مستر هندرسن — أكرر أننا مستعدون لمواصلة المفاوضة لحل المسألة المصرية مع ملاحظة أننا لا نستطيع قبول نصكم عن السودان . وقد أضفنا لكم عبارات تحفظ حقوقكم فيه وأفهمناكم أننا لا نذهب إلى أبعد من ذلك . فإذا قبلتم هـذا يمكن مواصلة المفاوضات من جديد فى المسائل الأخرى . .

النحاس باشا — إنى لازلت أستغرب ما سمعته منكم من أن قبول النص الذى وضعناه لتأجيل مسألة السودان خروج عن توكيل لجنتكم ، لأن الجنة لا يمكن أن تكون مطالبة بحل جميع المسائل المعهود حلها إليها فلا يعتبر تأجيل مسألة من هـذه المسائل خروجا منها عن توكيلها . لقد عرضنا التأجيل لإنقاذ الموقف وكل ما هنالك أننا نؤخر الاتفاق فى مسألة من المسائل إلى مفاوضات مقبلة.

مستر هندرسن — لقد بينت مرارا وتكرارا أن الذى يحملنا على رفض تعديلاتكم هو أننا حينما وضعنا المقترحات فى الصيف الماضى صرحنا بأنها أبعد ما نذهب إليه ، ومع ذلك قبلنا تسهيلات كثيرة حتى وصلنا إلى الحـد الذى لا يمكن أن نتعـداه . وفى مسألة السودان بالذات بذلنا جهدنا لإرضائكم بإضافة عبارة " من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها " وهى العبارة التى وافقتم بعـدها على المادة ١٣ من مشروعنا ، ولكنى أراكم اليوم ترفضونها مع أنى بينت لكم أنه يجب أن تتركوا للصداقة وللتجارب المقبلة تحسين مركزكم فى السودان .

النحاس باشا — لقد قبلنا نص المادة ١٣ بعد إضافة العبارة المشار إليها بشرط أن ينص فى المذكرة على الاشتراك الفعلى فى إدارة السودان وهو ما فهمنا أنه مرمى النص الخاص بالسـودان فى المقترحات التى نشرت فى الصيف الماضى ، فلما رأينا الاتفاق على هذا الشرط متعذرا للصعوبات التى أثارها الفريق البريطانى اقترحنا تأجيل المسألة بحذافيرها إنقاذا للموقف .

مستر هندرسن — ولكن المسألة ليست بهذه البساطة . ففى المقترحات مادة تفاوضنا فيها والآن نجد أن الكلمات الوحيدة التى تريدون إبقاءها هى التى وضعناها لمصلحتكم . تقولون إنكم فهمتم ذلك من مقترحاتى ولكن لايمكن أن يقال إنكم فهمتم ذلك منى لأنى لم أقل شيئا يحملكم على هذا الفهم . ولقد حاولت أن أعرف موقفكم ولو بصفة خاصة قبل سفركم من مصر ولكنكم وجدتم لحكمة رأيتموها أن تبقوا الأمر حتى تحضروا إلى هنا . وكان يجب أن تخبرونا برأيكم أو تستفسروا عن رأينا .

النحاس باشا — لم نكن فى حاجة إلى أن نستعلم قبل حضورنا عن رأيكم فى مسألة السودان لأنه وارد فى الكتاب الأخضر الذى نشر فى مصر وقد قلتم فى إجابة لكم فى البرلمان إن هذا الكتاب يعبر فى جوهره عن حقيقة مااتفق عليه وكنت أظن أننا سنقابل بالشكر على تساهلنا بقبول تأجيل بحث مسألة السودان .

مستر هندرسن — هل يمكنكم أن تذكروا لنا من الذى قال إن الكتاب الأخضر موافق فى جوهره للحقيقة . وهل لكم أن تذكروا لنا بالنص ما قيل فى البرلمان .

النحاس باشا — هذا ما فهمناه مما نشر فى الجرائد المصرية .

مستر هندرسن — إن مقترحاتكم جميعها متفقة فى جوهرها وهى لا تكاد تختلف إلا فى الألفاظ ولقد ذهبتم إلى حد حذف مادة عرضت على البرلمان ولم تبقوا منها إلا العبارة التى أضيفت لإرضائكم وإنى أشعر أننا لا نقترب من بعضنا بل نزداد بعدا يوما بعد يوم والأمور تسير من سيء الى أسوأ .

النحاس باشا — العبارة التى أضيفت طبيعية وما دامت العبارة مؤجلة إلى مفاوضات مقبلة فكل شيء محفوظ بطبيعة الحال بغير مساس بالحقوق والمصالح ولا يصح أن يؤدى ذلك إلى سوء تفاهم فإن الحقوق محفوظة والمصالح محفوظة .

مستر هندرسن — قلنا فى مادتنا إن الحاكم العام سيستمر كما كان فى الماضى وأنتم تريدون حذف ذلك فتتركون الإدارة معلقة .

النحاس باشا — نحن لا نسوى الآن مسألة السودان بل نطلب تأجيلها . ولم نتكلم عن الإدارة وكل المسألة تأجيل لمفاوضات مقبلة ، فما هو المأخذ على ذلك ؟

مستر هندرسن — أنتم تعلمون كما نعلم أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد فقد حذفتم مادتنا وأنتم تدركون معنى ذلك فالأولى أن نصارح بعضنا ونقف عند هذا الحد . نحن مستعدون للمفاوضة فى المسألة المصرية إلى النهاية .

ونصيحتى إليكم أن تحتلوا للنظر فى الانتهاء من المسألة المصرية و إبقاء المسألة السودانية .

النحاس باشا — هذه النصيحة هى التى عرضتها أنا بمقتضى النص الذى قدمناه .

مستر هندرسن — هذا تأجيل بطريقتكم لا بالطريقة التى وافقت عليها أغلبية البرلمان الإنجليزى .

النحاس باشا — هل تريدون حل المسألة أو تأجيلها .

مستر هندرسون — ما الحكمة من حذف المادة ١٣ بعدأن أضفنا إليها الفقرة التى لمصاحتكم ؟ إنكم كنتم قبلتم هذه المادة ثم عدتم الآن تقترحون حذفها .

النحاس باشا — إن المادة التى قبلناها لم نقبلها إلا بشروط نصصنا عليها فى المذكرة التى قدمناها وأهم هذه الشروط الاشتراك الفعلى فى الإدارة الذى رفضتموه بعدئذ .

مستر هندرسن — هل تريدون، توصلا إلى الاتفاق ، أن تعودوا إلى المركز الذى كنا فيه قبل استشارة زملائكم فتقبلون المادة ١٣ ؟

النحاس باشا — نقبل ذلك ولكن بالشروط الواردة فى المذكرة .

مستر هندرسن — قلنا إن المذكرة غير مقبولة ولكن دعونى أقرأ المذكرة التى قدمتموها (وقرأ المذكرة المشار إليها) .

لقد أضفنا مادة جديدة تجعل لكم الحق فى رفع المسألة إلى العصبة بشأن تطبيق أية مادة والآن تعودون من جديد لمسألة قلنا لكم فيما مضى إنها غير مقبولة .

النحاس باشا — نحن لم نعد إلى الماضى لأن ما قبلناه من قبل هو الاشتراك الفعلى فى الإدارة ولذلك عند ما قدمنا نص المادة قدمنا معها المذكرة التى تؤدى إلى ذلك وعند ما قدمنا مذكرة أخرى قلنا " أن يبدأ فى التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ " . أما الآن فالمسألة غير ذلك بل جئنا بشىء جديد فى الصيغتين المقدمتين منا اليوم . فالصيغة الأولى هى أنه " إلى أن تحصل مفاوضات تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ " و بعبارة أخرى فقد كان اقتراحنا قبل استشارة زملائنا يحتم الاشتراك الفعلى فى الإدارة على أن يبدأ فى تنفيذه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ أما الاقتراح الحالى فنكتفى فيه بمجرد عودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى تحصل مفاوضات جديدة فى مسألة السودان . فالفارق كبير كما ترون — هذا فيما يختص بإحدى الصيغتين التى قدمناهما اليوم . أما الصيغة الأخرى فقد عرضنا فيها حلا آخر بطريق الخيار وهو أن تؤجل مسألة السودان بأكلها إلى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل فى مدة معينة . فلا شك أن هذين الحلين جديدان وأرجو أن تقدر اللجنة هذا التساهل الجدى من طرفنا منعا لفشل المفاوضات .

مستر هندرسن — تقولون إنكم تريدون التأجيل ونصنا لا يمنع الاتفاق فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

النحاس باشا — لقد قدمنا رأيين جديدين فيهما تساهل كبير ، فنرجو أن تقدروا ماضحيناه .

مستر هندرسن — لا أريد أن أخدعكم فإنه لن تكون معاهدة إذا أصررتم على حذف المادة ١٣ بعد أن عدلناها .

النحاس باشا — إذا قبلنا بقاء هذا النص فهل تقبلون الدخول فى مناقشة معنا بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

مستر هندرسن — يمكن ترك الباب مفتوحا إذ يلزم أن نأخذ رأى الحاكم العام .

النحاس باشا — نحن على كل حال نعطيكم ردنا غدا .

واتفق على أن يكون الاجتماع التالى غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا .

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق رقم ١

مشروع قدمه الوفد المصرى عند استئناف المفاوضات فى ٥ مايو سنة ١٩٣٠

PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future,

Have agreed to conclude a treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries :—

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :—

for Great Britain and Northern Ireland :—

His Majesty the King of Egypt :—

who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :—

ARTICLE 1.

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى و إيرلندا والأملاك البريطانيـة وراء البحار و إمبراطور الهند ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

رغبة منهما فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعـاون على القيـام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سـلام العالم .

واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل .

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتيين :

حضرة صاحب الجـلالة ملك بريطانيـا العظمى و إيرلنـدا والأملاك البريطانية وراء البحار و إمبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

اللذين بعـد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام التى وجدت صالحة ومستوفاة الشكل قد اتفقا على ما يأتى :

المـادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

ARTICLE 2.

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE 3.

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE 4.

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

Meanwhile, His Britannic Majesty undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights with a view to helping Egypt to obtain the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

ARTICLE 5.

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

ARTICLE 6.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present treaty.

المادة الثانية

بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول فى عضوية عصبة الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

المادة الثالثة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

المادة الرابعة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . ومن الآن إلى أن يتم إلغاء هذا النظام يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات بقصد مساعدة مصر فى الحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

المادة الخامسة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة السادسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

ARTICLE 7.

Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

المـادة السابعة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعـاقدين ودولة أخرى إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهـدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

ARTICLE 8.

Should, notwithstanding the provisions of Article 7 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of Article 12 below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. The aid of His Majesty the King of Egypt in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

المـادة الثامنة

إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المـادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر — مع مراعاة أحكام المـادة الثانيـة عشرة الآتى ذكرها على الدوام — يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بمـا فى ذلك استخدام موانئـه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعيـة اللازمة لجعل هـذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

ARTICLE 9.

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian Army is in a position to ensure by its own resources the

المـادة التاسعة

بمـا أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده

liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the specified zone near Ismailia, such forces as do not exceed the number agreed upon, to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal: for the same purpose the Royal Air force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

It is understood that, at the end of the Period of twenty years specified in article 14 the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there has been any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement to the League of Nations.

ARTICLE 10

His Britannic Majesty will be represented at the court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

ARTICLE 11

(Sudan Article)

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the Hight Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations to be conducted between them in the course of a period of one year from the ratification of the present treaty.

ALTERNATIVE TO ART. 11

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations. Meanwhile, the de facto position obtaining in the Sudan before 1924 shall be restored.

حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة . يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى المنطقة المحددة بجوار الاسماعيلية من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليه وذلك لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن القوات المصرية أصبحت فى حالة تستطيع معها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

المادة العاشرة

يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الحادية عشرة

(مادة السودان)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة .

(نص آخر للمادة الحادية عشرة)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة وفى انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤

ARTICLE 12

Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations, or the Treaty for the Renunciation of war signed at Paris on the 27th August, 1928.

المادة الثانية عشرة

لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن ينبنى عليها بحال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

ARTICLE 13

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

المادة الثالثة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

ARTICLE 14

At any time after the expiration of a period of twenty years, from the coming into force of the Treaty, the High Contracting parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement, the difference will be submitted to theLeague of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

المادة الرابعة عشرة

فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

المادة الخامسة عشرة

جميع الاتفاقات أو التصريحات التي تتنافى مع أحكام هـذه المعاهدة وكذلك كل عمل من هذا القبيل صدر من جانب واحد أو من الجانبين تعتبر ملغاة وباطلة المفعول .

ARTICLE 15.

Any agreement or declaration, or other bilateral or unilateral acts, which are in opposition to the provisions of the present Treaty are null and devoid of effect.

المادة السادسة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتسجل في عصبة الأمم بالطرق المرعية .

وإقرارا بما تقدم ... الخ .

ARTICLE 16.

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force on the date of the exchange of ratifications and shall be duly registered with the League of Nations.

In faith whereof, and c...,

ملحق رقم ٢

نص المذكرة المصرية قدمه الفريق المصرى فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٠

EGYPTIAN NOTE

Sir,

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connexion with the Treaty which we have signed to-day.

In regard to matters of a military character we are agreed as follows :—

(1) British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

(2) The Egyptian Government desiring to perfect the training of the Egyptian Army and intending, in the interests of the military alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission for such time as they may deem necessary. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission in the conditions desired by the Egyptian Government, and will also undertake to receive and provide proper training in the United Kingdom for any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian Government may desire to send for the purpose of being trained.

سيدى

أود أن أسجل الاتفاق الذى وصلنا إليه فى كثير من النقط الهامة التى تنشأ عن المعاهدة التى وقعناها اليوم أو ترتبط بها .

ففيما يختص بالمسائل العسكرية قد اتفقنا على ما يأتى :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(٢) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى وتنوى لمصلحة المحالفة العسكرية التى تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فإنها قد اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تقدم هذه البعثة العسكرية وفقا للشروط التى تطلبها الحكومة المصرية . كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفادهم من موظفى جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم .

(3) Likewise, in the interests of the alliance, and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament of the Egyptian forces shall in general be similar to the type of armament used by British forces.

His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament from Great Britain whenever the Egyptian Government so desire.

(4) With reference to Article 9 of the Treaty, it is agreed that the British land forces shall not exceed 8,000 men, while the Air Forces shall not exceed 3,000 men, of whom 1/7th are pilots and the rest are mechanics and workmen.

These forces shall be stationed in a zone extending from the present Moaskar in the north-west of Ismailia to such area in the north and the west of the said Moaskar as will provide adequate accommodation and training grounds for the forces in question provided the whole zone shall not extend westwards beyond Mahsama Railway Station, and shall not be within reach of cultivated grounds.

(5) As the present British Moaskar provides accommodation and training ground for 5,500 troops and for airmen, the Egyptian Government will, in return for such lands and buildings belonging to the British Army as will be handed over, when vacated, to the Egyptian Government, provide to the British Government the necessary accommodations for the remaining number of troops. Such accommodation shall be provided on the same lines as the existing accommodation at the British Moaskar aforesaid.

(٣) كما أنه لمصلحة المحالفة وتلقاء احتمال ضرورة التعاون الفعلى بين القوات البريطانية والمصرية يجب أن تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

(٤) فيما يختص بالمادة التاسعة من المعاهدة من المتفق عليه أن القوات البريطانية البرية لا يتجاوز عددها ٨,٠٠٠ رجل وأن القوات الجوية لا يتجاوز عددها ٣,٠٠٠ رجل يكون سبعهم من الطيارين والباقون من الميكانيكيين والعمال . وتعسكر هذه القوات فى منطقة تمتد من المعسكر الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للإسماعيلية حتى تشمل من الأراضى الواقعة شمال وغرب المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار إليها وتدريبها بشرط ألا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية إلى ما بعد محطة سكة حديد المحسمة وألا تكون قريبة من الأراضى المزروعة .

(٥) بما أن المعسكر البريطانى الحالى يكفى لسكن وتدريب ٥٥٠٠ من القوات البرية ومن القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تتعهد بأن تشيد للحكومة البريطانية الثكنات اللازمة للعدد الباقى من الجنود على أن تجهز هذه الثكنات بنفس التجهيزات المتوفرة فى المعسكر البريطانى المذكور وذلك فى مقابل تسليم المبانى والأراضى التابعة للجيش البريطانى عند إخلائها إلى الحكومة المصرية .

(٦) تخلى القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدد آنفا أرض مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية .

(6) British forces in excess of the numbers fixed above will evacuate Egypt as soon as the present treaty is ratified.

أما فيما يختص بالقوات المرخص بإبقائها فى المنطقة المعينة على القنال فمن المتفق عليه أنه بمجرد إعداد الثكنات الكافية لإقامة القوات الموجودة الآن فى أى من مدينتى القاهرة والإسكندرية وضواحيهما تنسحب هذه القوات من تلك المدينة وضواحيها . أما القوات المرابطة فى الجهات الأخرى من مصر فإنها تنسحب كل بدورها بمجرد إعداد الثكنات الكافية لها فى المنطقة المعينة .

With regard to the forces authorised to be stationed in the specified zone on the Canal, it is understood that as soon as adequate accommodation is provided for the forces now stationed in either of the two cities of Cairo and Alexandria and their suburbs, such forces will withdraw from that city and its suburbs. Forces in other parts of Egypt will withdraw, each in turn, as soon as accommodation in the specified zone is provided for them respectively.

وتنسحب كذلك القوات الهوائية بمجرد إعداد الثكنات اللازمة لها .

Likewise, air forces shall be withdrawn as soon as adequate accommodation is provided for them.

(٧) تقدم الحكومة المصرية ببورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها . وتقدم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين هاتين الميناءين والمنطقة التى ترابط فيها القوات البريطانية .

(7) The Egyptian Government will accord facilities at Port Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies and will accord reasonable means of communication between these ports and the zone where the British troops are stationed.

(٨)

(8)

(٩) تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ ك . م . منها ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لايسرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران التى تديرها هيئات بريطانية أو مصرية تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

(9) Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptain Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within 20 kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

(10) The Egyptian and British Governments will give reciprocal facilities in their respective aerodromes in the Canal zone to their military aircraft, personnel and stores on passage to and from the said aerodromes.

(١٠) تمنح كل من الحكومتين المصرية والبريطانيـة الحكومة الأخرى فى المطارات التابعة لهـا بمنطقة القنال تسهيلات متبادلة للطيارات الحربية والموظفين والمهمات التى تكون فى طريقها من المطارات المذكورة أو إليهـا .

In regard to other matters :—

(11) The Egyptian Government intend to abolish forthwith the European Bureau of the Public Security Department, but will retain for five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

(١١) تنوى الحكومة المصرية من الان إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية ولكنهـا ستستبقى لمدة خمس سنين من تنفيذ المعاهدة عنصرا أوروبيا معينا فى بوليس المدن . ويبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت رياسة ضباط بريطانيين .

With a view to facilitating the gradual substitution of Egyptian officials for the said European element and thereby securing the harmonious working of the police organisation, the Egyptian Government propose to dispense annually with the service of one-fifth of the number of European police officials. The Egyptian Government intend, however, to employ for the whole period British Police commandants at the head of such European element.

وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور ممـا يضمن تجانس العمل فى نظام البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل سنة عن خدمة خمس مستخدمى البوليس الأوروبى . على أنها تنوى أن تستخدم على رأس هذا العنصر الأوروبى حكمدارين بريطانيين طول المـدة المذكورة كلهـا .

(12) The Egyptian Government intend to dispense with the services of the Financial and Judicial Advisers at the end of the present financial year.

(١٢) تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمات المستشارين المـالى والقضائى فى نهاية السنة المـالية الحالية .

(13) As under Article 10 of the present Treaty, Great Britain will be the first country to be represented by an Ambassador in Egypt, British Ambassadors will, during the period of the present treaty, be considered senior to the diplomatic representatives accredited to the Court of His Majesty the King of Egypt.

(١٣) بمـا أن بريطانيا العظمى طبقـا لأحكام المـادة العاشرة من هـذه المعاهدة ستكون أول دولة يمثلها فى مصر سفير فلذلك يعتبر السفراء البريطانيون طول مدة المعاهدة الحالية مقـدمين على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

(14) It is recognised by the High Contracting Parties that there is no ground to provide for the question of minorities in Egypt, considering that, as Egyptians, any question relating to them is the exclusive concern of the Egyptian Government.

(١٤) يسلم الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك أساس للنص على مسألة الأقليات فى مصر فإنهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها .

(15) As Great Britain recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt, accordingly the conditions in which the Capitulations are at present applied as regards the power of the Egyptian Government to legislate or to impose taxation on foreigners are no longer consistent with modern conditions.

(١٥) بما أن بريطانيا العظمى تعترف بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وبما أنه لذلك تكون الظروف التى يطبق فيها نظام الامتيازات فيما يختص بسلطة الحكومة المصرية فى التشريع للأجانب وفرض الضرائب عليهم لم تعد متفقة مع الأحوال الحديثة .

Great Britain is thus prepared to agree that in future any assent which is necessary before Egyptian legislation, including fiscal legislation, is applied to foreigners shall be given by the General Assembly of the Mixed Tribunals, except in the case of legislation relating to the constitution or jurisdiction of the Mixed Tribunals themselves, which should not come into force until it has been approved by the powers. The competence of the General Assembly of the Mixed Tribunals should consist in satisfying itself that the legislation in question is not inconsistent with the principles generally adopted in modern legislation which is applicable to foreigners, and, with particular relation to legislation of a fiscal character, that it does not unequally discriminate against foreigners, including foreign companies.

بناء على ذلك فإن بريطانيا العظمى مستعدة للتسليم بأن يجرى العمل فى المستقبل على أن تعطى الموافقة الضرورية ليصير التشريع المصرى بما فيه التشريع المالى نافذا على الأجانب من الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة ولكن يستثنى من ذلك التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة نفسها أو باختصاصاتها فإنه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول .

ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عموما فى التشريع الحديث الذى يطبق على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

An extension of the Criminal Jurisdiction of the Mixed Tribunals will necessitate the preparation and promulgation of a new Code of Criminal Procedure. It is understood that this new Code should not diverge from the principles generally adopted in modern legislation which is applicable to foreigners.

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية إصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات . ومن المتفق عليه ألا يحيد هذا القانون الجديد عن المبادئ المأخوذ بها عموما فى التشريع الحديث الذى يطبق على الأجانب .

It may be difficult for some powers to agree to the transfer to Mixed Tribunals of all suits relating to the " Status Personnel " of their nationals. Transfer in the case of these questions would be facultative. Jurisdiction in such matters should remain with the consular authorities unless an agreement is made between the Egyptian Government and the foreign Government concerned, for its transfer to the Mixed Tribunals. The British Government agree that the Mixed Tribunals should exercise jurisdiction in these matters in cases where British subjects are concerned.

وقد يصعب على بعض الدول أن توافق على نقل جميع قضايارعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية صاحبة الشأن على نقله إلى المحاكم المختلطة .

وتوافق الحكومة البريطانية على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى تتعلق بالرعايا البريطانيين .

محضر الجلسة الثامنة عشرة

(يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة والنصف صباحا)

محاولة أخرى لحل مسألة السودان — نص معدل لمادة السودان ومذكرة تفسيرية مقدمان من الفريق المصرى

وصل الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية فى الميعاد المحدد وأخبر الأستاذ مكرم عبيد المسترسلبي أنه يريد مقابلة الدكتور دالتون فعاد المستر سلبي وأخبره أن الدكتور دالتون ينتظره فى حجرته الخاصة. فذهب إليه الأستاذ مكرم وحادثه فى شأن اقتراحه الذى اقترحه بالأمس على لسان بعض الأصدقاء من حزب العمال (وفحوى هذا الاقتراح أن تحذف مادة السودان من المعاهدة بشرط أن يتبادل الطرفان مذكرات يبين فيها كل منهما وجهة نظره)[1]، فأجابه الدكتور دالتون أن الاقتراح شخصى محض ولا يعبر عن رأى أحد سواه ويجدر التفاهم مع المسترهندرسن فى الأمر لأنه (أى الدكتور دالتون) لا يعتبر نفسه مفاوضا بالمعنى المفهوم فعاد الأستاذ مكرم وأخبر زملاءه بذلك .

ثم حضر المسترهندرسن وتقابل مع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم فى غرفته وأخبرهما أن اقتراح الدكتور دالتون شخصى بحت وأنه لا يوافق عليه، وألح فى قبول المادة الأصلية بعدأن عدلت بعبارة " من غير إضرار بحقوق مصر ومصالحها المادية "، وقال يمكنكم أن تكتبوا مذكرة عما تفهمونه من هذه المادة بشرط أن تعرض علينا هذه المذكرة ونوافق عليها فأجاب النحاس باشا بأن الفريق المصرى يريد أن يحتفظ فى المذكرة بحق السيادة المصرية على السودان وبحق الاشتراك فى إدارته . فينص فيها مثلا على أن المادة ١٣ الخاصة بالسودان لا تمس سيادة مصر على السودان ولا حقها فى الاشتراك فى إدارته ، فإذا قبل هذا الوضع كان ذلك حلا للصعوبة القائمة . فقال المسترهندرسن إنه إذا عرضت عليه هذه المذكرة وكانت مقبولة فى صيغتها فإنه يستلمها دون أن يرد عليها ، ثم استطرد القول بأن هذه المذكرة المصرية العامة التى قدمها الفريق المصرى أخيرا قد تناولت تغييرات عديدة ومهمة جدا ، ومع ذلك فإذا قبل الفريق المصرى مادة السودان فإنه يعتقد إمكان الوصول إلى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخرى التى تناولتها المذكرة .

ثم أبدى النحاس باشا ملاحظاته على نص المادة فقال إننا نرى أن يدخل عليه التعديلات الآتية :

(أولا) أن ينص على أن قيام الحاكم العام بأعمال وظيفته فى السودان إنما هو إحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ لا النتيجة الوحيدة لهما كما يؤخذ من نص المادة الواردة فى المقترحات البريطانية .

ومن ثم يجب استبدال عبارة :

"Accordingly, the Governor-General shall continue to exercise......"

بالعبارة الآتية :

"The Governor-General shall, *as one of the consequences* of the 1899 conventions, continue to exercise......"

---

(١) كان جناب المستر مالون عضو مجلس النواب البريطانى والمستر إيور (المحرر الدبلوماسى بجريدة الديلى هرالد) والمستر تشارلس روبرتسون من أصدقاء مصر من حزب العمال قد قابلوا جناب الدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى ساعين للوصول إلى حل يوفق بين وجهتى النظر البريطانيـة والمصرية ، ثم اتصلوا بالمفوضين المصريين وعرضوا عليهم الحل الذى اقترحه الدكتور دالتون فقبلوه .

(ثانيــا) استبدال كلمة "Status" بكلمة "Administration" .

(ثالثــا) لا معنى لتخصيص مصالح مصر فى السودان بأنهــا " مادية " بل تحذف كلمة مادية "material" الواردة قبل كلمة "interests" .

(رابعــا) إضافة عبارة "حل مسألة السودان Settling the Sudan Question" إلى العبارة الأولى الواردة فى أول المــادة والتى يحتفظ فيها بالحق فى المفاوضات المقبــلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فيكون نص الفقرة الأولى من المــادة كما يأتى : " مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ... ... " وبالإنجليزية :

"While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899 and settling the Sudan question......"

وقد دارت مناقشة طويلة بين المستر هندرسن من جهة والنحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد من جهة أخرى على هذه التعديلات فى نص المــادة وعلى نص المذكرة المصرية الخاصة بالسودان وكان ممــا اقترحه الفريق المصرى أن ينص فى رأس المعاهدة على أنهــا معاهدة بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك مصر والسودان ، فرفض المستر هندرسن هذا الاقتراح وأخيرا قال إنه لا يمكن أن يبدى رأيا قاطعا فى التعــديلات المقترحة من الفريق المصرى قبل أن يطلع على نص المذكرة . فرجع النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأطلعاهم على مادار من مناقشات مع المستر هندرسن وكان المستر هندرسن والنحاس باشا قد اتفقا على أن كل مايحصل الاتفاق عليه بينهما خاضع لإقرار الزملاء من الجانبين ، فأقر الفريق المصرى التعــديلات التى اقترحها دولة النحاس باشا وأخذ فورا فى كتابة المذكرة والتعديلات المراد إدخالها على المــادة ، وقابل النحاس باشا والأستاذ مكرم المستر هندرسن فى غرفته وسلماه نصين محررين باللغــة الإنجليزية أحدهما نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى ، والآخر نص المذكرة المفسرة للمــادة المذكورة وفيما يلى هذان النصان :

١ — نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى :

" مع الاحتفاظ بحرية عقــد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مســألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المــادية يكون مركز السودان هو المركز النــاشىء من هاتين الاتفاقيتين ، وكإحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيــابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما " .

" While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the Conventions of 1899 and settling the Sudan question, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests, the Status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions. The Governor-General shall, as one of the consequences of the said Conventions, continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions."

٢ — نص المذكرة المفسرة لمادة السودان :

"بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بأية حال فى حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينبنى على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين" .

"With reference to Art. 11, I would point out that we understand by this Article that it does not in any way affect Egypt's right of sovereignty over the Sudan and the joint Administration thereof by the two High Contracting Parties."

وبعد أن أطلع المستر هندرسن على هذين النصين قال إنه سيعرضهما على اللجنة البريطانية بعد الظهر وعلى مجلس الوزراء غدا ولو أنه يرى أن النصين لا يقربان كثيرا من الحل ، واتفق على الاجتماع مرة ثانية فى الساعة الخامسة مساء ٦ .

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة التاسعة عشرة

(يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء)

الوصول إلى حل فى مسألة السودان — موافقة إجماعية من الفريقين — تبادل التهانى

عاد الفريق المصرى إلى وزارة الخارجية فى الميعاد المحدد فحضر الدكتور دالتون إليهم ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم الذهاب معه لمقابلة المستر هندرسن فى غرفته فتوجها إليه واختليا به من الساعة الخامسة إلى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء ، وتحدثا معه طويلا لإيجاد حل لصعوبة السودان واقترحا عليه فى آخر الأمر صيغة تجمع بين الحلول المختلفة وتتفق فى كثير من الوجوه مع الحل الذى طرح قبل استشارة الوزراء فى مصر ، فلما عرض هذا الاقتراح وافق عليه المستر هندرسن فورا وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يكتب صيغته بالإنجليزية فأجاب دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم معا أن الأولى وضع الصيغة بواسطة موظفى وزارة الخارجية البريطانية حتى لا تكون مثارا لأى خلاف فيما بعد ، وفعلا استدعى المستر هندرسن مستشار وزارة الخارجية القضائى إلى غرفته فأملاه الأستاذ مكرم بالإنجليزية مجمل الحل المتفق عليه وطلب إليه المستر هندرسن وضع الصيغة و إحضارها لهم فى الحال وبعد قليل عاد جنابه ومعه صيغة الحل فعرضها على المستر هندرسن وعلى دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم فوافق الجميع عليها دون أى تغيير وعاد المستر هندرسن إلى الفريق الإنجليزى (وكان جميع الوزراء المفوضين حاضرين) كما عاد النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى الفريق المصرى (وكان جميع أعضائه حاضرين) وعرضت الصيغة على الفريق المصرى فحازت موافقته الإجماعية ثم عاد المستر هندرسن وأخبر الفريق المصرى أنه عرضها على الفريق البريطانى فحازت موافقته الإجماعية ، وعلى أثر ذلك تبادل الفريقان التهانى الحارة على حل هذه المعضلة .

وفيما يلى النص الذى اتفق عليه الفريقان ليكون حلا لمسألة السودان ، على أن يدمج فى المعاهدة كمادة من موادها :

"مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين وكإحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما .

"While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the Conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests, the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

The Governor-General shall as one of the consequences of the 1899 Conventions, continue to exercise, on the joint behalf of High Contracting

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيـــذ المعاهدة الحالية ".

Parties, the powers conferred upon him by the said Conventions. The High Contracting Parties agree if either of them should so request, to enter into friendly discussions within twelve months from the coming into force of the present Treaty with regard to the application of the said Conventions."

وبعد تبـادل التهانى على هــذا التوفيق ، طلب المسترهندرسن من النحاس باشا أن يواصل الفريقان اجتماعهما بعــد العشاء حتى ينتهوا من باقى المسائل التفصيلية الواردة فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة والتى لم يتم الاتفاق عليها بعد ،وبذلك يتسنى للفريقين توقيع المعاهدة فى صباح الغد(قبل سفر المستر هندرسن إلى جنيف) ، ولـكن نظرا لأن الفريق المصرى كان مرتبطا فى تلك الليلة بدعوة سابقة فى المفوضية المصرية قرر الفريقان أن يجتمعا فى ساعة مبكرة من اليوم التالى (الساعة الثامنة صباحا) على أن ينوب عن الفريق المصرى فى مناقشة التفصيلات مع اللجان المختلفة الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمـد ماهرثم يلحق بهما دولة الرئيس وزملاؤه لإتمـام المفاوضات وتوقيع المعاهدة قبل الظهر .

وانصرف الفريقان على أتم تفاهم وموعدهما الغد .

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

الجلسة العشرون

(يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الثامنة صباحا)

حضر الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر فى الموعد المتفق عليه (ومعهما مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم للقيام بأعمال السكرتيرية) واجتمعا على التوالى مع لجان مختلفة يرأس كل لجنة منها بعض الوزراء المفوضين من الفريق البريطانى وقد كان اللورد باسفيلد وزير المستعمرات على رأس لجنة لبحث مسألة الامتيازات واللورد طومسون وزير الطيران على رأس لجنة عسكرية لبحث مسألة الطيران العسكرى ، وحضر المستر هندرسن فترة مع هذه اللجان ثم انصرف الوزراء جميعا لحضور جلسة مجلس الوزراء واستمر الأستاذان مكرم وماهر يعملان مع اللجنة العسكرية المكونة من بعض الخبراء العسكريين البريطانيين وكان يرأسها الدكتور دالتون (وكيل الخارجية البرلمانى) ، وانتهى الفريقان من بحث المواد كلها تقريبا (فيما عدا بعض المسائل) وسارا شوطا كبيرا فى تفصيلات المذكرة الملحقة بالمعاهدة .

وقد تناقشا طويلا فى مسألة الامتيازات الأجنبية واتفقا فيها على التعديلات الآتية :

(١) لا يكون للمستشار القضائى أى شأن فى تعيين الموظفين القضائيين الأجانب أو فى مسائل العفو وأحكام الإعدام الخاصة بالأجانب أو فى أى مسألة من المسائل المتعلقة بالامتيازات الأجنبية ، وأن تحـذف من المقترحات البريطانية كل إشارة إلى المستشار القضائى واختصاصاته فى هذا الصدد .

(٢) عدم التقيد بنصوص مشروع هرست الذى وضع فى سنة ١٩٢٠ مع الاستئناس بالمبادئ العامة التى دارت عليها المناقشات فى هذا المشروع .

(٣) النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الأحوال منافيا لرغبة مصر فى إلغاء هذا النظام من أساسه .

وعلى أساس هذه التعديلات وضع الفريقان النص النهائى للمذكرة الخاصة بالامتيازات الأجنبية فى صورة خطابين يتبادلها الطرفان [١] .

وبعـد أن تم الاتفاق على مسألة الامتيازات اجتمع الأستاذان مكرم وماهر مع لجنة الطيران (برياسة اللورد طومسون) ولم يصلا إلى حل معين بهذا الشأن .

وقبل انتهاء المناقشة حضر المستر هندرسن حوالى الساعة ١٢ ظهرا عائدا من جلسة مجلس الوزراء وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يصحبه إلى غرفته ، وهناك أخبره أن مجلس الوزراء البريطانى قد قرر بإجماع الآراء عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قبله الفريقان ، وأن معارضة المجلس تنصب على الفقرة الأخيرة من المـادة التى نصها :

” وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية “ .

(١) هذه المذكرة ملحقة بهذا المحضر .

وأضاف المستر هندرسن أن لا مانع لدى مجلس الوزراء فى مقابل حذف هـذه الفقرة من ان تضاف إلى أول المـادة العبارة التى كان دولة النحاس باشا قد طلبها وهى عبارة "حل مسألة السودان" " Settling the Sudan Question " فأجابه الأستاذ مكرم أن العبرة بالفقرة الخـاصة بتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ التى حذفها مجلس الوزراء وليس بالعبارة الأخرى الخاصة بحل مسألة السودان فهى عبارة شكلية قصد منها دولة الرئيس تحديد الغرض من المفاوضات المقبلة ولم يصرّ عليها ، فقال المستر هندرسن إن مجلس الوزراء البريطـانى مصرّ على حذف الفقرة المتعلقة بتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ و إنه — أى المستر هندرسن — يريد أن يعرف رأى الفريق المصرى فى ذلك . فأجابه الأستاذ مكرم أنه سيتصل بدولة النحاس باشا و بقية الزملاء تليفونيا ليحضروا إلى وزارة الخـارجية و يتدبروا هذا الموقف الجديد . وفعلا اتصل بهم تليفونيا فحضروا على الأثر إلى وزارة الخارجية .

وقد اجتمع النحاس باشا والأستاذ مكرم بالمستر هندرسن فى غرفته وحاولا جهدهما إنقاذ الموقف ، وفى نهاية المناقشة قال المستر هندرسن إنه ليس لديه حل جديد يقترحه بعـد قرار مجلس الوزراء وسأل دولة النحاس باشا عما إذا كان لدى الجانب المصرى حل آخر يقـدمه فأجاب النحاس باشا ليس لدينا حل غير الذى سبق لنا أن اتفقنا عليه معكم بعد جهد جهيد .

ثم انصرف الفريقان على أن يجتمعا فى الميعاد السابق تحديده بالاتفاق بينهما وهو الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم نفسه ".

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق

النص المتفق عليـــه فى يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ للمذكرتين المقترح تبادلهما بشأن إصلاح نظام الامتيازات .

Agreed Text of the Proposed Exchange of Notes in regard to the Reform of the Capitulations

المذكرة البريطانية

British Note.

ياصاحب الدولة

فيما يتعلق بالفقرة الثانيـــة من المـــادة الرابعة من المعاهدة التى وقعناها اليوم تعترف حكومة صاحب الجـــلالة فى المملكة المتحدة بأن الأحوال التى يطبق فيها نظام الامتيازات فى الوقت الحاضر من حيث سلطة الحكومة المصرية فى التشريع للأجانب أو فـــرض الضرائب عليهـــم لم تعد ملائمة لروح العصر الحديث .

ولهذا فإن حكومة صاحب الجـــلالة فى المملكة المتحدة على استعداد لأن توافق على أن تكون الموافقة اللازمة لتطبيق أى تشريع مصرى بمـــا فى ذلك التشريع المـــالى على الأجانب من اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فى المستقبل وذلك فى غير حالة التشريع الخاص بتشكيل واختصاص المحاكم المختلطة نفسها فإنه لاينفذ إلا بعد موافقة الدول.

Your Excellency,

With regard to the second paragraph of Article 4 of the Treaty signed to-day His Majesty's Government in the United Kingdom recognise that the conditions in which the Capitulations are at present applied as regards the power of the Egyptian Government to legislate for, or to impose taxation on foreigners, are no longer consistent with modern conditions.

They are prepared to agree that in future any assent which is necessary before Egyptian legislation, including fiscal legislation, is applied to foreigners shall be given by the General Assembly of the Mixed Tribunals, except in the case of legislation relating to the constitution or jurisdiction of the Mixed Tribunals themselves, which should not come into force until it has been approved by the Powers. The

competence of the General Assembly of the Mixed Tribunals should consist in satisfying itself that the legislation in question is not inconsistent with the principles generally adopted in modern legislation, which is applicable to foreigners, and, with particular relation to legislation of a fiscal character, that it does not inequitably discriminate against foreigners including foreign companies.

ويحصر اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فى التحقق من أن التشريع المعروض عليها لايتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث الذى يسرى على الأجانب والتحقق على وجه الخصوص من أن التشريع المالى لايجحف بالأجانب بما فيهم الشركات الأجنبية .

The transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction now exercised by the Consular Courts, which will, of course, be subject to the provisions of paragraph 8 of the Egyptian note of to-day's date, will necessitate the revision of the existing laws relating to the organisation and jurisdiction of the Mixed Tribunals, including the preparation and promulgation of a new Code of Criminal Procedure. For these purposes His Majesty's Government in the United Kingdom would be prepared to accept as a basis the principles which resulted from the discussions which took place on this subject in 1920.

أما نقل الاختصاص الذى تباشره المحاكم القنصلية الآن إلى المحاكم المختلطة وهو ماسيكون بالطبع خاضعا لأحكام الفقرة الثامنة من المذكرة المصرية المقدمة بتاريخ اليوم ، فإنه يستوجب إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بنظام المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد قانون جديد للمرافعات الجنائية وإصداره . وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة مستعدة لأن تقبل فى تحقيق هذه الأغراض المبادئ التى أدت إليها المباحثات التى دارت فى هذا الصدد عام ١٩٢٠

It may be difficult for some Powers to agree to the transfer to the Mixed Tribunals of all suits relating to the "status personnel" of their nationals. Transfer in the case of these questions would be facultative. Jurisdiction in such matters should remain with the consular authorities unless an agreement is made between the Egyptian Government and the foreign Government concerned for its transfer to the Mixed Tribunals.

وقد يصعب على بعض الدول أن توافق على نقل قضايا رعاياها المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يظل الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية مالم يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة .

There are certain matters as to which it will be necessary for agreement to be reached between the Egyptian Government and His Majesty's Government in the United Kingdom, but it is unnecessary to do more at the moment than mention these subjects.

وهناك مسائل معينة يجب الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة ولكن لا ضرورة الآن لأكثر من مجرد الاشارة إليها .

The first is the definition of the word " foreigner " for the purposes of the proposed extension of the jurisdiction of the Mixed Tribunals.

وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة " أجنبى " فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة .

The second is the increase in the personnel of the Mixed Tribunals and Mixed Parquet which will be necessitated by the proposed extension of their jurisdiction.

والمسألة الثانية هى زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة تلك الزيادة التى يقتضيها التوسيع المقترح لاختصاصها .

The third is the procedure in the case of pardons or remissions of sentences imposed on foreigners, and also in connexion with the execution of capital sentences imposed on foreigners.

والمسألة الثالثة هى الإجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

Egyptian Note

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date in which you informed me of the general lines upon which His Majesty's Government in the United Kingdom would be prepared to support the efforts of the Egyptian Government to conclude arrangements with the Powers for the reform of the capitulatory régime.

I am happy to state that the Egyptian Government are in general agreement with His Majesty's Government in the United Kingdom as to the lines on which the reform of the capitulatory system should proceed.

I wish, however, to make it clear that the willingness of the Egyptian Government to conclude arrangements on these lines for the reform of the Capitulatory régime is entirely without prejudice to their desire to Secure the eventual abolition of that régime.

As regards the revision of the existing laws relating to the organisation and jurisdiction of the Mixed Tribunal and the preparation of a new Code of Criminal Procedure the Egyptian Government recognise that they shall not diverge from the principles generally adopted by modern legislation which is applicable to foreigners.

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم وهى التى أبلغتمونى فيها القواعد العامة التى تكون حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة مستعدة لأن تؤيد طبقا لها مساعى الحكومة المصرية فى سبيل الوصول إلى الاتفاق مع الدول على إصلاح نظام الامتيازات .

وإنى لسعيد أن أقرر أن الحكومة المصرية متفقة بوجه عام مع حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على القواعد التى ينبغى أن يسير عليها إصلاح نظام الامتيازات .

على أنى أود ، مع ذلك ، أن يكون واضحا أن رغبة الحكومة المصرية فى عقد اتفاقات على هذه القواعد لإصلاح نظام الامتيازات لاتمس بتاتا رغبتها فى تحقيق ماترمى إليه من إلغاء هذا النظام .

اما فيما يتعلق بإعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بنظام المحاكم المختلطة واختصاصها وبإعداد قانون جديد للمرافعات الجنائية فإن الحكومة المصرية تسلم بأنها لن تحيد عن المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث الذى يسرى على الأجانب .

الجلسة الحادية والعشرون

(يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الثالثة بعد الظهر)

محاولة إيجاد حل لمشكلة السودان — الاتفاق على صيغة المادة ١٥ — مسألة الهجرة إلى السودان — إصرار الفريق الإنجليزى على وجهة نظره فى مسألة السودان كلها

عاد الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية فى الميعاد المحدد وكان دولة الرئيس و بعض حضرات الأعضاء قد اتصلوا فى فترة الغداء ببعض الوزراء والنواب الإنجليز من حزب العمال للسعى إلى إيجاد مخرج من المأزق الأخير ، واتصل بعضهم بالمستر هندرسن لهذا الغرض .

ولما وصل الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية قصد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى غرفة المستر هندرسن وتناقشا معه فى مسألة السودان حتى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة بعد الظهر ، وقد اقترح المستر هندرسن فى آخر الأمر تقديم نص آخر لمادة السودان إلى مجلس الوزراء البريطانى عسى أن يقبله بدلا من النص الذى رفضه ، وعرض أن يستعاض فى هذا النص عن الفقرة الأخيرة من مادة السودان بالفقرة الآتى نصها :

" اتفقت الحكومتان على أن تدخلا ، إذا طلبت إحداهما ذلك ، فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو لأى مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت عنها صعوبة ما " .

"The two Governments agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year of the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of the 1899 Conventions or of any article of the Treaty with respect to which any difficulty may have arisen."

ولكن الفريق المصرى اقترح أن تستبدل العبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة بالعبارة الآتية :

" وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو أية مادة من مواد المعاهدة .

"......With regard to the application of the 1899 Conventions or of any article of the Treaty."

فعرض المستر هندرسن أن يترك اختيار أى النصين لمجلس الوزراء البريطانى باعتباره "محكماً". فرفض الفريق المصرى فكرة التحكيم . وطلب من المستر هندرسن عرض الصيغة الأخيرة التى اقترحها الفريق المصرى من باب التسهيل على مجلس الوزراء البريطانى عسى أن يقبلها إنقاذاً للموقف ، فوعد المستر هندرسن بعرضها فى صباح الغد وأشار بالاستمرار فى بحث النقط الباقية حتى يعرض مشروع

المعاهدة كاملا على مجلس الوزراء ويكون ذلك مدعاة لتساهله فى مسألة السودان ، فاتفق الطرفان على مواصلة البحث بعد العشاء .

وقد بقى الأستاذان مكرم عبيد وأحمد ماهر لمناقشة اللجان الإنجليزية فى التفصيلات الباقية وانصرفا قبيل العشاء .

وفى الساعة العاشرة مساء عاد الفريق المصرى بكامل هيئته إلى وزارة الخارجية فحضر المستر سلبى ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم أن يذهبا معه لمقابلة المستر هندرسن فى غرفته لمناقشة فى المادة ١٥ الواردة فى مشروع الوفد المصرى والتى تنص على إلغاء كل تصريح أو اتفاق سابق على المعاهدة ، ولكن لاشتغال الفريق المصرى بوضع مذكرة خاصة بالاستعدادات التى تتخذ فى المنطقة المحددة لإقامة القوات الإنجليزية قال دولة النحاس باشا إنه والأستاذ مكرم سيقابلان المستر هندرسن بعد الانتهاء من المذكرة المشار إليها وفعلا قدم الفريق المصرى مذكرة خاصة ببناء الثكنات فى منطقة القنال فى الساعة العاشرة والربع مساء ، ثم قدم مذكرة أخرى خاصة بامتيازات الجيش الإنجليزى .

وبعد ذلك قصد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى غرفة المستر هندرسن وتناقشا معه فى نص المادة ١٥ واتفق الطرفان على أن يكون نصها النهائى كما يأتى :

" تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة " .

"The present Treaty abrogates any existing agreements or other instruments whose continued existence is inconsistent with its provisions. Should either High Contracting Party so request, a list of the agreements and instruments thus abrogated shall be drawn up in agreement between them within six months of the coming into force of this Treaty."

وبناء على ذلك تم الاتفاق على مواد المعاهدة كلها عدا النص الخاص بالسودان [1] ثم اقترح الفريق المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على عدم الحاجة إلى إيراد أى ضمان خاص بالأقليات إذ لا يوجد تفريق بين أقلية وأكثرية فى مصر . وعرض لذلك الصيغة الآتية :

" يعترف الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك محل للنص على مسألة الأقليات فى مصر ، وذلك لأنهم كمصريين يتمتعون تماما بكامل الضمانات الدستورية والقانونية " .

"It is recognised by the High Contracting Parties that there is no ground to provide for the question of minorities in Egypt, considering that, as Egyptians, they fully enjoy all constitutional and legal guarantees."

فوافق الفريق البريطانى على هذه الصيغة .

---

(١) هذه المواد ملحقة بالمحضر تحت عنوان "مشروع معاهدة اتفق عليه فى ليل ٧ — ٨ مايو سنة ١٩٣٠ فيما عدا مادة السودان".

وبعد منتصف الليل دارت المناقشة فى غرفة المسترهندرسن بين دولة النحاس باشا ومعه الأستاذ مكرم وبين المسترهندرسن ومعه بعض موظفى وزارة الخارجية فى مسائل الهجرة والتجارة والملكية فى السودان ، وعرض الفريق البريطانى الصيغة الآتية :

"من المتفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فى السودان وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالى المصريون أحرارا فى حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة فى السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التى لا تتعارض مع التشريع الحديث فى مثل هذه المسائل .

ويجب ألا تستعمل الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة إليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالى المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة إليه" .

"With reference to Article II, it is agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of emigration, property or commerce. Accordingly British subjects and Egyptian nationals will be free to hold property and engage in trade and commerce in the Sudan, in compliance with local laws and regulations which are not in conflict with modern legislation on the subject. The control by the Sudan Government, in the interests of the Sudan, of entrance and immigration into the Sudan shall not be exercised unreasonably to exclude British subjects or Egyptian nationals."

فأبدى الفريق المصرى بعض الاعتراضات على هذه الصيغة واقترح بدلا منها النص الآتى :

"من المتفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه" .

"With reference to Article II, it is agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in the enjoyment of their rights to enter or immigrate into the Sudan, or to hold property and engage in trade or commerce therein."

فلم يقبل الطرف الإنجليزى هذا النص.

فرجع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما للتشاور معهم فى الأمر ، ثم عادا إلى غرفة المستر هندرسن ليعرضا عليه صيغة أخرى . وفى تلك الأثناء حضر الدكتور دالتون وطلب الاختلاء بالمستر هندرسن ، فخرجا معا ، وكانت الساعة قد قاربت الواحدة صباحا ، ثم عاد المستر هندرسن حوالى الساعة الثالثة صباحا ، وأخبر دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم بأن الفريق

البريطانى يرى ألا يستمر فى مناقشة الصيغ والتفاصيل ، ويحـدد موقفه فى مسألة السودان بمـا يأتى :

(١) يكون نص المـادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

(٢) يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبـارة الواردة فى الفقرة الرابعـة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم فى ١٧ أبريل .

(٣) يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيرا .

ثم طلب المستر هندرسن رأى دولة النحاس باشا فى ذلك .

فقال دولته إنى متعب الآن بعـد عمل مضن استمر حتى الساعة الثالثـة صباحا ولا أستطيع أن أتلقى منك هذا التغيير الشامل فى الموقف .

نعم أستطيع رغم التعب الاستمرار فى نظر المسائل التفصيلية ولكنى لا أستطيع أن أتلقى الآن ما يقلب الموقف رأسا على عقب ، فأنا فى احتياج إلى الراحة قبل تلقى مثل هذا التغيير .

قال المستر هندرسن — سيجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى الساعة العاشرة فنستطيع الاجتماع فى الساعة الحادية عشرة لتبدى لنا رأيك فيما عرضته عليك الآن .

قال دولة النحاس باشا — إنى أعتبر أنك لم تعرض شيئا الآن ولك أن تعرض ما تشاء عنـد العودة إلى الاجتماع ، ولعل راحة الليل تهديك إلى اجتناب ما يترتب عليه انهيار هـذا البناء الشامخ الذى أقمناه .

وانتهت الجلسة فى الساعة الثالثة والربع صباحا م٠

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحـــق

Draft Treaty as agreed, apart from Article II, during the night of May 7/8, 1930.

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a Treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future,

Have agreed to conclude a Treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries :—

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :

For Great Britain and Northern Ireland :

His Majesty the King of Egypt :

who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :—

مشروع معـاهدة اتفق عليه فى ليل ٨/٧ مايو سنة ١٩٣٠ فيما عدا مادة السودان .

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانيـة وراء البحار وإمبراطور الهند ؛

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

رغبة منهما فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ،

واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقـد معاهـدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل ؛

قد اتفقا على عقد معاهـدة لهذه الغـاية وأنابا عنهما المفوضين الآتيين :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيـا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانيـة وراء البحار وإمبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

اللذين بعـد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام التى وجدت صالحة ومستوفاة الشكل قد اتفقا على ما يأتى :

ARTICLE 1.

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

ARTICLE 2.

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE 3.

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE 4.

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

ARTICLE 5.

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

المادة الاولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثانية

بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول فى عضوية عصبة الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

المادة الثالثة

يعترف صاحب الجلالة البريطانيــة بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتهـا فى هذا الصدد .

المادة الرابعة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وعلى ذلك يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة .

المادة الخامسة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

ARTICLE 6.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present Treaty.

المـادة السادسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

ARTICLE 7.

Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means, in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

المـادة السابعة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

ARTICLE 8.

Should, notwithstanding the provisions of Article 7 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of Article 12 below immediately come to his aid in the capacity of an ally. The aid of His Majesty the King of Egypt, in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

المـادة الثامنة

إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المـادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر — مع مراعاة أحكام المـادة الثانية عشرة الآتى ذكرها على الدوام — يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا . وتنحصر معاونة صاحب الجـلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بمـا فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى تتخـذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

المـادة التاسعة

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

ARTICLE 9.

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian Army is in a position to ensure by its own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station near Ismailia, in the zone specified in the annexed note, such forces as do not exceed the number therein agreed upon, with a view to ensuring in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

It is understood that at the end of the period of twenty years specified in Article 14 the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian army is in a position to ensure by its own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there has been any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement to the League of Nations.

ARTICLE 10.

His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

المادة العاشرة

يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

ARTICLE 11.

(Sudan Article)

المادة الحادية عشرة

(مادة السودان)

ARTICLE 12.

Nothing in the present Treaty is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928.

المادة الثانية عشرة

لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن ينبني عليها بحال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

ARTICLE 13.

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present Treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

المادة الثالثة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

Article 14.

At any time after the expiration of a period of twenty years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement the difference will be submitted to the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

المادة الرابعة عشرة

فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

Article 15.

The present Treaty abrogates any existing agreements or other instruments whose continued existence is inconsistent with its provisions. Should either High Contracting Party so request, a list of the agreements and instruments thus abrogated shall be drawn up in agreement between them within six months of the coming into force of the present Treaty.

المادة الخامسة عشرة

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يُعد باتفاق الطرفين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

Article 16.

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force on the date of the exchange of ratifications and shall be duly registered with the League of Nations.

In faith whereof, etc.

المادة السادسة عشرة

يصدّق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتسجل فى عصبة الأمم بالطرق المرعية .

وإقرارا بما تقدم ... الخ .

الجلسة الثانية والعشرون

(يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الحادية عشرة صباحا)

انفضاض المؤتمر لتعذر الاتفاق على مسألة
السودان — تبادل خطب الختام — خطبة
المستر هندرسن — خطبة النحاس باشا .

وصل الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية البريطانية فى الميعاد المحدد فرجا المستر سلبى من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد مقابلة المستر هندرسن فلما قابلاه قال إن مجلس الوزراء البريطانى قد قرر بإجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات إلا إذا قبل الفريق المصرى أن يكون حل مسألة السودان كما يلى :

(١) يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

(٢) يجب قبول العبارات الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة فى الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة إليكم فى ١٧ أبريل .

(٣) يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيرا .

وقد سأله دولة النحاس باشا عن رأيهم فى النص الخاص بالمناقشة فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة فقال إن هذا النص غير مقبول .

فرجع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما وأفضيا إليهم بما قاله المستر هندرسن فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يأتى :

(١) يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

(٢) لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان .

(٣) لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملكية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى .

ويأسف الوفد أشد الأسف إذ بعد أن بذل أقصى ما يستطيعه من التساهل فى المسألة المصرية كلها بأمل الوصول إلى اتفاق عادل فى مسألة السودان ينتهى الأمر إلى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من شدة رغبته فى الوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين لأن فى قبول هذه الحالة مضيعة لحقوق مصر المقدسة فى السودان .

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى المستر هندرسن فأبلغاه رد الوفـد المصرى السابق ذكره . فقال المستر هندرسن إنه يشارك الوفد المصرى أسفه على ضياع المجهودات التى بذلها الفريقان للاتفاق ، وإن المسألة المصرية ستكون باقية عند ما تم التفاهم عليه فإذا عدّل الفريق المصرى فى المستقبل موقفه أمكن الوصول إلى الاتفاق.ثم أضاف أن الطرفين يفترقان وهم أصدقاء. واقترح دعوة زملائه ودعوة أعضاء الوفد المصرى الآخرين لتبادل السلام .

قال دولة النحاس باشا : " إن ما كسبناه من هـذه المفاوضات هو الصداقة الشخصية بيننا وبينكم ، ولقد بذلنا غاية جهدنا للوصول إلى حل لمسألة السودان حتى لاتفشل المفاوضات ، وعرضنا تأجيل هذه المسألة إلى وقت آخر يتفق عليه بيننا فلم تقبلوا هذا الحل .

ونحن نوافق على ما ذكرتموه من أن المسألة المصرية باقية عند ما تم التفاهم عليـه . ونأمل من جهتنا أن يعدّل مجلس الوزراء البريطانى موقفه فى المستقبل حتى يمكن الاتفاق .

أما فيما يتعلق باستدعاء زملائكم فيهمنا بكل تأكيد أن نصافحهم مودّعين " .

قال المستر هندرسن : " لا أظن أن مجلس الوزراء البريطانى يعدل رأيه . والواقع أن الحل الذى عرضناه عليكم هو تأجيل مسألة السودان " .

قال دولة النحاس باشا : " نعم ولكن بعد تسجيل الحالة القائمة الآن فيه " .

ثم اجتمع الوفـدان بكامل هيأتهما وتبادل المستر هندرسن ودولة النحاس باشا الخطابين الآتيين :

المستر هندرسن — "مما يؤسف له حقا أن تنتهى كل هذه المجهودات الشاقه المضنية بالفشل خصوصا بعد أن وصلنا إلى الاتفاق على جميع المسائل الخاصة بمصر،ولكننا لم نستطع إزالة الخلاف القائم بيننا فى مسألة السودان ، فنحن نجتمع الآن لنعلن انتهـاء المفاوضات وانفضاض المؤتمر الذى عقد لتسوية المسألة المصرية الإنجليزية .

ويهمنى فى هذا المقام أن أصرح لكم باسم حكومتى بأن مشروع المعاهدة كماتم الاتفاق عليه سيبقى قائما ، فإذا وجدتم بعد عودتكم إلى القاهرة ومناقشة المسألة مع أصدقائكم فيها أن هناك أملا فى أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين فإنى وزملائى مستعدون لمحاولة الوصول إلى اتفاق على النقط القليلة الباقية فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة ليصبح التوقيع عليها ميسورا .

إننى أكرر الأسف ، وأعتقد أن قسما كبيرا من الشعب البريطانى يشاركنى هذا الأسف على النتيجة التى وصلنا فى النهاية إليها .

ولكن إذا كان قد أخطأنا النجاح فإننا نفترق الآن بنفس الروح الودية التى سادت مفاوضاتنا من يوم وصولكم إلى لندرا " .

النحاس باشا — " ياسعادة المستر هندرسن ، وياحضرات زملائه المحترمين :

لا يسعنى إلا أن أسجل هنا ما أبداه الجانبان من الرغبة الأكيدة فى تذليل الصعوبات التى قامت فى طريق حل المسألة المصرية الإنجليزية بشكل مرض للطرفين ، وما بذلاه من مجهود صادق فى هذا السبيل . ونحن نشاطركم شديد الأسف على فشل هذه المجهودات بعد أن حاولنا جهد الطاقة الوصول إلى حل مرض لمسألة السودان فلم نوفق فى ذلك لأن الخلاف بيننا فى هذه المسألة خلاف كبير الأهمية عندنا ، ولأن قبول وجهة نظركم فيها يضيع حقوق مصر المقدسة فى السودان .

لهذا لم نستطع الوصول إلى الاتفاق المنشود .

وإذا كان قسم كبير من الشعب البريطانى يشاطركم الأسف على النتيجة التى وصلنا إليها فإن الشعب المصرى يشاطرنا أيضا أسفنا على هذه النتيجة . لأن من مصلحة الشعبين أن تسوى المسائل القائمة بينهما تسوية خالصة عادلة تصون الحقوق والمصالح جميعا . ومن أجل ذلك بذلنا مجهودا عظيما للوصول إلى تسوية على هذا الأساس حتى يمكن عقد المعاهدة بإخلاص وأمانة تشرف الموقعين عليها .

وإذا كنا لم نوفق فى بلوغ هذه الغاية ، فإننى وزملائى نختتم عملنا فى هذا المؤتمر بنفس الروح الودية التى بدأنا بها ، حاملين للستر هندرسن وزملائه خير عواطف الصداقة .

ونرجو أن ترى الحكومة البريطانية مع الزمن أن ما عرضناه عليها حل عادل يمكن أن نتلاقى معها على أساسه .

وإذا كنتم قد طلبتم منا أن نفكر بعد العودة إلى بلادنا فى الأمر ، فإننا كذلك نرجو أن تنظر الحكومة البريطانية فيه ، حتى إذا رأت أن هناك أملا فى تقريب مدى الخلاف عاون ذلك معاونة جدية فى الوصول إلى الحل المنشود ، وبهذه الطريقة يظل الباب مفتوحا بيننا .

وإنى فى الختام أكرر شكرنا للستر هندرسن وزملائه ومعاونيهم الفنيين على ما قابلونا به من الترحيب وما بذلوه من المعاونة فى هذه المهمة الشاقة . وكل مشقة تهون فى سبيل صالح البلاد " .

ثم تصافح الفريقان مودعين وانتهت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٠ مساء ١٠

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

١٢

البيان الذى ألقاه

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء

عقب عودته من المفاوضات على كل من المجلسين

بجلستيهما المنعقدتين فى ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠

بناء على التفويض الكريم الذى منحه البرلمان للحكومة، سافر الوفد الرسمى إلى لندرا مزودا بثقة الأمة وممثليها ، ومشمولا برعاية مليك البلاد ، للدخول فى مفاوضات ودية مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها .

وإنى لسعيد أن أشيد هنا بما لاقاه الوفد من حفاوة ومودة طول مدة بقائه فى إنجلترا ، وأن أعلن أن تلك الروح الطيبة التى حدت بالحكومة البريطانية إلى اقتراح عقد معاهدة ودية مع مصر، ظلت متجلية فى جميع أدوار المفاوضات مما كان له أكبر أثر فى توطيد صلات المودة والاحترام بيننا وبين جناب المستر هندرسن وحضرات زملائه ومساعديه ، بل فى تخطى كثير من العقبات والسير فى سبيل النجاح شوطا بعيدا .

والواقع ياحضرات الشيوخ (النواب) ، أن كلا الفريقين — الإنجليزى والمصرى — بذلا من الجهود الصادقة المتواصلة ما أمكن معه الوصول إلى حل عادل شريف فى المسائل الخاصة بمصر ، عدا النذر القليل منها ، مما ظل باقيا تحت البحث .

ولكنا مع الأسف لم نصل إلى اتفاق على مسألة السودان يصون حقوق البلاد المقدسة ، ومصالحها الحيوية .

وسيوزع على حضراتكم فى أقرب وقت مستطاع كتاب أخضر يشمل تفصيلا لماجريات المفاوضات وتطوراتها .

ولقد كان قطع المفاوضات وديا للغاية بحيث افترق الطرفان على عقيدة ثابتة ، وهى أن المستقبل القريب كفيل بتحقيق ما فاتهما من تفاهم على تلك المسألة الحيوية ، وأن نية الوصول إلى اتفاق عادل لن يزيدها وقف المفاوضات إلا صلابة واستمرارا .

وإن صلات المودة بين الحكومتين والشعبين لن يزيدها ما تبادلناه من الصراحة والتفاهم إلا إخلاصا وصدقا .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأعلن عظيم تقديرى وشكرى لحضرات زملائى من أعضاء الوفد الرسمى الذين كانوا خير عون لى فى مهمتنا الخطيرة ، ولحضرات المستشارين من النواب والموظفين والعسكريين ، ولجميع الموظفين الآخرين الملحقين بالوفد ، فقد كان الجميع بما بذلوا من جهد ، وما عانوا من مشقة جديرين حقا بتمثيل مصر وشرف خدمتها .

وإنى ليعجزنى أن أعبر عما يخالج نفسى من آيات الشكر ، وعرفان الجميل ، لتلك الأمة المصرية المجيدة على اختلاف هيئاتها وطبقاتها التى غمرتنى وإخوانى فى استقبالها إيانا بفيض من حبها وعطفها وحماستها ، فكان فى ذلك تأييد كريم للسلك الحكيم الذى توخيناه فى الدفاع عن حقوقها والذب عن كرامتها .

وإنى لأبتهل إلى الله تعالى أن يوفقنا جميعا إلى خدمة قضية مصر العادلة والسير بها إلى الأمام دواما فى ظل جلالة مليك البلاد ، الذى حبانا ، ولا يزال يحبونا بعطفه الكريم ورعايته السامية .

(تصفيق حاد متواصل) .

ملحق رقم ٩

محادثات

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا

مع

السير چون سيمون بچنيف

(سبتمبر سنة ١٩٣٢)

ملحق رقم ٩

محادثات
حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا
مع السيرچون سيمون بچنيف

محضر

٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢

ترجمة

كان حافظ عفيفى باشا قد أبدى اقتراحا فى أحد خطاباته المتعلقة بالمحادثات مع وزارة الخارجية الإنجليزية قال فيه بصدد إمكان استئناف المفاوضات بين البلدين : إن مقابلة — ولو عن طريق الصدفة — بين رئيس الوزارة المصرية والسيرچون سيمون قد تكون ذات فائدة كبرى .

فلما قررت السفر إلى أوروبا صيف هذا العام سارعت بتذكير عفيفى باشا باقتراحه، ووجهت نظره إلى أن "چنيف" قد تكون أنسب البلاد لمثل هذه المقابلة .

ولقد وصلنى فعلا تلغراف من عفيفى باشا ، ببودابست فى ٢٩ أغسطس ينبئنى فيه أن السيرچون سيمون — الذى لم يكن قد تمكن من الاتصال به شخصيا حتى الآن نظرا لتغيبه طويلا عن لندن — أخبره أنه لن يكون سعيدا لمقابلتى فحسب بل " إن ذلك يهمه جدا " وأن هذه المقابلة يمكن أن تتم فى ٢٠ أو ٢١ سبتمبر بمدينة چنيف .

وكان من جراء ذلك تأخير يوم عودتى لمصر ، ولما تفضل جلالة الملك بالموافقة على هذا التأخير قررت مد أيام إقامتى بالخارج تبعا لذلك .

وقبل حلول الموعد المحدد ببضعة أيام، استدعيت عفيفى باشا للحضور لأنه كان عليه أن يقدمنى من جهة للسيرچون سيمون، ومن جهة أخرى أن يعاوننى فى محادثات ، من شأنه بعد ذلك أن يتابعها بلندن .

وعند ما حضر عفيفى باشا الى چنيف أبلغنى أن المستر رونالد السكرتير الخاص للسيرچون سيمون سيخابره مساء اليوم الذى يسبق حضور الوزير عن الموعد الذى يمكن هذا الأخير أن يقابلنى فيه، سواء لتناول الغذاء أو العشاء .

واتفقت مع عفيفى باشا على أن يتولى بنفسه توجيه هذه الدعوة لأمكنه من عمل التعارف، وليكون حضوره معنا أمرا طبيعيا إذا ما انتهت المأدبة .

وتوجه المستر رونالد إلى القنصلية صباح اليوم الذى حضر فيه السيرچون سيمون الى چنيف وقال لعفيفى باشا إن السيرچون خصص لى مساء ٢١ وإنه يقبل عن طيب خاطر دعوته لتناول العشاء .

وبعد ظهر يوم ٢١ أبلغ سيرچون عفيفى باشا أنه قد يسره أن يحضر هذه المأدبة المستر إيدن الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية والموجود بچنيف لمؤتمر نزع السلاح ، وهذا يدل صراحة على أن الوزير يرغب فى أن تصطبغ المحادثة بصبغة شبه رسمية، مما أرضانى بعض الشىء لما ستتخذه تلك المحادثة من صفة أكثر جدية .

وقد أقيمت مأدبة العشاء فى صالون خاص بفندق البرج، وحضرها علاوة على شخصى وعفيفى باشا كل من السيرچون سيمون، والمستر إيدن ، والمستر رونالد — ونظرا لما يتصف به الساسة البريطانيون من حب التكتم الشديد دفعنى ذلك إلى عدم دعوة حضرة صاحب المعالى فخرى باشا إلى هذه المأدبة لأن حضور مصرى ليس له اتصال بموضوع المفاوضات قد يجعل الوزير الإنجليزى أشد تحفظا، وهذا لا يتفق والغرض الذى رميت إليه. ولقد شرحت ذلك لفخرى باشا فسلم بوجهة نظرى ووافق عليها .

ولم تبدأ المحادثة السياسية إلا بعد تناول العشاء . وكنت فكرت أن أبدأ الحديث أول الأمر ولكن السيرچون سيمون قد سبقنى إليه، فقال إنه سعيد بالتعرف على رجل من رجال الدولة عرف اسمه فى لندن مشفوعا بشهرة الرجل الإدارى ، وله سمعة ذائعة كرجل مالى، وكرجل أمكنه إعادة النظام فى بلده وأضاف إلى ذلك بأن قال إن تقارير السير پرسى لورين تتضمن مايفيد ذلك والسير پرسى يعد فى إنجلترا بين الرجال الدبلوماسيين الذين يحررون تقاريرهم بأكثر مايمكن من الوضوح والجلاء .

فشكرت للسيرچون حسن تقديره، وذكرت له أنى قبل الدخول فى الموضوع الذى يشغلنى يهمنى أن أدلى إليه بتصريحين، الأول هو شكر الحكومة المصرية للقرار الذى اتخذته أخيرا وزارة الخارجية الإنجليزية فى صدد مسألة كوبون الدين العمومى — أما الثانى فهو الاعتراف بالجميل لممثل حكومة بريطانيا العظمى فى مصر السير پرسى لورين لما يتصف به من السجايا والذى كان لسياسته الرشيدة ومجهوده الشخصى أبعد الأثر فى توثيق عرى الروابط بين بلدينا .

وقد شكرنى على العبارات الموجهة إلى شخص السير پرسى، ذاكرا أنه يقدر فيه هذه الصفات، وقال فيما يتعلق بمسألة الدين إنه ليس ملما بالموضوع كل الإلمام نظرا للفترات القصيرة التى أمضاها بلندن فى الأيام الأخيرة وهذا ما لم يستطع معه أن يخصص للمسألة المصرية إلا الوقت الكافى فقط للاستعداد للمحادثات التى قد تتم بينه و بينى، وأضاف إلى ذلك بأن قال إنه سيهتم شخصيا بمسألة الدين العمومى بمجرد عودته إلى لندن .

وقد بينت له عندئذ أنه يخيل لى أن هناك قرارا قد اتخذ فى هذا الصدد لأن المندوب السامى بالنيابة قد أبلغ الحكومة المصرية بهـذا القرار ولكى أترك فى نفسه الأثر الذى أريده أبديت له الملاحظة التالية : إن مصر توجد فى الواقع فى حالة غريبة بعيدة عن العدل كل البعد — فبينما تحـول الدول الغنية ديونها وتدفع أقل مما عليها، وفى الوقت الذى تمتنع فيه الدول الفقيرة عن الدفع — يطلب إلى مصر وحدها أن تدفع أكثر مما عليها . ولقد أظهر كل من السير جون والمستر إيدن فى جلاء أن هذا الدليل قد أثر فيهما وأنه غير قابل للنقد .

وهنا وجهت الحديث إلى صاب المسألة السياسية وتكلمت طويلا فيما لا يخرج معناه عن المذكرة المرافقة بهذا والتى كنت أعددتها من قبل بقصد تسليمها إلى السير جون سيمون عند نهاية المحادثة [١] .

وهنا تناول السير جون الحديث وبدأ بما يأتى : " لا تعتقدوا أن المسألة المصرية تعتبر من المسائل الثانوية بالنسبة لنا بل إنها ذات أهمية كبرى ويسرنا لو أتيح لنا حلها كما هى الحال فى جميع المسائل التى تهم الإمبراطورية نعم وإن كانت المسألة المصرية ليسـت بشائكة كما تقول ولكن الفضل يرجع إليك فى توطيد النظام فى مصر وأن الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى وأن علاقاتنا معكم على أحسن ماتكون " .

وعلى سبيل المزاح — لأن المحادثات مع الإنجليز مهما كانت جدية يجب أن يتخللها شئ من التفكهة — قلت للسير جون " إنى مسرور بمـا ذكرته لى لأنى خشيت أن ما يسود مصر من الهدوء قد ينقلب عليها وذلك على عكس ما جاء بالمثل القائل : سعداء تلك الشعوب التى ليس لهـا تاريخ " ولقد ضحك كثيرا هو ووكيل وزارته من هذا المثل الذى تعمدت ذكره .

وهنـا دخل فى صميم الموضوع فى لهجة جدية مبتدئا قوله بمـا يأتى : لقد تحدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا غير أن ما ذكرته الآن فى هذا الصدد هو معقول جدا كما وأن تقـارير السير برسى تؤيده — ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور إنه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفـاوضة مع حكومة صدقى باشا — بل إن الأمر على عكس ذلك فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم ممهورة على اتفاقية لأننـا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه وأن قيمة الاتفـاقية ، كما تقول ، تقدر بقيمة من يقوم على تنفيذها ، ولقد سرنى ماعلمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفاق وأنه يؤيد سياستكم وأنك متمتع بثقته . وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسنا وبشير نجاح .

وأضـاف قائلا إنى أريد الآن أن أحدثك عن الاتفاق نفســه : إنى أعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها كانتهـاء الاحتلال البريطانى والتحالف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات وقبول مصر فى عصبة الأمم . غير أنه يجدر بى إبداء تحفظين اثنين : الأول خاص بالنقط العسكرية والثانى بالسودان — ويلوح لى أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لإقامة الجنود — فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن ولكن أين تعسكر ؟ وهـذه المسألة ما زالت تحتاج الى المناقشات — أما بخصوص السودان فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة فى السودان — فإذا ما سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمـادية فى السودان .

فأجبت أنى لست الآن فى مركز أستطيع فيـه إبداء ملاحظات تفصيلية عن النقطتين اللتين أثارهما الوزير، لأننا لا نتفاوض الآن ، غير أنى لا أريد ترك هذه التحفظات تمر دون أن أصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن مصر لا تستطيع الرجوع إلى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها . وإنى كما اتيح لى ذكره فيما تقـدم لا يجوز إعادة البحث فى المسائل التى تم الاتفاق عليها إلا لإيضاحها أو تحسينها — وإن الحكومة التى أتشرف برياستها اليوم والتى بيدها مقاليد مصر، لهى أكثر الحكومات المصرية رغبة عن قبول أقل ممـا سبق عرضه على الحكومات الأخرى . أما بخصوص مسألة السودان فما زالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول أساس النظـام المزمع إدخاله فيه وأريد أن أوجه النظر فى هذا الصدد إلى أن ميزة المحادثات الشبيهة بالرسمية إذا جرت بالقاهرة هى أنها ستدور حول تبـادل وجهات النظر على النقط الجديدة التى يمكن إثارتها من الطرفين والتى تحتاج إلى دراسة تفصيلية .

فرد على قائلا : إنه يسلم جدلا بالملاحظات التى أبديتها غير أن كل مفاوضة قد تتطلب مزايا فى مقابل أخرى بحيث تكون وحدة كاملة يرضاها الطرفان فكل رغبات جديدة تبديها إنجلترا عن بعض المسائل يقابلها مزايا تمنح لمصر عن مسائل أخرى . وإنه فضلا على ذلك يرى فى الاقتراح الخـاص بإجراء محادثات شبه رسمية فى مصر اقتراحا معقولا .

ثم انتقل إلى مسألة المفاوضات نفسها والوقت الذى تبدأ فيه، فسلم مبدئيا بضرورة إجراء هذه المفاوضات فى الوقت المناسب وفى أقرب فرصة ممكنة . وأضاف أنه سيرجع فى هذا الأمر إلى الوزارة البريطانية لكى تدور المفاوضات التمهيدية وشبـه الرسمية فى مصر بين المندوب السامى وبين رئيس الوزارة المصريـة — وفى اعتقاده هو أن محادثات مصر يمكن إجراؤها فى الشتاء القادم وقال إنه سينتهز أول فرصـة ليتحدث فى ذلك إلى زملائه وبخاصة رئيس الوزراء ، كما أنه سيتباحث فيه مع السير برسى قبل عودته لمصر — وقد وعد السير جون سيمون أنه سيتباحث كذلك مع رئيس الوزراء فى شأن الطلب الذى تقدمت به والذى يرمى إلى ارسال تبليغ رسمى من الحكومة البريطانية تسلم فيه بمبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية . وسيتصل بالسير برسى بالاتفاق على صيغة هذا التبليغ والوقت المناسب الذى يرسل فيه .

وقد كان الحديث وديا تسوده الثقة من أوله إلى آخره . وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذى يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم فى مصر ، وفى اعتقادى أنى تركت فى نفسه أحسن الأثر ، وقد طلبت إليه أن يبلغ عفيفى باشا — الذى

(١) وقد يكون من الأوفق قبل الاسترسال فى قراءة هذا المحضر أن نأخذ علما بالمذكرة وإلا كان من الصعب متابعة المحادثة .

كلف بمتابعة مسألة المفاوضات — كل ما قد يستجد من التقدم فى شأن المسائل التى كانت موضوع محادثتنا بعد أن يتم بحثها والتشاور فيها مع زملائه وقد وعدنى بذلك مسرورا .

وعندئذ سلمته المذكرة المكتوبة وقلت له إنها تحوى روح الآراء التى شرحتها لكى يرجع إليها عند بحث المسألة فشكرنى على ذلك .

ثم تكلمنا فيما يجب تبليغه للجمهور عن نتيجة هذه المقابلة واقترحت عليه أن يكتفى بذكر أن المقابلة كانت ودية مرضية . فوافق على ذلك وأضاف بأن إذاعة المسائل التى كانت موضوع حديثنا قد تضر القضية التى نعمل من أجلها . فأمنت على قوله ووعدته بالاحتفاظ بسرية الحديث كل الاحتفاظ .

وافترقنا فى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ مساء .

وفى اليوم الثانى تلقيت دعوة لتناول الشاى عند اللادى سيمون وكنت قد أرسلت إليها قبل ذلك وردا وبعضا من فاكهة المانجو وصلتنى من مصر فشكرتنى على ذلك كثيرا — وقد ضمت حفلة الشاى نفس الأشخاص الذين دعوا بالأمس لمأدبة العشاء وزاد عليهم اللادى سيمون ومسز إيدن ولم نتكلم فى السياسة مطلقا إلا أن السير سيمون قد سر كثيرا عند ماقلت له إن المذكرة الإنجليزية التى أبلغت إلى ألمانيا بخصوص المساواة فى التسلح كانت متينة شكلا وموضوعا — وكان مجرى الحديث أثناء الشاى فكها تخلله النكات — وبعد الفراغ من تناول الشاى استأذنت من الوزير روزميليه فى الانصراف وعدت إلى مصر فى صباح الغد .

وفى ظنى أن مسألة الاتفاق مع بريطانيا العظمى قد خطت بفضل هذه المحادثة خطوة كبيرة .

مذكرة

قدمت إلى السرچون سيمون فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢

(ترجمة)

١ — إن السبب الذى يجعلنى أطلب إلى سعادتكم أن أكون البادئ فى الكلام هو أن أرى من واجبى أن أعرض المسألة عليكم من الوجهة المصرية لأستوفى ما لديكم من البيانات . وإن كان للطرفين مصلحة كبرى فى الوصول إلى اتفاق إلا أن هذا الاتفاق يكاد يكون لمصر محور سياستها الخارجية بينما هو لا يخرج بالنسبة لبريطانيا العظمى عن كونه غاية بين شتى الغايات التى ترمى إليها .

٢ — وستتناول هذه المذكرة الموضوع من حيث الجوهر وبدون تحيز وسيكون مختصرا نظرا لضيق الوقت الذى يمكن للوزير البريطانى أن يخصصه لحديث يكاد يكون عرضيا .

٣ — يقولون إنى أتعجل الوصول إلى اتفاق . ومهما كان للبلدين من مصلحة فى تذليل مصاعبها المشتركة فى أقرب وقت إلا أن التعبير الصحيح لما أكنه فى هذا الشأن هو أنى على الرغم من رغبتى الشديدة فى إبرام معاهدة فإنى لا أريد المفاوضة إلا فى الوقت الملائم المفيد . فالمفاوضة فى وقت يساء اختياره لا ينتج عنها — وعلى الأخص بالنسبة لمصر — إلا المضار .

٤ — وبودى لو أدرك الوزير أن مفاوضات تمنى بهبوط جديد من شأنها أن تضر كثيرا بما بين البلدين من علاقات وتعرض الأمن الداخلى فى مصر للخطر الشديد فمن الجنون أن تعرض مصر نفسها إلى مثل هذه المجازفة .

٥ — إلا أن اليوم الذى يبدو فيه أن المفاوضات قد تؤدى إلى نتائج موفقة — يكون الطرفان قد أساءا إلى المصالح العامة الموكولة إليهما إذا ما أهملا الفرصة السانحة لاستئناف المفاوضات .

٦ — وإنى فى هذا الصدد أدرك تماما أنه مع عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية التى تسود العالم فى الوقت الحاضر وإزاء المصاعب الحادة التى تواجهها الآن السياسة البريطانية فلا يكون من سداد الرأى طلب فتح المناقشة على الفور فى المسألة المصرية . ولكن أليس فى الإمكان على الأقل — إذا ما سلم بمبدأ الدخول فى مفاوضات — تمهيد الأسس حتى نقترب بقدر الإمكان من اليقين بالنجاح ؟ وإن الطريقة المتبعة فى المؤتمرات العالمية من حيث إنه تسبقها فى العادة اجتماعات للدراسة التمهيدية من شأنها أن تؤيد هذه النظرية السليمة .

٧ — وهناك عاملان من شأنهما أن يسهلا إلى حد بعيد عملية التمهيد هذه :

(أ) إن أغلب المسائل التى ستدور حولها المناقشة — إن لم تكن كلها — قد تم الاتفاق عليها مبدئيا فى المفاوضات السابقة . فإذا ما أعيد النظر فيها فإنما يكون ذلك لاستزادة الدقة فى تدوينها .

(ب) يمكن الشروع فى محادثات مفيدة ذات صبغة شبه رسمية بالقاهرة بين رئيس الحكومة المصرية والمندوب السامى البريطانى فهذه المحادثات تتيح للطرفين فرصة زيادة التفاهم فى جو أكثر هدوءا يلائم الظروف الملابسة التى قد تطرأ عند البحث ويجعلنا من جهة أخرى نوفر على إنجلترا وقتا قد تفضل تخصيصه لمسائل أكثر أهمية .

٨ — وقد يتساءل البعض عن المصلحة المباشرة فى إجراء مفاوضات على وجه السرعة . أليست البلد فى هدوء ؟ ألا تتولى أمورها أداة مصلحية موفقة ؟ ألا تسير العلاقات البريطانية المصرية فى انسجام ووئام بفضل سعى حكومة ترسمت لها خطة صون الصداقة بين البلدين ؟

٩ — كل هذا مقطوع بصحته . إلا أن تلك النتائج السارة التى لم تجن اليوم إلا بعد جهود متواصلة وكفاح داخلى مضن ستكون إذا ما أبرمت المعاهدة النهاية الطبيعية لحالة دائمة مستقرة . وقد يغيب عن ذهن الوزير أن الحالة الراهنة تستغلها أحزاب المعارضة فى مصر وتقيمها دليلا على عدم الاستقرار السياسى فتشط فى سياستها كل الشطط .

١٠ — إلا أنه بصرف النظر عن هذه الاعتبارات وعلاوة على أن كل المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ [١] من شأن التمادى فى تأخير حلها أن يتسبب عنها فى كل لحظة — وقد وقع ذلك فعلا — مواقف يؤسف لها لا يكون من الميسور تفاديها إلا باتباع سياسة رشيدة حكيمة فإن هناك من المصالح المادية والأدبية ما لا تحتمل الإبطاء .

١١ — وأخص بالذكر بادئ ذى بدء مسألة الامتيازات وهى مسألة خطيرة . فمن تحصيل الحاصل أن نطيل فى تفصيل عواقبها الوخيمة فى نمو مصر ماديا وأدبيا . تلك العواقب التى قد تحققت الحكومة البريطانية نفسها من مضارها من زمن بعيد . فالاتفاق الذى قد يبرم مع بريطانيا العظمى يجب أن ينص فيه على أنها ستستعمل مالها من نفوذ لدى الدول صاحبات الامتيازات ليحل نظام جديد أكثر ملاءمة لمصر محل النظام الحالى الذى تقر بريطانيا العظمى بأنه أصبح لا يتفق وروح العصر الذى نعيش فيه وحالة مصر الحاضرة ومن ثم فكل إرجاء للاتفاق يعرضنا إلى استمرار حالة لم يعد لنا قبل على احتمالها . وعلاوة على ما تقدم فإن إلغاء قيود الامتيازات بالنسبة للتشريع المالى قد أصبح ضرورة ملحة منذ أن اشتدت وطأة الأزمة الاقتصادية وحل الكساد المالى . إن القيود وشتى الإجراءات البطيئة التى تعترض هذا التشريع تشل مساعى الحكومة النافعة وتنال حتى من مصلحة أولئك الذين ترمى الامتيازات إلى حمايتهم .

١٢ — أما من الوجهة الأدبية و بالنسبة لمكانتنا فى العالم — وبخاصة العالم الشرقى — فمن المؤلم لمصر أن يرجأ قبولها فى عصبة الأمم أكثر من ذلك فهناك بلاد أقل استحقاقا منا انتظمت فى الجمعية أما نحن فقد أوقفنا عند عتبة بابها بدعوى أن مسألة انضمام مصر إلى عصبة الأمم منصوص عليها فى مشروع الاتفاق . فإذا جاز القول أن مصر — بحكم مركزها الخاص — ليس لها أن تدخل بصفة جدية فى المشاكل السياسية العصيبة التى تتناولها مناقشات عصبة الأمم فإن هناك من المسائل الاجتماعية والصحية والمالية والاقتصادية مما يدخل فى اختصاص الجمعية أو فيما تعنى به ما له بالنسبة لنا أهمية حيوية لاتقل عن أهمية هذه المسائل بالنسبة لسائر البلاد الأخرى .

١٣ — ولأنتقل الآن إلى موضوع أكثر دقة فإذا ما تعرضت له فما ذلك لأنى أعتقد أنه قد يؤثر على وجهة نظر الحكومة البريطانية من حيث تحديد موعد الدخول فى المفاوضات بل لأن البعض قد أثار مخاوف وشكوك من حيث صلاحية اتفاق قد يبرم مع ممثلى النظام السياسى القائم الآن فى مصر . وكل ما أرمى إليه هو إزالة هذه المخاوف والشكوك لصالح مفاوضات يجب أن تقوم على الصراحة وأن تسودها الثقة المتبادلة .

١٤ — لا أريد الإفاضة فى إظهار الناحية الخداعة لحجة قد تستند على استقرار أو عدم استقرار النظام الذى يقوم فى بلد يراد الاتفاق معه ، فقد سبق لبريطانيا العظمى أن تفاوضت مع حكومات مصرية لم يكن لها من القوة والرسوخ ما للنظام الحاضر . فبريطانيا العظمى وشأنها فى ذلك شأن غيرها من الدول — لم تكف ولا سيما فى الآونة الحاضرة — عن المفاوضة مع شتى الحكومات بصرف النظر عن أنظمتها . وللوزير البريطانى من حسن الفطنة ما يغنينى عن ذكر أمثلة حديثة ، قد يكون من الجرأة ذكرها .

١٥ — وغنى عن الذكر أن قيمة الاتفاق إنما هى فى مراميه وفى الفوائد التى تنجم عنه وفى الحلول التى يصل إليها بحيث لاينقضه الرأى العام إلا إذا لم يجد فيه ما يرضيه . ولم يفترض بحال من الأحوال أن نظاما قائما بمصر — مهما يكن شأنه — يستطيع أن يهمل الإلحاح فى الحصول على أقصى ما يمكن من المزايا .

١٦ — هذا وأرى من واجبى أن أطمئن الوزير البريطانى على ما للنظام الحاضر من قوة واستقرار . وإنى أؤكد له ذلك وأنا شاعر بما على من مسئولية . فمصر لا تخضع اليوم لنظام دكتاتورى مفروض عليها قابل للزوال . وهى ليست أيضا بالبلد ذى المظاهر الدستورية فقد يحكمها فى الواقع زمرة من الأفراد لا رقابة عليهم (Oligarchie) فلربما كان الحال كذلك فى عهود أخرى . أما الآن فمصر — لا تتمتع بدستور منسجم الأوضاع فحسب بل إن حرية الرأى مكفولة تماما فى حدود القانون ما دام لم تدع إلى الخروج على النظام أو الإخلال بالأمن .

١٧ — إن شعورى بما على من تبعات سبق أن عبرت عنها فيما تقدم من شأنه أن يمنعنى عن الشروع فى عمل قد يؤدى حبوطه إلى اضطراب النظام الصالح الذى تتمتع به البلاد ولم أكن والحالة هذه لأعرض على مجازفة خطرة . أما الآن وأنا شاعر بما لهذا النظام من قوة تحميه من كل ما يجعله عرضة للاعتداء فأرى من واجبى أن أتوج هذا العمل بتركيز نظام البلاد وذلك بتحقيق الاتفاق المنشود . وكل ما سبق من توكيدات هى حالة بعيدة كل البعد عن الغموض بل هى على عكس ذلك تبدو للعيان لسكان مصر من مصريين وأجانب . وأعتقد أن فى وسع ممثليكم الرسميين ورعاياكم أن يشهدوا بهذه الحالة التى تبعث إلى الاطمئنان وتشعرهم بالفائدة التى تنتج عن اتفاق مقبل .

(١) هذا التصريح لم يخرج عن أنه تسوية وقتية لحالة كانت فى الواقع حالة أزمة سياسية حقيقية . وكان فى نية الحكومة البريطانية نفسها أن يعقب التصريح عاجلا اتفاق نهائى بين البلدين . وقد انقضت عشر سنوات ولم يخرج الاتفاق إلى حيز الوجود .

١٨ — وأود أخيرا أن أتقدم بملاحظة ختامية . لاتقف مصلحة البلدين عند حد إبرام اتفاق إنما تمتد أيضا الى تنفيذه بإخلاص وبروح مشبعة بالصداقة الحقة وإنى أترك للوزير البريطانى أن يقدر ما إذا كان عهد يمتاز بالحكمة والنظام والكفاية لا يكون أحق العهود بتحقيق هذا الغرض .

١٩ — وبناء على ما تقدم أطلب من الوزير البريطانى أن يشاطرنى الرأى :

(أ) بأن إبرام اتفاق فى أقرب وقت مع مصر هو من الأغراض الجديرة بالاعتبار من جميع الوجوه .

(ب) بأنه إلى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى المفاوضات الرسمية يكون من المستحسن تمهيد الطريق والاستفادة فى الوقت للشروع فى محادثات شبه رسمية .

(ج) بأن تحديد تاريخ للمفاوضات النهائية يكون بالاتفاق بين الحكومتين مع مراعاة مصالح الطرفين ومراعاة أن هناك من المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لمصر ما تتطلب حلا سريعا . فنظرا للتعليقات المعرضة وللأخبار المتضاربة التى تتناقلها بعض الدوائر بمناسبة استئناف المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر فقد يكون من المرغوب فيه إصدار بلاغ يطمئن المصريين ويزيل ما بنفوسهم من مخاوف .

المطبعة الأميرية ٥٢٨-١٩٣٦-١٥٠٠٠

